

الجزء التاسع

من

فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي عبد الله محمد
ابن اسمعيل البخاري لشيخ الاسلام قاضي
القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين
أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر
العسقلاني الشافعي نزيل
القاهرة المحروسة نفعا
الله بعلومه
آمين

وبها مشتمل الجامع الصحيح للامام البخاري

طبع بالمطبعة الخيرية لما لكها ومديرها

السيد عمر حسين الحنابل بمصر القاهرة

الطبعة الاولى

(بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٢٥ هجرية)

فهرسة الجزء التاسع من فتح الباری
بشرح صحيح البخاری

فهرسة الجزء التاسع من فتح الباري

صحيفة	صحيفة
كذا وكذا	٢ كتاب فضائل القرآن
باب من لم ير بأسا ان يقول سورة البقرة	٢ باب كيف نزل الوحي وأول ما نزل
وسورة كذا وكذا	٧ باب نزل القرآن بلسان قريش والعرب
باب الترتيل في القراءة الخ	٨ باب جمع القرآن
باب مد القراء	١٨ باب كاتب النبي صلى الله عليه وسلم
باب الترجيع	١٨ باب أنزل القرآن على سبعة أحرف
باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن	٣٣ باب تأليف القرآن
باب من أحب أن يستمع القرآن من غيره	٣٩ باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم
باب قول المقرئ للقارئ حسبك	٣٩ باب القراء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
باب في كم يقرأ القرآن وقول الله تعالى	٤٥ باب فضل فاتحة الكتاب
فأقرأ ما تيسر منه الخ	٤٦ باب فضل سورة البقرة
باب البكاء عند قراءة القرآن	٤٧ باب فضل الكهف
باب انهم من رأى بقراءة القرآن أو تأكل	٤٨ باب فضل سورة الفتح
به الخ	٤٨ باب فضل قر هو الله احد
باب اقرؤا القرآن ما تلت عليه	٥١ باب فضل المعونات
قلوبكم	٥١ باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن
كتاب النكاح	٥٣ باب من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم
باب الترغيب في النكاح الخ	الامارين الدفتين
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من	٥٤ باب فضل القرآن على سائر الكلام
استطاع الباءة فليزوج الخ	٥٥ باب الوصاة بكتاب الله عز وجل
باب من لم يستطع الباءة فليصم	٥٥ باب من لم يتغن بالقرآن
باب كثرة النساء	٥٩ باب اغتباط صاحب القرآن
باب من هاجر أو عمل خيرا تزوج امرأة	٦٠ باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه
فله ما نوى	٦٣ باب القراءة عن ظهر القلب
باب تزوج المعسر الذي معه القرآن	٦٤ باب استند كرا القرآن وتعاوده
والاسلام	٦٧ باب القراءة على الدابة
باب قول الرجل لاختيه انظر أي زوجتي	٦٧ باب تعليم الصبيان القرآن
شئت حتى أنزل لك عنها	٦٨ باب نسيان القرآن وهل يقول نسبت آية
باب ما يكره من التل	
باب نكاح الا بكار	
باب تزويج الثيبات	

صحيحة	صحيحة
باب من قال لا نكاح الا بولي ١٤٢	باب تزويج الصغار من الكبار ١١٤
باب اذا كان لولي هو الخاطب ١٤٨	باب الى من ينكح وأي النساء خبر الخ ١١٨
باب انكاح الرجل ولده الصغار ١٥٠	باب انكاح السراي الخ ١٢٠
باب تزويج الاب ابنته من الامام ١٥٠	باب من جعل عتق الامة صداقها ١٢٢
باب السلطان ولي ١٥٠	باب تزويج المعسر ١٢٢
باب لا ينكح الاب وغيره البكر والثيب الا برضاها ١٥٣	باب الا كفاء في الدين ١٢٣
باب اذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود ١٥٣	باب الا كفاء في المال وتزويج المفسل المثرية ١٢٧
باب تزويج البتيمة ١٥٥	باب ما ينق من شؤم المرأة الخ ١٢٨
باب اذا قال الخاطب زوجتي فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح وان لم يقل للزوج ارضيت او قبلت ١٥٦	باب الحرة تحت العبد ١٢٩
باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع ١٥٦	باب لا يتزوج أكثر من أربع ١٢٩
باب تفي بترك الخطبة ١٥٨	باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ١٢٩
باب الخطبة ١٥٩	باب من قال لأرضاع بعد الحولين ١١٥
باب ضرب الدف في النكاح والولاية ١٥٩	باب ابن الفحل ١١٨
باب قول الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة وكثرة المهر وأدنى ما يجوز من الصداق وقوله تعالى وآتيتن أحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا وقوله جعل ذكركه أو تفرضوا لهن فريضة ١٦٠	باب شهادة المرضعة ١٢٠
باب التزويج على القرآن وبغير صداق ١٦١	باب ما يحمل من النساء وما يحوم وقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم والآية ١٢١
باب المهر بالعروض وخاتم من حديد ١٦٢	باب وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن ١٢٤
باب الشروط في النكاح ١٦٢	باب وان تجهوا بين الاختين ١٢٦
باب الشروط التي لا تحل في النكاح ١٦٤	باب لا تنكح المرأة على عمتها ١٢٦
باب الصفوة للمتزوج ١٦٦	باب الشغار ١٢٨
باب ١٦٦	باب هل للمرأة أن تمس نفسها الاحد ١٢٩
باب كيف يدعى للمتزوج ١٦٦	باب نكاح المحرم ١٣٠
باب الدعاء للنسوة اللاتي يهدين العروس وللعرس ١٦٧	باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة أخيرا ١٣٢
باب من أحب البناء قبل الفرو ١٦٨	باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ١٣٩
	باب عرض الانسان ابنته أو أخته على أهل الخير ١٣٩
	باب قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الآية ١٤١
	باب النظر الى المرأة قبل التزويج ١٤٣

صحيفة	صحيفة
باب لا تاذن المرأة في بيت زوجها الا بالاجازة	١٧٦ باب من نبي بامرأة وهي بنت تسع سنين
باب اذنه	١٧٨ باب البناء في السفر
باب	١٧٨ باب البناء بالنهار بغير من كبولانيران
باب كفران العشير	١٧٨ باب الاعطاط ونحوها للنساء
باب لزوجهك عليك حق	١٧٩ باب النسوة التي يهينهن المراهة الى زوجها
باب المرأة راعية في بيت زوجها	الخ
باب قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء	١٨٠ باب الهدية للعروس
باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غيريوتهم	١٨٠ باب استعارة الثياب للعروس وغيرها
باب ما يكره من ضرب النساء	١٧١ باب ما يقول الرجل اذا اتى أهله
باب لا تطيع المرأة زوجها في معصية الله	١٨٢ باب الوليمة حق
باب وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا	١٨٣ باب الوليمة ولو بشاة
باب العزل	١٨٩ باب من أولم على بعض نساءه أكثر من بعض
باب اقرعة بين النساء اذا راد سفرها	١٨٩ باب من أولم باقل من شاة
باب المرأة تم بيوها من زوجها الضرتها	١٩١ باب حق اجابة الوليمة والدعوة الخ
باب العدل بين النساء ولن تستطبعوا أن تعدلوا بين النساء الا بآية	١٩٢ باب من ترك الدعوة فقد عصي الله ورسوله
باب اذا تزوج البكر على الثيب	١٩٥ باب من أجاب الى كراع
باب اذا تزوج الثيب على البكر	١٩٦ باب اجابة الداعي في العرس وغيره
باب من طاف على نساءه في غسل واحد	١٩٧ باب ذهاب النساء والمصبيان الى العرس
باب دخول الرجل على نساءه في اليوم	١٩٨ باب هل يرجع اذا رأى منكرا في الدعوة
باب اذا استأذن الرجل نساءه في ان يدخل في بيت بعضهن فأذن له	١٩٩ باب قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس
باب حب الرجل بعض نساءه أفضل من بعض	٢٠٠ باب النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس
باب المتشبع بمالم ينسل وما ينهي من افتخار الضرة	٢٠٠ باب المداراة مع النساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع
باب الغيرة	٢٠١ باب الوصاة بالنساء
باب غيرة النساء وجدهن	٢٠٢ باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا
باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والانصاف	٢٠٢ باب حسن المعاشرة مع الال
	٢٢٣ باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها
	٢٣٦ باب صوم المرأة باذن زوجها تطوعا
	٢٣٧ باب اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها

صحيفة	صحيفة
أوالبرية أو ما عني به الطلاق فهو على بنته	باب ما يحل للرجل ويكثر النساء
باب من قال لامرأته أنت على حرام	باب لا يحل لرجل بائنا الا ذو محرم
باب لا تحرم ما أحل الله لك	والدخول على المغيبة
باب لا طلاق قبل نكاح وقول الله تعالى	باب ما يجوز ان يحل الرجل بالمرأة عند
يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات	الناس
الآية	باب ما ينهى من دخول المشبهين بالنساء
باب إذا قال لامرأته وهو مكره هذه أختي فلا	على المرأة
شيء عليه	باب نظر المرأة الى الحبشة ونحوهم من غير
باب الطلاق في الاغلاق والكراهة والمسكران	ريبة
والمجنون وأمرهما والغلط والتسليان في	باب خروج النساء لطوائجهن
الطلاق والشرك وغيره	باب استئذان المرأة زوجها في الخروج الى
باب الطلع	المسجد وغيره
باب الشقاق وهل يشترط الطلع عند الضرورة	باب ما يحل من الدخول والنظر الى النساء
وقوله تعالى وإن خفتم شقاق بينهما الآية	في الرضاع
باب لا يكون بيع الأئمة طلاقا	باب لا تبأس المرأة المرأة فتنتقم الزوجها
باب خيار الأئمة تحت العبد	باب قول الرجل لأطوفن الليلة على نساء
باب شفاعته النبي صلى الله عليه وسلم في زوج	باب لا يطرق أهله إلا إذا أطل الغيبة
بريرة	مخافه أن يشخونهم أو يلبس عثراتهم
باب	باب طلب الولد
باب قول الله سبحانه وتعالى ولا تنكحوا	باب تستعد المغيبة وتمشط الشعثة
المشركات	باب ولا يدين زينتهن إلا ببعولتهن
باب نكاح من أسلم من المشركات وعدتهن	باب والذين لم يبلغوا الحلم
باب إذا أسلمت المشركة أو النصرانية	باب طعن الرجل ابنته في الخاصرة عند
تحت الذم أو الحربي	العقاب
باب قول الله تعالى للذين يؤلون من نسائهم	كتاب الطلاق
تربص أربعة أشهر	باب إذا طلقت الحائض تعد بذلك الطلاق
باب حكم المفقود في أهله وماله	باب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته
باب انظاره وقول الله تعالى قد سمع الله قول	بالطلاق
التي تجادل في زوجها الخ	باب من جوز الطلاق الثلاث
باب الإشارة في الطلاق والامور	باب من خير أزواجه وقول الله تعالى قل
باب اللعان وقول الله تعالى والذين يرمون	لازواجهن إن كنتم تن تردن الحياة الدنيا
أزواجهن الخ	وزينتهن الخ
باب إذا عرض بنو الولد	باب إذا قال فارقك أو سرحتك أو الخلية

صحيفة	صحيفة
باب احلاف الملاعن ٣٥٩	باب احلاف الملاعن ٣٥٩
باب ييدا الرجل بالتلاعن ٣٥٩	باب ييدا الرجل بالتلاعن ٣٥٩
باب اللعان ومن طاق بعد اللعان ٣٦٠	باب اللعان ومن طاق بعد اللعان ٣٦٠
باب التلاعن في المسجد ٣٦٦	باب التلاعن في المسجد ٣٦٦
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا بغير بينة ٣٦٧	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجا بغير بينة ٣٦٧
باب صداق الملاعنة ٣٦٨	باب صداق الملاعنة ٣٦٨
باب قول الامام للمتلاعنين ان احداكما كاذب فهل منكما من تائب ٣٦٩	باب قول الامام للمتلاعنين ان احداكما كاذب فهل منكما من تائب ٣٦٩
باب التفريق بين المتلاعنين ٣٧٠	باب التفريق بين المتلاعنين ٣٧٠
باب يلحق الولد بالملاعنة ٣٧١	باب يلحق الولد بالملاعنة ٣٧١
باب قول الامام اللهم بين ٣٧٢	باب قول الامام اللهم بين ٣٧٢
باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة ٣٧٥	باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة ٣٧٥
زوجا غيره فلم يحسبها ٣٨٠	زوجا غيره فلم يحسبها ٣٨٠
باب واللاتي يسنن من الحيض من نساءكم ان ارتبتم ٣٨٠	باب واللاتي يسنن من الحيض من نساءكم ان ارتبتم ٣٨٠
باب قول الله تعالى والمطافات تبرصن بانفسهن ثلاثة قروء ٣٨٥	باب قول الله تعالى والمطافات تبرصن بانفسهن ثلاثة قروء ٣٨٥
(قصة فاطمة بنت قيس) وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن الاية ٣٨٦	(قصة فاطمة بنت قيس) وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن الاية ٣٨٦
باب المصلحة اذا خشي عليها في مسكن زوجها ان يقتلهم عليها او يذو على أهلها بقا حشة ٣٩٠	باب المصلحة اذا خشي عليها في مسكن زوجها ان يقتلهم عليها او يذو على أهلها بقا حشة ٣٩٠
باب قول الله تعالى ولا يحمل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ٣٩٠	باب قول الله تعالى ولا يحمل لمن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ٣٩٠
باب وبعولتهن أحق بردهن الخ ٣٩٠	باب وبعولتهن أحق بردهن الخ ٣٩٠
باب مراجعة الحائض ٣٩١	باب مراجعة الحائض ٣٩١
باب تحمد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا ٣٩١	باب تحمد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا ٣٩١
باب الكحل للحادة ٣٩٦	باب الكحل للحادة ٣٩٦
باب القسط للحادة عند الظهر ٣٩٧	باب القسط للحادة عند الظهر ٣٩٧
باب تلبس الحادة ثياب العصب ٣٩٧	باب تلبس الحادة ثياب العصب ٣٩٧
باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الى قوله خير ٣٩٨	باب والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الى قوله خير ٣٩٨
باب مهر البغي والنكاح الفاسد ٣٩٩	باب مهر البغي والنكاح الفاسد ٣٩٩
باب المهر للمدخول عليها ٣٩٥	باب المهر للمدخول عليها ٣٩٥
باب المتعة التي لم يقرض لها ٤٠٠	باب المتعة التي لم يقرض لها ٤٠٠
(كتاب النفقات وفضل النفقة على الال) ٤٠٠	(كتاب النفقات وفضل النفقة على الال) ٤٠٠
باب وجوب النفقة على الال والعيال ٤٠٢	باب وجوب النفقة على الال والعيال ٤٠٢
باب حبس الرجل قوت سنة على اهله ٤٠٤	باب حبس الرجل قوت سنة على اهله ٤٠٤
وكيف نفقات العيال ٤٠٥	وكيف نفقات العيال ٤٠٥
باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد ٤٠٥	باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد ٤٠٥
باب والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين الى قوله بصير ٤٠٥	باب والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين الى قوله بصير ٤٠٥
باب عمل المرأة في بيت زوجها ٤٠٧	باب عمل المرأة في بيت زوجها ٤٠٧
باب خادم المرأة ٤٠٧	باب خادم المرأة ٤٠٧
باب خدمة الرجل في اهله ٤٠٧	باب خدمة الرجل في اهله ٤٠٧
باب اذا لم ينفق الرجل فللمرأة ان تأخذ الخ ٤٠٨	باب اذا لم ينفق الرجل فللمرأة ان تأخذ الخ ٤٠٨
باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة ٤١١	باب حفظ المرأة زوجها في ذات يده والنفقة ٤١١
باب كسوة المرأة بالمعروف ٤١٢	باب كسوة المرأة بالمعروف ٤١٢
باب عون المرأة زوجها في ولده ٤١٣	باب عون المرأة زوجها في ولده ٤١٣
باب نفقة المعسر على اهله ٤١٣	باب نفقة المعسر على اهله ٤١٣
باب وعلى الوارث مثل ذلك الخ ٤١٣	باب وعلى الوارث مثل ذلك الخ ٤١٣
باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كالا وضيا عاقا ٤١٤	باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كالا وضيا عاقا ٤١٤
باب المراضع من المواليات وغيرهن ٤١٤	باب المراضع من المواليات وغيرهن ٤١٤
(كتاب الاطعمة) ٤١٥	(كتاب الاطعمة) ٤١٥
باب التسمية على الطعام والاكل باليمين ٤١٨	باب التسمية على الطعام والاكل باليمين ٤١٨
باب الاكل مما يليه وقال انس الخ ٤٢٠	باب الاكل مما يليه وقال انس الخ ٤٢٠
باب من تتبع حوالى القصعة منع صاحبه الخ ٤٢١	باب من تتبع حوالى القصعة منع صاحبه الخ ٤٢١
باب التيمن في الاكل وغيره ٤٢٢	باب التيمن في الاكل وغيره ٤٢٢
باب من اكل حتى شبع ٤٢٣	باب من اكل حتى شبع ٤٢٣
باب ايس على الاعى خرج ٤٢٤	باب ايس على الاعى خرج ٤٢٤
باب الخبز المرقق والاكل على الحصوان ٤٢٥	باب الخبز المرقق والاكل على الحصوان ٤٢٥

باب الفديد	٤٤٧	باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل حتى يسمي له فيه علم ماهو	٤٢٨
باب من ناول أو قدم إلى صاحبه على المسائدة شيئاً	٤٤٨	باب طعام الواحد يكفي الاثنين	٤٢٩
باب القثيا والرطب	٤٤٨	باب المؤمن يأكل في معا واحد	٤٣٠
باب	٤٤٨	باب المؤمن يأكل في معا واحد الخ	٤٣١
باب الرطب والتمر	٤٤٩	باب الاكل متكئا	٥٣٣
باب أكل الجار	٤٥٢	باب الشواء	٤٣٤
باب العجوة	٤٥٢	باب الحريرة	٤٣٤
باب القران	٤٥٢	باب الاقط	٤٣٥
باب القضاء	٤٥٤	باب السلق والشعير	٤٣٦
باب بركة النخلة	٤٥٤	باب النهش وانتقال اللحم	٤٣٦
باب جمع اللونين او الطعامين مرة	٤٥٥	باب تعرق العضد	٤٣٧
باب من أدخل المضيفان عشرة عشرة الخ	٤٥٥	باب قطع اللحم بالسكين	٤٣٧
باب مايكره من الثوم والبقل	٤٥٦	باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما	٤٣٧
باب الكباب	٤٥٧	باب النفخ في الشعير	٤٣٨
باب المضمضة بعد الطعام	٤٥١	باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يأكلون	٤٣٨
باب لعق الاصابع ومصها قبل أن تمسح بالتمديد	٤٥٧	باب التلبينة	٤٣٩
باب المنديل	٤٥٩	باب الثريد	١٣٩
باب ما يقول اذا فرغ من طعامه	٤٦٠	باب شاة مسبوطة والكشف والجنب	٤٤٠
باب الاكل مع الخادم	٤٦١	باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم	٤٤٠
باب الطاعم الساكر مثل الصائم الصابر	٤٦٢	باب الحيس	١٤١
باب الرجل يدعى الى طعام فيقول وهذا معي	٤٦٣	باب الاكل في اثناء مفضض	٤٤١
باب اذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشائه	٤٦٣	باب ذكر الطعام	٤٤٢
باب فوالله تعالى فاذا طعمتهم فانثروا	٤٦٤	باب الادم	٤٤٢
كتاب العقيدة	٤٦٤	باب الحلوى والعسل	٢٤٣
باب تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه	٤٦٥	باب الدباء	٤٤٤
باب اماطة الاذى عن الصبي في العقيدة	٤٦٧	باب الرجل يسكف الطعام لآخوانه	٤٤٥
باب الفرع	٤٧٢	باب من اضاف رجلا و أقبل هو على عمله	٤٤٧
باب القنبرة	٤٧٣	باب المرق	٤٤٧
كتاب الذبايح	٤٧٤		
باب التسمية على الصيد	٤٧٤		

صحيفة	صحيفة
باب لا يذكي بالسن والعظم والظفر	٤٧٨ باب صيد المغراض
باب ذبيحة الاعراب ومخوهم	٤٧٩ باب ما اصاب المغراض بعرضه
باب ذبائح اهل الكتاب وشعوبهم	٨٧٩ باب صيد القوس
اهل الحرب وغيرهم	٤٨١ باب الخرف والبندقة
باب ما نذ من الهائم فهو بمنزلة الوحش	٤٨٢ باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيدا وماشية
باب النحر والذبح	٤٨٢ باب اذا اكل الكلب وقوله تعالى يسألونك ماذا احل لهم الآية
باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجسمة	٤٨٤ باب الصيد اذا غاب عنه يومين او ثلاثة
باب لحم الدجاج	٤٨٤ باب اذا وجد مع الصيد كلبا آخر
باب لحوم الخيل	٤٨٥ باب ما جاء في الصيد
باب لحوم الجر الانسية	٤٨٥ باب الصيد عن الجبال
باب اكل كل ذي ناب من السباع	٤٨٥ باب قول الله تعالى احل لكم صيد البحر
باب جلود الميتة	وطعامه متاعا لكم
باب المسك	٤٩٠ باب اكل الجراد
باب الارنب	٤٩٢ باب آنية المجوس
باب الضب	٤٩٢ باب التسمية على الذبيحة ومن تركه معتمدا
باب اذا وقعت الفأرة في السمن الجلامد او الذائب	٤٩٧ باب ما ذبح على النصب والاصنام
باب الوسم والعلم في الصورة	٤٩٨ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله
باب اذا اصاب قوم غنيمه الخ	٤٩٩ باب ما انهر الدم من القصب والمرورة والحديد
باب اذا نذ بغير قوم الخ	٤٩٩ باب ذبيحة الامة والمرأة
باب اكل المضطراخ	

الجزء التاسع

من

فتح الباري بشرح صحيح الامام أبي عبد الله محمد
ابن اسمعيل البخاري لشيخ الاسلام قاضي
القضاة الحافظ أبي الفضل شهاب الدين
أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن حجر
العسقلاني الشافعي نزيل
القاهرة المحروسة نفعا
الله بعلومه
آمين

وبها مشتمل الجامع الصحيح للامام البخاري

طبع بالمطبعة الخيرية لما لكها ومديرها

السيد عمر حسين الحنابل بمصر القاهرة

الطبعة الاولى

(بالمطبعة الخيرية سنة ١٣٣٥ هجرية)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب فضائل القرآن)

(باب كيف نزل الوحي)

(واول ما نزل) قال ابن

عباس المهدي الاميني

القرآن امين على كل كتاب

قبله * حدثنا عبيد الله

ابن موسى عن شيخان

عن يحيى عن ابي سلمة قال

اخبرني عائشة وابن

عباس قال لبت النبي

صلى الله عليه وسلم بمكة

عشر سنين ينزل عليه

القرآن وبالمدينة عشر

سنين * حدثنا موسى بن

اسماعيل

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب فضائل القرآن

ثبتت البسمة وكتاب لا يذر ووقع لغيره فضائل القرآن حسب (قوله) باب كيف
نزل الوحي واول ما نزل (كذا لا يذر نزل بلفظ الفعل الماضي ولفظه كيف نزل الوحي بصيغة الجمع
وقد تقدم البحث في كيفية نزوله في حديث عائشة ان الحارث بن هشام سأل النبي صلى الله عليه وسلم
كيف يأتيك الوحي في اول الصحيح وكذا اول نزوله في حديثها اول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه
وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة لكن التعبير بأول ما نزل اخص من التعبير بأول ما بدى لان النزول
يقضي وجود من ينزل به واول ذلك مجيء الملك له عيانا بلغا عن الله بما شاء من الوحي واما نزول الوحي اعم
من ان يكون بانزال او بالهام سواء وقع ذلك في النوم او في اليقظة واما النزاع ذلك من احاديث الباب
فسأذكره ان شاء الله تعالى عند شرح كل حديث منها (قوله قال ابن عباس المهدي الاميني القرآن
امين على كل كتاب قبله) تقدم بيان هذا الاروذ كرم وصله في تفسير سورة المائدة وهو يتعلق
بأصل الترجمة وهي فضائل القرآن وتوجيه كلام ابن عباس ان القرآن تضمن تصديق جميع ما نزل
قبله لان الاحكام التي فيه اما مقرر لما سبق واما نسخة ذلك يستدعي اثبات المنسوخ واما مجمدة
وكل ذلك دال على تفضيل المجدد ثم ذكر المصنف في الباب سنة احاديث * الاول والثاني حديثا ابن
عباس وعائشة معا (قوله عن شيخان) هو ابن عبد الرحمن * ويحيى هو ابن ابي كثير * وابو سلمة هو
ابن عبد الرحمن (قوله لبت النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عشر سنين ينزل عليه القرآن وبالمدينة عشر
سنين) كذا الكشميني وغيره وبالمدينة عشر ايام المعلوم وهذا ظاهره انه صلى الله عليه وسلم
عاش سنين سنة اذا انضم الى المشهور انه بعث على راس الاربعين لكن يمكن ان يكون الراوي النبي
الكسري كما تقدم بيانه في الوفاة النبوية فان كل من روى عنه عاش سنين سنة او اكثر من ثلاث

وسنين جاء عنه انه عاش ثلاثا وستين قالمعتمد انه عاش ثلاثا وستين وما يخالف ذلك اما ان يحمل على الغاء
الكسر في السنين واما على جبر الكسر في الشهور واما حديث الباب فيمكن ان يجمع بينه وبين المشهور
بوجه آخر وهو انه بعث على راس الاربعين فكانت مدة وحى المنام سنة اشهر الى ان نزل عليه الملك في
شهر رمضان من غير فترة ثم قرأ الوحي ثم قرات وتتابع فكانت مدة قراته وتتابعه بمكة عشرة سنين
من غير فترة او انه على راس الاربعين قرن به ميكائيل واسرافيل فكان يلقي اليه الكلمة او الشئ مدة
ثلاث سنين كما جاء من وجه مرسل ثم قرن به جبريل فكان ينزل عليه بالقرآن مدة عشرة سنين بمكة
ويؤخذ من هذا الحديث مما يتعلق بالترجمة انه نزل مفرقا ولم ينزل جملة واحدة ولعله اشار الى ما أخرجه
النسائي وابو عبيد والحاكم من وجه آخر عن ابن عباس قال انزل القرآن جملة واحدة الى سماء الدنيا
في ليلة القدر ثم انزل بعد ذلك في عشرين سنة وقرأوا قرآنه لتقرأه على الناس على مكث الآية
وفي رواية للحاكم والبيهقي في الدلائل فرق في السنين وفي اخرى صحبه لابن ابي شيبة والحاكم ايضا
وضع في بيت العزة في السماء الدنيا فجعل جبريل ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم واسناده صحيح
ووقع في المنهاج للحلي ان جبريل كان ينزل منه من اللوح المحفوظ في ليلة القدر الى السماء الدنيا قدر
ما ينزل به على النبي صلى الله عليه وسلم في تلك السنة الى ليلة القدر التي تليها الى ان انزله كله في عشرين
ليلة من عشرين سنة من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا وهذا اورد ابن النباري من طريق ضعيفة
ومقطعة ايضا وما تقدم من انه نزل جملة واحدة من اللوح المحفوظ الى السماء الدنيا ثم انزل بعد ذلك
مفرقا هو الصحيح المعتمد وحكي الماوردى في تفسير ليلة القدر انه نزل من اللوح المحفوظ جملة واحدة
وان الحظوظ نجمة على جبريل في عشرين ليلة وان جبريل نجمة على النبي صلى الله عليه وسلم في
عشرين سنة وهذا ايضا غريب والمعتمد ان جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان
بما ينزل به عليه في طول السنة كذا جزم به الشعبي فيما أخرجه عنه ابو عبيد وابن ابي شيبة باسناد
صحيح وسبأني فزيد لذلك بعد ثلاثة ابواب وقد تقدم في بدء الوحي ان اول نزول جبريل بالقرآن كان في
شهر رمضان وسبأني في هذا الكتاب ان جبريل كان يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن في
شهر رمضان وفي ذلك حكمتان احدهما تعاوده والاخرى ببقية ما لم ينسخ منه ورفع ما نسخ فكان
رمضان ظرفا لانزاله جملة وتفصيلا وعرضا واحكاما وقد اخرج احمد والبيهقي في الشعب عن واثلة
ابن الاسقع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال انزلت التوراة لست مضين من رمضان والابجيل لثلاث
عشرة خلت منه والزبور لثمان عشرة خلت منه والقرآن لاربعة وعشرين خلت من شهر رمضان
وهذا كله مطابق لقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن ولقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر
فيحتمل ان تكون ليلة القدر في تلك السنة كانت تلك الليلة فانزل فيها جملة الى سماء الدنيا ثم انزل في
اليوم الرابع والعشرين الى الارض اول اقربا باسم ربك ويستفاد من حديث الباب ان القرآن نزل كله
بمكة والمدينة خاصة وهو كذلك لكن نزل كثير منه في غير الحرمين حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم
في سفر حج او عمرة او غزاة ولكن الاصطلاح ان كل ما نزل قبل الهجرة فهو مكّي وما نزل بعد
الهجرة فهو مدني سواء نزل في البلد حال الإقامة او في غيرها حال السفر وسبأني فزيد لذلك في باب
تأليف القرآن * الحديث الثالث (قوله حدثنا معتمر) هو ابن سليمان التيمي (قوله قال انبئت
ان جبريل) فاعل قال هو ابو عثمان النهدي (قوله انبئت) بضم اوله على البناء للجهول وقد هيئته
في آخر الحديث ووقع عند مسلم في اوله زيادة حدثها البخاري محمد الكون ما موقوفة لعدم تعلقها

حدثنا معتمر سمعت ابي
عن ابي عثمان قال انبئت
ان جبريل أتى النبي صلى
الله عليه وسلم وعنده ام
سلمة فجعل يتحدث

فقال لامسامة من هذا
 او كما قال قالت هذا دحية
 فلما قام قالت والله ما حبيته
 الا اياه حتى سمعت خطبة
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يخبر خبر جبريل او كما قال
 قال ابي قلت لابي عثمان
 ممن سمعت هذا قال من
 اسامة بن زيد * حدثنا
 عبد الله بن يوسف حدثنا
 الليث حدثنا سعيد
 المقبري عن ابيه عن ابي
 هريرة رضي الله عنه قال
 قال النبي صلى الله عليه
 وسلم ما من الانبياء نبي
 الا اعطى من الآيات
 ما مثله آمن عليه البشر

بالبواب وهي عن ابي عثمان عن سلمان قال لانكوتن ان استطعت اول من يدخل السوق الحديث
 موقوف وقد اورده البرقاني في مستخرج من طريق عاصم عن ابي عثمان عن سلمان مرفوعا (قوله
 فقال لامسامة من هذا) فاعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم استفهم امسامة عن الذي كان يحكيه بل
 فطنت لكونه ملصكا ولا (قوله او كما قال) يريد ان الراوي شك في اللفظ مع بقاء المعنى في ذهنه وهذه
 الكلمة كثر استعمال المحققين لها في مثل ذلك قال الداودي هذا السؤال يقع بعد ذهاب جبريل
 وظاهر سياق الحديث يخالفه كذا قال ولم يظهر لي ما ادعاه من الظهور بل هو محتمل الامرين (قوله
 قالت هذا دحية) اي ابن خليفه الكلبي الصحابي المشهور وقد تقدم ذكره في حديث ابي سفيان
 الطويل في قصة هرقل اول الكتاب وكان موصوفا بالجمال وكان جبريل يأتي النبي صلى الله عليه وسلم
 غالباً على صورته (قوله فلما قام) اي النبي صلى الله عليه وسلم اي قام ذاهباً الى المسجد وهذا يدل على
 انه لم ينكر عليها ما طسته من انه دحية اكتفاء بما سبق منه في الخطبة مما يوضح انها المقصود (قوله
 ما حبيته الا اياه) هذا كلام امسامة وعند مسلم فقالت امسامة ايمن الله ما حبيته الا اياه وايمن من
 حروف القسم وفيها لغات قد تقدم بيانها (قوله حتى سمعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يخبر خبر
 جبريل او كما قال) في رواية مسلم يخبرنا خبرنا هو تصحيف نبيه عليه عياض قال النووي وهو الموجود
 في نسخ بلادنا (قلت) ولم ار هذا الحديث في شيء من المسانيد الا من هذا الطريق فهو من غرائب
 الصحيح ولم اقف في شيء من الروايات على بيان هذا الخبر في اي قصة ويحتمل ان يكون في قصة
 بني قريظة فقد وقع في دلائل البيهقي وفي الغيلانيات من رواية عبد الرحمن بن النعمان عن ابيه عن عائشة
 انها رأت النبي صلى الله عليه وسلم يكلم رجلاً وهو راكب فلما دخل قلت من هذا الذي كنت تكلمه
 قال عن تشبيهه قلت بدحية بن خليفة قال ذاك جبريل امرني ان امضي الى بني قريظة (قوله قال ابي)
 بفتح الهجزة وكسر الموحدة الخليفة والقائل هو معتمر بن سليمان وقوله قلت لابي عثمان اي النبي صلى
 الذي حدثه بالحديث وقوله ممن سمعت هذا قال من اسامة بن زيد فيه لاستفسار عن اسم من اهتم
 من الرواة ولو كان الذي اهتم به معتمد او فائدة احتمال ان لا يكون عند السامع كذلك ففي بيانه رفع
 لهذا الاحتمال قال عياض وغيره وفي هذا الحديث ان لما ان يتصور على صورة آدمي وان له هو في
 ذاته صورة لا يستطيع الا آدمي ان يراه فيها الضمف انوي البشرية لا من بشاء الله ان يتو به على ذلك
 ولهذا كان غالب ما يأتي جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم في صورة الرجل كما تقدم في بدء الوحي
 واحياناً يتخذ في الملك رجلاً ولم يرج جبريل على صورته التي خلق عليها الامر بنين كما ثبت في الصحيحين
 ومن هنا يتبين وجه دخول حديث اسامة في هذا الباب فاواريه فضيلة لامسامة ولد حبة رفيه
 نظر لان اكثر الصحابة راوا جبريل في صورة الرجل لما جاءه ائله من الايمان والاسلام والايمان
 ولان اتفاق الشبه لا يستلزم اثبات فضيلة معنوية رعاية انه ان يكون له ضربة في حسن الصورة حسب
 وقد قال صلى الله عليه وسلم لابن اظن حين قال ان الدجال اشبه الناس به فقال ايضاً في شبيهه قال لا
 * الحديث لاربع (قوله عن ابيه) هو ابو سعيد المنبري كيسان وقد سمع سعيد المنبري الكثير من
 ابي هريرة وسمع من ابيه عن ابي هريرة ووقع الامر ان في الصحيحين وهو دل على ثبت سعيد
 ونهرية (قوله ما من الانبياء نبي الا اعطى) هذا دل على ان النبي لا بد له من معجزة تنصفي ايمان
 من شاهدها تصدقه ولا يضره من اصر على المعاندة (قوله من الآيات) اي المعجزات الطوارق
 (قوله ما مثله آمن عليه البشر) ما موصولة وقعت مقعولا ثانيا لا اعطى ومثله مبتدأ وامن خبره

والمثل يطلق ويراد به عين الشيء وما يساويه والمعنى ان كل نبي اعطى آية او اكثر من شأن من يشاهدها من
البشر ان يزمن به لاجلها وعليه بمعنى اللام والباء الموحدة والنسبة في التعبير بها تضيها معنى الغلبة
اي يؤمن بذلك مع اولو با عليه بحيث لا يستطيع دفعه عن نفسه لكن قد يجد في عاقله كما قال الله تعالى
وجحدوا بها واستيقنتها انفسهم ظلما وقال الطبيب الراجح الى الموصول ضمير المجرور في عليه وهو
حال اي مغلوبا عليه في التحدي والمراد بالآيات المعجزات وموقع المثل موقعه من قوله فانوا بسورة
مثله اي على صفته من البيان وعلا الطبق في البلاغة (تبيينه) قوله آمن وقع في رواية حكاه
ابن قرقول او من بضم الهمزة ثم وادوسيا في كتاب الاعتصام قال وكتبها بعضهم بالياء الاخيرة بدل
الواو في رواية التباسي امن بغير مد من الامان والاول هو المعروف (قوله وانما كان الذي اوتيته
وحيا ارواحه الله الى) اي ان معجزتي التي تحدث بها الوحي الذي انزل على وهو القرآن لما شتم
عليه من الاعجاز الواضح وليس المراد حصر معجزاته فيه ولا انه لم يزل من المعجزات ما رقي من
تقدمه بل المراد انه المعجزة العظمى التي اختص بها دون غيره لان كل نبي اعطى معجزة خاصة به لم
يعطها بعينها غيره نحو موسى وكانت معجزة كل نبي تقع مناسبة لحال قومه كما كان السحرة قانبا
عند فرعون فجاءه موسى باعصا على صورة ما يصنع السحرة لكنهم تلاففت ما صنعوا ولم يقع ذلك بعينه
لغيره وكذلك احياء عيسى الموتى وبراء الالكه والابرص لسكون الاطباء والحكام كانوا في ذلك الزمان
في غاية الظهور فأتاهم من جنس عملهم عالم تصل قدرتهم اليه ولهذا لما كان العرب الذين بعث فيهم
النبي صلى الله عليه وسلم في الغاية من البلاغة جاءهم بالقرآن الذي نوحاهم ان يأتوا بسورة مثله فلم
يقدروا على ذلك وقيل المراد ان القرآن ليس له مثل لا صورة ولا حقيقة بخلاف غيره من المعجزات
فانها لا تخلو عن مثل وقيل المراد ان كل نبي اعطى من المعجزات ما كان مثله لمن كان قبله صورة او
حقيقة والقرآن لم يزل احد قبله مثله فلهذا اردفه بقوله فأرجو ان اكون اكثرهم تابعا وقيل المراد
ان الذي اوتيته لا ينظر في اليه تخييل وانما هو كلام معجز لا يقدر احد ان يأتي بما يتخيل منه التشبيه
به بخلاف غيره فانه قد يقع في معجزاتهم ما يقدر الساحران على تخيل شبهه فيحتاج من غيرهم الى نظر
والنظر عرضة للخطا فتدعى الخطى الناظر في ظن تساويهما وقيل المراد ان معجزات الانبياء انقرضت
بانقراض اعصارهم فلم يشاهدوها الا من حضرها ومعجزة القرآن مستمرة الى يوم القيامة وخرقة
للعادة في اسلوبه وبلاغته واخباره بالمغيبات فلا يمر عصر من الاعصار الا ويظهر فيه شيء مما اخبر به
انه سيكون بدل على صحة دعواه وهذا اقوى المحتملات وتكميله في الذي بعده وقيل المعنى ان
المعجزات الماضية كانت حسية تشاهد بالابصار كنافع صالح وعصا موسى ومعجزة القرآن تشاهد
بالبصيرة فيكون من يتبعه لاجلها اكثر لان الذي يشاهد بعين الراس ينقرض بانقراض مشاهدته
والذي يشاهد بعين العقل باق يشاهده كل من جاء بعد الاول مستمرا (قلت) ويمكن نظم هذه
الاقوال كلها في كلام واحد فان محصلها الاثبات في بعضها بعضا (قوله فأرجو ان اكون اكثرهم تابعا
يوم القيامة) رتب هذا الكلام على ما تقدم من معجزة القرآن المستمرة لكثرته فائدة وعموم نفعه
لا شتمانه على الدعوة والنجاة والانذار بما سيكون فعم نفعه من حضر ومن غاب ومن وجد ومن سيوجد
فحسن ترتيب الرجوى المذكورة على ذلك وهذه الرجوى قد تحققت فانه اكثر الانبياء تابعا وسيأتي
بيان ذلك واضح في كتاب الرقائق ان شاء الله تعالى وتعلق هذا الحديث بالترجمة من جهة ان القرآن انما
نزل بالوحي الذي يأتي به الملك لا بالتمائم ولا بالالهام وقد جمع بعضهم اعجاز القرآن في اربعة اشياء

وانما كان الذي اوتيته
وحيا ارواحه الله الى فأرجو
ان اكون اكثرهم تابعا
يوم القيامة

* احدها حسن تأليفه والتسام كنه مع الايجاز والبلاغة * ثانيها صورة سياقه واسلوبه المخالف
 لاساليب كلام اهل البلاغة من العرب نظما ونثرا حتى حارت فيه عقولهم ولم يتسددوا الى الايمان بشئ
 مثله مع توفر دواعيهم على تحصيل ذلك وتقريره لهم على العجز عنه * ثالثها ما اشتغل عليه من الاخبار
 عما مضى من احوال الامم السالفة والشرائع الدائرة مما كان لا يعلم منه بعضه الا النادر من اهل
 الكتاب * رابعها الاخبار بما سياتى من الكوائن التي وقع بعضها في العصر النبوي وبعضها بعده
 ومن غير هذه الاربعة آيات وردت بتعجيز قوم في قضايا انهم لا يفهمونها فعجزوا عنها مع توفر دواعيهم
 على تكذيبه ككثير من اليهود والموت ومنها الروعة التي تحصل لسمعه ومنها ان قارئه لا يعمل من تردادها
 وسماعه لا يمججه ولا يزداد بكثرة التكرار الاطراوة ولذا ذمة ومنها انه آية باقية لا تعدم ما بقيت الدنيا ومنها
 جمعها له لوم ومعارف لا تنقضي عجائبها ولا تنهى فوائدها اه ملخصا من كلام عياض وغيره
 * الحديث الخامس (قوله حدثنا عمرو بن محمد) هو الناقد وبذلك جزم ابو نعيم في المستخرج وكذا
 اخرجه مسلم عن عمرو بن محمد الناقد وغيره عن يعقوب بن ابراهيم ووقع في الاطراف لطلب حدثنا
 عمرو بن علي الفلاس ورايت في نسخة معتدلة من رواية النسفي عن البخاري حدثنا عمرو بن خالد
 واطنه تصحيحا والاول هو المعتد فان الثلاثة وان كانوا معروفين من شيوخ البخاري لكن الناقد
 اخص من غيره بالرواية عن يعقوب بن ابراهيم بن سعد ورواية صالح بن كيسان عن ابن شهاب من
 رواية الاقران بل صالح بن كيسان اكبر سننا من ابن شهاب واقدم سماعا و ابراهيم بن سعد قد سمع من
 ابن شهاب كما سياتى تصريحه بتحديثه له في الحديث الاتي بعد باب واحد (قوله ان الله تابع على
 رسوله صلى الله عليه وسلم قبل وفاته) كذلك اكثر في رواية ابي ذر ان الله تابع على رسوله الوحي قبل
 وفاته اي اكثر انزاله قرب وفاته صلى الله عليه وسلم والسرف في ذلك ان الوفود بعد فتح مكة كثروا وكثر
 سؤالهم عن الاحكام فكثير النزول بسبب ذلك ووقع لي سبب تحديث انس بذلك من رواية الدرروردي عن
 الامامي عن الزهري سألت انس بن مالك هل قرأ الوحي عن النبي صلى الله عليه وسلم قبل ان يموت قال
 اكثر ما كان واجبه اورده ابن يونس في تاريخ مصر في ترجمة محمد بن سعيد بن ابي مريم (قوله حتى
 نوافه اكثر ما كان الوحي) اي الزمان الذي وقعت فيه وفاته كان نزول الوحي فيه اكثر من غيره من
 الازمنة (قوله ثم توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد) فيه اظهار ما تضمنته الغاية في قوله حتى نوافه
 الله وهذا الذي وقع اخيرا على خلاف ما وقع اولافان الوحي في اول البعثة فترقرة ثم كثروا في اثناء النزول
 بمكة لم ينزل من السور الطوال الا القليل ثم بعد الهجرة نزلت السور الطوال المشتملة على غالب الاحكام الا
 انه كان الزمن الاخير من الحياة النبوية اكثر الازمنة نزولا بالسبب المتقدم وبهذا يظهر مناسبة هذا
 الحديث للترجمة لتضمنه الاشارة الى كيفية النزول * الحديث السادس (قوله حدثنا سفيان) هو
 الثوري وقد تقدم شرح الحديث فربما في سورة والضحي ووجه ابراده في هذا الباب الاشارة الى ان
 تأخير النزول احبانا انما كان يقع الحكمة تقتضي ذلك لا قصد تركها صلافا كان نزوله على انحاء شتى تارة
 يتابع وتارة يتراخي وفي انزاله مفرقا وجوه من الحكمة منها تسهيل حفظه لانه لو نزل جملة واحدة على
 امة امية لا يقرأها لهم ولا يكتب لشق عليهم حفظه واشار سبحانه وتعالى الى ذلك بقوله رد على الكفار
 وقالوا لا نزل عليه القرآن جملة واحدة كذلك اي انزلنا مفردا تثبت به قوادك وبقوله تعالى
 وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ومنها ما يستلزمه من الشرف له والعناية به لكثرة تردد
 رسول الله اليه بعلمه بأحكام ما يقع له واجوبة ما يسئل عنه من الاحكام والحوادث ومنها انه انزل على

* حدثنا عمرو بن محمد
 حدثنا يعقوب بن ابراهيم
 حدثنا ابي عن صالح بن
 كيسان عن ابن شهاب
 قال اخبرني انس بن مالك
 رضى الله عنه ان الله تعالى
 تابع على رسوله صلى الله
 عليه وسلم قبل وفاته
 حتى نوافه اكثر ما كان
 الوحي ثم توفي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعد
 * حدثنا ابو نعيم حدثنا
 سفيان عن الاسود بن
 قيس قال سمعت جندبا
 يقول اشكى النبي صلى
 الله عليه وسلم فلم يقم ليلة
 اوليتين فاته امرأة قتالت
 يا محمد ما ارى شيطانك
 الا قد تركك فانزل الله
 عز وجل والضحي والليل
 اذا سجي ما ودعك ذلك
 وما قلى

سبعة أحرف فناسب أن ينزل مفرقا ذلوا نزل دفعة واحدة أشق بيانها عادة ومنها أن الله قدر أن ينسخ من أحكامه ما شاء فكان أنزاله مفرقا لينفصل النسخ من المنسوخ أولى من أنزالها معا وقد ضبط النقلة بترتيب نزول السور كما سيأتي في باب تأليف القرآن ولم يضبطوا من ترتيب نزول الآيات الا قليلا وقد تقدم في تفسيرنا أن اسم ربك إنما أول سورة نزلت ومع ذلك فنزل من أولها أول خمس آيات ثم نزل باقيها بعد ذلك وكذلك سورة المدثر التي نزلت بعدها نزل أولها أولًا ثم نزل سائرها بعد ووضح من ذلك ما أخرجه أصحاب السنن الثلاثة وصححه الحاكم وغيره من حديث ابن عباس عن عثمان قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الآيات فيقول ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا إلى غير ذلك مما سيأتي بيانه أن شاء الله تعالى ﴿ قوله ﴾ **باب** نزل القرآن بلسان قريش والعرب قرآنا عربيا بلسان عربي مبين (في رواية أبي ذر لقول الله تعالى قرآنا إلى آخره وأما نزوله بلغته قريش فذكر في الباب من قول عثمان وقد أخرج أبو داود من طريق كعب الأنصاري أن عمر كتب إلى ابن مسعود أن القرآن نزل بلسان قريش فأقرئ الناس بلغته قريش لا بلغته هذيل وأما عطف العرب عليه فن عطف العام على الخاص لأن قريشا من العرب وأما ما ذكره من الآيتين فهو حجة لذلك وقد أخرج ابن أبي داود في المصاحف من طريق أخرى عن عمر قال إذا اختلفتم في اللغة فاكثروها بلسان مضر اه ومضر هو ابن نزار بن معد بن عدنان واليه ينهي أنساب قريش وقيس وهذيل وغيرهم وقال القاضي أبو بكر بن البانلاني معنى قول عثمان نزل القرآن بلسان قريش أي معظمه وأنه لم يقيم دلالة قاطعة على أن جميعه بلسان قريش فإن ظاهر قوله تعالى أنا جعلناه قرآنا عربيا أنه نزل بجميع السنة العرب ومن زعم أنه أراد مضر دون ربيعة أو همدان أو قريش دون غيرهم فعليه البيان لأن اسم العرب يتناول الجميع تناولا واحدا ولو ساغت هذه الدعوى لساغ للآخر أن يقول نزل بلسان بني هاشم مثلا لأنهم أقرب نسبا إلى النبي صلى الله عليه وسلم من سائر قريش وقال أبو شامة يحتل أن يكون قوله نزل بلسان قريش أي ابتداء نزوله ثم أيسر أن يقرأ بلغته غيرهم كما سيأتي في تقريره في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف اه وتكلمته أن يقول أنه نزل أولا بلسان قريش أحدا لا حرف السبعة ثم نزل بالآخر السبعة المأذون في قراءتها تسهلا وتيسيرا كما سيأتي بيانه فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولا بلسانه أولى الآخر فحمل الناس عليه لكونه لسان النبي صلى الله عليه وسلم ولما نه من الأولية المذكورة وعليه يحمل كلام عمر لابن مسعود أيضا (قوله واخبرني) في رواية أبي ذر فأخبرني أنس بن مالك قال فأمروا عثمان وهو معطوف على شيء محذوف بأن يبيانه في الباب الذي بعده فاقصر المصنف من الحديث على موضع الحاجة منه وهو قول عثمان فاكثروها بلسانهم أي قريش (قوله ان ينسخوها في المصاحف) كذلك كثروا في تجميعها للوراء للآيات أو المصحف التي أحضرت من بيت حفصة والكشمية أن ينسخوا ما في المصاحف أي ينقلوا الذي فيها إلى مصاحف أخرى والاول هو المعتمد لأنه كان في مصحف لامصاحف (قوله وقال مسدد حدثنا يحيى) في رواية أبي ذر يحيى بن سعيد وهو القطان وهذا الحديث وقع لنا موصولا في رواية مسدد من رواية معاذ بن المشي عنه كما بينته في تعليق التعليق (قوله ان يعلى) هو ابن أمية والد صفوان (قوله كان يقول ليتني أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا صورته مرسل لأن صفوان بن يعلى ما حضر القصة وقد أوردته في كتاب العمرة من كتاب الحج بالاسناد الآخر المذكور هنا عن أبي نعيم عن همام فقال فيه عن صفوان بن يعلى عن أبيه فوضح أنه ساقه هنا على لفظ رواية

عن الزهري واخبرني أنس بن مالك قال فأمروا عثمان زيد بن ثابت وسعيد ابن العاص وسعيد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن ينسخوها في المصاحف وقال لهم إذا اختلفتم انتم وزيد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكثروها بلسان قريش فان القرآن أنزل بلسانهم ففعلوا * حدثنا أبو نعيم حدثنا همام حدثنا عطاء وقال مسدد حدثنا يحيى عن ابن جريج قال اخبرني عطاء قال اخبرني صفوان بن يعلى ابن أمية أن يعلى كان يقول ليتني أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين ينزل عليه الوحي فلما كان النبي صلى الله عليه عليه وسلم بالجمرات وعليه ثوب قد اطل عليه ومعه الناس من اصحابه اذ جاءه رجل متضمخ بطيب فقال يا رسول الله كيف ترى في رجل احرم في جبة بعد ما تضمخ بطيب فنظر النبي صلى الله عليه وسلم ساعة فجاءه الوحي فآشار عمر إلى يعلى أي تعال فجاء يعلى فأدخل رأسه فاذا هو محمر الوجه يغط كذلك ساعة ثم سرى عنه فقال أين الذي يسألني عن

العمرة آنفا فالتبس الرجل فجاء به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أما الطبيب الذي بك فاعسله ثلاث مرات وأما الجبة فانزعها ثم اصنع

ابن جريج وقد اخرج ابو نعيم من طريق محمد بن خالد عن يحيى بن سعيد بن جابر عن ابي عبد الله الذي سألته المصنف هنا وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الحج وقد خفي بجده دخوله في هذا الباب على كثير من الأئمة حتى قال ابن كثير في تفسيره ذكر هذا الحديث في الترجمة التي قبل هذه اظهر رؤا ابن قاعل ذلك رفع من بعض النسخ وقيل بل اشار المصنف بذلك الى ان قوله تعالى وثار رسلا من رسول لا بلسان قومه لا يستلزم ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم ارسل بلسان قريش فقط لكونهم قومه بل ارسل بلسان جميع العرب لانه ارسل اليهم كلهم بديال انه خاطب لا عرابي الذي سألته عما يفهمه بعد ان نزل الوحي عليه بحجرات مسئلة فدل على ان الوحي ان ينزل عليه بما يفهمه السائل من العرب قريشا كان او غير قريشي والوحي اعم من ان يكون قرآني لا ينزل قال ابن بطال مناسبة الحديث للترجمة ان الوحي كله متلوا كان او غير متلوا انزل بلسان العرب ولا يرد على هذا كونه صلى الله عليه وسلم بعث الى الناس كافة عربا وعجماء وغيرهم لان اللسان الذي نزل عليه به الوحي عربي وهو يبلغه الى طوائف العرب وهم يرجونه لغیر العرب بالسنتهم ولذا قال ابن المنير كان ادخال هذا الحديث في الباب الذي قبله البقي لکن امله قصد التنبيه على ان الوحي بالقرآن والسنة كان على صفة واحدة ولسان واحد ﴿ قوله بأسبب جمع القرآن ﴾ المراد بالجمع هنا جمع مخصوص وهو جمع متفرقة في مصحف ثم جمع تلك المصحف في مصحف واحد مرتب السور وسيأتي بعد ثلاثة ابواب باب تأليف القرآن والمراد به هناك تأليف الآيات في السورة الواحدة او ترتيب السور في المصحف ﴿ قوله عن عبيد بن السباق ﴾ بفتح المهملة وثلاثين مائة مائة بكى ابا سعيد ذكره مسلم في الطبقة الاولى من التابعين لكن لم ار له رواية عن اقدم من سهل بن حنيف الذي مات في خلافة علي وحديثه عنه عند ابي داود وغيره وليس له في البخاري سوى هذا الحديث لكنه كرره في التفسير والحكام والتوحيد وغيرهما مطولا ومختصرا ﴿ قوله ٢ عن زيد بن ثابت ﴾ هذا هو الصحيح عن الزهري ان قصة زيد بن ثابت مع ابي بكر وعمر عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت وقصة حذيفة مع عثمان عن انس بن مالك وقصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق عن خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه وقد رواه ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع عن الزهري فادرج قصة آية سورة الاحزاب في رواية عبيد بن السباق واغرب عمارة بن غزيرة فرواه عن الزهري فقال من خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه وساق القصص الثلاث طولا وقصة زيد مع ابي بكر وعمر ثم قصة حذيفة مع عثمان ايضا ثم قصة فقد زيد بن ثابت الآية من سورة الاحزاب اخرج الطبري وبين الخطيب في المارج ان ذلك وهم منه وانه ادرج بعض الاسانيد على بعض ﴿ قوله ارسل الى ابي بكر الصديق ﴾ لم اقف على اسم الرسول اليه بذلك وروى في الجزء الاول من فوائد الديرة عافولي قال حدثنا ابراهيم بن بشار حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن عبيد بن زيد بن ثابت قال قبض النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن القرآن جميع في شيء ﴿ قوله مقتل اهل الجاهلية ﴾ اي عقب قتل اهل الجاهلية والمراد اهل الجاهلية هنا من قتلهم من الصحابة في الواقعة مع مبليمة الكذاب وكان من شامها ان مبليمة ادعى النبوة وقوى امره بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم لم يارتد كثير من العرب فجهز اليه ابو بكر الصديق خالد بن الوليد في جمع كثير من الصحابة فثار به اشد محاربة الى ان خذله الله وقتله وقتل في غضون ذلك من الصحابة جماعة كثيرة قيل سبع مائة وقيل اكثر ﴿ قوله قد استحر ﴾ بين مهملة ما كنهه وشبهه مفتوحة بعد ما جاء مهملة فتوحه ثم انشده الى أشد وكثر وهو اشتغل من الحر لان المكروه غالبا يضاف الى الحر كما ان المحبوب يضاف الى البرد

في عمرتك كما تصنع في
حجك ﴿ باب جمع القرآن ﴾
حدثنا موسى بن اسمعيل
عن ابراهيم بن سعد
حدثنا ابن شهاب عن
عبيد بن السباق ان
زيد بن ثابت رضي الله
عنه قال ارسل الى ابي بكر
الصديق مقتل اهل الجاهلية
فاذا عمر بن الخطاب عنده
قال ابو بكر رضي الله عنه
ان عمر اتاني فقال ان
القتل قد استحر يوم
الجمعة بقراء القرآن واني
أخشى ان استحر القتل

(٢) قوله عن زيد كذا
بالنسخ والذي في المتن
ان زيد فعل ما في الشرح
رواية له اه

يقولون استغن الله عنه واقرب عنه ووقع من تسمية القراء الذين اراد عمر في رواية سفیان بن عيينة
 المذكورة قبل سالم مولى ابي حذيفة ولفظه فلما قل سالم مولى ابي حذيفة خشى عمر ان يذهب القرآن
 فجاء الى ابي بكر وسيا في ان سالما احدهم من امر النبي صلى الله عليه وسلم بأخذ القرآن عنه (قوله
 بالقراء بالمواطن) لى في المواطن اى الاماكن التى يقع فيها القتال مع الكفار ووقع في رواية شعيب عن
 الزهري في المواطن وفي رواية سفیان واما الخشى ان لا يلقى المسلمون زحفا آخر الا استعرا القتل باهل
 القرآن (قوله فيذهب كثير من القرآن) في رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن ابيه من الزيادة
 الا ان يجمعه وفي رواية شعيب قبل ان يقتل الباقر وهذا يدل على ان كثيرا ممن قتل في وقعة الجمامة
 كان قد حفظ القرآن لكن يمكن ان يكون المراد ان يجمعهم جمعة لان كل فرد قد جمعه وسيا في مزيد
 بيان لذلك في باب من جمع القرآن ان شاء الله تعالى (قوله قلت لعمر) هو خطاب ابي بكر لعمر حكاية
 ثانيا لزيد بن ثابت لما ارسل اليه وهو كلام من يؤثر الانباع وينفر من الابتداع (قوله لم يفعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم) تقدم من رواية سفیان بن عيينة تصرح زيد بن ثابت بذلك في رواية عمارة بن
 غزيرة فنفر منها ابو بكر وقال افعل ما لم يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الخطابي وغيره بمقتضى
 ان يكون صلى الله عليه وسلم انما لم يجمع القرآن في المصحف لما كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض
 احكامه او تلاوته فلما انقضى نزوله بوفاة صلى الله عليه وسلم اللهم الله الخلفاء الراشدين ذلك وفاء لوعده
 الصادق بضمان حفظه على هذه الاممة المحمدية زادها الله شرفا فكان ابتداء ذلك على يد الصادق
 رضى الله عنه بمشورة عمر ويؤيده ما أخرجه ابن ابي داود في المصاحف باسناد حسن عن عبد خير قال
 سمعت عليا يقول اعظم الناس في المصاحف اجرا ابو بكر رحمة الله على ابي بكر هو اول من جمع كتاب
 الله واماما أخرجه مسلم من حديث ابي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عنى شيئا
 غير القرآن الحديث فلا ينافى ذلك لان الكلام في كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة وقد كان القرآن
 كله كتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور
 واماما أخرجه ابن ابي داود في المصاحف من طريق ابن سيرين قال قال علي لما مات رسول الله صلى الله
 عليه وسلم آليت ان لا آخذ على رداى الا الصلاة جمعة حتى اجمع القرآن فجمعه فاسناده ضعيف لانقطاعه
 وعلى تقدير ان يكون محفوظا فراه يجمعه حفظه في صدره قال والذي وقع في بعض طرقه حتى جمعه بين
 اللوحين وهم من رايه (قلت) وما تقدم من رواية عبد خير عن علي اصح فهو المعتقد ووقع عند ابن ابي
 داود ايضا بيان السبب في اشارة عمر بن الخطاب بذلك فأخرج من طريق الحسن ان عمر سأل عن آية من
 كتاب الله فقبل كانت مع فلان فقتل يوم الجمامة فقال ان الله وامر بجمع القرآن فكان اول من جمعه في
 المصحف وهذا منقطع فان كان محفوظا حمل على ان المراد بقوله فكان اول من جمعه اى اشار بجمعه في
 خلافة ابي بكر فنسب الجمع اليه لذلك وقد تسول بعض الروافض انه يتوجه الاعتراض على ابي بكر بما
 فعله من جمع القرآن في المصحف فقال كيف جاز ان يفعل شيئا لم يفعله الرسول عليه افضل الصلاة
 والسلام والجواب انه لم يفعل ذلك الا بطريق الاجتهاد السائغ الناشئ عن النصيح منه لله ولرسوله ولكتابه
 ولائمة المسلمين وعامتهم وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذن في كتابة القرآن ونهى ان يكتب معه
 غيره فلم يأمر ابو بكر الا بكتاية ما كان مكتوبا ولذلك توقف زيد عن كتابة الآية من آخر سورة براءة
 حتى وجدها مكتوبة مع انه كان يستحضرها هو ومن ذكر معه واذا تأمل المصنف ما فعله ابو بكر من
 ذلك جزم بأنه يهدى في فضائله ويتوه بعظيم منقبته لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله

بالقراء بالمواطن فيذهب
 كثير من القرآن وانى يرى
 ان تأمر بجمع القرآن قلت
 لعمر كيف تفعل شيئا
 لم يفعله رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال عمر هذا
 والله خير فلم يزل عمر
 يراجعنى حتى شرح الله
 صدرى لذلك ورايت في
 ذلك الذي راي عمر

اجرها واجرم من عمل بها فاجمع القرآن احد بعده الاوّلان له مثل اجره الى يوم القيامة وقد كان لا يكره
 من الاعتناء بقراءة القرآن ما اختار معه ان يرد على ابن لدغنة جوارره يرضى بحجراته ورسوله وقد
 قدمت القصّة مبسوطة في فضائله وقد اعلم الله تعالى في القرآن بأنه مجموع في المصحف في قوله يتلو صحفا
 مطهرة الاية وكان القرآن مكتوبا في المصحف لكن كانت مفرقة فجاءها ابو بكر في مكان واحد ثم
 كانت بعدة محفوظة الى ان امر عثمان بالنسخ منها فنسخ منها عدة مصاحف وارسل بها الى الامصار كما
 سيأتي بيان ذلك (قوله قال زيد) اي ابن ثابت (قال ابو بكر) اي قال لي (انك رجل شاب عاقل لا تهمل
 وقد كنت تكتب الوحي) ذكر له اربع صفات مقتضية خصوصيته بذلك كونه شابا فيكون انشط لما
 يطلب منه وكونه عالما فيكون اوعى له وكونه لا يهتم قركن النفس اليه وكونه كان يكتب الوحي فيكون
 أكثر ممارسته له وهذه الصفات التي اجتمعت له قد توجد في غيره لكن مفرقة وقال ابن طال عن المهلب
 هذا يدل على ان العقل اصل الحاصل المحمود لانه لم يصنف زيدا بأكثر من العتق ووجه له بيانا لثباته
 ورفع التهمة عنه كذا قال وفيه نظروسياتي فزيد البحث فيه في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ووقع
 في رواية سفيان بن عيينة قتال ابو بكر اما اذا عزمتم على هذا فأرسل الى زيد بن ثابت فادعاه فانه كان
 شابا حداثيا يكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فأرسل اليه فادعاه حتى يجيئه معناه قال زيد بن
 ثابت فأرسلنا الى قاتنهم فما قالوا الا اننا نريد ان يجمع القرآن في شيء فاجبته معناه وفي رواية عمارة بن غزيرة
 قتال ابو بكر ان هذا دعائي الى امر وان كنت كاتب الوحي فان تلك معه اثبتتكم ان توافقتي لا افعل فاقضى
 قول عمر ففرت من ذلك قتال عمر كلمة وما يكملوا فعملها قال فنظرنا فقلنا لا شيء والله ما علينا قال ابن طال
 انما قرأ ابو بكر او لا ثم زيد بن ثابت ثانيا لانهم لم يجزوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله فذكرها ان يحل
 انفسها ما يحل من يزيد احتياطة للدين على احتياط الرسول فلما نيهما عمر على فائدة ذلك وانه خشية ان
 يتغير الحال في المستقبل اذا لم يجمع القرآن فيصير الى حالة الخفاء بعد الشهرة رجعا اليه قال ودل ذلك على
 ان فعل الرسول اذا تجرد عن القرائن وكذا تركه لا يدل على وجوب ولا تحريم انتهى وليس ذلك من الزيادة
 على احتياط الرسول بل هو مستمد من القواعد التي مهدها الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن ابي انان
 كان الذي فعله ابو بكر من ذلك فرض كفاية بدلالة قوله صلى الله عليه وسلم لا تكتبوا عنى شيئا غير القرآن
 مع قوله تعالى ان علينا جمعه وقرآنه وقوله ان هذا في المصحف الاوّل وقوله رسول من الله يتلو صحفا
 مطهرة قال فكل امر يرجع لاحصائه وحفظه فهو واجب على الكفاية وكل ذلك من المصلحة لله ورسوله
 وكتابه وائمة المسامحة وعامتهم قال وقد فهم عمر ان ترك النبي صلى الله عليه وسلم جمعه لا دلالة فيه على
 المنع ورجع اليه ابو بكر لما رأى وجه الامانة في ذلك وانه ليس في المنقول ولا في المعقول ما ينافيه وما يترتب
 من ترك جمعه من ضياع بعضه ثم تابعه ما زيد بن ثابت وسائر الصحابة على تصوير ذلك (قوله فوالله
 لو كانوا نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما امرني به) كأنه جمع او لا باعتبار ابي بكر ومن وافقه
 وافر دبا اعتبارا انه الاثر وحده بذلك ووقع في رواية شعيب عن الزهري لو كافني بالافراد ايضا وانما قال
 زيد بن ثابت ذلك لما خشيه من التخصير في احصاء ما امر به جمعه لكن الله تعالى يسر له ذلك كما قال تعالى
 ولقد يسرنا القرآن للذكر (قوله فتبعت القرآن اجمعه) اي من الاشياء التي عندي وعند غيري (قوله
 من العصب) بضم الميمتين ثم موحدة جمع عصب وهو جريد النخل كانوا يكشطون الخوص ويكتبون
 في الطرف العريض وقيل العيب طرف الجريدة العريض الذي لم ينبت عليه الخوص والذي ينبت
 عليه الخوص هو السقف ووقع في رواية ابن عيينة عن ابن شهاب التصب والتصب والكرانصب

قال زيد قال ابو بكر انك
 رجل شاب عاقل لا تهمل
 وقد كنت تكتب الوحي
 لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم فتتبع القرآن فاجعه
 فوالله لو كانوا نقل جبل
 من الجبال ما كان أثقل
 على مما امرني به من جمع
 القرآن قلت كيف
 تفعلون شيئا لم يفعله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال هو والله خير فلم يزل ابو
 بكر يراجعني حتى شرح
 الله صدرى للذي شرح له
 صدر ابي بكر وعمر رضي
 الله عنهما فتبعت القرآن
 اجمعه من العصب

وجراة النخل ووقع في رواية شعيب من الرقاق جمع رقعة وقد يكون من جلد او ورق او كاغذ وفي رواية
 عمارة بن غزية وقطع الاديم وفي رواية ابن ابي دارد من طريق ابي داود الطيالسي عن ابراهيم بن
 سعد والصحف (قوله والخاف) بكسر اللام ثم جاء معجمة خفيفة و آخره فاجمع الخفة بفتح اللام
 ومكون المعجمة ووقع في رواية ابي داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد والصحف بضمين وفي آخره
 فاء قال ابو داود الطيالسي في روايته هي الحجرة لرقان وقال الخطابي صفائح الحجارة لرقان قال
 الاصمعي في معارض ودقة وسيأتي للمصنف في الاحكام عن ابي ثابت احد شيوخه انه فسر به بالخرف
 بفتح المعجمة والزاي ثم فاء وهي الانية التي تصنع من الطين المشوي ووقع في رواية شعيب والاكثاف
 جمع كتف وهو النظم الذي للبعير او الشاة كانوا اذا جف كتبوا فيه وفي رواية عمارة بن غزية وكسر
 الاكثاف وفي رواية ابن مجمع عن ابن شهاب عند ابن ابي داود والاضلاع وعند من وجه آخر
 والاقتاب بقاء ومثناة و آخره موحدة جمع قتب بفتح تين وهو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير
 ليركب عليه وعند ابن ابي داود ايضا في المصاحف من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال قام عمر
 فقال من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شأ من القرآن فليأت به وكانوا يكتبون ذلك في
 الصحف والالواح والعصب قال وكان لا يقبل من احد شيئا حتى يشهد شاهدان وهذا يدل على ان زيدا
 كان لا يكتب في مجرد وجدانه مكتوبا حتى يشهد به من ثلثاء معامع كون زيد كان يحفظه وكان يفعل
 ذلك مبالغة في الاحتياط وعند ابن ابي داود ايضا من طريق هشام بن عروة عن ابيه ان ابا بكر قال لعمر
 ولزيد اقعدا على باب المسجد فن جاء كما يشاهدان على شئ من كتاب الله فكتباه ورجاه ثقات مع
 انقطاعه وكان المراد بالشاهدين الخط والكتاب او المراد انهما يشهدان على ان ذلك المكتوب
 كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم او المراد انهما يشهدان على ان ذلك من الوجوه التي نزل بها
 القرآن وكان غرضهم ان لا يكتب الا من عين ما كتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لا من مجرد
 الحفظ (قوله وسدور الرجال) اي حيث لا يجد ذلك مكتوبا او الواو بمعنى مع اي اكتبه من
 المكتوب المواقف للحفظ في الصدر (قوله حتى وجدت آخر سورة التوبة مع ابي خزيمه الانصاري)
 وقع في رواية عبد الرحمن بن مهدي عن ابراهيم بن سعد مع خزيمه بن ثابت اخرجه احمد والترمذي
 ووقع في رواية شعيب عن الزهري كما تقدم في سورة التوبة مع خزيمه الانصاري وقد اخرجه انطرباني في
 مسند الشاميين من طريق ابي اليمان عن شعيب قتال فيه خزيمه بن ثابت الانصاري وكذا اخرجه ابن
 ابي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب وقول من قال عن ابراهيم بن سعد مع ابي خزيمه اصح
 وقد تقدم البحث فيه في تفسير سورة التوبة وان الذي وجد معه آخر سورة التوبة غير الذي وجد معه
 الآية التي في الاحزاب فالاول اختلف الرواة فيه على الزهري فن قائل مع خزيمه ومن قائل مع ابي
 خزيمه ومن شال فيه يقول خزيمه او ابي خزيمه والارجح ان الذي وجد معه آخر سورة التوبة ابو
 خزيمه بالكسبة والذي وجد معه الآية من الاحزاب خزيمه وابو خزيمه قيل هو ابن اوس بن يزيد بن
 اصرم مشهور بكنيته دون اسمه وقيل هو الحرث بن خزيمه واما خزيمه فهو ابن ثابت ذو الشهادتين كما
 تقدم صريحاً في سورة الاحزاب واخرج ابن ابي داود من طريق محمد بن اسحق عن يحيى بن عباد بن
 عبد الله بن الزبير عن ابيه قال اتى الحرث بن خزيمه بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة فقال اشهداني
 سمعتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ووعينهما فقال عمر وانا شهدناهما ثم قال لو كانت ثلاث
 آيات لجلست اسورة على حدة فانظر واسورة من القرآن فالحقوها في آخرها فمنا ان كان محمداً حتم

واللخاف وسدور الرجال
 حتى وجدت آخر سورة
 التوبة مع ابي خزيمه
 الانصاري

ان يكون قول زيد بن ثابت وجدتها مع ابي خزيمه لم اجدها مع غيره اى اول ما كتبت ثم جاء الحرث بن
 خزيمه بعد ذلك او ان ابا خزيمه هو الحرث بن خزيمه لا ابن اوس واما قول عمر لو كانت ثلاث آيات
 فظاهره انهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم وسائر الاخبار تدل على انهم لم يفعلوا شيئا من ذلك
 الا بتوقيف نعم ترتيب السور بعضها اثر بعض كان يقع بعضه منهم بالاجتهاد كما سمي في باب تأليف
 القرآن (قوله لم اجدها مع احد غيره) اى مكتوبة لما تقدم من انه كان لا يكتب بالحفظ دون الكتابة
 ولا يلزم من عدم وجدانه اياها جنتان لانكون تواترت عندهم لم يلقها من النبي صلى الله عليه
 وسلم وانما كان زيد يطلب التثبت عن تلقاها بغير واسطة واعلمهم لما وجدها زيد عند ابي خزيمه
 تذكرها كما تذكروها زيد وقائدة التبع المبالغة في الاستظهار والوقوف عندما كتب بين يدي
 النبي صلى الله عليه وسلم قال الخطابي هذا مما يخفى معناه ويوهم انه كان يكتب في اثبات الآية بخبر
 الشخص الواحد وليس كذلك فقد اجتمع في هذه الآية زيد بن ثابت وابو خزيمه وعمر وحكي ابن التين
 عن الداودي قال لم يفردها ابوا خزيمه بل شاركه زيد بن ثابت فعلى هذا ثبت برجلين اه وانه ظن
 ان قوله لم لا يثبت القرآن بخبر الواحد اى الشخص الواحد وليس كما ظن بل المراد بخبر الواحد خلاف
 الخبر المتواتر فلو بلغت رواية الخبر عددا كثيرا وقدمت من شروط المتواتر لم يخرج عن كونه خبر
 الواحد والحق ان المراد بالثبوت وجودها مكتوبة لاني كونها محفوظة وقد وقع عند ابن ابي داود
 من رواية يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب فجاء خزيمه بن ثابت فقال اني رايتكم تركتم آيتين فلم
 تكتبوهما قالوا وما قال قال فقلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد جاءكم رسول من انفسكم الى
 آخر السورة فقال عثمان وانا اشهد فكيف ترى ان نجعلها ما قال اختم بها آخر ما نزل من القرآن ومن
 طريق ابي الماية انهم لما جمعوا القرآن في خلافة ابي بكر كان الذي على عليهم ابي بن كعب فلما انتهوا
 من براءة الى قوله لا يفقهون ظنوا ان هذا آخر ما نزل منها فقال ابي بن كعب اقرأ في رسول الله صلى
 الله عليه وسلم آيتين بعدهن لقد جاءكم رسول من انفسكم الى آخر السورة (قوله فكانت الصحف)
 اى التي جمعها زيد بن ثابت (قوله عند ابي بكر حتى توفاه الله) في موطا ابن وهب عن مالك عن ابن
 شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال جمع ابو بكر القرآن في قراطيس وكان سأل زيد بن ثابت في ذلك
 فابى حتى استعان عليه بعمر ففعل وعند موسى بن عقيب في المغازي عن ابن شهاب قال لما اصيب
 المسلمون باليمامة فرزع ابو بكر وخاف ان يهلك من القراء طائفة فأقبل الناس بما كان معهم وعندهم
 حتى جمع على عهد ابي بكر في الورق فكان ابو بكر اول من جمع القرآن في الصحف وهذا كله اصح
 مما وقع في رواية عمارة بن غزيفة ان زيد بن ثابت قال فأمرني ابو بكر فكنت في قطع الاديم والعصب
 فلما هلك ابو بكر وكان عمر كتبت ذلك في صحيفة واحدة فكانت عنده وانما كان في الاديم والعصب اولا
 قيل ان يجمع في عهد ابي بكر ثم جمع في الصحف في عهد ابي بكر كما دلت عليه الاخبار الصحيحة
 المترددة (قوله ثم عند حفصة بنت عمر) اى بعد عمر في خلافة عثمان الى ان شرع عثمان في كتابة
 المصحف وانما كان ذلك عند حفصة لانها كانت وصية عمر فاستمر ما كان عنده عندها حتى طلبه منها
 من له طلب ذلك (قوله حدثنا موسى) هو ابن اسمعيل وابراهيم هو ابن سعد وهذا الاسناد الى ابن
 شهاب هو الذي قبله بعينه اعاده اشارة الى انها حديثان لابن شهاب في قصتين مختلفتين وان انفتحا في
 كتابة القرآن وجمعه وعن ابن شهاب قصة ثالثة كما بيناه عن خارجة بن زيد عن ابيه في قصة الآية
 التي من الانزاب وقيل ذكرها في آخر هذه القصة الثانية هنا وقد اخرج المصنف من طريق شعيب

لم اجدها مع احد غيره
 لقد جاءكم رسول من
 انفسكم عزيز عليه ما عنتم
 حنى خاتمة براءة فكانت
 الصحف عند ابي بكر
 حتى توفاه الله ثم عند عمر
 حياته ثم عند حفصة بنت
 عمر رضى الله عنه حدثنا
 موسى حدثنا ابراهيم

عن ابن شهاب مفرقا فخرج القصة الاولى في تفسير التوبة واخرج الثانية قبل هذا باب لكن باختصار واخرجها الطبراني في مسند الشاميين وابن ابي داود في المصاحف والخطيب في المدرج من طريق ابي اليمان بتمامه واخرج المصنف الثالثة في تفسير سورة الاحزاب كما تقدم قال الخطيب روى ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب القصص الثلاث ثم ساقها من طريق ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب مساقا واحدا مفصلا للاسانيد المذكورة قال وروى القصص الثلاث شعيب عن ابن شهاب وروى قصة آخر التوبة مفردا يونس بن يزيد (قلت) وروايته تأتي عقب هذا باختصار وقد اخرجها ابن ابي داود من وجه آخر عن يونس مطولة وقائه رواية سفيان بن عيينة لها عن ابن شهاب ايضا وقد بينت ذلك قبل قال وروى قصة آية الاحزاب معمر وهشام بن الغار ومعاوية بن يحيى ثلاثهم عن ابن شهاب ثم ساقها عنهم (قلت) وقائه رواية ابن ابي عتيق لها عن ابن شهاب وهي عند المصنف في الجهاد (قوله) حدثنا ابن شهاب ان انس بن مالك حدثه (في رواية يونس عن ابن شهاب ثم اخبرني انس بن مالك) قوله ان حذيفة بن اليمان قدم على عثمان وكان يغازي اهل الشام في فتح ارمينية واذربيجان مع اهل العراق في رواية الكشي هني في اهل العراق والمراد ان ارمينية فتحت في خلافة عثمان وكان امير الاسكر من اهل العراق سلمان بن ربيعة الباهلي وكان عثمان امر اهل الشام واهل العراق ان يجتمعوا على ذلك وكان امير اهل الشام على ذلك العسكر حبيب بن سلمة القهري وكان حذيفة من جملة من غزا معهم وكان هو على اهل المدائن وهي من جملة اعمال العراق ووقع في رواية عبيد الرحمن بن مهدي عن ابراهيم بن سعد وكان يغازي اهل الشام في فتح ارمينية واذربيجان مع اهل العراق قال ابن ابي داود الفرج الثخري في رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن ابيه ان حذيفة قدم على عثمان وكان يغزو مع اهل العراق قبل ارمينية في غزوههم ذلك الفرج مع من اجتمع من اهل العراق واهل الشام وفي رواية يونس بن يزيد اجتمع لغزو اذربيجان وارمينية اهل الشام واهل العراق وارمينية بفتح الهمزة عند ابن السمعاني وبكسر ها عند غيره وبه جزم الجواليقي وتبعه ابن الصلاح ثم انزوى وقال ابن الجوزي من ضمنها فقد غلط و بسكون الراء وكسر الميم بعدها محتانية ساكنة ثم نون مكسورة ثم محتانية مفتوحة خفيفة وقد تنقل قاله ياقوت والنسبة اليها ارمي بفتح الهمزة ضبطها الجوهري وقال ابن قرقول بالتخفيف لا غير وحكى ضم الهمزة وغلط وانما المضموم همزتها ارمية والنسبة اليها ارموى وهي بلدة اخرى من بلاد اذربيجان واما ارمينية فهي مدينة عظيمة من نواحي خلاط ومد الاصيل والمهاب اوله وزاد المهلب الدال وكسر الراء وتقدم الموحدة تشتمل على بلاد كثيرة وهي من ناحية الشمال قال ابن السمعاني هي من جهة بلاد الروم يضرب بحسنها وطيب هوائها وكثرة ماؤها وشجرها المثل وقيل انها من بناء ارمين من ولد ياقث بن نوح واذربيجان بفتح الهمزة والذال المعجمة وسكون الراء وقيل بسكون الذال وفتح الراء وبكسر الموحدة بعدها محتانية ساكنة ثم جيم خفيفة واخره نون وحكى ابن مكى كسر اوله وضبطها صاحب المطالع ونقله عن ابن الاعراب بسكون الذال وفتح الراء بلد كبير من نواحي جبال العراق غربي وهي الآن تبريز وقصباتها وهي تلي ارمينية من جهة غربيها واتفق غزوهما في سنة واحدة واجتمع في غزوة كل منهما اهل الشام واهل العراق والذي ذكرته الاشهر في ضبطها وقد تعدد الهمزة وقد تكسر وقد تحذف وقد تفتح الموحدة وقد يراى بعدها الف مع مد الاولى حكاها الهجري وانكسرها الجواليقي ويؤكد كده انهم نسبوا اليها آذرى بالمداقتصار على الركن الاول كما قالوا في النسبة الى بعلبك بعلبي وكانت هذه القصة في سنة خمس وعشرين في السنة

حدثنا ابن شهاب ان انس
ابن مالك حدثه ان حذيفة
ابن اليمان قدم على عثمان
وكان يغازي اهل الشام
في فتح ارمينية واذربيجان
مع اهل العراق

يباض بالاصل

الثالثة او الثانية من خلافة عثمان وقد اخرج ابن ابي داود من طريق ابي اسحق عن مصعب بن سعد بن
ابن ابي وقاص قال خطب عثمان فقال يا ايها الناس اعلموا اني قد مضى منكم من سنة عشرة سنة وقد اختلفتم في
القراءة الحديث في جميع القرآن وكانت خلافة عثمان بعد قتل عمر وكان قتل عمر في اواخر ذي الحجة سنة
ثلاث وعشرين من الهجرة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة الاثلاثة اشهر فان كان
قوله خمس عشرة سنة اي كاملة فيكون ذلك بعد مضي ستين وثلاثة اشهر من خلافته لكن وقع في رواية
اخرى له منذ ثلاث عشرة سنة فيجمع بينهما بالغاء الكسر في هذه وجبره في الاولى فيكون ذلك بعد
مضي سنة واحدة من خلافته فيكون ذلك في اواخر سنة اربع وعشرين واوائل سنة خمس وعشرين
وهو الوقت الذي ذكر اهل التاريخ ان ارمينية قسحت فيه وذلك في اول ولاية الوليد بن عتبة بن ابي
معيط على الكوفة من قبل عثمان وغفل بعض من ادركناه فزعم ان ذلك كان في حدود سنة ثلاثين ولم
يذكر ذلك مستندا (قوله فافزع حذيفة اختلفهم في القراءة) في رواية يعقوب بن ابراهيم بن سعد
عن ابيه في تنازعون في القرآن حتى جمع حذيفة من اختلافهم ما ذكره وفي رواية يونس قدنا كروا
القرآن فاجتمعوا فيه حتى كذبكون بينهم فتنه وفي رواية عمارة بن غزية ان حذيفة قدم من غزوة فلم
يدخل بيته حتى اتى عثمان فقال يا امير المؤمنين ادرك الناس قال وما ذاك قال غزوت فرج ارمينية
فاذا اهل الشام يقرؤون بقراءة ابي بن كعب فيأتون بعالم يسمع اهل العراق واذا اهل العراق يقرؤون
بقراءة عبد الله بن مسعود فيأتون بعالم يسمع اهل الشام فيكفر بعضهم بعضا واخرج ابن ابي داود
ايضا من طريق يزيد بن معاوية النخعي قال اني لفي المسجد من الوليد بن عتبة في حلقة فيها حذيفة
فسمع رجلا يقول قراءة عبد الله بن مسعود وسمع آخر يقول قراءة ابي موسى الاشعري فغضب ثم قام
فحمد الله واثني عليه ثم قال ما كنا كان من قبلكم اختلفوا والله لا ركن الى امير المؤمنين ومن طريق
اخرى عنه ان اثنين اختلفا في آية من سورة البقرة قرأها هذا واتموا الحج والعمرة لله وقرأ هذا واتموا
الحج والعمرة البيت فغضب حذيفة واجرت عيانه ومن طريق بي السعدي قال حذيفة يقول اهل
الكوفة قراءة ابن مسعود ويقول اهل البصرة قراءة ابي موسى والله اني قد كنت على امير المؤمنين
لا احره ان يجملها قراءة واحدة ومن طريق اخرى ان ابن مسعود قال حذيفة بلغني عنك كذا قال
نعم كرهت ان يقال قراءة فلان وقراءة فلان فيختلفون كما يختلف اهل الكتاب وهذه القصة لحذيفة
يظهر لي انها مقدمة على القصة التي وقعت له في القراءة فكانه لما رأى الاختلاف ايضا بين اهل الشام
والعراق اشتد خوفه فركب الى عثمان وصادف ان عثمان كان وقع له نحو ذلك فافزع ابن ابي داود
ايضا في المصاحف من طريق ابي تلابة قال لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل والمعلم يعلم
قراءة الرجل فجعل المعلمان يتلقون فيختلفون حتى ارتفع ذلك الى المعلمين حتى كفر بعضهم
بعضا فبلغ ذلك عثمان فخطب فقال انتم عندى تختلفون فمن نأى عني من الامصار اشتد اختلافها فكانه
والله اعلم لما جاءه حذيفة واعلمه باختلاف اهل الامصار تهتق عنده ما طنسه من ذلك وفي رواية
مصعب بن سعد فقال عثمان يقرؤون في القرآن يقولون قراءة ابي قراءة عبد الله ويقول الاخر والله
ما قسم قراءتكم ومن طريق محمد بن سيرين قال كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل اصاحبه كفر
بما تقول فرفع ذلك الى عثمان فعاظم في نفسه وعند ابن ابي داود ايضا من رواية بكير بن الاشج
ان ناسا بالعراق يسأل احدهم عن الآية فاذا قرأها قال الا اني كفر بهذه ففشا ذلك في الناس فكلام
عثمان في ذلك (قوله فأرسل عثمان الى حفصة ان ارسلي اليها بالصحيفتين نسختها في المصاحف)

فأفزع حذيفة اختلفهم
في القراءة فقال حذيفة
لعثمان يا امير المؤمنين ادرك
هذه الامة قبل ان يختلفوا
في الكتاب اختلاف
اليهود والنصارى فأرسل
عثمان الى حفصة ان ارسلي
اليها بالصحيفتين نسختها
في المصاحف ثم ردها
اليك فأرسلت بها حفصة
الى عثمان

في رواية يونس بن يزيد فاستخرج الصحيفة التي كان أبو بكر امر زيد بإيجادها ففسخ منها مصاحف
فبعث بها إلى الآفاق والفرق بين المصحف والمصحف ان المصحف الاوراق المنجدة التي جمع فيها
القرآن في عهد أبي بكر وكانت سوراً مفرقة كل سورة مرتبة بآياتها على حدة لكن لم يرتب بعضها
اثر بعض فلما نسخت ورتب بعضها اثر بعض صارت مصحفاً وقد جاء عن عثمان انه لما فعل ذلك بعد ان
استشار الصحابة فاخرج ابن أبي داود بسناد صحيح من طريق سويد بن غفلة قال قال علي لا تقولوا في
عثمان الا خيراً فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف الا عن ملامنا قال ما تقولون في هذه القراءة فقد
بلغني ان بعضهم يقول ان قراءتي خير من قراءتك وهذا يكاد ان يكون كفراً قلنا فأتري قال اري ان
يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف قلنا نعم ما رأيت (قوله فامر زيد بن ثابت
وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ففسخوها في المصاحف) وعند
ابن أبي داود من طريق محمد بن سيرين قال جمع عثمان اثني عشر رجلاً من قريش والانصار منهم ابي بن
كعب وارسل إلى الرقعة التي في بيت عمر قال فحدثني كثير بن اذلمح وكان من يكتب قال فكانوا اذا
اختلفوا في الشيء اخروه قال ابن سيرين اظنه يكتبه على العرضة الأخيرة وفي رواية مصعب بن سعد
قال قال عثمان من اكتب الناس قالوا كاتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت قال فأى الناس
اعرب وفي رواية انصح قالوا سعيد بن العاص قال عثمان فليهل سعيد ولا يكتب زيد ومن طريق سعيد
ابن عبد العزيز ان عريبه القرآن اقيمت على لسان سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن امية لانه
كان اشبههم لهجة برسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل ابوه العاصي يوم بدر مشركاً ومات جده سعيد
ابن العاص قبل بدر مشركاً (قلت) وقد ادرك سعيد بن العاص هذا من حياة النبي صلى الله عليه وسلم
تسع سنين قاله ابن سعد وعدوه لذلك في الصحابة وحديثه عن عثمان وعائشة في صحيح مسلم واستعمله
عثمان على السكوفة ومعاوية على المدينة وكان من اجواد قريش وحلمائها وكان معاريفه يقول لكل قوم
كريم وكرمه سعيد وكانت وفاته بالمدينة سنة سبع اربع مائة وتسع وخمسين ووقع في رواية عمارة
ابن غزية ابان بن سعيد بن العاص بدل سعيد قال الخطيب ورواه عمارة في ذلك لان ابان قتل بالشام في
خلافه عمر ولا مدخل له في هذه القصة والذي قامه عثمان في ذلك هو سعيد بن العاص ابن اخي ابان
المنذ كور اه ووقع من تسمية بقية من كتب او املى عند ابن أبي داود مفرقا جماعة منهم مالك بن
أبي عامر جدمالك بن انس من روايته ومن رواية ابى نلابه عنه ومنهم كثير بن اذلمح كما تقدم ومنهم ابى
ابن كعب كما ذكرنا منهم انس بن مالك وعبد الله بن عباس ووقع ذلك في رواية ابراهيم بن امية
ابن مجمع عن ابن شهاب في اصل حديث الباب فهو لاء تسعة عرفنا تسميتهم من الاثني عشر وقد اخرج
ابن أبي داود من طريق عبد الله بن مغفل وجابر بن مهرة قال قال عمر بن الخطاب لا يعملن في مصاحفنا
الا علمان قريش وتيمم وليس في الذين سميناهم احد من تيمم بل كلهم اما قريشي او انصاري
وكان ابتداء الامر كان لزيد وسعيد لاني المذكور في رواية مصعب ثم احتاجوا الى من يساعد
في الكتابة بحسب الحاجة الى عدد المصاحف التي ترسل الى الآفاق فاضافوا الى زيد من ذكر ثم
استظهروا بابي بن كعب في الاملاء وقد شق على ابن مسعود صرفه عن كتابة المصحف حتى قال
ما اخرجني الترمذي في آخر حديث ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب من طريق عبد الرحمن بن مهدي
عنه قال ابن شهاب فاخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان عبيد الله بن مسعود كره
لزيد بن ثابت نسخ المصاحف وقال يا معشر المسلمين اعزل عن نسخ كتابة المصاحف ويثولوا رجل

فامر زيد بن ثابت وسعيد
الله بن الزبير وسعيد بن
العاص وعبد الرحمن بن
الحارث بن هشام ففسخوها
في المصاحف

والله لقد اسلمت وانه لقي صاحب رجل كافر يريد زيد بن ثابت واخرج ابن ابي داود من طريق خير بن مالك
 بالطاء مصغر مفعف بن مسعود يقول لقد اخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سبعين سورة وان
 زيد بن ثابت لصبي من الصبيان ومن طريق ابي وائل عن ابن مسعود بسبعين سورة ومن طريق
 زر بن حبيش عنه مثله وزاد ان زيد بن ثابت روايتين والعذر لعثمان في ذلك انه فعله بالمدنية وعبد الله
 بالكوفة ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك الى ان يرسل اليه ويحضر وايضا فان عثمان انما اراد نسخ الصنف
 التي كانت جعت في عهد ابي بكر وان يجعلها مصحفا واحدا وكان الذي نسخ ذلك في عهد ابي بكر هو زيد بن
 ثابت كما تقدم لكونه كان كاتب الوحي فكانت له في ذلك اولية ليست لغيره وقد اخرج الترمذي في آخر
 الحديث المذكور عن ابن شهاب قال بلغني انه كره ذلك من مقالة عبد الله بن مسعود رجال من افاضل
 الصحابة (قوله وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة) يعني سعيدا وعبد الله وعبد الرحمن لان سعيدا
 اموي وعبد الله اسدي وعبد الرحمن مخزومي وكلاهما من بطون قريش (قوله في شيء من القرآن) في
 رواية شعيب في عربية من عربية القرآن وزاد الترمذي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن ابراهيم
 ابن سعد في حديث الباب قال ابن شهاب فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوت فقال القرشيون التابوت
 وقال زيد التابوت فرفع اختلافهم الى عثمان فقال اكتبوه التابوت فانه نزل بلسان قريش وهذه الزيادة
 ادرجها ابراهيم بن اسمعيل بن مجمع في روايته عن ابن شهاب في حديث زيد بن ثابت قال الخطيب وانما
 رواها ابن شهاب مرسل (قوله حتى اذا نسخوا الصنف في المصاحف رد عثمان الصنف الى حفصة)
 زاد ابو عبيد وابن ابي داود من طريق شعيب عن ابن شهاب قال اخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال كان
 مروان يرسل الى حفصة يعني حين كان امير المدينة من جهة معارية يسأله المصاحف التي كتب منها
 القرآن قسما ان تعطيه قال سالم فلما توفيت حفصة ورجعنا من دقها ارسل مروان بالعزيمة الى عبد الله
 ابن عمر يرسلن اليه تلك المصحف فأرسل بها اليه عبد الله بن عمر فأمر بها مروان فشقت وقال انما
 فعلت هذا لاني خشيت ان طال بالناس زمان ان يرتاب في شأن هذه المصحف مرتاب ووقع في رواية
 ابي عبيد فرقت قال ابو عبيد لم يسمع ان مروان مرق المصحف الا في هذه الرواية (قلت) قد اخرج
 ابن ابي داود من طريق يونس بن يزيد عن ابن شهاب نحوه وفيه فلما كان مروان امير المدينة
 ارسل الى حفصة يسأله المصحف فنعته اياها قال فحدثني سالم بن عبد الله قال لما توفيت حفصة
 فذكره وقال فيه فشقتها وحرقتها ووقعت هذه الزيادة في رواية عمار بن غزيرة ايضا باختصار لكن
 ادرجها ايضا في حديث زيد بن ثابت وقال فيه فغسلها غسلا وعند ابن ابي داود من رواية مالك عن ابن
 شهاب عن سالم او خارجة ان ابا بكر لما جمع القرآن سأل زيد بن ثابت النظر في ذلك فذكر الحديث
 مختصرا الى ان قال فأرسل عثمان الى حفصة فطلبها فابت حتى عاهد ما ليردنها اليها فسخ منها ثم ردها فلم
 تزل عندها حتى ارسل مروان فأخذها فحرقتها ويجمع بأنه صنع بالمصحف جميع ذلك من تحقيق ثم
 غسل ثم تحريق ويحتمل ان يكون بالحاء المعجمة فيكون مرقها ثم غسلها والله اعلم (قوله فأرسل
 الى كل اتي بمصحف مما نسخوا) في رواية شعيب فأرسل الى كل جند من اجناد المسلمين بمصحف
 واختلفوا في عدة المصاحف التي ارسل بها عثمان الى الافاق فالتشهور انما خمسة واخرج ابن
 ابي داود في كتاب المصاحف من طريق حمزة الزيات قال ارسل عثمان اربعة مصاحف وبعث منها
 الى الكوفة بمصحف فوقع عند رجل من مراد فبقى حتى كتبت مصحف عليه قال ابن ابي
 داود سمعت ابا حاتم السجستاني يقول كتبت سبعة مصاحف الى مكة والى الشام والى اليمن والى

وقال عثمان للرهط القرشيين
 الثلاثة اذا اختلفتم اتم
 وزيد بن ثابت في شيء من
 القرآن فاكتبوه بلسان
 قريش فاعانزل بلسانهم
 ففعلوا حتى اذا نسخوا
 المصحف في المصاحف رد
 عثمان المصحف الى حفصة
 فأرسل الى كل اتي
 بمصحف مما نسخوا

البحر بن والى البصرة والى الكوفة وحبس بالمدينة واحد واخرج باسناد صحيح الى ابراهيم النخعي
 قال قال لي رجل من اهل الشام مصحفنا ومصحف اهل البصرة ضبط من مصحف اهل الكوفة
 قلت لم قال لان عثمان بعث الى الكوفة لما بلغه من اختلافهم بمصحف قبل ان يعرض وبقى مصحفنا
 ومصحف اهل البصرة حتى عرضا (قوله واهم بما سواه من القرآن في كل صحيفة او مصحف ان
 يحرق) في رواية الاكثر ان يحرق بالحاء المعجمة وللمروزي بالمهملة ورواه الاصيلي بالوجهين والمجسة
 اثبت وفي رواية الاسماعيلي ان تمحى او تحرق وقد وقع في رواية شعيب عند ابن ابي داود والطبراني
 وغيرهما واهم ان يحرقوا كل مصحف يخالف المصحف الذي ارسل به قال ذلك زمان حرق
 المصاحف بالعراق بالنار وفي رواية سويد بن غفلة عن علي قال لا تقولوا لعثمان في احراق المصاحف
 الاخير او في رواية بكير بن الاشج فأمروهم بجمع المصاحف فاحرقوها ثم ثبت في الاجناد التي كتب ومن طريق
 مصعب بن سعد قال ادركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك او قال لم يذكر
 ذلك منهم احد وفي رواية ابي تلابة فلما فرغ عثمان من المصحف كتب الى اهل الامصار اني قد صنعت
 كذا وكذا ومحب ما سدى فامحوا ما عندكم والمحوا عم ان يكون بالغسل او التحريق واكثر الروايات
 صريح في التحريق فهو الذي وقع ويحتمل وقوع كل منهما بحسب ما راى من كان بيده شيء من ذلك وقد
 جزم عياض بأهم غسلوها بالماء ثم احرقوها بالغسل في اذهابها قال ابن بطال في هذا الحديث جواز
 تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالمدح وان ذلك اكرام لها وصون عن وطئها بالاقدام وقد اخرج عبد
 الرزاق من طريق طاوس انه كان يحرق الرسائل التي فيها بسملة اذا اجتمعت وكذا فعل عروة وكرهه
 ابراهيم وقال ابن عطية الرواية بالحاء المهملة اصح وهذا الحكم هو الذي وقع في ذلك الوقت واما لان
 بالغسل اولى لما دعت الحاجة الى ازالته وقوله واهم بما سواه اي بما سوى المصحف الذي استكتبه
 والمصاحف التي نقلت منه وسوى المصحف التي كانت عند حفصة ردها اليها ولهذا استدركه مروان
 الامر بعدها واعدها ايضا خشية ان يقع لاحد منها فوههم ان فيها ما يخالف المصحف الذي استقر عليه
 الامر كما تقدم واستدل بتحريق عثمان المصحف على التامثلين بقدم الحروف والاصوات لانه لا يلزم من
 كون كلام الله قديما ان تكون الاسطر المكتوبة في الورق قديمة ولو كانت هي عين كلام الله لم يستجز
 الصحابة احراقها والله اعلم (قوله قال ابن شهاب واخبرني خارجة الخ) هذه هي النسخة الثالثة وهي
 موصولة الى ابن شهاب بالاسناد المذكور كما تقدم بيانه واختلفا وقد تقدمت موصولة مفردة في الجهاد
 وفي تفسير سورة الاحزاب وظاهر حديث زيد بن ثابت هذا انه قد آتت الاحزاب من المصحف التي كان
 نسخها في خلافة ابي بكر حتى وجدها مع خزيمة بن ثابت ووقع في رواية ابراهيم ابن اسمعيل بن مجمع عن
 ابن شهاب ان قدده اياها انما كان في خلافة ابي بكر وهو وهم منه والصحيح ما في الصحيح وان الذي
 قدده في خلافة ابي بكر الايتان من آخر براءة واما التي في الاحزاب فقددها لما كتب المصحف في
 خلافة عثمان وجزم ابن كثير بما وقع في رواية ابن مجمع وليس كذلك والله اعلم قال ابن التين وغيره الفرق
 بين جمع ابي بكر وبين جمع عثمان ان جمع ابي بكر كان ثلثية ان يذهب من القرآن شيء بذهب جملته لانه
 لم يكن مجموعا في موضع واحد فجمعه في صحائف مرتب بالآيات سورة على ما رآهم عليه انبي صلى الله عليه
 وسلم وجمع عثمان كان لما كثر الاختلاف في وجوه القرآن حين قرؤه بالغانم على اتباع اللغات فآدى ذلك
 بعضهم الى تخطئة بعض فخشى من تفاقم الامر في ذلك فنسخ تلك المصحف في مصحف واحد مرتبا
 لسوره كما ينبغي في باب تأليف القرآن واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش محتجا بانه زل بلغتهم

واهم بما سواه من القرآن
 في كل صحيفة او مصحف
 ان يحرق قال ابن شهاب
 واخبرني خارجة بن زيد
 ابن ثابت سمع زيد بن
 ثابت قال فقدت آية من
 الاحزاب حين نسخنا
 المصحف قد كنت اسمع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقرأها فالتسناها
 فوجدناها مع خزيمة بن
 ثابت الانصاري من
 المزنيين رجال صدقوا
 ما عاهدوا الله عليه
 فالحقناها في سورتها في
 المصحف

قال ان زيد بن ثابت قال
ارسل الى ابو بكر رضي
الله عنه قال انك كنت
تكتب الوحي لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فاتبع
القرآن فتبعت حتى
وجدت آخر سورة التوبة
آيتين مع ابي خزيمة
الانصاري لم اجد همام
احد غيره لقد جاءكم
رسول من انفسكم عزيز
عليه ما عنتم الى آخرها
* حدثنا عبيد الله بن
موسى عن اسرائيل عن
ابي اسحق عن ابراه قال
لما نزلت لا يستوى
القاعدون من المؤمنين
والمجاهدون في سبيل الله
قال النبي صلى الله عليه
وسلم ادع الى زيد اويلجى
باللوح والدواة والكتف
او الكتف والدواة ثم قال
اكتب لا يستوى
القاعدون وخلف ظهر
النبي صلى الله عليه وسلم
عمرو بن ام مكتوب
الايمى فقال يا رسول الله
فما امرنى فاني رجس
ضرب البصر فنزلت
مكانها لا يستوى
القاعدون من المؤمنين
والمجاهدون في سبيل الله
غير اولى الضرر * باب
انزل القرآن على سبعة

وان كان قد وسع في قراءته بلغه غيرهم رفعاً للحرج والمشقة في ابتداء الامر فرأى ان الحاجة الى ذلك
انتهت فاقصر على لغة واحدة وكانت لغة قريش ارجح اللغات فاقصر عليها وسيأتي مزيد بيان لذلك بعد
باب واحد في تنبيه في قال ابن معين لم يرو واحد حديث جمع القرآن احسن من سياق ابراهيم بن سعد وقد
روى مالك طرقاً منه عن ابن شهاب * (قوله باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم) قال ابن
كثير ترجم كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر سوى حديث زيد بن ثابت وهذا عجيب فكأنه لم يقع
له على شرطه غير هذا ثم اشار الى انه استوفى بيان ذلك في السيرة النبوية (قلت) لم اقف في شيء من النسخ
الا بالفظ كاتب بالافراد وهو مطابق لحديث الباب نعم قد كتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
جماعة غير زيد بن ثابت اما بمكة فلجميع ما نزل بها لان زيد بن ثابت انما اسلم بعد الهجرة واما بالمدينة
فاكثر ما كان يكتب زيد بن ثابت بمكة فلهذا اطلق عليه الكتاب بلام العهد كما في حديث ابراهيم بن عازب
ثاني حديث الباب ولهذا قال له ابو بكر انك كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زيد
ابن ثابت رجلاً عابداً فكتب الوحي غيره وقد كتب له قبل زيد بن ثابت ابي بن كعب وهو اول من كتب له
بالمدينة واول من كتب له بمكة من قريش عبيد الله بن سعد بن ابي سرح ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام يوم
الفتح ومن كتب له في الجملية الخلفاء الاربعة والزبير بن العوام وخاله ابان ابن اسعد بن العاص بن امية
وجنظلة بن الربيع الاسدي ومعيقيب بن ابي فاطمة وعبيد الله بن الارقم الزهري وشرجيل بن حسنة
وعبيد الله بن رواحة في آخرين وروى اجدوا صاحب السنن الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم من حديث
عبيد الله بن عباس عن عثمان بن عفان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم مما ياتي عليه الزمان ينزل
عليه من السور ذوات العدد فكان اذا نزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده فيقول ضعه واهذا في
السورة التي يذكرك فيها كذا الحديث ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * الاول حديث زيد بن ثابت
في قصته مع ابي بكر في جمع القرآن اورده منه طرفاً وغرضه منه قول ابي بكر لزيد انك كنت تكتب الوحي
وقدم في البحث فيه مستوفى في الباب الذي قبله * الثاني حديث ابراهيم وهو ابن عازب لما نزلت لا يستوى
القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ادع الى زيد اويلجى وقد تقدم في
تفسير سورة النساء بلفظ ادع الى فلان من رواية اسرائيل ايضا وفي رواية غيره ادع الى زيد اويلجى تقدمت
القصة هناك من حديث زيد بن ثابت نفسه ووقع هنا فنزلت مكانها لا يستوى القاعدون من المؤمنين
والمجاهدون في سبيل الله غير اولى الضرر هكذا وقع بتأخير لفظ غير اولى الضرر والذي في التلاوة غير اولى
الضرر قبل والمجاهدون في سبيل الله وقد تقدم على الصواب من وجه آخر عن اسرائيل * (قوله
باب انزل القرآن على سبعة احرف) اي على سبعة اوجه يجوز ان يقرأ بكل وجه منها واپس
المراد ان كل كلمة ولا جملة منه تقرأ على سبعة اوجه بل المراد ان غاية ما انتهى اليه عدد الانعراآت في الكلمة
الواحدة الى سبعة فان قيل فانا نجد بعض الكلمات يقرأ على اكثر من سبعة اوجه فالجواب ان غالب
ذلك اما لا يثبت الزيادة واما ان يكون من قبيل الاختلاف في كيفية الاداء كما في المد والامالة ونحوهما
وقيل ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد بل المراد التسهيل والتيسير ولفظ السبعة يطلق على ارادة
الكثرة في الاحاد كما يطلق السبعين في العشرات والسبع مائة في المئين ولا يراد العدد المعين والى هذا
جرح عياض ومن تبعه وقد كرر القرطبي عن ابن حبان انه بلغ الاختلاف في معنى الاحرف السبعة
الى خمسة وثلاثين قولاً ولم يذكر القرطبي منها سوى خمسة وقال المنذري اكثرها غير محتار ولم اقف
على كلام ابن حبان في هذا بعد تتبعي مظانه من صحيحه وسأذكر ما انتهى الى من اقوال العلماء في ذلك
احرف *

مع بيان المقبول منها والبرود وان شاء الله تعالى في آخر هذا الباب ثم ذكر المصنف في الباب حديثين
 * أحدهما حديث ابن عباس (قوله حدثنا سعيد بن عفير) بالمهمله والفاء مصغر وهو سعيد بن كثير
 ابن عفير ينسب الى جده وهو من حفاظ المصريين وثقاتهم (قوله ان ابن عباس رضى الله عنه حدثه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال) هذا مما لم يصرح ابن عباس بسماعه له من النبي صلى الله عليه وسلم
 وكأنه سمعه من ابي بن كعب فقد اخرج النسائي من طريق عكرمة بن خالد عن سعيد بن جبير عن ابن
 عباس عن ابي بن كعب نحوه والحديث مشهور عن ابي اخرجه مسلم وغيره من حديثه كما ساذكره (قوله
 أقرأني جبريل على حرف) في اول حديث النسائي عن ابي بن كعب أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سورة فيمنا ان في المسجد اذ سمعت رجلا يقرأوها يخالف قراءتي الحديث ولمسلم من طريق عبد الرحمن
 ابن ابي ليلى عن ابي بن كعب قال كنت في المسجد فدخل رجل يصلي فقرأ آخرة انكرتها عليه ثم دخل
 آخر فقرأ آخرة سوى قراءه صاحبه فلما قضينا الصلاة دخلنا جميعا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقلت ان هذا قراءه انكرتها عليه ودخل آخر فقرأ سوى قراءه صاحبه فامرهما فقرأ أحسن النبي
 صلى الله عليه وسلم شأنهما قال فسقط في نفسي ولا اذ كنت في الجاهلية فضرب في صدري ففضت عرقا
 وكأني انظر الى الله فراق قال لي يا ابي ارسل الى ان اقرأ القرآن على حرف الحديث وعند الطبري في هذا
 الحديث فوجدت في نفسي وسوسة الشيطان حتى اخرج وجهي فضرب في صدري وقال اللهم احسأ عنه
 الشيطان وعند الطبري من وجه آخر عن ابي ان ذلك وقع بينه وبين ابن مسعود وان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال كلا كما عمن قال ابي فقلت ما كلانا احسن ولا اجل قال فضرب في صدري الحديث وبين مسلم
 من وجه آخر عن ابن ابي ليلى عن ابي المكان الذي نزل فيه ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم ولفظه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان عند اضافة بني غفار فأتاه جبريل فقال ان الله يأمرك ان تقرأ القرآن
 على حرف الحديث وبين الطبري من هذه الطريق ان السورة المذكورة سورة النحل (قوله
 فراجعته) في رواية مسلم عن ابي فرودت اليه ان وون على امتي وفي رواية له ان امتي لا تطيق ذلك
 ولا ابي داود من وجه آخر عن ابي قتال بن الملائك الذي معي قل على حرفين حتى بلغت سبعة احرف وفي
 رواية للنسائي من طريق انس عن ابي بن كعب ان جبريل وميكائيل اتيانى فقال جبريل اقرأ القرآن على
 حرف فقال ميكائيل استرده ولا اخذ من حديث ابي بكره نحوه (قوله فلم ازل استزيده ويزيدني)
 في حديث ابي ثم أتاه الثانية فقال على حرفين ثم أتاه الثالثة فقال على ثلاثة احرف ثم جاءه الرابعة فقال
 ان الله يأمرك ان تقرأ على سبعة احرف فأبى احرف فقرأ عليه فتم اصابوا وفي رواية للطبري
 على سبعة احرف من سبعة ابواب من الجنة وفي اخرى له من قرأ احرفا منها فهو كما قرأ وفي رواية ابي
 داود ثم قال ليس منها الا شاف كاف ان قلت سمعنا عليا عزيرا حكيا ما لم تختم آية عذاب برجة او آية رجة
 بعذاب وللتزمذي من وجه آخر انه صلى الله عليه وسلم قال يا جبريل اني بعثت الى امة اميين منهم العجوز
 والشيخ الكبير والغلالم والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط الحديث وفي حديث ابي بكره عند احمد
 كلها كاف شاف كقولك هلم وتعال ما لم تختم الحديث وهذه الاحاديث تقوى ان المراد بالاحرف اللغات
 او اقرا آت اى انزل القرآن على سبعة لغات او قرا آت والاحرف جمع حرف مثل فلس وافلس فعلى
 الاول يكون المعنى على سبعة اوجه من اللغات لان احد معاني الحرف في اللغة الوجه كقوله تعالى ومن
 الناس من يعبد الله على حرف وعلى الثاني يكون المراد من اطلاق الحرف على الكلمة مجازا لكونه
 بعضها * الحديث الثاني (قوله ان المسورين مخزومة) اي ابن نوفل الزهري كذا رواه عقيل وبونس

حدثنا سعيد بن عفير
 حدثني الليث حدثني
 عقيل عن ابن شهاب
 حدثني عبيد الله بن عبد
 الله ان ابن عباس رضى
 الله عنهم ما حدثه ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال أقرأني جبريل على
 حرف فراجعته فلم ازل
 استزيده ويزيدني حتى
 انتهى الى سبعة احرف *
 حدثنا سعيد بن عفير
 حدثني الليث حدثني
 عقيل عن ابن شهاب قال
 حدثني عروة بن الزبير
 ان المسورين مخزومة

وشعيب وابن اخي الزهري عن الزهري واقتصر مالك عنه على عروة فلم يذكر المسور في اسناده
واقصر عبد الاعلى عن معمر عن الزهري فيما أخرجه النسائي عن المسور بن مخرمة فلم يذكر عبد
الرحمن وذكره عبد الرزاق عن معمر أخرجه الترمذي وأخرجه مسلم من طريقه لكن حاله قال
كرواية يونس وكأنه أخرجه من طريق ابن وهب عن يونس فذكرهما وذكره المصنف في التجاربه
عن الليث عن يونس تعليقا (قوله وعبد الرحمن بن عبد) هو بالتسوين غير مضاف شيء (قوله
التاري) بتشديد الياء التختانية نسبة الى التارة بطن من خزيمه بن مسدركة والتارة لقب واسمه
اثيرع بالمثلثة مصغر بن مليح بالتصغير وآخره مهملة ابن الهون بضم الهاء ابن خزيمه وقيل بل القارة
هو الديش يكسر المهملة وسكون التختانية بعدها معجمة من ذرية اثيرع المذكور وابس هو منسوب الى
القرائة وكاتوا قلائدنا فوا بنى زهرة وسكنوا معهم بالمدينة بعد الاسلام وكان عبد الرحمن من كبار
التابعين وقد ذكر في الصحابة لكونه اتى به الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير اخرج ذلك البخاري
في مسند الصحابة باسناد لا بأس به ومات سنة ثمان وثمانين في قول الأكثر وقيل سنة ثمانين وليس له
في البخاري سوى هذا الحديث وقد ذكره في الاشخاص رله عنده حديث آخر عن عمر في الصيام (قوله
سمعت هشام بن حكيم) اي ابن حزام الاسدي له ولابيه صحبة وكان اسلامهما يوم الفتح وكان هشام
فضل ومات قبل ابيه وليس له في البخاري رواية اخرج له مسلم حديثا واحدا هو فوعا من رواية عروة
عنه وهذا يدل على انه تأخر الى خلافة عثمان وعلي ورواه من زعم انه استشهد في خلافة ابي بكر وعمر
واخرج ابن سعد عن معمر بن عيسى عن مالك عن الزهري كان هشام بن حكيم بأمر المروفي فكان عمر
يقول اذا بلغه الشيء اماما عشت انا وهشام فلا يكون ذلك (قوله يقرأ سورة الفرقان) كذا للجميع
وكذا في سائر طرق الحديث في المسانيد والجوامع وذكر بعض الشراح انه وقع عند الخطيب في المبهمات
سورة الاحزاب بدل الفرقان وهو غلط من النسخة التي وقف عليها فان الذي في كتاب الخطيب الفرقان
كافي رواية غيره (قوله فكذلك اسأله) بالسين المهملة اي أخذ برأيه قاله الجرجاني وقال غيره
اوابه وهو شبه قال النابغة

وعبد الرحمن بن عبد
القاري حدثنا انهما سمعا
همر بن الخطاب يقول
سمعت هشام بن حكيم
يقرأ سورة الفرقان في
حياة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاستمع
لقراءته فاذا هو يقرأ على
حروف كثيرة لم يقرئها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فكذلك اسأله في
الصلاة فتصبرت حتى سلم
فليت به بردائه فقلت من
أقرأك هذه السورة التي
سمعتك تقرأ قال أقرأنيها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقلت كذبت فان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد أقرأنيها على غير

فبت كافي سادرتي ضائلة * من الرقش في انيابها السم نافع
اي واثبتني وفي بانك سعاد اذ اسأله وقرنا لا يحل له * ان يترك القرن الا وهو مخذول
ووقع عند الكشميين والتباضي في رواية شعيب الاسبغية بعد ابواب ثارده بالمثلثة عوض المهملة قال
عياض والمعروف الاول (قلت) لكن معناها ايضا صحيح ووقع في رواية مالك ان يجعل عليه (قوله
فتصبرت) في رواية مالك ثم امهله حتى انصرف اي من الصلاة لتدوله في هذه الرواية حتى سلم (قوله فليت به
بردايه) بفتح اللام وموحدين الاولى مشددة والثانية ساكنة اي جئت عليه ثابته عند ابنته لثلاثة غلات
مني وكان عمر شديدا في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فعمل ذلك عن اجتهاد منه فظنه ان هشام انقلب الصواب ولهذا
لم يذكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم بل قال له اسأله (قوله كذبت) فيه اطلاق ذلك على غلبة الظن
او المراد بقوله كذبت اي اخطأت لان اهل الجاز يطلقون الكذب في موضع الخطا (قوله فان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها) هذا قاله عمر استدلالا على ما ذهب اليه من تخطئة هشام وانما اسأله
ذلك لرسوخ قدمه في الاسلام وسابقته بخلاف هشام فانه كان قريبا العهد بالاسلام فخشى عمر من ذلك
ان لا يكون اتقن القراءة بخلاف نفسه فانه كان قد اتقن ما سمع وكان سبب اختلاف قراءتهما ان عمر حفظ
هذه السورة من رسول الله صلى الله عليه وسلم قديما ثم لم يسمع ما نزل فيها بخلاف ما حفظه وشاهده

ولان هشام من مبلغة الفتح فكان النبي صلى الله عليه وسلم اقراءه على ما نزل اخيرا فتشأ اخلافا
 من ذلك ومبادرة عمر للانكار محمولة على انه لم يكن سمع حديث انزل القرآن على سبعة احرف الا في
 هذه الواقعة (قوله فانطلقت به اقوده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم) كانه لما لبسه بردائه صار
 يحويه به فلهذا صار قائم الله ولو لا ذلك لكان يسوقه ولهذا قال له النبي صلى الله عليه وسلم لما وصل اليه
 ارسله (قوله ان هذا القرآن انزل على سبعة احرف) هذا اوردته النبي صلى الله عليه وسلم تطمينا
 لعمر لئلا ينكر تصوير الشئين المختلفين وقد وقع عند الطبري من طريق اسحق بن عبيد الله بن ابي
 طلحة عن ابيه عن جده قال قرأ رجل فغير عليه عمر فاخضاها عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال الرجل
 الم تقرأني يا رسول الله قال بلى قال فوقع في صدر عمر شيء عرفه النبي صلى الله عليه وسلم في وجهه قال
 فضرب في صدره وقال ابعث شيئا نأقلمنا ثلاثا ثم قال يا عمر القرآن كله صواب ما لم يجعل رجلا عذابا او
 عذابا رجلا ومن طريق ابن عمر سمع عمر رجلا يقرأ فذاكر نحوه ولم يذكروا فوقع في صدر عمر لكن قال
 في آخره انزل القرآن على سبعة احرف كلها كاف شاف ووقع لجماعة من الصحابة نظير ما وقع لعمر
 مع هشام منها الا في بن كعب مع ابن مسعود في سورة النحل كما تقدم ومنها ما أخرجه احمد عن ابي
 قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن رجلا قرا آية من القرآن فقال له عمرو وانما هي كذا وكذا
 فذاكر اذ لك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان هذا القرآن انزل على سبعة احرف فأى ذلك قرا ثم اصبتهم
 فلا تماروا فيه اسناده حسن ولا حرج ايضا وابي عبيد والطبري من حديث ابي جهم بن الصمة ان رجلا
 اختلفا في آية من القرآن كلاهما يزعم انه تلقاها من رسول الله صلى الله عليه وسلم فذاكر نحوه حديث
 عمرو بن العاص والطبري والطبراني عن زيد بن ارقم قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال اقرأ في ابن مسعود سورة اقرأنيها زيدوا في ابن كعب فاختلفت قراءتهم فيقراءة ايهم آخذ
 فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الى جنبه فقال علي اقرأ كل انسان منكم كما علم فانه حسن
 جميل ولا بن حبان والحاكم من حديث ابن مسعود اقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة من آل حم
 فرحت الى المسجد فقلت لرجل اقرأها فاذا هو يقرأ حروفا ما قرؤها فقال اقرأنيها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فانطلقنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرناه فتغير وجهه وقال انما اهلك من كان قبلكم
 الاختلاف ثم اسر الى علي شيئا فقال علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمركم ان يقرأ كل رجل منكم
 كما علم قال فانطلقنا وكل رجل منا يقرأ حروفا لا يقرأها صاحبه واصل هذا ما أتى في آخر حديث في
 كتاب فضائل القرآن وقد اختلف العلماء في المراد بالاحرف السبعة على اقوال كثيرة بلغها ابو حاتم
 ابن حبان الى خمسة وثلاثين قولاً وقال المنذري اكثر ما غير مختار (قوله فانقرؤا ما تيسر منه) اي من
 المنزل وفيه اشارة الى الحكمة في تعدد المذكور وانه لتيسير على القارئ وهذا يتنوع قول من قال
 المراد بالاحرف تأدية المعنى باللفظ المراد فلو كان من لغة واحدة لان لغة هشام بلسان قريش وكذلك
 عمرو مع ذلك فقد اختلفت قراءتهم ما نبه على ذلك ابن عبد البر ونقل عن اكثر اهل العلم ان هذا هو المراد
 بالاحرف السبعة وذهب ابو عبيد وآخرون الى ان المراد باختلاف اللغات وهو اختيار ابن عطية وتعب
 بأن لغات العرب اكثر من سبعة واجيب بأن المراد فصيحها فجاء عن ابي صالح عن ابن عباس قال
 نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة العجم من هو ازن وقال والمعجز سبعة بكر وجشم بن
 بكر ونصر بن معاوية وثمينة وهو لا يكاد منهم من هو ازن ويقال لهم غلبا هو ازن ولهذا قال ابو عمرو بن
 العلاء فصيح العرب غلبا هو ازن وسقلى تميم يعني بني دارم واخرج ابو عبيد من وجه آخر عن ابن

ماقرات فانطلقت به اقوده
 الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقلت اني
 سمعت هذا يقرأ بسورة
 القرقان على حروف لم
 تقرأنيها فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ارسله
 اقرأ يا هشام فقرأ عليه
 القراءة التي سمعته يقرأ
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كذلك انزلت
 ثم قال اقرأ يا عمر فقرأت
 القراءة التي اقراني فقال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كذلك انزلت ان
 هذا القرآن انزل على
 سبعة احرف فاقرأوا
 ما تيسر منه

عباس قال نزل القرآن بلغة الكعبيين كعب قريش وكعب خزاعة قيل وكيف ذاك قال لان الدار واحدة يعني ان خزاعة كانوا جيران قريش فسهلت عليهم لغتهم وقال ابو خاتم السجستاني نزل بلغة قريش وهذيل وتيمم الرباب والازدوريعة وهوازن وسعد بن بكر واستنكره ابن قتيبة واحتج بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه فعلى هذا فتكون اللغات السبع في بطون قريش وبذلك جزم ابو علي الاهوازي وقال ابو عبيد ليس المراد ان كل كلمة تقرا على سبع لغات بل اللغات السبع مفرقة فيه فبعضه بلغة قريش وبعضه بلغة هذيل وبعضه بلغة هوازن وبعضه بلغة اليمن وغيرهم قال وبعض اللغات اسعدها من بعض واكثر نصيبا وقيل نزل بلغة مصر خاصة لقول عمر نزل القرآن بلغة مصر وعين بعضهم فيما حكاه ابن عبد البر السبع من مضراهم هذيل وكنانة وقيس وضبة وتيمم الرباب واستدرك خزيمه وقريش فهذه قبائل مضرت بسبع لغات ونقل ابو شامة عن بعض الشيوخ انه قال انزل القرآن اولا بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء ثم ايسر للعرب ان يقرؤه بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الالفاظ والاعراب ولم يكلف احد منهم الانتقال من لغته الى لغة اخرى لمشفة ولما كان فيهم من الحمية ولطلب تسهيل فهم المراد كل ذلك مع اتفاق المعنى وعلى هذا ينزل اختلافهم في القراءة كما تقدم وتصور ببدر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالا منهم (قلت) وتعه ذلك ان يقال ان الاباحه المذكورة لم تقع بالشئ اى ان كل احد يغير الكلمة مرادها في لغته بل المرامي في ذلك السماع من النبي صلى الله عليه وسلم ويشير الى ذلك قول كل من عمر وهشام في حديث الباب اقراني النبي صلى الله عليه وسلم لكن ثبت عن غير واحد من الصحابة انه كان يقرأ بالمراد فلو لم يكن مسموعاه ومن ثم انكر عمر على ابن مسعود قراءته عني حين اى حتى حين وكتب اليه ان القرآن لم ينزل بلغة هذيل فأقرى الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل وكان ذلك قبل ان يجتمع عثمان الناس على قراءة واحدة قال ابن عبد البر بعد ان اخرج من طريق ابي داود بسنده يجهل ان يكون هذا من عمر على سبيل الاختيار لان الذي قرأه ابن مسعود لا يجوز قال واذا ايسر قراءته على سبعة اوجه انزلت جازا لاختيار فيما انزل قال ابو شامة ويجهل ان يكون مراد عمر ثم عثمان بقوله ما نزل بلسان قريش ان ذلك كان اول نزوله ثم ان الله تعالى سهله على الناس فجوز لهم ان يقرؤه على لغاتهم على ان لا يخرج ذلك عن لغات العرب لكونه بلسان عربي مبين فأما من اراد قراءته من غير العرب فالاختيار له ان يقرأ بلسان قريش لانه الاولى وعلى هذا يحمل ما كتب به عمر الى ابن مسعود لان جميع اللغات بالنسبة لغير العربي مستوية في التيسير فاذا لا بد من واحدة فلتسكن بلغة النبي صلى الله عليه وسلم واما العربي المجبول على لغته فلو كانت قراءته بلغة قريش اسر عليه التحول مع اباحه الله له ان يقرأ بلغته ويشير الى هذا قوله في حديث ابي كما تقدم هون على امي وقوله ان امي لا يطيق ذلك وكأنه انتهى عند السبع لعلمه انه لا يحتاج لنقطة من الفاظه الى اكثر من ذلك المصدق غالبا وليس المراد كما تقدم ان كل نقطة منه تقرا على سبعة اوجه قال ابن عبد البر وهذا مجمع عليه بل هو غير ممكن بل لا يوجد في القرآن كلمة تقرا على سبعة اوجه الا الشئ القليل مثل عبد الطاغوت وقد انكر ابن قتيبة ان يكون في القرآن كلمة تقرا على سبعة اوجه ورد عليه ابن الانباري مثل عبد الطاغوت ولا تقل لها اف وجبريل ويقل على ما قرره انه انزل اولا بلسان قريش ثم سهل على الامة ان يقرؤه بغير لسان قريش وذلك بعد ان كثر دخول العرب في الاسلام فتبدلت ثبوت ان ورود التخييف بذلك كان بعد الهجرة كما تقدم في حديث ابي بن كعب ان جبريل لي

النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند اضافة بنى غفار فقال ان الله يأمرك ان تقرأ ام لك القرآن على حرف
فقال اسأل الله بمعافاته ومغفرته فان امتي لا تطيق ذلك الحديث اخرجهم مسلم واضافة بنى غفار هي بفتح
الهمزة والاضاد المعجمة بغير همز و آخره تاء تأنيث هو مستنقع الماء كالغدير وجمعه اضا كقصا وقيل
بالمد والهمز مثل انا وهو موضع بالمدينة النبوية ينسب الى بنى غفار بكسر المعجمة وتخفيف الفاء لانهم
نزلوا عنده وحاصل ما ذهب اليه هؤلاء ان معنى قوله انزل القرآن على سبعة احرف اى انزل موسعا
على القارى ان يقرأه على سبعة اوجه اى يقرأ بأى حرف اراد منها على البديل من صاحبه كانه قال انزل
على هذا الشرط او على هذه التوسعة وذلك لتسهيل قراءته اذ لو اخذوا بأن يقرؤه على حرف واحد
لشق عليهم كما تقدم قال ابن قتيبة في اول تفسير المشكل له كان من تفسير الله ان امرئيه ان يقرأ كل
قوم بلغتهم فالله انى يقرأ حتى يري حتى والاسبدي يقرأ تعلمون بكسر اوله والتمهي بهمز
والقرشي لايمز قال ولواراد كل فريق منهم ان يزول عن لغته وما جرى عليه لسانه طفلا وناشئا وكهلا
لشق عليه غاية المشقة فيسر عليهم ذلك بجمعه ولو كان المراد ان كل كلمة منه تقرأ على سبعة اوجه لقال مثلاً
انزل سبعة احرف وانما المراد ان يأتي في الكلمة وجه او وجهان او ثلاثة او اكثر الى سبعة وقال ابن
عبد البر انكرا اكثر اهل العلم ان يكون معنى الاحرف اللغات لما تقدم من اختلاف هاشم وعمر ولغتهما
واحدة قالوا وانما المعنى سبعة اوجه من المعاني المتفقة بالالفاظ المختلفة نحو اقبل وتعال وهلم ثم ساق
الاحاديث الماضية الدالة على ذلك (قلت) ويمكن الجمع بين القولين بان يكون المراد بالاحرف تغاير
الالفاظ مع اتفاق المعنى مع انحصار ذلك في سبع لغات لكن لاختلاف القولين فائدة اخرى وهي
مانبه عليه ابو عمرو والداني ان الاحرف السبعة ليست متفرقة في القرآن كلها ولا موجودة فيه في ختمه
واحدة فاذا قرأ القارى برواية واحدة فاعلم ان بعض الاحرف السبعة لا يكملها وهذا انما ينشأ على
القول بان المراد بالاحرف اللغات واما قول من يقول بالنول الاخر فينشأ في ذلك في ختمه واحدة بلا
ريب بل يمكن على ذلك القول ان يحصل الواجهة السبعة في بعض القرآن كما تقدم وقد جعل ابن قتيبة
وغيره العدد المذكور على الوجوه التي يقع بها التغاير في سبعة اشياء * الاول ما يتغير حركته ولا يزول
معناه ولا صورته مثل ولا يضار كاتب ولا شهيد بنصب الراء ورفعها * الثاني ما يتغير بغير الفعل مثل
بعدي بن اسفارنا وبعدي بن اسفارنا بصيغة الطالب والفعل الماضي * الثالث ما يتغير بنقط بعض
الحروف المهملة مثل ثم نشرها بالراء والزاي * الرابع ما يتغير ببدال حرف قريب من مخرج الآخر
مثل طلع منضود في قراءة على وطلع منضود * الخامس ما يتغير بالتقديم والتأخير مثل وجاءت سكرة
الموت بالحق في قراءة ابى بكر الصديق وطلحة بن مصرف وزين العابدين وجاءت سكرة الحق بالموت
* السادس ما يتغير بزيادة او نقصان كما تقدم في التفسير عن ابن مسعود وابى الدرداء والليل اذا يغشى
والنهار اذا تخلص والذكر والانشى هذان في النقصان واما في الزيادة فكما تقدم في تفسير بتيدا ابى لهب
في حديث ابن عباس واذر عشيرتك الاقر بين ورهطك منهم المخلصين * السابع ما يتغير ببدال كلمة
بكلمة ترادفها مثل العهن المنقوش في قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير كالصوف المنقوش وهذا
وجه حسن لكن استبعده قاسم بن ثابت في الدلائل لكون الرخصة في القراآت انما وقعت واكثرهم
يؤمنون لا يكتب ولا يعرف الرسم وانما كتوا يعرفون الحروف بمخارجها قال واما ما وجد من الحروف
المتباينة المخرج المتفقة الصورة مثل نشرها ونشرها فان السبب في ذلك تقارب معانيها واتفق تشابه
صورتها في الخط (قلت) ولا يلزم من ذلك توهم ما ذهب اليه ابن قتيبة لاحتمال ان يكون الاحصار

المذكور في ذلك وقع اتفاقا وانما اطلع عليه بالاستقراء وفي ذلك من الحكمة البالغة ما لا يخفى وقال
ابو الفضل الرازي الكلام لا يخرج عن سبعة اوجه في الاختلاف الاول اختلاف الاسماء من افراد
وثنية وجمع او ثنية كبروتانث الثاني اختلاف تصرف الافعال من ماض ومضارع وامر الثالث
وجوه الاعراب الرابع القص والزيادة الخامس التقديم والتأخير السادس الابدال السابع
اختلاف اللغات كالفتح والامالة والترقيق والتفخيم والادغام والظهار ونحو ذلك (قلت) وقد اخذ
كلام ابن قتيبة ونقحه وذهب قوم الى ان السبعة احرف سبعة اصناف من الكلام واحتجوا بحديث
ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كان الكتاب الاول ينزل من باب واحد على حرف واحد
ونزل القرآن من سبعة ابواب على سبعة احرف زاجر وامر وحلال وحرام ومحكم ومثابه وامثال
فأحلوا حلاله وحرموا حرامه وافعلوا ما امرتم به وانتهوا عما نهىتم عنه واعتبروا بمثاله واعملوا بمحكمه
وآمنوا بمثابه وقولوا آمنابه كل من عند ربنا اخرج به ابو عبيد وغيره قال ابن عبد البر هذا حديث
لا يثبت لانه من رواية ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ولم يلق ابن مسعود وقد رده قوم من
ادل النظر منهم ابو جعفر احمد بن ابي عمران (قلت) واظن الطبري في مقدمة تفسيره في الرد على من
قال به وحاصله انه يستحيل ان يجتمع في الحرف الواحد هذه الوجة السبعة وقد صحح الحديث المذكور
ابن حبان والحاكم وفي تصحيحه نظر لانطاعه بين ابي سلمة وابن مسعود وقد اخرج البيهقي من
وجه آخر عن الزهري عن ابي سلمة مرسله قال هذا امر سل جيد ثم قال ان صح فمضى قوله في هذا
الحديث سبعة احرف اي سبعة اوجه كما فسرت في الحديث وليس المراد الا حرف السبعة التي تستخدم
في كرماني الاحاديث الاخرى لان سياق تلك الاحاديث يابي جملها على هذا بل هي ظاهرة في ان المراد
ان الكلمة الواحدة تقرأ على وجهين وثلاثة واربعة الى سبعة فهو بناويسي والشيء الواحد لا يكون
حراما وحلالا في حالة واحدة وقال ابو علي الاهوازي وابو العلاء الهمداني قوله زاجر وامر استثناف
كلام آخر اي هو زاجر اي القرآن ولم يرد به تفسير الاحرف السبعة وانما توهم ذلك من توهمه من
جهة الاتفاق في العدد ويؤيده انه جاء في بعض طرقه زاجر وامر الخ بالنصب اي نزل على هذه
الصفة من الابواب السبعة وقال ابوشامة يحتمل ان يكون التفسير المذكور للابواب لا للاحرف اي
هي سبعة ابواب من ابواب الكلام واقسامه وانزله الله على هذه الاصناف لم يقتصر منها على صنف
واحد كغيره من الكتب (قلت) ومما يوضح ان قوله زاجر وامر الخ ليس تفسير الاحرف السبعة
ما وقع في مسلم من طريق يونس عن ابن شهاب عقب حديث ابن عباس الاول من حديثي هذا الباب
قال ابن شهاب بلغني ان تلك الاحرف السبعة انما هي في الامر الذي يكون واحدا لا يختلف في حلال
والاحرام قال ابوشامة وقد اختلف السلف في الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن هل هي مجموعة في
المصحف الذي بأيدي الناس اليوم او ليس فيه الاحرف واحدا منها مال ابن ابي اقلاني الى الاول
وصرح الطبري وجاعة الثاني وهو المتعمد وقد اخرج ابن ابي داود في المصاحف عن ابي الطاهر
ابن ابي السرح قال سألت ابن عبيدة عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين هل هي الاحرف السبعة
قال لا وانما الاحرف السبعة مثل علم وعمال واقبل اي ذلك ثلث اجزاء قال وقال لي ابن وهب مثله
والحق ان الذي جمع في المصحف هو المنطق على انزاله المقطوع به المكتوب بأمر النبي صلى الله عليه
وسلم وفيه بعض ما اختلف فيه الاحرف السبعة لاجتماعها كما وقع في المصحف المكتبي تجري من تحتها
الانهار في آخر براءة وفي غيره بمختلف من وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الامصار من عدة واوات

ثابتة في بعضها دون بعض وعدة آيات وعدة لامات ونحو ذلك وهو محمول على انه نزل بالامر بن معا
وامر النبي صلى الله عليه وسلم بكتابه لشخصين او اعلم بذلك شخصا واحدا وامره باثباته ما على الوجهين
وما عد ذلك من القراآت مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جوزت به توسعة على الناس ونسبها
فلما آل الحال الى ما وقع من الاختلاف في زمن عثمان وكفر بعضهم بعضا اختار الاقتصار على اللفظ
المأذون في كتابته وتركوا الباقي قال الطبري وصار ما اتفق عليه الصحابة من الاقتصار كمن اقتصر
بما خيره على تحصيل واحدة لان امرهم بالقراءة على الوجه المذكور لم يكن على سبيل الإيجاب بل
على سبيل الرخصة (قلت) ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الباب فافروا ما تيسر منه
وقد قرر الطبري ذلك تقريرا اطنب فيه ووهى من قال بخلافه وواقفه على ذلك جماعة منهم ابو العباس
ابن عمار في شرح الهداية وقال اصح ما عليه الخلفاء ان الذي يقرأ الا أن بعض الحروف السبعة المأذون
في قراءتها لا كلها وضابطه ما وافق رسم المصحف فاما ما خالفه مثل ان يتغوا فضلا من ربكم في مواسم
الحج ومثل اذا جاء فتح الله والنصر فهو من تلك القراآت التي تركت ان يصح السند بها ولا يكفي صحة
سندها في اثبات كونها قرآنا ولا سيما والكثير منها مما يحتمل ان يكون من التأويل الذي قرن الى
التنزيل فصار يظن انه منه وقال البغوي في شرح السنة المصحف الذي استقر عليه الامر هو آخر
العرضات على رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر عثمان بنسخه في المصاحف وجعل الناس عليه واذهب
ما سوى ذلك قطع المادة الخلاف فصار ما يخالف خط المصحف في حكم المنسوخ والمرفوع كسائر ما نسخ
ورفع فليس لاحد ان يعد في اللفظ الى ما هو خارج عن الرسم وقال ابو شامة ظن قوم ان القراآت السبع
الموجودة الآن هي التي اريدت في الحديث وهو خلاف اجماع اهل العلم قاطبة وانما يظن ذلك بعض
اهل الجهل وقال ابن عمار ايضا لقد فعل مسيعة هذه السبعة ما لا ينبغي له واشكل الامر على العامة
بايها مه كل من قل تطره ان هذه القراآت هي المذكورة في الخبر وليته اذا قصر نقص عن السبعة او
زاد ليزيل الشبهة ووقع له ايضا في اقتصاره عن كل امام على راو بين انه صار من جمع قراءة راو ثالث
غيرهما ابطالها وقد تكون هي اشهر واصح واظهر وربما بالغ من لا يفهم فخطأ او كفر وقال ابو بكر بن
العربي ليست هذه السبعة متبعة للجواز حتى لا يجوز غيرها كقراءة ابي جعفر وشيبة والاعمش ونحوهم
فان هؤلاء مثلهم ارفقهم وكذا قال غير واحد منهم مكى بن ابي طالب وابو العلاء الهمداني وغيرهم من
ائمة القراء وقال ابو حيان ليس في كتاب ابن مجاهد من تبعه من القراآت المشهورة الا التزالي سير
فهذا ابو عمرو بن العلاء اشهر عنه سبعة عشر راو ياتهم ساق اسماءهم واقتصر في كتاب ابن مجاهد على
اليزيدي واشتهر عن اليزيدي عشرة انفس فكيف يقتصر على السوسي والدرري وليس لهما منزلة
على غيرهما لان الجميع مشتركون في الضبط والاتقان والاشترار في الاختلاف ولا اعرف لهذا سببا
الا ما قضى من نقص العلم فاقتصر هؤلاء على السبعة ثم اقتصر من بعدهم من السبعة على التزالي سير
وقال ابو شامة لم يرد ابن مجاهد ما نسب اليه بل اخطأ من نسب اليه ذلك وقد بالغ ابو طاهر بن ابي هاشم
صاحبه في الرد على من نسب اليه ان مراده بالقراآت السبع الاحرف السبعة المذكورة في الحديث
قال ابن ابي هاشم ان السبب في اختلاف القراآت السبع وغيرها ان الجهات التي وجهت اليها المصاحف
كان بها من الصحابة من جعل عنه اهل تلك الجهة وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل قال
فتبث اهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سمعا عن الصحابة بشرط موافقة الخط وتركوا ما يخالف الخط
امثال الامر عثمان الذي واقفه عليه الصحابة لما راوا في ذلك من الاحتياط للقرآن فن نشأ الاختلاف

بين قراء الامصار مع كونهم متمسكين بحرف واحد من السبعة وقال مكى بن ابى طالب هذه القراءات
التي يقرأها اليوم وصحت رواياتها عن الائمة جزء من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ثم ساق نحو
ما تقدم قال وامام من ظن ان قراءة هؤلاء القراء كنافع وعاصم هي الاحرف السبعة التي في الحديث
فقد غلط غلطا عظيما قال ويلزم من هذا ان ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة مما ثبت عن الائمة غيرهم
ووافق خط المصحف ان لا يكون قرآنا وهذا غلط عظيم فان الذين صنفوا القراءات من الائمة
المتقدمين كابي عبيد القاسم بن سلام وابى حاتم السجستاني وابى جعفر الطبري واسماعيل بن اسحق
والناضي قد ذكروا اضعاف هؤلاء (قلت) اقتصر ابو عبيدة في كتابه على خمسة عشر رجلا من كل
مصر ثلاثة انفس فذكر من مكة ابن كثير وابى محيصن وحيدا الاعرج ومن اهل المدينة ابا جعفر
وشيبة وناظما ومن اهل البصرة ابا عمرو وعيسى بن عمرو وعبد الله بن ابى اسحق ومن اهل الكوفة يحيى
ابن وثاب وعاصم والاعمش ومن اهل الشام عبد الله بن عامر ويحيى بن الحرث قال وذهب عنى اسم
الثالث ولم يذكر في الكوفيين حجة ولا الكسائي بل قال ان جمهور اهل الكوفة بعد الثلاثة صاروا
الى قراءة حجة ولم يجتمع عليه جماعة منهم قال واما الكسائي فكان يتخير القراءات فأخذ من قراءة
الكوفيين بعضها وترك بعضها وقال بعد ان ساق اسماء من نقلت عنه القراءة من الصحابة والتابعين
فهؤلاء هم الذين يحكى عنهم عظم القراءة وان كان الغالب عليهم الفقه والحديث قال ثم قام بعدهم
بالقراءات قوم ليست لهم اسنانهم ولا تدمهم غير انهم تجردوا للقراءة واشتدت عما يتهم بها وطلبهم لها حتى
صاروا بذلك ائمة يقتدى الناس بهم فيها فذكرهم وذكر ابو حاتم زيادة على عشرين رجلا ولم يذكر
فيهم ابن عامر ولا حجة ولا الكسائي وذكر الطبري في كتابه اثنين وعشرين رجلا قال مكى وكان
الناس على راس المائتين بالبصرة على قراءة ابى عمرو ويعقوب وبالكوفة على قراءة حجة وعاصم
وبالشام على قراءة ابن عامر وبمكة على قراءة ابن كثير وبالمدينة على قراءة نافع واستمر واهل ذلك فلما
كان على رأس الثمانيه ثبت ابن مجاهد اسم الكسائي وحذف يعقوب قال والسبب في الاقتصار على
السبعة مع ان في ائمة القراء من هو اجل منهم قدر او مثلهم اكثر من عددهم ان الرواة عن الائمة كانوا
كثرا جدا فلما تقاصرت اهلهم اقتصر واما يوافق خط المصحف على ما يسهل حفظه وتنضبط القراءة
به فنظر والى من اشتهر بالثقة والامانة وطول العمر في ملازمة القراءة والاتفاق على الاخذ عنه فأفردوا
من كل مصر اماما واحدا ولم يتركوا مع ذلك نقل ما كان عليه الائمة غير هؤلاء من القراءات ولا القراءة
به كقراءة يعقوب وعاصم الجحدري وابى جعفر وشيبة وغيرهم قال ومن اختار من القراءات كما اختار
الكسائي ابو عبيد وابو حاتم والمفضل وابو جعفر الطبري وغيرهم وذلك واضح في تصانيفهم في ذلك وقد
صنف ابن جبير المكى وكان قبل ابن مجاهد كتابا في القراءات فاقصر على خمسة اختار من كل مصر اماما
وانما اقتصر على ذلك لان المصاحف التي ارسلها عثمان كانت خمسة الى هذه الامصار ويقال انه وجه بسبعة
هذه الخمسة ومصحفا الى اليمن ومصحفا الى البحرين لكن لم يسمع لهذين المصحفين خبرا واراد ابن
مجاهد وغيره مراعاة عدد المصاحف استبدلوا من غير البحرين واليمن قارئين يكمل بهما العدد
فصادف ذلك موافقة العدد الذي ورد الخبر بها وهو ان القرآن انزل على سبعة احرف فوقع
ذلك لمن لم يعرف اصل المسئلة ولم يكن له فطنة فظن ان المراد بالقراءات السبع الاحرف السبعة
ولاسيما وقد كثر استعمالهم الحرف في موضع القراءة فصاروا يقرأون نافع بحرف ابن كثير

قته كذا الظن بذلك وليس الاصل كما ظنه والاصل المتعمد عليه عند الائمة في ذلك انه الذي يصح سنده في السماع ويستقيم وجهه في العربية ويوافق خط المصحف ويرجمازاد بعضهم الاتفاق عليه وتعني بالاتفاق كما قال يحيى بن ابي طالب ما اتفق عليه قراء المدينة والكوفة ولا سيما اذا اتفق نافع وعاصم قال روي بما ارادوا بالاتفاق ما اتفق عليه اهل الحرمين قال واضح القراآت سندنا نافع وعاصم وافصحها ابو عمرو واليكسائي وقال ٣ ابن السمعاني القراآت في الشافي التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه اثر ولا سنة وانما هو من جمع بعض المتأخرين فانشرراهم انه لا يجوز الزيادة على ذلك قال وقد صنف غيره في السبع ايضا فذكر شيئا كثيرا من الروايات عنهم غير ما في كتابه فلم يقل احد انه لا يجوز القراءة بذلك لخط المصحف عنه وقال ابو الفضل الرازي في اللوائح بعد ان ذكر الشبهة التي من اجلها ظن الاغبياء ان احرف الائمة السبعة هي المشار اليها في الحديث وان الائمة بعد ابن مجاهد جعلوا القراآت ثمانية او عشرة لاجل ذلك قال واقتضيت انهم لاجل ذلك وافول لو اختار امام من ائمة القراء حروفا وجرد طريقا في القراءة بشرط الاختيار لم يكن ذلك خارجا عن الاحرف السبعة وقال الكواشي كل ما صح سنده واستقام وجهه في العربية ووافق لفظه خط المصحف الامام فهو من السبعة المنصوصة فعلى هذا الاصل بنى قبول القراآت عن سبعة كانوا وسبعة آلاف ومتى فقد شرط من الثلاثة فهو الشاذ (قلت) وانما وسعت القول في هذا لما تجرد في هذه الاعصار المتأخرة من توهم ان القراآت المتشبهة هرة منحصرة في مثل التيسير والشاطبية وقد اشتمد انكار ائمة هذا الشأن على من ظن ذلك كابي شامة وابي خيان وآخر من صرح بذلك السبكي فقال في شرح المنهاج عند الكلام على القراءة بالشاذ صرح كثير من الفقهاء بان ما عدا السبعة شاذ توهم ما منه انحصار المشهور فيها والحق ان الخارج عن السبعة على قسمين الاول ما يخالف رسم المصحف فلا شك في انه ليس بقراآن والثاني ما لا يخالف رسم المصحف وهو على قسمين ايضا الاول ما ورد من طريق غريبة فهذا ملحق بالاول والثاني ما اشتهر عند ائمة هذا الشأن القراءة به قديما وحديثا فهذا لا وجه للنع منه كقراءة يعقوب وابي جعفر وغيرهما ثم نقل كلام البغوي وقال هو اولى من يشهد عليه في ذلك فانه نقيب محدث مقرر ثم قال وهذا التفصيل بعينه وارد في الروايات عن السبعة فان عنهم شيئا كثيرا من الشواذ وهو الذي لم يأت الا من طريق غريبة وان اشتهرت القراءة من ذلك المنفرد وكذا قال ابو شامة ونحن وان قلنا ان القراآت الصحيحة اليهم نسبت عنهم نقلت فلا يلزم ان جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة بل فيه الضعيف لخروجه عن الاركان الثلاثة ولهذا ترى كتب المصنفين مختلفه في ذلك فالاعتماد في غير ذلك على الضابط المتفق عليه **فصل** لم اقب في شيء من طرق حديث عمر بن ابي شامة التي اختلف فيها عمرو وهشام من سورة الفرقان وقد زعم بعضهم فيما حكاه ابن التين انه ليس في هذه السورة عند القراء خلاف فيما ينقص من خط المصحف سوى قوله وجعل فيها سراجا وقرى سراجا جمع سراج قال وباقي ما فيها من الخلاف لا يخالف خط المصحف (قلت) وقد تبين ابو عمرو بن عبد البر ما اختلف فيه القراء من ذلك من لدن الصحابة ومن بعدهم من هذه السورة فأوردته ملخصا وزدت عليه قدر ما ذكره وزيادة على ذلك رفيه تعقب على ما حكاه ابن التين في سبعة مواضع او اكثر * قوله تبارك الذي نزل الفرقان قرأ ابو الجوزاء وابو السوار نزل بالتف * قوله على عبده قرا عبد الله بن الزبير وعاصم الجحدري على عبادهم ومعاذ ابو حليمة وابو نعيم على عبيده * قوله وقالوا اساطير الاولين اكتبها قرا طلحة بن مصرف وروي عن ابراهيم التيمي بضم المشناة

٣ قوله قال ابن السمعاني
القراآت في الشافي الخ
كذا في نسخة وفي اخرى
قال اسماعيل الخ وحرراه
مصحفه

الاولى وكسر الثانية مبنيا للمفعول واذا ابتدأ ضم اوله * قوله مالم يكون قرا عاصم الجحدري
وابو المتوكل ويحيى بن يعمر فيكون بضم النون * قوله او تكون لهجنة قرا الاعمش وابو حصين يكون
بالتحتانية * قوله يا كل منها قرا الكوفيون سوى عاصم تأكل بالنون ونقله في الكامل عن
القاسم وابن سعد وابن مقسم * قوله ويجعل لك قصورا قرا ابن كثير وابن عامر وحديد وتابعهم ابو بكر
وشيبان عن عاصم وكذا محبوب عن ابي عمرو وورش يجعل برفع اللام والباقون بالجزم عطف على محل
جعل وقيل لادغامها وهذا يجري على طريقة ابي عمرو بن العلاء وقرا نصب اللام عمر بن ذر وابن ابي
عبله وطلحة بن سليمان وعبد الله بن موسى وذكرها القراء جوازا على اضمار ان ولم ينقلها وضعفها
ابن جني * قوله مكانا ضيقا قرا ابن كثير والاعمش وعلي بن نصر ومسلمة بن محارب بالتخفيف ونقلها
عقبه بن يسار عن ابي عمرو ايضا * قوله مقرنين قرا عاصم الجحدري ومحمد بن السميع مقرنون
* قوله ثورا قرا المذكوران بفتح المثناة * قوله ويوم نحشهم قرا ابن كثير وحفص عن عاصم
وابو جعفر ويعقوب والاعرج والجحدري وكذا الحسن وقناة والاعمش على اختلاف عنهم بالتحتمانية
وقرا ٢ الاعرج بكسر الشين قال ابن جني وهي قوية في القياس متروكة في الاستعمال * قوله
وما يعبدون من دون الله قرا ابن مسعود وابو نهيك وعمر بن ذر وما يعبدون من دوننا * قوله فيقول
قرا ابن عامر وطلحة بن مصرف وسلام وابن حسان وطلحة بن سليمان وعيسى بن عمرو وكذا الحسن
وقناة على اختلاف عنهم ما روي عن عبد الوارث عن ابي عمرو بالنون * قوله ما كان ينبغي قرا
ابو عيسى الاسواري وعاصم الجحدري بضم الياء وفتح الغين * قوله ان تمخذ قرا ابو الدرداء وزيد
ابن ثابت والباقر واخوه زيد وجعفر الصادق ونصر بن علقمة ومكحول وشيبة وحفص بن حميد
وابو جعفر القاري وابو حاتم السجستاني والزعفراني وروى عن مجاهد وابورجاء والحسن بنهم اوله
وقبح الخاء على البناء للمفعول وانكرها ابو عبيد وزعم القراء ان ابا جعفر نفرد بها * قوله فقد
كذبوكم بحكى القرطبي انها قرئت بالتخفيف * قوله بما تقولون قرا ابن مسعود ومجاهد وسعيد بن
جبير والاعمش وحيد بن قيس وابن جريج وعمر بن ذر وابو حيوة ورويت عن قنبل بالتحتمانية
* قوله فبايستطيعون قرا حفص في الاكثر عنه عن عاصم بالقوقانية وكذا الاعمش وطلحة بن مصرف
وابو حيوة * قوله ومن يظلم منكم نذقة قري يذقه بالتحتمانية * قوله الا انهم قري انهم بفتح
الهمزة والاصل لانهم قد ذقت اللام نقل هذا والذي قبله من الاعراب السهين * قوله ويمشون قرا
علي وابن مسعود وابنه عبد الرحمن وابو عبد الرحمن السلمي بفتح الميم وتشديد الشين مبنيا للفاعل
وللفعل ايضا * قوله حجرا محجورا قرا الحسن والضحاك وقناة وابورجاء والاعمش حجرا بضم
ارله وهي لغة وحكى ابو البقاء الفتح عن بعض المصريين ولم ار من نقلها قراءة * قوله ويوم تشق
قرا الكوفيون وابو عمرو والحسن في المشهور عنهما وعمر بن ميهون ونعيم بن ميسرة بالتخفيف
وقرا الباقر بالتشديد ووافقه عبد الوارث ومعاذ عن ابي عمرو وكذا محبوب وكذا الحصى من
الشاميين في نقل الهذلي * قوله ونزل الملائكة قرا الاكثر بضم النون وتشديد الزاي وفتح اللام
الملائكة بالرفع وقرا خارجة بن مصعب عن ابي عمرو ورويت عن معاذ بن حليمسة بالتخفيف الزاي
وضم اللام والاصل تنزل الملائكة فحذفت تخفيفا وقرا ابورجاء ويحيى بن يعمر وعمر بن ذر ورويت
عن ابن مسعود ونقلها ابن مقسم عن المكي واختارها الهذلي بفتح النون وتشديد الزاي وفتح اللام
على البناء للفاعل الملائكة بالنصب وقرا جناح بن حبيش والخفاف عن ابي عمرو بالتخفيف الملائكة

قوله الاعرج في نسخة
الاعمش فحذف من قرا
بكسر الشين منها اه

بالرفع على البناء للفاعل ورويت عن الخفاف على البناء للمفعول أيضا وقرأ ابن كثير في المشهور عنه
وشعيب عن أبي عمرو وتنزل بنونين الثانية تخفيفه الملائكة بالنصب وقرئ بالتشديد عن ابن كثير
أيضا وقرأ هرون عن أبي عمر بمثناة أوله وفتح التون وكسر الزاي الثقيلة الملائكة بالرفع أي تنزل
ما أمرت به وروى عن أبي بن كعب مثله لكن بفتح الزاي وقرأ أبو السمال وأبو الأشهب كلشهور عن
ابن كثير لكن بألف أوله وعن أبي بن كعب نزلت بفتح وتخفيف وزيادة مثناة في آخره وعنه مثله
لكن يضم أوله مشددا وعنه نزلت بمثناة في أوله وفي آخره بوزن نعلت * قوله يا ليتني اتخذت قرأ
أبو عمرو بفتح الياء الأخيرة من ليتني * قوله يا ليتني قرأ الحسن بكسر المثناة بالاضافة ومنهم من
أمال * قوله ان قومي اتخذوا قرأ أبو عمرو وروى واهل مكة الأرواية ابن مجاهد عن قنبل بفتح
الياء من قومي * قوله لنثبت قرأ ابن مسعود بالتحثانية بدل التون وكذا روى عن جندب بن قيس
وأبي حصين وأبي عمران الجوني * قوله قد مرناهم قرأ علي ومسلمة بن محارب قد مرناهم بكسر الميم
وقمع الراء وكسر التون الثقيلة بينهما ألف ثنية وعن علي بن غفرون والخطاب لموسى وهرون * قوله
وعادوا ثم قرأ جزء يعقوب وحفص وعمود بن غير صرف * قوله امطرت قرأ معاذ أبو طلحة وزيد بن
علي وأبو نعيم طرت يضم أوله وكسر الطاء مبني للمفعول وقرأ ابن مسعود امطروا وعنه امطروا هم
* قوله ماطر السوء قرأ أبو السمال وأبو العالية وعاصم الجحدري يضم السين وأبو السمال أيضا مثله بغير
همز وقرأ علي وحفصه زين العابدين وجعفر بن محمد بن زين العابدين بفتح السين وتشديد الواو
بلاهمز وكذا قرأ الضحاك لكن بالتخفيف * قوله همزوا قرأ جزء واسماعيل بن جعفر والمفضل
باسكان الزاي وحفص بالضم بغير همز * قوله اهذا الذي بعث الله قرأ ابن مسعود وأبي بن كعب
اختاره الله من بيننا * قوله عن آلهتنا قرأ ابن مسعود وأبي عن عبادة آلهتنا * قوله أرايت من
اتخذ آلهة قرأ ابن مسعود بعد الهمزة وكسر اللام والتنوين بصيغة الجمع وقرأ الأعرج بكسر أوله
وقمع اللام بعدها ألف وهاء تأنيث وهو اسم الشمس وعنه يضم أوله أيضا * قوله ام تحسب قرأ
الشامي بفتح السين * قوله او يعقلون قرأ ابن مسعود او يبصرون * قوله وهو الذي ارسل قرأ
ابن مسعود جعل * قوله الرياح قرأ ابن كثير وابن مجاص والحسن الرعي * قوله نشرا قرأ ابن
عاصم وقيادة وأبو رجاء وعمرو بن معون بسكون الشين وتابعهم هرون الأعور وخارجة بن مصعب
كلاهما عن أبي عمرو وقرأ الكوفيون سوى عاصم وطائفة بفتح أوله ثم سكون وكذا قرأ الحسن
وجعفر بن محمد والعلاء بن شبابة وقرأ عاصم وحفص بدل التون وتابعه عيسى الهمداني وأبان بن ثعلب
وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي في رواية وابن السكيت بضم الموحدة مضموز بوزن حيلي * قوله لنحبي
به قرأ ابن مسعود لنشربه * قوله ميتا قرأ أبو جعفر بالتشديد * قوله ونسبه قرأ أبو عمرو وأبو
حيوة وابن أبي عمير بفتح التون وهي رواية عن أبي عمرو وعاصم والأعمش * قوله واناسي
قرأ يحيى بن الحرث بتخفيف آخره وهي رواية عن الكسائي وعن أبي بكر بن عياش وعن قتيبة
الميال وذكريها الفراء جواز الانحلا * قوله ولقد صرفناه قرأ عكرمة بتخفيف الراء * قوله
ليذكر قرأ الكوفيون سوى عاصم بسكون الذال مخففا * قوله وهذا ملح قرأ أبو حصين
وأبو الجوزاء وأبو المتوكل وأبو حيوة وعمر بن قز وقلها الهذلي عن طلحة بن مصرف ورويت
عن الكسائي وقيية الميال بفتح الميم وكسر اللام واستنكرها أبو حاتم السجستاني وقال ابن
خني بجوزان يكون أراد ملح فحذف الألف تخفيفا قال منع ان ملح ليست فصيحة * قوله وحجرا

تقدم * قوله الرحمن فإله به قرأ زيد بن علي بن النون نعتا للحق وابن معدان بالنصب قال علي
 المدح * قوله فإله به قرأ المكين والكسائي وخلف وابن يزيد واسماعيل بن جعفر ورويت
 عن أبي عمرو وعن نافع فسل به بخير همز * قوله لما تأمرنا قرأ الكوفيون بالتحانية لكن اختلف
 عن حفص وقرأ ابن مسعود لما تأمرنا به * قوله سراجا قرأ الكوفيون سوى عاصم سراجا بضم
 السين سكن الراء الاعمش ويحيى بن وثاب وابن بن ثعلب والشيرازي * قوله وقرأ قرأ الاعمش
 وابو حصين والحسن ورويت عن عاصم بضم القاف وسكون الميم وعن الاعمش ايضا فتح اوله * قوله
 ان يذكركم قرا حزة بالتخفيف وابي بن كعب يتسذكر ورويت عن علي وابن مسعود وقرأها ايضا
 ابراهيم النخعي ويحيى بن وثاب والاعمش وطلحة بن مصرف وعيسى الهمداني والباقر وابوه وعبد الله
 ابن ادريس ونعيم بن ميسرة * قوله وعباد الرحمن قرأ ابي بن كعب بضم العين وتشديد الموحدة
 والحسن بضمين بغير اتم واو المتوكل وابونهم بك واو الجوزاء بفتح ثم كسر ثم تحتانية ساكنة * قوله
 يشون فراء علي ومعاذ القاري وابو عبد الرحمن السلمي وابو المتوكل وابونهم بك وابن السميع بالتشديد
 مبييا للفاعل وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر مبييا للأفعول * قوله سجدا قرأ ابراهيم النخعي سجودا
 * قوله ومقاما قرأ ابو زيد بفتح الميم * قوله ولم يفتروا قرأ ابن عامر والمديون وهي رواية ابي
 عبد الرحمن السلمي عن علي وعن الحسن وابي رجا ونعيم بن ميسرة والمفضل والازرق والجنبي وهي
 رواية عن ابي بكر بضم اوله من الرباعي وانكرها ابو حاتم وقرأ الكوفيون الا من تقدم منهم وابو عمرو
 في رواية بفتح اوله وضم التاء وقرأ عاصم الجحدري وابو حنيفة وعيسى بن عمرو وهي رواية عن ابي
 عمرو وايضا بضم اوله وفتح القاف وتشديد التاء والباقر بفتح اوله وكسر التاء * قوله قواما قرأ
 حسان بن عبد الرحمن صاحب عائشة بكسر القاف وابو حصين وعيسى بن عمر بتشديد الواو مع فتح
 القاف * قوله يلقى انا ما قرأ ابن مسعود وابورجا يلقى باشباع القاف وقرأ عمر بن ذر بضم اوله
 وفتح اللام وتشديد القاف بغير اشباع * قوله يضاعف قرأ ابو بكر عن عاصم برفع القاء وقرأ ابن
 كثير وابن عامر وابو جعفر وشيبة ويعقوب يضعف بالتشديد وقرأ طلحة بن سليمان بالنون العذاب
 بالنصب * قوله ويخلد قرأ ابن عامر والاعمش وابو بكر عن عاصم بالرفع وقرأ ابو حنيفة بضم اوله
 وفتح التاء وتشديد اللام ورويت عن الجعفي عن شعبة ورويت عن ابي عمرو ولكن بتخفيف اللام
 وقرأ طلحة بن مصرف ومعاذ القاري وابو المتوكل وابونهم بك وعاصم الجحدري بالثناة مع الجزم على
 الخطاب * قوله فيه مها نقرأ ابن كثير باشباع الهاء من فيه حيث جاء وتابعه حفص عن عاصم هنا
 قط * قوله وذريتنا قرأ ابو عمرو والكوفيون سوى رواية عن عاصم بالافراد والباقر بالجمع
 * قوله قرة عين قرأ ابو الدرداء وابن مسعود وابو هريرة وابو المتوكل وابونهم بك وجسد بن قيس
 وعمر بن ذر قرأت بصيغة الجمع * قوله يجزون الغرفة قرأ ابن مسعود يجزون الجنة * قوله
 ويلقون فيها قرأ الكوفيون سوى حفص وابن معدان بفتح اوله وسكون اللام وكذا قرأ النخعي
 عن المفضل * قوله فقد كذبتم قرأ ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير فقد كذب الكافرون
 وحكي الواقدي عن بعضهم بتخفيف الذال * قوله فسوف يكون قرأ ابو السمال وابو المتوكل وعيسى
 ابن عمرو وابن بن تغلب بالفوقانية * قوله لئلا ما قرأ ابو السمال بفتح اللام اسنده ابو حاتم السجستاني
 عن ابي زيد عنه ونقلها الهذلي عن ابن بن تغلب قال ابو عمرو بن عبد الله بن سعدان اورد بعض ما اوردته
 هذا في سورة الفرقان من الحروف التي بايدي اهل العلم بالقرآن والله اعلم بما انكر منها عمر على

هشام وما قرأ به عمر فقد يمكن ان يكون هناك حروف اخرى لم تصل الى وليس كل من قرأ شيئ نقل
 ذلك عنه ولكنه ان فات من ذلك شيء فهو النثر اليسير كذا قال والذي ذكرناه يزيد على ما ذكره مثله
 او اكثر ولكن لا تتقدده هذه ذلك ومع ذلك فنقول بمقتضى ان تكون بقيت اشياء لم تطلع عليها على اني
 تركت اشياء مما يتعلق بصفة الاداء من الهمز والمد والروم والاثبات ونحو ذلك ثم بعد كتابتي هذا
 واسماعه رقت على الكتاب الكبير المسمى بالجامع الاكبر والبحر الاخر تأليف شيخ شيوخنا
 ابي القاسم عيسى بن عبيد العزيز اللخمي الذي ذكرناه جمع فيه سبعة آلاف رواية من طريق غير
 ما لا يلحق وهو في نحو ثلاثين مجلدة فالتقطت منه ما لم يتقدم ذكره من الاختلاف فقارب قدر ما كنت
 ذكرته اولا وقد اوردته على ترتيب السورة * قوله ليكون للعالمين نذيرا قرا ادهم السدوسي
 بالمشناة فوق * قوله واتخذوا من دونه آلهة قرا سعيد بن يوسف بكسر الهمزة وفتح اللام بعدها
 الف * قوله ويمشي قرا العلماء بن شبابة موسى بن اسحق بضم اوله وفتح الميم وتشديد الشين
 المفتوحة ونقل عن الحجاج بضم اوله وسكون الميم وبالسين المهملة المكسورة وقالوا هو تصحيف
 * قوله ان تتبعون قرا ابن انعم بتحتانية اوله وكذا محمد بن جعفر بفتح المشناة الاولى وسكون الثانية
 * قوله فلا يستطيعون قرا زهير بن احمد بثنائية من فوق * قوله جنة يا كل منها قرا سالم بن عامر
 جنات بصيغة الجمع * قوله مكانا مضيقا مقرنين قرا عبد الله بن سلام مقرنين بالتخفيف وقرا سهل
 مقرنون بالتخفيف مع الواو * قوله ام جنه الخلد قرا ابو هشام ام جنات بصيغة الجمع * قوله
 عبادي هؤلاء قراها الوليد بن مسلم بتحرير الياء * قوله نسوا الذكر قرا ابو مالك بضم النون
 وتشديد السين * قوله فاستطيعون صرفا قرا ابن مسعود فاستطيعون لكم وابي بن كعب فاستطيعون
 لك حتى ذلك احمد بن يحيى بن مالك عن عبد الوهاب عن هرون الاعور وروى عن ابن
 الاصمغاني عن ابي بكر بن عباس وعن يوسف بن سعيد عن خلف بن عليم عن زائدة كلاهما عن
 الاعمش بزيادة لكم ايضا * قوله ومن يظلم منكم قرا يحيى بن واضح ومن يكذب بدل يظلم ووزنها
 وقراها ايضا هرون الاعور يكذب بالشديد * قوله عذابا كبيرا قرا شعيب عن ابي حنيفة بالمشناة
 بدل الموحدة * قوله لولا انزل قرا جعفر بن محمد بفتح الهمزة والزاي ونصب الملائكة * قوله
 عتوا كبيرا قري عتيا بتحتانية بدل الواو وقرا ابو اسحق البكري كثيرا بالمشناة بدل الموحدة * قوله
 يوم يرون الملائكة قرا عبد الرحمن بن عبيد الله ثرون بالمشناة من فوق * قوله ويقولون قرا عثيم
 عن يونس ويقولون بالمشناة من فوق ايضا * قوله وقد منا قرا سعيد بن اسمعيل بفتح الدال * قوله
 الى ما عملوا من عمل قرا الوكيعي من عمل صالح بزيادة صالح * قوله هباء قرا محارب بضم الهاء مع المد
 وقرا نصر بن يوسف بالنضم والتعصر والتثوين وقرا ابن دينار كذلك لكن بفتح الهاء * قوله مستقرا
 قرا طلحة بن موسى بكسر التماق * قوله ويوم تشق قرا ابو ضام ويوم بالرفع والتثوين واو وجره
 بالرفع بالتثوين وقرا عصمة عن الاعمش يوم يرون السماء تشق بحذف الواو بزيادة يرون * قوله
 الملائكة يومئذ قرا سليمان بن ابراهيم الملك بفتح الميم وكسر اللام * قوله الحق قرا ابو جعفر بن يزيد
 بنصب الحق * قوله ياليتني اتخذت قرا عامر بن نصير بتحتان * قوله وقالوا لولا انزل عليه القرآن قرا
 المعلى عن الجحدري بفتح التثوين والزاي مخفقا وقرا زيد بن علي وعبيد الله بن خلد كذلك لكن مشددا
 * قوله وقوم نوح قراها الحسن بن محمد بن ابي سعدان عن ابيه بالرفع * قوله وجعلناهم للناس آية
 قرا حامد الرامهرمزي آيات بالجمع * قوله ولقد اتوا على القرية قرا سورة بن ابراهيم القربات

بالجمع وقرأ أهرام القرية بالتصغير مثلاً * قوله اقم يكونوا يرونها قرأ ابو حذيفة عن شعبة بالمشناة
 من فوق فيهما * قوله وسوف يعلمون حين يرون قراعتان بن المبارك بالمشناة من فوق فيهما
 * قوله أم تحسب قرأ حذيفة بن حذيفة بضم الحاء وقح السين المهملة * قوله سبانا قرأ يوسف
 ابن احمد بكسر الهمزة اوله وقال معناه الراحة * قوله جهادا كبيراً قرأ محمد بن الحنفية بالمشناة
 * قوله مرج البحر بن قرا ابن عرفة مرج بتشديد الراء * قوله هذا عذب قرأ الحسن بن محمد بن
 ابي سعدان بكسر الهمزة الموحدة * قوله فجعله نسبا قرأ الحجاج بن يوسف سبباً بضم السين ووحدين
 * قوله انسجد قرأ ابو المتوكل بالتاء المشناة من فوق * قوله وهو الذي جعل الليل والنهار خلقه قرأ الحسن
 ابن محمد بن ابي سعدان عن ابيه خلقه بفتح الخاء وبالهاء ضمير يعود على الليل * قوله على الارض هوذا
 قرأ ابن السكيت بضم الهاء * قوله قالوا سلاماً قرأ حذيفة بن عروة سلماً بكسر السين وسكون اللام
 * قوله بين ذلك قرأ جعفر بن الياس بضم النون وقال هو اسم كان * قوله لا يدعون قرأ جعفر بن محمد
 بتشديد الدال * قوله ولا يقتلون قرأ ابن جامع بضم اوله وفتح التاء وتشديد التاء المكسورة وقرأها
 معاذ كذلك لكن بألف قبل المشناة * قوله انا ما قرأ عبد الله بن صالح العجلي عن حذيفة انما بكسر اوله
 وسكون ثانيه بغير الف قبل الميم وروى عن ابن مسعود بصيغة الجمع انا ما * قوله بيد الله قرأ عبد الحميد
 عن ابي بكر و ابن ابي عبيدة وابان وابن مجاهد عن عاصم وابو عمارة والبرهمي عن الاعمش بسكون الموحدة
 * قوله لا يشهدون الزور قرأ ابو المنظف بنون بدل الراء * قوله ذكروا بآيات ربهم قرأ تميم بن زياد
 بفتح الدال والكاف * قوله بآيات ربهم قرأ سليمان بن يزيد بآية بالافراد * قوله قرأه عين قرأ
 معروف بن حكيم قرأه عين بالافراد وكذا ابو صالح من رواية السكاكي عنه لكن قال قرأت عين * قوله
 واجعلنا للمتقين قرأ جعفر بن محمد واجعل لنا من المتقين اماماً * قوله يجوزون قرأ ابي في رواية يجوزون
 * قوله الغرفة قرأ ابو حامد الغرقات * قوله نحية قرأ ابن عمير نحيات بالجمع * قوله وسلاماً قرأ الحرث
 وسلماني الموضعين * قوله مستقروا مقاماً قرأ عمير بن عمران ومقاماً بفتح الميم * قوله فقد كذبتم قرأ
 عبد ربه بن سعيد بتخفيف الدال فهذه ستة وخمسون موضعاً ليس فيها من المشهور شيء فليضف الى
 ما ذكرته اولاً فتكون جللتها نحو من مائة وثلاثين موضعاً والله اعلم واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم
 فافروا ما تيسر منه على جواز القراءة بكل ما ثبت من القرآن بالشروط المتقدمة وهي شروط لا بد من
 اعتبارها في اختلاف شرط منها لم تكن تلك القراءة معتادة وقد قرر ذلك ابو شامة في الوجيز تقريراً بليغاً
 وقال لا يقطع بالقراءة بانها منزلة من عند الله الا اذا اتفقت الطرق عن ذلك الامام الذي قام اماماً المصير
 بالقراءة واجمع اهل عصره ومن بعدهم على امامته في ذلك قال اما اذا اختلفت الطرق عنه فلا
 فلو اشتملت الآية الواحدة على قراءات مختلفة مع وجود الشرط المذكور جازت القراءة بها بشرط
 ان لا يخلل المعنى ولا يتغير الاعراب وذکر ابو شامة في الوجيز ان قتوى وردت من العجم لدمشق
 سألوا عن قارئ يقرأ عشرة من القرآن فيخطأ القراءات فاجاب ابن الحاجب وابن الصلاح وغير واحد
 من ائمة ذلك العصر بالجواز بالشروط التي ذكرناها كمن يقرأ مثلاً فتلقى آدم من ربه كلمات فلا يقرأ
 لابن كثير بنصب آدم ولا يقرأ بنصب كلمات ولكن يقرأ انفسركم بالنون خطأ يانكم بالرفع قال
 ابو شامة لاشك في منع مثل هذا وما عداه فجاءوا الله اعلم وقد شاع في زماننا من طائفة من القراء انكار
 ذلك حتى صرح بعضهم بتحریمه نظن كثير من الفقهاء ان لهم في ذلك معتداً فاجابوهم وقالوا اهل كل فن
 ادري بفنهم وهذا ذلول ممن قاله فان علم الحلال والحرام انما يتلقى من الفقهاء والذي منع ذلك من القراء

انما هو محمول على ما اذا قرأ برواية خاصة فانه متى خاطها كان كذبا على ذلك القارىء الخاص الذي شرع في اقرائه روايته فن اقرار رواية لم يحسن ان يقتل عنها الى رواية اخرى كما قاله الشيخ محيي الدين وذلك من الاولوية لاعلى الحتم اما المنع على الاطلاق فلا والله اعلم ﴿ قوله باب تأليف القرآن ﴾ اى جمع آيات السورة الواحدة اوجع السور مرتبة في المصحف (قوله ان ابن جريج اخبرهم قال واخبرني يوسف) كذا عندهم وما عرفت ماذا ظف عليه ثم ايت الواسطة في رواية التسي وكذا ملو قفت عليه من طرق هذا الحديث (قوله اذ جاءه عراقي) اى رجل من اهل العراق ولم اقف على اسمه (قوله اى الكفن خير قالت ويحك وما يضرك) لعل هذا العراقي كان سمع حديث سمرة المرفوع البسوا من ثيابكم البياض وكفنوا فيها موتاكم فانها اطهر واطيب وهو عند الترمذي مصححا واخرجه ايضا عن ابن عباس فلعل العراقي سمعه فاراد ان يستثبت عائشة في ذلك وكان اهل العراق اشتهروا بالتعنت في السؤال فلهذا قالت له عائشة وما يضرك تعنى اى كفن كفنك به اجزا وقول ابن عمر للذي ساله عن دم البعوض مشهري حيث قال انظروا الى اهل العراق يسألون عن دم البعوض وقد قتلوا ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لعل على اؤلف عليه القرآن فانه يقرأ غير مؤلف) قال ابن كثير كان قصة هذا العراقي كانت قبل ان يرسل عثمان المصحف الى الاقاف كذا قال وفيه ظرفان يوسف بن ماعك لم يدرك زمان ارسل عثمان المصحف الى الاقاف فتدكر المزي ان روايته عن ابي ابن كعب مرسله وابي عاص بعد ارسال المصحف على الصحيح وقد صرح يوسف في هذا الحديث انه كان عند عائشة حين سألها هذا العراقي والذي يظهر لي ان هذا العراقي كان ممن يأخذ بقراءة ابن مسعود وكان ابن مسعود لما حضر مصحف عثمان الى الكوفة لم يوافق على الرجوع عن قراءته ولا على اعدام مصحفه كما سيأتى بيانه بعد الباب الذي يلي هذا فكان تأليف مصحفه مغاير التأليف مصحف عثمان ولا شك ان تأليف المصحف العثماني اكثر مناسبة من غيره فلهذا اطلق العراقي انه غير مؤلف وهذا كله على ان السؤال انما وقع عن ترتيب السور ويدل على ذلك قولها له وما يضرك اية قرأت قبل ويحتمل ان يكون اراد تفصيل آيات كل سورة لقوله في آخر الحديث فاملت عليه آى السور اى آيات كل سورة كأن تقول له سورة كذا مثلا كذا كذا آية الاولى كذا الثانية الخ وهذا يرجع الى اختلاف عدد الآيات وفيه اختلاف بين المدني والشامي والبصري وقد عني ائمة القراء بجمع ذلك وبيان الخلاف فيه والاول اظهر ويحتمل ان يكون السؤال وقع عن الامرين والله اعلم قال ابن بطال لانعلم احدا قال بوجوب ترتيب السور في القراءة لاداخل الصلاة ولا خارجها بل يجوز ان يقرأ الكهف قبل البقرة والحج قبل الكهف مثالا واما ما جاء عن السلف من النهى عن قراءة القرآن منكوسا فالمراد به ان يقرأ من آخر السورة الى اولها وكان جماعة يصنعون ذلك في القصيدة من الشعر مبالغة في حفظها وتذليلها للسانه في سردها فنع السلف ذلك في القرآن فهو حرام فيه وقال القاضي عياض في شرح حديث حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في صلاته في الليل سورة النساء قبل آل عمران هو كذلك في مصحف ابي بن كعب وفيه حجة لمن يقول ان ترتيب السور اجتهاد وليس بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول جمهور العلماء واختاره القاضي البا لاني قال و ترتيب السور ليس بواجب في التلاوة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التعليم فلذلك اختلفت المصاحف فلما كتب مصحف عثمان ترتيبه على ما هو عليه الآن فلذلك اختلف ترتيب مصاحف الصحابة ثم ذكر نحو كلام ابن بطال ثم قال ولا خلاف ان ترتيب آيات كل سورة على ما هي عليه الآن في المصحف توقيف من الله تعالى وعلى ذلك

﴿ باب تأليف القرآن ﴾
حدثنا ابراهيم بن موسى
اخبرنا هشام بن يوسف ان
ابن جريج اخبرهم قال
واخبرني يوسف بن ماعك
قال اني عند عائشة ام
المؤمنين رضى الله عنها اذ
جاءها عراقي فقال اى
الكفن خير قالت ويحك
وما يضرك قال يا ام المؤمنين
اريني مصحفك قالت
لم قال لعل على اؤلف القرآن
عليه فانه يقرأ غير مؤلف
قالت وما يضرك اية قرأت
قبل

انما نزل اول ما نزل منه
سورة من المفصل فيها ذكر
الجنة والنار حتى اذا تاب
الناس الى الاسلام نزل
الحلال والحرام ولو نزل
اول شيء لا تشربوا الخمر
لقالوا لا ندع الخمر ابدا ولو
نزل لا تزفوا لقالوا لا ندع
الزنا ابدا لقد نزل بمكة على
محمد صلى الله عليه وسلم
وانى لجارية العبد بل الساعة
موعدهم والساعة ادهى
واصر وما نزلت سورة
البقرة والنساء الا وانا
عنده قال فأخرجت له
المصحف فأملت عليه
آى السور * حدثنا آدم
حدثنا شعبه عن ابي اسحق
قال سمعت عبد الرحمن بن
يزيد قال سمعت ابن
مسعود يقول فى بنى
اسرائيل والكهف
ومريم وطه والانبيا انهم
من الاتفاق الاول وهن
من نلادى * حدثنا ابو
الوليد حدثنا شعبه انبانا
ابو اسحق سمع البراء
رضي الله عنه قال تعلمت
سبع اسم ربك الاعلى قبل
ان يقدم النبي صلى الله
عليه وسلم * حدثنا
عبدان عن ابي حمزة عن
الاعمش

نقلته الامة عن نبيها صلى الله عليه وسلم (قوله انما نزل اول ما نزل منه سورة من المفصل فيها ذكر الجنة
والنار) هذا ظاهره مغاير لما تقدم ان اول شيء نزل اقرار باسم ربك وليس فيه اذكار الجنة والنار فلعن
من مقدرة اى من اول ما نزل او المراد سورة المدثر فانها اول ما نزل بعد سورة الوحى وفى آخرها ذكر
الجنة والنار فلعن آخرها نزل قبل نزول بقية سورة اقرار ان الذى نزل اول ما نزل اقرارا كما تقدم خمس آيات
فقط (قوله حتى اذا تاب) بالمثلثة ثم الموحدة اى رجع (قوله نزل الحلال والحرام) اشارت الى
الحكمة الالهية فى ترتيب التنزيل وان اول ما نزل من القرآن الدعاء الى التوحيد والتبشير للمؤمنين
والمطيع بالجنة وللشركاء والعاصي بالنار فلما اطمانت النفوس على ذلك انزلت الاحكام ولهذا قالت
ولو نزل اول شيء لا تشربوا الخمر لقالوا لا ندعها وذلك لما طبع عليه النفوس من النفرة عن ترك المألوف
وسبأنى بيان المراد بالمفصل فى الحديث الرابع (قوله لقد نزل بمكة الخ) اشارت بذلك الى تقوية
ما ظهر لها من الحكمة المذكورة وقد تقدم نزول سورة القمر وليس فيها شيء من الاحكام على نزول
سورة البقرة والنساء مع كثرة ما اشتملتا عليه من الاحكام واشارت بقولها وانا عنده اى بالمدينة لان
دخولها عليه انما كان بعد الهجرة اتفاقا وقد تقدم ذلك فى مناقبها وفى الحديث رد على النعاس فى زعمه
ان سورة النساء مكية مستند الى قوله تعالى ان الله يأمركم ان تردوا الامانات الى اهلها نزلت بمكة
اتفاقا فى قصة مفتاح الكعبة لكنها حجة واهية فلا يلزم من نزول آية او آيات من سورة طويلة بمكة
اذا نزل معظمها بالمدينة ان تكون مكية بل الأرجح ان جميع ما نزل بعد الهجرة معدود من المدني
وقد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة فى السور المكية وقد اخرج ابن الصريس
فى فضائل القرآن من طريق عثمان بن عطاء الخراساني عن ابيه عن ابن عباس ان الذى نزل بالمدينة
البقرة ثم آل عمران ثم الانفال ثم الاحزاب ثم المائدة ثم الممتحنة والنساء ثم اذا نزلت ثم الحديد ثم
الفتح ثم الرعد ثم الرحمن ثم الانسان ثم الطلاق ثم اذا جاء نصر الله ثم النور ثم المنافقون ثم المجادلة ثم
الحجرات ثم التحريم ثم الجاثية ثم التغابن ثم الصنف ثم الفتح ثم براءة وقد ثبت فى صحيح مسلم من
حديث انس ان سورة السكوت مدينة فهو المعتمد واختلف فى الفاتحة والرحمن والمطففين واذا نزلت
والعاديات والقدر وارايت والاخلاص والمعوذتين وكذا اختلف مما تقدم فى الصنف والجمعة والتغابن
وهذا بيان ما نزل بعد الهجرة من الآيات مما فى المكي فمن ذلك الاعراف نزل بالمدينة منها واسألهم عن
القرية التى كانت حاضرة البحر الى واذا خذربك * يونس نزل منها بالمدينة فان كنت فى شك آيتان وقيل
ومنهم من يؤمن به آية وقيل من راس اربعين الى آخرها مدنى * هو ثلاث آيات فلعنك نارك ان كان على
بينه من ربه واقم الصلاة طرقي النهار * النحل ثم ان ربك للذين هاجروا الآية وان عاقبتهم الى آخر السورة
* الاسراء وان كادوا يستفرونك وقل رب ادخلنى واذا قلنا لك ان ربك احاط بالناس ويسئلونك عن الروح
قل آمنوا به ولا تؤمنوا * الكهف مكية الا اولها الى جزا وآخرها من ان الذين آمنوا هم آية السجدة
الحج من اولها الى شديد ومن كان يظن وان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله واذن للذين يقاتلون
ولو ادفع الله وليعلم الذين اتقوا العلم والذين هاجروا وما بعد ما وضع السجدين وهذان خصمان
الفرقان والذين لا يدعون مع الله الها آخر الى رحيا الشعراء آخرها من والشعراء يتبعهم القصص
الذين آتيناهم الكتاب الى الجاهلين وان الذى فرض عليك القرآن العنكبوت من اولها الى ويعلم
المنافقين لقمان ولوان ما فى الارض من شجرة اقلام الم تنزيل ان كان مؤمنا وقيل من تتجافى

سبأ ويرى الذين اتقوا العلم الزمير قل يا عبادي الي يشعرون المؤمن ان الذين يجادلون في آيات الله
والتي تليها الشورى ام يقولون اقترى وهو الذي يقبل التوبة الى شديد الجائفة قل للذين آمنوا يغفروا
الاحقاف قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به وقوله فاصبر ق ولقد خلقنا السموات الى لغوب
النجم الذين يجتنون الى اتقى الرحمن يسأله من في السموات والارض الواقعة ويجهلون رزقكم ن
من انا بالوناهم الى يعلمون ومن فاصبر لحكم ربك الى الصالحين المرسلات واذا قيل امهم اركعوا
لا يركعون فهذا ما نزل بالمدينة من آيات من سورة تدم نزولها بمكة وقد بين ذلك حديث ابن عباس عن
عثمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ما ينزل عليه الآيات فيقول ضعوه في السورة التي
يذكر فيها كذا واما عكس ذلك وهو نزول شيء من سورة بمكة تأخر نزول تلك السورة الى المدينة فلم
أره الا نادرا فقد اتفقوا على ان الانفال مدينة لكن قيل ان قوله تعالى واذا نكروا الذين كفروا الآية
نزلت بمكة ثم نزلت سورة الانفال بالمدينة وهذا غريب جدا نعم نزل من السور بالمدينة التي تقدم
ذكرها بمكة ثم نزلت سورة الانفال بعد الهجرة في العمرة والفتح والحج ومواقع متعددة في
الغزوات كتبول وغيرها اشياء كثيرة كلها تسمى المدني اصطلاحا والله اعلم * الحديث الثاني حديث
ابن مسعود تقدم شرحه في تفسيره في الانبياء والغرض منه هنا ان هذه السورة نزلت بمكة
وانها مرتبة في مصحف ابن مسعود كما هي في مصحف عثمان ومع تقديمها في النزول فهي مؤخرات
في ترتيب المصاحف والمراد بالعتاق وهو بكسر الميم هائلة انهم من قديم ما نزل * الحديث الثالث
حديث البراء تعلمت سورة سبوح اسم ربنا الاعلى قبل ان يقدم النبي صلى الله عليه وسلم هو طرف من
حديث تقدم شرحه في احاديث الهجرة والغرض منه ان هذه السورة متقدمة النزول وهي في اواخر
المصحف مع ذلك * الحديث الرابع حديث ابن مسعود ايضا (قوله عن شقيق) هو ابن سلامة وهو
ابو اثل مشهور بكنيته اكثر من اسمه وفي رواية ابي داود الطيالسي عن شعبة عن الامشس سمعت
ابا واثل اخرج الترمذي (قوله قال عبد الله) سبأني في باب الترتيل بلفظ غدوننا على عبد الله وهو
ابن مسعود (قوله لقد تعلمت النظائر) تقدم شرحه مستوفى في باب الجمع بين سورتين في الصلاة
من ابواب صفة الصلاة وفيه اسماء السور المذكورة وان فيه دلالة على ان تأليف مصحف ابن
مسعود على غير تأليف العثماني وكان اوله الفاتحة ثم البقرة ثم النساء ثم آل عمران ولم يكن على ترتيب
النزول ويقال ان مصحف علي كان على ترتيب النزول اوله اقرا ثم المائدة ثم ن والقلم ثم المزمل ثم
تبت ثم التكاوير ثم سبوح وهكذا الى آخر المكي ثم المدني والله اعلم واما ترتيب المصحف على ما هو
عليه الا ان فقال القاضي ابو بكر الباقلاني يحتفل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي امر بترتيبه
هكذا ويحتفل ان يكون من اجتهاد الصحابة ثم رجح الاول بما سبأني في الباب الذي بعده هذا انه كان
النبي صلى الله عليه وسلم يعارض به جبريل في كل سنة قالذي يظهر انه عارضه به هكذا على هذا الترتيب
وبه جزم ابن الانباري وفيه نظر بل الذي يظهر انه كان يعارضه به على ترتيب النزول نعم ترتيب بعض
السور على بعض او معظمها لا يمنع ان يكون توقيفا وان كان بعضه من اجتهاد بعض الصحابة وقد اخرج
احمد واصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس قال قلت لعثمان ما جعلكم على ان
عبدتم الى الانفال وهي من المشاني والى براءة وهي من المبين فقرتم به وما لم تكتبوا بينهما سطر
بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتوهما في السبع الطوال فقال عثمان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
كثيرا ما ينزل عليه السورة ذات العدد فاذا نزل عليه الشئ يعني منها ما بعض من كان يكتب فيقول

عن شقيق قال قال عبد
الله لقد تعلمت النظائر
التي كان النبي صلى الله
عليه وسلم يقرأهن اثنتين
اثنتين في كل ركعة فقام
عبد الله ودخل معه
علقمة وخرج علقمة
فسأله فقال عشرون
سورة من اول المفصل
على تأليف ابن مسعود
آخريهن من الحواميم

منعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكانت الانفال من أوائل ما نزل بالمدينة وبراءة
 من آخر القرآن وكان قصتها شبيهة بها فظننت انها من قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا
 انها منها ام فهذا يدل على ان ترتيب الآيات في كل سورة كان توقيفاً للمسلمين فيصحب النبي صلى الله عليه
 وسلم بأمر براءة اضافها ثمان الى الانفال اجتهدا منه رضى الله تعالى عنه ونقل صاحب الاقتناع ان
 البسطة براءة ثابتة في مصحف ابن مسعود قال ولا يترخص في ذلك من ائمة ابتدأ السورة نزول
 بسم الله الرحمن الرحيم اول ما ينزل شيء منها كما اخرج ابو داود وصححه ابن حبان والحاكم من طريق
 عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يعلم ختم السورة
 حتى ينزل بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية فاذا نزلت بسم الله الرحمن الرحيم علموا ان السورة قد انقضت
 ومما يدل على ان ترتيب المصحف كان توقيفاً ما اخرج احمد وابوداود وغيرهما عن اوس بن ابي اوس
 حديثه الثقي قال كنت في الوفد الذين اسلموا من ثياف قد ذكر الحديث وفيه قتال لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم طرا على حربي من القرآن فأردت ان لا اخرج حتى اقضيه قال فسالنا اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قلنا كيف تمزبون القرآن قالوا تمزبه ثلاث سور وخمس سور وسبع سور وتسع سور
 واحد عشر وثلاث عشرة وحزب المفصل من ق حتى تمتم (قلت) فهذا يدل على ان ترتيب
 السور على ما هو في المصحف لا كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان الذي كان مرتباً
 حينئذ حزب المفصل خاصة بخلاف ما عداه فيحتمل ان يكون كان فيه تقديم وتأخير كما ثبت من حديث
 حديثه انه صلى الله عليه وسلم قرأ النساء بعد البقرة قبل آل عمران ويستفاد من هذا الحديث حديث
 اوس ان الراجح في المفصل انه من اول سورة ق الى آخر القرآن لكنه مبني على ان الفاتحة لم تعد في
 الثالث الاول فانه يلزم من عدها ان يكون اول المفصل من الحجرات وبه جزم جماعة من الائمة وقد
 قلنا الاختلاف في تحديده في باب الجهر بالقراءة في المغرب من ابواب صفة الصلاة والله اعلم (قوله)
باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم (بكسر الراء من العرض وهو
 بفتح العين وسكون الراء اي يقرأ والمراد يستعرضه ما اقراء اياه) (قوله وقال مسروق عن عائشة عن
 فاطمة قالت اسرالى ابي صلى الله عليه وسلم ان جبريل كان يعارضني بالقرآن) هذا طرف من
 حديث وصلة تمامه في علامات النبوة وتقدم شرحه في باب الوفاة النبوية من آخر المغازي وتقدم بيان
 فائدة المعارضة في الباب الذي قبله والمعارضة مفاعلة من الجانبين كائن كلامهم ما كان تارة يقرأ
 والاخر يستمع (قوله وانه عارضني) في رواية السرخسي واني عارضني (قوله ابراهيم بن سعد
 عن الزهري) تقدم في الصيام من وجه آخر عن ابراهيم بن سعد قال انبأنا الزهري وابراهيم بن سعد
 سمع من الزهري ومن صالح بن كيسان عن الزهري وروايته على الصفتين تكررت في هذا الكتاب
 كثيراً وقد تقدمت فوائد حديث ابن عباس هذا في بدء الوحي فنذكر هنا كتاباً مما لم يتقدم (قوله)
 كان النبي صلى الله عليه وسلم اجود الناس (فيه احتراز بليغ لا يتغير من قوله واجود ما يكون
 في رمضان ان الاجودية خاصة منه برمضان فائت له الاجودية المطلقة اولاً ثم عطف عليها زيادة ذلك
 في رمضان (قوله واجود ما يكون في رمضان) تقدم في بدء الوحي من وجه آخر عن الزهري بلفظ
 وكان اجود ما يكون في رمضان وتقدم ان المشهور في ضبط اجودانه بالرفع وان النصب موجه وهذه
 الرواية مما تؤيد لرفع (قوله لان جبريل كان يلقاه) فيه بيان سبب الاجودية لمذكورة وهي ابين
 من الرواية التي في بدء الوحي بلفظ وكان اجود ما يكون في رمضان بين يلقاه جبريل (قوله في كل ليلة

باب كان جبريل يعرض
 القرآن على النبي صلى الله
 عليه وسلم وقال مسروق
 عن عائشة رضى الله عنها
 عن فاطمة عليها السلام
 اسرالى النبي صلى الله
 عليه وسلم ان جبريل كان
 يعارضني بالقرآن كل سنة
 وانه عارضني العام مرتين
 ولا اراه الا حضراً جلي
 حدثنا يحيى بن قزعة
 حدثنا ابراهيم بن سعد
 عن الزهري عن عبيد
 الله بن عبد الله عن ابن
 عباس رضى الله عنهما قال
 كان النبي صلى الله عليه
 وسلم اجود الناس بالجهر
 واجود ما يكون في شهر
 رمضان لان جبريل كان
 يلقاه في كل ليلة

في شهر رمضان حتى يسلمخ) اي رمضان وهذا ظاهر في انه كان يلقاه كذلك في كل رمضان منذ انزل عليه القرآن ولا يخص ذلك برمضانات الهجرة وان كان صيام شهر رمضان انما فرض بعد الهجرة لانه كان يسمى رمضان قبل ان يفرض صيامه (قوله يعرض عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم القرآن) هذا عكس ما وقع في الترجمة لان فيها ان جبريل كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم وفي هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل وتقدم في بدء الوحي بلقظ وكان يلقاه في كل ليلة من رمضان فيدارسه القرآن فيحمل على ان كلاهما كان يعرض على الآخر ويؤيده ما وقع في رواية ابي هريرة آخر احاديث الباب كما سأوضحه وفي الحديث اطلاق القرآن على بعضه وعلى معظمه لان اول رمضان من بعد البعثة لم يكن نزل من القرآن الا بعضه ثم كذلك كل رمضان بعده الى رمضان الاخير فكان قد نزل كله الا ما تأخر نزوله بعد رمضان المذكور وكان في سنة عشر الى ان مات النبي صلى الله عليه وسلم في ربيع الاول سنة احدى عشرة ومما نزل في تلك المدة قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم فانها نزلت يوم عرفة والنبي صلى الله عليه وسلم بها بالاتفاق وقد تقدم في هذا الكتاب وكان الذي نزل في تلك الايام لما كان قليلا بالنسبة لما تقدم اغتفر امر معارضته فيستفاد من ذلك ان القرآن يطلق على البعض مجازا ومن ثم لا يبحث من حلف اقران القرآن فترا بعضه الا ان قصد الجميع واختلف في العرضة الاخيرة هل كانت بجميع الاحرف المأذون في قراءتها او بحرف واحد منها وعلى الثاني فهل هو الحرف الذي جمع عليه عثمان جميع الناس او غيره وقد روى احمد وابن ابي داود والطبري من طريق عبيدة بن عمر السلماني ان الذي جمع عليه عثمان الناس يوافق العرضة الاخيرة ومن طريق محمد بن سيرين قال كان جبريل يعارض النبي صلى الله عليه وسلم بالقرآن الحديث نحو حديث ابن عباس وزاد في آخره فيرون ان قراءتنا احدث التمرات عهدا بالعرضة الاخيرة وعندنا كما نحو من حديث سمرة واسناده حسن وقد صححه هو ولفظه عرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم عرضات ويقولون ان قراءتنا هذه هي العرضة الاخيرة ومن طريق مجاهد عن ابن عباس قال اي القراءتين ترون كان آخر القراءات فلو اقرأة زيد بن ثابت فقال لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل فلما كان في السنة التي قبض فيها عرضه عليه مرتين وكانت قراءته ابن مسعود آخرهما وهذا ينافي حديث سمرة ومن واقته وعند مسدد في مسنده من طريق ابراهيم النخعي ان ابن عباس سمع رجلا يقول الحرف الاول فقال ما الحرف الاول قال ان عمر بن الخطاب بن مسعود الى الكوفة معلما فآخذوا بقراءته فغير عثمان القراءة فهم يدعون قراءة ابن مسعود الحرف الاول فقال ابن عباس انه لا آخر حرف عرض به النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل واخرج القسائي من طريق ابي ظبيان قال قال لي ابن عباس اي القراءتين تقرأ قلت القراءة الاولى ابن ام عبد يعني عبيد الله ابن مسعود قال بل هي الاخيرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعرض على جبريل الحديث وفي آخره فحضر ذلك ابن مسعود فلم يأت من ذلك وما بدل واسناده صحيح ويمكن الجمع بين القولين بأن تكون العرضتان الاخيرتان وقعتا بالحرفين المذكورين فيصح اطلاق الاخرية على كل منهما (قوله اجود بالخير من الريح المرسلة) فيه جواز المبالغة في التشبيه وجواز تشبيه المعنوي بالمحسوس ليقرّب لفهم سامعه وذلك انه اثبت له اول وصف الاجودية ثم اراد ان يصفه بازيد من ذلك فشبهه بجوده بالريح المرسلة بل جعله ابلغ في ذلك منها لان الريح قد تسكن وفيه الاحتراز لان الريح منها العقيم الضارة ومنها المبشرة بالخير فوصفها بالمرسلة ليعين الثانية واثار الى قوله تعالى وهو

في شهر رمضان حتى يسلمخ
يعرض عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم
القرآن فاذا اتقه جبريل
كان اجود بالخير من الريح
المرسلة

الذي يرسل الرياح مبشرات ١ الله الذي ارسل الرياح ونحو ذلك فالريح المرسله تستمر مدة ارسالها وكذا كان عمله صلى الله عليه وسلم في رمضان دجعة لا ينتطع وفيه استعمال افعال التفضيل في الاسناد الحقيقي والمجازي لان الجود من النبي صلى الله عليه وسلم حقيقة ومن الريح مجاز فكأنه استعار للريح جودا باعتبار مجيئها بالخير فانزلها منزلة من جاد وفي تقديمه مول الجود على المفضل عليه نكته لطيفة وهي انه لو اختره لطن تعلقه بالمرسله وهذا وان كان لا يتغير به المعنى المراد بالوصف من الاجودية الا انه تقوت فيه المبالغة لان المراد وصفه بزيادة الاجودية على الريح المرسله مطلقا وفي الحديث من القوائد غير ما سبق تعظيم شهر رمضان لاختصاصه باقتداء نزول القرآن فيه ثم معارضته ما نزل منه فيه ويلزم من ذلك كثرة نزول جبريل فيه وفي كثرة نزوله من ثوارد الخيرات والبركات ما لا يحصى ويستفاد منه ان فضل الزمان انما يحصل بزيادة العبادة وفيه ان مداومة التلاوة توجب زيادة الخير وفيه استحباب تكثير العبادة في آخر العمر ومذاكرة الفاضل بالخير والعلم وان كان هو لا يتخفى عليه ذلك لزيادة التذكرة والاعتناء وفيه ان ليل رمضان افضل من نهاره وان المقصود من التلاوة الحضور والفهم لان الليل مظنة ذلك لما في النهار من الشواغل والعوارض الدنيوية والدينية ويحتمل انه صلى الله عليه وسلم كان يقسم ما نزل من القرآن في كل سنة على ليلتي رمضان اجزاء فيقرأ كل ليلة جزاء في جزء من الليلة والسبب في ذلك ما كان يشتغل به في كل ليلة من سوى ذلك من تمجيد بالصلاة ومن راحة بدن ومن تعاهد اهل ولعله كان يعيد ذلك الجزء مرارا بحسب تعدد الحروف المأذون في قراءتها ولستوعب بركة القرآن جميع الشهر ولولا التصريح أنه كان يعرضه مرة واحدة وفي السنة الاخيرة عرضه مرتين لجازانه كان يعرض جميع ما نزل عليه كل ليلة ثم يعيده في بقية الليالي وقد اخرج ابو عبيد من طريق داود بن ابي هند قال قلت للشعبي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن اما كان ينزل عليه في سائر السنة قال بلى ولكن جبريل كان يعارض مع النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان ما انزل الله فيحكم الله ما يشاء ويثبت ما يشاء في هذا اشارة الى الحكمة في التفسير الذي اشترت اليه لتفصيل ما ذكره من الحكم والمنسوخ ويؤيده ايضا الرواية الماضية في بدء الخلق بلفظ فيدارسه القرآن فان ظاهره ان كلامهما كان يقرأ على الاخر وهو موافقة لقوله يعارضه فيستدعي ذلك زمانا زائدا على ما لو قرأ الواحد ولا يعارض ذلك قوله تعالى سمنقرئك فلا تنسى اذا قلنا ان لانا في كاهو المشهور وقول الاكثر لان المعنى انه اذا قرأ فلا ينسى ما قرأه ومن جملة الاقراء مدارس جبريل او المراد ان المنى بقوله فلا تنسى النسيان الذي لا ذكر بعده لا النسيان الذي يعقبه الذكر في الحال حتى لو قدر انه نسي شيئا فانه يذكره اياه في الحال وسيأتي مزيد بيان لذلك في باب نسيان القرآن ان شاء الله تعالى وقد تقدمت بقية فوائد حديث ابن عباس في بدء الوحي (قوله حدثنا خالد بن يزيد) هو الكاهلي وابو بكر هو ابن عباس بالتخانية والمعجمة وابو حصين بفتح اوله عثمان بن عاصم وذكوان هو ابو صالح السمان (قوله كان يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم) كذا هم بضم اوله على البناء للمجهول وفي بعضها بفتح اوله بحذف الفاعل فالمحذوف هو جبريل صرح به اسراييل في روايته عن ابي حصين اخرجه الاسما عيسى ولفظه كان جبريل يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم القرآن في كل رمضان والى هذه الرواية اشار المصنف في الترجمة (قوله القرآن كل عام مرة) سقط لفظ القرآن لغير الكشهمي زاد اسراييل عند الاسما عيسى فيصير هو الجود بالخير من الريح المرسله وهذه الزيادة غريبة في حديث ابي هريرة وانما هي مخفوفة من حديث ابن عباس

حدثنا خالد بن يزيد حدثنا
ابو بكر عن ابي حصين عن
ذكوان عن ابي هريرة
قال كان يعرض على النبي
صلى الله عليه وسلم القرآن
كل عام مرة

قوله مبشرات هكذا ينسخ
الشرح وهو مخالف للتلاوة
والتلاوة بشرا او ومن
آياته ان يرسل الرياح
مبشرات اه

(قوله فعرض عليه مرتين في العام الذي قبض فيه) في رواية اسراييل عرضتين وقد تقدم ذكر
الحكمة في تكرار العرض في السنة الأخيرة ويحتمل ايضا ان يكون السرق في ذلك ان رمضان من
السنة الاولى لم يقع فيه مدارس لوقوع ابتداء النزول في رمضان ثم قرأ الوحي ثم تابع فوكت المدارس
في السنة الأخيرة مرتين ليستوي عدد السنين والعرض (قوله وكان يعتكف في كل عام عشرة
فاعة تكف عشرين في العام الذي قبض فيه) ظاهره انه اعتكف عشرين يوما من رمضان وهو
ثماسب لفعل جبريل حيث ضاعف عرض القرآن في تلك السنة ويحتمل ان يكون السبب ما تقدم في
الاعتكاف انه صلى الله عليه وسلم كان يعتكف عشرة ايام فاما فلم يعتكف فاعتكف من قابل
عشرين يوما وهذا انما يتأتى في سفر ووقع في شهر رمضان وكان رمضان من سنة تسع دخل وهو صلى
الله عليه وسلم في غزوة تبوك وهذا بخلاف القصة المتقدمة في كتاب الصيام انه شرع في الاعتكاف في
اول العشر الاخير فلما رأى ما صنع ازواجه من ضرب الاخيصة تركه ثم اعتكف عشرة ايام في شوال ويحتمل
اتحاد القصة ويحتمل ايضا ان تكون القصة التي في حديث الباب هي التي اوردناها مسلم واسلمها عند
البخاري من حديث ابي سعيد قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجاور العشر التي في وسط الشهر
فاذا استقبل احدى وعشرين رجعا فاقام في شهر جاور فيه تلك الليلة التي كان يرجع فيها ثم قال اني كنت
اجاور هذه العشر الوسط ثم بدلت الى ان اجاور العشر الاواخر فجاور العشر الاخير الحديث فيكون
المراد بالعشرين العشر الاوسط والعشر الاخير (قوله باب القراء من اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم) اي الذين اشتهروا بحفظ القرآن واتصدي لتعليمه وهذا اللفظ كان في عرف
السلف ايضا لمن تفقه في القرآن وذكريه ستة احاديث * الاول عن عمرو بن مرة وقد نسبته
المصنف في المناقب من هذا الوجه وذهل الكرماني فقال هو عمرو بن عبد الله ابو اسحق السبيعي
وليس كما قال (قوله عن مسروق) جاء عن ابراهيم وهو النخعي فيه شيخ آخر اخرج الجاهل من
طريق ابي سعيد المؤدب عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله وهو مقلوب فان المحفوظ في
هذا عن الاعمش عن ابي وائل عن مسروق كما تقدم في المناقب ويحتمل ان يكون ابراهيم حمله عن
شيخين والاعمش حمله عن شيخين (قوله خذوا القرآن من اربعة) اي تعلموه منهم والاربعة
الذين كورون اثنان من المهاجرين وهما المبدأ هما واثنان من الانصار وسالم هو ابن مسعل مولى ابي
حذيفة ومعاذ هو ابن جبل وقد تقدم هذا الحديث في مناقب سالم مولى ابي حذيفة من هذا الوجه
وفي اوله ذكر عبد الله بن مسعود عند عبد الله بن عمرو وقال ذلك رجل لا زال احبه بعدما سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خذوا القرآن من اربعة فبدأ به فذكر حديث الباب ويستفاد
منه محبة من يكون ماهر في القرآن وان البداء بالرجل في الذكر على غيره في امر اشترك فيه مع غيره
يدل على تقدمه فيه وتقدم بقية شرحه هناك وقال الكرماني يحتمل انه صلى الله عليه وسلم اراد
الاعلام بما يكون بعده اي ان هؤلاء الاربعة يبقون حتى ينفردوا بذلك وتعقب بأنهم لم ينفردوا بل
الذين مهرروا في تجويد القرآن بعد العصر النبوي اضعاف المذكورين وقد قبل سالم مولى ابي حذيفة
بعد النبي صلى الله عليه وسلم في وقعة اليمامة ومات معاذ في خلافة عمر ومات ابي واين مسعود في خلافة
عثمان وقد تاخر زيد بن ثابت وانتهت اليه الرياسة في القراءة وعاش بعدهم زمانا طويلا فانظروا انه
امر بالاخذ عنهم في الوقت الذي صدر فيه ذلك القول ولا يلزم من ذلك ان لا يكون احدهم في ذلك الوقت
شاركهم في حفظ القرآن بل كان الذين يحفظون مثل الذين حفظوه وازيد منهم جماعة من الصحابة

فعرض عليه مرتين في
العام الذي قبض فيه وكان
يعتكف في كل عام عشرة
فاعة تكف عشرين في
العام الذي قبض فيه في باب
القراء من اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم
حدثنا حفص بن عمر
حدثنا شعبة عن عمرو عن
ابراهيم عن مسروق
ذكر عبد الله بن عمرو
عبد الله بن مسعود قتال
لا زال احبه سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول
خذوا القرآن من اربعة
من عبد الله بن مسعود
وسالم ومعاذ وابي بن كعب

وقد تقدم في غزوة بئر معونة ان الذين قتلوا هم من الصحابة كان يقال لهم القراء وكانوا سبعة من رجلا
 * الحديث الثاني (قوله حدثنا عمر بن حفص حدثنا ابي) كذا لا كثروا كى الجاني انه وقع في رواية
 الاصيلي عن الجرجاني حدثنا حفص بن عمر حدثنا ابي وهو خطأ متلوب وليس لحفص بن عمر اب يروي
 عنه في الصحيح ونما هو عمر بن حفص بن غياث بالغين المعجمة والتحتانية والمثلثة وكان ابو قاضي
 الكوفة وقد اخرج ابو نعيم الحديث المذكور في المستخرج من طريق سهل بن بحر عن عمر بن حفص
 ابن غياث ونسبه ثم قال اخرجه البخاري عن عمر بن حفص (قوله حدثنا شقيق بن سلمة) في رواية
 مسلم والنسائي جميعا عن اسحق بن عبيدة عن الاعمش عن ابي وائل وهو شقيق المذكور وجاء عن
 الاعمش فيه شيخ آخر اخرجه النسائي عن الحسن بن اسمعيل عن عبيدة بن سليمان عنه عن ابي اسحق
 عن هبيرة بن يريم ٢ عن ابن مسعود فان كان محفوظا احتمل ان يكون للاعمش فيه طريقان والا
 فاسحق وهو ابن راهويه اتقن من الحسن بن اسمعيل مع ان المحفوظ عن ابي اسحق فيه ما اخرجه
 احمد وابن ابي داود من طريق الثوري واسرائيل وغيرهما عن ابي اسحق عن خير بن الحاء المعجمة
 مصفر عن ابن مسعود فحصل الشذوذ في رواية الحسن بن اسمعيل في موضعين (قوله طيننا عبد الله
 ابن مسعود فقال والله لقد اخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة) زاد اعاصم
 عن بدر بن عبد الله واخذت بقية القرآن عن اصحابه وعند اسحق بن راهويه في روايته المذكورة
 في اوله ومن يغفل يات بما غل يوم القيامة ثم قال على قراءة من تأمر وتني ان اقر او قد قرأت على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وفي رواية النسائي وابو عوانة وابن ابي داود من طريق ابن
 شهاب عن الاعمش عن ابي وائل قال طيننا عبد الله بن مسعود على المنبر فقال ومن يغفل يات بما غل
 يوم القيامة غلوا مصاحفكم وكيف تأمر وتني ان اقر على قراءة زيد بن ثابت وقد قرأت من في رسول
 الله صلى الله عليه وسلم مثله وفي رواية خير بن مالك المذكورة بيان السبب في قول ابن مسعود هذا
 وانظر لما امر بالمصاحف ان تغير ما في ذلك عبد الله بن مسعود فقال من استطاع وقال في آخره افانرك
 ما اخذت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية له فقال اني غل مصحف في استطاع ان يغل
 مصحفه فليقل وعند الحارث بن اسحق قال رحت فاذا انا بالاشعري وحذيفة وابن مسعود
 فقال ابن مسعود والله لا ادفعه يعني مصحفه اقراني رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكره (قوله والله
 لقد علم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اني من اعلمهم بكتاب الله) وقع في رواية عبيدة وابي شهاب
 جميعا عن الاعمش اني اعلمهم بكتاب الله بحذف من وزادوا لو اعلم ان احدا اعلم مني لرحلت اليه وهذا
 لا ينفى اثبات من فانه نفي الاعلمية ولم ينف المساراة وسيأتي من يدل ذلك في الحديث الرابع (قوله وما انا
 بخيرهم) يستفاد منه ان الزيادة في صفة من صفات الفضل لا تقتضي الافضية المطلقة فالاعلمية
 بكتاب الله لا تستلزم الاعلمية المطلقة بل يحتمل ان يكون غيره اعلم منه بعلوم اخرى فلهذا قال وما انا
 بخيرهم وسيأتي في هذا بحث في باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه ان شاء الله تعالى (قوله قال شقيق)
 اي بالاسناد المذكور (فجلست في الخلق) بفتح المهملة واللام (فاسمعت راداي يقول غير ذلك)
 يعني لم يسمع من يخالف ابن مسعود يقول غير ذلك او المراد من يرد قوله ذلك ووقع في رواية مسلم قال
 شقيق فجلست في خلق اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فاسمعت احدا يرد ذلك ولا يعيبه وفي رواية
 ابي شهاب فلما نزل عن المنبر جلست في الخلق فاحد يكر ما قال وهذا يخص عموم قوله اصحاب
 محمد صلى الله عليه وسلم بمن كان منهم بالكوفة ولا يعارض ذلك ما اخرج به ابن ابي داود من طريق

* حدثنا عمر بن حفص
 حدثنا ابي حدثنا الاعمش
 حدثنا شقيق بن سلمة
 قال خطبنا عبد الله بن
 مسعود فقال والله لقد
 اخذت من في رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بضعا
 وسبعين سورة والله لقد
 علم اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اني من
 اعلمهم بكتاب الله وما
 انا بخيرهم قال شقيق
 فجلست في الخلق اسمع
 ما يقولون فاسمعت رادا
 يقول غير ذلك * حدثنا
 محمد بن كثير اخبرنا سفيان
 عن الاعمش عن ابراهيم
 عن علقمة قال كنا بحمص
 فقرأ ابن مسعود سورة
 يوسف

٢ قوله يريم تحتانية
 اوله وزن عظيم اه تقريب
 اه من هاشم الاصل

الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود أنه قال كرهوا حديث الباب وفيه قال الزهرى فبلغنى أن ذلك كرهه من قول ابن مسعود رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه محمول على أن الذين كرهوا ذلك من غير الصحابة الذين شاهدتهم شقيق بالكوفة ويحتمل اختلاف الجهة فالذى نفي شقيق أن أحدا رده أو عابه وصف ابن مسعود بأنه أعلمهم بالقرآن والذى أثبت الزهرى ما يتعلق بأمره بفعل المصاحف وكأن من أدب ابن مسعود بفعل المصاحف كنهها واخفاها لئلا تخرج قسداً وكان ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه في الاختصار على قراءة واحدة والغناء ما عدا ذلك أو كان لا ينكر الاختصار لما في عدمه من الاختلاف بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يعول عليها دون غيرها لماله من المزية في ذلك مما ليس لغيره كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه فلما فاته ذلك ورأى أن الاختصار على قراءة زيد ترجيح غير مرجح عنده اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه على أن ابن أبي داود ترجع باب رضى ابن مسعود بذلك بما صنع عثمان لئلا يكون له ما يصرح بمطابقة ما ترجم به * الحديث الثالث قوله كنهنا بحمص فقرأ ابن مسعود سورة يوسف هذا ظاهره أن عاتمة حضر النصبة وكذا أخرجه الاسماعيلي عن أبي خليفة عن محمد بن كثير شيخ البخارى فيه وأخرجه أبو نعيم من طريق يوسف النضاوى عن محمد بن كثير فقال فيه عن عاتمة قال كان عبد الله بحمص وقد أخرجه مسلم من طريق جرير عن الأعمش ولفظه عن عبد الله بن مسعود قال كنت بحمص فقرأت فذكر الحديث وهذا يقتضى أن عاتمة لم يحضر القصة وإنما نقلها عن ابن مسعود وكذا أخرجه أبو عوانة من طريق عن الأعمش ولفظه كنت جالساً بحمص وعندنا جد عن أبي معاوية عن الأعمش قال عن عبد الله أنه قرأ سورة يوسف ورواية أبي معاوية عند مسلم لكن أحالها (قوله فقال رجل ما هكذا أنزلت) لم ألق على اسمه وقد قيل أنه لم يثبت بن سنان الذى تقدمت له مع ابن مسعود في القرآن قصة غير هذه لئلا يكتفى من ذلك صريحاً وفي رواية مسلم فقال لي بعض النعم أقرأ علينا فقرات عليهم سورة يوسف فقال رجل من النعم ما هكذا أنزلت فان كان السائل هو القائل والافق به مبهم آخر (قوله فقال قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم فقلت ويحذر الله لئلا يقرأ أنهار رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ووجد منه ريح الخمر) هي جلة حالية ووقع في رواية مسلم فيينا أنا كلمة أدركت منه ريح الخمر (قوله فضر به الحد) في رواية مسلم فقلت لا تبرح حتى أجلك قال فجلدته الحد قال النورى هذا محمول على أن ابن مسعود كانت له ولاية إقامة الحدود نيابة عن الإمام أعموماً وأما خصوصاً وعلى أن الرجل اعترف بشرها بالأعذار والأفلا يجب الحد بمجرد رجوعها وعلى أن التكذيب كان إنكار بعضه جازلاً أو كذب به حقيقة لكفر فقد أجروا على أن من جحد حراً فاجمع عليه من القرآن كفر أه والاحتمال الأول جيد ويحتمل أيضاً أن يكون قوله فضر به الحد أى رفعه إلى الأمير فضر به فأسند الضرب إلى نفسه مجازاً لكونه كان سيافيه وقال القرطبي إنما أقام عليه الحد لأنه جعل له ذلك من له الولاية أو لأنه رأى أنه قام عن الإمام بواجب أو لأنه كان ذلك في زمان ولايته الكوفة فإنه وليها في زمن عمر وصدر من خلافة عثمان انتهى والاحتمال الثانى موجه وفي الأخير غفلة عما في أول الخبر أن ذلك كان بحمص ولم يلها ابن مسعود وإنما دخلها غازي أو كان ذلك في خلافة عمر وأما الجواب الثانى عن الرائحة فيرده النقل عن ابن مسعود أنه كان يرى وجوب الحد بمجرد وجود الرائحة وقد وقع مثل ذلك لثمان في قصة الوليد بن عتبة ووقع عند الاسماعيلي أثر هذا الحديث النقل عن علي أنه أنكر على ابن مسعود جلده الرجل بالرائحة وحدها إذ لم يقر ولم يشهد عليه وقال القرطبي في الحديث حجة على من يمنع

فقال رجل ما هكذا أنزلت
فقال قرأت على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال أحسنت ووجد منه
ريح الخمر فقال اتجمع أن
تكذب بكتاب الله
وتشرب الخمر فضر به
الحد * حدثنا عمر بن
حفص حدثنا أبي حدثنا
الأعمش

٣ قوله جرير في نسخة
جرير وليعزده أه

وجوب الحد بالرائحة كالخفية وقد قال به مالك واصحابه وجماعة من اهل الحجاز (قلت) والمسئلة
 خلافية شهيرة وللمانع ان يقول اذا احتمل ان يكون اقر سبط الاستدلال بذلك ولما حكى الموفق في
 المغنى الخلاف في وجوب الحد بجرد الرائحة اختار ان لا يحد بالرائحة وحده بل لابد معها من قرينة
 كأن يوجد سكران او يتقيأها ونحوه ان يوجد جماعة شهر وبالفسق ويوجد معهم خمر ويوجد من
 احدهم رائحة الخمر وحكى ابن المنذر عن بعض السلف ان الذي يجب عليه الحد بجرد الرائحة من يكون
 مشهورا بامان شرب الخمر وقيل بنحو هذا التفصيل فيمن شك وهو في الصلاة هل خرج منه ريح
 او لا فان قارن ذلك وجود رائحة دل ذلك على وجود الحدث فينوضا وان كان في الصلاة فلينصرف ويحمل
 ما ورد من ترك الوضوء مع الشك على ما اذا تجرد الظن عن القرينة وسبكون لنا عودة الى هذه المسئلة
 في كتاب الحد ودان شاء الله تعالى واما الجواب عن الثالث فجيد ايضا لكن يحتمل ان يكون ابن
 مسعود كان لا يرى بمؤاخدة السكران بما يصدر منه من الكلام في حال سكره وقال القرطبي يحتمل
 ان يكون الرجل كذب ابن مسعود ولم يكذب بالقرآن وهو الذي يظهر من قوله ما هكذا انزلت فان ظاهره
 انه اثبت انزالها ونفي الكيفية التي اوردها ابن مسعود وقال الرجل ذلك اما جهلا منه او قلة حفظ او عدم
 تثبيت بعنه عليه السكر وسباني مزيد بحث في ذلك في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى * الحديث الرابع
 (قوله حدثنا مسلم) هو ابو الضحى الكوفي وقع كذلك في رواية ابي حنيفة عن الاعمش عنده الاسماعيلي
 وفي طبقة مسلم هذا رجلان من اهل الكوفة يقال لكل منهما مسلم احدهما يقال له الاور والآخر
 يقال له البطين فالاول هو مسلم بن كيسان والثاني مسلم بن عمران ولم ار لواحد منهما رواية عن مسروق
 فاذا اطلق مسلم عن مسروق عرف انه هو ابو الضحى ولو اشتركوا في ان الاعمش روى عن الثلاثة (قوله
 قال عبد الله) في رواية نطبة عن الاعمش عنده مسلم عن عبد الله بن مسعود (قوله والله) في رواية
 جرير عن الاعمش عنده ابن ابي داود قال عبد الله لما صنع بالمصاحف ما صنع والله الى آخره (قوله فيمن
 انزلت) في رواية الكشميني فيما انزلت ومثله في رواية نطبة وجرير (قوله ولو اعلم احدا اعلم مني
 بكتاب الله تبلغه الابل) في رواية الكشميني تبلغني وهي رواية جرير (قوله لركبت اليه)
 تقدم في الحديث الثاني بلفظ لركبت اليه ولا يبي عبيدة من طريق ابن سيرين ثبت ان ابن مسعود
 قال لو اعلم احدا تبلغني الابل احدث عهدا بالعرضة الاخيرة مني لاثبتته او قال لتكلفت ان آتية
 وكأنه احتراز بقوله تبلغني الابل عن لا يصل اليه على الرواحل اما لكونه كان لا يركب
 البحر فتعبد بالبر اولانه كان جازما بأنه لا احد يفوقه في ذلك من البشر فاحتراز عن سكان السماء وفي
 الحديث جواز ذكر الانسان نفسه بما فيه من الفضيلة بقدر الحاجة ويحمل ما ورد من ذم ذلك
 على من وقع ذلك منه فخرا او اعجابا * الحديث الخامس حديث انس ذكره من وجهين (قوله
 سألت انس بن مالك من جمع القرآن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم قال اربعة كلهم من
 الانصار) في رواية الطبري من طريق سعيد بن ابي عروبة عن قتادة في اول الحديث اقتصر الحيات
 الاوس والخزرج فقال الاوس منا اربعة من اعزله العرش سعد بن معاذ ومن عدلت شهادته
 شهادة رجلين خزيم بن ثابت ومن غلبته الملائكة حنظلة بن ابي عامر ومن حتمه الدبر عاصم بن
 ثابت فقال الخزرج منا اربعة جمعوا القرآن لم يجمعه غيرهم فذكرهم (قوله وابوزيد) تقدم في
 مناقب زيد بن ثابت من طريق شعبة عن قتادة قلت لانس من ابوزيد قال احد عمومي وتقدم بيان
 الاختلاف في اسم ابي زيد هناك وجوزت هناك ان لا يكون لقول انس اربعة مفهوم لكن رواية

حدثنا مسلم عن مسروق
 قال قال عبد الله رضي الله
 عنه والله الذي لا اله غيره
 ما انزلت سورة من كتاب
 الله الا انا اعلم ابن انزلت
 ولا انزلت آية من كتاب
 الله الا انا اعلم فيمن انزلت
 ولو اعلم احدا اعلم مني
 بكتاب الله تبلغه الابل
 لركبت اليه * حدثنا
 حفص بن عمر حدثنا عمام
 حدثنا قتادة قال سألت
 انس بن مالك رضي الله
 عنه من جمع القرآن على
 عهد النبي صلى الله عليه
 وسلم قال اربعة كلهم من
 الانصار ابي بن كعب
 ومعاذ بن جبل وزيد
 ابن ثابت وابوزيد

سعيد التي ذكرتها الآن من عند الطبري صريحة في الحصر وسعيد ثبت في قيادة ويحتمل مع ذلك ان مراد انس لم يجمعه غيرهم اي من الاوس بقرينة المفاخرة المذكورة ولم يردني ذلك عن المهاجرين ثم في رواية سعيد ان ذلك من قول الخزرج ولم يفصح باسم قائل ذلك لكن لما اوردته انس ولم يتعقبه كان كانه قائل به ولا سيما وهو من الخزرج وقد اجاب القاضي ابو بكر الباقلاني وغيره عن حديث انس هذا باجوبة * احدها انه لا مفهوم له فلا يلزم ان لا يكون غيرهم جمعه * ثانيها المراد لم يجمعه على جميع الوجوه والقراآت التي نزل بها الا اولئك * ثالثها لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ الا اولئك وهو قريب من الثاني * رابعها ان المراد بجمعه تلقيه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بواسطة بخلاف غيرهم فيحتمل ان يكون تلقى بعضه بالواسطة * خامسها انهم تصدوا لاقامته وتعابيه فاشتهروا به وخفي حال غيرهم عن عرف حالهم فحصر ذلك فيهم بحسب علمه وليس الامر في نفس الامر كذلك او يكون السبب في خفتهم انهم خافوا عائلة الرياء والعجب وامن ذلك من اظهره * سادسها المراد بالجمع الكتابة فلا ينبغي ان يكون غيرهم جمعه حفظا عن ظهر قلب واماهولا فجمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب * سابعها المراد ان احدا لم يفصح بأنه جمعه بمعنى اكل حفظه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اولئك بخلاف غيرهم فلم يفصح بذلك لان احدا منهم لم يكمله الا عند وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نزلت آخرة منه فعمل هذه الآية الاخيرة وما اشبهها ما حضرها الا اولئك الاربعة ممن جمع جميع القرآن قبلها وان كان قد حضرها من لم يجمع غيرها الجمع البين * ثامنها ان المراد بجمعه السمع والطاعة له والعمل بموجبه وقد اخرج احمد في الزهد من طريق ابى الزاهد به ان رجلا اتى ابا الدرداء فقال ان ابني جمع القرآن فقال اللهم غفرا انما جمع القرآن من مع له واطاع وفي غالب هذه الاحتمالات تكلف ولا سيما الاخير وقد اوتى قبل هذا الى احتمال آخر وهو ان المراد اثبات ذلك للخزرج دون الاوس فقط فلا ينبغي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين ومن جاء بعدهم ويحتمل ان يقال انما اقتصر عليهم انس لتعلق غرضه بهم ولا يخفى بعده والذي يظهر من كثير من الاحاديث ان ابا بكر كان يحفظ القرآن في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد تقدم في المبعث انه بنى مسجدا بقاء داره فكان يقرأ فيه القرآن وهو محمول على ما كان نزل منه اذذاك وهذا مما لا يرتاب فيه مع شدة حرص ابى بكر على تلقى القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم وفراغ باله وهما بمكة وكثرة ملازمته كل منهما للآخر حتى قالت عائشة كما تقدم في الهجرة انه صلى الله عليه وسلم كان يأتهم بكرة وعشبة وقد صحح مسلم حديث يؤم القوم اقرؤهم لكتاب الله وتقدمت الإشارة اليه وتقدم انه صلى الله عليه وسلم امر ابا بكر ان يؤم في مكانه لما عرض فيدل على انه كان اقرأهم وتقدم عن علي انه جمع القرآن على ترتيب النزول عقب موت النبي صلى الله عليه وسلم واخرج النسائي باسناد صحيح عن عبد الله بن عمر قال جمعت القرآن فقرأت به كل ليلة فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقرأه في شهر الحديث واصله في الصبح وتقدم في الحديث الذي مضى ذكر ابن مسعود وسالم مولى ابى حذيفة وكل هؤلاء من المهاجرين وقد ذكر ابو عبيد القراء من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقدم من المهاجرين الحلقة الاربعة وطلحة وسعد ابى مسعود وحذيفة وسالم واباه ريرة وعبد الله بن السائب والعبادة ومن النساء عائشة وحفصة وام سلمة ولكن بعض هؤلاء انما اكمله بعد النبي صلى الله عليه وسلم فلا يرد على الحصر المذكور في حديث انس وعبد ابن ابي داود في كتاب الشريعة من المهاجرين ايضا عجم بن اوس الداري وعقبة بن عامر ومن الانصار عبادة بن الصامت ومعاذ الذي يكنى ابا حنيفة وجميع بن حارثة

وفضالة بن عبيد ومسامة بن مخزوم وغيرهم وصرح بأن بعضهم اتخاذه بعد النبي صلى الله عليه وسلم
ومن جمعه أيضا أبو موسى الأشعري ذكره أبو عمرو والداني وعبد بعض المتأخرين من القراء عمرو بن
العاص وسعد بن عباد ورام ورقة (قوله تابعه الفضل بن موسى عن حسين بن واقد عن ثمامة عن انس)
هذا التعليل وصله اسحق بن راهويه في مسنده عن الفضل بن موسى به ثم أخرجه المصنف من طريق
عبد الله بن المنثري حدثني ثابت البناني وثمامة عن انس قال مات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجمع القرآن
غير أربعة فذكر الحديث فحالف رواية تامة من وجهين أحدهما التصريح بصيغة الحصر في الأربعة
ثانيهما ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب فاما الأول فقد تقدم الجواب عنه من عدة أوجه وقد استكره
جماعة من الأئمة قال المازري لا يلزم من قول انس لم يجمعه غيرهم ان يكون الواقع في نفس الامر كذلك
لان التعمير انه لا يعلم ان سواهم جمعه والا فكيف الاحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم في البلاد
وهذا لا يتم الا ان كان لقي كل واحد منهم على انفراد واخبره عن نفسه انه لم يكمل له جمع القرآن في عهد
النبي صلى الله عليه وسلم وهذا في غاية البعد في العادة واذا كان المرجع الى ما في علمه لم يلزم ان يكون
الواقع كذلك قال وقد تمسك بقول انس هذا جماعة من الملاحدة ولا تمسك لهم فيه فانا لانسلم حمله على
ظاهره سلمناه ولكن من اين لهم ان الواقع في نفس الامر كذلك سلمناه لكن لا يلزم من كون كل واحد
من الجلم الغفير لم يحفظ كله ان لا يكون حفظ مجموعهم الجلم الغفير وليس من شرط القراء ان يحفظ كل
فرد جمعه بل اذا حفظ الكل الكلي ولو لم يوزع كفي واستدل القرطبي على ذلك ببعض ما تقدم
من انه قبل يوم الياض سبعة من القراء وقتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم بئر معونة مثل هذا
العدد قال واعلم ان انس الأربعة بالذکر لشدة تعلقهم بهم دون غيرهم او لكونهم كانوا في ذهنه
دون غيرهم واما الوجه الثاني من المخالفة فتال الاسماء على هذان الحديثان مختلفان ولا يجوز ان في
الصحيح مع تباينهما بل الصحيح أحدهما جزم اليه في ان ذكر أبي الدرداء وهم والصواب أبي بن
كعب وقال الداودي لا اري ذكر أبي الدرداء محفوفا (قلت) وقد اشار البخاري الى عدم الترجيح
بأستواء الطرفين فطريق قتادة في شرطه وقد وافقه عليه ثمامة في إحدى الروايتين عنه وطريق
ثابت أيضا على شرطه وقد وافقه عليها أيضا ثمامة في الرواية الأخرى لكن مخرج الرواية عن ثابت
وثمامة بموافقة وقد وقع عن عبد الله بن المنثري وفيه مقال وان كان عند البخاري مقبولا لكن لا تعادل
روايته رواية قتادة ويرجع رواية قتادة حديث عمر في ذكر أبي بن كعب وهو خاتمة الحديث الباب واصل
البخاري اشار باخراجه الى ذلك لتصريح عمر بترجيحه في القراءة على غيره ويحتمل ان يكون انس حدث
بهذا الحديث في وقتين فذكر مرة أبي بن كعب ومرة بدله ابا الدرداء وقد روى ابن أبي داود من طريق
محمد بن كعب القرظي قال جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة من الانصار معاذ
ابن جبل وعبد بن الصامت وابي بن كعب وابو الدرداء وابو ايوب الانصاري واسناده حسن مع ارساله
وهو شاهد جيد لحديث عبد الله بن المنثري في ذكر أبي الدرداء وان خافه في العدد والمعدود ومن طريق
الشعبي قال جمع القرآن في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة منهم ابو الدرداء ومعاذ وابو زيد
ابن ثابت وهؤلاء الأربعة هم الذين ذكروا في رواية عبد الله بن المنثري واسناده صحيح مع ارساله فلهذا
درا البخاري ما أكثر اطلاعه وقد تبين بهذه الرواية المرسلة قوة رواية عبد الله بن المنثري وان روايته
اصلا والله اعلم وقال الكرماني اعل السامع كل يعتقد ان هؤلاء الأربعة لم يجمعوا وكان ابو الدرداء
ممن جمع قتال انس ذلك رداعليه واتى بصيغة الحصر ادعاء مبالغه ولا يلزم منه انني عن غيرهم

تابعه الفضل بن حسين
ابن واقد عن ثمامة عن
انس حدثنا معاوية بن اسد
حدثنا عبد الله بن المنثري
حدثني ثابت البناني وثمامة
عن انس قال مات النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يجمع
القرآن غير أربعة أبو
الدرداء ومعاذ بن جبل
وزيد بن ثابت

وأبوزيد قال ونحن ورثناه * حدثنا صدقة بن الفضل أخبرنا يحيى بن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال عمر بن الخطاب أقرؤنا وأنا لن ندع من لحن أبي رباح يقول أخذته من في رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تتركه شي قال

٤٥

الله تعالى ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها في باب فضل فاتحة الكتاب ثم حدثنا علي بن عبد الله حدثنا يحيى بن سعيد أخبرنا شعبة قال حدثني حبيب بن عبد الرحمن عن حفص ابن عاصم عن أبي سعيد ابن المعلى قال كنت أصلي فقرأت النبي صلى الله عليه وسلم فلم أجبه قلت يا رسول الله اني كنت أصلي قال ألم يقل الله استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ثم قال الا أعلمكم أعظم سورة في القرآن قبل ان تخرج من المسجد فأخبرني عن فلان أن فلان قال يا رسول الله اني قلت لا أعظم سورة في القرآن قال الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته * حدثنا محمد بن المنثري حدثنا وهب حدثنا هشام عن محمد بن معبد عن أبي سعيد الخدري قال كنا في مسيرنا فقرأنا فجاءت جارية فقالت ان سيدا حلبي سليم وان نقرأنا غيب فهل منكم راق فقام معها رجل ما كنا

بطريق الحقيقة والله أعلم (قوله وأبوزيد قال ونحن ورثناه) القائل ذلك هو انس وقد تقدم في مناقب زيد بن ثابت قال قتادة قلت ومن أبوزيد قال أحد عمومي وتقدم في غزوة بدر من وجه آخر عن قتادة عن انس قال مات أبوزيد وكان يدري بالمراد عقيب ما قال انس ونحن ورثناه وقوله أحد عمومي يريد قول من سمى أبازيد المذکور سعد بن عبيد بن النعمان أحد بني عمرو بن عوف لأن انس أخو رجب وسعد بن عبيد أوصى وإذا كان كذلك احتمل ان يكون سعد بن عبيد من جع ولم يطلع انس على ذلك وقد قال أبو أحمد العسكري لم يجمعه من الاوس غيره وقال محمد بن حبيب في المحرر سعد بن عبيد ونسبه كان أحد من جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية الشعبي التي اشترت اليها المغيرة بين سعد بن عبيد وبين أبي زيد فانه ذكرهما جميعا قل على انه غير المراد في حديث انس وقد ذكر ابن أبي داود فيمن جمع القرآن قيس بن أبي صعصعة وهو خوارجي وتقدم انه يكنى أبازيد وسعد بن المذنب بن اوس بن زهير وهو خوارجي ايضا لكن لم ار التصريح بأنه يكنى أبازيد ثم وجدت عند ابن أبي داود ما رفع الاشكال من أصله فانه روى بإسناد على شرط البخاري الى عمامة عن انس ان أبازيد الذي جمع القرآن اسمه قيس بن المسكن قال وكان رجلا من بني عدي بن النجار أحد عمومي ومات ولم يدع عقبه ونحن ورثناه قال ابن أبي داود حدثنا انس بن خالد الانصاري قال هو قيس بن المسكن من زعوراء من بني عدي بن النجار قال ابن أبي داود مات فريما من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم فذهب علمه ولم يؤخذ عنه وكان عقيبا بدريا * الحديث السادس (قوله يحيى) هو النبطان وسفيان هو الثوري (قوله عن حبيب بن أبي ثابت) عند الاسما عيسى حدثنا حبيب (قوله أبي أقرؤنا) كذا لا أكثر به جزم المزني في الاطراف فقال ليس في رواية صدقة ذكر على (قلت) وقد ثبت في رواية النسفي عن البخاري فأول الحديث عنده على ايضا نا أبي أقرؤنا قد الحق له مباطلي في نسخه في حديث الباب ذكر على وليس يحيد لانه ساطع من رواية الفربري التي عليها مدار روايته وقد تقدم في تفسير البقرة عن عمرو بن علي عن يحيى النبطان بسنده هذا وفيه ذكر على عند الجميع (قوله من لحن أبي) أي من قرأه ولمن القول فجواه ومعناه والمراد به هذا القول وكان أبي بن كعب لا يرجع عما حفظه من القرآن الذي تلقاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو أخبره غيره ان تلاوته نسخت لانه اذا سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم حصل عنده التطيع به فلا يزال يشبهه بأخبار غيره ان تلاوته نسخت وقد استدل عليه عمر بالآية الدالة على النسخ وهو من أوضح الاستدلال في ذلك وقد تقدم بقية شرحه في التفسير * (قوله باب فضل فاتحة الكتاب) ذكر فيه حديثين * أحدهما حديث أبي سعيد بن المديني في امها اعظم سورة في القرآن والمراد بالاعظم نظم الصدر بالثواب المرتب على قراءتها وان كان غيرها اطول منها وذلك لما اشتهت عليه من المعاني المناسبة لذلك وقد تقدم شرح ذلك مبسوطا في اول التفسير * ثانيهما حديث أبي سعيد الخدري في الرقية بفاتحة الكتاب وقد تقدم شرحه مستوفى في كتاب الاجارة وهو ظاهر الدلالة على فضل الفاتحة قال القرطبي اختصت الفاتحة بأنهم يبدأ القرآن وحوايه لجميع علومه لاختواتها على التناء على الله والافرار بعبادته والاخلاص له وسؤال الهداية منه والاشارة الى الاعتراف بالاعجز عن القيام بعبادته والى شأن المعاد

نايته برقية فقرأنا فقرأنا ثلاثين شاة وسقانا بالبنافل ما رجع فلما لا ا كنت تحسن رقيه او كنت ترقى قال لا ما رقيت الا بأب الكتاب قلنا لا بعدوا شيأ حتى نأتى او نسأل النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدمنا المدينة ذكرناه للنبي صلى الله عليه وسلم فقال وما كان يدريه انها رقية اقمهوا واخبروا الى سبهم

حدثنا في باب فضل سورة البقرة في حديثنا محمد ابن كثير اخبرنا شعبة عن سليمان عن ابراهيم عن عبيد الرحمن عن ابي مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأ بالآيتين وحديثنا ابو نعيم حدثنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن عبيد الرحمن ابن يزيد عن ابي مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه * وقال عثمان بن الهيثم حدثنا عوف عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة رضي الله عنه قال وكاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يحفظ زكاة رمضان فانا في آت فجعل يحثون الطعام فأخذه فقلت لا ترفعك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ففمن الحديث فقال اذا اويت الى فراشك فاقرأ آية التكرسي لم يزل معك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح فقال النبي صلى الله عليه وسلم صدق وهو كذوب ذاك شيطان

٣ قوله عن ابي زيد

المروزي كذا في نسخة وفي اخرى عن ابي احمد الجرجاني

وبيان عاقبة الجاحدين الى غير ذلك مما يقتضي انها كلها موضع الرقبة وذ كر الروياني في البحران البسملة افضل آيات القرآن وتعب بمحدث آية الكرسي وهو الصحيح (قوله وقال ابو معمر حدثنا عبد الوارث الخ) ارادهم هذا التعليق التصريح بالتحدث من محمد بن سيرين ان شاء الله ومن معبد لمحمد فانه في الاستناد الذي ساقه اولا بالعنينة في الموضوعين وقد وصله الاسماعيلي من طريق محمد بن يحيى الذهلي عن ابي معمر كذلك وذ كر ابو علي الجاني انه وقع عند القاسمي عن ابي زيد السند الى محمد بن سيرين وحديثي معبد بن سيرين بواو اللفظ قال والصواب حذفها (قوله باب فضل سورة البقرة) اورده حديثين * الاول (قوله عن سليمان) هو الاعمش وشعبة فيسه شيخ آخر وهو منصور اخرجه ابو داود عن حفص بن عمر عن شعبة عنه واخرجه النسائي من طريق يزيد بن زريع عن شعبة كذلك وجع غندر عن شعبة فاخرجه مسلم عن ابي موسى وبن دار واخرجه النسائي عن بشر بن خالد ثلاثهم عن غندر اما الاولان قتالا عنه عن شعبة عن منصور واما بشر فقال عنه عن شعبة عن الاعمش وكذا اخرجه احمد عن غندر (قوله عن عبد الرحمن) هو ابن يزيد النخعي (قوله عن ابي مسعود) في رواية احمد عن غندر عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة عن ابي مسعود وقال في آخره قال عبيد الرحمن ولفيت ابا مسعود فحدثني به وسألتني نحوه للمصنف من وجه آخر في باب كم يقرأ من القرآن واخرجه في باب من لم يرب بأسان يقول سورة كذا من وجه آخر عن الاعمش عن ابراهيم عن عبيد الرحمن وعلقمة جميعهما عن ابي مسعود فكان ابراهيم حمله عن علقمة ايضا بعد ان حدثه به عبيد الرحمن عنه كما لني عبد الرحمن ابا مسعود فحمله عنه بعد ان حدثه به علقمة و ابو مسعود هذا هو عقبه بن عمرو الانصاري البدرى الذي تقدم بيان حاله في غزوة بدر من المغازي ووقع في رواية عبدوس بدله ابن مسعود وكذا عند الاصمعي عن ابي زيد المروزي ٢ وصوبه الاصمعي فأخطأ في ذلك بل هو تصحيف قال ابو علي الجاني الصواب عن ابي مسعود وهو عقبه بن عمرو (قلت) وقد اخرجه احمد من وجه آخر عن الاعمش فقال فيه عن عقبه بن عمرو (قوله من قرأ بالآيتين) كذا اقتصر البخاري من المتن على هذا القدر ثم حول السند الى طريق منصور عن ابراهيم بالسند المذكور واكمل المتن فقال من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه وقد اخرجه احمد عن حجاج بن محمد عن شعبة فقال فيه من سورة البقرة لم يقل آخر فاعمل هذا هو السرف في تحويل السند ليسوقه على لفظ منصور على انه وقع في رواية غندر عند احمد بلفظ من قرأ الآيتين الاخيرتين فعلى هذا فيكون اللفظ الذي ساقه البخاري لفظ منصور وليس ينسب بين لفظ الاعمش الذي حمله عنه مغايرة في المعنى والله اعلم (قوله من آخر سورة البقرة) يعني من قوله تعالى آمن الرسول الى آخر السورة وآخر الآية الاولى المصير ومن ثم الى آخر السورة آية واحدة واماما كتب فليست رأس آية باتفاق العادين وقد اخرج علي بن سعيد العسكري في ثواب القرآن حديث الباب من طريق عاصم بن هذيل عن زر بن حبیش عن علقمة بن قيس عن عقبه بن عمرو بلفظ من قرأها بعد العشاء الاخرة اجزأنا آمن الرسول الى آخر البقرة ومن حديث النعمان بن بشير رفعه ان الله كتب كتابا انزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة وقال في آخره آمن الرسول واصله عند الترمذي والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ولا يبيد في فضائل القرآن من مرسيل جبير بن نفير نحوه وزاد فافروها وعاموها ابناهم ونساءكم فانهم ما قرآن وصلاة ودعاء (قوله كفتاه) اي اجزأنا عنه من قيام الليل بالقرآن وقبل اجزأنا عنه عن قراءة القرآن مطلقا سواء كان داخل الصلاة ام خارجها وقيل معناه اجزأنا فيما يتعلق بالاعتقاد لما اشتغلنا عليه من الايمان والاعمال اجالا وقيل معناه كفتاه كل سوء وقبل كفتاه

شر للشيطان وقيل دفعته عنه شر الانس والجن وقيل معناه كفتاه ما حصل له بسببهما من الثواب عن طلب شيء آخر وكانهما اختصتا بذلك لما تضمنتا من الثناء على الصحابة بحميل اقيادهم الى الله وابتهاهم ورجوعهم اليه وما حصل لهم من الاجابة الى مطالوبهم وذكر الكرماني عن النووي انه قال كفتاه عن قراءة سورة الكهف وآية الكرسي كذا نقل عنه جازما به ولم يقل ذلك النووي وانما قال مانصه قيل معناه كفتاه من قيام الليل وقيل من الشيطان وقيل من الآفات ويحتمل من الجميع هذا آخر كلامه وكان سبب الوهم ان عند النووي عقب هذا باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي فلعل النسخة التي وقعت للكرماني سقط منها لفظ باب وصحفت فضل فصارت وقيل واقتصر النووي في الاذكار على الاول والثالث نقلا ثم قال قلت ويجوز ان يراد الاول لان انتهى وعلى هذا نقول يجوز ان يراد جميع ما تقدم والله اعلم والوجه الاول ورد صريحان من طريق عاصم عن علقمة عن ابي مسعود رفعه من قرأ خاتمة البقرة اجرأت عنه قيام ليلة ويؤيد الرابع حديث النعمان بن بشير رفعه ان الله كتب كتابا وانزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة ولا يقرآن في دار فيقر بها الشيطان ثلاث ليال اخرجه الحاكم وصححه وفي حديث معاذ لما اسكن الجنى وآية ذلك انه لا يقرأ احد منكم خاتمة سورة البقرة فيدخل احد مننا بينه تلك الليلة اخرجه الحاكم ايضا * الحديث الثاني حديث ابي هريرة تقدم شرحه في الوكالة وقوله في آخره صدق وهو كذوب هو من التهميم البليغ لانه لما اوهم مدحه بوصفه الصدق في قوله صدق استدركني الصدق عنه بصيغة مبالغة والمعنى صدق في هذا القول مع ان عادته الكذب المستمر وهو كقولهم قد يصدق الكذوب وقوله ذاك شيطان كذا لاكثر وتقدم في الوكالة انه وقع هنا ذاك الشيطان واللام فيه للجنس والعهد الذهني من الوارد ان لكل آدمي شيطانا وكل به او اللام بدل من الضمير كانه قال ذاك شيطان او المراد الشيطان المذكور في الحديث الاخر حيث قال في الحديث ولا يقر بل شيطان وشرحه الطيبي على هذا فقال هو اي قوله فلا يقر بل شيطان مطلق شائع في جنسه والثاني فرد من افراد ذلك الجنس وقد استشكل الجمع بين هذه القصة وبين حديث ابي هريرة ايضا الماضي في الصلاة وفي التفسير وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم قال ان شيطانا ثقلت على البارحة الحديث وفيه ولو لا دعوة اخي سليمان لاصبح مربوطا بسارية وتقرر الاشكال انه صلى الله عليه وسلم امتنع من امساكه من اجل دعوة سليمان عليه السلام حيث قال وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد من بعدي قال الله تعالى فسنخر ناله الرجح ثم قال والشياطين وفي حديث الباب ان اباهريرة امسك الشيطان الذي رآه وأراد حمله الى النبي صلى الله عليه وسلم والجواب انه يحتمل ان يكون المراد بالشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم ان يوثقه هو رأس الشياطين الذي يلزم من التمكن منه التمكن منهم فيضاهي حينئذ ما حصل لسليمان عليه السلام من تسخير الشياطين فيما يريد والتوثق منهم والمراد بالشيطان في حديث الباب اما شيطانه بخصوصه او آخر في الجملة لانه يلزم من تمكنه منه اتباع غيره من الشياطين في ذلك التمكن او الشيطان الذي هم النبي صلى الله عليه وسلم بربطه تبديله في صفته التي خلق عليها وكذلك كانوا في خدمة سليمان عليه السلام على هيئتهم واما الذي تبدي لابي هريرة في حديث الباب فكان على هيئة الادميين فلم يكن في امساكه مضاهاة للملك سليمان والعلم عند الله تعالى

❦ (قوله باب فضل الكهف) في رواية ابي الوقت فضل سورة الكهف وسقط لفظ باب في هذا والذي قبله والثلاثة بعده لغير ابي ذر (قوله حديثنا زهير) هو ابن معاوية (قوله عن البراء) في رواية الترمذي من طريق شعبة عن ابي اسحق مذهب البراء (قوله كان رجل) قيل هو

باب فضل الكهف
حدثنا عمرو بن خالد حدثنا
زهير بن جندبنا ابو اسحق
عن البراء قال كان رجل
يقرأ سورة الكهف والى
جانبه حصان مربوط

فجعلت تدنو وتدنو وجعل
فرسه ينفر فاما اصبح ابي
النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر ذلك له فقال تلك
السكينة تنزل بالقرآن
(باب فضل سورة الفتح)
حدثنا اسمعيل قال
حدثني مالك عن زيد بن
اسلم عن ابيه ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
كان يسير في بعض اسفاره
وعمر بن الخطاب يسير معه
ليلا فسأله عمر عن شيء فلم
يجبه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم سأله فلم يجبه
ثم سأله فلم يجبه فقال عمر
ثمكنت املك نزلت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
ثلاث مرات كل ذلك
لا يجيبك قال عمر فحركت
بعيري حتى كنت امام
الناس ونشيت ان ينزل
في قرآن فما نشيت ان
سمعت صارخا يصرخ قال
قلت لقد خشيت ان يكون
نزل في قرآن قال فجئت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فسلمت عليه فقال
لقد انزل على الليلة سورة
لهي احب الي مما طلعت
عليه الشمس ثم قرأ انا
فتحناك فتحا مبينا (باب
فضل تل هو الله احد)
فيه عمرة عن عائشة عن
النبي صلى الله عليه وسلم

حدثنا عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك

اسيد بن حضير كما سألني من حديثه نفسه بعد ثلاثة ابواب لكن فيه انه كان يقرأ سورة البقرة وفي هذا
اقه كان يقرأ سورة الكهف وهذا ظاهره التعدد وقد وقع قريب من النصه التي لاسيد ثابت بن قيس
ابن شماس اكن في سورة البقرة ايضا واخرج ابو داود من طريق مرسله قال قيل للنبي صلى الله عليه
وسلم الم تر ثابت بن قيس لم تنزل داره البارحة تزمر بمصاييح قال فلعلمه نرا سورة البقرة فسئل قال قرأت
سورة البقرة ويحتمل ان يكون قرأ سورة البقرة وسورة الكهف جميعا او من كل منهما (قوله
بشطين) جمع شطن بفتح المعجمة وهو الحيل وقيل بشرط طوله وكأنه كان شديد الصعوبة (قوله
وجعل فرسه ينفر) بنون وفاء ومهملة وقد وقع في رواية لمسلم تنفر بقاف وزاي وخطأ عياض فان كان
من حيث الرواية فذاك والا فمناها غنا واضح (قوله تلك السكينة) بمهملة وزن عظمة وسكى ابن
قر قول والصغاني فيها كسر اولها والثاني بفتح بلقظ المرادف للادية وقد نسبها ابن قرقول للصغاني وانه
حكاه عن بعض اهل اللغة وذكر انظ السكينة في القرآن والحديث فروى الطبري وغيره عن علي
قال هي ربح مفافة لها وجه كوجه الانسان وقيل لها راسان وعن مجاهد لها راس كراس الهر وعن
الربيع بن انس اجنبا شعاع وعن السدي السكينة طست من ذهب من الجنة يغسل فيها قلوب الانبياء
وعن ابي مالك قال هي التي فيها موسى الاواح والتوراة والعصى وعن وهب بن منبه هي روح
من الله وعن الضحاك بن مزاحم قال هي الرحمة وعنه هي سكون القلب وهذا اختيار الطبري
وقيل هي الطمأنينة وقيل الوقار وقيل الملائكة ذكره الصغاني والذي يظهر انها مقولة
بالاشتراك على هذه المعاني فيحمل كل موضع وردت فيه على ما يليق به والذي يليق بحديث الباب هو
الاول وايس قول وهب بجيد واما قوله فأنزل الله سكينة عليه وقوله هو الذي انزل السكينة في قلوب
المؤمنين فيحتمل الاول ويحتمل قول وهب والضحاك فقد اخرج المصنف حديث الباب في تفسير
سورة الفتح كذلك واما التي في قوله تعالى فيه سكون من ربكم فيحتمل قول السدي وابي مالك وقال
الذوي المختار انها شيء من المخلوقات فيه طمأنينة ورحمة ومعه الملائكة (قوله تنزلت) في رواية
الكشهريني تنزل بضم اللام بغير ناء الاصل تنزل وفي رواية لترمذي نزلت مع القرآن او على القرآن
(قوله باب فضل سورة الفتح) في رواية غير ابي ذر فضل سورة الفتح بغير باب (قوله
عن زيد بن اسلم عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسير في بعض اسفاره) تقدم في غزوة
الفتح وفي التفسير ان هذا السياق صورته الارسل وان الاسماء على والبرار اخرجاه من طريق محمد
ابن خالد بن عثمة عن مالك بصريح الاتصال ولفظه عن ابيه عن عمر ثم وجدته في التفسير من جامع
الترمذي من هذا الوجه فقال عن ابيه سمعت عمر ثم قال حديث حسن غريب وقد رواه بعضهم عن
مالك فأرسله فأشار الى الطريق التي اخرجها البخاري وما وافقها وقد بينت في المقدمة ان في اثناء
السباق ما يدل على انه من رواية اسلم عن عمر لقوله فيه قال عمر فحركت بعيري الى آخره وتقدمت
بقية شرحه في تفسير سورة الفتح (قوله باب فضل قل هو الله احد في عمرة عن عائشة
عن النبي صلى الله عليه وسلم) هو طرف من حديث اوله ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا
على مريقة فكان يقرأ اصحابه في صلاتهم فيختم بقل هو الله احد الحديث وفي آخره اخبروه ان الله
يحب به وسألني موصولا في اول كتاب التوحيد بتامه وتقدم في صفة الصلاة من وجه آخر عن انس
وبينت هناك الاختلاف في تسميته وذكرته في بعض فوائده واحلت ببقية شرحه على كتاب

التوحيد وذهل الكرماني قتال قوله فيه عمرة اي روت عن عائشة حديثا في فضل سورة الانعام
ولما لم يكن على شرطه لم يذكره بنصه واكتفى بالاشارة اليه اجمالا كما قال وغفل عما في كتاب
التوحيد والله اعلم (قوله عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة) هذا هو المحفوظ
وكذا هو في الموطأ ورواه ابو صفوان الاموي عن مالك قتال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة
عن ابيه اخرج الدارقطني وكذا اخرج الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمير عن ابيه ومعن من طريق
يحيى النطنان ثلاثتهم عن مالك وقال بعده ان الصواب عبد الرحمن بن عبد الله كما في الاصل وكذا قال
الدارقطني واخرجه النسائي ايضا من وجه آخر عن اسمعيل بن جعفر عن مالك كذلك وقال بعده
الصواب عبد الرحمن بن عبد الله وقد تقدم مثل هذا الاختلاف في حديث آخر عن مالك في كتاب الاذان
(قوله ان رجلا سمع رجلا يقرأ قل هو الله احد يرددها) الثوري هو قتادة بن النعمان اخرج احمد من
طريق أبي الهيثم عن أبي سعيد قال بات قتادة بن النعمان يقرأ من الليل كما قل هو الله احد لا يزيد عليها
الحديث والذي سنده لعله ابو سعيد راوى الحديث لانه اخوه لأمه وكانا متجاورين وبذلك جزم ابن عسجد
البرفكانه اهم نفسه واخاه وقد اخرج الدارقطني من طريق اسحق بن الطباع عن مالك في هذا الحديث
بلفظ ان لي جار ايقوم بالليل فيأقرأ الا بقل هو الله احد (قوله يقرأ قل هو الله احد) في رواية محمد بن
جهم يقرأ قل هو الله احد كما يردد (قوله وكان الرجل) اي السائل (قوله يتنقلها) بتشديد
اللام واصله يتنقلها اي يعتقدها قليلا وفي رواية بن الطباع المذكرة كانه يتنقلها في رواية يحيى
القطان عن مالك فكأنه استقلها والمراد استتلال الغمل لا التفتيش (قوله وزاد ابو معمر) قال
الدمياطي هو عبد الله بن عمرو بن أبي الحجاج المنقري وخالفه المزني تبعه ابن عساكر فجزما بأنه اسمعيل
ابن ابراهيم الهذلي وهو الصواب وان كان كل من المنقري والهذلي يكنى ابا معمر وكلاهما من شيوخ
البخاري لكن هذا الحديث إنما يعرف بالهذلي بل لا يعرف للمنقري عن اسمعيل بن جهم شيئا وقد
وصله النسائي والاسماعيلي من طريق عن أبي معمر اسمعيل بن ابراهيم الهذلي (قوله حدثنا اسمعيل بن
جعفر عن مالك) هو من رواية الاقران (قوله اخبرني اخي قتادة بن النعمان) هو اخوه لأمه اما
انيسة بنت عمرو بن تيس بن مالك من بني النجار (قوله فلما أصبحنا اتى لرجل النبي صلى الله عليه وسلم
نحوه) يعني نحو الحديث الذي قبله ولفظه عند الاسماعيلي قتال يا رسول الله ان فلانا قام الليلة يقرأ من
السحر قل هو الله احد فساق السورة يردد ما لا يزيد عليها وكان الرجل يتنقلها قتال النبي صلى الله عليه
وسلم انها تعدل ثلث القرآن (قوله ابراهيم) هو النخعي والضعفان المشرق بكسر الميم وسكون
المعجمة وفتح الراء نسبة الى مشرق بن زيد بن جشم بن خاشد بطن من همدان قيسه العسكري وقال من
فتح الميم فقد صحف كانه يشير الى قول ابن أبي حاتم مشرق موضع وقد ضبطه بفتح الميم وكسر الراء
الدارقطني وابن ما كولا ونبيهما ابن الهيثماني في موضع ثم غفل فذكره بكسر الميم كما قال العسكري
لكن جعل قاعه فاء واقبله ابن الاثير فاصاب والضعفان المذكور هو ابن شراحيل ويقال شراحيل
وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر يأتي في كتاب الادب قرنه في بابي سلمة بن عبد الرحمن
كلاهما عن أبي سعيد الخدري وسكني البزاران بعضهم زعم انه الضعفان بن مزاحم وهو غلط (قوله
اي جزا احدكم) بكسر الجيم (قوله ان يقرأ ثلث القرآن في ليلة) لعل هذه قصة اخرى غير قصة قتادة
ابن النعمان وقد اخرج احمد والنسائي من حديث أبي مسعود الانصاري مثل حديث أبي سعيد هذا
(قوله قتال الله الواحد الصمد ثلث القرآن) عند الاسماعيلي من رواية أبي خالد الاخر عن الاعمش

صعصعة عن ابيه عن أبي
سعيد الخدري ان رجلا
سمع رجلا يقرأ قل هو الله
احد يردد ما فلما أصبح جاء
الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فذكر
ذلك له وكان الرجل يتنقلها
قتال رسول الله صلى الله
عليه وسلم والذي نفسي
بيده انها تعدل ثلث
القرآن * وزاد ابو معمر
حدثنا اسمعيل بن جعفر
عن مالك بن انس عن عبد
الرحمن بن عبد الله بن
عبد الرحمن بن أبي صعصعة
عن ابيه عن أبي سعيد
الخدري اخبرني اخي
قتادة بن النعمان ان رجلا
قام في زمن النبي صلى الله
عليه وسلم يقرأ من
السحر قل هو الله احد
لا يزيد عليها فلما أصبحنا
اتى الرجل النبي صلى الله
عليه وسلم بحره * حدثنا
عمر بن حفص حدثنا أبي
حدثنا الاعمش حدثنا
ابراهيم والضعفان
المشرق عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه
قال قال النبي صلى الله
عليه وسلم لا يصح ابعد
احدكم ان يقرأ ثلث
القرآن في ليلة فشق ذلك
عليهم وقالوا ايها يطيق
ذلك يا رسول الله فقال الله
الواحد الصمد ثلث القرآن

فقال يقرأ قل هو الله أحد فهي ثلث القرآن فكان رواية الباب بالمعنى وقد وقع في حديث أبي مسعود
المذكور نظير ذلك ويحتمل أن يكون معنى السورة بهذا الاسم لاشتغالها على الصفتين المذكورتين
أو يكون بعض روايته كان يقرأها كذلك فتدجاء عن عمر أنه كان يقرأ الله أحد الله الصمد بغير قل في أولها
(قوله قال الفربري سمعت أبا جعفر محمد بن أبي حاتم وراق أبي عبد الله يقول قال أبو عبد الله عن إبراهيم
مرسل وعن الضحاك المشرقى مسند) ثبت هذا عند أبي زرعة عن شيوخه والمراد أن رواية إبراهيم
النخعي عن أبي سعيد منقطع ورواية الضحاك عنه متصلة وأبو عبد الله المذكور هو البخاري المصنف
وكان الفربري ما سمع هذا الكلام منه فحمله عن أبي جعفر عنه وأبو جعفر كان يورق للبخاري أي
ينسخ له وكان من الملازمين له والعارفين به والمكثرين عنه وقد ذكر الفربري عنه في الحج والمظالم
والاعتصام وغيرها فوافاه عن البخاري ويؤخذ من هذا الكلام أن البخاري كان يطلق على المنقطع لفظ
المرسل وعلى المتصل لفظ المسند والمشهور في الاستعمال أن المرسل ما يضيفه التابعي إلى النبي صلى الله
عليه وسلم والمسند ما يضيفه الصحابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم بشرط أن يكون ظاهر الإسناد إليه
الاتصال وهذا الثاني لا ينافي ما أطلقه المصنف (قوله ثلث القرآن) حمله بعض العلماء على ظاهره
فقال هي ثلث باعتبار معاني القرآن لأنها أحكام وأخبار وتوحيد وقد اشتملت هي على القسم الثالث
فكانت ثلثاً بهذا الاعتبار ويستأنس لهذا بما أخرجه أبو عبيدة من حديث أبي الدرداء قال جزأ النبي
صلى الله عليه وسلم القرآن ثلاثة أجزاء فجعل قل هو الله أحد جزءاً من أجزاء القرآن وقال القرطبي
اشتملت هذه السورة على اسمين من أسماء الله تعالى يتضمنان جميع أوصاف الكمال لم يوجد في غيرها من
السور وهما الأحد الصمد لأنها لا نفي على أحدية الذات المقدسة الموصوفة بجميع أوصاف الكمال وبيان
ذلك أن الإحدى عشر بوجوده الخاص الذي لا يشاركه فيه غيره والصمد يشعر بجميع أوصاف الكمال لأنه
الذي انتهى إليه سؤده فكان مرجع الطلب منه واليه ولا يتم ذلك على وجه التحقيق إلا من حاز جميع
خصال الكمال وذلك لا يصلح إلا لله تعالى فلما اشتملت هذه السورة على معرفة الذات المقدسة كانت
بالنسبة إلى تمام المعرفة بصفات الذات وصفات الفعل ثلثاً اه وقال غيره تضمنت هذه السورة توجيهاً
الاعتقاد وصدق المعرفة وما يجب إثباته لله من الأحدية المنافية بطلاق الشرك والصمدية المثبتة له
جميع صفات الكمال الذي لا يلحقه نقص ونقي الولد والوالد المقر بالكمال المعنى ونقي الكفء المتضمن
لبنى الشبيه والنظير وهذه مجامع التوحيد الاعتقادي ولذلك عادت ثلث القرآن لأن القرآن خبر وإنشاء
والإنشاء أمر ونهي وإباحة والتحريم خبر عن الخالق وخبر عن خلقه فخلصت سورة الاخلاص الخبر
عن الله وخلصت قارئها من الشرك الاعتقادي ومنهم من حمل المثلية على تحصيل الثواب فقال معنى
كونها ثلث القرآن أن ثواب قراءتها يحصل للقارئ مثل ثواب من قرأ ثلث القرآن وقيل مثله بغير
تضعيف وهي دعوى بغير دليل ويؤيد الاطلاق ما أخرجه مسلم من حديث أبي الدرداء أنه ذكر نحو
حديث أبي سعيد الآخر وقال فيه قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن ولمسلم أيضاً من حديث أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أحشدوا فقرأ عليكم ثلث القرآن فيخرج قارئها قل هو الله أحد
ثم قال إلا أنها تعدل ثلث القرآن ولا أبي عبيد من حديث أبي بن كعب من قرائل هو الله أحد فكأنما
قرأ ثلث القرآن وإذا حمل ذلك على ظاهره فهل ذلك ثلث من القرآن معين أو لا يثلث فرض
منه فيه نظروا يلزم على الثاني أن من قراها ثلاثاً كان كمن قرأها كاملة وقيل المراد من عمل

قال الفربري سمعت أبا
جعفر محمد بن أبي حاتم
وراق أبي عبد الله يقول
قال أبو عبد الله عن
إبراهيم مرسل وعن
الضحاك المشرقى مسند

بما تضمنته من الاخلاص والتوحيد كان كمن قرأ ثلث القرآن وادعى بعضهم ان قوله تعدل ثلث القرآن
يختص بصاحب الواقعة لانه لما ردها في يده كان كمن قرأ ثلث القرآن غير ترديد قال القاسمي واعل
الرجل الذي جرى له ذلك لم يكن يحتفظ غيرها فلذلك استقل عمله فقال له الشارع ذلك ترغيبا له في عمل
الخير وان قل وقال ابن عبد البر من لم يتأول هذا الحديث اخلص من اجاب فيه بالراي وفي الحديث اثبات
فضل قل هو الله احد وقد قال بعض العلماء انها تضاهي كلمة التوحيد لما اشتملت عليه من الجمل المثبتة
والنافية مع زيادة تعليل ومعنى النفي فيها انه الخالق الرزاق المعبود لانه ليس فوقه من يمنعه كالوالد ولا من
يساويه في ذلك كالكفء ولا من يعينه على ذلك كالولد وفيه لقاء العالم المسائل على اصحابه واستعمال
اللفظ في غير ما يتبادر للفهم لان المتبادر من اطلاق ثلث القرآن ان المراد ثلث حجه المكسوبة مثالا
وقد ظهر ان ذلك غير مراد في تنبيه في اخرج الترمذي والحاكم وابو الشيخ من حديث ابن عباس
رفعه اذ ازلت تعدل نصف القرآن والكافرون تعدل ربع القرآن واخرج الترمذي ايضا وابن
ابي شيبة وابو الشيخ من طريق سلمة بن وردان عن انس ان الكافرون والاضرة تعدل كل منهما
ربع القرآن واذا ازلت تعدل ربع القرآن زاد ابن ابي شيبة وابو الشيخ وآية الكرسي تعدل ربع
القرآن وهو حديث ضعيف لضعف سلمة وان حسنه الترمذي فله تساهل فيه لكونه من فضائل
الاعمال وكذا صحح الحاكم حديث ابن عباس وفي سنده يمان بن المغيرة وهو ضعيف عندهم
(قوله يا ب فضل المعوذات) اي الاخلاص والخلق والناس وقد كنت جوزت في
باب الوفاة النبوية من كتاب المغازي ان الجمع فيه بناء على ان اقل الجمع اثنان ثم ظهر من حديث هذا
الباب انه على الظاهر وان المراد بانه كان يقرأ بالمعوذات اي السور الثلاث وذ كر سورة الاخلاص
معها ما تغليب لما اشتملت عليه من صفة الرب وان لم يصرح فيها بلفظ التعويذ وقد اخرج اصحاب السنن
الثلاثة واحد وابن خزيمة وابن حبان من حديث عقبة بن عامر قال قال لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم قل هو الله احد وقل اعوذ برب الفلق وقل اعوذ برب الناس تعوذ بهن فانه لم يعوذ بهن وفي لفظ
اقرأ المعوذات برب كل صلاة فذكرهن **(قوله كان اذا اشكى يقرأ على نفسه بالمعوذات)** الحديث
تقدم في الوفاة النبوية من طريق عبد الله بن المبارك عن يونس عن ابن شهاب واختلفت بشرحه على
كتاب الطب ورواية عقيل عن ابن شهاب في هذا الباب وان تخذ سندها بالذي قبله من ابن شهاب
فصاعد الكن فيه انه كان يقرأ المعوذات عند النوم فهي مغايرة لحديث مالك المذكور والذي يرجح
انها حديثان عند ابن شهاب بسند واحد عن بعض الرواة عنه ما ليس عند بعض فاما مالك ومعه
ويونس وزيد بن سعد عند مسلم فلم تختلف الرواة عنهم في ان ذلك كان عند الوجع ومنهم من قيده بمرض
الموت ومنهم من زاد فيه فعل عائشة ولم يفسر احد منهم المعوذات واما عقيل فلم تختلف الرواة عنه في ذلك
عند النوم ووقع في رواية يونس من طريق سليمان بن بلال عنه ان فعل عائشة كان بأمره صلى الله عليه
وسلم وسيأتي في كتاب الطب وقد جعلهما ابو مسعود حديثا واحدا وتعقبه ابو العباس الطبري وفرق
بينهما ما خلف وتبعه المزي والله اعلم وسيأتي شرحه في كتاب الطب ان شاء الله تعالى **(قوله**
باب نزول السكينة والملائكة عند قراءة القرآن) كذا جمع بين السكينة والملائكة ولم يقع
في حديث الباب ذكر السكينة ولا في حديث البراء الماضي في فضل سورة الكهف ذكر الملائكة
فلعل المصنف كان يرى انها قصة واحدة وانه اشار الى ان المراد بالظلة في حديث الباب السكينة
لكن ابن بطال حزم بان الظلة السجادة وان الملائكة كانت فيها ومعهما السكينة قال ابن بطال قضية

(باب فضل المعوذات)
حدثنا عبد الله بن يوسف
اخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن عروة عن عائشة رضي
الله عنها ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم كان اذا
اشكى يقرأ على نفسه
بالمعوذات وينفث فلما
استدوجعه كنت اقرأ
عليه وامسح بيده رجاء
بركتها * حدثنا قتيبة بن
سعيد حدثنا الفضل بن
فضالة عن عقيل عن ابن
شهاب عن عروة عن عائشة
ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان اذا اوى الى فراشه
كل ليلة جمع كفبه ثم نفث
فيهما فقرأ فيهما قل هو الله
احد وقل اعوذ برب الفلق
وقل اعوذ برب الناس
ثم مسح بهما ما استطاع
من جسده يدهما على
رأسه ووجهه وما اقبل من
جسده يفعل ذلك ثلاث
مرات **(باب نزول السكينة**
والملائكة عند قراءة
القرآن

الرجحة ان السكينة تنزل ابدامع الملائكة وقد تقدم بيان انهم لاف في السكينة ما هي وما قال النووي في ذلك (قوله وقال الليث الخ) وصلة ابو عبيد في فضائل القرآن عن يحيى بن بكير عن الليث بالاسنادين جميعا (قوله حديث يزيد بن الهاد) هو ابن اسامة بن عبد الله بن شداد بن الهاد (قوله عن محمد بن ابراهيم) هو التميمي وهو من صغار التابعين لم يدرك اسيد بن حضير فروايته عنه منقطعة لكن الاتقاد في وصل الحديث المذكور على الاسناد الثالث في قال الاسماعيلي محمد بن ابراهيم عن اسيد بن خنيس عن محمد بن عيسى عن عبيد الله بن خباب عن ابي سعيد متصل ثم سانه من طريق عبد العزيز بن ابي حازم عن ابيه عن يزيد بن الهاد بالاسنادين جميعا وقال هذه الطريق على شرط البخاري (قلت) وجاء عن الليث فيه اسناد ثالث اخرجه النسائي من طريق شعيب بن الليث وداردين منصور كلاهما عن الليث عن خالد بن يزيد عن سعيد عن ابن ابي هلال عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني فقط واخرجه مسلم والنسائي ايضا من طريق ابراهيم بن سعد عن يزيد بن الهاد بالاسناد الثاني لكن وقع في روايته عن ابي سعيد عن اسيد بن خنيس وفي لفظ عن ابي سعيد ان اسيد بن حضير قال لكن في سياقه ما يدل على ان اسيد بن الهاد عن اسيد فانه قال في اثنا عشر اسيد فخشيت ان يطأ يحيى فغدت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فالحديث من مسند اسيد بن حضير ويحيى بن بكير فانه عن الليث اسناد آخر اخرجه ابو عبيد ايضا من هذا الوجه فقال عن ابن شهاب عن ابي بن كعب بن مالك عن اسيد بن حضير (قوله فيما هو يقرأ من الليل سورة البقرة) في رواية ابن ابي ليلى عن اسيد بن حضير ينانا اقر سورة فاما انتهت الى آخرها اخرجه ابو عبيد ويستفاد منه انه ختم السورة التي ابتدأ بها ووقع في رواية ابراهيم بن سعد المذكورة فيما هو يقرأ في هريرة في المكان الذي فيه لخروفي رواية ابي بن كعب المذكورة انه كان يقرأ على ظهر بيته وهذا مغاير للقصة التي فيها انه كان في هريرة وفي حديث الباب ان ابنه كان الى جانبه وفرسه مربوطة فخشي ان تطأ رغاء هذه الكلبة فحلف لسكرته كان جثا على ظهر البيت الا ان يراد بظهر البيت خارجه لا الاله فتعد القصة ان (قوله اذ جالت الفرس فسكت فسكت) في رواية ابراهيم بن سعد ان ذلك نكر ثلاث مرار وهو يقرأ في رواية ابن ابي ليلى سمعت رجلة من خاني حتى ظننت ان فرسي تنطلق (قوله فلما اجتره) بحجم ومثناة وراء ثبله والضمير لولده اي اجتر ولده من المكان الذي هو فيه حتى لا تطأ الفرس ووقع في رواية القباذى آخره بمجمعة تشبهه براء خفيته اي عن الموضع الذي كان مخشية عليه (قوله رفع راسه الى السماء حتى ما يراها) كذا في باخصار وقد اورد ابو عبيد كاملا وانظره رفع راسه الى السماء فاذا هو بمثل الظلة فيها امثال المصابيح عرجت الى السماء حتى ما يراها وفي رواية ابراهيم بن سعد فتمت اليها فاذا مثل الظلة فوق راسي فيها امثال المبرج فخرجت في الجو حتى ما يراها (قوله اقر ايا ابن حضير) اي كلن ينبغي ان تستمر على قراءتك وليس امر الله بالقراءة في حالة التعمد وكأنه استحضر صورة الحال فصارت كأنه حاضر عنده لما رأى ما رأى فكانه يقول استمر على قراءتك تستمر تلك البركة نزول الملائكة واستماهم القراءت فكانت وفهم اسيد ذلك فأجاب بعذره في قطع القراءة وهو قوله خفت ان تطأ يحيى اي خشيت ان استمررت على القراءة ان تطأ الفرس ولدي ودل سياق الحديث على محافظة اسيد على خشوعه في صلواته لانه كان يركب اول ما جالت الفرس ان يرفع راسه وكأنه كان بلغه حديث التميمي عن رفع المصلي راسه الى السماء فلم يرفعها حتى اشتد به الخيط ويحتفل ان يكون رفع راسه بعد انقضاء صلاة فلهذا نادى به اطال ثلاث مرات ووقع في رواية ابن ابي ليلى المذكورة اقر ابا عبد الله وهي كنية اسيد (قوله ذنت لصوتك)

وقال الليث حديثي يزيد ابن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن اسيد بن حضير قال ينما هو يقرأ من الليل سورة البقرة وفرسه مربوط عنده اذ جالت الفرس فسكت فسكت فقرأ الفرس فسكت فسكت فقرأ فجال الفرس فانصرف وكان ابنه يحيى قريبا منها فأشفق ان تصيبه فلما اجتره رفع راسه الى السماء حتى ما يراها فلما أصبح حدث النبي صلى الله عليه وسلم فقال له اقر ايا ابن حضير اقر ايا ابن حضير قال فأشفقت رسول الله ان تطأ يحيى وكان مبرا قريبا فرفعت رأسي فانصرفت اليه فرفعت رأسي الى السماء فاذا مثل الظلة فيها امثال المصابيح فخرجت حتى لا اراها قال وتدرى ما ذاك قال لا قال تلك الملائكة ذنت لصوتك

في رواية ابراهيم بن سعد تسع لك وفي رواية ابن كعب المذكورة وكان اسيد حسن الصوت وفي رواية يحيى بن ابوب عن يزن بن اذبن الهادي عند الاسماعيلي ايضا اقرا اسيد قد اوتيت من من امير آل هاد وفي هذه الزيادة شارة الى الباعث على استماع الملائكة انراة (قوله ولو قرأت) في رواية ابن ابي ابي امامة ومضيت (قوله ما يتوارى ٢ منهم) في رواية ابراهيم بن سعد ما ستر منهم وفي رواية ابن ابي ليلى رأيت الاعاجيب قال النور في هذا الحديث جواز رؤية آحاد الامة للملائكة كذا اطلق وهو صحيح لكن الذي يظهر التقييد بالصالح مثلا والحسن الصوت قال وفيه فضيلة القراءة وانها سبب نزول الرحمة وحضور الملائكة (قلت) الحكم المذكور اعم من الدليل فالذي في الرواية انما نشأ عن قراءة خاصة من صورة خاصة بصفة خاصة ويحتفل من الخصوصية ما لم يذكر والاول كان على الاطلاق لحصل ذلك لكل قارئ وقد اشار في آخر الحديث بقوله ما يتوارى منهم الى ان الملائكة لا تستغراقهم في الاستماع كانوا يستهرون على عدم الاختفاء الذي هو من شأنهم وفيه منقبة لاسيد بن حضير وفضل قراءة سورة البقرة في صلاة الليل وفضل الخشوع في الصلاة وان التشاغل بشئ من امور الدنيا ولو كان من المباح قد يفوت الخير الكثير فكيف لو كان بغير الامر المباح (قوله باس) من قال لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم الاماين الدقين (اي ماني المصحف وليس المراد انه ترك القرآن مجموعا بل لدقين لان ذلك يختلف ما تقدم من جمع ابي بكر ثم ثمان وهذه الترجمة للردي على من زعم ان كثيرا من القرآن ذهب لذهاب جملته وهو شئ اختلقه الروافض لتصحیح دعواهم ان التنصيب على امامة على واستحقاقه الخلافة عند موت النبي صلى الله عليه وسلم كان ثابتا في القرآن وان الصحابة كذموه وهي دعوى باءلة لانهم لم يكنوا مثل انت عندني بمنزلة هرون من موسى وغيرهما من الطواهر التي قد تبعها من يابى امامته كمن لم يتهموا ما يعارض ذلك او يخصص عمومها او يقيد طائفة وقد تأنف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما اخرج عن احدائهم الذين يدعون امامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن ابي طالب فلو كان هناك شئ ما يتعلق بأبيه لكان هو احق الناس بالاطلاع عليه وكذلك ابن عباس فانه ابن عم علي واشد الناس له لزوما واطلاعا على حاله (قوله عن عبد العزيز بن ربيع) في رواية علي بن المديني عن سفيان حدثنا عبد العزيز بن اخرج ابونعيم في المستخرج (قوله دخلت انا وشداد بن معقل) هو الاسدي السكوني تابعي كبير من اصحاب ابن مسعود وعلى ولم يقع له في رواية البخاري ذكر الا في هذا الموضع وابوه بالمهمله والقاف وقد اخرج البخاري في خلق افعال العباد من طريق عبد العزيز بن ربيع عن شداد بن معقل عن عبد الله بن مسعود حديثا غير هذا (قوله اترك النبي صلى الله عليه وسلم من شئ) في رواية الاسماعيلي شيئا سوى القرآن (قوله الاماين الدقين) بالفاء تقييد دفع فتحة اوله وهو اللوح ووقع في رواية الاسماعيلي بن اللوحين (قوله قال ودخلنا) التائل هو عبد العزيز ووقع عند الاسماعيلي لم يراع الا ماني هذا المصحف اي لم يدع من القرآن ما ينسب الى الاماير داخل المصحف الموجود ولا يرد على هذا ما تقدم في كتاب العلم عن علي انه قال ما عندنا الا كتاب الله وماني هذه الصحيحة لان عبد اراد الاحكام التي كتبها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينف ان عنده اشياء اخر من الاحكام التي لم يكن كتبها واما جواب ابن عباس وابن الحنفية فانما اراد من القرآن الذي ينسب الى اواراد مما يتعلق بالامامة اي لم يترك شيئا يتعلق باحكام الامامة الا ما هو بأيدي الناس وبذلك ما ثبت عن جماعة من الصحابة من ذكر اشياء نزلت من القرآن فتسخت تلاوتها وبقي حكمها ولم يبق مثل حديث عمر المشيخ والشبهة

ولو قرأت لاصبحت ينظر
الناس اليها لا تتوارى منهم
قال ابن الهادي حدثني هذا
الحديث عبد الله بن خباب
عن ابي سعيد الطري
عن اسيد بن حضير
باب من قال لم يترك
النبي صلى الله عليه وسلم
الاماين الدقين حدثنا
قتيبة بن سعيد حدثنا
سفيان عن عبد العزيز
ابن ربيع قال دخلت انا
وشداد بن معقل على ابن
عباس رضي الله عنه
فقال له شداد بن معقل
اترك النبي صلى الله عليه
وسلم من شئ قال ما ترك
الاماين الدقين قال ودخلنا
على محمد بن الحنفية
فأثناء فقال ما ترك الا
ماين الدقين

٢ قوله ما يتوارى هكذا
بنسخ الشرح والذي في
المتن بايدنا لا تتوارى كما
راه بالهامش اه

اذ انما قار جوهما البتة وحديث انس في قصة التمر الذين قتلوا في بئر معونة قال فأنزل الله فيهم قرآنا
 بلغوا عنا قومنا اننا قد لقينا ربنا وحديث ابي بن كعب كانت الاحزاب قد در البقرة وحديث حذيفة
 ما يقرؤن ربها يعني براءة وكالها الحديث صحيحة وقد اخرج ابن الصريس من حديث ابن عمر انه
 كان يكره ان يقول الرجل قرأت القرآن كله ويقول ان منه قرآنا قد رفع وليس في شيء من ذلك ما
 يعارض حديث الباب لان جميع ذلك مما نسخت تلاوته في حياة النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
باب فضل القرآن على سائر الكلام) هذه الترجمة لفظ حديث اخرج الترمذي معناه
 من حديث ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الرب عز وجل من شغل
 القرآن عن ذكرى وعن مسئلي اعطيته افضل ما اعطى السائلين وفضل كلام الله على سائر
 الكلام كفضل الله على خلقه ورجاله تهاتر الاعطية المعوف في فيه ضعف واخرجه ابن عسدي من رواية
 شهر بن حوشب عن ابي هريرة مرفوعا فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه وفي
 اسناده عمر بن سعيد الاشج وهو ضعيف واخرجه ابن الصريس من وجه آخر عن شهر بن حوشب
 مرسلا ورجاله لا بأس بهم واخرجه يحيى بن عبد الحميد الحماني في مسنده من حديث عمر بن الخطاب
 وفي اسناده صفوان بن ابي الصهباء مختلف فيه واخرجه ابن الصريس ايضا من طريق الجراح بن
 الضحاك عن علقمة بن مرثد عن ابي عبد الرحمن السلمي عن عثمان رفعه خيركم من تعلم القرآن وعلمه
 ثم قال وفضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله تعالى على خلقه وذلك انه منه وحديث عثمان هذا
 سيأتي بعد ابواب بدون هذه الزيادة وقد بين العسكري انه من قول ابي عبد الرحمن السلمي وقال
 المصنف في خلق افعال العباد وقال ابو عبد الرحمن السلمي قد ذكره وشارف في خلق افعال العباد الى
 انه لا يصح مرفوعا واخرجه العسكري ايضا عن طاوس والحسن من قوائم ما تم ذكر المصنف في الباب
 حديثين * احدهما حديث ابي موسى (قوله مثل الذي يقرأ القرآن كالانرجة) بضم الهمزة والراء
 بينهما مشنة ساكنة وآخره جيم ثقيلة وقد تخفف وزاد قبلها نون ساكنة ويقال بحذف الالف مع
 الوب من قبل اربع لغات وتبلغ مع التخفيف الى ثمانية (قوله طعمها طيبور يحها طيب) قيل
 خص صفة الايمان بالطعم وصفة التلاوة بالريح لان الايمان الزم للمؤمن من القرآن اذ يمكن حصول
 الايمان بدون القراءة وكذلك الطعم الزم للجوهر من الريح فقصد يذهب ربح الجوهر ويبقى طعمه ثم
 قيل الحكمة في تخصيص الانرجة بالتمثيل دون غيرها من الفاكهة التي تجتمع طيب الطعم والريح
 كالنفاحة لانه يتداوى بقشرها وهو مفرح بالخاصية ويستخرج من جبهادهن له منافع وقيل ان البطن
 لا تقرب البيت الذي فيه الانرج فناسب ان يمثل به القرآن الذي لا تقربه الشياطين وغلاف حبه ابيض
 فيناسب قلب المؤمن وفيها ايضا من المزايا كبرجرمها وحسن منظرها وتفرح لونها ولين ملمسها
 وفي اكلاها مع الالتذات طيب نكهة ودباغ معدة وجوده هضم ولها منافع اخرى مذكورة في المفردات
 ووقع في رواية شعبة عن قتادة كما سيأتي بعد ابواب المؤمن الذي يقرأ القرآن ويعمل به وهي زيادة
 مفسرة للزاد وان التمثيل وقع بالذي يقرأ القرآن ولا يخالف ما شئت من امر ربه لا مطلق
 التلاوة فان قيل لو كان كذلك لكثر التقسيم كأن يقال الذي يقرأ اربع عمل وعكسه والذي يعمل ولا
 يقرأ وعكسه والاقسام الاربعة ممكنة في غير المناق واما المناق فليس له الايمان فقط لانه لا اعتبار
 بعمله اذا كان نفاقه نفاق كفر وكان الجواب عن ذلك ان الذي حذف من التمثيل قسمان الذي يقرأ ولا
 يعمل والذي لا يعمل ولا يقرأ لهما شيان بحال المناق فيمكن تشبيه الاول بالريحانة والثاني بالحنظلة

باب فضل القرآن على
سائر الكلام * حديثنا
 هدية بن خالد ابو خالد
 حديثنا همام حديثنا قتادة
 حديثنا انس بن مالك عن
 ابي موسى الاشعري عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال مثل الذي يقرأ
 القرآن كالانرجة طعمها
 طيبور يحها طيب والذي
 لا يقرأ القرآن كالنمرة
 طعمها طيب

فاكتفى بذلك المناق والقسمان الاخران قد ذكرنا (قوله ولاريج فيها) في رواية شعبة لها (قوله ومثل الفاجر الذي يقرأ) في رواية شعبة ومثل المناق في الموضعين (قوله ولاريج لها) في رواية شعبة ورييحها مروا تشككت هذه الرواية من جهة ان المرارة من اوصاف الطعوم فكيف يوصف بها الریح وأجيب بان ريحها لما كان كريها استعير له وصف المرارة واطلق الزكشي هنا ان هذه الرواية وهم وان الصواب ما في رواية هذا الباب ولاريج لها ثم قال في كتاب الاطعمة لما جاء فيه ولاريج لها هذا اصوب من رواية الترمذي طعمها مروا ريحها مروا ثم ذكر توجيهها وكأنه ما استحضرت انها في هذا الكتاب وتكلم عليها فلذلك نسبها للترمذي وفي الحديث فضيلة حامل القرآن وضرب المثل للنقيب للفهم وان المقصود من تلاوة القرآن العمل بما دل عليه الحديث الثاني حديث ابن عمر انما اجلكم في اجل من قبلكم الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى في المواقيت من كتاب الصلاة ومطابقة الحديث الاول للترجمة من جهة ثبوت فضل قارئ القرآن على غيره فيستلزم فضل القرآن على سائر الكلام كما فضل الاترج على سائر القوا كونه مناسبة الحديث الثاني من جهة ثبوت فضل هذه الامة على غيرها من الامة وثبوت الفضل لها بما ثبت من فضل كتابها الذي امرت بالعمل به ﴿ قوله باب الوصاة بكتاب الله ﴾ في رواية الكشي في الوصية وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الوصايا وتقدم فيه حديث الباب مشروحا وقوله فيه اوصى بكتاب الله بعد قوله لا حين قال له هل اوصى بشي ظاهرهما التخالف وليس كذلك لانه نفي ما يتعلق بالامارة ونحو ذلك لا مطلق الوصية والمراد بالوصية بكتاب الله حفظه حسا ومعنى فيكبرم ويصان ولا يسافر به الى ارض العدو ويتبع مافيه فيعمل بأوامره ويجتنب نواهيه ويدوم تلاوته وتعلمه وتعليمه ونحو ذلك ﴿ قوله باب من لم يتغن بالقرآن ﴾ هذه الترجمة لفظ حديث اوردته المصنف في الاحكام من طريق ابن جريج عن ابن شهاب بسند حديث الباب بلفظ من لم يتغن بالقرآن فليس منا وهو في السنن من حديث سعد بن ابي وقاص وغيره (قوله وقوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) اشار بهذه الآية الى ترجيح تفسير ابن عيينة يتغنى كما سيأتي في هذا الباب عنه واخرجه ابو داود عن ابن عيينة وكيع جميعا وقد بين اسحق بن راهويه عن ابن عيينة انه استغناء خاص وكذا قال احمد عن وكيع يستغنى به عن اخبار الامم الماضية وقد اخرج الطبري وغيره من طريق عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال جاء ناس من المسلمين يكتبون وقد كتبوا فيها بعض ما معه من اليهود قتال النبي صلى الله عليه وسلم كفي بقوم ضلالة ان يرغبوا عما جاء به نبيهم اليهم الى ما جاء به غيره الى غيرهم فزل اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقد خفي وجه مناسبة تلاوة هذه الآية هنا على كثير من الناس كابن كثير فني ان يكون لذكرها وجه على ان ابن بطال مع تقدمه قد اشار الى المناسبة قتال اهل التأويل في هذه الآية قد ذكرنا في يحيى بن جعدة مختصرا قال فالمراد بالآية الاستغناء عن اخبار الامم الماضية وليس المراد الاستغناء الذي هو ضد الفقر قال واتباع البخاري الترجمة بالآية يدل على انه يذهب الى ذلك وقال ابن التين يفهم من الترجمة ان المراد بالتغنى الاستغناء لكونه أتبع الآية التي تتضمن الانكار على من لم يستغن بالقرآن عن غيره فعمله على الاستغناء وعدم الاقتصار الى غيره وحمله على ضد الفقر من جملة ذلك (قوله عن ابي هريرة) في رواية شعيب عن ابن شهاب حديثي ابوسلمة انه سمع ابا هريرة اخرج به الاسماعيلي (قوله لم يأذن الله لنبي) كذا لم يتون وموحدة وعند الاسماعيلي لشيء بشين

القروان كمثل الخطلة
طعمها مرو ولاريج لها
* حدثنا مسدد عن يحيى
عن سفيان حدثني عبد
الله بن دينار قال سمعت
ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال انما اجلكم في
اجل من خلا من الاعم كما
بين صلاة العصر ومغرب
الشمس ومثلكم ومثل
اليهود والنصارى كمثل
رجل استعمل عمالا فقال
من يعمل لي الى نصف
النهار على قيراط قيراط
فعملت اليهود فقال من
يعمل لي من نصف النهار
الى العصر فعملت النصارى
ثم انتم تعملون من العصر
الى المغرب بقيراطين
قيراطين قالوا نحن اكثر
عمالا واقل عطاء قال هل
ظلمتكم من حاكم قالوا
لا قال فذلك فضلي اوتيه
من شئت في باب الوصاة
بكتاب الله عز وجل *
حدثنا محمد بن يوسف
حدثنا مالك بن مغول
حدثنا طلحة قال سألت
عبد الله بن ابي اوفى اوصى
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال لا قلت كيف كتب
على الناس الوصية امرها
بها ولم يوص قال اوصى
بكتاب الله في باب من

لم يتغن بالقرآن وقوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم * حدثنا يحيى بن بكير قال حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني ابوسلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة انه كان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأذن الله لنبي

معجزة وكذا عند مسلم من جميع طرقه ووقع في رواية سفيان التي تلي هذه في الاصل كالجمهور وفي رواية الكشي عن كرواية عقيل (قوله ما ذن لني) كذا لا كثر وعندي ذر للنبى بزيادة اللام فان كانت محفوظة فهي للجنس ورواه من ظن بالاعتماد وتوهم اى المراد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فبالي ما ذن للنبى صلى الله عليه وسلم وشرحه على ذلك (قوله ان يتغنى) كذا لهم واخرجه ابو نعيم من وجه آخر عن يحيى بن بكير شيخ البخارى فيه بدون ان وزعم ابن الجوزى ان الصواب حذف ان وان اثباتها وهم من بعض الرواة لانهم كانوا يروون بالمعنى فربما ظن بعضهم المساراة فوقع في الخطأ لان الحديث لو كان بالنظ ان لكان من الاذن بكسر الحزة وسكون الذال بمعنى الاباحة والاطلاق وليس ذلك مرادا هنا وانما هو من الاذن بفتح الحتين وهو الاستماع وقوله اذن اى استمع والحاصل ان لفظ اذن بفتح الحتين كسرة في الماضي وكذا في المضارع مشترك بين الاطلاق والاستماع فنقول اذن اذن بالمد فان اردت الاطلاق فالمصدر بكسرة ثم سكون وان اردت الاستماع فالمصدر بفتح الحتين قال عدى بن زيد

ايها القلب تعمل بدون * ان هجى في سماع راذن

اى في سماع واستماع وقال القرطبي اصل الاذن بفتح الحتين ان المستمع يميل باذنه الى جهة من يسمعه وهذا المعنى في حق الله لا يراد به ظاهره ونما هو على سبيل التوسع على ما جرى به عرف الخطاب والمراد به في حق الله تعالى اكرام التارى واجزال ثوابه لان ذلك ثمرة الاستغناء ووقع عند مسلم من طريق يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة في هذا الحديث ما ذن لشيء كاذنه بفتح الحتين ومثله عند ابن ابي داود من طريق محمد بن ابي حفصة عن عمرو بن دينار عن ابي سلمة وعندهما جردوا بن ماجه والحاكم وصححه من حديث فضالة بن عبيد الله اشهد اذنا الى الرجل الحسن الصوت بالقرآن من صاحب التينة الى قبته (قلت) ومع ذلك كله فليس ما ذكره ابن الجوزى بمنكر بل هو موجه وقد وقع عند مسلم في رواية اخرى كذلك ووجهها عياض أن المراد اذنا على ذلك والامر به (قوله وقال صاحب له يجهري به) الضمير في له لابي سلمة والصاحب المذکور هو عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب يذنه الزبيدي عن ابن شهاب في هذا الحديث اذنا لشيء ما ذن لني يتغنى بالقرآن قال ابن شهاب واخبرني عبد الحميد بن من طريقه بلفظ ما ذن الله لشيء ما ذن لني يتغنى بالقرآن قال ابن شهاب واخبرني عبد الحميد بن عبد الرحمن عن ابي سلمة يتغنى بالقرآن يجهري به فكان هذا التفسير لم يسمعه ابن شهاب من ابي سلمة وسمعه من عبد الحميد عنه فكان تارة يسميه وتارة يهيمه وقد ادرجه عبد الرزاق عن معمر عنه قال الذهلي وهو غير محفوظ في حديث معمر وقد رواه عبد الاعلى عن معمر بدون هذه الزيادة (قلت) وهي ثابتة عن ابي سلمة من وجه آخر اخرجه مسلم من طريق الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة بلفظ ما ذن الله لشيء كاذنه لني يتغنى بالقرآن يجهري به وكذا ثبت عنه من رواية محمد بن ابراهيم التيمي عن ابي سلمة (قوله عن سفيان) هو ابن عيينة (قوله عن الزهري) هو ابن شهاب المذکور في الطريق الاولى ونقل ابن ابي داود عن علي بن المديني شيخ البخارى فيه قال لم يقل لنا سفيان قط في هذا الحديث حدثنا ابن شهاب (قلت) قد رواه الحميدي في مسنده عن سفيان قال سمعت الزهري ومن طريقه اخرجه ابو نعيم في المستخرج والحميدي من اعرف الناس بحديث سفيان واكثرهم تثبنا منه للسمع من شيوخهم (قوله قال سفيان تفسيره يتغنى به) كذا فسره سفيان ويمكن ان يستأنس بما اخرجه ابو داود وابن الصريس وصححه ابو عوانة عن ابن ابي مليكة عن عبيد الله بن ابي نعيم قال لني سجد بن ابي رفاع وانا في السوق فمال بجوار كسبه سمعت رسول الله

ما ذن لني ان يتغنى
بالقرآن وقال صاحب له
يريد يجهري به * حدثنا
ابن عبد الله عن سفيان
عن الزهري عن ابي سلمة
ابن عبد الرحمن عن ابي
هريرة عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ما ذن الله
لني ما ذن لني ان يتغنى
بالقرآن * قال سفيان
تفسيره يتغنى به

صلى الله عليه وسلم يقول ليس منا من لم يتغن بالقرآن وقد ارتضى ابو عبيد بن ربيعة تغنى يستغنى وقال
انه جازى في كلام العرب وانشد الاشعري

• وكنت امرأ زمتنا بالعراق • خفيف المناخ طويل التغنى

اي كثير الاستغناء وقال المغيرة بن حنبل

كلامنا غنى عن اخيه حياته • ونحن اذا متنا اشد تغنا

قال فعلى هذا يكون المعنى من لم يستغن بالقرآن عن الاكثر من الدنيا فليس منا اي على طريقة تشبها واحتج
ابو عبيد ايضا بقول ابن مسعود من قرأ سورة آل عمران فهو غنى وهو ذلك وقال ابن الجوزي اختلفوا
في معنى قوله يتغنى على اربعة اقوال احدها تحسين الصوت والثاني الاستغناء والثالث التحزن فانه
الشافعي والرابع التشاغل به تقول العرب تغنى بالمكان اقام به (قلت) وفيه قول آخر كاه ابن اليباري
في الزاهر قال المراد به التلذذ والاستحلاء كما يستلذ اهل الطرب بالغناء فاطلق عليه تغنيا من حيث
انه يفعل عنده ما يفعل عند الغناء وهو كقول النابغة

بكاء حامية تدعو هذيل • مفجعة على قن تغنى

اطلق على صوتها غناء لانه يطرب كما يطرب الغناء وان لم يكن غناء حقيقة وهو كقولهم العمائم تبجان
العرب لكونهم يقوم مقام التبجان وفيه قول آخر حسن وهو ان يجوله هجيرا كما يجول المافر
والفارغ هجيرا الغناء قال ابن الاعرابي كانت العرب اذا ركبت الابل تغنى واذا جلست في افئذها وفي
اكثر احوالها فلما نزل القرآن احب النبي صلى الله عليه وسلم ان يكون هجيرا هم القراءة مكان التغنى
ويؤيد القول الرابع بيت الاشعري المتقدم فانه اراد بقوله طويل التغنى طول الاقامة لا الاستغناء لانه
اليتى بوصف الطول من الاستغناء يعني انه كان ملازما لوطنه بين اهله وكانوا يتحسون بذلك كما قال حسان
اولاد جفنة حول قبرا يهم • قبرا بن مارية لكريم المفضل

اراد انهم لا يجتاجون الى الاتجاع ولا يرحون من اوطانهم فيكون معنى الحديث الحث على ملازمة
القرآن وان لا يتهدى الى غيره وهو يدل من حيث المعنى الى ما اختاره البخاري من تخصيص الاستغناء
وانه يستغنى به عن غيره من المكتسب وقيل المراد من لم يغنى القرآن وينفعه في ايمانه ويصدق بمافيته
من وعد ووعيد وقيل معناه من لم يرتح لقراءته وسماعه وليس المراد ما اختاره ابو عبيد انه يحصل به
الغنى دون الفقر لكن الذي اختاره ابو عبيد غير مدفوع اذا اريد به الغنى المعنوي وهو غنى النفس
وهو القناعة لا الغنى المحسوس الذي هو ضد الفقر لان ذلك لا يحصل بمجرد ملازمة القراءة الا ان كان
ذلك بالخاصة وسباق الحديث يابي الحمل على ذلك فان فيه اشارة الى الحث على تكلف ذلك وفي توجيهه
تكلف كانه قال ليس منا من لم يطلب الغنى بالقرآن تلاوته واما الذي نقله عن الشافعي فلم اراه صريحا
عنه في تفسير الخبر وانما قال في مختصر المزني واحب ان يقرأ احدا وتجزينا انتهى قال اهل اللغة حذرت
القراءة ادرجتها لم مططها وقرأ بالان تجزينا ذارق صوته وصيره كصوت الحزين وقد روى ابن ابي
داود باسناد حسن عن ابي هريرة انه قرأ سورة غفرنا شبه الرثي واخرجه ابو عوانة عن الليث بن سعد
قال يتغنى به يتحزن به ويرقى به قلبه وقد ذكر الطبري عن الشافعي انه سئل عن تاويل ابن عيينة التغنى
بالاستغناء فلم يرتضه وقال لو اراد الاستغناء لقال لم يستغن وانما اراد تحسين الصوت قال ابن بطال وبذلك
فسره ابن ابي مليكة وعبد الله بن المبارك والتضرع بن شعيل ويؤيده رواية عبد الله بن ابي عن معمر عن
ابن شهاب في حديث الباب بلفظ ما اذن النبي في الترم في القرآن اخبره الطبري وعنده في رواية

عبدالرزاق عن معمر ما اذن لثبي حسن الصوت وهذا اللفظ عند مسلم من رواية محمد بن ابراهيم التيمي
عن ابي سلمة وعند ابن ابي داود والطحاوي من رواية عمرو بن دينار عن ابي سلمة عن ابي هريرة
حسن الترنيم بالقرآن قال الطبري والترنيم لا يكون الا بالصوت اذا حسنه القاري وطرب به قال ولو كان
معناه الاستغناء عما كان لذكر الصوت ولان ذكر الجهر معنى واخرج ابن ماجه والكلبي وصححه
ابن حبان والحاكم من حديث فضالة بن عبيد عن قواع الله اشدا ذنا اي استماعا للرجل الحسن الصوت
بالقرآن من صاحب القينة الى قيته والقينة المغنية وروى ابن ابي شيبة من حديث عقبة بن عامر
رفعه تعلموا القرآن وغنوا به واقشوه كذا وقع عنده والمشهور عند غيره في الحديث وتغنوا به والمعروف
في كلام العرب ان التغنى الرجوع بالصوت كما قال حسان

تغن بالشعر اما انت قائله * ان الغناء بهذا الشعر مضمار

قال ولا نعلم في كلام العرب تغنى بمعنى استغنى ولا في اشعارهم وبيت الاعشى لاحجة فيه لانه اراد طول
الاقامة ومنه قوله تعالى كأن لم يغنوا فيها قال وبيت المغيرة ايضا لاحجة فيه لان التغنى تفاعل بين اثنين
وليس هو بمعنى تغنى قال وانما ياتي تغنى من الغنى الذي هو ضد الفقر بمعنى تفعل اي يظهر خلاف ما عنده
وهذا فاسد المعنى (قلت) ويمكن ان يكون بمعنى تكلفه اي تطلبه وحل نفسه عليه ولوشق عليه
كما تقدم قريبا ويؤيده حديث فان لم تبكوا قريبا كوا هو في حديث سعد بن ابي وقاص عن ابي عوانة
واما انكاره ان يكون تغنى بمعنى استغنى في كلام العرب فردود ومن حفظ حجة على من لم يحفظ وقد
تقدم في الجهاد في حديث الخليل ورجل ربطها تعففا وتغنيا وهذا من الاستغناء بل اريب والمراد به يطالب
الغنى بها عن الناس بقريضة قوله تعففا ومن انكر تفسير يتغنى يستغنى ايضا الاسماء على فقال
الاستغناء به لا يحتاج الى استماع لان الاستماع امر خاص زائد على الاستغناء به وايضا قالوا كفاء به عن
غيره امر واجب على الجميع ومن لم يفعل ذلك خرج عن الطاعة ثم ساق من وجه آخر عن ابن عيينة قال
يقولون اذا رفع سوته فقد تغنى (قلت) الذي نقل عنه انه بمعنى يستغنى اتقن الحديث وقد نقل ابو داود
عنه مثله ويمكن الجمع بينهما بان تفسير يستغنى من جهته ويرفع عن غيره وقال عمر بن شبة ذكر تلابي
عاصم النيل تفسير ابن عيينة فقال لم يصنع شيئا حدثني ابن جريج عن عطاء عن عبيد بن عمير قال كان
داود عليه السلام يتغنى يعني حين يقرأ ويكي ويكي وعن ابن عباس ان داود كان يقرأ الزبور بسبعين
لحنا يقرأ قراءة يطرب منها المسموع وكان اذا اراد ان يبكي نفسه لم يبق دابة في بر ولا بحر الا انصت له
واستمعت وبكت وسياقي حديث ان ابا موسى اعطى مراما من مرامير داود في باب حسن الصوت
بالقراءة وفي الجلة ما فسر به ابن عيينة ليس بفروع وان كانت ظواهر الاخبار ترجع ان المراد تحسين
الصوت ويؤيده قوله يجهر به فانها ان كانت مرفوعة قامت الحجة وان كانت غير مرفوعة فالراوى
اعرف بمعنى الخبر من غيره ولا سيما اذا كان قعها وقد جزم الحليمي بانها من قول ابي هريرة والعرب تقول
سمعت فلانا يتغنى بكذا اي يجهر به وقال ابو عاصم اخذ بيدي ابن جريج فوقفني على الشعب فقال غن
ابن اخي ما بلغ من طبعك فذكر قصة فقوله غن اي اخبرني جهر اصري بها ومنه قول ذي الرمة

احب المكان القفر من اجل اني * به اتغنى باسمها غير معجمي

اي اجهر ولا اكتم والحاصل انه يمكن الجمع بين اكثر التاويلات المذكورة وهو انه يحسن به صوته
جامرا به مترنما على طريقتي المحزن مستغيا به عن غيره من الاخبار طالبا به غنى النفس راجيا به
غنى اليد وقد نظمت ذلك في بيتين

تغن بالقرآن حسن به الصوت حزيننا جاهرا ونم

واستغن عن كتب الأئمة طالبا * غنى بدو النفس ثم لزم

وسباني ما يتعلق بحسن الصوت بالقرآن في ترجمة مفردة ولاشك ان النفوس تميل الى سماع القراءة بالترنم اكثر من ميلها لمن لا يترنم لان للتطريب تأثير في رقة القلب واجراء الدمع وكان بين السلف اختلاف في جواز القرآن بالالطان اما تحسين الصوت وتقدير حسن الصوت على غيره فلا نزاع في ذلك فحكى عبد الوهاب المالكي عن مالك تحريم القراءة بالالطان وحكاها ابو الطيب الطبري والماوردي وابن جردان الحنبلي عن جماعة من اهل العلم وحكى ابن بطال وعباس والقرطبي من المالكية والماوردي والبندنجي والغزالي من الشافعية وصاحب الذخيرة من الحنفية الكراهة واختاره ابو يعلى وابن عقيل من الحنابلة وحكى ابن بطال عن جماعة من الصحابة والتابعين الجواز وهو المنصوص للشافعي ونقله الطحاوي عن الحنفية وقال الفوراني من الشافعية في الابانة يجوز بل يستحب ومحل هذا الاختلاف اذ لم يحتل شيء من الحروف عن مخرجه فلو تغير قال النووي في التبيان اجعوا على تحريمه ولفظه اجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ما لم يخرج عن حد القراءة بالتخفيف فان خرج حتى زاد حرفا واخفاء حرم قال واما القراءة بالالطان فقد نص الشافعي في موضع على كراهته وقال في موضع آخر لا بأس به فقال اصحابه ليس على اختلاف قولين بل على اختلاف حالين فان لم يخرج بالالطان عن المنهج القويم جازوا الاحرم وحكى الماوردي عن الشافعي ان القراءة بالالطان اذا انتهت الى اخراج بعض اللفاظ عن مخارجها حرم وكذا حكى ابن جردان الحنبلي في الرعاية وقال الغزالي والبندنجي وصاحب الذخيرة من الحنفية ان لم يفرط في التخفيف الذي يشوش النظم استحب والا فلا واغرب الرافي فحكى ان امالي السرخسي انه لا يضر التخفيف مطلقا وحكاها ابن جردان رواية عن الحنابلة وهذا شاذ لا يرجح عليه والذي يتحصل من الادلة ان حسن الصوت بالقرآن مطلوب فان لم يكن حسنا فليحسنه ما استطاع كما قال ابن ابي مليكة احدثوا الحديث وقد اخرج ذلك عنه ابو داود باسناد صحيح ومن جملة تحسينه ان يراعى فيه فوائدها فان الحسن الصوت يزداد حسنا بذلك وان خرج عنها اثر ذلك في حسنه وغير الحسن ربما انجبر بمراعاتها ما لم يخرج عن شرط الاداء المعبر عن اهل القراآت فان خرج عنها لم يفتتح بين الصوت بقبح الاداء ولعل هذا مستند من كراهة القراءة بالانغام لان الغالب على من راعى الانغام ان لا يراعى الاداء فان وجد من يراعيهما معا فلا شك في انه ارجح من غيره لانه ياتي بالمطوب من تحسين الصوت ويحجب الممنوع من حرمة الاداء والله اعلم (قوله باب اغتباط صاحب القرآن) تقدم في اوائل كتاب العلم باب الاغتباط في العلم والحكمة وقد كرت هناك تفسير الغبطة والفرق بينها وبين الحسد وان الحسد في الحديث اطلق عليها مجازا وقد كرت كثيرا من مباحث المتن هناك وقال الاسماعيلي هنا ترجمة الباب اغتباط صاحب القرآن وهذا فعل صاحب القرآن فهو الذي يغتبط واذا كان يغتبط بفعل نفسه كان معناه انه يسر ويرتاح بعمل نفسه وهذا ليس مطابقا (قلت) ويمكن الجواب بان مراد البخاري بان الحديث لما كان دالا على ان غير صاحب القرآن يغتبط صاحب القرآن بما اعطيه من العمل بالقرآن فاغتباط صاحب القرآن بعمل نفسه اولى اذا سمع هذه البشارة الواردة في حديث الصادق (قوله لاحسد) اي لا خصية في الحسد الا في خصيتين ولا يحسن الحسد ان حسن او اطلق الحسد مبالغة في الخش على تحصيل الخصيتين كأنه قيل لو لم يحصل الا بالطريق المذكور لمكان ما قيم ما من الفضل حاملا على الاقدام على تحصيلها

باب اغتباط صاحب القرآن
حدثنا ابو اليان اخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله ان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لاحسد

به فكيف والطريق المحمود يمكن تحصيلهما به وهو من جنس قوله تعالى فاستبقوا الخيرات فان حجة
السبق ان يتقدم على غيره في المطالب (قوله الاعلى اثنتين) في حديث ابن مسعود الماضي وكذا
في حديث ابي هريرة المذكور تلو هذا الا في اثنتين تقول حسدته على كذا اي على وجود ذلك له
واما حسدته في كذا فعناه حسدته في شأن كذا وانما حسدته (قوله وقام آباء لائل) كذا في النسخ
التي وقعت عليها من البخاري وفي مستخرج ابي نعيم من طريق ابي بكر بن زهير به عن ابي اليمان شيخ
البخاري في آباء لائل رآه الهاروكذا اخرج الاسمايلي من طريق اسحق بن يسار عن ابي اليمان
وكذا هو عند مسلم من وجه آخر عن الزهري وقد تقدم في العلم ان المراد بالقيام به العمل به تلاوة وطاعة
(قوله حدثنا علي بن ابراهيم) هو الواسطي في قول الاكثر واسم جده عبد المجيد الشكري وهو
ثقة متقن عاش بعد البخاري نحو عشرين سنة وقيل ابن اشكاب وهو علي بن الحسين بن ابراهيم بن
اشكاب نسب الى جده وبهذا جزم ابن عدي وقيل علي بن عبد الله بن ابراهيم نسب الى جده وهو قول
الدارقطني وابي عبد الله بن منده وسياقي في السكاح رواية لفربري عن علي بن عبد الله بن ابراهيم
عن حجاج بن محمد وقال الحاكم قيل هو علي بن ابراهيم المروزي وهو مجهول وقيل الواسطي (قوله
روح) هو ابن عباد وقد تابعه شرب بن منصور وابي عدي والنضر بن شميل كاهم عن شعبة
قال الاسماعيلي رفعه هؤلاء ووقفه غندر عن شعبة (قوله عن ايمان) هو الاعمش (قال
سمعت ذكوان) هو ابو صالح السمان (قلت) ولشعبة عن الاعمش في شيخ آخر اخرج احمد عن
محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن الاعمش عن سالم بن ابي الجعد عن ابي كبشة الانباري (قلت)
وقد اشرت الى متن ابي كبشة في كتاب العلم وسياقه اتم من سياق ابي هريرة واخرجه ابو عوانة في
مجمعه ايضا من طريق ابي زيد الهروي عن شعبة واخرجه ايضا من طريق جرير عن الاعمش
بالاسنادين معا وهو ظاهر في انهما حديثان متغايران سنداً ومتناً اجتمعتا الشعبة وجرير معا عن
الاعمش و اشار ابو عوانة الى ان مسلماً لم يخرج حديث ابي هريرة اهـ هذه الامة وليس ذلك بواضح لاهل
لبست علة قاذحة (قوله فهو يهلكه في الحق) فيه احتراش لم يخف كانه لما اوههم الانفاق في التمييز من
جهة عموم الادلال فيه بالحق والله اعلم (قوله باب) خبركم من تعلم القرآن وعلمه
كذا ترجمه بلفظ المتن وكأله اشار الى ترجيح الرواية بالواو (قوله عن سعد بن عبيدة) كذا يقول شعبة
يدخل بين علقمة بن مرثد وابي عبد الرحمن سعد بن عبيدة وخالفه سفيان الثوري قتال عن علقمة عن
ابي عبد الرحمن ولم يذكر سعد بن عبيدة وقد اطنب الحافظ ابو الهيثم الطبراني كتابه الهادي في القرآن
في تخرجه طرقاً فذكر من تابع شعبة ومن تابع سفيان جماعة كثير او اخرج ابو بكر بن ابي داود في
اول الشريعة له واكثر من تخرجه طرقاً ايضا ورجح الحافظ رواية لثوري وعدوا رواية شعبة من
المزيد في متصل الاسانيد وقال الترمذي كأن رواية سفيان اصح من رواية شعبة واما البخاري فاخرج
الطريقين فكأله ترجيح عنده انهما جميعاً محفوظان فيحمل على ان علقمة سمعه اولاً من سعد ثم اتي
ابا عبد الرحمن فحدثه به او سمعه مع سعد من ابي عبد الرحمن فثبت فيه سعد ويؤيد ذلك ما في رواية
سعد بن عبيدة من الزيادة الموقوفة وهي قول ابي عبد الرحمن فذلك الذي احدثني هذا المقعد كما
سياق البحث فيه وقد شذت رواية عن الثوري بن كرسع بن عبيدة في قال الترمذي حدثنا محمد
ابن بشير حدثنا يحيى التاطان حدثنا سفيان وشعبة عن علقمة عن سعد بن عبيدة به وقال النسائي
انما ما عبيد الله بن سعيد حدثنا يحيى عن شعبة وسفيان ان علقمة حدثهما عن سعد قال

الاعلى اثنتين رجل آناه
الله السكنا بوقام به آناه
الليل ورجل اعطاه الله
مالاً فهو صدق به آناه
الليل رآناه النهار حدثنا
علي بن ابراهيم حدثنا
روح حدثنا شعبة عن
سليمان بن معاذ ذكر ان
عن ابي هريرة رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا حسد
الا في اثنتين رجل علمه الله
القرآن فهو يتلو آناه الليل
وآناه النهار فسمعه جلله
فقال ليتني اوتيت مثل
ما اوتي فلان فعملت مثل
ما يعمل ورجل آناه الله مالا
فهو يهلكه في الحق فقال
رجل ليتني اوتيت مثل
ما اوتي فلان فعملت
مثل ما يعمل في باب خبركم
من تعلم القرآن وعلمه
حدثنا حجاج بن منهال
حدثنا شعبة قال اخبرني
علقمة بن مرثد سمعت
سعد بن عبيدة عن ابي
عبد الرحمن السلمي

الترمذي قال محمد بن بشار صاحب سفيان لا يذكرون فيه سعد بن عبيدة وهو الصحيح اهـ وهكذا
حكم علي بن المديني على يحيى التطان فيه بالوهم وقال ابن عدي جمع يحيى التطان بين شعبة وسفيان
فأثوري لا يذكروا اسناده سعد بن عبيدة وهذا ما عدي في كتاب يحيى التطان على الاثوري وقال في
موضع آخر جعل يحيى التطان رواية الاثوري على رواية شعبة فسانق الحديث عنهما رجل احدي لريائين
على الاثوري فسانق على انتظ شعبة والى ذلك شار الدار قطنى وتعقب به فعمل بين لفظيها ما في رواية
النسائي فقال قال شعبة خيركم قال سفيان افضلكم (قلت) وهو تعقب واه اذ لا يلزم من تفهمه بلة
لللفظهما في المتن ان يكون فصل لفظهما في الاسناد قال ابن عدي يتال ان يحيى التطان لم يخطى ط الا
في هذا الحديث وذكروا الدار قطنى ان خلاص بن يحيى تابع يحيى التطان عن الاثوري عن زيادة سعد
ابن عبيدة وهى رواية شاذة واخرج ابن عدي من طريق يحيى بن آدم عن الاثوري ونيس بن الربيع
وفي رواية عن يحيى بن آدم عن شعبة ونيس بن الربيع جميعا عن علقمة عن سعد بن عبيدة قال وكذا
رواه سعد بن سالم النداح عن الاثوري ومحمد بن ابان كلاهما عن علقمة بزيادة سعد وزاد في اسناده
رجلا آخر كما سألته وكل هذه الروايات وهم والصواب عن الاثوري بدون ذكر سعد وعن شعبة
بإثباته (قوله عن عثمان) في رواية شريك عن عاصم بن بهدلة عن ابي عبد الرحمن السلمي عن ابن
مسعود اخرج به ابن ابي داود باللفظ خيركم من قرأ القرآن وقرأه رذ كره الدار قطنى وقال الصحيح
عن ابي عبد الرحمن عن عثمان وفي رواية خلاص بن يحيى عن الاثوري بسنده قال عن ابي عبد الرحمن عن
ابان بن عثمان عن عثمان قال لدار قطنى هذا وهم فان كان محفوظا اختلف ان يكون السلمي اخذه عن
ابان بن عثمان عن عثمان ثم لقي عثمان فأخذه عنه وتعقب بأن ابا عبد الرحمن اكثر من ابان وابان اختلف
في سماعه من ابيه اشدهما اختلف في سماع ابي عبد الرحمن من عثمان فبعد هذا الاحتمال وجاء من وجه
آخر كذلك اخرج به ابن ابي داود من طريق سعيد بن سلام عن محمد بن ابان سمعت علقمة يحدث عن
ابي عبد الرحمن عن ابان بن عثمان عن عثمان فذكره وقال تفرد به سعيد بن سلام يعني عن محمد بن ابان
(قلت) وسعيد ضعيف وقد قال احمد حدثنا حجاج بن محمد عن شعبة قال لم يسمع ابو عبد الرحمن
السلمي من عثمان وكذا نقله ابو عوانة في صحيحه عن شعبة ثم قال اختلف اهل التميز في سماع ابي
عبد الرحمن من عثمان ونقل ابن ابي داود عن يحيى بن معين مثل ما قال شعبة وذكر الحافظ ابو الدلاء
ان مسامكت عن اخراج هذا الحديث في صحيحه (قلت) قد وقع في بعض الطرق التصريح
بتحديث عثمان لابي عبد الرحمن وذلك فيما اخرج به ابن عدي في ترجمة عبيد الله بن محمد بن ابي مرزم بن
طريق ابن جرير عن عبيد الكريم عن ابي عبد الرحمن حديث عثمان وفي اسناده مقال لكن ظهر لي
ان البخاري اعتمد في وصله وفي ترجيح لسان ابي عبد الرحمن لثمان على ما وقع في رواية شعبة عن سعد
ابن عبيدة من الزيادة وهى ان ابا عبد الرحمن اقرا من زمن عثمان الى زمن الحجاج وان الذى حمله على
ذلك هو الحديث المذكور فدل على انه سمعه في ذلك الزمان واذا سمعه في ذلك الزمان ولم يوصف باله راييس
اقتضى ذلك سماعه من عنده عنه وهو عثمان رضي الله عنه ولا يسمع ما اشهر بين التراء انه قرأ القرآن
على عثمان واسندوا ذلك عنه من رواية عاصم بن ابي النجود وغيره فكان هذا اولى من قول من قال انه
لم يسمع منه (قوله خيركم من تعلم القرآن وعلمه) كذا لا كثر والله رخصى او علمه وهى للتويع
للاشك وكذا لا احمد عن غندر عن شعبة وزاد في اوله ان واكثر الروايات عن شعبة يقولونه بالواو
وكذا وقع عند احمد عن حماد بن عمار عن داود بن حصص بن عمر كلاهما عن شعبة وكذا اخرج به الترمذي

عن عثمان رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال خيركم من تعلم
القرآن وعلمه

من حديث علي وهي اظهر من حيث المعنى لان التي باو تقتضي اثبات الخيرية المذكورة لمن فعل احد
الامرين فيلزم ان من تعلم القرآن ولولم يعلمه غيره ان يكون خيرا ممن عمل بما فيه مثلاً وان لم يتعلمه ولا
يقال يلزم على رواية الواو ايضا ان من تعلمه وعلمه غيره ان يكون افضل ممن عمل بما فيه من غير ان
يتعلمه ولم يعلمه غيره لاننا نقول بمقتضى ان يكون المراد بالخيرية من جهة حصول التعليم بعد العلم والذي
يعلم غيره يحصل له النفع المتعدي بخلاف من يعمل فقط بل من اشرف العمل تعليم الغير فيعلم غيره يستلزم
ان يكون تعلمه وتعليمه لغيره عمل وتحويل نفع متعد ولا يقال لو كان المعنى حصول النفع المتعدي
لاشترك كل من علم غيره علماً ما في ذلك لاننا نقول القرآن اشرف العلوم فيكون من تعلمه وعلمه
لغيره اشرف ممن تعلم غير القرآن وان علمه فيثبت المدعى ولاشك ان الجامع بين تعلم القرآن وتعليمه
مكمل لنفسه ولغيره جامع بين النفع القاصر والنفع المتعدي واما اذا كان افضل وهو من جملة من عني
سبعائه وتعالى بقوله ومن احسن قولا لمن دعا الى الله وعمل صالحا وقال اني من المسلمين والدعاء الى الله
يقع بأمر رشتي من جملة تعليم القرآن وهو اشرف الجميع وعكسه الكافر المانع لغيره من الاسلام كما
قال تعالى فمن اظلم ممن كذب بايات الله وصدف عنها فان قيل فيلزم على هذا ان يكون المقرئ افضل
من الفقيه قلنا لا لان مخاطبين بذلك كانوا قهوا النفوس لانهم كانوا اهل اللسان فكانوا يدرسون معاني
القرآن بالسليقة اكثر مما يدر بها من بعدهم بالاكتساب فكان الفقيه لهم سجيعة فمن كان في مثل
شأنهم شاركهم في ذلك لا من كان قارئاً او مقرئاً محضاً لا يفهم شيئاً من معاني ما يقرؤه او يقرئه فان قيل
فيلزم ان يكون المقرئ افضل ممن هو اعظم غناء في الاسلام بالمجاهدة والرباط والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر مثلاً قلنا حرق المسئلة يدور على النفع المتعدي فمن كان حصوله عنده اكثر كان
افضل فلعلم من مضرة في الخبر ولا بد مع ذلك من مراعاة الاخلاص في كل صنف منهم ويحتمل ان
تكون الخيرية وان اطلقت لسكنها مقيدة بناس مخصوصين خوطيناً بذلك كان اللائق بحالهم ذلك
او المراد بخير المتعلمين من يعلم غيره لا من يقتصر على نفسه او المراد مراعاة الخيرية لان القرآن خير
الكلام فتعلمه خير من متعلم غيره بالنسبة الى خيرية القرآن وكيفما كان فهو مخصوص بمن علم وتعلم
بحيث يكون قد علم ما يجب عليه عينا (قوله قال واقرأ ابو عبد الرحمن في امره عثمان حتى كان الحجاج)
اي حتى ولي الحجاج على العراق (قلت) بين اول خلافة عثمان وآخر ولاية الحجاج اثنتان وسبعون
سنة الاثلاثة شهرو بين آخر خلافة عثمان واول ولاية الحجاج العراق ثمان وثلاثون سنة ولم اقف على
تعيين ابتداء اقراء ابي عبد الرحمن وآخره فانه اعلم بمقدار ذلك ويعرف من الذي ذكرته اقصى المدة
وادناها واقائل واقرأ الخ هو سعد بن عبيدة فاني لم ار هذه الزيادة الا من رواية شعبة عن علقمة
وقائل وذلك الذي اعدني مقعدى هذا هو ابو عبد الرحمن وحكي الكرماني انه وقع في بعض نسخ
البيخاري قال سعد بن عبيدة واقرأني ابو عبد الرحمن قال وهي انب لموله وذلك الذي اعدني الخ اي
ان اقراءه اي اي هو الذي حملني على ان قعدت هذا المقعد الجليل اه والذي في معظم النسخ واقرأ
بموجب المفعول وهو الصواب وكان الكرماني ظن ان قائل وذلك الذي اعدني هو سعد بن عبيدة
وليس كذلك بل قائله ابو عبد الرحمن ولو كان كاطن للزم ان تكون المدة الطويلة سبقت لبيان زمان
اقراء ابي عبد الرحمن لسعد بن عبيدة وليس كذلك بل انما سبقت لبيان طول مدته لا اقراء الناس القرآن
وايضاً فيكون يلزم ان يكون سعد بن عبيدة قرا على ابي عبد الرحمن من زمان عثمان وسعد لم يدرك
زمان عثمان فان اكبر شيخ له المغيرة بن شعبه وقد عاش بعد عثمان خمس عشرة سنة وكان يلزم ايضا

قال واقرأ ابو عبد الرحمن
في امره عثمان حتى كان
الحجاج قال وذلك الذي
اعدني مقعدى هذا
حدثنا ابو نعيم

حدثنا سفيان عن علقمة بن مرثد عن أبي عبد الرحمن السلمي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
 ان افضلكم من تعلم القرآن وعلمه * حدثنا عمرو بن عون حدثنا حاد عن ابي حازم عن سهل بن سعد قال انت النبي صلى الله عليه وسلم
 امرأة فقالت انها قد وهبت نفسها لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم فقال مالي ٦٣ في النساء من حاجة فقال رجل زوجها

قال اعطها ثوبا قال لا اجد
 قال اعطها ولو خاتما من
 حديد فاعتل له فقال ما معك
 من القرآن قال كذا وكذا
 قال فقد زوجتكها بما
 معك من القرآن في باب
 القراءة عن ظهر القلب *
 حدثنا قتيبة بن سعيد
 حدثنا يعقوب بن عبد
 الرحمن عن ابي حازم عن
 سهل بن سعد ان امرأة
 جاءت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت يا رسول
 الله جئت لاهب لك نفسي
 فنظر اليها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فصعد
 النظر اليها وصوبه ثم
 طأطأ راسه فلما رأت
 المرأة انه لم يقض فيها شيئا
 جلست فقام رجل من
 اصحابه فقال يا رسول الله
 ان لم يكن لك بها حاجة
 فزوجنيها فقال له هل
 عندك من شيء فقال
 لا والله يا رسول الله قال
 اذهب الى اهلك فانتظر
 هل تجد شيئا فذهب ثم رجع
 فقال لا والله يا رسول الله
 ما وجدت شيئا قال انظر
 ولو خاتما من حديد فذهب
 ثم رجع فقال لا والله
 يا رسول الله ولا خاتما من
 حديد ولكن هذا ازارى

ان تكون الاشارة بقوله وذلك الى صنيع ابي عبد الرحمن وليس كذلك بل الاشارة بقوله ذلك الى الحديث
 المرفوع اي ان الحديث الذي حدث به عثمان في افضلية من تعلم القرآن وعلمه حل ابا عبد الرحمن ان
 قد يعلم الناس القرآن لتحصيل تلك الفضيلة وقد وقع الذي حلنا كلامه عليه صريح في رواية احمد
 عن محمد بن جعفر وحجاج بن محمد جميعا عن شعبة عن علقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة قال قال ابو
 عبد الرحمن الذي اقعدي هذا المقعد وكذا اخرج الترمذي من رواية ابي داود الطيالسي عن
 شعبة وقال فيه مقعدى هذا قال وعلم ابو عبد الرحمن القرآن في زمن عثمان حتى بلغ الحجاج وعنده ابي
 عوانة من طريق بشر بن ابي عمرو وابي غياث وابي الوليد ثلاثهم عن شعبة بلفظ قال ابو عبد الرحمن
 فذاك الذي اقعدي مقعدى هذا وكان يعلم القرآن والاشارة بذلك الى الحديث كما قررته واسناده اليه
 اسناد مجازى ويحتمل ان تكون الاشارة به الى عثمان وقد وقع في رواية ابي عوانة ايضا عن يوسف بن
 مسلم عن حجاج بن محمد بلفظ قال ابو عبد الرحمن وهو الذي اجلسني هذا المجلس وهو محتمل ايضا
 (قوله حدثنا سفيان) هو الثوري وعلقمة بن مرثد بمثلثة يوزن جعفر ومنهم من ضبطه بكسر المثلثة
 وهو من ثقات اهل الكوفة من طبقة الاعمش وليس له في البخارى سوى هذا الحديث وآخر في
 الجناز من روايته عن سعد بن عبيدة ايضا وثالث في مناقب الصحابة وقد تقدم (قوله ان افضلكم
 من تعلم القرآن وعلمه) كذا ثبت عندهم بلفظ او في رواية الترمذي من طريق بشر بن السري عن
 سفيان خيركم او افضلكم من تعلم القرآن وعلمه فاختلف في رواية سفيان ايضا في ان الرواية بأو او بالواو
 وقد تقدم توجيهه وفي الحديث الحديث على تعليم القرآن وقد سئل الثوري عن الجهاد واقرأ القرآن
 فرجع الثاني واحتج بهذا الحديث اخرج ابن ابي داود واخرج عن ابي عبد الرحمن السلمي انه كان
 يقرى القرآن خمس آيات خمس آيات واسند من وجه آخر عن ابي العالية مثل ذلك وذكر ان جبريل
 كان ينزل به كذلك وهو مرسل جيد وشاهده ما قدمته في تفسير المذروفي تفسير سورة اقرأ ثم ذكر
 المصنف طرفا من حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها قال ابن بطال وجه ادخاله في هذا
 الباب انه صلى الله عليه وسلم زوجته المرأة لحرمه القرآن وتعقبه ابن التين بأن السياق يدل على انه
 زوجها له على ان يعلمها ريبا في البحث فيه مع استيفاء شرحه في كتاب النكاح وقال غيره وجه دخوله
 ان فضل القرآن ظهر على صاحبه في العاجل بأن قام له مقام المال الذي يتوصل به الى بلوغ الغرض
 واما نفعه في الآجل فظاهر لا يخفى به (قوله وهبت نفسها لله ولرسوله) في رواية الجوى وللرسول
 (قوله ما معك من القرآن قال كذا وكذا) ووقع في الباب الذي يلي هذا سورة كذا وسورة كذا
 وسيأتي بيان ذلك عند شرحه ان شاء الله تعالى (قوله باب القراءة عن ظهر القلب)
 ذكر فيه حديث سهل في الواهبة مطولا وهو ظاهر فيما ترجم له لقوله فيه اتقروهن عن ظهر قلبك
 قال نعم يدل على فضل القراءة عن ظهر القلب لانها امكن في التوصل الى التعليم وقال ابن كثير ان كان
 البخارى اراد بهذا الحديث الدلالة على ان تلاوة القرآن عن ظهر قلب افضل من تلاوته نظرا من
 المصحف ففيه نظر لانها قضية عين فيحتمل ان يكون الرجل كان لا يحسن الكتابة وعلم النبي صلى الله

قال سهل ماله رداء فلها نصفه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنع بازارك ان لبسته لم يكن عليها منه شيء وان لبسته لم يكن عليك شيء
 فجلس الرجال حتى طال مجلسه ثم قام فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأخبر به فدعى فلما جاء قال ما دام معك من القرآن قال معي
 سورة كذا وسورة كذا عدها قال اتقروهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكتها كما ملكها معك من القرآن

عليه وسلم ذلك فلا يدل ذلك على ان التلاوة عن ظهر قلب افضل في حق من يحسن ومن لا يحسن وايضا فان سياق هذا الحديث إنما هو لاستبانت انه يحفظ تلك السور عن ظهر قلب لا يمكن من تعليمه لزوجهه وليس المراد ان هذا افضل من التلاوة نظرا لاعداده (قلت) ولا يرد على البخاري شيء مما ذكر لان المراد بقوله باب التمرأة عن ظهر قلب مشروعيها واستحبابها والحديث مطابق لما ترجم به ولم يتعرض لكونها افضل من التمرأة نظرا وقد صرح كثير من العلماء بأن التمرأة من المصحف نظرا افضل من التمرأة عن ظهر قلب واخرج ابو عبيد في فضائل القرآن من طريق عبيد الله بن عبد الرحمن عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رقه قال فضل قراءة القرآن نظرا على من يقرؤه ظهرا كفضل القرية على النافلة واسناده ضعيف ومن طريق ابن مسعود موقوفا اديعوا النظر في المصحف واسناده صحيح ومن حيث المعنى ان القراءة في المصحف اسلم من الغلط لا تكن القراءة عن ظهر قلب ابعد من الرياء وامكن للتخوش والذوق الذي يظهر ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص واخرج ابن ابي داود باسناد صحيح عن ابي امامة اقرؤا القرآن ولا تغرنكم هذه المصاحف المعلقة فان الله لا يعذب قلبا وعي القرآن وزعم ابن بطال ان في قوله اتقوا الله من عن ظهر قلب رد المناظر الشافعي في انكاح الرجل على ان صدقها اجرة تعليمها كذا قال ولادلالة فيه لما ذكر بل ظاهر سياقه انه استنبه كما تقدم والله اعلم (قوله **باب** استذكار القرآن) اي طلب ذكره بضم الذال (وتعاهده) اي تجديد العهد به بلازمة تلاوته رذ كر في الباب ثلاثة احاديث * الاول (قوله انما مثل صاحب القرآن) اي مع القرآن والمراد بالصاحب الذي الفه قال عياض المؤلفة المصاحبة وهو كقوله اصحاب الجنة وقوله الفه اي الف تلاوته وهو اعم من ان يألها نظرا من المصحف او عن ظهر قلب فان الذي يدوم على ذلك يذل له لانه ويسهل عليه قراءته فاذا هجره ثقلت عليه القراءة وشقت عليه وقوله انما يقتضي الحصر على الراجح لكنه حصر مخصوص بالنسبة الى الحفظ والنسيان بالتلاوة واترك (قوله كمثل صاحب الابل المعذلة) اي مع الابل المعذلة والمعلقة بضم الميم وقبح العين المهملة وتشديد القاف اي المشدودة بالفتح وهو الخيل الذي يشد في ركبة البعير شبهه درس القرآن واستمرار تلاوته بربط البعير الذي يخشى منه ان شراد فاقوال التعاهد موجودا فالحفظ موجود كما ان البعير مادام مشدودا بالعقال فهو محفوظ وخص الابل بالذك لانها اشد الحيوان الانسي نفورا وفي تخصيصها بعد استمكان نفورها صوابه (قوله ان عاهد عليها امسكها) اي استمرامسا كلها وفي رواية ابوب عن نافع عند مسلم فان عقلها حفظها (قوله وان اطلقها ذهبت) اي انفلتت وفي رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عند مسلم ان تعاهدها صاحبها فاعملها امسكها وان اطلق عقلها ذهبت وفي رواية موسى بن عقبة عن نافع اذ قام صاحب القرآن فقرأه بالليل والنهار ذكره واذا لم يقم به نسيه * الحديث الثاني (قوله حدثنا محمد بن عرعرة) يعني مهمل مفتوحة واءسا كنة مكررين ومنصور هو ابن المنذر وابو وائل هو شقيق بن سلمة وعبد الله هو ابن مسعود وسأني في الرواية المعلقة التصريح بسماع شقيق له من ابن مسعود (قوله نفس ما لاحدهم ان يقول) قال الترمذي نفس هي اخت نعم فالاولى للانم والاخرى للادح وهما قائلان غير متصرفين برفد ان الفاعل ظاهرا او مضهرا الا نه اذا كان ظاهرا لم يكن في الامر العام الا بالانف واللام للجنس او مضاف الى ما هو عليه حتى يشتمل على الموصوف بأحدهما ولا بد من ذكره تعيينا كقوله نعم الرجل زيد نفس الرجل عمرو فان كان الفاعل مضهرا فلا بد من ذكر اسم ذكره ينصب على التفسير للضمير كقوله نعم رجلا زيد وقد يكون هذا التفسير مالى مانص عليه سبويه كافي

باب استذكار القرآن
وتعاهده في حديثنا
عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك
عن نافع عن ابن عمر رضي
الله عنهما ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال
انما مثل صاحب القرآن
كمثل صاحب الابل المعذلة
ان عاهد عليها امسكها
وان اطلقها ذهبت * حدثنا
محمد بن عرعرة حدثنا
شعبة عن منصور عن ابي
وائل عن عبد الله قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
نفس ما لاحدهم ان يقول

هذا الحديث وكافي قوله تعالى فاعلموا انما هو الطيب وما نكرة موصوفة وان يقول مخصوص بالذم
اي بس شيئا كان الرجل يقول (قوله نسب) بفتح التون وتخفيف السين اتفاقا (قوله آية كيت
وكيت) قال القرطبي كيت وكيت يعبر بهم ما عن الجمل السكيرة والحديث الطويل ومثلهما ذيت وذيت
وقال أغلب كيت للادغال وذيت للاسماء وحكى ابن التين عن الداودي ان هذه الكلمة مثل كذا الا انها
خاصة بالمرؤث وهذا من مفردات الداودي (قوله بل هونسي) بضم التون وتشديد المهملة المكسورة
قال القرطبي رواه بعض رواة مسلم مخففا (قلت) وكذا هو في مسند ابي يعلى وكذا أخرجه ابن ابي داود
في كتاب الشريعة من طرق متعددة مضبوطة بخط موقوف به على كل سين علامة التخفيف وقال
عباس كان السكناي يعني ابا الوليد الوشحي لا يجيز في هذا غير التخفيف (قلت) والتثقيب هو الذي وقع
في جميع الروايات في البخاري وكذا في اكثر الروايات في غيره ويؤيده ما وقع في رواية ابي عبيد في
الغريب بعد قوله كيت وكيت ليس هونسي ولكنه نسي الاول بفتح التون وتخفيف السين والثاني بضم
التون وتثقيب السين قال القرطبي التثقيب معناه انه عوقب بوقوع النسيان عليه لتفريطه في معاهدته
واستدكاره قال ومعنى التخفيف ان الرجل ترك غير ملتفت اليه وهو كقوله تعالى نسوا الله فسيهم
اي تركهم في العذاب وتركهم من الرحمة واختلف في متعلق الذم من قوله نس على اوجه * الاول قيل
هو على نسبة الانسان الى نفسه النسيان وهو لا صنع له فيه فاذا نسبته الى نفسه او هم انه انفرده بفعله فكان
ينبغي ان يقول انسيبت او نسبته بالتثقيب على البناء لاجهول فيه ما اي ان الله هو الذي انساني كما قال
وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى وقال انتم تزرعونه ام نحن الزارعون وبهذا الوجه جزم ابن بطال
فقال اراد ان يجري على السن العباد نسبة الافعال الى خالقها لما في ذلك من الاقرار له بالعبودية
والاستسلام لقدرته وذلك اولى من نسبة الافعال الى مكتسبها مع ان نسبتها الى مكتسبها جائز بدليل
الكتاب والسنة ثم ذكر الحديث الا ترى في باب نسيان القرآن قال وقد اضاف موسى عليه السلام
النسيان مرة الى نفسه ومرة الى الشيطان فقال اي نسبته الى الحوت وما نسبته الى الشيطان ولكل اضافة
منها معنى صحيح فالأضافة الى الله بمعنى انه خالق الافعال كلها والى النفس لان الانسان هو المكتسب لها
والى الشيطان بمعنى الوسوسة انه وقع له ذهول فيما نسبته لموسى وانما هو كلام قتاد وقال القرطبي
ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم نسب النسيان الى نفسه يعني كما سيأتي في باب نسيان القرآن وكذا نسبته
يوشع الى نفسه حيث قال نسبته الى الحوت وموسى الى نفسه حيث قال لا تأخذني بما نسيت وقد سبق قول
الصحابه ربنا لا تأخذنا ان نسينا ما قال المدح قال تعالى لئن لم يكن الله عليه وسلم سنقر ثلث فلا تنسى
الا ما شاء الله فالذي يظهر ان ذلك ليس متعلق الذم وجنح الى اختيار الوجه الثاني وهو كالاول لكن سبب
الذم ما فيه من الاشعار بعدم الاعتناء بالقرآن اذ لا يقع النسيان الا بترك التعاهد وكثرة الغفلة فلو تعاهد
بتلاوته والقيام به في الصلاة لدام حفظه وتذكره فاذا قال الانسان نسبته الى الله فلا نسبة فكأنه شهد
على نفسه بالتفريط فيكون متعلق الذم ترك الاستدكار والتعاهد لانه لذي يورث نسيان * الوجه
الثالث قال الاسماعيلي يحتفل ان يكون كرهه ان يقول نسبته بمعنى ترك الاسماعيلي هو المعارض كما قال
تعالى نسوا الله فسيهم وهذا اختيار ابي غنيد وطاققة * الوجه الرابع قال الاسماعيلي ايضا يحتفل
ان يكون فاعل نسبته النبي صلى الله عليه وسلم كأنه قال لا يقبل احد عنى انى نسبته آية كذا فان الله
هو الذي انساني ذلك لحكمة نسجه ورفع تلاوته وليس لي في ذلك صنع بل الله هو الذي ينسيني لما تنسخ
تلاوته وهو كقوله تعالى سنقر ثلث فلا تنسى الا ما شاء الله فان المراد بالنسي ما ينسخ تلاوته فينسى الله نبيه

نسبت آية كيت وكيت
بل نسي

ما يريد نسخ تلاوته * الوجه الخامس قال الخطابي يحتمل ان يكون ذلك خاصا بزمان النبي صلى الله عليه وسلم وكان من ضرور نسخ نسيان الشيء الذي ينزل ثم ينسخ منه بعد نزوله الشيء فيذهب رسمه وترفع تلاوته ويسقط حفظه عن حاتم فيقول انما نزلت آية كذا فمنها وعنه ذلك لا ياتوهم على محكم القرآن الضياع وأشار لهم الى ان الذي يقع من ذلك اعلموا بان الله لما رآه من الحكمة والمصلحة * الوجه السادس قال الاسماعيلي وفيه وجه آخر وهو ان النسيان الذي هو خلاف الذكر اضافته الى صاحبه مجازا لانه عارض له لا عن قصد منه لانه لو قصد نسيان الشيء لكان ذا كراهة في حال قصده فهو كما قال مامات فلان ولكن اميت (قلت) وهو قريب من الوجه الاول وارجع الوجه الثاني ويؤيده عطف الامر باستدكار القرآن عليه وقال عياض اول ما يتأول عليه ذم الحال لاذم القول اي نفس الحال حال من حفظه ثم فقل عنه حتى نسيه وقال النووي الكراهة فيه للتنزيه (قوله واستند كروا القرآن) اي واظبوا على تلاوته واطلبوا من انفسكم المذاكرة به قال الطيبي وهو عطف من حيث المعنى على قوله نفس ما لاحدكم اي لا تنصرفوا في معاهدته واستند كروه وزاد ابن ابي داود من طريق عاصم عن ابي رائل في هذا الموضوع فان هذا القرآن وحشي وكذا اخرجها من طريق المصيب بن رافع عن ابن مسعود (قوله فانه اشد تفصيلا) بفتح الفاء وكسر الصاد المهملة الثقيلة بعدها تحتانية خفيفة اي تفلتا وتخلصا نقول تفصيت كذا اي اطت بتفاصيله والاسم الفصة ووقع في حديث عقبة بن عامر بلقط تفلتا وكذا وقعت عند مسلم في حديث ابي موسى ثالث احاديث الباب ونصب على التمييز وفي هذا الحديث زيادة على حديث ابن عمر لان في حديث ابن عمر تشبيه احدا الاخرين بالاخر وفي هذا ان هذا اباع في النور من الابل ولذا افصح به في الحديث الثالث حيث قال لمواشد تفصيلا من الابل في عقلها لان من شأن الابل تطلب الثقل ما ممكنها في لم يتعاهد بها برباطها تفلت فكذلك حافظ القرآن ان لم يتعاهده تفلت بل هو اشد في ذلك وقال ابن بطال هذا الحديث يرافق الايتين قوله تعالى اناس اتقى عليك فولا ثقيلا وقوله تعالى واقصد يسرنا القرآن للذكر فنقبل عليه بالمحافظة والتعاهد يسره ومن اعرض عنه تفلت منه (قوله حدثنا عثمان) هو ابن ابي شيبة وجرير هو ابن عبد الحميد ومنصور هو المذكور في الاسناد الذي قبله وهذه الطريق ثبتت عند الكشي يني وحده وثبت ايضا في رواية النسفي وقوله مثله الضمير للحديث الذي قبله وهو يشعر بان سياق جرير مساو لسياق شعبة وقد اخرج مسلم عن عثمان بن ابي شيبة مقرونا باسحق بن راهويه وزهير بن حرب ثلاثة منهم عن جرير وانظروا مساو للفظ شعبة المذكور الا انه قال استند كروا بغير واو وقال فلهواشد بدل قوله فانه وزاد بعد قوله من النعم اعقلها وقد اخرج الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن عثمان بن ابي شيبة باثبات الواو وقال في آخره من عقله وهذه الزيادة ثابتة عنده في حديث شعبة ايضا من رواية غندر عنه بلفظ بئسما لاحدكم اولا احدثهم ان يقول اني نبت آية كيت وكيت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو نسي ويقول استند كروا القرآن الخ وكذا ثبتت عنده في رواية الاعمش عن شقيق بن سامة عن ابن مسعود (قوله تابعه بشر عن ابن المبارك عن شعبة) يريدان عبد الله بن المبارك تابع محمد بن عرعرة في رواية هذا الحديث عن شعبة وبشر هو ابن محمد المروزي شيخ البخاري قد اخرج عنه في بدء الوحي وغيره ونسبة المتابعة اليه مجازية وقد يوهم انه تفرد بذلك عن ابن المبارك وليس كذلك فان الاسماعيلي اخرج الحديث من طريق حبان بن موسى عن ابن المبارك ويوهم ايضا ان ابن عرعرة وابن المبارك انفردا

واستند كروا القرآن فانه
اشد تفصيلا من صدور
الرجال من النعم * حدثنا
عثمان حدثنا جرير عن
منصور مثله * تابعه بشر
عن ابن المبارك عن شعبة

بذلك عن شعبة وليس كذلك لما ذكر فيه من رواية غندر وقد اخرجها اجد ايضا عنه واخرجه عن
 حجاج بن محمد وابي داود الطيالسي كلاهما عن شعبة وكذا اخرجته الترمذي من رواية الطيالسي
 (قوله وتابعه ابن جريج عن عبيدة عن شقيق سمعت عبد الله) اما عبيدة فهو بكون الموحدة وهو
 ابن ابي ليابة ضم اللام وموحدتين محققا وشقيق هو ابو وائل وعبد الله هو ابن مسعود وهذه المتابعة
 وصاحبها مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج قال حدثني عبيدة بن ابي ليابة عن شقيق بن سلمة
 سمعت عبد الله بن مسعود قال كذا الحديث الى قوله بل هو نسي ولم يذكر ما بعده وكذا اخرجته احمد
 عن عبد الرزاق وكذا اخرجته ابو عوانة من طريق محمد بن مجاهد عن عبيدة وكان البخاري اراد بابراد
 هذه المتابعة دفع تعليل من اعل الخبر برواية جاذ بن زيد وابي الاحوص له عن منصور موقوفة على
 ابن مسعود قال الاسماعيلي روى جاذ بن زيد عن منصور وعاصم الحديثين معا موقوفين وكذا رواهما
 ابو الاحوص عن منصور واما ابن عينة فاسند الاول ووقف الثاني قال ورفعهما جميعا ابراهيم بن
 طهمان وعبيدة بن جندب عن منصور وهو ظاهر سابقا لثوري (قلت) ورواية عبيدة اخرجها
 ابن ابي داود ورواية ابن سنان عن المصنف قريبا مرفوعة لكن انما مصر على الحديث الاول
 واخرج ابن ابي داود من طريق ابي بكر بن عياش عن عاصم عن ابي وائل عن عبد الله مرفوعة والحديثين
 معا وفي رواية عبيدة بن ابي ليابة تصریح ابن مسعود بقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك
 بقوى رواية من رفعه عن منصور والله اعلم * الحديث الثالث (قوله عن بريد) بالموحدة هو
 ابن عبد الله بن ابي بريدة وشيخه ابو بريدة هو جده المذكر ورواه موسى هو الاشعري (قوله في عقلها)
 بضم هاءين ويجوز سكون القاف جمع عقال بكسر الهمزة وهو الجبل ووقع في رواية لكشيميني من عقلها
 وذكر الكرماني انه وقع في بعض النسخ من عقلها بلامين ولم اقف على هذه الرواية بل هي تصحيف
 ووقع في رواية الاسماعيلي بعقلها قال القرطبي من رواه من عقلها فهو على الاصل الذي يقتضيه التمدى
 من لفظ انقلت واما من رواه بالباء او بالفاء فيحمل ان يكون بمعنى من اولى صاحبة او الطرفة
 والحاصل تشبيه من نقلت منه القرآن بالناقة التي نقلت من عقلها بقيت متعلقة به كذا قال
 والتحري ير ان التشبيه وقع بين ثلاثة بثلاثة فحامل القرآن شبه بصاحب الناقة والقرآن بالناقة والحفظ
 بالربط قال الطبري ليس بين القرآن والناقة مناسبة لانه قديم وهي خادئة لكن وقع التشبيه في المعنى
 وفي هذه الاحاديث الخوض على محاطة القرآن بدوام دراسته وتكرار تلاوته وضرب الامثال لايضاح
 المقاصد وفي الاخير التسم عند الطبري المذموم بصيغة مبالغة في تشيئه في صدور سامعيه وحكي ابن
 التين عن الداودي ان في حديث ابن مسعود حجة لمن قال فيمن ادعى عليه بما لا يكره وحاشا ثم قامت
 عليه البينة فقال كنت نسيته او ادعى بيته او ابراء او لنس عين المدعي ان ذلك يكون له ويعذر في ذلك
 كذا قال (قوله **باب** القراءة على الدابة) اي لا كيهوا كأنه شارالي الرد على من
 كره ذلك وقد نقله ابن ابي داود عن بعض السلف وتقدم البحث في كتاب الطهارة في قراءة القرآن
 في الحمام وغيرها وقال ابن بطال انها راديه هذه الترجمة ان في القراءة على الدابة سنة موجودة واضل
 هذه السنة قوله تعالى استمعوا له على ظهوره ثم تذكروا نعمته بكم اذا استوتو يتم عليه الآية ثم ذكر
 المصنف حديث عبد الله بن مغفل مختصرا وقد تقدم تمامه في تفسير سورة القمح ويأتي بعد ابواب
 (قوله **باب** تعليم الصبيان القرآن) كأنه اشار الى الرد على من كره ذلك وقد جاءت
 كراهية ذلك عن سعيد بن جبير وابراهيم النخعي واسنده ابن ابي داود عنه ما لنظ ابراهيم كانوا

وتابعه ابن جريج عن
 عبيدة عن شقيق سمعت
 عبد الله سمعت النبي صلى
 الله عليه وسلم * حدثنا محمد
 ابن العلاء حدثنا ابو اسامة
 عن بريد عن ابي بريدة عن
 ابي موسى عن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال تعاهدوا
 القرآن فوالذي نفسي بيده
 لو اشد تفصيلا من الابل
 في عقلها **باب** القراءة
 على الدابة * حدثنا حجاج
 ابن منهال حدثنا شعبة
 قال اخبرني ابو ياس قال
 سمعت عبد الله بن مغفل
 قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يوم فتح مكة
 وهو يقرأ على راحلته
 سورة القمح **باب** تعليم
 الصبيان القرآن * حدثني
 موسى بن اسمعيل حدثنا
 ابو عوانة عن ابي بشر

يكرهون ان يعلموا القلام القرآن حتى يعقل وكلام سعيد بن جبير يدل على ان كراهة ذلك من جهة
 حصول الملل له ولفظه عند ابن ابي داود ايضا كانوا يحبون ان يكون يقرأ الصبي بعد حين واخرج
 باسناد صحيح عن الاشعث بن قيس انه قدم غلاما صغيرا فباعوا عليه قتال ما قدمته ولا تكن قدمه القرآن
 وحجة من اجاز ذلك انه ادعى الى ثبوته ورسوخه عنده كما يقال التعلم في الصغر كالنقش في الحجر وكلام
 سعيد بن جبير يدل على انه يستحب ان يترك الصبي او لامر فائمه يزج بالحد على التدرج والحق ان
 ذلك يختلف بالاشخاص والله اعلم (قوله عن سعيد بن جبير قال ان الذي تدعونه المفصل هو المحكم قال
 وقال ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن عشرين سنين وقد قرأت المحكم) كذا فيه
 تفسير المفصل بالمحكم من كلام سعيد بن جبير وهو دال على ان الضمير في قوله في الرواية الاخرى قتلته
 وما المحكم لسعيد بن جبير وقيل قتل هو ابو بشر بخلاف ما يتبادر ان الضمير لابن عباس وقيل قتل
 سعيد بن جبير ويحتمل ان يكون كل منهما سأل شيخه عن ذلك والمراد بالمحكم الذي ليس فيه منسوخ
 ويطلق المحكم على ضد المتنابه وهو اصطلاح اهل الاصول والمراد بالمفصل السور التي كثرت فصولها
 وهي من الحجرات الى آخر القرآن على الصحيح واهل المصنف اشار في الترجمة الى قول ابن عباس
 سألوني عن التفسير فاني حفظت القرآن وانا صغيرا اخرج ابن سعيد وغيره باسناد صحيح عنه وقد
 استشكل عباس قول ابن عباس توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن عشرين سنين بما تقدم في
 الصلاة من وجه آخر عن ابن عباس انه كان في حجة الوداع ناهرا لاحتلام وسألت في الاستئذان من
 وجه آخر ان النبي صلى الله عليه وسلم مات وانا ختن وكأنا لا يختنون الرجل حتى يدرك وعنه ايضا انه
 كان عند موت النبي صلى الله عليه وسلم ابن خمس عشرة سنة وسبق الى استشكل ذلك الاسماعيلي فقال
 حديث الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس يعني الذي مضى في الصلاة يخالف هذا بالغ الداودي
 فقال حديث ابي بشر يعني الذي في هذا الباب وهم واجاب عباس بانه يحتمل ان يكون قوله وانا ابن عشرين
 سنين راجع الى حفظ القرآن لا الى وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ويكون تقدير الكلام توفي النبي صلى
 الله عليه وسلم وقد جعت المحكم وانا ابن عشرين سنين ففيه تقديم وتأخير وقد قال عمرو بن علي الفلاس
 الصحيح عندنا ان ابن عباس كان له عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عشرة سنة قد استكثما
 ونحوه لابي عبيد واسند البيهقي عن مصعب الزبيري انه كان ابن اربع عشرة سنة وبه جزم الشافعي في الام
 ثم سكي انه قبل ست عشرة سنة وكي قول ثلاث عشرة وهو المشهور واورد البيهقي عن ابي العباس عن ابن
 عباس قرأت المحكم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن ثنتي عشرة سنة فهذه ستة احوال ولو ورد
 احدي عشرة لكانت سبعة لانها من عشر الى ست عشرة (قلت) والاصل فيه قول الزبير بن بكار
 وغيره من اهل النسب ان ولادة ابن عباس كانت قبل الهجرة بثلاث سنين وبنو هاشم في الشعب وذلك
 قبل وفاة ابي طالب ونحوه لابي عبيد ويمكن الجمع بين مختلف الروايات الست عشرة وثنتي عشرة
 فان كلامهم ثبت سنه والاشهر بان يكون ناهرا لاحتلام لما قارب ثلاث عشرة ثم بلغ لما استكثما
 ودخل في التي بعدها فاطلاق خمس عشرة بالنظر الى جبر الكسرين واطلاق العشر والثلاث عشر
 بالنظر الى الغاء الكسر واطلاق اربع عشرة بجبر احدهما وسيأتي مزيدا في باب الختان
 بعد الكبير من كتاب الاستئذان ان شاء الله تعالى واختلف في اول المفصل مع الاتفاق على انه
 آخر جزء من القرآن على عشرة اقوال ذكرتها في باب الجهر بالقراءة في المغرب وكثرت قولاشاذا
 انه جميع القرآن (قوله باب) نسيان القرآن وهل يقول نسيان آية كذا وكذا)

عن سعيد بن جبير قال ان
 الذي تدعونه المفصل هو
 المحكم قال وقال ابن عباس
 توفي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وانا ابن عشرين
 سنين وقد قرأت المحكم
 بعد ثمانية عشر ابراهيم
 بعد ثمانية عشر ابراهيم
 بشر عن سعيد بن جبير
 عن ابن عباس رضي الله
 عنهم ما جعت المحكم في عهد
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقلت له وما المحكم قال
 المفصل في باب نسيان
 القرآن وهل يقول نسيان
 آية كذا وكذا

كأنه يريد أن النهي عن قول نسبت آية كذا وكذا ليس للزجر عن هذا اللفظ بل للزجر عن تعاطي
 أسباب النسيان المقتضية لقول هذا اللفظ ويحتمل أن ينزل المنع والاباحة على حاتين فمن نشأ نسيانه
 عن اشتغاله بأمر ديني كالجهاد لم يمنع عليه قول ذلك لأن النسيان لم ينشأ عن إهمال ديني وعلى ذلك
 يحمل ما ورد من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من نسبة النسيان إلى نفسه ومن نشأ نسيانه عن
 اشتغاله بأمر دنيوي ولا سيما أن كان عظورا امتنع عليه تعاطيه أسباب النسيان (قوله وقول الله
 تعالى سنقرئك فلا تنسى إلا ما شاء الله) هو مصير منه إلى اختيار ما عليه الأكثران لافي قوله فلا تنسى
 نافية وإن الله أخبره أنه لا ينسى ما أقرأه أباه وقد قيل إن لانهية وانما وقع الاشباع في السنين لتناسب
 رؤس الآتي والاول أكثر واختلف في الاستثناء فقال القراء هو التبرك وليس هناك شيء استثنى
 وعن الحسن وقادة إلا ما شاء الله أي قضى أن ترفع تلاوته وعن ابن عباس إلا ما أراد الله أن ينسيك أنت
 وقيل لما جبلت عليه من الطباع البشرية لكن سند كره بعد وقيل المعنى فلا تنسى أي لا تترك
 العمل به إلا ما أراد الله أن ينسخه فتترك العمل به (قوله سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا) أي صوت
 رجل وقد تقدم بيان اسمه في كتاب الشهادات (قوله له باذ كرتي كذا وكذا آية من سورة كذا)
 لم اقف على تعيين الآيات المذكورة واغرب من زعم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية لأن ابن
 عبد السلام قال فمن أقر أن عليه كذا وكذا درهمان يلزمه أحد وعشرون درهما وقال الداودي يكون
 مقرا بدرهمين لأنه أقل ما يقع عليه ذلك قال فان قال له على كذا درهمين كان مقرا بدرهم واحد (قوله
 في الطريق الثانية حدثنا عيسى) هو ابن يونس بن أبي اسحق (قوله عن هشام وقال اسقطته) يعني
 عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بالمتن المذكور وزاد فيه هذه اللفظة وهي اسقطته وقد تقدم
 في الشهادات من هذا الوجه بلفظ قتال رحمه الله لقد اذ كرتي كذا وكذا آية اسقطته من سورة كذا
 وكذا (قوله تابعه على بن مسهر وعبد بن هشام) كذا لا كرت ولا يذرع عن الكشميني تابعه
 على بن مسهر عن عبد بن مسهر وعبد بن مسهر لا شيخه وقد اخرج المصنف طريق
 على بن مسهر في آخر الباب الذي يلي هذا بلفظ اسقطته واخرج طريق عبد بن مسهر وهو ابن سليمان في
 الدعوات ولفظه مثل انظر على بن مسهر سواء (قوله في الرواية لانه كنت انسيها) هي مفسرة
 لقوله اسقطتها فكأنه قال اسقطتها نسيانا لا عمدا وفي رواية معمر بن هشام عند الاسماعيلي كنت
 انسيها بفتح النون ليس قبلها همزة قال الاسماعيلي النسيان من النبي صلى الله عليه وسلم لشيء من
 القرآن يكون على قسمين أحدهما نسيانه الذي يتذكره عن قرب وذلك قائم بالطباع البشرية وعليه
 يدل قوله صلى الله عليه وسلم في حديث ابن مسعود في السهو انما أنا بشر مثلكم انسي كما تنسون والثاني
 أن يرفعه الله عن قلبه على إرادة نسخ تلاوته وهو المشار إليه بالاستثناء في قوله تعالى سنقرئك فلا تنسى
 إلا ما شاء الله قال فأما القسم الاول فعارضه من رجع الزوال لطاهر قوله تعالى انما نحن نزلنا لذكروا ناله
 لما ذكروا وأما الثاني فداخل في قوله تعالى ما نسخ من آية أو نسيها على قراءة من قرأ بضم أوله من غير
 همز (قلت) وقد تقدم توجيه هذه القراءة وبيان من قرأها في تفسير البقرة وفي الحديث حجة لمن
 أجاز النسيان على النبي صلى الله عليه وسلم فيما ليس طريقه البلاغ طلقا وكذا في طريقه البلاغ لكن
 بشرطين أحدهما أنه بعد ما يقع منه تبليغه والاخر أنه لا يستمر على نسيانه بل يحصل له تذكره أما
 بنفسه وأما غيره وهل يشترط في هذا القول أن لا يقبل تبليغه فلا يجوز عليه في النسيان أصلا
 وزعم بعض الأصوليين وبعض الصوفية أنه لا يقع منه نسيان أصلا وانما يقع منه صورته ليس

وقول الله تعالى سنقرئك
 فلا تنسى إلا ما شاء الله
 حدثنا ربيع بن يحيى
 حدثنا زائدة حدثنا هشام
 عن عروة عن عائشة
 رضي الله عنها قالت سمع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 رجلا يقرأ في المسجد
 قتال رحمه الله لم يذ
 اذ كرتي كذا وكذا آية
 من سورة كذا * حدثنا
 محمد بن عبيد بن ميمون
 حدثنا عيسى عن هشام
 وقال اسقطته من سورة
 كذا * تابعه على بن
 مسهر وعبد بن هشام
 * حدثنا أحمد بن أبي رجا
 حدثنا أبو اسامة عن
 هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة قالت سمع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم رجلا يقرأ في سورة
 بالليل قتال رحمه الله لقد
 اذ كرتي آية كذا وكذا
 كنت انسيها من سورة
 كذا وكذا * حدثنا أبو
 نعيم حدثنا سفيان عن
 منصور عن أبي وائل عن
 عبد الله قال قال النبي
 صلى الله عليه وسلم بئس
 ما لأحدكم يقول نسبت آية
 كيت وكيت بل هو نسي

باب من لم ير بأسا ان يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا حدثنا عمر بن حفص حدثنا ابي حدثنا الاعرج حدثنا ابراهيم عن
علقمة وعبد الرحمن بن يزيد عن ابي ٧٠ مسعود الانصاري قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الايمان من آخر سورة

البقرة من قسراهم ما في
ليلة كنهاء * حدثنا ابو
اليمان اخبرنا شعيب عن
الزهري قال اخبرني عروة
ابن الزبير عن حديث المسود
ابن مخرمة وعبد الرحمن
ابن عبد القاري انهما
مع معاوية بن الخطاب رضى
الله عنه يقول سمعت
هشام بن حكيم بن حزام
يقرا سورة الفرقان في
حياة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاستمعت
لقراءته فاذا هو يقرأها
على حروف كثيرة
لم يقرئها رسول الله صلى
الله عليه فكذت اسأله
في الصلاة فانتظرت حتى
سلم فليته فقلت من اقوالك
هذه السورة التي سمعتك
تقرأ قال اقرانيها رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقلت له كذبت فوالله ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يقرأني هذه
السورة التي سمعتك
فاطلقت به الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فاقوده
فقلت يا رسول الله اني
سمعت هذا يقرأ سورة
الفرقان على حروف
لم يقرئها وانك اقرأتني
سورة الفرقان فقال
يا هشام اقرأها فقرأها

قال عياض لم يقل به من الاصولين احدا الا بالاظفر الاسفرايني وهو قول ضعيف وفي الحديث ايضا جواز رفع الصوت بالاعراف في الليل وفي المسجد والدعاء لمن حصل له من جهته خير وان لم يقصد المحصول منه ذلك واختلف السلف في نسيان القرآن فهم من جعل ذلك من الكبائر واخرج ابو عبيد من طريق الضحاك بن مزاحم موقوفا قال ما من احد تعلم القرآن ثم نسيه الا بذنب احدثه لان الله يقول وما اصابكم من مصيبة فبا كسب ايديكم ونسيان القرآن من اعظم المصائب واحتجوا ايضا بما اخرج ابو داود والترمذي من حديث انس مرفوعا عرضت على ذنوب امتي فلم اذنبا اعظم من سورة من القرآن او نهار جل ثم نسيها في استناده ضعف وقد اخرج ابن ابي داود من وجه آخر مرسلا نحوه ولنظرة اعظم من حامل القرآن وتاركه ومن طريق ابي العباس موقوفا كنا بعد من اعظم الذنوب ان يتعلم الرجل القرآن ثم ينام عنه حتى ينساه واستاده جيد ومن طريق ابن سيرين باسناد صحيح في الذي ينسى القرآن كقوله يكرهونه ويقولون فيه قولا شديدا ولا يداود عن سعد بن عباد مرفوعا من قرأ القرآن ثم نسيه لقي الله وهو اجزم وفي استناده ايضا مقال وقد قال به من الشافعية ابو المكارم والرويان واحتج أن الاعراض عن التلاوة يتسبب عنه نسيان القرآن ونسيانه يدل على عدم الاعتناء به والتهاون بأمره وقال الترمذي من حفظ القرآن او بعضه فقد علت رتبته بالنسبة الى من لم يحفظه فاذا اخل به هذه الرتبة الدينية حتى تزحزح عنه اناس ان يعاقب على ذلك فان ترك معاهدة القرآن يقضى الى الرجوع الى الجهل والرجوع الى الجهل بعد العلم شديد وقال اسحق بن راهويه يكره للرجل ان يمر عليه اربعون يوما لا يقرأ فيها القرآن ثم ذكر حديث عبد الله وهو ابن مسعود عن ما لاحداهم ان يقول نسيت آية كيت وكيت وقد تقدم شرحه قريبا وسفيان في السند هو الثوري واختلف في معنى اجزئته قيل مقطوع اليد وقيل مقطوع الحجة وقيل منطوع السبب من الخير وقيل خالي اليد من الخير وهي متفاربة وقيل يحشر مجنون ما حقيقة ويؤيده ان في رواية زائدة بن قدامة عند عبد بن حميد ان الله يوم القيامة وهو مجنون وفيه جواز قول المرأة استطت آية كذا من سورة كذا اذا وقع ذلك منه وقد اخرج ابن ابي داود من طريق ابي عبد الرحمن السلمي قال لا تلي استطت كذا بل قل اغفلت وهو ادب حسن وليس واجبا (قوله باسب) من لم ير بأسا ان يقول سورة البقرة وسورة كذا وكذا (اشار بذلك الى الرد على من كره ذلك وقال لا يقبل الا السورة التي يذكر فيها كذا وكذا) تقدم في الحج من طريق الاعمش انه سمع الحجاج بن يوسف على المنبر يقول السورة التي يذكر فيها كذا وكذا انه رد عليه بحديث ابي مسعود قال عياض حديث ابي مسعود حجة في جواز قول سورة البقرة ونحوها وقد اختلف في هذا فأجازه بعضهم وكرهه بعضهم وقال تقول السورة التي تذكر فيها البقرة (قلت) وقد تقدم في ابواب الرمي من كتاب الحج ان ابراهيم النخعي انكر قول الحجاج لا تقولوا سورة البقرة وفي رواية مسلم انها سنة وورد حديث ابي مسعود واقرى من هذا في الحجة ما اورد المصنف من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم وجاءت فيه احاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي صلى الله عليه وسلم قال النووي في الاذكار يجوز ان يقول سورة البقرة الى ان قال وسورة الغنكوت وكذلك الباقي ولا كراهة في ذلك وقال بعض السلف يكره ذلك والصواب الاول وهو قول

القرآن التي سمعته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا انزلت ثم قال اقرأ يا عمر فقرأتم التي اقرانها فقال الجاهل
رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا انزلت ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان القرآن انزل على سبعة احرف فافروا ما تيسر منه
* حديثنا بشري بن آدم اخبرنا علي بن مسهر اخبرنا عثمان بن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قارئا يقرأ بمن

الجاهل والاحاديث فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من أن تحصر وكذلك عن الصحابة فمن بعدهم (قلت) وقد جاء في إوافق ما ذهب إليه البعض المشار إليه حديث مرفوع عن أنس رفعه لا تقولوا سورة البقرة ولا سورة آل عمران ولا سورة النساء وكذلك القرآن كله أخرجه أبو الحسين بن قانع في فوائده والطبراني في الأوسط وفي سنده عيسى بن ميمون الطاطري وهو ضعيف وأورده ابن الجوزي في الموضوعات ونقل عن أحمد أنه قال هو حديث منكر (قلت) وقد تقدم في باب تأليف القرآن حديث يزيد الفارسي عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول ضعوها في السورة التي يذكر فيها كذا قال ابن كثير في تفسيره ولا شأن ذلك الحوط ولكن استقر الإجماع على الجواز في المصاحف والتفاسير (قلت) وقد تمسكنا بالاحتياط المذكور جماعة من المفسرين منهم أبو محمد بن أبي حاتم ومن المتقدمين السكبي وعبد الرزاق ونقله القرطبي في تفسيره عن الحكم الترمذي أن من حرمة القرآن أن لا يقال سورة كذا كقولك سورة البقرة وسورة النحل وسورة النساء وإنما يقال السورة التي يذكر فيها كذا وتعقبه القرطبي بأن حديث أبي مسعود يمارضه ويمكن أن يقال لامارضة مع إمكان الجمع فيكون حديث أبي مسعود ومن وافقه دالا على الجواز وحديث أنس أن ثبت محمول على أنه خلاف الأولى والله أعلم ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث تشهد لما ترجم له * أحدها حديث أبي مسعود في الآيتين من آخر سورة البقرة وقد تقدم شرحه قريبا * الثاني حديث عمر سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان وقد تقدم شرحه في باب أنزل القرآن على سبعة أحرف * الثالث حديث عائشة المذكور في الباب قبله وقد تقدم التنبية عليه ﴿ قوله يا رب أنزل في القراءة ﴾ أي تبين سرورها وأتاني في أدائها ليكون ادعى إلى فهم معانيها (قوله وقوله تعالى ورتل القرآن ترتيلا) كانه يشير إلى ما ورد عن السلف في تفسيرها فعند الطبري بسند صحيح عن مجاهد في قوله تعالى ورتل القرآن قال بعضهم أثر بعض على تودة وعن قتادة قال ينسب بياناً والامر بذلك إن لم يكن للوجوب يكون مستحباً (قوله وقوله تعالى وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث) أي توجيهه (قوله وما يكره أن يهذأ كذا الشعر) كانه يشير إلى أن استحباب الترتيل لا يستلزم كراهة الإسراع وإنما الذي يكره الهذو هو الإسراع المفرط بحيث يخفى كثير من الحروف أو لا تخرج من مخارجها وقد ذكر في الباب أنكار ابن مسعود على من يهذأ في القراءة كذا الشعر ودليل جواز الإسراع ما تقدم في أحاديث الأنبياء من حديث أبي هريرة رفعه خفف على داود القرآن فكان يأمر بدوا به فسرجه فيخرج من القرآن قبل أن تسرج (قوله فيها يفرق بفصل) هو تفسير أبي عبيدة (قوله قال ابن عباس فرقناه فصلناه) وصلة ابن جرير من طريق علي بن أبي طلحة عنه وعند أبي عبيد من طريق مجاهد أن رجلاً سأل عن رجل قرأ البقرة وآل عمران ورجل قرأ البقرة فقط قيامهما واحد وركوعهما واحد وسجودهما واحد فقال الذي قرأ البقرة فقط أفضل ثم تلى وقرأنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث ومن طريق أبي حمزة قلت لابن عباس أي سريع القراءة وأنا لا قرأ القرآن في ثلاث فقال لا قرأ البقرة أو تلتها فأتدبرها خير من أن أقرأ كما تقول وعند ابن أبي داود من طريق أخرى عن أبي حمزة قلت لابن عباس أي رجل سريع القراءة أي لا قرأ القرآن في ليلة فقلت لابن عباس لأن أقرأ سورة أحب إلي أن كنت لا بد فأسلا فقرأت سورة تسعها أذيتني وبوعها فليلك والتحقيق أن لكل من الإسراع والترتيل جهة فضل بشرط أن يكون المسرع لا يتخلل شيء من الحروف والحركات والسكون الواجبات فلا يعتنع أن يفضل أحدهما الآخر وإن استويا فإن من رتل ونأمل كمن تصدق بحذرة واحدة مثمنة ومن أسرع كمن تصدق بعدة جواهر لكن بينهما جهة واحدة وقد تكون جهة

الليل في المسجد فقال
يرحمه الله لقد أذكروني
كذا وكذا آية أسقطها
من سورة وكذا وكذا
في باب الترتيل في القراءة
وقوله تعالى ورتل القرآن
ترتيلاً وقوله تعالى وقرأنا
فرقناه لتقرأه على الناس
على مكث وما يكره أن
يهذأ كذا الشعر فيها يفرق
بفصل قال ابن عباس
فرقناه فصلناه في حديثنا
أبو التعمان حسد ثنا
مهدى بن ميمون

حدثنا واصل عن أبي رائل
عن عبد الله قال غدونا
على عبد الله فقال رجل
قرأت المفصل البارحة
فقال هذا كهذا الشعر أنا
قد سمعنا القراءة وإن
لأحفظ القرآن التي كل
يقرا من النبي صلى الله
عليه وسلم ثمان عشرة
سورة من المفصل
وسورتين من آل حليم
* حدثنا قتيبة بن سعيد
حدثنا جرير عن موسى
ابن أبي عائشة عن سعيد
ابن جبير عن ابن عباس
رفي الله عنهما في قوله لا
تحرل به لسانك لتعجل
به قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا نزل
عليه جبريل بالوحي وكان
يماحرل به لسانه وشقيقه
فيستد عليه وكان يعرف
منه فأنزل الله الآية التي
في لاقسم بيوم القيامة لا
تحرل به لسانك لتعجل به
إنا علمنا جهره وقرأ أنه قال
علمنا أن يجهره في صدره
وقرأ أنه فإذا قرأناه فاتبع
قرآنه فإذا أنزلناه فاستمع
ثم أن علمنا بيانه قال أن
علمنا أن ينينه بلسانك
قال وكان إذا أتاه جبريل
أطرق فإذا ذهب قرأه كما
وعده الله

الواحدة أكثر من قيمة الآخريات وقد يكون بالعكس ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * أحدهما
حديث ابن مسعود (قوله حدثنا واصل) هو ابن حبان بمهمة رتبة ثمانية ثمانية الأحاديب الكوفي ووقع
صريحه عند الأسماعيلي وزعم خلف في الأطراف أنه واصل مولى أبي عبيدة بن المهلب وغلطوه في ذلك
فإن مولى أبي عبيدة بصري وروايته عن البصريين ولا يستلزم رواية عن الكوفيين وأبو رائل شبيب
واصل هذا كوفي (قوله عن أبي رائل عن عبد الله قال غدونا على عبد الله) أي ابن مسعود (فقال
رجل قرأت المفصل) كذا أورده مختصرا وادخره مسلم من الوجه الذي أخرجه عنه البخاري
فإذا في أوله غدونا على عبد الله بن مسعود يوما بعدما صلينا الغداة فسلمنا بالباب فأذن لنا فكشنا بالباب
هنيئة فخرجت الجارية فقالت لا تدخلون فدخلنا فإذا هو جالس يسبح فقال ما منعكم أن تدخلوا وقد
أذن لكم فلما ظننا أن بعض أهل البيت نائم قال فظنتم بالآل أم عبد غفلة فقال رجل من القوم قرأت
المفصل البارحة كله فقال عبد الله هذا كهذا الشعر ولا حرج من طريق الأسود بن يزيد عن عبد الله
ابن مسعود أن رجلا أتاه فقال قرأت المفصل في ركعة فقال بل هذت كهذا الشعر وكنت الدقل وهذا
الرجل هو نعيم بن سنان كما أخرجه مسلم من طريق منصور عن أبي رائل في هذا الحديث وقوله هذا
بفتح الهاء وبالذال المعجمة المنونة قال الخطابي عناه سرعة القراءة بغير تأمل كما يشد الشعر واصل
الهدس سرعة الدفع وعند سعيد بن منصور من طريق يسار عن أبي رائل عن عبد الله أنه قال في هذه القصة
أنما فصل القصص (قوله ثمان عشرة) تقدم في باب تأليف القرآن من طريق الأعمش عن شقيق
فقال فيه عشر بن سورة من أول المفصل والجمع بينهما أن الثمان عشرة غير سورة لدخان والتي معها
وأطلق المفصل على الجميع تغليبا والافالدخان ليست من المفصل على المرجح لكن يحتمل أن يكون
تأليف ابن مسعود على خلاف تأليف غيره قال في آخر رواية لأعمش على تأليف ابن مسعود آخرهن
حم الدخان وعم فعلى هذا لا تغليب (قوله من آل حليم) أي السورة التي أولها حم وقيل يريد حم
نفسها كما في حديث أبي موسى أنه أتى من مرام من مرامير آل داود يعني داود نفسه قال الخطابي قوله
آل داود يريد به داود نفسه وهو كقوله تعالى ادخلوا آل فرعون أشد العذاب وتدقيقه ابن التين بأن
داود بن جحاف تأويله قال وإنما تم مراده لو كان الذي يدخل أشد العذاب فرعون وحده وقال
الكرمانى ولأن هذا الحرف ورد في الكتابة منفصلا يعني آل وحدها وحم وحدها الجازان تكون
الألف واللام التي تعرف الجنس والتقدير سورتين من الحواميم (قلت) لكن الرواية أيضا
ليست فيها وأوهم في رواية الأعمش المذكورة آخرهن من الحواميم وهو يؤيد الاحتمال المذكور
والله أعلم وأغرب الداودي فقال قوله من آل حليم من كلام أبي رائل والافان أول المفصل عند ابن
مسعود من أول الجائسة اه وهذا إنما يرد لو كان ترتيب مصحف ابن مسعود كترتيب المصحف
العثماني والامر بخلاف ذلك فإن ترتيب السور في مصحف ابن مسعود يغير الترتيب في المصحف العثماني
فلعل هذا منها ويكون أول المفصل عنده أول الجائسة والدخان متأخرة في ترتيبه عن الجائسة لأمح من
ذلك وقد اجاب النووي على طريق التزل بأن المراد بقوله عشر بن من أول المفصل أي معظم العشرين
* الحديث الثاني حديث ابن عباس في نزول قوله تعالى لا تحرل به لسانك لتعجل به وقد تقدم شرحه
مستوفي في تفسير القيامة وجرير المذكور في أسناده هو ابن عبد الحميد بخلاف الذي في الباب بعده
وقوله فيه وكان مما يحرل به لسانه وشقيقه كذا لا أكثر وقد تقدم توجيهه في بدء الوحي ووقع عند المستهلي
هنا وكان من يحرل به ويتعين أن يكون من فيه للتبعيض ومن موصولة والله أعلم وشاهد الترجمة منه أنه

عن تعجيبه بال تلاوة فانه يقتضي استحباب التأني فيه وهو المناسب للترييل وفي الباب حديث حفصة
 أم المؤمنين أخرجه مسلم في أثناء حديث وفيه كان النبي صلى الله عليه وسلم يرتل السورة حتى تكون
 أطول من أطول منهم وقد تقدم في أواخر المغازي حديث علقمة أنه قرأ على ابن مسعود فقال رتل فذاك
 أبي وامع فانه زينة القرآن وان هذه الزيادة وقعت عند أبي نعيم في المستخرج وأخرجه ابن أبي داود
 أيضا والله أعلم ﴿ قوله باب مد القراء ﴾ المد عند القراء على ضربين أصلي وهو أشباع
 الحرف الذي بعده الف أو واو أو ياء وغير أصلي وهو ما اذا أعقب الحرف الذي هذه صفته همزة وهو
 متصل ومنفصل فالمتصل ما كان من نفس الكلمة والمنفصل ما كان بكلمة أخرى فالاول يترقى فيه
 بالالف والواو والياء بمكنايات من غير زيادة والثاني يزد في تمكين الالف والواو والياء زيادة على المد
 الذي لا يمكن الإطباق بها إلا به من غير اسراف والمذهب الاعدل انه يمد كل حرف منها حتى ما كان بعده
 اولاً وقد يزد على ذلك قليلاً وما افرط فهو غير محمود والمراد من الترجمة الضرب الاول ﴿ قوله في الرواية
 الثانية حدثنا عمرو بن عاصم ﴾ وقع في بعض النسخ عمرو بن حفص وهو غلط ظاهر ﴿ قوله سئل انس ﴾
 ظهر من الرواية الاولى ان قتادة الراوي هو السائل وقوله في الرواية الاولى كان يمد مدابن في الرواية
 الثانية المراد بقوله يمد بسم الله الى آخره يمد اللام التي قبل الهاء من الجلالة والميم التي قبل النون من
 الرحمن والحاء من الرحيم وقوله ٣ في الرواية الاولى كانت مداي كانت ذات مد ووقع عند أبي نعيم من
 طريق أبي النعمان عن جرير بن حازم وكذا أخرجه ابن أبي داود من وجه آخر عن جرير وفي رواية له
 كان يمد قراءته وافاد انه لم يرو هذا الحديث عن قتادة الا جرير بن حازم وهما من يحيى وقوله في الثانية
 يمد بسم الله كذا وقع بموحدة قبل الموحدة التي في بسم الله كأنه حكى لفظ بسم الله كما حكى لفظ الرحمن
 في قوله يمد بالرحمن او جعله كالكلمة الواحدة علمه ذلك ووقع عند أبي نعيم من طريق الحسن الحلواني
 عن عمرو بن عاصم شيخ البخاري فيه يمد بسم الله ويمد الرحمن ويمد الرحيم من غير موحدة في الثلاثة
 وأخرجه ابن أبي داود عن يعقوب بن اسحق عن عمرو بن عاصم عن همام وجرير جميعاً عن قتادة بن لفظ
 يمد بسم الله الرحمن الرحيم بآيات الموحدة في اوله أيضاً وزاد في الاسناد جرير مع همام في رواية عمرو
 ابن عاصم وأخرج ابن أبي داود من طريق قطيبة بن مالك سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ
 في الفجر فيقرأ بهذا الحرف لها طلع بضبطه ونضيد وهو شاهد جيد لحديث انس وأصله عند مسلم
 والترمذي والنسائي من حديث قطيبة نفسه ﴿ تنبيه ﴾ استدلل بعضهم بهذا الحديث على ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ورام بذلك معارضة حديث انس أيضاً
 المخرج في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأها في الصلاة وفي الاستدلال لذلك بحديث الباب
 نظرو قد اوضحته فيما كتبه من النكت على علوم الحديث لابن الصلاح وحاصله انه لا يلزم من وصفه بأنه
 كان اذا قرأ البسملة يمد فيها ان يكون قرأ البسملة في اول الفاتحة في كل ركعة ولانه إنما ورد بصورة
 المثال فلا تعين البسملة والعلم عند الله تعالى ﴿ قوله باب الترجيع ﴾ هو تقارب ضروب
 الحركات في القراءة واصله الترديد وترجيع الصوت ترديده في الخلق وقد فسر كسباً أي في حديث
 عبد الله بن مغفل المذكور في هذا الباب في كتاب التوحيد بقوله أأبهمزة مقنوعة بعدها الف ساكنة
 ثم همزة أخرى ثم قالوا يحتمل أحدهما ان ذلك حدث من هز الناقه والاخر انه أشبع المدي في
 موضعه فحدث ذلك وهذا الثاني أشبهه بالسياق فان في بعض طرقه لولا ان يجتمع الناس لقراءاتكم

﴿ باب مد القراء ﴾
 حدثنا مسلم بن إبراهيم
 حدثنا جرير بن حازم
 الأزدي حدثنا قتادة قال
 سألت انس بن مالك عن
 قراءة النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال كان يمد مدا
 * حدثنا عمرو بن عاصم
 حدثنا ممام عن قتادة قال
 سئل انس كيف كانت
 قراءة النبي صلى الله عليه
 وسلم فقال كانت مدا ثم قرأ
 بسم الله الرحمن الرحيم يمد
 بسم الله يمد بالرحمن ويمد
 بالرحيم ﴿ باب الترجيع ﴾
 حدثنا آدم بن أبي إياس
 حدثنا شعبة حدثنا أبو
 إياس قال سمعت عبد الله
 ابن مغفل قال يايت النبي
 صلى الله عليه وسلم يقرأ
 وهو على ناقته او جلده وهو
 تيربه وهو يقرأ سورة
 الفتح او من سورة الفتح
 قراءة آينه يقرأ وهو يرجع

٣ قوله في الرواية الاولى
 كانت مدا هكذا ينسخ
 الشرح التي بأيدينا وهو
 سبق قلم او تحريف من
 النسخ والصواب في
 الرواية الثانية كما هو
 ظاهر المصحح

بذلك اللحن أي النغم وقد ثبت الترجيع في غير هذا الموضع فأخرج الترمذي في الشمائل والنسائي وابن ماجه وابن أبي داود واللفظ له من حديث أم عاتى كنت اسمع صوت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ وأنا نائمة على فراشي يرجع القرآن والذي يظهر أن الترجيع قد رآه أبا علي التبريد فمحدث ابن أبي داود من طريق أبي اسحق عن علقمة قال بت مع عبد الله بن مسعود في داره فنام ثم قام فكان يقرأ قراءة الرجل في مسجد حبه لا يرفع صوته ويسمع من حوله ويرتل ولا يرجع وقال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة معنى الترجيع تحسين التلاوة لا ترجيع الغناء لأن القراءة بترجيع الغناء تنافي الخشوع الذي هو مقصود التلاوة قال وفي الحديث ملازمته صلى الله عليه وسلم للعبادة لأنه حالة ركوبه المناقة وهو يسير لم يترك العبادة بالتلاوة وفي جهره بذلك إرشاد إلى أن الجهر بالعبادة قد يكون في بعض المواضع أفضل من الأسرار وهو عند التعليم وإيقاظ الغافل ونحو ذلك (قوله باب حسن الصوت بالقراءة) كذا لا يذو سقط فوله للقرآن لغيره وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن نقل الإجماع على استحباب سماع القرآن من ذي الصوت الحسن وأخرج ابن أبي داود من طريق ابن أبي مسجعة قال كان عمر يقدم الشاب الحسن الصوت لحسن صوته بين يدي التوم (قوله حديثنا محمد بن خلف أبو بكر حدثنا أبو يحيى الحماني حدثني يزيد بن عبد الله ابن أبي بردة عن جده عن أبي بردة عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له يا أبي موسى لقد أوتيت من مرام آل داود

باب حسن الصوت
بالقراءة للقرآن
محمد بن خلف أبو بكر
حدثنا أبو يحيى الحماني
حدثني يزيد بن عبد الله
ابن أبي بردة عن جده عن
أبي بردة عن أبي موسى
أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال له يا أبي موسى
لقد أوتيت من مرام آل داود

الاشعري فاستمع صوت صنيح ولا بر بطولا ناي احسن من صوته سنده صحيح وهو في الحلية لابي نعيم
والصنيح بفتح المهلة وسكون النون بعدها جيم هو آلة تتخذ من نحاس كالطبقين يضرب احدهما بالآخر
والبربط بالموحدين بينهم مارا سا كنه ثم طاء مسملة بوزن جعفر هو آلة تشبه العود فارسي معرب
والناي شون بغير همزة هو المزمار قال الخطابي قوله آل داود يريد داود نفسه لانه لم ينقل ان احدا من
اولاد داود ولا من اقاربه كان اعطى من حسن الصوت ما اعطى (قلت) ويؤيده ما اورده من الطريق
الآخرى وقد تقدم في باب من لم يتغن بالقرآن ما نقل عن السلف في صفة صوت داود والمراد بالمزمار
الصوت الحسن واصلة الا لاطلاق اسمه على الصوت للشبهة وفي الحديث دلالة بينة على ان القراءة
غير المقرورة وسبأني فزيد بحث في ذلك في كتاب التوحيد ان شاء الله تعالى ﴿ قوله باب من
احب ان يستمع القرآن من غيره ﴾ في رواية الكشغري القراءة ذكر فيه حديث ابن مسعود قال
لى النبي صلى الله عليه وسلم اقرأ على القرآن اورده مختصرا ثم اورده مطولا في الباب الذي بعده باب
قول المقرئ للقارئ حسبك والمراد بالقرآن بعض القرآن والذي في معظم الروايات اقرأ على ليس
فيه لفظ القرآن بل اطلق في صدق بالبعض قال ابن بطال يحتمل ان يكون احب ان يسمعه من غيره
ليكون عرض القرآن سنة ويحتمل ان يكون لكي يتسدر به ويفهمه وذلك ان المستمع اقوى على
التدبر ونفسه اخلى وانشط لذلك من القارئ لا اشتغاله بالقراءة واحكامها وهذا بخلاف قراءته هو
صلى الله عليه وسلم على ابي بن كعب كما تقدم في المناقب وغيرها فانه اراد ان يعلمه كيفية اداء القراءة
ومخارج الحروف ونحو ذلك ويأتي شرح الحديث بعد ابواب في باب البكاء عند قراءة القرآن ﴿ قوله
باب من يقرأ القرآن وقول الله تعالى فاقروا ما تيسر منه ﴾ كانه اشار الى الرد على من قال اقل
ما يجزى من القراءة في كل يوم وليلة جزء من اربعين جزءا من القرآن وهو منقول عن اسحق بن راهويه
والخنا بلة لان عموم قوله فاقروا ما تيسر منه يشهد اقل من ذلك فن ادعى التحديد فعليه البيان وقد
اخرج ابوداود من وجه آخر عن عبد الله بن عمرو في كم يقرأ القرآن قال في اربعين يوما ثم قال في شهر
الحديث ولادلالة فيه على المدعى (قوله حديثنا على) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وابن شبرمة
هو عبد الله قاضي السكوفة ولم يخرج له البخاري الا في موضع واحد يأتي في الادب شاهد او اخرج من
كلامه غير ذلك (قوله كم يقرأ الرجل من القرآن) اي في الصلاة (قوله قال على) هو ابن المديني
وهو موصول من تمة الخبر المذكور ومنصور هو ابن المعتمر وابراهيم هو النخعي وقد تقدم نقل
الاختلاف في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن بن يزيد عن علقمة في باب فضل سورة البقرة
وتقدم بيان المراد بقوله كفناه وما استدلل به ابن عيينة اعماجي على احد ما قيل في تأويل كفناه اي في
القيام في الصلاة بالليل وقد خفيت مناسبة حديث ابي مسعود بالترجمة على ابن كثير والذي يظهر انها من
جهة ان الآية المترجم بها تناسب ما استدلل به ابن عيينة من حديث ابي مسعود والجامع بينهما ان كلا
من الآية والحديث يدل على الاكتفاء بخلاف ما قال ابن شبرمة (قوله حديثنا موسى) هو ابن
اسماعيل التبوذي ومغيرة هو ابن مقسم (قوله انكحني ابي) اي زوجني وهو محمول على انه كان
المشير عليه بذلك والاف عبد الله بن عمرو حينئذ كان رجلا كاملا ويحتمل ان يكون قام عنه بالصداف
ونحو ذلك (قوله امرأة ذات حسب) في رواية احمد عن هشيم عن مغيرة وحسين عن مجاهد في هذا
الحديث امرأة من قريش واخرجه النسائي من هذا الوجه وهي ام محمد بنت حنيفة بفتح الميم وسكون

عن عبيدة عن عبد الله
رضي الله عنه قال قال لي
النبي صلى الله عليه وسلم
اقرأ على القرآن قلت اقرأ
عليك وعليك انزل قال ابي
احب ان اسمعه من غيري
﴿ باب قول المقرئ
للقارئ حسبك ﴾ حديثنا
محمد بن يوسف حديثنا
سفيان عن الامام ابراهيم
عن عبيدة عن
عبد الله بن مسعود قال قال
لى النبي صلى الله عليه وسلم
اقرأ على قلت يا رسول الله
اقرأ عليك وعليك انزل
قال نعم فقرا سورة النساء
حتى آتيت على هذه الآية
فكيف اذا جئنا من كل
امه بشهيد وجئنا بك على
هو لا شهيدا قال حسبك
الا ان فانت البه فاذا
عبنا تذر فان ﴿ باب في كم
يقرأ القرآن وقول الله
تعالى فاقروا ما تيسر منه ﴾
حديثنا على حديثنا سفيان
قال لي ابن شبرمة نظرت
كم يقرأ الرجل من القرآن
فلما اجد سورة اقل من ثلاث
آيات فقلت لا ينبغي لاحد
ان يقرأ اقل من ثلاث
آيات قال على حديثنا سفيان
اخبرنا منصور عن ابراهيم
عن عبد الرحمن بن يزيد
اخبره علقمة عن ابي
مسعود وعلقته وهو يطوف

بالبيت فذكر قول النبي صلى الله عليه وسلم انه من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفناه ﴿ حديثنا موسى حديثنا ابو عوانة
عن مغيرة عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال انكحني ابي امرأة ذات حسب فكان يتعاهد

كنته فيسألها عن بعائها
 ققول نعم الرجل من رجل
 لم يطأ لنا فراشا ولم يقش
 لنا كنفا منذ أتيناها فلما
 طال ذلك عليه ذكر للنبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 النبي به فلقبته بعد فقال
 كيف تصوم قلت اصوم
 كل يوم قال وكيف تختم ذات
 كل ليلة قال صم في كل شهر
 ثلاثة وأقرأ القرآن في كل
 شهر قال قلت أطيع أكثر
 من ذلك قال صم ثلاثة أيام
 في الجمعة قال قلت أطيع
 أكثر من ذلك قال أفطر
 يومين وصم يوما قال قلت
 أطيع أكثر من ذلك قال
 صم أفضل الصوم صوم
 داود صيام يوم وأفطر يوم
 وأقرأ في كل سبع ليال مرة
 فليتنى قبلت رخصة
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وذلك أني كبرت
 وضعفت فكان يقرأ على
 بعض أهله السبع من
 القرآن بالنهار والذي
 يقرؤه يعرضه من النهار
 ليكون أخف عليه بالليل
 وإذا أراد أن يتقوى أفطر
 أياما واحدا وصام مثلهن
 كراهية أن يترك شيئا فارق
 النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه قال أبو عبد الله وقال
 بعضهم في ثلاث أو في سبع

المهمة وكسر الميم بعدها محتاجة مقنونة خفيفة ابن جزء الزبدي حليف قريش ذكرها الزبير وغيره
 (قوله كته) بفتح الكاف وتشديد النون هي زوج الولد (قوله نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا)
 قال ابن مالك يستفاد منه وقوع التمييز بعد فاعل نعم الظاهر وقد منعه سيويه وأجازوه المبرد وقال الكرماني
 يحتمل أن يكون التقدير نعم الرجل من الرجال قال وقد تقيد المنكرة في الإثبات التعميم كما في قوله تعالى
 علمت نفس ما أحضرت قال ويحتمل أن يكون من التجريد كأنه جرد من رجل موصوف بكذا وكذا
 رجلا فقال نعم الرجل المجرد من كذا رجل صفته كذا (قوله لم يطأ لنا فراشا) أي لم يضا جعنا حتى يطأ
 فراشنا (قوله ولم يقش لنا كنفا) كذا لا أكثر بقاء ومثناه ثبيلة وشين معجمة وفي رواية أحمد والنسائي
 والكشيميني ولم يقش يقين معجمة ساكنة بعدها شين معجمة وكنفا بفتح الكاف والنون بعدها فاء
 هو الستر والجانب وأرادت بذلك الكناية عن عدم جماعه لها لأن عادة الرجل أن يدخل يده مع زوجته
 في دواخل امرها وقال الكرماني يحتمل أن يكون المراد بالكشف الكيف وأرادت أنه لم يطعم عندها
 حتى يحتاج إلى أن يقش عن موضع قضاء الحاجة كذا قال والاول اولى وزاد في رواية هشيم فاقبل على
 يابومني فقال انكحتك امرأة من قريش ذات حسب فعضلتها وفعلت ثم انطلق إلى النبي صلى الله عليه
 وسلم فشكا (قوله فلما طال ذلك) أي على عمرو ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وكأه تأني في شكواه
 رجاء أن يتدارك فلما عمادى على حاله خشي أن يلحقه ثم بضيع حق الزوجة فشكا (قوله فقال النبي)
 أي قال لعبد الله بن عمرو وفي رواية هشيم فإرسل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ويجمع بينهما بأنه أرسل إليه
 أولا ثم أتبعه اتفاقا فقال له اجتمع بي (قوله فقال كيف تصوم قلت اصوم كل يوم) تقدم ما يتعلق
 بالصوم في كتاب الصوم مشروحا وقوله في هذه الرواية صم ثلاثة أيام في الجمعة قلت أطيع أكثر
 من ذلك قال صم يوما وأفطر يومين قلت أطيع أكثر من ذلك قال داودى هذا وهم من الراوى لأن ثلاثة
 أيام من الجمعة أكثر من فطر يومين وصيام يوم وهو أنما يدرجه من الصيام التليل إلى الصيام الكثير
 (قلت) وهو اعتراض متجه فله وقع من الراوى فيه تقديم وتأخير وقد سلمت رواية هشيم من ذلك
 فإن لفظه صم في كل شهر ثلاثة أيام قلت أنى أقوى أكثر من ذلك فلم يزل يرفعه حتى قال صم يوما وأفطر
 يوما (قوله وأقرأ في كل سبع ليال مرة) أي اختتم في كل سبع فليتنى قبلت كذا وقع في هذه الرواية اختصارا
 وفي غيرها مراجعات كثيرة في ذلك كما سأينه (قوله فكان يقرأ) هو كلام مجاهد يصف صنيع عبد الله
 ابن عمرو لما كبر وقد وقع مصرح به في رواية هشيم (قوله على بعض أهله) أي على من تبسر منهم وإنما
 كان يصنع ذلك بالنهار ليندكر ما يقرأ به في قيام الليل خشية أن يكون خفي عليه شيء منه بالنسيان
 (قوله وإذا أراد أن يتقوى أفطرا يوما إلى آخره) يؤخذ منه أن الأفضل لمن أراد أن يصوم صوم داود
 أن يصوم يوما ويفطر يوما دائما ويؤخذ من صنيع عبد الله بن عمرو أن من أفطر من ذلك وصام
 قدر ما أفطرا نه يحزى عنه صيام يوم وأفطار يوم (قوله وقال بعضهم في ثلاث أو في سبع) كذا
 لا بى ذروا غيره ثلاث وفي خمس وسقط ذلك للنسفي وكان المصنف أشار بذلك إلى رواية شعبة عن
 مغيرة بهذا الاسناد فقال أقرأ القرآن في كل شهر قال أنى أطيع أكثر من ذلك قال زال حتى قال في
 ثلاث فان الخمس يؤخذ منه بطريق النضمن وقد تقدم المصنف في كتاب الصيام ثم وجدت في
 مسند الدارمي من طريق أبي فروة عن عبد الله بن عمرو قال قلت يا رسول الله في كم اختتم القرآن
 قال اختمه في شهر قلت أنى أطيع قال اختمه في خمسة وعشرين قلت أنى أطيع قال اختمه في
 عشرين قلت أنى أطيع قال اختمه في خمس عشرة قلت أنى أطيع قال اختمه في خمس قلت أنى

اطبق قال لا وابو فروة هذا هو الجهنى وامه عروة بن الحرث وهو كوفي ثقة ووقع في رواية هشيم
الذ كورة قال فقرأه في كل شهر قلت انى اجدهنى اقوى من ذلك قال فقرأه في كل شرة ايام قلت انى
اجدهنى اقوى من ذلك قال احدهما اما حصين واما مغيرة قال فقرأه في كل ثلاث وعند ابى داود
والترمذى مصححا من طريق يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن عمرو ومروا عاليا فقه من
قرأ القرآن في اقل من ثلاث وشاهدته عند سعيد بن منصور باسناد صحيح من وجه آخر عن ابن
مسعود اقرؤا القرآن في سبع ولا تقرأوه في اقل من ثلاث ولا بى عبيد من طريق الطيب بن سامان عن
عمرة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يحتم القرآن في اقل من ثلاث وهذا اختيار احمد
وابى عبيد واسحق بن راهويه وغيرهم وثبت عن كثير من السلف انهم قرؤا القرآن في دون ذلك قال
النووى والاختيار ان ذلك يختلف بالاشخاص فمن كان من اهل الفهم وتدقيق الفكر استحب له ان
يقصر على القدر الذى لا يختل به المقصود من التدبر واستخراج المعاني وكذا من كان له شغل بالعلم
او غيره من مهمات الدين ومصالح المسلمين العامة يستحب له ان يقتصر منه على القدر الذى لا يختل بما
هو فيه ومن لم يكن كذلك فالاولى له الاستكثار ما امكنه من غير خروج الى الملل ولا يقرأه هذرمة
والله اعلم (قوله واكثرهم) اى اكثر الرواة عن عبد الله بن عمرو (قوله على سبع) كانه يشير الى
رواية ابى سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو والموصولة عقب هذا فان فى آخره ولا يزد على ذلك
اى لا يغير الحال المذكورة الى حالة اخرى فاطلق الزيادة والمراد النقص والزيادة هنا بطريق التبدل
اى لا يقرأه فى اقل من سبع ولا بى داود والترمذى والنسائى من طريق وهب بن منبه عن عبد الله
ابن عمرو انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى كم يقرأ القرآن قال فى اربعين يوما ثم قال فى شهر ثم
قال فى عشرين ثم قال فى خمس عشرة ثم قال فى عشر ثم قال فى سبع ثم لم ينزل عن سبع وهذا ان كان
محفوظا احتمل فى الجمع بينه وبين رواية ابى فروة تعدد القصص فلا مانع ان يتعدد قول النبي صلى الله عليه
وسلم لعبد الله بن عمرو ذلك تأكيذا ويؤيده الاختلاف الواقع فى السياق وكان النهى عن الزيادة ليس
على التحريم كما ان الامر فى جميع ذلك ليس للوجوب وعرف ذلك من قرائن الحال التى ارشد اليها
السياق وهو النظر الى عجزه عن سوى ذلك فى الحال او فى المال واغرب بعض الظاهرية فقال يحرم
ان يقرأ القرآن فى اقل من ثلاث وقال النووى اكثر العلماء على انه لا تقدير فى ذلك وانما هو بحسب
النشاط والقوة فعلى هذا يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص والله اعلم (قوله عن يحيى) هو ابن
ابى كثير ومحمد بن عبد الرحمن وقع فى الاسناد الثانى انه مولى زهرة وهو محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
قتل ذكر ابن حبان فى الثقات انه مولى الاخفس بن شريق الثقفى وكان الاخفس ينسب زهرياً لانه كان
من حلفائهم وجزم جماعة بان ابن ثوبان عامرى فله ان كان ينسب عامرياً بالاصالة وزهرياً بالحلف ونحو
ذلك والله اعلم (تنبيه) هذا التعليق وهو قوله وقال بعضهم الخ ذهلت عن تخريجيه فى تعليق التعليق
وقد ايسر الله تعالى شحيره ههنا والله الحمد (قوله فى كم تقرأ القرآن) كذا اقصر البخارى فى
الاسناد العالى على بعض المتن ثم حوله الى الاسناد الاخر واسحق بن شيبه فيه هو ابن منصور وعبيد الله
هو ابن موسى وهو من شيوخ البخارى الا انه ربما حدث عنه بواسطة كما هنا (قوله عن ابى سلمة قال
واحد بنى قال سمعت انا من ابى سلمة) قائل ذلك هو يحيى بن ابى كثير قال الاسماعيلى خالف ابان بن
يزيد العطار شيبان بن عبد الرحمن فى هذا الاسناد عن يحيى بن ابى كثير ثم ساقه من وجهين عن ابان
عن يحيى عن محمد بن ابراهيم التيمى عن ابى سلمة وزاد فى سياقه بعد قوله اقرأه فى شهر قال انى اجد قوة

واكثرهم على سبع
* حدثنا سعد بن حفص
حدثنا شيبان عن يحيى
عن محمد بن عبد الرحمن
عن ابى سلمة عن عبد الله
ابن عمرو قال قال لى النبي
صلى الله عليه وسلم فى كم
تقرأ القرآن * حدثنا
اسحق بن خزيمة عن عبد الله بن
موسى عن شيبان عن
يحيى عن محمد بن عبد
الرحمن مولى بنى زهرة
عن ابى سلمة قال واحسبني
قال سمعت انا من ابى
سلمة عن عبد الله بن عمرو
قال قال لى رسول الله صلى
الله عليه وسلم اقرأ القرآن
فى شهر قلت انى اجد قوة
قال فقرأه فى سبع ولا تزد
على ذلك

باب البكاء عند قراءة القرآن
 حدثنا صدقة
 اخبرنا يحيى عن سفيان
 عن سليمان عن ابراهيم
 عن عبيدة عن عبد الله
 قال يحيى بعض الحديث
 عن عمرو بن مرة قال لى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 حدثنا مسدد عن يحيى
 عن سفيان عن الاعمش
 عن ابراهيم عن عبيدة
 عن عبد الله قال الاعمش
 وبعض الحديث حدثني
 عمرو بن مرة عن ابراهيم
 وعن ابيه عن ابي الضمعي
 عن عبد الله قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 اقرا على قال قلت اقرا
 عليك وعليك انزل قال
 انى اشتبهى ان اسمعه من
 غيرى قال فقرات النساء
 حتى اذا بلغت فكيف
 اذا جئنا من كل امة بشهيد
 وجئناك على هؤلاء
 شهيدا قال لى كف او امسك
 فرأيت عينيه تذرفان
 حدثنا قيس بن حفص
 حدثنا عبد الواحد حدثنا
 الاعمش عن ابراهيم عن
 عبيدة السلماني عن عبد
 الله بن مسعود رضى الله
 عنه قال قال لى النبي صلى
 الله عليه وسلم اقرا على
 قلت اقرا عليك وعليك
 انزل قال انى احب ان
 اسمعه من غيرى

قال فى عشرين قال انى اجد قوة قال فى عشر قال انى اجد قوة قال فى سبع ولا تزد على ذلك قال الاسماعيلي
 ورواه بكرمه بن عمار عن يحيى قال حدثنا ابو سلمة بن غير واسطه وساقه من طريقه قلت كان يحيى بن
 ابي كثير كان يتوقف فى حديث ابي سامه له ثم تذكر انه حدث به او بالعكس كان يصريح بشيء ثم
 توقف وتحقق انه سمعه بواسطه محمد بن عبد الرحمن ولا يقدر فى ذلك مخالفة ابان لان شيبان احفظ
 من ابان او كان عند يحيى عنهما يؤيده اختلاف سياتهما وقد تقدم فى الصيام من طريق الاوزاعي عن
 يحيى عن ابي سلمة مصرحا بالسماع بغير توقف لكن بعض الحديث فى قصة الصيام حسب قال
 الاسماعيلي قصة الصيام لم تختلف على يحيى فى روايته اباهما عن ابي سلمة عن عبد الله بن عمرو بغير
 واسطه تنبيه به المراد بالقرآن فى حديث الباب جميعه ولا يرد على هذا ان القصة وقعت قبل موت
 النبي صلى الله عليه وسلم بعدة وذلك قبل ان ينزل بعض القرآن الذى تأخر نزوله لانا نقول سلمنا ذلك
 لكن العبرة بما دل عليه الاطلاق وهو الذى فهم الصحابي فكان يقول انى لو قبلت الرخصة ولا
 شك انه بعد النبي صلى الله عليه وسلم كان قد اضاف الذى نزل آخر الى ما نزل اوله فالمراد بالقرآن جميع
 ما كان نزل اذ ذاك وهو مظهروه وقعت الاشارة الى ان ما نزل بعد ذلك يوزع بقسطه والله اعلم (قوله
 باب البكاء عند قراءة القرآن) قال النووي البكاء عند قراءة القرآن منه العارفين وشعار
 الصالحين قال الله تعالى ويخرون للاذقان يكون خروا سجدا وبكيا والاحاديث فيه كثيرة قال الغزالي
 يستحب البكاء مع القراءة وعند هارطريق تحصيله ان يحضر قلبه الحزن والخوف بتأمل ما فيه من
 التهديد والوعيد الشديد والوثائق والعهود ثم ينظر تنصيره فى ذلك فان لم يحضره حزن قلبك على فقد
 ذلك وانه من اعظم المصائب ثم ذكر المصنف فى الباب حديث ابن مسعود المذكور فى تفسير سورة
 النساء وساق المتن هناك على لفظ شيخه صدقة بن الفضل المروزي وساقه هنا على لفظ شيخه مسدد
 كلاهما عن يحيى التطان وعرف من هنا المراد بقوله بعض الحديث عن عمرو بن مرة وحاصله ان
 الاعمش سمع الحديث المذكور من ابراهيم النخعي وسمع بعضه من عمرو بن مرة عن ابراهيم وقد
 اوضحت ذلك فى تفسير سورة النساء ايضا ويظهر لى ان القدر الذى عند الاعمش عن عمرو بن مرة من
 هذا الحديث من قوله فقرأت النساء الى آخر الحديث وامامنا قبله الى قوله ان اسمعه من غيرى فهو عند
 الاعمش عن ابراهيم كما هو فى الطريق الثانية فى هذا الباب وكذا اخرج المصنف من وجه آخر عن
 الاعمش قبل بباين وقد تقدم قبل باب واحد عن محمد بن يوسف القريابي عن سفيان الثوري مقتصر على
 طريق الاعمش عن ابراهيم من غير تبين التفصيل الذى فى رواية يحيى التطان عن الثوري وهو يقتضى
 ان فى رواية القريابي ادراجا وقوله فى هذه الرواية وعن ابيه هو معطوف على قوله عن سليمان وهو
 الاعمش وحاصله ان سفيان الثوري روى هذا الحديث عن الاعمش ورواه ايضا عن ابيه وهو سعيد
 ابن مسروق الثوري عن ابي الضمعي ورواية ابراهيم عن عبيدة بن عمرة عن ابن مسعود وهو موصولة
 ورواية ابي الضمعي عن عبد الله بن مسعود ومنقطع ووقع فى رواية ابي الاحوص عن سعيد بن مسروق
 عن ابي الضمعي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعبد الله بن مسعود ذكره وهذا اشهد انقطاعا
 اخرج سعيد بن منصور وقوله اقرا على وقع فى رواية على بن مسهر عن الاعمش بالفظ قال لى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر اقرا على ووقع فى رواية محمد بن فضالة الطبري ان ذلك كان وهو
 صلى الله عليه وسلم فى بنى ظفر اخرج به ابن ابي حاتم والطبراني وغيرهما من طريق يونس بن محمد بن
 فضالة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتاهم فى بنى ظفر ومعه ابن مسعود وناس من اصحابه فأمر

باب اثم من رأى براءة القرآن أو تأكل به أو فجر به **ب** حدثنا محمد بن كثير أخبرنا سفيان حدثنا الأعمش عن خثمة عن سويد بن غفلة قال قال علي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يأتي في آخر الزمان قوم

٧٩

حدثنا الأسنان سفهاء الاحلام يقولون من خير قول

البرية يمرقون من الاسلام

كما يمرق السهم من الرمية

لا يجاوز ايمانهم حناجرهم

فأينا لقيتموهم فاقتلوهم

فان قتلهم اجر لمن قتلهم

يوم القيامة * حدثنا

عبد الله بن يوسف أخبرنا

مالك عن يحيى بن سعيد

عن محمد بن إبراهيم بن

الحارث التيمي عن أبي سلمة

ابن عبد الرحمن عن أبي

سعيد الخدري رضي الله

عنه انه قال سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم

يقول يخرج فيكم قوم

نحمة رعون صلاتكم مع

صلاتهم وصيامكم مع

صيامهم وعملكم مع عملهم

ويقرون القرآن لا يجاوز

حناجرهم يمرقون من

الدين كما يمرق السهم من

الرمية ينظر في النصل فلا

يرى شيئا وينظر في القدح

فلا يرى شيئا وينظر في

الريش فلا يرى شيئا ويتبارى

في الفوق * حدثنا مسدد

حدثنا يحيى عن شعبة

عن قتادة عن انس بن

مالك عن أبي موسى عن

النبي صلى الله عليه وسلم

قال المؤمن الذي يقرأ

قارنا فقرأ فأتى على هذه الآية فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء عشه بعد اقبكي حتى ضرب الحياه ووجنتاه فقال يا رب هذا على من انا بين ظهريه فكيف بمن لم اراه واخرج ابن المبارك في الزهد من طريق سعيد بن المسيب قال ابس من يوم الا يعرض على النبي صلى الله عليه وسلم امته غدوة وعشية فيعرفهم بسيماهم واعمالهم فذلك يشهد عليهم في هذا المرسل ما يرفع الاشكال الذي تضمنه حديث ابن فضالة والله اعلم قال ابن بطال انما بكى صلى الله عليه وسلم عند تلاوته هذه الآية لانه مثل لنفسه احوال يوم القيامة وشدة الحال الداعية له الى شهادته لانه بالتصديق وسؤاله الشفاعة لاهل الموقف وهو امر يحق له طول البكاء انتهى والذي يظهر انه بكى رحمة لامته لانه علم انه لا بد ان يشهد عليهم بعملهم وسماتهم قد لا يكون مستقيما فقد يفضي الى تعذيبهم والله اعلم (قوله **باب** اثم من رأى براءة القرآن أو تأكل به) كذا لا اكثر وفي رواية رايابن خنانية بدل الهمزة وتأكل اي طلب الاكل وقوله او فجر به لا اكثر بالجيم وحكي ابن التين ان في رواية الخلاء المعجمة ثم ذكر في الباب ثلاثة احاديث * احدها حديث علي في ذكر الخوارج وقد تقدم في علامات النبوة واغرب الداودي فزعم انه وقع هنا عن سويد بن غفلة قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم قال واختلف في صحة سويد والصحيح ما هنا انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال معتمدا على الغلط الذي نشأ له عن السقط والذي في جميع نسخ صحيح البخاري عن سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قال سمعت وكذا في جميع المسانيد وهو حديث مشهور لسويد بن غفلة عن علي ولم يسمع سويد من النبي صلى الله عليه وسلم على الصحيح وقد قيل انه صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح والذي يصح انه قدم المدينة حين نقضت الايدي من دفن رسول الله صلى الله عليه وسلم وصح سماعه من الخلفاء الراشدين وكبار الصحابة وصح انه ادى صدقة ماله في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو نعيم مات سنة ثمانين وقال ابو عبيد سنة احدى وقال عمرو بن علي سنة اثنتين وبلغ مائة وثلاثين سنة وهو جعفي يكنى ابا امية نزل الكوفة ومات بها وسيأتي البحث في قتال الخوارج في كتاب المحاربين وقوله الاحلام اي العقول وقوله يقولون من قول خير البرية هو من المقالوب والمراد من قول خير البرية اي من قول الله وهو المناسب للترجمة وقوله لا يجاوز حناجرهم قال الداودي يريد انهم تعلقوا بشئ منه (قلت) ان كان مراده بالعلق الحفظ قط دون العلم بما دلوله فعسى ان يتم له مراده والا فالذي فهمه الاثمة من السياق ان المراد ان الايمان لم يرسخ في قلوبهم لان ما وقف عند الحلقوم فلم يتجاوزه لا يصل الى القلب وقد وقع في حديث حذيفة نحو حديث ابي سعيد من الزيادة لا يجاوز تراقيمهم ولا تبعه قلوبهم * الحديث الثاني حديث ابي سلمة عن ابي سعيد في ذكر الخوارج ايضا وسيأتي شرحه ايضا في استنباط المرتدين وتقدم من وجه آخر في علامات النبوة ومناسبة هذين الحديثين للترجمة ان القراءة اذا كانت لغبر الله فهي للرياء اولئها كل به ونحو ذلك فالاحاديث الثلاثة دالة لاركان الترجمة لان منهم من رايابه واليه الاشارة في حديث ابي موسى ومنهم من تأكل به وهو مخرج من حديثه ايضا ومنهم من فجر به وهو مخرج من حديث علي وابي سعيد وقد اخرج ابو عبيد في فضائل القرآن من وجه آخر عن ابي سعيد وصححه الحاكم رفعه تعلموا القرآن واسألوا الله به قبل ان يعلمه قوم يسألون به الدنيا فان القرآن يعلمه ثلاثة نفر رجل يباهي به ورجل يستأكل به

القرآن ويعمل به كالترجمة طعمها طيب ويرى بها طيب والمؤمن الذي لا يقرأ القرآن ويعمل به كالترجمة طعمها طيب ولا يرجع لها ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كل يوم يمانه ربحها طيب وطعمها مر ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كالحنظلة طعمها مر او خبيث ويرى بها مر

ورجل يقرؤه والله وعند ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس موقوفا لا تصر بوا كتاب الله بعضه ببعض
فان ذلك يقع الشك في قلوبكم واخرج احمد وابو يعلى من حديث عبد الرحمن بن شبل رفعه اقرؤا
القرآن ولا تغلوا فيه ولا تحفوا عنه ولا تأكلوا به الحديث وسنده قوي واخرج ابو عبيد عن عبد الله
ابن مسعود سيجي زمان يسئل فيه بالقرآن فاذا سألوكم فلاتطوهم * الحديث الثالث حديث ابن
موسى الذي تقدم مشروحا في باب فضل القرآن على سائر الكلام وهو ظاهر فيما ترجم له ووقع هنا عند
الاسماء على من طريق معاذ بن معاذ عن شعبة بسنده قال شعبة وحديثي شبل يعني ابن عزرقة انه سمع
انس بن مالك بهذا (قلت) وهو حديث آخر اخرج ابو داود في مثل الجليس الصالح والجليس السوء
﴿ قوله يا ايها الذين آمنوا اقرؤا القرآن ما تلتف عليه قلوبكم ﴾ اي اجتمعتم (قوله فاذا اختلفتم
اي في فهم معانيه) (فتقوا مواضعه) اي تفرقوا لئلا يهتدي بكم الاختلاف الى الشر قال عياض يحتمل ان
يكون النهي خاصا بمن صلى الله عليه وسلم لئلا يكون ذلك سببا لنزول ما يسيء لهم كما في قوله تعالى
لا تسألوا عن اشياء ان تبدلكم تسوءكم ويحتمل ان يكون المعنى اقرؤوا والزمووا الائتلاف على ما دل عليه
وقادايه فاذا وقع الاختلاف او عرض عارض شبهة يقتضي المنازعة الداعية الى الافتراق فانزكوا
القراءة وتمسكوا بالحكم الموجب للاتفاق واعرضوا عن المتشابه المؤدى الى الفارقة وهو كقوله صلى الله
عليه وسلم فاذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فاحذروهم ويحتمل انه ينهى عن القراءة اذا وقع
الاختلاف في كيفية الاداء بان يتفرقوا عند الاختلاف ويترك كل منهم على قراءته ومثله ما تقدم عن
ابن مسعود لما وقع بينه وبين الصحابي الاخرين الاختلاف في الاداء فقرأوا الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال كلكم محسن وبهذه النكتة تظهر الحكمة في ذكر حديث ابن مسعود عقيب
حديث جندب (قوله تابعه الحرث بن عبيد وسعيد بن زيد عن ابي عمران) اي في رفع الحديث فأما
متابعه الحرث وهو ابن قدامة الابدالي فوصلها الدارمي عن ابي غسان مالك بن اسمعيل عنه واظنه
مثل رواية حماد بن زيد وامام تابعه سعيد بن زيد وهو اخو حماد بن زيد فوصلها الحسن بن سفيان في
مسنده من طريق ابي هشام المخزومي عنه قال سمعت ابا عمران قال حدثنا جندب فذكر الحديث
مرفوعا في آخره فاذا اختلفتم فيه فقوموا (قوله ولم يرفعه حماد بن سلمة وابان) يعني ابن يزيد الطار
امار رواية حماد بن سلمة فلم تقع لي موصولة وامار رواية ابان فوقع في صحيح مسلم من طريق حبان بن
هلال عنه ولقظه قال لنا جندب ونحن غلمان فذكره لكن مرفوعا ايضا فله وقع للحننف من وجه
آخر عنه موقوفا (قوله وقال غندر عن شعبة عن ابي عمران سمعت جندبا قوله) وصله الاسماء على
من طريق بشير عن غندر (قوله وقال ابن عون عن ابي عمران عن عبد الله بن الاصامت عن عمر
قوله) ابن عون هو عبد الله البصري الامام المشهور وهو من اقران ابي عمران وروايته هذه وصلها
ابو عبيد عن معاذ بن معاذ عنه واخرجها النسائي من وجه آخر عنه (قوله وجندب اصحوا اكثر)
اي اصح اسنادا واكثر طرقا وهو كما قال فان الجم الغفير روي عن ابي عمران عن جندب الا انهم
اختلفوا عليه في رفعه ووقفه والذين دفعوه ثقات حفاظا لحكمهم وامار رواية ابن عون فشاذا لم يتابع
عليه اقال ابو بكر بن ابي داود لم يخطئ ابن عون قط الا في هذا الصواب عن جندب انتهى ويحتمل
ان يكون ابن عون حظه ويكون لابي عمران فيه شيخ آخر وانما توارد الرواة على طريق جندب
لما رواها وتصريح رفعها وقد اخرج مسلم من وجه آخر عن ابي عمران هذا حديثا آخر في المعنى
اخرجه من طريق حماد عن ابي عمران الجوني عن عبد الله بن رباح عن عبد الله بن عمر قال هاجرت
الى النبي صلى الله عليه وسلم فسمع رجلين اختلفا في آية فخرج يعرف الغضب في وجهه فقال انما هذا

باب اقرؤا القرآن
ما تلتف عليه قلوبكم
حدثنا ابو النعمان حدثنا
حماد عن ابي عمران
الجوني عن جندب بن
عبد الله عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال اقرؤا
القرآن ما تلتف قلوبكم
فاذا اختلفتم فتقوا مواضعه
* حدثنا عمرو بن علي
حدثنا عبد الرحمن بن
مهدي حدثنا سلام بن
ابي مطيع عن ابي عمران
الجوني عن جندب قال
النبي صلى الله عليه وسلم
اقرؤا القرآن ما تلتف
عليه قلوبكم فاذا اختلفتم
فتقوا مواضعه * تابعه
الحرث بن عبيد وسعيد
ابن زيد عن ابي عمران
ولم يرفعه حماد بن سلمة
وابان وقال غندر عن
شعبة عن ابي عمران
سمعت جندبا قوله وقال
ابن عون عن ابي عمران
عن عبد الله بن الاصامت
عن عمر قوله وجندب
اصحوا اكثر * حدثنا
سليمان بن حرب حدثنا
شعبة عن عبد الملك ابن
ميسرة عن

من كان قبلكم بالاختلاف في الكتاب وهذا مما يهوى ان يكون لطريق ابن عون اصل والله اعلم (قوله
النزال) بفتح النون وتشديد الزاي وآخره لام (ابن سيرة) بفتح المهملة وسكون الموحدة الهلاكي
قاضي كبير قد قيل انه له صحة وذهل المزي فجزم في الاطراف بأن له صحة وجزم في التهذيب بأن له رواية
عن ابي بكر الصديق جرسلة (قوله انه سمع رجلا يقرأ آية سمع النبي صلى الله عليه وسلم قرأ اختلافها)
هذا الرجل يجهل ان يكون هو ابي بن كعب فقد اخرج الطبري من حديث ابي بن كعب انه سمع ابن
مسعود يقرأ آية قرأ اختلافها فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال كلا كما يحسن الحديث وقد تقدم في باب
انزل القرآن على سبعة احرف بيان عدة الفاظ لهذا الحديث (قوله فقرأ) بصيغة الامر للذين
(قوله اكبر علمي) هذا الشك من شعبة وقد اخرج ابو عبيد عن حجاج بن محمد عن شعبة قال اكبر
علمي اني سمعته وحديثي عنه مسعود فذكره (قوله فان من كان قبلكم اختلفوا فاهلكهم) في
رواية المتكلم فاهلكوا بضم اوله وعند ابن حبان والحاكم من طريق زر بن حبیش عن ابن مسعود
في هذه القصة فانما اهلك من كان قبلكم الاختلاف وقد تقدم القول في معنى الاختلاف في حديث
جندب الذي قبله وفي رواية زر المذكورة من الفائدة ان السورة التي اختلف فيها ابي وابن مسعود كانت
من آل حم وفي المبهمات للخطيب انها الاحقاف ووقع عند عبد الله بن احمد في زيادات المنذر في هذا
الحديث ان اختلافهم كان في عدد هاهل هي خمس وثلاثون آية وست وثلاثون الحديث وفي هذا
الحديث والذي قبله الخلف على الجماعة والالفة والتحذير من الفرقة والاختلاف والنهي عن المراءى في
القرآن بغير حق ومن شر ذلك ان تظهر دلالة الآية على شيء يخالف الراي فيتوسل بالنظر وتدقيقه الى
تأويلها وحملها على ذلك الراي ويقع اللجاج في ذلك والمناضلة عليه في خاتمة في اشتمل كتاب فضائل القرآن
من الاحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثا المعلق منها وما يتعلق به من المتابعات تسعة عشر حديثا
والباقي موصولة المكررها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثا والباقي خالص واقفه مسلم على تخريجها
سوى حديث انس فيمن جمع القرآن وحديث قتادة بن النعمان في فضل قل هو الله احد وحديث ابي
سعيد في ذلك وحديثه ايضا يعجز احدكم ان يقرأ ثلث القرآن وحديث عائشة في قراءة المعوذات عند
النوم وحديث ابن عباس في قراءته المفصل وحديثه لم يترك الاماين اللذين وحديث ابي هريرة
لا حسدا الا في اثنتين وحديث عثمان ان خيركم من تعلم القرآن وحديث انس كانت قراءته مدا وحديث
عبد الله بن مسعود انه سمع رجلا يقرأ آية رفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم سبعة آثار والله اعلم

النزال بن سيرة عن عبد
الله انه سمع رجلا يقرأ آية
سمع النبي صلى الله عليه
وسلم قرأ اختلافها فأخذت
بيده فانطلقت به الى النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
كلا كما يحسن فقرأ اكبر
علمي قال فان من كان
قبلكم اختلفوا فاهلكهم
﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
﴿ كتاب النكاح ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
﴿ كتاب النكاح ﴾

كدالنسفي وعن رواية الفربري تأخير البسملة والنكاح في اللغة الضم والتسداخل ويجوز من قال انه
الضم وقال الفرما النكح ضم ثم سكون اسم الفرج ويجوز كسر اوله وكثراسته معاملة في لوطه ومعنى به
العقد لكونه سببه قال ابو القاسم الزجاجي هو حقيقة فيهما وقال القارسي اذا قالوا نكح فلانة او بنت فلان
فالمراد العقد واذا قالوا نكح زوجته فالمراد الوطء وقال آخرون اصله لزوم شيء لشيء مستعليا عليه ويكون
في المحسوسات وفي المعاني قالوا نكح المطر الارض ونكح النعاس عينه ونكحت القمح في الارض اذا
حرثها ويزدته فيها ونكحت الحصاة اخفاف الابل وفي الشرع حقيقة في العقد مجاز في الوطء على
الصحيح والحجة في ذلك كثرة وروده في الكتاب والسنة للعقد حتى قيل انه لم يرد في القرآن الا للعقد

ولا يرد مثل قوله حتى تنكح زوجا غيره لان شرط الوطء في التحليل انما ثبت بالسنة والا فالعقد لا بد منه
 لان قوله حتى تنكح معناه حتى تزوج اي يعتمد عليها ومفهومه ان ذلك كاف بمجرده لكان بينت السنة
 ان لا عبرة بمفهوم الغاية بل لا بد بعد العقد من ذوق العسيلة كما انه لا بد كذلك من التطايق ثم العدة نعم
 افاد ابو الحسن بن فارس ان النكاح لم يرد في القرآن الا للزواج الا في قوله تعالى وابتلوا اليتامى حتى اذا
 بلغوا النكاح فان المراد به الحلم والله اعلم وفي وجه للشافعية كقول الحنفية انه حقيقة في الوطء مجاز
 في العقد وقيل مقول بالاشتراك على كل منهما وبه جزم الزجاجة وهذا الذي يرجع في نظري وان كان
 اكثر ما يستعمل في العقد ويرجع بعضهم الاول ان اسماء الجماع كلها كتابات لاستقباح ذكره فيبعد
 ان يستعير من لا يفصد فحشا اسم ما يستفظه لما لا يستفظه فدل على انه في الاصل للعقد وهذا يتوقف
 على تسليم المدعى انها كلها كتابات وقد جمع اسم النكاح ابن القطار فزادت على الالف ﴿ قوله ﴾
باب الرغبة في النكاح لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء (زاد الاصبلي وابو
 الوقت الآتية ووجه الاستدلال انها صيغة امر تقتضي الطلب وان دل درجانه الذب فثبت الرغبة وقال
 القرطبي لا دلالة فيه لان الآتية سبقت لبيان ما يجوز الجمع بينه من اعداد النساء ويحتمل ان يكون
 البخاري انزع ذلك من الامر بشكاح الطبيب مع ورود النهي عن ترك الطبيب ونسبة فاعله الى الاعتداء
 في قوله تعالى لا تحرموا طبيبات ما حل الله لكم ولا تعدوا وقد اختلف في النكاح فقال الشافعية ليس
 عبادة ولهذا النذرة لم يعتد وقال الحنفية هو عبادة والتحقيق ان الصورة التي يستحب فيها النكاح كما
 سيأتي بيانه تستلزم ان يكون حيث لا عبادة فمن نفي نظر اليه في حديثه ومن اثبت نظر الى الصورة
 المخصوصة ثم ذكر المصنف في الباب حديثين * الاول حديث انس وهو من المتفق عليه لكن من
 طريقين الى انس (قوله جاء ثلاثة رهط) كذا في رواية جندوف في رواية ثابت عند مسلم ان نورا من اصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم ولا منافاة بينهما فالرهط من ثلاثة الى عشرة والفر من ثلاثة الى تسعة وكل منهما
 اسم جمع لا واحد له من لفظه ووقع في مرسل سعيد بن المسيب عند عبد الرزاق ان الثلاثة المذكورين
 هم علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعثمان بن مظعون وعند ابن مردويه من طريق
 الحسن العدني كان علي في اناس ممن ارادوا ان يحرموا الشهوات فزات الآية في المائدة روت في اسباب
 الواحدى بغير اسناد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الناس وخوفهم فاجتمع عشرة من الصحابة
 وهم ابو بكر وعمر وعلي وابن مسعود وابو ذر وسالم مولى ابي حذيفة والتمتداد وسلمان وعبد الله بن
 عمرو بن العاص ومعتل بن مقرن في بيت عثمان بن مظعون فانفقوا على ان يصوموا النهار ويقوموا
 الليل ولا يناموا على الفرش ولا يأكلوا اللحم ولا يقرئوا النساء ويجبوا ما اكبرهم فان كان هذا
 محفوظا احتمل ان يكون الرهط الثلاثة هم الذين باثروا السؤال فنسب ذلك اليهم بخصوصهم تارة ونسب
 تارة للجميع لا شرا اكهم في طلبه ويؤيد انهم كانوا اكثر من ثلاثة في الجملة ما روى مسلم من طريق
 سعيد بن هشام انه قدم المدينة فأراد ان يسبع عقاره فيجعله في سبيل الله ويجمع الروم حتى يموت فلقى
 ناسا بالمدينة فتهو عن ذلك واخبروه ان رد طاسته ارادوا ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فنهاهم فلما حدثوه ذلك راجع امراته وكان قد طلقها يعني بسبب ذلك لكان في عهد رسول الله بن عمرو ومعه
 نظر لان عثمان بن مظعون مات قبل ان يهاجر عبد الله فيما احب (قوله يسألون عن عبادة
 النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية مسلم عن علقمة في السر (قوله كأنهم تقالوها) بتشديد اللام
 المضمومة اي استقلوها واصل تقالوها تقالوها اي رأى كل منهم انها قليلة (قوله فتالوها وابن

باب الرغبة في النكاح
 لقوله تعالى فانكحوا
 ما طاب لكم من النساء
 حدثنا سعيد بن ابي مرجم
 اخبرنا محمد بن جعفر
 اخبرنا جند بن ابي جند
 الطويل انه سمع انس بن
 مالك رضي الله عنه يقول
 جاء ثلاثة رهط الى بيوت
 ازواج النبي صلى الله عليه
 وسلم يسألون عن عبادة
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فلما اخبروا كأنهم
 تقالوها فتالوها وابن

نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له) في رواية الجوى والكشهرى قد غفر له بضم اوله والمعنى ان من لم يعلم بحصول ذلك له يحتاج الى المبالغة في العبادة عسى ان يحصل بخلاف من حصل له لكن قد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك ليس بلازم فأشار الى هذا بانهم خشية وذلك بالنسبة لتمام العبودية في جانب الرؤية واشار في حديث عائشة والمغيرة كما تقدم في صلاة الليل الى معنى آخر بقوله اقلا كون عبيدا شكورا (قوله فقال احدهم اما انافانا صلى الليل ابدا) هو قيد لليل لا الا صلى وقوله فلا تزوج ابدا اكد المصلى ومعتزل النساء بالتأيد ولم يذكر كذا الصيام لانه لا بد له من فطر الليل الى وكذا ايام العيد ووقع في رواية مسلم فقال بعضهم لا تزوج النساء وقال بعضهم لا آكل اللحم وقال بعضهم لا اناام على الفراش وظاهره مما يتردد في زيادة عدد القائلين لان ترك اكل اللحم اخص من مداومة الصيام واستغراق الليل بالصلاة اخص من ترك النوم على الفراش ويمكن التوفيق بضرور من التجوز (قوله فجاء اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انتم الذين قلتم) في رواية مسلم فيبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فحمد الله واثنى عليه وقال ما بال اقوام قالوا كذا ويجمع بانه منع من ذلك عموما بمرامح عدم تعيينهم وخصوصا فيما بينه وبينهم رقتا بهم وسرا لهم (قوله اما والله) بتخفيف الميم حرف تنبيه بخلاف قوله في اول الخبر اما انافا بتشديد الميم للتقسيم (قوله انى لا خشاكم الله واتقاكم له) فيه اشارة الى رد ما بنوا عليه امرهم من ان المغفور له لا يحتاج الى مزيد في العبادة بخلاف غيره فآلمهم انه مع كونه يبالغ في التشديد في العبادة خشى الله راتقى من الذين يشددون وانما كان كذلك لان المشدد لا يأمن من الملل بخلاف المعتد فانها يمكن لاستمراره وخير العمل مادوام عليه صاحبه وقد ارشد الى ذلك في قوله في الحديث الاخر المنيب لا ارضا فطع ولا ظهرا ابني وسباني مزيد لذلك في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى وتقدم في كتاب العلم شئ منه (قوله لكنى) استدراك من شئ محذوف دل عليه السياق اى انا وانتم بالنسبة الى العبودية سواء لكن انا اعمل كذا (قوله فن رغب عن سننى فليس منى) المراد بالنسبة الطريقة لا التي تتابل الفرض والرغبة عن الشئ الاعراض عنه الى غيره والمراد من ترك طريقى واخذ بطريقة غيرى فليس منى ولمح بذلك الى طريق الرهبانية فانهم الذين ابتدعوا التشديد كما وصفهم الله تعالى وقد عابهم بانهم ما فوه بما التزموه وطريقته النبي صلى الله عليه وسلم الحنيفية السمحة في فطر ليتقوى على الصوم وينام ليتقوى على القيام ويتزوج لكسر الشهوة واعفاف النفس وتكثير النسل وقوله فليس منى ان كانت الرغبة بضرب من التأويل يمدح صاحبه فيه فمضى فليس منى اى على طريقى ولا يلزم ان يخرج عن الملة وان كان اعراضا وتطعا يرضى الى اعتقاد ارجحية عمله فمضى فليس منى ليس على ملتي لان اعتقاد ذلك نوع من الكفر وفي الحديث دلالة على فضل السكاح والترغيب فيه وفيه تنبيه احوال الاكابر للناسى بافعالهم وانه اذا اعتذرت معرفته من الرجال جاز استكشافه من النساء وان من عزم على عمل بر واحتاج الى اظهاره حيث يأمن الرباعلم يكن ذلك ممنوعا وفيه تقديم الحمد والثناء على الله عند لقاء مسائل العلم وبيان الاحكام للكافرين وازالة الشبهة عن المجتهدين وان المباحات قد تنقلب بالقصد الى الكراهة والاستحباب بوقال الطبري فيه الرد على من منع استعمال الجلال من الاطعمة والملابس وآثر غليظ الثياب وتخشى الما كل قال عياض هذا مما اختلف فيه السلف فمضى من نحالى ما قال الطبري ومنهم من عكس واحتج بقوله تعالى اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا قال والحق ان هذه الآية في التكفار وقد اخذ النبي صلى الله عليه وسلم بالامر من (قلت) لا يدل ذلك لاحد الفرقين ان كان المراد المداومة

نحن من النبي صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال احدهم اما انافانا صلى الليل ابدا وقال آخر انا صوم الدهر ولا افطر وقال آخر انا اعتزل النساء فلا تزوج ابدا فجاء اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انتم الذين قلتم كذا وكذا اما والله انى لا خشاكم الله واتقاكم له لكنى اصوم وافطر واصلى وارقد واتزوج النساء فن رغب عن سننى فليس منى

حدثنا علي مع حسن
ابن ابراهيم عن يونس بن
يزيد عن الزهري قال
اخبرني عروة انه سأل
عائشة عن قوله تعالى وان
تخفتم ان لا تقسطوا في
اليتامى فانكحوا امطاب
لكم من النساء مثنى وثلاث
ورباع فان تخفتم ان
لا تعبدوا فواحدة او
ما ملكت ايمانكم ذلك
ادنى ان لا تعملوا قالت
يا ابن اختي اليتيم تكون
في حجر واهي افرغب في مالها
وجالها يريد ان يتزوجها
بادنى من سنة صداقتها
فهموا ان ينكحوهن الا ان
يقسطوا لهن فيكسوا
الصداق وامروا بنكاح
من سواهن من النساء
باب قول النبي صلى الله
عليه وسلم من استطاع
الباءة فليتزوج فانه اغض
للبصر واحسن للفرج
وهل يتزوج من لا ارب له
في النكاح حدثنا عمر بن
حفص حدثنا ابي حدثنا
الاعمش قال حدثني ابراهيم
عن علقمة قال كنت مع
عبد الله فلقينه عثمان بن
ققال يا ابا عبد الرحمن ان
لي اليك حاجة فخطبا فقال
عثمان هل لك يا ابا عبد
الرحمن

على احد الصفتين والحق ان ملازمة استعمال الطيبات تنفي الى الترفه والبطر ولا يامن من الوقوع
في الشهوات لان من اعتاد ذلك قد لا يجد احيا ناعلا يستطيع الانتقال عنه فيقع في المحذور كما ان منع
تناول ذلك احيا ناعلا يقضي الى التنطح المنهي عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى نل من حرم زينته الله التي
اخرج لعباده والطيبات من الرزق كما ان الاخذ بالتشديد في العبادة يقضي الى الملل التناطح لاصلها
وملازمة الاقتصار على الفرائض مثلا وترك التنقل يقضي الى ايثار البطالة وعدم النشاط الى العبادة
وخير الامور الوسط وفي قوله اني لا خشاكم الله مع ما انضم اليه اشارة الى ذلك وفيه ايضا اشارة الى ان العلم
بالله ومعرفة ما يجب من حقه اعظم قدرا من مجرد العبادة البدنية والله اعلم * الحديث الثاني
(قوله حدثنا علي مع حسن بن ابراهيم) لم ار عليه هذا منسوب في شيء من الروايات ولا نبيه عليه ابو
علي الغساني ولا نسبه ابو نعيم كعادته لكن جزم المزني بعبارة لا يمسعود بأنه علي بن الحسين وكان
الحامل على ذلك شهرة علي بن الحسين في شيوخ البخاري فاذا اطلق اسمه كان الحمل عليه اولى من غيره
والاقتدروا عن حسن بن ابي علي بن حجر وهو من شيوخ البخاري ايضا وكان حسن
المذكور قاضي كرمان ووثقه ابن معين وغيره ولكن له افراد قال ابن عسدي هو من اهل الصدق
الا انه ربما غلط (قلت) ولم ار له في البخاري شيئا انفرده وقد ادركه بالن الا انه لم يلقه لانه مات
سنة ست ومائتين قبل ان يرتحل البخاري وقد تقدم شرح الحديث المذكور وفيه مستوفى في تفسير
سورة النساء ﴿ قوله ﴾ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من استطاع الباءة فليتزوج
فانه اغض للبصر واحسن للفرج (وقع في رواية السرخسي لانه والاول اولى لانه بقية لفظ الحديث
وان كان تصرف فيه فاختصر منه لفظ منكم وكأنه اشار الى ان الشفاهي لا يخص وهو كذلك اتفاقا
وانما اطلاق هل نعم نصابا طائما رايته في الصيام اخرج من وجه آخر عن الاعمش بلفظ من
استطاع الباءة كما ترجم به ليس فيه منكم (قوله وهل يتزوج من لا ارب له في النكاح) كانه يشير الى
ما وقع بين ابن مسعود وثمان فعرض عليه ثمان فأجاب بالحديث فانه لم يكن لا ارب فيه فلم يوافق
واكمل ان يكون واقفه وان لم ينقل ذلك ولعله رخص الى ما بين العمامة فيمن لا يتوق الى النكاح هل ينسب
اليه ام لا وسأذكر ذلك بعد (قوله حدثني ابراهيم) هو النخعي وهذا الاسناد مما ذكرناه اصح
الاسانيد وهي ترجع الى اعمش عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ولا اعمش في هذا الحديث
اسناد آخر ذكره المصنف في الباب الذي يليه باسناده يعينه الى الاعمش (قوله كنت مع عبد الله)
يعني ابن مسعود (قوله فلقينه عثمان بن) كذا وقع في اكثر الروايات وفي رواية زيد بن ابي انيسة عن
الاعمش عن ابن حبان بالمدينة وهي شاذة (قوله فقال يا ابا عبد الرحمن) هي كنية ابن مسعود
وظن ابن المنبر ان المخاطب بذلك ابن عمر لانها كنيته المشهورة واكد ذلك عنده انه وقع في نسخته
من شرح ابن بطال عقب الترجمة فيه ابن عمر لقينه عثمان بن يعني وقص الحديث فكذب ابن المنبر في
حاشيته هذا يدل على ان ابن عمر شدد على نفسه في زمن الشباب لانه كان في زمن عثمان شابا كذا قال
ولامدخل لابن عمر في هذه القصة اصلا بل القصة والحديث لابن مسعود مع ان دعوى ابن
عمر كان شابا اذ ذاك فيه نظر لما سأينه قريبا فانه كان اذ ذاك جازا لثلاثين (قوله فخطبا) كذا
لا اكثر وفي رواية الاصيلي فخطبا قال ابن التين وهي الصواب لانه واوي يعني من الطلوة مثل
دعوا قال الله تعالى فلما اتممت دعوا الله اتمى ووقع في رواية جرير عن الاعمش عند مسلم
اذلقه عثمان فقال هل يا ابا عبد الرحمن فاستغلاه (قوله فقال عثمان هل لك يا عبد الرحمن

في ان تزوجك بكراتك كرك ما كنت تعهد) لعل عثمان رأى به قسفا ورثاة هيبة فحمل ذلك على تقديمه
 الزوجة التي ترفهه ووقع في رواية أبي معاوية عند احمد ومسلم لعلها ان تذكر ما مضى من زمانك
 وفي رواية جرير عن الاعمش عند مسلم لعلك يرجع اليك من نفسك ما كنت تعهد وفي رواية زيد بن
 ابي انيسة عند ابن حبان لعلها ان تذكر ما فالت ويؤخذ منه ان معاشررة الزوجة الشابة تزيد في القوة
 والنشاط بخلاف عكسها فبالعكس (قوله فلما رأى عبد الله ان ليس له حاجة الى هذا اشار الى قتال
 يا علقمة فانتهيت اليه وهو يقول امالئن قلت ذلك لقد) هكذا عند الاكثر ان مراجعة عثمان لابن
 مسعود في امر التزويج كانت قبل استدعائه لعلقمة ووقع في رواية جرير عند مسلم وزيد بن ابي انيسة
 عند ابن حبان بالعكس ولفظ جرير بعد قوله فاستخلاه فلما رأى عبد الله ان ليس له حاجة قال لي تعال
 يا علقمة قال فجلست فقال له عثمان الان تزوجك وفي رواية زيد بن علي عثمان فاخذ بيده فقاما وتحدثت عنهما
 فلما رأى عبد الله ان ليست له حاجة يسرها قال ادن يا علقمة فانتهيت اليه وهو يقول الان تزوجك ويحمل
 في الجمع بين الروايتين ان يكون عثمان اعاد على ابن مسعود ما كان قال له بعد ان استدعى علقمة لسكونه
 فهم منه ارادة اعلام علقمة بما كان فيه (قوله لقد قال لنا النبي صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب)
 في رواية زيد بن مسعود كنام رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا بافتال لنا وفي رواية عبد الرحمن بن زيد
 في الباب الذي يليه دخلت مع علقمة والاسود على عبد الله فقال عبد الله كنام مع النبي صلى الله عليه
 وسلم شيئا بالاجد شيئا بافتال لنا يا معشر الشباب وفي رواية جرير عن الاعمش عند مسلم في هذه الطريق
 قال عبد الرحمن واني يومئذ شاب فحدثت بحديث رايت انه حدث به من اجلي وفي رواية وكيع عن الاعمش
 وانا احدث القوم (قوله يا معشر الشباب) المعشر جماعة يشبههم وصف ما والشباب جمع شباب
 ويجمع ايضا على شبيهه وشبان يضم اوله والثقبل وذكر الازهرى انه لم يجمع فاعل على فعال غيره
 واصله الحركه والنشاط وهو اسم لمن بلغ الى ان يكمل ثلاثين هكذا اطلق الشافعية وقال القرطبي في
 المفهم يقال له حدث الى ستة عشر سنة ثم شاب الى اثنين وثلاثين ثم كهل وكذا ذكر الزمخشري في
 الشباب انه من لدن البلوغ الى اثنين وثلاثين وقال ابن شاس المالكي في الجواهر الى اربعين وقال
 النووي الاصح المختار ان الشاب من بلغ ولم يجاوز الثلاثين ثم كهل الى ان يجاوز الاربعين ثم هو شيخ
 وقال لرواي وطائفة من جاوز الثلاثين سمي شيخا زاد ابن قتيبة الى ان يبلغ الخمسين وقال ابواسحق
 الاسفرايني عن الاصحاب المرجع في ذلك الى اللغة واما بياض الشعر فيختلف باختلاف الامم
 (قوله من استطاع منكم الباءة) خص الشباب بالخطاب لان الغالب وجود قوة الداعي فيهم الى
 النكاح بخلاف الشيوخ وان كان المعنى معتبرا اذا وجد السبب في الكهول والشيوخ ايضا (قوله
 الباءة) بالهمزة وتاء تأنيث محدود وفيها لغة اخرى بغير همزة ولا مدوقديهم مزو وبلاهاء ويقال لها
 ايضا الباهة كالاول لكن بهاء بدل الهمزة وقيل بالمد القسرة على مؤن النكاح وبالقصر الوطء قال
 الخطابي المراد بالباءة النكاح واصله الموضع الذي يتبوؤه وياوي اليه وقال المازري اشتق العقب على
 المرأة من اصل الباءة لان من شأن من يتزوج المرأة ان ييواها منزلا وقال النووي اختلف العلماء في
 المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان الى معنى واحد أحدهما ان المراد معناها القوي وهو الجامع فتقديره
 من استطاع منكم الجامع لقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح فليزوج ومن لم يستطع الجامع اعجزه
 عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شرمته كما يقطع الوجاء وعلى هذا القول وقع الخطاب
 مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالبا والقول الثاني ان المراد هنا بالباءة

في ان تزوجك بكراتك
 تذكر ما كنت تعهد
 فلما رأى عبد الله ان
 ليس له حاجة الى هذا
 اشار الى قتال يا علقمة
 فانتهيت اليه وهو يقول
 امالئن قلت ذلك لقد قال
 لنا النبي صلى الله عليه
 وسلم يا معشر الشباب من
 استطاع منكم الباءة

مؤن النكاح سببها ما يلزمها وتقديره من استطاع منكم مؤن النكاح فليتزوج ومن لم يستطع
فليصم لدفع شهوته والذي حل القائلين به ما قالوه قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم قالوا والعاجز
عن الجماع لا يحتاج الى الصوم لدفع الشهوة فوجب تأويل الباءة على المؤن وانفصل التائبون بالاول
عن ذلك بالتقدير المذكور انتهى والتعليل المذكور للمارري واجاب عنه عياض بأنه لا يبعد ان
يختلف الاستطاعة ان فيكون المراد بقوله من استطاع الباءة اي بلغ الجماع وقد راعيه فليتزوج ويكون
قوله ومن لم يستطع اي من لم يقدر على التزويج (قلت) وتنبأ له هذا الحذف المقبول في المتن فيحتمل
ان يكون المراد ومن لم يستطع الباءة او من لم يستطع التزويج وقد وقع كل منهما صريحا فعند الترمذي
في رواية عبد الرحمن بن يزيد من طريق الثوري عن الاعمش ومن لم يستطع منكم الباءة وعند
الاسماعيلي من هذا الوجه من طريق ابي عوانة عن الاعمش من استطاع منكم ان يتزوج فليتزوج
ويؤيده ما وقع في رواية للنسائي من طريق ابي معشر عن ابراهيم النخعي من كان ذا طول فليتكح
ومثله لابن ماجه من حديث عائشة وللبراز من حديث انس واما تعليل المارري فيعكر عليه قوله في
الرواية الاخرى التي في الباب الذي يليه بلفظ كتاب مع النبي صلى الله عليه وسلم شابا بالانجوشيا فانه يدل
على ان المراد بالباءة الجماع ولا مانع من الحل على المعنى الاصح ان يراد بالباءة القدرة على الوطء ومؤن
التزويج والجواب عما استشكله المارري انه يجوز ان يرشد من لا يستطيع الجماع من الشباب لفرط
حياء او عدم شهوة او عنة مثلا الى ما يهي له استمرار تلك الحالة لان الشباب مظنة ثوران الشهوة
الداعية الى الجماع فلا يلزم من كسرها في حالة ان يستمر كسرها فلهاذا ارشد الى ما يستمر به المكسر
المذكور فيكون قسم الشباب الى قسمين قسم يتوقون اليه ولهم اقتدار عليه فندبهم الى التزويج ودفعوا
للمحذور بخلاف الاخرين فندبهم الى امر مستمر به حاتمهم لان ذلك ارفق بهم لانه لا يترك في رواية
عبد الرحمن بن يزيد وهي انهم كانوا لا يجدون شيئا ويستفاد منه ان الذي لا يجي ابيه النكاح وهو تائق
اليه يندب له التزويج فدفعوا للمحذور (قوله فليتزوج) زاد في كتاب الصيام من طريق ابي حنيفة عن
الاعمش هنا فانه اغض البصر واحسن للفرج وكذا ثبت هذه الزيادة عند جميع من اخرج الحديث
المذكور من طريق الاعمش بهذا الاسناد وكذا ثبت باسناده الاخر في الباب الذي يليه ويغلب على
ظني ان حذفها من قبل حفص بن غياث شيخ شيخ البخاري وانما اثر البخاري روايته على رواية غيره
لوقوع التصريح فيها من الاعمش بالتحديث فاغتر له اختصار المتن لهذه المصاحفة وقوله اغض اي اشد
غضا واحسن اي اشدا حصانته ومنعاه من الوقوع في الفاحشة وما اظن ما وقع لمسلم حيث ذكر عقب
حديث ابن مسعود هذا يسير حديث جابر رفعه اذا حدثكم اعجبته المرأة فوقع في قلبه فليجهد الى امراته
فليواقعها فان ذلك يرد ما في نفسه فان فيه اشارة الى المراد من حديث الباب وقال ابن دقيق العيد يحتمل
ان تكون افعال على بابها فان التقوى سبب لغض البصر وتحصين الفرج وفي معارضتها الشهوة الداعية
وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض فيكون اغض واحسن مما لم يكن لان وقوع الفعل مع
ضعف الداعي اشد من وقوعه مع وجود الداعي ويحتمل ان يكون افعال فيه لغير المباغظة بل اخبار عن
الواقع فقط (قوله ومن لم يستطع فعليه بالصوم) في رواية مغيرة عن ابراهيم عند الطبراني ومن لم يقدر
على ذلك فعليه بالصوم قال المارري فيه اغراء بالقائب ومن اصول النعمان ان لا يغري الغائب وقد
جاء اذا قول بعضهم عليه رجلا ليسني على جهة الاغراء وتعقبه عياض بأن هذا الكلام موجود

فليتزوج ومن لم يستطع
فعليه بالصوم

لابن قتيبة والزجاجي ولكن فيه غلط من اوجه اما اولها فن التعبير بقوله لا اغراء بالغائب والصواب
 فيه اغراء الغائب واما لا اغراء بالغائب فجائز ونص سيوي به انه لا يجوز دون زيد ولا يجوز عليه زيد
 عند ارادة غير مخاطب وانما جار للحاضر لما فيه من دلالة لخال بخلاف الغائب فلا يجوز اذ لم يضره
 ومعرفة بالخالة الدالة على المراد واما ثانيا فان المثال ما فيه حقيقة الاغراء وان كانت صورته فلم يرد
 القائل تبليغ الغائب وانما اراد الاخبار عن نفسه بأنه قليل المبالاة بالغائب ومثله قولهم اليك عني
 اي اجعل شغلك بنفسك ولم يرد ان يغريه به وانما امر اذ عني وكن كمن شغل عني واما ثالثا فليس في
 الحديث اغراء الغائب بل الخطاب للحاضر من الذين خاطبهم اولا بقوله من استطاع منكم فالماء في
 قوله فعلية ليست اغائب وانما هي للحاضر المبهم اذ لا يصح مخاطبه بالكاف وتظهر هذا قوله كتب عليكم
 القصاص في القتلى الى ان قال فن عني له من اخيه شيء ومثله لوقلت لاثني من قام منكم فله درهم فالماء
 لهم من المخاطبين لا لغائب اه ملخصا وقد استحسنه القرطبي وهو حسن بالغ وقد تفتن له الطبري
 فقال قال ابو عبيد قوله فعلية بالصوم اغراء غائب ولا تكاد العرب تغري الا الشاهد تقول عليك زيدا
 ولا تقول عليه زيدا الا في هذا الحديث قال وجوابه انه لما كان الضمير الغائب راجعا الى لفظه من
 وهي عبارة عن المخاطبين في قوله يامعشر الشباب وبيان لقوله منكم جاز قوله عليه لانه بمنزلة الخطاب
 وقد اجاب بعضهم بأن ايراد هذا اللفظ في مثال اغراء الغائب هو باعتبار اللفظ وجواب عياض باعتبار
 المعنى واكثر كلام العرب اعتبار اللفظ كذا قال والحق مع عياض فان الالفاظ توابع للمعنى ولا معنى
 لا اعتبار اللفظ مجردا هنا (قوله بالصوم) عدل عن قوله فعلية بالجوع ونزلة ما يثير الشهوة ويستدعي
 طغيان الماء من الطعام والشراب الى ذكر الصوم اذ ما جاء تحصيل عبادة هي برأسها مطلوبة وفيه
 اشارة الى ان المطلوب من الصوم في الاصل كسر الشهوة (قوله فانه) اي الصوم (قوله له وجاء)
 بكسر الواو والمد اصله الغمز ومنه وجي في عنقه اذا غمز دافعا له ووجاه بالسيف اذا طعن به ووجا
 انثيه غمزهما حتى رضهما ووقع في رواية ابن جبان المذكورة فانه له وجاء وهو الانحصاء وهي زيادة
 مدرجة في الخبر لم تقع الا في طريق زيد بن ابي ايمنه هذه وتفسير الوجود بالانحصاء فيه نظر فان الوجود
 رض الاثني والانحصاء سلهما واطلاق الوجود على الصيام من مجاز المشابهة وقال ابو عبيد قال بعضهم
 وجا بفتح الواو قصور الاول اكثر وقال ابو زيد لا ينال وجاء الا فيما لم يبرأ وكان قريب العهد بذلك
 واستدل بهذا الحديث على ان من لم يستطع الجماع فالمطلوب منه ترك التزويج لانه ارشده الى ما ينال فيه
 ويضعف دواعيه واطلاق بعضهم انه يكره في حقهم وقد قسم العلماء الرجل في التزويج الى اقسام الاول
 الثاني اليه القادر على مؤنه الخائف على نفسه فهذا يندب له النكاح عند الجميع وزاد الحنابلة في
 رواية انه يجب وبذلك قال ابو عوانة الاسفرايني من الشافعية وصرح به في صحيحه ونقله المصنف
 في شرح مختصر الجويني وجها وهو قول داود واتباعه ورد عليهم عياض ومن تبعه بوجهين
 * احدهما ان الآية التي احتجوا بها خبرت بين النكاح والتسري بمعنى قوله تعالى فواحدة او
 ماملكت ايمانكم قالوا والتسري ليس واجبا اتفاقا فيكون التزويج غير واجب اذ لا يقع التخيير
 بين واجب ومنذور وهذا الرد متعقب فان الذين قالوا بوجوبه قسدوه بما اذا لم يندفع التوفان
 بالتسري فاذا لم يندفع تعين التزويج وقد صرح بذلك ابن حزم فقال وفرض على كل قادر على الوطء ان
 وجد ما يتزوج به او يتسرى ان يفعل احدهما فان عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وهو قول جماعة
 من السلف * الوجه الثاني ان الواجب عندهم العقد لا الوطء والعقد مجرد لا يندفع مشقة التوفان

فانه له وجاء

قال فما ذهبوا اليه لم يتناولوه الحديث وما تناولوه الحديث لم يذهبوا اليه كذا قال وقد صرح اكثر المخالفين
 بوجوب الوطء فاندفع الابرار وقال ابن بطال احتج من لم يوجب به بقوله صلى الله عليه وسلم ومن لم
 يستطيع فعله بالصوم قال فلما كان الصوم الذي هو بدله ليس بواجب فبدله مثله وتعقب بأن الامر
 بالصوم مرتب على عدم الاستطاعة ولا استحالة ان يقول القائل اوجبت علي كذا فان لم تستطع
 فاندبلك الى كذا والمشهور عن احمد انه لا يجب للقادر التاقي الا اذا خشى العنت وعلى هذه الرواية
 اقتصر ابن هبيرة وقال المازري الذي نطق به مذهب مالك انه مندوب وقد يجب عندنا في حق من
 لا ينسكف عن الزنا الابن وقال القرطبي المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه من العزوبة
 بحيث لا يرتفع عنه ذلك الا بالتزويج لا يختلف في وجوب التزويج عليه ونبه ابن الرفعة على صورة
 يجب فيها وهي ما اذا بذره حيث كان مستحبا وقال ابن دقيق العيد قسم بعض الفقهاء النكاح الى
 الاحكام الخمسة وجعل الوجوب فيما اذا خاف العنت وقد رعى النكاح وتعدا التسرى وكذا حكمه
 القرطبي عن بعض علمائهم وهو المازري قال فالوجوب في حق من لا ينسكف عن الزنا الابن كما تقدم
 قال والتحرير في حق من يخل بالزوجة في الوطء والاتفاق مع عدم قدرته عليه وتوقانه اليه والكراهة
 في حق مثل هذا حيث لا ضرار بالزوجة فان انتطع بذلك عن شيء من افعال الطاعة من عبادة او
 اشتغال بالعلم اشتدت الكراهة وقيل الكراهة فيما اذا كان ذلك في حال العزوبة اجتمع منه في حال
 التزويج والاستحباب فيما اذا حصل به معنى مقصودا من كثر شهوة واعفاف نفس وتخصيص فرج
 ونحو ذلك والاباحة فيما انتفت الدواهي والموانع ومنهم من استمر بدعوى الاستحباب فيمن هذه صفته
 للظواهر الواردة في الترغيب فيه قال عياض هو مندوب في حق كل من يرجى منه النسل ولولم يكن له في
 الوطء شهوة لقوله صلى الله عليه وسلم فاني مكاثركم ولظواهر الخوض على النكاح والامر به وكذا في
 حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير الوطء فأما من لا ينسل ولا ارب له في النساء ولا في
 الاستمتاع فهذا مباح في حقه اذا علمت المرأة بذلك ورضيت وقد يقال انه مندوب ايضا لعدم قوله
 لارهبانية في الاسلام وقال الغزالي في الاحياء من اجتمعت له فوائد النكاح وانتفت عنه آفاته
 فالمستحب في حقه التزويج ومن لا فالترك له افضل ومن تعارض الامر في حقه فليجتهد ويعمل
 بالراجح (قلت) الاحاديث الواردة في ذلك كثيرة فأما حديث فاني مكاثركم فصيح من حديث انس
 بلفظ تزوجوا الودود الودود فاني مكاثركم يوم القيامة اخرج به ابن حبان وذكره الشافعي بالانواع
 عن ابن عمر بلفظ تناكحوا فكاثروا فاني اباهي بكم الامم واليهيقي من حديث ابي امامة تزوجوا
 فاني مكاثركم الامم ولا تكونوا كرهبانية النصارى وورد فاني مكاثركم بكم ايضا من حديث
 الصنابحي ابن الاعسر ومعاوية بن جندب وغيرهم واما حديث لارهبانية في الاسلام فلم يرد هذا اللفظ لكن في
 حديث سعد بن ابي وقاص عند الطبراني ان الله ابذلنا بالارهبانية الحنيئة السمحة وعن ابن
 عباس رفعه لاضرورة في الاسلام اخرج به احمد وابوداود وصححه الحاكم وفي الباب حديث
 النهي عن التبتل وسبأني في باب مفرد حديث من كان موصرا فلم ينسكف فليس منا اخرج به الدارمي
 والبيهقي من حديث ابن ابي شيح وجزم بأنه مرسل وقد اوردته البغوي في معجم الصحابة وحديث
 طاوس قال عمر بن الخطاب لا يبي الزوايا انما يمنعك من التزويج عجزا وفجورا اخرج به ابن ابي شيبة
 وغيره وقد تقدم في الباب الاول الاشارة الى حديث عائشة النكاح سنني فن رغب عن سنني فليس مني

واخرج الحاكم من حديث انس رفته من رزقه الله امرأة سالحة فتداعاه على شطردينه فليتن الله في الشطر الثاني وهذه الاحاديث وان كان في الكثير منها ضعف فجمعوها يدل على ان لما يحسد له المقصود من الترغيب في التزويج اصلا لكن في حق من يتأني منه الفسل كما تقدم والله اعلم وفي الحديث ايضا ارشادا عاجزا عن مزن السكاح الى الصوم لان شهوة السكاح تابعة لشهوة الاكل تعوى بقوته وتضعف بضعفه واستدل به الخطابي على جواز المعالجة لتطعم شهوة السكاح بالادوية وحكاه البغوي في شرح السنة وينبغي ان يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يطعمها اصالة لانه قد يقدر بعد تقدم لفوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بأنه لا يكسرها بالكافور ونحوه والحجة فيه انهم اتفقوا على منع الحب والخصاء فيلحق بذلك ما في معناه من البداوي باقطع اصلا واستدل به الخطابي ايضا على ان المقصود من السكاح لوطه ولهذا اشترع الخطابي في العنة وقبه الحث على غض البصر وتحصين الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه ان غلظ النفس والشهوات لا تقدم على احكام الشرع بل هي دائرة معها واستنبط القرافي من قوله فانه له وجاء ان التشرية في العبادات لا يفسد فيها بخلاف الرياء لانه امر بالصوم الذي هو قربة وهو بهذا التصديح صحيح من باب عليه ومع ذلك فأرشد اليه لتحصيل غض البصر وكف الفرج عن الوقوع في المحرم اه فان اراد تشرية عبادات بعبادة اخرى فهو كذلك وليس محل النزاع وان اراد تشرية العبادات بامر مباح فليس في الحديث ما يساعده واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستمساء لانه ارشد عند العجز عن التزويج الى الصوم الذي يقطع الشهوة فلو كان الاستمساء مباحا لكان الارشاد اليه اسهل وتعقب دعوى كونه اسهل لان الترك اسهل من الفعل وقد اباح الاستمساء طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة وفي قول عثمان لابن مسعود الا تزوج بك شيبة استعجاب نكاح الشابة ولا سيما ان كانت بكر او سيأتى بسط القول فيه بعد ابواب

باب من لم يستطع الباءة فليصم في حديثنا عمر بن حفص بن غياث حدثنا ابي حدثنا الاعمش حدثني عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد قال دخلت مع علقمة والاسود على عبد الله فقال عبد الله كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم شيئا لا يجوشأ فقال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج فانه اغض للبصر واغشى للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء

باب كثرة النساء في حديثنا ابراهيم بن موسى اخبرنا هشام بن يوسف ان ابن جريج اخبرهم قال اخبرني عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة بسرف فقال ابن عباس هذه زوجة النبي صلى الله عليه وسلم فاذا رفعتم نعشها فلا تزعرعوها ولا تزلزلوها وارفعوا فانه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم تسع

٣ قوله تسع نسوة هكذا ينسخ الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا حذف نسوة كما تراه بالهامش قلعل ما في الشارح رواية له اه

واخرج الحاكم من حديث انس رفته من رزقه الله امرأة سالحة فتداعاه على شطردينه فليتن الله في الشطر الثاني وهذه الاحاديث وان كان في الكثير منها ضعف فجمعوها يدل على ان لما يحسد له المقصود من الترغيب في التزويج اصلا لكن في حق من يتأني منه الفسل كما تقدم والله اعلم وفي الحديث ايضا ارشادا عاجزا عن مزن السكاح الى الصوم لان شهوة السكاح تابعة لشهوة الاكل تعوى بقوته وتضعف بضعفه واستدل به الخطابي على جواز المعالجة لتطعم شهوة السكاح بالادوية وحكاه البغوي في شرح السنة وينبغي ان يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يطعمها اصالة لانه قد يقدر بعد تقدم لفوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بأنه لا يكسرها بالكافور ونحوه والحجة فيه انهم اتفقوا على منع الحب والخصاء فيلحق بذلك ما في معناه من البداوي باقطع اصلا واستدل به الخطابي ايضا على ان المقصود من السكاح لوطه ولهذا اشترع الخطابي في العنة وقبه الحث على غض البصر وتحصين الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع ويؤخذ منه ان غلظ النفس والشهوات لا تقدم على احكام الشرع بل هي دائرة معها واستنبط القرافي من قوله فانه له وجاء ان التشرية في العبادات لا يفسد فيها بخلاف الرياء لانه امر بالصوم الذي هو قربة وهو بهذا التصديح صحيح من باب عليه ومع ذلك فأرشد اليه لتحصيل غض البصر وكف الفرج عن الوقوع في المحرم اه فان اراد تشرية عبادات بعبادة اخرى فهو كذلك وليس محل النزاع وان اراد تشرية العبادات بامر مباح فليس في الحديث ما يساعده واستدل به بعض المالكية على تحريم الاستمساء لانه ارشد عند العجز عن التزويج الى الصوم الذي يقطع الشهوة فلو كان الاستمساء مباحا لكان الارشاد اليه اسهل وتعقب دعوى كونه اسهل لان الترك اسهل من الفعل وقد اباح الاستمساء طائفة من العلماء وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لاجل تسكين الشهوة وفي قول عثمان لابن مسعود الا تزوج بك شيبة استعجاب نكاح الشابة ولا سيما ان كانت بكر او سيأتى بسط القول فيه بعد ابواب

باب من لم يستطع الباءة فليصم (قوله باب من لم يستطع الباءة فليصم) اورده في حديث ابن مسعود المذكور في الباب قبله وهذا اللفظ ورد في رواية الثوري عن الاعمش في حديث الباب فعند الترمذي عنه بلفظ من لم يستطع الباءة فعليه بالصوم وعند النسائي عنه بلفظ ومن لا فليصم وقد تقدمت مباحثه في الباب الذي قبله (قوله باب كثرة النساء) يعني لمن قدر على العدل بينهما ذكر فيه ثلاثة احاديث * الحديث الاول حديث عطاء قال حضرنا مع ابن عباس جنازة ميمونة زاد مسلم من طريق محمد بن بكر عن ابن جريج زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بسرف) بفتح المهملة وكسر الراء بعدها فاء مكان معروف بظاهر مكة تقدم بيانه في الحج واخرج ابن سعد باسناد صحيح عن يزيد بن الاصم قال دفنا ميمونة بسرف في القطة التي بنى بها فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن وجه آخر عن يزيد بن الاصم قال صلى عليها ابن عباس ونزل في قبرها عبد الرحمن بن خالد بن الوليد (قلت) وهي خالة ابيه وعبيد الله الخولاني (قلت) وكان في حجرها ويزيد بن الاصم (قلت) وهي خالته كما هي خالة ابن عباس (قوله فاذا رفعتم نعشها) بعين مهملة وشين معجمة السرير الذي يوضع عليه الميت (قوله فلا تزعرعوها) بزاءين معجمتين وعينين مهملتين ولزعرعة تحريك الشئ الذي يرفع وقوله ولا تزلزلوها الزلزلة الاضطراب (قوله وارفعوها) اشارة الى ان مراده السير الوسط المعتدل ويستفاد منه ان حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته وفيه حديث كسر عظم المؤمن ميتا ككسره حيا اخرجه ابو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان (قوله فانه كان عند النبي صلى الله عليه وسلم تسع نسوة) اي عند موته وهن سودة وعائشة وحفصة وام سلمة وزينب بنت جحش وام حبيبة وجويرية

وصفية وميمونة هذا ترتيب تزويجهما رضي الله عنهن وماتوهن في عصمته واختلف في ريحانة هل كانت زوجة اوسرية وهل مات قبله اولا (قوله كان يقسم لثمان ولا يقسم لواحدة) زاد مسلم في روايته قال عطاء النبي لا يقسم لها صفة بنت حبي بن احطاب قال عياض قال الطحاوي هذا وهم وصوابه سودة كما تقدم انها وهبت يومها لعائشة وانما عطف فيه ابن جريج راويه عن عطاء كذا قال قال عياض قد ذكرنا في قوله تعالى ترجي من تشاء منهم انه آوى عائشة وحفصة وزينب وام سلمة فكان يستوفي لهن القسم وارجا سودة وجويرية وام حبيبة وميمونة وصفية فكان يقسم لهن ماشاء قال فيحتمل ان تكون رواية ابن جريج صحيحة ويكون ذلك في آخر امره حيث آوى الجميع فكان يقسم لجميعهن الا لصفية (قلت) قد اخرج ابن سعد من ثلاثة طرق ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم لصفية كما يقسم لنسائه لكن في الاسانيد الثلاثة الواقدي وليس بحجة وقد تعصب مغلطاي للواقدي فنقل كلام من قواه ووثقه وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه وهم اكثر عددا واشدا اتما وااقوى معرفة به من الاولين ومن جملة ما قواه به ان الشافعي روى عنه وقد اسند اليه عن الشافعي انه كذبه ولا يقال فكيف روى عنه لانا نقول رواية العدل ليست بمجرد ما توثقنا فتدري ابو حنيفة عن جابر الجعفي وثبت عنه انه قال ما رايت ا كذب منه في ترجيح ان مراد ابن عباس بالنبي لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوي الحديث عائشة ان سودة وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة وسيأتي في باب مفرد وهو قبل كتاب الطلاق بأربعة وعشرين بابا ويأتي بسط القصة هناك ان شاء الله تعالى لكن يحتمل ان يقال لا يلزم من انه كان لا يبيت عند سودة ان لا يقسم لها بل كان يقسم لها لكن يبيت عند عائشة لما وقع من تلك الهبة نعم يجوز في القسم عنها مجازا والراجح عندي ما ثبت في الصحيح ولعل البخاري حذف هذه الزيادة عمدا وقد وقع عند مسلم ايضا فيه زيادة اخرى من رواية عبيد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء كانت آخرهن موتا ماتت بالمدينة كذا قال فاما كونها آخرهن موتا فقد وافق عليه ابن سعد وغيره قالوا او كانت وفاتها سنة احدى وستين وخالفهم آخرون فقالوا ماتت سنة ست وخمسين وبه ~~ذكر~~ عليه ان ام سلمة عاشت الى قتل الحسين بن علي وكان قتله يوم عاشوراء سنة احدى وستين وقيل بل ماتت ام سلمة سنة تسع وخمسين والاول ارجح ويحتمل ان تكونا ماتتا في سنة واحدة لكن تأخرت ميمونة وقد قيل ايضا انها ماتت سنة ثلاث وستين وقيل سنة ست وستين وعلى هذا لا ترد في آخرتها في ذلك وامام قوله وماتت بالمدينة فقد نكحها عليه عياض فقال ظاهره انه اراد ميمونة وكيف يلتزم مع قوله في اول الحديث انها ماتت بسرف وسرف من مكة بلا خلاف فيكون قوله بالمدينة وهما (قلت) يحتمل ان يريد بالمدينة البلد وهي مكة والذي في اول الحديث انه لم حضر واجنازتها بسرف ولا يلزم من ذلك انها ماتت بسرف فيحتمل ان تكون ماتت داخل مكة واوصت ان تدفن بالمكان الذي دخل به رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه فنقذا ابن عباس وصيتها ويؤيد ذلك ان ابن سعد لما ذكر حديث ابن جريج هذا قال بعده وقال غير ابن جريج في هذا الحديث توفيت بمكة فحملها ابن عباس حتى دفنها بسرف الحديث الثاني حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في ليلة واحدة بغسل واحدة وتسعة وتسعون ثم رجه في كتاب الغسل وهو ظاهر فيما ترجم له وقد اتفق العلماء على ان من خصائصه صلى الله عليه وسلم الزيادة على اربع نساء يجمع بينهن واختلفوا هل للزيادة انتهاء اولا وفيه دلالة على ان القسم لم يكن واجبا عليه وسيأتي

كان يقسم لثمان ولا يقسم
لواحدة * حدثنا مسدد
حدثنا يزيد بن زريع
حدثنا سعيد عن قتادة
عن انس رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان يطوف على
نسائه في ليلة واحدة وله
تسع نساء * وقال لي
خليفة حدثنا يزيد بن
زريع حدثنا سعيد عن
قتادة ان انس حدثهم عن
النبي صلى الله عليه وسلم

البعث فيه في بابه وقوله وقال لي خليفة الى آخره قصده بيان تصريح تناديه بتحديث انس له بذلك
 الحديث الثالث (قوله حدثنا علي بن الحكم الانصاري) هو المروزي مات سنة ست وعشرين (قوله
 عن رقية) بفتح الدال والواو والوحدة هو ابن مصقلة بصادهم له ساكنة ثم قاف ويقال بالسين المهملة بدل
 الصاد وطلحة هو ابن مصرف الباهلي بتحتانية مخففا (قوله قال لي ابن عباس هل تزوجت قلت لا)
 زاد فيه احمد بن منيع في مسنده من طريق اخرى عن سعيد بن جبير قال لي ابن عباس وذلك قبل ان
 يخرج وجهي اى قبل ان يلتصق هل تزوجت قلت لا وما ارى بذلك يومى هذا وفي رواية سعيد بن منصور
 من طريق ابى بشر عن سعيد بن جبير قال لي ابن عباس هل تزوجت قلت ما ذاك في الحديث (قوله فان خير
 هذه الامة) قديم هذه الامة ليخرج مثل سليمان عليه السلام فانه كان اكثر نساء كما تقدم
 في ترجمته وكذلك ابو داود ووقع عند الطبراني من طريق ابى يوسف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس
 تزوجوا فان خيرنا كان اكثر نساء قيل المعنى خیرامة محمد من كان اكثر نساء من غيره ممن يتساوى
 معه فيما عد ذلك من الفضائل والذي يظهر ان مراد ابن عباس بالخير النبي صلى الله عليه وسلم وبالامة
 اخصاء اصحابه وكأله اشار الى ان ترك التزويج مرجوح اذ لو كان راجحا ما آثر النبي صلى الله عليه وسلم
 غيره وكان مع كونه اخشى الناس لله واعلمهم به بكثر التزويج لمصلحة تبليغ الاحكام التي لا يطلع عليها
 الرجال ولا ظهار المعجزة البالغة في خرق العادة لكونه كان لا يجد ما يشبع به من القوت غالباً وان
 وجد كان يؤثر بأكثره ويصوم كثير او يواصل ومع ذلك فكان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة
 ولا يطاق ذلك الا مع قوة البدن وقوة البدن كما تقدم في اول احاديث الباب تابعة لما يقوم به من استعمال
 المقويات من مأكل ومشروب وهي عنده نادرة او معدومة ووقع في الشفاء ان العرب كانت تدرج
 بكثرة النكاح لدلالته على الرجولية الى ان قال ولم تشغله كثرتهم عن عبادة ربه بل زاده ذلك عبادة
 لتحصينهم وقيامه بمحتوتهم واكتسابه لمن وهدايته اياهن وكأنه اراد بالتحصين قصر طرفهن عليه
 فلا يطلعن الى غيره بخلاف العزبة فان العفيفة تتطلع بالطبع البشري الى التزويج وذلك هو الوصف
 اللائق بهن والذي تحصل من كلام اهل العلم في الحكمة في استكثاره من النساء عشرة اوجه تقدمت
 الاشارة الى بعضها * احدها ان يكثرن يشاهدن احوال الباطنة فيتقنن عنه ما يظن به المشركون من
 انه ساحر او غير ذلك * ثانيها لتشرف به قبائل العرب بمصاهرة فيهم * ثالثها للزيادة في تألفهم
 لذلك * رابعها للزيادة في التكليف حيث كان لا يشغله ما حجب اليه منهن عن المبالغة في التبليغ
 * خامسها لتكثير عشرته من جهة نسائه فتزاد اعوانه على من يحاربه * سادسها نقل الاحكام الشرعية
 التي لا يطلع عليها الرجال لان اكثر ما يقع مع الزوجة مما شأنه ان يخفى مثله * سابعها الاطلاع على
 محاسن اخلاقه الباطنة فقد تزوج ام حبيبة وابوها اذ ذاك يعاديه وصفية بعد قتل ابيها وعمها وزوجها
 فولد لم يكن اكمل الخلق في خلقه لفرق منه بل الذي وقع انه كان احب اليهن من جميع اهلهم * ثامنها
 ما تقدم مبسوطا من خرق العادة له في كثرة الجماع مع التقليل من المأكل والمشرب وكثرة
 الصيام والواصل وقد امر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصوم واشار الى ان كثرة تنكسر شهوته
 فانخرقت هذه العادة في حقه صلى الله عليه وسلم * تاسعها وعاشرها ما تقدم نقله عن صاحب
 الشفاء من تحصينهم والقيام بمحتوتهم والله اعلم ووقع عند احمد بن منيع من الزيادة في آخره
 اما انه يستخرج من صلبك من كان مستودعا في الحديث الخضم على التزويج وترك الرهبانية
 (قوله باب من هاجر او عمل خيرا التزويج امره فله ما نوى) ذكر فيه حديث عمر بن الخطاب

حدثنا علي بن الحكم
 الانصاري حدثنا ابو عوانة
 عن رقية عن طلحة الباهلي
 عن سعيد بن جبير قال قال
 لي ابن عباس هل تزوجت
 قلت لا قال فتزوج فان
 خير هذه الامة اكثرها
 نساء في باب من هاجر
 او عمل خيرا التزويج امره
 فله ما نوى حدثنا يحيى
 ابن قزعة حدثنا مالك عن
 يحيى بن سعيد عن محمد بن
 ابراهيم بن الحرث عن
 علقمة بن وقاص عن عمر
 ابن الخطاب رضى الله عنه
 قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم العمل بالنية وانما
 لامرئ ما نوى فن كانت
 هجرته الى الله ورسوله
 فهجرته الى الله ورسوله
 ومن كانت هجرته الى دنيا
 يصيبها او امرأة يشككها
 فهجرته الى ما هاجر اليه

باب تزويج المعسر الذي
 معه القرآن والاسلام فيه
 سهل بن سعد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم في حديثنا
 محمد بن المثنى حدثنا يحيى
 حدثنا اسمعيل حدثني
 قيس عن ابن مسعود رضي
 الله عنه قال كنا نغزو مع
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ليس لنا نساء فقلنا يا رسول
 الله الانستخصي فماتنا عن
 ذلك في باب قول الرجل
 لاختيه انظر اى زوجتي
 شئت حتى انزل لك عنها
 رواء عبد الرحمن بن
 عوف في حديثنا محمد بن كثير
 عن سفيان عن جريد
 الطويل قال سمعت انس
 ابن مالك قال قدم عبد
 الرحمن بن عوف فأتى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 بينه وبين سعد بن الربيع
 الانصارى وعند الانصارى
 امرأتان فعرض عليه ان
 يناسفه أهله وماله فقال
 بارك الله لك في اهلك ومالك
 دلوني عن السوق فأتى
 السوق فرمى شيئا من اقط
 وشيئا من مهر فراه النبي
 صلى الله عليه وسلم بعد ايام
 وعليه وضرم من صفرة
 فقال مهيم يا عبد الرحمن
 فقال تزوجت انصارية
 قال فاسقت قال وزن نواة
 من ذهب قال اولم ولو بشاة

العمل بالنية واعمال امرئ ما قوى وقد تقدم شرحه مستوفى في اول الكتاب وما ترجم به من الهجرة
 منصوص في الحديث ومن عمل الخير مستنبط لان الهجرة من جهة اعمال الخير فكما عظم في الخير في شق
 المطالب وتعمه بلنظ فمجرته الى ما جاز اليه فكذلك شق الطلب يشعل اعمال الخير هجرة او حجة امثلا
 او صلاة او صدقة وقصة ما جاز ام قيس ارردها الطبراني مسندة والا جرى في كتاب الشريعة بغير اسناد
 ويدخل في قوله او عمل خيرا ما وقع بين ام سليم في امتناعها من التزويج بابي طلحة حتى يسلم وهو في الحديث
 الذي اخرجه النسائي بسند صحيح عن انس قال خطب ابو طلحة ام سليم فقات والله ما مثلك يا ابا طلحة
 يردوك كمثل رجل كفر وامرأة مسلمة ولا يحل لي ان اتزوجك فان تسلم فذاك مهرى فاسلم فكان ذلك
 مهرها الحديث ووجه دخوله ان ام سليم رغبته في تزويج ابى طلحة ومنعها من ذلك كفره فتوصلت
 الى باوغ غرضها بادل نفسها فظفرت بالخبرين وقد استشكله بعضهم بأن تحريم المسلمات على الكفار
 انما وقع في زمن الحديبية وهو بعد قصة تزويج ابى طلحة بأم سليم عدة ويمكن الجواب بأن ابتداء تزويج
 الكافر بالمسلمة كان سابقا على الا يقول الذي دلت عليه الآية الاستمرار فلذلك وقع التفرق بعد ان لم
 يكن ولا يحفظ بعد الهجرة ان مسلمة ابتدأت بتزوج كافر والله اعلم ﴿ قوله باب **تزوج** **المعسر** **الذي** **معه** **القرآن** **والاسلام** **فيه** **سهل** **بن** **سعد** **عن** **النبي** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** ﴾ (يعنى
 حديث سهل بن سعد في قصة التي وهبت نفسها وما ترجم به ما أخذ من قوله ليس ولو خاتما من حديد
 فالنس فلم يجد شبا أو مع ذلك زوجة قال السكرماني لم يسبق حديث سهل هذا لانه ساقه قبل وبعد
 اكتماء بذكره اولان شيخه لم يروه له في سياق هذه الترجمة اه والثاني بعيد جدا فلم اجد من قال
 ان البخاري ينفيد في تراجم كتابه بما يترجم به مشايخه بل الذي صرح به الجمهور ان غائب تراجمه
 من تصرفه فلا وجه له في الاحتمال وقد ارجح السكرماني به في مواضع وليس بشئ ثم ذكر كوطر فامن حديث
 ابن مسعود كنا نغزو وليس لنا نساء فقال يا رسول الله نستخصي فماتنا عن ذلك وقد تلطف المصنف في
 استنباطه الحكم كما به يقول لما نهاهم عن الاختصاص مع احتياجهم الى النساء وهم مع ذلك لا شئ لهم كما
 صرح به في نفس هذا الخبر كما سيأتي تأملا بعد باب واحد وكان كل منهم لابد وان يكون حفظا من القرآن
 فتميز التزويج بما معهم من القرآن فحكمه الترجمة من حديث سهل بالتنصيص ومن حديث ابن مسعود
 بالاستعداد لال وقد اغرب المهلب فقال في قوله تزويج المعسر دليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم
 يزوج الرجل على ان يعلم المرأة القرآن اذ لو كان كذلك ما ساء معسر اقال وكذا قوله والاسلام لان
 الواهبة كانت مسلمة اه والذي يظهر ان مراد البخاري المعسر من المال بدليل قول ابن مسعود
 وابس لنا شئ والله اعلم ﴿ قوله باب **قول** **الرجل** **لاخيه** **انظر** **اى** **زوجتي** **شئت** **حتى** **انزل** **لك** **عنها** **هذه** **الترجمة** **لنظ** **حديث** **عبد** **الرحمن** **بن** **عوف** **في** **اليبوع** **(قوله** **رواه** **عبد** **الرحمن** **بن** **عوف** **)**
 واصله في اليبوع عن عبد العزيز بن عبد الله عن ابراهيم بن سعدى ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن
 عوف عن ابيه عن جده قال قال عبد الرحمن بن عوف وارده في فضائل الانصار عن اسمعيل بن ابى
 اويس عن ابراهيم وقال في روايته انظر اعجب ما اليك فسمعها الى اطلاقها فاذا انقضت عدتها فزوجها
 وهو معنى ما ساقه موصولا في الباب عن انس باقظ فعرض عليه ان يناسفه أهله وماله وياتى في
 الواهبة من حديث انس بلنظ اقسامك ما لي وانزل لك عن احدي امرأتى وسبأتى بقصة شرح
 الحديث المذكور في ابواب الولية وفيه ما كفو اليه من الايثار حتى بالنفس والاهل وفيه جواز
 نظر الرجل الى المرأة عند ارادة تزويجها وجواز المواعدة بطلاق المرأة وسقوط الغيرة في مثل ذلك

وتتره الرجل عما يبذل له من مثل ذلك وترجيح الاكتساب بنفسه بتجارة او صناعة وفيه مباشرة
الكبار التجارة بأنفسهم مع وجود من يكفيهم ذلك من وكيل وغيره وقد اخرج الزبير بن بكار في
الموقعيات من حديث ام سامة قالت خرج ابو بكر الصديق رضي الله عنه تاجرا الى بصرى في عهد
النبي صلى الله عليه وسلم ما منع ابا بكر حبه للازمة النبي صلى الله عليه وسلم ولا منع النبي صلى الله عليه
وسلم حبه لتعرب ابي بكر عن ذلك لمحبتهم في التجارة هذا او معناه وبقي الحديث في قصة سريط بن
حرملة والنعمان واصلا عند ابن ماجه وقد تقدم بيان البحث في افضل الكسب بما يغني عن اعادته
والله اعلم (قوله باب ما يكره من التبتل) المراد بالتبتل هنا الانقطاع عن النكاح
وما يتبعه من الملاذ الى العبادة واما المأمور به في قوله تعالى وتبتل اليه تبذلا فقد فسر مجاهد فقال
اخلاص له اخلاصا وهو تفسيير معنى والافاصل التبتل الانقطاع والمعنى انقطع اليه انقطاعا اكتمل
كانت حقيقة الانقطاع الى الله انما تنفع باخلاص العبادة له فسر هابذا بذلك ومنه صدقة بتلة اي منة طعمة عن
المالك ومريم التبتل لانقطاعها عن التزويج الى العبادة وقبل لفاظمة التبتل اما لانقطاعها عن
الازواج غير على اولانقطاعها عن نظرائها في الحسن والشرف (قوله والخصاء) هو الشق على
الاثنين وانتراعهما واعمال ما يكره من التبتل والخصاء للاشارة الى ان الذي يكره من التبتل هو الذي
يفضي الى التنقطع وتحريم ما لا الله وليس التبتل من اصله مكروها وطف الخصاء اليه لان بعضه
يجوز في الحيوان المأكول ثم اورد المصنف ثلاثة احاديث * احدها حديث سعد بن ابي وقاص في
قصة عثمان بن مظعون اوردته من طريقين الى ابن شهاب الزهري وقد اوردته مسلم من طريقين قبل عن
ابن شهاب بلنظ اراد عثمان بن مظعون ان يتبتل فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرّف ان معنى
قوله رد علي عثمان اي لم يأذن له بل نهاه واخرج الطبراني من حديث عثمان بن مظعون نفسه انه قال
يا رسول الله اني رجل يشق علي العزوبة فاذن لي في الخصاء قال لا ولكن عليك بالصيام الحديث ومن
طريق سعيد بن العاص ان عثمان قال يا رسول الله اذن لي في الاختصاص فقال ان الله قد ابدا بالرجائسة
الطبيعية السمحة فيحتمل ان يكون الذي طلبه عثمان هو الاختصاص حقيقة فعرّف عنه الراوي بالتبتل
لانه ينشأ عنه فذلك قال ولو اذن له لاختصينا ويحتمل عكسه وهو ان المراد بقول سعد ولو اذن له
لاختصينا لفعلنا فعل من يختصي وهو الانقطاع عن النساء قال الطبري التبتل الذي اراده عثمان بن
مظعون تحريم النساء والطيب وكل ما يتدب به فانه نازل في حقه يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات
ما احل الله لكم وقد تقدم في الباب الاول من كتاب النكاح تسمية من اراد ذلك مع عثمان بن مظعون
ومن واقعه وكان عثمان من السابقين الى الاسلام وقد تقدمت قصته مع ليدي بن ربيعة في كتاب المبعث
وتقدمت قصته وفاته في كتاب الجنائز وكانت في ذي الحجة سنة اثنتين من الهجرة وهو اول من دفن
بالقيع وقال الطبري قوله ولو اذن له لاختصينا كان الظاهر ان يقول ولو اذن له لتبتلنا لكنه عدل عن
هذا الظاهر الى قوله لاختصينا لارادة المبالغة اي لبالغنا في التبتل حتى يفضي بنا الامر الى الاختصاص
ولم يرد به حقيقة الاختصاص لانه حرام وقيل بل هو على ظاهره وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص ويؤيده
توارد استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كابي هريرة وابن مسعود وغيرهما
وانما كان التعبير بالخصاء ابلغ من التعبير بالتبتل لان وجود الا ليقضي استعرا وجود الشهوة
ووجود الشهوة يتنافى المراد من التبتل فيعين الخصاء طريقا الى تحصيل المطلوب وغايته ان فيه ألما
نظما في العاجل يغتفر في جنب ما يندفع به في الآجل فهو كقطع الاصبع اذا وقعت في اليد الا كلة صيانة

باب ما يكره من التبتل
والخصاء * حدثنا احمد
ابن حنبل بن ابي اسد
ابن سعد اخبرنا ابن شهاب
سعد بن سعيد بن المسيب
يقول سمعت سعد بن ابي
وقاص يقول رد رسول
الله صلى الله عليه وسلم
علي عثمان بن مظعون
التبتل ولو اذن له لاختصينا
* حدثنا ابو اليمان اخبرنا
شعيب عن الزهري قال
اخبرني سعيد بن المسيب
انه سمع سعد بن ابي وقاص
يقول لقد رد ذلك يعني
النبي صلى الله عليه وسلم
علي عثمان بن مظعون ولو
اجاز له التبتل لاختصينا
* حدثنا قتيبة بن سعيد

حدثنا جرير عن اسمعيل
عن قيس قال قال عبد الله
كنا نغزو مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وليس
لنا شيء فقلنا الانستخصي
فها ناعن ذلك ثم رخص لنا
ان نسكح المرأة بالثوب
ثم قرأ علينا يا ايها الذين
آمنوا لا تتحرموا طبيبات
ما احل الله لكم الآية
وقال اصبح اخبرني ابن
وهب عن يونس بن يزيد
عن ابن شهاب عن ابي
سلمة عن ابي هريرة رضي
الله عنه قال قلت يا رسول
الله اني رجل شاب وانا
اخاف على نفسي العنت
ولا اجد ما تزوج به النساء
فسكت عني ثم قلت مثل
ذلك فسكت عني ثم قلت
مثل ذلك فسكت عني ثم
قلت مثل ذلك فقال النبي
صلى الله عليه وسلم
يا ابا هريرة جف القلم عما
انت لاق فاخصص على ذلك
اوذر

٣ قوله ما تزوج النساء
كذا بنسخ الشرح أيدينا
والذي في المتن بأيدينا
ما تزوج به النساء زيادة
به كما ترى بالها مش
قلت حرر الرواية اه

لبقية اليد وليس الهلاك بالخصاء محققا بل هو نادروث - هـ له كثرة وجوده في البهائم مع ثنائها وعلى
هذا فاعل الراوي غير بالخصاء عن الجلب لانه هو الذي يحصل المقصود والحكمة في منعهم من
الاختصاص ارادة تكثير النسل ليستخرجهم من الكفار والواذن في ذلك لا وشك توارد هم عليه فينقطع
النسل فيقول المسلمون بانقطاعه وتكثر الكفار فهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية * الحديث
الثاني (قوله جرير) هو ابن عبد الحميد واسمعهيل هو ابن ابي خالد وقيس هو ابن ابي حازم وعبد الله
هو ابن مسعود وقد تقدم قبل بياب من وجه آخر عن اسمعيل بلفظ عن ابن مسعود ووقع عند
الاسماعيلي من طريق عثمان بن ابي شيبة عن جرير بلفظ سمعت عبد الله وكذا المسلم من وجه آخر عن
اسمعهيل (قوله الانستخصي) اي الانستدعي من يفعل بنا الخصاء او نعالج ذلك بانفسنا وقوله فها نانا
عن ذلك فهو مني تحررهم بلا خلاف في بني آدم لما تقدم وفيه ايضا من المقاسم تعذيب النفس والتشويه
مع ادخال الضرر الذي قد يفضي الى الهلاك وفيه ابطال معنى الرجولية وتغيير خلق الله وكفر النعمة
لان خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فاذا ازال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص على الكمال
قال القرطبي الخصاء في غير بني آدم ممنوع في الحيوان الا لمنفعة حاصلة في ذلك كتنظيف اللحم او قطع
ضرره عنه وقال النووي يحرم خصاء الحيوان غير المأ كول مطلقا واما المأ كول فيجوز في صغيرة دون
كبيرة وما اظنه يدفع ما ذكره القرطبي من اباحة ذلك في الحيوان الكبيرة عند ازالة الضرر (قوله
ثم رخص لنا) في رواية السابقة في تفسير المائة ثم رخص لنا بعد ذلك (قوله ان نسكح المرأة
بالثوب) اي الى اجل في نكاح المتعة (قوله ثم قرأ) في رواية مسلم ثم قرأ علينا عبد الله وكذا وقع عند
الاسماعيلي في تفسير المائة (قوله يا ايها الذين آمنوا لا تتحرموا طبيبات ما احل الله لكم الآية) سابق
الاسماعيلي الى قوله المعتدين وظاهر استشهاده ابن مسعود بهذه الآية هنا يشعر بأنه كان يرى بجواز
المتعة فقال القرطبي لعلة لم يكن حينئذ بلغه الناسخ ثم بلغه فرجع بعد (قلت) يؤيده ما ذكره
الاسماعيلي انه وقع في رواية ابي معاذ عن اسمعيل بن ابي خالد فقهه ثم ترك ذلك قال وفي رواية لابن
عبينه عن اسمعيل ثم جاءه خبر يعنها بعد وفي رواية معمر عن اسمعيل ثم نسخ وسبأني مزيد البحث في حكم
المتعة بعد اربعة وعشرين بابا بالحديث الثالث (قوله وقال اصبح) كذا في جميع الروايات التي وقفت
عليها وكلام ابي نعيم في المستخرج يشعر بأنه قال فيه حديثا وقد وصله جعفر الفريابي في كتاب التمدد
والجوزقي في الجمع بين الصحيحين والاسماعيلي من طرق عن اصبح واخرجه ابو نعيم من طريق حرمله
عن ابن وهب وذكر مغايطا انه وقع عند الطبري رواه البخاري عن اصبح بن محمد وهو غلط هو اصبح
ابن الفرج ليس في آثانه محمد (قوله اني رجل شاب وانا خاف) في رواية الكشي هي مني واني اخاف وكذا
في رواية حرمله (قوله العنت) بفتح المهملة والتون ثم مشناة هو الزنا عا ويطلق على الاثم والفجور
والامر الشاق والمكروه وقال ابن الانباري اصل العنت المشدة (قوله ولا اجد ما تزوج النساء
فسكت عني) كذا وقع وفي رواية حرمله ولا اجد ما تزوج النساء فاذن لي انستخصي وبهذا يرتفع الاشكال
عن مطابقة الجواب للسؤال (قوله جف القلم عما انت لاق) اي نقذ المقدور بما كتب في اللوح المحفوظ
فبقى القلم الذي كتب به جافا لا مداد فيه لقراغ ما كتب به قال عياض كتابه الله ولوحه وقلمه من غيب
علمه الذي تؤمن به ونكل علمه اليه (قوله فاخصص على ذلك اوذر) في رواية الطبري وحكاها الحميدي في
الجمع ووقعت في المصاييح فاقتصر على ذلك اوذر قال الطيبي معناه اقتصر على الذي امرتك به او انركه
يرافعل ماذا كرت من الخصاء اه واما اللفظ لذي وقع في الاصل فمعناه فافعل ماذا كرت او انركه واتبع

ما أمر تكلم به وعلى الروايتين فليس الأمر فيه لطلب الفعل بل هو التهديد وهو كقوله تعالى وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر والمعنى ان فعلت ولم تفعل فلا بد من نفوذ القدر وليس فيه تعرض لحكم الخصماء ومحصل الجواب ان جميع الامور بتقدير الله في الارل فالخصماء وتركه سواء فان الذي قدر لا بد ان يقع وقوله على ذلك هي متعلقة بمقدراى اختص حال استعلانك على العلم بان كل شئ بقضاء الله وقدره وليس اذنا في الخصماء بل فيه اشارة الى النهى عن ذلك كانه قال اذا علمت ان كل شئ بقضاء الله فلا فائدة في الاختصاص وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم نهى عثمان بن مظعون لما استأذنه في ذلك وكانت وفاته قبل هجرة ابي هريرة بمدة واخرج الطبراني من حديث ابن عباس قال شكنا رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم العزوبة فقال لا يختصى قال ليس منا من خصى او اختصى وفي الحديث ذم الاختصاص وقد تقدم ما فيه وان القدر اذا نفذ لا تنفع الحيل وفيه مشروعية شكوى الشخص ما يقع له لا كبير ولو كان مما يستحق ويستقبح وفيه اشارة الى ان من لم يجد الصداق لا يتعرض للتزويج وفيه جواز تكرار الشكوى الى ثلاث والجواب لمن لا يقنع بالسكوت وجواز السكوت عن الجواب لمن يظن به انه يفهم المراد من مجرد السكوت وفيه استحباب ان يقدم طالب الحاجة بين يدي حاجته عذره في السؤال وقال الشيخ ابو محمد بن ابي جرة نفع الله به ويؤخذ منه ان مهما امكن المكلف فعل شئ من الاسباب المشروعة لا يتوكل الا بعد عملها الثلاث الخالف الحكمه فاذا لم يقدر عليه وظن نفسه على الرضا بقدره عليه مولا ولا يتكلف من الاسباب ما لا طاقة به له وفيه ان الاسباب اذا لم تصادف القدر لا يجزى فان قيل لم يزوج ابو هريرة بالصيام لكسر شهوته كما امر غيره فالجواب ان ابا هريرة كان الغالب من حاله ملازمة الصيام لانه كان من اهل الصفة (قلت) ويحتمل ان يكون ابو هريرة سمع بامعشر الشباب من استطاع منكم البائة فليتزوج الحديث لكنه انما سأل عن ذلك في حال الغزو كما وقع لابن مسعود وكانوا في حال الغزو ويتررون الفطر على الصيام للتقوى على القتال فاداه اجتهاده الى حسم مادة الشهوة بالاختصاص كما ظهر اثمان فبعه صلى الله عليه وسلم من ذلك وانما لم يرشده الى المتعة التي رخص فيها غيره لانه ذكر انه لا يجوز شيئا ومن لم يجز شيئا أصلا لا يؤبى ولا غيره فكيف يستمتع والتي يستمتع بها لا بد لها من شئ (قوله باب نكاح الابكار) جمع بكروهي التي لم توطأ واستمرت على حالتها الاولى (قوله وقال ابن ابي مليكة قال ابن عباس لعائشة لم ينكح النبي صلى الله عليه وسلم بكرا غيرك) هذا طرف من حديث وصله المصنف في تفسير سورة النور وقد تقدم الكلام عليه هناك (قوله حدثني اخي) هو عبد الحميد وسليمان هو ابن بلال (قوله فيه شجرة قدا كل منها ووجدت شجرة الميؤ كل منها) كذا الابي ذروا غيره ووجدت شجرة وذكره الجدي بلفظ فيه شجرة قدا كل منها وكذا اخرج ابو نعيم في المستخرج بصيغة الجمع وهو اصاب لقوله بعد في ايها في اي الشجر ولو اراد الموضع عين امال في ايها (قوله ترتع) بضم اوله ارتع بعيره اذا تركه يرعى ماشاء ورتع البعير في المرعى اذا اكل ماشاء ورتعه الله اي انبت له ما يرعاه على سعة (قوله قال في التي لم يرتع منها) في رواية ابي نعيم قال في الشجرة التي وهو اوضح وقوله يعني الى آخره زاد ابو نعيم قبل هذا قالت فانابه بكسر الهمزة وفتح التحتانية وسكون الداء وهي للسكت وفي هذا الحديث مشروعية ضرب المثل وتشبيه شئ موصوف بصفة بمثله مسلوب الصفة وفيه بلاغة عائشة وحسن تأنيها في الامور ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم في التي لم يرتع منها اي اوثر ذلك في الاختيار على غيره فلا يرد على ذلك كون الواقع منه ان الذي تزوج من النيات اكثر

باب نكاح الابكار
وقال ابن ابي مليكة قال
ابن عباس لعائشة لم ينكح
النبي صلى الله عليه وسلم
بكرا غيرك * حدثنا
امم حبيب بن عبد الله قال
حدثني اخي عن سليمان
عن هشام بن عروة عن
ايه عن عائشة رضي الله
عنها قالت قلت يا رسول
الله ارايت لو نزلت واديا
وفيه شجرة قدا كل منها
ووجدت شجرة الميؤ كل
منها في ايها كنت ترتع
بعيرك قال في التي لم يرتع
منها يعني ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لم يزوج بكرا غيرها
* حدثنا عبيد بن
امم حبيب بن عبد الله
عن هشام عن اييه عن
عائشة قالت قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
اريت في المنام مرتين اذا
رجل يحملك في سرقة
حريير فيقول هذه
امرأتك فاكشفها فاذا
هي انت فاقول ان يكن
هذا من عند الله يحضه

ويحتمل ان تكون عائشة كتبت بذلك عن المحبة بل عن ادق من ذلك ثم ذكر المصنف حديث عائشة
ايضا اريت في المنام وسأني شرحه بعد ستة وعشرين بابا ووقع في رواية لترمذي ان الملك الذي
جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم بصورتها جبريل **(قوله باب تزويج اثيات)** جمع
ثيبة بمثناة ثم ثمانية ثمانية مكسورة ثم موحدة ضد البكر **(قوله وقالت ام حبيبة قال لي النبي صلى الله**
عليه وسلم لا تعرضن على بناتكن ولا اخواتكن) هذا طرف من حديث سيأتي موصولا بعد عشرة
ابواب واستنبط المصنف الترجمة من قوله بناتكن لانه خاطب بذلك نساءه فافترض ان هن بنات من
غيره فيستلزم انهن ثيات كما هو الاكثر الغالب ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة بعيره وقد
تقدم شرحه في الشروط فيما يتعلق بذلك **(قوله ما يعجلك)** بضم واو له اي ما سبب اسراكتك **(قوله**
كنت حديث عهد بعرس) اي قريب عهد بالدخول على الزوجة وفي رواية طاء عن جابر في
الوكالة فلما ادفونا من المدينة على ساكنها افضل الصلاة والسلام والتحية والاكرام اخذت
ارتمحل قال ابن تيريد قلت تزوجت وفي رواية ابي عقيل عن ابي المتوكل عن جابر من احب ان
يتعجل الى اهله فليتعجل اخرجه مسلم **(قوله قال ابكر ام ثيبا قلت ثيبا)** هو منصوب بمل محذوف
تقديره ان تزوجت وتزوجت وكذا وقع في ثاني حديثي الباب فقلت تزوجت ثيبا في رواية الكشي
في الوكالة من طريق وهب بن كيسان عن جابر قال ان تزوجت قلت نعم قال ابكر ام ثيبا قلت ثيبا وفي
المغازي عن قتبية عن سفيان عن عمرو بن دينار عن جابر بلفظ هل نسكت يا جابر قلت نعم قال ماذا
ابكر ام ثيبا قلت لا بل ثيبا ووقع عند احمد عن سفيان في هذا الحديث قلت ثيب وهو خبر مبتدأ
محذوف تقديره اني تزوجتها ثيب وكذا وقع لمسلم من طريق طاء عن جابر **(قوله فهلا جارية)** في
رواية وهب بن كيسان افلا جارية وهما بالنصب اي فهلا تزوجت وفي رواية يعقوب الدورقي عن
هشام باسناد حديث الباب هلا بكر اوسا أي قبل ابواب الطلاق وكذا لمسلم من طريق طاء عن جابر
وهو معنى رواية محارب المذكرة في الباب بلفظ العذارى وهو جمع عذراء بالمد **(قوله تلاعبها**
وتلاعبك) زاد في رواية النفقات وتضاحكها وتضاحكك وهو مما يزيدانه من اللعب ووقع عند
الطبراني من حديث كعب بن عجرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل فذكر نحو حديث جابر
وقال فيه وتعضها وتعضك روت في رواية لابي عبيدة تداعبها وتداعبك بالذل المعجمة بدل اللام واما
ما وقع في رواية محارب بن دينار عن جابر ثاني حديثي الباب بلفظ مالك والعذارى واماها فتعد ضبطه
الاكثر بكسر اللام وهو مصدر من الملاعبة ايضا يقال لاعب لاعب وملاعبة مثل قاتل قتالا ومقابلة
ووقع في رواية المستمل بضم اللام والمراد به الرقيق وفيه اشارة الى مص لسانها ورشف شفيتها وذلك
يقع عند الملاعبة والتفليل وليس هو بعيد كما قال القرطبي ويؤيدانه معنى آخر غير المعنى الاول
قول شعبه في الباب انه عرض ذلك على عمرو بن دينار فقال اللفظ الموافق للجماعة وفي رواية مسلم
المؤيد بانكار عمرو رواية محارب بهذا اللفظ ولفظه انما قال جابر تلاعبها وتلاعبك فلو كانت الروايتان
متحدتين في المعنى لما انكر عمرو ذلك لانه كان ممن يميز الرواية بالمعنى ووقع في رواية وهب بن كيسان
من الزيادة قلت كن لي اخوات فأحييت ان تزوج امرأة تجتمعهن وتمشطهن وتقوم عليهن اي في غير
ذلك من مصالحهن وهو من العام بعد الخاص وفي رواية عمرو عن جابر الآية في النفقات هلكت اي
وترك سبع بنات وتسع بنات فتزوجت ثيبا كرهت ان اجيثن بمثلهن فقال بارك الله لك او قال خيرا
وفي رواية سفيان عن عمرو في المعازي وترك تسع بنات كن لي تسع اخوات فكرهت ان اجمع اليهن

(باب تزويج اثيات)
وقالت ام حبيبة قال لي
النبي صلى الله عليه وسلم
لا تعرضن على بناتكن
ولا اخواتكن * حدثنا
ابوالنعمان حدثنا هشيم
حدثنا سيار عن الشعبي
عن جابر بن عبد الله قال
قفلنا مع النبي صلى الله
عليه وسلم من غزوة
فتعجلت على بعيري تطوف
فلحقني راكب من خلفي
فخنس بعيري بعزة
كانت معه فاطلق بعيري
كاجود ما انت راء من
الابل فاذا النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ما يعجلك
قلت كنت حديث عهد
بعرس قال ابكر ام ثيبا
قلت ثيبا قال فهلا جارية
تلاعبها وتلاعبك قال

جارية خرقاء مثلهن ولكن امرأة تقوم عليهن وتمشطهن قال اصبحت وفي رواية ابن جريج عن عطاء وغيره عن جابر فاردت ان اتكح امرأة قد جربت خلامها قال فذلك وقد تقدم التوفيق بين مختلف الروايات في عدد اخوات جابر في المغازي ولم اقف على تسميتهن واما امرأة جابر المذكورة فاسمها سهلة بنت مسعود بن اوس بن مالك الانصارية الاوسية ذكره ابن سعد (قوله فلما ذهبننا لدخل قال امهلوا حتى تدخلوا الى اى عشاء) كذا هنا وبما عارضه الحديث الاخر الا انى قبل ابواب الطلاق لا يطرق احدكم اهله ليل الا وهو من طريق الشعبي عن جابر ايضا ويجمع بينهما ان الذى فى الباب لمن علم خبر مجيئه والعلم بوصوله والا تى لمن قدم بفته ويؤيده قوله فى الطريق الاخرى يتخونهم بذلك وسيأتى مزيد بحث فيه هناك وفى الحديث الحث على نكاح البكر وقد ورد بأصح من ذلك عند ابن ماجه من طريق عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة عن ابيه عن جده بلفظ عليكم بالابكار فانهم اعذب افواها وانتق ارحاماى اكثر حركة والنقى بنون ومثناة الحركة ويقال ايضا للرمى فلهذا يريد انها كثيرة الاولاد واخرج الطبرانى من حديث ابن مسعود نحوه وزاد وارضى باليسير ولا يعارضه الحديث السابق عليكم بالولود من جهة ان كونها بكر الا يعرف به كونها كثيرة الولادة فان الجواب عن ذلك ان البكر مظنة فيكون المراد بالولود من هي كثيرة الولادة بالتجربة اربا بالمظنة واما من جربت فظهرت عقمها وكذا الآية فالخير ان متفقان على مرجوحتهما وفيه فضيلة لجابر لشقيقته على اخواته وابشاره مصلحتهم على حظ نفسه ويؤخذ منه انه اذا تراحت مصلحتان قدم اهمهما لان النبى صلى الله عليه وسلم صوب فعل جابر ودعاه لاجل ذلك ويؤخذ منه الدعاء لمن فعل خيرا وان لم يتعلق بالدعى وفيه سؤال الامام اصحابه عن امورهم وتقدير احوالهم وارشاده الى مصالحهم وتنبيههم على وجه المصلحة ولو كان فى باب النكاح وفيما يستحيا من ذكره وفيه مشروعية خدمة المرأة زوجها ومن كان منه بسيل من ولدواخ وعائلة وانه لا حرج على الرجل فى قصده ذلك من امرأته وان كان ذلك لا يجب عليها لكن يؤخذ منه ان العادة جارية بذلك فلذلك لم ينكره النبى صلى الله عليه وسلم وقوله فى الرواية المتقدمة خرقاء بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء بعدها قاف هى التى لا تعمل بيدها شيئا وهى تأبى الاخرق وهو الجاهل بمصلحة نفسه وغيره (قوله تمشط الشعثة) بفتح المعجمة وكسر العين المهملة ثم مثناة اطلق عليها ذلك لان التى يغيب زوجها فى مظنة عدم التزين (قوله تستعد) بحاء مهملة اى تستعمل الخديعة وهى الموسى والمغيبية بضم الميم وكسر المعجمة بعدها تخانة ساكنة ثم موحدة مفتوحة اى التى غاب عنها زوجها والمراد ازالة الشعر عنها وعبر بالاستعداد لانه الغالب استعماله فى ازالة الشعر وليس فى ذلك منع ازالته بغير الموسى والله اعلم (قوله فى الرواية الثانية تزوجت فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تزوجت) هذا ظاهره ان السؤال وقع عقب تزوجه وليس كذلك لما دل عليه سياق الحديث الذى قبله وقد تقدم فى الكلام على حديث جل جابر فى كتاب الشروط فى آخره ان بين تزوجه والسؤال الذى دار بينه وبين النبى صلى الله عليه وسلم فى ذلك مدة طويلة ﴿ قوله باب تزويج الصغار من الكبار ﴾ اى فى السن (قوله عن يزيد) هو ابن ابي حبيب وعزال بكسر المهملة وتخفيف الراء ثم كاف هو ابن مالك تابعى شهير وعروة هو ابن الزبير (قوله ان النبى صلى الله عليه وسلم خطب عائشة) قال الاسماعيلى ليس فى الرواية ما ترجم به الباب وصغر عائشة عن كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم معلوم من غير هذا الخبر ثم الخبر الذى اوردته مرسل فان كان يدخل مثل هذا فى الصحيح فيلزمه فى غيره من المراسيل قلت الجواب عن

فلما ذهبننا لدخل قال
امهلوا حتى تدخلوا الى اى
عشاء اكفى تمشط الشعثة
وتستعد المغيبية * حدثنا
آدم حدثنا شعبة حدثنا
محارب قال سمعت جابر بن
عبد الله رضى الله عنهما
يقول تزوجت فقال لى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما تزوجت فقلت
تزوجت ثيبا فقال مالك
واللعذارى واعاها فذكرت
ذلك لعجرو بن دينار فقال
عمر وسمعت جابر بن عبد
الله يقول قال لى رسول الله
صلى الله عليه وسلم هلا
جارية تلاعها وتلاع بك
في باب تزويج الصغار من
الكبار * حدثنا عبد الله
ابن يوسف حدثنا الليث
عن يزيد عن عزال عن
عروة ان النبى صلى الله
عليه وسلم خطب عائشة
الى ابي بكر فقال له ابو بكر
انما انا اخوك فقال انت
اخى فى دين الله وكتابه
وهى لى حلال

الاول يمكن ان يؤخذ من قول ابي بكر انما انا اخوك فان الغالب في بنت الاخ ان تكون اصغر من غيرها وايضا فيكفي ما ذكر في مطابقة الحديث للترجمة ولو كان معلوما من خارج وعن الثاني انه وان كان صورة سياقه الارسل فهو من رواية عروة في قصة وقعت لخاتمة عائشة وجده لأمه ابي بكر فإظهاره انه سجل ذلك عن خاتمة عائشة او عن امه اسماء بنت ابي بكر وقد قال ابن عبد البر اذا علم لقاء راوي لمن أخبر عنه ولم يكن مدلسا سجل ذلك على ما عهده من الخبر عنه ولم يأت بصيغة تدل على ذلك ومن امثلة ذلك رواية مالك عن ابن شهاب عن عروة في قصة سالم مولى ابي حذيفة قال ابن عبد البر هذا يدخل في المسند للقائه عروة عائشة وغيرها من نساء النبي صلى الله عليه وسلم وللقائه سهولة زوج ابي حذيفة ايضا واما الاكراه فالحجواب عنه ان القصة المذكورة لا تشتمل على حكم متأصل فوقع فيها التساهل في صريح الاتصال فلا يلزم من ذلك ايراد جميع المراسيل في الكتاب الصحيح نعم الجمهور على ان السياق المذكور مرسل وقد صرح بذلك الدارقطني وابو مسعود وابو نعيم والحميدي وقال ابن طال يجوز تزويج الصغيرة بالكبير اجماعا ولو كانت في المهد لكن لا يمكن منها حتى تصلح للوطء فمن هذا الى ان لفظة الترجمة لانه امر مجمع عليه قال ويؤخذ من الحديث ان الاب يزوج البكر الصغيرة بغير استئذانها (قلت) كأنه اخذ ذلك من عدم ذكره وليس بواضح الدلالة بل يحتمل ان يكون ذلك قبل ورود الامر باستئذان البكر وهو الظاهر فان القصة وقعت بمكة قبل الهجرة وقول ابي بكر انما انا اخوك حصر مخصوص بالنسبة الى تحريم نكاح بنت الاخ وقوله صلى الله عليه وسلم في الجواب انت اخي في دين الله وكتابه اشارة الى قوله تعالى انما المؤمنون اخوة ونحو ذلك وقوله وهي لي حلال معناه وهي مع كونها بنت اخي يحل لي نكاحها لان الاخوة المانعة من ذلك اخوة النسب والرضاع لا اخوة الدين وقال مغايطي في محجة هذا الحديث نظر لان الخلة لا يبي بكر انما كانت بالمدينة وخطبة عائشة كانت بمكة فكيف يلزم قوله انما انا اخوك وايضا قال النبي صلى الله عليه وسلم ما باشر الخطبة بنفسه كما اخرج ابن ابي عاصم من طريق يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم ارسل خولة بنت حكيم الى ابي بكر بخطبة عائشة فقال لها ابو بكر وهل تصلح له انما هي بنت اخيه فرجعت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ارجعي فتولي له انت اخي في الاسلام وابتكك تصلح لي فأتيت ابا بكر فذكرت ذلك له فقال ادعي رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء فأنكحه قلت اعتراضه الثاني يرد الاعتراض الاول من وجهين اذ المذكور في الحديث الاخوة وهي اخوة الدين والذي اعترض به الخلة وهي اخص من الاخوة ثم الذي وقع بالمدينة انما هو قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت متخذنا خيلا لمحدث الماضي في المناقب من رواية ابي سعيد فليس فيه اثبات الخلة الا بالقوة لا بالفعل الوجه الثاني ان في الثاني اثبات مانع في الاول والجواب عن اعتراضه بالمباشرة امكان الجمع بأنه خاطب بذلك بعد ان راسله

قوله باب الى من ينكح وای النساء خير وما يستحب ان يتخير لطفه من غير ايجاب (اشتملت الترجمة على ثلاثة احكام وتناول الاول والثاني من حديث الباب ووضح وان الذي يريد التزويج ينبغي ان ينكح الى قريش لان نساء من خير النساء هو الحكم الثاني واما الثالث فيؤخذ منه بطريق اللزوم لان من ثبت انهن خير من غيرهن استحب تحخيرهن للاولاد وقد ورد في الحكم الثالث حديث صريح اخرج ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مر فو عاتخيروا النطفكم وانكحوا الا كفاء واخرجه ابو نعيم من حديث عمر اياض في اسناده مقال ويقوى احدا الاسنادين بالانحر (قوله خير نساء ركن الابل) تقدم في او اخر احاديث الانبياء في ذكر مريم عليها السلام

باب الى من ينكح وای النساء خير وما يستحب ان يتخير لطفه من غير ايجاب (اشتملت الترجمة على ثلاثة احكام وتناول الاول والثاني من حديث الباب ووضح وان الذي يريد التزويج ينبغي ان ينكح الى قريش لان نساء من خير النساء هو الحكم الثاني واما الثالث فيؤخذ منه بطريق اللزوم لان من ثبت انهن خير من غيرهن استحب تحخيرهن للاولاد وقد ورد في الحكم الثالث حديث صريح اخرج ابن ماجه وصححه الحاكم من حديث عائشة مر فو عاتخيروا النطفكم وانكحوا الا كفاء واخرجه ابو نعيم من حديث عمر اياض في اسناده مقال ويقوى احدا الاسنادين بالانحر (قوله خير نساء ركن الابل) تقدم في او اخر احاديث الانبياء في ذكر مريم عليها السلام

قول أبي هريرة في آخره ولم تركب مريم بنت عمران بعير اطلق فكانه اراد اخراج مريم من هذا التفضيل لانها لم تركب بعير اطلق فلا يكون فيه تفضيل نساء قريش عليها ولا يشك ان لمريم فضلا وانها افضل من جميع نساء قريش ان ثبت انها نبيسة او من اكثرهن ان لم تكن نبيسة وقد تقدم بيان ذلك في المناقب في حديث خير نساء مريم وخير نساء اخذ بحجة وان معناها ان كل واحدة منهن ما خير نساء الارض في عصرها ويحتمل ان لا يحتاج في اخراج مريم من هذا التفضيل الى الاستنباط من قوله ركن الابل لان تفضيل الجملة لا يستلزم ثبوت كل فرد منها فان قوله ركن الابل اشارة الى العرب لانهم الذين يكثر منهم ركوب الابل وقد عرف ان العرب خير من غيرهم مطلقا في الجملة فيستفاد منه تفضيلهم مطلقا على نساء غيرهن مطلقا ويمكن ان يقال ايضا ان الظاهر ان الحديث سبق في معرض الترغيب في نكاح القرشيات فليس فيه التعرض لمريم ولا غيرها ممن انتضى زمنهن (قوله صالح نساء قريش) كدلالة كثر بالافراد وفي رواية غير الكشيميني صلح بضم اوله وتشديد اللام بصيغة الجمع وسياتي في اواخر النفقات من وجه آخر عن ابي هريرة بلفظ نساء قريش والمطلق محمول على المتبذ فالحكم له بالخيرية الصالحات من نساء قريش لا على العموم والمراد بالصلاح هنا صلاح الدين وحسن الخالطة مع الزوج ونحو ذلك (قوله احناه) بكون المهجمة بعد نون اكثره شفقة والحنانية على وادها هي التي تقوم عليهم في حال تهمهم فلا تزوج فان تزوجت فليست بحانيسة فانه الهروي وجاء الضهير مذكرا وكان القياس احناهن وكأبه ذكر باعتبار اللفظ او الجنس او الشخص او الانسان وجاء نحو ذلك في حديث انس كان النبي صلى الله عليه وسلم احسن الناس وجها واحسنه خلقا بالافراد في الثاني وحديث ابن عباس في قول ابي سفيان عندي احسن العرب واجملها ام حبيبة بالافراد في الثاني ايضا قال ابو حاتم السجستاني لا يكادون يتكلمون به الا مفردا (قوله على ولده) في رواية الكشيميني على ولد بلا ضمير وهو اوجه ووقع في رواية لمسلم على يقيم وفي اخرى على طفل والتعبير باليتيم والصغير يحتمل ان يكون معتبرا ويحتمل ان يكون من ذكر بعض افراد العموم لان صفة الخنوع على الولد ثابتة لها لكن ذكرت الحالتان لكونهما اظهر في ذلك (قوله وارعا على زوج) أي احفظ واصون لماله بالامانة فيه والاصيانة له وترك التبذير في الانفاق (قوله في ذات يده) أي في ماله المضاف اليه ومنه قوامهم فلان قليل ذات اليد قليل المال وفي الحديث الحث على نكاح الاشراف خصوصا القرشيات ومقتضاه انه كلما كان نسبها اعلى تأكدا لاستحباب ويؤخذ منه اعتبار الكفاءة في النسب وان غير القرشيات ليس كفاءهن وفضل الخنوع والشفقة وحسن التربية والقيام على الاولاد وحفظ مال الزوج وحسن التدبير فيه ويؤخذ منه مشروعية انفاق الزوج على زوجته وسياتي في اواخر النفقات بيان سبب هذا الحديث ﴿ قوله باب اتخاذ السراي ﴾ جمع سرية بضم السين وكسر الراء الثقيلة ثم تخفيفه ثقيلة وقد تكسر السين ايضا سميت بذلك لانها مشتقة من السر واصله من السر وهو من اسماء الجماع ويقال له الاستسار ايضا او اطلق عليها ذلك لانها في الغالب يكتتم امرها عن الزوجة والمراد بالاتخاذ الاقتناء وقد ورد الامر بذلك صريحا في حديث ابي الدرداء مرفوعا عليكم بالسراي فانهم من مباركات الارحام اخرجهم الطبراني واسناده واه ولا حمد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا انكحوا امهات الاولاد فاني اباي بكم يوم القيامة واسناده اصلح من الاول لكنه ليس بصريح في التسري (قوله ومن اعتق جارية ثم تزوجها) عطف هذا الحكم على الاقتناء لانه قد يقع

صالح نساء قريش احناه
على ولده في سفره وارعا
على زوج في ذات يده
باب اتخاذ السراي ومن
اعتق جارية ثم تزوجها
حدثنا موسى بن اسمعيل
حدثنا عبد الواحد حدثنا
صالح بن صالح الهمداني
حدثنا الشعبي حدثني ابو
بردة عن ابيه قال قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اعمارجل كانت عنده
واحدة فعلمها فاحسن
تعليمها وادبها فاحسن
تاديبها ثم اعتقها وتزوجها
فله اجران وعمارجل من
اهل الكتاب آمن بنبيه
وآمن يعني بي فله اجران
واعمارجل ادى حق
مواليه وحق ربه

بعد التسري وقبله واول احاديث الباب منطبق على هذا الشق الثاني ثم ذكر في الباب ثلاثة احاديث
 * الاول حديث ابي موسى وقد تقدم شرحه في كتاب العلم وقوله في هذه الطريق ايمار جمل كانت
 عنده وليدة اى امه واصلاها ما ولد من الاماء في ملك الرجل ثم اطلق ذلك على كل امه (قوله فله
 اجران) ذكر من يحصل لهم تضعيف الاجر مرتين ثلاثة اصناف متزوج الامة بعد عتقها او مؤمن
 اهل الكتاب وقد تقدم البحث فيه في كتاب العلم والمملوك الذي يزدي حق الله وحق مواليه وقد
 تقدم في العتق ووقع في حديث ابي امامه رفعه عند الطبراني اربعة يزتون اجرهم مرتين فذكر
 الثلاثة كالذي هنا وزاد ازوج النبي صلى الله عليه وسلم وتقدم في التفسير حديث الماهر بالقرآن
 والذي يقرأه وعليه شاق وحديث زينب امرأة ابن مسعود في التي تتصدق على قريتها لها اجران
 اجر الصدقة واجر الصلة وقد تقدم في الزكاة وحديث عمرو بن العاص في الحاكيم اذا اصاب له اجران
 وسياقي في الاحكام وحديث جرير بن من سن سنة حسنة وحديث ابي هريرة من دعا الى هدى وحديث
 ابي مسعود من دل على خير والتلثة بمعنى وهن في الصحيحين ومن ذلك حديث ابي سعيد في الذي يهدم
 ثم وجد الماء فأعاد الصلاة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لك الاجر مرتين اخرجه ابوداود وقد
 يحصل بمزيد التبع اكثر من ذلك وكل هذا دال على ان لامة يوم للعدد المذكور في حديث ابي موسى
 وفيه دليل على مزيد فضل من اعتق امته ثم تزوجها سواء اعتقها ابتداء لله واسيب وقيل بالغ قوم
 فذكره فكاهم لم يبلغهم الخبر فن ذلك ما وقع في رواية هشيم عن صالح بن صالح الراوى المذكور
 وفيه قال رأيت رجلا من اهل خراسان سأل الشعبي فقال ان من قبلنا من اهل خراسان يقولون في
 الرجل اذا اعتق امته ثم تزوجها فهو كرا كعبدته فقال الشعبي فذكر هذا الحديث واخرج
 الطبراني باسناد رجاله ثقات عن ابن مسعود انه كان يقول ذلك واخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر
 مثله وعنه ابن ابي شيبة باسناد صحيح عن انس انه سئل عنه فقال اذا اعتق امته لله فلا يعود فيها ومن
 طريق سعيد بن المسيب وابراهيم النخعي انهما كرها ذلك واخرج ايضا من طريق دطاء والحسن
 انهما كانا لا يريان بذلك بأسا (قوله وقال ابو بكر) هو ابن عياش بن عتبة وآخره معجمة وابو حصين
 هو عثمان بن عاصم (عن ابي بردة) هو ابن ابي موسى وهذا الاسناد مسلسل بالسكوفيين وبالسكني
 (قوله من ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم اعتقها ثم اصدقها) كانه اشار بهذه الرواية الى ان المراد
 بالتزويج في الرواية لاخرى ان يقع معه جديده سوى العتق لا كما وقع في قصة صفية كما سيأتي في الباب
 الذي بعده فأفادت هذه الطريق ثبوت الصداق فانه لم يقع التصريح به في الطريق الاولى بل ظاهرها
 ان يكون العتق نفس المهر وقد وصل طريق ابي بكر بن عياش هذه ابوداود الطيالسي في مسنده عنه
 فقال حدثنا ابو بكر الخياط فذكره باسناده بلفظ اذا اعتق الرجل امته ثم امهرها مهر اجديدا كان
 له اجران وكان ابا بكر كان يتعاني الخياطة في وقتها واحدا الحقاظ المشهورين في الحديث والقراء
 المذكورين في القراءة واحدا الرواة عن عاصم وله اختيار وقد احتج به البخاري ووصله من طريقه
 ايضا الحسن بن سفيان وابو بكر البرزاني مسنديهما عنه واخرجه الاسما عيلي عن الحسن ولفظه عنده
 ثم تزوجها بمهر جديد وكذا اخرج يحيى بن عبد الحميد الجاني في مسنده عن ابي بكر به هذا اللفظ ولم يقع
 لابن حزم الا من رواية الجاني فضعف هذه الرواية ولم يصب وذكرا ابو نعيم ان ابا بكر تفرد بهما عن
 ابي حصين وذكر الاسما عيلي ان فيه اضطرابا على ابي بكر بن عياش كانه عني في سياق المتن لافي
 الاسناد وليس ذلك الاختلاف اضطرابا لانه يرجع الى معنى واحد وهو ذكر المهر واستدل به على ان

فله اجران قال الشعبي
 خذها بغير شيء قد كان
 الرجل يرحل فيمادونها الى
 المدينة وقال ابو بكر عن
 ابي حصين عن ابي بردة
 عن ابيه عن النبي صلى
 الله عليه وسلم اعتقها ثم
 اصدقها

عنتي الأمة لا يكون نفس الصداق ولا دلالة فيه بل هو شرط لما يترتب عليه الاجران المذكوران وليس قيدي الجواز في تنبيهه وقع في رواية أبي زيد المرزوي عن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى والصواب ما عند الجماعة عن أبيه عن أبي موسى محذوف عن النبي قبل أبي موسى * الحديث الثاني (قوله حدثنا سعيد بن زيد) بفتح المشددة وكسر اللام الحفيفة وسكون التحتانية بعدها مهملة مصرى مشهور وكذا شيخه وبقية الاسناد الى أبي هريرة من اهل البصرة ومحمد بن سيرين وقوله في الرواية الثانية عن أيوب عن محمد كذا لا كثر ووقع لا في خبره عن مجاهد وهو خطأ وقد تقدم في احاديث الانبياء عن محمد بن محبوب عن حماد بن زيد عن الصواب لكنه ساقه هناك موقوفاً واختلف هنا الرواية فوقع في رواية كريمة والنسقي موقوفاً ايضاً وغيرهما موقوفاً قد اخرج الاسماعيلي عن طريق سليمان بن حرب شيخ البخاري فيه موقوفاً وكذا ذكر ابو نعيم انه وقع هنا للبخاري موقوفاً وبذلك جزم الجيلى واظنه الصواب في رواية حماد عن أيوب وان ذلك هو السرى في ايراد رواية جرير بن حازم مع كونها نازلة ولكن الحديث في الاصل ثابت الرفع لكن ابن سيرين كان يقف كثيراً من حديثه تخفيفاً واغرب المزي فمزأرواية حماد هذه هنا الى رواية ابن ربيع عن الفربري وغفل عن ثبوتها في رواية أبي ذر والاصيلي وغيرهما من الرواة من طريق الفربري حتى في رواية أبي الوقت وهي ثابتة ايضاً في رواية النسقي فما ادري ما وجه تخصيص ذلك برواية ابن ربيع (قوله لم يكذب ابراهيم الا ثلاث كذبات الحديث) ساقه مختصراً هنا وقد تقدم شرحه مستوفى في ترجمة ابراهيم من احاديث الانبياء قال ابن المنير مطابقة حديث هاجر للترجمة انها كانت مما لو كفو قد صح ان ابراهيم اولدها بعد ان ملكها فهي سرية (قلت) ان اراد ان ذلك وقع صريحاً في الصحيح فلا يس بصحيح واعمال الذي في الصحيح ان سارة ملكتها وان ابراهيم اولدها اسمعيل وكونه ما كان بالذي يستولد امة امرأته الابل ملك مأخوذ من خارج الحديث غير الذي في الصحيح وقد ساقه ابو يعلى في مستنده من طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة في هذا الحديث قال في آخره فاستوهبها ابراهيم من سارة فوهبتها له وشرطت عليه ان لا يسرها فالتزم ذلك ثم غارت منها فكان ذلك السبب في تحويلها مع ابنها الى مكة وقد تقدم شيء من ذلك في احاديث الانبياء * الحديث الثالث حديث انس قال اقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثاً الحديث وفيه قتال المسلمون احدى امهات المؤمنين او مما ملكت يمينه ووقع في رواية حماد بن سلمة عن ثابت عن انس عند مسلم فقال الناس لا ندري تزويجها ام اتخذناها مولى وشاء ما الترجمة منه تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة او سرية فطابق احدى ركبي الترجمة قال بعض الشراح دل تردد الصحابة في صفية هل هي زوجة او سرية على ان عتقها لم يكن نفس الصداق كذا قال وهو متعقب بان التردد انما كان في اول الحال ثم ظهر بعد ذلك انها زوجة وليس فيه دلالة لما ذكر واستدل به على صحة النكاح بخبر شهود لانه لو حضر في تزويج صفية شهود لما خفي عن الصحابة حتى يترددوا ولا دلالة فيه ايضاً لاحتمال ان الذين حضروا التزويج غير الذين ترددوا وعلى تسليم ان يكون الجميع ترددوا فذلك منذ كور من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه يتزوج بالاولى ولا شهود كما وقع في قصة زينب بنت جحش وقد سبق شرح اول الحديث في غزوة خيبر من كتاب المغازي ويأتي ما يتعلق بالعتق في الذي بعده (قوله باب من جعل عتق الأمة صداقها) كذا اورد غير جازم بالحكم وقد اذنا ظاهره من التمهيد سعيد بن المسيب عن ابراهيم النخعي وطاوس والزهرى ومن قهها

النبي صلى الله عليه وسلم
حدثنا سليمان عن حماد بن
زيد عن أيوب عن محمد
عن أبي هريرة لم يكذب
ابراهيم الا ثلاث كذبات
فيها ابراهيم من يجار ومعه
سارة فذكر الحديث
فأعطاهما هاجر قالت
كف الله يد الكافرواخذ
مني آجر قال ابو هريرة
قلتم امسكم يا بني ماء
السماء * حدثنا قتيبة
حدثنا اسمعيل بن جعفر
عن حماد عن انس رضي
الله عنه قال اقام النبي صلى
الله عليه وسلم بين خيبر
والمدينة ثلاثاً يميني عليه
بصفية بنت حي فدهوت
المسلمين الى وليمتها فكان
فيها خير ولا يلزم امر
بالانطاع فالتى فيها من
الخير والافط والسمن
فكانت وليمتها فقال
المسلمون احدى امهات
المؤمنين او مما ملكت
يمينه فقالوا ان حجتها
فهي من امهات المؤمنين
وان لم يحجبها فهي مما
ملك يمينه فلما ارتحل
وطأ لها خلفه ومدا الحجاب
بينما وبين الناس في باب
من جعل عتق الأمة
صداقها * حدثنا قتيبة
ابن سعيد حدثنا حماد عن
ثابت وشعيب بن الحباب
عن انس بن مالك ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اعنتى صفية وجعل عتقها صداقها

الامصار الثوري وابو يوسف واحد واسحق قالوا اذا اعتق امته على ان يجعل عتقها صدقها صح
 العتق والعتق والمهر على ظاهر الحديث واجاب الباقر عن ظاهر الحديث باجوبة اقربها الى لفظ
 الحديث انه اعتقها بشرط ان يتزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوجها بها وبث يده قوله
 في رواية عبد العزيز بن مهيب سمعت انس قال سبي النبي صلى الله عليه وسلم صفية فاعتقها وتزوجها
 فقال ثابت لانس ما صدقها قال نفسها فاعتقها هكذا اخرج المصنف في المغازي وفي رواية جاد بن
 ثابت وعبد العزيز عن انس في حديث قال وصارت صفية لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تزوجها وجعل
 عتقها صدقها فقال عبد العزيز بن ثابت يا ابا محمد انت سأت انسا ما مهرها قال امهرها بنفسها فتبسم فهو
 ظاهر جدا في ان المجهول مهرها ونفس العتق قالتا ويل الاول لا بأس به فانه لا منافاة بينه وبين القواعد
 حتى لو كانت القيمة مجهولة فان في صحة العتق بالشرط المذكور وجه عند الشافعية وقال آخرون بل
 جعل نفس العتق المهر واسكنه من خصائصه ومن جزم بذلك الماوردي وقال آخرون قوله اعتقها
 وتزوجها معناه اعتقها ثم تزوجها فلما لم يعلم انه ساقط صدقها قال صدقها بنفسها اي لم يصدقها شيئا فاما
 اعلم ولم يثبت اصل الصدق ومن ثم قال ابو الطيب الطبري من الشافعية وابن المراتب من المالكية
 ومن تبعهما انه قول انس قاله ظنا من قبل نفسه ولم يرفعه وورعنا ما يذكرون عندهم بما اخرج به البيهقي
 من حديث امية ويقال امه الله بنت رزينة عن امها ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفية ونكحها
 وتزوجها وامهرها رزينة وكان اتى بها مسبية من قريظة والنضير وهذا لا يقوم به حجة لضعف اسناده
 ويعارضه ما اخرج به الطبراني وابو الشيخ من حديث صفية نفسها قالت اعتقني النبي صلى الله عليه وسلم
 وجعل عتقي صدقي وهذا موافق لحديث انس وقيل رد على من قال ان انس قال ذلك بناء على ما ظنه وقد
 خالف هذا الحديث ايضا ما عليه كافة اهل السير ان صفية من سبي خيبر ويحتمل ان يكون اعتقها بشرط
 ان يسكنها بغير مهر فلزمها الوفاء بذلك وهذا خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم دون غيره وقيل يحتمل انه
 اعتقها بغير عوض وتزوجها بغير مهر في الحال ولا في المآل قال ابن الصلاح معناه ان العتق يحل محل
 الصدق وان لم يكن صدقا قال وهذا كقولهم الجوع زاد من لازاد له قال وهذا الوجه اصح الوجه
 واقربها الى لفظ الحديث وتبعه النووي في الروضة ومن المستغربين قول الترمذي بعد ان اخرج
 الحديث وهو قول الشافعي واحد واسحق قال وكره بعض اهل العلم ان يجعل عتقها صدقها حتى يجعل
 لها مهر اسوى العتق والقول الاول اصح وكذا نقل ابن حزم عن الشافعي والمعروف عند الشافعية ان
 ذلك لا يصح لكن لعل مراد من نقله عنه صورة الاحتمال الاول ولا سيما نص الشافعي على ان من اعتق
 امته على ان يتزوجها قبلت عتقت ولم يلزمها ان تتزوج به لكن يلزمها ان يعتقها لانه لم يرض بعقدها بجانا
 فصار كسائر الشروط الفاسدة فان رضيت وتزوجته على مهر يتفقان عليه كان لها ذلك المسمى وعليها
 له قيمتها فان اتحدت ما صار من قال بقول احمد من الشافعية ابن حبان صرح بذلك في صحيحه قال ابن
 دقيق العيد اظاهر مع احمد ومن واقعه والقياس مع الاخيرين فيتردد الحال بين ظن نشأ عن قياس
 وبين ظن نشأ عن ظاهر الخبر مع ما تحتمله الواقعة من الخصوصية وهي وان كانت على خلاف الاصل
 لكن يتقوى ذلك بكثرة خصائص النبي صلى الله عليه وسلم في التكاح وخصوصا خصوصيته بتزويج
 الواهبه من قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي الآية ومن جزم بأن ذلك كان من
 انحصار نص يحيى بن اكرم فيما اخرج به البيهقي قال وكذا نقله المزني عن الشافعي قال وموضع الخصوصية

باب تزويج المعسر ﴿ قوله تعالى ان يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله ﴾ حديثنا عبد العزيز بن ابي حازم عن ابيه عن سهل بن سعد الساعدي قال جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قتالت ١٠٣ يا رسول الله جئت اهب لك نفسي قال

فقطر اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوبه ثم طأطأ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه فلما رأت المرأة انه لم يقض فيها شيئا جلست قدام رجل من اصحابه فقال يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال وهل عندك من شيء قال لا والله يا رسول الله فقال اذهب الى اهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظر ولو خاتما من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد ولكن هذا ازارى قال سهل ماله رداء فلما نصغه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تصنع بازارك ان ليست له لم يكن عليها منه شيء وان ليست له لم يكن عليك منه شيء فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فراه رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعي فلما جاء قال ماذا فعلت من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا عددتها

انه اعتقها مطلقا وتزوجها بغير مهر ولا ولي ولا شهود وهذا بخلاف غيره وقد اخرج عبد الرزاق بجواز ذلك عن علي وجاعة من التابعين ومن طريق ابراهيم النخعي قال كانوا يكرهون ان يعتق امته ثم تزوجها ولا يرون بأسا ان يجعل عتقها صداقها وقال القرطبي منع من ذلك مالك وابو حنيفة لاستعماله وتقرر استعماله بوجهين احدهما ان عقد ما على نفسها اما ان يقع قبل عتقها وهو محال لتناقض الحكمين الحرية والرق فان الحرية حكمها الاستقلال والرق ضده واما بعد العتق فلزوال حكم الجبر عنها بالعتق فيجوز ان لا ترضى وحيث لا تنكح الا برضاها الوجه الثاني انا اذا جعلنا العتق صداقا فاما ان يتقرر العتق حالة الرق وهو محال لتناقضهما او حالة الحرية فيلزم سبقه على العقد فيلزم وجود العتق حالة فرض عدمه وهو محال لان الصداق لا بد ان يتقدم فقرره على الزوج اما نصا واما حكما حتى تلك الزوجة طلبه فان اعتلوا بنكاح التفويض فقد تبحر زنا عتقه بقولنا حكما فانها وان لم يتعين لها حالة العقد شيء لكم ما تملك المطالبة فثبت انه ثبت لها حالة العقد شيء تطالب به الزوج ولا يتأني مثل ذلك في العتق فاستحال ان يكون صداقا فارتعتب ما ادعاه من الاستحالة بجواز تعليق الصداق على شرط اذا وجد استحققه المرأة كان يقول تزوجتك على ما يستحق لي عند فلان وهو كذا فاذا حل المال الذي وقع العقد عليه استحقته وقد اخرج الطحاوي من طريق نافع عن ابن عمر في قصة جويرة بنت الحرث ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل عتقها صداقها وهو مما يتايد به حديث انس لكن اخرج ابو داود من طريق عروة عن عائشة في قصة جويرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لها لما جاءت تستعين به في كتابتها هل لك ان اتضي عنك كتابتك واتزوجك قالت قد فعلت وقد استشكله ابن حزم بانه يلزم منه ان كان ادى عنها كتابتها ان يصير ولاؤها لمكاتها واجيب بانه ليس في الحديث التصريح بذلك لان معنى قولها قد فعلت رضيت فاحتل ان يكون صلى الله عليه وسلم عوضا ثابت ابن قيس : ثم افصارت له فاعتقها وتزوجها كما صنع في قصة صفية او يكون ثابت لما بلغته رغبة النبي صلى الله عليه وسلم وهبها له وفي الحديث ان للسيد تزويج امته اذا اعتقها من نفسه ولا يحتاج الى ولى ولا حاكم فيه اختلاف يأتي في باب اذا كان الولي هو الماطب بعد نيف وعشرين بابا قال ابن التورزي فان قيل ثواب العتق عظيم فكيف فوته حيث جعله مهر او كان يمكن جعل المهر غيره فالجواب ان صفية بنت ملك ومثلها لا يقع الا بالمهر الكثير ولم يكن عنده صلى الله عليه وسلم اذ ذاك ما يرضيها به ولم ير ان يقتصر فجعل صداقها نفسها وذلك عندها اشرف من المال الكثير ﴿ قوله باب تزويج المعسر ﴾ تقدم في اوائل كتاب النكاح باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والاسلام وهذه الترجمة اخص من تلك رعلق هناك حديث سهل الذي اورد في هذا الباب مبسوطا وسيأتي شرحه بعد ثلاثين بابا ﴿ قوله تعالى ان يكونوا فقراء يغنيهم الله من فضله ﴾ هو تعليل لحكم الترجمة ومحصله ان الفقير في الحال لا يمنع التزويج لاحتمال حصول المال في المآل والله اعلم ﴿ قوله باب الاكفاء في الدين ﴾ جمع كف بضم اوله وسكون الفاء بعدها همزة المثل والنظير واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه فلا تصل المسلمة لكافر اصلا ﴿ قوله وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا الآية ﴾ قال القراء النسب من لا يحمل نكاحه والصهر من يحمل نكاحه فكان المصنف لما رأى الحصر وقع بالقسمين صلح التمسك بالعموم لوجود الصلاحية الاما دل الدليل على اعتباره وهو

فقال تروهن عن ظهر قلبك قال نعم قال اذهب فقد ملكك كما بما فعلت من القرآن ﴿ باب الاكفاء في الدين ﴾ وقوله وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا الآية ﴿ حديثنا ابو اليمان اخبرنا شبيب عن الزهري قال اخبرني عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها

استثناء الكافر وقد جزم بان اعتبار الكفاءة مختص بالدين مالك ونقل عن ابن عمرو بن مسعود
ومن التابعين عن محمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز واعتبار الكفاءة في النسب الجمهور وقال
ابو حنيفة قريش كفاء بعضهم بعضا والعرب كذلك وليس احدهم من العرب كفاً لقريش كما ليس
احدهم من غير العرب كفاً للعرب وهو وجه للشافعية والصحيح تقديم نبي هاشم والمطلب على غيرهم
ومن عدا هؤلاء كفاء بعضهم لبعض وقال الثوري اذا نكح المولى العربية يفسخ النكاح وبه قال
احمد في رواية وتوسط الشافعي فقال ليس نكاح غير الا كفاء حراما فأردبه النكاح وانما هو تقصير
بالمرأة والاولياء فاذا رضوا صح ويكون حقها لهم تركوه فلو رضوا الا واحدا فله فسخه وذكر ان المعنى
في اشترط الولاية في النكاح كبر لا تضيق المرأة نفسها في غير كفء انتهى ولم يثبت في اعتبار الكفاءة
بالسب حديث وامام اخر جرحه البزار من حديث معاذ رفعه العرب بعضهم كفاء بعض والمولى بعضهم
ا كفاء بعض فاسناده ضعيف واحتج اليه بقوله حديث واثة مرفوعا ان الله اصطفى نبي كنانة من نبي
اسماعيل الحديث وهو صحيح اخرجه مسلم لكن في الاحتجاج به لذلك نظر اكن ضم بعضهم اليه حديث
قدموا قريشا ولا تقدموها ونقل ابن المنذر عن البويطي ان الشافعي قال الكفاءة في الدين وهو كذلك
في مختصر البويطي قال الرافعي وهو خلاف مشهور ونقل الابري عن الربيع ان رجلا سأل الشافعي
عنه فقال انا عربي لا تسألني عن هذا ثم ذكر المصنف في الباب اربعة احاديث * الحديث الاول
حديث عائشة (قوله ان اباحذيفة) اسمه مهشم على المشهور وقيل هاشم وقيل غير ذلك وهو خال
معاوية بن ابي سفيان (قوله بنى) بفتح المثناة والموحدة وتشديد النون بعدها الف اي اتخذ ولدا
وسالم هو ابن معقل مولى ابي حذيفة ولم يكن مولا وانما كان يلزمه بل كان من حلقائه كما وقع في
رواية لمسلم وكان استشهاده ابي حذيفة وسالم جميعا يوم اليمامة في خلافة ابي بكر (قوله وانكحه)
اي زوجه (هذا) كذا في هذه الرواية ووقع عند مالك قاطمة فاعل لها اسمين والوليد بن عتبة احد
من قتل ببدر كافر او قوله بنت اخيه بفتح الهمزة وكسر المعجمة ثم تعانية هو الصحيح وحكى ابن التين
ان في بعض الروايات بضم الهمزة وسكون الطاء ثم مشاة وهو غلط (قوله وهو مولى امرأة من الانصار)
تقدم بيان اسمها في غزوة بدر (قوله كما بنى النبي صلى الله عليه وسلم زيدا) اي ابن حارثة وقد تقدم
خبره بذلك في تفسير سورة الاحزاب (قوله فمن لم يعلم له اب) بضم اول يعلم وفتح اللام على البناء للجهول
(قوله كان مولى واخا في الدين) لعل في هذا اشارة الى قولهم مولى ابي حذيفة وان سالما لما نزلت
ادعواهم لا آباؤهم كان ممن لا يعلم له اب فتبيل له مولى ابي حذيفة (قوله انا كنانا) بفتح النون اي
نعتقد (قوله سالما ولدا) زاد البرقاني من طريق ابي النعمان شيخ البخاري فيه وابوداود من رواية يونس
عن الزهري فكان ياروى معي ومع ابي حذيفة في بيت واحد فيراني فضلا وفضلا بضم الفاء والمعجمة
اي متبذلة في ثياب المهنة يقال تفضلت المرأة اذا فعلت ذلك هو قول الخطابي وتبعه ابن الاثير وزاد
وكانت في ثوب واحد وقال ابن عبد البر قال الخليل رجل فضل متوشح في ثوب واحد يخالف بين طرفيه
قال فعلى هذا فعنى الحديث انه كان يدخل عليها وهي منكشف بعضها وعن ابن وهب فضل مكشوفة
الراس والصدر وقيل الفضل الذي عليه ثوب واحد ولا ازار تحتها وقال صاحب الصحاح تفضلت
المرأة في بينها اذا كانت في ثوب واحد كفميص لا كمين له (قوله وقد انزل الله فيه ما قد علمت) اي
الآية التي ساقها قبل وهي ادعواهم لا آباؤهم وقوله وما جعل ادعياءكم ابناءكم (قوله فذكر الحديث)
ساق بقية البرقاني وابوداود فكيف نرى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارضعوه فارضعته

ان اباحذيفة بن عتبة بن
ربيع بن عبد شمس
وكان ممن شهد بدر مع
النبي صلى الله عليه وسلم
بنى سالما وانكحه
بنت اخيه هند ابنت
الوليد بن عتبة بن ربيعة
وهو مولى لامرأة من
الانصار كما بنى النبي
صلى الله عليه وسلم زيدا
وكان من بنى رجلا في
الجاهلية دعاة الناس اليه
وورث من ميراثه حتى
انزل الله ادعواهم لا آباؤهم
الى قوله ومواليكم فردوا
الى آباؤهم فمن لم يعلم له اب
كان مولى واخا في الدين
بقضاء سهلة بنت سهيل بن
عمر والقرشي ثم العامري
وهي امرأة ابي حذيفة
ابن عتبة النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت يا رسول
الله انا كنا نرى سالما ولدا
وقد انزل الله فيه ما قد
علمت فذكر الحديث

خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة فبذلك كانت عائشة تأمر بنات اخوتها وبنات اخواتها ان يرضعن من احبت عائشة ان يراها ويدخل عليها وان كان كبيراً خمس رضعات ثم يدخل عليها وابتام سلمة وسائر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان يدخلن عليهن بتلك الرضاعة احداً من الناس حتى يرضع في المهد وقلن لعائشة والله ما ندرى لعلها رخصة من رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم دون الناس ووقع عند الاسماعيلي من طريق قياض بن زهير عن ابي اليمان قيسه مع عروة ابو عائشة بن ربيعة ومع عائشة أم سلمة وقال في آخره لم يذكرهما البخاري في اسناده (قلت) وقد اخرج النسائي عن عمران بن بكار عن ابي اليمان مختصراً كرواية البخاري واخرجه البخاري في غزوة بدر من طريق عقيل عن الزهري كذلك واختصر المتن ايضاً واخرجه النسائي من طريق يحيى بن سعيد عن الزهري فقال عن عروة وابن عبد الله بن ربيعة كلاهما عن عائشة وأم سلمة واخرجه ابو داود من طريق يونس كما ترى واخرجه عبد الرزاق عن معمر والنسائي من طريق جعفر بن ربيعة والذهلي من طريق ابن اخي الزهري كلهم عن الزهري كما قال عقيل وكذا أخرجه مالك وابن اسحق عن الزهري لكنه عنده اكثر الرواة عن مالك مرسل وخالف الجميع عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري فقال عن عروة وعمره كلاهما عن عائشة اخرج الطبراني قال الذهلي في الزهري يات هذه الروايات كلها عندنا محفوظة الا رواية ابن مسافر فانها غير محفوظة اي ذكر عمره في اسناده قال والرجل المذكور مع عروة لا عرفه الا اني اتوهم انه ابراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي ربيعة فان امه ام كاظم بنت ابي بكر فهو ابن اخت عائشة كما ان عروة ابن اختها وقد روى عنه الزهري حديثين غير هذا قال وهو رواية يحيى بن سعيد اشبهه حيث قال ابن عبد الله بن ابي ربيعة فتنسبه لجدّه واما قول شعيب ابو عائشة فهو مجهول (قلت) اعلمها كنية ابراهيم المذكور وقد نقل المزي في التهذيب قول الذهلي هذا واقره وخالف في الاطراف فقال اظنه الحرث بن عبد الله بن ابي ربيعة يعني عم ابراهيم المذكور والذي اظن ان قول الذهلي اشبه بالصواب ثم ظهر لي انه ابو عبيدة بن عبد الله بن زمعة فان هذا الحديث بعينه عند مسلم من طريقه من وجه آخر فهذا هو المعتبر وكان ما عداه تصحيف والله أعلم وقد اخرج مسلم هذا الحديث من طريق القاسم بن محمد عن عائشة ومن طريق زينب بنت ام سلمة عن ام سلمة فله اصل من حديثهما ففي رواية القاسم عنده جاءت سهلة بنت سهيل بن عمرو فقالت يا رسول الله ان في وجه ابي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه فقال ارضعيه فتالت وكيف ارضعه وهو رجل كبير فتبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت انه رجل كبير وفي لفظ فقالت ان سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال وانه يدخل علينا واني اظن ان في نفس ابي حذيفة شيئاً من ذلك فقال ارضعيه فصرخ عليه فرجعت اليه فقالت اني قد ارضعته فذهب الذي في نفس ابي حذيفة وفي بعض طرق حديث زينب قالت أم سلمة لعائشة انه يدخل علينا الغلام الذي ما احب ان يدخل علي قالت امالك في رسول الله صلى الله عليه وسلم اسوة ان امرأة ابي حذيفة قد كرت الحديث مختصراً وفي رواية الغلام الذي قد استغنى عن الرضاعة وفيها فقال ارضعيه قالت انه ذو لحية فقال ارضعيه يذهب ما في وجه ابي حذيفة قالت فوالله ما عرفته في وجه ابي حذيفة وفي لفظ عن ام سلمة ابي سائر ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان يدخلن عليهن احداً بتلك الرضاعة وقلن لعائشة والله ما نرى هذا الا رخصة لسالم فاهو يدخل علينا احديهم هذه الرضاعة ولا رأينا (قلت) وهذا العموم مخصوص بغير حفصة كما سيأتي في ابواب الرضاع ونذكر هنا حكم هذه المسئلة اعني ارضاع الكبير ان شاء الله تعالى ❦ الحديث الثاني حديث عائشة

❦ حدثنا عبيد بن اسحق
حدثنا ابو اسامة عن
هشام عن ابيه عن عائشة
قالت دخل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على ضباعة
بنت الزبير فقال لها لعلك
أردت الحج قالت والله
لا اجدي الاوجعة فقال
لها حجّي واشترطي قولي
اللهم علي حيث حبستني

في قصة ضياعة بنت الزبير بن عبد المطلب الهاشمية بنت عم النبي صلى الله عليه وسلم في الاشراف في
الحج وقد تقدم البحث فيه في ابواب المحصر من كتاب الحج وقوله في هذا الحديث ما وجدني اي ما وجد
نفسى واتحاد الفاعل والمفعول مع كونهما ضميرين لشيء واحد من خصائص افعال القلوب وفي الحديث
جواز اليمين في درج الكلام بغير قصد وفيه ان المرأة لا يجب عليها ان تستأمر زوجها في حج القرص كذا
قيل ولا يلزم من كونه لا يجوز له منعها ان يسقط عنها استدانه (قوله في آخره وكانت تحت المقداد بن
الاسود) ظاهر سياقه انه من كلام عائشة ويحتمل انه من كلام عروة وهذا القدر هو المقصود من هذا
الحديث في هذا الباب فان المقداد وهو ابن عمرو الكندي نسب الى الاسود بن عبد يغوث الزهري
لكونه بناء فكان من حلفاء قريش وتزوج ضياعة وهي هاشمية قالوا لان الكفاءة لا تعتبر بالنسب لما
جازله ان يتزوجها لانها في فوقه في النسب والسبب في اعتبار الكفاءة في النسب ان يجيب بانها رضية هي
واربها وهافسطة حقهم من الكفاءة وهو جواب صحيح ان ثبت اصل اعتبار الكفاءة في النسب * الحديث
الثالث حديث ابي هريرة (قوله تنكح المرأة لاربعة اي لاجل اربعة) (قوله لما لها وحسبها) بفتح
المهملين ثم موحدة اي شرفها والحسب في الاصل الشرف بالآباء وبالاقارب مأخوذ من الحساب لانهم
كانوا اذا تفاخروا وعدوا مناقبهم وما اثر آبائهم وقومهم وحسبوا فاحكم لمن زاد عدده على غيره وقيل
المراد بالحسب هنا الفعالة الحسنة وقيل المال وهو مردود لذو كرام المال قبله وذو كرم معطوف عليه وقد
وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعيد بن منصور على دينها وماله على حسبها ونسبها وذو كرم النسب على
هذا تاكيدي يؤخذ منه ان الشريفة النسب يستحب له ان يتزوج نسيبة الا ان تعارض نسيبة غير
دينة وغير نسيبة دنية فيقدم ذات الدين وهكذا في كل الصفات واماقول بعض الشافعية يستحب ان
لا تكون المرأة ذات قرابة قريبة فان كان مستندا الى الطبر فلا اصل له او الى التجربة وهو ان الغالب
ان الولدين القربيين يكون احق فهو منجه واماما اخرجه احمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم
من حديث بريدة رفعه ان احساب اهل الدنيا الذي يذهبون اليه المال فيحتمل ان يكون المراد انه حسب
من لا حسب له فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له ومنه حديث سمرة رفعه
الحسب المال والكرم التقوى اخرجه احمد والترمذي وصححه هو والحاكم وبه هذا الحديث تمسك
من اعتبر الكفاءة بالمال وسيأتي في الباب الذي بعده او ان من شأن اهل الدنيا رفعة من كان كثير المال
ولو كان وضيعا وضعة من كان مقلا ولو كان رفيع النسب كما هو موجود مشاهد فعلى الاحتمال الاول
يمكن ان يؤخذ من الحديث اعتبار الكفاءة بالمال كما سيأتي في البحث فيه لا على الثاني لكونه سبق
في الانكار على من يفعل ذلك وقد اخرج مسلم الحديث من طريق عطاء عن جابر وليس فيه ذكر
الحسب اقصر على الدين والمال والجمال (قوله وجمالها) يؤخذ منه استحباب تزوج الجميلة الا ان
تعارض الجميلة الغير دينة والغير جميلة الدينية نعم لو تساوت في الدين فالجميلة اولى ويلحق بالحسنة الذات
الحسنة الصفات ومن ذلك ان تكون خفيفة الصداق (قوله فانظر بذات الدين) في حديث جابر
فعلى بذات الدين والمعنى ان اللاتق بذات الدين والمروءة ان يكون الدين طمع نظره في كل شيء لاسبابها
فيما تطول صحبتة فامر النبي صلى الله عليه وسلم بتحصيل صاحبة الدين الذي هو غاية البغية وقد وقع
في حديث عبد الله بن عمرو عند ابن ماجة رفعه لا تزوجوا النساء الحسنات فمسي حسنهن ان يردين
اي يهلكهن ولا تزوجوهن لاموالهن فمسي اموالهن ان تطفين وامسكن تزوجوهن على الدين
ولامة سوداء ذات دين افضل (قوله تربت يدك) اي لصفتها بالتراب وهي كناية عن الفقر وهو

وكانت تحت المقداد بن
الاسود * حدثنا مسدد
حدثنا يحيى عن عبيد الله
قال حدثني سعيد بن ابي
سعيد عن ابيه عن ابي هريرة
رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال
تنكح المرأة لاربعة لما لها
وحسبها وجمالها ولدينها
فانظر بذات الدين تربت
يدك * حدثنا ابراهيم بن
حزرة حدثنا

ابن ابي حازم عن ابيه عن سهل قال مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ١٥٧ فقال ما تقولون في هذا قالوا حري ان خطب

خبر بمعنى الدعاء لئلا يرا دبه حقيقته وبهذا جزم صاحب العمدة زاد غيره ان صدور ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم في حق مسلم لا يستجاب بشرطه ذلك على ربه وحكي ابن العربي ان معناه استغنت ورد بان المعروف ان تراب اذا استغنى وتراب اذا اقترو ووجه بان الغنى الناشئ عن المال تراب لان جميع ما في الدنيا تراب ولا يخفى بعده وقيل معناه ضعف عقلك وقيل اقتضت من العلم وقيل فيه تقدير شرط اى وقع لك ذلك ان لم تفعل ووجه ابن العربي وقيل معنى اقتضت خابت وصحفة بعضهم قتاله بالثناء المثلثة ووجهه بان معنى ثربت تفرقت وهو مثل حديث نهى عن الصلاة اذا صارت الشمس كالاثاب وهو جمع ثروب واثرب مثل فلوس وافلس وهى جمع ثرب بفتح اوله وسكون الراء وهو الشحم الرقيق المتفرق الذى يغشى الكرش وسبأ فى مزيد ذلك فى كتاب الادب قال القرطبي معنى الحديث ان هذه الخصال الاربع هى التى يرغب فى نكاح المرأة لاجلها فهو خير مما فى الوجود من ذلك لانه وقع الامر بذلك بل ظاهره اباحه النكاح لقصد كل من ذلك لكن قصد الدين اولى قال ولا يظن من هذا الحديث ان هذه الاربع تؤخذ منها الكفاة اى تنحصر فيها فان ذلك لم يقل به احد فيما علمت وان كانوا اختلفوا فى الكفاة ما هى وقال المهلب فى هذا الحديث دليل على ان لزوج الاستمتاع بمال الزوجة فان طابت نفسها بذلك حل له والا فله من ذلك قدر ما يبدل لها من الصداق وتعقب بان هذا التفصيل ليس فى الحديث ولم ينحصر قصد نكاح المرأة لاجل ما لها فى استمتاع الزوج بل قد قصد تزويج ذات الغنى لماعا يحصل له منها من ولد فيعود اليه ذلك المال بطريق الارث ان وقع او لكونها تستغنى بما لها عن كثرة مطالبته بما يحتاج اليه النساء ونحو ذلك واعجب منه اسمة دلالة بعض المالكية به على ان للرجل ان يحجر على امراته فى ما لها قال لانه انما تزوج لاجل المال فليس لها نفقة عليه ولا يخفى وجه الرد عليه والله اعلم * الحديث الرابع حديث سهل وهو ابن سعد (قوله ابن ابي حازم) هو عبد العزيز (قوله مر رجل) لم اقف على اسمه (قوله حري) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التختانية اى حقيق وجدير (قوله يشفع) بضم اوله وتشديد الفاء المفتوحة اى قبل شفاعة (قوله فر رجل من فقراء المسلمين) لم اقف على اسمه وفى مسند الرويانى وفتوح مصر لابن عبد الحكم ومسند الصحابة الذين دخلوا مصر من طريق ابي سالم الجبشاني عن ابي ذر انه جعل بن سراقه (قوله فر رجل) فى رواية الرقاق قال فسكت النبي صلى الله عليه وسلم ثم مر رجل (قوله فقال) وقع فى طريق اخرى تأتى فى الرقاق بلفظ فقال لرجل عنده جالس ما رايت فى هذا وكأنه جمع هنا باعتبار ان الجالسين عنده كانوا جماعة لكن المحيى واحد وقد سمي من المحييين ابو ذر فيما أخرجه ابن حبان من طريق عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن ابيه عنه (قوله ان لا يسمع) زاد فى رواية الرقاق ان لا يسمع قوله (قوله هذا) اى الفقير (خير من ملء الارض مثل هذا) اى الغنى وملء بالهمز ويجوز فى مثل النصب والجرح قال الكرماتى ان كان الاول كافرا فوجهه ظاهر والا فيكون ذلك معلوما لرسول الله صلى الله عليه وسلم بالوحى (قلت) يعرف المراد من الطريق الاخرى التى ستأتى فى كتاب الرقاق بلفظ قال رجل من اشرف الناس هذا والله حري الخ فاصل الجواب انه اطلق تفضيل الفقير المذكور على الغنى المذكور ولا يلزم من ذلك تفضيل كل غنى على كل فقير وقد ترجم عليه المصنف فى كتاب الرقاق فضل الفقير وياتى البحث فى هذه المسئلة هناك ان شاء الله تعالى

(قوله باب الاكفاء فى المال وتزويج المقل المثرية) اما اعتبار الكفاة بالمال

ان ينكح وان شفع ان يشفع
وان قال ان يستمع قال ثم
سكت فر رجل من فقراء
المسلمين فقال ما تقولون
فى هذا قالوا حري ان
خطب ان لا ينكح وان
شفع ان لا يشفع وان قال
ان لا يسمع فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هذا
خير من ملء الارض مثل
هذا باب الاكفاء فى المال
وتزويج المقل المثرية *
حدثني يحيى بن بكير
حدثنا الليث عن دحيل عن
ابن شهاب قال اخبرني
عروة انه سأل عائشة رضى
الله عنها وان خفتم ان
لا تقسطوا فى البتامة
قالت يا ابن اختى هذه
البتامة تكون فى حجرها
فيرغب فى جمالها ومالها
ويريد ان ينقص صداقها
فنهوا عن نكاحهن الا ان
يقسطوا فى اكمال الصداق
وامروا بنكاح من سواهن
قالت واستغنى الناس
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بعد ذلك فانزل الله
تعالى ويستفتونك فى النساء
الى وثر غيبن ان ينكحوهن
فانزل الله ايهن ان البتامة
اذا كانت ذات جمال ومال
رغبوا فى نكاحها ونسبها
فى اكمال الصداق واذا كانت
مرغوبة عنها فى قلة المال

والجمال تركوها واخذوا غيرها من النساء قالت فكما تركونها حين يرغبون عنها فليس لهم ان ينكحوها اذا رغبوا فيها الا ان يقسطوا لها
ويعطوها جفها الاولى من الصداق

باب ما يتق من شؤم المرأة وقوله تعالى ان من ازواجكم واولادكم عدوا لكم * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابن شهاب عن حمزة وسالم ابني عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشؤم في المرأة والدار والفرس * حدثنا محمد بن منهل * حدثنا يزيد بن زريع * حدثنا عمر بن محمد العسقلاني عن ابيه عن ابن عمر قال ذكروا الشؤم عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس * حدثنا عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك عن ابي حازم عن سهل بن سعد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان كان في شيء في الفرس والمرأة والمسكن * حدثنا آدم * حدثنا شعبة عن سليمان التيمي قال سمعت ابا عثمان النهدي عن اسامة بن زيد رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما تركت بعسدي فتنة اضرع على الرجال من النساء

فختلف فيه عند من يشترط الكفاءة والاشهر عند الشافعية انه لا يعتبر ونقل صاحب الافصاح عن الشافعي انه قال الكفاءة في الدين والمال والنسب وجزم باستباره ابو الطيب والصيغري وجاعة واعتبره الماوردي في اهل الامصار وخص الخلاف باهل البوادي والقرى المتفاخرين بالنسب دون المال واما المثرية فيضم الميم وسكون المثنة وكسر الراء وفتح النحانية هي التي لها اثره بفتح ماوله والمد وهو الغنى ويؤخذ ذلك من حديث عائشة الذي في الباب من عموم التقسيم فيه لاشتماله على المثرى والمثقل من الرجال والمثربة والمثقلة من النساء فدل على جواز ذلك ولكنه لا يرد على من يشترطه لاحتمال اضرارها للمرأة ورضا الاولياء وقد تقدم شرح الحديث في تفسير سورة النساء ومضى من وجه آخر في اوائل النكاح واستدل به على ان للولي ان يزوجه محجورته من نفسه وسيأتي البحث فيه قريبا وفيه ان للولي حق في التزويج لان الله خاطب الاولياء بذلك والله اعلم * (قوله باب ما يتق من شؤم المرأة) الشؤم يضم المعجمة بعدها واو سا كنة وقد تهمز وهو ضد اليمين يقال نشاءت بكذا وتيمنت بكذا (قوله وقوله تعالى ان من ازواجكم واولادكم عدوا لكم) كانه يشير الى اختصاص الشؤم ببعض النساء دون بعض مما دلت عليه الآية من التبعض وذكر في الباب حديث ابن عمر من وجهين وحديث سهل من وجه آخر وقد تقدم شرحهما مبسوطا في كتاب الجهاد وقد جاء في بعض الاحاديث ما له يقصر ذلك وهو ما اخرج عنه احمد وصححه ابن حبان والحاكم من حديث سعد بن فروع عن سعادة ابن آدم ثلاثة للمرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الصالح ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء وفي رواية لابن حبان المركب الهني والمسكن الواسع وفي رواية للحاكم وثلاثة من الشقاء المرأة تراها فتسوءك وتحمل لسانها عليك والداية تكون تطوفا فان ضرر بها تعتلك وان تركتها لم تلحق اصحابك والدار تكون ضيقة قليلة المرافق وللطبراني من حديث اسماء ان من شقاء المرأة في الدنيا سوء الدار والمرأة والداية وفيه سوء الدار ضيق ساحتها وخبت جيرانها وسوء الداية منعها ظهرها وسوء طبعها وسوء المرأة عقم رجليها وسوء خلقتها (قوله عن اسامة بن زيد) زاد مسلم من طريق معمر بن سليمان عن ابيه مع اسامة بن سعيد بن زيد وقد قال الترمذي لا تعلم احدا قال فيه عن سعيد بن زيد غير معمر بن سليمان (قوله ما تركت بعسدي فتنة اضرع على الرجال من النساء) قال الشيخ تقي الدين السبكي في ايراد البخاري هذا الحديث عقب حديثي ابن عمر وسهل بعسدي ذكر الآية في الترجمة اشارة الى تخصيص الشؤم بمن تحصل منها العداوة والفتنة لا كما يفهمه بعض الناس من التناثرم بكلمتها وان لها تأثيرا في ذلك وهو شيء لا يقول به احد من العلماء ومن قال انها سبب في ذلك فهو جاهل وقد اطلق الشارع على من ينسب المطر الى النوع الكفر فكيف بمن ينسب ما يتق من الشر الى المرأة مما ليس لها فيه مدخل وانما يتفق موافقة قضاء وقد رقت نفس من ذلك فمن وقع له ذلك فلا يضره ان يتركها من غير ان يعتقد نسبة الفعل اليها (قلت) وقد تقدم تقرير ذلك في كتاب الجهاد وفي الحديث ان الفتنة بالنساء اشدهم الفتنة بغيرهن ويشهد له قوله تعالى زين للناس حب الشهوات من النساء فجعلهن من حب الشهوات وبدأهن قيل بقية الانواع اشارة الى انهن الاصل في ذلك ويقع في المشاهدة حب الرجل ولده من امراته التي هي عندها اكثر من حبه ولده من غيرها ومن امثلة ذلك قصة النعمان بن بشير في الهبة وقد قال بعض الحكماء النساء شركاكن واشرف ما فيهن عدم الاستغناء عنهن ومع انها ناقصة العقل والدين تحمل الرجل على تعاطي ما فيه نقص العقل والدين كشغفه عن طلب امور الدين وجماله على التهاك على طلب الدنيا وذلك اشبه الفساد وقد اخرج مسلم من

باب الحرة تحت العبد **حدثنا** عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله عنها قالت كانت في بريرة ثلاث سنين عتقت فخيرت وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق ودخل

١٥٩

رسول الله صلى الله عليه وسلم وبرمة على النار فقرب إليه خبز وادم من ادم البيت فقال الم ارا البرمة قبيل لحم تصدق به على بريرة وانت لا تأكل الصدقة فقال هو عليها صدقة وانما هدية في باب لا يتزوج اكثر من اربع لقوله تعالى مثني وثلاث ورباع وقال علي بن الحسين عليهما السلام يعني مثني او ثلاث ورباع وقوله جل ذكره اولى اجنحة مثني وثلاث ورباع يعني مثني او ثلاث ورباع **حدثنا** محمد بن عبد الله بن عمار عن هشام بن عتبة عن عائشة قالت تقسطوا في البتامة قالت هي البتامة تكون عند الرجل وهو وليها فيتزوجها على مالها ويسىء صاحبها ولا يعدل في مالها فيتزوج ما طالب له من النساء سواها مثني وثلاث ورباع **باب** وامهاتكم اللاتي ارضعنكم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب **حدثنا** اسمعيل حدثني مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عميرة بنت عبد

حديث أبي سعيد في اثنا عشر حديث واتفقوا النساء فان اول فتنه بنى اسرائيل كانت في النساء **باب** الحرة تحت العبد اي جواز تزويج العبد الحرة ان رضى به واورد فيه طرفا من قصة بريرة حيث خيرت حين عتقت وسبأني شرحه مستوفى في كتاب الطلاق وهو مصير من المصنف الى ان زوج بريرة حين عتقت كان عبدا وسبأني البحث فيه هناك ان شاء الله تعالى **باب** لا يتزوج اكثر من اربع لقوله تعالى مثني وثلاث ورباع اما حكم الترجمة في الاجماع الا قول من لا يعتد بخلافه من رافضي ونحوه واما النزاع من الآية فلان الظاهر منها التخيير بين الاعداد المذكورة بدليل قوله تعالى في الآية نفسها فان خفتم ان لا تعدلوا فواحدة ولان من قال جاء القوم مثني وثلاث ورباع اراد انهم جاؤا اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة واربعه فاما الذين حقه محبتهم وانهم لم يجزوا اجلة ولا فرادى وعلى هذا فغنى الآية انكم حوا اثنين اثنين وثلاثة وثلاثة واربعه اربعة فالمراد بالجمع لا المجموع ولو اراد بالمجموع العدد المذكور لكان قوله مثلا نساء ارضى وابلغ وايضا فان لفظ مثني معدول عن اثنين اثنين كما تقدم تقريره في تفسير سورة النساء فدل اراده ان المراد التخيير بين الاعداد المذكورة واحتجاجهم بأن الواو للجمع لا يفيد مع وجود القرينة الدالة على عدم الجمع وبكونه صلى الله عليه وسلم جمع بين تسع معارض بأمره صلى الله عليه وسلم من اسلم على اكثر من اربع عفا رقة من زاد على الاربع وقد وقع ذلك لغيلان بن سلمة وغيره كما خرج في كتب السنن فدل على خصوصيته صلى الله عليه وسلم بذلك وقوله اولى اجنحة مثني وثلاث ورباع تقدم الكلام عليه في تفسير فاطر وهو ظاهر في ان المراد به تنويع الاعداد لأن لكل واحد من الملائكة مجموع العدد المذكور **باب** (قوله وقال علي بن الحسين) اي ابن علي بن أبي طالب (يعني مثني او ثلاث ورباع) اراد ان الواو بمعنى اوفى للتوزيع او هي عاطفة على العامل والتقدير فانكم حوا ما طالب لكم من النساء مثني واسكنوا ما طالب من النساء ثلاث الخ وهذا من احسن الأدلة في الرد على الرافضة لكونه من تفسير زين العابدين وهو من ائمتهم الذين يرجعون الى قولهم ويعتقدون عصمتهم ثم ساق المصنف طرفا من حديث عائشة في تفسير قوله تعالى وان خفتم ان لا تعدلوا في البتامة وقد سبق قبل هذا باب اتم سياقا من الذي هنا وبالله التوفيق **باب** (قوله) وامهاتكم اللاتي ارضعنكم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب هذه الترجمة وثلاث تراجم بعدها تتعلق بأحكام الرضاعة ووقع هنا في بعض الشروح كتاب الرضاع ولم اراه في شيء من الاصول واثار بقوله ويحرم الخ ان الذي في الآية بيان بعض من يحرم بالرضاعة وقد بينت ذلك السنة ووقع في رواية الكشي مني ويحرم من الرضاعة ثم ذكر في الباب ثلاثة احاديث **باب** الاول حديث عائشة **باب** (قوله عن عبد الله بن أبي بكر) اي ابن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري وقد رواه هشام بن عروة عنه وهو من اقربائه لكنه اختصره فاقصر على المتن دون القصة اخرجته مسلم **باب** (قوله) وانما سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة اي بنت عمر المؤمنين ولم اقف على اسم هذا الرجل **باب** (قوله) اراه اي اظنه **باب** (قوله) فلانا لم حفصة اللام بمعنى عن اي قال ذلك عن عم حفصة ولم اقف على اسمه ايضا **باب** (قوله) قالت عائشة فيه التفات وكان السياق يقتضي ان يقول قلت **باب** (قوله) لو كان فلان حيا لم اقف على اسمه ايضا ووههم من فسرهما بالقول اخي ابي القيس لان ابا

الرحمن ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم اخبرتها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عندها وانما سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة قالت فقلت يا رسول الله هذا رجل يستأذن في بيتك فقال النبي صلى الله عليه وسلم اراه فلانا لم حفصة من الرضاعة قالت عائشة لو كان فلان حيا لكانت من الرضاعة **باب** (قوله) فقال نعم

القيس والد عائشة من الرضاعة واما اقلح فهو اخوه وهو عمها من الرضاعة كما سيأتي انه عاش حتى جاء
 يستأذن على عائشة فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تأذن له بعد ان امتنعت وقواها هذا لو كان حيا بدل
 على انه كان مات فيحتمل ان يكون اخا لهما آخر ويحتمل ان تكون ظنت انه مات لبعدها به ثم قدم
 بعد ذلك فاستأذن وقال ابن التين سئل الشيخ ابو الحسن عن قول عائشة لو كان فلان حيا ابن هو من
 الحديث الاخر الذي فيه فايته ارآذن له فالاول ذكرته انه ميت والثاني ذكرته انه حي فقال هما
 عمان من الرضاعة احدهما رضع مع ابي بكر الصديق وهو الذي قالت فيه لو كان حيا والاخر اخا لهما
 من الرضاعة (قلت) الثاني ظاهر من الحديث والاول حسن محتمل وقد ارضاه عياض الا انه يحتاج
 الى نقل لكونه جازمه قال وقال ابن ابي حازم ارى ان المرأة التي ارضعت عائشة امرأة اخي الذي
 استأذن عليها (قلت) وهذا بين في الحديث الثاني لا يحتاج الى ظن ولا هو مشكل انما المشكل كونها
 سألت عن الاول ثم توقفت في الثاني وقد اجاب عنه القرطبي قال هما سؤالا ان وقع امرتين في زمنين عن
 رجلين وتكرر منها ذلك اما لانها نسيت القصة الاولى واما لانها جوزت تغيير الحكم فاعادت السؤال اه
 وتماه ان يقال السؤال الاول كان قبل الوقوع والثاني بعد الوقوع فلا استبعاد في تجزئته ما ذكر من
 نسيان او نجوى او التسخير ويؤخذ من كلام عياض جواب آخر وهو ان احدا من كان اعلى والاخر ادنى
 او احدهما كان شقيقا والاخر لاب فقط او لام فقط او ارضعتها زوجة اخيه بعد موته والاخر في حياته
 وقال ابن المراتب حديث عم حفصة قبل حديث عم عائشة وهما متعارضان في الظاهر لافي المعنى لان عم
 حفصة ارضعته المرأة مع عمر فالرضاعة فيها من قبل المرأة وعم عائشة انما هو من قبل الفعل كانت
 امرأة ابي القيس ارضعتهما فجاء اخوه يستأذن عليها فابت فاجبرها الشارع ان ابن الفعل يحرم كما يحرم
 من قبل المرأة اه فكانه جوز ان يكون عم عائشة الذي سألت عنه في قصة عم حفصة كان نظير عم
 حفصة في ذلك فلذلك سألت ثانيا في قصة ابي القيس وهذا ان كان وجده منقولا فلا محيد عنه والافهو
 حل حسن والله اعلم (قوله الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة) اي وتبيح ما تبيح وهو بالاجماع فيما يتعلق
 بتحريم النكاح وتوابعه وانتشار الحرمة بين الرضيع واولاد المرضعة وتنزيلهم منزلة الاقارب في جواز
 النظر والحلاوة والمسافرة ولكن لا يترتب عليه باقي احكام الامومة من التوارث وجوب الانفاق
 والاعتق بالملك والشهادة والعقل واسقاط القصاص قال القرطبي ووقع في رواية ما تحرم الولادة وفي رواية
 ما يحرم من النسب وهو دال على جواز نقل الرواية بالمعنى قال ويحتمل ان يكون صلى الله عليه وسلم قال
 اللقطين في رقتين قلت الثاني هو المعتمد فان الحديثين مختلفان في القصة والسبب والراوى وانما يأتي
 ما قال اذا تم ذلك وقد وقع عند احد من وجه آخر عن عائشة يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب من
 خال او عم او اخ قال القرطبي في الحديث دلالة على ان الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة
 وزوجها يعني الذي وقع الارضاع بلبن ولده منها والسيد قسحرم على الصبي لانها تصير امه وامها لانها
 جدته فصاعدا واختها لانها خاتمة وبنتها لانها اخته وبنت بنتها فتازلا لانها بنت اخته وبنت
 صاحب اللبن لانها اخته وبنت بنته فتازلا لانها بنت اخته وامه فصاعدا لانها جدته واخته لانها عمته
 ولا يتعدى التحريم الى احد من قرابة الرضيع فليست اخته من الرضاعة اختا لاخته ولا بنتا
 لانيه اذ الارضاع بينهم والحكمة في ذلك ان سبب التحريم ما ينفصل من اجزاء المرأة وزوجها
 وهو اللبن فاذا اعتدى به الرضيع صار جزءا من اجزائها فانتشر التحريم بينهم بخلاف قرابات

الرضاعة تحرم ما تحرم
 الولادة * حدثنا مسدد
 حدثنا يحيى عن شعبة عن
 قتادة

الرضيع لانه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب والله اعلم * الحديث الثاني حديث ابن عباس (قوله عن جابر بن زيد) هو ابو الشعثاء البصري مشهور بكنته واما جابر بن زيد السكوني فاول اسم ابيه تحتانية وليس له في الصحيح شيء (قوله قيل للنبي صلى الله عليه وسلم) القائل له ذلك هو علي بن ابي طالب كما أخرجه مسلم من حديثه قال قلت يا رسول الله مالك تنوق في قريش وتدعنا قال وعندكم شيء قلت نعم ابنة جزة الحديث وقوله تنوق ضبط بفتح المثناة والنون وتشديد الواو بعدها قاف اي تختار مشتق من النبة بكسر النون وسكون التحتانية بعدها قاف وهي الخيار من الشيء يقال تنوق تنوقاي بالغ في اختيار الشيء وانتقائه وعند بعض رواة مسلم تنوق بمثناة مضمومة بدل النون وسكون الواو من التوق اي تميل وتشتي ووقع عند سعيد بن منصور من طريق سعيد بن المسيب قال علي يا رسول الله لا تزوج بنت عمك جزة فاهما من احسن قتاة في قريش وكان عليا لم يعلم بان جزة رضيع النبي صلى الله عليه وسلم اوجوزا لخصوصية او كان ذلك قبل تقرير الحكم قال القرطبي وبعيدان يقال عن علي لم يعلم بتحريم ذلك (قوله انها ابنة اخي من الرضاعة) زادهام عن قتادة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد تقدم من طريقه في كتاب الشهادات وكذا عند مسلم من طريق سعيد عن قتادة وهو المطابق للفظ الترجمة قال العلماء يستثنى من عموم قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اربع نسوة يحرم من في النسب مطلقا وفي الرضاع قد لا يحرم من الاولى ام الاخ في النسب حرام لانها امام واما زوج اب وفي الرضاع قد تكون اجنبية فترضع الاخ فلا يحرم على اخيه الثانية ام الحفيد حرام في النسب لانها ابنت او زوج ابن وفي الرضاع قد تكون اجنبية فترضع الحفيد فلا يحرم على جده الثالثة جدة الولد في النسب حرام لانها امام او ام زوجة وفي الرضاع قد تكون اجنبية ارضعت الولد فيجوز لوالده ان يتزوجها الرابعة اخت الولد حرام في النسب لانها بنت اورية وفي الرضاع قد تكون اجنبية فترضع الولد فلا يحرم على الولد وهذه الصور الاربع اقتصر عليها جماعة ولم يستثن الجمهور شيئا من ذلك وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لانهم لم يحرم من جهة النسب وانما حرم من جهة المصاهرة واستدرك بعض المتأخرين ام العم وام العمة وام الخال وام الخالة فاهن يحرم من في النسب لافي الرضاع وليس ذلك على عمومه والله اعلم قال مصعب الزبيري كانت ثوية يعني الاثني ذكرها في الحديث الذي بعده ارضعت النبي صلى الله عليه وسلم بعدما ارضعت جزة ثم ارضعت اباسامة (قلت) وبنت جزة تقدم ذكرها وتسميتها في كتاب المغازي في شرح حديث البراء بن عازب في قوله فقبعتهم بنت جزة تنادي يا عم الحديث وجلة ما تحصل لنا من الخلاف في اسمها سبعة اقوال امامة وعجارة ٣ وسلمى وعائشة وفاطمة واممة الله ويلي وحكي المزى في اسمائها ام الفضل لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية الحديث الثالث حديث ام حبيبة وهي زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله انكح اختي) اي تزوج (قوله بنت ابي سفيان) في رواية يزيد بن ابي حبيب عن ابن شهاب عند مسلم والنسائي في هذا الحديث انكح اختي عزة بنت ابي سفيان ولا بن ماجه من هذا الوجه انكح اختي عزة وفي رواية هشام بن عروة عن ابيه في هذا الحديث عند الطبراني انها قالت يا رسول الله هل لك في حنة بنت ابي سفيان قال اصنع ماذا قالت تسكحها وقد اخرج المصنف بعد ابواب من رواية هشام لكن لم يسم بنت ابي سفيان ولقطه فقال فافعل ماذا وفيه شاهد على جواز تقديم الفعل على ما الاستفهامية خلافا لمن انكره من النحاة وعند ابي موسى في الذيل درة بنت ابي سفيان وهذا وقع في رواية الحميدي في مسنده عن سفيان عن هشام واخرجه ابو نعيم والبيهقي من طريق الحميدي

عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال قيل للنبي صلى الله عليه وسلم لا تزوج ابنة جزة قال انها ابنة اخي من الرضاعة * وقال بشر بن عمر حدثنا شعبة سمعت قتادة سمعت جابر ابن زيد مثله * حدثنا الحكم بن نافع اخبرنا شعيب عن الزهري قال اخبرني عروة بن الزبير ان زينب ابنة ابي سلمة اخبرته ان ام حبيبة بنت ابي سفيان اخبرتها انها قالت يا رسول الله انكح اختي بنت ابي سفيان فقال

وقال أخرجه البخاري عن الجيديد وهو كما قال قد أخرجه عنه لكن حذف هذا الاسم وكأنه عمدا
وكذا وقع في هذه الرواية زينب بنت أم سلمة وحذقه البخاري أيضا منها ثم نسبته على أن الصواب درة
وسأني بعد أربعة أبواب وجزم المنذري بأن اسمها حنة كما في الطبراني وقال عياض لا نعلم امرأة ذكرنا
في بنات أبي سفيان إلا في رواية يزيد بن أبي حبيب وقال أبو موسى الأشهر فيها عزة (قوله أو تحبين ذلك)
هو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع عليه النساء من الغيرة (قوله لست لك
بمخلية) بضم الميم وسكون المعجمة وكسر اللام اسم فاعل من اخلى يخلى أي لست بمنفردة بل ولا خالية
من ضرة وقال بعضهم هو بوزن فاعل الاخلاء متعديا ولا زما من اخلت بمعنى خلوت من الضرة أي
لست بمنفردة ولا خالية من ضرة وفي بعض الروايات بفتح اللام بلفظ المفْعول حكاهما الكرماني وقال
عياض مخلية أي منفردة يقال اخل امرأته واخلى به أي انفرد به وقال صاحب النهاية معناه لم اجد لك
خاليا من الزوجات وإيس هو من قولهم امرأة مخلية اذا خلعت من الأزواج (قوله واحب من شاركني)
مرفوع بالابتداء أي إلى وفي رواية هشام الآتية قريبا من شركني بغير الف وكذا في الباب الذي بعده
وكذا عند مسلم (قوله في خير) كذا اللالكثري أي خير كان وفي رواية هشام في الخير قبل
المراد به صحبة رسول الله صلى الله عليه وسلم المنفصلة لسعادة الدارين السارة لما علمه عرض من الغيرة
التي جرت بها العادة بين الزوجات لكن في رواية هشام المذكورة واحب من شركني فيك اختي فعرف
أن المراد بالخير ذاته صلى الله عليه وسلم (قوله فانا نحدث) بضم أوله وفتح الحاء على البناء للجھول وفي
رواية هشام المذكورة قلت بلغني وفي رواية عقيل في الباب الذي بعدها قلت يا رسول الله فوالله
أنا لنحدث وفي رواية وهب عن هشام عند أبي داود فوالله لقد اخبرت (قوله انك تريد أن تنكح)
في رواية هشام الآتية بلغني انك تخطب ولم أقف على اسم من أخبر بذلك ولعله كان من المنافقين فانه
قد ظهر أن الخبر لا أصل له وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل (قوله بنت أبي سلمة) في رواية
عقيل الآتية وكذا أخرجه الطبراني من طريق ابن أخي الزهري عن الزهري ومن طريق معمر عن
هشام بن عروة عن أبيه ومن طريق عزال عن زينب بنت أم سلمة درة بنت أبي سلمة وهي بضم
المهملة وتشديد الراء وفي رواية حكاهما عياض وخطأها بفتح المعجمة وعند أبي داود من طريق
هشام عن أبيه عن زينب عن أم سلمة درة أو ذرة على الشك شلز زهير راويه عن هشام ووقع عند البيهقي
من رواية الجيديد عن سفيان عن هشام بلغني انك تخطب زينب بنت أبي سلمة وقد تقدم التنبيه على
خطئه ووقع عند أبي موسى في ذيل المعرفة حنة بنت أبي سلمة وهو خطأ وقوله بنت أم سلمة هو استفهام
استنباط لرفع الاشكال أو استفهام انكار والمعنى انها ان كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون
تحريمها من وجهين كما سبأني بيانه وان كانت من غيرها فن وجه واحد وكان أم حبيبة لم تطلع على
تحريم ذلك أما لأن ذلك كان قبل نزول آية التحريم وأما بعد ذلك وظننت أنه من خصائص النبي صلى الله
عليه وسلم كذا قال الكرماني والاحتمال الثاني هو المعتد والاول يدفعه سياق الحديث وكان أم حبيبة
استدلت على جواز الجمع بين الاختين بجواز الجمع بين المرأة وابنتها بطريق الاولى لأن الربيصة حُرمت
على التأيد والاخت حُرمت في صورة الجمع قط فأجابها صلى الله عليه وسلم بأن ذلك لا يحل وإن الذي
بلغها من ذلك ليس بحق وانما تحرم عليه من جهتين (قوله لو انما لم تكن ربيتي في حجري ما حلت
لي) قال القرطبي فيه تعليل الحكم بعنتين فانه علل تحريمها بكونها ربيصة وبكونها بنت اخ من
الرضاعة كذا قال والذي يظهر انه نسبته على انها لو كان بها مانع واحد لكان في التحريم فكيف وبها

أو تحبين ذلك فقلت نعم
لست لك بمخلية واحب
من شاركني في خير اختي
قال النبي صلى الله عليه
وسلم ان ذلك لا يحصل لي
قلت فانا نحدث انك تريد
ان تنكح بنت أبي سلمة
قال بنت أم سلمة قلت
نعم فقال لو انما لم تكن
ربيتي في حجري ما حلت
لي انما لا ينسبني من
الرضاعة

ما تعان فليس من التعديل بعلمين في شيء لان كل وصفين يجوز ان يضاف الحكم الى كل منهما لو انفرد
 فاما ان يتعاقبا فيضاف الحكم الى الاول منهما كما في السببين اذا اجتماعا ومثاله لو احدث ثم احدث بغير
 تخلل طهارة فالحدث الثاني لم يعمل شيئا او يضاف الحكم الى الثاني كما في اجتماع السبب والمباشرة وقد
 يضاف الى اشبههما وانسبهما سواء كان الاول ام الثاني فعلى كل تقدير لا يضاف اليهما اجتماعا وان قدر أنه
 يوجد فلاضافة الى المجموع ويكون كل منهما مجزءة لا لمة مستقلة فلا يجتمع علمان على معاول واحد
 هذا الذي يظهر والمسئلة مشهورة في الاصول وفيها خلاف قال القمطي والصحيح جوازها هذا
 الحديث وغيره وفي الحديث اشارة الى ان التحريم بالريبة اشده من التحريم بالرضاعة وقوله ربيتي
 اي بنت زوجتي مشتقة من الرب وهو الاصلاح لانه يقوم بأمرها وقيل من التربية وهو غلط من جهة
 الاشتقاق وقوله في حجرى راعى فيه لفظ الآية والا فلا مضموم له كذا عند الجمهور وانه خرج مخرج
 الغائب وسيأتى البحث فيه في باب مفرد وفي رواية عزالدين زينب بنت ام سلمة عند الطبراني لو انى
 لم انكح ام سلمة ما حلت لي ان اباها اني من الرضاعة ووقع في رواية ابن عيينة عن هشام والله لو لم تكن
 ربيتي ما حلت لي فذكر ابن حزم ان منهم من احتج به على ان لا فرق بين اشتراط كونها في الحجر او لا
 وهو ضعيف لان القصص واحدة والذين زادوا فيها لفظ في حجرى حفاظا ثبات (قوله ارضعتني واما
 سلمة) اي وارضعت اباسامة وهو من تقديم المفعول على الفاعل (قوله ثوية) بثلاثة وموحدة
 مصغر كانت مولاة لابي لهب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتى في الحديث (قوله
 فلا تعرضن) بفتح اوله وسكون العين وكسر الراء بعدها معجمة ساكنة ثم فون على الخطاب لجماعة
 النساء وبكسر المعجمة وتشديد النون خطاب لام حبيبة وحدها والاول اوجه وقال ابن التين ضبط بضم
 الضاد في بعض الامهات ولا اعلم له وجهها لانه ان كان الخطاب لجماعة النساء وهو الابن فهو بسكون
 الضاد لانه فعل مستقبل مبني على اصله ولو ادخلت عليه التاء كيد فشدت النون لكان تعرضنان
 لانه يجتمع ثلاث نونات فيفرق بينهما بأنف وان كان الخطاب لام حبيبة خاصة فتكون الضاد مكسورة
 والنون مشددة وقال القمطي جاء بلفظ الجمع وان كانت النصة لاثنتين وهما ام حبيبة وام سلمة ردعا
 وزجرا ان تعود واحدة منهما او غيرها الى مثل ذلك وهذا كما لو رأى رجل امرأة تكلم رجلا فقال لها
 انكلمين الرجال فانه مستعمل شائع وكان لام سامة من الاخوات قريبة زوج زمعة بن الاسود وقريبة
 الصغرى زوج عمر ثم معاوية وعزة بنت ابي امية زوج منبه بن الحجاج ولها من البنات زينب راوية
 الخبر ودرة التي قيل انها مخطوبة وكان لام حبيبة من الاخوات هند زوج الحرث بن نوفل وجويرية زوج
 السائب بن ابي حبيش وامية زوج صفوان بن امية وام الحكم زوج عبد الله بن عثمان وصخرة زوج
 سعيد بن الاخنس وميمونة زوج عروة بن مسعود ولها من البنات حبيبة وقد روت عنها الحديث ولها
 صحبة وكان لغيرها ما من امهات المؤمنين من الاخوات ام كلثوم وام حبيبة ابنتا زمعة اختا سودة واسماء
 اخت عائشة وزينب بنت عمر اخت حفصة وغيرهن والله اعلم (قوله قال عروة) هو بالاسناد المذكور
 وقد علق المصنف طرفا منه في آخر النقصات فقال قال شعيب عن الزهري قال عروة فقد كرهه واخرجه
 الاسماعيلى من طريق الذهلى عن ابي اليمان باسناده (قوله وثوية مولاة لابي لهب) قلت ذكرها
 ابن منده في الصحابة وقال اختلف في اسنادهما قال ابو نعيم لا نعلم احدا ذكر اسلامها غيره والذي
 في السير ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكرمها وكانت تدخل عليه بعدما تزوج خديجة وكان يرسل
 اليها الصلوة من المدينة الى ان كان بعد فتح خيبر ماتت ومات ابنها مسروح (قوله وكان ابو لهب اعتقها

ارضعتني واما سلمة ثوية
 فلا تعرضن هلى بناتكن
 ولا اخوانكن قال عروة
 وثوية مولاة لابي لهب
 وكان ابو لهب اعتقها

فأرضعت النبي صلى الله عليه وسلم (ظاهره ان عتقه لها كان قبل ارضاعها والذي في السير يخالفه وهو ان ابا لهب اغتقها قبل الهجرة وذلك بعد الارضاع بدهر طويل وحكى السير على ايضاً ان عتقها كان قبل الارضاع وسأذكر كلامه (قوله اريه) بضم الهمزة وكسر الراء وفتح التحتانية على البناء للجھول (قوله بعض اهل) بالرفع على انه النائب عن القاعل وذ كر السير على ان العباس قال لما مات ابولهب رأيناه في منامى بعد حول في شرح حال قتال ما لقيت بعدكم راحة الا ان العذاب يخفف عنى كل يوم اثنين قال وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم ولد يوم الاثنين وكانت ثوية بشرت ابا لهب بولده فاعتقها (قوله شرحية) بكسر المهملة وسكون التحتانية بعدها موحدية اى سوء حال وقال ابن فارس اصحاب الحوية وهى السكنى والحاجة فالباء فى حبة منقلبة عن واو لانكسار ما قبلها ووقع فى شرح السنة للبخارى بفتح الحاء ووقع عند المستمل بفتح الحاء المعجمة اى فى حالة خائبة من كل خير وقال ابن الجوزى هو تصحيف وقال القرطبي يروى بالمعجمة ووجدته فى نسخة معتدلة بكسر المهملة وهو المعروف وحكى فى المشارق عن رواية المستمل بالجيم ولا اظنه الا تصحيفاً وهو تصحيف كما قال (قوله ماذا لقيت) اى بعد الموت (قوله لم اتى بعدكم غيرانى) كذا فى الأصول بمحذف المفعول وفى رواية الاسماعيلى لم اتى بعدكم رخاء وعند عبد الرزاق عن معمر عن الزهري لم اتى بعدكم راحة قال ابن بطال سقط المفعول من رواية البخارى ولا يستقيم الكلام الا به (قوله غيرانى سقيت فى هذه) كذا فى الأصول بال حذف ايضاً ووقع فى رواية عبد الرزاق المذكورة وأشار الى النقرة التى تحت ابهامه وفى رواية الاسماعيلى المذكورة وأشار الى النقرة التى بين الابهام والى تليها من الاصابع ولليبقى فى الدلائل من طريق ٣ كذا مثله بلفظ يعنى النقرة الخ وفى ذلك اشارة الى حقارة ما سقى من الماء (قوله بعناقتى) بفتح العين فى رواية عبد الرزاق يعنى وهو اوجه والوجه الاول ان يقول بعناقتى لان المراد التخليص من الرق وفى الحديث دلالة على ان الكافر قد ينفعه العمل الصالح فى الاخرة لكنه يخالف لظاهر القرآن قال الله تعالى وقد مننا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثوراً واجيب اولاً بأن الخبر مرسل ارسله عروة ولم يذكر من حسنه به وعلى تقدير ان يكون موصولاً فالذى فى الخبر برؤى ما منام فلا حجة فيه ولعل الذى رآه لم يكن اذ ذاك اسلم بعد فلا يحتاج به وثانياً على تقدير القبول فيحتمل ان يكون ما يتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم مخصوصاً من ذلك بدليل قصة ابي طالب كما تقدم انه خفف عنه فنقل من الغمرات الى الضحضاح وقال البيهقي ما ورد من بطلان الخبر للكفار فعناه انهم لا يكون اهل التخليص من النار ولا دخول الجنة ويجوز ان يخفف عنهم من العذاب الذى يستوجبونه على ما ارتكبوه من الجرائم سوى الكفر بما عملوه من الخيرات واما عياض قتال انعمه الله بالاجماع على ان الكفار لا تنفعهم اعمالهم ولا يثابون عليها بنعيم ولا تخفف عذاب وان كان بعضهم اشد عذاباً من بعض (قلت) وهذا لا يرد الاحتمال الذى ذكره البيهقي فان جميع ما ورد من ذلك فيما يتعلق بدين الكفر واما ذنب غير الكفر فالمانع من تخفيفه وقال القرطبي هذا التخفيف خاص بهذا ومن ورد النص فيه وقال ابن المنير فى الحاشية هنا قضيتان احدهما محال وهى اعتبار طاعة الكافر مع كفره لان شرط الطاعة ان تقع بقصد صحيح وهذا مفقود من الكافر الثانية اثابة الكافر على بعض الاعمال تفضيلاً من الله تعالى وهذا لا يحجزه العقل فاذا تقرر ذلك لم يكن عتق ابي لهب ثوية قريبة معتبرة ويجوز ان يفضل الله عليه بما شاء كما تقدم على ابي طالب والتابع فى ذلك التوفيق نصاً واثباتاً (قلت) وتمة هذا ان يقع

فأرضعت النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات ابولهب اريه بعض اهل بشرحية قال ماذا لقيت قال ابو لهب لم اتى بعدكم غيرانى سقيت فى هذه بعناقتى ثوية

٣ قوله من طريق كذا هكذا فى نسخ الشرح التى بأيدىنا وحررها مصححه

التفضل المذكور اكراما لمن وقع من الكافر البره ونحو ذلك والله اعلم (قوله باب
من قال لا رضاع بعد حولين لقوله عز وجل حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة) اشار بهذا الى قول
الحنيفة ان اقصى مدة الرضاع ثلاثون شهرا وحجتهم قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا اي المدة
المذكورة اكل من الحبل والفصال وهذا تأويل غريب والمشهور عند الجمهور انها تقدير مدة اقل
الحمل واكثر مدة الرضاع والى ذلك صار ابو يوسف ومحمد بن الحسن ويؤيد ذلك ان ابا حنيفة لا يقول
ان اقصى الحمل ستان ونصف وعند المالكية رواية توافق قول الحنفية لكن منزههم في ذلك انه يغتفر
بعد الحولين مدة يد من الطفل فيها على الفطام لان العادة ان الصبي لا يقضم دفعة واحدة بل على
التدريج في ايام قليلة فلا يام التي يحاول فيها فطامه حكم الحولين ثم اختلفوا في تقدير تلك المدة فيقول
يغتفر نصف سنة وقيل شهران وقيل شهر ونحوه وقيل ايام بسيرة وقيل شهر وقيل لا يراد على الحولين
وهي رواية ابن وهب عن مالك وبه قال الجمهور ومن حجتهم حديث ابن عباس رفعه لارضاع الاما كان
في الحولين اخرج به الدارقطني وقال لم يسنده عن ابن عبيدة غير الهيثم بن جابر وهو ثقة حافظ واخرجه
ابن عدي وقال غير الهيثم يوقفه على ابن عباس وهو المحفوظ وعندهم متى وقع الرضاع بعد الحولين
ولو لم يلاحظ لم يترتب عليه حكم وعند الشافعية لو ابتدأ الوضع في اثناء الشهر جبر المنكسر من شهر آخر
ثلاثين يوما وقال زفر يستمر الى ثلاث سنين اذا كان يجترى باللبن ولا يجترى بالطعام وحكي ابن عبد البر
عنه انه يشترط مع ذلك ان يكون يجترى باللبن وحكي عن الاوزاعي مثله اسكن قال بشرط ان لا يقضم ثقي
فطم ولو قبل الحولين فارضع بعده لا يكون رضاعا (قوله وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره) هذا
مصير منه الى التمسك بالعموم الوارد في الاخبار مثل حديث الباب وغيره وهذا قول مالك وابي حنيفة
والثوري والاوزاعي والليث وهو المشهور عند اهل ذهاب آخرون الى ان الذي يحرم ما زاد على الرضعة
الواحدة ثم اختلفوا فجاء عن عائشة عشر رضعات اخرجها مالك في الموطا وعن حفصة كذلك وجاء عن
عائشة ايضا سبع رضعات اخرجها ابن ابي خيثمة باسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وعبد الرزاق
من طريق عروة كانت عائشة تقول لا يحرم دون سبع رضعات او خمس رضعات وجاء عن عائشة ايضا
خمس رضعات فعند مسلم عنها كان فيما نزل من القرآن عشر رضعات معلومات ثم نسخت بخمس رضعات
معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ وعند عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابي ابي
لا يحرم دون خمس رضعات معلومات والى هذا ذهب الشافعي وهي رواية عن احمد وقال به ابن حزم
وذهب احمد في رواية واسحق وابو عيسى وابو ثور وابن المنذر وادود واتباعه الا ابن حزم الى ان الذي
يحرم ثلاث رضعات لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحرم الرضعة والرضعتان فان مفهومه ان الثلاث تحرم
واغرب القرطبي فقال لم يقل به الادود ويخرج مما اخرج به البيهقي عن زيد بن ثابت باسناد صحيح
انه يقول لا تحرم الرضعة والرضعتان والثلاث وان الاربع هي التي تحرم والثابت من الاحاديث حديث
عائشة في الخمس واما حديث لا تحرم الرضعة والرضعتان فله مثال لما دون الخمس والافان يحرم
بالثلاث فافوقها انما يؤخذ من الحديث بالمفهوم وقيل عارضه مفهوم الحديث الاخر المخرج عند مسلم
وهو الخمس ففهوم لا تحرم المصة ولا المصتان ان الثلاث تحرم ومفهوم خمس رضعات ان الذي دون
الاربعة لا يحرم فتعارض ف يرجع الى الترجيح بين المفهومين وحديث الخمس جاء من طريق صحيحة
وحديث المصتان جاء ايضا من طريق صحيحة لكن قد قال بعضهم انه مضطرب لانه اختلف فيه هل
هو عن عائشة او عن ابن الزبير او عن ابن الزبير او عن ام الفضل لكن لم يقدح الاضطراب عند مسلم

باب من قال لا رضاع
بعد حولين لقوله عز وجل
حولين كاملين لمن اراد ان
يتم الرضاعة وما يحرم من
قليل الرضاع وكثيره
حدثنا ابو الوليد حدثنا
شعبة

فأخرجه من حديث أم الفضل زوج العباس أن رجلا من بني عامر قال يا رسول الله هل تحرم الرضعة الواحدة قال لا وفي رواية نه عنها لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصصة والمصتان قال القرطبي هو انص ما في الباب إلا أنه يمكن جملة على ما ذالم يفتحق وصوله إلى جوف الرضيع وقوى من مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت في العدد وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم وبعضه من حيث النظر أنه معنى طارئ يقتضي تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر أو يقال مائع يبلغ الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كالمني والله أعلم وإيضاف قول عائشة عشر رضعات معلومات ثم نسخ بخمس معلومات فثبت النبي صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ لا ينتمض الاحتجاج على الأصح من قولي الأصوليين لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر والراوي روى هذا على أنه قرآن لا خبر فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوي أنه خبر لم يقبل قوله فيه والله أعلم (قوله عن الأشعث) هو ابن أبي الشعثاء وأمه سليم بن الأسود المحاربي الكوفي (قوله إن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندهما رجل) لم أقف على اسمه وأظنه ابن أبي القعبس وغلط من قال هو عبد الله بن يزيد رضيع عائشة لأن عبد الله هذا تابعي باتفاق الأئمة وكأن أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم فولدته فأمه ذاقيل له رضيع عائشة (قوله فكانه تغير وجهه كأنه كره ذلك) كذا فيه ووقع في رواية مسلم من طريق أبي الأحوص عن أشعث وعندي رجل قاعد فاشتد ذلك عليه ورأيت الغضب في وجهه وفي رواية أبي داود عن حفص بن عمر عن شعبة فشق ذلك عليه وتغير وجهه وتقدم من رواية سفيان المصمدي أن الشاميات فقال يا عائشة من هذا (قوله فتألت أنه أخى) في رواية غندر عن شعبة أنه أخى من الرضاعة أخرجه الأسماعيلي وقد أخرجه أحمد عن غندر بدونها وتقدم في الشاميات من طريق سفيان الثوري عن أشعث فذكرها وكذا ذكرها أبو داود في روايته من طريق شعبة وسفيان جميعا عن الأشعث (قوله انظرن ما أخواتكن) في رواية الكشي من أخواتكن وهي أوجه والمعنى تأملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاعة ومقتضاه لا الرضاعة فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاعة إنما يكون إذا وقع الرضاع المشروط قال المهلب معناه انظرن ما سبب هذه الأخوة فإن حرمة الرضاعة إنما هي في الصغر حتى تسد الرضاعة المجاعة وقال أبو عبيد معناه أن الذي جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاعة لا حيث يكون الغداء بغير الرضاعة (قوله فاعلم الرضاعة من المجاعة) فيه تعليل الباعث على إمعان النظر والفكر لأن الرضاعة تثبت بالنسب وتجدل الرضيع محرما وقوله من المجاعة أي الرضاعة التي تثبت بها الحرمة وتحل بها الخلوة هي حيث يكون الرضيع طفلا لسد اللبن جوعته لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كجزء من المرضعة فيشارك في الحرمة مع أولادها فكانه قال لا رضاعة معتبرة إلا المغنية عن المجاعة أو المأطمة من المجاعة كقوله تعالى أطعمهم من جوع ومن شواءه حديث ابن مسعود لا رضاع إلا ما شدد العظم وأثبت اللحم أخرجه أبو داود ومروعا وموقفا حديث أم سلمة لا يحرم من الرضاعة إلا ما تقي الأمعاء أخرجه الترمذي وصححه ويمكن أن يستدل به على أن الرضعة الواحدة لا تحرم لأنها لا تغني عن جوع وإذا كان يحتاج إلى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة وهو خمس رضعات واستدل به على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم سواء كان بشرب أم كل بأي صفة كان حتى الوجور والسعوط والثرذ والطبخ وغير ذلك إذا وقع ذلك بالشرط المذكور من العدد لأن ذلك يطرده الجوع وهو موجود في جميع ما ذكر فوافق التفسير والمعنى وبهذا قال الجمهور وإن كان

عن الأشعث عن أبيه من مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندهما رجل فكانه تغير وجهه كأنه كره ذلك فتألت أنه أخى فقال انظرن ما أخواتكن فاعلم الرضاعة من المجاعة

استثنى الحنفية الحنفية وخالف في ذلك الليث وأهل الظاهر فقالوا ان الرضاعة المحرمة انما تكون
 بالتقام الثدي ومص اللبن منه واورد على ابن حزم انه يلزم على قولهم اشكال في التقام سالم ثدي سهلة وهي
 اجنبية منه فان عباضا اجاب عن الاشكال باحتمال انها حلبته ثم شربه من غير ان يحص ثديها قال النووي
 وهو احتمال حسن لكنه لا يفيد ابن حزم لانه لا يكتفى في الرضاع الا بالتقام الثدي لكن اجاب النووي
 بأنه عني عن ذلك للحاجة واما ابن حزم فاستدل بقصة سالم عن جوارس الاجنبي ثدي الاجنبية
 والتقام ثديها اذا اراد ان يرتضع منها مطلقا واستدل به على ان الرضاعة انما تعتبر في حال الصغر لانها
 الحال الذي يمكن طرد الجوع فيها باللبن بخلاف حال الكبر وضابط ذلك تمام الحولين كما تقدم في الترجمة
 وعليه دل حديث ابن عباس المذكور وحديث ام سلمة لارضاع الاماقتن الامعاء وكان قبل الفطام
 وصححه الترمذي وابن حبان قال القرطبي في قوله فانما الرضاعة من المجاعة ثبت قاعدة كفاية
 من رجعة في اعتبار الرضاع في الزمن الذي يستغني به الرضيع عن الطعام باللبن ويعضد بقوله
 تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة فانه يدل على ان هذه المدة اقصى مدة الرضاع المحتاج اليه فادة المعتبر
 شرعا فإذا زاد عليه لا يحتاج اليه عادة فلا يعتبر شرعا اذ لا حكم للنادر في اعتبار ارضاع الكبيراته
 حرمة المرأة بارضاع الاجنبي منها لاطلاعه على عورتها ولو بالتقامه ثديها (قلت) وهذا الاخير
 على الغالب وعلى مذهب من يشترط التقام الثدي وقد تقدم قبل خمسة ابواب ان عائشة كانت
 لا تفرق في حكم الرضاع بين حال الصغر والكبر وقد استشكل ذلك مع كون هذا الحديث من
 روايتها واحتجبت هي بقصة سالم مولى ابي حذيفة فلعلم اقممت من قوله انما الرضاعة من المجاعة
 اعتبار مقدار ما يسد الجوع من لبن المرضعة لمن يرتضع منها وذلك اعم من ان يكون المرتضع صغيرا
 او كبيرا فلا يكون الحديث نصا في منع اعتبار رضاع الكبير وحديث ابن عباس مع تقدير ثبوته ليس
 نصا في ذلك ولا حديث ام سلمة لجواز ان يكون المراد ان الرضاع بعد الفطام ممنوع ثم لو وقع رتب عليه
 حكم التحريم فما في الاحاديث المذكورة ما يدفع هذا الاحتمال فلهذا عملت عائشة بذلك وحكاها النووي
 تبعه لابن الصباغ وغيره عن داود وفيه نظر وكذا نقل القرطبي عن داود ان رضاع الكبير يفيد رفع
 الاحتجاب منه ومال الى هذا القول ابن المواز من المالكية وفي نسبة ذلك لداود نظر فان ابن حزم
 ذكر عن داود انه مع الجمهور وكذا نقل غيره من أهل الظاهر وهم اخبر بذهب صاحبهم وانما الذي
 نصر مذهب عائشة هذا بالغ في ذلك هو ابن حزم ونقله عن علي وهو من رواية الحرث الاورد عنه
 ولذلك ضعفه ابن عبيد البر وقال عبيد الرزاق عن ابن جريج قال رجل لعطاء ان امرأة سقنتني من لبنها
 بعدما كبرت افا نكحها قال لا قال ابن جريج فقلت له هذا رايتك قال نعم كانت عائشة تأمر بذلك بنات
 اخيها وهو قول الليث بن سعد وقال ابن عبيد البر لم يختلف عنه في ذلك (قلت) وذكر الطبري في
 تهذيب الآثار في مسند علي هذه المسئلة وساق باسناده الصحيح عن حفصة مثل قول عائشة وهو مما
 يخص به عموم قول ام سلمة ابي سائر ازوج النبي صلى الله عليه وسلم ان يدخلن عليهن ثلك لرضاعة
 احدا اخرجه مسلم وغيره ونقله الطبري ايضا عن عبد الله بن الزبير واقامهم بن محمد وعروة في آخره
 وفيه تعقب على القرطبي حيث خص الجواز بعد عائشة بذاود وذهب الجمهور الى اعتبار الصغر في الرضاع
 المحرم وقد تقدم ضبطه واجابوا عن قصة سالم بأجوبة منها انه حكم منسوخ وبه جزم المحب الطبري
 في احكامه وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في اوائل الهجرة والاحاديث الدالة على اعتبار الحولين
 من رواية احداث الصحابة قبل على تأخرها وهو مستند ضعيف لا يلزم من تأخر اسلام الياوي

ولا صغره ان لا يكون مارواه متقدما وايضا في سياق قصة سالم ما يشعر بسبق الحكم باعتبار الخواين
 اقول امرأة ابي حذيفة في بعض طرقه حيث قال لها النبي صلى الله عليه وسلم ارضعيه قالت وكيف
 ارضعه وهو رجل كبير قبسم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال قد علمت انه رجل كبير وفي رواية
 لمسلم قالت انه ذو لحية قال ارضعيه وهذا يشعر بأنها كانت تعرف ان الصغرة معتبر في الرضاع المحرم
 ومنها دعوى الخصومة بسالم وامرأة ابي حذيفة والاصل فيه قول ام سلمة وازواج النبي صلى الله
 عليه وسلم ما ترى هذا الارخصة ارضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة وقرره ابن الصباغ
 وغيره بان اصل قصة سالم ما كان وقع من التبنّي الذي ادى الى اختلاط سالم بسهولة فلما نزل الاحتجاب
 ومنعوا من التبنّي شق ذلك على سهولة وقوع الترخيص لها في ذلك لرفع ما حصل لها من المشقة وهذا فيه
 نظر لانه يقتضي الحاق من يساوي سهولة في المشقة والاحتجاج بما اقتضى في الخصومة وصية ويثبت مذهب
 المخالف لكن يفيد الاحتجاج وقرره آخرون بأن الاصل ان الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك في الصغرة
 خولف الاصل له وبقي ما عداه على الاصل وقصة سالم واقعة عين بطرقها احتمال الخصومة فيجب
 الوقوف عن الاحتجاج بها ورأيت بخط تاج الدين السبكي انه رأى في تصنيف محمد بن خليل الاندلسي
 في هذه المسئلة انه توقف في ان عائشة وان صح عنها القياس بذلك لكن لم يقع منها ادخال احد من الاجانب
 بتلك الرضاة قال تاج الدين ظاهر الاحاديث ترد عليه وليس عندي فيه قول جازم لا من قطع ولا من
 ظن غالب كذا قال وفيه غفلة عما ثبت عند ابي داود في هذه القصة فكانت عائشة تأمر بنات اخوتها
 وبنات اخواتها ان يرضعن من احبت ان يدخل عليها ويراها وان كان كبير اخمس رضععات ثم يدخل
 عليها واسناده صحيح وهو صريح فأى ظن غالب وراه هذا والله سبحانه وتعالى اعلم وفي الحديث ايضا
 جواز دخول من اعترفت المرأة بالرضاة معه عليها وانه يصير احوالها وقبول قولها فيمن اعترفت به وان
 الزوج يسأل زوجته عن سبب ادخال الرجال بيته والاحتياط في ذلك والنظر فيه وفي قصة سالم جواز
 الارشاد الى الخيل وقال ابن الرفعة يؤخذ منه جواز تعاطي ما يحصل الحل في المستقبل وان كان ليس
 حالا في الحال (قوله باب ابن الفحل) بفتح الفاء وسكون المهملة اى الرجل ونسبة
 اللين اليه مجازية لكونه السبب فيه (قوله عن ابن شهاب) لما كان فيه شيخ آخر وهو هشام بن عروة
 وسبقه للحديث عن عروة وآتم وسأى قبيل كتاب الطلاق (قوله ان افلح اخا ابي القعيس) بقاف
 وعين وسين مهملة تين مصغرة وتقدم في الشهادات من طريق الحكم عن عروة استأذن على افلح فلم
 آذان له وفي رواية مسلم من هذا الوجه افلح بن قعيس والمحفوظ افلح اخو ابي القعيس ويحتمل ان
 يكون اسم ابيه قعيسا واسم جده قنيس اليه فتكون كنية ابي القعيس وافقت اسم ابيه واسم جده
 ويؤيده ما وقع في الادب من طريق عقيل عن الزهرى بلفظ فان اخا بنى القعيس وكذا وقع عند
 النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة وقدم في تفسير الاحزاب من طريق شعيب
 عن ابن شهاب بلفظ ان افلح اخا ابي القعيس وكذا المسلم من طريق يونس ومعمور عن الزهرى
 وهو المحفوظ عن اصحاب الزهرى لكن وقع عند مسلم من رواية ابن عيينة عن الزهرى افلح بن
 ابي القعيس وكذا لابي داود من طريق الثوري عن هشام بن عروة عن ابيه ولمسلم من طريق ابن
 جريج عن عطاء اخبرني عروة ان عائشة قالت استأذن على نعي من الرضاة ابو الجعد قال
 فقال لي هشام انما هو ابو القعيس وكذا وقع عند مسلم من طريق ابي معاوية عن هشام استأذن
 عليها ابو القعيس وسائر الرواة عن هشام قالوا افلح اخو ابي القعيس كما هو المشهور وكذا قال سائر

باب ابن الفحل
 حدثنا عبد الله بن يوسف
 اخبرنا مالك عن ابن شهاب
 عن عروة بن الزبير عن
 عائشة ان افلح اخا ابي
 القعيس جاء يستأذن
 عليها

اصحاب عروة ووقع عند سعيد بن منصور من طريق القاسم بن محمد ان ابا قيس اتى عائشة يستأذن عليها واخرجه الطبراني في الاوسط من طريق القاسم عن ابي قيس والمحفوظ ان الذي استأذن هو افلح وابو القيس هو أخوه قال القرطبي كل ملجاء من الروايات وهم الامن قال افلح اخو ابي القيس او قال ابو الجعد لانها كتبه افلح (قلت) واذا تدبرت ما حررت عرفت ان كثيرا من الروايات لا وهم فيه ولم يخطئ عطاء في قوله ابو الجعد فانه يحتمل ان يكون حفظ كتبه افلح واما اسم ابي القيس فلم اقف عليه الا في كلام الدارقطني فقال هو وائل بن افلح الاشعري وسكى هذا ابن عبد البر ثم حكى ايضا ان اسمه الجعد فعلى هذا يكون اخوه وافق اسمه اسم ابيه ويحتمل ان يكون ابو القيس نسب الجعد ويكون اسمه وائل بن قيس بن افلح بن القيس واخوه افلح بن قيس بن افلح ابو الجعد قال ابن عبد البر في الاستيعاب لا اعلم لابي القيس ذكر الا في هذا الحديث (قوله وهو عمها من الرضاعة) فيه التقات وكان السياق يقتضي ان يقول وهو عمي وكذا وقع عند النسائي من طريق معن عن مالك وفي رواية يونس عن الزهري عند مسلم وكان ابو القيس اخا عائشة من الرضاعة (قوله فابت ان آذان له) في رواية عراك الماضية في الشهادات فقال التميمي مني وانا عمك وفي رواية شعيب عن الزهري كما مضى في تفسير سورة الاحزاب فقلت لا آذان له حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اخاه ابا القيس ليس هو ارضعني ولكن ارضعتني امرأة ابي القيس وفي رواية معمر عن الزهري عند مسلم وكان ابو القيس زوج المرأة التي ارضعت عائشة (قوله فامرني ان آذان له) في رواية شعيب ابني له فانه عمك تربيتك وفي رواية سفيان يداك او يمينك وقد تقدم شرح هذه اللفظة في باب الاكفاء في الدين وفي رواية مالك عن هشام بن عروة انه عمك فليج عليك وفي رواية الحكم صدق افلح ابني له ووقع في رواية سفيان الثوري عن هشام عند ابي داود دخل على افلح فاستترت منه فقال استترين مني وانا عمك قلت من اين قال ارضعتك امرأة اخي قلت انما ارضعتني المرأة ولم ير ضعتي الرجل الحديث ويجمع بانه دخل عليها اولا فاستترت ودار بينهما الكلام ثم جاء يستأذن ظنا منه انها قبلت قوله فلم تأذن له حتى تستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية شعيب في آخره من الزيادة قال عروة فبذلك كانت عائشة تقول حرموا من الرضاع ما يحرم من النسب ووقع في رواية سفيان بن عيينة ما يحرم من النسب وهذا ظاهره الوقف وقد اخرج مسلم من طريق يزيد بن ابي حبيب عن عراك عن عروة في هذه القصة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تحتجبني منه فانه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب وقد تقدمت هذه الزيادة عن عائشة ايضا مرفوعة من وجه آخر في اول ابواب الرضاع وفي الحديث ان ابن الفحل يحرم قننشر الحرمه لمن ارضع المصغير بلبنه فلا تحل له بنت زوج المرأة التي ارضعته من غيرهما مثلا وفيه خلاف قد سمعنا عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وزينب بنت ام سلمة وغيرهم ونقلها ابن بطال عن عائشة وفيه نظرون من التابعين عن سعيد بن المسيب وابي سلمة والقاسم وسالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وابراهيم النخعي وابي قلابه وياس بن معاوية اخرجها ابن ابي شيبة وعبد الرزاق وسعيد بن منصور وروابن المنذر وعن ابن سيرين ثبت ان ناسا من اهل المدينة اختلفوا فيه وعن زينب بنت ابي سلمة انها سألت والصحابه متوافرون وامهات المؤمنين فقالوا الرضاعة من قبل الرجم لا تحرم شيئا وقال به من الفقهاء ربيعة الرأي وابراهيم بن عيسى وابن بنت الشافعي وداود وابو عبيد واغرب عياض ومن تبعه في تخصيصهم ذلك بـداود وابراهيم مع وجود الرواية عن ذلك وبذلك وحجتهم في ذلك قوله تعالى

وهو عمها من الرضاعة
بعسدان نزل الحجاب
فأبت ان آذان له فلما جاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أخبرته بالذي صنعت
فأمرني ان آذان له

وأما حكم اللاتي أرضعنكم ولم يذكرا العمة ولا البنت كذا ذكرهما في النسب واجيبوا بان تخصيص
 الشيء بالذکر لا يدل على نفي الحكم عما عداه ولا سيما وقد جاءت الأحاديث الصحيحة واحتج بعضهم
 من حيث النظر بان اللبن لا ينفصل من الرجل وإنما ينفصل من المرأة فكيف تنتشر الحرمة إلى
 الرجل والجواب انه قياس في مقابلة التص فلا يلتفت اليه وايضا فان سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا
 فوجب ان يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب الولد واجب تحريم ولد الولد به لتعلقه بولده وإلى هذا
 أشار ابن عباس بقوله في هذه المسئلة للقاح واحد اخرج ابن أبي شيبة وايضا فان الوطء يدرك اللبن فلا فعل
 فيه نصيب وذهب الجمهور من الصعابة والتابعين وقتها إلى امصار كالأوزاعي في أهل الشام والثوري
 وأبي حنيفة وصاحبيه في أهل الكوفة وابن جريج في أهل مكة ومالك في أهل المدينة والشافعي وأحمد
 وأصحابهما في أهل ثور واتباعهم إلى ان لبن الفعل يحرم وحجتهم هذا الحديث الصحيح والزعم الشافعي
 المالكية في هذه المسئلة برد أصلهم بتقديم عمل أهل المدينة ولو خالف الحديث الصحيح اذا كان من
 الأحاديث الرواه عن عبد العزيز بن محمد عن ربيعة من ان لبن الفعل لا يحرم قال عبد العزيز بن محمد
 وهذا رأي قهاتنا إلا الزهري فقال الشافعي لا نعلم شيئا من علم الخاصة أولى بأن يكون عامطا هرا من هذا
 وقد تركوه للخبر الوارد فيلزمهم على هذا اما ان يردوا هذا الخبر وهم لم يردوه او يردوا ما خالف الخبر
 وعلى كل حال هو المطلوب قال القاضي عبد الوهاب بتصويره بدين الفعل برجل له امرأتان ترضع
 احدهما صبيا والاخرى صبية فالجمهور قالوا يحرم على الصبي تزويج الصبية وقال من خالفهم يجوز
 واستدل به على ان من ادعى الرضاع وصدقه الرضيع يثبت حكم الرضاع بينهما ولا يحتاج الى بينة لان
 افلح ادعى وصدقه عائشة واذن الشارع بمجرد ذلك وتعقب باحتمال ان يكون الشارع اطلع على ذلك من
 غير دعوى افلح وتسليم عائشة واستدل به على ان قليل الرضاع يحرم كما يحرم كثيره لعدم الاستفصال
 فيه ولا حاجة فيه لان عدم الذکر لا يدل على العدم المحض وفيه ان من شك في حكمه يتوقف عن العمل
 حتى يسأل العلماء عنه وان من اشتبه عليه الشيء طالب المدعي ببيانه ليرجع اليه احدهما وان العالم اذا سئل
 بصدق من قال الصواب فيها وفيه وجوب احتجاب المرأة من الرجال الاجانب ومشروعية استئذان
 المحرم على محرمه وان المرأة لا تأذن في بيت الرجل الا باذنه وفيه جواز التسمية بأفلح ويؤخذ منه ان
 المستفتي اذا ابدى بالتعليل قبل سماع الفتوى انكر عليه لقوله لها تربت يمينك فان فيه إشارة الى انه كان
 من حفيها ان تسأل عن الحكم فقط ولا تعلل والزم به بعضهم من اطلق من الحنفية القائلين ان الصحابي
 اذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا وصح عنه ثم صح عنه العمل بخلافه ان العمل بما رآه لا بما
 روى لان عائشة صح عنها ان لا اعتبار بلبن الفعل ذكره مالك في الموطأ وسعيد بن منصور في السنن وابو
 عبيد في كتاب النكاح باسناد حسن واخذ الجمهور ومنهم الحنفية بخلاف ذلك وعملوا بروايتها في قصة أخي
 أبي القيس وحرموه بلبن الفعل فكان يلزمهم على قائلتهم ان يتبعوا عمل عائشة ويعرضوا عن روايتها
 ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة لكنه لم يروه غيرها وهو الزام قوي (قوله
باب شهادة المرضعة) أي وحدها وقد تقدم بيان الاختلاف في ذلك في كتاب الشهادات
 واقر ب ابن بطلان هنا فقل الاجماع على ان شهادة المرأة وحدها لا تجوز في الرضاع وشبهه وهو عجيب
 منه فانه قول جماعة من السلف حتى ان عند المالكية رواية انها تقبل وحدها لكن بشرط قشود ذلك
 في الجيران (قوله على بن عبد الله) هو ابن المديني واسمعهيل بن ابراهيم هو المعروف بابن عليه
 وعبيد بن ابي مريم مكي ماله في الصحيح سوى هذا الحديث ولا عرف من حاله شيئا الا ان ابن حبان

باب شهادة المرضعة
 حدثنا علي بن عبد الله
 حدثنا اسمعيل بن ابراهيم
 اخبرنا ياقوب عن عبد الله
 ابن ابي مليكة قال حدثني
 عبيد بن ابي مريم عن
 عقبة بن الحرث قال وقد
 سمعته من عقبة لكني
 الحديث عبيد احفظ قال
 تزوجت امرأة فجاءتنا
 امرأة سوداء فقالت
 ارضعتكما فأبى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقلت
 تزوجت فلانة بنت فلان
 فجاءتنا امرأة سوداء
 فقالت لي اني قد ارضعتكما
 وهي كاذبة

ذكره في ثقات التابعين وقد أوضحت في الشهادات بيان الاختلاف في اسناده على ابن أبي مليكة وإن
العمدة فيه على سماع ابن أبي مليكة له من عقبه بن الحرث نفسه وتقدمت تسمية المرأة المعبر عنها هنا
بفلانة بنت فلان وتسمية أبيها وأما المرزعة السوداء فاعرفت اسمها بعد (قوله فاعرض عني) في
رواية المستمل فاعرض عنه وفيه الثقات (قوله دعها عنك) وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى يحكي
أيوب (يعني يحكي إشارة أيوب والقائل على والحاكي اسمعيل والمراد حكاية فعل النبي صلى الله عليه
وسلم حيث أشار بيده وقال بلسانه دعها عنك فحكي ذلك كل راو لمن دونه واستدل به على أن الرضاعة
لا يشترط فيها عدد الرضعات وفيه نظر لأنه لا يلزم من عدم ذكرها عدم الاشتراط لاحتمال أن يكون ذلك
قبل تقرير حكم اشتراط العدد أو بعد اشتراطه فلم يحتاج لذكره في كل واقعة وقد تقدم بيان الاختلاف
في ذلك ويؤخذ من الحديث عند من يقول إن الأمر بفراقها لم يكن لتحريمها عليه بقول المرزعة بل
للاحتياط أن يحتاط من يريد أن يتزوج أو يزوج ثم اطلع على أمر فيه خلاف بين العلماء كمن زنى بها
أو باشرها بشهوة أو زنى بها أصله أو فرعه أو خلفت من زناها بأمرها أو شئت في تحريمها عليه بصهر أو قرابة
ونحو ذلك والله أعلم (قوله باب ما يحل من النساء وما يحرم وقوله تعالى حرمت عليكم
أمهاتكم وبناتكم الآية إلى عليهما حكيا) كذا في زور ساق في رواية كريمة إلى قوله وبنات الاخت
ثم قال إلى قوله عليهما حكيا وذلك يشمل الآيتين فإن الأولى إلى قوله غفور رحيم (قوله وقال انس
والمحصنات من النساء ذوات الأزواج المحررات حرام إلا ما ملك إيمانكم لا يرى بأسا أن ينزع الرجل
جاريته) وفي رواية الكشميهني جارية (من عبده) وصلة اسمعيل القاضي في كتاب أحكام القرآن
باسناد صحيح من طريق سليمان التيمي عن أبي مجلز عن انس بن مالك أنه قال في قوله تعالى والمحصنات
ذوات الأزواج المحررات إلا ما ملك إيمانكم فإذا هو لا يرى بما ملك اليمين بأسا أن ينزع الرجل الجارية
من عبده في طأها وأخرج ابن أبي شيبة من طريق أخرى عن التيمي بلفظ ذوات البعول وكان يقول
بيعها ظلافها ولا أكثر على أن المراد بالمحصنات ذوات الأزواج يعني أنهن حرام وإن المراد بالاستثناء
في قوله إلا ما ملك إيمانكم المسييات إذا كن متزوجات فانهن جلال لمن سباهن (قوله وقال)
أي قال الله عز وجل (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) أشار بهذا إلى التنبيه على من حرم
نكاحها زائد على ما في الآيتين فذكر المشركة وقد استثنيت الكتابية والزائدة على الرابعة فدل
ذلك على أن العدد الذي في قول ابن عباس الذي بعده لا مفهوم له وإنما أراد حصر ما في الآيتين (قوله
وقال ابن عباس ما زاد على أربع فهو حرام كأمه وابنته واخته) وصلة القرابي وعبد بن حنبل باسناد
صحيح عنه ولفظه في قوله تعالى والمحصنات من النساء إلا ما ملك إيمانكم لا يحل له أن يتزوج
فوق أربع نسوة فما زاد منهن فهن عليه حرام والباقي مثله وأخرجه البيهقي (قوله وقال لنا أحمد
ابن حنبل) هذا فيما قبل أخذه المصنف عن الإمام أحمد في المذاكرة أو الإجازة والذي ظهر لي
بالاستقراء أنه إنما استعمل هذه الصيغة في الموقوفات وربما استعملها فيما فيه قصور ما عن شرطه
والذي هنا من الشق الأول وليس للمصنف في هذا الكتاب عن أحمد رواية إلا في هذا الموضع
وأخرج عنه في آخر المغازي حديثا بواسطة وكأنه لم يكثر عنه لأنه في رحلته القديمة لقي كثيرا من
مشايخ أحمد فاستغنى بهم وفي رحلته الأخيرة كان أحمد قد قطع التحديث فكان لا يحرث إلا نادرا
فن ثم أكثر البخاري عن علي بن المديني دون أحمد وسفيان المذکور في هذا الاسناد هو الثوري
وحبيب هو ابن أبي ثابت (قوله حرم من النسب سبع ومن الصهر سبع) في رواية ابن مهدي

فاعرض عني فأنته من
قبل وجهه قلت أنها كاذبة
قال كيف بها وقد زعمت
أنها قد ارضعتكما دعها
عنك وأشار اسمعيل
بأصبعيه السبابة والوسطى
يحكي أيوب في باب ما يحل
من النساء وما يحرم وقوله
تعالى حرمت عليكم
أمهاتكم وبناتكم الآية
إلى عليهما حكيا وقال انس
والمحصنات من النساء
ذوات الأزواج المحررات
حرام إلا ما ملك إيمانكم
لا يرى بأسا أن ينزع
الرجل جاريته من عبده
وقال ولا تنكحوا المشركات
حتى يؤمن وقال ابن
عباس ما زاد على أربع
فهو حرام كأمه وابنته
واخته وقال لنا أحمد بن
حنبل حدثنا يحيى بن
سعيد عن سفيان حدثني
حبیب عن سعيد عن ابن
عباس حرم من النسب
سبع ومن الصهر سبع

عن سفيان عن الاسماعيلي حرم عليكم وفي لفظ حرمت عليكم (قوله ثم قرأ حرمت عليكم امهاتكم
 الآية) في رواية يزيد بن هرون عن سفيان عن الاسماعيلي قرأ الآيتين والى هذه الرواية شار المصنف
 بقوله في الترجمة الى علمها حكمها فاما آخر الآيتين ووقع عند الطبراني من طريق عمير مولى ابن عباس عن
 ابن عباس في آخر الحديث ثم قرأ حرمت عليكم امهاتكم حتى بلغ وبنات الاخ وبنات الاخت ثم قال هذا
 النسب ثم قرأ وامهاتكم للاني ارضعنكم حتى بلغ وان تجمعهوا بين الاختين وقرأ ولا تنكحوا ما نكح
 آباؤكم من النساء فقال هذا الصهر انتهى فاذا جمع بين روايتين كانت الجملة خمس عشرة امرأة وفي
 نسخة ما هو بالرضاع صهرات تجوز وكذلك امرأة الغير وجميعهن على التأييد الا لجمع بين الاختين وامرأة
 الغير وملتحق بمن ذكره موطوءة الجاهل وان علا وام الام ولو علت وكذا ام الاب وبنات الابن ولوسفات
 وكذا بنت الابن وبنت بنت الاخت ولو سفلت وكذا بنت بنت الاخ وبنت ابن الاخ والاخت وعممة الاب
 ولو علت وكذا عممة الام وخالة الام ولو علت وكذا خالة الاب وحنة الزوجية ولو علت وبنت الربيبة ولو
 سفلت وكذا بنت الربيب وزوجة ابن الابن وابن الابن والجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وسبب في باب
 مفرد ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتقدم في باب مفرد ويسان ما قيل انه يستثنى من ذلك
 (قوله وجمع عبد الله بن جعفر) اي ابن ابي طالب (بين بنت علي وامرأة علي) كانه اشار بذلك الى
 دفع من ينخل ان العلة في منع الجمع بين الاختين ما يقع بينهما من القطيعة في طرده الى كل قرينتين
 ولو بالصحارة فن ذلك الجمع بين المرأة وبنت زوجها والاثرا المذكور وصله البغوي في الجاهليات من
 طريق عبد الرحمن بن مهران انه قال جمع عبد الله بن جعفر بين زينب بنت علي وامرأة علي اي بنت
 مسعود واورججه سعيد بن منصور من وجه آخر فقال ليلى بنت مسعود النمشلية وام كاثر بنت علي
 لفاطمة فكانتا امراتيه وقوله لفاطمة اي من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تعارض
 بين الروايتين في زينب وام كاثر لانه تزوجها واحدة بعد اخرى مع بقاء ليلى في عصمته وقد وقع ذلك
 مبينا عند ابن سعد (قوله وقال ابن سيرين لا بأس به) وصله سعيد بن منصور عنه بسند صحيح
 واخرجه ابن ابي شيبة مطولا من طريق ايوب عن عكرمة بن خالد عن عبد الله بن صفوان تزوج امرأة
 رجل من ثقف وابنته اي من غيرها قال ايوب فسئل عن ذلك ابن سيرين فلم يره بأسا وقال بنتان
 رجلا كان بمصر اسمه جبلة جمع بين امرأة رجل وبنته من غيرها واخرج الدارقطني من طريق ايوب
 ايضا عن ابن سيرين ان رجلا من اهل مصر كانت له محبة يقال له جبلة فذكره (قوله وكرهه الحسن
 مرة ثم قال لا بأس به) وصله الدارقطني في آخر الاثر الذي قبله بلفظ وكان الحسن يكرهه واخرجه
 ابو عبيد في كتاب النكاح من طريق سلمة بن علقمة قال اني جالس عند الحسن اذ سأله رجل عن
 الجمع بين البنت وامرأة زوجها فذكره فقال له بعضهم يا ابا سعيد هل ترى به بأسا فنظر ساعة ثم قال
 ما اري به بأسا واخرج ابن ابي شيبة عن عكرمة انه كرهه وعن سليمان بن يسار ومجاهد والشعبي
 انهم قالوا لا بأس به (قوله وجمع الحسن بن الحسن بن علي بن ابي عمير في ليلة) وصله عبد الرزاق
 وابو عبيد من طريق عمرو بن دينار بهذا وزاد في ليلة واحدة بنت محمد بن علي وبنت عمر بن علي فقال
 محمد بن علي هو احب اليهما واما واخرج عبد الرزاق ايضا والثاقبي من وجه آخر عن عمرو بن دينار
 عن الحسن بن محمد بن علي فلم ينسب المرأتين ولم يذكر قول محمد بن علي وزاد فاصبح النساء لا يدرين
 اين يذهبن (قوله وكرهه جابر بن زيد لاطيعة) وصله ابو عبيد من طريقه واخرج عبد الرزاق
 نحوه عن قتادة وزاد وليس بمحرام (قوله وليس فيه تحریم لقوله تعالى واحلل لكم ما وراء ذلكم)

ثم قرأ حرمت عليكم امهاتكم
 الآية وجمع عبد الله بن
 جعفر بين ابنته علي وامرأة
 علي وقال ابن سيرين لا
 بأس به وكرهه الحسن
 مرة ثم قال لا بأس به وجمع
 الحسن بن الحسن بن علي
 بين ابنتي عم في ليلة
 وكرهه جابر بن زيد
 للقطيعة وليس فيه تحریم
 لقوله تعالى واحلل لكم
 ما وراء ذلكم

هذا من تفقه المصنف وقد صرح به قتادة قبله كما ترى وقد قال ابن المنذر لا أعلم احدا ابطال هذا
النكاح قال وكان يلزم من يقول بدخول القياس في مثل هذا ان يحرمه وقد اشار جابر بن زيد الى
العلة بقوله للقطيعة اي لاجل وقوع القطيعة بينهما لما يوجب التنافس بين الصريتين في العادة
وسياق التصريح بهذه العلة في حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها بل جاء ذلك منصوفا في
جميع القربات فأخرج ابوداود وابن ابى شيبة من مرسل عيسى بن طلحة نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة واخرج الحلال من طريق اسحق بن
عبد الله بن ابى طلحة عن ابيه عن ابى بكر وعمر وعثمان انهم كانوا يكرهون الجمع بين القرابة مخافة
الضعائن وقد نقل العمل بذلك عن ابن ابى ابيلى وعن زفر ايضا ولكن انعقد الاجماع على خلافه نقله ابن
عبد البر وابن حزم وغيرهما (قوله وقال عكرمة عن ابن عباس اذا زنى بأخت امراته لم يحرم عليه
امراته) هذا مصير من ابن عباس الى ان المراد بالنهي عن الجمع بين الاختين اذا كان الجمع بعد
التزويج وهذا الاثر وصلة عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس في رجل زنى بأخت
امراته قال تخطى حرمة الى حرمة ولم يحرم عليه امراته قال ابن جريج وبلغني عن عكرمة مثله
واخرجه ابن ابى شيبة من طريق قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال جاوز حرمتين الى حرمة
ولم يحرم عليه امراته وهذا قول الجمهور وخالف فيه طائفة كما سيحى . (قوله ويروى عن يحيى
الكندى عن الشعبي وابى جعفر فيمن يلعب بالصبي ان ادخله فيه فلا يتزوجن امه) في رواية ابى ذر
عن المستملى وابن جعفر بدل قوله وابى جعفر والاول هو المتهدد وكذا وقع في رواية ابى نصر بن مهدى
عن المستملى كالجماعة وهذا كذا وصلة وكيع في مصنفه عن سفيان الثوري عن يحيى (قوله ويحيى هذا
غير معروف ولم يتابع عليه) انتهى وهو ابن تيس روى ايضا عن شريح يروى عنه الثوري وابو عوانة
وشريك فقول المصنف غير معروف اي غير معروف العدالة والافام الجاهالة ارتفع عنه برواية مزلاء
وقد ذكره البخاري في تاريخه وابن ابى حاتم ولم يذكر فيه جرحا وذكره ابن حبان في الثقات
كعادته فيمن لم يجرح والقول لذى رواه يحيى هذا قد نسب الى سفيان الثوري والاوزاعي وبه قال
احمد وزاد وكذا لو تلوط بابى امراته او بأختها او بشخص ثم ولد للشخص بنت فان كلاً ممنهن يحرم على
الواطى لسكونها بنت او اخت من نسكحه وخالف ذلك الجمهور فخصوه بالمرأة المفعود عليها وهو ظاهر
القرآن لقوله وامهات نساكنكم وان تجمعنوا بين الاختين والذكر ليس من النساء ولا اختا وعند
الشافعية فيمن تزوج امرأة فلا ط بها هل يحرم عليه بنتها ام لا وجهان والله اعلم (قوله وقال عكرمة
عن ابن عباس اذا زنى بها لا يحرم عليه امراته) وصلة البيهقي من طريق هشام عن قتادة عن عكرمة
بلفظ في رجل غشي ام امراته قال تخطى حرمتين ولا يحرم عليه امراته واسناده صحيح وفي الباب
حديث مرفوع اخرجه الدارقطني والطبراني من حديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن
الرجل يتبع المرأة حراما ثم ينكح ابنتها او البنت ثم ينكح امها قال لا يحرم الحرام الحلال انما يحرم
ما كان بشكاح حلال وفي اسنادهما عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وهو متروك وقد اخرج ابن ماجه
طرقا منه من حديث ابن عمر لا يحرم الحرام الحلال واسناده اصلح من الاول (قوله ويذكر عن
ابى نصر عن ابن عباس انه حرمه) وصلة الثوري في جامعه من طريقه ولقطه ان رجلا قال انه اصاب
ام امراته فقال له ابن عباس حرمت عليك امراتك وذلك بعد ان ولدت منه سبعة اولاد كاهم بلغ مبالغ
الرجال (قوله وابو نصر هذا لم يعرف بسماعه من ابن عباس) كذلك كثر وفي رواية ابن المهدى عن

وقال عكرمة عن ابن
عباس اذا زنى بأخت
امراته لم يحرم عليه امراته
ويروى عن يحيى الكندى
عن الشعبي وابى جعفر
فيمن يلعب بالصبي ان
ادخله فيه فلا يتزوجن
امه ويحيى هذا غير
معروف ولم يتابع عليه
وقال عكرمة عن ابن
عباس اذا زنى بها لا يحرم
عليه امراته ويذكر عن
ابى نصر ان ابن عباس
حرمه وابو نصر هذا لم
يعرف بسماعه من ابن
عباس

المستعمل لا يعرف سماعه وهي اوجه وابو نصر هذا بصري اسدي وثقه ابو زرعة وفي الباب حديث
ضعيف اخرجه ابن ابي شيبة من حديث ام هاني مرفوعا من نظر الى فرج امرأة لم يحل لها مها ولا بنتها
واسناده مجهول قاله البيهقي (قوله و يروى عن عمران بن حصين والحسن وجابر بن زيد وبعض اهل
العراق انها محرم عليه) اما قول عمران فوصله عبد الرزاق من طريق الحسن البصري عنه قال فيمن
فجر بأم امراته حرمتا عليه جيا ولا بأس باسناده واخرجه ابن ابي شيبة من طريق قتادة عن عمران
وهو منقطع واما قول جابر بن زيد والحسن فوصله ابن ابي شيبة من طريق قتادة عنهما قال حرمت عليه
امراته قال قتادة لا تحرم غيرانه لا يغشى امراته حتى تنقضي عدة التي زنى بها واخرجه ابو عيسى
وجه آخر عن الحسن بلفظ اذا فجر بأم امراته او ابنته امراته حرمت عليه امراته وروى عبد الرزاق
عن معمر عن قتادة قال قال يحيى بن يعمر الشعبي والله ما حرم حرام قط حلالا قط فقال الشعبي بلى
لو صببت خرا على ماء حرم شرب ذلك الماء قال قتادة وكان الحسن يقول مثل قول الشعبي واما قوله وقال
بعض اهل العراق فلعنه عني به الثوري فانه ممن قال بذلك من اهل العراق وقد اخرج ابن ابي شيبة من
طريق حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وبنتها
ومن طريق مغيرة عن ابراهيم وعامر هو الشعبي في رجل وقع على أم امراته قال حرمتا عليه كلتا هما
وهو قول ابن خنيفة واصحابه قالوا اذا زنى بامرأة حرمت عليه امها وبنتها وبه قال من غير اهل العراق
طوائف والاوزاعي واجدوا اسحق وهي رواية عن مالك وابي ذلك الجمهور وحجتهم ان النكاح في الشرع
انما يطلق على المعقود عليها الا على مجرد الوطء وايضا فالزنا لا صدق فيه ولا عدة ولا ميراث قال ابن
عبد البر وقد اجمع اهل الفتوى من الامصار على انه لا يحرم على الزاني تزوج من زنى بها فنكاح امها
وابنتها اجوز (قوله وقال ابو هريرة لا تحرم عليه حتى يلزق بالارض يعني حتى يجامع) قال ابن التين
يلزم فتح اوله وضبطه غيره بالضم وهو اوجه وبالفتح لازم وبالضم متعد يقال لزق به لزوقا والزقه بغيره
وهو كناية عن الجماع كما قال المصنف وكأنه اشار الى خلاف الحنفية فانهم قالوا تحرم عليه امراته بمجرد
لمس امها والنظر الى فرجها فالحاصل ان ظاهر كلام ابي هريرة انها لا تحرم الا ان وقع الجماع فيكون
في المسئلة ثلاثة آراء فذهب الجمهور لا تحرم الا بالجماع مع العقد والحنفية وهو قول عن الشافعي تلتحق
المباشرة بشهوة بالجماع لكونه استمعا ومحل ذلك اذا كانت المباشرة بسبب مباح اما المحرم فلا يؤثر
كلنا والمذهب الثالث اذا وقع الجماع حلالا لا اوزنا اثر بخلاف مقدماته (قوله وجوزة سعيد بن المسيب
وعروة والزهرى) اى اجازوا للرجل ان يقيم مع امراته ولو زنى بأمها واختها سواء فعل مقدمات
الجماع او جامع ولذلك اجازوا له ان يتزوج بنت او ام من فعل بها ذلك وقد روى عبد الرزاق من طريق الحرث
ابن عبد الرحمن قال سألت سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عن الرجل يزنى بالمرأة هل تحل له امها
فقالا لا يحرم الحرام الحلال وعن معمر عن الزهرى مثله وعند البيهقي من طريق يونس بن يزيد عن
الزهرى انه سئل عن الرجل يفجر بالمرأة فيتزوج ابنتها فقال قال بعض العلماء لا يفسد الله حلالا بحرام
(قوله وقال الزهرى قال على لا يحرم وهذا مرسل) اما قول الزهرى فوصله البيهقي من طريق يحيى
ابن ايوب عن عقيل عنه انه سئل عن رجل وطئ أم امراته فقال قال علي بن ابي طالب لا يحرم الحرام
الحلال واما قوله وهذا مرسل ففي رواية الكشي هين وهو مرسل اى منقطع فأطلق المرسل على المنقطع
كما تقدم في فضائل القرآن والخطب فيه سهل والله اعلم (قوله باب وربائكم التي في حجوركم

ويروى عن عمران بن
حصين وجابر بن زيد
والحسن وبعض اهل
العراق قال يحرم عليه
وقال ابو هريرة لا تحرم
عليه حتى يلزق بالارض
يعني حتى يجامع وجوزة
ابن المسيب وعروة
والزهرى وقال الزهرى
قال على لا يحرم وهذا
مرسل باب وربائكم
اللاتي في حجوركم

من نسائكم (اللاتي دخلتم بهن) هذه الترجمة معقودة لتفسير الربيعة وتفسير المراد بالدخول فأما
 الربيعة فهي بنت امرأة الرجل قيل لها ذلك لأنهم امرؤ بوقطة وغلط من قال هو من الربيعة وأما الدخول ففيه
 قولان أحدهما أن المراد به الجماع وهو أصح قول الشافعي والقول الآخر وهو قول الأئمة الثلاثة
 المراد به الخلوة (قوله وقال ابن عباس الدخول والميسس واللباس هو الجماع) تقدم ذكر من وصله
 عنه في تفسير المائة وفيه زيادة وروى عبد الرزاق من طريق بكر بن عبد الله المزني قال قال ابن عباس
 الدخول والتغشي والافضاء والمباشرة والرفث واللبس الجماع إلا أن الله حي كريم يكنى بما شاء مما شاء
 (قوله ومن قال بنات ولدها هن من بناتها في التحريم) سقط من هنا إلى آخر الترجمة من رواية أبي ذر عن
 السرخسي وقد تقدم حكم ذلك في الباب الذي قبله (قوله لقول النبي صلى الله عليه وسلم لام حبيبة الخ)
 قد وصله في الباب ووجه الدلالة من عموم قوله بناتكن لأن بنت الابن بنت (قوله وكذلك حلائل ولد
 الابناء هن حلائل الابناء) أي مثلهن في التحريم وهذا بالاتفاق فكذلك بنات الابناء وبنات البنات
 (قوله وهل تسمى الربيعة وإن لم تكن في حجره) أشار بهذا إلى أن التقييد بقوله في حجوركم هل هو
 للغالب أو يعتبر فيه مفهوم المخالفة وقد ذهب الجمهور إلى الأول وفيه خلاف قدیم أخرجه عبد الرزاق
 وابن المنذر وغيرهما من طريق إبراهيم بن عبيد عن مالك بن أوس قال كانت عندى امرأة قد ولدت
 لى فماتت فوجدت عليها فلقيت على بن أبي طالب فقال لى مالك فأخبرته فقال لها ابنة يعنى من غيرك قلت
 نعم قال كانت فى حجرك قلت لا هى فى الطائف قال فأنكحها قلت فأين قوله تعالى وربائبكم قال إنما
 لم تكن فى حجرك وقد دفع بعض المتأخرين هذا إلى الروادعى نفي ثبوته بان إبراهيم بن عبيد لا يعرف
 وهو عجيب فإن الأثر المذكور عند ابن أبي حاتم فى تفسيره من طريق إبراهيم بن عبيد بن رفاع
 وإبراهيم ثقه تابعى معروف وأبوه وجده صحابيان والأثر صحيح عن علي وكذا صح عن عمر أنه ألقى من
 سأله أن تزوج بنت رجل كانت تحت جدتها ولم تكن البنت فى حجره أخرجه أبو عبيد وهذا وإن كان
 الجمهور على خلافه فقد احتج أبو عبيد بالجمهور بقوله صلى الله عليه وسلم فلا تعرضن على بناتكن
 قال فعم ولم يقيد بالحجر وهذا فيه نظر لأن المطلق محمول على المقيد ولو لا الإجماع لم يثبت فى المسئلة
 ونسبة المخالف كان الأخذ به أولى لأن التحريم جاء مشروطاً بأمرين أن تكون فى الحجر وأن يكون
 الذى يريد التزويج قد دخل بالأم فلا تحرم بوجود أحد الشرطين واحتجوا أيضاً بقوله صلى الله عليه
 وسلم لو لم تكن ربيبة لى ما حلت لى وهذا وقع فى بعض طرق الحديث كما تقدم وفى أكثر طرقه لو لم تكن
 ربيبة لى فى حجرى فقيده بالحجر كما قيده القرآن فقرئ اعتباراً به والله أعلم (قوله ودفع النبي صلى الله
 عليه وسلم ربيعة له إلى من يكفلها) هذا طرف من حديث وصله البزار والحاكم من طريق أبي إسحق
 عن فروة بن نوفل الأشجعي عن أبيه وكان النبي صلى الله عليه وسلم دفع إليه زينب بنت أم سلمة وقال
 إنما أنت ظري قال فأنه بهماء جاء فقال ما فعلت الجارية قال عند أمها يعنى من الرضاعة وجئت
 لتعلمنى فذكر حديثاً فيما يقرأ عند النوم وأصله عند أصحاب الدين الثلاثة بدون القصة وأصل قصة
 زينب بنت أم سلمة عند أحمد وصححه ابن حبان من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث أن أم
 سلمة أخبرته أنها لما قدمت المدينة قد كرت القصة فى هجرتها ثم موت أبي سلمة قالت فلما وضعت زينب
 جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطبني الحديث وفيه فجعل يأتينا فيقول أين زينب حتى جاء عمار هو
 ابن ياسر فاختلجها وقال هذه تمنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حاجته وكانت ترضعها فجاء النبي صلى
 الله عليه وسلم فقال أين زينب فقالت قريبة بنت أبي أمية وهى اخت أم سلمة واقمتها عند ما أخذها

من نسائكم (اللاتي دخلتم
 بهن) وقال ابن عباس
 الدخول والميسس واللباس
 هو الجماع ومن قال بنات
 ولدها هن من بناتها فى
 التحريم لقول النبي صلى
 الله عليه وسلم لام حبيبة
 لا تعرضن على بناتكن
 ولا أخواتكن وكذلك
 حلائل ولد الابناء هن
 حلائل الابناء وهل تسمى
 الربيعة وإن لم تكن فى
 حجره ودفع النبي صلى
 الله عليه وسلم ربيعة له إلى
 من يكفلها

وسمى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته ابنا * حدثنا الحميدي حدثنا سفيان عن ابيه عن زينب عن ام حبيبة قالت قلت يا رسول الله هل لك في بنت ابي ١٢٦ سفيان قال فافعل ماذا قلت تنكح قال تعجبين قلت است لك بمخلية واحب من شركي

عمار بن ياسر فقال النبي صلى الله عليه وسلم اني آتيكم لالة وفي رواية لا جد فاجاء عمار وكان اخاه لالا مها يعني ام سلمة فدخل عليها فانتشطها من حجرها وقال دعني هذه المقبوضة الحديث (قوله وسمى النبي صلى الله عليه وسلم ابن ابنته ابنا) هذا طرف من حديث تقدم موصول في المصنف من حديث ابي بكر وفيه ان ابن ابني هذا سيد يعني الحسن بن علي و اشار المصنف بهذا الى تقوية ما تقدم ذكره في الترجمة ان بنت ابن الزوجة في حكم بنت الزوجة ثم انا حديث ام حبيبة قلت يا رسول الله هل لك في بنت ابي سفيان وقد تقدم شرحه مستوفي قبل هذا وقوله ارضعتني واباها ثوبية فهو بفتح الهمزة والموحدة الخفيفة وثوبية بالرفع الفاعل والضمير لبنت ام سلمة والمعنى ارضعتني ثوبية وارضعت والددة بنت ابي سلمة وقد تقدم في الباب الماضي التصريح بذلك فقال ارضعتني وابا سلمة وانما ثبت على ذلك لان صاحب المشارق قل ان بعض الرواة عن ابي ذر رواها بكسر الهمزة وتشديد الهمزة فصحف ويكني في الرد عليه قوله في الرواية لاخرى انها ابنة اخي من الرضاة ورفع في رواية لمسلم ارضعتني واباها ابنا سلمة (قوله وقال الليث حدثنا هشام درة بنت ام سلمة) يعني ان الليث رواه عن هشام بن عروة بالاسناد المذكور فسمى بنت ام سلمة درة وكانه من ذلك الى غلط من سماها زينب وقد قدمت انها في رواية الحميدي عن سفيان وان المصنف اخرجه عن الحميدي فلم يسمها وقد ذكر المصنف الحديث ايضا في الباب الذي بعده من طريق الليث ايضا عن ابن شهاب عن عروة فسماها ايضا درة (قوله **باب** وان تجتمعوا بين الاختين) اورد فيه حديث ام حبيبة المذكور وقوله فلا تعرضن على بنتا تكن ولا اخواتا تكن والجمع بين الاختين في التزوج محرم بالاجماع سواء كانتا شقيقتين ام من اب ام من ام وسواء النسب والرضاع واختلف فيما اذا كانتا بملك اليدين فاجازه بعض السلف وهو رواية عن احمد والجمهور ووقفهاء الامصار على المنع وتظيره الجمع بين المرأة وعمتها او خالتها وحكاها الثوري عن الشيعة (قوله **باب** لا تنكح المرأة على عمتها) اي ولا على خالتها وهذا اللفظ رواية ابي بكر بن ابي شيبة عن عبد الله بن المبارك باسناد حديث الباب وكذا هو عند مسلم من طريق يحيى ابن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة (قوله عاصم) هو ابن سليمان البصري الاحول (قوله الشعبي سمع جابرا) كذا قال عاصم وحده (قوله وقال داود وابن عون عن الشعبي عن ابي هريرة اما رواية داود وهو ابن ابي هند فوصاها ابو داود والترمذي والدارمي من طريقه قال حدثنا عاصم هو الشعبي انبأنا ابو هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تنكح المرأة على عمها او المرأة على خالتها او العممة على بنت اخيها او الخالة على بنت اخيها لا الصغرى على الكبرى ولا الكبرى على الصغرى لفظ الدارمي والترمذي نحوه واللفظ ابي داود لا تنكح المرأة على عمها ولا على خالتها واخرجه مسلم من وجه آخر عن داود بن ابي هند فقال عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة فكان داود فيه شيخين وهو محفوظ لابن سيرين عن ابي هريرة من غير هذا الوجه واما رواية ابن عون وهو عبد الله فوصاها لتسائي من طريق خالد بن الحرث عنه بلفظ لا تزوج المرأة على عمها ولا على خالتها ووقع لنا في فوائد ابي محمد بن ابي شريح من وجه آخر عن ابن عون بلفظ نهى ان تنكح المرأة على ابنة اخيها او ابنة اخيها والذي يظهر ان الطريقين محفوظان وقد رواه جابر بن

فولان اخي قال انها لا يحل لي قلت بلغني انك تنكح قال ابنة ام سلمة قلت نعم قال لو لم تكن ربيتي ما حلت لي ارضعتني واباها ثوبية فلا تعرضن على بنتا تكن ولا اخواتا تكن * وقال الليث حدثنا هشام درة بنت ام سلمة في باب وان تجتمعوا بين الاختين الا ما قد سلف في حديثنا عبد الله بن يوسف حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب ان عروة ابن الزبير اخبره ان زينب ابنة ابي سلمة اخبرته ان ام حبيبة قالت قلت يا رسول الله انكح اخوتي بنت ابي سفيان قال وتعجبين قلت نعم است لك بمخلية واحب من شركي من شركي في خبر اخي فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان ذلك لا يحل لي قلت يا رسول الله فوالله انا لننكحك انك تريد ان تنكح درة بنت ابي سلمة قال بنت ام سلمة فقلت نعم قال فوالله لو لم تكن في حجرى ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاة ارضعتني وابا سلمة ثوبية فلا تعرضن على بنتا تكن ولا اخواتا تكن **باب** لا تنكح المرأة على عمها **باب** حدثنا عبد الله

اخبرنا عبد الله اخبرنا عاصم عن الشعبي سمع جابر ارضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تنكح المرأة على عمها او خالتها * وقال داود وابن عون عن الشعبي عن ابي هريرة * حدثنا عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

سلمة عن عاصم عن الشعبي عن جابر ابي هريرة لكن نقل البيهقي عن الشافعي ان هذا الحديث لم يرو من وجه يثبت اهل الحديث الا عن ابي هريرة وروى من وجوه لا يثبتها اهل العلم بالحديث قال البيهقي هو كذا قال قد جاء من حديث علي وابن مسعود وابن عمرو وابن عباس وعبد الله بن عمرو وانس وابي سعيد وعائشة وايس فيها شيء على شرط الصحيح وانما اتفقا على اثبات حديث ابي هريرة واخرج البخاري رواية عاصم عن الشعبي عن جابر وبين الاختلاف على الشعبي فيه قال والحفاظ يرون رواية عاصم خطأ والصواب رواية ابن عون وداود بن ابي هند اه وهذا الاختلاف لم يقدح عند البخاري لان الشعبي اشهر بجابر منه بأبي هريرة وللحديث طرق اخرى عن جابر بشرط الصحيح اخرجها النسائي من طريق ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر والحديث محفوظ ايضا من اوجه عن ابي هريرة فلكل من الطرفين ما يعضده وقول من نقل البيهقي عنهم تضعيف حديث جابر معارض بتصحيح الترمذي وابن حبان وغيرهما له وكفى بتخريج البخاري له موصولا لقوة قال ابن عبد البر كان بعض اهل الحديث يزعم انه لم يرو هذا الحديث غير ابي هريرة يعني من وجه يصح وكلمه لم يصحح حديث الشعبي عن جابر وصححه عن ابي هريرة والحديثان جميعا صحيحان وامامنا نقل البيهقي انهم روه من الصحابة غير هذين فقد ذكر مثل ذلك الترمذي بقوله وفي الباب لكن لم يذكر ابن مسعود ولا ابن عباس ولا انسوا زاد بدلهم ابا موسى واما امامنا وسنيرة ووقع لي ايضا من حديث ابي الدرداء ومن حديث عتاب بن اسيد ومن حديث سعد بن ابي وقاص ومن حديث زينب امرأة ابن مسعود فصار عدة من رواه غير الاولين ثلاثة عشر نقلا واحاديثهم موجودة عند ابن ابي شيبة واحدواي داود والنسائي وابن ماجه وابي يعلى والبراز والطبراني وابن حبان وغيرهم ولو لا خشية التطويل لاوردتها مفصلة لكن في لفظ حديث ابن عباس عند ابن ابي داود انه كره ان يجمع بين العمة والخالة وبين العمتين والخاتنين وفي روايته عند ابن حبان نهى ان تزوج المرأة على العمة والخالة وقال انكن اذا فعلن ذلك قطعن ارحامكن قال الشافعي تحريم الجمع بين من ذكره وقول من لقبته من المقربين لا اختلاف بينهم في ذلك وقال الترمذي بعد تخريج العمل على هذا عند عامة اهل العلم لانعلم بينهم اختلاف انه لا يحدل للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها ولا ان تنكح المرأة على عمتها وخاتها قال ابن المنذر لست اعلم في منع ذلك اختلاف اليوم وانما قال بالجواز فرقة من الخوارج واذا ثبت الحكم بالسنة وافق اهل العلم على القول به لم يضره خلاف من خالفه وكذا نقل الاجماع ابن عسك البر وابن حزم والقرطبي والنووي لكن استثنى ابن حزم عثمان النبي وهو واحد الفقهاء القداماء من اهل البصرة وهو بفتح الموحدة وتشديد المشاة واستثنى النووي طائفة من الخوارج والشيعة واستثنى القرطبي الخوارج ولفظه اختار الخوارج الجمع بين الاختين وبين المرأة وعمتها وخاتها ولا يعتقد بخلافهم لانهم ضروا من الدين اه وفي نقله عنهم جواز الجمع بين الاختين غلط بين فان عمدتهم التمسك بأدلة القرآن لا يخالفونها البتة وانما يردون الاحاديث لاعتقادهم عدم الثقة بنقلها وتحريم الجمع بين الاختين بنصوص القرآن ونقل ابن دقيق العيد تحريم الجمع بين المرأة وعمتها عن جمهور العلماء ولم يعين المخالف (قوله لا يجمع ولا ينكح) كله في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية وهو يتضمن النهي قاله القرطبي (قوله على عمتها) ظاهرة تخصيص المنع بما اذا تزوج احدهما على الاخرى ويؤخذ منه منع تزويجهما معا فان جمع بينهما بعقد بطلا او مزابا بطل الثاني (قوله في الرواية الاخيرة فزري) بضم النون اي نظن وفتحها اي نعتقد (قوله خالة ايها بتلك المنزلة) اي من التحريم (قوله لان عروة حدثني الخ)

لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها
* حدثنا عبد الله بن ابي
عبد الله قال اخبرني يونس
عن الزهري قال حدثني
قيصة بن ذؤيب انه سمع
ابا هريرة يقول نهى النبي
صلى الله عليه وسلم ان
تنكح المرأة على عمتها
والمرأة وخالتها فزري خالة
ايها بتلك المنزلة لان
عروة حدثني عن عائشة
قالت حرموا من الرضاة
ما يحرم من النسب

في اخذ هذا الحكم من هذا الحديث نظر وكنهه اراد الحاق ما يحرم بالصهر بما يحرم بالنسب كما يحرم
 بالرضاع ما يحرم بالنسب ولما كانت حالة الاب من الرضاع لا يحل نكاحها فكذلك حالة الاب لا يجمع
 بينها وبين بنت ابن اخيها وقد تقدم شرح حديث عائشة المذكور قال النووي احتج الجمهور بهذه
 الاحاديث وخصوصا بها عموم القرآن في قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وقد ذهب الجمهور الى جواز
 تخصيص عموم القرآن بخبر الاحاد وانفصل صاحب الهداية من الحنفية عن ذلك بان هذا من الاحاديث
 المشهورة التي تجوز الزيادة على الكتاب بعثها والله اعلم (قوله **باب الشغار**)
 بمعجمتين مكسور الاول (قوله نهى عن الشغار) في رواية ابن وهب عن مالك نهى عن نكاح الشغار
 ذكره ابن عبد البر وهو مراد من حذفه (قوله والشغار ان يزوج الرجل ابنته الخ) قال ابن عبد البر
 كرتفسير الشغار جميع رواة مالك عنه (قلت) ولا يرد على اطلاقه ان ابادا وادخرجه عن القعنبى
 فلم يذ كر التفسير وكذا اخرجته الترمذى من طريق معن بن عيسى لانها اختصرا ذلك في تصنيفهما والا
 فتد اخرجته النسائي من طريق معن بالتفسير وكذا اخرجته الخطيب في المدرج من طريق القعنبى نعم
 اختلف الرواة عن مالك فمن ينسب اليه تفسير الشغار قالوا كثر لم ينسبه لاحد ولهذا قال الشافى
 فيما حكاه البيهقى في المعرفة لا أدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وسلم او عن ابن عمر او عن نافع او
 عن مالك ونسبه محرز بن عون وغيره لما قال الخطيب تفسير الشغار ليس من كلام النبي صلى الله
 عليه وسلم وانما هو قول مالك وصل بالثمن المرفوع وقد بين ذلك ابن مهدي والقعنبى ومحرز بن عون
 ثم ساقه كذلك عنهم ورواية محرز بن عون عند الاسماعيلي والدارقطني في الموطآت واخرجته الدارقطني
 ايضا من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت ان الشغار ان يزوج الرجل الى آخره وهذا ادال على
 ان التفسير من منقول مالك لا من مقوله ووقع عند المصنف كما سيأتى في كتاب ترك الحيل من طريق
 عبيد الله بن عمر عن نافع في هذا الحديث تفسير الشغار من قول نافع واقطعه قال عبيد الله بن عمر
 قلت لنافع ما الشغار فذكره فاحمل ما لك ايضا فقله عن نافع وقال ابو الوليد الباجي الظاهر انه من
 جملة الحديث وعليه يحمل حتى يبين انه من قول الراوى وهو نافع قلت قد تبين ذلك ولكن لا يلزم من
 كونه لم يرفعه ان لا يكون في نفس الامر مرفوعا فقد ثبت ذلك من غير روايته فعند مسلم من رواية
 ابي اسامة وابن نمير عن عبيد الله بن عمر ايضا عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة مثله سواء
 قال وزاد ابن نمير والشغار ان يقول الرجل للرجل زوجنى ابنتك وازوجك ابنتى وزوجنى اختك وازوجك
 اختى وهذا يحتمل ان يكون من كلام عبيد الله بن عمر فيرجع الى نافع ويحتمل ان يكون تلقاه عن
 ابي الزناد ويؤيد الاحتمال الثاني وروده في حديث انس وجابر وغيرهما ايضا فخرج عبد الرزاق عن
 معمر عن ثابت وابان عن انس مرفوعا لا شغار في الاسلام والشغار ان يزوج الرجل الرجل اخته
 بأخته وروى البيهقى من طريق نافع بن يزيد عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر مرفوعا نهى عن
 الشغار والشغار ان ينكح هذه بهذه بغير صداق بضع هذه صداق هذه وبضع هذه صداق هذه
 واخرج ابو الشيخ في كتاب النكاح من حديث ابي ريحانة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
 المشاغرة والمشاغرة ان يقول زوج هذا من هذه وهذه من هذا بلام هر قال القرطبي تفسير الشغار
 صحيح موافق لما ذكره اهل اللغة فان كان مرفوعا فهو المقصود وان كان من قول الصحابي فقبول
 ايضا لانه اعلم بالمقال واقعد بالخال اه وقد اختلف الفقهاء هل يعتبر في الشغار المنوع ظاهر الحديث
 في تفسيره فان فيه وصفين احدهما تزويج كل من الوليين وليته للآخر بشرط ان يزوجه وليته

باب الشغار حدثنا
 عبد الله بن يوسف اخبرنا
 مالك عن نافع عن ابن عمر
 رضى الله عنهما ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن الشغار والشغار
 ان يزوج الرجل ابنته
 على ان يزوجه الا آخر
 ابنته ليس بينهما صداق

والثاني خلو بضع كل منهما من الصداق فنهم من اعتبرهما معا حتى لا يمنع مثلا إذا زوج كل منهما الآخر
 بغير شرط وان لم يذ كر الصداق أو زوج كل منهما الآخر بالشرط و ذ كر الصداق وذهب أكثر
 الشافعية الى ان علة النهي الاشتراك في البضع لان بضع كل منهما يصير موردا للعقد وجعل البضع صداقا
 مخالف لا يتراد عقد النكاح وايس المقتضى للبطلان ترك ذكر الصداق لان النكاح يصح بدون تسمية
 الصداق واختلفوا فيما ذ لم يصرحا بذكر البضع فالاصح عندهم الصحة ولكن وجد نص الشافعي على
 خلافه ولفظه اذا زوج الرجل ابنته أو المرأة ابني امرأته كانت لا تخر على ان صداق كل واحدة بضع
 الاخرى أو على أن ينسكه الاخرى ولم يسم احد منهما الواحدة منهما صداقا فهذا الشغار الذي نهى عنه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو منسوخ هكذا ساقه البيهقي باسناده الصحيح عن الشافعي قال وهو
 الموافق للتفسير المنقول في الحديث واختلف نص الشافعي فيما ذ اسمى مع ذلك مهر اقصى في الاملاء
 على البطلان وظاهر نصه في المختصر الصحة وعلى ذلك اقتصر في النقل عن الشافعي من ينقل الخلاف
 من اهل المذاهب وقال القفال العلة في البطلان التعليق والتوقيف فكأنه يقول لا يمنع ذلك نكاح
 بنتي حتى ينعقد لي نكاح تلك وقال الخطابي كان ابن ابي هريرة يشبهه برجل تزوج امرأة ويستثنى عضوا
 من اعضائها وهو مما لا خلاف في فساد وقرر بذلك انه زوج وليته ويستثنى بضعها حيث يجزئ له صداقا
 للاخرى وقال القراني في الوسيط صورته الكاملة ان يقول زوجت ابنتي على ان تزوجني ابنتك على
 ان يكون بضع كل واحدة منهما صداقا للاخرى ومهما انعقد نكاح ابنتي انعقد نكاح ابنتك قال شيخنا
 في شرح الترمذي ينبغي ان يراى ولا يكون مع البضع شئ آخر ليكون متفقا على تحريمه في المذهب
 ونقل الطرقي ان احمد نص على ان علة البطلان ترك ذكر المهر ورجح ابن تيمية في المحرر بان العلة
 التثريب في البضع وقال ابن دقيق العيد ما نص عليه احمد هو ظاهر التفسير المذكور في الحديث لقوله
 فيه ولا صداق بينهما فانه يشعر بأن جهة الفساد ذلك وان كان يحتمل ان يكون ذلك كرملازمته لجهة
 الفساد ثم قال وعلى الجملة ففيه شعور بأن عدم الصداق له مدخل في النهي ويؤيده حديث ابي ربيعة
 الذي تقدم ذكره وقال ابن عبد البر اجماع العلماء على ان نكاح الشغار لا يجوز ولكن اختلفوا في صحته
 فالجمهور على البطلان وفي رواية عن مالك يفسخ قبل الدخول لا بعده وحكام ابن المنذر عن الاوزاعي
 وذهب الحنفية الى صحته وجوب مهر المثل وهو قول الزهري ومكحول والثوري والليث ورواية عن
 احمد واسحق وابي ثور وهو قول على مذهب الشافعي لا اختلاف لجهة لكن قال الشافعي ان النساء
 محرمات الا ما احل الله او ملك يمين فاذا ورد النهي عن نكاح نأكد التحريم في تنبيه في ذكر البنت
 في تفسير الشغار مثال وقد تقدم في رواية اخرى ذكر الاخت قال النووي اجعوا على ان غير البنات من
 الاخوات وبنات الاخ وغيرهن كالبنات في ذلك والله اعلم ﴿ قوله باب هل للمرأة ان تهب
 نفسها (الاحد) اى يفعل له نكاحا بذلك وهذا يتناول صورتين احدهما مجرد الهبة من غير ذكر مهر
 والثاني العقد بلفظ الهبة فالصورة الاولى ذهب الجمهور الى بطلان النكاح واجازه الحنفية والاوزاعي
 ولكن قالوا يجب مهر المثل وقال الاوزاعي ان تزوج بلفظ الهبة وشرط ان لا مهر لم يصح النكاح
 وحجة الجمهور قوله تعالى خالص لك من دون المؤمنين فعذرنا ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم
 وانه يتزوج بلفظ الهبة بغير مهر في الحال ولا في المال واجاب المجيزون عن ذلك بأن المراد ان
 الواهبة تختص به لا مطلق الهبة والصورة الثانية ذهب الشافعية وطائفة الى ان النكاح لا يصح
 الا بلفظ النكاح او التزويج لانهما الصريحان اللذان ورد بهما القرآن والحديث وذهب الاكثر

باب هل للمرأة ان تهب
 نفسها (الاحد) في حديثنا
 محمد بن سلام حديثنا
 ابن فضيل

الى انه يصح بالكنايات واحتج الطحاوي لهم بالقياس على الطلاق فانه يجوز بصراحه وبكناياته
مع القصد (قوله حدثنا هشام) هو ابن عروة عن ابيه (قال كانت خولة) هذا مرسل لان عروة
لم يدرك زمن القصة لكن السياق يشعر بأنه جله عن عائشة وقد ذكر المصنف عقب هذه الطريق
رواية من صرح فيه بذكر عائشة تعليقا وقد تقدم في تفسير الاحزاب من طريق ابي اسامة عن هشام
كذلك موصولا (قوله بنت حكيم) اي ابن امية بن الاوقص السلمي وكانت زوج عثمان بن مظعون
وهي من السابقات الى الاسلام وامها من بني امية (قوله من اللاتي وهبن) وكذا وقع في رواية ابي
اسامة المذكورة قالت كنت انا من اللاتي وهبن أنفسهن وهذا يشعر بتعدد الواهبات وقد تقدم
تفسيرهن في تفسير سورة الاحزاب ووقع في رواية ابي سعيد المزني الا ترى ذكرها في المعلقات عن
عروة عن عائشة قالت التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم خولة بنت حكيم وهذا محمول على
ناويل اما السابقة الى ذلك او نحو ذلك من الوجوه التي لا تقتضي الحصر المطلق (قوله فقالت عائشة
امانتحى المرأة ان تهب نفسها) وفي رواية محمد بن بشر الموصولة عن عائشة انها كانت تعير اللاتي
وهبن أنفسهن (قوله ان تهب نفسها) زاد في رواية محمد بن بشر بغير صداق (قوله فلما نزلت ترجي
من تشاء منهم فقلت يا رسول الله ما اري ربك الا يسارع
الله ما اري ربك الا يسارع
في هوالك رواه ابو سعيد
المؤدب ومحمد بن بشر
وعبد بن هشام عن ابيه
عن عائشة يزيد بعضهم
على بعض بواب نكاح
المحرم حديثنا مالك
ابن اسمعيل اخبرنا ابن
عينة اخبرنا عمرو وحدثنا
جابر بن زيد قال ان ابا ابن
عباس رضي الله عنهما
تزوج النبي صلى الله
عليه وسلم وهو محرم

حدثنا هشام عن ابيه قال
كانت خولة بنت حكيم من
اللاتي وهبن أنفسهن
للنبي صلى الله عليه وسلم
فقالت عائشة امانتحى
المرأة ان تهب نفسها
للرجل فلما نزلت ترجي
من تشاء منهم فقلت يا رسول
الله ما اري ربك الا يسارع
الله ما اري ربك الا يسارع
في هوالك رواه ابو سعيد
المؤدب ومحمد بن بشر
وعبد بن هشام عن ابيه
عن عائشة يزيد بعضهم
على بعض بواب نكاح
المحرم حديثنا مالك
ابن اسمعيل اخبرنا ابن
عينة اخبرنا عمرو وحدثنا
جابر بن زيد قال ان ابا ابن
عباس رضي الله عنهما
تزوج النبي صلى الله
عليه وسلم وهو محرم

النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن عبد البر اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية انه تزوجها وهو
 حلال جاءت من طرق شتى وحديث ابن عباس صحيح الاسناد لكن الوهم الى الواعد اقرب الى الوهم
 من الجماعة فاقول احوال الخبرين ان يتعارضا فطلب الحجة من غيرهما وحديث عثمان صحيح في منع
 نكاح المخرم فهو المتيقن اه وقد تقدم في اواخر كتاب الحج البحث في ذلك ملخصا وان منهم من
 حمل حديث عثمان على الوطء وتعقب بأنه ثبت فيه لا ينكح بفتح اوله ولا ينكح بضم اوله ولا يخطب
 ووقع في صحيح ابن حبان زيادة ولا يخطب عليه ويرجح حديث عثمان بأنه تقييد قاعدة وحديث
 ابن عباس واقعة عين تحتل انواعا من الاحتمالات فمنها ان ابن عباس كان يرى ان من قلدا الهدى بصير
 محرما كما تقدم تقرير ذلك عنه في كتاب الحج والنبي صلى الله عليه وسلم كان قلدا الهدى في عمرته تلك
 التي تزوج فيها ميمونة فيكون اطلاقه انه صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم اي عقد عليها بعد ان
 قلدا الهدى وان لم يكن تلبس بالاحرام وذلك انه كان ارسل اليها ابارافع بخطبها فجعلت امرها الى العباس
 فزوجها من النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرج الترمذي وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم من
 طريق مطر الوراق عن ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن ابي رافع ان النبي صلى الله عليه
 وسلم تزوج ميمونة وهو حلال وبني بها وهو حلال وكنت انا الرسول بينهما قال الترمذي لا نعلم احدا
 اسنده غير جاد بن زيد عن مطر ورواه مالك عن ربيعة عن سليمان مرسل ومنه ان قول ابن عباس
 تزوج ميمونة وهو محرم اي داخل الحرام او في الشهر الحرام قال الاعشى * قتلوا كسرى بديل محرما *
 اي في الشهر الحرام وقال آخر * قتلوا ابن عفان الخليفة محرما * اي في البلد الحرام والى هذا
 التأويل جنح ابن حبان فجزم به في صحيحه وعارض حديث ابن عباس ايضا حديث يزيد بن الاصم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال اخرجه مسلم من طريق الزهري قال وكانت خاتمه
 كما كانت خالة ابن عباس واخرج مسلم من وجه آخر عن يزيد بن الاصم قال حدثني ميمونة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال قال وكانت خالتي وخالة ابن عباس واما اثر ابن المسيب الذي اشار
 اليه احدنا فخرجه ابوداود واخرج البيهقي من طريق الاوزاعي عن عطاء عن ابن عباس الحديث قال
 وقال سعيد بن المسيب ذهل ابن عباس وان كانت خاتمه ما تزوجها الا بعد ما احل قال الطبري الصواب
 من القول عندنا ان نكاح المحرم فاسد لصحة حديث عثمان واما قصة ميمونة فتعارضت الاخبار فيها ثم
 ساق من طريق ابي ايوب قال انبت ان الاختلاف في زواج ميمونة اعماق لان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان بعث الى العباس لينكحها اياه فانكحه فقال بعضهم انكحها قبل ان يحرم النبي صلى الله عليه
 وسلم وقال بعضهم بعدما احرم وقد ثبت ان عمرو وعلي وغيرهما من الصحابة فرقوا بين محرم نكح وبين
 امراته ولا يكون هذا الا عن ثبت في تنبيه في قدمت في الحج ان حديث ابن عباس جاء مثله صحيحا
 عن عائشة وابي هريرة فاما حديث عائشة فاخرجه النسائي من طريق ابى سلمة عنه واخرجه
 الطحاوي والبراز من طريق مسروق عنها وصححه ابن حبان واكثر ما اعل بالارسال وليس ذلك
 بقادح فيه وقال النسائي اخبرنا عمرو بن علي ان ابانا ابو عاصم عن عثمان بن الاسود عن ابى مبلكة
 عن عائشة مثله قال عمرو بن علي قلت لابي عاصم انت املت علينا من الرقة ليس فيه عائشة فقال دع
 عائشة حتى انظر فيه وهذا اسناد صحيح لولا هذه القصة لكن هو شاهد قوي ايضا واما حديث ابى
 هريرة اخرجه الدارقطني وفي اسناده كامل ابو العلاء وفيه ضعف لكنه يعضد بحديث ابى عباس
 وعائشة وفيه رد على قول ابن عبد البر ان ابن عباس يقر من بين الصحابة بأن النبي صلى الله عليه وسلم

تزوج وهو محرم وجاء عن الشعبي ومجاهد وسلامته اخرجهما ابن ابي شيبة واخرج الطحاوي
 من طريق عبد الله بن محمد بن ابي بكر قال سألت انساً عن نكاح المحرم فقال لا بأس به وهل هو كالبيع
 واسناده قوى لكه قياس في مقابل النص فلا عبرة به وكان انساً يبلغه حديث عثمان (قوله
باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة اخيراً) يعني تزويج المرأة الى اجل
 فاذا انقضت وقعت القرقة وقوله في الترجمة اخيراً يقم منه انه كان مباحاً وان النهى عنه وقع في آخر الامر
 وايس في احاديث الباب التي اوردتها التصريح بذلك لكن قال في آخر الباب ان علياً بين انه منسوخ
 وقد وردت عدة احاديث صحيحة صريحة بالنهي عنها بعد الاذن فيها واقرّب ما فيها عهداً بالوفاة النبوية
 ما اخرج به ابو داود ومن طريق الزهري قال كنا عند عمر بن عبد العزيز فحدثنا كراماً متعة النساء فقال
 رجل يقال له ربيع بن سبرة اشهد على ابي انه حدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عن نكاح
 الوداع وسأذ كر الاختلاف في حديث سبرة هذا وهو ابن معبد بعد هذا الحديث الاول (قوله
 اخبرني الحسن بن محمد بن علي) اي ابن ابي طالب وابوه محمد هو الذي يعرف بابن الحنفية واخوه
 عبد الله بن محمد اما الحسن فأخرج له البخاري غير هذا من مات قدم له في الغسل من روايته عن جابر
 وياتي له في هذا الباب آخر عن جابر وسلمة بن الاكوع واما اخوه عبد الله بن محمد فكنته ابو هاشم
 وايس له في البخاري سوى هذا الحديث ووثقه ابن سعد والنسائي والعجلي وقد تقدمت له طريق
 اخرى في غزوة خيبر من كتاب المغازي وثاني اخرى في كتاب الذبائح واخرى في ترك الحبل وقرنه
 في المواضع الثلاثة بأخيه الحسن وذكر في التاريخ عن ابن عبيدة عن الزهري اخبرنا الحسن
 وعبد الله ابنا محمد بن علي وكان الحسن اوثقهما ولا جد عن سفيان وكان الحسن ارضاهما الى انفسنا
 وكان عبد الله يتبع السبئية اه والسبئية بجملة ثم موحدون ينسبون الى عبد الله بن سبأ وهو من
 رؤساء الروافض وكان المختار بن ابي عبيد علي رأيه ولما غلب على الكوفة وتبع قتلة الحسين فقتلهم
 احبته الشيعة ثم فارقهم لظهور منه من الاكاذيب وكان من رأى السبئية موالاة محمد بن علي بن
 ابي طالب وكانوا يزعمون انه المسمى وانه لا يموت حتى يخرج في آخر الزمان ومنهم من اقر بموته وزعم
 ان الامر بعده صار الى ابنه ابي هاشم هذا ويات ابو هاشم في آخر ولاية سليمان بن عبد الملك سنة ثمان
 او تسع وتسعين (قوله عن ابهما) في رواية لدارقطني في الموطآت من طريق يحيى بن سعيد الانصاري
 عن مالك عن الزهري ان عبد الله والحسن ابني محمد اخبراه ان اباهما محمد بن علي بن ابي طالب اخبرهما
 (قوله ان علياً قال لابن عباس) سيأتي بيان حديثه له بهذا الحديث في ترك الحبل بلطف ان علياً قيل
 له ان ابن عباس لا يرى بمتعة النساء بأساً وفي رواية الثوري ويحيى بن سعيد كلاهما عن مالك عند
 الدارقطني ان علياً سمع ابن عباس وهو يقف في متعة النساء فقال اما علمت واخرج به سعيد بن منصور
 عن هشيم عن يحيى بن سعيد عن الزهري بدون ذكر مالك واقتضاه ان علياً مر به ابن عباس وهو يقف في
 متعة النساء انه لا بأس بها ولمسلم من طريق جويرية عن مالك بسنده انه سمع علي بن ابي طالب يقول
 لفلان انك رجل تائه وفي رواية الدارقطني من طريق الثوري ايضاً تكلم علي وابن عباس في متعة
 النساء فقال له لي انك امرؤ تائه ولمسلم من وجه آخر انه سمع ابن عباس يدين في متعة النساء فقال له
 مهلاً يا ابن عباس ولا جد من طريق معمر بن رزح في متعة النساء (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم
 نهى عن المتعة) في رواية احمد عن سفيان نهى عن نكاح المتعة (قوله وعن لحوم الحر الاهلية زمن
 خيبر) هكذا الجميع الرواة عن الزهري خيبر بالمعجمة اوله والراء آخره الامارواه عبد الوهاب الثقفي

باب نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة اخيراً حدثنا ابن ابي عمير حدثنا ابن عبيدة انه سمع الزهري يقول اخبرني الحسن بن محمد بن علي واخوه عبد الله عن ابهما ان علياً رضي الله عنه قال لابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحر الاهلية زمن خيبر حدثنا محمد بن ابي بشر حدثنا غندر حدثنا شعبة

عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث فانه قال حين بعثه لاوله وثوبين اخرجه الترمذي والدارقطني
ونبها على انه وهم تفرد به عبد الوهاب واخرجه الدارقطني من طريق اخرى عن يحيى بن سعيد فقال
خير على الصواب واغرب من ذلك رواية اسحق بن راشد عن الزهري عنه باللفظ نهى في غزوة تبوك
عن نكاح المتعة وهو فظا ايضا (قوله زمن خيبر) الظاهر انه طرف الامرين وسكى البيهقي عن
الجدي ان سفيان بن عيينة كان يقول قوله يوم خيبر يتعلق بالجر الا عليه لا بالمتعة قال البيهقي ومثاله
محمل يعنى في روايته هذه واما غيره فصرح ان الطرف يتعلق بالمتعة وقد مضى في غزوة خيبر من
كتاب المعازي ويأتى في الذبائح من طريق مالك بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن
متعة النساء وعن لحوم الجمر الاهلية وهكذا اخرجه مسلم من رواية ابن عيينة ايضا وسبأ في نزول
الحبل في رواية عبيد الله بن عمر عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وكذا
اخرجه مسلم وزاد من طريقه قتال مهلايا بن عباس ولا جد من طريق معمر بن سنده انه بلغه ان ابن
عباس رخص في متعة النساء فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها يوم خيبر وعن لحوم الجمر
الاهلية واخرجه مسلم من رواية يونس بن يزيد عن الزهري مثل رواية مالك والدارقطني من طريق ابن
وهب عن مالك ويونس واسامة بن زيد ثلاثهم عن الزهري كذلك وكر السهيلي ان ابن عيينة رواه
عن الزهري باللفظ نهى عن اكل الجمر الاهلية عام خيبر وعن المتعة بعد ذلك اوفى غير ذلك اليوم اه وهذا
اللفظ الذي ذكره لم اراه من رواية ابن عيينة فقد اخرجه احمد وابن ابى عمر والجلي واسحق في
مسائدهم عن ابن عيينة باللفظ الذي اخرجه البخاري من طريقه لكن منهم من زاد لفظ نكاح
كإيافته وكذا اخرجه الاسماعيلي من طريق عثمان بن ابى شيبة وابراهيم بن موسى والعباس بن
الوليد واخرجه مسلم عن ابى بكر بن ابى شيبة ومحمد بن عبيد الله بن عمرو بن زهير بن حرب جميعا عن
ابن عيينة بمثل لفظ مالك وكذا اخرجه سعيد بن منصور عن ابن عيينة لكن قال زمن بدل يوم قال
السهيلي ويتصل بهذا الحديث تنبيه على اشكال لان فيه النهى عن نكاح المتعة يوم خيبر وهو ذاتى
لا يعرفه احد من اهل السير ورواة الاثر قال فالذى يظهر انه وقع تقديم وتأخير في لفظ الزهري وهذا
الذى قاله سبقه اليه غيره في النقل عن ابن عيينة فذكر ابن عبد البر من طريق قاسم بن اصبغ ان
الجليدي ذكر عن ابن عيينة ان النهى زمن خيبر عن لحوم الجمر الاهلية واما المتعة فكان في غير يوم
خيبر ثم راجعت مسند الجدي من طريق قاسم بن اصبغ عن ابى امه ميل السلمي عنه فقال بعد سياق
الحديث قال ابن عيينة يعنى انه نهى عن لحوم الجمر الاهلية زمن خيبر ولا يعنى نكاح المتعة قال ابن
عبد البر وعلى هذا اكثر الناس وقال البيهقي يشبه ان يكون كما قال لصحة الحديث في انه صلى الله عليه
وسلم رخص فيها بعد ذلك ثم نهى عنها فلا يتم احتجاج على الاذا وقع النهى اخير النجوم به الحجة على ابن
عباس وقال ابو عوانة في صحيحه سمعت اهل العلم يقولون معنى حديث على انه نهى يوم خيبر عن لحوم
الجر واما المتعة فسكت عنها وانما نهى عنها يوم الفتح اه والحامل لذلك على هذا ما ثبت من الرخصة
فيها بعد زمن خيبر كما اشار اليه البيهقي لكن يمكن الانفصال عن ذلك بان عليا لم يبلغه الرخصة فيها يوم
الفتح لوقوع النهى عنها عن قرب كما سبأني بيانه ويؤيد ظاهر حديث على ما اخرجه ابو عوانة وصححه
من طريق سالم بن عبد الله ان رجلا سأل ابن عمر عن المتعة فقال حرام فقال ان فلانا يقول فيها فقال
والله لقد علم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمها يوم خيبر وما كنا مسلمين قال السهيلي وقد
اختلف في وقت تهريم نكاح المتعة تاغرب ما روى في ذلك رواية من قال في غزوة تبوك ثم رواية

الحسن ان ذلك كان في عمرة القضاء والمشهور في تحريرها ان ذلك كان في غزوة الفتح كما أخرجه مسلم
من حديث الربيع بن سبرة عن ابيه وفي رواية عن الربيع أخرجه ابوداود انه كان في حجة الوداع قال
ومن قال من الرواة كان في غزوة اوطاس فهو موافق لمن قال عام الفتح اه فتحصل مما اشار اليه ستة
مواطن خبير ثم عمرة القضاء ثم الفتح ثم اوطاس ثم تبوك ثم حجة الوداع وبقي عليه حينئذ لانها وقعت
في رواية قد تبعت عليها قبل فأما ان يكون دخل عنها وتركها عمدا لخطا روايتها او لسكون غزوة اوطاس
وحينئذ واحدة فأما رواية تبوك فأخرجها اسحق بن راهويه وابن حبان من طريقه من حديث ابي
هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل نبيه الوداع رأى مصابيح وسمع نساء يبكين فقال ما هذا
فقالوا يا رسول الله نساء كانوا تمتعوا منهم فقال هدم المتعة النكاح والطلاق والميراث وأخرجته
الحازمي من حديث جابر قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غزوة تبوك حتى اذا كنا
عند العقبة مما يلي الشام جاءت نسوة قد كنا تمتعنا بهن يظفن برحائنا فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
فذكرنا ذلك له قال فغضب وقام خطيبا فحمد الله وأثنى عليه ونهى عن المتعة فتوادعنا يومئذ فذهبت
ثنية الوداع وأما رواية الحسن وهو البصري فأخرجها عبد الرزاق من طريقه وزاد ما كانت قبلها ولا
بعدها وهذه الزيادة منكرة من راويها عمرو بن عيسى وهو سافط الحارثي وقد أخرجه سعيد بن
منصور من طريق صحيحه عن الحسن بدون هذه الزيادة وأما غزوة الفتح فثبت في صحيح مسلم كما قال
وأما اوطاس فثبت في مسلم ايضا من حديث سلمة بن الأكوع وأما حجة الوداع فوقع عند ابي داود من
حديث الربيع بن سبرة عن ابيه وأما قوله لا مخالفة بين اوطاس والفتح ففيه نظر لان الفتح كان في
رمضان ثم خرجوا الى اوطاس في شوال وفي سياق مسلم لم ينههم لم يخرجوا من مكة حتى حرمت ولفظه انه
غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الفتح فأذن لنا في متعة النساء فخرجت أنا ورجل من قومي فذكر
قصة المرأة الى ان قال ثم استمتع بها فلم أخرج حتى حرمتها وفي لفظ له رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم قائما بين الركن والباب وهو يقول بمثل حديث ابن عمرو كان تقدم في حديث ابن عمر انه قال يا ايها
الناس اني قد كنت اذنت لكم في الاستمتاع من النساء وان الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة وفي رواية
امرنا بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ثم لم يخرج حتى نهانا عنها وفي رواية له امر اصحابه بالمتعة من النساء
فذكر القصة قال فكان معنا ثلاثا ثم امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم برفاقهن وفي لفظ فقال انها حرام
من يومكم هذا الى يوم القيامة فأما اوطاس فلفظ مسلم رخص اننا رسول الله صلى الله عليه وسلم عام اوطاس
في المتعة ثلاثا ثم نهى عنها وظاهر الحديثين المغايرة لكن يحتمل ان يكون اطلاق على عام الفتح عام اوطاس
لتقاربهما ولوقوع في سياقه انهم تمتعوا من النساء في غزوة اوطاس لما حسن هذا الجمع نعم ويبعد ان يقع
الاذن في غزوة اوطاس بعد ان يقع التصريح قبلها في غزوة الفتح بأنها حرمت الى يوم القيامة واذا
تقرر ذلك فلا يصح من الروايات شيء بغير علة الا غزوة الفتح وأما غزوة خيبر وان كانت طرق الحديث
فيها صحيحة ففيها من كلام اهل العلم ما تعدى وأما عمرة القضاء فلا يصح الا ترفيها اسكونه من مرسل
الحسن ومراسيله ضعيفة لانه كان يأخذ عن كل احد وعلى تقدير ثبوته فاعلمه اراد ايام خيبر لانها كانت في سنة
واحدة كافي الفتح ووطاس سواء وأما قصة تبوك فليس في حديث ابي هريرة التصريح أنهم استمتعوا
منهن في تلك الحالة فيحتمل ان يكون ذلك وقع قديما ثم وقع التوديع منهن حينئذ والنهي او كان النهي وقع
قديما فلم يبلغ بعضهم فاستمر على الرخصة فلذلك قرن النهي بالغضب لتقدم النهي في ذلك على ان في

حديث أبي هريرة مرفوعا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من رآه من مؤمن بن أسعيل عن عكرمة بن عمار وفي كل منهما مقال
واما حديث جابر فلا يصح فانه من طريق عباد بن كثير وهو متروك واما حجة الوداع فهو اختلاف على
الرئيس بن سبرة والرواية عنه بانها في الفتح اصح واشهر فان كان حفظه فليس في سياق أبي داود سوى
مجرد النهي فلعنه صلى الله عليه وسلم اراد اعادة النهي ليشيع ويسمعه من لم يسمعه قبل ذلك فلم يبق من
المواطن كما قلنا صحاحاصريها سوى غزوة خيبر وغزوة الفتح وفي غزوة خيبر من كلام اهل العلم لم
ما تقدم وزاد ابن القيم في الهدى ان الصحابة لم يكونوا يستمتعون باليهوديات يعني فيقوى ان النهي لم
يقع يوم خيبر ولم يقع هناك نكاح متعة لكن يمكن ان يجاب بأن يهود خيبر كانوا يصاهرون الاوس
والخزرج قبل الاسلام فيجوز ان يكون هناك من نسائهم من وقع التمتع بهم فلا ينقض الاستدلال بما
قال قال الماوردي في الحاوي في تعيين موضع تحريم المتعة وجهان احدهما ان التحريم تكررا يكون
اظهر واوضح حتى يعلمه من لم يكن علمه لانه قد يحضر في بعض المواطن من لا يحضر في غيرها والثاني
انما ابيحت مرارا ولهذا قال في المرة الاخيرة الى يوم القيامة اشارة الى ان التحريم الماضي كان مؤذنا
بان الاباحة تعقبه بخلاف هذا فانه تحريم مؤبد لا تعقبه اباحة اصلا وهذا الثاني هو المعتمد ويرد الاول
التصريح بالاذن فيها في الموطن المتأخر عن الموطن الذي وقع التصريح فيه بتحريرها كما في غزوة
خيبر ثم الفتح وقال النووي الصواب ان تحريمها واباحتها وقع امرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم
حرمت فيها ثم ابيحت عام الفتح وهو عام او طاس ثم حرمت تحريما مؤبدا قال ولا مانع من تكرير
الاباحة ونقل غيره عن الشافعي ان المتعة نسخت مرتين وقد تقدم في اوائل النكاح حديث ابن مسعود
في سبب الاذن في نكاح المتعة وانهم كانوا اذا غزوا اشتدت عليهم العزبة فأذن لهم في الاستمتاع فلعل
النهي كان يتكرر في كل موطن بعد الاذن فلما وقع في المرة الاخيرة انها حرمت الى يوم القيامة لم يقع
بعد ذلك اذن والله اعلم والحكمة في جمع على بين النهي عن الجور والمتعة ان ابن عباس كان يرخص في
الامرين معا وسيأتي النقل عنه في الرخصة في الجور الاهلية في اوائل كتاب الاطعمة فرد عليه على
في الامرين معا وان ذلك وقع يوم خيبر فاما ان يكون على ظاهره وان النهي عنهما وقع في زمن واحد واما
ان يكون الاذن الذي وقع عام الفتح لم يبلغ عليا لتصر مدة الاذن وهو ثلاثة ايام كما تقدم والحديث في
قصته قبوله على نسخ الجواز في السفر لانه نهى عنها في اوائل انشاء السفر مع انه كان سفرا بعيدا ومشقة
فيه شديدة كما صرح به في الحديث في توبة كعب بن علقمة لانه لا حاجة الشديدة انتهت من
بعد فتح خيبر وما بعد ها والله اعلم والجواب عن قول السهيلي انه لم يكن في خيبر نساء يستمتع بهن ظاهر
مما بينته من الجواب عن قول ابن القيم لم تكن الصحابة يستمتعون باليهوديات وايضا فيقال كما تقدم
لم يقع في الحديث التصريح بأنهم استمتعوا في خيبر وانما فيه مجرد النهي فيؤخذ منه ان التمتع من
النساء كان حلالا وسبب تحريمه ما تقدم في حديث ابن مسعود حيث قال كنا نغزو وايس لنا شيء ثم قال
فرخص لنا ان نتكح المرأة بالشوب فأشار الى سبب ذلك وهو الحاجة مع قلة الشيء وكذا في
حديث سهل بن سعد الذي أخرجه ابن عبد البر بلفظ انما رخص النبي صلى الله عليه وسلم في
المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة ثم نهى عنها فلما قسحت خيبر وسع عليهم من المال ومن السبي
فناسب النهي عن المتعة لارتفاع سبب الاباحة وكان ذلك من تمام شكر نعمة الله على التوسعة
بعد الضيق او كانت الاباحة مما يقع في المغازي التي يكون في المسافة اليها بعد ومشقة وخيبر بخلاف
ذلك لانها بقرب المدينة فوقع النهي عن المتعة فيها اشارة الى ذلك من غير تقدم اذن فيها ثم لما عادوا الى

سفرة بعيدة المدة وهي غزاة القتح وشقت عليهم العزوبة اذن لهم في المتعة لكن مقبدا بثلاثة ايام فقط دفعا للحاجة ثم نهى عنهم بعد انقضائها عنها كما سيأتي من رواية سلمة وهكذا يجاب عن كل سفرة ثبت فيها النهي بعد الاذن واما حجة لوداع فالذي يظهر انه وقع فيها النهي مجرد ان ثبت الخبر في ذلك لان الصحابة حجوا فيها بنسائهم بعد ان وسع عليهم فلم يكونوا في شدة ولا طول عزوبة ولا فتن خرج حديث سيرة راويه هو من طريق ابنه الربيع عنه وقد اختلف عليه في تعيينها والحديث واحد في قصة واحدة فتعين الترجيح والطريق التي اخرجها مسلم مصرحة بأنها في زمن الفتح ارجح فتعين المصير اليها والله اعلم * الحديث الثاني (قوله عن ابي جرة) هو الضبي بالجيم والراء ورايته بخط بعض من شرح هذا الكتاب بالمهملة والزاي وهو تصحيف (قوله سمعت ابن عباس يسئل) بضم اوله (قوله فرخص) اي فيها وتثبت في رواية الاسماعيلي (قوله قتال له مولى له) لم اقف على اسمه صريحا واظنه عكرمة (قوله انما ذلك في الحال الشديد وفي النساء ذلة او نحوه) في رواية الاسماعيلي انما كان ذلك في الجهاد والنساء قبل (قوله فقال ابن عباس نعم) حديثنا على حديثنا سفيان قال عمرو عن الحسن بن محمد عن جابر بن عبد الله وسامة ابن الاكوع قال كنا في جيش

عن ابي جرة قال سمعت ابن عباس يسئل عن متعة النساء فرخص قتال له مولى له انما ذلك في الحال الشديد وفي النساء ذلة او نحوه فقال ابن عباس نعم * حديثنا على حديثنا سفيان قال عمرو عن الحسن بن محمد عن جابر بن عبد الله وسامة ابن الاكوع قال كنا في جيش

جيش

بالمهمة ونونين باسم مكان الوقعة المشهورة ولم اتفق عليه (قوله فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم اتفق على اسمه لكن في رواية شعبة خرج علينا منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيثبه ان يكون هو بلال (قوله انه قد اذن لكم ان تستمتعوا فاستمتعوا) زاد شعبة في روايته يعني متعة النساء وضبط فاستمتعوا بفتح المشناة وكسر هاء بلنظ الامر وبلنظ الفعل الماضي وقد اخرج مسلم حديث جابر من طرق اخرى منها عن ابي نضرة عن جابر انه سئل عن المتعة فقال فعلناها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن طريق عطاء عن جابر استمتعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر واخرج عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني ابو الزبير سمعت جابرا نحوه وزاد حتى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث وقصة عمرو بن حريث اخرجها عبد الرزاق في مصنفه بهذا الاستاد عن جابر قال قدم عمرو بن حريث الكوفة فاستمتع عولاه فأتى بها عمرو وجبلي فسأله فاستترف قال ذلك حين نهى عنها عمر قال البيهقي في رواية سلمة بن الاكوع لني كبتنا ما عن نعيم مسلم ثم نهى عنها ضبط اه نهى بفتح النون ورأيت في رواية سلمة بن الاكوع قال قال فان قيل بل هي تضم النون والمراد بالساهي في حديث سلمة عمر كما في حديث جابر قلنا هو محتمل لكن ثبت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها في حديث الربيع بن سبرة بن معبد عن ابيه بعد الاذن فيه ولم يجد عنه الاذن فيه بعد النهي عنه فنهى عمر موافق لنهي صلى الله عليه وسلم (قلت) وتبين ان يقال لعزل جابر او من نقل عنه استمرارهم على ذلك بعده صلى الله عليه وسلم الى ان نهى عنها عمر لم يبلغهم سم النهي وبما يستفاد ايضا ان عمر لم ينه عنها اجتهدا وانما نهى عنها مستندا الى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وقع التصريح عنه بذلك فيما اخرج به ابن ماجه من طريق ابي بكر بن حفص عن ابن عمر قال لما ولي عمر خطب فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذن لنا في المتعة ثلاثا ثم حرمها راخرج بن المنذر والبيهقي من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه قال سمعت عمر المنيرة حمد الله واثى عليه ثم قال ما بال رجال يشكحون هذه المتعة بعد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها وفي حديث ابي هريرة الذي اشترت اليه في صحيح ابن حبان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هدم المتعة النكاح والطلاق والعدة والميراث وله شاهد صحيح عن سعيد بن المسيب اخرج به البيهقي * الحديث الرابع تقدمت له طريق في الذي قبله (قوله وقال ابن ابي ذئب الخ) وصلة الطبراني والاسماعيلي وابو نعيم من طرق عن ابن ابي ذئب (قوله اعمار رجل وامرأة تواقفا عشرة ما بينهما ثلاث ليال) وقع في رواية المستهلي عشرة بالموحدة المنكسورة بدل القاء المفتوحة وبالفاء اصح وهي رواية الاسماعيلي وغيره والمعنى ان اطلاق الاجل محمول على التقييد بثلاثة ايام بلبا هن (قوله فان احبا) اي بعد انقضاء الثلاث (ان يتزايد) اي في المدة يعني تزايد او وقع في رواية الاسماعيلي التصريح بذلك وكذا في قوله ان يتفارقا تفاركا في رواية ابي نعيم ان يتناقضا تناقضا والمراد به التفارق (قوله فما ادرى اشئ كان لنا خاصة ام للناس عامة) ووقع في حديث ابي ذر ان التصريح بالاختصاص اخرج به البيهقي عنه قال انما احلت لنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثة ايام ثم نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وقدينته على عن النبي صلى الله عليه وسلم انه منوخ) يريد بذلك تصريح علي عن النبي صلى الله عليه وسلم بالانهي عنها بعد الاذن فيها وقد بسطنا في الحديث الاول واخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن علي قال نسخ رمضان كل صوم ونسخ المتعة الطلاق والعدة والميراث وقد اختلف السلف في نكاح المتعة قال ابن المنذر جاء عن الاوائل الرخصة فيها ولا اعلم اليوم احدا يجيزها الا بعض الرافضة ولا معنى

فأتانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فقال انه قد اذن لكم ان
تستمتعوا فاستمتعوا وقال
ابن ابي ذئب حدثني اياس
ابن سلمة بن الاكوع
عن ابيه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ايما
رجل وامرأة تواقفا
عشرة ما بينهما ثلاث ليال
فان احبا ان يتزايد او
يتفارقا تفاركا فما ادرى
اشئ كان لنا خاصة ام للناس
عامة * قال ابو عبد الله
وقدينته على عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه منوخ

لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله وقال عباس عن ثم وقع الاجماع من جميع العلماء على تحريمها الا
 الروافض واما ابن عباس فروى عنه انه اباحها وروى عنه انه رجع عن ذلك قال ابن طال روى اهل
 مكة واليمن عن ابن عباس اباحه المنعة وروى عنه الرجوع بأسانيد ضعيفة واجارة المنعة عنه اصح وهو
 مذهب الشيعة قال واجمعوا على انه متى وقع الا ن اطل سواء كان قبل الدخول ام بعده الا قول زفر انه
 جعلها كالشروط الفاسدة ويرد قوله صلى الله عليه وسلم فن كان عنده ممن شئ فليخل سبيلها قلت
 وهو في حديث الربيع بن سبرة عن ابيه عند مسلم وقال الخطابي تحريم المنعة كلاجماع الاعن بعض
 الشيعة ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المخالفات الى علي وآل بيته فقد صحح عن علي انها نسخت
 ونقل البيهقي عن جعفر بن محمد انه سئل عن المنعة فقال هي الزنا بعينه قال الخطابي ويحكى عن ابن
 جريج جوازها اه وقد نقل ابو عوانة في صحيحه عن ابن جريج انه رجع عنها بعد ان روى بالبصرة
 في ابحاثها ثمانية شرح حديثا قال ابن دقيق العيد ما حكاه بعض الحنفية عن مالك من الجواز طافتم
 بالغ المساكين في منع النكاح المرفق حتى اطلوا توقيت الحبل بسببه فتسألوا الوفاق على وقت لا بد من
 مجبته وقع الطلاق الا ان لانه توقيت للحل فيكون في معنى نكاح المنعة قال عياض واجمعوا على ان
 شرط البطلان التصريح بالشرط فلو نوى عند العقد ان يفارق بعد مدة صح نكاحه الا الاوراعي
 فأبطله واختلفوا هل يحلنا كبح المنعة او يعزى على قولين مأخذهما ان الاتفاق بعد الخلاف على رفع
 الخلاف الماتعند وقال القرطبي الروايات كلها متفقة على ان زمن اباحه المنعة لم يطل وانه حرم ثم اجمع
 السلف والخلف على تحريمها الا من لا يلتفت اليه من الروافض وجزم جماعة من الائمة بتفرد ابن
 عباس بابا تها فهي من المسئلة المشهورة وهي ندرة الخائف ولكن قال ابن عبد البر صاحب ابن عباس
 من اهل مكة واليمن على ابا تها ثم اتفق فقهاء الامصار على تحريمها قال ابن حزم ثبت على ابحاثها بعد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن مسعود ومعاوية وابو سعيد وابن عباس وسامة ومعبدا ابنا امية بن خلف
 وجابر وعمر بن حريث ورواه جابر عن جميع الصحابة مدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر
 الى قرب آخر خلافة عمر قال ومن التابعين طاوس وسعيد بن جبيرة وعطاء وسائر فقهاء مكة (قلت) وفي
 جميع ما اطلعه نظر انا ابن مسعود فستنده فيه الحديث الماضي في اوائل النكاح وقد بينت فيه ما نقله
 الاسماعيل من الزيادة فيه المصراحة عنه بالتحريم وقد اخرج ابو عوانة من طريق ابي معاوية عن
 اسمعيل بن ابي خالد وفي آخره فقهاء ثلث ذلك وامام معاوية فأخرج عبد الرزاق من طريق صفوان بن
 يعلى بن امية اخبرني يعلى ان معاوية استمتع بامرأة بالطائف واسناده صحيح لكن في رواية ابي الزبير عن
 جابر عند عبد الرزاق ايضا ان ذلك ثان قريما وانظروا استمتع معاوية مع مدمه الطائف بمولا ابني
 الحضرمي يقال لها معانة قال جابر ثم عاشت معانة الى خلافة معاوية فكان يرسل اليها بجائزة
 كل عام وقد كان معاوية منيعا لمعديها فلا يشك انه عمل بقوله بعد النهي ومن ثم قال
 الطحاوي نكح عمر فنهى عن المنعة ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليه ذلك
 منكرو في هذا دليل على متابعتهم له على ما نهى عنه واما ابو سعيد فأخرج عبد الرزاق عن ابن
 جريج ان عطاء قال اخبرني من شئت عن ابي سعيد قال لقد كان احدا يستمتع بل القصدح
 سويفا وهذا مع كونه ضيقا للجهل بأحدرواته ليس فيه النصريح بأنه كان بعد النبي صلى الله
 عليه وسلم واما ابن عباس فتقدم النقل عنه والاختلاف على رجوع اولوا اماسلمة ومعبدا فقصةهما
 واحدة اختلف فيها هل وقعت لهذا او لهذا فروى عبد الرزاق بسند صحيح عن عمرو بن دينار عن

باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح في حديثنا على بن عبد الله حدثنا حماد بن عمار قال سمعت ثابتاً البجلي قال كنت عند انس وعنده ابنة له قال انس جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تعرض عليه نفسها ١٣٩ قالت يا رسول الله انك بي حاجة

فقلت بنت انس ما قبل حياءها واسواتها واسواتها قال هي خير من ثلث رغبت في النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها * حديثنا سعيد بن ابي هريرة حدثنا ابو غسان قال حدثني ابو حازم عن سهل ابن سعد ان امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال له رجل يا رسول الله زوجنيها فقال ما عندك قال ما عندى شيء قال اذهب فالتبس ولو خاتما من حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا ولا خاتما من حديد ولكن هذا ازارى ولها نصفه قال سهل وماله رداء فقال النبي صلى الله عليه وسلم وما تصنع بازارك ان ليست له لم يكن عليها منه شيء وان ليست له لم يكن عليها منه شيء فجلس الرجل حتى اذا طال مجلسه قام فراه النبي صلى الله عليه وسلم فدعاها اودعها له فقال له ما ذامعك من القرآن فقال له معنى سورة كذا وسورة كذا لسور يعددها فقال النبي صلى الله عليه وسلم املكنا كلها ما ذامعك من القرآن في باب عرض الانسان ابنته او اخته على

طاوس عن ابن عباس قال لم يرع عمر الام اراكة قد خرجت بجلي فساها عمر فقامت استمع بي سامه بن أمية واخرج من طريق ابي الزبير عن طاوس فسامه معبد بن امية وامام جابر فسمعه قوله فعلنا ما وقد بينته قبل ووقع في رواية ابي نصره عن جابر عند مسلم فنهاها عمر فلم تقبله بعد فان كان قوله فعلنا يعم جميع الصحابة فتقوله ثم لم تعد يعم جميع الصحابة ويكون اجاعا رة فظهر ان مستنده الاحاديث الصحيحة التي بينها وامام عمرو بن حرث وكذا قوله رواه جابر عن جميع الصحابة فموجب وانما قال جابر فعلنا ما وذلك لا يقتضي تعميم جميع الصحابة بل يصدق على فعل نفسه وحده وامام ذكره عن التابعين فهو عند عبد الرزاق عنهم بأسانيد صحيحة وقد ثبت عن جابر عند مسلم فعلنا ما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نهاها عمر فلم تعد لها فذاير دعه جابر افعين ثبت على تحليمها وقد اعترف ابن حزم مع ذلك بتحريرها لثبوت قوله صلى الله عليه وسلم انها حرام الى يوم النجاسة قال فامنا بهذا القول نسخ التحريم والله اعلم (قوله باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح) قال ابن المنبر في الحاشية من لطائف البخاري انه لما علم الخصوصية في قصة الواهبة استنبط من الحديث ما لا خصوصية فيه وهو جواز عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح رغبة في صلاحه فيجوز لها ذلك واذا رغب فيها تزوجها بشرطه (قوله حديثنا حماد بن عمار) زاد ابو ذر بن عبد العزيز بن مهران وهو بصري مولى آل ابي سفيان ثقة مات سنة سبع وثمانين ومائة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد اوردته عنه في كتاب الادب ايضا وذكر البزار انه تفرد به عن ثابت (قوله وعنده ابنة له) لم اقف على اسمها واطناها امينة بالتصغير (قوله جاءت امرأة) لم اقف على تعيينها واشبهه من راي بقصتها من تقدم ذكر اسمهن في الواهبات الى بنت قيس بن الخطيم ويظهر لي ان صاحبة هذه القصة غير التي في حديث سهل (قوله واسواتها واسواتها) اصل السوء وهي فتحة المهلة وسكون الواو بعدها همزة الفعلة القبيحة وتطلق على الفرج والمراد هنا الاول والالف للندبة والهاء للسكت ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة مطولا وسباني شرحه بمائة عشر بابا وفي الحديثين جواز عرض المرأة نفسها على الرجل وتعرضه رغبته فيها وان لا غضاضة عليها في ذلك وان الذي تعرض المرأة نفسها اليه بالاختيار لا يمكن لا ينبغي ان يصرح لها بالرد بل يكفي السكوت وقال المصنف فيه ان على الرجل ان لا ينكحها الا اذا وجد في نفسه رغبة فيها ولذلك صعد النظر فيها وصوبته انتهى وليس في القصة دلالة لما ذكره قال وفيه جواز سكوت العالم ومن سئل حاجة اذا لم يرد الاسعاف وان ذلك البين في صرف السائل وأدب من الرد بالقول (قوله باب عرض الانسان ابنته او اخته على اهل الخير) اورد عرض البنات في الحديث الاول وعرض الاخوات في الحديث الثاني (قوله حين تأت بمهزمة مفتوحة ومختاتية ثقيلة نى سارت ايما وهي التي يموت زوجها او تبين منه وتنقض عداتها واكثر ما تطلق على من مات زوجها وقال ابن بطال العرب تطلق على كل امرأة لا زوج لها وكل رجل لا امرأة له اعازا في المشارق وان كان بكرا وسباني فريد اهـ في باب لا ينكح الاب وغيره البكر ولا الابن الا برضاها (قوله من خنيس) بخاء معجمة ونون وسين مهجمة مصغر (قوله ابن خنيفة) عند احمد عن عبد الرزاق عن معمر بن عمار عن ابن شهاب وهو رواية يونس عن الزهري بن خنيفة او خنيفة والصواب خنيفة وهو اخو عبد الله بن خنيفة الذي تقدم ذكره في المغازي ومن الرواة من فتح اول خنيس وكسر ثانيه

اهل الخير في حديثنا عبد العزيز بن عبد الله حدثنا ابراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب قال اخبرني سالم بن عبد الله انه سمع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يحدث ان عمر بن الخطاب حين تأت بمهزمة مفتوحة بنت عمر من خنيس بن خنيفة السهمي

والاول هو المشهور بابا صغير وعند معمر كالاول لكن بجاءه موله وموحدة وشين معجزة وقال الدارطني
 اختلاف على عبد الرزاق فروى عنه على الصواب وروى عنه بالشك (قوله وكان من اصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم) زاد في رواية معمر كما سيأتي بعد ابواب من اهل بدر (قوله فتوفي بالمدينة) قالوا مات
 بعد غزوة احد من جراحه اصابته بها وقيل بل بعد بدر لعله اولى فاهم قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم
 تزوجها بعد خمسة وعشرين شهرا من الهجرة وفي رواية بعد ثلاثين شهرا وفي رواية بعد عشرين شهرا
 وكانت احد بعد بدر باكثر من ثلاثين شهرا اول كنهه يصحح على قول من قال بعد ثلاثين على الغاء السكسر
 وجرم ابن سعد بانه مات عقب قدوم النبي صلى الله عليه وسلم من بدر وبه جزم ابن سيد الناس وهو
 قول ابن عبد البر انه شهد احد او مات من جراحه بها وكانت حفصة اسن من اخيهما عبد الله فانها ولدت قبل
 البعثة بخمس سنين وعبد الله ولد بعد البعثة بثلاث او اربع (قوله قتال عمر بن الخطاب) اعاد ذلك
 لوقع الفصل والاقوله اولان عمر بن الخطاب لا بد له من تقدير قال ووقع في رواية معمر عند الناس
 واجد عن ابن عمر عن عمر قال تأمت حفصة (قوله تأمت عثمان فعرضت عليه حفصة فتال سا نظر
 في امرى الى ان قال قد بدى الى ان لا تزوج) هذا هو الصحيح ووقع في رواية ربيع بن خراش عن
 عثمان عند الطبري وصححه هو والحاكم بن عثمان - طب الى عمر بن عثمان ففداه فباع ذلك النبي صلى الله
 عليه وسلم فلما راح اليه عمر قال يا عمر الا ادلك على ختن خير من عثمان وادل عثمان على ختن خير منك
 قال نعم يا نبي الله قال تزوجني بتلك وازوج عثمان بنتي قال الحافظ الضبياء اسناده لا بأس به لكن
 في الصحيح ان عمر عرض على عثمان حفصة فرد عليه قد بدى الى ان لا تزوج (قلت) اخرج ابن
 سعد من مرسل الحسن نحو حديث ربيع ومن مرسل سعيد بن المسيب اثم منه وزاد في آخره فخار الله
 به ما جعلا ويحتمل في الجمع بينهما ان يكون عثمان - طب اول الى عمر فردده كما في رواية ربيع وسبب
 رده يحتمل ان يكون من جهتها وهي انها لم ترعت في التزوج عن قرب من وفاة زوجها ويحتمل غير ذلك
 من الاسباب التي لا غضاضة فيها على عثمان في رد عمر له ثم لما ارتفع السبب بادر عمر فعرضها على عثمان
 رعاية لطايره كما في حديث الباب وادل عثمان بلفه ما بلغ ابا بكر من ذكر النبي صلى الله عليه وسلم انها
 فصنع كما صنع من قبله فشاء ذلك ورد على عمر بمجهل ووقع في رواية ابن سعد قتال عثمان مالى في النساء
 من حاجة وذكر ابن سعد عن الواقدي بسنده ان عمر عرض حفصة على عثمان حين توفيت رقية بنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعثمان يومئذ يردام كاثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) وهذا
 مما يؤيد ان موت خنيس كان بعد بدر فان رقية ماتت الى بدر وتختلف عثمان عن بدر لثمر بضها وقد
 اخرج اسحق في مسنده وابن سعد من مرسل سعيد بن المسيب قال تأمت حفصة من زوجها وتأيم عثمان
 من رقية فمر عثمان وهو حزين قتال هل لك في حفصة فقد انتقضت عدتها من فلان واستشكل ايضا
 بأنه لو كان مات بعد احدى ازم ان لا تنقض عدتها الا في سنة اربع واجيب باحتمال ان تكون وضعت
 عقب وفاته ولو استطاعت (قوله سأظر في امرى) اى انفكر ويستعمل النظر ايضا بمعنى الرأفة
 لكن تعديته باللام وبمعنى الرؤية وهو الاصل ويعدى الى وقد يأتى بغير صلة وهو بمعنى الانتظار
 (قوله قال عمر فلقيت ابا بكر) هذا يشعر بأنه عقب رد عثمان له بعرضها على ابي بكر (قوله
 فصمت ابو بكر) اى سكت وزنا ومعنى وقوله بعد ذلك فلم يرجع الى شيئا تا كيد لرفع الجواز
 لاحتمال ان يظن انه صمت زماتا ثم تكلم وهو يفتع الياء من يرجع (قوله وكنت اوجد عليه)
 اى اشد موجدة اى غضبا على ابي بكر من غضبي على عثمان وذلك لامر من احدهما ما كان

وكان من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم فتوفي
 بالمدينة فقال عمر بن
 الخطاب اتيت عثمان
 فعرضت عليه حفصة
 فقال سأظر في امرى
 فلبثت ليالى ثم لقيني فقال
 قد بدى الى ان لا تزوج يومى
 هذا قال عمر فلقيت ابا بكر
 الصديق فقلت ان شئت
 زوجتك حفصة بنت عمر
 فصمت ابو بكر فلم يرجع
 الى شيئا وكنت اوجد عليه
 منى على عثمان فلبثت ليالى
 ثم خطبها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فأنكحها
 اياه فلقيني ابو بكر فقال

بينهما من اكيد المودة ولان النبي صلى الله عليه وسلم كان آخى بينهما واما عثمان فله كان تقدم من
 عمر رده فلم يعتب عليه حيث لم يجبه لما سبق منه في حقه والثاني ان يكون عثمان اجابه اولاً ثم اعتذره
 ثانياً وان يكون ابي بكر لم يعتد عليه جواباً ووقع في رواية ابن سعد فغضب علي ابي بكر وقال فيها كنت
 اشد غضباً من سكت مني على عثمان (قوله لقد وجدت علي) في رواية الكشي مني اعلت وجدت وهي
 اوجه (قوله فلم ارجع) بكسر الجيم اي اعد علياً الجواب (قوله الا اني كنت علمت ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قد ذكرها) في رواية ابن سعد فقال ابو بكر ان النبي صلى الله عليه وسلم قد كان ذكر
 منها شيئاً وكان مرأى (قوله فلم اكن لافشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن سعد وكرهت
 ان افشي سر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ولو تركها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلتها) في
 رواية معمر المذكورة نسكتها وفيه انه لو لا هذا العذر لابتلتها فيستفاد منه عذره في كونه لم يقل كما قال
 عثمان قد بدد الى ان لا تزوج وفيه فضل كتمان السر فاذا اظهره صاحبه ارتفع المخرج عن منه وفيه
 عتاب الرجل لا خيبه وعتبه عليه واعتذاره اليه وقد جبلت الطباع البشرية على ذلك ويحتمل ان يكون
 سبب كتمان ابي بكر ذلك انه خشي ان يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا يتزوجها فيقع في قلب عمر
 انكسار وعلل اطلاق ابي بكر على ان النبي صلى الله عليه وسلم قصد خطبة حفصة كان باخباره له صلى
 الله عليه وسلم اما على سبيل الاستشارة واما لانه كان لا يكتف عن شياً مما يريد حتى ولا ما في العادة عليه
 غضاضة وهو كون ابنته عائشة عنده ولم يمنعه ذلك من اطلاقه على ما يريد ولو ثوفه باشاره اياه على نفسه
 وانما اذا اطلع ابو بكر على ذلك قبل اطلاق عمر الذي يقع الكلام معه في الخطبة ويؤخذ منه ان الصغير
 لا ينبغي له ان يخطب امرأة اراد الكبير ان يتزوجها ولو لم تمنع الخطبة فضلاً عن الركون وفيه الرخصة
 في تزويج من عرض النبي صلى الله عليه وسلم يخطبها او اراد ان يتزوجها لقول الصديق لو تركها لتبناها
 وفيه عرض الانسان بته وغيرها من مولاته على من يعتقد خيره وصلاحه لما فيه من النفع المأثري
 المعروفه عليه وانه لا استعجاب في ذلك وفيه انه لا بأس بعرضها عليه ولو كان متزوجاً لان ابا بكر كان
 حينئذ متزوجاً وفيه ان من حلف لا يفشي سر فلان فافشي فلان سرقته ثم تحدث به الخائف لا بحث
 لان صاحب السر هو الذي افشاء فلم يكن الافشاء من قبل الخائف وهذا بخلاف ما لو حدث واحد آخر
 بشئ واستحلفه ان لا يفشي سر فلان فافشي فلان سرقته ثم تحدث به الخائف لا بحث لان صاحب السر هو الذي افشاء فلم يكن الافشاء من قبل الخائف وهذا بخلاف ما لو حدث واحد آخر
 وقال ما ظننت انه حدث بذلك غيري فان هذا لا يثبت لان تخليفه وقع على انه يكتف عنه وقد افشاء وفيه
 ان الاب لا يخطب اليه بته الايب كما يخطب اليه البكر ولا يخطب اليه نفسها كذا قال ابن بطال وقوله لا
 يخطب اليه نفسها ليس في الخبر ما يدل عليه قال وفيه انه يزوج بته الايب من غير ان يستأمرها اذا علم انها
 لا تسكره ذلك وكان الخاطب كقراءها وليس في الحديث نص يحل التخي المذكور الا انه يؤخذ من غيره
 وقد ترجم له النسائي انكاح الرجل بته الكبيرة فان اراد بالرضا لم يخالف القواعد وان اراد بالاجبار
 فقد منع والله اعلم ثم ذكر المصنف طرقاً من حديث ام حبيبة في قصة بنت ام سلمة وقد تقدم شرحه
 فربما لم يذكر فيه هنا مقصود الترجمة استغناء بالاشارة اليه وهو قولها انكح اختي بنت ابي سفيان
 والله اعلم (قوله باب) قول الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء او كنتم
 او كنتم في انفسكم علم الله الاية الى قوله غفور رحيم (كذا لا كثر وحذف ما بعدا كنتم من رواية ابي
 ذر ووقع في شرح ابن بطال سياق الاية والتي بعدها الى قوله اجله الاية قال ابن التين تضمنت الاية

لقد وجدت علي حين
 عرضت علي حفصة فلم
 ارجع اليك شيئاً قال عمر
 قلت نعم قال ابو بكر فانه
 لم يمنعني ان ارجع اليك فيما
 عرضت علي الا اني كنت
 علمت ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قد ذكرها
 فلم اكن لافشي سر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ولو تركها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قبلتها
 * حدثنا قتيبة حدثنا
 الليث عن يزيد بن ابي
 حبيب عن عراك بن مالك
 ان زينب بنت ابي سلمة
 اخبرته ان ام حبيبة قالت
 لرسول الله صلى الله عليه
 وسلم انا قد تحدثنا انك
 نا كح درة بنت ابي سلمة
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اعلى ام سلمة
 لو لم انكح ام سلمة ما حدثت
 لان اباها اخي من الرضاة
 باب قول الله عز وجل
 ولا جناح عليكم فيما عرضتم
 به من خطبة النساء او كنتم
 في انفسكم علم الله الاية
 الى قوله غفور رحيم

ا كنتم

اربعة احكام اثنان مباحان التعريض والا كان واثنان ممنوعان النكاح في العدة والمواعدة فيها
 (قوله اضرتم في انفسكم وكل شئ صنته واضهرته فهو مكثون) كذا للجميع وعند ابى ذر بعده الى آخر
 الآية والتفسير المذكور لابي عبيدة (قوله وقال لي طلق) هو ابن غنم بفتح المعجمة وتشديد النون
 (قوله عن ابن عباس فيما عرضتم) اى انه قال في تفسير هذه الآية (قوله يقول اى اريد التزويج الخ)
 وهو تفسير للتعريض المذكور في الآية قال لم يخشى التعريض ان يذكركم المتكلم شئاً يدل به
 على شئ لم يذكركم وتمقب بأن هذا التعريف لا يخرج المجاز واجاب سعد الدين بأنه لم يقصد
 التعريف ثم حقق التعريض بأنه ذكركم شئاً مقصود بلفظ حقيقى او مجازى او كناية ليدل به على شئ
 آخر لم يذكركم في الكلام مثل ان يذكركم الجحى للتسليم ومراده التقاضى فالسلام مقصوده والتقاضى
 عرض اى اميل اليه الكلام عن عرض اى جانب وامتناع عن الكناية فلم يشتمل على جميع اقسامها
 والاصل انهما مجتمعان ويترقان فمثل جئت لاسلم عليك كناية وتعريض ومثل طویل النجاد كناية
 لا تعريض ومثل آذيتنى فستعرف خطا بالغير المرادى تعريض تهديد المرادى لا كناية انتهى ملخصا
 وهو يتحقق بالغ (قوله ولوددت انه يسر) بضم التحتية وقبح اخرى مثلها بعدها وقبح المهمة وفي
 رواية الكشي منى يسر بتحتانية واحدة وكسر المهمة وهكذا اقتصر المصنف في هذا الباب على
 حديث ابن عباس الموقوف في الباب حديث صحيح مرفوع وهو قوله صلى الله عليه وسلم فاطمة بنت
 قيس اذا حلت فاذا ذنبتى وهو عند مسلم وفي انظر لا تقويتنا بنفسك اخرج ابو داود واتفق العلماء على ان
 المراد بهذا الحكم من مات عنها زوجها واختلفوا في المدة من الطلاق البائن وكذا من وقف نكاحها
 واما الرجعية فتال الشافعى لا يجوز لاحد ان يعرض لها بالخطبة فيها والاصل ان التصريح بالخطبة
 حرام لجميع المعتدات والتعريض مباح للادولى حرام فى الاخرة مختلف فيه فى البائن (قوله وقال
 القاسم) يعنى ابن محمد (انك على كربة) اى يقول ذلك وهو تفسير آخر للتعريض وكما امثلة ولهذا
 قال فى آخره او نحو هذا وهذا الاثر وصلى الله عليه وسلم عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يقول فى قول
 الله عز وجل ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ان يقول الرجل للمرأة وهى فى عدتها من
 وفاة زوجها انك لى آخره وقوله فى الامثلة اى فى ذلك لراغب يدل على ان تصريحه بالرغبة فيها لا يمنع
 ولا يكون صريحا فى خطبتها حتى يصرح بعلق الرغبة كان يقول اى فى نكاحك لراغب وقد نص
 الشافعى على ان ذلك من صور التعريض اعنى ما ذكره القاسم وامامامثله به فحكى الرويانى فيه وجهها
 وعبر النوى فى الروضة بقوله رب راغب فى فاهم انه لا يصرح بالرغبة مطلقا واپس كذلك واخرج
 البيهقى من طريق مجاهد من صور التصريح لا نسبته بنى بنفسك فانى ناكحك ولو لم يقل فانى ناكحك
 فهو من صور التعريض لحديث فاطمة بنت نيس كايسته قريبا وقد ذكر الرافعى من صور التصريح
 لا تقوتى على نفسك رتمقبوه وروى الدارقطنى من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل عن عمه
 سكينه قالت استأذن على ابو جعفر محمد بن على بن الحسين ولم تنقض عدتي من مهلك زوجي قتال قد
 عرفت قرابتي من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن على وموضعي فى العرب فقلت غفر الله لك
 يا ابا جعفر انت رجل ذو خدعتك تخطينى فى عدتي قال نعم اخبرتك بقرابتي من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ومن على (قوله وقال عطاء يعرض ولا يزوج) اى لا يصرح (يقول ان لى حاجة وابشرى)
 (قوله ناقة) بنون وفاء وقاف اى راحة بال تحتانية والجمع (قوله ولا تعد شيا) بكسر المهملة وتخفيف
 الدال واثر عطاء عندنا وسيله عبد الزاق عن ابن جريج عنه مرفقا واخرجه الطبري من طريق

اخرتم فى انفسكم وكل
 شئ صنته واضهرته فهو
 مكثون وقال لي طلق
 حدثنا رائدة عن منصور
 عن مجاهد عن ابن عباس
 فيما عرضتم به من خطبة
 النساء يقول اى اريد
 التزويج ولوددت انه
 يسر لى امرأة سالمة
 وقال القاسم يقول انك
 على كربة وانى فى ذلك
 لراغب وان الله اساقى
 اليك خيرا او نحو هذا
 وقال عطاء يعرض ولا
 يزوج يقول ان لى حاجة
 وابشرى وانت بحمد الله
 ناقة وتقول هى قد
 اسمع ما تقول ولا تعد شيا
 ولا يواعدوا بها بغير علمها

ابن المبارك عن ابن جرير قال قلت لاطباء كيف يقول الخاطب قال يعرض تعريضا ولا يزوج بشئ
فذكر مثله الى قوله ولا تعد شيئا (قوله وان واعدت رجلا في عدتها ثم نكحها) اي تزوجها (بعد)
اي عند انقضاء العدة (لم يفرق بينهما) اي لم يدرج ذلك في صحة النكاح وان وقع الاثم وذكروا
الزنا عن ابن جرير عقيب اثر طاء قال وبلغني عن ابن عباس قال خير لك ان تفارقها واختلف فيمن
صرح بالطبقة في العدة لكن لم يعقد الا بعد انقضائها فقال مالك يفارقها يدخل بها او لم يدخل وقال
الشافعي صح العقد وان ارتكب النهي بالتصريح المذكور لا خلاف الجهمية وقال المهلب علة المنع
من التصريح في العدة ان ذلك ذريعة الى الموافقة في العدة التي هي محبوسة فيها الى ماء المبت او المطلق
انتهى وتعقب ان هذه العلة تصلح ان تكون لمنع العدة لا مجرد التصريح لان يقال التصريح
ذريعة الى العقد والعقد ذريعة الى الوقاع وقد اختلفوا لورقع العقد في العدة ودخل فأنفقوا على انه
يفرق بينهما وقال مالك والليث والاوزاعي لا يحل له نكاحها بعد وقال الباقر بن محمد له اذا انقضت
العدة ان يتزوجها اذا شاء (قوله وقال الحسن لا تواعدوهن سرا الزنا) وصلة عبد بن حميد من
طريق عمران بن حدير عنه بلفظه واخرجه عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال هو الفاحشة
قال قتادة قوله سرا اي لا تأخذن معها في عدتها ان لا تزوج غيره واخرجه اسمعيل القاضي في الاحكام
وقال هذا احسن من قول من فسر بالزنا لان ما قبل الكلام وما بعده لا يدل عليه ويجوز في اللغة ان
يسمى الجماع سرا فذلك يجوز اطلاقه على العقد ولا شك ان المواعدة على ذلك تزيد على التعريض
المأذون فيه واستدل بالآية على ان التعريض في التذوق لا يوجب الحد لان خطبة المعتدة حرام
وفرق فيها بين التصريح والتعريض فنع التصريح واجيز التعريض مع ان المقصود مفهوم منهما
فكذلك يفرق في ايجاب حد التذوق بين التصريح والتعريض واعترض ابن بطال فقال يلزم
الشافعية على هذا ان يقولوا باباحة التعريض بالتذوق وهذا ليس بلازم لان المراد ان التعريض
دون التصريح في الافهام فلا يلحق به في ايجاب الحد لان الذي يعرض ان يقول لم ارد التذوق
بخلاف المصرح (قوله ويذكر عن ابن عباس حتى يبلغ الكتاب اجله انقضاء العدة) وصلة الطبري
من طريق طائفة الخراساني عن ابن عباس في قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب
اجله يقول حتى تنقضي العدة (قوله **باب** النظر الى المرأة قبل التزويج) استنبط
البخاري جواز ذلك من حديثي الباب لكون التصريح الوارد في ذلك ليس على شرطه وقد ورد ذلك
في احاديث اصحها حديث ابي هريرة قال رجل انه تزوج امرأة من الانصار فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم انظرت اليها قال لا قال فاذهب فاظر اليها فان في عين الانصار شيئا اخرجهم مسلم والنسائي
وفي لفظ له صحيح ان رجلا اراد ان يتزوج امرأة فذكره قال الغزالي في الاحياء اختلف في المراد بقوله
شيئا فتميل عيش وقيل صغر (قلت) الثاني وقع في رواية ابي عوانة في مستخرجه فهو المعنى وهذا
الرجل محتمل ان يكون المغيرة فقد اخرج الترمذي والنسائي من حديثه انه خطب امرأة فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم انظر اليها قاله اخرى ان يدوم بينكما وصححه ابن حبان واخرج ابوداود والحاكم من
حديث جابر بن جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر عن ابي جابر
حسن وله شاهد من حديث محمد بن مسلمة وصححه ابن حبان والحاكم واخرجه احمد وابن ماجه ومن حديث
ابي حميد اخرجه احمد والبخاري ثم ذكر المصنف فيه حديثين * الاول حديث عائشة (قوله اريتك) بضم
الهمزة (في المنام) زاد في رواية ابي اسامة في اوائل النكاح مرتين (قوله يحيى بن الملك) وقع في رواية

وان واعدت رجلا في
عدتها ثم نكحها بعد لم
يفرق بينهما وقال الحسن
لا تواعدوهن سرا الزنا
ويذكر عن ابن عباس
حتى يبلغ الكتاب اجله
انقضاء العدة **باب**
النظر الى المرأة قبل
التزويج **باب** حدثنا مسدد
حدثنا حماد بن زيد عن
هشام عن ابيه عن عائشة
رضي الله عنها قالت قال لي
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اريتك في المنام
يحيى بن الملك

بعضه * حدثنا قتيبة
حدثنا يعقوب عن أبي
حازم عن سهل بن سعد أن
امراة جاءت إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقلت يا رسول الله جئت
لاهرب لك نفسي فنظر إليها
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصعد المنظر إليها
وصوبه ثم طأطأ رأسه فلما
رأت المرأة أنه لم يقض فيها
شيئا جلست فقام رجل
من أصحابه فقال أي رسول الله
إن لم تكن لك بها حاجة
فزوجنيها فقال وهل
عندك من شيء قال لا والله
يا رسول الله قال اذهب
إلى أهلِكَ فانظر هل تجد
شيئا فذهب ثم رجع فقال
لا والله يا رسول الله ما وجدت
شيئا قال انظر ولو كان خاتما
من حديد فذهب ثم رجع
فقال لا والله يا رسول الله
ولا خاتم من حديد ولكن
هذا أزارى قال سهل ماله
رداء فلما نصفه فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما تصنع بأزارك
إن لبسته لم يكن عليها منه
شيء وإن لبسته لم يكن
عليك شيء فجلس الرجل
حتى طال مجلسه ثم قام
فقرأ رسول الله صلى الله
عليه وسلم موليا فأمر به

أبي أسامة إذا رجل يجهلك وكان الملك ثم لم يجد ثوبا فوجدها
عن عائشة جاء في جبريل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله في سرقة من حرير) السرقة بفتح
المهملة والراء والقاف هي الطعة ووقع في رواية ابن حبان في سرقة حرير وقال الداودي السرقة الثوب
فإن أراد تفسيره هنا فصحيح والافالسرقه اعم وأغرب المهلب قتال السرقة كالسكلة أو كالبرقع وعند
الآجري من وجه آخر عن عائشة أنه نزل جبريل بصورتي في راحته حين أمر رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يتزوجني ويجمع بين هذا وبين ما قبله بأن المراد أن صورتها كانت في الحرقة والخرقة في راحته
ويحتمل أن يكون نزل بالكيفية التي نزلها في نفس الخبر نزل مرتين (قوله فكشفت عن وجهك الثوب)
في رواية أبي أسامة فأكشفها فعبير بلفظ المضارع استحضار الصورة الحال قال ابن المنير يحتمل أن
يكون رأى منها ما يجوز للخاطب أن يراه ويكون الضمير في أكشفها للسرقة أي أكشفها عن الوجه
وكما جمل على ذلك أن رؤيا الأنبياء وحى وإن عصمتهم في المنام كالنظرة وسبأ في اللباس في الكلام
على تحريم التصوير ما يتعلق بشئ من هذا وقال أيضا في الاحتجاج بهذا الحديث للترجمة نظر لأن عائشة
كانت أذن في سن الطفولية فلا عورة فيها لبنة ولكن يستأنس به في الجملة في أن النظر إلى المرأة
قبل العقد فيه مصلحة ترجع إلى العقد (قوله فإذا أنت هي) في رواية الكشميهني فإذا هي أنت وكذا
تقدم من رواية أبي أسامة (قوله بعضه) بضم أوله قال عياض يحتمل أن يكون ذلك قبل البعثة فلا
اشكال فيه وإن كان بعدها ففيه ثلاث احتمالات أحدها التردد هل هي زوجته في الدنيا والآخرة أو في
الآخرة فقط ثانيها أنه لفظ شك لا يراد به ظاهره وهو بالغ في التحقيق ويسمى في البلاغة مزج الشك
باليقين * ثالثها وجه التردد هل هي رؤيا وحى على ظاهرهما أو حقيقة أم هي رؤيا وحى لها تعبير وكلا
الأمرين جائز في حق الأنبياء (قلت) الأخير هو المتمدن به جزم السهيلي عن ابن العربي ثم قال
وتفسيره باحتمال غيرها لا إرضاء والاول يرد أن السياق يقتضي أنها كانت قد وجدت فان ظاهر قوله
فإذا هي أنت مشعر بأنه كان قد رآها وغرفها قبل ذلك والواقع أنها ولدت بعد البعثة ويرد أول الاحتمالات
الثلاث رواية ابن حبان في آخر حديث الباب هي زوجته في الدنيا والآخرة والثاني بعيد والله أعلم
* الحديث الثاني حديث سهل في قصة الواهب والشاهد منه للترجمة قوله فيه فصعد المنظر إليها وصوبه
وسبأ في شرحه في باب التزويج على القرآن وبغير صدق (قوله ثم طأطأ رأسه) وذكر الحديث كله
كذا في رواية أبي ذر عن السرخسي وساق الباقر الحديث طوله قال الجمهور لا بأس أن ينظر الخاطب
إلى المخطوبة قالوا ولا ينظر إلى غير وجهها وكفيها وقال الأوزاعي يجهد وينظر إلى ما يريد منها إلا العورة
وقال ابن حزم ينظر إلى ما قبل منها وما أدبر منها وعن أحمد ثلاث روايات * الأولى كالجمهور * والثانية
ينظر إلى ما يظهر غالبا * والثالثة ينظر إليها متجردة وقال الجمهور أيضا يجوز أن ينظر إليها إذا أراد
ذلك بغير إذنهما وعن مالك رواية بشرط أنهما وتسل الطحاوي عن قوم أنه لا يجوز النظر إلى المخطوبة
قبل العقد بحال لأنها حبيبة ورد عليهم بالأحاديث المذكورة (قوله باب) من قال
لأنكاح الأبولي (استنبط المصنف هذا الحكم من الآيات والأحاديث التي ساقها لكون الحديث
الوارد بلفظ الترجمة على غير شرطه والمشهور فيه حديث أبي موسى مرفوعا بلفظه أخرجه أبو داود
والترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم لكن قال الترمذي بعد أن ذكر الاختلاف فيه
وأن من جملة من وصله إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي بردة عن أبيه ومن جملة من أرسله شعبة وسفيان

قدعي فلما جاء قال ماذا فعلت من القرآن قال معي سورة كذا وسورة كذا

الثوري
وسورة كذا عاها قال أتقروهن عن ظهر قلب قال نعم قال اذهب فقدم لك كتبها بما معك من القرآن في باب من قال لا نكاح الأبولي

الثوري عن ابي اسحق عن ابي بردة ليس فيه ابو موسى رواية ومن رواه موصولا اصح لانهم سمعوه في
 اوقات مختلفة وشعبة وسفيان وان كانا أحفظ واثبت من جميع من رواه عن ابي اسحق لكنهما معاه في
 وقت واحد ثم ساقهم طريق ابي داود الطيالسي عن شعبة قال سمعت سفيان الثوري يسأل ابا اسحق
 اسمعت ابا بردة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي قال نعم قال وامر ائيل ثبت في ابي
 اسحق ثم ساق من طريق ابن مهدي قال ما فاني الذي فاني من حديث الثوري عن ابي اسحق الا
 لما انكحت به على اسرائيل لانه كان يأتي به اتم واخرج ابن عدي عن عبد الرحمن بن مهدي قال
 اسرائيل في ابي اسحق اثبت من شعبة وسفيان واسندنا لهما كم من طريق علي بن المديني ومن طريق
 البخاري والذهلي وغيرهم انهم صححو حديث اسرائيل ومن تأمل ما ذكرته عرف ان الذين صححو
 وصله لم يستندوا في ذلك الى كونه زيادة ثقة فقط بل للقرائن المذكورة المتضمنة لترجيح رواية
 اسرائيل الذي وصله على غيره وسأشير الى بقية طرق هذا الحديث بعد ثلاثة ابواب على ان في الاستدلال
 بهذه الصيغة في منع النكاح بغير ولي نظرا لانها تحتاج الى تقدير فن قدره في الصحة استقام له ومن
 قدره في الكمال عكس عليه فيحتاج الى تأييد الاحتمال الاول بالادلة المذكورة في الباب وما بعده (قوله
 لقول الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن) أي لا تعضلوهن وسيأتي في حديث معقل
 آخر احاديث الباب بيان سبب نزول هذه الآية ووجه الاحتجاج منها لترجيح (قوله قد دخل فيه الثيب
 وكذلك البكر) ثبت هذا في رواية الكشميوني وعليه شرح ابن بطال وهو ظاهر لعموم لفظ النساء
 (قوله وقال ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا) ووجه الاحتجاج من الآية والتي بعدها انه تعالى
 خاطب بالنكاح الرجال ولم يخاطب به النساء فكانه قال لا تنكحوا ايها الاولياء مولا انكم للمشركين
 (قوله وقال وانكحوا الايامي منكم) والايامي جمع أم وسيأتي القول فيه بعد ثلاثة ابواب
 ثم ذكر المصنف في الباب اربعة احاديث * الاول حديث عائشة ذكره من طريق ابن وهب ومن
 طريق عتبة بن خالدي عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب الزهري وقوله وقال يحيى بن سايان هو
 الجعفي من شيوخ البخاري وقد ساقه المصنف على لفظ عتبة واما لفظ ابن وهب فلم اره من رواية
 يحيى بن سليمان الى الا ان اسكن اخرج الدارقطني من طريق اصبح وابو نعيم في المستخرج من طريق
 احمد بن عبد الرحمن بن وهب والاسماعيلي والجوزقي من طريق عثمان بن صالح ثلاثهم عن ابن وهب
 (قوله على اربعة انحاء) جمع نحو اى ضرب وزنا ومعنى ويطلق النحوا ايضا على الجهة والنوع وعلى
 العلم المعروف اصطلاحا (قوله اربعة) قال الداودي وغيره يني عليها انحاء لم تذكرها * الاول
 نكاح الخلع وهو في قوله تعالى ولا متخذات اخدان كانوا يقولون ما استمر فلا باس به وما ظهر فهو
 لوم * الثاني نكاح المتعة وقد تقدم بيانه * الثالث نكاح البذل وقد اخرج الدارقطني من حديث
 ابي هريرة كان البذل في الجاهلية ان يقول الرجل للرجل انزل لي عن امراتك وانزل لك عن امراتي
 وازيدك واسكن اسناده ضعيف جدا (قلت) والاول لا يرد لانهم ارادوا ذكر بيان نكاح من
 لا زوج لها او من اذن لها زوجها في ذلك والثاني يحتمل ان لا يرد لان الممنوع منه كونه مقدرا
 بوقت لان عدم الولي فيه شرط وعدم ورود الثالث اظهر من الجميع (قوله وليته او ابنته) هو
 للتنويع لا للشك (قوله في صدقها) بضم اوله (ثم ينكحها) اي يعين صداقها ويسمى مقداره ثم
 يعقد عليها (قوله ونكاح الاخر) كذا لا يذربا لاضافة اي ونكاح المصنف الاخر وهو من
 اضافة الشيء لنفسه على راي الكوفيين ووقع في رواية الباقي ونكاح آخر بالتنويع بغير لام وهو

لقول الله تعالى واذا طلقتم
 النساء فبلغن اجلهن فلا
 تعضلوهن قد دخل فيه
 الثيب وكذلك البكر
 وقال ولا تنكحوا
 المشركين حتى يؤمنوا
 وقال وانكحوا الايامي
 منكم في حديثنا يحيى بن
 سليمان حديثنا ابن وهب
 عن يونس وحديثنا احمد
 ابن صالح حديثنا عتبة
 حديثنا يونس عن ابن
 شهاب قال اخبرني عروة
 ابن الزبير ان عائشة زوج
 النبي صلى الله عليه وسلم
 اخبرته ان النكاح في
 الجاهلية كان على اربعة
 انحاء فمكاح منها نكاح
 الناس اليوم فخطب الرجل
 الى الرجل وليته او ابنته
 فيصدقها ثم ينكحها
 ونكاح الاخر كان الرجل
 يقول لامرأته

إذا ظهرت من طمها
 ارسل الى فلان فاستبضع
 منه ويعتزلها زوجها
 ولا يعسا ابدا حتى يقين
 جملها من ذلك الرجل الذي
 تستبضع منه فاذا تبين
 جملها اصابها زوجها اذا
 احب وانما يفعل ذلك
 رغبة في نجابة الولد فكان
 هذا النكاح نكاح
 الاستبضاع ونكاح آخر
 يجتمع له طمها دون العشرة
 فيدخلون على المرأة
 كاهم يصيبها فاذا جلت
 ووضعت رحمها بالبعدان
 تضع جملها ارسلت اليهم
 فلم يستطع رجل منهم ان
 يمنع حتى يجتمعوا عندها
 تقول لهم قد عرفتم الذي
 كان من امركم وقد ولدت
 فهو ابنك يا فلان تسهي
 من احبب باسمه فيلحق
 به ولدها لا يستطيع ان
 يمنع به الرجل ونكاح
 الرابع يجتمع الناس
 الكثير فيدخلون على
 المرأة لا تمنع من جاءها
 وهن البغايا كن ينصبن
 على ابوابهن رايات تكون
 علما لمن ارادهن دخل
 عليهن فاذا جلت احدهن
 ووضعت جملها جمعوا لها
 ودعوا لهم القافسة ثم
 الحقوا ولدها بالذي يرون
 فالتا طمته به ودعي ابنه لا
 يمنع من ذلك فلما بعث
 محمد صلى الله عليه وسلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الانكاح الناس اليوم

الاشهر في الاستعمال (قوله اذا ظهرت من طمها) بفتح المهملة وسكون الميم بعدها مثلثة اي
 حيضها وكان السر في ذلك ان يسرع علوقها منه (قوله فاستبضع منه) بموحدة بعدها ضاد معجمة
 اي اطلب منه المباشعة وهو الجماع ووقع في رواية اصبح عند الدارقطني استرضى برأبديل الموحدة
 قال راويه محمد بن اسحق الصغاني الاول هو الصواب يعني بالموحدة والمعنى اطلب منه الجماع لتحملي
 منه والمباشعة المجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج (قوله وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد)
 اي اكتابا من ماء الفحل لانهم كانوا يطلبون ذلك من اكارهم ورؤسائهم في الشجاعة او الكرم او
 غير ذلك (قوله فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع) بالنصب والتقدير يسمى وبالرفع اي هو
 (قوله ونكاح آخر يجتمع له طمها دون العشرة) تقدم تفسير الرط في اوائل الكتاب ولما كان
 هذا النكاح يجتمع عليه اكثر من واحد كان لابد من ضبط العدد الزائد لئلا ينتشر (قوله كاهم
 يصيبها) اي يطوها والظاهر ان ذلك انما يكون عن رضائها وقواطع بينهم وبينها (قوله ومصر
 لبال) كذا لا يذروني رواية غير مصر عليها لبال (قوله قد عرفتم) كذا لا اكثر بصيغة الجمع في
 رواية الكشميني عرفت على خطاب الواحد (قوله وقد ولدت) بالضم لانه كلامها (قوله فهو ابنك)
 اي ان كان ذكر افلو كانت ابنتي لقالت هي ابنتك لكن يحتمل ان يكون لا تفعل ذلك الا اذا كان ذكرا
 لما عرف من كراهتهم في البنت وقد كان منهم من يقتل بنته التي يتحقق انها بنت فضلا عن تحيئ هذه
 الصفة (قوله فيلحق به ولدها) كذا لا يذروني غيره فيلحق بزيادة مشاة (قوله لا يستطيع ان يمنع
 به) في رواية الكشميني منه (قوله نكاح الرابع) تقدم توجيهه (قوله لا تمنع من جاءها)
 وللاكثر لا تمنع من جاءها (قوله وهن البغايا كن ينصبن على ابوابهن رايات يكون علما) بفتح
 اللام اي علامة واخرج الفاكه من طريق ابن ابي مليكة قال تبرز عمر بأجساد فدعا عاه فأتته ام
 مهزول وهي من البغايا التسع الا التي كن في الجاهلية فقالت هذا ما راكنه في اناء لم يدبغ فقال هل فان
 الله جعل الماء طهورا ومن طريق القاسم بن محمد عن عبد الله بن عمران امرأة كانت يقال لها ام
 مهزول تسافح في الجاهلية فأراد بعض الصعابة ان يتزوجها فترت الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة
 ومن طريق مجاهد في هذه الآية قال هن بغايا كن في الجاهلية معلومات لهن رايات يعرفن بها ومن طريق
 عاصم بن المنذر عن عروة بن الزبير مثله وزاد كرايات اليطاروق قد ساق هشام بن السكبي في كتاب
 المثالب اسامي صواحب الرايات في الجاهلية فسمى منهن اكثر من عشرين نسوة مشهورات تركت
 ذكرهن اختيارا (قوله لمن ارادهن) في رواية الكشميني فن ارادهن (قوله القافسة) جمع قائف
 بضاف ثم فاء وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالاثارة الخفية (قوله فالتا طمته) في رواية
 الكشميني فالتا ط بغير مشاة اي استلحقته به واصل اللوط بفتح اللام للصوق (قوله هدم نكاح
 الجاهلية) في رواية الدارقطني نكاح اهل الجاهلية (قوله كله) دخل فيه ما ذكر
 وما استدرك عليها (قوله الانكاح الناس اليوم) اي الذي بدأت بذكره وهو ان يخطب الرجل
 الى الرجل فيزوجه احتج بهذا على اشتراط الولي وتعقب بأن عائشة وهي التي روت هذا الحديث
 كانت تحيز النكاح بغير ولي كما روى مالك انها زوجت بنت عبد الرحمن اخيها وهو غائب فلما
 قدم قال مثل يقات عليه في بناته واجيب بانه لم يرد في الخبر التصريح بأنها باشرت العقد فقد
 يحتمل ان تكون البنت المذكرة ثيبا ودعت الى كفء وابوها غائب فانتقلت الولاية الى الولي
 الا بعدا الى السلطان وقد صح عن عائشة انها انكحت رجلا من بني اخيها فصرحت بينهم بستر ثم
 نسكت حتى اذا لم يبق الا العقد امرت رجلا فأنكح ثم قالت ليس الى النساء نكاح اخرج عبد

الرزاق * الحديث الثاني (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى او ابن جعفر كما بينته في المقدمة وساق الحديث عن عائشة مختصرا وقد تقدم شرحه في كتاب التفسير * الحديث الثالث حديث ابن عمر تأييت حفصة تقدم شرحه قريبا ووجه الدلالة منه اعتبار الولي في الجملة * الحديث الرابع حديث معقل بن يسار (قوله حدثنا احمد بن ابي عمر) وهو التيسابورى قاضيا يكنى ابا على واسم ابي عمر حفص بن عبيد الله بن راشد (قوله حدثني ابراهيم) هو ابن طهمان ويونس هو ابن عبيدوا الحسن هو البصرى (قوله فلا تعضوهن) أى في تفسير هذه الآية ووقع في تفسير الطبرى من حديث ابن عباس انها نزلت في رلى النكاح ان يضاروا به فيمنعها من النكاح (قوله حدثني معقل بن يسار انها نزلت فيه) هذا صريح في رفع هذا الحديث ووصله وقد تقدم في تفسير البقرة معاقلا ابراهيم بن طهمان وموصولا ايضا اعباد بن راشد عن الحسن وبصورة الارسال من طريق عبد الوارث بن سعيد عن يونس وقويت رواية ابراهيم بن طهمان بوصله بمناجعة عباد بن راشد على نصريح الحسن بقوله حدثني معقل بن يسار (قوله زوجت اختاى) اسمها جيل بالجيم مصغر بنت يسار ووقع في تفسير الطبرى من طريق ابن جرير مجوبه جزم ابن ما كولا وسماها ابن قنحون كذلك لكن بغير تصغير وسبأنى مستنده وقيل اسمها ايلي حكاة السهيلي في مبهجات القرآن وتبعه البدرى وقيل فاطمة ووقع ذلك عند ابن اسحق ويحتمل التعدد بان يكون لها اسمان ولقب اولقبان واسم (قوله من رجل) قيل هو ابو البداح بن عاصم الانصارى هكذا وقع في احكام القرآن لاسم جيل القاضى من طريق ابن جرير اخبرني عبد الله بن معقل ان جيل بنت يسار اخت معقل كانت تحت ابي البداح بن عاصم فطلقها فأنقضت عدتها فخطبها وذكرك ذلك ابو موسى في ذيل الصحابة وذكره ايضا الثعلبي وانظروا نزلت في جيلة بنت يسار اخت معقل وكانت تحت ابي البداح بن عاصم بن عدى بن العجلان واستشكله الذهلي بأن البداح تابعى على الصواب فيجعله لـ ان يكون صحابيا آخر وجزم بعض المتأخرين أنه البداح بن عاصم وكنيته ابو عمرو فان كان محفو ظاهرا هو اخو البداح التابعى ووقع لنا في كتاب المجاز للشيخ عز الدين بن عبد السلام ان اسم زوجها عبد الله ابن رواحة ووقع في رواية عباد بن راشد عن الحسن عند البرار والدارقطنى فأنانى ابن عمر في فخطبها مع الخطاب وفي هذا نظر لان معقل بن يسار من بني وادى البداح انصارى فيحتمل انه ابن عمه لأمه او من الرضاغة (قوله حتى اذا انقضت عدتها) في رواية عباد بن راشد فاصطحبها ما شاء الله ثم طلقها طلاقا له رجعة ثم تركها حتى انقضت عدتها فخطبها (قوله جاء يخطبها) أى من وليها وهو اخوها كما قال اولا زوجت اختاى من رجل (قوله وافرشتك) أى جعلتها لك فراشا في روايتي الثعلبي وافرشتك كرى عني وآثرتك بها على قومي وهذا مما يبعد انه ابن عمه (قوله لا والله لا تعود اليك ابدا) في رواية عباد بن راشد لا ازوجك ابدا زاد الثعلبي وحزرة آنفا وهو بفتح الهمزة والنون والفاء (قوله وكان رجلا لا بأس به) في رواية الثعلبي وكان رجلا صدق قال ابن التين أى كان جيدا وهذا مما غيرته العامة فكنوا به عمن لاخير فيه كذا قال ووقع في رواية مبارك بن فضالة عن الحسن عند ابي مسلم الكجى قال الحسن علم الله حاجة الرجل الى امراته وحاجة المرأة الى زوجها فأنزل الله هذه الآية (قوله فأنزل الله هذه الآية فلا تعضوهن) هذا صريح في نزول هذه الآية في هذه القصة ولا يمنع ذلك كون ظاهر الخطاب في السياق للزوج حيث وقع فيها واذا طلقتم النساء لكن قوله في بقيتها ان يشكعن ازواجهن ظاهر في ان العضل يتعلق بالاولياء وقد تقدم في التفسير بيان العضل الذى يتعلق بالاولياء في قوله

اللاتى لا تزوين ما كتب لهن وترغبون ان تنسكوهن قالت هذا في البيعة التى تكون عند الرجل لعلها ان تكون شريكته في ماله وهو اولى بها فترغب عنها ان ينكحها فيعضلها لمالها ولا ينكحها غيره كراهية ان يشرك احد في مالها * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا هشام اخبرنا معمر حدثنا الزهرى قال اخبرني سالم ان ابن عمر اخبره ان عمر حين تأييت حفصة بنت عمر من ابن جندافه السهمى وكان من احباب النبي صلى الله عليه وسلم من اهل بدر قوف بالمدينة فقال عمر لقيت عثمان بن عفان فعرضت عليه فقلت ان شئت انكحك حفصة فقال سأنظر في امرى فلبثت ليلتي ثم لقينى فقال بدالى ان لا تزوج بومى هذا قال عمر فلقبت ابا بكر فقلت ان شئت انكحك حفصة * حدثنا احمد بن ابي عمر قال حدثني ابي قال حدثني ابراهيم عن يونس عن الحسن قال فلا تعضوهن قال حدثني معقل بن يسار انها نزلت فيه قال زوجت اختاى من رجل فطلقها

حتى اذا انقضت عدتها جاء يخطبها فقلت له زوجتك وافرشتك واكرمتك فطلقها ثم جئت يخطبها لا والله لا تعود اليك ابدا وكان رجلا لا بأس به وكانت المرأة تريد ان ترجع اليه فأنزل الله هذه الآية فلا تعضوهن

تعالى لا يحمل لكم ان ترقوا النساء كرها ولا تعضلوهن فيستدل في كل مكان بما يليق به (قوله فقلت
الآن افعل يا رسول الله قال فزوجها اياه) اي اعادها اليه بعقد جديد وفي رواية ابي نعيم في المستخرج
فقلت الآن اقبل امر رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابي مسلم الكجني من طريق ميارك بن
فضالة عن الحسن فسمع ذلك معقل بن يسار فقال سمعنا في وطاعة قد عاز زوجها فزوجها اياه ومن رواية
الثعلبي فاني او من بالله فأنكحها اياه وكفر عن عينه وفي رواية عباد بن راشد فكفرت عن عيني
وانكحتم اياه قال الثعلبي ثم هذا قول اكثر المفسرين وعن السدي نزلت في جابر بن عبد الله زوج
بنت عمه فطلقها زوجها طليقة وانقضت عدتها ثم اراد تزويجها وكانت المرأة تريد فابي جابر فنزلت قال
ابن بطال اختلفوا في الولي فقال الجمهور وروى منهم مالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم الا ولاء في
النكاح هم العصبة وليس للخال ولا والد الام ولا الاخوة من الام ونحو هؤلاء ولا ينعون عن الحنفية هم من
الاولياء واجتمع الا بهري بأن الذي يرث الولاء هم العصبة دون ذوي الارحام قال فذلك عقدة النكاح
واختلفوا فيما ذامات الاب فأوصى رجلا على اولاده هل يكون اولي من الولي القريب في عقدة النكاح
او مثله او لا ولاية له فقال ربيعة وابو حنيفة ومالك والوصي اولي واحتج لهم بأن الاب لو جعل ذلك لرجل
بعينه في حياته لم يكن لاحد من الاولياء ان يعترض عليه فكذلك بعد موته وتعقب بأن الولاية
انتقلت بالموت فلا يتناس بحال الحياة وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فذهب الجمهور
الى ذلك وقالوا لا تزوج المرأة نفسها اصلا واحتجوا بالا حاديث المذكورة ومن اقواها هذا السبب
المذكور في نزول الآية المذكورة وهي اصرح دليل على اعتبار الولي والامساك كان لعضله معنى
ولانها لو كان اما ان تزوج نفسها لم يحتج الى اخيها ومن كان امره اليه لا يقال ان غيره ممنعه منه وذکر
ابن المنذر انه لا يعرف عن احد من الصحابة خلاف ذلك وعن مالك رواية انها ان كانت غير شريفة
زوجت نفسها وذهب ابو حنيفة الى انه لا يشترط الولي اصلا ويجوز ان تزوج نفسها ولو بغير اذن وليها
اذا تزوجت كفوا واحتج بالقياس على البيع فانها تستقل به وحمل الاحاديث الواردة في اشتراط الولي
على الصغيرة وخص بهذا القياس عمومها وهو عمل سائغ في الاصول وهو جواز تخصيص العموم بالقياس
لكن حديث معتدل المذکور رفع هذا القياس ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ليندفع
عن موطنه العار باختيار الكف وانقضى بعضهم عن هذا الايراد بالتزامهم اشتراط الولي ولكن
لا يمنع ذلك تزويجها نفسها ويتوقف ذلك على اجازة الولي كما قالوا في البيع وهو مذهب الاوزاعي وقال ابو
ثور بنحوه لكن قال يشترط اذن الولي اما في تزويج نفسها وتعقب بأن اذن الولي لا يصح الا لمن ينوب عنه
والمرأة لا تنوب عنه في ذلك لان الحق لها ولو اذن لها في انكاح نفسها صارت كن اذن لها في البيع من
نفسها ولا يصح وفي حديث معقل ان الولي اذا عضل لا يزوج السلطان الا بعد ان يأمره بالرجوع عن
العضل فان اجاب فذلك وان اصر زوج عليه الحاكم والله اعلم (قوله باب اذا كان
الولي) اي في النكاح (هو الخاطب) اي هل يزوج نفسه او يحتاج الى ولي آخر قال ابن المنذر كره
في الترجمة ما يدل على الجواز والمنع معا لكل الامر في ذلك الى نظر المجتهد كذا قال وكأنه اخذه من تركه
الجزم بالحكم لكن الذي يظهر من منعيه انه يرى الجواز فان الاثار التي فيها امر الولي غيره ان يزوجه
ليس فيها التصريح بالمنع من تزويج نفسه وقد اورد في الترجمة اثر عطاء الدال على الجواز وان كان
الاولى عنده ان لا يتولى احد طرفي العقد وقد اختلف السلف في ذلك فقال الاوزاعي وربيعة
والثوري ومالك وابو حنيفة واكثر اصحابه والليث يزوج الولي نفسه ووافقه هم ابو ثور وعن

فقلت الآن افعل يا رسول
الله قال فزوجها اياه باب
اذا كان الولي هو الخاطب

وخطب المغيرة بن شعبه امرأة هو اولى الناس بها فأمر رجلا فزوجه وقال عبيد ١٤٩ الرحمن بن عوف لام حكيم بنت قارظ

اتجعلين امرئك الى قالت
نعم فقال قد تزوجتك وقال
عطاء ايشهد اني قد تزوجتك
اولا أمر رجلا من عشيرتها
وقال سهل قالت امرأة
للنبي صلى الله عليه وسلم
اهب لك نفسي فقال رجل
يا رسول الله ان لم تكن لك
بها حاجة فزوجنيها * حدثنا
ابن سلام اخبرنا ابو معاوية
حدثنا هشام عن ابيه عن
عائشة رضي الله عنها في
قوله ويستفتونك في النساء
قل الله يفتيك فيهن الى آخر
الآية قال هي اليتيمة
تكون في حجر الرجل قد
شركته في ماله فيرغب عنها
ان يتزوجها ويكره ان
يتزوجها غيره فيدخل
عليه في ماله فيحبسها
فنهاهم الله عن ذلك * حدثنا
احمد بن المقدم حدثنا
فضيل بن سليمان حدثنا ابو
حازم حدثنا سهل بن سعد
قال كنا عند النبي صلى الله
عليه وسلم جالس فجاءت
امرأة تعرض نفسها عليه
فخفض فيها البصر ورفع
فلم يردها فقال رجل من
اصحابه زوجنيها يا رسول
الله قال اعندك من شيء قال
ما عندى من شيء قال ولا
خاتم من حديد قال ولا خاتم
ولكن اشق بردي هذه
فأعطىها النصف وأخذ

مالك لو قالت ائيب لوليها زوجني بمن رأيت فزوجها من نفسه او بمن اختار لزمها ذلك ولو لم تعلم عين الزوج
وقال الشافعي يزوجه ما السلطان او ولي آخر مثله او اقدم منه ووافق زفروداود وحيثهم ان الولاية
شرط في العقد فلا يكون لنا كح منكحا كما لا يبيع من نفسه (قوله وخطب المغيرة بن شعبه
امرأة هو اولى الناس بها فأمر رجلا فزوجه) هذا الاثر واصله وكيع في مصنفه والبيهقي من طريقه
عن الثوري عن عبيد الملك بن عمير ان المغيرة بن شعبه اراد ان يتزوج امرأة وهو وليها فجعل امرها الى
رجل المغيرة اولى منه فزوجه واخرجه عبد الرزاق عن الثوري وقال فيه فأمر ابا عبد الله فزوجه واخرجه
سعيد بن منصور من طريق الشعبي وانظروا ان المغيرة خطب بنت عمه عروة بن مسعود فأرسل الى
عبيد الله بن ابي عقيل فقال ما كنت لا فعل انت امير البلد وابن عمها فأرسل المغيرة الى
عثمان بن ابي العاص فزوجها منه انتهى والمغيرة هو ابن شعبه بن مسعود بن معتب من ولد عوف بن
ثقيف فهي بنت عمه لحاء عبيد الله بن ابي عقيل هو ابن عمها معا ايضا لان جده هو مسعود المذكور
واما عثمان بن ابي العاص فهو وان كان ثقيفيا ايضا لكنه لا يجتمع معهم الا في جدهم الا على ثقيف لانه
من ولد جشم بن ثقيف فوضح ان المراد بقوله هو اولى الناس وعرف اسم الرجل المبهم في الاثر المعلق
(قوله وقال عبيد الرحمن بن عوف لام حكيم بنت قارظ اتجعلين امرئك الى قالت نعم فقال قد تزوجتك)
وصاله ابن سعد من طريق ابن ابي ذئب عن سعيد بن خالد ان ام حكيم بنت قارظ قالت لعبيد الرحمن بن
عوف انه قد خطبني غير واحد فزوجني ايهم رأيت قال وتجعلين ذلك الى فتالت نعم قال قد تزوجتك قال
ابن ابي ذئب فجاز نكاحه وقد ذكر ابن سعد ام حكيم في النساء اللواتي لم يرو عن النبي صلى الله عليه
وسلم وروين عن ازواجه ولم يزد في التعريف بها على ما في هذا الخبر وذكرها في تسمية ازواج
عبيد الرحمن بن عوف في ترجمته فسميها فقال ام حكيم بنت قارظ بن خالد بن عبيد حليف بني زهرة (قوله
وقال عطاء ايشهد اني قد تزوجتك اوليا أمر رجلا من عشيرتها) وصاله عبد الرزاق عن ابن جريج قال
قلت لعطاء امرأة خطبها ابن عم لها لرجل لها غيره قال فانتشهادان فلا ناخطبها وان اشهدكم اني قد
نكحته اوليا أمر رجلا من عشيرتها (قوله وقال سهل قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم اهب لك
نفسى فقال رجل يا رسول الله ان لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها) هذا طرف من حديث الواهبه وقد
تقدم موصولا في باب تزويج المعسر وفي باب النظر الى المرأة قبل التزويج وغيرهما واصله في الباب
بلفظ آخر وافر بها الى لفظ هذا التعليق رواية يعقوب بن عبد الرحمن عن ابي حازم بلفظ ان امرأة جاءت
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت لاهب لك نفسي وفيه قتام رجل من اصحابه
فقال اي رسول الله مثله ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قوله تعالى ويستفتونك في النساء اورده
مختصرا وقد تقدم شرحه مستوفي في التفسير ووجه الدلالة منه ان قوله فرغب عنها ان يتزوجها اعم من
ان يتولى ذلك بنفسه او يأمر غيره فزوجوه به احتج محمد بن الحسن على الجواز لان الله لما عاتب الاولياء
في تزويج من كانت من اهل المال والجمال بدون سنتها من المصدق رعايتهم على ترك تزويج من كانت
قليلة المال والجمال دل على ان الولي يصح منه تزويجها من نفسه اذ لا يعاتب احد على ترك ما هو حرام
عليه ودل ذلك ايضا على انه يتزوجها ولو كانت صغيرة لانه امر ان يقسط لها في المصدق ولو كانت بالغاً
لما منع ان يتزوجها بما تراضي عليه فلم ان المراد من لا امر لها في نفسها وقد اوجب باحتمال ان يكون
المراد بذلك السقيفة فلا اثر لرضاها بدون مهر مثلها كالبركر ثم ذكر المصنف حديث سهل بن سعد في
الواهبه وسياتي شرحه قريباً ووجه الاخذ منه الاطلاق ايضا لكن انفصل من منع ذلك بأنه

النصف قال لاهل معلى من القرآن شيء قال نعم قال اذهب فقد تزوجتكها بما معلى من القرآن

باب انكاح الرجل ولده الصغار لقول الله تعالى واللاتي لم يحضن فجعل عدتها ثلاثة اشهر قبل البلوغ في حديثنا محمد بن يوسف حدثنا
سفيان عن هشام عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ست سنين وادخلت

عليه وهي بنت تسع
ومكثت عنده تسعا في باب
تزوج الاب ابنته من
الامام وقال عمر بن الخطاب
النبي صلى الله عليه وسلم
الى حفصة فانكحته في
حديثنا علي بن اسد حدثنا
وهيب عن هشام بن
عروة عن ابيه عن عائشة
ان النبي صلى الله عليه
وسلم تزوجها وهي بنت
ست سنين وبني بها وهي
بنت تسع سنين فقال هشام
وانبأت انها كانت عنده
تسع سنين في باب
السلطان ولي لقول النبي
صلى الله عليه وسلم
زوجنا كلها بما عاك من
القرآن في حديثنا عبيد الله
ابن يوسف اخبرنا مالك
عن ابي حازم عن سهل
ابن سعد قال جاءت امرأة
الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقالت اني
وهبت من نفسي قتامة
طويلا فقال رجل زوجنيها
ان لم تكن لك بها حاجة
فقال عليه الصلاة والسلام
هل عندك من شيء
تصدقها قال ما عندي الا
ازاري فقال ان اعطيتها
اياها جلست لا ازارك
فالتمس شيئا فقال ما لي

معدود من خصائصه صلى الله عليه وسلم ان يزوج نفسه وبغير ولي ولا شهود ولا استئذان وبلغت اهلية
كما يأتي تقريره وقوله فيه فلم يرد لها بسكون الدال من الارادة وحكي بعض الشراح تشديد الدال وفتح
اوله وهو محتمل (قوله باب انكاح الرجل ولده الصغار) ضبط ولده بضم الواو
وسكون اللام على الجمع وهو واضح وبفتحهما على انه اسم جنس وهو اعم من الذكور والاناث
(قوله لقول الله تعالى واللاتي لم يحضن فجعل عدتها ثلاثة اشهر قبل البلوغ) اي فدل على ان نكاحها
قبل البلوغ جائز وهو استنباط حسن لكن ليس في الآية تخصيص ذلك بالوالد ولا بالبكر ويمكن ان
يقال الاصل في الابضاع التحريم الاما دل عليه الدليل وقد ورد حديث عائشة في تزويج ابي بكر لها وهي
دون البلوغ فبقي ما عداه على الاصل ولهذا السراورد حديث عائشة قال المهلب اجعوا انه يجوز للاب
تزوج ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لا يوطأ مثلها الا ان الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه فحين
لا يوطأ وحكى ابن حزم عن ابن شبرمة مطلقا ان الاب لا يزوج بنته البكر الصغيرة حتى تبلغ وتأذن
وزعم ان تزويج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين كان من خصائصه ومقابله تجوز
المسلم والتخعي للاب اجبار بنته كبيرة كانت او صغيرة بكرا كان او ثيبا في تنبيهه في وقع في حديث
عائشة من هذا الوجه ادراج يظهر من الطريق التي في الباب الذي بعده (قوله باب
تزوج الاب ابنته من الامام) في هذه الترجمة اشارة الى ان الولي الخاص يقدم على الولي العام وقد
اختلف فيه عن المالكية (قوله وقال عمر الخ) هو طرف من حديثه الذي تقدم موصولا في بيان
ذكر حديث عائشة وقوله فيه قال هشام يعني ابن عروة وهو موصول بالاسناد المذكور وقوله وانبأت
الى آخره لم يسم من انبأه بذلك ويشبه ان يكون حله عن امراته فاطمة بنت المنذر عن حديثها اسماء قال
ابن بطال دل حديث الباب على ان الاب اولى في تزويج ابنته من الامام وان السلطان ولي من لا ولي
لها وان الولي من شروط النكاح (قلت) ولادلالة في الحديثين على اشتراط شيء من ذلك وانما فيهما
وقوع ذلك ولا يلزم منه منع ما عداه وانما يؤخذ ذلك من ادلة اخرى وقال وفيه ان النهي عن انكاح
البكر حتى تستأذن مخصوص بالبالغ حتى يتصور منها الاذن واما الصغيرة فلا اذن لها وسيأتي الكلام
على ذلك في باب مفرد (قوله باب السلطان ولي لقول النبي صلى الله عليه وسلم
زوجنا كلها بما عاك من القرآن) ثم ساق حديث سهل بن سعد في الواهبية من طريق مالك بلفظ
زوجتموها بالافراد وقد وقع في رواية ابي ذر من هذا الوجه بلفظ زوجنا كلها بنون التعظيم وقد
ورد التصريح بأن السلطان ولي في حديث عائشة المرفوع ايها امرأة نكحت بغير اذن وليها
فنكاحها باطل الحديث وفيه والسلطان ولي من لا ولي لها اخرجته ابوداود والترمذي وحسنه
وصححه ابو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم لكنه لما لم يكن على شرطه استنبطه من قصة
الواهبية وعند الطبراني من حديث ابن عباس رفعه لانكاح الاب ولي والسلطان ولي من لا ولي له وفي
اسناده الحجاج بن ارمطة وفيه مقال واخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الاوسط باسناد
آخر حسن عن ابن عباس بلفظ لانكاح الاب ولي مرشدا ولسطان (قوله باب لا ينكح
الاب وغيره البكر والثيب الا برضاها) في هذه الترجمة اربع صور تزويج الاب البكر وتزويج

شيئا فقال التمس ولو كان خافا من حديد فلم يجد فقال امعك من القرآن ثم قال نعم سورة
كذا وسورة كذا لسورهما فقال قد زوجنا كلها بما عاك من القرآن في باب لا ينكح الاب وغيره البكر والثيب الا برضاها
حديثنا عاذ بن فضالة

الاب الثيب وتزوج غير الاب البكر وتزوج غير الاب الثيب واذا اعتبرت الكبير والصغير زادت
 الصور فالثيب البالغ لا يزوجه الاب ولا غيره الا برضاها اتفاقا الا من شذ كما تقدم والبكر الصغيرة
 يزوجه ابوها اتفاقا الا من شذ كما تقدم والثيب غير البالغ اختلف فيها فقال مالك رابو خيفة يزوجه
 ابوها كما يزوج البكر وقال الشافعي وابو يوسف ومحمد لا يزوجه اذ زالت البكارة بالوطء لا بغيره
 والعلة عندهم ان ازالة البكارة تنزل الحياء الذي في البكر والبكر البالغ يزوجه ابوها وكذا غيره من
 الاولياء واختلف في استثمارها والحديث دال على انه لا اجبار للاب عليها اذا امتنعت وحكاها الترمذي
 عن اكثر اهل العلم وسأذكر من يبحث فيه وقد اختلف الشافعي الجدل بالاب وقال ابو خيفة والاوزاعي
 في الثيب الصغيرة يزوجه كل ولي فاذا بلغت ثبت لها الخيار وقال احمد اذا بلغت تسع اجاز الاولياء غير
 الاب نكاحها وكانه اقام المظنة مقام المثنية وعن مالك يلحق بالاب في ذلك وصى الاب دون بقية الاولياء
 لانه اقامه مقامه كما تقدمت الاشارة اليه ثم ان الترجمة معقودة لاشتراط رضا المروجة بكرا كانت او
 ثيبا صغيرة كانت او كبيرة وهو الذي يقتضيه ظاهر الحديث لكن تستثنى الصغيرة من حيث المعنى
 لانها لا عبارة لها (قوله حدثنا هشام) هو الدستوائي ويحيى هو ابن ابي كثير (قوله عن ابي سلمة)
 في رواية مسلم من طريق خالد بن الحرث عن هشام عن يحيى حدثنا ابو سلمة (قوله لا تنكح) بكسر
 الحاء للنهي ورفعهما للخبر وهو ابلغ في المنع وتقدم تفسير الایم في باب عرض الانسان ابنته وظاهر هذا
 الحديث ان الایم هي الثيب التي فارقت زوجها بموت او طلاق لمقابلتها بالبكر وهذا هو الاصل في الایم
 ومنه قولهم الغزو مأیمة اي يقتل الرجال قصير النساء ايامي وقد تطلق على من لا زوج لها اصلا ونقله
 عياض عن ابراهيم الحربي وامه ميل القاضي وغيرهما انه يطلق على كل من لا زوج لها صغيرة كانت
 او كبيرة بكرا كانت او ثيبا وحكي الماوردي القولين لاهل اللغة وقد وقع في رواية الاوزاعي عن يحيى
 في هذا الحديث عند ابن المنذر والدارمي والدارقطني لا تنكح الثيب ووقع عند ابن المنذر في رواية عمر
 ابن ابي سلمة عن ابيه في هذا الحديث الثيب تشاور (قوله حتى تستأمر) اصل الاستئثار طلب
 الامر فالمعنى لا يعقد عليها حتى يطلب الامر منها ويؤخذ من قوله تستأمر انه لا يعقد الا بعد ان تأمر
 بذلك وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في حقها بل فيه اشعار باشتراطه (قوله ولا تنكح البكر
 حتى تستأذن) كذا وقع في هذه الرواية التفرقة بين الثيب والبكر فعبر بالثيب بالاستئثار وللجهر
 بالاستئذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة ان الاستئثار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الامر الى
 المستأمرة ولهذا يحتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صرحت بمنعها امتنع اتفاقا والبكر بخلاف
 ذلك والاذن دائر بين القول وال سكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما جعل السكوت اذنا
 في حق البكر لانها قد تستحي ان تفصح (قوله قالوا يا رسول الله) في رواية عمر بن ابي سلمة قلنا
 وحديث عائشة صريح في انها هي السائلة عن ذلك (قوله وكيف اذنها) في حديث عائشة قلت ان
 البكر تستحي وستأقن القاطن * الحديث الثاني (قوله حدثنا عمرو بن الربيع بن طارق) اي ابن
 قرة الهلالي ابو حفص المصري اصله كوفي سمع من مالك والليث ويحيى بن ايوب وغيرهم روى عنه
 القدماء مثل يحيى بن معين واسحق الكوسج وابي عبيد و ابراهيم بن هانئ وهو من قديم مشيوخ
 البخاري ولم ار له عنه في الجامع الا هذا الحديث وقد وثقه العجلي والدارقطني ومات سنة تسع عشرة
 ومائتين (قوله حدثنا الليث) في رواية الكشميهني انبأنا (قوله عن ابي عمرو ومولى عائشة) في رواية
 ابن جريج عن ابن ابي مليكة عن ذكوان وسياتي في ترك الجبل ويأتي في الاكرام من هذا الوجه

حدثنا هشام عن يحيى عن
 ابي سلمة ان ابا هريرة
 حدثهم ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا تنكح
 الایم حتى تستأمر ولا
 تنكح البكر حتى تستأذن
 قالوا يا رسول الله وكيف
 اذنها قال ان تستأمر
 * حدثنا عمرو بن الربيع
 ابن طارق حدثنا الليث
 عن ابن ابي مليكة عن ابي
 عمرو ومولى عائشة عن
 عائشة رضي الله عنها

بلفظ عن أبي عمرو وهو ذكوان (قوله انها قالت يا رسول الله ان البكر تستحي) هكذا اوردته من طريق الليث مختصرا ووقع في رواية ابن جريج في ترك الحيل قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم البكر تستأذن قلت فذكركم مثله وفي الاكرام بلفظ قلت يا رسول الله تستأمر النساء في ابضاعهن قال نعم قلت فان البكر تستأمر فتستحي فسكت وفي رواية مسلم من هذا الوجه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية ينكحها اهلها استأمرام لا قال نعم تستأمر قلت فانها تستحي (قوله قال رضاها صحتها) في رواية ابن جريج قال سكانها اذنها وفي لفظه قال اذنها صمانها وفي رواية مسلم من طريق ابن جريج ايضا قال فذلك اذنها اذ هي سكنت ودلت رواية البخاري على ان المراد بالجارية في رواية مسلم البكر دون الثيب وعند مسلم ايضا من حديث ابن عباس والبكر تستأذن في نفسها واذنها صمانها وفي لفظه والبكر تستأذن ابوها في نفسها قال ابن المنذر يستحب اعلام البكر ان سكوتها اذن لكن لو قالت بعد العقد ما علمت ان صمتي اذن لم يطل العقد بذلك عند الجمهور وروا بطله بعض المالكية وقال ابن شعبان منهم يمال لها ذلك ثلاثا ان رضيت فاسكتي وان كرهت فاطقي وقال بعضهم يطل المقام عندها ثلاثا تجل فيمنعها ذلك من المسارة واختلّفوا فيها اذ لم تسكن بل ظهرت منها قرينة السخط او الرضا عة بالتبسم مثلا او البكاء فعند المالكية ان نفرت او بكت او قامت او ظهر منها ما يدل على الكراهة لم تزوج وعند الشافعية لا اثر لشي من ذلك في المنع الا ان قرنت مع البكاء الصياح ونحوه وفرق بعضهم بين الدمع فان كن حارادل على المنع وان كان بارد ادل على الرضا قال وفي هذا الحديث اشارة الى ان البكر التي امر باستئذنها هي البالغة اذ لا معنى لاستئذان من لا تدرى ما الاذن ومن يستوى سكوتها وسخطها ونقل ابن عبد البر عن مالك ان سكوت البكر اليتمه قبل اذنها وتقريرضاها لا يكون رضامنها بخلاف ما اذا كان بعد تقريرضاها الى وليها وخص بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغة بالنسبة الى الاب والجد دون غيرها لانها تستحي منهما اكثر من غيرها والصحيح الذي عليه الجمهور استعمال الحديث في جميع الابكار بالنسبة لجميع الاولياء واختلّفوا في الاب يزوج البكر البالغة بغير اذنها قتال الاوزاعي والثوري والحنفية ووافقهم ابو ثور يشترط استئذانها ولو عقد عليها بغير استئذان لم يصح وقال الآخرون يجوز للاب ان يزوجه ولو كانت بالغاً بغير استئذان وهو قول ابن ابي ليلى ومالك والليث والشافعي واحمد واسحق ومن حجتهم مفهوم حديث الباب لانه جعل الثيب احق بنفسها من وابها فدل على ان ولي البكر احق بها منها واحتج بعضهم بحديث يونس بن ابي اسحق عن ابي بردة عن ابي موسى مرفوعا تستأمر البتيمة في نفسها فان سكنت فهو اذنها قال فقيده ذلك بالبتيمة فيحمل المطلق عليه وفيه نظر لحديث ابن عباس الذي ذكرته بلفظ يستأذن ابوها فنص على ذكر الاب واجاب الشافعي بان المزاورة قد تكون عن استطابة النفس ويؤيده حديث ابن عمر رفعه وامروا النساء في بناتهن اخرججه ابو داود قال الشافعي لا خلاف انه ليس للام امر لكنه على معنى استطابة النفس وقال البيهقي زيادة ذكر الاب في حديث ابن عباس غير محفوظة قال الشافعي زادها ابن عيينة في حديثه وكان ابن عمر والقاسم وسالم يزوجون الابكار لا يستأمر ونهن قال البيهقي والمحفوظ في حديث ابن عباس البكر تستأمر ورواه صالح بن كيسان بلفظ والبتيمة تستأمر وكذلك رواه ابو بردة عن ابي موسى ومحمد بن عمرو عن ابي سلمة عن ابي هريرة قد دل على ان المراد بالبكر البتيمة (قلت) وهذا لا يدفع زيادة الثقة لما قلناه بلفظ الاب ولو قال قائل بل المراد بالبتيمة البكر لم يدفع

انها قالت يا رسول الله ان
البكر تستحي قال رضاها
صحتها

وتستأمر بضم أوله يدخل فيه الأب وغيره فلا تعارض بين الروايات ويبقى النظر في أن الاستئمار هل هو شرط في صحة العقد أو مستحب على معنى استطابة النفس كما قال الشافعي كل من الأمرين محتمل وسيأتي مزيد بحث فيه في الباب الذي يليه إن شاء الله تعالى واستدل به على أن الصغيرة الثيب لا يجبر عليها أعموم كونها أحق بنفسها من وليها وعلى أن من زالت بكارتها بوطء ولو كان زنا لا يجبر عليها لأب ولا غيره أعموم قوله الثيب أحق بنفسها وقال أبو حنيفة هي كالبكرو وخالفه حتى صاحباه واحتج له بأن علة الاكتفاء بسكوت البكر هو الحياء وهو باق في هذه لأن المسئلة مفروضة فيمن زالت بكارتها بوطء لا فيمن اتخذت الزنا دينا وعادة واجب بأن الحديث نص على أن الحياء يتعلق بالبكر وقابلها بالثيب فدل على أن حكمهما مختلف وهذه ثيب لغة وشرعا بدليل أنه لو وصي بعق كل ثيب في ملكه دخلت أجماعا وأما بقاء حيائها كالبكر فممنوع لأنها تنسحق من ذكر وقوع الفجور منها وأما ثبوت الحياء من أصل النكاح فليست فيه كالبكر التي لم تنجر به تط والله أعلم واستدل به لمن قال إن للثيب أن تزوج بغير ولي ولكنها لا تزوج بنفسها بل تحمل امرءا إلى رجل فيزوجها حكاه ابن حزم عن داود ونعقبه بحديث عائشة أمة امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وهو حديث صحيح كما تقدم وهو يبين أن معنى قوله أحق بنفسها من وليها أنه لا ينفذ عليها امرء بغير إذنها ولا يجبرها فإذا أرادت أن تزوج لم يجز لها إلا بإذن وليها واستدل به على أن البكر إذا أعلنت بالمنع لم يجز النكاح وإلى هذا أشار المصنف في الترجمة وإن أعلنت بالرضا فيجوز بطريق الأولى وشذبه بعض أهل الظاهر فقال لا يجوز أيضا وقفا عند ظاهر قوله وأذنهما أن تسكت ﴿ قوله باب ﴾ إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه (مردود) هكذا أطلق فشمل البكر والثيب لكن حديث الباب مصرح فيه بالثيوبة فكانه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه كما سأبينه ورد النكاح إذا كانت ثيبا فزوجت بغير رضاها أجماع الإماثل عن الحسن أنه أجاز إجبار الأب للثيب ولو كرهت كما تقدم وعن النخعي أن كانت في عياله جازوا لأردوا واختلفوا إذا وقع العقد بغير رضاها فماتت الحنفية أن أجازته جازوا عن المالكية أن أجازته عن قرب جازوا إلا فلأورده الباكون مطلقا (قوله ومجمع) بضم الميم وفتح الجيم وكسر الميم الثقيلة ثم عين مهملة (قوله ابن زييد بن جارية) بالجيم أي ابن عامر بن العطف الأنصاري الأوسي من بني عمرو بن عوف وهو ابن أخي مجمع بن جارية الصحابي الذي جمع القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأخرج له أصحاب السنن وقد وهم من زعم أنهم واحد ومنه قبل أن لمجمع بن يزيد ضخمة وليس كذلك وإنما الصحبة لعمه مجمع بن جارية وليس لمجمع بن يزيد في البخاري سوى هذا الحديث وقد قرنه فيه بأخيه عبد الرحمن ابن يزيد وعبد الرحمن ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فيما حرم به العسكري وغيره وهو أخو عاصم ابن عمر بن الخطاب لأمه قال ابن سعد ولي الأعضاء لعمر بن عبد العزيز يعني لما كان أمير المدينة ومات سنة ثلاث وتسعين وقيل سنة ثمان وروته جماعة وماله في البخاري أيضا سوى هذا الحديث وقد رافق ما السكا على إسناد هذا الحديث سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن بن القاسم وإن اختلف الرواة عنهم ما في وصل هذا الحديث عن خنساء وفي إرساله حيث قال بعضهم عن عبد الرحمن ومجمع أن خنساء زوجت وكذا اختلفوا عنهما في نسب عبد الرحمن ومجمع ففهم من اسقط يزيد وقال ابن جارية والصواب وصله وإثبات يزيد في نسبهما وقد أخرج طريق ابن عيينة المصنف في ترك الحيل بصورة الإرسال كما سيأتي وأخرجها أحمد عنه كذلك وأوردها الطبراني من طريقه موصولة وأخرجها الدارقطني في الموطآت من طريق معلى بن منصور عن مالك بصورة الإرسال أيضا ولا أكثر وصلوه عنه وخالفهما مع سفيان

باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود في حديثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن بن جارية

الثوري في راو من السند فقال عن عبد الرحمن بن القاسم عن عبد الله بن يزيد بن وداعة عن خنساء
 اخرجته النسائي في الكبرى والطبراني من طريق ابن المبارك عنه وهي رواية شاذة لكن يبعد ان
 يكون لعبد الرحمن بن القاسم فيه شيخان وعبد الله بن يزيد بن وداعة هذا المار من ترجم له ولم يذكر
 البخاري ولا ابن ابي حاتم ولا ابن حبان الا عبد الله بن وداعة بن خندام الذي روى عن سلمان الفارسي
 في غسل الجمعة وعنه المقبري وهو تابعي غير مشهور الا في هذا الحديث وثقه الدارقطني وابن حبان
 وقد ذكره ابن منده في الصحابة وخطاه ابو نعيم في ذلك واطن شيخ عبد الرحمن بن القاسم بن اخيه
 وعبد الله بن يزيد بن وداعة هذا من اغفله المزني ومن تبعه فلم يذكره في رجال الكتب الستة (قوله
 عن خنساء بنت خدام) بمعجمه ثم نون ثم مهملة رزن حراء وابوها بكسر المعجمة وتخفيف المهملة قيل
 اسم ابيه وداعة والصحيح ان اسم ابيه خالد وداعة اسم جده فيما حسب وقع ذلك في رواية لا جدم من
 طريق محمد بن اسحق عن الحجاج بن السائب مرسل في هذه القصة ولكن قال في تسميتها خناس
 بتخفيف التون وزن فلان ووقع في رواية الدارقطني والطبراني وابن السكن خنساء ووصل الحديث عنها
 فقال عن حجاج بن السائب بن ابي لبابة عن ابيه عن جدته خنساء وخناس مشتق من خنساء كما يقال
 في زينة بنات بكنية خدام والد خنساء ابو وداعة كناه ابو نعيم وقد وقع ذلك عند عبد الرزاق من حديث
 ابن عباس ان خداما ابوداعة انكح ابنته رجلا الحديث ووقع عند المستغفري من طريق ربيعة بن
 عبد الرحمن بن يزيد بن جارية ان وداعة بن خدام زوج ابنته وهو وهم في اسمه واعلمه كان ان خداما
 ابوداعة فاقبل وقد ذكرت في كتاب الصحابة ما يدل على ان لوداعة بن خدام ايضا صحبة وله قصة
 مع عمر في ميراث سالم مولى ابي حذيفة ذكرها البخاري في تاريخه وقد اطلت في هذا الموضع لكن
 جر الكلام بعضه بعضا ولا يخلو من فائدة (قوله ان اباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك) ووقع في
 رواية الثوري المذكورة قالت انكحني ابي وانا كرهته وانا بكر والاول ارجع ففسد ذكر الحديث
 الاسماعيلي من طريق شعبة عن يحيى بن سعيد عن القاسم فقال في روايته وانا اريد ان تزوج عم ولدي
 وكذا اخرج عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن عبد الرحمن الجعفي عن ابي بكر بن محمد ان رجلا من
 الانصار تزوج خنساء بنت خدام فقتل عنها يوم احد فأكسحها ابوهار جلا فأتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقالت ان ابي انكحني وان عم ولدي احب الي فهذا يدل انها كانت ولدت من زوجها الاول واستفدنا
 من هذه الرواية نسبة زوجها الاول واسمه انيس بن قتادة سماه الواقدي في روايته من وجه
 آخر عن خنساء ووقع في المبهومات للقطب القسطلاني ان اسمه اسير وانه استشهد ببدر ولم
 يذكر له مستندا واما الثاني الذي كرهته فلم اقف على اسمه الا ان الواقدي ذكره باسناد له انه
 من بني مزينة ووقع في رواية ابن اسحق عن الحجاج بن السائب بن ابي لبابة عن ابيه عنها انه من
 بني عمرو بن عوف وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس ان خداما
 ابوداعة انكح ابنته رجلا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تكرهوهن فنكحت بعد ذلك
 ابالبابة وكانت ثيبا وروى الطبراني باسناد آخر عن ابن عباس قد ذكر نحو القصة وقال فيه فترعها
 من زوجها وكانت ثيبا فنكحت بعد ابالبابة وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن ابي الحويرث
 عن نافع بن جبير قال تأمت خنساء فزوجها ابوهار الحديث نحوه وفيه فردنكاحه ونكحت ابالبابة
 وهذه اسانيد تقوى بعضها ببعض وكلاهما دالة على انها كانت ثيبا نعم اخرج النسائي من طريق الاوزاعي
 عن عطاء عن جابر ان رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير امرها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم

عن خنساء بنت خدام ٢
 الانصارية ان اباهما زوجها
 وهي ثيب فكرهت ذلك
 فأتى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فردنكاحه

قوله بنت خدام ضبطها
 القسطلاني بكسر الخاء
 وتخفيف اللال المعجمتين
 وقال وفي القتح وبالذال
 المهملة

ففرق بينهم ما وهذا سند ظاهره الصحة ولكن له علة أخرجه النسائي من وجه آخر عن الأوزاعي فأدخل
 بينه وبين عطاء إبراهيم بن مرة وفيه مقال وأرسله فلم يذكر في إسناده جابر وأخرج النسائي أيضا
 وابن ماجه من طريق جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن جارية بكرا أتت النبي
 صلى الله عليه وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فخيرها ورجاله ثقات لكن قال أبو حاتم وأبو
 زرعة أنه خطأ وأن الصواب إرساله وقد أخرجه الطبراني والدارقطني من وجه آخر عن يحيى بن أبي كثير
 عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما
 وهما كارهتان قال الدارقطني تفرد به عبد الملك الدناري وفيه ضعف والصواب عن يحيى بن أبي كثير
 عن المهاجر بن عكرمة مرسل وقال البيهقي أن ثبت الحديث في البكر حل على أنها زوجت بغير كف والله
 أعلم (قلت) وهذا الجواب هو المعتمد فانها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها تعميلا وأما الطعن في الحديث
 فلا معنى له فإن طرقه تقوى بعضها ببعض ولقصة خنساء بنت خدام طريق أخرى أخرجهما الدارقطني
 والطبراني من طريق هشيم عن عمر بن أبي سلمة عن أبيه عن أبي هريرة أن خنساء بنت خدام زوجها
 أبوها وهي كارهة فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها ولم يقل فيه بكر أو لا ثيبا قال الدارقطني
 رواه أبو عوانة عن عمر بن سفيان عن كراة عن أبي هريرة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه وي زيد
 هو ابن هرون ويحيى هو ابن سعيد الأنصاري (قوله أن رجلا يدعى خداما أنكح ابنته له نحوه) ساق
 أحمد لفظه عن يزيد بن هرون بهذا الإسناد أن رجلا يدعى خداما أنكح ابنته ففكرت نكاح
 أبيها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فرد عنها نكاح أبيها فترجعت إلى البابية بن عبد
 المنذر فذكر يحيى بن سعيد أنه بلغه أنها كانت ثيبا وهذا يوافق ما تقدم وكذا أخرجه ابن ماجه عن أبي
 بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن هرون وأخرجه الأسماعيلي من طريق عن يزيد كذلك وأخرجه الطبراني
 والأسماعيلي من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد نحوه وأخرجه الطبراني من طريق عيسى بن
 يونس عن يحيى كذلك وأخرجه أحمد عن أبي معاوية عن يحيى كذلك لكن اقتصر على ذكر مجمع بن
 يزيد والذي بلغ يحيى ذلك يحتمل أن يكون عبد الرحمن بن القاسم فسيأتي في ترك الحيل من طريق ابن
 عيينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم أن امرأة من ولد جعفر تخوفت أن يزوها وليها وهي كارهة فأرسلت
 إلى شيوخين من الأنصار عبد الرحمن ومجمع ابني جارية قالوا فلا تخشين فإن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها
 وهي كارهة فردا النبي صلى الله عليه وسلم ذلك قال سفيان وأما عبد الرحمن بن القاسم فسمعه يقول عن
 أبيه أن خنساء أتته وقد أخرجه الطبراني من وجه آخر عن سفيان بن عيينة عن عبد الرحمن عن
 أبيه عن خنساء موصولا والمرأة التي من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن
 جعفر بن أبي طالب ووليها هو عم أبيها معاوية بن عبد الله بن جعفر أخرجه المستغفري من طريق
 يزيد بن الهاد عن ربيعة بإسناده أنها أتت من زوجها حرة بن عبد الله بن الزبير فأرسلت إلى
 القاسم بن محمد وإلى عبد الرحمن بن يزيد فقالت إني لا آمن معاوية أن يضعني حيث لا يوافقني فقال
 لها عبد الرحمن ليس له ذلك ولو صنع ذلك لم يجز فذكر الحديث إلا أنه لم يضبط اسم والد خنساء ولا
 يحيى بنته كما قدمته وكنت ذكرت في المقدمة في تسمية المرأة من ولد جعفر ومن ذكر معها غير الذي
 هنا والمذكور هو المعتمد وقد حصل من تحرير ذلك ما لا اظن أنه يزاد عليه فله الحمد على جميع
 مننه (قوله باب تزويج اليتيم لقول الله تعالى وإن خفتم أن لا تقسطوا في اليتامى
 فانكحوا) ذكر فيه حديث عائشة في تفسير الآية المذكورة وقد تقدم شرحه في التفسير وفيه

حدثنا اسحق أخبرنا يزيد
 أخبرنا يحيى أن القاسم بن
 محمد حدثه أن عبد الرحمن
 ابن يزيد ومجمع بن يزيد
 حدثاه أن رجلا يدعى خداما
 أنكح ابنته له نحوه في باب
 تزويج اليتيم لقول الله
 تعالى وإن خفتم أن
 لا تقسطوا في اليتامى
 فانكحوا

واذا قال الولي زوجني فلانة فسكت ساعة او قال مامعك فقال معي كذا وكذا او لبثا ثم قال زوجتكما فهو جائز في نفسه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا ابو اليمان اخبرنا شعيب عن الزهري وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب اخبرني عروة بن الزبير انه سأل عائشة رضي الله عنها قال لها يا امساء وان ١٥٦ نختم ان لا تهبطوا في البتامى الى ماملكت ايمانكم قالت عائشة يا ابن اختي هذه

اليتيمة تكون في حيز ولها في رغبت في جمالها وما لها ويريد ان يتقصص من صداقها فتموا عن نكاحهن الا ان يهبطوا من في اكمل الصداق وامروا بنكاح من سواهن من النساء قالت عائشة استفتي الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك فانزل الله ويستفتونك في النساء الى وترغبون ان تنكحوهن فانزل الله لهم في هذه الآية ان اليتيمة اذا كانت ذات مال وجمال رغبتوا في نكاحها ونسبها والصداق واذا كانت مرغوبا عنها في قلة المال والجمال تركوها واخذوا غيرها من النساء قالت فكما يتركونها حين يرضون عنها فليس لهم ان ينكحوها اذا رغبتوا فيها الا ان يهبطوا لها ويهبطوها حقها الا وفي من الصداق في باب اذا قال الخاطب زوجني فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح وان لم يقل للزوج ارضيت او قبلت في حديثنا ابو النعمان حدثنا جاد بن زيد عن ابي حازم عن سهل

دلالة على تزويج الولي غير الاب التي دون البلوغ بكرة كانت او ثيبا لان حقيقة اليتيمة من كانت دون البلوغ ولا اب لها وقد اذن في تزويجها بشرط ان لا يخس من صداقها فيحتاج من منع ذلك الى دليل قوي وقد احتج بعض الشافعية بحديث لا تنكح اليتيمة حتى تستأمر قال فان قيل الصغيرة لا تستأمر قلنا فيه اشارة الى تأخير تزويجها حتى تبلغ قصير احوالا للاستئذان فان قيل لا تكون بعد البلوغ يتيمة قلنا التقدير لا تنكح اليتيمة حتى تبلغ فتستأمر جمع بين الادلة (قوله واذا قال الولي زوجني فلانة فسكت ساعة او قال مامعك فقال معي كذا وكذا او لبثا ثم قال زوجتكما فهو جائز في نفسه سهل عن النبي صلى الله عليه وسلم) يعني حديث الواهبة وقد تقدم مرارا في شرحه قريبا و مراده منه ان التفرق بين الايجاب والقبول اذا كان في المجلس لا يضر ولو تخلل بينهما كلام آخر وفي أخذ من هذا الحديث نظر لانها واقعة عين بطرقها الاحتمال ان يكون قبل عقب الايجاب (قوله حدثنا ابو اليمان اخبرنا شعيب عن الزهري وقال الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب) تقدم طريق الليث موصولا في باب الا كفاه في المال وساق المتن هناك على لفظه وحدثنا على لفظ شعيب وقد افرد به بالذكر في كتاب الوصايا كما تقدم والله اعلم (قوله باب اذا قال الخاطب زوجني فلانة فقال قد زوجتك بكذا وكذا جاز النكاح) وان لم يقل للزوج ارضيت او قبلت في رواية الكشميهني اذا قال الخاطب الولي وبه يتم الكلام وهو الفاعل في قوله وان لم يقل واورد المصنف فيه حديث سهل بن سعد في قصة الواهبة وهذه الترجمة معقودة لمسئلة هل يقوم الالتماس مقام القبول فيصير كما لو تقدم القبول على الايجاب كان يقول تزوجت فلانة على كذا في قول الولي زوجتكما بذلك او لا بد من اعادة القبول فاستنبط المصنف من قصة الواهبة انه لم ينقل بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم زوجتكما بماء من القرآن ان الرجل قال قد قبلت لكن اعترضه المهلب فقال بساط الكلام في هذه القصة اغنى عن توقيف الخاطب على القبول لما تقدم من المروضة والطلب والمعاودة في ذلك فن كان في مثل حال هذا الرجل الراغب لم يحتاج الى تصريح منه بالقبول لسبق العلم برغبته بخلاف غيره ممن لم يتم القرائن على رضاه انتهى وغايته انه يسلم الاستدلال لكن يخصه بخاطب دون خاطب وقد قدمت في الذي قبله وجه الخدش في اصل الاستدلال (قوله في هذه الرواية فقال مالي اليوم في النساء من حاجة) فيه اشكال من جهة ان في حديث فصعد النظر اليها وصوبه فهدا اذال على انه كان يريد التزوج لو اعجبته فكان معنى الحديث مالي في النساء اذا كن بهذه الصفة من حاجة ويحتمل ان يكون جواز النظر مطلقا من خصائصه وان لم يرد التزوج وتكون فائدة احتمال انها تعجبه فيتزوجها مع استغنائه حيثئذ عن زيادة على من عنده من النساء صلى الله عليه وسلم (قوله باب لا يخطب على خطبة اخيه حتى ينكح او يدع) كذا اوردته بلفظ او يدع و ذكره في الباب عن ابي هريرة بلفظ او يترك واخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر بلفظ حتى يذروا خروجه ابو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عبد الوارث عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة بلفظ حتى ينكح او يدع واسناده صحيح (قوله نهى النبي

رضي الله عنه ان امرأته ات النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها فقال مالي اليوم في النساء من حاجة فقال رجل يا رسول الله زوجنيها قال ما عندك شي قال اعطها ولو خافا من حديث قال ما عندك شي قال فما عندك من القرآن قال كذا وكذا فقال قد ملككها بماء من القرآن (باب لا يخطب على خطبة اخيه حتى ينكح او يدع) حدثنا مكي بن ابراهيم حدثنا ابن جريج قال سمعت نافع بن عبد الحميد بن ابي هريرة رضي الله عنهم ما كان يقول نهى النبي

صلى الله عليه وسلم ان يبيع بعضكم على بيع بعض (تقدم شرحه في البيوع والبحث في اختصاص ذلك بالمسلم وهذا اللفظ لا يعارض ذلك من جهة ان المخاطبين هم المسلمون (قوله ولا يخطب) بالجزم على النهى اى وقال لا يخطب ويجوز لرفع على انه تنبي وسياق ذلك بصيغة الخبر بالغ في المنع ويجوز ان نصب عطفا على قوله يبيع على ان لا في قوله ولا يخطب زائدة ويؤيد الرفع قوله في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عنده مسلم ولا يبيع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب برفع العين من يبيع والباء من يخطب واثبات التحتمانية في يبيع (قوله او ياذن له الخطاب) اى حتى ياذن الاول للثاني (قوله في حديث ابى هريرة الليث عن جعفر بن ربيعة) للثبوت فيه اسناد آخر اخرجه مسلم من طريقه عن يزيد بن ابى حبيب عن عبد الرحمن بن شماس عن عتبة بن عامر في قصة الخطبة فقط وسأذكر لفظه (قوله قال ابو هريرة ياتر) بفتح اوله وضم المثلثة تقول اثرت الحديث آثره بالمداثر ابتدع اوله ثم سكون اذا ذكرته عن غيرك ووقع عند الناس من طريق محمد بن يحيى بن حبان ٣ عن الاعرج عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذكره مختصرا (قوله اياكم والظن الخ) يأتى من وجه آخر عن ابى هريرة في كتاب الادب مع شرحه وقد اخرجه البيهقي من طريق احمد بن ابراهيم بن ملحان عن يحيى ابن بكير شيخ البخارى فيه فزاد في المتن زيادات ذكرها البخارى مفرقة لكن من غير هذا الوجه قال الجمهور هذا النهى للمحريم وقال الخطابي هذا النهى للتأديب وليس بنهى تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء كذا قال ولا ملازمة بين كونه للمحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندهم للمحريم ولا يبطل العقد بل يحكى التروى ان النهى فيه للمحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الشافعية والحنابلة محل التحريم ما اذا صرح المخطوب به او وليها الذى اذنت له حيث يكون اذنها معتبرا بالاجابة فلو وقع التصريح بالرذ فلا تحريم فلولم يعلم الثانى بالخال فيجوز الهجوم على الخطبة لان الاصل الاباحة وعند الحنابلة في ذلك روايتان وان وقعت الاجابة بالتعريض كقولها لا رغبة عنك فتولان عند الشافعية الاصح وهو قول المالكية والحنفية لا يحرم ايضا واذا لم ترد لم تقبل فيجوز والحجة فيه قول فاطمة خطبتي معاوية وابوجههم فلم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهم بل خطبها لاسامة وأشار التروى وغيره الى انه لا حجة فيه لاحتمال ان يكون خطبا معا ولم يعلم الثانى بخطبة الاول والنبي صلى الله عليه وسلم اشار باسامة ولم يخطب وعلى تقدير ان يكون خطب فكانه لما ذكرها ما في معاوية وادى جهم ظهر منها الرغبة عنهما فخطبها لاسامة وحكى الترمذى عن الشافعي ان معنى حديث الباب اذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركت اليه فليس لاحد ان يخطب على خطبته فاذ لم يعلم برضاها ولا ركونها فلا بأس ان يخطبها والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس فانها لم تخبره برضاها بواحد منهما ولو اخبرته بذلك لم يشرعها بغير من اختارت فلولم توجد منها اجابة ولا رد قطع بعض الشافعية بالجواز ومنهم من اجري القولين ونص الشافعي في البكر على ان سكوتها رضا بالخطاب وعن بعض المالكية لا تمنع الخطبة الا على خطبة من وقع بينهما التراضي على الصداق واذا وجدت شروط التحريم ووقع العقد للثاني فقال الجمهور يصح مع ارتكاب التحريم وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وعند المالكية خلاف كالقولين وقال بعضهم يفسخ قبله لا بعده وحجة الجمهور ان المنهى عنه الخطبة والخطبة ليست شرطا في صحة النكاح فلا يفسخ النكاح بوقوعها غير صحيحة وحكى الطبري ان بعض العلماء قال ان هذا النهى منسوخ بقصة فاطمة بنت قيس ثم رده وغطاه بانها اجابت مستشارة فاشير عليها بما هو الاولى ولم يكن هناك خطبة على خطبة كما تقدم ثم ان دعوى التسخ في مثل هذا

صلى الله عليه وسلم ان
يبيع بعضكم على بيع
بعض ولا يخطب الرجل
على خطبة اخيه حتى يترك
الخطاب قبله او ياذن له
مخاطب * حديثنا يحيى بن بكير
حديثنا الليث عن جعفر
ابن ربيعة عن الاعرج
قال قال ابو هريرة ياتر عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال اياكم والظن فان
الظن اكذب الحديث
ولا تجسسوا ولا تجسسوا
ولا تباغضوا وكونوا
اخوانا ولا يخطب الرجل
على خطبة اخيه

٣ قوله ابن حبان في
نسخة بدله ابن حسان

غاط لان الشارع اشار الى علة النهي في حديث عقبة بن عامر بالاخوة وهي صفة لازمة وعلة مطلوبة
للدوام فلا يصح ان يلحقها النسخ والله اعلم واستدل به على ان الخطاب الاول اذا اذن للخطاب الثاني
في التزوج ارتفع التحريم ولكن هل يختص ذلك بالمأذون له او يتعدى لغيره لأن مجرد الاذن الصادر
من الخطاب الاول دال على اعراضه عن تزويج تلك المرأة وباعراضه يجوز لغيره ان يخطبها الظاهر
الثاني فيكون الجواز للمأذون له بالتنصيص ولغيره للمأذون له بالالحاق ويؤيده قوله في الحديث الثاني من
الباب او يترك وصرح الرويانى من الشافعية بأن محل التحريم اذا كانت الخطبة من الاول جائزة
فان كانت ممنوعة كخطبة المعتدة لم يضر الثاني بعد انقضاء العدة ان يخطبها وهو واضح لان الاول
لم يثبت له بذلك حتى واستدل بقوله على خطبة اخيه ان محل التحريم اذا كان الخطاب مسلما فلو خطب
الذمي ذمية فأراد المسلم ان يخطبها جاز له ذلك مطلقا وهو قول الاوزاعي ووافقه من الشافعية ابن المنذر
وابن جويرية والخطابي ويؤيده قوله في اول حديث عقبة بن عامر عند مسلم المؤمن اخو المؤمن فلا
يحل للمؤمن ان يتنازع على بيع اخيه ولا يخطب على خطبته حتى يذر وقال الخطابي قطع الله الاخوة بين
الكافر والمسلم فيختص النهي بالمسلم وقال ابن المنذر الاصل في هذا الاباحة حتى يرد المنع وقد ورد المنع
مقيدا بالمسلم فبقى ما عدا ذلك على اصل الاباحة وذهب الجمهور الى الحاق الذمي بالمسلم في ذلك وان
التعير بأخيه خرج على الغالب فلا مفهوم له وهو كقوله تعالى ولا تقتلوا اولادكم وكقوله وورثا بكم الا ان
في حجوركم ونحو ذلك وبناء بعضهم على ان هذا المنهى عنه هل هو من حقوق العدة واحترامه او من
حقوق المتعاقدين فعلى الاول فالراجح ما قال الخطابي وعلى الثاني فالراجح ما قال غيره وقريب من هذا
البناء اختلافهم في ثبوت الشفعة للكافر فن جعلها من حقوق المالك اثبتناه ومن جعلها من حقوق
المالك منع وقريب من هذا البعث ما نقل عن ابن القاسم صاحب مالك ان الخطاب الاول اذا كان
فاسقا جاز للعفيف ان يخطب على خطبته ورجحه ابن العربي منهم وهو متجه فيما اذا كانت المخطوبة
عقبة فيكون الفاسق غير كفء لها فتكون خطبته كالاخطبة ولم يعتبر بالجهور وذلك اذا صدرت منها
علامة القبول وقد اطلق بعضهم الاجماع على خلاف هذا القول ويطعن به لما حكاه بعضهم من
الجواز اذا لم يكن الخطاب الاول اهلا في العادة لخطبة تلك المرأة كما لو خطب سوقي بنت ملك وهذا يرجع
الى التكافؤ واستدل به على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة اخرى الحاق الحكم النساء بحكم الرجال
وصورته ان ترغب امرأة في رجل وتدعوه الى تزويجها فيجبها كما تقدم فتجوز امرأة اخرى قد دعوه
وزغبه في نفسها وترهده في التي قبلها وقد صرحوا باستحباب خطبة اهل الفضل من الرجال ولا يخفى
ان محل هذا اذا كان المخطوب عزم ان لا يتزوج الا واحدة فأما اذا جع بينهما فلا تحريم وسبأني بعد
سته ابواب في باب الشروط التي لا تعمل في النكاح من يدر بحث في هذا (قوله حتى ينكح) اي حتى
يتزوج الخطاب الاول فيحصل اليأس المحض وقوله او يترك اي الخطاب الاول التزوج فيجوز
حينئذ للثاني الخطبة فالغايان مختلفتان الاولى ترجع الى اليأس والثانية ترجع الى الرجاء
ونظير الاولى قوله تعالى حتى يلج الجمل في سم الخياط ﴿١٠﴾ (قوله باب تفسير ترك
الخطبة) ذكر فيه طرفا من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي آخره قول ابي بر الصديق رضي
الله عنه ولو تركها قبلتها وقد تقدم شرحه مستوفي قبل ابواب قال ابن بطال ما ملخصه تقدم
في الباب الذي قبله تفسير ترك الخطبة صريحا في قوله حتى ينكح او يترك وحديث عمر في قصة

حتى ينكح او يترك في باب
تفسير ترك الخطبة
حدثنا ابو الهيثم اخبرنا
شعيب عن الزهري قال
اخبرني سالم بن عبد الله انه
سمع عبد الله بن عمر رضي
الله عنهما يحدث ان عمر
ابن الخطاب حين تأييت
حفصة قال عمر لقيت ابا
بكر فقلت ان شئت انكحتك
حفصة بنت عمر فلبثت
ليالى ثم خطبها رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلقيني
ابو بكر فقال انه لم يعنى
ان ارجع اليك فيما عرضت
الا اني قد علمت ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قد
ذكرها فلم اكن لافشي
سر رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولو تركها
قبلتها

حفصة لا يظهر منه تفسير ترك الخطبة لان عمر لم يكن علم ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب حفصة
قال ولكنه قصده معنى دقيقا يدل على ثقب ذهنه ورسوخه في الاستنباط وذلك ان ابا بكر علم ان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا خطب الى عمر انه لا يرد بل يرغب فيه ويشكر الله على ما انعم الله عليه
به من ذلك فقام علم ابي بكر بهذا الحال مقام الركون والتمسك فكانه يقول كل من علم انه لا يصرف اذا
خطب لا ينبغي لاحد ان يخطب على خطبته وقال ابن المنير الذي يظهر لي ان البخاري اراد ان يحقق
امتناع الخطبة على الخطبة مطلقا لان ابا بكر امتنع ولم يكن انبرم الامر بين الخاطب والولى فكيف لو
انبرم وترا كناف كانه استدلال منه بالاولى (قلت) وما ابداه ابن بطال ادق وأولى والله اعلم (قوله)
تابعه يونس وموسى بن عقبة وابن ابي عتيق عن الزهري (اي باسناده امام متبعة يونس وهو ابن يزيد
فوصلها الدارقطني في العلل من طريق اصبخ عن ابن وهب عنه وامام متبعة الاخر بن قوص لها
الذهلي في الزهريات من طريق سليمان بن بلال عنهما وقد تقدم للمصنف هذا الحديث من رواية معمر
من رواية صالح بن كيسان ايضا عن الزهري ايضا (قوله) **باب الخطبة** (بضم اوله
اي عند العقد كرفيه حديث ابن عمر جاء رجلا من المشرق فخطب فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ان من البيان لسحرا وفي رواية الكشيميني سحرا بغير لام وهو طرف من حديث سيأ في تمامه في
الطب مع شرحه قال ابن التين ادخل هذا الحديث في كتاب النكاح وليس هو موضوعة قال والبيان
نوعان * الاول ما يبين به المراد * والثاني تحسين اللفظ حتى يستميل قلوب السامعين والثاني هو الذي
يشبه بالسحر والمذموم منه ما يقصده الباطل وشبهه بالسحر لان السحر صرف الشيء عن حقيقته
(قلت) فن هنا تؤخذ المناسبة ويعرف انه ذكره في موضعه وكأنه اشار الى ان الخطبة وان كانت
مشروعة في النكاح فينبغي ان تكون مقصودة ولا يكون فيها ما يقتضي صرف الحق الى الباطل
بتحسين الكلام والعرب تطلق لفظ السحر على الصرف تقول ما سحر كذا عن كذا اي ما صرفك عنه
واخرجه ابو داود من حديث صخر بن عبد الله بن بريدة عن ابيه عن جده رفعه ان من البيان سحرا
قال فقال معصعة بن صوحان صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يكون عليه الحق وهو الخن
بالحجة من صاحب الحق فيسحر الناس ببيانه فيذهب بالحق وقال المهلب بوجه ادخال هذا الحديث
في هذه الترجمة ان الخطبة في النكاح انما شرعت للخاطب ليسهل امره فشبهه حسن التوصل الى
الحاجة بحسن الكلام فيها باستئصال المرغوب اليه بالبيان بالسحر وانما كان كذلك لان النفوس طبعت
على الانفة من ذكر الموليات في امر النكاح فكان حسن التوصل لرفع تلك الانفة وجهها من وجوه
السحر الذي يصرف الشيء الى غيره وورد في تفسير خطبة النكاح احاديث من اشهرها ما أخرجه
اصحاب السنن وصححه ابو عوانة وابن حبان عن ابن مسعود عن فوعان الحمد لله بحمده ونستعينه
ونستغفره الحديث قال الترمذي حسن رواه الاعمش عن ابي اسحق عن ابي الاحوص عن ابن مسعود
وقال شعبة عن ابي اسحق عن ابي عبيدة عن ابيه قال فكلا الحديثين صحيح لان اسرائيل رواه عن
ابي اسحق فجاءه ما قال وقد قال اهل العلم ان النكاح جائز بغير خطبة وهو قول سفيان الثوري وغيره
من اهل العلم اه وقد شرطه في النكاح بعض اهل الظاهر وهو شاذ (قوله) **باب**
ضرب الدف في النكاح والوليمة (يجوز في الدف ضم الدال وقتحها وقوله والوليمة معطوف على النكاح
اي ضرب الدف في الوليمة وهو من العام بعد الخاص ويحتمل ان يريد الوليمة النكاح خاصة وان ضرب
الدف يشرع في النكاح عند العقد وعند الدخول مثلا وعند الوليمة كذلك والاول اشبه وكأنه اشار

تابعه يونس وموسى بن
عقبة وابن ابي عتيق عن
الزهري **باب الخطبة**
حدثنا قبيصة حدثنا
سفيان عن زيد بن اسلم
قال سمعت ابن عمر يقول
جاء رجلان من المشرق
فخطبا فقال النبي صلى الله
عليه وسلم ان من البيان
لسحرا **باب ضرب**
الدف في النكاح والوليمة
حدثنا مسدد حدثنا بشر
ابن الفضل

بذلك إلى مافي طريقه على ماسأينته (قوله حدثنا خالد بن ذكوان) هو المديني يكنى أبا الحسن وهو من صفار النابعين (قوله جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل على) في رواية الكشميهني فدخل على ووقع عند ابن ماجه في اوله قصة من طريق حماد بن سلمة عن أبي الحسن واسمه خالد المديني قال كما بالمدينة يوم عاشوراء والجواري يضربن بالدف ويتغنين فدخلن على الربيع بنت معوذ فذكرنا ذلك لها فقالت دخل على الحديث هكذا أخرجه من طريق يزيد بن هرون عنه وأخرجه الطبراني من طريق عن حماد بن سلمة فقال عن أبي جعفر الخطمي بدل أبي الحسن (قوله حين بنى على) في رواية حماد بن سلمة صبيحة عرسى والبناء الدخول بالزوجة وبين ابن سعد أنها تزوجت حينئذ ياس بن البكير اللبثي وأنها ولدت له محمد بن ياس قيل له صحبة (قوله كمجسك) بكسر اللام أي مكانك قال الكرماني هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب أو كان قبل نزول آية الحجاب أو جازا النظر للحاجة أو عند الأمن من الفتنة اهـ والآخر هو المتقدم والذي وضح لنا بالأدلة القوية أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالاجنية والنظر إليها وهو الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها وتومه عندها وتقلتها رأسه ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية وجوز الكرماني أن تكون الرواية مجسك بفتح اللام أي جالس ولا اشكال فيها (قوله فجعلت جواريات لنا) لم أقف على اسمهن ووقع في رواية حماد بن سلمة بلفظ جاريتان تغنيان فيحتمل أن تكون الثنتان هما المغنيتان ومعهما من يتبعهما أو يساعدهما في ضرب الدف من غير غناء وسبأني في باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها زيادة في هذا (قوله ويندين) من التدبئة بضم النون وهي ذكر أو صاف الميت بالثناء عليه وتعيد محاسنه بالكرم والشجاعة ونحوها (قوله من قتل من آبائي يوم بدر) تقدم بيان ذلك في المغازي وأن الذي قتل من آبائها إنما قتل بأحد آبائها الذين شهدوا بدرام معوذ ومعاذ وعوف وأحدهم أبوها والآخران عماها اطلقت الابوة عليهما تغليبا (قوله قتال دعي هذه) أي أترى ما يتعلق بدعي الذي فيه الأطراء المنهى عنه زاد في رواية حماد بن سلمة لا يعلم مافي غدا لا الله فأشار إلى علة المنع (قوله وقولي بالذي كنت تقولين) فيه إشارة إلى جواز سماع المدح والمرثية مما ليس فيه مباينة تفضي إلى الغلو وأخرج الطبراني في الأوسط بأسناد حسن من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بنساء من الأنصار في عرس لمن وهن يغنين

حدثنا خالد بن ذكوان قال قالت الربيع بنت معوذ بن دفسراء جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدخل حين بنى على فجلس على فراشي كمجسك مني فجعلت جواريات لنا يضربن بالدف ويندين من قتل من آبائي يوم بدر إذ قالت أحدهن * وفيما نبي يعلم مافي غد * فقال ادعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين في باب قول الله تعالى وآتوا النساء

وأعدي لها كبشاً ننضح في المربد * وزوجك في البادي وتعلم مافي غد

فقال لا يعلم مافي غدا لا الله قال المهلب في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف وبالغناء المباح وفيه إقبال الإمام إلى العرس وإن كان فيه طومالم يخرج عن حد المباح وفيه جواز مدح الرجل في وجهه مالم يخرج إلى ما ليس فيه وأغرب ابن النين فقال أنعم الله عليها لأن مدحها حق والمطلوب في النكاح اللهو فلما أدخلت الجرد في اللهو منعها كذا قال وتعمم الخبر الذي أشرت إليه يرد عليه وسياق القصة يشعر بأنهما لو استهترقا على المرائي لم ينههما وغالب حسن المرائي جد لالهروا نعم أنكر عليها ما ذكر من الأطراء حيث أطلاني علم الغيب له وهو صفة تختص بالله تعالى كما قال تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وقوله لنبيه قل لا أملك نفسي نفعا ولا ضرا إلا ما شاء الله ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما نرما كان النبي صلى الله عليه وسلم يخبر به من الغيوب بإعلام الله تعالى إياه لأنه يستقل بعلم ذلك كما قال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول وسيأتي مزيد بحث في مسئلة الغناء في العرس بعد اثني عشر بابا ﴿ (قوله باب قول الله تعالى وآتوا النساء

صدقاتهم نحلة وكثرة المهر وادنى ما يجوز من الصداق وقوله تعالى وآيتهم أحدهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا وقوله جل ذكره أو تفرضوا لهن فريضة) هذه الترجمة معقودة لأن المهر لا يتقدر أقله والمخالف في ذلك المالكية والحنفية ووجه الاستدلال بما ذكره الاطلاق من قوله صدقاتهم ومن قوله فريضة وقوله في حديث سهل ولو خاتمنا من حديد وما قولنا وكثرة المهر فهو بالجرح عطف على قول الله في الآية التي تلاها وهو قوله وآيتهم أحدهن قنطارا فيه إشارة إلى جواز كثرة المهر وقد استدل بذلك المرأة التي نازعت عمر رضي الله تعالى عنه في ذلك وهو ما أخرجه عبد الرحمن بن عيسى عن عبد الرحمن بن عيسى قال قال عمر لا تغالوا في مهر النساء فماتت امرأة ليس ذلك يا عمر إن الله يقول وآيتهم أحدهن قنطارا من ذهب قال وكذلك هي في قراءة ابن مسعود فقال عمر امرأة خاضت عمر فخصمته وأخرجته الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع فقال عمر امرأة أصابت رجلا خطأ وأخرجته أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر فذكره متصلا مطولا وأصل قول عمر لا تغالوا في صدقات النساء عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم لكن ليس فيه قصة المرأة ومحصل الاختلاف أنه أقل ما يتحول وقيل أقله ما يجب فيه القطع وقيل أربعون وقيل خمسون وأقل ما يجب فيه القطع مختلف فيه فقبل ثلاثة دراهم وقيل خمسة وقيل عشرة (قوله وقال سهل قال النبي صلى الله عليه وسلم ولو خاتمنا من حديد) هذا طرف من حديث الواهبة وسيأتي شرحه مستوفى بعد هذا ويأتي مزيد في هذه المسئلة بعد قليل أيضا ثم ذكر حديث انس في قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف وفيه قوله تزوجت امرأة علي وزن نواة وسيأتي شرحه مستوفى في باب الوليمة ولو بشاة بعد بضعة عشر بابا (قوله وعن قتادة عن انس) هو معطوف على قوله عن عبد العزيز بن صهيب وهو من رواية شعبية عنهم فبين أن عبد العزيز بن صهيب أطلق عن انس النواة وكتادة زادانها من ذهب ويحتمل أن يكون قوله وعن قتادة معلقا وقد أخرج الاسما عيسى الحديث عن يوسف القاضى عن سليمان بن حرب بطريق عبد العزيز فقط وأخرج طريق قتادة من رواية علي بن الجعد وعاصم بن علي كلاهما عن شعبة وكذا صنع أبو نعيم أخرج من رواية سليمان طريق عبد العزيز وحده وأخرج طريق قتادة من رواية أبي داود الطيالسي عن شعبة والله أعلم (قوله باب التزويج على القرآن وبغير صداق) أي على تعليم القرآن وبغير صداق مالى عني ويحتمل غير ذلك كما سيأتي للبحث فيه (قوله حدثنا سفيان) هو ابن عيينة وقد ذكره المصنف من رواية سفيان الثوري بهذا اللفظ لكن باختصار وأخرجه ابن ماجه من روايته ثم منه والاسما عيسى ثم من ابن ماجه والطبراني مقررنا رواية معمر وأخرج رواية ابن عيينة أيضا مسلم والنسائي وهذا الحديث مداره على أبي حازم سلمة بن دينار المدني وهو من صغار التابعين حدث به كبار الأئمة عنه مثل مالك وقد تقدمت روايته في الوكالة وقبل أبواب هنا ويأتي في التوجيه وأخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي والثوري كما ذكرته وحاجد بن زيد وروايته في فضائل القرآن وتقدمت قبل أبواب هنا أيضا وأخرجهما مسلم وقضيل بن سليمان ومحمد بن مطرف أبي غسان وقد تقدمت روايتهما قريبا في النكاح ولم يخرجهما مسلم ويعقوب بن عبد الرحمن الاسكندراني وعبد العزيز بن أبي حازم وروايتهما في النكاح أيضا ويعقوب أيضا في فضائل القرآن وعبد العزيز يأتى في اللباس وأخرجهما مسلم وعبد العزيز بن محمد الدراوردي وزائدة بن قدامة وروايتهما عند مسلم ومعمر وروايته عند أحمد والطبراني وهشام بن سعد وروايته في صحيح أبي عوانة والطبراني ومبشر بن مبشر وروايته عند الطبراني وعبد الملك بن جريج وروايته عند أبي الشيخ في كتاب النكاح وقد روى طرفا منه سعيد

صدقاتهم نحلة وكثرة
المهر وادنى ما يجوز من
الصداق وقوله تعالى
آيتهم أحدهن قنطارا
فلا تأخذوا منه شيئا وقوله
جل ذكره أو تفرضوا لهن
فريضة (قوله وقال سهل
قال النبي صلى الله عليه
وسلم ولو خاتمنا من حديد
حدثنا سليمان بن حرب
حدثنا شعبة عن عبد
العزيز بن صهيب عن
انس أن عبد الرحمن بن
عوف تزوج امرأة علي
وزن نواة فرأى النبي
صلى الله عليه وسلم بشاة
العرس فسأله فقال انى
تزوجت امرأة علي وزن
نواة وعن قتادة عن انس
أن عبد الرحمن بن عوف
تزوج امرأة علي وزن نواة
من ذهب (باب التزويج
على القرآن وبغير صداق)
حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان سمعت أبا
حازم يقول

ابن المسيب عن سهل بن سعد أخرجه الطبراني وجاءت القصة ايضا من حديث أبي هريرة عند أبي داود باختصار والنسائي مطولا وابن مسعود عند الدارقطني ومن حديث ابن عباس عند أبي عمر بن حيوة في فوائده وضميرة جده حسين بن عبد الله عند الطبراني وجاءت مختصرة من حديث انس كما تقدم قبل ابواب وعند الترمذي طرف منه آخر ومن حديث أبي امامة عند تمام في فوائده ومن حديث جابر بن عبد الله عند أبي الشيخ في كتاب التكاثر وسأذكر ما في هذه الروايات من فائدة زائدة ان شاء الله تعالى (قوله عن سهل بن سعد) ٣ في رواية ابن جريج حدثني ابو حازم ان سهلا بن سعد أخبره (قوله اني لفي القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قامت امرأة) في رواية فضيل بن سليمان كذا عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوسا فجاءته امرأة وفي رواية هشام بن سعد بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم اتت اليه امرأة وكذا في معظم الروايات ان امرأة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم ويمكن رد رواية سفيان اليها بأن يكون معنى قوله قامت وقفت والمراد انها جاءت الى ان وقفت عندهم لانها كانت جالسة في المجلس فتأملت وفي رواية سفيان الثوري عند الاسماعيلي جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فأقادت عين المكان الذي وقفت فيه القصة وهذه المرأة لم أقف على اسمها ووقع في الاحكام لابن القطاع انها خولة بنت حكيم او ام شريك وهذا نقل من اسم الواهبة الوارد في قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي وقد تقدم بيان اسمها في تفسير الاحزاب وما يدل على تعدد الواهبة (قوله فقالت يا رسول الله انها قد وهبت نفسها لك) كذا في بعض طرق الالتفات وكذا في رواية حماد بن زيد لكن قال انها قد وهبت نفسها لله ولرسوله وكان السباق يقتضي ان تقول اني قد وهبت نفسي لك وهذا اللفظ وقع في رواية مالك وكذا في رواية زائدة عند الطبراني وفي رواية يعقوب وكذا الثوري عند الاسماعيلي فقالت يا رسول الله جئت اهب نفسي لك وفي رواية فضيل بن سليمان فجاءته امرأة تعرض نفسها عليه وفي كل هذه الروايات حذف مضاف تقديره امر نفسي او نحوه والا فالحقيقة غير مرادة لان رقبة الحر لا تملك فكأنها قالت اتزوجك من غير عوض (قوله فرفها رايتك) كذا لاكثر برأء واحدة مفتوحة بعدها فاء التعقيب وهي فعل امر من الراي ول بعضهم همزة ساكنة بعد الراء وكل صواب ووقع باثبات الهمزة في حديث ابن مسعود ايضا (قوله فم يجها شيئا) في رواية معمر والثوري وزائدة فصحت وفي رواية يعقوب وابن أبي حازم وهشام بن سعد فظنر اليها فصعد النظر اليها وصوبه وهو بتشديد العين من سعد والواو من صوب والمراد انه نظر اعلاها واسفلها والتشديد اما بالبالغة في التامل واما بالتكرير وبالثاني جزم القرطبي في المفهوم قال اي نظرا اعلاها واسفلها امرارا ووقع في رواية فضيل بن سليمان فخفض فيها البصر ورفعته وهما بالتشديد ايضا ووقع في رواية الكشميني من هذا الوجه النظر بدل البصر وقال في هذه الرواية ثم طأطأ راسه وهو بمعنى قوله فصحت وقال في رواية فضيل بن سليمان فلم يرد لها وقد قدمت ضبط هذه اللفظة في باب اذا كان الولي هو الخاطب (قوله ثم قامت فقالت) وقع هذا في رواية المستمل والكشميني وسياق لفظها كالاول وعندهما ايضا ثم قامت الثالثة وسياقها كذلك وفي رواية معمر والثوري معا عند الطبراني فصحت ثم عرضت نفسها عليه فصحت فلقد رايتها قائمة مليا تعرض نفسها عليه وهو صامت وفي رواية مالك فتأملت طويلا ومثله للثوري عنه وهو نعت مصدر محذوف اي قياما طويلا او لطرف محذوف اي زما طويلا وفي رواية مبشر فتأملت حتى رثينا لها من طول القيام زاد في رواية يعقوب وابن أبي حازم فلما رأت المرأة انه لم يقض فيها شيئا جلست ووقع في رواية حماد بن زيد انها وهبت نفسها لله ولرسوله فقال

سمعت سهل بن سعد الساعدي يقول اني لفي القوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قامت امرأة فقالت يا رسول الله انها قد وهبت نفسها لك فرفها رايتك فلم يجها شيئا ثم قامت الثالثة فقالت انها قد وهبت نفسها لك فرفها رايتك فلم يجها شيئا ثم قامت الثالثة فقالت انها قد وهبت نفسها لك فرفها رايتك

٣ قوله عن سهل بن سعد هذه رواية الشارح ونسخ الصحيح التي بايدينا هي التي تراها بالهامش فهي رواية اخرى وروايات الصحيح كثيرة اه مصححه

مالى فى النساء حاجة ويجمع بينهما وبين ما تقدم انه قال ذلك فى آخر الحال فكانه صحت اولاً لتفهم انه لم يردّها
فاما اعادت الطلب فاصح لها بالواقع ووقع فى حديث ابى هريرة عند النسائي جاءت امرأة الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه فقال لها اجلسى فجلست ساعة ثم قامت فقال اجلسى بارك
الله فيك اما نحن فلا حاجة لنا فيك فيؤخذ منه وفور ادب المرأة مع شدة رغبته لانها لم تبالي فى الاطاح
فى الطلب وفهمت من السكوت عدم الرغبة اليكم المالم تأمن من الرجل جلست تنظر الفرج وسكوته
صلى الله عليه وسلم اما حياء من مواجهتها بالرد وكان صلى الله عليه وسلم شديد الجلاء جدا كما تقدم فى
صفته انه كان أشد حياء من العذراء فى خدرها واما انظار الوحى واما تشكر فى جواب يناسب المقام
(قوله فقام رجل) فى رواية فضيل بن سليمان من اصحابه ولم اقف عن اسمه لكن وقع فى رواية معمر
والثوري عند الطبرانى فقام رجل احسبه من الانصار وفى رواية زائدة عنده فقال رجل من الانصار
ووقع فى حديث ابن مسعود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ينكح هذه فقام رجل (قوله
فقال يا رسول الله انكحنيها) فى رواية مالك بن نويرة لم يكن لك بها حاجة ونحوه يعقوب وابن ابى
حازم ومعمر والثوري وزائدة ولا يعارض هذا قوله فى حديث حماد بن زيد لا حاجة لي بلوازان تتجدد
الرغبة فيها بعد ان لم تكن (قوله قال هل عندك من ثمن) زاد فى رواية مالك تصدتها وفى حديث ابن
مسعود والكميل (قوله قال لا) فى رواية يعقوب وابن ابى حازم قال لا والله يا رسول الله زاد فى رواية
هشام بن سعد قال فلا بد لهما من ثمن وفى رواية الثوري عند الاسماعيلي عندك شئ قال لا قال انه لا يصلح
ووقع فى حديث ابى هريرة عند النسائي بعد قوله لا حاجة لي ولكن علمك كفى امرك قالت نعم فنظر
فى وجوه القوم فمد عارجه لا فقال انى اريد ان ازوجك هذا ان رضيت قالت ما رضيت لي فقد رضيت
وهذا ان كانت القصة متحدة بمحتمل ان يكون وقع نظره فى وجوه القوم بعد ان سأل الرجل ان يزوجه
له فاسترضاه او لانهم تكلموا فى الصدق وان كانت القصة متعددة فلا اشكال ووقع فى حديث ابن
عباس فى فوائد ابى عمر بن حنبل ان رجلا قال ان هذه امرأة رضيت بي فزوجها منى قال فمهرها قال
ما عندى شئ قال امهرها ما تذل او كثر قال والذي بعثني بالحق ما مالئ شيئا وهذه الاظهر فيها التعدد
(قوله قال اذهب فاطلب ولو خاتما من حديد) فى رواية يعقوب وابن ابى حازم وابن جرير اذهب الى
اهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ما وجد شيئا قال انظر ولو خاتما من
حديد فذهب ثم رجع فقال لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد وكذا وقع فى رواية مالك ثم ذهب يطلب
ميرتين لكن باختصار وفى رواية هشام بن سعد فذهب فالتبس فلم يجد شيئا فرجع فقال لم اجد شيئا فقال
له اذهب فالتبس وقال فيه فقال ولا خاتم من حديد لم اجد ثم جلس ووقع فى خاتم النصب على المفعولية
٢ لالتبس والرفع على تقدير ما حصل لي ولا خاتم ولو فى قوله ولو خاتما فليقبله قال عياض ووهب من
زعم خلاف ذلك ووقع فى حديث ابى هريرة قال قم الى النساء فقام اليهن فلم يجد عندهن شيئا والمراد
بالنساء اهل الرجل كما دلت عليه رواية يعقوب (قوله قال هل معك من القرآن شئ) كذا وقع
فى رواية سيفان بن عيينة باختصار ذكر الازار وثبت ذكره فى رواية مالك وجماعة منهم من قدم
ذكره على الامر بالتماس الشئ او الخاتم ومنهم من اخره فى رواية مالك قال هل عندك من ثمن
تصدقها اياه قال ما عندى الا ازارى هذا فقال ازارك ان ادعيتك اجلست لا ازارك فالتبس شيئا
ويجوز فى قوله ازارك الرفع على الابتداء والجملة الشرطية الخبر والمفعول الثانى محذوف تقديره
اياهم وثبت كذلك فى رواية ويجوز ان نصب على انه مفعول ثان لا عطيتها واولا ازارك كروى وثبت وقد

فقام رجل فقال يا رسول
الله انكحنيها قال هل
عندك من شئ قال لا قال
اذهب فاطلب ولو خاتما
من حديد فذهب وطلب ثم
جاء فقال ما وجدت شيئا ولا
خاتما من حديد قال هل
معك من القرآن شئ قال
معي

٢ قوله على المفعولية
لالتبس كذا فى نسخ الشارح
وتأمل انه مفعول

جاء هنا مذكرا ووقع في رواية يعقوب وابن أبي حازم بعد قوله اذهب الى اهالك الى ان قال ولا تخاف من
حديثه ولكن هذا ازارى قال سهل اي ابن سهد الراوي ماله رداء فاما نصفه قال ما تصنع بازارك ان لبسته
الحديث ووقع للقرطبي في هذه الرواية وهل فاه ظن ان قوله فاه نصفه من كلام سهل بن سعد فشرحه
بما نصه وقول سهل ماله رداء فاه نصفه ظاهره لو كان له رداء اشركها النبي صلى الله عليه وسلم فبه وهذا
بعيد اذ ليس في كلام النبي ولا الرجل ما يدل على شيء من ذلك قال ويمكن ان يقال ان مراد سهل انه
لو كان عليه رداء مضاف الى الازار لكان للمرأة نصف ما عليه الذي هو اما الرداء واما الازار فله المنع
بقوله ان لبسته لم يكن عليها منه شيء وان لبسته لم يكن عليك منه شيء فكانه قال لو كان عليك ثوب تنفرد
انت بلبسه وثوب آخر تأخذه هي تنفرد بلبسه لكان لها اخذه فاما اذا لم يكن ذلك فلا انتهى وقد اخذ
كلامه هذا بعض المتأخرين فذكره ملخصا وهو كلام صحيح لكنه مبني على الفهم الذي دخله
الوهم والذي قال فاه نصفه هو الرجل صاحب القصص وكلام سهل انما هو قوله ماله رداء فقط وهي جملة
معترضة وتقدير الكلام ولكن هذا ازارى فاه نصفه وقد جاء ذلك في رواية ابى غسان محمد
ابن مطرف ولفظه ولكن هذا ازارى ولها نصفه قال سهل وماله رداء ووقع في رواية الثوري عند
الاسماعيلي فقام رجل عليه ازار وليس عليه رداء ومعنى قول النبي صلى الله عليه وسلم ان لبسته الى
آخره اي ان لبسته كاملا والا فافن المعلوم من ضيق حالهم وقلة الثياب عندهم انهم لو لبسته بعد ان تشقه
لم يسترها ويحتمل ان يكون المراد بالنسي نفي الكمال لان العرب قد تنفي جملة الشيء اذا نسي كماله
والمعنى لو شققه بينكنا نصفين لم يحصل كمال سترك بالنصف اذا لبسته ولا هي وفي رواية معمر عند
الطبراني والله ما وجدت شيئا غير ثوبي هذا اشقه بيني وبينهم قال مافي ثوبك فضل عنك وفي رواية فضيل
ابن سليمان والسكنى اشق بردي هذه فأعطيها النصف وأخذ النصف وفي رواية الدراوردي قال ما املك
الا ازارى هذا قال ارايت ان لبسته فأى شيء تلبس وفي رواية مبشر هذه الشهادة التي على ليس عندي غيرها
وفي رواية هشام بن سعد ما عليه الا ثوب واحد حاقا قد طر فيه على عنقه وفي حديث ابن عباس وجابر والله
مالي ثوب الا هذا الذي على وكل هذا مما يرجح الاحتمال الاول والله أعلم ووقع في رواية جواد بن زيد فقال
اعطها ثوبا قال لا اجد قال اعطها ولو خافا من حديث فاعتل له ومعنى قوله فاعتل له اي اعتذر بعدم وجدانه
كما دلت عليه رواية غيره ووقع في رواية ابى غسان قبل قوله هل معك من القرآن شيء فجلس الرجل حتى
اذا طال مجلسه قام فراه النبي صلى الله عليه وسلم فدعا اودعي له وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي فقام
طويلا ثم رلى فقال النبي صلى الله عليه وسلم على الرجل وفي رواية عبد العزيز بن ابى حازم ويعقوب مثله
لكن قال فراه النبي صلى الله عليه وسلم مولى فامره فدعي له فلما جاء قال ما املك من القرآن ويحتمل
ان يكون هذا بعد قوله كما في رواية مالك هل معك من القرآن شيء فاستفهمه حيثئذ عن كتيبه ووقع الامر ان
في رواية معمر قال فهل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم قال ماذا قال سورة كذا وعرف بهذا المراد بالمعجزة
وان معناها الحفظ عن ظهر قلبه وقد تقدم تهرير ذلك في فضائل القرآن وبيان من زاد فيه تهريره عن
ظهر قلبه وكذا وقع في رواية الثوري عند الاسماعيلي قال معي سورة كذا ومعني سورة كذا قال عن ظهر
قلبك قال نعم (قوله سورة كذا او سورة كذا) زاد مالك تسميتها وفي رواية يعقوب وابن ابى حازم عندهن
وفي رواية ابى غسان لسور يعلوها وفي رواية سعيد بن المسيب عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه
وسلم زوج رجلا امرأة على سورتين من القرآن يعامها اياهما ووقع في حديث ابى هريرة قال ما تحفظ من

سورة كذا وسورة كذا
قال

القرآن قال سورة البقرة أو التي تليها كذا في كتابي أبي داود والنسائي بلفظ أو وزعم بعض من أئمتنا
 أنه عند أبي داود بالواو وعند النسائي بلفظ أو ووقع في حديث ابن مسعود قال نعم سورة البقرة وسورة
 المفضل وفي حديث ضميرة أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا على سورة البقرة لم يكن عنده شيء
 وفي حديث أبي أمامة زوج النبي صلى الله عليه وسلم رجلا من أصحابه امرأة على سورة من المفضل
 جعلها مهرها وأدخلها عليه وقال عليها وفي حديث أبي هريرة المذكور فعملها عشرين آية وهي
 امرأتك وفي حديث ابن عباس أزوجه أمثلة على أن تعلمها أربع أو خمس سور من كتاب الله وفي مرسل
 أبي النعمان الأزدي عند سعيد بن منصور زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من
 القرآن وفي حديث ابن عباس وجابر هل تقرأ من القرآن شيئا قال نعم أنا أطينا الكوثر قال صدقها
 أيها ويجمع بين هذه الالفاظ بأن بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ بعض أو أن القصص متعددة (قوله
 اذهب فقد انكحكها بما عك من القرآن) في رواية زائدة مثله لكن قال في آخره فعلمها من
 القرآن وفي رواية مالك قال له قد زوجكها بما عك من القرآن ومثله في رواية الدراوردي عند اسحق
 ابن راهويه وكذا في رواية فضيل بن سليمان ومبشر وفي رواية الثوري عن ابن ماجة قد زوجكها على
 ما عك من القرآن ومثله في رواية هشام بن سعد وفي رواية الثوري عند الاسماعيلي انكحكها بما
 عك من القرآن وفي رواية الثوري ومعه عند الطبراني قد ملككها بما عك من القرآن وكذا في رواية
 يعقوب وابن أبي حازم وابن جرير وحامد بن زيد في إحدى الروايتين عنه وفي رواية معمر عند أحمد
 قد ملككها والباقي مثله وقال في أخرى فرأيت به يمضي وهي تتبعه وفي رواية أبي غسان امكناكها
 والباقي مثله وفي حديث ابن مسعود قد انكحكها على أن تقرأها وتعلمها وإذا رزقك الله عوضتها
 فزوجها الرجل على ذلك وفي هذا الحديث من الفوائد أشياء غير ما ترجم به البخاري في كتاب الوكالة
 وفصائل القرآن وعدة تراجم في كتاب النكاح وقد بينت في كل واحد توجيه الترجمة ومطابقتها
 للحديث ووجه الاستنباط منها وترجم عليه أيضا في كتاب اللباس والتوحيد كما سيأتي تقريره وفيه
 أيضا أن لا حد لأقل المهر قال ابن المنذر فيه رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم وكذا من قال
 ربع دينار قال لأن خاتم من حديد لا يساوي ذلك وقال المازري تعلق به من أجاز النكاح بأقل من ربع
 دينار لأنه خرج مخرج التعليل ولكن مالك قاسه على القطع في السرقة قال عياض فقد ذهب مالك عن
 الحجازيين لكن مستنده الالفاظ التي قوله تعالى أن تبغوا بأموالكم وبقوله ومن لم يستطع منكم
 طولا فإنه يدل على أن المراد ماله بال من المال وأقله ما استيسر به قطع العضو المحترم قال وأجازة الكافة
 بما تراضى عليه الزوجان أو من العقد إليه بما فيه منفعة كالسوط والتعل وان كانت قيمته أقل من درهم
 وبه قال يحيى بن سعيد الأنصاري وأبو الزناد ويعنه وابن أبي ذئب وغيرهم من أهل المدينة وغير مالك
 ومن تبعه وابن جرير ومسلم بن خالد وغيرهما من أهل مكة والأوزاعي في أهل الشام والليث في أهل
 مصر والثوري وابن أبي ليلى وغيرهما من العراقيين غير أبي حنيفة ومن تبعه والشافعي وداود وفقهاء
 أصحاب الحديث وابن وهب من المالكية وقال أبو حنيفة أقله عشرة وأبو حنيفة أقله خمسة ومالك أقله
 ثلاثة أو ربع دينار بناء على اختلافهم في مقدار ما يجب فيه القطع وقد قال الدراوردي لمالك لما سمعه
 يذكر هذه المسئلة تعرفت يا أبا عبد الله أي سلكت سبيل أهل العراق في قياسهم مقدار الصدقات على
 مقدار نصاب السرقة وقال القرطبي استدلل من قاسه بنصاب السرقة بأنه عضو آدمي محترم فلا
 يستباح بأقل من كذا قياسا على يد السارق وتعبقه الجمهور بأنه قياس في مقابل النص فلا يصح وبأن

اذ ذهب فقد انكحكها
 بما عك من القرآن

البسطة قطع وتبين ولا كذلك الفرج و بأن القدر المسروق يجب على السارق رده مع القطع ولا كذلك
الصدقات وقد ضعف جماعة من المالكية أيضا هذا القياس فقال أبو الحسن اللخمي قياس قدر الصدقات
بنصاب السرقة ليس بالبين لأن اليد إنما طعت في ربع دينار كالألمصبة والنكاح مستباح بوجه
جائز ونحوه لا يبيح عبد الله بن الفخار منهم نعم قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا يدل على أن صدقات
الحرمة لا بد وأن يكون ما ينطلق عليه اسم مال له قدر ليحصل الفرق بينه وبين مهر الامة واما قوله تعالى
ان تبغوا بأموالكم فإنه يدل على اشتراط ما يسهى مالا في الجملة قل او كثروا قد حده بعض المالكية
بما يجب فيه الزكاة وهو اقوى من قياسه على نصاب السرقة واقوى من ذلك رده الى المتعارف وقال
ابن العربي وزن الخاتم من الحديد لا يساوي ربع دينار وهو مما لا جواب عنه ولا عذر فيه لكن
المحققين من اصحابنا نظروا الى قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا فنع الله انما قدر على الطول من
نكاح الامة فلو كان الطول درهما ما عذر على احد ثم تعقبه بأن ثلاثة دراهم كذلك يعني فلا حجة فيه
للتعدد ولا سيما مع الاختلاف في المراد بالطول وفيه ان الهبة في النكاح خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم
لقول الرجل زوجنيها ولم يقل هبها لي واقول لها هي وهبت نفسي لك وسكت صلى الله عليه وسلم على ذلك
فدل على جوازه له خاصة مع قوله تعالى خالصه لك من دون المؤمنين وفيه جواز انعقاد نكاحه صلى الله
عليه وسلم بلفظ الهبة دون غيره من الامة على احد الوجهين للشافعية والاخر لا بد من انقضاء النكاح
او التزوج وسيا في البحث فيه وفيه ان الامام يزوج من ليس لها ولي خاص لمن يراه كفقهاها ولو كان
لا بد من رضاها بذلك وقال الداودي ليس في الخبر انه استأذنها ولا انها وكاته وانما هو من قوله تعالى
النبي أولى بالمؤمنين من انفسهم يعني فيكون خاصا به صلى الله عليه وسلم أنه يزوج من شاء من النساء
بغير استئذانهم لمن شاء ونحوه قال ابن ابي زيد واجاب ابن بطال بأنها لما قالت له وهبت نفسي لك كان
كالاذن منها في تزويجها لمن اراد لانها لا تملك حقيقة فيصير المعنى جعلت لك ان تصرف في تزويجي
اه ولوراجع الحديث اني هريرة لما احتاج الى هذا التكلف فان فيه كما قدمته ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم قال للمرأة اني اريد ان ازوجك هذا ان رخصت فقالت ما رخصت لي فقد رخصت وفيه جواز تأمل
محاسن المرأة لارادة تزويجها وان لم تتقدم الرغبة في تزويجها ولا وقعت خطبتها لانه صلى الله عليه وسلم
صعد فيها النظر وصوبه وفي الصيغة ما يدل على المباغثة في ذلك ولم يتقدم منه رغبة فيها ولا خطبة ثم قال
لا حاجة لي في النساء ولم يقصد انه اذا رأى منها ما يعجبه انه يقبلها اما كان للمباغثة في تأملها فائدة
ويمكن الانفصال عن ذلك بدعوى الخصوصية له لمحل العصمة والذي تقرر عندنا انه صلى الله عليه وسلم
كان لا يحرم عليه النظر الى المؤمنات الاجنبيات بخلاف غيره وسلك ابن العربي في الجواب مسلكا
آخر فقال يحتمل ان ذلك قبل الحجاب او بعده لكنها كانت متلففة وسياق الحديث يبعد ما قال
وفيه ان الهبة لا تتم الا بالتقبل لانها لما قالت وهبت نفسي لك ولم يقبل قبلت لم يتم مقصودها ولو
قبلها لصارت زوجها ولذلك لم ينكر على القائل زوجنيها وفيه جواز الخطبة على خطبة من خطب اذا
لم يقع بينهما ركوع ولا سيما اذا احتج بحايل الرد قاله ابو الوليد الباجي وتعقبه عياض وغيره
بأنه لم يتقدم عليها خطبة لاحد ولا ميل بل هي ارادت ان يتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت
نفسها لهما فامباغثة منها في تحصيل مقصودها فلم يقبل ولما قال ليس لي حاجة في النساء عرف
الرجل انه لم قبلها فقال زوجنيها ثم بالغ في الاحتراز فقال ان لم يكن للثبها حاجة وانما قال ذلك
بعد تصريحه بنسب الحاجة لاحتمال ان يبدوله بعد ذلك ما يدعو الى اجابته فكان ذلك دالا على

وفور فطنه الصعابي المذكور وحسن ادبه (قلت) ويحتمل ان يكون الباجي اشار الى ان الحكم الذي ذكره يستنبط من هذه القصة لان الصعابي لو فهم ان النبي صلى الله عليه وسلم فيها رغبة لم يطلبها فكذلك من فهم ان له رغبة في تزويج امرأة لا يصلح لغيره ان يراجع فيها حتى يظهر عدم رغبته فيها اما بالتصريح او ماني حكمه وفيه ان النكاح لا بد فيه من المصداق لقوله هل عندك من شيء تصدقها وقد اجمعوا على انه لا يجوز لاحد ان يطأ فراجا وهب له دون الرقة بغير صداق وفيه ان الاولى ان يذكر المصداق في العقد لانه اقطع للنزاع وانفع للمرأة فلو عقد بغير ذلك كرسداق صح ووجب لها مهر المثل بالدخول على الصحيح وقيل باعقد ووجه كونه انفع لها انه يثبت لها نصف المسمى ان لو طأقت قبل الدخول وفيه استحباب تعجيل تسليم المهر وفيه جواز الحلف بغير استعلاف للتأكد كيد لكنه يكره لغير ضرورة وفي قوله اعندك شيء فقال لادليل على تخصيص العموم بالاعتراض لانه لفظ شيء يشهد بالخبر والتأفة وهو كان لا يعدم شيئا فافها كالنواة ونحوها لكنه فهم ان المراد ماله قيمة في الجملة فلذلك نفى ان يكون عنده ونقل عياض الاجماع على ان مثل الشيء الذي لا يتمر ولا له قيمة لا يكون صداقا ولا يحل به النكاح فان ثبت نقله فقد خرق هذا الاجماع ابو محمد بن حزم فقال يجوز بكل ما به شيء ولو كان حبة من شعير ويؤيد ما ذهب اليه الكافة قوله صلى الله عليه وسلم النكاح ولو خاتم من حديد لانه اوردته مورد التقليل بالنسبة لما فوقه ولا شك ان الخاتم من الحديد له قيمة وهو على خطر من النواة وحبة الشعير ومساق الخبر يدل على انه لا شيء دونه يستعمل به البضع وقد وردت احاديث في اقل المصداق لا يثبت منها شيء منها عند ابن ابي شيبة من طريق ابي ليبيد رفعه من استعمال بدرهم في النكاح فتد استعمال ومنها عند ابي داود عن جابر رفعه من اعطى في صداق امرأة سوية او تمر استعمال وعند الترمذي من حديث عامر بن ربيعة ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز نكاح امرأة على نعلين وعند الدارقطني من حديث ابي سعيد في اثناء حديث المهر ولو على سواك من اراك واقوى شيء ورد في ذلك حديث جابر عند مسلم كنا نستمع بالقبضة من التمر والدقيق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نهى عنها عمر قال البيهقي انما نهى عمر عن النكاح الى اجل لاعن قدر المصداق وهو كما قال وفيه دليل للجهه ووريلوا ان النكاح بالخاتم الحديد وما هو نظير قيمته قال ابن العربي من المالكية كما تقدم لاشك ان خاتم الحديد لا يساوي ربع دينار وهذا الاجواب عنه لاحد ولا عذر فيه وان فصل بعض المالكية عن هذا الايراد مع قوته بأجوبة منها ان قوله ولو خاتم من حديد خرج مخرج المبالغة في طلب التيسر عليه ولم يرد عين الخاتم الحديد ولا قدر قيمته حقيقة لانه لما قال لا اجسد شيئا عرف انه فهم ان المراد بالشيء ماله قيمة فتيسر له ولو اقل ماله قيمة كخاتم الحديد ومثله تصدقوا ولو بظلف محرق ولو بفرس شاة مع ان الظلف والفرس لا ينتفع به ولا يتصدق به ومنها احتمال انه طلب منه ما يجعل نقده قبل الدخول لان ذلك جميع المصداق وهذا جواب ابن القصار وهذا يلزم منه الرد عليهم حيث استحبوا التسليم ربع دينار او قيمته قبل الدخول لا اقل ومنها دعوى اختصاص الرجل المذكور بهذا التمسك دون غيره وهذا جواب الابهري وتعقب بأن الخصوصية تحتاج الى دليل خاص ومنها احتمال ان تكون قيمته اذ ذلك ثلاثة دراهم او ربع دينار وقد وقع عند الحكم والطبراني من طريق الثوري عن ابي حازم عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلا بخاتم من حديد فضة واستبدل به على جواز اخذ الخاتم من الحديد وسيأتي البحث فيه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى وعلى وجوب تعجيل المصداق قبل الدخول اذ لو ساع تأخيرها لاسأله هل يقدر على تحصيل ما يهرها بعد ان يدخل عليها ويتقرر ذلك في ذمته

ويمكن الانفصال عن ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم أشار بالاولى والحامل على هذا التأويل ثبوت جواز
نكاح المفوضة وثبوت جواز النكاح على مسمى في الذمة والله اعلم وفيه ان اصدق ما يقول يخرج
عن يد مالكة حتى ان من اصدق جارية مثلاً حرم عليه وطؤها وكذا استخداها بها غير اذن من اصدقها
وان صحه المبيع توقف على صحه تسليمه فلا يصح ما تعذر ما حسا كالطير في الهواء وما شرعا كالمرهون
وكذا الذي لو زال ازاره لانكشف عورته كذا قال عياض وفيه نظر واستدل به على جواز جعل المنفعة
صداقاً ولو كان تعليم القرآن قال المازري هذا يقيني على ان الباء للتعويض كقولك بعثت ثوبى بدينار
وهذا هو الظاهر والاولو كانت بمعنى اللام على معنى تكريره لكونه حاملاً للقرآن اصبحت المرأة بمعنى
الموهوبة والموهوبة خاصة بالنبي صلى الله عليه وسلم اه وانفصل الابهرى وقوله الطحاوي ومن
تبعهما كابى محمد بن ابي زيد عن ذلك بأن هذا خاص بذلك الرجل لكون النبي صلى الله عليه وسلم كان
يجوز له نكاح الواهبة فكذلك يجوز له ان ينكحها لمن شاء بغير صداق ونحوه للداودي وقال انكحها
اياهم بغير صداق لانه اولى بالمؤمنين من انفسهم وقواه بعضهم بأنه لما قال له ملك كنه ما يشاورها ولا
استأذنها وهذا ضعيف لانها هي اولا فوضت امرها الى النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في رواية الباب
فر في رأيك وغير ذلك من الفاظ الخبر التي ذكرناها فلذلك لم يحتج الى مراجعتها في تصدير المهر وصارت
كن قالت لوليها زوجني بما ترى من قليل الصداق وكثيره واحتج لهذا القول بما اخرج سعيد بن
منصور عن مرسل ابي النعمان الازدى قال زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة على سورة من
القرآن وقال لا تكون لاحد بعدك مهراً وهذا منع ارساله فيه من لا يعرف واخرج ابو داود عن طريق
مجهول قال ليس هذا لاحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ابو عوانة عن طريق الليث بن سعد
نحوه وقال عياض يحتمل قوله بما معك من القرآن وجهين اظهرهما ان يعلمها ما معك من القرآن او
مقدار معين منه ويكون ذلك صداقها وقد جاء هذا التفسير عن مالك ويؤيده قوله في بعض طرقه
الصحيحة فعلمها من القرآن كما تقدم وعين في حديث ابي هريرة مقدار ما يعلمها وهو عشرون آية
ويحتمل ان تكون الباء بمعنى اللام اي لاجل ما معك من القرآن فأكرمه بأن زوجته المرأة بالمهر
لاجل كونه حافظاً للقرآن او لبعضه ونظيره قصة ابي طلحة مع ام سليم وذلك فيما اخرج به النسائي
وصححه من طريق جعفر بن سليمان عن ثابت عن انس قال خطب ابو طلحة ام سليم فمالت والله ما مثلك
يردولكنك كافر وانما سلمة ولا يهل لي ان اتزوجك فان تسلم فذاك مهري ولا اسألك غيره فأسلم فكان
ذلك مهرها واخرج النسائي من طريق عبد الله بن عبيد الله بن ابي طلحة عن انس قال تزوج ابو طلحة
ام سليم فكان صداق ما بينهما الاسلام فذكر القصة وقال في آخره فكان ذلك صداق ما بينهما ترجم
عليه النسائي التزويج على الاسلام ثم ترجم على حديث سهل التزويج على سورة من القرآن فكانه مال
الى ترجيح الاحتمال الثاني ويؤيد ان الباء للتعويض لا للبيبة ما اخرج ابن ابي شيبة والترمذي من
حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم سأل رجلاً من اصحابه يا فلان هل تزوجت قال لا وبس عندي
ما تزوج به قال اليس معك قل هو الله احد الحديث واستدل الطحاوي للقول الثاني من طريق النظر
بأن النكاح اذا وقع على مجهول كان كالمسم فيحتاج الى الرجوع الى المعلوم قال والاصل المجمع عليه
لو ان رجلاً استأجر رجلاً على ان يعلمه سورة من القرآن بدينار لم يصح لان الاجارة لا تصح الا على
عمل معين كغسل الثوب او وقت معين والتعليم قد لا يعلم مقداره ووقته فمديته علم في زمان يسير وقد يحتاج
الى زمان طويل ولهذا لو باعه داره على ان يعلمه سورة من القرآن لم يصح قال فاذا كان التعليم لا تملك به

قوله فر في رأيك هي رواية
والا فالذي في رواية
الباب فر في رأيك اه

الاعيان لا تملك به المنافع والجواب عما ذكره ان المشروط تعليمه معين كما تقدم في بعض طرقه واما
 الاحتجاج بالجهل بمدة التعليم فيحتمل ان يقال اغتفر ذلك في باب الزوجين لان الاصل استمرار
 عشرته ما ولا ان مقدار تعليم عشرين آية لا يختلف فيه أفهام النساء غالباً خصوصاً مع كونها عربية من
 اهل لسان الذي يتزوجها كما تقدم وان فصل بعضهم بأزواجهن اياه لاجل مامعه من القرآن الذي
 حفظه وسكت عن المهر فيكون ثابتاً لها في ذمتها اذا ايسر كنفها كالحاق التفويض وان ثبت حديث ابن
 عباس المتقدم حيث قال فيه فاذا رزقك الله فعوضها كان فيه تقوية لهذا القول لكنه غير ثابت وقال
 بعضهم يحتمل ان يكون زوجها لاجل ما حفظه من القرآن وصدق عنه كما كفر عن الذي وقع على امرأته
 في رمضان ويكون ذكر القرآن وتعليمه على سبيل التحريض على تعلم القرآن وتعليمه وتنويعها
 بفضل اهلها قالوا ومما يدل على انه لم يجعل التعليم صداقاً انه لم يشع معرفة الزوج بقهرهم المرأة وهل فيها
 قابلية التعليم بسرعة او ببطء ونحو ذلك مما تتفاوت فيه الاغراض والجواب عن ذلك قد تقدم في بحث
 الطحاوي ويؤيد قول الجمهور وقوله صلى الله عليه وسلم اول اهل معاشي تصدقها ولو قصد استكشاف
 فضله اسأله عن نسبه وطريقته ونحو ذلك فان قيل كيف يصح جعل تعليمها القرآن مهراً وقد لا
 تعلم اجيب كما يصح جعل تعليمها الكتابة مهراً وقد لا تعلم واعلم ان الاختلاف عند من اجاز جعل
 المنفعة مهراً اهل بشرط ان يعلم حذق المتعلم اولا كما تقدم وفيه جواز كون الاجارة صداقاً ولو كانت
 المصدوقة المستأجرة فتقوم المنفعة من الاجارة مقام الصداق وهو قول الشافعي واسحق والحسن
 ابن صالح وعند المالكية فيه خلاف ومنعه الحنفية في الحر واجازوه في العبد الا في الاجارة في تعليم
 القرآن فنحوه مطلقاً بناء على اصلهم في ان اخذ الاجارة على تعليم القرآن لا يجوز وقد نقل عياض
 جواز الاستئجار لتعليم القرآن عن العلماء كافة الا الحنفية وقال ابن العربي من العلماء من قال
 زوجها على ان يعلمها من القرآن فكانها كانت اجارة وهذا كرهه مالك ومنعه ابو حنيفة وقال
 ابن القاسم يفسخ قبل الدخول ويثبت بعده قال والصحيح جوازه بالتعليم وقد روى يحيى بن مضر
 عن مالك في هذه القصة ان ذلك اجرة على تعليمها وبذلك جاز اخذ الاجارة على تعليم القرآن
 وبالوجهين قال الشافعي واسحق واذا جاز ان يؤخذ عنه العوض جاز ان يكون عوضاً وقد اجاز مالك
 من احدى الجهتين فيلزم ان يجيزه من الجهة الاخرى وقال الثوري قوله علمها نص في الامر بالتعليم
 والسياق يشهد بان ذلك لاجل النكاح فلا يلتفت لقول من قال ان ذلك كان اكراماً للرجل فان الحديث
 يصرح بخلافه وقوامهم ان الباء بمعنى اللام ليس بصحيح لغة ولا مسافاً واستدل به على ان من قال
 زوجني فلانة فقال زوجتكها بكذا كفي ذلك ولا يحتاج الى قول الزوج قبلت قاله ابو بكر الرازي من
 الحنفية وذكره الرافعي من الشافعية وقد استشكل من جهة طول الفصل بين الاستيجاب والايجاب
 وفراق الرجل المجلس للتماس ما يصدقها اياه واجاب المهلب بان بساط القصة اغنى عن ذلك وكذا
 كل راغب في التزوج اذا استوجب فأجيب بشئ معين وسكت كفي اذا ظهر قرينة القبول والا فيشترط
 معرفة رضاه بالقرار المذكور واستدل به على جواز ثبوت العقد بدون لفظ النكاح والتزوج وخالف
 ذلك الشافعي ومن المالكية ابن دينار وغيره والمشهور عن المالكية جوازه بكل لفظ دل على معناه
 اذا قرن به كرا الصداق او قصد النكاح كالتدليث والهبة والصدقة والبيع ولا يصح عندهم بلفظ الاجارة
 ولا العارية ولا الوصية واختلف عندهم في الاحلال والاباحة واجازه الحنفية بكل لفظ يقتضي
 التأبيد مع القصد وموضع الدليل من هذا الحديث ورود قوله صلى الله عليه وسلم ملكتكها امكن

وردا أيضا بلفظ زوجها قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلاف فيها مع اتحاد مخرج الحديث فالظاهر ان الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم احدا لا لفظا المذكورة قال صواب في مثل هذا النظر الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني ان الصواب رواية من روى زوجها وانهم اكثروا بلفظ قال وقال بعض المتأخرين يحتمل صحة اللفظين ويكون قال لفظ التزويج اولاهم قال اذهب فقد ملكتها بالتزويج السابق قال ابن دقيق العيد وهذا بعيد لان سياق الحديث يقتضي تعيين لفظة قبلت لاتعدها وانها هي التي انعقد بها النكاح وما ذكره يقتضي وقوع امر آخر انعقد به النكاح والذي قاله بعيد جدا وايضا فلخصه ان يعكس ويدعى ان العقد وقع بلفظ التملك ثم قال زوجها بالتملك السابق قال ثم انه لم يتعرض لرواية امكنا كما مع ثبوتها وكل هذا يقتضي تعيين المصير الى الترجيح اهـ و اشار بالتأخر الى التزويج فانه كذلك قال في شرح مسلم وقد قال ابن الذين لا يجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم عقد بلفظ التملك والتزويج معا في وقت واحد فليس احد اللفظين بأولى من الاخر فسقط الاحتجاج به هذا على تقدير تساوي الروایتين فكيف مع الترجيح قال ومن زعم ان معمر او هم فيه ورد عليه ان البخاري اخرج في غير موضع من رواية غير معمر مثل معمر اهـ وزعم ابن الجوزي في التحقيق ان رواية ابي غسان انكحتكها ورواية الباقي زوجها زوجها الاثنتان نفس وهم معمر ويعقوب وابن ابي حازم قال ومعمر كثير الغلط والاخر ان لم يكونا حافظين اهـ وقد غلط في رواية ابي غسان فانها بلفظ امكنا كما في جميع نسخ البخاري نعم وقعت بلفظ زوجها عند الاسماعيلي من طريق حسين بن محمد عن ابي غسان والبخاري اخرج عن سعيد بن ابي مريم عن ابي غسان بلفظ امكنا كما قد اخرج ابو نعيم في المستخرج من طريق يحيى ابن عثمان بن صالح عن سعيد شيخ البخاري فيه بلفظ انكحتكها فهذه ثلاثة الفاظ عن ابي غسان ورواية انكحتكها في البخاري لابن عيينة كما حررته وما ذكره من الطعن في الثلاثة مردود ولا سيما عبد العزيز فان روايته ترجح بكون الحديث عن ابيه وآل المرء اعرف بحديثه من غيرهم نعم الذي تحرر مما قدمته ان الذين رووه بلفظ التزويج اكثر عددا من رواة بغير لفظ التزويج ولا سيما فيهم من الحفاظ مثل مالك وفي رواية سفيان بن عيينة انكحتكها مساوية لروايتهم ومثلها رواية زائدة وعدا ابن الجوزي فيمن رواه بلفظ التزويج جاد بن زيد وروايته بهذا اللفظ في فضائل القرآن واما في النكاح فيلزم ملكتها وقد تبع الحافظ صلاح الدين العلائي ابن الجوزي فتعال في ترجيح رواية التزويج ولا سيما فيهم مالك وجاد بن زيد اهـ وقد تحرر انه اختلف على جاد فيها كما اختلف على الثوري فظهر ان رواية التملك وقعت في احادي الروايتين عن الثوري وفي رواية عبد العزيز بن ابي حازم ويعقوب بن عبد الرحمن وجاد بن زيد وفي رواية معمر ملكتها وهي بمعناها وانفرد ابو غسان برواية امكنا كما واخلق بها ان تكون تصحيفا من ملكنا كما فرواية التزويج او الانكاح ارجح وعلى تقدير ان تساوى الروايات يقف الاستدلال بها لكل من الفريقين وقد قال البغوي في شرح السنة لا حاجة في هذا الحديث لمن اجاز انعقاد النكاح بلفظ التملك لان العقد كان واحدا فلم يكن اللفظ الا واحدا واختلف الرواة في اللفظ الواقع والذي يظهر انه كان بلفظ التزويج على وفق قول الحافظ زوجين اذ هو الغالب في امر العقود اذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين ومن روى بلفظ غير لفظ التزويج لم يقصد مراعاة اللفظ الذي انعقد به العقد وانما اراد الخبر عن جريان العقد على تعليم القرآن وقيل ان بعضهم رواه بلفظ الامكان وقد اتفقوا على ان هذا العقد بهذا اللفظ لا يصح كذا قال وما ذكره كاف

في دفع احتجاج المخالف بانعقاد النكاح بالتقليد ونحوه وقال العلائي من المعلوم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذه الالفاظ كلها تلك الساعة فلم يبق الا ان يكون قال لفظة منها وعبر عنه بقية الرواية بالمعنى فن قال بان النكاح يتم قبله بلفظ التملك ثم احتج عجيته في هذا الحديث اذا عورض ببقية الالفاظ لم ينتهض احتجاجه فان جزم بأنه هو الذي تلفظ به النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال غيره ذكره بالمعنى قلبه عليه مخالفه وادعى ضده عواء فلم يبق الا الترجيح بأمر خارجي ولكن القلب الى ترجيح رواية التزويج اميل لكونها رواية اكثرين واقربينة قول الرجل الخاطب زوجه يا رسول الله (قلت) وقد تقدم النقل عن الدارقطني انه رجح رواية من قال زوجه فكها وبالغ ابن التين فقال اجمع اهل الحديث على ان الصحيح رواية زوجه فكها وان رواية ملكتكها وهم وتعلق بعض المتأخرين بان الذين اختلفوا في هذه اللفظة ائمة قالوا لان هذه الالفاظ عندهم مترادفة ما عبروا بها فدل على ان كل لفظ منها يقوم مقام الآخر عند ذلك الامام وهذا لا يمكن في الاحتجاج بجواز انعقاد النكاح بكل لفظ منها الا ان ذلك لا يدفع مطالبهم بدليل الحصر في اللفظين مع الاتفاق على ايقاع الطلاق بالكنايات بشرطها ولا حصر في الصريح وقد ذهب جمهور العلماء الى ان النكاح ينعقد بكل لفظ يدل عليه وهو قول الحنفية والمالكية واحدي الروايتين عن احمد واختلف الترجيح في مذهبه فاكثر انصوصه تدل على موافقه الجمهور واختار ابن حامد واتباعه الرواية الاخرى الموافقة للشافعية واستدل ابن عقيل منهم لصحة الرواية الاولى بحديث اعتق صفيه وجعل عتقها صداقها فان احد نص على ان من قال عتقت امتي وجعلت عتقها صداقا انه ينعقد نكاحها بذلك واشترط من ذهب الى الرواية الاخرى بأنه لا بد ان يقول في مثل هذه الصورة تزوجتها وهي زيادة على ما في الخبر وعلى نص احمد واصله يشهد بان العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول او فعل وفيه ان من رغب في تزويج من هو اعلى قدر امته لا لوم عليه لانه بصدد ان يجاب الا ان كان مما تقطع العادة برده كالسوق فيخطب من السلطان بنته او اخته وان من رغب في تزويج من هو اعلى منها لا عار عليها اصلا ولا سيما ان كان هناك غرض صحيح او قصد صالح اما لفضل ديني في المخطوب او لموى فيه يخشى من السكوت عنه الوقوع في محذور واستدل به على صحة قول من جعل عتق الامة عوضا عن بضعها كذا ذكره الخطابي ولفظه ان من اعتق امه كان له ان يزوجه او يجعل عتقها عوضا عن بضعها وفي اخذه من هذا الحديث بعد وقد تقدم البحث فيه مفصلا قبل هذا وفيه ان سكوت من عقد عليها وهي ساكنة لازم اذ لم يمنع من كلامها خوف او حياء او غيرها وفيه جواز نكاح المرأة دون ان تسأل هل لها ولي خاص او لا ودون ان تسأل هل هي في عصمة رجل او في عدته قال الخطابي ذهب الى ذلك جماعة جملة على ظاهر الحال ولكن الحكم يحتاجون في ذلك وبسألونها (قلت) وفي اخذهما الحكم من هذه القصة نظر لاحتمال ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على جلية امرها واخبره بذلك من حضر مجلسه ممن يعرفها ومع هذا الاحتمال لا ينتهض الاستدلال به وقد نص الشافعي على انه ليس للحاكم ان يزوجه امرأته حتى يشهد عدلان انها ليس لها ولي خاص ولا انها في عصمة رجل ولا في عدته لكن اختلف اصحابه هل هذا على سبيل الاشتراط او الاحتياط والثاني المصحح عندهم وفيه انه لا يشترط في صحة العقد تقدم الخطبة اذ لم يقع في شيء من طرق هذا الحديث وقوع جدولا تشهد ولا غيرهما من اركان الخطبة وخالف في ذلك الظاهرية فجعلوها واجبة ووافقهم من الشافعية ابو عوانة فترجم في صحيحه باب وجوب الخطبة عند العقد وفيه ان الكفاءة في الحرية

وفي الدين وفي النسب لافي المال لان الرجل كان لاشئ له وقد رضى به كذا قاله ابن بطال وما درى من
 ابن له ان المرأة كانت ذات مال وفيه ان طالب الحاجة لا ينبغي له ان يلح في طلبها بل يطلبها برفق وتأن
 ويدخل في ذلك طالب الدنيا والدين من مستفت وسائل وباحث عن علم وفيه ان الفقير يجوز له ان يكسح من
 علمت بحاله ورضيت به اذا كان واجدا للمهر وكان عاجزا عن غيره من الحقوق لان المراجعة وقعت في
 وجدان المهر وقعه لافي قدر زائد قاله الباجي وتعقب باحتمال ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطلع من
 حال الرجل على انه يقدر على اكتساب قوته وقوت امراته ولا سيما مع ما كان عليه اهل ذلك العصر من
 قلة الشئ والقناعة باليسير واستدل به على صحة النكاح بغير شهود ورد بان ذلك وقع بمحضرة جماعة من
 الصحابة كما تقدم ظاهرا في اول الحديث وقال ابن حبيب هو منسوخ بحديث لانكاح الابولى وشاهدى
 عدل وتعقب واستدل به على صحة النكاح بغيرولى وتعقب باحتمال انه لم يكن لها ولى خاص والامام ولى
 من الاولى له واستدل به على جواز استمتاع الرجل بشهوة امراته وما يشترى بصدقاتها لقوله ان لبسته مع
 ان النصف لها ولم يمنع مع ذلك من الاستمتاع بنصفه الذى وجب لها بل جوز له لبسه كله وانما وقع المنع
 لكونه لم يكن له ثوب آخر قاله ابو محمد بن ابي زيد وتعقبه عياض وغيره بان السياق يرشد الى ان المراد
 تعذرا لا كنفاء بنصف الا زار لافي اباحة لبسه كله وما المانع ان يكون المراد ان كلامهم ما يلبسه مهاباة
 لثبوت حقه فيه لكن لما لم يكن للرجل ما يستتر به اذا جاءت نوبتها في لبسه قال له ان لبسته جسد
 ولا ازارك وفيه نظر الامام في مصالح رعيته وارشاده الى ما يصلحهم وفي الحديث ايضا المراوضة في
 الصدقات وخطبة المرأة لنفسه وانه لا يجب اعفاف المسلم بالنكاح كوجوب اطعامه الطعام والشراب
 قال ابن التسين بعد ان ذكر فوائد الحديث فهذه احدى وعشرون فائدة بوب البخارى على اكثرها
 (قلت) وقد فصلت ما ترجم به البخارى من غيره ومن تأمل ما جمعه هنا علم انه يزيد على ما ذكره
 مقدار ما ذكرنا اكثر ووقع التنصيص على ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج رجلا امرأة بخاتم من
 حديد وهذا هو النكحة في ذكر الخاتم دون غيره من العروض اخرج البغوى في معجم الصحابة من
 طريق القعنبي عن حسين بن عبد الله بن ضمرة عن ابيه عن جده ان رجلا قال يا رسول الله انكحني
 فلانة قال ما تصدقها قال ما معى شئ قال لمن هذا الخاتم قال لى قال فاعطها اياه فاكحه وهذا وان كان
 ضعيف السند لكنه يدخل في هذه الامهات ﴿ (قوله) **باب** المهر بالعروض وخاتم من
حديد) العروض بضم العين والراء المهملتين جمع عرض بفتح اوله وسكون ثانيه والضاد معجمة
 ما يقابل النقود قوله بعده وخاتم من حديد هو من الخاص بعد العام فان الخاتم من حديد من جملة العروض
 والترجمة مأخوذة من حديث الباب للخاتم بالتنصيص والعروض بالاطاق وتقديم في اوائل النكاح
 حديث ابن مسعود فأرخص لنا ان نكح المرأة بالثوب وتقدم في الباب قبله عدة احاديث في ذلك (قوله
 حديثنا يحيى) هو ابن موسى كما صرح به ابن السكك وسفيان هو الثوري (قوله قال لرجل
 تزوج ولو بخاتم من حديد) هذا مختصر من الحديث الطويل الذى قبله وقد ذكرت من ساقه عن
 الثوري مطولا وهو عبد الرزاق لكنه قرنه في روايته بمهر واخرجه ابن ماجه من رواية سفيان الثوري
 اتم بما هنا وقد ذكرت ما في روايته من فائدة زائدة في الحديث الذى قبله وتقدم من الكلام فيه ما يغنى
 عن اعادته والله اعلم ﴿ (قوله) **باب** الشروط في النكاح) اى التى تحمل وتعبر وقد ترجم في
 كتاب الشروط الشروط في المهر عند عقد النكاح واوردا الاثر المعلق والحديث الموصول المذكور
 هنا (قوله وقال عمر مقاطع الحقوق عند الشروط) وصله سعيد بن منصور من طريق اسمعيل

باب المهر بالعروض
 وخاتم من حديد في حديثنا
 يحيى حديثنا وكيع عن
 سفيان عن ابي حازم عن
 سهل بن سعد ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال
 لرجل تزوج ولو بخاتم
 من حديد في باب الشروط
 في النكاح في وقال عمر
 مقاطع الحقوق عند
 الشروط

ابن عبيد الله وهو ابن ابي المهاجر عن عبد الرحمن بن غنم قال كنت مع عمر حيث تمس ركبتي ركبته
فجاءه رجل فقال يا امير المؤمنين تزوجت هذه وشرطت لها دارها واني اجمع لامري اولشائي ان انتقل
الى ارض كذا وكذا فقال لها شرطها فقال الرجل هان الرجال اذ لا نشاء امرأة ان تطلق زوجها الا طلقت
فقال عمر المؤمنون على شروطهم عند مقاطع حقوقهم وتقدم في الشروط من وجه آخر عن ابن ابي
المهاجر نحوه وقال في آخره قتال عمر ان مقاطع الحقوق عند الشروط ولها ما اشترطت (قوله وقال
المسور بن مخزومة سمعت النبي صلى الله عليه وسلم ذكر صهره فأتى عليه) تقدم موصولا في المناقب
في ذكر ابي العاص بن الربيع وهو الصهر المذكور ويثبت هناك نسبه والمراد بقوله حدثني
فصدقني وسيأتي شرحه مستوفى في ابواب الغيرة في اواخر كتاب النكاح والغرض منه هنا ثناء النبي
صلى الله عليه وسلم عليه لاجل وفائه بما شرط له (قوله حدثنا ابو الوائس) هو الطيالسي (قوله عن
يزيد بن ابي حبيب) تقدم في الشروط عن عبد الله بن يوسف عن الليث حدثني يزيد بن ابي حبيب
(قوله عن ابي الخير) هو مرثد بن عبد الله بن الزبير وعقبه هو ابن عامر الجهمي (قوله احق ما اوفيتم
من الشروط ان توفوا به) في رواية عبد الله بن يوسف احق الشروط ان توفوا به وفي رواية مسلم من
طريق عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن ابي حبيب انه احق الشروط ان يوفى به (قوله ما استحلتم به
الفروج) اي احق الشروط بالوفاء شروط النكاح لان امره احوط وبابه اضيق وقال الخطابي
الشروط في النكاح مختلفة فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقا وهو ما امر الله به من امساك بمعروف واتسريح
باحسان وعليه جل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفى به اتفاقا كسؤال طلاق اختها وسيأتي
حكمه في الباب الذي يليه ومنها ما يختلف فيه كاشتراط ان لا يتزوج عليها او لا يتسرى او لا ينقلها من
منزلها الى منزلها وعند الشافعية الشروط في النكاح على ضربين منها ما يرجع الى الصداق فيجب الوفاء
به وما يكون خارجا عنه فيختلف الحكم فيه فنه ما يتعلق بحق الزوج وسيأتي بيانه ومنه ما يشترطه العاقد
لنفسه خارجا عن الصداق وبعضهم يسميه الخوان فليل هو المرأة مطاوعا وهو قول عطاء وجاعة من
التابعين وبه قال الثوري وابو عبيد وقيل هو لمن شرطه قاله مسروق وعلي بن الحسين وقيل يختص ذلك
بالابدون غيره من الاولياء وقال الشافعي ان وقع في نفس العقد وجب للمرأة مهر مثلها وان وقع خارجا
عنه لم يجب وقال مالك ان وقع في حال العقد فهو من جلة المهر او خارجا عنه فهو لمن وهب له وجاء ذلك في
حديث مرفوع اخرجه الترمذي من طريق ابن جرير عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو
ابن العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ايما امرأة نكحت على صداق او جلاء او عدة قبل عصمة
النكاح فهو لها فما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن اعطيه واحق ما اكرم به الرجل ابنته او اخته
واخرجه البيهقي من طريق حجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن عروة عن عائشة نحوه وقال
الترمذي بعد تخريج وجه والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل
المرأة وشرط ان لا يخرجها الزم وبه يقول الشافعي واجدوا سحقا كذا قال والنقل في هذا عن الشافعي
غير ببطل الحديث عندهم محمول عن الشروط التي لا تنافي مقتضى النكاح بل تكون من مقتضياته
ومقاصده كاشتراط العشرة بالمعروف والاتفاق والكسوة والسكنى وان لا يقصر في شيء من حقها من
فسحة ونحوها وكشرطه عليها ان لا تخرج الا باذنه ولا تمنعه نفسها ولا تنصرف في مناعه الا برضاه ونحو
ذلك واما شرط ينافي بمقتضى النكاح كان لا يقسم لها او لا يتسرى عليها او لا ينفق او نحو ذلك فلا

وقال المسور بن مخزومة
سمعت النبي صلى الله عليه
وسلم ذكر صهره فأتى
عليه في مصاهرته فأحسن
قال حدثني فصدقني
ووعدني فوفى لي * حدثنا
ابو الوائس هشام بن عبد
المطلب حدثنا الليث عن
يزيد بن ابي حبيب عن
ابي الخير عن عقبه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال
احق ما اوفيتم من الشروط
ان توفوا به ما استحلتم
به الفروج

يجب الوفاء به بل ان وقع في صلب العقد كفي وصح النكاح بمهر المثل وفي وجه يجب المسمى ولا أثر للشرط
وفي قول للشافعي يبطل النكاح وقال احمد وجماعة يجب الوفاء بالشرط مطلقا وقد استشكل ابن دقيق
العميد جعل الحديث على الشروط التي هي من مقتضيات النكاح وقال تلك الأمور لا تؤثر في الشروط في
إيجابها فلا تستد الحاجة الى تعليق الحكم باشتراطها ومبدأ الحديث يقتضي خلاف ذلك لأن لفظ الحق
الشروط يقتضي ان يكون بعض الشروط يقتضي الوفاء بها وبعضها اشتد اقتضاء والشروط التي هي
من مقتضى العقد مستوية في وجوب الوفاء بها قال الترمذي وقال على سبيل شرط الله شرطها قال
وهو قول الثوري وبعض اهل الكوفة والمراد في الحديث الشروط الجائزة لا المنهي عنها اه وقد
اختلف عن عمر فروي ابن وهب باسناد جيد عن عبيد بن السباق ان رجلا تزوج امرأة فشرط لها
ان لا يخرجها من دارها فارتفعوا الى عمر فوضع الشرط وقال المرأة مع زوجها قال ابو عبيد تضادت
الروايات عن عمر في هذا وقد قال بالقول الاول عمرو بن العاص ومن التابعين طاوس وابو الشفاء
وهو قول الاوزاعي وقال الليث والثوري والجمهور بقول علي حتى لو كان صداق مثلها مائة مثالا
فرضيت بخمسين على ان لا يخرجها فله اخراجها ولا يلزمه الا المسمى وقالت الحنفية لها ان ترجع
عليه بما نقصته له من الصداق وقال الشافعي يصح النكاح ويلغو الشرط ويلزمه مهر المثل وعنه
يصح وتستحق الكل وقال ابو عبيد والذي نأخذ به انا امره بالوفاء بشرطه من غير ان يحكم عليه
بذلك قال وقد اجعوا على انما لو اشترطت عليه ان لا يطأها لم يجب الوفاء بذلك الشرط فكذلك هذا
ومما يقوى جل حديث عقبة على التنب ماسياتي في حديث عائشة في قصة برة كل شرط ليس
في كتاب الله فهو باطل والوطء والاسكان وغيرهما من حقوق الزوج اذا شرط عليه اسقاط شيء منها
كان شرطه ليس في كتاب الله فيبطل وقد تقدم في البيوع الاشارة الى حديث المسلمون عند شروطهم
الا شرطه احل حراما او حرم حلالا وحديث المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق واخرج الطبراني
في الصغير باسناد حسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب ام مبشر بنت البراء من معرور
فما لت اني شرطت لزوجي ان لا تزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا لا يصلح وتدرج
المحب الطبري على هذا الحديث استعجاب تقدمه شيء من المهر قبل الدخول وفي ان نزاعه من الحديث
المذكور غرض والله اعلم (قوله باب الشروط التي لا تحل في النكاح) في هذه
الترجمة اشارة الى تخصيص الحديث الماضي في عموم الحث على الوفاء بالشرط بما يباح لا بما نهى عنه
لان الشروط الفاسدة لا يحل الوفاء بها فلا يناسب الحث عليها (قوله وقال ابن مسعود لا تشرط المرأة
طلاقا ختها) كذا اوردته معلقا عن ابن مسعود وسأبين ان هذا اللفظ بعينه وقع في بعض طرق
الحديث المرفوع عن ابي هريرة وعلقه لم يقع له اللفظ مرفوعا اشار اليه في المعلق ايذا نابا عن المعنى
واحد (قوله لا يهل لامرأة تسأل طلاقا ختها) صحفها فاعلم ما قدر لها (هكذا اوردته
البخاري بهذا اللفظ وقد اخرج ابو نعيم في المستخرج عن طريق ابن الجنييد عن عبيد الله بن
موسى شيخ البخاري فيه بلفظ لا يصلح لامرأة ان تشرط طلاقا ختها تمكني انا عا وكذا اخرج
البيهقي من طريق ابي حاتم الرازي عن عبيد الله بن موسى امكن قال لا ينبغي بدل لا يصلح وقال تمكني
واخرجه الامام علي من طريق يحيى بن زكريا بن ابي زائدة عن ابيه بلفظ ابن الجنييد امكن قال
تمكني فهذا هو المحفوظ من هذا الوجه من رواية ابي سلمة عن ابي هريرة واخرج البيهقي من
طريق احمد بن ابراهيم بن ملحان عن الليث عن جعفر بن ربيعة عن الاعرج عن ابي هريرة في

باب الشروط التي لا تحل
في النكاح وقال ابن
مسعود لا تشرط المرأة
طلاقا ختها حديثا عبيد
الله بن موسى عن زكريا
هو ابن ابي زائدة عن سعد
ابن ابراهيم عن ابي سلمة
عن ابي هريرة رضي الله
عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال

حديث طويل اوله اياكم والظن وفيه ولا تسأل المرأة طلاق اخنها تستفرغ اناء صاحبته وتنكح فانما لها ما قدر لها وهذا قريب من اللفظ الذي اوردته البخاري هنا وقد اخرج البخاري من اول الحديث الى قوله حتى ينكح او يترك ونهت على ذلك فيما تقدم قريبا في باب لا يخطب على خطبة اخيه فاما ان يكون عبيد الله بن موسى حديثه على اللقطين وانتقل الذهن من متن الى متن وسياق في كتاب القدر من رواية ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اخنها تستفرغ صحفها وتنكح فانما لها ما قدر لها وتقدم في البيوع من رواية الزهري عن ابن المسيب عن ابى هريرة في حديث اوله نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع حاضر لباد وفي آخره ولا تسأل المرأة طلاق اخنها لتكن مافي انائها (قوله لا يهل) ظاهر في نحر يمين ذلك وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كريمة في المرأة لا ينبغي معها ان تستمر في عصمة الزوج ويكون ذلك على سبيل النصيحة المحضة او لضرر يحصل لها من الزوج او للزوج منها او يكون سؤا لها ذلك بعوض وللزوج رغبة في ذلك فيكون كالخلع مع الاجنبي الى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن حبيب جل العلماء هذا النهي على الذنب فلو فعل ذلك لم يفسخ النكاح وتعيبه ابن بطال بان نفي الحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسخ النكاح وانما فيه التغليظ على المرأة ان تسأل طلاق الاخرى وترض بما قسم الله لها (قوله اخنها) قال النووي معنى هذا الحديث نهى المرأة الاجنبية ان تسأل رجلا طلاق زوجته وان يتزوجها هي فيصير لها من نفقته ومعروفه ومعاشرته ما كان للطلقه فعبّر عن ذلك بقوله تكتفي مافي صحفها قال والمراد باختها غيرها سواء كانت اختها من النسب او الرضاع او الدين ويلحق بذلك الكافرة في الحكم وان لم تكن اختا في الدين اما لان المراد بالغالب او انها اختها في الجنس الا دمي وجل ابن عبيد البر الاخت هنا على الضمة فقال فيه من الفقه انه لا ينبغي ان تسأل المرأة زوجها ان يطلق ضررتها لتنفرد به وهذا يمكن في الرواية التي وقعت بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اخنها واما الرواية التي فيها لفظ الشرط فظاهرها انها في الاجنبية ويؤيده قوله فيها وتنكح اي تتزوج الزوج المذکور من غير ان يشترط ان يطلق التي قبلها وعلى هذا فالمراد هنا بالاخت الاخت في الدين ويؤيده زيادة ابن حبان في آخره من طريق ابى كثير عن ابى هريرة بلفظ لا تسأل المرأة طلاق اخنها تستفرغ صحفها فان المسلمة اخت المسلمة وقد تقدم في باب لا يخطب الرجل على خطبة اخيه نقل الخلاف عن الاوزاعي وبعض الشافعية ان ذلك مخصوص بالمسلمة وبه جزم ابو الشيخ في كتاب النكاح ويأتي مثله هنا ويحيى على راي ابن القاسم ان يستثنى ما اذا كان المستأول طلاقها فاسقة وعند الجمهور لا فرق (قوله تستفرغ صحفها) يفسر المراد بقوله تكتفي وهو بالهمز افتعال من كفأت الاناء اذا قلبته وافرغت ما فيه وكذا يكفأ وهو يفتح اوله وسكون الكاف والهمز وجاء كفأت الاناء اذا امتلته وهو في رواية ابن المسيب تكتفي بضم اوله من كفأت وهي بمعنى امتلته ويقال بمعنى اكبته ايضا والمراد بالصحفة ما يحصل من الزوج كما تقدم من كلام النووي وقال صاحب النهاية الصحفة اناء كاتصعة المبسوطة قال وهذا مثل يريد الاستئثار عليها يحفظها فيكون كمن قلب اناء غيره في انائه وقال الطيبي هذه استعارة مستعملة تمثيلية شبه النصيب والبخت بالصحفة وظوظها وتمنعاتها بما يوضع في الصحفة من الاطعمة اللذيذة وشبه الاقتراق المسبب عن الطلاق باستفراغ الصحفة عن تلك الاطعمة ثم ادخل المشبه في جنس المشبه به واستعمل في المشبه ما كان مستعملا في المشبه به (قوله وتنكح) ٣ بكسر اللام وباسكانها و يسكون الحاء على الامر ويحتمل النصيب عطفًا على قوله تكتفي فيكون تعميلا لسؤال طلاقها

لا يهل لامرأة تسأل طلاق
اخيها تستفرغ صحفها
فانما لها ما قدر لها

٣ قوله وتنكح الخ هذا
اللفظ وكذا لفظ تكتفي
ليس في متن الصحيح الذي
يبدأ بلفظها رواية للشارح
وحرر نظمها ا هـ مصححه

رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم * حدثنا عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضي الله عنه ان عبد الرحمن بن عوف جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه اثر صفرة فساله رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره انه تزوج امرأة من الانصار قال كم سقت اليها قال زنة نواة من ذهب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اولم ولو بشاة **باب** حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن حميد عن انس قال اولم النبي صلى الله عليه وسلم بزيب فأوسع المسامين خيرا فخرج كما يصنع اذا تزوج فأتى حجر امهات المؤمنين يدعون ويدعون له ثم انصرف فرأى رجلين فرجع لا ادري اخبرته او اخبر بخبرهما **باب** كيف يدعى للزوج **باب** حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف اثر صفرة قال ما هذا قال اني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب قال بارك الله لك اولم ولو بشاة

ويتعين على هذا كسر اللام ثم يحتمل ان المراد لتسكح ذلك الرجل من غير ان تتعرض لاجراء الضرر من عصمته بل نكل الامر في ذلك الى ما يقدره الله ولهذا ختم بقوله فاعمالها ما قدر لها اشارة الى أنها وان سألت ذلك وألحت فيه واشترطته فانه لا يقع من ذلك الا ما قدره الله فينبغي ان لا تتعرض هي لهذا المحذور الذي لا يقع منه شيء بمجرد ارادتها وهذا مما يزيد ان الاخت من النسب أو الرضاع لا تدخل في هذا ويحتمل أن يكون المراد لتسكح غيره وتعرض عن هذا الرجل أو المراد ما يشعل الامر بين والمعنى وتسكح من يسرها فان كانت التي قبلها اجنبية فلتسكح الرجل المذكور وان كانت اختها فلتسكح غيره والله أعلم **باب** (قوله باب الصفرة للزوج) كذا قيد بالمتزوج اشارة الى الجمع بين حديث الباب وحديث النهي عن التزعم للرجال وسيأتي البحث فيه بعد ابواب (قوله رواه عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم) يشير الى حديثه الذي تقدم موصولا في أول السور قال لما قدمنا المدينة فذكر الحديث بطوله وفيه جاء عبد الرحمن بن عوف وعليه اثر صفرة فقال تزوجت قال نعم واورد المصنف هذه القصة في هذا الباب من طريق مالك عن حميد مختصرة وسيأتي شرحها في باب الوليمة ولو بشاة مستوفى ان شاء الله تعالى **باب** (قوله باب) كذا لم يغير ترجمة وسقط لفظ باب من رواية النسفي وكذا من شرح ابن بطال ثم استشكله بان الحديث المذكور لا يتعلق بترجمة الصفرة للزوج واجيب بما ثبت في اكثر الروايات من لفظ باب والسؤال باق فان الاتيان بلفظ باب وان كان بغير ترجمة لكنه كانه فصل من الباب الذي قبله كما تقرر غير مرة والحديث المذكور هنا حديث انس اولم النبي صلى الله عليه وسلم بزيب يعني بنت جحش اورده مختصرا وقد تقدم مطولا في تفسير سورة الاحزاب مع شرحه ومناسبته للترجمة من جهة انه لم يقع في قصة تزويج زيب بنت جحش ذكر للصفرة فكأنه يقول الصفرة للزوج من الجائز لا من المشروط **باب** (قوله كيف يدعى للزوج) ذكر فيه قصة تزويج عبد الرحمن بن عوف مختصرة من طريق ثابت عن انس وفيه قال بارك الله لك قال ابن بطال انما اراد بهذا الباب والله اعلم رد قول العامة عند العرس بالرفاء والبنين فكأنه اشار الى تضعيفه ونحو ذلك كحديث معاذ بن جبل انه شهد املاكا رجل من الانصار فخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم وانكح الانصاري وقال على الالف والخير والبركة والطير الميهون والسعة في الرزق الحديث اخرجه الطبراني في الكبير بسند ضعيف واخرجه في الاوسط بسند اضعف منه واخرجه ابو عمر والبرقاني في كتاب معاشره الاهلين من حديث انس وزاد فيه بالرفاء والبنين وفي سننه ابان العبدى وهو ضعيف واقرى من ذلك ما اخرجه اصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من طريق سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفا انسانا قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير وقوله رفا بفتح الراء وتشديد الفاء مهموز معناه دعاه في موضع قولهم بالرفاء والبنين وكانت كلمة تقولها اهل الجاهلية فورد النبي عنها كما روى يقي بن مخلد من طريق غالب عن الحسن عن رجل من بني تميم قال كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين فلما جاء الاسلام علمنا نبينا قال قولوا بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم واخرج الترمذي والطبراني من طريق اخرى عن الحسن عن عقيل بن ابي طالب انه قدم البصرة فتزوج امرأة قتالوا بالرفاء والبنين فقال لا تقولوا هكذا وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم بارك لهم وبارك عليهم ورجاله ثقات الا ان الحسن لم يسمع من عقيل فيما يقال ودل حديث ابي هريرة على ان اللفظ كان مشهورا عندهم غالبا حتى مهي كل دعاء للزوج ترفيعة واختلف في علة

النبي عن ذلك فقبل لانه لا حرق فيه ولا تشاء ولا ذكرك الله وقيل لما فيه من الاشارة الى بغض البنات
لتخصيص البنين بالذكور واما الرقاء فعنه الانتقام من رفات الثوب ورفوته ورفو اورقاء وهو دعاء للزوج
بالانتقام والانتلاف فلا كراهة فيه وقال ابن المنير الذي يظهر انه صلى الله عليه وسلم كره اللفظ لما فيه
من موافقة الجاهلية لانهم كانوا يقولونه تفاؤلا لدعاء فيظهر انه لو قيل للزوج بصورة الدعاء لم يكره
كأن يقول اللهم ألف بينهم ما وازقهم ما بنين صالحين مثلاً ابوالنف الله بينكم وازقكم رزقكم رزقكم رزقكم رزقكم
ذلك واما ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق عمر بن قيس الماضي قال شهدت شريحا وانا رجل من اهل
الشام فقال اني تزوجت امرأة قتال بالرفاء والبنين الحديث واخرجه عبد الرزاق من طريق عدي بن
ارطاة قال حدثت شريحا اني تزوجت امرأة فقال بالرفاء والبنين فهو محمول على ان شريحا لم يبلغه النبي
عن ذلك ودل صنيع المؤلف على ان الدعاء للزوج بالبركة هو المشروع ولا شك انها لفظ جامعة يدخل
فيها كل مقصود من ولد وغيره ويؤيد ذلك ما تقدم من حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له
تزوجت بكرا او ثيبا قال له بارك الله لك والاحاديث في ذلك معروفة ﴿ قوله باب الدعاء للنسوة ﴾
اللاتي يهدين العروس وللعروس (في رواية السكسميني للنساء بدل النسوة واورده فيه حديث عائشة
تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم فأتني امي فأدخلتني الدار فاذا نسوة من الانصار قفن على الخير والبركة
وهو مختصر من حديث مطول تقدم تمامه بهذا السند بعينه في باب تزويج عائشة قبيل ابواب الهجرة
الى المدينة وظاهر هذا الحديث مخالف للترجمة فان فيه دعاء النسوة لمن اهتدى العروس لا الدعاء لمن
وقد استشكله ابن التين فقال لم يذكر في الباب الدعاء للنسوة ولعله اراد كنف صفة دعائهن للعروس
لكن اللفظ لا يساعد على ذلك وقال المكرماني الام هي الهادية للعروس المجهزة فهن دعون لها ولهن
صعها وللعروس حيث قفن على الخير جئن او قدمن على الخير قال ويحتمل ان تكون اللام في النسوة
للاختصاص اي الدعاء المختص بالنسوة اللاتي يهدين ولكن يلزم منه المخالفة بين اللام التي للعروس لانها
بمعنى المدعو لها والتي في النسوة لانها الداعية وفي جواز مثله خلاف انتهى والجواب الاول احسن ما توجه
به الترجمة وحاصله ان مراد البخاري بالنسوة من يهدين العروس سواء كن قليلا او كثيرا وان من حضر
ذلك يدعو لمن احضر العروس ولم يرد الدعاء للنسوة الحاضرات في البيت قبل ان تأتي العروس ويحتمل
ان تكون اللام بمعنى الباء على حذف اي المختص بالنسوة ويحتمل ان الالف واللام بدل من المضاف اليه
والمقدّر دعاء النسوة الداعيات للنسوة المهديات ويحتمل ان تكون بمعنى من اي الدعاء الصادر من
النسوة وعند ابي الشيخ في كتاب النكاح من طريق يزيد بن حفصة عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله
عليه وسلم مر بمجوار بناحية بني جذرة وهن يقفن فحيوا نحيبكم فقال قلن حيا نا الله وحيا كم فهذا فيه دعاء
لنسوة اللاتي يهدين العروس وقوله يهدين بفتح اوله من الهداية وبضمه من الهدية ولما كانت العروس
تجهز من عند اهلها الى الزوج استاجت الى من يهديها الطريق اليه او اطلقت عليها انها هدية فالضبط
بالوجهين على هذين المعنيين واما قوله وللعروس فهو اسم للزوجين عند اول اجتماعهما يشمل الرجل
والمرأة وهو داخل في قول النسوة على الخير والبركة فان ذلك يشمل المرأة وزوجها ولعله اشار الى ما ورد
في بعض طرق حديث عائشة كما ثبت عليه هناك وفيه ان امها لما اجلسها في حجر رسول الله صلى الله
عليه وسلم قالت هؤلاء اهلك يا رسول الله بارك الله فيهم وقوله في حديث الباب فاذا نسوة من
الانصار سمى منهن اسماء بنت يزيد بن السكن الانصارية فقد اخرج جعفر المستغفرى من طريق
يحيى بن ابي كثير عن كلاب بن تلاد عن تلاد عن اسماء مبنية عائشة قالت لما اقعنا عائشة لتجلبها على

باب الدعاء للنسوة
اللاتي يهدين العروس
وللعروس حدثنا فروة
ابن ابي المغراء حدثنا علي
ابن مسهر عن هشام عن
ابيه عن عائشة رضي الله
عنها تزوجني النبي صلى
الله عليه وسلم فأتني امي
فأدخلتني الدار فاذا
نسوة من الانصار في
البيت فقلن على الخير
والبركة وعلى خير طائر

باب من احب البناء قبل الغزو ﴿ حدثنا محمد بن العلاء حدثنا عبد الله بن المبارك عن معمر بن همام عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال غزائي من الانبياء فقال لقومه لا يتبعني رجل ملك بضع امرأة وهو يريد ان يني بها ولم يني بها ﴿ باب من بني باهراة وهي بنت تسع سنين ﴾ حدثنا ١٧٨ قبيصة بن عقبة حدثنا سفيان عن هشام بن عروة عن عروة زوج

النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست سنين وبني بها وهي بنت تسع ومكثت عنده تسعا ﴿ باب البناء في السفر ﴾ حدثنا محمد بن سلام اخبرنا اسمعيل بن جعفر عن حميد عن انس قال اقام النبي صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاثا يني عليه بصفية بنت حيي فدعوت المسلمين على وليته فلما كان فيها من خبز ولا لحم امر بالانطاع فالتقى فيها من التمر والاقط والسمن فكانت وليته فقال المسلمون احدي امهات المؤمنين او مما ملكت يمينه فقالوا ان حجبها فهي من امهات المؤمنين وان لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه فلما ارتحل وطأ لها خلفة ومد الحجاب بينها وبين الناس ﴿ باب البناء بالنهار بغير مركب ولا نيران ﴾ حدثنا فروة بن ابى المغيرة حدثنا علي بن مسهر عن هشام بن اييه عن عائشة رضي الله عنها قالت تزوجني

رسول الله صلى الله عليه وسلم لما جاءنا فقبلنا ثم اولى بنا الحديث واخرج احمد والطبراني هذه القصة من حديث اسماء بنت يزيد بن السكن ووقع في رواية للطبراني اسماء بنت عيسى ولا يصح لانها حينئذ كانت مع زوجها جعفر بن ابى طالب بالحشة والمقنية بقاف ونون التي تزين العروس عند دخولها على زوجها ﴿ قوله باب من احب البناء ﴾ اي بزوجه التي لم يدخل بها (قبل الغزو) اي اذا حضر الجهاد ليكون فكره مجتمعاً ذكر فيه حديث ابي هريرة الماضي في كتاب الجهاد ثم في فرض الجس وقد شرحته فيه وبينت الاختلاف في اسم النبي الذي غزاهل هو يوشع اوداود قال ابن المنير يستفاد منه الرد على العامة في تقديمهم الحج على الزواج ظناً منهم ان التعقف انما يتأكد بعد الحج بل الاولى ان يتعقف ثم يحج ﴿ قوله باب من بني باهراة وهي بنت تسع سنين ﴾ ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في مناقبها ﴿ قوله باب البناء ﴾ اي بالمرأة (في السفر) ذكر فيه حديث انس في قصة صفية بنت حيي وقد تقدم في اول النكاح وقوله ثلاثا يني عليه بصفية اي تجلي عليه وفيه اشارة الى ان سنة الائمة عند التيب لا تختص بالحضر ولا تنقيد بمن له امرأة غيرها ويؤخذ منه جواز تأخير الاشغال العامة للشغل الخاص اذا كان لا يفوت به غرض والاهتمام بوليمة العرس واقامة سنة النكاح باعلامه وغير ذلك مما تقدم ويأتي ان شاء الله تعالى ﴿ قوله باب البناء بالنهار بغير مركب ولا نيران ﴾ ذكر فيه طرفاً من حديث عائشة في تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها و اشار بقوله بالنهار الى ان الدخول على الزوجة لا يختص بالليل وبقوله وبغير مركب ولا نيران الى ما اخرج به سعيد بن منصور ومن طريقه ابو الشيخ في كتاب النكاح من طريق عروة بن رويم ان عبد الله بن قريظ التمالي وكان عامل عمر على حصص مرت به عروس وهم يوقدون النيران بين يديها فضر بهم بدريته حتى تفرقوا عن عروسهم ثم خطب فقال ان عروسكم او قدوا النيران وتشبهوا بالكفرة والله مطفي نورهم ﴿ قوله باب الانعاط ونحوه ٢ للنساء ﴾ اي من السكال والاسنار والفرش وما في معناه والانعاط جمع غلط بفتح النون والميم تقدم بيانه في علامات النبوة وقوله ونحوه اعاد الضمير مفرداً على مفرد الانعاط وتقدم بيان وجه الاستدلال على الجواز من هذا الحديث ولعل المصنف اشار الى ما اخرج به مسلم من حديث عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاته فاخذت غطاء فشرته على الباب فلما قدم فرأى الخط عرفت السكراهة في وجهه فجذبه حتى هتكه فقال ان الله لم يأمرنا ان نكسو الحجارة والطين قال فقطعت منه وسادتين فلم يعب ذلك علي فيؤخذ منه ان الانعاط لا يكره اتخاذهما لذاتها بل لما يصنع بها وسيأتي البحث في ستر الجدر في باب هل يرجع اذا رأى منكراً من ابواب الوليمة قال ابن بطال يؤخذ من الحديث ان المشورة للمرأة دون الرجل لقول جابر لامراته اخرى عني انما طك كذا قال ولادلالة في ذلك لانها كانت لامرأة جابر حقيقة فذلك اضافها لها والافق نفس الحديث انه ستكون لكم انما ط فاضافها

النبي صلى الله عليه وسلم فأتيت ابي فادخلتني الدار فلم يرعني الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحى ﴿ باب الانعاط ونحوها للنساء ﴾ حدثنا قبيصة بن سعيد حدثنا سفيان حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل اتواكم انما ط قلت يا رسول الله واني لنا انما ط قال انها ستكون ٢ قوله ونحوه بالافراد هي له فقط واغيره ونحوها كترام بالهامش اه مصححه

الى ائمتهم من ذلك وهو الذي استدل به امرأه جابر على الجواز قال وفيه ان مشورة النساء للبيوت من
الامر القديم المتعارف كذا قال ويكر عليه حديث عائشة وسيأتي البحث فيه (قوله باب
النسوة التي يهدين المرأة الى زوجها) في رواية الكشغري اللاتي بصيغته الجمع وهو اولي (قوله
ودعاهن بالبركة) ثبتت هذه الزيادة في رواية ابى ذر وحده وسقطت لغيره ولم يذكر هنا الاسماء على
ولا ابو نعيم ولا وقع في حديث عائشة الذي ذكره المصنف في الباب ما يتعلق بها لئلا يظن ان كانت محفوظة
فلهذا اشار الى ما ورد في بعض طرق حديث عائشة وذلك فيما أخرجه ابو الشيخ في كتاب النكاح من طريق
بيهية عن عائشة انها زوجت يتيمة كانت في حجرها رجل من الانصار قالت وكنت فيمن اهداها الى زوجها
فلم ارجعه فاقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قلتم يا عائشة قالت قلت سامنا ودعونا الله بالبركة ثم
انصرفنا (قوله انها زفت امرأة الى رجل من الانصار) لم اقف على اسمها صريحا وقد تقدم ان المرأة
كانت يتيمة في حجر عائشة وكذا الطبراني في الاوسط من طريق شريك عن هشام بن عروة عن ابيه عن
عائشة ووقع عند ابن ماجه من حديث ابن عباس انكحت عائشة قرابة لها ولاي الشيخ من حديث جابر
ان عائشة زوجت بنت اخيها او ذات قرابة منها وفي امالي الهاملي من وجه آخر عن جابر نكح بعض اهل
الانصار بعض اهل عائشة فاهدتها الى قباه وكانت ذكرت في المقدمة تبعها لابن الاثير في اسد الغابة فانه
قال ان اسم هذه اليتيمة المذكورة في حديث عائشة القارعة بنت اسعد بن زرارة وان اسم زوجها نبيط
ابن جابر الانصاري وقال في ترجمة القارعة ان اباها اسعد بن زرارة اوصى بها الى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بنبيط بن جابر ثم ساق من طريق المعافي بن عمران الموصلي
حديث عائشة الذي ذكرته اولا من طريق بيهية عنها ثم قال هذه اليتيمة هي القارعة المذكورة كذا
قال وهو محتمل لئلا يمتنع من تفسيرها بما وقع من الزيادة انها كانت قرابة عائشة فيجوز التعدد ولا
يعد تفسير المهمة في حديث الباب بالقارعة اذ ليس فيه تقييد بكونها قرابة عائشة (قوله ما كان
معكم لهو) في رواية شريك فقال فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدف وتغني قلت تقول ماذا قال تقول

اتيناكم اتياناكم * فعيانا وحياءكم

ولولا الذهب الاحمر ما حلت بواديكم

ولولا الخططة السعرا * ما سمعت عذارىكم

وفي حديث جابر بعضه وفي حديث ابن عباس اوله الى قوله وحياءكم (قوله فان الانصار يعجبهم اللهو)
في حديث ابن عباس وجابر قوم فيهم غزل وفي حديث جابر عند الهاملي ادركها يارب انب امرأة كانت
تغني بالمدينة ويستفاد منه تسمية المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث عائشة الماضي في العيدين
حيث جاء فيه دخل عليها وعنده جاريان تغنيان وكنت ذكرت هناك ان اسم احدهما جامعة كما
ذكره ابن ابى الدنيا في كتاب العيدين له باسناد حسن واتى لم اقف على اسم الاخرى وقد جوزت الا ان
ان تكون هي زينب هذه واخرج النسائي من طريق عامر بن سعد عن قرظة بن كعب وابي مسعود
الانصارين قال انه رخص لثاني اللهم وعنده العرس الحديث وصححه الحاكم والطبراني من حديث السائب
ابن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم وقيل له اترخص في هذا قال نعم انه نكاح لاسفاح اشيدوا النكاح
وفي حديث عبد الله بن الزبير عند احمد وصححه ابن حبان والحاكم اعلوا النكاح زاد الترمذي وابن
ماجه من حديث عائشة واصر بوا عليه بالدف وسنده ضعيف ولا جدوا الترمذي والنسائي من حديث
محمد بن حاطب فصيل ما بين الحلال والحرام الضرب بالدف واستدل بقوله واصر بوا على ان ذلك

باب النسوة التي يهدين
المرأة الى زوجها ودعاهن
بالبركة بخ حدثنا الفضل
ابن يعقوب حدثنا محمد بن
سابق حدثنا اسرائيل عن
هشام بن عروة عن ابيه عن
عائشة انها زفت امرأة الى
رجل من الانصار فقال
نبي الله صلى الله عليه وسلم
يا عائشة ما كان معكم لهو فان
الانصار يعجبهم اللهو

باب الهدية للعروس **قوله** وقال ابراهيم عن ابي عثمان واسمه الجعد عن انس بن مالك قال مر بنا في مسجد بني رفاعه فسمعته يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا امر بجنبات ام سليم دخل عليها فسلم عليها ثم قال كان النبي صلى الله عليه وسلم عروسا برزيب فقالت لي ام سليم لو اهدى الرسول الله صلى الله عليه وسلم هدية قتلت لها افعل فعمدت الى عروسم واقط فأتحت حبة في برمة فأرسلت بها

معي اليه فانطلقت بها اليه فقال لي ضعه اثم امرني فقال ادع لي رجالا ساهم وادع لي من لقيت قال ففعلت الذي امرني فرجعت فاذا البيت غاص بأهله فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم وضع يده على تلك الحبة وتكلم بها ما شاء الله ثم جعل يدع عشرة عشرة يأكلون منه ويقول لهم اذكروا اسم الله وليأكل كل رجل مما يليه قال حتى تصدعوا كلهم منها فخرج منهم من خرج وبقى نفر يتحدثون قال وجعلت اغتم ثم خرج النبي صلى الله عليه وسلم نحو الحجرات وخرجت في اثره فقلت انهم قد ذهبوا فرجع فدخل البيت وارخى السترواني لفي الحجرة وهو يقول يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ولكن اذا دعيتم فادخلوا فاذا طعمتم فانثروا ولا مستأنسين الحديث ان ذلك كان يؤذي النبي فيستحي منكم والله

لا يختص بالنساء لكنه ضعيف والاحاديث القوية فيها الاذن في ذلك للنساء فلا يلتحق بهن الرجال اعموم انتهى عن التشبه بهن **قوله** **باب** الهدية للعروس (اي ضيعة بنائه بأهله) **قوله** وقال ابراهيم (بن طهمان) عن ابي عثمان واسمه الجعد عن انس بن مالك قال مر بنا في مسجد بني رفاعه (يعني بالبصرة قال) فسمعته يقول كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا امر بجنبات ام سليم (كذا فيه والجنبات بفتح الجيم والنون ثم موحدة جمع جنبه وهي الناحية) **قوله** دخل عليها فسلم عليها (هذا القدر من هذا الحديث مما تقدمه ابراهيم بن طهمان عن ابي عثمان في هذا الحديث وشاركه في بقية جعفر بن سليمان ومعمربن راشد كلاهما عن ابي عثمان اخرجه مسلم من حديثهما ولم يقع لي موصولا من حديث ابراهيم بن طهمان الا ان بعض من لقيناه من الشراح زعم ان النسائي اخرجه عن احمد ابن حفص بن عبيد الله بن راشد عن ابيه عنه ولم اقف على ذلك بعد) **قوله** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا برزيب (يعني بنت جحش وقد تقدم بيان آية صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام واضحا في علامات النبوة وقد استشكل عياض ما وقع في هذا الحديث من ان الوليمة برزيب بنت جحش كانت من الطيس الذي اهدته ام سليم وان المشهور من الروايات انه اولم عليها بالخبز واللحم ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام وانما فيه اشبع المسلمين خبزا ولحما وذكروا في حديث الباب ان انس قال فقال لي ادع رجالا ساهم وادع من لقيت وانه ادخلهم ووضع صلى الله عليه وسلم يده على تلك الحبة وتكلم بما شاء الله ثم جعل يدع عشرة عشرة حتى تصدعوا كلهم عنها يعني تفرقوا قال عياض هذا وهم من راويه وتركيب قصة على اخرى وتعقبه القرطبي بأنه لا مانع من الجمع بين الروايتين والاولى ان يقال لا وهم في ذلك ففعل الذين دعوا الى الخبز واللحم فأكلوا حتى شبعوا وذهبوا ولم يرجعوا ولم يبق نفر الذين كانوا يتحدثون جاء انس بالخبيسة فأمر بأن يدعونا سا آخرين ومن لقي فدخلوا فأكلوا ايضا حتى شبعوا واستمر اولئك نفر يتحدثون وهو جمع لا بأس به واولى منه ان يقال ان حضور الحبيسة صاف حضور الخبز واللحم فأكلوا كلهم من كل ذلك وعجبت من انكار عياض وقوع تكثير الطعام في قصة الخبز واللحم مع ان انس يقول انه اولم عليها بشاة كما سيأتي قريبا ويقول انه اشبع المسلمين خبزا ولحما وما لذي يكون قدر الشاة حتى يشبع المسلمين جميعا وهم يومئذ نحو الالف لولا البركة التي حصلت من جلة آياته صلى الله عليه وسلم في تكثير الطعام وقوله فيه وبقى نفر يتحدثون تقدم بيان عدمهم في تفسير سورة الاحزاب وقوله وجعلت اغتم هو من الغم وسببه ما فهمه من النبي صلى الله عليه وسلم من حياته من ان يأمرهم بالقيام ومن غفلتهم بالتحديث عن العمل بما يليق من التخفيف حيث ذوقوه في آخره قال ابو عثمان قال انس انه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين تقدم بيانه قبل قليل وسيأتي الالمام به ايضا في كتاب الادب ان شاء الله تعالى **قوله** **باب** استعارة الثياب للعروس وغيرها (اي بغير الثياب ذكر فيه حديث عائشة انها استعارت من اسماء

لا يستحي من اسحق قال ابو عثمان قال انس انه خدم رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر سنين **باب** استعارة الثياب للعروس وغيرها **قوله** حدثني عبيد بن اسمعيل حدثنا ابو اسامة عن هشام عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها انها استعارت من اسماء قلادة فهلكت فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسا من اصحابه في طلبها فأدركتهم الصلاة فصلاوا بغير وضوء فلما ألوا النبي صلى الله عليه وسلم شكوا ذلك اليه فزلات آية التيمم فقال اسيد بن حضير جزا الله خيرا فوالله ما نزلت امر قط الا جعل الله لك منه مخرجا وجعل للمسلمين فيه بركة

امه كما جاء عن مجاهد ان الذي يجامع ولا يسهى يلتفت الشيطان على احليله فيجامع معه ولعل هذا اقرب
 الاجوبة ويتأيد الحمل على الاول بأن الكثير من يعرف هذا الفضل العظيم يذلل عنه عند ارادة
 المواقعة والقليل الذي قد يستحضره ويقبله لا يقع معه الحمل فاذا كان ذلك نادرا لم يبعد وفي الحديث
 من الفوائد ايضا استحباب التسمية والدعاء والمحافظة على ذلك حتى في حالة الملاحة كالوقاع وقد ترجم
 عليه المصنف في كتاب الطهارة وتقدم ما فيه وفيه الاعتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان والتبرك
 باسمه والاستعاذة به من جميع الاسواء وفيه الاستشعار بأنه ليس بذلك العمل والمعين عليه وفيه
 اشارة الى ان الشيطان ملازم لابن آدم لا ينظر دونه الا اذا ذكر الله وفيه رد على منعه المحدث ان
 يذكر الله ويخوش فيه الرواية المتقدمة اذا اراد ان يأتي وهو نظير ما وقع من القول عند الخلاء وقد
 ذكر المصنف ذلك و اشار الى الرواية التي فيها اذا اراد ان يدخل وتقدم البحث فيه في كتاب الطهارة
 بما يغني عن اعادته ﴿ **قوله** **باب** **الولية حق** ﴾ هذه الترجمة لفظ حديث اخرجه
 الطبراني من حديث وحشي بن حرب رفعه الولية حق والثانية معروف والثالثة نفعي ولمسلم من طريق
 الزهري عن الاعرج وعن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال شر الطعام طعام الولية يدعي الغني
 ويترك المسكين وهي حق الحديث ولا يابى الشيخ والطبراني في الاوسط من طريق مجاهد عن ابي هريرة
 رفعه الولية حق وسنة فن دعي فلم يوجب فقد عصى الحديث وسأذ كر حديث زهير بن عثمان في ذلك
 وشواهد بعد ثلاثة ابواب وروي احمد من حديث بريدة قال لما خطب علي فاطمة قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انه لا بد للعروس من وليمة وسنده لا بأس به قال ابن بطال قوله الولية حق اي ليست بباطل بل
 يندب اليها وهي سنة فضيلة وليس المراد باطلاق الوجوب ثم قال ولا اعلم احدا اوجبها كذا قال وغفل عن
 رواية في مذهبه بوجوبها نقلها القرطبي وقال ان مشهور المذهب انها مندوبة وابن التين عن احمد
 لكن الذي في المغني انها سنة بل وافق ابن بطال في نفي الخلاف بين اهل العلم في ذلك قال وقال بعض
 الشافعية هي واجبة لان النبي صلى الله عليه وسلم امر بها عبد الرحمن بن عوف ولان الاجابة اليها واجبة
 فسكاتها واجبة واجاب بأنه طعام لسرور حادث فأشبهه سائر الاطعمة والامر محمول على الاستحباب
 بدليل ما ذكرناه ولكونه امره بشاة وهي غير واجبة اتفاقا واما البناء فلا اصل له (قلت) وسأذ كر
 فريدي في باب اجابة الداعي فريدي والبعض الذي اشار اليه من الشافعية هو وجه معروف عندهم وقد
 حرم به سليم الرازي وقال انه ظاهر نص الام ونقله عن النص ايضا الشيخ ابو اسحق في المهذب وهو
 قول اهل الظاهر كما صرح به ابن حزم واما سائر الدعوات غير هافسي في البحث فيه بعد ثلاثة ابواب
 (قوله) وقال عبد الرحمن بن عوف قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اولم ولو بشاة (هذا طرف من
 حديث طويل وصله المصنف في اول البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه ومن حديث انس
 ايضا وسأذ كر شرحه مستوفى ان شاء الله تعالى في الباب الذي يليه والمراد منه ورود صيغة الامر
 بالولية وانه لو رخص في تركها لما وقع الامر باستدراكها بعد انقضاء الدخول وقد اختلف السلف
 في وقتها هل هو عند العقد او عقبه او عند الدخول او عقبه او موسع مع ابتداء العقد الى انتهاء الدخول
 على اقوال قال النووي اختلفوا فحكى عياض ان الاصح عند المالكية استحبابه بعد الدخول وعن
 جماعة منهم انه عند العقد وعند ابن حبيب عند العقد بعد الدخول وقال في موضع آخر يجوز قبل
 الدخول وبعبارة وذ كر ابن السكيت ان اباه قال لم ار في كلام الاصحاب تعيين وقتها وانه استنبط من

باب الولية حق وقال
 عبد الرحمن بن عوف قال
 لي النبي صلى الله عليه وسلم
 اولم ولو بشاة * حدثنا
 يحيى بن بكير حدثني الليث
 عن عقيل عن ابن شهاب
 قال اخبرني انس بن مالك
 انه كان ابن عشرين

قول الميغوي ضرب الدف في النكاح جائز في العقد والزفاف قبل وبعد قرياً منه ان وقتها موسع من حين العقد قال والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وسلم انها بعد الدخول كانه يشير الى قصة زينب بنت جحش وقد ترجم عليه البيهقي في وقت الوليمة اهـ ومانعاه من تصريح الاصحاب منعيبان الماوردي صرح بأنها عند الدخول وحديث انس في هذا الباب صريح في انها بعد الدخول لقوله فيه اصبحت عروساً زينب فدعا القوم واستحب بعض المالكية ان تكون عند البناء ويقع الدخول عقبها وعليه عمل الناس اليوم ويؤيد كونها الدخول لالا ملاك ان الصحابة بعد الوليمة ترددوا هل هي زوجة او سرية فلو كانت الوليمة عند الاملاك لعرفوا انها زوجة لان السرية لا وليمة لها فدل على انها عند الدخول او بعده (قوله في حديث انس مقدم النبي صلى الله عليه وسلم) بالنصب على الطرف اى زمان قدومه وسبأى في الاشربة من طريق شعيب عن الزهري عن انس قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وأنا ابن عشرين سنين ومات وأنا ابن عشرين وتقدم قبل باين في الحديث المعلق عن ابي عثمان عن انس انه خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنين ويأتى في كتاب الادب من طريق سلام بن مسكين عن ثابت عن انس قال خدمت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين سنين والله ما قال لي اف تظ الحديث ولمسلم من رواية اسحق بن ابي طلحة عن انس في حديث آخره قال انس والله لقد خدمته تسع سنين ولا منافاة بين الروايتين فان مدة خدمته كانت تسع سنين وبعض اشهر فالتى الزيادة فارة وجبر الكسر اخرى (قوله فكان امهاتى) يعنى امه وخالته ومن في معناهما وان ثبت كون مليكة جدته فهي مرادة هنا لا محالة (قوله يواطئني) كذا لاكثر بطاء مثلاً قوم واحدة ثم فونين من المواظبة والكشهيبي بطاء مهملة بعدها تجنانية مهموزة بدل الموحدة من المواظبة وهي الموافقة وفي رواية الاسماعيلي يوطئني بتشديد الطاء المهملة وفونين الاولى مشددة بغير الف بعد الواو ولا حرف آخر بعد الطاء من التوطين وفي لفظ له مثله لكن بهمزة ساكنة بعدها النونان من التوطئة تقول وطأته على كذا اى حرصته عليه (قوله وكنت اعلم الناس بشأن الحجاب) تقدم البحث فيه وبسط شرحه في تفسير سورة الاحزاب ﴿ (قوله باب الوليمة ولو بشاة) اى لمن كان موسراً كما سبأى البحث فيه وذكر المصنف في الباب خمسة احاديث كلها عن انس * الاول والثاني قصة عبد الرحمن ابن عوف نطعها نطعتين (قوله حديثنا على) هو ابن المديني وسفيان هو ابن عيينة وقد صرح بتحديث حيدله وسباع حيد عن انس فامن تدليسهما لكونه فرقه حديثين فذكر في الاول سؤال النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن عن قدر الصداق وفي الثاني اول القصة قال لما قدموا المدينة نزل المهاجرون على الانصار وعبر في هذا بقوله وعن حيد قال سمعت انساً وفي رواية الكشهيبي انه سمع انساً كما قال في الذي قبله وهذا معطوف فيما جزم به المزى وغيره على الاول ويحتمل ان يكون معلقاً والاول هو المعتمد وقد اخرج الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن محمد بن خالد عن سفيان حديثنا حيد سمعت انساً وساق الحديثين معاً واخرجه الحيدى في مسنده ومن طريقه ابو نعيم في المستخرج عن سفيان بالحديث كله مفروقاً وقال في كل منهما حديثنا حيد انه سمع انساً وقد اخرجه ابن ابي عمير في مسنده عن سفيان ومن طريقه الاسماعيلي فقال عن حيد عن انس وساق الجميع حديثنا واحداً وقدم القصة الثانية على الاولى كما في رواية غير سفيان فقد تهدم في اوائل النكاح من طريق الثوري وفي باب الضفيرة للزوج من رواية مالك وفي فضل الانصار من طريق اسمعيل

عشرين سنين وتوفى النبي صلى الله عليه وسلم وأنا ابن عشرين سنة فسكنت اعلم الناس بشأن الحجاب حين انزل وكان اول ما انزل في مبتنى رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش اصبحت النبي صلى الله عليه وسلم بها عروساً فدعا القوم فأصابوا من الطعام ثم خرجوا وبقي رهط منهم عند النبي صلى الله عليه وسلم فأطالوا المكث فقام النبي صلى الله عليه وسلم فخرج وخرجت معه لسكى فخرجوا فشى النبي صلى الله عليه وسلم ومشت حتى جاء عتبة حجرة عائشة ثم ظن انهم خرجوا فرجع ورجعت معه حتى اذا دخل على زينب فاذا هم جلوس لم يقوموا فرجع النبي صلى الله عليه وسلم ورجعت معه حتى اذا بلغ عتبة حجرة عائشة وظن انهم خرجوا فرجع ورجعت معه فاذا هم قد خرجوا فغضب النبي صلى الله عليه وسلم بيني وبينه بالستر وانزل الحجاب باب الوليمة ولو بشاة حديثنا على حديثنا سفيان قال حدثني حيد انه سمع

انساً رضي الله عنه قال سأل النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الانصار كم اصدقها قال وزن نواة من ذهب وعن حيد قال سمعت انساً قال

ابن جعفر وفي اول البيوع من رواية زهير بن معاوية ويأتي في الادب من رواية يحيى القطان
كلهم عن جندب واخرجه محمد بن سعد في الطبقات عن محمد بن عبد الله الانصاري عن جندب وتقدم في
باب ما يدعي للتزوج من رواية ثابت وفي باب وآقوا النساء صدقاتهن من رواية عبد العزيز بن صهيب
وتقدمة كلهم عن انس وأورده في اول كتاب البيوع من حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه وسأذ كر
ما في رواياتهم من فائدة زائدة وتقدم في البيوع في الكلام على حديث انس بيان من زاد في روايته
فجعله من حديث انس عن عبد الرحمن بن عوف واكثر الطرق نجعله من مسند انس والذي يظهر
من مجموع الطرق انه حضر القصة وانما نقل عن عبد الرحمن منها ما لم يقع له عند النبي صلى الله عليه
وسلم (قوله لما قدموا المدينة) اي النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وفي رواية ابن سعد لما قدم
عبد الرحمن بن عوف المدينة (قوله نزل المهاجرون على الانصار) تقدم بيان ذلك في اول الهجرة
(قوله فنزل عبد الرحمن بن عوف على سعد بن الربيع) في رواية زهير لما قدم عبد الرحمن بن عوف
المدينة آخى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع الانصاري وفي رواية اسمعيل بن جعفر
قدم علينا عبد الرحمن فآخى بنحوه في حديث عبد الرحمن بن عوف نفسه وفي رواية يحيى بن سعيد
الانصاري عن جندب عند النسائي والطبراني آخى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين قريش والانصار
فاخى بين سعد وعبد الرحمن وفي رواية اسمعيل بن جعفر قدم علينا عبد الرحمن بن عوف فآخى زاد
زهير في روايته وكان سعد ذا غنا وفي رواية اسمعيل بن جعفر تقدمت الانصاراني من اكثرها مالا
وكان كثير المال وفي حديث عبد الرحمن اني اكثر الانصار مالا وقد قدمت ترجمة سعد بن الربيع في
فضائل الانصار وقصة موته في غزوة احد ووقع عند عبد بن جندب من طريق ثابت عن انس ان النبي
صلى الله عليه وسلم آخى بين عبد الرحمن بن عوف وعثمان بن عفان قتال عثمان لعبد الرحمن ان لي حاطين
الحديث وهو وهم من رواية عمارة بن زاذان (قوله قال قاسمك مالي وانزل لك عن احدي امراتي) في
رواية ابن سعد فاطلق به سعد الى منزله فربطه بطعام فاكلا وقال لي امرأتان وانت اخي لا امرأة لك فانزل
عن احدهما فتزوجها قال لا والله قال علم الى حديثي اشاطر كهذا قال فقال لا وفي رواية الثوري فعرض
عليه ان يقاسمه اهل وماله وفي رواية اسمعيل بن جعفر ولي امرأتان فانظر اعجبهما اليك فاطلقها
فاذا احلت تزوجها وفي حديث عبد الرحمن بن عوف فاقسم لك نصف مالي وانظر اي زوجتي هويت فانزل
لك عنها فاذا احلت تزوجها ونحوه في رواية يحيى بن سعيد وفي لفظ فانظر اعجبهما اليك فاطلقها
فاذا انقضت عدتها فتزوجها وفي رواية جندب بن سلمة عن ثابت عند احمد قتال له سعد اي اخي انا اكثر
اهل المدينة مالا فانظر شرط مالي فخذته ونحني امرأتان فانظر ايهما اعجب اليك حتى اطلقها ولم اقف على
اسم امراتي سعد بن الربيع الا ان ابن سعد ذكر انه كان له من الولد اسمعيل واسمها جيلة وامها عمرة
بنت حزم وتزوج زيد بن ثابت ام سعد فولدت له ابنة خارجة فيؤخذ من هذا انه هبة احدي امراتي سعد
واخرج الطبراني في التفسير قصة يحيى امرأة سعد بن الربيع باثني سعد لما استشهد قتالت ان عمهما
اخذ ميراثهما فتركت آية الموارث ومما عا اسمعيل القاضي في احكام القرآن بسند له مرسل عمرة بنت
حزم (قوله بارك الله لك في اهلك ومالك) في حديث عبد الرحمن لا حاجة لي في ذلك هل من سوق فيه
تجارة قال سوق بني قينقاع وقد تقدم ضبط قينقاع في اول البيوع وكذا في رواية زهير دلوني على السوق
زاد في رواية جندب قوله (قوله فخرج الى السوق فباع واشترى فاصاب شيئا من انط وسمن) في رواية
جندب فاشترى وباع فربح فباع شيئا من سمن وانط وفي رواية الثوري دلني على السوق فربح شيئا

لما قدموا المدينة نزل
المهاجرون على الانصار
فنزل عبد الرحمن بن
عوف على سعد بن الربيع
فقال قاسمك مالي وانزل
لك عن احدي امراتي قال
بارك الله لك في اهلك ومالك
فخرج الى السوق فباع
واشترى فاصاب شيئا من
انط وسمن

من أقط وسمن وفيه حذف بيته الرواية الأخرى وفي رواية زهير فارجع حتى استفضل أقطار سمننا
فأتى به أهل منزله ونحوه ليحيى بن سعيد وكذا الأجدع عن ابن علية عن حميد (قوله قزوح) زادني
حديث عبد الرحمن بن عوف ثم تابع الغدوي عنى إلى السوق في رواية زهير فكشما شاء الله ثم جاء وعليه
وضر صفرة ونحوه لابن علية وفي رواية الثوري والانساري فلتيمه النبي صلى الله عليه وسلم زادني
سعد في سكة من سكة المدينة وعليه وضر من صفرة وفي رواية جاد بن زيد عن ثابت ان النبي صلى الله
عليه وسلم رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة وفي رواية جاد بن سلامة وعليه ردع زعفران وفي
رواية معمر عن ثابت عند جاد وعليه وضر من خلوق واول حديث مالك ان عبد الرحمن بن عوف جاء
إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه أثر صفرة ونحوه في رواية عبد الرحمن نفسه وفي رواية عبد العزيز
ابن صهيب فرأى النبي صلى الله عليه وسلم بشاشة العرس والوضر بفتح الواو والمضاد المعجمة وآخره
راء هو في الأصل الأثر والردع بهملات مفتوح الأول ساكن الثاني هو أثر الزعفران والمراد
بالصفرة صفرة الخلق والخلق طيب يصنع من زعفران وغيره (قوله في أول الرواية الأولى سأل
النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن بن عوف وتزوج امرأة من الانصار) هذه الجملة جارية أي سأله
حين تزوج وهذه المرأة جزم الزبير بن بكار في كتاب النسب انها بنت أبي الحيسر انس بن رافع بن
أمرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من طبقات ابن سعد انها بنت
أبي الحشاش وساق نسبه وأظمه جاثنين فان في رواية لزيد قال ولدت لعبد الرحمن القاسم وعبد الله وفي
رواية ابن سعد ولدت له اسمعيل وعبد الله وذكر ابن القداح في نسب الأوس انها أم إياس بنت أبي
الحيسر بفتح المهملة بينهما تحتانية ساكنة وآخره راء وأمه انس بن رافع الأوسي وفي رواية مالك
فسأله فأخبره انه تزوج امرأة من الانصار وفي رواية زهير وابن علية وابن سعد وغيرهم قتال له النبي
صلى الله عليه وسلم مهيم ومعناه ماشألك أو ما هذا وهي كلمة استفهام مبني على السكون وهل هي بسيطة
أو مركبة قولان لأهل اللغة وقال ابن مالك هي اسم فعل بمعنى أخبر ووقع في رواية الطبراني في الأوسط
فقال له مهيم وكانت كلمته إذا أراد أن يسأل عن الشيء ووقع في رواية ابن السكن مهيم بنون آخره بدل
الميم والاول هو المعروف ووقع في رواية جاد بن زيد عن ثابت عند المصنف وكذا في رواية عبد العزيز
ابن صهيب عند أبي عوانة قال ما هذا وقال في جوابه تزوجت امرأة من الانصار والطبراني في الأوسط
من حديث أبي هريرة بسند فيه ضعف ان عبد الرحمن بن عوف أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالصفرة فقال ما هذا الخضاب عرس قال نعم الحديث (قوله كم اصدقتمها) كذا في رواية جاد بن
سلامة ومعمر عن ثابت وفي رواية الطبراني على كم وفي رواية الثوري وزهير ما سقت اليها وكذا في رواية
عبد الرحمن نفسه وفي رواية مالك كم سقت اليها (قوله وزن نواة) بنصب النون على تقدير فعل أي
اصدقتمها ويجوز الرفع على تقدير مبتدأ أي الذي اصدقتمها هو (قوله من ذهب) كذا وقع الجزم به في
رواية ابن عيينة والثوري وكذا في رواية جاد بن سلامة عن ثابت وحيد وفي رواية زهير وابن علية نواة
من ذهب أو وزن نواة من ذهب وكذا في رواية عبد الرحمن نفسه بالشك وفي رواية شعبة عن عبد العزيز
ابن صهيب على وزن نواة وعن قتادة على وزن نواة من ذهب ومثل الأخير في رواية جاد بن زيد عن
ثابت وكذا أخرجه مسلم من طريق أبي عوانة عن قتادة ومسلم من رواية شعبة عن أبي حمزة عن انس
على وزن نواة قال قتال رجل من ولد عبد الرحمن من ذهب ورجح الداودي رواية من قال طلى نواة من

ذهب واستنكر رواية من روى وزن نواة واستنكره هو المنكر لان الذين جزموا بذلك ائمة
حفاظ قال عياض لا وهم في الرواية لانها ان كانت نواة تمر او غيره او كان للنواة قدر معلوم صلح ان يقال
في كل ذلك وزن نواة واختلف في المراد بقوله نواة قليل المراد واحدة نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب
وان القيمة عنها يومئذ كانت خمسة دراهم وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار ورد بان نوى التمر
يختلف في الوزن فكيف يجعل معيار المايوزن به وقيل لفظ النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة
دراهم من الورق وجزم به الخطابي واختاره الازهرى ونقله عياض عن اكثر العلماء ويؤيده ان
في رواية البيهقي من طريق سعيد بن بشر عن قتادة وزن نواة من ذهب قومت خمس دراهم وقيل وزنها
من الذهب خمسة دراهم حكاه ابن قتيبة وجزم به ابن فارس وجعله البيضاوى الظاهر واستبعد لانه
يستلزم ان يكون ثلاثة مثاقيل ونصفا ووقع في رواية حجاج بن ارطاة عن قتادة عند البيهقي قومت
ثلاثة دراهم وثلاثا واسناده ضعيف ولكن جزم به احمد وقيل ثلاثة ونصف وقيل ثلاثة وربع وعن
بعض المالكية النواة عند اهل المدينة ربع دينار ويؤيدها ما وقع عند الطبراني في الاوسط في
آخر حديث قال انس جاء وزنها ربع دينار وقد قال الشافعي النواة ربع النش والنش نصف اوقية
والاوقية اربعون درهما فيكون خمسة دراهم وكذا قال ابو عبيد ان عبد الرحمن بن عوف دفع خمسة
دراهم وهي نواة كما تسمى الاربعون اوقية وبه جزم ابو عوانة وآخرون (قوله في آخر
الرواية الثانية فقال النبي صلى الله عليه وسلم اولم ولو بشاة) ليست لهذه الامتناعية وانما هي التي
للتقليل وزاد في رواية حماد بن زيد فقال بارك الله لك قبل قوله اولم وكذا في رواية حماد بن سلمة عن ثابت
وجيد وزاد في آخر الحديث قال عبد الرحمن فلقد رأيتني ولورفت حجر الرجوت ان اصيب ذهابا او
فضة فكانه قال ذلك اشارة الى اجابة الدعوة النبوية بأن يبارك الله له ووقع في حديث ابى هريرة بعد
قوله اعمرست قال نعم قال اولمت قال لا فرمى اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بنواة من ذهب فقال اولم
ولو بشاة وهذا الوصح كان فيه ان الشاة من اعانة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يعكر على من استدل به على
ان الشاة اقل ما يشرع للموسر ولكن الاسناد ضعيف كما تقدم وفي رواية معمر عن ثابت قال انس فلقد
رأيتني قسم لكل امرأة من نسائه بعد موته مائة الف (قلت) مات عن اربع نسوة فيكون جميع
تركنه ثلاثة آلاف ومائتي الف وهذا بالنسبة لتركة الزبير التي تقدم شرحها في فرض الخمس قليل
جدا فيحتمل ان تكون هذه دنائير وتلك دراهم لان كثرة مال عبد الرحمن مشهورة جدا واستدل به
على تأكيد امر الوليمة وقد تقدم البحث فيه وعلى انها تكون بعد الدخول ولادلالة فيه وانما فيه انها
تستدرك اذا قامت بعد الدخول وعلى ان الشاة اقل ما تجزى عن الموسر ولو لا ثبوت انه صلى الله عليه وسلم
اولم على بعض نسائه كما سيأتي بأقل من الشاة لكان يمكن ان يستدل به على ان الشاة اقل ما تجزى في
الوليمة ومع ذلك فلا بد من تفصيله بالقادر عليها وايضا فيعكر على الاستدلال انه خطاب واحد وفيه
اختلاف هل يستلزم العموم اولا وقد اشار الى ذلك الشافعي فيما نقله البيهقي عنه قال لا اعلمه امر بذلك
غير عبد الرحمن ولا اعلمه انه صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة فجعل ذلك مستندا في كون الوليمة ليست
بحتم ويستفاد من السياق طلب تكثير الوليمة لمن يقدر قال عياض واجمعوا على ان لاحد لاكثرها واما
اقلها فكذاك ومهما تيسر اجزا والمستحب انها على قدر حال الزوج وقد تيسر على الموسر الشاة فما
فوقها وسيأتي البحث في تكرارها في الايام بعد قليل وفي الحديث ايضا منقبة لسعد بن الربيع في
اثاره على نفسه بما ذكره عبد الرحمن بن عوف في تنزهه عن شيء يستلزم الحياء والمرواة اجتنابه

فقال النبي صلى الله عليه
وسلم اولم ولو بشاة حدثنا
سليمان بن حرب حدثنا
حماد عن ثابت عن انس
قال ما اولم النبي صلى الله
عليه وسلم على شيء من
نسائه ما اولم على زينب
اولم بشاة حدثنا مسدد

ولو كان محتاجا اليه وفيه استحباب المؤاخاة وحسن الايثار من الغنى للفقير حتى باحدى زوجيه واستحباب رد مثل ذلك على من آثر به لما يغلب في العادة من تكلف مثل ذلك فلو تحقق انه لم يتكلف جاز وفيه ان من ترك ذلك بقصد صحيح عوضه الله خيرا منه وفيه استحباب التكسب وان لا ينقص على من يتعاطى من ذلك ما يليق بعرواة مثله وكراهة قبول ما يتوقع منه الذل من هبة وغيرها وان المعيش من عمل المرء بتجارة او حرفة اولى لتزاهة الاخلاق من المعيش بالهبة ونحوها وفيه استحباب الدعاء للزوج وسؤال الامام والكبير اصحابه واتباعه عن احوالهم ولا سيما اذا رأى منهم ما لم يعهد وجواز خروج العروس وعليه اثر العرس من خلوق وغيره واستدل به على جواز التزعمر للعروس ونخص به عموم النهى عن التزعمر للرجال كما سيأتي بيانه في كتاب اللباس وتعقب باحتمال ان تكون تلك الصفرة كانت في ثيابه دون جسده وهذا الجواب لما السكينة على طريقتهم في جوازه في الثوب دون البدن وقد نقل ذلك مالك عن علماء المدينة وفيه حديث ابي موسى رفعه لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلوق اخرجه ابو داود فان مفهومه ان ما عدا الجسد لا يتناول الوعيد ومنع من ذلك ابو حنيفة والشافعي ومن تبعهما في الثوب ايضا وعسكو ابا لاحاديث الواردة في ذلك وهي صحيحة وفيها ما هو صريح في المذهب كما سيأتي بيانه وعلى هذا فاجيب عن قصة عبد الرحمن بن جعوبة * احدها ان ذلك كان قبل النهى وهذا يحتاج الى تاريخ ويؤيده ان سياق قصة عبد الرحمن يشعر بأنها كانت في اوائل الهجرة واكثر من روى النهى ممن تأخرت هجرته * ثانيها ان اثر الصفرة التي كانت على عبد الرحمن تعلق به من جهة زوجته فكان ذلك غير مقصود له ورجعه النووي وعزاه للمحققين وجعله البيضاوي اصلا رد اليه احدا لا تمالين ابداهما في قوله مهم فقال معناه ما السبب في الذي اراد عليك فلذلك اجاب بأنه تزوج قال ويحتمل ان يكون استفهام انكار لما تقدم من النهى عن التوضيح بالخلوق فأجاب بقوله تزوجت اى فتعلق بي منها لم اقصد اليه * ثالثها انه كان قد احتاج الى التطيب للدخول على اهله فلم يجد من طيب الرجال حينئذ شيئا قطيب من طيب المرأة وصادف انه كان فيه صفرة فاستباح القليل منه عند عدم غيره فجاء بين الدليلين وقد ورد الامر في التطيب للجمعة ولو من طيب المرأة فبقى اثر ذلك عليه * رابعها كان يسيرا ولم يبق الا اثره فلذلك لم ينكر * خامسها هو به جزم الباجي ان الذي يكره من ذلك ما كان من زعفران وغيره من انواع الطيب واماما كان ليس بطيب فهو جائز * سادسها ان النهى عن التزعمر للرجال ليس على التعریم بدلالة تقريره لعبد الرحمن بن عوف في هذا الحديث * سابعها ان العروس يستثنى من ذلك ولا سيما اذا كان شابا ذكر ذلك ابو عبيد قال وكافوا برخصون للشباب في ذلك ايام عرسه قال وقيل كان في اول الاسلام من تزوج ليس ثوبا مصبوغا علامة لزواجه ليعان على وليمة عرسه قال وهذا غير معروف (قلت) وفي استفهام النبي صلى الله عليه وسلم له عن ذلك دلالة على انه لا يختص بالتزويج لكن وقع في بعض طرقه عند ابي عوانة من طريق شعبة عن جسد بلقظ فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم قرأى على بشاشة العرس فقال تزوجت قلت تزوجت امرأة من الانصار فقديتمسك بهذا السياق لادعي ولكن القصة واحدة وفي اكثر الروايات انه قال له مهم او ما هذا فهو المعتد وبشاشة العرس اثره وحسنه او فرحه وسروره يقال بش فلان بفلان اى اقبل عليه فرحابه ملطفا به واستدل به على ان النكاح لا بد فيه من صداق لاستفهامه على السكينة ولم يقل هل اصدقتم اولا ويشعر

ظاهره بأنه يحتاج إلى تقدير لا إطلاق لفظ كم الموضوعه للتقدير كذا قال بعض المالكية وفيه نظر
 لاحتمال أن يكون المراد الاستخبار عن الكثرة أو القلة في خبره بعد ذلك بما يليق بحال مثله فلما قال له
 القدر لم ينكر عليه بل أقره واستدل به على استحباب تقليل الصداق لأن عبد الرحمن بن عوف كان من
 ميسير الصحابة وقد أقره النبي صلى الله عليه وسلم على صداقه ووزن نواة من ذهب وتعقب بأن ذلك كان
 في أول الأمر حين قدم المدينة وانما حصل له اليسار بعد ذلك من ملازمة التجارة حتى ظهرت منه من
 الإعانة في بعض الغزوات ما اشتهر وذلك ببركة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم له كما تقدم واستدل به على
 جواز المواعدة لمن يريد أن يتزوج بها إذا طلقها زوجها وأوفت العدة لقول سعد بن الربيع انظر رأي
 زوجتي أعجب إليك حتى أطلقها فإذا انقضت عدتها تزوجها ووقع تهرير ذلك ويعكر على هذا أنه لم
 ينقل أن المرأة علمت بذلك ولا سبأ لم يقع تعيينها لكان الاطلاق على أحوالهم اذ ذلك يقتضي انهما
 علمتا معاً لأن ذلك كان قبل نزول آية الحجاب فكانوا يجتمعون ولولا وثوق سعد بن الربيع من كل منهما
 بالرضا ما جزم بذلك وقال ابن المنير لا يستلزم المواعدة بين الرجلين وقوع المواعدة بين الأجنبية والمرأة
 لأنها إذا منعت وهي في العدة من خطبتها تصر بحاجتي هذا يكون بطريق الأولى لأنها إذا طلقت دخلت
 العدة قطعا قال ولكنهما وإن اطلعت على ذلك فهي بعد انقضاء عدتها بالخيار والنهي انما وقع عن
 المواعدة بين الأجنبية والمرأة أو وليها لا مع أجنبي آخر وفيه جواز نظر الرجل إلى المرأة قبل أن
 يتزوجها ﴿ تنبيه ﴾ حقه إن يذكر في مكانه من كتاب الأدب باب الأخاء والخلف ثم ساق حديث الباب من
 طريق يحيى بن سعيد الطنطا عن حميد واختصره فاقصر منه على قوله عن أنس قال لما قدم علينا عبد
 الرحمن بن عوف فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بينه وبين سعد بن الربيع فقال له النبي صلى الله عليه
 وسلم أولم ولو بشاة فراى ذلك المحب الطبري فظن أنه حديث مستعمل فترجم في أبواب الوليمة ذكر الوليمة
 للأخاء ثم ساق هذا الحديث بهذا اللفظ وقال أخرجه البخاري وكون هذا طرفاً من حديث الباب لا يخفى
 على من له أدنى ممارسة بهذا الفن والبخاري يصنع ذلك كثير أو الأمر لعبد الرحمن بن عوف بالوليمة
 انما كان لأجل الزواج لا لأجل الأخاء وقد تعرض المحب لشيء من ذلك لكنه أبداه احتمالاً ولا يحتفل بحريان
 هذا الاحتمال ممن يكون محدثاً فأن الله أعلم بالصواب * الحديث الثالث حديث ما أولم النبي صلى الله
 عليه وسلم على شيء من نسائه ما أولم على زينب هي بنت جحش كما في الباب الذي بعده وحديث المذكور
 في أسناده هو ابن زيد وهذا الذي ذكره بحسب الاتفاق لا التحديد كما سأبينه في الباب الذي بعده
 وقد يؤخذ من عبارة صاحب التنبيه من الشافعية أن الشاة محدلة كثر الوليمة لأنه قال وأما الشاة
 لكن نقل صياض الإجماع على أنه لا حدلاً كثرها وقال ابن أبي عصرون أقلها للوسر شاة وهذا
 موافق لحديث عبد الرحمن بن عوف المأثري وقد تقدم ما فيه * الحديث الرابع (قوله حدثنا عبد
 الوارث) في رواية الكشي عن عبد الوارث وشعيب هو ابن الحبيب وقد تقدم شرح الحديث
 في باب من جعل عتق الأمة صداقاً وقوله في آخره وأولم عليها بحبس تقدم في باب اتخاذ السراري
 من طريق حميد عن أنس أنه أمر بالانطاع فألقى فيها من التمر والانط والسمن فكانت وليمة ولا
 مخالفة بينهما إلا أن هذه من أجزاء الحبس قال أهل اللغة الحبس يؤخذ التمر في نزع نواه ويخلط بالاقط
 أو الدقيق أو السويق أم ولو جعل فيه السمن لم يخرج عن كونه حبساً * الحديث الخامس
 (قوله زهير) هو ابن معاوية الجعفي (قوله عن بيان) هو ابن بشر الجعفي ووقع في رواية ابن

حدثنا عبد الوارث عن
 شعيب عن أنس أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 اعتق صفيّة وتزوجها
 وجعل عتقها صداقها
 وأولم عليها بحبس * حدثنا
 مالك بن اسمعيل حدثنا
 زهير عن بيان قال سمعت
 أنس يقول بنى النبي صلى
 الله عليه وسلم

خزيمة عن موسى بن عبد الرحمن المسروقي عن مالك بن اسمعيل شيخ البخاري فيه عن زهير حدثنا بيان (قوله بامرأة) يغلب على الظن انها زينب بنت جحش لما تقدم قرينا في رواية ابي عثمان عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه يدعور رجالا الى الطعام ثم تبين ذلك واضحا من رواية الترمذي لهذا الحديث فانما من طريق اخرى عن بيان بن بشر فزاد بقوله الى الطعام فلما اكروا وخرجوا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى رجلين جالسين فذكر قصة نزول يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا بآية وهذا في قصة زينب بنت جحش لا محالة كما تقدم سياقه مطولا وشرحه في تفسير الاحزاب ﴿قوله باب من اولم على بعض نساها أكثر من بعض﴾ ذكر فيه حديث انس في زينب بنت جحش اولم عليها بشاة وهو ظاهر فيما ترجم لما يقتضيه سياقه وأشار ابن بطال الى ان ذلك لم يقع قضاء القضاة بل بعض النساء على بعض بل باعتبار ما اتفقوا عليه ولو وجد الشاة في كل منهن لاولمها لانه كان اجود الناس ولكن كان لا يبالغ فيما يتعلق بأمور الدنيا في التأني وجوز غيره ان يكون فعل ذلك لبيان الجواز وقال الكرماني لعل السبب في تفضيل زينب في الوليمة على غيرها كان للشكر لله على ما انعم به عليه من تزويجها ياها بالوحى (قلت) ونفى انس ان يكون لم يولم على غير زينب بأكثر مما اولم عليها محمول على ما انتهى اليه علمه او لما وقع من البركة في وليمتها حيث اشبع المسلمين خبزوا لحما من الشاة الواحدة والا فالذي يظهر انه لما اولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها في عمرة القضية بمكة وطلب من اهل مكة ان يحضروا وليمتها فامنعوا ان يكون ما اولم به عليها أكثر من شاة لوجود التوسعة عليه في تلك الحالة لان ذلك كان بعد فتح خيبر وقد وسع الله على المسلمين من صدقاتها عليهم وقال ابن المنير يؤخذ من تفضيل بعض النساء على بعض في الوليمة جواز تفضيل بعضهن دون بعض بالانحاف والالطاف والهدايا (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في كتاب الهبة ﴿قوله باب من اولم بأقل من شاة﴾ هذه الترجمة وان كان حكمها مستفادا من التي قبلها لكن الذي وقع في هذه بالنسبة (قوله حديثنا محمد بن يوسف) هو القريابي كما جزم به الاسماعيلي وابو نعيم في مستخرجيهما ومن تبعهما وسفيان هو الثوري لما سيأتي من كلام اهل التصديق وجوز الكرماني ان يكون سفيان هو ابن عيينة ومحمد بن يوسف هو البكري وابد ذلك أن السفياني روى عن منصور بن عبد الرحمن والجزم به عندنا انه القريابي عن الثوري قال البرقاني روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي ووكيع والفرج يابى وروح بن عباد عن الثوري فجعلوه من رواية صفية بنت شيبة ورواه ابو احمد الزيري ومؤمل بن اسمعيل ويحيى بن ليث عن الثوري فمنا لواقفه عن صفية بنت شيبة عن عائشة قال الاول اصح وصفية ليست بصحابة وحديثها مرسل قال وقد نصر النسائي قول من لم يقل عن عائشة واورده عن بن سيار عن ابن مهدي وقال انه مرسل اه ورواية وكيع اخرجها ابن ابي شيبة في مصنفه عنه واصح في بعض النسخ بن كرعائشة وهو وهم من قاعله واخرجه الاسماعيلي من رواية يزيد بن ابي حكيم العدني واخرجه اسمعيل التناضي في كتاب الاخلاق النبي صلى الله عليه وسلم عن محمد بن كثير العيصي كلاهما عن الثوري كما قال القريابي واخرجه الاسماعيلي ايضا من رواية يحيى بن زكريا بن ابي زائدة عن الثوري بن كرعائشة فيه وزعم ابن المراق ان النسائي اخرجها من رواية يحيى بن آدم عن الثوري وقال ليس هو بدون القريابي كذا قال ولم يخرج النسائي الا من رواية يحيى بن ايمان وهو ضعيف وكذلك مؤمل بن اسمعيل في حديثه عن الثوري ضعفه واقرى من زاد فيه عائشة ابو احمد الزيري اخرجها احمد في

بامرأة فارساني فدعوت
رجالا الى الطعام في باب
من اولم على بعض نساها
أكثر من بعض في حديثنا
مسدد حديثنا احمد بن زيد
عن ثابت قال ذكر تزويج
زينب بنت جحش عند
انس فقال ما رايت النبي
صلى الله عليه وسلم اولم على
احد من نساها ما اولم عليها
اولم بشاة في باب من اولم
بأقل من شاة في حديثنا محمد
ابن يوسف حديثنا سفيان

مسند عنه ويحيى بن ابي زائدة والذين لم يذكروا فيه عائشة اكثر عددا واحفظ واعرف بحديث
 الثوري من زاد فالتدري يظهر على قواعد المحدثين انه من المزيدي متصل الاسانيد و ذكر الاسماعيلي
 ان عمر بن محمد بن الحسن بن التل رواه عن ابيه عن الثوري فقال فيه عن منصور بن صفية عن صفية
 بنت يحيى قال وهو غلط لاشك فيه ويحتمل ان يكون مراد بعض من اطلق انه من سبل يعني من مراسيل
 الصحابة لان صفية بنت شيبه ما حضرت قصة زواج المرأة المذكورة في الحديث لانها كانت بمكة
 طفلة ولم تولد بعد وتزوج المرأة كان بالمدينة كما سيأتي بيانه واما جزم البرقاني بانه اذا كان بدون
 ذكر عائشة يكون مرسل فسبقه الى ذلك النسائي ثم الدارقطني فقال هذا من الاحاديث التي تعد فيها
 اخرج البخاري من المراسيل وكذا جزم ابن سعد وابن حبان بأن صفية بنت شيبه تابعة لسكن ذكر
 المزي في الاطراف ان البخاري اخرج في كتاب الحج عقب حديث ابي هريرة وابن عباس في تحريم
 مكة قال وقال ابان بن صالح عن الحسن بن مسلم عن صفية بنت شيبه قالت سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم مثله قال ووصله ابن ماجه من هذا الوجه (قلت) وكذا وصله البخاري في التاريخ ثم قال
 المزي لو صح هذا كان صريحا في صحبتها لسكن ابان بن صالح ضعيف كذا اطلق هنا ولم ينقل في ترجمة
 ابان بن صالح في التهذيب تضعيفه عن احمد بن حنبل نقل توثيقه عن يحيى بن معين وابي حاتم وابي زرعة
 وغيرهم وقال الذهبي في مختصر التهذيب ما رأيت احدا ضعف ابان بن صالح وكأنه لم يقف على قول
 ابن عسكرا في التمهيد لما ذكر حديث جابر في استقبال قاضي الحاجة القسيلة من رواية ابان بن صالح
 المذكور هذا ليس صحيحا لان ابان بن صالح ضعيف كذا قال وكانه التمس عليه بابان بن ابي عياش
 البصري صاحب انس فانه ضعيف باتفاق وهو اشهر واكثر حديثا ورواة من ابان بن صالح ولهذا لما
 ذكر ابن حزم الحديث المذكور عن جابر قال ابان بن صالح ليس بالمشهور (قلت) ولكن يكفي توثيق
 ابن معين ومن ذكره وقد روى عنه ايضا ابن جريج واسامة بن زيد الليثي وغيرهما واشهر من
 روى عنه محمد بن اسحق وقد ذكر المزي ايضا حديث صفية بنت شيبه قالت طاف النبي صلى الله عليه
 وسلم على بعير يستلم الحجر ٢ بمحجن وانا انظر اليه اخرجه ابو داود وابن ماجه قال المزي هذا
 يضعف قول من انكر ان يكون طاروفا فان استاده حسن (قلت) واذا ثبت رؤيته صلى الله عليه
 وسلم وضبط ذلك فالمانع ان تسمع خطبته ولو كانت صغيرة (قوله عن منصور بن صفية) هي امه
 واسم ابيه عبد الرحمن بن طلحة بن الحرث بن ابي طلحة القرشي العبدري الحنظلي قتل بده
 الاعلى الحرث يوم احد كافر وكذا ابو طلحة بن ابي طلحة وبجده الادنى طلحة بن الحرث رؤيته وقد
 اغفل ذكره من صنف في الصحابة وهو وارد عليهم ووقع في رجال البخاري للسكلا باذي انه منصور
 ابن عبد الرحمن بن طلحة بن عمر بن عبد الرحمن التيمي ووهب في ذلك كناية عليه الرضى الشاطبي فيما
 قرأت بخطه (قوله اولم النبي صلى الله عليه وسلم على بعض نسائه) لم اقف على تعيين اسمها صريحا
 واقرب ما يفسر به ام سلمة فقد اخرج ابن سعد عن شيبه الواقدي بسنده الى ام سلمة قالت لما خطبني
 النبي صلى الله عليه وسلم فذكر قصته تزويجهما فادخلني بيت زينب بنت خزيمة فاذا جرة فيها ثمن من
 شعير فاخذته فطحنه ثم عصده في البرمة واخذت شيئا من اهالة فادمته فكان ذلك طعام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم واخرج ابن سعد ايضا را حنبل اسناد صحيح الى ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث ان
 ام سلمة اخبرته فذكر قصته خطبتهما وتزويجهما وفيه قالت فاخذت ثقالا ٣ واخرجت حبات من شعير
 كانت في جرتي واخرجت شعرا فقصدها فقصدها ثم بات ثم اصبح الحديث واخرجه النسائي ايضا لسكن لم

عن منصور بن صفية
 عن امه صفية بنت شيبه
 قالت اولم النبي صلى الله
 عليه وسلم على بعض نسائه

٢ قوله يستلم الحجر في
 نسخة يستلم الركن
 ٣ اثنان بالكسر جلد
 تسطعت رحي اليد ليقع
 عليها الدقيق اه نهاية

يذكروا المقصود هنا واصلا في مسلم من وجه آخر بدونه واماما اخرج الطبراني في الاوسط من طريق
 شريك عن جريد عن انس قال اولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على ام سلمة بتعرومهم فهو وهم من
 شريك لانه كان سبي الحفظ او من الراوى عنه وهو جندل بن والتى فان مسلما والبرازة عفاه وقواه
 ابو حاتم الرازي والبستي وانما هو المحفوظ من حديث جريد عن انس ان ذلك في قصة صفية كذلك
 اخرج النسائي من رواية سليمان بن بلال وغيره عن جريد عن انس مختصر او قد تقدم مطولا في اوائل
 النكاح للبغاري من وجه آخر عن جريد عن انس واخرج اصحاب السنن من رواية الزهري عن انس
 نحوه في قصة صفية ويحتمل ان يكون المراد بنسائه ما هو اعم من ازواجه اي من ينسب اليه من النساء
 في الجملة فقد اخرج الطبراني من حديث اسماء بنت عيسى قالت لقد اولى علي بقاطمة فها كانت وليمة في
 ذلك الزمان افضل من وليمة رهن درعه عندي بشطر شعير ولا شك ان المدين نصف الصاع فكانه
 قال شطر صاع فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الوليمة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مجازية اما لكونه الذي وفي اليهودي ثمن شعيرة او لغير ذلك (قوله بدين من شعير) كذا وقع في رواية
 كل من رواه عن الثوري فيما وقفت عليه ممن قدمت ذكره الا عبد الرحمن بن مهدي فوقع في روايته
 بصاعين من شعير اخرج النسائي والاسماعيلي من روايته وهو وان كان احفظ من رواه عن الثوري
 لكن العدد الكثير اولى بالضبط من الواحد كما قال الشافعي في غير هذا والله اعلم (قوله
 باب حق اجابة الوليمة والدعوة) كذا عطف الدعوة على الوليمة فاشار بذلك الى ان الوليمة
 مختصة بطعام العرس ويكون عطف الدعوة عليها من العام بعد الخاص وقد تقدم بيان الاختلاف في
 وقته واما اختصاص اسم الوليمة به فهو قول اهل اللغة فيما نقله عنهم ابن عبد البر وهو المنقول عن الخليل
 ابن احمد وثعلب وغيرهما وجزم به الجوهري وابن الاثير وقال صاحب المحكم الوليمة طعام العرس
 والاملاك وقيل كل طعام صنع لعرس وغيره وقال عياض في المشارق الوليمة طعام النكاح وقيل
 الاملاك وقيل طعام العرس خاصة وقال الشافعي واصحابه تقع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور حادث
 من نكاح او ختان وغيرهما لكن الاشهر استعمالها عند الاطلاق في النكاح وتقيده في غيره فيقال
 وليمة الختان ونحو ذلك وقال الازهري الوليمة مأخوذة من الولم وهو الجمع وزنا ومعنى لان الزوجين
 يجتمعان وقال ابن الاعرابي اصلها من تميم الشيء واجتماعه وجزم الماوردي ثم القرطبي بانها لا تطلق
 في غير طعام العرس الا بقرينة واما الدعوة فهي اعم من الوليمة وهي بفتح الدال على المشهور وروضاها
 فطرب في مثلته وغلطوه في ذلك على ما قال النووي قال ودعوة النسب بكسر الدال وعكس ذلك بنو
 تميم لو باب ففتحوا دال دعوة النسب وكسروا دال دعوة الطعام انتهى وما نسبته لبني تميم الرباب نسبة
 صاحبها الصمغاح والمحكم لبني عدي الرباب قاله اعلم وذكر النووي تبعا لعياض ان
 الولا ثم غانية الاعذار بعين مهملة وذال معجمة للختان والعقيقة للولادة والحرس بضم المعجمة
 وسكون الراء ثم سين مهملة لسلامة المرأة من الطلق وقيل هو طعام الولادة والعقيقة تخص
 بيوم السبع والنقبة لقدم المسافر مشتقة من النقع وهو الغبار والوكيرة للسكن المتجدد
 مأخوذة من الوكر وهو المأوى والمستقر والوضيعة بضاد معجمة لما يتخذ عند المصيبة والمأدبة لما
 يتخذ بلا سبب ودالها مضومة ويجوز فتحها انتهى والاعدار يقال فيه ايضا العذرة بضم ثم سكون
 والحرس يقال فيه ايضا بالصاد المهملة بدل السين وقد ترادف في آخر ماها فبقا لخرسه وخرسه
 وقيل انها لسلامة المرأة من الطلق واما التي للولادة بمعنى الفرح بالمولود فهي العقيقة واختلف
 في النقبة هل التي يصنعها القادم من السفر او تصنع له قولان وقيل النقبة التي يصنعها

بدين من شعير في باب حق
 اجابة الوليمة والدعوة

التقدم والتي تصنع له تسمى التحفة وقيل ان الوليمة خاص بطعام الدخول واما طعام الاملاك فيسمى الشدخ ضم المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وقد تضم وآخره خاء معجمة مأخوذ من قولهم فرس شندخ اي يتقدم غيره سمي طعام الاملاك بذلك لانه يتقدم الدخول واغرب شيخنا في التدریب فقال الولائم سبع وهو وليمة الاملاك وهو التزويج ويقال لها النقيصة بنون وقاف ووليمة الدخول وهو العرس وتل من غير ينم ما انتهى وموضع اغرابه نسبية ووليمة الاملاك نقيصة ثم رأيت سبع في ذلك المنذرى في حواشيه وقد ثبت بذلك وقد فاهم ذكر الحزاق بكسر المهملة وتخفيف الدال المعجمة وآخره فاف الطعام الذي يتخذ عند حلق الصبي ذكره ابن الصباغ في الشامل وقال ابن الرفعة هو الذي يصنع عند الختم اي ختم القرآن كذا قيده ويحتمل ختم قدر مقصود منه ويحتمل ان يطر ذلك في حلقه لكل صناعة وذ. كرا المحاملى في الرواق في الولائم العظيمة بفتح المهملة ثم مشناة مكسورة وهى شاة تذبح في اول رجب وتقب بانها في معنى الاضحية فلا معنى لذكرها مع الولائم وسبأنى حكمها في اواخر كتاب العقيدة والافلس ذكر في الاضحية واما المأدبة ففيها تفصيل لانها ان كانت اقوم مخصوصين فهى النقرى بفتح النون والقاف مقصور وان كانت عامة فهى الجفلى بحم وفاء بوزن الاول قال الشاعر

نحن في المشتاة ندعو الجفلى * لا ترى الا ادب منما ينقر

ومن اول سبعة ايام
ونحوه

وصف قومه بالجود وانهم اذا صنعوا مأدبة دعوا اليها عموم الا خصوصاً وخص الشتاء لانها مظنة قلة الشئ وكثرة احتياج من يدعى والا ادب بوزن اسم الفاعل من المأدبة ويتقرر مشتق من النقرى وقد وقع في آخر حديث ابى هريرة الذي اوله الوليمة حق وسنة كما اشرت اليه في باب الوليمة حق قال والخرس والاعدار والتوكيرات فيه بالخيار وفيه تفسير ذلك وظاهر سياقه الرفع ويحتمل الوقف وفي مسند احمد من حديث عثمان بن ابي العاص في رواية الختان لم يكن يدعى لها واما قول المصنف حق اجابة فيشير الى وجوب الاجابة وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض ثم النووى الاتفاق على القول بوجوب الاجابة لوليمة العرس وفيه نظر نعم المشهور من اقوال العلماء الوجوب وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بانها فرض عين ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة انها مستحبة وذ. كرا اللخمي من المالكية انه المذهب وكلام صاحب الهداية يقتضى الوجوب مع تصريحه بأنها سنة فكانه اراد انها وجبت بالسنة وليست فرضاً كما عرف من قاعدتهم وعن بعض الشافعية والحنابلة هى فرض كفاية وحكى ابن دقيق العيد في شرح الامام ان محل ذلك اذا عمت الدعوة اما لو خص كل واحد بالدعوة فان الاجابة تعين وشرط وجوبها ان يكون الداعي مكلفاً حراً شديداً وان لا يخص الا غنياء دون الفقراء وسبأنى البحث فيه في الباب الذي يليه وان لا يظهر قصد التودد لشخص بعينه لرغبة فيه او رهبة منه وان يكون الداعي مسلماً على الاصح وان يختص باليوم الاول على المشهور وسبأنى البحث فيه وان لا يسبق فن سبق تعينت الاجابة له دون الثاني وان جاء معاً قدم الاقرب رجاء على الاغرب جوار على الاصح فان استويا اقرع وان لا يكون هناك من يتأذى بحضوره من منكر وغيره كما سبأنى البحث فيه بعد اربعة ابواب وان لا يكون له عذر وضبطه الماوردى بما يخص به في ترك الجماعة هذا كله في وليمة العرس فاما الدعوة في غير العرس فسبأنى البحث فيها بعد بابين (قوله ومن اول سبعة ايام ونحوه) يشير الى ما اخرج ابن ابى شيبه من طريق حفصة بن غسان عن عائشة بنت ابي ذر عن ابي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما تزوج ابى ذر الصحابة سبعة ايام فلما كان يوم الانصار دعا ابى بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهم ما فكان ابى صائماً فلما طعموا دعا ابى واثنى واخرجه البيهقي من وجه آخر اتم سيقا فامنه واخرجه عبد الرزاق من وجه آخر الى حفصة وقال

فيه ثمانية ايام واليه اشار المصنف بقوله ونحوه لان العصة واحدة وهذا وان لم يذكره المصنف
 لكنه جنح الى ترجيحه لاطلاق الامر باجابة الدعوة بغير تقييد كما سيظهر من كلامه الذي ساذكره
 وقد نبه على ذلك ابن المنير (قوله ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين) اي لم يجز للولية
 وقتا معينا يختص به الايجاب او الاستحباب واخذ ذلك من الاطلاق وقد افسح مراده في تاريخه فانه
 اررد في ترجمة زهير بن عثمان الحديث الذي اخرج ابو داود والنسائي من طريق قتادة عن عبد الله
 ابن عثمان الثقفي عن رجل من ثقيف كان يثني عليه ان لم يكن اسمه زهير بن عثمان فلا أدري ما اسمه بقوله
 قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولية اول يوم حق * والثاني معروف * والثالث رياء
 وسمعة قال البخاري لا يصح اسناده ولا يصح له صحبة يعني زهير قال وقال ابن عمر وغيره عن النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا دعى احدكم الى الولية فليجب ولم يخص ثلاثة ايام ولا غيرها وهذا اصح قال وقال
 ابن سيرين عن ابيه انه لما بنى بأعله اول سبعة ايام فدعا في ذلك ابي بن كعب فاجابه اه وقد خالف يونس
 ابن عبيد قتادة في اسناده فرواه عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل او معضلا لم يذكر
 عبد الله بن عثمان ولا زهير اخرج النسائي ورجحه على الموصول و اشار ابو حاتم الى ترجيحه ثم
 اخرج النسائي عقبه حديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقام على صفة ثلاثة ايام حتى اعرس
 بها فأشار الى تضعيفه او الى تخصيصه وصرح من ذلك ما اخرج ابو يعلى بسند حسن عن انس قال
 تزوج النبي صلى الله عليه وسلم صفة وجعل عتتها صداقا وجعل الولية ثلاثة ايام الحديث وقد
 وجدنا الحديث زهير بن عثمان شواهد منها عن ابي هريرة مثله اخرج ابن ماجه وفيه عبد الملك
 ابن حسين وهو ضعيف جدا وله طريق اخرى عن ابي هريرة اشترت اليها في باب الولية حق وعن انس
 مثله اخرج ابن عدي والبيهقي وفيه بكر بن خنيس وهو ضعيف وله طريق اخرى ذكر ابن ابي حاتم
 أنه سأل اباة عن حديث رواه مروان بن معاوية عن عوف عن الحسن عن انس نحوه فقال انما هو عن
 الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وعن ابن مسعود اخرج الترمذي بلفظ طعام اول يوم
 حق وطعام يوم الثاني سنة وطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع الله به وقال لانعرفه الا من حديث
 زياد بن عبد الله البكاي وهو كثير الغرائب والمناكير (قلت) وشيخه فيه عطاء بن السائب وسماع
 زياد منه بعد اختلاطه فهذه علمته وعن ابن عباس رفته طعام في العرس يوم سنة وطعام يومين فضل
 وطعام ثلاثة ايام رياء وسمعة اخرج الطبراني بسند ضعيف وهذه الاحاديث وان كان كل منها
 لا يتناول مقال فجمعوها يدل على ان الحديث اصلا وقد وقع في رواية ابي داود والدارمي في آخر
 حديث زهير بن عثمان قال قتادة بلغني عن سعيد بن المسيب انه دعي اول يوم واجاب ودعي ثاني يوم
 فأجاب ودعي ثالث يوم فلم يجب وقال اهل رياء وسمعة فكأنه بلغه الحديث فعمل بظاهره ان ثبت
 ذلك عنه وقد عمل به الشافعية والحنابلة قال الترمذي اذا ارم ثلاثا فالاجابة في اليوم الثالث مكروهة
 وفي الثاني لا يجب قطعا ولا يكون استحبابا فيه كاستحبابها في اليوم الاول وقد حكى صاحب التعجيز
 في وجوبها في اليوم الثاني وجهين وقال في شرحهما الوجوب به نطق الجرجاني لوصفه بأنه
 معروف او سنة واعتبر بالحاجة للوجوب في اليوم الاول واما الثاني فله الواسنة تمكنا بظاهر لفظ
 حديث ابن مسعود وفيه بحث واما الكراهة في اليوم الثالث فأطلقه بعضهم لظاهر الخبر وقال
 العمراني انما نكره اذا كان المدعو في الثالث هو المدعو في الاول وكذا صورته الرويات
 واستبعد بعض المتأخرين وليس يبعد لان اطلاق كونه رياء وسمعة يشعر بان ذلك صنع

ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين * حدثنا عبد الله بن يوسف
 اخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله
 عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا دعي
 احدكم الى الولية فليأتها * حدثنا سعد بن
 يحيى عن سفيان قال
 حدثني منصور عن ابي
 وائل عن ابي موسى عن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال فكروا العاني واجيبوا
 الداعي وعودوا المريض
 * حدثنا الحسن بن الربيع
 حدثنا ابو الاحوص عن
 الاشعث عن معاوية بن
 سويد قال البراء بن عازب
 رضي الله عنهما امرنا النبي
 صلى الله عليه وسلم بسبع
 ونهانا عن سبع امرنا
 بعيادة المريض واتباع
 الجنائز وتشميت العاطس
 وابرار المقسم ونصر المظلوم
 وافشاء السلام واجابة
 الداعي ونهانا عن خوانيم
 الذهب وعن آنية الفضة
 وعن الميائير والقصية
 والاستبرق والدياج * تابعه
 ابو عوانة والشياني عن
 اشعث في افشاء السلام
 * حدثنا قتيبة بن سعيد

للباهة وإذا كثرت الناس فدعا في كل يوم فرقة لم يكن في ذلك مباهاة غالباً وإلى ما جئنا إليه البخاري ذهب
 المالكية قال عياض استحب أصحابنا لاهل السنة كونها اسبوعاً قال وقال بعضهم محله اذا دعا في
 كل يوم من لم يدع قبله ولم يكرر عليهم وهذا شبيه بما تقدم عن الروياني واذا جئنا الامر في كراهة
 الثالث على ما اذا كان هناك رياء وسعة ومباهاة كان الرابع وما بعده كذلك فيمكن حمل ما وقع من
 السلف من الزيادة على اليومين عند الامن من ذلك وانما اطلق ذلك على الثالث لكونه الغالب والله
 اعلم ثم ذكر المصنف في الباب اربعة احاديث * احدها حديث ابن عمر اورده من طريق مالك
 عن نافع بلفظ اذا دعى احدكم الى الوليمة فليأتها وسياأتي البحث فيه بعد بابين وقوله فليأتها اي فليأت
 مكانها والتقدير اذا دعى الى مكان وليمة فليأتها ولا يضر إعادة الضمير مؤثلاً * ثانيها حديث ابى موسى
 اورده لقوله فيه واجيبوا الداعي وقد تقدم في الجهاد قال ابن التين قوله واجيبوا الداعي يريد الى وليمة
 العرس كما دل عليه حديث ابن عمر الذي قبله يعني في تخصيص الامر بالاتيان بالدعاء الى الوليمة وقال
 السكرماني قوله الداعي عام وقد قال الجمهور وتجيب في وليمة النكاح وتستحب في غيرها فيلزم استعمال
 اللفظ في الايجاب والنسب وهو ممتنع قال والجواب ان الشافعي اجاز له غيره على عموم الجواز اه
 ويحتمل ان يكون هذا اللفظ وان كان عاماً فالمراد به خاص واما استعماله في اجابة طعام غير العرس
 فن دايمل آخر * ثالثها حديث البراء بن عازب امرنا النبي صلى الله عليه وسلم بسميع ونهانا في آخره
 واجابة لداعي اورده من طريق ابى الاحوص عن الاشعث وهو ابن ابى الشعثاء سليم المحاربي ثم
 قال بعده تابعه ابو عوابة والشيباني عن اشعث في افشاء السلام فاما متابعه ابى عوابة فوصلها
 المؤلف في الاثرية عن موسى بن اسمعيل عن ابى عوابة عن اشعث بن سليم به واما متابعه الشيباني
 وهو ابو اسحق فوصلها المؤلف في كتاب الاستئذان عن قتيبة عن جرير عن الشيباني عن اشعث
 ابن ابى الشعثاء به وسياأتي شرحه مستوفى في او اخر كتاب الادب ان شاء الله تعالى وقد اخرج في
 مواضع اخرى من غير رواية عوالة الثلاثة فذكره بلفظ رد السلام بدل افشاء السلام فهذه نكتة
 الاقتصار * رابعها حديث سهل بن سعد (قوله حدثنا عبد العزيز بن ابى حازم عن ابيه) في رواية
 المستملى عن ابى حازم وذكر السكرماني انه وقع في رواية عن عبد العزيز بن ابى حازم عن سهل وهو
 سهو اذ لا بد من واسطة بينهما اما ابو او غيره (قلت) لعل الرواية عن عبد العزيز عن ابى حازم فتصحفت
 عن فصارت ابن وسياأتي شرح الحديث بعد خمسة ابواب (قوله باب من ترك الدعوة
 فقد عصى الله ورسوله) اورده فيه حديث ابن شهاب عن الاعرج عن ابى هريرة انه كان يقول شر
 الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء ويترك الفقراء ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله ووقع في
 رواية الاسماعيلي من طريق معن بن عيسى عن مالك الميسا كين بدل الفقراء واول هذا الحديث موقوف
 ولكن آخره يقتضي رفعه ذكر ذلك ابن بطال قال ومثله حديث ابى الشعثاء ان اباه هريرة ابصر رجلاً
 خارجاً من المسجد بعد الاذان فقال اما هذا فقد عصى ابا القاسم قال ومثله هذا لا يكون رايًا ولهذا ادخله
 الآثم في مسانيدهم انتهى وذكر ابن عبد البر ان جل رواية مالك لم يصرحوا برفعها وقال فيه روح بن
 القاسم عن مالك بسنده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى وكذا اخرج الدارقطني في غرائب مالك
 من طريق اسمعيل بن مسلمة بن قعنب عن مالك وقد اخرج مسالم من رواية معمر وسفيان بن عيينة
 عن الزهري شيخ مالك كما قال مالك ومن رواية ابى الزناد عن الاعرج كذلك والاعرج شيخ الزهري
 فيه هو عبد الرحمن كما وقع في رواية سفيان قال سألت الزهري فقال حدثني عبد الرحمن الاعرج انه سمع

حدثنا عبد العزيز بن ابى
 حازم عن ابيه عن سهل
 ابن سعد قال دعا ابو اسيد
 الساعدي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في عرسه
 وكانت امراته يومئذ
 خادمهم وهي العروس
 قال سهل تدررون ما سمعت
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انقعت له تمرات من
 الليل فلما اكل سقته اياه
 في باب من ترك الدعوة فقد
 عصى الله ورسوله في حديثنا
 بهذا الله بن يوسف اخبرنا
 مالك عن ابن شهاب عن
 الاعرج عن ابى هريرة
 رضى الله عنه انه كان يقول

ابا هريرة فذكره وسفيان فيه شيخ آخر باسناد آخر الى ابي هريرة صرح فيه برفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم اخرجه مسلم ايضا من طريق سفيان سمعت زيار بن سعد يقول سمعت ثابت بن الاعرج يحدث عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فذكر نحوه وكذا اخرجه ابو الشيخ من طريق محمد بن سيرين عن ابي هريرة من فوق عاصريهما واخرج له شاهدا من حديث ابن عمر كذلك والذي يظهر ان اللام في الدعوة للعهد من الوليمة المذكورة او لا وقد تقدم ان الوليمة اذا اطلقت حملت على طعام العرس بخلاف سائر الولائم فانها تقيد وقوله يدعي لها الاغنياء اي انها تكون شر الطعام اذا كانت بهذه الصفة ولهذا قال ابن مسعود اذا خص الغني وترك الفقير احمرنا ان لا يجيب قال ابن بطال واذا ميز الداعي بين الاغنياء والفقراء فاطعم كلا على حدة لم يكن به بأس وقد فعله ابن عمر وقال البيضاوي من مقدرة كما يقال شر الناس من اكل راحته اي من شرهم وانما سماه شر المأذ كره فيه فكانه قال شر الطعام الذي شأنه كذا وقال الطيبي اللام في الوليمة للعهد الخارجي اذ كان من عادة الجاهلية ان يدعوا الاغنياء ويتركوا الفقراء وقوله يدعي الى آخره استئناف وبيان لكونها شر الطعام وقوله ومن ترك الى آخره حال والعامل يدعي اي يدعي الاغنياء والحال ان الاجابة واجبة فيكون دعاؤه سببا لاكل المدعو شر الطعام ويشهد له ما ذكره ابن بطال ان ابن حبيب روى عن ابي هريرة انه كان يقول انتم العاصون في الدعوة تدعون من لا ياتي وتدعون من ياتي يعني بالاول الاغنياء والثاني الفقراء (قوله شر الطعام) في رواية مسلم عن يحيى بن يحيى عن مالك بن انس الطاعم والاول رواية الاكثر وكذا في بقية الطرق (قوله يدعي لها الاغنياء) في رواية ثابت الاعرج يمنعها من ياتيها ويدعي اليها من يابها والجملة في موضع الحال لطعام الوليمة فلو دعا لداعي عام لم يكن طعامه شر الطعام ووقع في رواية الطبراني من حديث ابن عباس بنس الطاعم طعام الوليمة يدعي اليه الشبان ويحبس عنه الجيعان (قوله ومن ترك الدعوة) اي ترك اجابة الدعوة وفي رواية ابن عمر المذكورة ومن دعي فلم يجبه هو تفسير للرواية الاخرى (قوله فقد عصي الله ورسوله) هذا دليل وجوب الاجابة لان العصيان لا يطلق الا على ترك الواجب ووقع في رواية لابن عمر عند ابي عوانة من دعي الى وليمة فلم يأتها فقد عصي الله ورسوله ﴿ قوله بأس من اجاب الى كراع بضم الكاف وتخفيف الراء وآخره عين مهملة هو مستدق الساق من الرجل ومن حد الرسغ من اليد وهو من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الفرس والبعير وقيل الكراع مادون الكعب من الدواب وقال ابن فارس كراع كل شيء طرفه (قوله حدثنا عبدان) هو عبد الله بن عثمان وابو حمزة بالمهملة والزاي هو الاشكري (قوله عن ابي حازم) تقدم في الهبة من رواية شعبة عن الاعمش وهو لا يروي عن مشايخه الا ما ظهر له سماعهم فيه وابو حازم هذا هو سليمان بسكون اللام مولى عزة بفتح المهملة وتشديد الزاي ورواهم من زعم انه سلمة بن دينار الزاوي عن سهل بن سعد المقدم ذكره قريبا فانهم ما وان كانوا مدينين لكن راوى حديث الباب اكبر من ابن دينار (قوله ولو اهدى الى كراع لقبيل) كذا لاكثر من اصحاب الاعمش وتقدم في الهبة من طريق شعبة عن الاعمش بلفظ ذراع وكراع بالتغيير والذراع افضل من الكراع وفي المثل اتقى العبد كراعا وطلب ذراعا وقد زعم بعض الشراح وكذا وقع للغزالي ان المراد بالكراع في هذا الحديث المكان المعروف بكراع الفحيم بفتح المعجمة وهو موضع بين مكة والمدينة تقدم ذكره في المغازي وزعم انه اطلق ذلك على سبيل المبالغة في الاجابة ولو بعد المكان لكن المبالغة في الاجابة مع حقارة الشيء اوضح في المراد ولهذا ذهب الجمهور الى ان المراد بالكراع هنا كراع الشاة وقد تقدم توجيه ذلك في اوائل الهبة في حديث

شر الطعام طعام الوليمة
يدعي لها الاغنياء ويترك
الفقراء ومن ترك الدعوة
فقد عصي الله ورسوله
صلى الله عليه وسلم ﴿ باب
من اجاب الى كراع ﴾
* حدثنا عبدان عن ابي
حمزة عن الاعمش عن ابي
حازم عن ابي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لو دعيت الى كراع
لاجبت ولو اهدى الى
كراع لقبيل

يا نساء المسلمات لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة واغرب الغزالي في الاحياء فذكر الحديث بلفظ
 ولودعيت الى كراع الغميم ولا اصل لهذه الزيادة وقد اخرج الترمذي من حديث انس وصححه
 مرفوعا لواهدى الى كراع لقبلة ولودعيت مثله لاجبت واخرج الطبراني من حديث ام حكيم بنت
 رادع انها قالت يا رسول الله انكره الهدية فقال ما اقبل ما اقبل ردا الهدية فذكر الحديث ويستفاد منه من
 هذه الرواية وفي الحديث دليل على حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وتواضعه وجبره لقلوب الناس
 وعلى قبول الهدية واجابة من يدعو الرجل الى منزله ولو علم ان الذي يدعو اليه شيء قليل قال المهلب
 لا يبعث على الدعوة الى الطعام الا صدق المحبة وسرور الداعي بأكل المدعو من طعامه والتعجب اليه
 بالمواكلة وتوكيد الذمام معه بها فلذلك حض صلى الله عليه وسلم على الاجابة ولو نزل المدعو اليه وفيه
 الخس على المواصلة والتعجب والتكلف واجابة الدعوة لما قل او كثر وقبول الهدية كذلك (قوله)
باب اجابة الداعي في العرس وغيره (ذكر فيه حديث ابن عمر ايجابوا هذه الدعوة وهذه
 اللام يحتمل ان تكون للعمود والمراد وليمة العرس ويؤيده رواية ابن عمر الاخرى اذا دعى احدكم الى
 الوليمة فلبأتم او قد تقرر ان الحديث الواحد اذا تعددت الفاظه وامكن جعل بعضها على بعض تعين ذلك
 ويحتمل ان تكون اللام للعموم وهو الذي فهمه راوى الحديث فكان يأتي الدعوة للعرس وغيره
 (قوله حدثنا علي بن عبد الله بن ابراهيم) هو البغدادي اخرج عنه البخاري هنا فقط وقد تقدم
 في فضائل القرآن روايته عن علي بن ابراهيم عن روح بن عبادة فقيل هو هذا نسبه الى جده وقيل غيره
 كما تقدم بيانه وذكر ابو عمرو والمستمل ان البخاري لما حدث عن علي بن عبد الله بن ابراهيم هذا سئل
 عنه فقال متقن (قوله عن نافع) في رواية فضيل بن سليمان عن موسى بن عقبة حدثني نافع اخرج
 الاسماعيلي (قوله قال كان عبد الله) القائل هو نافع وقد اخرج مسلم من طريق عبد الله بن عمر عن
 عبد الله بن عمر العمري عن نافع بلفظ اذا دعى احدكم الى وليمة عرس فليجب واخرجه مسلم وابوداود
 من طريق ابوبن نافع بلفظ اذا دعا احدكم انما فليجب عرسا كان او نحوه ولمسلم من طريق الزبيدي
 عن نافع بلفظ من دعى الى عرس او نحوه فليجب وهذا يؤيد ما فهمه ابن عمر وان الامر بالاجابة
 لا يختص بطعام العرس وقد اخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية فقال بوجوب الاجابة الى الدعوة مطلقا
 عرسا كان او غيره بشرطه ونقله ابن عبد البر عن عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة وزعم
 ابن حزم انه قول جمهور الصحابة والتابعين ويعكر عليه ما نقلناه عن عثمان بن ابي العاص وهو من
 مشاهير الصحابة انه قال في وليمة الختان لم يكن يدعى لها لكن يمكن الافصال عنه بأن ذلك لا يمنع القول
 بالوجوب لودعوا وعند عبد الرزاق باسناد صحيح عن ابن عمر انه دعا طعام فقال رجل من القوم اعفني
 فقال ابن عمر انه لا عافية لك من هذا فقم واخرج الشافعي وعبد الرزاق بسند صحيح عن ابن عباس
 ان ابن صفوان دعا فقال اني مشغول وان لم تعفني جنته وجرم بعدم الوجوب في غير وليمة النكاح
 المالكية والحنفية والحنابلة وجمهور الشافعية وبالغ السرخصي منهم فنقل فيه الاجماع ولفظ الشافعي
 اتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعي اليها رجل وليمة فلا رخص
 لاحد في تركها ولو تركها لم يقين لي انه عاص في تركها كما تبين لي في وليمة العرس (قوله في العرس وغير
 العرس وهو صائم) في رواية مسلم عن هرون بن عبد الله عن حجاج بن محمد وياهم وهو صائم ولا ي
 عوانة من وجهه آخر عن نافع وكان ابن عمر يوجب صائما ومقطرا ووقع عند ابى داود من طريق ابى
 اسامة عن عبيد الله بن عمر عن نافع في آخر الحديث المرفوع فان كان مقطرا فلا يطعم وان كان صائما

باب اجابة الداعي في
 العرس وغيره حدثنا
 علي بن عبد الله بن ابراهيم
 حدثنا الحجاج بن محمد
 قال قال ابن جريج اخبرني
 موسى بن عقبة عن نافع
 قال سمعت عبد الله بن
 عمر رضي الله عنهما يقول
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ايجابوا هذه
 الدعوة اذا دعيت لها قال
 كان عبد الله يأتي الدعوة
 في العرس وغير العرس
 وهو صائم

فليدع ولمسلم من حديث أبي هريرة فان كان صائما فلا يصل ووقع في رواية هشام بن حسان في آخره
والصلاة الدعاء وهو من تفسير هشام راويه ويؤيده الرواية الاخرى وحمله بعض الشراح على ظاهره
فقال ان كان صائما فلا يشتغل بالصلاة ليحصل له فضلها ويحصل لاهل المنزل والحاضر ينبركتما وفيه
نظر لعموم قوله لا صلاة بخضرة طعام لكن يمكن تخصيصه بغير الصائم وقد تقدم في باب حق اجابة
الوليمة ان ابي بن كعب لما حضر الوليمة وهو صائم اثنى ودعا وعند ابي عوانة من طريق عمر بن محمد عن
نافع كان ابن عمر اذا دعي اجاب فان كان مفطرا اكل وان كان صائما دعا لهم وبرك ثم انصرف وفي الحضور
فوائد اخرى كالترك بالدعوة والتجمل به والاتفاق باشارته والصيانة عما لا يحصل له الصيانة لو لم
يخضروا في الاخلال بالاجابة تقويت ذلك ولا يخفى ما يقع للداعي من ذلك من التشويش وعرف من قوله
فليدع لهم حصول المقصود من الاجابة بذلك وان المدعو لا يجب عليه الاكل وهل يستحب له ان
يفطر ان كان صومه تطوعا قال اكثر الشافعية وبعض الحنابلة ان كان يشق على صاحب الدعوة صومه
فالا فضل الفطر والا فاصوم واطلق الرويانى وابن الفراء استحباب الفطر وهذا على رأى من يجوز
الخروج من صوم النفل واما من يوجب فلا يجوز عند الفطر كما في صوم الفرض ويبعد اطلاق
استحباب الفطر مع وجود الخلاف ولا سيما ان كان وقت الانظار قد قرب ويؤخذ من فعل ابن عمر ان
الصوم ليس عذر في ترك الاجابة ولا سيما مع ورود الامر للصائم بالحضور والدعاء نعم لو اعتذر به المدعو
فقبل الداعي عذره لكونه يشق عليه ان لا يأكل اذا حضر او لغير ذلك كان ذلك عذرا له في التأخر ووقع
في حديث جابر عند مسلم اذا دعي احدكم الى طعام فليجب فان شاء طعم وان شاء ترك فيؤخذ منه ان
المفطر ولو حضر لا يجب عليه الاكل وهو اصح الوجهين عند الشافعية وقال ابن الحاجب في مختصره
وجوب اكل المفطر محتمل وصرح الحنابلة بعدم الوجوب واختار النووي الوجوب وبه قال اهل
الظاهر والطلحة لم قوله في احدى روايات ابن عمر عند مسلم فان كان مفطرا فلا طعم قال النووي وتحمل
رواية جابر على من كان صائما ويؤيده رواية ابن ماجه فيه بلفظ من دعي الى طعام وهو صائم فلا يجب فان
شاء طعم وان شاء ترك ويتعين حمله على من كان صائما فلا يكون فيه حجة لمن استحب له ان يخرج
من صيامه لذلك ويؤيده ما أخرجه الطيالسي والطبراني في الاوسط عن ابي سعيد قال دعا رجل الى طعام
فقال رجل انى صائم فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعاكم اناكم وتكلف لكم افطروا صوم يوما مكانه
ان شئت في اسناده راو ضيف لكنه توبع والله اعلم (قوله باب ذهاب النساء
والصبيان الى العرس) كانه ترجمهم هذا لئلا يتخيل احد كراهة ذلك فأراد انه مشروع بغير كراهة
(قوله حديثنا عبد الرحمن بن المبارك) هو العشي بالتحناية والشين وليس هو اخا عبد الله بن المبارك
المشهور وعبد الوارث هو ابن سعيد والاسناد كله بصريون (قوله قدام محمنا) بضم الميم بعدها ميم
ساكنة ومثناة مفتوحة ونون ثقبلة بعدها الف اى قام قياما قويا مأخوذا من المنه بضم الميم وهى
القوة اى قام اليهم مسرعاً مستدافاً في ذلك فرحابهم وقال ابو عمرو بن سراج ورجحه القرطبي انه من
الامتنان لان من قام له النبي صلى الله عليه وسلم واكرمه بذلك فقد امتن عليه بشئ لا اعظم منه قال
ويؤيده قوله بعد ذلك اتم احب الناس الى ونقل ابن بطال عن القاسمى قال قوله متمنا يعنى متفضلا
عليهم بذلك فكانه قال يمتن عليهم بحبته ووقع في رواية اخرى متينا بوزن عظيم اى قام قياما مستويا
منتصبا طويلا ووقع في رواية ابن السكن قدام عشي قال عياض وهو نصحيح (قلت) ويؤيد
التأويل الاول ما تقدم في فضائل الانصار عن ابي معمر عن عبد الوارث بسند حديث الباب بلفظ قدام

باب ذهاب النساء
والصبيان الى العرس
حدثنا عبد الرحمن بن
المبارك حدثنا عبد الوارث
حدثنا عبد العزيز بن
صهيب عن انس بن مالك
رضي الله عنه قال ابصر
النبي صلى الله عليه وسلم
نساء وصبياناً مقبلين من
عرس فقام متمناً فقال

اللهم انتم من احب الناس
الى باب هل يرجع اذا
رأى منكرا في الدعوة
ورأى ابن مسعود صورة
في البيت فرجع * ودعا
ابن عمر ابا ايوب فرأى في
البيت ستر على الجدار
فقال ابن عمر غلبنا عليه
النساء فقال من كنت اخشى
عليه فلم اكن اخشى عليك
والله لا اطعم لكم طعاما
فرجع * حدثنا اسمعيل
قال حدثني مالك عن نافع
عن اناس من بني عبد
عاشة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم انها اخبرته انها
اشترت غرقة فيها تصاوير
فما زالا رسول الله صلى
الله عليه وسلم قام على الباب
فلم يدخل فعرفت في وجهه
الكرامية فقلت يا رسول
الله اتوب الى الله والى
رسوله ماذا اذنت قتال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما بال هذه النقرة
قالت فقلت اشتريتها لك
لنقعد عليها وتوسدنا فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان اصحاب هذه
الصور يعذبون يوم القيامة
ويقال لهم اجبوا ما خلقتم
وقال ان البيت الذي فيه
الصور لا تدخله الملائكة

مثلا بضم اوله وسكون الميم الثانية بعدها مثله مكسورة وقد تفتح وضبط ايضا بفتح الميم الثانية
وتشديد المثلثة والمعنى منتصبا قائما قال ابن التين كذا وقع في البخاري والذي في اللغة مثل بفتح اوله
وضم المثلثة وفتحها قائما مثل بضم المثلثة مثولا فهو مائل اذا انتصب قائما قال عياض وجاء هذا مثلا
يعني بالتشديد اي مكلفا نفسه ذلك اه ووقع في رواية الاسماعيلي عن الحسن بن سفيان عن ابراهيم
ابن الحجاج عن عبد الوارث فقام النبي صلى الله عليه وسلم لهم مثيلا بوزن عظيم وهو فاعيل من مائل
وعن ابراهيم بن هاشم عن ابراهيم بن الحجاج مثله وزاد يعني مائلا (قوله اللهم انتم من احب الناس
الى) زاد في رواية ابي معمر قالها ثلاث مرات وتقدم لفظ اللهم يقع للتبرك اول الاستشهاد بالله في صدقه
ووقع في رواية مسلم من طريق ابن عليه عن عبد العزيز اللهم انهم والباقي مثله واعادها ثلاث مرات وقد
انقضا كما تقدم في فضائل القرآن على رواية هشام بن زيد عن انس جاءت امرأة من الانصار الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم ومعها صبي لها فكلما هاقا وقال والذي نفسي بيده انكم لاحب الناس الى مرتين
وفي رواية تأتي في كتاب النذور ثلاث مرات ومن في هذه الرواية مقدرة بدليل رواية حديث الباب
(قوله باب هل يرجع اذا رأى منكرا في الدعوة) هكذا اورد الترجمة بصورة
الاستفهام ولم يثبت الحكم لما فيها من الاحتمال كما سأبينه ان شاء الله تعالى (قوله ورأى ابن مسعود
صورة في البيت فرجع) كذا في رواية المستملي والاصميلي والقاسبي وعبدوس وفي رواية الباقر بن ابو
مسعود والاول تصحيف فيما اظن فأنني لم ارا الا المعلق الا عن ابي مسعود عقبه بن عمرو واخرجه
البيهقي من طريق عدي بن ثابت عن خالد بن سعد عن ابي مسعود ان رجلا صنع طعاما فدعاه فقال في
البيت صورة قال نعم فاني ان يدخل حتى تكسر الصورة وسنده صحيح وخالد بن سعد هو مولى ابي
مسعود عقبه بن عمرو والانصاري ولا اعرف له عن عبد الله بن مسعود رواية ويحتمل ان يكون
ذلك وقع لعبد الله بن مسعود ايضا لكن لم اقف عليه (قوله ودعا ابن عمر ابا ايوب فرأى في البيت
ستر على الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء فقال من كنت اخشى عليه فلم اكن اخشى عليك
والله لا اطعم لكم طعاما فرجع) وصلة احمد في كتاب الورع ومسند في مسنده ومن طريقه
الطبراني من رواية عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر قال اعريت
في عهد ابي فاذن ابي الناس فكان ابا ايوب فممن آذنا وقد سترنا بيني وبين جاد اخضر فأقبل ابا ايوب
فاطلع فرأه فقال يا عبد الله استرون الجدار فقال ابي واستعجبا غلبنا عليه النساء يا ابا ايوب فقال من
خشيت ان تغلبه النساء فذكره ووقع لنا من وجه آخر من طريق الليث عن بكير بن عبد الله بن
الاشج عن سالم بن عفاء وفيه فأقبل اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يدخلون الاول فالاول حتى اقبل
ابو ايوب وفيه فقال عبد الله اقمنا عليك لترجعن فقال وانا اعزم على نفسي ان لا ادخل يومى هذا
ثم انصرف وقد وقع نحو ذلك لابن عمر فيما بعد فأنكره وازال ما أنكر ولم يرجع كما صنع ابو ايوب
فروينا في كتاب الزهد لاجل من طريق عبد الله بن عتبة قال دخل ابن عمر بيت رجل دعاه الى عرس
فاذا بيه قد ستر بالسكرور فقال ابن عمر يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معه من اصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم ايمنك كل رجل ما يليه واخرج ابن وهب ومن طريقه البيهقي ان عبد الله بن
عبد الله بن عمر دعى لعرس قرأى البيت قد ستر فرجع فسئل فذكر قصة ابي ايوب ثم ذكر المصنف
حديث عائشة في الصور وسبأ في شرحه وبيان حكم الصور مستوفى في كتاب اللباس وموضع الترجمة
منه فقام على الباب فلم يدخل قال ابن بطال فيه انه لا يجوز الدخول في الدعوة يكون فيها منكر

مما نهى الله ورسوله عنه لما في ذلك من اظهار الرضا بها وتقبل مذاهب القدماء في ذلك وحاصله ان
 كان هناك محرم وقدر على ازالته فأزاله فلا بأس وان لم يقدر فليرجع وان كان مما يكره كراهة تنزيه
 فلا يخفى الورع ومما يؤيد ذلك ما وقع في قصة ابن عمر من اختلاف الصحابة في دخول البيت الذي سترت
 جدره ولو كان حراما ما قعد الذين قعدوا ولا فعله ابن عمر فيحمل فعل ابى ايوب على كراهة التنزيه جمعا
 بين الفعلين ويحتمل ان يكون ابى ايوب كان يرى التحريم والذين لم ينكروا كانوا يرون الاباحة
 وقد فصل العلماء ذلك على ما أشرت اليه قالوا ان كان لمواهما اختلاف فيه فيجوز الحضور والاولى الترك
 وان كان حراما كشرب الخمر نظر فان كان المدعو ممن اذا حضر رفع لاجله فليحضر وان لم يكن كذلك
 ففيه لثلاثة وجوهان احدهما يحضرون ينكروا بحسب قدرته وان كان الاول ان لا يحضر قال البيهقي
 وهو ظاهر نص الشافعي وعليه جرى العراقيون من اصحابه وقال صاحب الهداية من الخنفية لا بأس
 ان يقعدوا بآكل اذا لم يكن يقتدي به فان كان ولم يقدر على منعهم فليخرج لما فيه من شين الدين وقمع
 باب المعصية وحكى عن ابى حنيفة انه قعد وهو محمول على انه وقع له ذلك قبل ان يصير مقتدي به قال
 وهذا كله بعد الحضور فان علم قبله لم نلزمه الاجابة والوجه الثاني للشافعية تحريم الحضور لانه كالأرضاء
 بالنكح وصححه المراوغة فان لم يعلم حتى حضر فليمنهم فان لم ينهوا فليخرج الا ان خاف على نفسه من
 ذلك وعلى ذلك جرى الحساب وكذا اعتبر المالكية في وجوب الاجابة ان لا يكون هناك منكر واذا
 كان من اهل الهبة لا ينبغي له ان يحضر موضعا فيه هوا صلا حكاها ابن بطال وغيره عن مالك ويؤيد
 منع الحضور حديث عمران بن حصين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اجابة طعام الفاسقين
 اخرج الطبراني في الاوسط ويؤيده مع وجود الامر المحرم ما اخرج الترمذي من حديث جابر مرفوعا
 من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر واسناده جيد واخرجه الترمذي
 من وجه آخر فيه ضعف عن جابر وابوداود من حديث ابن عمر بسند فيه انقطاع واحمد من حديث
 عمر واما حكم ستر البيوت والحدودان ففي جوازه اختلاف قديم وجزم جمهور الشافعية بالكرهية
 وصرح الشيخ ابو نصر المقدسي منهم بالتحريم واحتج بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان الله لم يأمرنا ان نكسو الحجارة والطين وجذب الستر حتى هتكه واخرجه مسلم قال البيهقي
 هذه اللفظة تدل على كراهة ستر الحداد وان كان في بعض الفاظ الحديث ان المنع كان بسبب الصورة
 وقال غيره ليس في السياق ما يدل على التحريم وانما فيه نفي الامر بذلك ونفي الامر بالاستلزام ثبوت النهي
 لكن يمكن ان يخرج بفعله صلى الله عليه وسلم في هتكه وجاء النهي عن ستر الحداد ضربا منها في
 حديث ابن عباس عند ابى داود وغيره ولا تستروا الحد بالثياب وفي اسناده ضعف وله شاهد
 مرسل عن علي بن الحسين اخرج ابن وهب ثم البيهقي من طريقه وعند سعيد بن منصور من
 حديث سلمان موقوف انه انكر ستر البيت وقال المحموم ينسكم او تحولت الكعبة عنكم قال لا أدخله
 حتى يهتك ثم تقدم قريبا خبر ابى ايوب وابن عمر في ذلك واخرج الحاكم والبيهقي من حديث محمد بن
 كعب عن عبد الله بن يزيد الخطمي انه رأى بيتا مستورا ففقد وبكى وذكر حديثا عن النبي صلى
 الله عليه وسلم فيه كيف بكم اذا سترتم بيوتكم الحديث وأصله في النساء ﴿ (قوله باب)
 قيام المرأة على الرجال في العرس وخدمتهم بالنفس) اي بنفسها ذكر فيه حديث سهل بن سعد
 في قصة عرس ابى اسيد وترجم عليه في الذي بعده النقيع والشراب الذي لا يسكر في العرس وتقدم
 قبل ابواب في اجابة الدعوة (قوله عن سهل) في الرواية التي بعدها سمعت سهل بن سعد (قوله لما عرس)

في باب قيام المرأة على
 الرجال في العرس وخدمتهم
 بالنفس في حديثنا سعيد
 ابن ابى مریم حدثنا
 ابو عسان قال حدثني
 ابو حازم عن سهل قال لما
 عرس

ابو اسيد الساعدي دعا
النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه فاصنع لهم
طعاما ولاقر به اليهم الا
امراته ام اسيد بليت
تمرات في تور من حجارة
من الليل فلما فرغ النبي
صلى الله عليه وسلم من
الطعام اماته له فسقته
تحفة بذلك في باب النقيع
والشراب الذي لا يسكر
في العرس في حديثنا يحيى
ابن بكير حدثنا يعقوب
ابن عبد الرحمن القاري
عن ابي حازم قال سمعت
سهل بن سعدان ابا اسيد
الساعدي دعا النبي صلى
الله عليه وسلم لعرسه
فكانت امراته خادمهم
يومئذ وهي العروس
فقالت او قال اندرون
ما انقعت لرسول الله صلى
الله عليه وسلم انقعت له
تمرات من الليل في تور
في باب المداراة مع النساء
وقول النبي صلى الله عليه
وسلم انما المرأة كالضلع في
جسدنا عبد العزيز بن
عبد الله قال حدثني مالك
عن ابي الزناد عن الاعرج
عن ابي هريرة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال المرأة كالضلع ان
اقتها كسرتها وان
استمتع بها استمتع
بها وفيها عوج

كذا وقع بتشديد الراء وقد انكره الجوهري فقال اعرس ولا تقل عرس (قوله ابو اسيد) في الرواية
الماضية دعا ابو اسيد النبي صلى الله عليه وسلم في عرسه وزاد في هذه الرواية واصحابه ولم يقع ذلك في
الروايتين الاخرين (قوله فاصنع لهم طعاما ولاقر به اليهم الا امراته ام اسيد) بضم الهمزة وهي ممن
واقعت كتبها كنية زوجها واسمها لامة بنت وهيب (قوله بليت تمرات) بموحدة ثم لام ثقيلة اي
انقعت كما في الرواية التي بعدها واما ضبطه لاني رأيت في شرح ابن التين ثلاث بلنظ العدد وهو
تصحيح وزاد في الرواية التي بعدها فقالت وقال كذا بالشذ لا غير الكشميهني وله فقالت او ماتدرون
بالجزم وتقدم في الرواية الماضية قال سهل وهي المعتمدة فالحديث من رواية سهل وليس لام اسيد
فيه رواية وعلى هذا قوله تدرون ما انقعت يكون بفتح العين وسكون التاء في الموضعين وعلى رواية
الكشميهني يكون بسكون العين وضم التاء (قوله في تور) بالمشناة انا يكون من نحاس وغيره وقديين
هنا انه كان من حجارة (قوله اماته) بمثله ثم مشناة قال ابن التين كذا وقع رباعيا واهل اللغة يقولونه
ثلاثا اماته بغير الف اي مرسته بيدها يذال مانه يمرنه ويميشه بالواو وبالياء وقال الخليل مشت الملح في
الماء ميتا ذبته وقد انما هو اه وقد اثبت الهروي اللغتين مانه وامانه ثلاثا ورباعيا (قوله تحفة
بذلك) كذا في السلي والسرسي تحفة بوزن لقمة ولا يصلي مثله وضمه بوزن تحفه وهو كذلك لابن
السكن بالتاء والصاد الثقيلة وكذا هو لمسلم وفي رواية الكشميهني اتحتمه بذلك وفي رواية النسفي
تتحفه بذلك وفي الحديث جواز خدمة المرأة زوجها ومن يدعوه ولا يخفى ان محمل ذلك عند امن الفتنة
وصراعة ما يجب عليهما من السترو جواز استخدام الرجل امراته في مثل ذلك وشرب ما لا يسكر في
الوليمة وفيه جواز ايثار كبير القوم في الوليمة بشئ دون من معه (قوله باب النقيع
والشراب الذي لا يسكر في العرس) تقدم في الذي قبله وقوله الذي لا يسكر استنبطه من قرب العهد
بالنقيع لقوله انقعت من الليل لانه في مثل هذه المدة من اثناء الليل الى اثناء النهار لا يتخمر واذالم يتخمر
لم يسكر (قوله باب المداراة) هو بغير همز بمعنى المحاملة والملاينة واما بالهمز
فعناه المدافعة وليس مرادها هنا وقوله مع النساء وقول النبي صلى الله عليه وسلم انما المرأة كالضلع
اورده في الباب عن ابي هريرة بلنظ المرأة كالضلع وقد اخرج الامام علي بن ابي طالب الذي اخرج
منه البخاري بلنظ انما في اوله وذلك ان البخاري قال حدثنا عبد العزيز بن عبد الله وهو الاويسى
قال حدثني مالك واخرجه الامام علي بن ابي شيبة عن خالد بن مخلد ومن طريق
اسحق بن ابراهيم بن سويد عن الاويسى كلاهما عن مالك واوله انما وكذا اخرج الدارقطني من
طريق ابي اسحق بن الترمذي عن الاويسى واخرجه من طريق خالد بن مخلد واوله ان المرأة وكذا
اخرجه مسلم من رواية سفيان عن ابي الزناد بلنظ ان المرأة خلقت من ضلع ان تسمه نعيم لك على طريقه
(قوله عن ابي الزناد عن الاعرج) في رواية سعيد بن داود عند الدارقطني في الغرائب عن مالك اخبرني
ابو الزناد ان عبد الرحمن بن هرم وهو الاعرج اخبره انه سمع ابا هريرة وساق المتن بنحو لفظ سفيان
لكن قال علي خليفة واحدة انما هي كالضلع الحديث ووقع لنا بلنظ المداراة من حديث سمرة رفته
خلقت المرأة من ضلع فان قمها فكسر ما فداها تعش بها اخرج ابن حبان والحاكم والطبراني في
الايوسط وقوله وفيها عوج بكسر العين وفتح الواو بعدها جيم لا كثروا بالفتح لبعضهم وقال اهل اللغة
العوج بالفتح في كل منقصب كالخائط والعود وشبهه وبالكسر ما كان في بساط او ارض او معاش

أودين ونقل ابن قرقول عن أهل اللغة أن الفتح في الشخص المرثى والكسر فيما ليس عمرئى وقال
القرطبي بالفتح في الأجسام وبالكسر في المعاني وهو نحو الذي قبله وانفرد أبو عمرو والشياني فقال
كلاهما بالكسر مصدرهما بالفتح ﴿ قوله باب الوصاة بالنساء ﴾ بفتح الواو والصاد
المهملة مقصور وهي لغة في الوصية كما تقدم وفي بعض الروايات الوصاية ﴿ قوله عن مبصرة ﴾ هو ابن
عمار الأشجعي وقد تقدم ذكره في بدء الخلق وأبو حازم هو الأشجعي سلمان مولى عزة بجملة مقبوضة
ثم زاي ثقبلة ﴿ قوله من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذى جاره واستوصوا بالنساء خيرا ﴾
الحديث هما حديثان يأتي شرح لاول منهما في كتاب الادب وقد أخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة
عن حسين بن علي الجعفي شيخ شيخ البخاري فيه فلم يذكر الحديث الاول وذكر بدله من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فاذا شهد امرؤ فليتكلم بخير أو ليسكت والذي يظهر أنها حديث كانت عند حسين
الجعفي عن زائدة ثم هذا الاسناد فر بما جعور بما افردور بما استوعب وربما اقتصر وقد تقدم في
بدء الخلق من وجه آخر عن حسين بن علي مقصرا على الثاني وكذا أخرجه النسائي عن القاسم بن
زكريا عن حسين بن علي وأخرجه الاسماعيلي عن أبي يعلى عن اسحق بن أبي اسرائيل عن حسين
ابن علي بالأحاديث الثلاثة وزاد من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليحسن قرى ضيفه الحديث ﴿ قوله
فانهم خلقن من ضلع ﴾ بكسر الاضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن وكان فيه إشارة إلى ما أخرجه ابن
اسحق في المبتدأ عن ابن عباس أن حواء خلقت من ضلع آدم الا قصر الايسر وهو نائم وكذا أخرجه
ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد وأغرب النووي فعزاه للفقهاء وبعضهم فكان المعنى أن النساء
خلقن من اصل خلق من شيء معوج وهذا لا يخالف الحديث الماضي من تشبه المرأة بالضلع بل يستفاد
من هذا أن سكنت التشبيه وانما عوجاء مثله لكون اصلها منه وقد تقدم شيء من ذلك في كتاب بدء الخلق
﴿ قوله وان اعوج شيء في الضلع اعلاه ﴾ ذكر ذلك تأكيذا للمعنى الكسر لان الاقامة امرها اظهر
في الجهة العليا وإشارة إلى أنها خلقت من اعوج اجزاء الضلع مباينة في اثبات هذه الصفة لمن ويحتمل
أن يكون ضرب ذلك مثلا لاعلى المرأة لان اعلاها راسها وفيه لسانها وهو الذي يحصل منه الاذى
واستعمل اعوج وان كان من العيوب لانه افعال للصفة او انه شاذ وانما يمنع عند الالتباس بالصفة
فاذا تميز عنه بالقرينة جاز البناء ﴿ قوله فان ذهبت ثقبه كسرتة ﴾ الضمير للضلع لا لاعلى الضلع وفي
الرواية التي قبله ان ثقبها كسرتها والضمير ايضا للضلع وهو يذ كر ويؤثث ويحتمل ان يكون للمرأة
ويؤيده قوله بعده وان استمتعت بها ويحتمل ان يكون المراد بكسرها الطلاق وقد وقع ذلك صريحا في
رواية سفيان عن أبي الزناد عن مسلم وان ذهبت ثقبها كسرتها وكسرها طلاقها ﴿ قوله وان تركه
لم يرل اعوج ﴾ أي وان لم تقمه وقوله فاستوصوا أي اوصيكم بهن خيرا فاقبلوا وصيتي فيهن واعملوا بها
قاله البيضاوي والحامل على هذا التقدير ان الاستبصاء استفعال وظاهره طلب الوصية وليس هو
المراد وقد تقدم له توجيهات أخرى في بدء الخلق ﴿ قوله بالنساء خيرا ﴾ كان فيه رضا إلى التقويم برفق
بحيث لا يبالغ فيه فيكسر ولا يتركه فيتم على عوجه وإلى هذا أشار المؤلف باتباعه بالترجمة التي بعده
باب قوا أنفسكم راهلكم نارافيوخذمنه ان لا يتركها على الاعوجاج اذا تعدت ما طبع عليه من النقص
إلى تعاطي المعصية بما شرمتها أو ترك الواجب وأما المراد ان يتركها على اعوجاجها في الأمور المباحة
وفي الحديث التدب إلى المدارة لاستمالة النفوس وتألف القلوب وفيه سياسة النساء بأخذ العقوم منهن
والصبر على عوجهن وان من رام تقويمهن فانه لا تنفع بهن مع انه لا غنى للإنسان عن امرأة

﴿ باب الوصاة بالنساء ﴾
حدثنا اسحق بن نصر
حدثنا حسين الجعفي عن
زائدة عن مبصرة عن أبي
حازم عن أبي هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال من كان يؤمن بالله
واليوم الآخر فلا يؤذى
جاره واستوصوا بالنساء
خيرا فانهم خلقن من ضلع
وان اعوج شيء في الضلع
اعلاه فان ذهبت ثقبه
كسرتة وان تركه لم يرل
اعوج فاستوصوا بالنساء
خيرا * حدثنا ابو نعيم

هكذا يبايض بالاصل

يسكن اليها ويستعين بها على معاشه فكانه قال الاستمتاع بها الا يتم الا بالصبر عليها (قوله حدثنا سفيان)
هو الثوري (قوله عن عبد الله بن دينار) (قوله كذا تنقي) اي تتجنب وقد بين سبب ذلك بقوله
هيبة ان ينزل فينا شيء اي من القرآن ووقع صريحاً في رواية ابن مهدي عن الثوري عن عبد الله بن ماجه
وقوله فلما توفي يشعر بان الذي كانوا يتركونه كان من المباح لكن الذي يدخل تحت البراءة الاصلية
فكانوا يخافون ان ينزل في ذلك منع او تحريم وبعد الوفاة النبوية امنوا بذلك ففعلوه تمسكاً بالبراءة الاصلية
(قوله يا س) قوا انفسكم واهليكم نارا) تقدم تفسيرها في تفسير سورة التحريم واورد
فيه حديث ابن عمر كراكم راع وكراكم مسؤل عن رعيته ومطابقته ظاهرة لان اهل المرء ونفسه من
جملته رعيته وهو مسؤل عنهم لانه امر ان يحرس على وقايتهم من النار وامثال اوامر الله واجتناب
مناهيه وسيأتي شرح الحديث في اول كتاب الاحكام مستوفى ان شاء الله تعالى (قوله يا س)
حسن المعاشرة مع الامل) قال ابن المنير نبه بهذه الترجمة على ان اراد النبي صلى الله عليه وسلم هذه
الحكاية يعني حديث ام زرع ليس خلياً عن فائدة شرعية وهي الاحسان في معاشرة الامل (قلت)
وليس فيما ساقه البخاري التصريح بأن النبي صلى الله عليه وسلم اورد الحكاية وسيأتي بيان الاختلاف
في رفعه ووقفه وليست الفائدة من الحديث محصورة فيما ذكر بل سيأتي له فوائد اخرى منها ما ترجم
عليه النسائي والترمذي وقد شرح حديث ام زرع اسمعيل بن ابي اويس شيخ البخاري رويناً ذلك في
جزء ابراهيم بن ديزيل الحافظ من روايته عنه وابو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث وذكر
انه نقله عن عدة من اهل العلم لا يحفظ عددهم وتعقب عليه فيه مواضع ابو سعيد الضرير واليسابوري
وابو محمد بن قتيبة كل منهم ما في تأليف مفرد والطحاوي في شرح البخاري وثابت بن قاسم وشرحه
ايضاً الزبير بن بكار ثم احمد بن عبيد بن ناصح ثم ابو بكر بن الانباري ثم اسحق الكاذبي في جزء مفرد
وذكر انه جمعه عن يعقوب بن السكيت وعن ابي عبيدة وعن غيرهما ثم ابوالقاسم عبد الحكيم
ابن جبان المصري ثم الرمثي في الفائق ثم القاضي عياض وهو اجمعها واوسعها واخذ منه غالب
الشراح بعده وقد تلخصت جميع ما ذكره (قوله حدثنا سليمان بن عبد الرحمن) في رواية ابي ذر
حدثني وهو المعروف بابن بنت شرحبيل الدمشقي (وعلى بن حجر) بضم المهملة وسكون الجيم وعيسى
ابن يونس اي ابن ابي اسحق السبيعي ووقع منسوباً كذلك عن الاسماعيلي (قوله حدثنا هشام بن
عروة عن عبد الله بن عروة) في رواية مسلم وابي يعلى عن احمد بن حنبل بن عيسى بن عيسى
ابن يونس عن هشام اخبرني اخي عبد الله بن عروة وهذا من نوادر ما وقع له هشام بن عروة في حديثه عن
ابيه حيث ادخل بينهما احواله واسطة ومثله ما سيأتي في اللباس من طريق وهيب عن هشام بن عروة عن
اخيه عثمان عن عروة ومضت له في الهبة رواية بواسطة اثنين بينهما وبين ابيه ولم يختلف على عيسى بن
يونس في اسناده وسياقه لكن حتى عياض عن احمد بن داود الحاراني انه رواه عن عيسى فقال في اوله
عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم وساقه بطوله مر فوعا كاه وكذا حكاها ابو عبيدانه بلغه عن
عيسى بن يونس وتابع عيسى بن يونس على روايته مفصلاً فحكاها الخطيب سويد بن عبد العزيز
وكذا سعيد بن سلمة عن ابي الحسام كلاهما عن هشام وسنأتي روايته تعليقاً واذا كرم من وصلها
عند الفراغ من شرح الحديث وخالفهم اهلهم بن علي فيما اخرجه الدارقطني في الجزء الثاني من
الافراد فرواه عن هشام بن عروة عن اخيه يحيى بن عروة عن ابيه وخطأه الدارقطني في العلل وصوب
انه عبد الله بن عروة وقال عقبه بن خالد وعبيد بن منصور وروايتهم ما عند النسائي والدارقطني

حدثنا سفيان عن عبد الله
ابن دينار عن ابن عمر
رضي الله عنهما قال كنا
تتقى الكلام والانبساط
الى نساءنا على عهد النبي
صلى الله عليه وسلم هيبة
ان ينزل فينا شيء فلما توفي
النبي صلى الله عليه وسلم
تكلمنا وانبطنا في باب
قوا انفسكم واهليكم نارا
حدثنا ابو النعمان حدثنا
احمد بن زيد عن ابوب عن
نافع عن عبد الله قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم
كراكم راع وكراكم مسؤل
قالا امام راع وهو مسؤل
والرجل راع على اهله
وهو مسؤل والمرأة راعية
على بيت زوجها وهي
مسؤلة والعبد راع على
مال سيده وهو مسؤل
الافك كراكم راع وكراكم
مسؤل في باب حسن
المعاشرة مع الامل
حدثنا سليمان بن عبد
الرحمن وعلى بن حجر قالا
اخبرنا عيسى بن يونس
حدثنا هشام بن عروة
عن عبد الله بن عروة
عن عروة عن عائشة

وعبد الله بن مصعب وروايتهم عند الزبير بن بكار ورواها اويس فيما أخرجه ابنه عنه وعبد الرحمن بن
 ابي الزناد وروايتهم عند الطبراني ورواها معاوية وروايتهم عند ابي عوانة في صحيحه كله من هشام بن
 عروة عن ابيه بغير واسطة وادخل بينهما واسطة ايضا عقبه بن خالد ايضا فرواه عن هشام بن عروة عن
 يزيد بن زومان عن عروة لسكن اقتصر على المرفوع وبين ذلك البزار قال المداقطني وليس ذلك بمرفوع
 فقد رواه ابو اويس ايضا وابراهيم بن ابي يحيى عن يزيد بن زومان اه ورواه عن عروة ايضا حفيده عمر
 ابن عبد الله بن عروة ورواه الزناد ورواه الاسود ومحمد بن عبد الرحمن بن نوفل الا انه كان يقتصر على المرفوع
 منه وينكر على هشام بن عروة سياقه بطوله ويقول انما كان عروة يحدثنا بذلك في السفر بقطعة منه
 ذكره ابو عبيد الا جرى في استلته عن ابي داود (قلت) ولعل هذا هو السبب في ترك احدنا تحريجه
 في مسنده مع كبره وقد حدث به الطبراني عن عبد الله بن احمد لسكن عن غير ابيه وقال العقبلي قال ابو
 الاسود لم يرفعه الا هشام بن عروة (قلت) المرفوع منه في الصحيحين كنت لك كابي زرع لام زرع
 وباقيه من قول عائشة وجاء خارج الصحيح مرفوعا كله من رواية عباد بن منصور عند النسائي وساقه
 بسباق لا يقبل التأويل وافظه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت لك كابي زرع لام زرع قالت عائشة
 بأبي وامى يا رسول الله ومن كان ابو زرع قال اجتمع نساء فساق الحديث كله وجاء مرفوعا ايضا من رواية
 عبد الله بن مصعب والدروري عن الزبير بن بكار وكذا رواه ابو معشر عن هشام وغيره من اهل المدينة
 عن عروة وهي رواية الهيثم بن عدي ايضا وكذا أخرجه النسائي من رواية القاسم بن عبد الواحد عن عمر
 ابن عبد الله بن عروة وقد قدمت ذكر رواية احمد بن داود عن عيسى بن يونس كذلك قال عياض وكذا
 ظاهر رواية حنبل بن اسحق عن موسى بن اسمعيل عن سعيد بن سامة بسنده المتقدم فان اوله عنده قال
 لي رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت لك كابي زرع لام زرع ثم انشأ يحدث حديث ام زرع قال عياض
 يحتمل ان يكون فاعل انشأ هو عروة فلا يكون مرفوعا واخذ القرطبي هذا الاحتمال فجزم به وزعم
 ان ما عداه وهم وسبقه الى ذلك ابن الجوزي لكن يعكر عليه ان في بعض طرقه الصحيحة ثم انشأ
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث وذلك في رواية القاسم بن عبد الواحد التي اشترت اليها ولقظه كنت
 لك كابي زرع لام زرع ثم انشأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يحدث فانتفى الاحتمال ويقوى رفع جمعه
 ان التشبيه المنطوق على رفعه يقتضي ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم سمع القصة وعرفها فأفراها
 فيكون كله مرفوعا من هذه الجهة ويكون المراد بقول الدارقطني والخطيب وغيرهما من النقاد
 ان المرفوع منه ما ثبت في الصحيحين والباقي موقوف من قول عائشة هو ان الذي تلفظ به النبي صلى الله
 عليه وسلم لما سمع القصة من عائشة هو التشبيه فقط ولم يردوا انه ليس بمرفوع حكاه يكون من عكس
 ذلك فنسب قص القصة من ابتدائها الى انتهائها الى النبي صلى الله عليه وسلم واهما كما سيأتي بيانه (قوله
 جلس احدي عشرة) قال ابن التين التقدير جلس جماعة احدي عشرة وهو مثل وقال نسوة في المدينة
 وفي رواية ابي عوانة جلست وفي رواية ابي علي الطبري في مسلم جلس بالنون وفي رواية للنسائي اجتمع وفي
 رواية ابي عبيد اجتمعت وفي رواية ابي يعلى اجتمع قال القرطبي زيادة النون على لغة كاري البراغيث
 وقد انبتنا جماعة من ائمة العربية واستشهدوا لها بقوله تعالى واسيروا النجوى الذين ظلموا وقوله
 تعالى فعموا ووصوا كثير منهم وحديث يتعاقبون فيكم ملائكة وقول الشاعر

* بحوران يعصرون السليط اقاربه * وقوله

يا مومني في اشتراء النخيل قومي فكلهم يعلل

قالت جالس احدي عشرة
امرأة

وقد تكلف بعض النحاة رد هذه اللغة الى اللغة المشهورة وهي ان لا يلحق علامة الجمع ولا التثنية ولا
التأنيث في الفعل اذا تقدم على الاسماء وخرج لها وجوها وتقدرات في غالبها نظرا ولا يحتاج الى ذلك بعد
ثبوتها نقلا ومحتما استعما لا والله اعلم وقال عياض الاشهر ما وقع في الصحيحين وهو توحيد الفعل مع
الجمع قال سيديو به حذف اكتفاء بما ظهر تقول مثلاً قام قومك فلو تقدم الاسم لم يحذف فتقول قومك قام
بل قاموا ومما يوجب ما وقع هنا ان يكون احدي عشرة بدل من الضمير في اجتماعه والنون على هذا
ضمير لا حرف علامة او على انه خبر مبتدأ محذوف كانه قيل من هن فقيل احدي عشرة او باضمار
اعني وذ كر عياض ان في بعض الروايات احدي عشرة نسوة قال فان كان بالنصب احتاج الى اضممار اعني
او بالرفع فهو بدل من احدي عشرة ومنه قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا قال الفارسي هو بدل
من قطعناهم وليس بتمييز اه وقد جوز غيره ان يكون تميزا بتأويل بطول شرحه ووقع لهذا الحديث
سبب عند النسائي من طريق عمر بن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة قالت فخرت بمال ابي في
الجاهلية وكان الف الف اوقية وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اسكني يا عائشة فاني كنت لك كابي
زرع لام زرع ووقع له سبب آخر فيما أخرجه ابو القاسم عبد الحكيم بن حبان بسند له مرسل من طريق
سعيد بن عفير عن القاسم بن الحسن عمرو بن الحرث عن الاسود بن جابر المغافري قال دخل
رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة وفاطمة وقد جرى بينهما كلام فقال ما انت بمنية يا جارة عن
ابنتي ان مثلي ومثلك كابي زرع مع ام زرع فقالت يا رسول الله حدثنا عنهما فقال كانت قرية فيها احدي
عشرة امرأة وكان الرجال خلوفا فلما نزلت عليا بن تيسرا كرازا واجنبا فيهم ولان كذب ووقع في رواية ابي
معاوية عن هشام بن عروة عند ابي عوانة في صحيحه بلفظ كان رجل يبكي ابا زرع وامراته ام زرع فتقول
احسن لي ابو زرع واعطاني ابو زرع واكرمني ابو زرع وفعل بي ابو زرع ووقع في رواية الزبير بن بكار
دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي بعض نسائه فقال يخشني بذلك يا عائشة انا لك كابي زرع
لام زرع قلت يا رسول الله ما حديث ابي زرع وام زرع قال ان قرية من قرى اليمن كان بها بطن من بطون
اليمن وكان منهم احدي عشرة امرأة وانهم خرجوا الى مجلس فعلن تعالى فلنذكر بهوا لتناجيا فيهم
ولان كذب فيستفاد من هذه الرواية معرفة قبيلتهم وبلادهم لكن وقع في رواية الهيثم انهم كن
بحكمة واقاد ابو محمد بن حزم فيما نقله عياض انهم كن من خشم وهو يوافق رواية الزبير انهم من اهل اليمن
ووقع في رواية ابن ابي اويس عن ابيه انهم كن في الجاهلية وكذا عند النسائي في رواية عقبه بن خالد عن
هشام وحيي عياض ثم النووي قول الطيب في المبهمة ما بالاعلم احدا سمي النسوة المذكورات في
حديث ام زرع الامن الطريق الذي اذكره وهو غير بجد اسم ساقه من طريق الزبير بن بكار (قلت)
وقد ساقه ايضا ابو القاسم عبد الحكيم المسذ كور من الطريق المرسل التي قدمت ذكرها فانه
ساقه من طريق الزبير بن بكار بسنده ثم ساقه من الطريق المرسل وقال قد كرا الحديث نحوه وسمي
ابن دريد في الوشاح ام زرع عائكة ثم قال النووي وفيه معنى سياق الزبير بن بكار ان الثانية اسمها
همرة بنت عمرو واسم الثالثة حيي يضم المهملة وتشديد الموحدة مقصور بنت كعب والرابعة مهندد
بنت ابي هزومة والخامسة كبشة والسادسة هندو والسابعة حيي بنت علقمة والثامنة بنت اوس
ابن عبد ١ والعاشرة كبشة بنت الارقم اه ولم يسم الاولى ولا التاسعة ولا ازواجهن ولا ابنت
ابي زرع ولا امه ولا الجارية ولا المرأة التي تزوجها ابو زرع ولا الرجل الذي تزوجته ام زرع
وقد تبعه جماعة من الشراح بعده وكلامهم يوهن ان ترتيبهن في رواية الزبير كترتيب رواية
الصحيحين وليس كذلك فان الاولى عند الزبير هي التي لم يسمها هي الرابعة هنا والثانية في رواية

١ قوله ابن عبد في نسخة
اخرى هبدود

الزبير هي الثامنة هنا والثالثة عند الزبير هي العاشرة هنا والرابعة عند الزبير هي الاولى هنا والخامسة
عنده هي التاسعة هنا والسادسة عنده هي السابعة هنا والسابعة عنده هي الخامسة هنا والثامنة
عنده هي السادسة هنا والتاسعة عنده هي الثانية هنا والعاشرة عنده هي الثالثة هنا وقد اختلف
كثير من رواة الحديث في ترتيبهم ولا ضير في ذلك ولا اثر للتقديم والتأخير فيه اذ لم يقع تسويتهم نعم في
رواية سعيد بن سلمة مناسبة وهي سياق الخسة اللاتي ذمن ازواجهن على حدة والخسة اللاتي ذمن
ازواجهن على حدة وسأشير الى ترتيبهم في الكلام على قول السادسة هنا وقد اشار الى ذلك في قول
عروة عند ذكر الخامسة فهو لا خمس يشكون وانما ثبت على رواية الزبير بخصوصها لما فيها من
التسمية مع المخاطفة في سياق الاعداد فظن من لم يقف على حقيقة ذلك ان الثانية التي سميت عمرة
بنت عمرو هي التي قالت زوجي لا بث خبره وليس كذلك بل هي التي قالت زوجي المس مس ارنب وهكذا
الحق فالتنبية عليه فائدة من هذه الحلية (قوله فتعاهدن وتعاقدن) اي الزمن انفسهن عهدا
وعقدن على الصدق من ضمائرهن عقدا (قوله ان لا يكتمن) في رواية ابى اويس وعقبه ان
يتصادقن بينهن ولا يكتمن وفي رواية سعيد بن سلمة عند الطبراني ان يمتن ازواجهن ويصدقن وفي
رواية الزبير قبايعن على ذلك (قوله قالت الاولى زوجي لحم جل غث) بفتح المعجمة وتشديد المثلثة
ويجوز جره صفة للحمل ورفع صفة للحم قال ابن الجوزي المشهور في الرواية الحفص وقال ابن ناصر
الجبلد الرفع ونقله عن التبريزي وغيره والغث الهزيل الذي يستغث من هزاله اي يستترك ويستكره
ما خوذ من قوهم غث الجرح غشا وغشا اذا سال منه القبيح واستغثه صاحبه ومنه اغث الحديث
ومنه غث فلان في خلقه وكثراستعماله في مقابلة السمين فيقال للحديث المختلط فيه الغث والسمين
(قوله على راس جبل) في رواية ابى عبيد والترمذي وعرو وفي رواية الزبير بن بكار وعث وهي اوفى
للسمع والاول ظاهر اي كثير الضجر شديد الغلظة يصعب الرقي اليه والوعث بالمثلثة الصعب المرتقى
بحيث توحل فيه الاقدام فلا يتخلص منه ويشق فيه المشي ومنه وعثاء السفر (قوله لاسهل) بالفتح
بالتنوين وكذا لاسمين ويجوز فيه ما ارفع على خبر مبتدأ مضمرا اي لاهو سهل ولا سمين ويجوز الجرح
على انها صفة جبل وجبل وقع في رواية عقبه بن خالد عن هشام عند النسائي بالنصب منونا فمما
لاسهلا ولا سميئا وفي رواية عمر بن عبد الله بن عروة عنده لا بالاسمين ولا بالسهل قال عياض احسن
الاجوه عندى الرفع في السكمتين من جهة سياق الكلام وتصحيح المعنى لا من جهة تقويم اللفظ
وذلك انها اودعت كلامها تشبيه شيئين بشيئين شبهت زوجها باللحم الغث وشبهت سوء خلقه بالجبل
الوعث ثم فسرت ما اجلت فكأنها قالت لا الجبل سهل فلا يشق ارتقاؤه لاخذ اللحم ولو كان هز يلالان
الشيء المزهود فيه قد يؤخذ اذا وجد بغير نصب ثم قالت ولا اللحم سمين فيتحمل المشقة في صعود الجبل
لاجل تحصي له (قوله فيرتقى) اي فيصعد فيه وهو وصف للجبل وفي رواية الطبراني لاسهل فيرتقى
اليه (قوله ولا سمين فينتقل) في رواية ابى عبيد فينتقى وهذا وصف للحم والاول من الانتقال اي انه
لهزاله لا يرغب احد فيه فينتقل اليه يقال انتقلت الشيء اي نقلته ومعنى يتقى ليس له نقي يستخرج
والنقي المنخ يقال نقوت العظم ونقيته وانتقيه اذا استخرجت مخه وقد كثر استعماله في اختيار الجيد
من الردي قال عياض ارادت انه ليس له نقي فيطلب لاجل ما فيه من النقي وليس المراد انه فيه نقي
يطلب استخراجه قالوا آخر ما يبقى في الجبل منح نظم المقاصل ومنح العين واذا نفذ الم يبق فيه خير
قالوا وصفته بشدة الخيرو بعده مع القلة تشبهاً باللحم الذي صغرت عظامه عن النقي ونخب طعمه

فتعاهدن وتعاقدن ان لا
يكتمن من اخبار ازواجهن
شيأ قالت الاولى زوجي
لحم جل غث على رأس
جبل لاسهل فيرتقى
ولاسمين فينتقل

وريجعه مع كونه في هرتقى يشق الوصول اليه فلا يرغب احد في طلبه لينقله اليه مع توفر دواعي اكثر
الناس على تناول الشئ المبذول مجانا وقال النووي فسر الجمهور بأنه قليل الخير من اوجه منها كونه
كالحم الجمل لا كالحم الضأن مثلا ومنها انه مع ذلك مهزول ردى ويؤيده قول ابى سعيد الضرير
ليس في اللحوم اشد غثاثة من لحم الجمل لانه يجمع خبث الطعم وخبث الريح ومنها انه صعب التناول
لا يوصل اليه الا بعثقة شديدة وذهب الخطابي الى ان تشبيهها بالجمل الوعر اشارة الى سوء خلقه وانه
يترفع ويتكبر ويسمو بنفسه فوق موضعها فيجمع البخل وسوء الخلق وقال عياض شبيهت وعورة
خلقها بالجمل وبعد خبره ببعد اللحم على رأس الجمل والزهد فيا يرجى منه مع قلته وتعذره بالزهد في لحم
الجمل الهزيل فأعطت القشيه حقه ووقته قطه (قوله قالت الثانية زوجي لا ابث خبره) بالموحدة
ثم المثلثة وفي رواية حكاه عياض انث بالنون بدل الموحدة اى لا اظهر حديثه وعلى رواية النون
فرادها حديثه الذي لا خبر فيه لان النث بالنون اكثر ما يستعمل في الشر ووقع في رواية للطبراني
لانهم بنون وميم من النجاسة (قوله انى اخاف ان لا اذره) اى اخاف ان لا اترك من خبره شيئا فالضمير
للخبر اى انه لطوله وكثرته ان بداته لم اقدر على تكميله فاكتفت بالاشارة الى معاييه خشية ان يطول
الخطب بايراد جميعها ووقع في رواية عباد بن منصور عند النسائي اخشى ان لا اذره من سوء وهذا
تفسير ابن السكيت ويؤيده ان في رواية عتبة بن خالد انى اخاف ان لا اذره اذ كره واذ كره عجره وبجره
وقال غيره الضمير لزوجها وعليه يعود ضمير عجره وبجره بلاشك كأنها خشيت اذ اذ كرت ما فيه ان
يبالغه فيفارقها فكانها قالت اخاف ان لا اقدر على تركه لعلاقتى به واولادى منه واذره بمعنى افارقه
فاكتفت بالاشارة الى ان له معائب وقام بما التزمته من الصدق وسكتت عن تفسيرها للمعنى الذى
اعتذرت به ووقع في رواية الزبير زوجي من لا اذ كره ولا ابث خبره والاول الباقى بالاسم (قوله عجره
وبجره) بضم اوله ووقع الجيم فيما الاول بعين مهملة والثاني بموحدة جمع عجرة وبجرة بضم ثمسكون
فالعجر تعقد العصب والعروق في الجسد حتى تصير نائفة والبجر مثلها الا انها مختصة بانث تكون في
البطن قاله الاصمعي وغيره وقال ابن الاعراب العجرة نفخة في الظهر والبجرة نفخة في السرة وقال
ابن ابى اويس العجر العقدانى تكون في البطن واللسان والبجر العيوب وقيل العجر في الجنب
والبطن والبجر في السرة هذا اصلهما ثم استعمل في الموم والاحزان ومنه قول على يوم الجمل اشكو
الى الله عجرى وبجرى وقال الاصمعي استعمل في المعاييب وبه جزم ابن حبيب وابو عبيد الهروى
وقال ابو عبيد بن سلام ثم ابن السكيت استعمل فيها بكتمة المرء ويخفيه عن غيره وبه جزم المبرد قال
الخطابي ارادت عيمو به الظاهرة واسرارها الكامنة قال ولعله كان مستورا ظاهرا ردى الباطن وقال ابو
سعيد الضرير عن ان زوجها كثير المعاييب متعقد النفس عن المسكارم وقال الاخفش العجر العقد
تكون في سائر البدن والبحر تكون في القلب وقال ابن فارس يقال في المثل افضيت اليه بعجرى
وبجرى اى بأمرى كاه (قوله قالت الثالثة زوجي العشنق) بفتح المهملة ثم المعجمة ونشد يد
النون المفتوحة وآخره قاف قال ابو عبيد وجاعة هو الطويل زاد الثعالبي المذموم الطول وقال
الخليل هو الطويل العنق وقال ابن ابى اويس الصقر من الرجال المقدام الجرى وحكى ابن الانبارى
عن ابن قتيبة انه قال هو العصير ثم قال كانه عنده من الاضداد قال ولم اره لغيره انتهى والذي يظهر انه
نصعب عليه بما قال ابن ابى اويس قاله عياض وقد قال ابن حبيب هو المقدام على ما يره الشرس في

قالت الثانية زوجي لا ابث
خبره انى اخاف ان لا اذره
ان اذ كره اذ كره عجره
وبجره قالت الثالثة زوجي
العشنق

اموره وقيل السبي الخلق وقال الاصمعي ارادت انه ليس عنده اكثر من طوله بغير نفع وقال غيره هو المستكره الطول وقيل ذمته بالطول لان الطول في الغالب دليل السفه وعلل ببعده الدماغ عن القلب واغرب من قال مدحته بالطول لان العرب تمدح بذلك وتعقب بان سياقها يقتضي انها ذمته واجاب عنه ابن الانباري باحتمال ان تكون ارادت مدح خلقه وذرعه فخلقها فكاها قات له منظر بلا مخبر وهو محتمل وقال ابو سعيد الضرير الصحيح ان العشق الطويل النجيب الذي يملك امر نفسه ولا يحكم النساء فيه بل يحكم فيه بمشاهير ورجته نهايه ان تنطق بمحضته فهي تسكت على مضض قال الزمخشري وهي من الشكاية البليغة انتهى ويؤيده ما وقع في رواية يعقوب بن السكيت من الزيادة في آخره وهو على حد السنان المذلق بفتح المعجمة وتشديد اللام اي المجرى بوزنه ومعناه تشير الى انها منه على حذر ويحتمل ان تكون ارادت بهذا انه اهو ج لا يستقر على حال كالسنان الشديد الحدة (قوله ان انطق اطلق وان اسكت اعلق) اي ان ذكرت عيوبه فيبلغه طلقني وان سكنت عنها فانا عنده معلقة لا ذات زوج ولا ايم كما وقع في تفسير قوله تعالى فتذروها كالمعلقة فكاهها قات انا عنده لا ذات رجل فانفع به ولا معلقة فانفرغ غيره فهي كالمعلقة بين العلو والسفل لا تستقر باحدهما هكذا توادر عليه اكثر الشراح تبع الابی عبيد وفي الشق الثاني عندى نظر لانه لو كان ذلك مرادها لانطلقت ليطلقها فتستريح والذي يظهر لي ايضا انها ارادت وصف سوء حالها عنده فاشارت الى سوء خلقه وعدم احتمالها لكلامها ان سكنت له حالها وانما تعلم انها متى ذكرت له شيئا من ذلك يادى الى طلاقها وهي لا تؤثر تطبيقه لمحبته فيها ثم عبرت بالجملة الثانية اشارة الى انها ان سكنت صابرة على تلك الحال كانت عنده كالمعلقة التي لا ذات زوج ولا ايم ويحتمل ان يكون قولها اعلق مشتقا من علاقة الحب او من علاقة الوصلة اي ان نطقت طلقني وان سكنت استمر بي زوجة وانا لا اؤثر تطبيقه لي فلذلك اسكت قال عياض اوضحت بقولها على حد السنان المذلق مرادها بقولها قبل ان اسكت اعلق وان انطق اطلق اي انها ان حادت عن السنان سقطت فهلكت وان استمرت عليه اهلكها (قوله قات الرابعة زوجي كايلى تهامة لآخر ولا قرو ولا مخافة ولا سامة) بالفتح بغير تنوين مبني مع لا على الفتح وجاء الرفع مع التنوين فيها وهي رواية ابي عبيد قال ابو البقاء وكأنه اشبع بالمعنى اي ليس فيه حرف هو اسم ليس وخبرها محذوف قال ويقويه ما وقع من التكرير كذا قال وقد وقع في القراءات المشهورة البناء على الفتح في الجميع والرفع مع التنوين وفتح البعض ورفع البعض وذلك في مثل قوله تعالى لا يبيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ومثل فلا زفت ولا فسوق ولا جدال في الحج ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي ولا يرد بدل ولا قرزاد في رواية لم يسم ولا خامة بالخاء المعجمة اي لا ثقل عنده تصف زوجها بذلك وانه لين الجانب خفيف الوطأة على الصاحب ويحتمل ان يكون ذلك من بقية صفة الليل وفي رواية الزبير بن بكار والغيث غيث غمامة قال ابو عبيد ارادت انه لا شرف فيه يخاف وقال ابن الانباري ارادت بقولها ولا مخافة اي ان اهل تهامة لا يخافون لتحصنهم بجبالها او ارادت وصف زوجها بأنه حامى الذمار مانع لداره وجاره ولا مخافة عنده من يأوى اليه ثم وصفته بالجود وقال غيره قد ضربوا المثل بليل تهامة في الطيب لانها بالادحارة في غالب الزمان وليس فيها رياح باردة فاذا كان الليل كان وهج الحر ساكنا في طيب الليل لاهلها بالنسبة لما كانوا فيه من اذى حر النهار فوصفت زوجها بجميع العشرة واعتدال الحال وسلامة الباطن فكاهها قات لا اذى عنده ولا مكروه وانا آمنة منه فلا اخاف من شره ولا ملل عنده قياسا من عشرين اولى سبي الخلق فاسام من عشرينه فأنالذيدة العيش عنده

ان انطق اطلق وان
اسكت اعلق قات الرابعة
زوجي كايلى تهامة لآخر
ولا قرو ولا مخافة ولا سامة

كأهل تهامة بليهم المعتدل (قوله قالت الخامسة زوجي ان دخل فهد وان خرج اسد ولا يسأل عما عهد) قال ابو عبيد فهد بفتح الفاء وكسر الهاء مشتق من الفهد وصفته بالغفلة عند دخول البيت على وجه المدح له وقال ابن حبيب شبهته في لينه وغفلته بالفهد لانه يوصف بالحياء وقلة الشر وكثرة النوم وقوله اسد بفتح الالف وكسر السين مشتق من الاسد اي يصير بين الناس مثل الاسد وقال ابن السكيت تصفه بالنشاط في الغزو وقال ابن ابي اويس معناه ان دخل البيت وثب على وثوب الفهد وان خرج كان في الاقدام مثل الاسد فلي هذا يحتمل قوله وثب على المدح والذم فالاول تشبيرا الى كثرة جماعه لما اذا دخل فيطوى تحت ذلك تمدحها بانها محبوبة ليد بهجت لا يصبر عنها اذا رآها والذم اما من جهة انه غليظ الطبع ليست عنده مداعة ولا ملاعبة قبل الواقعة بل يثب وثوبا كالوحش او من جهة انه كان سيئ الخلق يبطش بها ويضربها واذا خرج على الناس كان امره اشد في الجراءة والاقدام والمهابة كالاسد قال عياض فيه مطابقة بين خرج ودخل لفظية وبين فهد واسد معنوية ويسمى ايضا المقابلة وقوله ولا يسأل عما عهد يحتمل المدح والذم ايضا فالمدح بمعنى انه شديد الكرم كثير المغاضى لا يتفقد ما ذهب من ماله واذا جاء بشئ ايته لا يسأل عنه بعد ذلك او لا يلتفت الى ما يرى في البيت من المعاييب بل يسامح ويغضى ويحتمل الذم بمعنى انه غير مبال بما لها حتى لو عرف انها مريضة او معوزة وغاب ثم جاء لا يسأل عن شئ من ذلك ولا يتفقد حال اهله ولا يتهل بل ان عرضت له بشئ من ذلك وثب عليها بالبطش والضرب واكثر الشراح شرحوه على المدح فالتمثيل بالفهد من جهة كثرة التكرم او الوثوب وبالاسد من جهة الشجاعة وبعدم السؤال من جهة المسامحة وقال عياض خله الاكثر على الاشتقاق من خلق الفهد اما من جهة قوة وثوبه واما من كثرة نومه ولهذا ضربوا المثل به فقالوا انوم من فهد قال ويحتمل ان يكون من جهة كثرة كسبه لانهم قالوا في المثل ايضا اكسب من فهد واصله ان الفهود اهرمة تجتمع على فهد منها فتصيدها عليها كل يوم حتى يشبعها فكانها قالت اذا دخل المنزل دخل معه بالكسب لاهله كما يجي الفهد لمن يلوذ به من الفهود اهرمة ثم لما كان في وصفها له بخلق الفهد ما قد يحتمل الذم من جهة كثرة النوم رفعت اللبس بوصفها له بخلق الاسد فأفصححت ان الاول سجيبة كرم ونزاهة شمائل ومسامحة في العشرة لاسجيبة جبن وجور في الطبع قال عياض وقد قلب الوصف بعض الرواة يعني كما وقع في رواية الزبير بن بكار فقال اذا دخل اسد واذا خرج فهد فان كان محفوظا فمعناه انه اذا خرج الى مجلسه كان على غاية لرزاقه والوقار وحسن السمات او على الغاية من تحصيل الكسب واذا دخل منزله كان متفضلا مواسيا لان الاسد يوصف بانه اذا اقرب من اكل من فريسته بعضا وترك الباقي لمن حوله من الوحوش ولم يهاوشهم عليها وزاد في رواية الزبير بن بكار في آخره ولا يرفع اليوم لغيره لا يدخر ما حصل عنده اليوم من اجل الغد فكنت بذلك عن غاية جوده ويحتمل ان يكون المراد انه يأخذ بالحزم في جميع اموره فلا يؤخر ما يجب عمله اليوم الى غده (قوله قالت السادسة زوجي ان اكل لف وان شرب اشتف وان اضطجع التنف ولا يولج الكف ليعلم البث) في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي اذا اكل اقتف وفيه واذا نام بدل اضطجع وزاد واذا مضى اغتث اي تحرى الغت وهو الهزيل كما تقدم في شرح كلام الاولى وفي رواية للطبراني ولا يدخل بدل يولج واذا رقد بدل اضطجع وفي رواية الترمذي والطبراني فيعلم بالفاء بدل اللام في رواية غيره والمراد باللف الاكثر منه واستقصاؤه حتى لا يترك منه شيئا وقال ابو عبيد الاكثر مع التخليط يقال لف الكتيبة بالآخرى اذا خلطها في الحرب ومنه اللقيف من الناس فأرادت

قالت الخامسة زوجي ان
دخل فهد وان خرج
اسد ولا يسأل عما عهد
قالت السادسة زوجي ان
اكل لف وان شرب اشتف
وان اضطجع التنف ولا يولج
الكف ليعلم البث

انه يحاط صنوف الطعام من نهمة وشره ثم لا يبقى منه شيئا وحكي عياض رواية من رواء رفا بالراء بدل اللام قال وهي بمعناها ورواية من رواء اتقف بالانفقال ومعناه التجميع قال الخليل قفاف كل شيء جماعه واستيعابه ومنه سميت القفة لجمعها ما وضع فيها والاشتقاق في الشرب استقصاؤه مأخوذ من الشفافة بالضم والتخفيف وهي البقية تبقى في الاناء فاذا شربها الذي شرب الاناء قبل اشتفائها ومنهم من رواها بالمهملة وهي بمعناها وقوله التف اي رقدنا حية وتلقف بكسائه وحده وانقبض عن اهله اعراضا فهي كناية حزينة لذلك ولذلك قالت ولا يولج الكف ليعلم البشاي لا يريده ليعلم ماهي عليه من الحزن فيزيله ويحتمل ان تكون ارادت انه ينال يوم العاجز القتل الكسل والمراد بالث الحزن ويقال شدة الحزن ويطلق البشايضا على الشكوى وعلى المرض وعلى الامر الذي لا يصبر عليه فارادت انه لا يسأل عن الامر الذي يقع اهتمامها به فوصفته بقلة الشفقة عليها وانه ان لوراها عليه لم يدخل يده في ثوبها لانه قد خبرها كعادة الاجانب فضلا عن الزوج او هو كناية عن ترك الملاعبة او عن ترك الجماع كما سيأتي وقد اختلفوا في هذا فقال ابو عبيد كان في جسدها عيب فكان لا يدخل يده في ثوبها ليمس ذلك العيب لتلاشق عليها فدخلته بذلك وقد تعقبه كل من جاء بعده الا النادر وقالوا انما شكت منه وذمته واستقصرت حظها منه ودل على ذلك قولها قبل واذا اضطجع التف كانتا قالت انه يتجنبها ولا يدخل يدها في ثوبها فيلتمسها ولا يباشرها ولا يكون منه ما يكون من الرجال فيعلم بذلك محبتها له وحزنه لانه ظهرا منه وقد جعلت في وصفها له بين اللوم والبخل والنهمة والمهانة وسوء العشرة مع اهله فان العرب تذم بكثرة الاكل والشرب وتهدج بقلتها وبكثرة الجماع لدلائها على صحة الذكور والضعف والحيولة واتصر ابن الانباري لابي عبيد فقال لا مانع من ان تجمع المرأة بين مثالب زوجها ومناقبه لانهم كن تعاهدن ان لا يكتمن من صفاتهن شيئا فنهن من وصفت زوجها بالخير في جميع اموره ومنهن من وصفته بضد ذلك ومنهن من جعت وارقتى القرطبي هذا الاتصاف واستدل عياض للجهور بما وقع في رواية سعيد بن سلمة عن ابي الحسام ان عروة ذكر هذه في الخس اللاتي يشكون ازواجهن فانه ذكر في روايته الثلاث المذكورات هنا اولها على الولاء ثم السابعة المذكورة عقب هذا ثم السادسة هذه فهي خامسة عنده والسابعة رابعة قال ويؤيد ايضا قول الجمهور كثرة استعمال العرب لهذه الكناية عن ترك الجماع والملاعبة وقد سبق في فضائل القرآن في قصة عمرو بن العاص مع زوج ابنته عبد الله بن عمرو حيث سألهما عن حالهما مع زوجها فقالتا هو كخبر الرجال من رجل لم يفتش لنا كنفنا وسبق ايضا في حديث الافن قول صفوان بن المهطل ما كشفت كنف انثى فمهر عن الاشتغال بالنساء بكشف الكنف وهو الغطاء ويحتمل ان يكون معنى قولها ولا يولج الكف كناية عن ترك تفقده امورها وماتهم به من مصالحها وهو كقولهم لم يدخل يده في الامر اي لم يشتغل به ولم يتفقدده وهذا الذي ذكره احتملا لاجرم عن ابن ابي اويس فانه قال معناه لا ينظر في امر اهله ولا يبالى ان يجزعوا وقال احمد بن عبيد بن ناصح معناه لا يتفقد امورى ليعلم ما كرهه فيزيله يقال ما دخل يده في الامر اي لم يتفقدده (قوله قالت السابعة زوجي غيايا او عيايا) كذا في الصحيحين بفتح المعجمة بعدها تحتانية خفيفة ثم اخرى بعد الالف الاولى والتي بعدها بمهملة وهو شلت من راوي الخبر عيسى بن يونس وقد صرح بذلك ابو يعلى في روايته عن احمد بن حنبل عنه ووقع في رواية عمر بن عبد الله عند التستائي غيايا بمعجمة بغير شلت والغيايا الطباقاء الاحق الذي ينطبق عليه امره وقال ابو عبيد الغيايا بالمهملة الذي لا يضرب ولا يقع من الابل وبالمعجمة ليس

قالت السابعة زوجي
غيايا او عيايا طباقاء كل
داء لمداء شجلا او قلنا او
جمع كلاك

بشيء والطبائفة لاحق القدم وقال ابن فارس الطبائفة الذي لا يحسن الضراب فعلى هذا يكون تأكيده
 لاختلاف اللفظ كقوله بعدا وسحقا وقال الداودي قوله غيايا بالمعجمة مأخوذ من الغي بفتح
 المعجمة وبالمهملة مأخوذ من الغي بكسر المهملة وقال أبو عبيد المعيايا بالمهملة المعيا الذي تعييه مياضة
 النساء واره مبالغة من الغي في ذلك وقال ابن السكيت هو الغي الذي لا يهتدى وقال عياض وغيره الغيايا
 بالمعجمة يمتثل ان يكون مشتقا من الغاية وهو كل شيء اطل الشخص فوق راسه فكانه مغطى عليه
 من جهله وهذا الذي ذكره احتمالا جزم به الزمخشري في الفائق وقال النووي قال عياض وغيره
 غيايا بالمعجمة صحيح وهو مأخوذ من الغاية وهي الظلمة وكلما اطل الشخص ومعناه لا يهتدى الى
 مسلك او انها وصفته بثقل الروح وانه كالظل المتكاثف الظلمة الذي لا اشراق فيه او انها ارادت انه
 غطيت عليه اموره او يكون غيايا من الغي وهو الانهمال في الشرا ومن الغي الذي هو الخيبة قال تعالى
 فسوف يلقون غيا وقال ابن الاعرابي الطبائفة المطبق عليه حقا وقال ابن دريد الذي تنطبق عليه
 اموره وعن الجاهظ الثقيل الصدر عند الجماع ينطبق صدره على صدر المرأة فيرتفع سفله عنها وقد
 ذمت امرأة امرأ القيس قتالت له ثقب الصدر خفيف العجز ربع الازافة بطي الا فافه قال عياض
 ولا منافاة بين وصفها له بالعجز عند الجماع وبين وصفها بثقل الصدر فيه لاحتمال تنزله على حاتين كل
 منهما امذموم او يكون اطلاق صدره من جلة عييه وعجزه وتعاطيه ما لا قدرة له عليه لكان كل ذلك
 يرد على من فسر عيايا بأنه الغنين وقولها كل داء له داء اي كل شيء تفرق في الناس من المعاييب موجود
 فيه وقال الزمخشري يمتثل ان يكون قولها له داء خبر الكل اي ان كل داء تفرق في الناس فهو فيه
 ويحتمل ان يكون له صفة لداء داء خبر لكل اي كل داء فيه في غاية التناسخ كما يقال ان زيد الزيد وان هذا
 الفرس لفرس قال عياض وفيه من لطيف الوحي والاشارة الغاية لانه انطوى تحت هذه الكلمة
 كلام كثير وقولها شجك بمعجمة اوله وجيم ثقيلة اي جرحك في رأسك وجراحات الرأس تسمى شجاجا
 وقولها او فلك بقاء ثم لام ثقيلة اي جرح جسدك ومنه قول الشاعر بهن فلول * اي تلم جمع ثلمة
 ويحتمل ان يكون المراد نزع منك كل ما عندك او كسر بك بسلاطة لسانه وشدة خصومته زاد ابن
 السكيت في روايته او بجك بموحدة ثم جيم اي طعنك في جراحك فشقها والبع شق الفرجة وقبل هو
 الطعنة وقولها اوجع كلاك وقع في رواية لزيير ان حدثته سبك وان ما زحته فلك والاجع كلاك وهي
 توضح ان او في رواية الاصيل للتعظيم والتخثير وقال الزمخشري يمتثل ان تكون ارادت انه ضروب
 للنساء فاذا ضرب اما ان يكسر عظمها او يشج رأسا او يجمعهما قال ويحتمل ان يريد بالقل الطرد والابعاد
 وبالشحج الكسر عند الضرب وان كان الشج انما يستعمل في جراحة الرأس قال عياض وصفته بالحق
 والتناهي في سوء العشرة وجمع النفاثين بأن يعجز عن قضاء وطرها مع الاذى فاذا حدثته سبها واذا
 ما زحته شجها واذا اغضبته كسر عضوا من اعضائها او شق جلد لها او اغار على مالها اوجع كل ذلك
 من الضرب والجرح وكسر العضو وموجع الكلام واخذ المال (قوله قات الثامنة زوجي المس
 مس ارنب والريح ربح زرنب) زاد الزبير في روايته وانا اغلبه والناس يغلب وكذا في رواية عقبه عند
 النسائي وفي رواية عمر عنده وكذا الطبراني لكن بلفظ ونغلبه بنون الجمع والارنب دويبة اينة المس
 ناعمة الوبر جسد او الزرنب وزن الارنب لكن اوله زاي وهو نبت طيب الريح وقيل هو شجرة عظيمة
 بالشام يجبل لبنان لا تضرها ورق بين الخضرة والصفرة كذا ذكره عياض واستنكره ابن البيطار
 وغيره من اصحاب المفردات وقيل هو حشيشة دقيقة طيبة الرائحة وليست ببلاد العرب وان كانوا

قالت الثامنة زوجي المس
 مس ارنب والريح ربح
 زرنب

ذكروها قال الشاعر يا باني انت وقولك الاشنب * كأنما ذر عليه الزنب

وقيل هو الزعفران وليس بشئ واللام في المس والريح نائية عن الضمير أي مسه وريحه وفيه ما حذف تقديره الريح منه والمس منه كقولهم السمن منوان بدرهم وصفته بأنه لين الجسد ناعمه ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن حسن خلقه ولين عريكته بأنه طيب العرق لكثرة تظافته واستعماله الطيب تظافوا ويحتمل أن تكون كنت بذلك عن طيب حديثه أو طيب الثناء عليه لجليل معاشرته وأما قولها وأنا أغلبه والناس يغلب فوصفته مع جليل عشرته لها وصبره عليها بالشجاعة وهو كما قال معاوية يغلبن الكرام ويغلبن اللثام قال عياض هذا من التشبيه بغير أداة وفيه حسن المناسبة والموازنة والتسجيع وأما قولها والناس يغلب ففيه نوع من البديع يسمى التميم لأنها واقتصرت على قواها وأنا أغلبه لظن أنه جبان ضعيف فلما قالت والناس يغلب دل على أن غلبها إياه إنما هو من كرم سبجايه فتمت بهذه الكلمة المبالغة في حسن أوصافه (قوله قالت التاسعة زوجي رفيع العماد طويل النجاد عظيم الرماد قريب البيت من الناد قالت العاشرة زوجي مالك ومالك مالك خير من ذلك له ابل كثيرات المبارك قليلات المسارح وإذا سمع من صوت المزهر ايضاً انهم هوالك

قالت التاسعة زوجي رفيع
العماد طويل النجاد عظيم
الرماد قريب البيت من
الناد قالت العاشرة زوجي
مالك ومالك مالك خير
من ذلك له ابل كثيرات
المبارك قليلات المسارح
وإذا سمع من صوت المزهر
ايضاً انهم هوالك

إذا دخلوا بيوتهم اكبوا * على الركبات من قصر العماد

ومن لازم طول البيت أن يكون متسعاً فيدل على كثرة الخاشية والفاشية وقيل كنت بذلك عن شرفه ورفعة قدره والنجاد بكسر النون وجيم خفيفة جمالة السيف تريد أنه طويل القامة يحتاج إلى طول نجاده وفي ضمن كلامها أنه صاحب سيف فاشارت إلى شجاعته وكانت العرب تمدح بالطول وتذم بالقصر وقواها عظيم الرماد تعني أن نار قرأه للاضياف لا تطفى لتهدى الضيفان إليها فيصبر رماد النار كثير لذلك وقولها قريب البيت من الناد وقفت عليها بالسكون لمواخاة الجمع والنادى والندى مجلس القوم وصفته بالشرف في قومه فهم إذا تفاوضوا واشتوروا في أمراؤهم فجلسوا قريباً من بيته فاعتمدوا على رايه وامتلأوا أمره وأنه وضع بيته في وسط الناس ليسهل لقائه ويكون أقرب إلى الوارد وطالب القرى قال زهير

يسط البيوت ليكي يكون مظنة * من حيث توضع جفنه المسترقدة

ويحتمل أن تريد أن أهل النادى إذا أتوه لم يصعب عليهم لقائه لكونه لا يحتجب عنهم ولا يبتاعه منهم بل يقرب ويتلقاهم ويبادر لا كرامهم وضده من يتوارى بأطراف الحلل وأغوار المنازل ويبعد عن سمات الضيف لئلا يهتدوا إلى مكانه فإذا استبعدوا موضعه صدوا عنه ومالوا إلى غيره ومحصل كلامها أنها وصفته بالسيادة والكرم وحسن الخلق وطيب المعاشرة (قوله قالت العاشرة زوجي مالك ومالك مالك خير من ذلك له ابل كثيرات المبارك قليلات المسارح وإذا سمع من صوت المزهر ايضاً انهم هوالك) وقع في رواية عمر بن عبد الله عند النسائي والزبير المبارك بدل المبارك وفي رواية أبي يعلى المزهر بصيغة الجمع وعند الزبير الضيف بدل المزهر والمبارك بفتحين جمع مبرك وهو موضع نزول الأبل والمسارح جمع مسرح وهو الموضع الذي تطلق لرحي فيه والمزهر بكسر الميم وسكون الزاي وقع الماء له من آلات اللهو وقبل هي العود وقيل دف مريع وانكر أبو سعيد الضرير تفسير المزهر بالعود فقال ما كانت العرب تعرف العود إلا من خالط الخضر منهم وأما هو بضم الميم وكسر الماء وهو الذي يوقد النار فيزهرها

للضيف فاذا سمعت الابل صوته ومعه معان النار عرفت ان ضيفا طرق قبيقت الهلال وتعبه عياض
 بأن الناس كاهم دروه بكسر الميم وفتح الهاء ثم قال ومن الذي اخبره ان مالك المذكو لم يخاطب الحضر
 ولا سماع ما جاء في بعض طرق هذا الحديث انهم كن من قرية من قرى اليمن وفي الاخرى انهم من اهل
 مكة وقد كثر ذكر المزهري في اشعار العرب جاهليتها واسلامها بدويها وحضر بها اه ويرد عليه
 ايضا وروده بصيغة الجمع فانه بعينه لا كقولهم في رواية يعقوب بن السكيت وابن الانباري من الزيادة
 وهو امام القوم في الممالك فجمعت في وصفها له بين الثروة والكرم وكثرة القرى والاستعداد له والمباينة
 في صفاته ووصفته ايضا مع ذلك بالشجاعة لان المراد بالممالك الحروب وهولته فتعجب به بشجاعته يتقدم
 رفقه وقيل ارادت انه هاد في السبل الخفية عالم بالطرق في البيداء فالمراد على هذا بالمهلك المقارن والاول
 البق والله اعلم وما في قولها وما مالك استفهامية يقال للتعظيم والتعجب والمعنى واي شيء هو مالك ما اعظمه
 واكرمه وتكرير الاسم ادخل في باب التعظيم وقولها مالك خير من ذلك زيادة في الاعظام وتفسير لبعض
 الابهام وانه خير مما اشير اليه من ثناء وطيب ذكر وفوق ما اعتقد فيه من سودد وفخر وهو اجل بمن
 اصفه لشهرة فضله وهذا بناء على ان الاشارة بقولها ذلك الى ما تعتقده فيه من صفات المدح ويحتمل
 ان يكون المراد مالك خير من كل مالك والتعظيم يستفاد من المقام كما قيل ثمرة خير من جرادة اي كل ثمرة
 خير من كل جرادة وهذا اشارة الى ما في ذهن المخاطب اي مالك خير مما في ذهنك من مالك الاموال وهو خير
 مما ساء صفه به ويحتمل ان تكون الاشارة الى ما تقدم من الثناء على الذين قبله وان مالك اجمع من الذين
 قبله تلصا بالسيادة والفضل ومعنى قولها قليلات المسارح انه لاستعداده للضيقة فانها لا يواجه
 منهن الى المسارح الا قليلا ويترك سائرهن بقائه فان فاجاه ضيف وجده عنده ما يقريه به من طومها
 والبانها ومنه قول الشاعر

حينئذ لم نسرح لسكى لا يلومنا * على حكمه صبرام عودة الخبيس

ويحتمل ان تريد قواها قليلات المسارح الاشارة الى كثرة ظروف الضيفان فاليوم الذي يطرقه الضيف
 فيه لا تسرح حتى يأخذ منها حاجته للضيفان واليوم الذي لا يطرقه فيه احدا ويكون هو فيه غائبا
 تسرح كلها فأيام الطروق أكثر من أيام عدمه فهي لذلك قليلات المسارح وبهذا يندفع اعتراض من
 قال لو كانت قليلات المسارح لكانت في غاية الهزال وقيل المراد بكثرة المباركاتها كثيرا ما تشاركها
 ثم ترك قسمتها مباركاتها لذلك وقال ابن السكيت ان المراد ان مباركها على العطايا والحالات واداء
 الحقوق وقرى الاضياف كثيرة واعمال تسرح منها ما فضل عن ذلك فالطاحل انها في الاصل كثيرة ولذلك
 كانت مباركها كثيرة ثم اذا سرحت صارت قليلة لاجل ما ذهب منها واما رواية من روى عظيما المباركة
 فيحتمل ان يكون المعنى انها من سمنها وعظم جشنتها فظم مباركها وقيل المراد انها اذا بركت كانت كثيرة
 لكثرة من ينضم اليها من يتمس القرى واذا سرحت سرحت وحدها فكانت قليلة بالنسبة
 لذلك ويحتمل ان يكون المراد بشلة مسارحها قلة الامكنة التي ترمي فيها من الارض وانها لا يمكن من
 الرعي الا بقرب المنازل لتلاشق طلبها اذا احتيج اليها ويكون ما قرب من المنزل كثيرا لحصص ثلاثه زل
 ووقع في رواية سعيد بن سلمة عن الطبراني ابو مالك وما ابو مالك ذوابل كثيرة المسالك قليلة المباركة قال
 عياض ان لم تكن هذه الرواية وهما فالمعنى انها كثيرة في حال رعيها اذا ذهبت قليلة في حال مباركها اذا
 قامت لكثرة ما ينجر منها وما يسلك منها فيسهل من مسالك الجود من رفد ومعونة رجل ونجالة ونحو ذلك
 واما قولها ايمن انهم هو الك فالمعنى انهم كثرت عادته بنهر الابل لقرى الضيفان ومن عادته ان

يسقيهم ويلهمهم أو يلقاهم بالغناء مبالغة في الفرح بهم صارت الابل اذا سمعت صوت الغناء عرفت انها تنحر ويحتمل أنها لم تردفهم الابل لهلاكها ولكن لما كان ذلك يعرفه من يعقل أضيف الى الابل والاول اولى (قوله قالت الحادية عشرة) قال النووي وفي بعض النسخ الحادي عشرة وفي بعضها الحادية عشر والصحيح الاول وفي رواية الزبير وهي أم زرع بنت أكمل بن ساعدة (قوله زوجي ابو زرع) في رواية النسائي تكلف ابو زرع (قوله فما ابو زرع) في رواية أبي ثر وما ابو زرع وهو المحفوظ لاكثر زاد الطبراني في رواية صاحب نعم وزرع (قوله أناس) بفتح الهمزة وتخفيف النون وبعد الالف مهملة أي حرك (قوله من حلي) بضم المهملة وكسر اللام (أذني) بالثنية والمرادانه مسلاً أذنيها بما جرت عادة النساء من المعلى به من قرط وشنف من ذهب ولؤلؤ ونحو ذلك وقال ابن السكيت أناس أي أثقل حتى تدلى واضطرب والنوس حركة كل شيء منسدل وقد تقدم حديث ابن عمر أنه دخل على حفصة ونوساتها تنطف مع شرح المراد به في المغازي ووقع في رواية ابن السكيت أذني و فرعي بالثنية قال عياض يحتمل أن تريد بالفرعين اليدين لأنهما كالفرعين من الجسد تعني أنه حلي أذنيه أو معصميه أو أرادت العنق واليدين وأقامت اليدين مقام فرع واحد أو أرادت اليدين والرجلين كذلك أو الغديرتين وقرني الرأس فقد جرت عادة المترفات بتنظيم غداثرهن وتحلية نواصيهن وقرونهن ووقع في رواية ابن أبي أويس فرعي بالافراد أي حلي رأسي فصار يتدلى من كثرته وثقله والعرب تسمى شعر الرأس فرعاً قال امرؤ القيس * وفرع يغشي المتن اسود فاحم * (قوله وملا من شعهم عضدي) قال أبو عبيد لم ترد العضد وحده وإنما أرادت الجسد كله لأن العضد اذا سمت سمن سائر الجسد وخصت العضد لانه اقرب ما يلي بصر الانسان من جسده (قوله ويجعني) بموحدة ثم جيم خفيفة وفي رواية للنسائي ثقيلة ثم مهملة (قوله فبجعت) بسكون المثناة وفي رواية لمسلم فبجعت الى بالتشديد نفسى هذا هو المشهور في الروايات وفي رواية للنسائي ويجع نفسي فبجعت الى وفي أخرى له ولا يبيد فبجعت بضم التاء والى بالتخفيف والمعنى أنه فرحها ففرحت وقال ابن الأنباري المعنى عظمتني فبجعت الى نفسي وقال ابن السكيت المعنى ففخرت وقال ابن أبي أويس معناه وسع علي وترفني (قوله وجعني في اهل غنيمة) بالمعجمة والنون مصغر (قوله بشق) بكسر المعجمة قال الخطابي هكذا الرواية والصواب بفتح الشين وهو موضع بعينه وكذا قال أبو عبيد وصوبه الهروي وقال ابن الأنباري هو بالفتح والكسر موضع وقال ابن أبي أويس وابن حبيب هو بالكسر والمراد شق جبل كانوا فيه أهلهم وسعهم سكنى شق الجبل أي ناحيته وعلى رواية الفتح فالمراد شق في الجبل كالغار ونحوه وقال ابن قتيبة وصوبه نفطويه المعنى بالشق بالكسر أنهم كانوا في شطف من العيش يقال هو بشق من العيش أي بشطف وجهه ومنه لم تكونوا بالغية الا بشق النفس وهذا جزم الرخشي وضمه غير (قوله فجعني في اهل سهيل) أي خيل (واطيط) أي ابل زاد في رواية للنسائي وجامل وهو جمع جل والمراد اسم فاعل لما لك الجمال كقوله لابن ونامروا اصل الاطيط صوت اعداء الحامل والرجال على الجمال فأزادت انهم اصحاب محامل تشير بذلك الى رفاقتهم ويطلق الاطيط على كل صوت نشأ عن ضغط كافي حديث باب الجنة لياتين عليه زمان وله اطيط ويقال المراد بالاطيط صوت الجوف من الجوع (قوله ودائس) اسم فاعل من الدوس وفي رواية للنسائي ودياس قال ابن السكيت الدائس الذي يدوس الطعام وقال أبو عبيد تأوله بعضهم من دياس الطعام وهو دراسه وأهل العراق يقولون الدياس وأهل

قالت الحادية عشرة زوجي
ابو زرع فما ابو زرع أناس
من حلي أذني وملا من
شعهم عضدي ويجعني
فبجعت الى نفسي وجعني
في اهل غنيمة بشق فجعني
في اهل سهيل واطيط
ودائس

الشام الدر اس فكانها ارادت انهم اصحاب زرع وقال ابو سعيد المراد ان عندهم طعاما منتقى وهم في
دياس شي آخر فخيرهم متصل (قوله ومنتقى) بكسر النون وتشديد التاء قال ابو عبيد لا أدري معناه
وأظنه بالفتح من تنقى الطعام وقال ابن ابي اويس المنتقى بالكسر نقيق اصوات المواشي تصنف كثرة
ماله وقال ابو سعيد الضرير هو بالكسر من نقيقة الدجاج يقال انق الرجل اذا كان له دجاج قال
القرطبي لا يقال لشي من اصوات المواشي تنق وانما يقال تنق الضفدع والعقرب والدجاج ويقال في
الهر بقله واما قول ابي سعيد فيعيد لان العرب لا تمدح بالدجاج ولان ذلك كره في الاموال وهذا الذي
انكره القرطبي لم يرده ابو سعيد وانما اراد ما فهمه من تخشع قتال كانها ارادت من يطرد الدجاج عن
الحب فينقى وحكى الهروي ان المنتقى بالفتح الغربال وعن بعض المغاربة يجوز ان يكون بسكون النون
وتخفيف القاف اي له انعام ذات تنق اي سمان والحاصل انها ذكرت انه نزلها من شظف عيش اهلها
الى الثروة الواسعة من الحبل والابل والزرع وغير ذلك ومن امثالهم ان كنت كاذبا فحلبت قاعدا اي صار
مالك غنما يحلبها القاعد وبالضد اهل الابل والحبل (قوله فعنده اقول) في رواية للنسائي انطق وفي رواية
الزبير اكلم (قوله فلا اقبج) اي فلا يقال لي قبجك الله ولا يقبج قولي ولا يرد على اي لكثرة اكرامه
لها وتدلها عليه لا يرد لها ولا ولا يقبج عليها ما تأتي به ووقع في رواية الزبير فبينما انا عنده اناام الى آخره
(قوله وارقد فاصبح) اي اناام الصبيحة وهي نوم اول النهار فلا اوقظ اشارة الى ان لها من يكفها مؤنة
بينها ومهنة اهلها (قوله واشرب فاقنع) كذا وقع بالقاف والنون التثنية ثم المهملة قال عياض
لم يقع في الصحيحين الا بالنون ورواه الاكثر في غيرهما بالميم (قلت) وسيأتي بيان ذلك في آخر الكلام
على هذا الحديث حيث نقل البخاري ان بعضهم رواه بالميم قال ابو عبيد اتمنع اي اروي حتى لا أحب
الشرب مأخوذ من الناقعة القامح وهي التي ترد الحوض فلا تشرب وترفع رأسها يا واما بالنون فلا
اعرفه انتهى واثبت بعضهم ان معنى اتمنع بمعنى اتمنع لان النون والميم يتعاقبان مثل اتمنع لونه
واتمقع وحكى شعر عن ابي زيد القنح الشرب بعد الري وقال ابن حبيب الري بعد الري وقال ابو سعيد
هو الشرب على مهل لكثرة اللبن لانها كانت آمنة من قلته فلا تبادر اليه مخافة عجزه وقال ابو حنيفة
الدينوري قنحت من الشرب انكارهت عليه بعد الري وحكى القالي قنحت الابل اتمنع بفتح النون في
الماضي والمستقبل قنعا بسكون النون وبقنحها ايضا اذا انكارهت الشرب بعد الري وقال ابو زيد
وابن السكيت اكثر كلامهم قنحت قنعا بالتشديد وقال ابن السكيت معنى قولها فاقنع اي لا يقطع
على شربي فتوارد هؤلاء كلهم على ان المعنى انها تشرب حتى لا تجرد مساعا او انها لا يقل مشروبها ولا
يقطع عليها حتى تتم شهوتها منه واغرب ابو عبيد فقال لا اراها قالت ذلك الالهة الماء عندهم اي فلذلك
فخرت بالري من الماء وتعقبوه بأن السياق ليس فيه التعميد بالماء فيحتمل ان تريد انواع الاشربة
من لبن وخمر ونبيذ وسويق وغير ذلك ووقع في رواية الاسماعيلي عن البغوي فاقنع بالفاء والمشاة
قال عياض ان لم يكن وهما فمناه التكبر والزهو يقال في فلان قنعه اذا انه وتكبر ويكون ذلك يحصل
لها من نشأة الشرب او يكون راجعا الى جميع ما تقدم اشارت به الى عزتها عنده وكثرة الخير لديها فهي
تزهو لذلك او معنى اتمنع كناية عن مهن جسمها ووقع في رواية الهيثم وآكل فاقنع اي اطعم غيري
يقال منحه يمنحه اذا اعطاء وات بالالفاظ كلها بوزن انفع لشارة الى تكرار الفعل وملازمته
ومطابقة نفسها او غيرها بذلك فان ثبت هذه الرواية والافق الاقتصار على ذكر الشرب اشارة
الى ان المراد به اللبن لانه هو الذي يقوم مقام الشرب والطعام (قوله ام ابي زرع فام ابي زرع عكومها

ومنتقى فعنده اقول فلا
اقبج وارقد فاصبح
واشرب فاقنع ام ابي
زرع فام ابي زرع عكومها

رداح وبيتها فساح) في رواية ابي عبيد فباح بتخانية خفيفة من فاح يفتح اذا اتسع ووقع في رواية ابي
العباس العذري فيها حكاية عياض ام زرع وما زرع بحذف اداة الكنية قال عياض وعلى هذا فتكون
كنت بذلك عن نفسها (قلت) والاول هو الذي تطاقت به الروايات وهو المعتمد واما قوله فاح
ابي زرع فتقدم بيانه في قول العاشرة والعكوم ضم المهملة جمع عكم بكسرها وسكون الكاف هي
الاعدال والاحمال التي تجمع فيها الامتعة وقبل هي غط تجمل المرأة فيها ذخيرتها حكاية الزمخشري
ورداح بكسر الراء وبفتحها واخره مهملة اي عظام كثيرة الحشو قاله ابو عبيد وقال الهروي معناه
ثقيلة يقال للسكتية الكبيرة رداح اذا كانت بطيئة السير لكثرة من فيها ويقال للمرأة اذا كانت عظيمة
الكفل ثقيلة الوراء رداح وقال ابن حبيب انما هو رداح اي ملائ قال عياض رأيت مضبوطا وذكر
انه سمعه من ابن ابي اويس كذلك قال وليس كما قاله شارح العراقيين قال عياض وما ادري ما انكره
ابن حبيب مع انه فسرهما فسرهما به ابو عبيد مع مساعدة سائر الرواة له قال ويحتمل ان يكون مراده ان
يضبطها بكسر الراء لا بفتحها جمع رادح كفأ ثم وقيام ويصح ان يكون رداح خبر عكوم فيخبر عن الجمع
بالجمع ويصح ان يكون خبر المبتدأ محذوف اي عكومها كما هارداح على ان رداح واحد جمعه ردهج
بضمهتين وقد سمع الخبر عن الجمع بالواحد مثل ادع دلاص فيحتمل ان يكون هذامنه ومنه اولياؤهم
الطاغوت اشار الى ذلك عياض قال ويحتمل ان يكون مصدرا مثل طلاق وكال او على حذف المضاف
اي عكومها ذات رداح قال الزمخشري لوجاهت الرواية في عكوم بفتح العين لكان الوجه على ان
يكون المراد بها الجفنة التي لا تزول عن مكانها اما عظمتها واما لان القرى متصل دائم من قولهم
وردولم يعكم اي لم يقف او التي كثر طعامها ونراكم كما يقال اعتمكم الشيء وارتكم قال والردح حيث
تكون واقعة في مصابها من كون الجفنة موصوفة بها وفساح بفتح الفاء والمهملة اي واسع يقال
بيت فسيح وفساح وفيه بمناح ومنهم من شدد الياء مبالغة والمعنى انها وصفت والدة زوجها بأنها كثيرة
الات والاث والثماش واسعة المال كبيرة البيت اما حقيقة فيدل ذلك على عظم الثروة واما كناية
عن كثرة الخير ورغد العيش والبر بمن ينزل بهم لانهم يقولون فلان رحب المنزل اي يكرم من ينزل عليه
واشارت بوصف والدة زوجها الى ان زوجها كثير البر لانه لم يطعن في السن لان ذلك هو الغالب
من يكون له والدة توصف بذلك (قوله ابن ابي زرع فاح ابن ابي زرع مضجعه كسل شطبة
ويشبعه ذراع الجفرة) زاد في رواية لابن الانباري وترويه في قصة البعرة ويمس في حلق النثرة فأما
مسسل الشطبة فقال ابو عبيد اصل الشطبة شطب من الجريد وهو سعة فيشق منه قضبان رفاق
تنسج منه الحصر وقال ابن السكيت الشطبة من سدى الحصير وقال ابن حبيب هي العود المحدد
كالمسلة وقال ابن الاعرابي ارادت بمسل الشطبة سيفا مسل من غمده مضجعه الذي ينام فيه في الصغر
كقدر مسسل شطبة واحدة اما على ما قال الاولون فعلى قدر ما يسل من الحصير فيبقى مكانه
فارغا واما على قول ابن الاعرابي فيكون كغمدة السيف وقال ابو سعيد الضرب برشبهته بسيف
مساول ذي شطب وسيف الثمن ككلمات شطب وقد شبهت العرب الرجال بالسيفوف اما
لحشونة الجانب وشدة المهابة واما الجمال الروقي وكال اللآلئ واما الكمال صورتها في اعتدالها
واستوائها وقال الزمخشري المسل مصدر بمعنى السل يقع مقام المساول والمعنى كساول
الشطبة واما الجفرة بفتح الجيم وسكون الفاء فهي الاتي من ولد المعز اذا كان ابن اربعة اشهر وقصص
عن امه واخذ في الرعي قاله ابو عبيد وغيره وقال ابن الانباري وابن دريد ويقال لولد الضأن ايضا

رداح وبيتها فساح ابن
ابي زرع فاح ابن ابي زرع
مضجعه كسل شطبة
ويشبعه ذراع الجفرة

إذا كان ثنيا وقال الخليل الجفر من اولاد الشاء ما استجفراى صار له بطن والفيقة بكسر الفاء وسكون
التحتانية بعدها قاف ما يجتمع في الضرع بين الخلبتين والقواق يضم الفاء لزمان الذي بين الخلبتين
واليعرة بفتح التحتانية وسكون المهملة بعدها راء العناق ويمس بالهمزة أى يتبعخر والمراد بمخلق
النسرة وهى بالنون المفتوحة ثم المثناة الساكنة الدرع الطيفة أو القصيرة وقيل اللبنة الملمس
وقيل الواسعة والحاصل أنهم اوصفته بهيف القدوانه لبس بطين ولا جاني قليل الا كل والشرب ملازم
لا آلة الحرب يخال في موضع القتال وكل ذلك مما تباح به العرب ويظهر لى أنها وصفت به بأنه خفيف
الوطاة عليها لان زوج الاب غالبا يستقل ولده من غيرها فكان هذا يخفف عنها فاذا دخل بيتها فاتفق انه
قال فيه مثلام يضطجع الا قدم ما يسل السيف من غمده ثم يستيقظ مبالغه في التخفيف عنها وكذا
قولها يشبع ذراع الجفرة انه لا يحتاج ما عندها بالا كل فضلا عن الاخذ بل لو طعم عندها لاقتنع باليسير
الذي يسد الرمق من المأكول والمشروب (قوله بنت ابى زرع فبانت ابى زرع) فى رواية مسلم
وما بالواو بدل الفاء (قوله طوع أيبها وطوع امها) أى انها بارعة بما زاد فى رواية الزبير بن اهلها
ونسائها أى يتجملون بها وفى رواية للنسائي زين امها وزين ايبها بدل طوع فى الموضعين وفى رواية
للطبراني وقرة عين لامها وايبها وزين لاهلها وزاد الكاذبى فى روايته عن ابن السكيت وصفر رداها وزاد
فى رواية قباء هضيمة الحشا جائلة الوشاح عكناء فعماء نجلاء دعجاء رجاء قنواء مؤنقة مفنقة (قوله
وملء كسائها) كناية عن كمال شخصها ونعمة جسمها (قوله وغبط جارتها) فى رواية سعيد بن سلمة
عند مسلم وعقر جارتها بفتح المهملة وسكون القاف أى دهشها او قتلها وفى رواية للنسائي والطبراني
وحبر جارتها بالهمزة ثم التحتانية من الحيرة وفى آخره له وحبر جارتها بفتح المهملة وسكون التحتانية
بعدها نون أى هلاكها وفى رواية الهيثم بن عدى وعبر جارتها بضم المهملة وسكون الموحدة وهو من
العبرة بالفتح أى تبكى حسدا لما تراه منها او بالكسراى تعتبر بذلك وفى رواية سعيد بن سلمة وحبر
نسائها واختلف فى ضبطه فقيل بالهمزة والموحدة من النجيب وقيل بالمعجمة والتحتانية من الحيرة
والمراد بجارتها ضررتها او هو على حقيقته لان الجارات من شأن ذلك ويؤيد الاول ان فى رواية حنبل
وغير جارتها بالغين المعجمة وسكون التحتانية من الغيرة وسيأتى قريبا قول عمر حفصة لا يغرنك
ان كانت جارتك اضاوأ منسك يعنى عائشة وقولها صفر بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء أى خال فارغ
والمعنى ان رداها كالفارغ الخالى لانه لا يمس من جسمها شيئا لان ردفها وكفها يمنع مسه من خلفها
شيئا من جسمها ونهدها يمنع مسه شيئا من مقدمها وفى كلام ابن ابى اويس وغيره معنى قولها صفر رداها
تصفها بانها خفيفة موضع التردية وهو على بدنهما ومعنى قولها ملء كسائها أى مملئته موضع الازرة وهو
اسفل بدنهما والصفر الشئ الفارغ قال عياض والاولى انه اراد ان امتلاء منسكها وقيام نهديها برفعان
الرداء عن اعلى جسدها فهو لا يمس فيصير كالفارغ منها بخلاف اسفلها ومنه قول الشاعر

أبت الروادف والنود لتقصصها * من ان تمس بطونها وظهورها

وقولها قباء بفتح القاف وتشديد الموحدة أى ضامرة البطن وهضيمة الحشا هو بمعنى الذى قبله
وجائلة الوشاح أى يدور وشاحها الضمور بطنها وعكناء أى ذات اعكان وقعاء بالهمزة أى مملئته
الجسم ونجلاء بنون وجيم أى واسعة العين ودعجاء أى شديدة سواد العين ورجاء بتشديد الجيم أى
كبيرة الكفل ترجع من عظمه ان كانت الرواية بالراء فان كانت بالزاي فالمراد فى حاجيها تقويس
ومؤنقة بنون تفصلة وقاف ومفنقة بوزنه أى مغذية بالعيش الناعم وكلها اوصاف حسان وفى رواية

بنت ابى زرع فبانت ابى
زرع طوع ايبها وطوع
امها وملء كسائها وغبط
جارتها

٣٣ قوله ومؤنقة الخ ترك
الشارح الكلام على قنواء
وعبارة القسطا فى قنواء
بفتح القاف وسكون
النون والمد من القنوطول
فى الالف ودقة الارنبسة
مع حذف فى وسطه اه

ابن الانباري برود اظلم اي انها حسنة العشرة كريمة الجوار وفي الاولي بتشديد التحتانية والالي
بكسر الهمزة اي العهد او القرابة كريم الخلل بكسر المعجمة اي صاحب زوجا كان او غيره وانما
ذكرت هذه الاوصاف مع ان الموصوف مؤنث لانها ذهبت به مذهب التشبيه اي هي كرجل في هذه
الاوصاف او جلسته على المعنى كشخص او شيء ومنه قول عروة بن حزام * وعفراء عني المعرض المتواني *
قال الزمخشري ويحتمل ان يكون بعض الرواة نقل هذه الصفة من الابن الى البنت وفي اكثر هذه
الاوصاف رد على الزاجي في انكاره مثل قولهم مررت برجل حسن وجهه وزعم ان سيدي به انفرادا بجازة
مثل ذلك وهو ممنوع لانه اضاف الشيء الى نفسه قال القرطبي اخطأ الزاجي في مواضع في منعه وتعليقه
وتخطئته ودعواه الشذوذ وقد نقل ابن خروف ان القائلين به لا يحصى عددهم وكيف يخطئ من
تمسك بالاسماع الصحيح كما جاء في هذا الحديث الصحيح المتفق على صحته وكما جاء في صفة النبي صلى الله
عليه وسلم شئنا صابحه في تنبيهه سقط من رواية الزبير بن كرا بن ابي زرع ووصف بنت ابي زرع
فجعل وصف ابن ابي زرع لبنت ابي زرع ورواية الجماعة اولى واتم (قوله جارية ابي زرع فاجارية
ابي زرع) في رواية الطبراني خادم ابي زرع وفي رواية الزبير بن كرا واوليد ابي زرع والوليد الخادم يطلق على
الذكور والانثى (قوله لا ثبت حديثنا بثينا) بالموحدة ثم المثلثة وفي رواية بالنون بدل الموحدة وهما
بمعنى ثبت الحديث وثبت الحديث اظهره ويقال بالنون في الشرح خاصة كما تقدم في كلام الاولي ٣ وقال
ابن الاعرابي الثبات المغتاب ووقع في رواية الزبير ولا يخرج (قوله ولا تنقث) بتشديد التناف
بعدها مثلثة اي تسرع فيه بالخيانة وتذهب به بالسرقة كذا في البخاري وضبطه عياض في مسلم بفتح
اوله وسكون النون وضم القاف قال وجاء تنقيصا مصدرا على غير الاصل وهو جائز كما في قوله تعالى
فتقبلها ربهما بقبول حسن وانبتها نباتا حسنا ووقع عند مسلم في الطريق التي بعده هذه وهي رواية سعيد
ابن سلمة ولا تنقث بالتشديد كما في رواية البخاري انتهى وضبطه الزمخشري بالقاء التقيسة بدل القاف
وقال في شرحه الذئب والتفيل بمعنى وارادت المبالغة في براءتها من الخيانة فيحتمل ان كان محفوظا
ان تكون احدي الروايتين في مسلم بالقاف كما في رواية البخاري والاخرى بالقاء والميرة بكسر الميم
وسكون التحتانية بعدها راء الزاد واصله ما يحصله البدوي من الحضر ويحمله الى منزله لينقث به اهله
وقال ابو سعيد التنقيص اخراج ما في منزل اهله الى غيرهم وقال ابن حبيب معناه لا تفسده ويؤيده ان
رواية الزبير ولا تفسد وذكر مسلم ان في رواية سعيد بن سلمة بالقاء في الموضعين وفي رواية ابي عبيد
ولا تنقل وكذا الزبير عن عمه مصعب ولا يبي عوانة ولا تنقل وفي رواية عن ابن الانباري ولا تنقث
بمعجمة ومثلثة اي تفسد واصله من الغثة بالضم وهي الوسوسة وفي رواية للنسائي ولا تنقث مسيرتنا
تنقيشا بقاء ومعجمتين من الافشاش طلب الاكل من هنا وهنا ويقال فش ما على الخوان اذا اكله
اجمع ووقع عند الخطابي ولا تفسد مسيرتنا تنقيشا بمعجمات وقال مأخوذ من غشيش الخبر اذا فسد تريد
انها تحسن مراعاة الطعام وتعاوده بأن تطعم منه او لا تطعمه فيفسد وقال القرطبي فسر
الخطابي بأنها لا تفسد الطعام المخبوز بل تعهده بأن تطعمهم منه او لا فأولا وتبعه المازري وهذا انما
يتمشى على الرواية التي وقعت للخطابي واما على رواية الصحيح ولا تنقث فلا يستقيم وانما معناه انها
تعهده بالتنظيف والحاصل ان الرواية في الاولي كافي الاصل ولا تنقث مسيرتنا تنقيشا وعند الخطابي
ولا تفسد مسيرتنا تنقيشا بالغين المعجمة وتنقيشا في الثانية على ولا تنقث مسيرتنا تنقيشا وهي بالعين المهملة
وعلى رواية الخطابي هي اقعد بالسجع اعني تعشيشا من تنقيشا والله اعلم (قوله ولا تنقث مسيرتنا)

جارية ابي زرع فاجارية
ابي زرع لا ثبت حديثنا
بثينا ولا تنقث مسيرتنا
تنقيشا ولا تنقث مسيرتنا
تنقيشا

٣ قوله في كلام الاولي
كذا بالنسخ التي بايدينا
والصواب في كلام الثانية
كما هو واضح اهـ

بالمهمة ثم معجمتين أي أنها مصلحة البيت مهتمة بتنظيفه والقاء كناسته وإبعادها منه وإنها لا تسكن في
 بقم كناسته وتركها في جوانبه كأنها الأعشاش وفي رواية الطبراني ولا تعش بدل ولا تملأ ووقع في رواية
 سعيد بن سالم التي علقها البخاري بعد بالذين المعجمة بدل المهمة وهو من الغش ضد الخالص أي
 لا تملأ بالحياة بل هي ملازمة للنصيحة فيما يفي فيه وقال بعضهم هو كناية عن عفة فرجها والمراد
 أنها لا تملأ البيت وسخا باطفائها من الزنا وقال بعضهم كناية عن وصفها بأهم الأتانيهم بشر ولا تهممة
 وقال الزمخشري في تعشيشا بالعين المهمة يحتمل أن يكون من عششت النخلة إذا قل سعفها أي لا تملأه
 اخترا لا وتقليل الما فيه ووقع في رواية الهيثم ولا تنجث أخبارنا تنجيثا بشون وجيم ومثلثة أي تستخرجها
 وأصل التنجثة ما يخرج من البئر من تراب ويقال أيضا بالموحدة بدل الجيم زاد الحارث بن أبي أسامة
 عن محمد بن جعفر الوركاني عن عيسى بن يونس قالت عائشة حتى ذكرت كلب أبي زرع وكذا ذكره
 الأسما عيسى عن البغوي عن الوركاني وزاد الهيثم بن عدي في روايته ضيف أبي زرع فاضيف أبي زرع
 في شبع وري ورتع * طهارة أبي زرع فطهارة أبي زرع لا تفترو ولا تعدى تقدح قدرا وتنصب أخرى
 فتأخذ في الأخيرة بالاولى * مال أبي زرع فمال أبي زرع على الجهم معكوس وعلى العفاة محبوس وقوله رى
 ورتع بفتح الراء بالمشاة أي تنعم ومسرة والطهارة بضم المهملة الطباخون وقوله لا تفترو بالقاء الساكنة
 ثم المشاة المضمومة أي لا تسكن ولا تضعف وقوله ولا تعدى بضم المهملة أي تصرف وتقدح بالقاف والهاء
 المهملة أي تفرق وتنصب أي ترفع على النار والجهم بالجيم جمع جهة هم القوم يسألون في الدية ومعكوس أي
 مردود والعفاة السائلون ومحبوس أي موقوف عليهم (قوله قالت خرج أبو زرع) في رواية النسائي
 خرج من عندي وفي رواية الحارث بن أبي أسامة ثم خرج من عندي (قوله والاطاب تمخض)
 الاوطاب جمع وطب بفتح اوله وهو وعاء اللبن وذكر أبو سعيدان جمعه على اوطاب على خلاف قياس
 العربية لأن فعلا لا يجمع على أفعال بل على فعال وتعقب بانه قال الخليل جمع الوطب وطاب واطاب
 وقد جمع فرد على أفراد فبطل الحصر الذي ادعاه نعم القياس في فعل أفعلس في القسلة وفعال أو فاعول في
 الكثرة قال عياض ورايت في رواية حمزة عن النسائي والاطاب بغير واو فان كان مضبوطا فهو على
 ابدال الواو همزة كما قالوا اكف ووكاف قال يعقوب بن السكيت أرادت أنه يبكر بخروجها من منزلها
 غدوة وقت قيام الخدم والعبيد لا شغلهم وانطوى في خبرها ككثرة خبر داره وغزرائنه وان
 عندهم ما يكفيهم ويفضل حتى يخضوه ويستخرجوا زبدوه ويحتمل أن يكون أنها أرادت أن الوقت
 الذي خرج فيه كان في زمن الخصب وطيب الربيع (قلت) وكان سبب ذلك توطئة للبائع
 على رؤية أبي زرع للمرأة على الحالة التي رآها عليها أي أنها من مخض اللبن تعبت فاستقلت تستريح فآها
 أبو زرع على ذلك (قوله فلقى امرأته معها ولدان لها كالفهدين) في رواية الطبراني فابصر امرأته
 لها ابنان كالفهدين وفي رواية ابن الأنباري كالفهدين وفي رواية السكاكي كالفهدين ووقع
 في رواية اسمعيل بن أبي أويس سارين حسنين نفيسين وفائدة وصفها لهما التنبية على أسباب
 تزويج أبي زرع لها لأنهم كانوا يرغبون في أن تكون أولادهم من النساء المنجيات فلذلك
 حرص أبو زرع عليها لما رآها وفي رواية للنسائي فإذا هو بأبى غلامين ووصفها لهما بذلك
 للإشارة إلى صغر سنهما واشتداد خلقتهما وتواردت الروايات على أنهما ابناهما الامارواه أبو
 معاوية عن هشام فانه قال فر على جارية معها اخوها قال عياض يتأول بأن المراد أنهما
 ولداها ولكنهما جعلتا أخويها في حسن الصورة وكال الخلقه فان جعل على ظاهره كان ادل على

قالت خرج أبو زرع
 والاطاب تمخض فلقى
 امرأته معها ولدان لها
 كالفهدين

فيه لاقتور وشري الرجل في الامر اذا لم يجد فيه وعما دى وشري البرق اذا كثر لمعانه (قوله واخذ خطيا)
 بفتح الخاء المعجمة وكسر الطاء المهملة نسبة الى الخط صفة موصوف وهو الريح ووقع في رواية الطرث
 واخذ خطيا واخذ خط موضع بنواحي البحر ين تجلب منه الريح ويقال اصلها من الهند تحمل في
 البحر الى الخط المكان المذكور وقيل ان سفينة في اول الزمان كانت مملوءة رماحا قد دفنها البحر الى
 الخط فخرجت رماحها فيها فثبت اليها وقيل ان الريح اذا كانت على جانب البحر تصير كالخط بين
 البر والبحر فقل لها الخطية لذلك وقيل الخط منبت الريح قال عياض ولا يصح وقيل الخط الساحل
 وكل ساحل خط (قوله وراح) بمهملتين من الراح ومعناه اتي بها الى المراح وهو موضع مبيت
 المشاة قال ابن ابي اويس معناه انه غزا فغنم فأتى بالنعم الكثيرة (قوله على) بالتشديد وفي رواية
 الطبراني وراح على بيتي (قوله نعم) بفتحين وهو جمع لا واحد له من لفظه وهو الابل خاصة وبطلق
 على جميع المواشي اذا كان فيها ابل وفي رواية حكاه عياض نعم بأكسر اوله جمع نعمة والاشهر الاول
 (قوله ثريا) بثلثة اى كثيرة والنرى المال الكثير من الابل وغيرها يقال ثرى فلان فلانا اذا كثره
 فكان في شيء من الاشياء اكثر منه وذ كر ثريا وان كان وصف مؤنث لمراعاة السجع ولان كل ما ليس
 تأنيده حقيقة يجوز فيه التذكير والتأنيث (قوله واعطاني من كل راحة) براء وتختانية ومهملة
 في رواية لمسلم ذابحة بمجمة ثم موحدة ثم مهملة اى مذبوحة مثل عيشة راضية اى مرضية فالعني
 اعطاني من كل شيء بذبح زوجا وفي رواية لطبراني من كل سائمة والسائمة الراعية والراعية الانية
 وقت الرواح وهو آخر النهار (قوله زوجا) اى اثنين من كل شيء من الطيور ان الذي يرعى والزوج يطلق
 على الاثنين وعلى الواحد ايضا وارادت بذلك كثرة ما اعطاها وانه لم يقتصر على الفرد من ذلك (قوله
 وقال كل اى ام زرع وميرى اهلك) اى صليهم واوسى عليهم بالميرة بكسر الميم وهى الطعام والحاصل
 انها وصفتها بالسود في ذاته والشجاعة والفضل والجلود بكونه اباح لها ان تأكل ماشاءت من ماله
 وتمدى منه ماشاءت لاهلها ما بالغت في اكرامها ومع ذلك فكانت احواله عندها مختفرة بالنسبة
 لابي زرع وكان سبب ذلك ان ابا زرع كان اول ازواجه فكنيت محبته في قلبها كما قيل

واخذ خطيا وراح على
 نعم ثريا واعطاني من كل
 راحة زوجا وقال كل اى زرع
 وميرى اهلك قات فلو
 جمعت كل شيء اعطانيه
 ما بلغ اصغرا نية ابي زرع
 قات عائشة قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كنت

* ما الحب الالهيب الاول * زاد ابو مائة في روايته فزوجها رجل آخر فأكرمها ايضا فكانت
 تقول اكرمني وفعل بي وتقول في آخر ذلك لوجع ذلك كله (قوله قات فلو جمعت) في رواية الهيثم
 فجمعت ذلك كله وفي رواية لطبراني قتلت لو كان هذا اجمع في اصغر (قوله كل شيء) في رواية للنسائي
 كل الذي (قوله اعطانيه) في رواية مسلم اعطاني بلاهاء (قوله ما بلغ اصغرا نية ابي زرع) في رواية
 ابن ابي اويس ما ملأنا من آنية ابي زرع وفي رواية للنسائي ما بلغت انا وفي رواية لطبراني فلو جمعت
 كل شيء اصبته منه فجعلته في اصغروعاء من اوعيه ابي زرع ما ملأه لان الاءاء الوعاء لا يسع ما ذكرت
 انه اعطاها من اصناف النعم ويظهر لي حمله على معنى غير مستحيل وهى انها ارادت ان الذى اعطاها
 جملة ارادتها توزعه على المدة الى ان يمجيء اوان الغزو فلو وزعته لكان حظ كل يوم مثالا لا يملأ اصغرا نية
 ابي زرع التي كان يطبخ فيها في كل يوم على الدوام والاستمرار بغير نقص ولا انقطاع (قوله قات عائشة قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم) في رواية الترمذي قتال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد الكاذب في
 روايته يا عائش وفي رواية ابن ابي اويس يا عائشة (قوله كنت لك) في رواية للنسائي فكنت لك وفي
 رواية الزبير انك وهى تفسير المراد برواية كنت كما جاء في تفسير قوله تعالى كنتم خير امة اى اتم ومنه
 من كان في المهد اى من هو في المهد ويحتمل ان يكون كان هنا على بابها والمراد بها الاتصال كما في قوله

تعالى وكان الله غفورا رحيما اذ المراد بيان زمان ماض في الجملة اي كنت لك في سابق علم الله (قوله كابي
 زرع لام زرع) زاد في رواية الهيثم بن عدي في الالف والوفاء لافي القرقة والجلاء وزاد الزبير في آخره
 الا انه طلقها واني لا اطلقك ومثله في رواية الطبراني وزاد النسائي في رواية له والطبراني قالت عائشة
 يا رسول الله بل انت خير من ابي زرع وفي اول رواية لزيير بآبي وامى لانت خير لي من ابي زرع لام زرع
 وكأنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك تطيبا لها وطماينة قلبها ودفع الاليام عموم التشبيه بجملة احوال ابي
 زرع اذ لم يكن فيه ما تدمه النساء سوى ذلك وقد وقع الافصاح بذلك واجابت هي عن ذلك جواب مثلها في
 فضلها وعلمها **في تنبيه** وقع عند ابي يعلى عن سويد بن سعيد عن سفيان بن عيينة عن داود بن
 شابر عن عمر بن عبد الله بن عروة عن جده عروة عن عائشة انها حدثت عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن ابي زرع وام زرع وذ كرت شعرا في زرع في ام زرع كذا فيه ولم يسق لفظه ولم اتفق في شيء من
 طرقه على هذا الشعر واخرجه ابو عوانة من طريق عبد الله بن عمران والطبراني من طريق ابن
 ابي عمير كلاهما عن ابن عيينة باسناداه ولم يسق لفظه ايضا (قوله قال سعيد بن سلمة) هو ابن ابي
 الحسام وهو مدني صدوق ماله في البخاري الا هذا الموضع (قوله قال هشام) هو ابن عروة يعني
 بهذا الاسناد وقد وصله مسلم عن الحسن بن علي عن موسى بن اسمعيل عنه ولم يسق لفظه بتمامه بل
 ذكر ان عنده عينا ولم يشك وانه قال وصفر ردائها وخير نساها وعقر جارتها وقال ولا تنقث ميرتنا
 تنقيشا وقال واعطاني من كل راحة وقد بينت ذلك كله وهذا الذي نبه عليه البخاري من قوله ولا
 نعشش بيتنا نعششا اختلف في ضبطه فقيل بالغين المعجمة وقيل بالمهملة وقد تقدم بيانه وقد وصله
 ابو عوانة في صحيحه والطبراني بطوله واسناده موافق لعيسى بن يونس واشترت الى ما في روايته من
 المخالفة فيما تقدم مفصلا وذكر الجبائي انه وقع عند ابي زيد المروزي بلفظ قال سعيد بن سلمة عن
 ابي سلمة وعشش بيتنا نعششا وهو خطأ في السند والمتن والصواب ولا نعشش وقال موسى حدثنا سعيد
 عن هشام (قوله قال ابو عبد الله وقال بعضهم فاتممع بالميم وهذا اصح) ابو عبد الله المذكور هو
 البخاري المصنف وهو يوضح ان الذي وقع في اصل روايته اتممع بالنون وقد رواه اتممع بالميم من
 طريق عيسى بن يونس ايضا النسائي وابو يعلى وابن حبان والبخاري وغيرهم وكذا وقع في رواية سعيد
 ابن سلمة المذكور وفي رواية ابي عبيد ايضا وقد تقدم بيان الاختلاف في ضبطها ومعناها وفي هذا
 الحديث من الفوائد غير ما تقدم حسن عشرة المرء اهله بالتأنيس والمحاذلة بالامور المباحة ما لم يفيض
 ذلك الى ما يمنع وفيه المزعج احبنا وبسط النفس به ومداعبة الرجل اهله واعلامه بمحبته ما لم يؤد
 ذلك الى مفسدة تترتب على ذلك من تجنيها عليه واعراضها عنه وفيه منع الفخر بالمال وبيان جواز
 ذكر الفضل بأموال الدين واخبار الرجل اهله بصورة حاله معهم وتذكيرهم بذلك لاسيما عند وجود
 ما طبع عن عليه من كفر الاحسان وفيه ذكر المرأة احسان زوجها وفيه اكرام الرجل بعض نسائه
 بحضوره اثرها بما يخصها به من قول او فعل ومجمل عند السلامة من الميل المفضي الى الجور وقد تقدم
 في ابواب الهبة جواز تخصيص بعض الزوجات بالتحف والالطاف اذا استوفى للآخرى حقها وفيه جواز
 تحدث الرجل مع زوجته في غير نواحيها وفيه الحديث عن الامم الخالية وضرب الامثال بهم اعتبارا
 وجواز الانبساط بذكر طرف الاخبار ومسطبات النوادر تشييط النفوس وفيه حض النساء على
 الوفاء لبعولتهن وقصر الطرف عليهن والشكر لجليهن ووصف المرأة زوجها بما تعرفه من حسن
 وسوء وجواز المبالغة في الاوصاف ومجمل اذ لم يصرف ذلك ليدل بالانه يقضي الى خرم المروءة وفيه تفسير

كابي زرع لام زرع قال
 سعيد بن سلمة قال هشام
 ولا نعشش بيتنا نعششا
 قال ابو عبد الله وقال
 بعضهم فاتممع بالميم
 وهذا اصح * حدثنا عبد
 الله بن محمد

ما يجهله الخبر من الخبر اما بالسؤال عنه واما ابتداء من تلقاء نفسه وفيه ان ذكر المرء بما فيه من العيب جائز اذا قصد التنفير عن ذلك الفعل ولا يكون ذلك غيبة اشار الى ذلك الخطابي وتعقبه ابو عبد الله التميمي شيخ عياض بأن الاستدلال بذلك انما يتم ان لو كان النبي صلى الله عليه وسلم سمع المرأة تعتاب زوجها فأفرها واما الحكاية فمن ليس بمحاضر فليس كذلك وانما هو نظير من قال في الناس شخص بشئ ولعل هذا هو الذي اراده الخطابي فلا تعقب عليه وقال المازري قال بعضهم ذكر بعض هؤلاء النسوة ازواجهن بما يكرهون ولم يكن ذلك غيبة لكونهم لا يعرفون بأعيانهم واسمائهم قال المازري وانما يحتاج الى هذا الاعتذار لو كان من تحدث عنده بهذا الحديث سمع كلامهن في اغتياب ازواجهن فأقرهن على ذلك فأما الواقع خلاف ذلك وهو ان عائشة حكيت قصة عن نساء مجهولات غائبات فلا ولو ان امرأة وصفت زوجها بما يكرهه لكان غيبة محرمة على من يقوله ويسمعه الا ان كانت في مقام الشكوى منه عند الملأكم وهذا في حق المعين فأما المجهول الذي لا يعرف فلا حرج في سماع الكلام فيه لانه لا يتأذى الا اذا عرف ان من ذكر عنده يعرفه ثم ان هؤلاء الرجال مجهولون لا تعرف اسمائهم ولا اعيانهم فضلا عن اسمائهم ولم يثبت للنسوة اسلام حتى يجري عليهن حكم الغيبة فبطل الاستدلال به لما ذكر وفيه تقوية لمن كره نكاح من كان لها زوج لما ظهر من اعتراف ام زرع باكرام زوجها الثاني لها بقدر طاقته ومع ذلك فحققرته وصغرته بالنسبة الى الزوج الاول وفيه ان الحب يستر الاساءة لان ابازرع مع اساءته لها بتطبيقه الم يمنعها ذلك من المبالغة في وصفه الى ان بلغت حد الافراط والغلو وقد وقع في بعض طرقه اشارة الى ان ابازرع ندم على طلاقها وقال في ذلك شعرا في رواية عمر بن عبد الله ابن عروة عن جده عن عائشة انها حدثت عن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي زرع وام زرع وذكر شعرا في زرع على ام زرع وفيه جواز وصف النساء ومحاسنهن للرجل امكن محله اذا كن مجهولات والذي يمنع من ذلك وصف المرأة المعينة بحضرة الرجل او ان يذكر من وصفها ما لا يجوز للرجال تعدد النظر اليه وفيه ان التشبيه لا يستلزم مساواة المشبه بالمشبه به من كل جهة لقوله صلى الله عليه وسلم كنت لك كابي زرع والمراد ما ينسب بقوله في رواية الهيثم في الالف الى آخره لافي جميع ما وصف به ابو زرع من الثروة الزائدة والابن والخادم وغير ذلك وما لم يذكر من امور الدين كلها وفيه ان كناية الطلاق لا توقعه الا مع مصاحبة النية فانه صلى الله عليه وسلم تشبه بأبي زرع وابوزرع قد طلق فلم يستلزم ذلك وقوع الطلاق لكونه لم يقصد اليه وفيه جواز التماسي بأهل الفضل من كل امه لان ام زرع اخبرت عن ابي زرع بميل عشرة فامثله النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال المهلب واعترضه عياض فأجاد وهو انه ليس في السياق ما يقتضي انه تأسى به بل فيه انه اخبر ان حاله معها مثل حال ام زرع نعم ما استنبطه صحيح باعتبار ان الخبر اذا سبق وظهر من الشارع تقريره مع الاستحسان له جاز التماسي به ونحو مما قاله المهلب قول آخر ان فيه قبول خبر الواحد لان ام زرع اخبرت بحال ابي زرع فامثله النبي صلى الله عليه وسلم وتعقبه عياض ايضا فأجاد نعم يؤخذ منه القبول بطريق ان النبي صلى الله عليه وسلم اقره ولم يسكره وفيه جواز قول أبي وامى ومعناه فذاك ابي وامى وسيأتي تقريره في كتاب الادب ان شاء الله تعالى وفيه مدح الرجل في وجهه اذا علم ان ذلك لا يفسده وفيه جواز القول بالتزوج بالرفاء البنين ان ثبتت اللفظة الزائدة اخيرا وقد تقدم البحث فيه قبل بابواب وفيه ان من شأن النساء اذا تحدثن ان لا يكون حديثهن غالبا الا في الرجال وهذا بخلاف الرجال فان غالب

حديثهم انما هو فيما يتعلق بامور المعاش وفيه جواز الكلام بالالفاظ الغريبة واستعمال السجع في الكلام اذ لم يكن مكلفا قال عياض ما ملخصه في كلام هؤلاء النسوة من فصاحة الالفاظ وبلاغة العبارة والبديع ما لا يضرب عليه ولا سيما كلام ام زرع فانه مع كثرة فصوله ونبلة فضوله مجتازا للكلمات واضح السمات نير السمات قد قدرت الفاظه قدر معانيه وقررت قواعده وشيدت مبانيه وفي كلامهن ولا سيما الاولى والعاشرة ايضا من فنون التشبيه والاستعارة والكناية والاشارة والموازنة والترصيع والمناسبة والتوشيح والمبالغة والتسجيع والتوليد وضرب المثل وانواع المجانسة والزام ما لا يلزم والايغال والمقابلة والمطابقة والاحتباس وحسن التفسير والترديد وغيرها التقسيم وغير ذلك اشياء ظاهرة لمن تأملها وقد اشرنا الى بعضها فيما تقدم وكل ذلك ان غالب ذلك افرغ في قالب الانسجام واتي به الخاطر بغير تكلف وجاء لقطه تالعا المعنا منقادا له غير مستكره ولا منافرا والله عن علي من يشاء بما شاء لا اله الا هو (قوله حدثنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني (قوله قدر الجارية الحديثة السن) اي القرية العهد بالصغر وقد بينت في شرح المتن في العبدان انها كانت يومئذ بنت خمس عشرة سنة او ازيد ووقع عند مسلم من رواية عمرو بن الحرث عن الزهري الجارية العربية وهي بفتح المهملة وكسر الراء بعدها موحدة وتقدم تفسيره في صفة الجنة من بدء الخلق (قوله موعظة لرجل ابنته لحال زوجها) اي لاجل زوجها (قوله عن ابن عباس قال لم ازل حريصا على ان اسأل عمر) في رواية عبيد بن حنين الماضية في تفسير النحر يم عن ابن عباس مكنت سنة اريد ان اسأل عمر (قوله عن المرأتين) في رواية عبيد عن آية (قوله اللتين) كذا في جميع النسخ ووقع عند ابن التين التي بالافراد وخطأها فقال الصواب اللتين بالتثنية (قلت) ولو كانت محفوظة لا يمكن توجيهها (قوله حتى حج وحججت معه) في رواية عبيد فما استطيع ان اسأله هيبه له حتى خرج حاجا وفي رواية يزيد بن رومان عند ابن مردويه عن ابن عباس اردت ان اسأل عمر فكنت اهابه حتى حججتا معه فلما قضينا حجنا قال مرحبا بابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حاجتك (قوله وعدل) اي عن الطريق الجادة المساوكة الى طريق لا يسلك غالبا ليقضى حاجته ووقع في رواية عبيد فخرجت معه فلما رجعنا وكنا ببعض الطريق عدل الى الاراك لحاجته وبين مسلم في رواية عبيد بن حنين من طريق حماد بن سلمة وابن عيينة ان المسكان المذكور هو مر الظهران وقد تقدم ضبطه في المغازي (قوله وعدلت معه بأداة قنبرز) اي قضى حاجته وتقدم ضبط الاداة وتفسيرها في كتاب الطهارة واصل تبرز من البراز وهو الموضع الخالي البارز عن البيوت ثم اطلق على نفس الفعل وفي رواية حماد بن سلمة المذكورة عند الطيالسي فدخل عمر الاراك فقضى حاجته وقعدت له حتى خرج فيؤخذ منه ان المسافر اذا لم يجد الفضا لقضاء حاجته استتر بما يمكنه التربة من شجر البادية (قوله فسكبت على يديه منها قنوضا) في رواية عقيل عن الزهري الماضية في المظالم فسكبت من الاداة (قوله فقلت له يا امير المؤمنين من المرأتان) في رواية الطيالسي فقلت يا امير المؤمنين اريد ان اسألك عن حديث منذ سنة فتمنعني هيبك ان اسألك وتقدم في التفسير من رواية عبيد بن حنين فوقفت له حتى فرغ ثم مرت معه فقلت يا امير المؤمنين من اللتان تطاهرتا على النبي صلى الله عليه وسلم من ازواجه قال تلك حفصة وعائشة فقلت والله ان كنت لا اريد ان اسألك عن هذا منذ سنة فما استطيع هيبه لك قال فلا تفعل ما ظننت ان عسدي من علم فاسأني فان كان لي علم خبرتك به وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال ما سألت عنه احدا اعلم بذلك مني (قوله اللتان)

حدثنا هشام اخبرنا عمر
عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت كان
الحبش يلعبون بهراهم
فبستري رسول الله صلى
الله عليه وسلم وانا انظر
فما زلت انظر حتى كنت
انا انصرف فاقدروا قدر
الجارية الحديثة السن
تسمع الله في باب موعظة
الرجل ابنته لحال زوجها
حدثنا ابو اليمان اخبرنا
شعيب عن الزهري قال
اخبرني عبيد الله بن عبد
الله بن ابي ثور عن ابن
عباس رضي الله عنهما قال
لم ازل حريصا على ان
اسأل عمر بن الخطاب عن
المرأتين من ازواج النبي
صلى الله عليه وسلم اللتين
قال الله تعالى ان تنوبا الى
الله فقد صغت قلوبكما حتى
حج وحججت معه
وعدل وعدلت معه
بأداة قنبرز ثم جاء فسكبت
على يديه منها قنوضا فقلت
له يا امير المؤمنين من
المرأتان من ازواج النبي
صلى الله عليه وسلم اللتان

كذا في الأصول وحكي ابن التين انه وقع عنده التي بالافراد قال والصواب اللتان بالثنية وقوله قال الله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما اي قال الله تعالى لهما ان تتوبا من التعاون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدل عليه قوله بعد وان تظاهرا عليه اي تعاونا كما تقدم تفسيره في تفسير السورة ومعنى تظاهرا هما اتعاوا وتماخى حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم على نفسه ما حرم كاسياً في بيانه وقوله قلوبكما كثر استعمالهم في موضع الثنية بلفظ الجمع كقولهم وضعوا حالهما اي رجلي راحلتيهما (قوله واعجبالك يا ابن عباس) تقدم شرحه في العلم وان عمر تعجب من ابن عباس مع شهرته بعلم التفسير كيف خفي عليه هذا القدر مع شهرته وعظمته في نفس عمر وتقدم في العلم على غيره كما تقدم بيان ذلك واضحاً في تفسير سورة النصر ومع ما كان ابن عباس مشهوراً به من الحرص على طلب العلم ومدادته كبار الصحابة وامهات المؤمنين فيه او تعجب من حرصه على طلب فنون التفسير حتى عرفه المبهم ووقع في الكشف كانه كرهه لمأله عنه (قلت) وقد جزم بذلك الزهري في هذه القصة بعينها فيما أخرجه مسلم من طريق معمر عنه قال بعد قوله قال عمر واعجبالك يا ابن عباس قال الزهري كرهه والله ما سأله عنه ولم يكتفه واستبعد القرطبي ما فهمه الزهري ولا بعد فيه (قلت) ويجوز في عجب التتوين وعدمه قال ابن مالك وفي قوله واعجبان كان ممنونا فهو اسم فعل بمعنى اعجب ومثله واها ووي وقوله بعده عجباً عجباً تو كيداً وان كان غير تنوين فالأصل فيه واعجبي فأبدلت الكسرة فتحه فصارت الإياء الفا كقولهم يا أسفاً يا حسرتاً وفيه شاهد لجواز استعمال وا في منادى غير مندوب وهو مذهب المبرد وهو مذهب صحيح اهـ ووقع في رواية معمر واعجبي لك (قوله عائشة وحفصة) كذا في أكثر الروايات ووقع في رواية جابر بن سالم وحفصة عنه حفصة وام سلمة كذا حكاه عنه مسلم وقد أخرجه الطيالسي في مسنده عنه قتال عائشة وحفصة مثل الجماعة (في تنبيه) هذا هو المعتمدان ابن عباس هو المبتدئ بسؤال عمر عن ذلك ووقع عند ابن مردويه من وجه آخر ضعيف عن عمران بن الحكم السلمي حدثني ابن عباس قال كنا نسير فلحقنا عمر ونحن نتحدث في شأن حفصة وعائشة فسكننا حين لحقنا فعزم علينا ان نخبره فقلنا اذا كرنا شأن عائشة وحفصة وسودة فذكر طرفاً من هذا الحديث وليس بتمامه ويمكن الجمع بأن هذه القصة كانت سابقة ولم يتمكن ابن عباس من سؤال عمر عن شرح القصة على وجهها الا في الحال الثاني (قوله ثم استقبل عمر الحديث يسوقه) اي القصة التي كانت سبب نزول الآية المسؤول عنها (قوله كنت انا وجارلي من الانصار) تقدم بيانه في العلم ومضى في المظالم بلفظ اني كنت وجارلي بالرفع ويجوز فيه النصب ططفاً على الضمير المنصوب في قوله اني (قوله في بني أمية بن زيد) اي ابن مالك ابن عوف بن عمرو بن عوف من الاوس (قوله وهم من عوالي المدينة) اي السكان ووقع في رواية عقيل وهي اي القرية والعوالي جمع عالية وهي قرى بقرب المدينة مما يلي المشرق وكانت منازل الاوس واسم الجار المذكور اوس بن خولى بن عبد الله بن الحرث الانصاري سماه ابن سعد من وجه آخر عن الزهري عن عروة عن عائشة فذكر حديثاً وفيه وكان عمر مؤاخياً اوس بن خولى لا يسمع شيئاً الا حدثه ولا يسمع عمر شيئاً الا حدثه فهذا هو المعتمد واماماً تقدم في العلم عن قال انه عتيبان بن مالك فهو من تريب ابن بشكوال فانه جوز ان يكون الجار المذكور عتيبان لان النبي صلى الله عليه وسلم أخى بينه وبين عمر لكن لا يلزم من الاخاء ان يتجاورا والاخذ بالنص مقدم على الاخذ بالاستنباط وقد صرح الرواية المذكورة عن ابن سعد ان عمر كان مؤاخياً لاوس فهذا بمعنى الصداقة لا بمعنى الاخاء الذي كانوا يتوارثون به ثم نسخ

قال الله تعالى ان تتوبا الى الله فقد صغت قلوبكما قال واعجبالك يا ابن عباس هما عائشة وحفصة ثم استقبل عمر الحديث يسوقه قال كنت انا وجارلي من الانصار في بني أمية ابن زيد وهم من عوالي المدينة وكنا نتناوب النزول على النبي صلى الله عليه وسلم فينزل يوماً وانزل يوماً

وقد صرح به ابن سعد بان النبي صلى الله عليه وسلم آتى بين اوس بن خولى وشجاع بن وهب كما صرح به بانه آتى بين عمرو وعثمان بن مالك قبيين ان معنى قوله كان مؤاخياى مصادقا ويؤيد ذلك ان في رواية عبيد بن حنبل وكان لى صاحب من الانصار (قوله فاذا نزلت) الظاهر ان اذ شرطية ويجوز ان تكون ظرفية (قوله جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي او غيره) اى من الحوادث الكائنة عند النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابن سعد المذكورة لا يسمع شيئا الا حدثه به ولا يسمع محر شيئا الا حدثه به وسيأتى في خبر الواحدى في رواية عبيد بن حنبل بلفظ اذا غاب وشهدت ايته بما يكون من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الطيالسى بحضور رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غبت واحضره اذا غاب ويخبرنى واخبره (قوله وكنا معشر قريش تغلب النساء) اى نحكم عليهن ولا يحكمن علينا بخلاف الانصار فكانوا بالعكس من ذلك وفي رواية يزيد بن رومان كنا ونحن بمكة لا يكلم احدا امراته الا اذا كانت له حاجة قضى منها حاجته وفي رواية عبيد بن حنبل ما نعد للنساء امرا وفي رواية الطيالسى كنا لا نعتد بالنساء ولا ندخلهن في امورنا (قوله فطق) بكسر الفاء وقد تفتح اى جعل او اخذ والمعنى انهن اخذن في تعلم ذلك (قوله من ادب نساء الانصار) اى من سيرتهن وطريقتهن وفي الرواية التى في المظالم من ارب بالراء وهو العقل وفي رواية معمر عند مسلم يتعلمن من نساكنهم وفي رواية يزيد بن رومان فلما قدمنا المدينة تزوجنا من نساء الانصار فجعلن بكلمتنا ويراجعنا (قوله فسخطت) بسين مبهمة ثم جاء معجزة ثم موحدة وفي رواية ١ الكشميهنى بالصاد الله ملة بدل السين وهما بمعنى والصخب والسخب الزجر من الغضب ووقع في رواية عقيل عن الزهري الماضية في المظالم فصحت بجاء مبهمة من الصياح وهو رفع الصوت ووقع في رواية عبيد بن حنبل فيبيننا فى امرائنا امره اى تفكر فيه واقدره فقالت امراتى لو صنعت كذا وكذا (قوله فاسكرت ان تراجعنى) اى ترادنى في القول وتناظرنى فيه ووقع في رواية عبيد بن حنبل فقلت لها ما تكلفك في امر اريدك فقلت لى عجبالك يا ابن الخطاب ما تريد ان تراجع وسيأتى في اللباس من هذا الوجه بلفظ فلما جاء الاسلام وذكرهن الله راينا لهن بذلك حقا علينا من غير ان ندخلهن في شئ من امورنا وكان بينى وبين امراتى كلام فاغظت لى وفي رواية يزيد بن رومان فتمت اليها بقضية قصرتها به فقالت يا عجبالك يا ابن الخطاب (قوله ولم) بكسر اللام وفتح الميم (قوله تنكر ان اراجعك فوالله ان ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وان احداهن لتهجره اليوم حتى الليل) في رواية عبيد بن حنبل وان ابتلت ليراجع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل يومه غضبان ووقع في المظالم بلفظ غضبانا وفيه تظير وفي روايته التى في اللباس قالت تقول لى هذا وابتلت تؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية الطيالسى قتلت متى كنت تدخلين في امورنا فقالت يا ابن الخطاب ما يستطيع احدا ان يكلمك وابتلت تكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يظل غضبان (قوله لتهجره اليوم حتى الليل) بالنصب فيهم ما وبالجر في الليل ايضا اى من اول النهار الى ان يدخل الليل ويحتمل ان يكون المراد حتى انها لتهجره الليل مضافا الى اليوم (قوله فقلت لها قد خاب) كذا لا كثر خاب بخاء معجزة ثم موحدة وفي رواية عقيل قتلت قد جاءت من فعلت ذلك منهن بعظيم بالجيم ثم مشاة فعل ماض من الجى وهذا هو الصواب في هذه الرواية التى فيها بعظيم واما سائر الروايات ففيها خابت وخسرت فخابت بالخاء المعجمة لعطف وخسرت عليها وقد اغفل من جزم ان الصواب بالجيم والمثناة مطلقا (قوله من فعل ذلك) وفي رواية اخرى من فعلت فالتذكير بالنظر الى اللفظ والتأنيث بالنظر الى المعنى (قوله ثم جعت على ثيابى) اى لبست جميعها فيه ايماء

فاذا نزلت جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي او غيره واذ نزل فعل مثل ذلك وكنا معشر قريش تغلب النساء قلما قدمنا على الانصار اذا قوم تغلبهم نساؤهم فطق نساؤنا يا اخذن من ادب نساء الانصار فصخطت على امراتى فراجعتنى فأنكرت ان تراجعنى قالت ولم تنكر ان اراجعك فوالله ان ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ليراجعنه وان احداهن لتهجره اليوم حتى الليل فافزعنى ذلك فقلت لها قد خاب من فعل ذلك منهم ثم جعت على ثيابى فزلت

١ قوله رواية الكشميهنى

هى ما فى الهامش

الى ان العادة ان الشخص يضع في البيت بعض ثيابه فاذا خرج الى الناس لبسها (قوله فدخلت على حفصة) يعني ابنته وبداهها المنزلها منه (قوله قالت نعم) في رواية عبيد بن حنن انا تراجعته وفي رواية حماد بن سلمة فقلت لا تقين الله (قوله اقامنين ان يغضب الله لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهلكي) كذا هو بالنصب للذكر ووقع في رواية عقيل قهلمكين وهو على تقدير محذوف وتقديم في باب المعرفة ٣ من كتاب المظالم اقامنا ان يغضب الله لغضب رسوله قهلمكين قال ابو علي الصدفي الصواب اقامنين وفي آخره قهلمكين كذا قال وليس بخطا لا مكان توجيهه وفي رواية عبيد بن حنن قهلمكين يسكون الكاف على خطاب جماعة النساء وعنده فقلت تعلمين وهو بتشديد اللام اني احذرك عقوبة الله وغضب رسوله (قوله لا تستكثري النبي صلى الله عليه وسلم) اي لا تطأبي منه الكثير وفي رواية يزيد بن رومان لا تكلمي رسول الله صلى الله عليه وسلم فان رسول الله ليس عنده دنائير ولا دراهم فما كان لك من حاجة حتى ذهنة فسليني (قوله ولا تراجعبه في شيء) اي لا ترادديه في الكلام ولا تردى عليه قوله (قوله ولا تمجريه) اي ولو هجرنا (قوله ما بدالك) اي ظهرك (قوله ولا يغرنك) ان يفتح الالف و بكسرها ايضا (قوله جارتك) اي ضرتك او هو على حقيقته لانها كانت مجاورة لها والاولى ان يحمل اللفظ هنا على معنييه لصلاحيته لكل منهما ما را العرب تطلق على الضرة جارة لتجاوزهما المعنوي لكونهما عند شخص واحد وان لم يكن حسيا وقد تقدم شيء من هذا في او اخر شرح حديث ام زرع ووقع في حديث جل بن مالك كنت بن جارتين يعني ضربتين فانه فسر في الرواية الاخرى فقال امرأتين وكان ابن سيرين يكره تسميتهما ضرة ويقول انها لا تضرو ولا تنفع ولا تذهب من رزق الاخرى بشيء وانما هي جارة والعرب تسمى صاحب الرجل وخليطه جارا وتسمى الزوجة ايضا جارة لخاطبتها الرجل وقال القرطبي اختار عمر تسميتها جارة ادباً منه ان يضاف لفظ الضر الى احد من امهات المؤمنين (قوله اوضاً) من الوضاعة ووقع في رواية معمر اوسم بالمهجمة من الوضاعة وهي العلامة والمراد اجل كان الجلال وسماه اي اعلمه بعلامة (قوله واحب الى النبي صلى الله عليه وسلم) المعنى لا تغثري بكون عائشة تفعل ما نهيتك عنه فلا يؤاخذها بذلك فامثالها ومحبة النبي صلى الله عليه وسلم فيها فلا تغثري انت بذلك لاحتمال ان لا تكون في عنده في تلك المنزلة فلا يكون لك من الادلال مثل الذي لها ووقع في رواية عبيد بن حنن ايمن من هذا ولفظه ولا يغرنك هذه التي اعجبها حسنهما حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما ووقع في رواية سليمان بن بلال عنده سلم اعجبها حسنهما وحب رسول الله صلى الله عليه وسلم او العطف وهي ايمن وفي رواية الطيالسي لا تغثري بحسن عائشة وحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية اخرى انه ليس لك مثل حظوة عائشة ولا حسن زينب يعني بنت جحش والذي وقع في رواية سليمان بن بلال والطيالسي يؤيد ما حكاه السهيلي عن بعض المشايخ انه جعله من باب حذف حرف العطف واستحسنه من سمعه وكتبوه حاشية قال السهيلي وليس كما قال بل هو مرفوع على البديل من الفاعل الذي في اول الكلام وهو هذه من قوله لا يغرنك هذه فهذه فاعل والتي نعت وحب بدل اشتغال كما تقول اعجبني يوم الجمعة صوم فيه وسرني زيد حب الناس له اه وثبوت الواو يرد على رده وقد قال عياض يجوز في حب الرفع على انه عطف بيان او بدل اشتغال او على حذف حرف العطف قال وضبطه بعضهم بالنصب على نزع الخافض وقال ابن التين حب فاعل وحسنها بالنصب مفعول من اجله والتقدير اعجبها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجل حسنها قال والضمير الذي يلي اعجبها منصوب فلا يصح بدل الحسين منه ولا الحب وزاد عبيد في هذه الرواية ثم خرجت حتى دخلت على ام سلمة لقرا بشي منها يعني

فدخلت على حفصة فقلت لها اي حفصة اتغاضب احدا كن النبي صلى الله عليه وسلم اليوم حتى الليل قالت نعم فقلت قد خبت وخسرت اقامنين ان يغضب الله لغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهلكي لا تستكثري النبي صلى الله عليه وسلم ولا تراجعبه في شيء ولا تمجريه وسليني ما بدالك ولا يغرنك ان كانت جارتك اوضاً منك واحب الى النبي صلى الله عليه وسلم يريد عائشة قال عمر

٣ قوله في باب المعرفة من كتاب المظالم هكذا في الأصول ولم يواب المعرفة في كتاب المظالم في نسخ الصحيح فخر اه مصححه

لان أم عمر كانت مخزومية مثل أم سلمة وهي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة ووالدة عمر خنمة بنت هاشم
ابن المغيرة فهي بنت عم أمه وفي رواية يزيد بن رومان ودخلت على أم سلمة وكانت خالتي وكأنه أطلق
عليها خالة لكونها في درجة أمه وهي بنت عمها ويحتمل ان تكون ارتضعت معها أو اختها من أمها
(قوله دخلت في كل شيء) ٢ يعني من أمور الناس وأرادت الغالب بدليل قولها حتى يتبين ان تدخل
بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه فان ذلك قد دخل في عموم قولها كل شيء لكنهم لم يردوه (قوله
فأخذتني والله اخذا) أي منعتني من الذي كنت أريده تقول اخذا فلان على يد فلان أي منعه عما يريد
ان يفعله (قوله كسرني عن بعض ما كنت أجد) أي أخذتني بلسانها اخذا دفعتني عن مقصدي
وكلامي وفي رواية لابن سعد فقالت أم سلمة أي والله أنا لكلمه فان تحمل ذلك فهو أولى به وانها ناعته
كان أطوع عندنا منك قال عمر فقدمت على كلامي لمن وفي رواية يزيد بن رومان ما يمنعنا ان نغار
على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجكم يغرن عليكم وكان الحامل له مر على ما وقع منه شدة شقيقته
وعظم نصيخته فكان يسط على النبي صلى الله عليه وسلم فيقول له أفعل كذا ولا تفعل كذا كقوله
أحبب نساءك وقوله لا تصل على عبد الله بن أبي وغير ذلك وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحتمل ذلك
لعلمه بصحة نصيخته وقوته في الاسلام وقد أخرج المصنف في تفسير سورة البقرة من حديث انس
عن عمر قال واقفت الله في ثلاث الحديث وفيه وبلغني معاذة النبي صلى الله عليه وسلم بعض نساءه
فدخلت عليهم فقلت لئن انتهين أولي بدن الله رسوله خير امنكن حتى آتيت إحدى نساءه فقالت يا عمر
أما في رسول الله ما يعظ نساءه حتى تعظهن أنت وهذه المرأة هي زينب بنت جحش كما أخرج الخطيب
في المهمات وجوز بعضهم انها أم سلمة لكلامها المذكور في رواية ابن عباس عن عمر هذا لكن
التعدد أولى فان في بعض طرق هذا الحديث عند أحمد وابن مردويه وبلغني من كان من أمهات
المؤمنين فاستقر بين أقول لتكفن الحديث ويؤيد التعدد اختلاف اللفاظ في جوابي أم سلمة
وزينب والله أعلم (قوله وكنا قد تحدثنا ان غسان نعل الخيل) في المظالم يلقظ نعل النعال أي
تستعمل النعال وهي نعال الخيل ويحتمل ان يكون بالوحدة ثم المعجمة ويؤيده لفظ الخيل في هذه
الرواية وتنعل في الموضع عين بفتح أوله وانكر الجوهري ذلك في الدابة فقال انعلت الدابة ولا تقل نعلت
فيكون على هذا بضم أوله وحكى عياض في نعل الخيل الوجهين وغفل بعض المتأخرين فرد عليه
وقال الموجود في البخاري نعل النعال فاعتمد على الرواية التي في المظالم ولم يستحضر التي هنا وهي التي
تسكن عليها عياض (قوله لتغزونا) وقع في رواية عبيد بن حنن ونحن نتخوف ملكا من ملوك غسان
ذكر لنا انه يريد ان يسيرا بنا فقد امتلأت صدورنا منه وفي روايته التي في اللباس وكان من حول
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استقام له فلم يبق الا ملك غسان بالشام كنا نخاف ان يأتينا وفي رواية
الطبايسي ولم يكن احدا خوف عندنا من ان يغزونا ملكا من ملوك غسان (قوله قتل صاحب الانصار
يوم نوبته فرجع اليها عشاء فضرب بابي ضربا شديدا وقال إثم هو) أي في البيت وذلك لبطء اجابته
له فظن انه خرج من البيت وفي رواية عقيل ان إثم هو وهي أولى (قوله فقرعت) أي خفت من شدة
ضرب الباب بخلاف العادة (قوله فخرجت اليه فقال قد حدث اليوم امر عظيم قتل ما هو اجاء غسان)
في رواية معمر اجاءت وفي رواية عبيد بن حنن اجاء الغساني وقد قدمت تسميته في كتاب العلم
(قوله لا بل اعظم من ذلك واهول) هو بالنسبة الى عمر لكون حفصة بنته منهن (قوله طلق رسول
الله صلى الله عليه وسلم نساءه) كذا وقع في جميع الطرق عن عبيد الله بن عبيد الله بن أبي ثور طلق

وكنا قد تحدثنا ان
غسان نعل الخيل
لتغزونا قتل صاحب
الانصار يوم نوبته
فرجع اليها عشاء فضرب
بابي ضربا شديدا وقال إثم
هو فقرعت فخرجت اليه
فقال قد حدث اليوم امر
عظيم قتل ما هو اجاء غسان
قال لا بل اعظم من ذلك
واهول طلق رسول الله
صلى الله عليه وسلم نساءه

٢ قوله دخلت في كل شيء
وقوله فأخذتني والله اخذا
وقوله كسرني عن بعض
ما كنت أجد هذه الكلمات
لم توجد في نسخ الصحيح
التي بأيدينا فقلعها رواية
للشارح وحررت عليها اهـ

بالجزم ووقع في رواية عمرة عن عائشة عند ابن سعد فقال الانصاري امر عظيم فقال عمر اهل الحث
 ابن ابي شمر سارا لنا قتال الانصار اعظم من ذلك قال ما عوقال ما اري رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الا قد طلق نساءه واخرج نحوه من رواية لزهري عن عروة عن عائشة وسمى الانصاري اوس بن
 خولى كما تقدم ووقع قوله طلق مقرونا بالظن (قوله وقال عبيد بن حنن سمع ابن عباس عن عمر)
 يعني بهذا الحديث (فقال) يعني الانصاري (اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم ازواجه) لم يذكر
 البخاري هنا من رواية عبيد بن حميد الا هذا القدر واما ما بعده وهو قوله فقلت خابت حفصة وخسرت
 فهو بقية رواية ابن ابي ثور لان هذا التعليق قد وصله المؤلف في تفسير سورة التحريم بلفظ فقلت
 جاء الغساني قتال بل اشد من ذلك اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم ازواجه فقلت رغم انك حفصة وعائشة
 وظن بعض الناس ان من قوله اعتزل الى آخر الحديث من سياق الطريق المعلق وليس كذلك لما بينته
 والموقع في ذلك ايراد البخاري بهذه اللفظة المعلقة عن عبيد بن حنن في اثناء المتن المساق من رواية ابن
 ابي ثور فصار الظاهر انه تحول الى سياق عبيد بن حنن وقد سلم من هذا الاشكال النسي فلم يسق المتن
 ولا القدر المعلق بل قال فذكر الحديث واجترأ بما وقع من طريق ابن ابي ثور في المظالم ومن طريق
 عبيد بن حنن في تفسير التحريم ووقع في مستخرج ابي نعيم ذكر القدر المعلق عن عبيد بن حنن
 في آخر الحديث ولا اشكال فيه وكان البخاري اراد ان يبين ان هذا اللفظ وهو طلق نساءه لم يتفق
 الروايات عليه فلعل بعضهم رواها بالمعنى نعم ووقع عند مسلم من طريق سمالك بن زميل عن ابن عباس
 ان عمر قال فدخلت المسجد فاذا الناس يقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وعند ابن
 مردويه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس ان عمر قال لعيني عبيد الله بن عمر ببعض طرق
 المدينة قتال ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق نساءه وهذا ان كان محفوظا حمل على ان ابن عمر لاقى اياه
 وهو جاء من منزله فأخبره بمثل ما أخبر به الانصاري واعل الجزم ووقع من اشاعة بعض اهل النفاق
 قتلنا له الناس واصله ما وقع من اعتزل النبي صلى الله عليه وسلم نساءه ولم يخبر عاده بذلك قطنوا انه
 طلقهن ولذلك لم يعاتب عمر الانصاري على ما جزم له به من وقوع ذلك وقد وقع في حديث سمالك بن الوائد
 عند مسلم في آخره ونزلت هذه الآية واذا جاءهم امر من الامن او الخوف اذا عاوا به الى قوله يستنبطونه
 منهم قال فسكنت انا استنبط ذلك الامر والمعنى لوردوه الى النبي صلى الله عليه وسلم حتى يكون هو المخبر به
 او الى اولى الامر كابر الصحابة لعلموه لقهم المراد منه باستخراجهم بالفهم والتألف ما يخفى عن
 خبرهم وعلى هذا فالمراد بالاذاعة قولهم واشاعتهم انه طلق نساءه بغير تحقق ولا ثبت حتى شفي عمر في
 الاطلاع على حقيقة ذلك وفي المراد بالمداع وفي الآية اقوال اخرى ليس هذا موضع بسطها (قوله
 خابت حفصة وخسرت) انما خصها بالذكور لمكانتها منه لكونها بنته ولكونه كان قريب العهد
 بنعيرها من وقوع ذلك ووقع في رواية عبيد بن حنن فقلت رغم انك حفصة وعائشة وكانه خصهما
 بالذكور لكونهما كانتا السبب في ذلك كما سيأتي بيانه (قوله قد كنت اظن هذا يوشك ان يكون)
 بكسر الشين من يوشك اي يقرب وذلك لما كان تقدم له من ان حجاجته قد تفضي الى الغضب المفوض
 الى الفرقة (قوله فصليت صلاة الفجر مع النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية سمالك دخلت المسجد فاذا
 الناس ينكبون الحصى ويقولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وذلك قبل ان يؤمر
 بالحجاب كذا في هذه الرواية وهو غلط بين فان نزول الحجاب كان في اول زواج النبي صلى الله عليه
 وسلم زينب بنت جحش كما تقدم بيانه واخبرنا في تفسير سورة الاحزاب وهذه القصة كانت سبب نزول

وقال عبيد بن حنن سمع
 ابن عباس عن عمر فقال
 اعتزل النبي صلى الله عليه
 وسلم ازواجه فقلت خابت
 حفصة وخسرت قد كنت
 اظن هذا يوشك ان يكون
 فجاءت علي ثيابي فصليت
 صلاة الفجر مع النبي
 صلى الله عليه وسلم فدخل
 النبي صلى الله عليه وسلم
 مشربا له فاعتزل فيها

آية التخيير وكانت زينب بنت جحش فيمن خير وقد تقدم ذكر عمر لما في قوله ولا حسن زينب بنت جحش وسيأتي بعد ثمانية ابواب من طريق أبي الضحى عن ابن عباس قال اصبحنا يوم ما و نساء النبي صلى الله عليه وسلم يبكين فخرجت الى المسجد فجاء عمر فصعد الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في غرفة له فذكر هذه القصة مختصرا فحضر ابن عباس ومشاهدته لذلك يقتضي تأخر هذه القصة عن الحجاب فان بين الحجاب وانتقال ابن عباس الى المدينة مع ابويه نحو أربع سنين لانهم قدموا بعد فتح مكة فآية التخيير على هذا نزلت سنة تسع لان الفتح كان سنة ثمان والحجاب كان سنة أربع وخمس وهذا من رواية عكرمة بن عمار بالاسناد الذي خرج به مسلم ايضا قول أبي سفيان عندي اجمل العرب ام حبيبة ازوجكها قال نعم وانكره الائمة وبالح ابن حزم في انكاره واجابوا بتاويلات بعيدة ولم يتعرض لهذا الموضع وهو نظير ذلك الموضع والله الموفق واحسن محامله عندي ان يكون الراوي لما رأى قول عمر انه دخل على عائشة فلن ان ذلك كان قبل الحجاب فجزم به لكن جوابه انه لا يلزم من الدخول رفع الحجاب فقد يدخل من الباب وتخطبه من وراء الحجاب كما لا يلزم من وهم الراوي في اذنته من الحديث ان يطرح حديثه كله وقد وقع في هذه الرواية موضع آخر مشكل وهو قوله في آخر الحديث بعد قوله فضحك النبي صلى الله عليه وسلم فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل انشبت بالجدع ونزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كعنا عشي على الارض ما يمسه بيده فقلت يا رسول الله انما كنت في الغرفة تسع وعشرين فان ظاهره ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل عقب ما خاطبه عمر فليزمنه ان يكون عمر تأخر كلامه معه تسع وعشرين يوما وسيأتي غيره ظاهر في انه تكلم معه في ذلك اليوم وكيف يجهل عمر تسع وعشرين يوما لا يتكلم في ذلك وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد حتى يقوم ويرجع الى الغرفة ويستأذن ولكن تأويل هذا سهل وهو ان يحمل قوله فنزل اي بعد ان مضت المدة ويستفاد منه انه كان يتردد الى النبي صلى الله عليه وسلم في تلك المدة التي حلف عليها فانفق انه كان عنده عند ارادته النزول فنزل معه ثم خشي ان يكون نسي فذكره كما ذكرته عائشة كما سيأتي ومما يؤيد تأخر قصة التخيير ما تقدم من قول عمر في رواية عبيد بن حنن التي قدمت الاشارة اليها في المظالم وكان من حول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استفهام له الاملك غسان بالشام فان الاستقامة التي اشار اليها انما وقعت بعد فتح مكة وقد مضى في غزوة الفتح من حديث عمرو بن سلمة الجرمي وكانت العرب تأوم باسلامهم الفتح فيقولون اتركوه وقومه فان ظهر عليهم فهو نبي فلما كانت وقعة الفتح بادر كل قوم باسلامهم اه والفتح كان في رمضان سنة ثمان ورجوع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة في اواخر ذي القعدة منها فلهاذا كانت سنة تسع تسعي سنة الوفود لكثرة من وفد عليه من العرب فظهر ان استقامة من حوله صلى الله عليه وسلم انما كانت بعد الفتح فانه في ذلك ان التخيير كان في اول سنة تسع كما قدمته ومن جزم بأن آية التخيير كانت سنة تسع الدمياطي واتباعه وهو المعتقد (قوله ودخلت على حفصة فاذا هي تبكي) في رواية مما لا انه دخل او اعل على عائشة فقال يا بنت ابي بكر اقد بلغ من شأنك ان تؤذي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت مالي ولك يا ابن الخطاب عليك بعيتن وهي بعين مهملة مفتوحة وتحتانية ساكنة بعدها موحدة ثم مشاة اي عليك بخاستك وموضع شرك واصصل العيبة الوعاء الذي يحمل فيه الثياب ونفيس المتاع فاطلقت عائشة على حفصة انما عيسته عمر بطريق التشبيه ومرادها عليك بواعظ ابتك (قوله الما كن حذرتك) زاد في رواية مما لا لقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجب لولا انا لاطلقت فبكيت اشد البكاء لما اجتمع عندها

ودخلت على حفصة فاذا هي تبكي فقلت ما يبكيك الما كن حذرتك هذا اطلقك النبي صلى الله عليه وسلم قالت لا ادري

ها هو ذا معتزل في المشربة
 ما جسد فجئت المشربة
 التي فيها النبي صلى الله
 عليه وسلم فقلت لعلام له
 اسود استأذن لعمر قد دخل
 الغلام فكلم النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم رجع فقال
 كلمت النبي صلى الله عليه
 وسلم وذكرته له فصمت
 فانصرفت حتى جلست مع
 الرهط الذين عند المنبر ثم
 غلبني ما جسد فجئت فقلت
 للغلام استأذن لعمر قد دخل
 ثم رجع فقال قد ذكرته
 له فصمت فرجعت فجلست
 مع الرهط الذين عند المنبر
 ثم غلبني ما جسد فجئت
 الغلام فقلت استأذن لعمر
 قد دخل ثم رجع الي فقال
 قد ذكرته له فصمت فلما
 وابت منصرفا قال اذا
 الغلام يدعوني فقال قد اذن
 لك النبي صلى الله عليه وسلم
 فدخلت على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاذا هو
 مضطجع على رمال حصير
 ليس بينه وبينه فراش قد
 اثر الرمال بجنبه منكنا
 على وسادة من ادم حشوها
 ليف فسلمت عليه

٢ قوله فنسكت منصرفا
 فاذا الغلام هكذا يتسخ
 الشرح التي بأيدينا والذي
 في المتن بأيدينا فلما وليت
 منصرفا قال اذا الغلام
 وكذا قوله الا في فقلت

وانا قائم اطلقت والذي في المتن بأيدينا ثم قلت وانا قائم يا رسول الله اطلقت فلعل ما في الشرح رواية له

فخرجت فجئت الى المنبر فاذا حوله رهط يبكي بعضهم فجلست معهم قليلا ثم غلبني

من الحزن على فراقد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما توقعه من شدة غضب ايها عليها وقد قال لها
 فيما اخرجها ابن مردويه والله ان كان طلق لا كلك ابدا واخرج ابن سعد والدارمي والحاكم ان النبي
 صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعها ولا بن سعد مثله من حديث ابن عباس عن عمر واسناده
 حسن ومن طريق قيس بن زيد مثله وزاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان جبريل اتاني فقال لي
 راجع حفصة فاما صوامه قوامه وهي زوجتك في الجنة وقيس مختلف في صحبته ونحوه عنده من
 مرسل محمد بن سيرين (قوله ها هو ذا معتزل في المشربة) في رواية سماك فقلت لها اين رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قالت هو في خزانته في المشربة وقد تقدم ضبط المشربة وتفسيرها في كتاب النظام
 وانما يضم الراء ويقتحها وجمعها مشارب ومشربات (قوله فخرجت فجئت الى المنبر فاذا حوله رهط
 يبكي بعضهم) لم انف على تسميتهم وفي رواية سماك بن الوليد دخلت المسجد فاذا الناس ينكرون
 بالحصا اي يضربون به الارض كفعل المهموم المنكر (قوله ثم غلبني ما جسد) اي من شغل قلبه
 بما بلغه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نساءه وان ذلك لا يكون الا عن غضب منه ولا احتمال صحة
 ما يشيع من تطليق نساءه ومن جلتهم حفصة بنت عمر فنقطع الوصلة بينهما وفي ذلك من المشقة عليه
 ما لا يخفى (قوله فقلت لعلام له اسود) في رواية عبيد بن حنين فاذا رسول الله في مشربة يرق عليها
 بعجلة وغلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم اسود على رأس العجلة واسم هذا الغلام رباح يقتح الراء
 وتخفيف الموحدة سماء سماك في روايته ولفظه قد دخلت فاذا انا برباح غلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قاعد على اسكفة المشربة مدلى رجله على نقيز من خشب وهو جذع يرقى عليه رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وينحدر وعرف بهذا تفسير العجلة المذكورة في رواية غيره وسيأتي في حديث ابى الضحى الذي
 اشترت اليه بحث في ذلك والاسكفة في روايته يضم الهمزة والكاف بينهما مهمله ثم فاء مشددة هي عتبة
 الباب السفلى وقوله على نقيز يشون ثم قاف بوزن عظيم اي منقور ووقع في بعض روايات مسلم بقاء بدل
 النون وهو الذي جعلت فيه فقر كالدرج (قوله استأذن لعمر) في رواية عبيد بن حنين فقلت له قل هذا
 عمر بن الخطاب (قوله فصمت) بفتح الميم اي سكت وفي رواية سماك فنظر رباح الى الغرفة ثم نظر الى
 فلم يقل شيئا وانفتحت الروايتان على انه اعاد الذهاب والمجي ثلاث مرات لكن ليس ذلك صريحا في رواية
 سماك بل ظاهر روايته انه اعاد الاستئذان فقط ولم يقع شيء من ذلك في رواية عبيد بن حنين ومن حفظ حجة
 على من لم يحفظ ويحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم في المرتين الاولى كان نائما او ظن ان عمر جاء
 يستعطفه على ازواجه لكون حفصة ابنته منهن (قوله فنسكت منصرفا) ٢ اي رجعت الى ورائي
 (فاذا الغلام يدعوني) وفي رواية معمر فوليت مدبرا وفي رواية سماك ثم رفعت صوتي فقلت يا رباح
 استأذن لي فاني اظن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ظن اني جئت من اجل حفصة والله لئن امرني
 بضرب عنقها لاضر بن عنقها وهذا يقوى الاحتمال الثاني لانه لما صرح في حق ابنته بما قال كان ابعد ان
 يستعطفه لضرائرها (قوله فاذا هو مضطجع على رمال) بكسر الراء وقد تضم وفي رواية معمر على رمل
 بسكون الميم والمراد به التسج تقول رملت الحصير وارملته اذا تسجته وحصير من مول اي منسوج
 والمراد هنا ان سريره كان من مولا بغير رمل به الحصير ووقع في رواية اخرى على رمال سريره ووقع في
 رواية سماك على حصير وقد اثر الحصير في جنبه وكأنه اطلق عليه حصيرا تغلبا وقال الخطابي رمال الحصير
 ضابو به المتداخلة بمنزلة الخيوط في الثوب فكانه عنده اسم جمع وقوله ليس بينه وبينه فراش قد

اثر الرمال بجانبه يؤيد ما قدمته انه اطلق على نسج السرير حصيرا (قوله قفقت وانا قائم اطلقت نساءك
 فرفع الى بصره فقال لا قفقت الله اكبر) قال الكرماني لما ظن الانصارى ان الاعتزال طلاق او ناشئ
 عن طلاق فأخبر عمر بوقوع الطلاق جازما به فلما استفسر عمر عن ذلك فلم يجد له حقيقة كبر تعجبا من
 ذلك اهـ ويحتمل ان يكون كبر الله حامدا له على ما انعم به عليه من عدم وقوع الطلاق وفي حديث
 ام سلمة عند ابن سعد فكبر عمر تكبيرة معناتها ونحن في بيوتنا فعلما ان عمر سأله اطلقت نساءك
 فقال لا فكبر حتى جاءنا الخبر بعد ووقع في رواية سماك قفقت يا رسول الله اطلقتهن قال لا قلت اني دخلت
 المسجد والمسلمون ينكبون الحصاية ولون طلق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه افأنزل فأخبرهم
 انك لم تطلقهن قال نعم ان شئت وفيه فتمت على باب المسجد فتأديت باعلى صوتي لم يطلق نساءه (قوله
 ثم قلت وانا قائم استأنس يا رسول الله لورايتني) يحتمل ان يكون قوله استفهاما بطريق الاستئذان
 ويحتمل ان يكون حالا من القول المذكور بعده وهو ظاهر سياق هذه الرواية وجزم القرطبي بأنه
 للاستفهام فيكون اصله همزتين تسهل احدهما وقد تحذف تخفيفا ومعناه انبسط في الحديث
 واستأذن في ذلك اقرينة الحال التي كان فيها لعله بأن بنته كانت السبب في ذلك فخشي ان يلحقه هو
 شيء من المعتبة فبقى كالمقبض عن الابتداء بالحديث حتى استأذن فيه قوله يا رسول الله لورايتني وكنا
 معشر قريش نغلب النساء فساق ما تقدم وكذا في رواية عقيل ووقع في رواية معمر ان قوله استأنس
 بعد سياق القصة واقطعه فقالت الله اكبر لورايتنا يا رسول الله وكنا معشر قريش فساق القصة
 فقالت استأنس يا رسول الله قال نعم وهذا بعين الاحتمال الاول وهو انه استأذن في الاستئناس فلما اذن له
 فيه جلس (قوله ثم قلت يا رسول الله لورايتني ودخلت على حفصة الى قوله قبسم تبسمه اخرى) الجملة
 حاوية اي حال دخولي عليها وفي رواية عبيد بن حنن فذكرت له الذي قلت لحفصة وام سلمة والذي
 ردت على ام سلمة فضحك وفي رواية سماك فلم ازل احده حتى تحسر الغضب عن وجهه وحتى كثر
 فضحك وكان من احسن الناس تغرا صلى الله عليه وسلم وقوله تحسر بهما تين اي تكشف وزنا ومعنى
 وقوله كثر بفتح الكاف والمعجمة اي ابدى اسنانه ضاحكا قال ابن السكيت كثر وتبسم وابسم وافتر
 بمعنى فاذا زاد قيل تهقه وكر كر وقد جاء في صفة صلى الله عليه وسلم كان ضحكه تبسما (قوله قبسم
 النبي صلى الله عليه وسلم تبسمه) بتشديد السين والكشيميني تبسمه (قوله فرفعت بصري في بيته)
 اي نظرت فيه (قوله غير اهبة ثلاثة) في رواية الكشيميني ثلاث الاهبة بفتح الهزة والهاء
 وبضمهما ايضا بمعنى الاهدب والاهدب فيه للبالغة وهو جمع اعاب على غير قياس وهو الجلد قبل الدباغ
 وقيل هو الجلد مطبقا دباغ اول يدبغ والذي يظهر ان المراد به هنا جلد شرع في دباغه ولم يكمل لقوله في
 رواية سماك بن الوليد فاذا افيق معلق والافيق بوزن عظيم الجلد الذي لم يتم دباغه يقال ادم وأديم
 وافق وافيق واهاب واهب وعماد وعمود وعمد ولم يجيء فاعيل وفعل على فعل بفتحين في الجمع الا
 هذه الاحرف والاكثر ان يجيء فعل بضمين وزاد في رواية عبيد بن حنن وان عند رجله قرظا
 بقاف وظاء معجمة مصبويا بموحدين وفي رواية ابى ذر مصبويا براء قال النووي ووقع في بعض
 الاصول مصبويا بضاد معجمة وهي لغة والمراد بالصبور بالمهمل والمعجمة المجموع ولا ينافي كونه
 مصبويا بل المراد انه غير منتهر وان كان في غير وعاء بل هو مصبوب مجتمع وفي رواية سماك فنظرت في
 خزانة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا انا قبضة من شعر نحو الصاع ومثلها قرظا في ناحية الغرفة
 (قوله ادع الله فليوسع علي امتك) في رواية عبيد بن حنن فبكيت فقال وما يبكيك فقالت يا رسول الله

ثم قلت وانا قائم يا رسول
 الله اطلقت نساءك فرقع
 الى بصره فقال لا قفقت
 الله اكبر ثم قلت وانا قائم
 استأنس يا رسول الله لو
 رايتني وكنا معشر قريش
 نغلب النساء فلما قدمنا
 المدينة اذا قوم تغلبهم
 نساؤهم فتبسم النبي صلى
 الله عليه وسلم ثم قلت
 يا رسول الله لورايتني
 ودخلت على حفصة
 فقالت لها لا يغرنك ان
 كانت جارتك ارضا منك
 واحب الى النبي صلى الله
 عليه وسلم يريد عائشة
 فتبسم النبي صلى الله عليه
 وسلم تبسمه اخرى
 فجلست حين رايت تبسم
 فوفقت بصري في بيته
 فوالله ما رايت في بيته شيئا
 يرد البصر غير اهبة
 ثلاثة فقالت يا رسول الله
 ادع الله فليوسع علي امتك
 فان فارس والروم قدوسع
 عليهم واعطوا الدنيا وهم
 لا يعبدون الله

ان كسرى وقصر فيما عافيه وانت رسول الله وفي رواية سمالك فابتعدت عني فقال ما يبكيك يا ابن الخطاب فقلت ومالي لا ابكي وهذا الحصير قد اثر في جنبك وهذه خزانتك لا اري فيها الا ما اري وذلك قصر وكسرى في الامار والثمار وانت رسول الله وصفوته (قوله فجلس النبي صلى الله عليه وسلم وكان متكئا فقال اوفي هذا انت يا ابن الخطاب) في رواية معمر عند مسلم اوفي شئت انت يا ابن الخطاب وكذا في رواية عقيل الماضية في كتاب المظالم والمعنى انت في شئت في ان التوسع في الآخرة خير من التوسع في الدنيا وهذا يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ظن انه بكي من جهة الامر الذي كان فيه وهو غضب النبي صلى الله عليه وسلم على نسائه حتى اعتزلن فلماذا كره امر الدنيا اجابه بما اجابه (قوله ان اولئك قوم قد عجلوا طيباتهم في الحياة الدنيا) وفي رواية عبيد بن حنبل ان ارضى ان تكون لهم الدنيا ولدا الآخرة وفي رواية له لما بالثنية على ارادة كسرى وقصر لتخصيصهما بالذكر والاخرى بارادتهما ومن تبعهما او كان على مثل حالهما زاد في رواية سمالك فقلت بلى (قوله فقلت يا رسول الله استغفر لي) اي عن جرائع هذا القول بحضورك او عن اعتقادي ان التجمعات الدنيوية مرغوب فيها او عن ارادتي ما فيه مشابهة الكفار في ملاسهم ومعايشهم (قوله فاعتزل النبي صلى الله عليه وسلم نساءه من اجل ذلك الحديث الذي افشته ٢ حفصة الى عائشة) كذا في هذه الطريق لم يفسر الحديث المذكور الذي افشته حفصة وفيه ايضا وكان قال ما نابدا دخل عليهن شهر من شدة موحدته عليهن حين عافيه الله وهذا ايضا مبهم ولم اره مفسرا او كان اعتزاله في المشربة كما في حديث ابن عباس عن عمر فافاد محمد بن الحسن المخزومي في كتابه اخبار المدينة بسند له مرسل انه صلى الله عليه وسلم كان بيت في المشربة ويقل عند اراكفة على خلوة بركات هناك وليس في شيء من الطرق عن الزهري باسناد حديث الباب الامارواه ابن اسحق كما اشترت اليه في تفسير سورة التحريم والمراد بالمعاتبه قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الايات وقد اختلف في الذي حرم على نفسه وعوتب على تحريمه كما اختلف في سبب حلفه على ان لا يدخل على نسائه على اقوال فالذي في الصحيحين انه العسل كما مضى في سورة التحريم مختصرا من طريق عبيد بن عمير عن عائشة وسيأتي بأبسط منه في كتاب الطلاق وكذا في التفسير فولا آخر انه في تحريم جاريته مارية وكذا هناك كثيرا من طرقه ووقع في رواية يزيد بن رومان عن عائشة عند ابن مردويه ما يجمع القولين وفيه ان حفصة اهدت لها عكة فيها عسل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل عليها حبسته حتى تلعبه وتلقيه منها فقات عائشة بخارية عندها حبشية يقال لها خضراء اذا دخل على حفصة فانظري ما يصنع فأخبرتها بخارية بثأن العسل فأرسلت الى صواحبها قتلت اذا دخل عليهن فقلن اننا نجد منك ريح مغاير فقال هو عسل والله لا اطعمه ابدا فلما كان يوم حفصة استأذنته ان تأتي اباها فأذن لها فذهبت فأرسل الى جاريته مارية فأدخلها بيت حفصة قالت حفصة فوجدت الباب مغلقا فخرج ووجهه يقطر وحفصة تبكي فعاتبته فقال اشهدك انها على حرام انظري لا تخبري به - ذا امرأة وهي عندك امانه فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذي بينهما وبين عائشة فقات الا بشرك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حرم امته قنرات وعند ابن سعد من طريق شعبة مولى ابن عباس عنه خرجت حفصة من بيتها يوم عائشة فدخل رسول الله بجاريته القبطية بيت حفصة فجاءت فرقبته حتى خرجت الجارية فقالت له امانتي قد رايت ما صنعت قال فاكتمى على وهي حرام فانطلقت حفصة الى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ايايومي قد عرس فيه بالقبطية ويسلم لنا لك سائر ايامهن فنزلت الآية

فجلس النبي صلى الله عليه وسلم وكان متكئا فقال اوفي هذا انت يا ابن الخطاب ان اولئك قوم قد عجلوا طيباتهم في الحياة الدنيا فقلت يا رسول الله استغفر لي فاعتزل النبي صلى الله عليه وسلم نساءه من اجل ذلك الحديث حين افشته حفصة الى عائشة تسعا وعشرين ليلة

٢ قوله الذي افشته هكذا بالنسخ بأيدينا والذي في المتن بأيدينا حين افشته قلل ما في الشارح رواية له اه

وجاء في ذلك ذكر قول ثالث أخرجه ابن مردويه من طريق الضحاك عن ابن عباس قال دخلت حفصة
على النبي صلى الله عليه وسلم يتيها فوجدت معه مارية فقال لا تخبري عائشة حتى ابشري بشارة ان
اباك يلي هذا الامر بعد ابي بكر اذا انامت فذهبت الى عائشة فأخبرتها فقالت له عائشة ذلك والتمست
منه ان يحرم مارية فحرمها ثم جاء الى حفصة فقال امرتك ان لا تخبري عائشة فأخبرتها فعاتبها ولم يعاقبها
على امر الخلاف فلهذا قال الله تعالى عرف بعضه واعرض عن بعض واخرج الطبراني في الاوسط
وفي عشرة النساء عن ابي هريرة نحوه بتمامه وفي كل منهما ضعف وجاء في سبب غضبه منهن وحلفه
ان لا يدخل عليهن شهرا قصة اخرى فأخرج ابن سعد من طريق عمرة عن عائشة قالت اهديت لرسول
الله صلى الله عليه وسلم هدية فأرسل الى كل امرأة من نسائه نصيبا فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها
فزادها مرة اخرى فلم ترض فقالت عائشة لقد اقات وجهك ترد عليك الهدية فقال لا تناناهون على الله
من ان تقمئتي لا ادخل عليك شهرا الحديث ومن طريق الزهري عن عروة عن عائشة نحوه وفيه
ذبح ذبحا قصه بين ازواجه فأرسل الى زينب بنصيبها فردته فقال زيدوها ثلاثا كل ذلك ترده فذكر
نحوه وفيه قول آخر أخرجه مسلم من حديث جابر قال جاء ابو بكر والناس جلوس بباب النبي صلى الله
عليه وسلم لم يؤذن لاحد منهم فاذن لابي بكر فدخل ثم جاء عمر فاستأذن فأذن له فوجد النبي صلى الله
عليه وسلم جالسا وحوله نساؤه فذكر الحديث وفيه من حولى كما ترى سألتني النفقة فقام ابو بكر الى
عائشة وقام عمر الى حفصة ثم اعترظن شهرا فذكر نزول آية التخيير ويحتمل ان يكون مجموع هذه
الاشياء كان سببا لاعتزالهن وهما ذاهوا لللاثي بكارم اخلافه صلى الله عليه وسلم وسعة صدره وكثرة
صفحته وان ذلك لم يقع منه حتى تكرر وموجبه منهن صلى الله عليه وسلم ورضي عنهن وقصر ابن الجوزي
فنسب قصة الذبح لابن حبيب بغير اسناد وهي مستندة عند ابن سعد وابهم قصة النفقة وهي في صحيح
مسلم والراجح من الاقوال كلها قصة مارية لاختصاص عائشة وحفصة بها بخلاف العسل فانه اجتمع
فيه جماعة منهن كما سيأتي ويحتمل ان تكون الاسباب جميعها اجتمعت فأشير الى اهمها وبزيد
شمول الحلف للجميع ولو كان مثالا في قصة مارية فقط لاختص بحفصة وعائشة ومن اللطائف ان
الحكمة في الشهر مع ان مشروعية الهجر ثلاثة ايام ان عدتهن كانت تسعة فاذا ضربت في ثلاثة كانت
سبعة وعشرين واليومان لمارية لكونها كانت امه فنقصت عن الحرائر والله اعلم (قوله فاعتزل
النبي نساءه من اجل ذلك الحديث الذي افشتمه حفصة الى عائشة تسعا وعشرين ليلة) العدة متعلق
بقوله فاعتزل نساءه (قوله وكان قال ما انا بداخل عليهن شهرا) في رواية حماد بن سلمة عند مسلم في
طريق عبيد بن حنن وكان آلى منهن شهرا اى حلف واقسم وليس المراد به الايلاء الذي في عرف
الفقهاء اتفاقا وسيأتي بعد سبعة ابواب من حديث انس قال آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من
نسائه شهرا وهذا موافق للفظ رواية حماد بن سلمة هنا وان كان اكثر الرواة في حديث عمر لم يعبروا
بالفظ الايلاء (قوله من شدة موجدته عليهن) اى غضبه (قوله دخل على عائشة) فيه ان من غاب
عن ازواجه ثم حضر يبدأ بمن شاء منهن ولا يلزمه ان يبدأ من حيث بلغ ولا ان يفرع كذا قيل ويحتمل
ان تكون البداءة بعائشة لكونه اتفق انه كان يومها (قوله فقالت له عائشة يا رسول الله انك
كنت قد اقسمت ان لا تدخل علينا شهرا) تهم ان في رواية نمالك بن الوليد ان عمر ذكره صلى الله
عليه وسلم بذلك ولا منافاة بينهما لان في سياق حديث عمر انه ذكره بذلك عند نزوله من الغرفة وعائشة
ذكره بذلك حين دخل عليها فقام ما تواردا على ذلك وقد اخرج مسلم من حديث جابر في هذه

وكان قال ما انا بداخل
عليهن شهرا من شدة
موجدته عليهن حين
عاتبه الله عز وجل فلما
مضت تسع وعشرون ليلة
دخل على عائشة فبدأها
فقالت له عائشة يا رسول
الله انك كنت قد اقسمت
ان لا تدخل علينا شهرا

القصة قال قلنا قضاها هذا السياق يوهم انه من تمة حديث عمر فيكون عمر حاضر ذلك من عائشة وهو محتمل عندى لكن يقوى ان يكون هذا من تعاليق الزهرى في هذه الطريق فان هذا القدر عنده عن عروة عن عائشة أخرجه مسلم من رواية معمر عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اقسام انه لا يدخل على نسائه شهر اقال الزهرى فاخبرني عروة عن عائشة قالت قد كره (قوله وانما أصبحت من تسع وعشرين ليلة) في رواية عقيل لتسع باللام وفي رواية السرخسي فيها بتسع بالموحدة وهي متقاربة قال الاسماعيلي من هنا الى آخر الحديث وقع مدرجا في رواية شعيب عن الزهرى ووقع مفصلا في رواية معمر قال الزهرى فاخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضت تسع وعشرون ليلة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (قلت) ونسبة الادراج الى شعيب فيه نظر فقد تقدم في المظالم من رواية عقيل عن الزهرى كذلك واخرج مسلم من طريق معمر كما قال الاسماعيلي مفصلة والله اعلم وقد تقدم في تفسير الاحزاب ان البخاري حكى الاختلاف على الزهرى في قصة التخيير هل هي عن عروة عن عائشة او عن ابي سلمة عن عائشة (قوله فقال الشهر تسع وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعا وعشرين ليلة) في هذا اشارة الى تأويل الكلام الذي قبله وانه لا يراد به المحصر وان اللام في قوله الشهر للمعنى من الشهر المحلوف عليه ولا يلزم من ذلك ان تكون الشهور كلها كذلك وقد انكرت عائشة على ابن عمر روايته المطلقة ان الشهر تسع وعشرون فاخرج احمد من طريق يحيى بن عبد الرحمن عن ابن عمر رفته الشهر تسع وعشرون قال فذكروا ذلك لعائشة فقالت يرحم الله ابا عبد الرحمن انما قال الشهر قد يكون تسعا وعشرين وقد اخرج مسلم من وجه آخر عن عمر بهذا اللفظ الاخير الذي حرمت به عائشة وبينه قبل هذا عند الكلام على ما وقع في رواية مهالك بن الوليد من الاشكال (قوله قالت عائشة ثم انزل الله آية التخيير) في رواية عقيل فانزلت وسيأتي الكلام عليه مستوفي في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى وفي الحديث سؤال العالم عن بعض امور اهله وان كان عليه فيه غضاضة اذا كان في ذلك سنة تنقل ومسئلة تحفظ قاله المهلب قال وفيه توقيف العالم ومهاجته عن استفسار ما يخشى من تغييره عند ذكره وترقب خلوات العالم ليسأل عما اهله لو سئل عنه بحضور الناس انكره على السائل ويؤخذ من ذلك مراعاة المروءة وفيه ان شدة الوطأة على النساء مذموم لان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ بسيرة الانصار في نسايتهم وترك سيرة قومه وفيه تأديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لاجل اصلاحها لزوجها وفيه سياق القصة على وجهها وان لم يسأل السائل عن ذلك اذا كان في ذلك مصلحة من زيادة شرح وبيان وخصوصا اذا كان العالم يعلم ان الطالب يؤثر ذلك وفيه مهابة الطالب للعالم وتواضع العالم له وصبره على مسائلته وان كان عليه في شيء من ذلك غضاضة وفيه جواز ضرب الباب ودقه اذا لم يسمع الداخل بغير ذلك ودخول الاباء على البنات ولو كان بغير اذن الزوج والتنقيب عن احوالهن لاسيما ما يتعلق بالمتزوجات وفيه حسن تظف ابن عباس وشدة حرصه على الاطلاع على فنون التفسير وفيه طلب علو الاسناد لان ابن عباس اقام مدة طويلة ينتظر خلوة عمر اياخذ عنه وكان يمكنه ياخذ ذلك بواسطة عنه ممن لا يهاب سؤاله كما كان يهاب عمر وفيه حرص الصحابة على طلب العلم والضبط بأحوال الرسول صلى الله عليه وسلم وفيه ان طالب العلم يحول نفسه وقتا يفرغ فيه لامر معاشه وحال اهله وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات وفي حال التعمد والمشي وفيه اشارة الاستجمار في الاسفار وابقاء الماء للوضوء وفيه ذكر العالم ما يقع من نفسه واهله بما يترتب عليه فائدة دينية وان كان في

وانما أصبحت من تسع وعشرين ليلة اعدادها عدا فقال الشهر تسع وعشرون ليلة وكان ذلك الشهر تسعا وعشرين ليلة قالت عائشة ثم انزل الله تعالى آية التخيير فيدا بي اول امرأة من نسائه فاخبرته ثم خير نساء كلهن فقلن مثل ما قالت عائشة

ذلك حكاية ما يستهجن وجواز ذكر العمل الصالح لسياق الحديث على وجهه وبيان ذلك وقت
التحمل وفيه الصبر على الزوجات والأغضاء عن خطاها والصقح عما يقع منهن من زلل في حق المرء
دون ما يكون من حق الله تعالى وفيه جواز اتخاذ الحالك عند الخلوة بما يمنع من بدخل البسه بغير اذنه
ويكون قول انس الماضي في كتاب الجنائز في المرأة التي وعظها النبي صلى الله عليه وسلم فلم تعرفه ثم
جاءت اليه فلم تجد له بوابين محمولا على الاوقات التي يجلس فيها للناس قال المهلب وفيه ان الامام ان
يحتجب عن بطائه وخاصة عند الامر بطرقه من جهة اهله حتى يذهب غيظه ويخرج الى الناس وهو
منبسط اليهم فان الكبير اذا احتجب لم يحسن الدخول اليه بغير اذن ولو كان الذي يريد ان يدخل جليل
القدر عظيم المنزلة عنده وفيه الرقي بالاصهار والحياء منهم اذا وقع للرجل من اهله ما يقتضي معانيتهم
وفيه ان السكوت قد يكون ابلغ من الكلام وافضل في بعض الاحيان لانه عليه الصلاة والسلام لو
امر غلامه برد عمر لم يجز لعمر العود الى الاستئذان مرة بعد اخرى فلما سكوت فهم عمر من ذلك انه لم
يؤثر رده مطلقا اشار الى ذلك المهلب وفيه ان الحاجب اذا علم منع الاذن بسكوت المحجوب لم يأذن وفيه
مشروعية الاستئذان على الانسان وان كان وحده لاحتمال ان يكون على حالة يكره الاطلاع عليها
وفيه جواز تكرار الاستئذان لمن لم يؤذن له اذا رجا حصول الاذن وان لا يتجاوز به ثلاث مرات كما
سيأتي ايضا في كتاب الاستئذان في قصة ابي موسى مع عمر ولا استدراك على عمر من هذه القصة
لان الذي وقع من الاذن له في المرة الثالثة وقع اتفاقا ولم يؤذن له فانه يظهر انه كان يعود الى
الاستئذان لانه صرح كما سيأتي بانه لم يبلغه ذلك الحكم وفيه ان كل اذنة وشهوة قضاه المرء في الدنيا فهو
استعجال له من نعيم الآخرة وانه لو ترك ذلك لادخله في الآخرة اشار الى ذلك الطبري واستنبط منه
بعضهم ايشارة فقر على الغنى وخصه الطبري بمن لم يصرفه في وجوهه ويفرقه في سبيله التي امر الله
بوضعه فيها قال وامام من فعل ذلك فهو من منازل الامتحان والصبر على المحن مع الشكر افضل من الصبر
على الضراء وحده انتهى قال عياض هذه القصة مما يحتاج به من بفضل الفقير على الغنى لما في مفهوم
قوله ان من تنعم في الدنيا يقوته في الآخرة بمسدا له قال وحاوله الآخرون بأن المراد من الآية ان حظ
الكفار هو ما نالوه من نعيم الدنيا اذا حظ لهم في الآخرة انتهى وفي الجواب نظروا هي مسألة تختلف
فيها السلف والخلف وهي طويلة الذيل سيكون لنا بها المام ان شاء الله تعالى في كتاب الرقاق وفيه ان
المرء اذا رأى صاحبه مهموما مستحجبا له ان يحدثه بما يزيل هممه ويطيب نفسه لقول عمر لا قولن شيئا
يضحك النبي صلى الله عليه وسلم ويستحب ان يكون ذلك بعد استئذان الكبير في ذلك كما فعل عمر وفيه
جواز الاستعانة في الوضوء بالصبي على المتوضي وخدمة الصغير الكبير وان كان الصغير اشرف نسبا
من الكبير وفيه التجميل بالثوب والعبامة عند لقاء الاكابر وفيه تذكير الخائف بيمينه اذا وقع منه
ما ظاهره نسيانها لاسيما من له تعلق بذلك لان عائشة خشيت ان يكون صلى الله عليه وسلم نسي مقدار
ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوما وتسعة وعشرون يوما فلما نزل في تسعة وعشرين ظنت
انه ذهل عن القدر وان الشهر لم يمل فأعلمها ان الشهر استهل فان الذي كان الحلف وقع فيه جاء تسعا
وعشرين يوما وفيه تقوية لقول من قال ان يمينه صلى الله عليه وسلم اتفق انها كانت في اول الشهر ولهذا
اقتصر على تسعة وعشرين والافوا اتفاق ذلك في اثناء الشهر فالجهور على انه لا يقع البر الا ثلاثين
وذهب طائفة في الاكتفاء بتسعة وعشرين اخذا باقل ما ينطلق عليه الاسم قال ابن بطال يؤخذ منه

ان من حلف على فعل شيء يبر بغيره اقل ما ينطق عليه الاسم والقصه محمولة عند الشافعي ومالك على انه دخل اول الهلال وخرج به فلو دخل في اثناء الشهر لم يبر الا بثلاثين وفيه سكتى الغرفة ذات الدرج واتخذ الخزانة لاثاث البيت والامتنعة وفيه التناوب في مجلس العالم ذالم تيسر المواظبة على حضوره لشاغل شرعى من امر ديني او دنيوي وفيه قبول خبر الواحد ولو كان الاخذ قاضلا والمأخوذ عنه مفضولا ورواية الكبير عن الصغير وان الاخبار التي تشاع ولو كثرت ناقولها ان لم يكن مرجعها الى امر حسي من مشاهدة او سماع لا تستلزم الصدق فان جزم الانصارى في رواية بوقوع التطبيق وكذا جزم الناس الذين رأهم عمر عند المنبر بذلك محمول على انهم شاع بينهم ذلك من شخص بنسائه على التوهم الذي توهمه من اعتزال النبي صلى الله عليه وسلم نساءه فظن اكونه لم يجز عاداته بذلك انه طلقهن فاشاع انه طلقهن فاشاع ذلك فتحدث الناس به واخلق به ذا الذي ابتداء بشاعة ذلك ان يكون من المناقذين كما تقدم وفيه الاكتفاء بمعرفة الحكم باخذه عن القرين مع امكان اخذه عاليا عن اخذه عنه القرين وان الرغبة في العلو حيث لا يعوق عنه عائق شرعى ويمكن ان يكون المراد بذلك ان يستفيد منه اصول ما يقع في غيبته ثم يسأل عنه بعد ذلك مشافهة وهذا احد فوائد كتابة اطراف الحديث وفيه ما كان الصحابة عليه من محبة الاطلاع على احوال النبي صلى الله عليه وسلم جلست او قلت واعتماهم بما يهتم له لا طلاق الانصارى اعتزاله نساءه الذي اشعر عنده بأنه طلقهن المقتضى وقوع غمته صلى الله عليه وسلم بذلك اعظم من طروق ملك الشام الغساني بجيوشه المدينة لغزو من بها وكان ذلك بالنظر الى ان الانصارى كان يتحقق ان عدوهم ولو طرقتهم مغلوب ومهزوم واحتمل خلاف ذلك ضعيف بخلاف الذي وقع عاتوهم من التطبيق الذي يتحقق معه حصول الغم وكانوا في الطرف الاقصى من رعاية خاطره صلى الله عليه وسلم ان يحصل له تشویش ولو قل والقلق لما يلقاه والغضب لما يغضبه والهم لما يهمه رضى الله عنهم وفيه ان الغضب والحزن يحمل الرجل الوقور على ترك التانى المألوف منه لقول عمر ثم غلبني ما وجد ثلاث مرات وفيه شدة الفزع والجزع للامور المهمة وجواز نظر الانسان الى نواحي بيت صاحبه وما فيه اذا علم انه لا يكره ذلك وبهذا يجمع بين ما وقع لعمر وبين ما ورد من النهى عن فضول النظر اشار الى ذلك النووي ويحتمل ان يكون نظر عمر في بيت النبي صلى الله عليه وسلم وقع اولا اتفاقا فرأى الشعر والقرظ مثلا فاستقله فرفع رأسه لينظر هل هناك شيء انفس منه فلم ير الا الالهة فقال ما قال ويكون النهى محمولا على من تعمده النظر في ذلك والتفتيش ابتداء وفيه كراهة سخط النعمة واحتقار ما انعم الله به ولو كان قبل الا الاستغفار من وقوع ذلك وطلب الاستغفار من اهل الفضل واشار القناعة وعدم الالتفات الى ما خص به الغير من امور الدنيا الفانية وفيه المعاقبة على افشاء السر بما يليق بمن افشاءه (قوله **باب** صوم المرأة باذن زوجها تطوعا) هذا الاصل لم يذكره البخارى في كتاب الصيام وذكره ابو مسعود في افراد البخارى من حديث ابى هريرة وليس كذلك فان مسلما ذكره في اثناء حديث في كتاب الزكاة ووقع للزى في الاطراف فيه وهم يثبتون فيها كتبه عليه (قوله لا تصوم) كذا لاكثر وهو بلفظ تلخير والمراد به النهى واغرب ابن التين والقرطبي فخطأ رواية لرفع ووقع في رواية للسهلى لا تصوم من زيادة نون التوكيد ولمسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر بلفظ لا تصم وسيأتى شرحه مستوفى **باب** واحد (قوله **باب** اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها) اى بغير سبيل يجوز لها ذلك (قوله حديثنا محمد بن بشار) هو بنسار وذكر ابو على الجبلى انه وقع في بعض النسخ عن ابى زيد المروزي بن سنان بعملة ثم

باب صوم المرأة باذن زوجها تطوعا
حدثنا محمد بن مقاتل حدثنا عبد الله اخبرنا معمر عن همام ابن امنه عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصوم المرأة وبعلاها شاهدا الا باذنه **باب** اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها
حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن ابي عدي عن شعبة

نوين وهو غلط (قوله عن سليمان) هو الاعمش وابو حازم هو سليمان الاشجعي وقوله في الرواية الثانية
 عن زرارة هو ابن ابي اوفى قاضي البصرة يكنى ابا حاسب له عن ابي هريرة في الصحيحين حديثان فقط
 هذا وآخر مضى في العتق وله في البخاري عن عمران بن حصين حديث آخر يأتي في الديات وتقدم له في
 تفسير عيسى حديث من روايته عن سعد بن هشام عن عائشة وهذا جميع ماله في الصحيح وكلاهما من رواية
 قتادة عنه (قوله اذا دعا لرجل امراته الى فراشه) قال ابن ابي جرة الطاهر ان الفرائش كناية عن
 الجماع ويقويه قوله الولد للفراش اي لمن يطأ في الفراش والكناية عن الاشياء التي يستعجب منها كثيرة
 في القرآن والسنة قال وظاهر الحديث اختصاص اللعن بما اذا وقع منها ذلك ليلا لقوله حتى تصبح وكان
 السرتا كذا ذلك الشأن في الليل وقوة الباعث عليه ولا يلزم من ذلك انه يجوز لها الامتناع في النهار وانما
 خص الليل بالذكر لانه المنعنة لذلك اهـ وقد وقع في رواية يزيد بن كيسان عن ابي حازم عند مسلم بلفظ
 والذي نفسي بيده ما من رجل يدع امراته الى فراشها فتأبى عليه الا كان الذي في السماء سائطا عليها
 حتى يرضى عنها ولا بن خزيمة وابن حبان من حديث جابر رفعه ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد لهم الى
 السماء حسنة العبد الا بقي حتى يرجع والسكران حتى يصبح والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى
 فهذه الاطلاقات تتناول الليل والنهار (قوله فابت ان تجيء) زاد ابو عوانة عن الاعمش كما تقدم في بدء
 الخلق فبات غضبان عليهما وبهذه الزيادة يتجه وقوع اللعن لانها جائية في تحقق ثبوت معصيتها
 بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فانه يكون امالانه عذرها واما لانه ترك حقها من ذلك واما قوله في رواية
 زرارة اذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها فليس هو على ظاهرها في لفظ المفاعلة بل المراد انها هي التي
 هجرت وقد تاتي لفظ المفاعلة ويراد بها نفس الفعل ولا يتجه عليها اللوم الا اذا باتت هي بالهجر فغضب
 هو لذلك او هجرها وهي ظالمة فلم تستنصل من ذنبها وهجرته اموالها بدأه هجرها ظالمها فلا ووقع
 في رواية مسلم من طريق غندر عن شعبة اذا باتت المرأة هاجرة بلفظ اسم المفاعلة (قوله لعنتها الملائكة
 حتى تصبح) في رواية زرارة حتى ترجع وهي اكثر فائدة والاولى محمولة على الغالب كما تقدم للطبراني
 من حديث ابن عمر رفعه اثنان لا تجاوز صلاتهم - ما رؤسهما عبيداً ابقي وامرأة غضب زوجها حتى ترجع
 وصححه الحاكم قال المهلب هذا الحديث يوجب ان منع الحقوق في الابدان كانت او في الاموال مما
 يوجب سخط الله الا ان يتعمدها بعفوه وفيه جواز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه الارهاب عليه
 ثلاثا يواقع الفعل فاذا واقعته فاعلم يدعي له بالتوبة والهداية (قلت) ليس هذا التقييد مستفاداً من
 هذا الحديث بل من ادلة اخرى وقد ارتضى بعض مشايخنا ما ذكره المهلب من الاستدلال بهذا
 الحديث على جواز لعن العاصي المعين وفيه نظر والحق ان من منع اللعن اراد به معناه اللغو وهو الابعاد
 من الرحمة وهذا لا يليق ان يدعي به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي
 اجازه اراد به معناه العرفي وهو مطلق السب ولا يخفى ان محله اذا كان بحيث يرتدع العاصي به
 وينزجر واما حديث الباب فليس فيه الا ان الملائكة تفرق ذلك ولا يلزم منه جوازه على
 الاطلاق وفيه ان الملائكة تدعو على اهل المعصية ماداموا فيها وذلك يدل على انهم يدعون
 لاهل الطاعة ماداموا فيها كذا قال المهلب وفيه نظرايضاً قال ابن ابي جرة وهل الملائكة التي
 لعنهم الحفظة او غيرهم يحتمل الامرين (قلت) يحتمل ان يكون بعض الملائكة موكلاً بذلك
 ويرشد الى التعميم قوله في رواية مسلم الذي في السماء ان كان المراد به سكانها قال وفيه دليل على
 قبول دعاء الملائكة من خير او شر لكونه صلى الله عليه وسلم خوف بذلك وفيه الارشاد الى

عن سليمان عن ابي حازم
 عن ابي هريرة رضي الله
 عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال اذا دعا
 الرجل امراته الى فراشه
 فابت ان تجيء لعنتها
 الملائكة حتى تصبح
 * حديثنا محمد بن عرعرة
 حدثنا شعبة عن قتادة
 عن زرارة عن ابي هريرة
 قال قال النبي صلى الله عليه
 وسلم اذا باتت المرأة
 مهاجرة فراش زوجها
 لعنتها الملائكة حتى ترجع

مساعدة الزوج وطلب مرضاته وفيه ان صبر الرجل على ترك الجماع اضعف من صبر المرأة قال وفيه
 ان اقوى التشويشات على الرجل داعية التكاثر ولذلك حض الشارع النساء على مساعدة الرجال في
 ذلك اهـ والسبب فيه الخوض على التماسل ويرشد اليه الاحاديث الواردة في الترغيب في ذلك كما تقدم
 في اوائل التكاثر قال وفيه اشارة الى ملازمة طاعة الله والصبر على عبادته بجزاء على مراعاته لعبده
 حيث لم يترك شيئا من حقوقه الا جعل له من يقوم به حتى جعل ملائكته تلعن من اغضب عبده بمنع شهوة
 من شهواته فعلى العبد ان يوفي حقوقه التي طلبها منه والافاقب الجفاء من الفقير المحتاج الى الغنى
 الكثير الاحسان اهـ ملخصا من كلام ابن ابي جرة رحمه الله (قوله **باب** لا تأذن
 المرأة في بيت زوجها لاحد الا باذنه) المراد بيت زوجها سكنه سواء كان ملكه او لا (قوله عن
 الاعرج) كذا يقول شعيب عن ابي الزناد وقال ابن عيينة عن ابي الزناد عن موسى بن ابي عثمان
 عن ابيه عن ابي هريرة وقدينه المصنف بعد (قوله لا يحل للمرأة ان تصوم وزوجها) يلتحق به
 السيد بالنسبة لامته التي يحل له وطؤها ووقع في رواية همام وبعها وهي افسد لان ابن حزم نقل عن
 اهل اللغة ان اجل اسم الزوج والسيد فان ثبت والالحق السيد بالزوج للاستتراك في المعنى (قوله
 شاهد) اي حاضر (قوله الاباذنه) يعني في غير صيام ايام رمضان وكذا في غير رمضان من الواجب
 اذا مضى الوقت وقد خصه المصنف في الترجمة الماضية قبل باب التطوع وكأنه تلقاه من رواية الحسن
 ابن علي عن عبد الرزاق فان فيها لا تصوم المرأة غير رمضان واخرج الطبراني من حديث ابن عباس
 مرفوعا في اثناء حديث ومن حق الزوج على زوجته ان لا تصوم تطوعا الا باذنه فان فعلت لم يقبل منها
 وقد قدمت اختلاف الروايات في لفظ ولا تصوم ودلت رواية الباب على تحريم الصوم المذكور عليها
 وهو قول الجمهور قال النووي في شرح المهذب وقال بعض اصحابنا يكره والصحيح الاول قال فلو
 صامت بغير اذنه صح واثمت لاختلاف الجهة وامر قبوله الى الله قاله العمراني قال النووي ومقتضى
 المذهب عدم الثواب ويؤكده التحريم بثبوت الخبر بلفظ النهي ووروده بلفظ الخبر لا يمنع ذلك بل هو
 ابلغ لانه يدل على تأكد الامر فيه فيكون تأكده بحمله على التحريم قال النووي في شرح مسلم
 وسبب هذا التحريم ان للزوج حق الاستمتاع بها في كل رقت وحقة واجب على الفور فلا يفوته
 بالتطوع ولا بواجب على التراخي وانما يحجزها الصوم بغير اذنه واذا اراد الاستمتاع بها جازو يفسد
 صومها لان العادة ان المسلم يهاب انتهاك الصوم بالافساد ولاشك ان الاولى له خلافاً لذلك ان لم يثبت
 دليل كراهته نعم لو كان مسافرا فمفهوم الحديث في تقييده بالشاهد يقتضي جواز التطوع لها اذا كان
 زوجها مسافرا فلو صامت وقدم في اثناء الصيام فله افساد صومها ذلك من غير كراهة وفي معنى الغيبة
 ان يكون مريضاً بحيث لا يستطيع الجماع وحمل المهلب النهي المذكور على التنزيه فقال هو من
 حسن المعاشرة ولها ان تفعل من غير الفرائض بغير اذنه ما لا يضره ولا يمنع من واجباته وليس له ان
 يبطل شيئا من طاعة الله اذا دخلت فيه بغير اذنه اهـ وهو خلاف الظاهر وفي الحديث ان حق الزوج
 اكده على المرأة من التطوع بالخير لان حقها واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع (قوله
 ولا تأذن في بيته) زاد مسلم من طريق همام عن ابي هريرة وهو شاهد الاباذنه وهذا القيد لا مفهوم له
 بل خرج مخرج الغالب والافغية الزوج لا تقتضي الاباحة للمرأة ان تأذن لمن يدخل بيته بل يتأكد
 حيث سد عليها المنع لثبوت الاحاديث الواردة في النهي عن الدخول على المغيبات اي من غاب عنها زوجها
 ويحتمل ان يكون له مفهوم وذلك انه اذا حضر تيسر استدائه واذا غاب تعذر فلو دعت الضرورة الى

باب لا تأذن المرأة في
 بيت زوجها لاحد الا
 باذنه **حدثنا** ابو اليمان
حدثنا شعيب **حدثنا**
 ابو الزناد عن الاعرج
 عن ابي هريرة رضي الله
 عنه ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال لا يحل
 للمرأة ان تصوم وزوجها
 شاهد الاباذنه ولا تأذن
 في بيته

الدخول عليها لم تقتصر الى استئذانه لتعذر ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها امام مطلق دخول البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها او الى دار منفردة عن سكنها فالذي يظهر انه ملحق بالاول وقال النووي في هذا الحديث اشارة الى انه لا يقتات على الزوج بالاذن في بيته الا باذنه وهو محمول على ما لا تعلم رضا الزوج به اما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها كمن جرت عادته بادخال الضيفان موضع ما لم يعد لهم سواء كان حاضرا ام غائبا فلا يقتصر ادخالهم الى اذن خاص لذلك وحاصله انه لا بد من اعتبار اذنه تفصيلا او اجمالا (قوله الا باذنه) اي الصريح وهل يقوم ما يقتضيه به علامة رضاه مقام التصريح بالرضاء فيه نظر (قوله وما انفقت من نفقة عن غير امره) فانه يؤدي اليه شطره (اي نصفه والمراد نصف الاجر كما جاء واضحا في رواية همام عن ابي هريرة في البيوع ويأتي في النفقات بلفظ اذا انفقت المرأة من كسب زوجها عن غير امره فله نصف اجره في رواية ابي داود فله نصف اجره واغرب الخطابي فحمل قوله يؤدي اليه شطره على المال المنفق وانه يلزم المرأة اذا انفقت بغير امر زوجها زيادة على الواجب لها ان تغرم القدر الزائد وان هذا هو المراد بالشرط في الخبر لان الشرط يطلق على النصف وعلى الجزء قال ونفقة معاوضة فتقدر بما يوازيها من القرض وترد الفضل عن مقدار الواجب وانما جاز لها في قدر الواجب نفقة هند خذني من ماله بالمعروف اه وما ذكرناه من الرواية الاخرى يرد عليه وقد استشرع الايراد فحمل الحديث الاخر على معنى آخر وجعلهما حديثين مختلفين في الدلالة والحق انهما حديث واحد روايا بالفاظ مختلفة واما تعيينه بقوله عن غير امره فقال النووي عن غير امره الصريح في ذلك القدر المعين ولا يني ذلك وجود اذن سابق عام يتناول هذا القدر وغيره اما بالصريح وما بالعرف قال ويتعين هذا التأويل لجعل الاجر بينهما نصفين ومعلوم انها اذا انفقت من ماله بغير اذنه لا الصريح ولا المأخوذ من العرف لا يكون لها اجر بل عليها وزر فتعين تأويله قال واعلم ان هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به عرفا فان زاد على ذلك لم يجز ويؤيده قوله يعني كما مر في حديث عائشة في كتاب الزكاة والبيوع اذا انفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة فاشار الى انه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة قال ونبيه بالطعام ايضا على ذلك لانه مما يسمح به عادة بخلاف النقدين في حق كثير من الناس وكثير من الاحوال (قلت) وقد تقدمت في شرح حديث عائشة في الزكاة بما حدث اطيقة واجوية في هذا ويحتمل ان يكون المراد بالنصف في حديث الباب الحمل على المال الذي يعطيه الرجل في نفقة المرأة فاذا انفقت منه بغير علمه كان الاجر بينهما للرجل لسكونه الاصل في اكتسابه ولكونه يؤجر على ما ينفقه على اهله كما ثبت من حديث سعد بن ابي وقاص وغيره وللرأة لسكونه من النفقة التي تختص بها ويؤيدها هذا الحمل ما أخرجه ابو داود عقب حديث ابي هريرة هذا قال في المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الا من قوتها والاجر بينهما ولا يحمل لها ان تصدق من مال زوجها الا باذنه قال ابو داود في رواية ابي الحسن بن العبد عقبه هذا يضعف حديث همام اه ومراده انه يضعف حله على التعميم اما الجمع بينهما بما يدل عليه هذا الثاني فلا وما ما أخرجه ابو داود وابن خزيمة من حديث سعد قال قالت امرأة يا نبي الله انا كل على آباءنا وازواجنا وابنائنا فما يحصل لنا من اموالهم قال الرطب تاكله وتمدينه واخرج الترمذي وابن ماجه عن ابي امامة رفعه لا تنفق امرأة شيئا من بيت زوجها الا باذنه قبل ولا الطعام قال ذلك افضل اموالنا وظاهرهما التعارض ويمكن الجمع بان المراد بالرطب ما يتسارع اليه الفساد فاذن فيه بخلاف غيره ولو كان طعاما والله اعلم (قوله ورواه ابو الزناد ايضا عن موسى عن ابيه عن ابي هريرة في الصوم)

الا باذنه وما انفقت من نفقة عن غير امره فانه يؤدي اليه شطره ورواه ابو الزناد ايضا عن موسى عن ابيه عن ابي هريرة في الصوم

باب حدثنا محمد بن اسمعيل أخبرنا النبي عن أبي عثمان عن أسامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلت على باب الجنة فكان عامة من دخلها المساكين وأصحاب الجحيم وسون غيرهم أصحاب النار قد أهرقوا دماءهم إلى النار وقت على باب النار فإذا عامة من دخلها النساء **باب** كفران العشير وهو الزوج وهو الخليل من المعاشرة فيه عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم **باب** حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم الفقيه العمري عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس أنه قال خسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياما طويلا نحو من ستين ركعة ثم ركع ركوعا طويلا

٢٤٠

عليه وسلم فصل في رسول الله صلى الله عليه وسلم

يشير إلى أن رواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج اشتملت على ثلاثة أحكام وأن لابي الزناد في أحد الثلاثة وهو صيام المرأة أسنادا آخر وموسى المذکور هو ابن أبي عثمان وأبو عثمان يقال له التبان بمشاة ثم موحدة ثقيلة واسمه سعد ويقال عمران وهو مولى المغيرة بن شعبه ليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وصل حديثه المذکور أحد والنسائي والدارمي والحاكم من طريق الثوري عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان بقصة الصوم فقط والدارمي أيضا وابن خزيمة وأبو عوانة وابن حبان من طريق سفیان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج به قال أبو عوانة في رواية علي بن المديني حدثنا به سفیان بعد ذلك عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان فراجعته فيه فثبت على موسى ورجع عن الأعرج ورويناه عاليا في جزء اسمعيل بن نجيد من رواية المغيرة بن عبد الرحمن عن أبي الزناد وفي الحديث حجة على المالكية في تجوز دخول الأب ونحوه بيت المرأة بغير إذن زوجها وأجابوا عن الحديث بأنه معارض بصفة الرحم وأن بين الحديثين عمومًا وخصوصًا وجهًا فيحتاج إلى مرجح ويمكن أن يقال صلة الرحم إنما تدب بما يملكه الواصل والتصرف في بيت الزوج لا يملكه المرأة إلا بإذن الزوج فكما لا أهلها أن لا تصلهم بماله إلا بإذنه فأنزلهم في دخول البيت كذلك **باب** (قوله) كذا لهم بغير ترجمة وأورد فيه حديث أسامة أقوله فيه وقفت على باب النار فإذا عامة من دخلها النساء وسقط للنسائي لفظ باب فصار الحديث الذي فيه من جملة الباب الذي قبله ومناسبتة له من جهة الإشارة إلى أن النساء عاليا يرتكن النبي المذکور ومن ثم كن أكثر من دخل النار والله أعلم **باب** (قوله) كفران العشير وهو الزوج ٢ والعشير هو الخليل من المعاشرة) أي أن لفظ العشير يطلق بأزاء شيئين فالمراد به هنا الزوج والمراد به في الآية وهي قوله تعالى ولبنس العشير الخاط و هذا تفسير أبي عبيدة قال في قوله تعالى لبنس المولى ولبنس العشير المولى هنا ابن العم والعشير الخاط المعاشرة وقد تقدم شيء من هذا في كتاب الإيمان ثم ذكر فيه حديث ابن عباس في خسوف الشمس بطوله وقد تقدم شرحه مستوفى في آخر أبواب الكسوف وقوله فيه لواحد من الدهر فيه إشارة إلى وجود سبب التعذيب لأنها بذلك كالمصرة على كفر النعمة والاصرار على المعصية من أسباب العذاب أشار إلى ذلك المهلب وذكره حديث عمران بن حصين بمعنى حديث أسامة الماضي في الباب قبله وقوله تابعه أيوب وسلم بن زبير يعني أنهما تابعا عوفًا عن أبي رجاء وهو الطاردي في رواية هذا الحديث عن عمران بن حصين وسيأتي في باب فضل الفقر من الرقاق أن حماد بن نجيع وصخر بن جويرية خالف في ذلك عن أبي رجاء فقالا عنه عن ابن عباس ومثابه أيوب وصلها النسائي واختلف فيه على أيوب فقال عبد الوارث عنه هكذا وقال الثقفى وابن علية وغيرهما عن أيوب عن أبي رجاء عن ابن عباس

طويلا ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم رفع ثم سجد ثم قام فقام قياما طويلا وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الأول ثم رفع ثم سجد ثم انصرف وقد تجلت الشمس فقال ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخففان لموت أحد ولا لحياته فإذا رايت ذلك فاذكروا الله قالوا يا رسول الله رايناك تناوت شيئا في مقامك ههنا ثم رايناك تكلمت فقال اني رايت الجنة أو رايت الجنة فتناوت منها عنقودا ولواخذته لا كلم منه ما بقيت الدنيا ورايت النار فلم أركأ اليوم منظرا

وأما

قط ورايت أكثر أهلها النساء قالوا يا رسول الله قال يكفرنهن قيل يكفرن بالله

قال يكفرن العشير ويكفرن الأحسان لواحد من الدهر ثم رايت منك شيئا قالت ما رايت منك خيرا قط **باب** حدثنا عثمان بن الهيثم حدثنا عوف عن أبي رجاء عن عمران عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اطلعت في الجنة فرايت أكثر أهلها الفقراء واطلعت في النار فرايت أكثر أهلها النساء تابعه أيوب وسلم بن زبير

٣ قوله والعشير هو الخليل كذا ينسخ الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا هو الخليل بدون لفظ العشير فلعن ما في الشرح روايته اه

باب لزوجك عليك حق قاله ابو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم **حدثنا محمد بن مقاتل** اخبرنا عبد الله اخبرنا الاوزاعي قال حدثني يحيى بن ابي كثير قال حدثني ابوسامة بن عبد الرحمن قال حدثني عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم يا عبد
 الله ألم أخبر أنك تصوم
 النهار وتقوم الليل قلت
 بلى يا رسول الله قال فلا
 تفعل صم وافطرو قم ونم
 فان لجسدك عليك حقا
 وان لعينك عليك حقا وان
 لزوجك عليك حقا **باب**
 المرأة رابعة في بيت
 زوجها **باب** حدثنا عبد الله
 اخبرنا عبد الله اخبرنا
 موسى بن عقبه عن نافع
 عن ابن عمر رضى الله
 عنهما عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال كلكم راع
 وكلكم مسؤول عن رعيته
 والامير راع والرجل راع
 على اهل بيته والمرأة
 راعية على بيت زوجها
 وولده فكلكم راع وكلكم
 مسؤول عن رعيته **باب**
 قول الله تعالى الرجال
 قوامون على النساء **باب**
 حدثنا خالد بن محمد حدثنا
 سليمان قال حدثني جبير
 عن انس رضى الله عنه
 قال آلى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من نسائه
 شهرا وقع في مشربته
 فنزل تسع وعشرين
 فتميل يا رسول الله أنك
 آليت شهرا قال ان الشهر
 تسع وعشرون **باب**
 هجرة النبي صلى الله عليه

واما متابعة سلم بن زرير فوصلها المصنف في صفة الجنة من بدء الخلق وفي باب فضل الفقير من الرقاق
ويأتي شرح الحديث مع حديث اسامة في باب صفة الجنة والنار من كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى
﴿ قوله باب لزوجه عليك حق قاله ابو جحيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ وهو طرف من
حديثه في قصة سلمان وابي الدرداء وقد مضى موصولا مشروحا في كتاب الصيام ثم ذكر بعده حديث
عبد الله بن عمرو في ذلك وقد تقدم شرحه ايضا قال ابن بطال لما ذكر في الباب قبله حق الزوج على
الزوجة ذكر في هذا عكسه وانه لا ينبغي له ان يجهد بنفسه في العبادة حتى يضعف عن القيام بحتمها من
جماع واكتساب واختلاف العلماء فيمن كف عن جماع زوجته فقال مالك ان كان بغير ضرورة الزم به
او يفرق بينهما ونحوه عن احمد والمشهور عند الشافعية انه لا يجب عليه وقيل يجب مرة وعن بعض
السلف في كل اربع ايام وعن بعضهم في كل شهر مرة ﴿ قوله باب المرأة راعية في بيت
زوجها ﴾ ذكر فيه حديث ابن عمر وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى ﴿ قوله
باب قول الله تعالى الرجال قوامون على النساء ﴾ الى هنا عند ابى ذر زاد غيره بما فضل الله بعضهم
على بعض الى قوله عليا كبيرا وبسياق الآية تظهر مطابقة الترجمة لان المراد منها قوله تعالى ففظوهن
واهجروهن في المضاجع وهو الذي يطابق قوله آلى النبي صلى الله عليه وسلم من نسائه شهر الان مقتضاه
انه هجرهن وخفي ذلك على الاسماء على فقال لم تبضع لي دخول هذا الحديث في هذا الباب ولا تفسير الآية
التي ذكرها وقد تقدم شرح حديث انس المذكور قريبا في آخر حديث عمر الطويل وقوله فيه انك آليت
شهرافي رواية المستملي والكشيميني آليت على شهر وقوله فقيل يا رسول الله قال ذلك عائشة كما تقدم
واضح في آخر حديث عمر المذكور وتقدم فيه ان عمر وغيره ايضا سألوه عن ذلك ﴿ قوله باب
هجرة النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهم ﴾ كأنه يشير الى ان قوله واهجروهن في المضاجع
لا مفهوم له وانه تجوز الهجرة فيما زاد على ذلك كما وقع للنبي صلى الله عليه وسلم من هجره لازواجه في
المشربة وللعلماء في ذلك اختلاف اذ كره بعد ﴿ قوله ويذكر عن معاوية بن حيدة ﴾ بفتح الحاء المهملة
وسكون التحتانية صحابي مشهور وهو وجد بهز بن حكيم بن معاوية ﴿ قوله رفعه ولا نهجر الا في البيت ﴾
في رواية السكشميني غير ان لانه هجر الا في البيت وهذا طرف من حديث طويل اخرجه احمد وابوداود
والخرائطى في مكارم الاخلاق وابن منسدة في غرائب شعبه كاهنهم من رواية ابى قرعة سويد عن حكيم
ابن معاوية عن ابيه وفيه ما حق المرأة على الزوج قال يطعمها اذا طعم ويكسوها اذا اكتسى ولا يضرب
الوجه ولا يقبض ولا يهجر الا في البيت ﴿ قوله والاول اصح ﴾ يعني حديث انس اصح من حديث معاوية
ابن حيدة وهو كذلك ولكن يمكن الجمع بينهما كما سأذكره واقتضى صنيعه ان هذه الطريق تصلح
للاحتجاج بها وان كانت دون غيرها في الصحة وانما صدرها بصيغة التريض اشارة الى انعطاف
رتبها ووقع في شرح الكرماني قوله ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا نهجر الا في البيت
اي ويذكر عن معاوية ولا نهجر الا في البيت مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم والاول اي
الهجرة في غير البيوت اصح اسنادا وفي بعضها اي بعض النسخ من البخارى غير ان لانه هجر
الا في البيت قال فحينئذ ففاعل يذ كره هجر النبي صلى الله عليه وسلم نساءه في غير بيوتهم
اي ويذكر عن معاوية رفعه غير ان لانه هجر اي رويت قصة الهجرة عنه مرفوعة

❦ ٣١ - فتح الباري - ناسخ ❦ وسلم نسائه في غير يسوتهن ❦ ويذكر عن معاوية بن جندة رفعه ولا نهجر الا في البيت
والاول اصح ❦ حدثنا ابو عاصم عن ابن جرير وحديث محمد بن مقاتل اخبرنا عبد الله اخبرنا ابن جرير قال اخبرني يحيى بن عبد الله بن صفي

الا انه قال لا هجر الا في البيت وهذا الذي تلمحه غلط محض فان معاوية بن حيدة ما روى قصة هجر النبي صلى الله عليه وسلم ازواجه ولا يوجد هذا في شيء من المسانيد ولا الاجزاء وليس مراد البخاري ما ذكره وانما مراده حكاية ما ورد في سياق حديث معاوية بن حيدة فان في بعض طرقه ولا يقبح ولا يضرب الوجه غير ان لا يهجر الا في البيت فظن الكرماني ان الاستثناء من تصرف البخاري وليس كذلك بل هو حكاية منه عما ورد من لفظ الحديث والله اعلم قال المهلب هذا الذي اشار اليه البخاري كانه اراد ان تستن الناس بما فعله النبي صلى الله عليه وسلم من الهجر في غير البيوت رفقا بالنساء لان هجرانهم مع الاقامة معهن في البيوت آلم لانفسهن واوجع لقلوبهن بما يقع من الاعراض في تلك الحال ولما في الغيبة عن الاعين من التسليية عن الرجال قال وليس ذلك بواجب لان الله قد امر بهجرانهم في المضاجع فضلا عن البيوت وتعقبه ابن المنير بأن البخاري لم يرد ما فهمه وانما اراد ان الهجران يجوز ان يكون في البيوت وفي غير البيوت وان الحصر المذكور في حديث معاوية بن حيدة غير معمول به بل يجوز الهجر في غير البيوت كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم اه والحق ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال فربما كان الهجران في البيوت اشد من الهجران في غيرها وبالعكس بل الغالب ان الهجران في غير البيوت آلم للنفوس وخصوصا للنساء لضعف نفوسهن واختلف اهل التفسير في المراد بالهجران فالجمهور على انه ترك الدخول عليهن والاقامة عندهن على ظاهر الآية وهو من الهجران وهو البعد وظاهره انه لا يضاجعها وقيل المعنى يضاجعها ويوليها ظهره وقيل يمنع من جماعها وقيل يجامعها ولا يكلمها وقيل اهجر و هو من مشتق من الهجر بضم الهاء وهو الكلام التبيح اى اغلظوا له في القول وقيل مشتق من الهجار وهو الحبل الذي يشد به البعير يقال هجر البعير اى ربطه فالمعنى او فهو من في البيوت واصر بوهن قاله الطبري وقواه واستدل له ورواه ابن العربي فأجادم ذكر في الباب حديثين الاول حديث ام سلمة (قوله عكرمة بن عبد الرحمن بن الحرث) اى ابن هشام بن المغيرة وهو اخو ابي بكر بن عبد الرحمن احد الفقهاء السبعة وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وقد اخرج في الصيام عن ابي عاصم وحده به وقوله في هذه الطريق لا يدخل على بعض نسائه كذا في هذه الرواية وهو يشعر بأن اللاتي اقسم ان لا يدخل عليهن هن من وقع منهن ما وقع من سبب القسم لاجمع النسوة لكن اتفق انه في تلك الحالة انفكت رجله كما في حديث انس المتقدم في اوائل الصيام فاستمر مقبلا في المشربة ذلك الشهر كله وهو يؤيد ان سبب القسم ما تقدم في قصة مارية فانها تمتضى اختصاص بعض النسوة دون بعض بخلاف قصة العسل فانهم اشترك فيها الا صاحبة العسل وان كانت احدا هن بدأت بذلك وكذلك قصة طلب النفقة والغيرة فانهم اجتمعوا فيها * الحديث الثاني (قوله ابو يعفور) بفتح التحتانية وسكون المهملة وضم الفاء وسكون الواو وآخره راء هو الاصغر واسمه عبد الرحمن بن عبيد كوفي ثقة ليس له في البخاري الا هذا الحديث وآخر تقدم في آخر ليلة القدر وحدث به ايضا عن ابي الضحى (قوله تذاكرنا عند ابي الضحى فقال حدثنا ابن عباس) لم يذكر ما تذاكرناه وقدا اخرج النسائي عن احمد بن عبد الحكم عن مروان ابن معاوية بالاسناد الذي اخرج به البخاري فأوضحه ولفظه تذاكرنا الشهر فقال بعضنا ثلاثين وقال بعضنا تسعا وعشرين فقال ابو الضحى حدثنا ابن عباس وكذا اخرج ابو نعيم من وجه آخر عن مروان بن معاوية وقال فيه تذاكرنا الشهر عند ابي الضحى (قوله فدخلت المسجد ٣ فاذا هو ملائكة من الناس) هذا ظاهر في حضور ابن عباس هذه القصة وحديثه الطويل بل الذي مضى

ان عكرمة بن عبد الرحمن ابن الحرث اخبره ان ام سلمة اخبرته ان النبي صلى الله عليه وسلم حلف لا يدخل على بعض نسائه شهرا فلما مضى تسعة وعشرون يوما غدا عليهن اوراح فقيل له يا نبي الله حلفت ان لا تدخل عليهن شهرا قال ان الشهر يكون تسعة وعشرين يوما حدثنا علي بن عيسى الله حدثنا مروان بن معاوية حدثنا ابو يعفور قال تذاكرنا عند ابي الضحى فقال حدثنا ابن عباس قال اصبحنا يوما ونساء النبي صلى الله عليه وسلم يبكين عند كل امرأة منهن اهلها فخرجت الى المسجد فاذا هو ملائكة من الناس فجاء عمر بن الخطاب فصعد الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو

٣ قوله فدخلت المسجد هكذا في نسخ الشرح التي بأيدينا والذي في المتن بأيدينا فخرجت الى المسجد ففعل ما في البشارح رواية له اه

قريباً يشعر بأنه ما عرف القصة إلا من عمر لكن يحتمل أن يكون عرفها بمجملتها ففصلها عمر له لما سأله
عن المتظاهرين (قوله في غرفة) في رواية النسائي في عليه بجملة مضمومة وقد تكسر ولام ثم
تحتانية ثقيلتين هي المكان العالي وهي الغرفة وتقدم أنها كانت مشربة وفسرت فيها مضى وزاد
الاسماعيلي من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن أبي يعقوب في غرفة ليس عنده فيها إلا بلال (قوله فناداه
فدخل على النبي صلى الله عليه وسلم) كذا في جميع الأصول التي وقفت عليها من البخاري بخذف فاعل
فناداه فان الضمير له وهو الذي دخل وقد وقع ذلك مبيناً في رواية أبي نعيم ولقطه بعد قوله فسلم فلم يجبه
احداً فانصرف فناداه بلال فدخل ومثله للنسائي لكن قال فنادى بلال بخذف المفعول وهو الضمير
في رواية غيره وعند الاسماعيلي فسلم فلم يجبه احداً فاحط فدعاه بلال فسلم ثم دخل وقد تقدم في الحديث
الطويل أن في رواية سالم بن الوايد عن ابن عباس عن عمر عند مسلم أن اسم الغلام الذي أذن له رباح
فلولا قوله في هذه الرواية ليس عنده فيها إلا بلال لجوزت أن يكونا جميعاً كانا عنده لكن يجوز أن يكون
المصير للعندية الداخلة ويكون رباح كان على اسكفة الباب كما تقدم وعند الأذن ناداه بلال فأسمعه
رباح فيجتمع الخبران (قوله فقال لا ولكن آليت منهن شهراً) أي حلفت أن لا أدخل عليهن شهراً
كما تقدم بيانه واضحاً في شرح حديث عمر المطول (قوله باب ما يكره من ضرب
النساء) فيه إشارة إلى أن ضربهن لا يباح مطلقاً بل فيه ما يكره كراهة تزويجه أو تحريم علي ما سنفصله
(قوله وقول الله تعالى واضربوهن أي ضرباً غير مبرح) هذا التفسير منتزع من المفهوم من حديث
الباب من قوله ضرب العبد كما سأوضحه وقد جاء ذلك صريحاً في حديث عمرو بن الأحوص أنه شهد
حججة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثاً طويلاً وفيه أن فعلن فاهجر وهن في
المضاجع واضربوهن ضرباً غير مبرح الحديث أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي واللفظ له وفي
حديث جابر الطويل عند مسلم فأن فعلن فاضربوهن ضرباً غير مبرح (قلت) وسبق التنصيص في
حديث معاوية بن حيدة على النهي عن ضرب الوجه (قوله سفيان) هو الثوري وهشام هو ابن
عروة وعبد الله بن زمة تقدم بيان نسبه في تفسير سورة والشمس (قوله لا يجلد أحدكم) كذا في نسخ
البخاري بصيغة النهي وقد أخرجه الاسماعيلي من رواية أحمد بن سفيان النسائي عن القريابي وهو
محمد بن يوسف شيخ البخاري فيه بصيغة الخبر وليس في أوله بصيغة النهي وكذا أخرجه أبو نعيم من وجه
آخر عن القريابي وكذا توارده عليه أصحاب هشام بن عروة وتقدم في التفسير من رواية وهيب بن أبي
في الأدب من رواية ابن عيينة وكذا أخرجه أحمد بن عبيدة وعن وكيع وعن أبي معاوية وعن
ابن غير وأخرجه مسلم وابن ماجه من رواية ابن غير والترمذي والنسائي من رواية عبدة بن سليمان في
رواية أبي معاوية وعبدة الأميجاد وفي رواية وكيع وابن غير سلام يجلد وفي رواية ابن عيينة
وخطهم في النساء فقال يضرب أحدكم امرأته وهو موافق لرواية أحمد بن سفيان وليس عند واحد منهم
صيغة النهي (قوله جلد العبد) بالنصب أي مثل جلد العبد وفي إحدى روايتي ابن غير عند مسلم
ضرب الأمة والنسائي من طريق ابن عيينة كما يضرب العبد والأمة وفي رواية أحمد بن سفيان جلد
البيعة والعبد وسيأتي في الأدب من رواية ابن عيينة ضرب الفحل أو العبد والمراد بالفحل البعير وفي
حديث أقيط بن حبرة عند أبي داود ولا تضرب طعيتك ضرباً مملوكاً (قوله ثم يجامعها) في رواية أبي
معاوية ولعله أن يضامعها وهي رواية الأكثر وفي رواية لابن عيينة في الأدب ثم لعله يعاقبها وقوله في
آخر اليوم في رواية ابن عيينة عند أحمد من آخر الليل وله عند النسائي آخر النهار وفي رواية ابن غير

في غرفة له فسلم فلم يجبه
احداً ثم سلم فلم يجبه احداً ثم
سلم فلم يجبه احداً فناداه
فدخل على النبي صلى الله
عليه وسلم فقال اطلقت
نساءك فقال لا ولكن
آليت منهن شهراً فمكث
تسعة عشر يوماً ثم دخل
على نسائه في باب ما يكره
من ضرب النساء في قول
الله تعالى واضربوهن أي
ضرباً غير مبرح * حدثنا
محمد بن يوسف حدثنا
سفيان عن هشام عن
أبيه عن عبد الله بن زمة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا يجلد امرأته
جلد العبد ثم يجامعها في
آخر اليوم

زوجها في معصية **حدثنا**
 خلد بن يحيى **حدثنا**
 ابراهيم بن نافع عن
 الحسن هو ابن مسلم عن
 صفية عن عائشة ان امرأة
 من الانصار زوجت ابنتها
 فمطشعر راسها فاجاءت
 الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فذكرت ذلك له
 فقالت ان زوجها امرني
 ان اصل في شعرها فقال
 لانه قد لعن الموصلات
باب وان امرأة خافت
 من بعلها نشوزا او اعراضا
حدثنا ابن سلام اخبرنا
 ابو معاذ عن هشام عن
 ابيه عن عائشة رضي الله
 عنها وان امرأة خافت من
 بعلها نشوزا او اعراضا
 قالت هي المرأة تسكون
 عند الرجل لا يستكثر
 منها فيريد طلاقها ويتزوج
 غيرها تقول له امسكني
 ولا تطلقني ثم تزوج غيرها
 فانت في حل من النفقة
 علي والنفقة لي فذلك
 قوله تعالى فلا جناح عليهما
 ان يصلحا بينهما صلحا
 والصلح خير **باب** العزل
حدثنا مدد **حدثنا** يحيى
 ابن سعيد عن ابن جريج
 عن عطاء عن جابر كنا نعزل

٢ قوله في معصية الله
 هكذا بالنسخ التي بأيدينا
 والذي في المتن بأيدينا في

والاكثر في آخر يومه وفي رواية وكيع آخر الليل او من آخر الليل وكلاهما متقاربة وفي الحديث جواز
 تأديب الرقيق بالضرب الشديد والاعماء الى جواز ضرب النساء دون ذلك واليه اشار المصنف بقوله
 غير مبرح وفي سياقه استبعاد وقوع الامر من العاقل ان يبالغ في ضرب امرأته ثم يجامعها من بقية
 يومه اوليلته والجماعة او المضاجعة انما تستحسن مع ميل النفس والرغبة في العشرة والمجلود غالبا
 ينقر من جلده ف وقعت الاشارة الى ذم ذلك وانه ان كان ولا بد فليكن التأديب بالضرب اليسير بحيث
 لا يحصل منه النفور التام فلا يقرط في الضرب ولا يقرط في التأديب قال المهلب بين صلى الله عليه وسلم
 بقوله جلد العبد ان ضرب الرقيق فوق ضرب الحر لتباين حالتهما ولان ضرب المرأة انما يسح من
 اجل عصيانها وزوجها فيما يجب من حقها عليها اه وقد جاء النهي عن ضرب النساء مطلقا فعند احمد وابي
 داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث اياس بن عبد الله بن ابي ذباب بضم المعجمة
 وعمو حديثين الاولى خفيفة رفعه لا تضربوا اماء الله فجاء عمر فقال قد ذر النساء على ازواجهن فاذن
 لهم فضر بوهن فاطاف بالرسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير فقال له فاطاف بالرسول الله صلى
 الله عليه وسلم سبعون امرأة كاهن يشكين ازواجهن ولا يجدون ارنك خباركم وله شاهد من حديث
 ابن عباس في صحيح ابن حبان وآخر مرسل من حديث ام كاثر بنت ابي بكر عند البيهقي وقوله ذر
 يفتح المعجمة وكسر الهمزة بعدها راء اي نشر بنون ومعجمة وزاي وقبل معناه غضب واستب قال
 الشافعي يحتل ان يكون النهي على الاختيار والاذن فيه على الاباحة ويحتل ان يكون قبل نزول الآية
 بضر بهن ثم اذن بعد نزولها فيه وفي قوله ان يضرب خياركم دلالة على ان ضربهن مباح في الجلة ومحل
 ذلك ان يضربها تأديبا اذا رأى منها ما يكره فيما يجب عليها فيه طاعته فان اكتفى بالتأديب ونحوه كان
 افضل ومهما امكن الوصول الى الغرض بالايهام لا يعدل الى الفعل لما في وقوع ذلك من التفرقة المضادة
 لحسن المعاشرة المطبوعة في الزوجية الا اذا كان في امر يتعلق بمعصية الله وقد اخرج النسائي في الباب
 حديث عائشة ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة له ولا خادما نط ولا ضرب بيده شيئا قط الا في
 سبيل الله صلى الله عليه وسلم او تنتهك حرمة الله فيتقم لله وسيأتي مزيد في ذلك في كتاب الادب ان
 شاء الله تعالى **قوله باب لا تطيع المرأة زوجها ٢** في معصية الله لما كان الذي
 قبله يشعر بتدب المرأة الى طاعة زوجها في كل ما يرومه خصص ذلك بما لا يكون فيه معصية الله فلو
 دعا الزوج الى معصية فعلها ان تمتنع فان ادبها على ذلك كان الاثم عليه ثم ذكر فيه طرفا من حديث
 التي طلبت ان تصل شعر ابنتها وسيأتي شرحه في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى **قوله** انه قد لعن
 الموصلات **كذا** بالبناء للجهول والموصلات بتشديد الصاد المكسورة ويجوز قطعها وفي رواية
 الكشهرية الموصولات وهو يؤيد رواية الفتح **قوله باب** وان امرأة خافت من
 بعلها نشوزا او اعراضا ليس في رواية ابي ذر او اعراضا وقد تقدم الباب وحديثه في تفسير سورة
 النساء وسياقه هنا ثم ذكر هناك سبب نزولها وفيه نزات واختلاف السلف فيما اذا تراضيا على ان
 لا قسمة طاهر لها ان ترجع في ذلك فقال الثوري والشافعي واحمد واخرجه البيهقي عن علي وحكاه ابن
 المنذر عن عبيدة بن عمرو و ابراهيم ومجاهد وغيرهم ان رجعت فعليه ان يقسم لها وان شاء فارقها وعن
 الحسن ليس لها ان تنقض وهو قياس قول مالك في الاطوار والعارية والله اعلم **قوله باب**
 العزل اي النزاع بعد الايلاج لينزل خارج الفرج والمراد هنا بيان حكمه وذكر فيه حديثين الاول
 حديث جابر **قوله** يحيى بن سعيد **هو** القطان **قوله** عن ابن جريج عن عطاء عن جابر كنا نعزل

على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (في رواية احمد بن يحيى بن سعيد الاموي عن ابن جريج عن
عطاء انه سمع جابرا سئل عن العزل فقال كنا نضعه (قوله حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان)
هو ابن عيينة (قال قال عمرو) هو ابن دينار (اخبرني عطاء انه سمع جابرا يقول) هذا مما نزل فيه
عمرو بن دينار فانه سمع الكثير من جابر نفسه ثم ادخل في هذا بينهما واسطة وقد تواردت الروايات من
اصحاب سفيان على ذلك الا ما وقع في مسند احمد في النسخ المتأخرة فانه ليس في الاسناد عطاء لكنه
اخرجه ابو نعيم من طريق المسند بآنياته وهو المعتقد (قوله كنا نعزل والقرآن ينزل وعن عمرو عن
عطاء عن جابر كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل) وقع في رواية
الكشي هينى كان يعزل بضم اوله وفتح الزاي على البناء للجهول وكان ابن عيينة حدث به مرتين مرة
ذكر فيها الاخبار والسماع فلم يقل فيها على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرة ذكره بالنعنة
فذكرها وقد اخرج الاسماعيلي من طريق عن سفيان صرح فيها بالتحديث قال حدثنا عمرو بن دينار
وزاد ابن ابي عمير في روايته عن سفيان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وزاد ابراهيم بن موسى في
روايته عن سفيان انه قال حين روى هذا الحديث اي لو كان حراما لنزل فيه وقد اخرج مسلم هذه
الزيادة عن اسحق بن راهويه عن سفيان فساقه بلفظ كنا نعزل والقرآن ينزل قال سفيان لو كان
شيئا ينهى عنه لنهاه عنه القرآن فهذا ظاهر في ان سفيان قاله استنباطا واهم كلام صاحب العمدة ومن
تبعه ان هذه الزيادة من نفس الحديث فادرجها وليس الامر كذلك فاني تتبعته من المسانيد فوجدت
اكثر روايته عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة وشرحه ابن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال
استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن ان يكون استدلاله بتقرير الرسول لكنه مشروط بعمامة
بذلك انتهى ويكفي في علمه به قول الصحابي انه فعله في عهده والمسئلة مشهورة في الاصول وفي علم
الحديث وهي ان الصحابي اذا اضاف الى زمن النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفع عند الاكثر
لان الظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك واقربه لتوفر دواعيهم على سؤالهم اياه عن الاحكام
واذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم وهذا من الاول فان جابرا صرح بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم
وقد وردت عدة طرق تصرح باطلاعه على ذلك والذي يظهر لي ان الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابرا
او سفيان اراد بنزول القرآن ما يقرأ اعم من المتعبد بتلاوته او غيره مما يوحى الى النبي صلى الله عليه
وسلم فكانه يقول فعلناه في زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه والى ذلك يشير قول ابن عمر كنا
نتقى الكلام والانبساط الى نساءنا هيبة ان ينزل فينا شيء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلما مات
النبي صلى الله عليه وسلم تسكنا وانبطنا اخرج البخاري وقد اخرج مسلم ايضا من طريق ابي
الزبير عن جابر قال كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغ ذلك نبي الله صلى الله عليه وسلم
فلم ينهنا ومن وجه آخر عن ابي الزبير عن جابر ان رجلا اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان لي
جارية وانا اطوف عليها وانا اكره ان تحمل فقال اعزل عنها ان شئت فانه سيأنيها ما قدر لها فلبث
الرجل ثم اتاه فقال ان الجارية قد حبلت قال قد اخبرتك ووقعت هذه القصة عنده من طريق سفيان بن
عيينة باسناد له آخر الى جابر وفي آخره فقال انا عبد الله ورسوله واخرجه احمد وابن ماجه وابن ابي شيبة
بسند آخر على شرط الشيخين بمعناه في هذه الطرق ما اغنى عن الاستنباط فان في احداها التصريح
باطلاعه صلى الله عليه وسلم وفي الاخرى اذنه في ذلك وان كان السياق يشعر بأنه خلاف الاولى كما
سأذكر بالبحث فيه * الحديث الثاني حديث ابي سعيد (قوله جويرية) هو ابن اسماء الضبي

على عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم * حدثنا
علي بن عبد الله حدثنا
سفيان قال قال عمرو
اخبرني عطاء انه سمع جابرا
رضي الله عنه يقول كنا
نعزل والقرآن ينزل وعن
عمرو عن عطاء عن جابر
كنا نعزل على عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم
والقرآن ينزل * حدثنا
عبد الله بن محمد بن اسماء
حدثنا جويرية عن مالك
ابن انس

يشارك مالك في الرواية عن نافع وتقرده عنه بهذا الحديث وبغيره وهو من الثقات الاثبات قال
الدارقطني بعد ان اخرج من طريقه صحيح غريب تقرده به جويرية عن مالك (قلت) ولم اره الا من
رواية ابن اخيه عبد الله بن محمد بن اسماء عنه (قوله عن الزهري) لما لك فيه اسناد آخر اخرج به
المصنف في العتق وابوداود وابن حبان من طريق عنه عن ربيعة عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن
مخير يزوكذا هو في الموطا (قوله عن ابن مخير يز) بجاء مهملة ثم راء ثم زاي مصغرا منه عبد الله ووقع
كذلك في رواية يونس كاسياني في القدر عن الزهري اخبرني عبد الله بن مخير يز الجمحي وهو مدني سكن
الشام ومخير يز ابو هو ابن جنادة بن وهب وهو من رهط ابي مخنورة المؤذن وكان يتما في حجره ووافق
مالك على هذا السند شعيب كما مضى في البيوع ويونس كاسياني في القدر وعقيل والزبيدي كلاهما
عند النسائي وخالفهم معمر قتال عن الزهري عن عطاء بن يزيد عن ابي سعيد اخرج به النسائي وخالف
الجميع ابراهيم بن سعد قتال عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابي سعيد اخرج به
النسائي ايضا قال النسائي رواية مالك ومن واقفه اولى بالمصواب (قوله عن ابي سعيد) في رواية يونس
ان ابا سعيد الخدري اخبره وفي رواية ربيعة في المغازي عن محمد بن يحيى بن حبان عن ابن مخير يزانه
قال دخلت المسجد فرأيت ابا سعيد الخدري فجلست اليه فسألته عن العزل كذا عند البخاري ووقع
عند مسلم من هذا الوجه دخلت انا وابوصرة على ابي سعيد فسأله ابو صرة فقال يا ابا سعيد هل سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر العزل وابوصرة بكسر المهملة وسكون الراء اسمه مالك وقيل
قبس صدابي مشهور من الانصار ووقع في رواية للنسائي من طريق الضحاك بن عثمان عن محمد بن
يحيى عن ابن مخير يز عن ابي سعيد وابوصرة قالوا اصبنا سببا او المحفوظ الاول (قوله اصبنا سببا) في
رواية شعيب في البيوع ويونس المذكورة انه بينما هو جالس عند النبي صلى الله عليه وسلم زاد يونس جاء
رجل من الانصار وفي رواية ربيعة المذكورة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة بني
المصطلق فسينا كرائم العرب وطالت علينا العزبة ورغبنا في الفداء فاردنا ان نستمتع ونعزل فقلنا
نقل ذلك ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين اظهرنا لانسأله فسألناه (قوله فكنا نعزل) في رواية
يونس وشعيب فقال انا نصيب سببا ونحب المال فكيف ترى في العزل ووقع عند مسلم من طريق
عبد الرحمن بن بشر عن ابي سعيد قال ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وما
ذلكم قالوا الرجل نكح المرأة ترضع له فيصيب منها ويكره ان تحمل منه والرجل نكح
له الامة فيصيب منها ويكره ان تحمل منه في هذه الرواية اشارة الى ان سبب العزل شيان احدهما
كراهة عجن الولد من الامة وهو امانة من ذلك واما الثاني فبمع الامة اذا صارت ام ولد واما
غير ذلك كما سأذكره بعد والثاني كراهة ان تحمل الموطوءة وهي ترضع فيضر ذلك بالولد المرضع
(قوله وانكم لتفعلون) هذا الاستفهام يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم ما كان اطلع على فعلهم ذلك
ففيه تعقب على من قال ان قول الصحابي كنا نفعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرفوع
معتلا بان الظاهر اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في هذا الخبر انهم فعلوا العزل ولم يعلم به
حتى سأله عنه نعم للقاء ان يقول كانت دواعيهم متوقفة على سؤاله عن امور الدين فاذا فعلوا الشيء
وعلموا انه لم يطلع عليه بادروا الى سؤاله عن الحكم فيه فيكون الظهور من هذه الحادثة ووقع في
رواية ربيعة لا عليكم ان لا تفعلوا ووقع في رواية مسلم من طريق اخرى عن محمد بن سيرين عن
عبد الرحمن بن بشر عن ابي سعيد لا عليكم ان لا تفعلوا ذلك قال ابن سيرين قوله لا عليكم اقرب

عن الزهري عن ابن
مخير يز عن ابي سعيد
الخدري قال اصبنا سببا
فكنا نعزل فسألنا رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال
او انكم لتفعلون قالوا لا
ما من نسمة كائنة الى يوم
القيامة الا هي كائنة

الى النهى وله من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين نحوه دون قول محمد قال ابن عون فحدث به الحسن
فقال والله لكان هذا زجور قال القرطبي كان هؤلاء فقهوا من لا النهى عما سأله عنه فكان عندهم
بعد لاحذقات تدبره لا تعزلوا وعليكم ان لا تفعلوا ويكون قوله وعليكم الخ تأكيذا للنهى وتعقب بأن
الاصل عدم هذا التقدير وانما معناه ليس عليكم ان تتركوا وهو الذى يساوى ان لا تفعلوا وقال غيره
قوله لا عليكم ان لا تفعلوا اي لا حرج عليكم ان لا تفعلوا فقيه نفي الحرج عن عدم الفعل فافهم ثبوت
الحرج في فعل العزل ولو كان المراد نفي الحرج عن الفعل لقال لا عليكم ان تفعلوا الا ان ادعى ان لازادة
فيقال الاصل عدم ذلك ووقع في رواية مجاهد الاية في التوحيد تعليقاً ووصلها مسلم وغيره ذكر
العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ولم يفعل ذلك احدكم ولم يقل لا يفعل ذلك فأشار الى انه لم
يصرح لهم بالنهى وانما اشار ان الاولى ترك ذلك لان العزل انما كان خشية حصول الولد فلا فائدة في
ذلك لان الله ان كان قد خلق الولد لم يمنع العزل ذلك فتدبر سبق الماء ولا يشعر العازل فيحصل العلق
ويحقه الولد ولا اراد لما قضى الله والفرار من حصول الولد يكون لاسباب منها خشية علق الزوجة
الامة لئلا يصير الولد قريباً وخشية دخول الضرر على الولد الموضع اذا كانت الموطوءة ترضعه او
فراراً من كثرة العيال اذا كان الرجل مقلاً فيرغب عن قلة الولد لئلا يتضرر بتحصيل الكسب وكل
ذلك لا يغني شيئاً وقد اخرج احمد والبخاري وصححه ابن حبان من حديث انس ان رجلاً سأل عن
العزل فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو ان الماء الذى يكون منه الولد اهرقته على ضجرة لا يخرج الله
منها ولداً وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الاوسط له عن ابن مسعود وسألت
مزيداً لذلك في كتاب القدر ان شاء الله تعالى وليس في جميع الصور التي يقع العزل بسببها ما يكون العزل
فيه راجحاً سوى الصورة المتقدمة من عند مسلم في طريق عبد الرحمن بن بشر عن ابي سعيد وهي
خشية ان يضر الحمل بالولد الموضع لانه مما يجرب فضرراً غالباً لكن وقع في بقية الحديث عند مسلم ان
العزل بسبب ذلك لا يفسد لاحتمال ان يقع الحمل بغير الاختيار ووقع عند مسلم في حديث أسامة بن زيد
جامعاً لى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انى اعزل عن امرأتى شفقة على ولدها فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان كان كذلك فلا مضر ذلك فارس ولا الروم وفي العزل ايضا ادخال ضرر على المرأة
لما فيه من تقويت لذتها وقد اختلف السلف في حكم العزل قال ابن عبد البر لا خلاف بين العلماء انه
لا يعزل عن الزوجة الحرة الا باذنها لان الجماع من حقها ولها المطالبة به وليس الجماع المعروف الا مالا
يلحقه عزل وواقعه في نقل هذا الاجماع ابن هبيرة وتعقب بان المعروف عند الشافعية ان المرأة
لاحق لها في الجماع اصلاً ثم في خصوص هذه المسئلة عند الشافعية خلاف مشهور في جواز العزل عن
الحرة بغير اذنها قال الغزالي وغيره يجوز وهو المصحح عند المتأخرين واحتج الجمهور لذلك بحديث
عن عمر اخرج احمد وابن ماجه بلفظ نهى عن العزل عن الحرة الا باذنها وفي اسناده ابن لهيعة والوجه
الاخر للشافعية الحزم بالمنع اذا امتنع وفيما اذا رضيت وجهان اصحهما الجواز وهذا كله في الحرة
واما الامة فان كانت زوجة فهي مرتبة على الحرة ان جازقها ففي الامة اولى وان امتنع فوجهان اصحهما
الجواز ثم رزاً من ارفاق الولد وان كانت مربية جازباً لا خلاف عندهم الا في وجه حكاه الرويانى في المنع
مطلقاً كذهب ابن حزم وان كانت السرية مستولدة فالراجح الجواز فيه مطلقاً لانها ليست راسخة
في الفراش وقيل حكمها حكم الامة المزوجة وهذا وافقت المذاهب الثلاثة على ان الحرة لا يعزل
عنها الا باذنها وان الامة يعزل عنها بغير اذنها واختلفوا في المزوجة فعند المالكية يحتاج الى اذن

سيدها وهو قول أبي حنيفة والراجح عن أحد وقال أبو يوسف ومحمد الاذن لها وهي رواية عن
أحد وعنه باذنهم ما وعنه يباح العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا والذي اختج به من جرح الى التفصيل
لا يصح الا عند عبد الرزاق عنه بسند صحيح عن ابن عباس قال تستأمر المرأة في العزل ولا تستأمر
الامة السرية فان كانت امة تحت حرق عليه ان يستأمرها وهذا نص في المسئلة فلو كان مرغوعا لم يجوز
العدول عنه وقد استشكل ابن العربي القول بمنع العزل عن قول بأن المرأة لاحق لها في الوطء ونقل
عن مالك ان لها حق المطالبة به اذا قصد بتركها اضرارها وعن الشافعي وأبي حنيفة لاحق لها فيه الا في
وطئه واحدة يستقر بها المهر قال فاذا كان الامر كذلك فكيف يكون لها حق في العزل فان خصوه
بالوطئه الاولى فيمكن والافلا يسوغ فيما به بذلك الاعلى مذهب مالك بالشرط المذكور اهـ وما نقله
عن الشافعي غريب والمعروف عند اصحابه انه لاحق لها اصلان جزم ابن حزم بوجوب الوطء وبتحريم
العزل واستند الى حديث جذامة بنت وهب ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العزل فقال ذلك
الواد الخفي اخرج مسلم وهذا معارض بمحدثين أحدهما اخرج الترمذي والنسائي وصححه من
طريق معمر بن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر قال كانت لنا جوارى
وكننا نعزل فقات اليهود ان تلك المؤودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال
كذبت اليهود لو اراد الله خلقه لم تستطع رده واخرجه النسائي من طريق هشام وعلى بن المبارك
وغيرهما عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن عن أبي مطيع بن رفاعه عن أبي سعيد نخوع ومن طريق
أبي عامر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة نخوع ومن طريق سليمان الاحول انه سمع
عمرو بن دينار يسأل ابا سلمة بن عبد الرحمن عن العزل فقال زعم ابو سعيد فذكر نخوع قال فسألت
ابا سلمة اسمته من أبي سعيد قال لا ولكن اخبرني رجل عنه والحديث الثاني في النسائي من وجه
آخر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة وهذه طرق يقوى بعضها ببعض وجع بينهما وبين
حديث جذامة بحمل حديث جذامة على التنزيه وهذه طريقة البيهقي ومنهم من ضعف حديث جذامة
بانه معارض بما هو اكثر طرقا منه وكيف يصرح بتكذيب اليهود في ذلك ثم يثبته وهذا دفع للاحاديد
الصحيحة بالتوهم والحديث صحيح لا ريب فيه والجمع ممكن ومنهم من ادعى انه منسوخ ورد بعدم
معرفة التاريخ وقال الطحاوي يحتمل ان يكون حديث جذامة على وفق ما كان عليه الامر اولا من
موافقة اهل الكتاب وكان صلى الله عليه وسلم يحب موافقة اهل الكتاب فيما لم ينزل عليه ثم اعلمه الله
بالحكم فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه وتعقبه ابن رشد ثم ابن العربي بأنه لا يجوز شيء تبعا لليهود
ثم يصرح بتكذيبهم فيه ومنهم من رجح حديث جذامة بثبوته في الصحيح وضعف مقابله بأنه
حديث واحد اختلف في اسناده فاضطرب ورد بأن الاختلاف انما يقع حيث لا يقوى بعض الوجوه
فتى قوى بعضها عمل به وهو هنا كذلك والجمع ممكن ورجح ابن حزم العمل بحديث جذامة بان احاديث
غيرها موافق اصل الاباحة وحديثها يدل على المنع قال فمن ادعى انه ابيح بعد ان منع فعليه البيان
وتعقب بان حديثها ليس صريحا في المنع اذ لا يلزم من تهمة في اداخفيا على طريق التشبيه ان يكون
حراما وخصه بعضهم بالعزل عن الحامل لزوال المعنى الذي كان يحذره الذي يعزل من حصول الحمل
لكن فيه تضيق الحمل لان المعنى يغذوه فتعذر رد العزل الى موته او الى ضعفه المقضى الى موته
فيكون اداخفيا وجموا ايضا بين تكذيب اليهود في قولهم المؤودة الصغرى وبين اثبات كونه وأدا
خفيا في حديث جذامة بان قولهم المؤودة الصغرى يقتضي انه وأدا ظاهر لكنه صغير بالنسبة الى

دفع المولود بعد وضعه حيا فلا يعارض قوله ان العزل وأدخني فإنه يدل على انه ليس في حكم الظاهر أصلا فلا يترتب عليه حكم وإنما جعله وأدام من جهة اشتراكهما في تطع الولادة وقال بعضهم قوله الوأد الخفي ورد على طريق التشبيه لانه تطع طريق الولادة قبل مجيئه فاشبهه قتل الولد بعد مجيئه قال ابن القيم الذي كذبت فيه اليهود وزعمهم ان العزل لا يتصور معه الحمل أصلا لوجه اوله بمنزلة تطع القتل بالوأد فأكذبهم واخبرانه لا يمنع الحمل اذا شاء الله خلقه واذالم يرد خلقه لم يكن وأدا حقيقة وانما ساء وأد خفيا في حديث جدامة لان الرجل انما يعزل هر بامن الحمل فأجرى قصده لذلك مجرى الوأد لكن الفرق بينهم ما ان الوأد ظاهر بالمباشرة اجتمع فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالتعصده صرفا فلذلك وصفه بكونه خفيا فهذه عدة اجوبة يقف معها الاستدلال بحديث جدامة على المنع وقد جئنا الى المنع من الشافعية ابن حبان فقال في صحيحه ذكرنا الخبر الدال على ان هذا الفعل من جور عنه لا يباح استعماله ثم ساق حديث ابي ذر رفعه ضعه في - لاله وجنبه حرامه واقروهم فان شاء الله احياه وان شاء اماته ولك الاجر اه ولادلالة فيما ساقه على ما ادعاه من التحريم بل هو امر ارشاد لدلت عليه بقية الاخبار والله اعلم ومن عند عبد الرزاق وجه آخر عن ابن عباس انه انكر ان يكون العزل وأدا وقال المنى يكون نطفة ثم هلكة ثم مضغة ثم عظاما ثم يكسى لحما قال والعزل قبل ذلك كله واخرج الطحاوي من طريق عبد الله ابن عدي بن الخياط عن علي بن عوف في قصة حرب عند عمرو وسنده جيد واختلافوا في حلة النهي عن العزل فقيل لتقويت حق المرأة وقيل لمعاندة القدر وهذا الثاني هو الذي يقتضيه معظم الاخبار الواردة في ذلك والاول مبني على صحة الخبر المرفق بين الحرة والامة وقال امام الحرمين موضع المنع انه ينزع بقصد الانزال خارج الفرج خشية الملوقة ومتى فقد ذلك لم يمنع وكانه راعى سبب المنع فاذا فقدت في اصل الاباحة فله ان ينزع متى شاء حتى لو نزع فانزل خارج الفرج اتفقا لم يتعلق به النهي والله اعلم وينزع من حكم العزل حكم معالجة المرأة اسقاط النطفة قبل نفخ الروح فن قال بالمنع هنالك في هذه اولى ومن قال بالجواز يمكن ان يلتحق به هذا ويمكن ان يفرق بأنه أشد لان المزل لم يقع فيه تعاطى السبب ومعالجة السقط تقع بعد تعاطى السبب ويلتحق بهذه المسئلة تعاطى المرأة ما يقطع الحمل من أصله وقد اثنى بعض متأخري الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم باباحة العزل مطلقا والله اعلم واستدل بقوله في حديث ابي سعيد واصبنا كرائم العرب وطالت علينا العزبة واردنا ان نستمتع واحبنا الفداء لمن اجاز استرقاق العرب وقد تقدم بيانه في باب من ملك من العرب رقيقا في كتاب العتق ولمن اجاز وطء المشركات بملك اليمين وان لم يكن من اهل الكتاب لان بني المصطلق كانوا اهل اوثان وقد انفصل عنه من منع باحتمال ان يكونوا من دان بدين اهل الكتاب وهو باطل وباحتمال ان يكون ذلك في اول الامر ثم نسخ وفيه نظر اذا النسخ لا يثبت بالاحتمال وباحتمال ان تكون المسيات اسلمن قبل الوطء وهذا لا يتم مع قوله في الحديث احبنا الفداء فان المسلمة لا تعاد للشرك نعم يمكن جعل الفداء على معنى اخص وهو انهن يفسدين انفسهن فيعتقن من الرق ولا يلزم منه اعادتهن للشركين وحمله بعضهم على ارادة الثمن لان الفداء المتخوف من فوته هو الثمن ويؤيد هذا الحمل قوله في الرواية الاخرى فقال يا رسول الله انا صبناسيا ونصب الاثمان فكيف ترى في العزل وهذا اقوى من جميع ما تقدم والله اعلم ﴿ قوله باب القرعة بين النساء اذا اراد سفرها ﴾ تقدم في حديث الافك في التفسير مثل ذلك من حديث عائشة ايضا وساق المصنف في الباب قصة اخرى ولعلها كانت ايضا في تلك السفارة ولكن بينت في

في باب القرعة بين النساء
اذا اراد سفرها في حديثنا
ابو نعيم حديثنا عبد الواحد
ابن ايمن قال حدثني

شرح حديث الاقل في التفسير انه لم يكن معه في غزوة المريسيع الا عائشة وقد تقدم في الهبة والشهادات مثل ذلك في اول حديث آخر عن عائشة ايضا (قوله ابن ابي مليكة عن القاسم) هو ابن محمد بن ابي بكر وابن ابي مليكة يروى عن عائشة تارة بالواسطة وتارة بغيرها (قوله اذا اراد سفر) مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر وليس على عمومها بل لتعين القرعة من يسافر بها وتجري القرعة ايضا فيما اذا اراد ان يقسم بين زوجته فلا يبدأ بايمن شاء بل يقرع بينهما فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة الا ان يرضين بشئ فيجوز بلا قرعة (قوله اقرع بين نسائه) زاد ابن سعد من وجه آخر عن القاسم عن عائشة فكان اذا خرج سهم غيري عرف فيه الكراهية واستدل به على مشروعيتها القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك كما تقدم في اواخر الشهادات والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة قال عياض هو مشهور وعن مالك واصحابه لانه من باب الخطر والقمار وحكي عن الحنفية اجازتها اه وقد قالوا به في مسألة الباب واحتج من منع من المالكية بأن بعض النسوة قد تكون انفع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة لكلي لانفعها في السفر لاضرر بحال الرجل وكذا بالعكس قد يكون بعض النساء اقوم ببيت الرجل من الاخرى وقال القرطبي ينبغي ان يختلف ذلك باختلاف احوال النساء وتختص مشروعيتها القرعة بما اذا اتفقت احوالهن لثلاث خرج واحدة معه فيكون ترجيحها بغير مرجح اه وفيه مراعاة للذهب مع الامن من رد الحديث اصلا لجله على التخصيص فكانه خصص العموم بالمعنى (قوله فطار القرعة لعائشة وحفصة) اي في سفرة من السفرات والمراد بقولها طارت اي حصلت وطير كل انسان نصيبه وقد تقدم في الجنازة قول ام العلاء لما قسم الانصار المهاجرين قالت وطار لنا عثمان بن مظعون اي حصل في نصيبنا من المهاجرين (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث) استدلل به المهلب على ان القسم لم يكن واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم ولا دلالة فيه لان عماد القسم الليل في الحضر واماني السفر فعماد القسم فيه النزول واماطة السير فليست منه لا ليل ولا نهار وقد اخرج ابو داود وابيهقي واللفظ له من طريق ابن ابي الزناد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قل يوم الا ورسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فيقبل ويلبس ماديون الوقاع فاذا جاء الى التي هو يومها بات عندها (قوله فتات حفصة) اي لعائشة (قوله الا تر كبين الليلة بعيري الخ) كان عائشة اجابت الى ذلك لما شوقها اليه من النظر الى مالم تكن هي تنظر وهذا مشعر بأنهم لم يكونوا حال السير متقاربين بل كانت كل واحدة منهما من جهة كما جرت العادة من السيرة طارين والافلو كانتا معا لم تختص احداهما بنظر مالم تنظره الاخرى ويحتمل ان يريد بالنظر وطأة البعير وجودة سيره (قوله فجاء النبي صلى الله عليه وسلم الى جل عائشة وعليه) في رواية حكاهما الكرماني وعليها وكأنه على ارادة التافة (قوله فسلم عليها) لم يذكر في الخبر انه تحدث معها فيحتمل ان يكون الهم ما وقع ويحتمل ان يكون وقع ذلك اتفاقا ويحتمل ان يكون تحدث ولم ينقل (قوله واقفدت عائشة) اي حالة المسيرة لان قطع المؤلف صعب (قوله فلما نزلوا جعلت رجلها بين الاذخر) كانتا الما عرفت انها الجانبية فيما اجابت اليه حفصة عاتبت نفسها على تلك الجناية والاذخر بنت معروف توجد فيه الهوام غالباً في البرية (قوله وتقول رب ساط) في رواية المستملي يارب ساط باثبات حرف التاء وهي رواية مسلم (قوله تلدغني) بالغين المعجمة (قوله ولا استطيع ان اقول له شياً) قال الكرماني الظاهر انه كلام حفصة ويحتمل ان يكون كلام عائشة ولم يظهر لي هذا الظاهر بل هو كلام عائشة وقد وقع في رواية مسلم في جميع ما وقعت

ابن ابي مليكة عن القاسم عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد سفر اقرع بين نسائه فطار القرعة لعائشة وحفصة وكان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث فقالت حفصة الا تر كبين الليلة بعيري واركب بعيرك تنظرين وانظر فقالت بلى فركب فجاء النبي صلى الله عليه وسلم الى جل عائشة وعليه حفصة فسلم عليها ثم سار حتى نزلوا واقفدت عائشة فلما نزلوا جعلت رجلها بين الاذخر وتقول رب ساط على عقر با اوجبة تلدغني ولا استطيع ان اقول له شياً

عليه من طريقه الا ما سأذكره بعد قوله تلدغني رسولك لا يستطيع ان يقول له شيئاً ورسولك بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو رسولك ويجوز النصب على تقدير فعل وانما لم تعرض لفصحة لانها هي التي اجابها طائفة فعادت على نفسها باللوم ووقع عند الامام عيسى من وجهين عن ابي نعيم شيخ البخاري فيه بعد قوله تلدغني ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر ولا يستطيع ان يقول له شيئاً وعلى هذا فيحتمل ان يكون المراد بالقول في قولها ان اقول اي احكي له الواقعة لانه ما كان يعتزني في ذلك وظاهر رواية غيره تفهم ان مرادها بالقول انها لا يستطيع ان تقول في حقه شيئاً كما تقدم قال الداودي يحتمل ان تكون المسابقة في ليلة عائشة ولذلك غلبت عليها الفيرة فدعت على نفسها بالموت وتعقب بأنه يلزم منه انه يوجب القسم في المسابقة وليس كذلك اذ لو كان لما كان يخص عائشة بالمسابقة دون حفصة حتى تحتاج حفصة لتعجيل على عائشة ولا يتجه القسم في حالة السير الا اذا كانت الخطوة لا تحصل الا فيه بأن يركب معها في الهودج وعند النزول يجتمع الكل في الخيمة فيكون حينئذ عماد القسم السير اما المسابقة فلا وهذا كله مبني على ان القسم كان واجبا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو الذي يدل عليه معظم الاخبار ويؤيد القول بالقرعة انهم اتفقوا على ان مدة السفر لا يحاسب بها المقيمة بل يتبدى اذ ارجع بالقسم فيما يستقبل فلو سافر من شاء بغير قرعة فقدم بعضهم في القسم للزم منه اذ ارجع ان يوفي من تخلف حقها وقد نقل ابن المنذر الاجماع على ان ذلك لا يجب فظهر ان للقرعة فائدة وهي ان لا يؤثر بعضهم بالتمسك لما يترتب على ذلك من ترك العدل بينهم وقد قال الشافعي في القديم لو كان المسافر يقسم لمن خلف لما كان للقرعة معنى بل معناها ان تصير هذه الايام لمن خرج سهمها خالصة انتهى ولا يخفى ان محل الاطلاق في ترك القضاء في السفر مادام اسم السفر موجودا فلو سافر الى بلدة فأقام بها زمانا طويلا ثم سافر راجعا فعليه قضاء مدة الإقامة وفي مدة الرجوع خلاف عند الشافعية والمعنى في سقوط القضاء ان التي سافرت وفازت بالصحة لحقها من تعقب السفر ومشقته ما يقابل ذلك والمقيمة عكسها في الامرين معا (قوله باب المرأة تهب يومها من زوجها لضرتها) من يتعلق يومها لا تهب اي يومها الذي يختص بها (قوله وكيف يقسم ذلك) قال العلماء اذا هبت يومها لضرتها قسم الزوج لها يوم ضرته فان كان تاليا ليومها فذاك والالم يقدمه عن رتبته في القسم الا برضا من بنى وقالوا اذا هبت المرأة يومها لضرتها فان قبل الزوج لم يكن للوهوبة ان تمتنع وان لم يقبل لم يكره على ذلك واذا هبت يومها لزوجها ولم تعرض للضرة فهل له ان يخص واحدا ان كان هنده اكثر من اثنتين او يوزعه بين من بنى وللواهبية في جميع الاحوال الرجوع عن ذلك متى احبت لكن فيما يستقبل لا في الماضي واطلق ابن بطال انه لم يكن لسودة الرجوع في يومها الذي وهبت له عائشة (قوله حدثنا مالك بن اسمعيل) هو ابو غسان النهدي وزهير هو ابن معاوية (قوله ان سودة بنت زمعة) هي زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان تزوجها وهو بمكة بعد موت خديجة ودخل عليها بها وهاجرت معه ووقع لمسلم من طريق شريك عن هشام في آخر حديث الباب قالت عائشة وكانت اول امرأة تزوجها بعدى ومعناه عقد عليها بعد ان عقد على عائشة واما دخوله عليها فكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق وقد نبه على ذلك ابن الجوزي (قوله وهبت يومها لعائشة) تقدم في الهبة من طريق الزهري عن عروة بلفظ يومها واوليتها وزاد في آخره تبني بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية مسلم من طريق عقبه بن خالد عن هشام لما ان كبرت سودة وهبت له نحوه من رواية جرير عن هشام واخرج ابو داود هذا الحديث وزاد فيه

باب المرأة تهب يومها
من زوجها لضرتها وكيف
يقسم ذلك (حدثنا مالك
ابن اسمعيل حدثنا زهير
عن هشام عن ابيه عن
عائشة ان سودة بنت زمعة
وهبت يومها لعائشة

بيان سببه اوضح من رواية مسلم فروى عن احمد بن يونس عن عبد الرحمن بن ابي الزناد عن هشام بن عروة بالسند المذكور كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم الحديث وفيه ولقد قالت سودة بنت زمعة حين اسنت وخافت ان يقارقه رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله يومى لعائشة قبل ذلك منها فقيها واشياهم انزلت وان امرأة خافت من بعلها نشوزا الاية وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن ابن ابي الزناد في وصلة ورواه سعيد بن منصور عن ابن ابي الزناد عن سلام بن ذكر فيه عن عائشة وعنده الترمذي من حديث ابن عباس موصولا نحوه وكذا قال عبد الرزاق عن معمر بن عوف ذلك فتواردت هذه الروايات على انها خست الطلاق فوهبت واخرج ابن سعد بسند رجاله ثقات من رواية القاسم بن ابي بزة عن سلال بن النخعي عن النبي صلى الله عليه وسلم طلقها فعدت له على طريقه فقالت والذي بعثك بالحق مالي في الرجال حاجة ولكن احب ان ابعث مع نسائي يوم القيامة فأنشدك بالذي انزل عليك الكتاب هل طلقتنى لموجدة وجدتها على ذل لاقالت فأنشدك لما راجعني فراجعها قالت فاني قد جعلت يومى ولبنتي لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة) في رواية جرير عن هشام عن مسلم فكان يقسم لعائشة يومين يومها ويوم سودة وقد بينت كلامهم في كيفية هذا القسم اول الباب (قوله **باب العدل بين النساء وان تستطعن ان تعدلوا بين النساء**) اشار بذلك الى ان المتن فيهما العدل بينهما من كل جهة وبالحدوث الى ان المراد بالعدل التسوية بينهما في كل منهن فاذا في لكل واحدة منهن كسوتها ونفقتها والابواء اليها لم يضره ما زاد على ذلك من ميسل قلب او تبرع بتحفة وقد روى الاربعون وصححه ابن حبان والحاكم من طريق حماد بن سامة عن ايوب عن ابي قلابه عن عبد الله بن يزيد عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك قال الترمذي يعني به الحب والمودة كذلك فسر اهمل العلم قال الترمذي رواه غير واحد عن حماد بن زيد عن ايوب عن ابي قلابه عن سلال وهو اصح من رواية حماد بن سامة وقد اخرج البيهقي من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله ولن تستطعن الاية قال في الحب والجماع وعن عبيدة بن عمرو السلماني مثله (قوله بشر) هو ابن الفضل وخالد هو ابن مهران الخداء (قوله ولو شئت ان اقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة) في رواية مسلم وابي داود من طريق هشيم عن خالد في آخر الحديث قال خالد لو شئت ان اقول رفعه لصدقت واسكنه قال السنة فبين انه قول خالد وهو ابن مهران الخداء راويه عن ابي قلابه وقد اختلف على سفيان الثوري في تعيين قائل ذلك هل هو خالد او شيخه ابو قلابه رايي بيان ذلك في الباب الذي يليه مع شرح الحديث (قوله **باب اذا تزوج الثيب على البكر**) اي او عكس كيف يصنع (قوله حديثنا يوسف بن راشد) هو يوسف بن موسى بن راشد نسب بلخه (قوله حديثنا ابو اسامة عن سفيان) في رواية ابي نعيم من طريق حمزة بن عون عن ابي اسامة حديثنا سفيان (قوله حديثنا ايوب) هو السخيتاني وخالد هو الخداء (قوله عن ابي قلابه) اي انهم ما جيعاروا به عن ابي قلابه لكن الذي يظهر انه ساقه على لفظ خالد (قوله قال من السنة) اي سنة النبي صلى الله عليه وسلم هذا الذي يتبادر لقلوبهم من قول الصحابي وقدم في الحج قول سلام بن عبد الله بن عمر لما سأل الزهري عن قول ابن عمر للحجاج ان كنت تريد السنة هل تريد سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقال له سالم وهل يعنون بذلك الاسته (قوله اذا تزوج الرجل البكر على الثيب) اي يكون عنده امرأة فيتزوج

وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة بيومها ويوم سودة **باب العدل بين النساء ولن تستطعن ان تعدلوا بين النساء الى قومه واسعا حكما** **باب اذا تزوج البكر على الثيب** حدثنا مسدد حدثنا بشر حدثنا خالد عن ابي قلابه عن انس ولو شئت ان اقول قال النبي صلى الله عليه وسلم ولكن قال السنة اذا تزوج البكر اقام عندها سبعاً واذا تزوج الثيب اقام عندها ثلاثاً **باب اذا تزوج الثيب على البكر** حدثنا يوسف بن راشد حدثنا ابو اسامة عن سفيان حدثنا ايوب وخالد عن ابي قلابه عن انس قال من السنة اذا تزوج الرجل البكر على الثيب

معها بكر ا كاسياً الى البحث عنه (قوله اقام عندها سبعا وقسم ثم قال اقام عندها ثلاثاً ثم قسم) كذا في البخاري بالواو في الاولى و بلفظ ثم في الثانية و وقع عند الاسماعيلي و ابي نعيم من طريق حمزة بن عون عن ابي اسامة بلفظ ثم في الموضعين (قوله قال ابو قلابة ولو شئت لقلت ان انسارفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم) كانه يشير الى انه لو صرح برفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم لكان صادقا فيكون روي بالمعنى وهو جائز عنده لكنه راي ان المحافظة على اللفظ اولى وقال ابن دقيق العيد قول ابي قلابة يحتمل وجهين احدهما ان يكون ظن انه سمعه عن انس مرفوعا لفظا فتهرر عنه تورعا والثاني ان يكون راي ان قول انس من السنة في حكم المرفوع فلو عبر عنه بأنه مرفوع على حسب اعتقاده اصح لانه في حكم المرفوع قال والاول اقرب لان قوله من السنة يقتضي ان يكون مرفوعا بطريق اجتهاده محتمل وقوله انه رفعه نص في رفعه و ليس للراوي ان ينقل ما هو ظاهر محتمل الى ما هو نص غير محتمل انتهى وهو بحث متجه ولم يصب من رده بأن الاكثر على ان قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع لا يجيء الفرق بين ما هو مرفوع وما هو في حكم المرفوع لكن باب الرواية بالمعنى متسع وقد وافق هذه الرواية ابن علية عن خالد في نسبة هذا القول الى ابي قلابة اخرجه الاسماعيلي ونسبه بشر بن المفضل وهشيم الى خالد ولا منافاة بينهما كما تقدم لاحتمال ان يكون كل منهما قال ذلك (قوله وقال عبد الرزاق اخبرنا سفيان عن ايوب و خالد) يعني بهذا الاسناد والمتن (قوله قال خالد ولو شئت لقلت رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم) كان البخاري اراد ان يبين ان الرواية عن سفيان الثوري اختلفت في نسبة هذا القول هل هو قول ابي قلابة او قول خالد ويظهر لي ان هذه الزيادة في رواية خالد عن ابي قلابة دون رواية ايوب و يؤيده انه اخرجه في الباب الذي قبله من وجه آخر عن خالد وقد كرر الزيادة في صدر الحديث وقد وصل طريق عبد الرزاق المذكورة مسلم فقال حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق ولفظه من السنة ان يقيم عند البكر سبعا قال خالد الى آخره وقد رواه ابو داود الحفري و القاسم بن يزيد الجرمي عن الثوري عنهم ما اخرجه الاسماعيلي ورواه عبد الله بن الوليد العدني عن سفيان كذلك اخرجه البيهقي وشذ ابو قلابة الرقاشي فرواه عن ابي عاصم عن سفيان عن خالد و ايوب جميعا وقال فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم اخرجه ابو عوانة في صحيحه عنه وقال حدثنا الصنعاني عن ابي قلابة وقال هو غريب لا اعلم من قاله غير ابي قلابة انتهى وقد اخرج الاسماعيلي من طريق ايوب من رواية عبد الوهاب الثقفي عنه عن ابي قلابة عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فصرح برفعه وهو يؤيد ما ذكرته ان السياق في رواية سفيان لخالد ورواية ايوب هذه ان كانت محفوظة احتمل ان يكون ابو قلابة لما حدث به ايوب جزم برفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخرجه ابن خزيمة في صحيحه واخرجه ابن حبان ايضا عنه عن عبد الجبار بن العلاء عن سفيان بن عيينة عن ايوب وصرح برفعه واخرجه الدارمي والدارقطني من طريق محمد بن اسحق عن ايوب مثله فبينت ان رواية خالد هي التي قال فيها من السنة وان رواية ايوب قال فيها قال النبي صلى الله عليه وسلم واستدل به على ان هذا العدل يختص بمن له زوجة قبل الجديدة وقال ابن عبد البر جهورا العلماء على ان ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف وسواء كان عنده زوجة ام لا وحكي النووي انه يشحب اذ لم يكن عنده غيرها والا فيجب وهذا يوافق كلام اكثر اصحاب واختار النووي ان لا فرق واطلاق الشافعي يعضده ولكن يشهد للاول قوله في حديث الباب اذا تزوج البكر على الثيب ويمكن ان يتصل للاختصاص في سياق بشر عن خالد الذي في الباب قبله فانه قال اذا تزوج البكر اقام عندها سبعا الحديث ولم يقيد بما اذا تزوجها

اقام عندها سبعا وقسم
واذا تزوج الثيب هي
البكر اقام عندها ثلاثاً ثم
قسم قال ابو قلابة ولو شئت
لقلت ان انسارفعه الى
النبي صلى الله عليه وسلم
وقال عبد الرزاق اخبرنا
سفيان عن ايوب و خالد
قال خالد ولو شئت لقلت
رفعه الى النبي صلى الله
عليه وسلم

على غيرها لكن القاعدة ان المطلق محمول على المقيد بل ثبت في رواية خالد التقييد فعند مسلم من طريق هشيم عن خالد اذا تزوج البكر على الثيب الحديث ويؤيده ايضا قوله في حديث الباب ثم قسم لان القسم انما يكون بان عنده زوجة اخرى وفيه حجة على الكوفيين في قولهم ان البكر والثيب سواء في الثلاث وعلى الاوزاعي في قوله للبكر ثلاث والثيب يومان وفيه حديث مرفوع عن عائشة اخرج به الدارقطني بسند ضعيف جدا وخص من عموم حديث الباب ما لو ارادت الثيب ان يكمل لها السبع فانه اذا اجابها سقط حقها من الثلاث وقضى السبع لغيرها لما اخرج به مسلم من حديث ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم لما تزوجها اقام عندها ثلاثا وقال انه ليس بك على اهلك هو ان ان شئت سبعت لك وان سبعت لك سبعت انسائي وفي رواية له ان شئت ثلثت ثم درت قالت ثلث وحكى الشيخ ابو اسحق في المذهب وجهين في انه يقضى السبع او الاربع المزیدة والذي قطع به الاكثر ان اختارت السبع قضاها كلها وان اقامها بغير اختيارها قضى الاربع المزیدة (تنبیه) يكره ان يتأخر في السبع او الثلاث عن صلاة الجماعة وسائر اعمال البر التي كان يفعلها نص عليه الشافعي وقال الرافعي هذا في النهار واماني الليل فلا لان المندوب لا يترك له الواجب وقد قال الاصحاب يسوي بين الزوجات في الخروج الى الجماعة وفي سائر اعمال البر فيخرج في ليالي الكل او لا يخرج اصلا فان خصص حرم عليه وعدوا هذا من الاعذار في ترك الجماعة وقال ابن دقيق العيد اقرط بعض الفقهاء فجعل مقامه عندها عذرا في اسقاط الجمعة وبالنسبة في التشيع واجيب بأنه قياس قول من يقول بوجوب المقام عندها وهو قول الشافعية ورواه ابن القاسم عن مالك وعنه يستحب وهو وجه للشافعية فعلى الاصح يتعارض عنده الواجب ان يقدم حق الاذى هذا توجيهه فليس بشنيع وان كان مرجوحا وتجب الموالاة في السبع وفي الثلاث فلو فرق لم يحسب على الراجح لان الحشمة لا تزول به ثم لا فرق في ذلك بين الحرية والامة وقيل هي على النصف من الحرية ويجب بالكسر (قوله باب من طاف على نسائه في غسل واحد) ذكر فيه حديث انس في ذلك وقد تقدم سندنا ومتنا في كتاب الغسل مع شرحه وفوائده والاختلاف على قتادة في كونهن تسعا او احدى عشرة وبيان الجمع بين الحديثين وتعلق به من قال ان القسم لم يكن واجبا عليه وتقدم ان ابن العربي نقل انه كانت له ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر وقلت اني لم اجد لذلك دليلا ثم وجدت حديث عائشة الذي في الباب بعده هذا بلفظ كان اذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من احدها من الحديث وليس فيه بقية ما ذكر من ان تلك الساعة هي التي لم يكن القسم واجبا عليه فيها ٢ وانه ترك اتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة ويرد عليه قوله في حديث انس كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وقد تقدمت له توجيهات غير هذه هنالك وذكر عياض في الشفاء ان الحكمة في طوافه عليهن في الليلة الواحدة كان لتحصيلهن وكانه اراد به عدم تشوقهن للزواج اذا الاحصان له معان منها الاسلام والحرية والعفة والذي يظهر ان ذلك انما كان لارادة العدل بينهما في ذلك وان لم يكن واجبا كما تقدمت من ذلك في باب كثرة النساء وفي التعليل الذي ذكره نظر لانهم حرم عليهن التزوج بعده وعاش بعضهن بعده خمسين سنة فسادونها وزادت آخرهن موتا على ذلك (قوله باب دخول الرجل على نسائه في اليوم) ذكر فيه طرفا من حديث عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من العصر دخل على نسائه الحديث وسيأتي بأتم من هذا في باب لم يخرم ما احل الله لك من كتاب الطلاق وقوله فيدنو من احدها من زادقيه ابن ابي الزناد عن

باب من طاف على نسائه في غسل واحد حديثنا يزيد بن زريع حديثنا سعيد عن قتادة ان انس بن مالك حدثهم ان نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة باب دخول الرجل على نسائه في اليوم حديثنا فروة حدثنا علي بن مسهر عن هشام عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من احدها من فدخل على حفصة فاحتبس اكثر ما كان يحتبس

٢ قوله وانه ترك اتيان نسائه كلهن في ساعة واحدة على تلك الساعة كذا في نسخ الشرح التي بأيدينا واعمل فيه سقطا وتحريقا والاصل وان ترك نسائه كلهن في ساعة واحدة محمول على تلك الساعة او نحو ذلك وحرر اه مصححه

باب اذا استأذن الرجل

نساءه في ان يعرض في بيت
بعضهن فاذن له في حديثنا
اسماعيل قال حدثني
سليمان بن بلال قال هشام
ابن عروة اخبرني ابي عن
عائشة رضي الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان يسأل في مرضه
الذي مات فيه ابن اناعدا
ابن اناعدا يريد يوم عائشة
فاذن له ازواجه يكون
حيث شاء فكان في بيت
عائشة حتى مات عندها
قالت عائشة فأت في اليوم
الذي كان يدور على فيه في
بيتي فقبضه الله وان
رأسه بين يدي وسحري
وخاطر يقهر ربي في باب
حب الرجل بعض نساءه
افضل من بعض في حديثنا
عبد العزيز بن عبد الله
حدثنا سليمان بن يحيى
عن عبيد بن حميد سمع
ابن عباس عن عمر رضي
الله عنهم دخل على
حفصة فقال يا بنيت
لا يغرنك هذه التي اعجبها
حسنها حب رسول الله
صلى الله عليه وسلم اياها
يريد عائشة فقضت
على رسول الله صلى الله
عليه وسلم قبسم في باب
المتشبع بمالم ينل وما ينهي
من افتخار الضرة في
حديثنا سليمان بن حرب

هشام بن عروة بغير وقاع وقد بينته في باب القرعة بين النساء وهو مما يؤكده الرد على ابن العربي فيما
ادعاه (قوله باب) اذا استأذن الرجل نساءه في ان يعرض في بيت بعضهن فاذن له (
ذكر فيه حديث عائشة في ذلك وقد تقدم شرحه في الوفاة النبوية في آخر المغاري والغرض منه هنا
ان القسم لمن يسقط باذنه في ذلك فكانه من وهب ايامه تلك التي هو في بيتها وقد تقدم في بعض طرقه
التصريح بذلك (قوله باب) حب الرجل بعض نساءه افضل من بعض (ذكر فيه
طرقا من حديث ابن عباس عن عمر الذي تقدم في باب موعظة الرجل ابتته وهو ظاهر فيما ترجم له وقد
تقدم شرحه هناك (قوله باب) المتشبع بمالم ينل وما ينهي من افتخار الضرة (اشار
بهذا الى ما ذكره ابو عبيد في تفسير الخبر قال قوله المتشبع اي المتزين بما ليس عنده ينكث بذلك
ويتزين بالباطل كالمرأة تكون عند الرجل ولها ضرة قد عصى من الخطوة عند زوجها اكثر مما عنده
تريد بذلك غيظ ضررتها وكذلك هذا في الرجال قال واما قوله كلابس ثوبي زور فانه الرجل يلبس الثياب
المشبهة لثياب الزهاد يوهم انه منهم ويظهر من التخشع والتقشف اكثر مما في قلبه منه قال وفيه وجه
آخر ان يكون المراد بالثياب الانفس كقولهم فلان نقي الثوب اذا كان بريئا من الدنس وفلان دنس
الثوب اذا كان مغمو صاعليه في دينه وقال الخطابي الثوب مثل ومعناه انه صاحب زور وكذب كما
يقال لمن وصف بالبراءة من الادناس طاهر الثوب والمراد به نفس الرجل وقال ابو سعيد الضرير المراد
به ان شاهد الزور قد يستعير ثوبين يتجمل بهما ابوهم انه مقبول الشهادة اه وهذا نقله الخطابي عن
نعيم بن حاد قال كان يكون في الحلي الرجل له هيئة وشارة فاذا احتجج الى شهادة زور لبس ثوبيه واقبل
فشهد فقبيل ليل هيئته وحسن ثوبيه فيقال امضاها بثوبيه يعني الشهادة فاضيف الزور اليها فقبيل
كلابس ثوبي زور واما حكم التثنية في قوله ثوبي زور فللاشارة الى ان كذب المتحلي مثني لانه كذب على
نفسه بمالم يأخذ وعلى غيره بمالم يعط وكذلك شاهد الزور يظلم نفسه ويظلم المشهود وعليه وقال الداودي
في التثنية اشارة الى انه كالذي قال الزور مرتين مبالغة في التحذير من ذلك وقيل ان بعضهم كان يجعل في
السكم كما آخروهم ان الثوب ثوبان قاله ابن المنير قلت ونحو ذلك ما في زماننا هذا فيما يعمل في الاطواق
والمعنى الاول اليق وقال ابن التين هو ان يلبس ثوبي وديعة او عارية يظن الناس انها له ولباسهما
لا يدوم ويقتضح بكذبه واراد بذلك تنفير المرأة عما ذكر خوف من الفساد بين زوجها وضررتها وورث
بينهما البغضاء فيصير كالسحر الذي يفرق بين المرء وزوجه وقال الزمخشري في اللغات المتشبع اي
المتشبه بالشبعان وليس به واستعير للمتحلي بفضيلة لم يرزقها وشبهه بلبس ثوبي زور اي ذي زور وهو
الذي يزيى اهل الصلاح رياء واذن الثوبين اليه لانها كالملبوسين واراد بالتثنية ان المتحلي بما
ليس فيه مكن لبس ثوبي الزور ارتدى باحدهما وانزرا بالآخر كما قيل * اذا هو بالمجدار تدي وتأزرا *
فالاشارة بالازار والرداء الى انه منتصف بالزور من رأسه الى قدمه ويحتمل ان تكون التثنية اشارة
الى انه حصل بالتشبع حالتان مذمومتان فقد انما يتشبع به واظهار الباطل وقال المطرزي هو الذي
يرى انه شبعان وليس كذلك (قوله عن هشام) هو ابن عروة بن الزبير ويحيى في الرواية الثانية هو
ابن سعيد القطان وافاد تصريح هشام بتحديث فاطمة وهي بنت المنذر بن الزبير وهي بنت عمه
وزوجته واسماء بنت ابي بكر الصديق جدهما معا وقد اتفق الاكثر من اصحاب هشام على
هذا الاسناد وانفرد معمر والمبارك بن فضالة بروايته عن هشام بن عروة فقالا عن ابيه عن عائشة
واخرجه النسائي من طريق معمر وقال انه خطأ والصواب حديث اسماء وذكر الدارقطني في

حديثنا حماد بن زيد عن هشام عن فاطمة عن اسماء عن النبي صلى الله عليه وسلم وحدثني محمد بن المثنى حديثنا يحيى عن هشام

التبعية ان مسلما اخرج من رواية عبدة بن سليمان ووكيع كلاهما عن هشام بن عروة مثل رواية
معمر قال وهذا لا يصح واحتجاج ان انظر في كتاب مسلم فاني وجدته في رقعة والصواب عن عبدة
ووكيع عن فاطمة عن اسماء لا عن عروة عن عائشة وكذا قال سائر اصحاب هشام (قلت) هو ثابت
في النسخ الصحيحة عن مسلم في كتاب اللباس اورده عن ابن نمير عن عبدة ووكيع عن هشام عن ابيه
عن عائشة ثم اورده عن ابن نمير عن عبدة وحده عن هشام عن فاطمة عن اسماء فاقضى انه عند عبدة
على الوجهين وعند وكيع بطريق عائشة فقط ثم اورده مسلم من طريق ابى معاوية ومن طريق ابى
اسامة كلاهما عن هشام عن فاطمة وكذا اورده النسائي عن محمد بن آدم وابو عوانة في صحيحه من
طريق ابى بكر بن ابى شيبة كلاهما عن عبدة عن هشام وكذا هو في مسند ابن ابى شيبة واخرجه ابو
عوانة ايضا من طريق ابى ضمرة ومن طريق علي بن مسهر واخرجه ابن حبان من طريق محمد بن عبد
الرحمن الطفاوى وابو نعيم في المستخرج من طريق مربي بن رجاء كلهم عن هشام عن فاطمة فالظاهر
ان المحفوظ عن عبدة عن هشام عن فاطمة واما وكيع فقد اخرج روايته الجوزقي من طريق عبد الله
ابن هاشم الطوسي عنه مثل ما وقع عند مسلم فليضم الى معمر ومبارك بن فضالة ويستدرج على
الدارقطني (قوله ان امرأة قالت) لم اقف على تعيين هذه المرأة ولا على تعيين زوجها (قوله ان لي
ضرة) في رواية الاسماعيلي ان لي جارة وهي الضرة كما تقدم (قوله ان تشبعت من زوجي غير الذي
يعطيني) في رواية مسلم من حديث عائشة ان امرأة قالت يا رسول الله اقول ان زوجي اعطاني مالم يعطيني
(قوله المتشبع بمالم يعط) في رواية معمر بمالم يعطه (قوله **باب** الغيرة) بفتح المعجمة
وسكون التحتانية بعد هاء قال عياض وغيره هي مشتقة من تغير القلب وهي جان الغضب بسبب
المشاركة فيما به الاختصاص واشد ما يكون ذلك بين الزوجين وهذا في حق الا آدمي واما في حق الله فقال
الخطابي احسن ما يفسر به ما فسر به في حديث ابى هريرة يعني الا في هذا الباب وهو قوله وغيره الله
ان ياتي المؤمن ما حرم الله عليه قال عياض ويحتمل ان تكون الغيرة في حق الله الاشارة الى تغيير حال
فاعل ذلك وقيل الغيرة في الاصل الحمية والانفة وهو تفسير بلازم التغير فيرجع الى الغضب وقد نسب
سبحانه وتعالى الى نفسه في كتابه الغضب والرضا وقال ابن العربي التغير محال على الله بالدلالة القطعية
فيجب تأويله بالازمة كالوعيد او ايقاع العقوبة بالفاعل ونحو ذلك اه وقد تقدم في كتاب الكسوف
ثم من هذا ينبغي استحضاره هنا ثم قال ومن اشرف وجوه غيرته تعالى اختصاصه قوما بعصمته يعني
فن ادعى شيئا من ذلك لنفسه عاقبه قال واشد الا دمي بين غيره رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان يغار
لله ولدينه ولهذا كان لا يتقم لنفسه اه واورد المصنف في الباب تسعة احاديث * الحديث الاول
(قوله وقال وراى) بفتح الواو وتشديد الراء هو كتاب المغيرة بن شعبة ومولاه وحديثه هذا المعلق
عن المغيرة سيأتي موصولا في كتاب الحدود من طريق عبد الملك بن عمير عنه بلفظه لكن فيه فبلغ ذلك
النبي صلى الله عليه وسلم واختصرها هنا وياتي ايضا في كتاب التوحيد من هذا الوجه اتم سياقا واغفل
المزى التنبيه على هذا التعليق في النكاح (قوله قال سعد بن عباد) هو سيد الخزرج واحده قبايهم
(قوله لورايت رجلا مع امرأتى لضربته) عند مسلم من حديث ابى هريرة ولفظه قال سعد
يا رسول الله لو وجدت مع اهلى رجلا امهله حتى آتى بأربعة شهداء قال نعم وزاد في رواية من هذا الوجه
قال كلا والذي بعثك بالحق ان كنت لا عاجله بالسيف قبل ذلك وفي حديث ابن عباس عند احمد
واللفظ له وابي داود والحاكم لما نزلت هذه الآية والذين يرمون المحصنات الآية قال سعد بن عباد

حدثني فاطمة عن اسماء
ان امرأة قالت يا رسول
الله ان لي ضرة فهل على
جناح ان تشبعت من
زوجي غير الذي يعطيني
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم المتشبع بمالم
يعط كلابس ثوبي زور
باب الغيرة **في** وقال
وراد عن المغيرة قال سعد
ابن عباد لورايت رجلا
مع امرأتى لضربته
بالسيف

البخاري المتن من رواية همام بل تحول الى رواية شيبان فساقه على روايته والذي يظهر ان لفظهما واحد وقد وقع في رواية حجاج بن ابي عثمان عند مسلم بتقديم حديث ابي سلمة عن عروة على حديثه عن ابي هريرة عكس ما وقع في رواية همام عند البخاري واورده مسلم ايضا من رواية حرب بن شداد عن يحيى بحديث ابي هريرة فقط مثل ما اورده البخاري من رواية شيبان عن يحيى ثم اورده مسلم من رواية هشام الدستوائي عن يحيى بحديث اسماء فقط فكان يحيى كان يجمعهما تارة ويفرد اخرى وقد اخرج الاسماعيلي من رواية الاوزاعي عن يحيى بحديث اسماء فقط وزاد في اوله على المنبر (قوله ان الله يغار) زاد في رواية حجاج عند مسلم وان المؤمن يغار (قوله وغيره الله ان يأتي المؤمن ما حرم الله) كذا لا كثر وكذا هو عند مسلم لكن بلفظ ما حرم عليه على البناء للفاعل وزيادة عليه والضمير للمؤمن ووقع في رواية ابي ذر وغيره الله ان لا يأتي بزيادة لا وكذا رأيت ثابتة في رواية النسفي وافرط الصنعاني فقال كذا للجميع والصواب حذف لا كذا قال وما درى ما اراد بالجميع بل اكثر رواة البخاري على حذفها وقال من رواه غير البخاري كسلم والترمذي وغيرهما وقد وجهها الكرماني وغيره بما حاصله ان غير الله ليست هي الا تيان ولا عدمه فلا بد من تقدير مثل لان لا يأتي اي غير الله على النهي عن الا تيان او نحو ذلك وقال الطيبي التقدير غير الله ثابتة لاجل ان لا يأتي قال الكرماني وعلى تقدير ان لا يستقيم المعنى بانيات لا فذلك دليل على زيادتها وقد عهديت زيادتها في الكلام كثير امثل قوله ما منعك ان لا تسجد لئلا يعلم اهل الكتاب وغير ذلك * الحديث السادس (قوله حديثي محمود) هو ابن غيلان المروزي (قوله اخبرني ابي عن اسماء) هي امه المقدم ذكرها قبل (قوله تزوجني الزبير) اي ابن العوام (وماله في الارض من مال ولا مملوك ولا شيء غير ناضح وغير فرسه) اما عطف المملوك على المال فعلى ان المراد بالمال الابل والاراضي التي تزرع وهو استعمال معروف للعرب يطبقون المال على كل من ذلك والمراد بالمملوك على هذا الرقيق من العبيد والاماء وقولها بعد ذلك ولا شيء من عطف العام على الخاص يشمل كل ما يملك او يتعول لكن الظاهر انها لم ترد ادخال ما لا بد له منه من مسكن وملبس ومطعم ورأس مال تجارة ودل سياقاتها على ان الارض التي يأتي ذكرها لم تكن مملوكا للزبير وانما كانت اقطاعا فهو يملك منفعتها لا رقبته ولذلك لم تستثنها كما استثنت الفرس والناضح وفي استثنائها الناضح والفرس نظر استشكله الداودي لان تزويجها كان بمكة قبل الهجرة وهاجرت وهي حامل بعبد الله بن الزبير كما تقدم ذلك صريحا في كتاب الهجرة والناضح وهو الجمل الذي يسقى عليه الماء انما حصل له بسبب الارض التي انقطعها قال الداودي ولم يكن له بمكة فرس ولا ناضح والجواب منع هذا النفي وانه لا مانع ان يكون الفرس والجمل كانا له بمكة قبل ان يهاجر فقد ثبت انه كان في يوم بدر على فرس ولم يكن قبل بدر غزوة حصلت لهم منها غنيمة والجمل يحتمل ان يكون كان له بمكة ولما قدم به المدينة واقطع الارض المسد كورة اعده لسيقها وكان ينفع به قبل ذلك في غير السقي فلا شك (قوله فكنت اعلف فرسه) زاد مسلم عن ابي كريب عن ابي اسامة واكفيه مؤنته واسوسه وادق النوى لناضحه واعلفه ولمسلم ايضا من طريق ابن ابي مليكة عن اسماء كنت اخدم الزبير خدما البيت وكان له فرس وكنت اسوسه فلم يكن من خدمته شيء اشد على من سياسة الفرس كنت احش له واقوم عليه (قوله واستقى الماء) كذا لا كثر والسر خشي واسقى بغير مشاء وهو على حذف المفعول اي واستقى الفرس والناضح الماء والاول اشمل معنى واكثر فائدة (قوله واخرز) بفتح المعجمة ثم راء ثم زاي (غربه) بفتح المعجمة وسكون الراء بعدها موحدة هو الدلو

ان الله يغار وغيره الله ان يأتي المؤمن ما حرم الله * حديثي محمود حدثنا ابو اسامة حديثنا هشام قال اخبرني ابي عن اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما قالت تزوجني الزبير وماله في الارض من مال ولا مملوك ولا شيء غير ناضح وغير فرسه فكنت اعلف فرسه واستقى الماء واخرز غربه

(قوله واعجن) اي الدقيق وهو يؤيد ما جئنا عليه المال اذ لو كان المراد نبي انواع المال لانتفى الدقيق الذي يعجن لكن ليس ذلك مرادها وقد تقدم في حديث الهجرة ان الزبير لاقى النبي صلى الله عليه وسلم وابا بكر راجعا من الشام بتجارة وانه كساهما ثيابا (قوله ولم يكن احسن اخبر فكان يخبر جاراته الى) في رواية مسلم فكان يخبرني وهذا محمول على ان في كلامها شيئا محذوفا تقديره تزوجني الزبير بمكة وهو بالصفة المذكورة واستمر على ذلك حتى قدمنا المدينة وكنت اصنع كذا الى آخره لان النسوة من الانصار انما جاورنها بعد قدومها المدينة قطعا وكذلك ما سأتى من حكاية نزلها النوى من ارض الزبير (قوله وكن نسوة صدق) اضافتهن الى الصدق مبالغة في تلبسهن به في حسن العشرة والوفاء بالعهد (قوله وكنت انقل النوى من ارض الزبير التي اطعمه رسول الله صلى الله عليه وسلم) تقدم في كتاب فرض الخمس بيان حال الارض المذكورة وانها كانت مما آفأ الله على رسوله من اموال بني النضير وكان ذلك في اوائل قدومه المدينة كما تقدم بيان ذلك هناك (قوله وهي مني) أي من مكان سكنها (قوله فدعاني ثم قال اخ اخ) بكسر الهمزة وسكون الخاء كلمة يقال للبعير لمن اراد ان يبيحه (قوله ليحمني خلفه) كأنها فهمت ذلك من قرينة الحال والافحتم ان يكون صلى الله عليه وسلم اراد ان يركبها وما معها ويركب هو شيئا آخر غير ذلك (قوله فاستحييت ان اسير مع الرجال) هذا بيته على ما فهمته من الارادة والافحتم الى الاحتمال الاخر ما تتبعه المرافقة (قوله وذكرت الزبير وغيرته) وكان غير الناس) هو بالنسبة الى من علمته اي ارادت تفضيله على ابناء جنسه في ذلك او من مرادة ثم رأيتها ثابتة في رواية الاسماعيلي ولفظه وكان من غير الناس (قوله والله لجلك ٢ النوى على راسك كان اشد على من ركوبك معه) كذا لا اكثر وفي رواية السرخسي كان اشد عليك وسقطت هذه اللفظة من رواية مسلم ووجه المفاضلة التي اشار اليها الزبير ان ركوبها مع النبي صلى الله عليه وسلم لا ينشأ منه كبر امر من الغيرة لانها اخت امراته فهي في تلك الحالة لا يحل له تزويجها ان لو كانت خليفة من الزوج وجواز ان يقع لها ما وقع لزوجها من غير جحش بعيد جدا لانه يزيد عليه لزوم فراقه لا اختها فبأنى الاحتمال ان يقع لها من بعض الرجال من جهة غير قصد وان ينكشف منها حالة السير ما لا يريد ان ينكشفه ونحو ذلك وهذا كله اخف مما يتحقق من تبذرها بحمل النوى على راسها من مكان بعيد لانه قد يتوهم خسة النفس ودناءة الهمة وقلة الغيرة ولكن كان السبب الحامل على الصبر على ذلك شغل زوجها وابيها بالاهداد وغيره مما يأمرونهم به النبي صلى الله عليه وسلم ويقيمهم فيه وكانوا لا يتفرغون للقيام بأمور البيت بأن يتعاطوا ذلك بأنفسهم ولضييق ما بأيديهم عن استخدام من يقوم بذلك عنهم فانحصر الامر في نساءهم فكان يكفينهم مؤنة المنزل ومن فيه لينوفروا هم على ما هم فيه من نصر الاسلام مع ما ينضم الى ذلك من العادة المانعة من تسمية ذلك عارا محضا (قوله حتى ارسل الى (٣) ابو بكر بخادم تكفيني سياسة الفرس فكأما اعتقني) في رواية مسلم فكفتني وهي اوجه لان الاولى تقتضي انه ارسلها لذلك خاصة بخلاف رواية مسلم وقد وقع عنده في رواية ابن ابي مليكة جاء النبي صلى الله عليه وسلم سبي فاطماها خادما قالت كفتني سياسة الفرس فألفت عني مؤنته ويجمع بين الروايتين بان السبي لما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم اعطى ابا بكر منه خادما ليس له الى ابنته امهات فصدق ان النبي صلى الله عليه وسلم هو المعطى ولكن وصل ذلك اليها بواسطة ووقع عنده في هذه الرواية انها باعته بعد ذلك وتصدق بتمتعها وهو محمول على انها استغنت عنها بغيرها واستدل بهذه القصة على ان على المرأة القيام بجميع ما يحتاج اليه زوجها من الخدمة واليسه ذهب ابو ثور ووجهه الباقر على

التي اطعمه رسول الله صلى الله عليه وسلم على راسي وهي مني على ثلثي فرسخ فبحث يوما والنوى على راسي فلقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه نفر من الانصار دعاني ثم قال اخ اخ ليحمني خلفه فاستحييت ان اسير مع الرجال وذكرت الزبير وغيرته وكان غير الناس فعرف رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد استحييت فغضب فبحثت الزبير فقلت لقيني رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى راسي النوى ومعه نفر من اصحابه فاناخ لاركب فاستحييت منه وعرفت غير ذلك فقال والله لجلك النوى كان اشد على من ركوبك معه قالت حتى ارسل الى ابو بكر بعد ذلك بخادم تكفيني سياسة الفرس فكأما اعتقني

٢ قوله النوى على راسك كان هكذا بنسخ الشرح التي بأيدينا والذي في المتن بأيدينا النوى كان فلعل ما في الشرح رواية له اه
٣ قوله ابو بكر بخادم هكذا بنسخ الشرح بأيدينا والذي في المتن بأيدينا ابو بكر بعد ذلك بخادم فلعل ما في الشرح رواية له اه

امهات المؤمنين بصحفة فيها طعام فضربت التي انبي صلى الله عليه وسلم في بيتها يد الخادم فسقطت الصحيفة فانفلقت فجمع النبي صلى الله عليه وسلم فلق الصحيفة ثم جعل يجمع فيها الطعام الذي كان في الصحيفة ويقول غارت امكم ثم جالس الخادم حتى اتى بصحفة من عند التي هو في بيتها فدفن الصحيفة الصحيفة الى التي كسرت صحفتها وامسك المكسورة في بيت التي كسرت فيه * حدثنا محمد بن ابي بكر المقدمي حدثنا معتمر عن عبيد الله عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت الجنة اوتيت الجنة فابصرت تصرا فقلت لمن هذا قالوا العمير بن الخطاب فاردت ان ادخله فلم يمنعني الا علمي بغيرتك قال عمر بن الخطاب يا رسول الله بأبي انت وأمي يا نبي الله او عليك أغار * حدثنا عبدان اخبرنا عبد الله عن يونس عن الزهري اخبرني ابن المسيب عن ابي هريرة قال بينا نحن عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جلوس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا انا نائم رايتني في الجنة فاذا امرأة تتوضأ الى جانب تصري فقلت ان هذا العمير قد كبرت غيرة فقلت مد برافقي

انها تطوعت بذلك ولم يكن لازما اشار اليه المهلب وغيره والذي يظهر ان هذه الواقعة وامثالها كانت في حال ضرورة كما تقدم فلا يطرده الحكم في غيرها ممن لم يكن في مثل حالهم وقد تقدم ان فاطمة سيدة نساء العالمين شكت ما تلقى يداها من الرحي وسألت اباها خادما فدلها على خير من ذلك وهو ذكروا الله تعالى والذي يرجح حل الامر في ذلك على عوائد البالد فقام بخلفه في هذا الباب قال المهلب وفيه ان المرأة الشريفة اذا تطوعت بخدمة زوجها بشئ لا يلزمها لم تذكر عليه اذك اب ولا سلطان وتقب بأنه بناء على ما صدر له من ان ذلك كان تطوعا وتخصمه ان يعكس فيقول لو لم يكن لازما ما سكت ابوها مثالا على ذلك مع ما فيه من المشقة عليه وعليها ولا اقر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك مع عظمة الصديق عنده قال وفيه جواز ارتداد المرأة خلف الرجل في موكب الرجال قال وليس في الحديث انها استمرت ولا ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها بذلك فيؤخذ منه ان الحجاب اعماهو في حق ازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة اه والذي يظهر ان القصص كانت قبل نزول الحجاب ومشروعيته وقد قالت عائشة كما تقدم في نفسها بر سورة النور لما نزلت وليضر بن بخمرهن على جيوبهن اخذن ازهرهن من قبل الحواشي فشققن فاختمرن بها ولم تزل عادة النساء قديما وحديثا يسترن وجوههن عن الاجانب والذي ذكره عياض ان الذي اختص به امهات المؤمنين ستر شخصهن زيادة على ستر اجسامهن وقد ذكرت البحث معه في ذلك في غير هذا الموضع قال المهلب وفيه غيرة الرجل عند ابتذال اهله فيما يشق من الخدمة وانفة نفسه من ذلك لاسيما اذا كانت ذات حسب اتى وفيه منقبة لاسماء والزيروابي بكر ونساء الانصار * الحديث السابع (قوله حدثنا علي) هو ابن المديني وابن عليه اسمه اسمعيل وقوله عن انس تقدم في المظالم بيان من صرح عن جيد بسماعه له من انس وكذا تسمية المراتين المذكورتين وان التي كانت في بيتها هي عائشة وان التي هي ارسلت الطعام زينب بنت جحش وقيل غير ذلك (قوله غارت امكم) الخطاب لمن حضر والمراد بالام هي التي كسرت الصحيفة وهي من امهات المؤمنين كما تقدم بيانه واغرب الداودي فقال المراد بقوله امكم سارة وكان معنى الكلام عنده لا تتعجبوا مما وقع من هذه من الغيرة فقد غارت قبل ذلك امكم حتى اخرج ابراهيم ولده اسمعيل وهو طفل مع امه الى واد غير ذي زرع وهذا وان كان له بعض توجيه لكن المراد خلافه وان المراد كسرة الصحيفة وعلى هذا كله جميع من شرح هذا الحديث وقالوا فيه اشارة الى عدم مؤاخذه الغيرة بما يصدر منها لانها في تلك الحالة يكون عقلها محجوبا بشدة الغضب الذي اثارته الغيرة وقد اخرج ابو يعلى بسند لا بأس به عن عائشة مرفوعا ان الغيرة لا تبصر اسفل الوادي من اعلاه قاله في قصة وعن ابن مسعود رفعه ان الله كتب الغيرة على النساء فمن صبر منهن كان لها اجر شهيد اخرج به البراد وشار الى صحته ورجاله ثقات لكن اختلف في عبيد بن الصباح منهم وفي اطلاق الداودي على سارة انها ام الخطابين ظرا ايضا فانهم ان كانوا من بني اسمعيل فامهم هاجر لاسارة ويعدان يكونوا من بني اسرائيل حتى يصح ان امهم سارة * الحديث الثامن (قوله معتمر) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري وقد تقدم الحديث عن جابر وطولاني مناقب عمر مع شرحه * الحديث التاسع (قوله بينا انا نائم رايتني في الجنة) هذا من احاديث الاستباليين في الحديث الذي قبله حيث قال فيه دخلت الجنة او اتيت الجنة وانه يحتمل ان ذلك كان في البتة او في النوم فبين هذا الحديث ان ذلك كان في النوم (قوله فاذا امرأة تتوضأ) تقدم النقل عن الخطابي في زعمه ان هذه اللفظة تصحيف وان القرطبي

عز هذا الكلام لابن قتيبة وهو كذلك اوردته في غريب الحديث من طريق اخرى عن الزهري عن
سعيد بن المسيب عن ابي هريرة وثقه عنه الخطابي فذكره في شرح البخاري وارتضاه ابن بطال
فقال يشبه ان تكون هذه الرواية الصواب وتوضأ تصحيف لان الحور طاهرات لا وضوء عليهن
وكذا كل من دخل الجنة لا تلزمه طهارة وقد قدمت البحث مع الخطابي في هذا في مناقب عمر بما اغنى
عن اعادته وقد استدلل الداودي به هذا الحديث على ان الحور في الجنة يتوضأن ويصلين (قلت) ولا
يلزم من كون الجنة لا تكليف فيها بالعبادة ان لا يصدر من احد من العباد اختياره ماشاء من انواع
العبادة ثم قال ابن بطال يؤخذ من الحديث ان من علم من صاحبه خلقا لا ينبغي ان يتعرض لما ينافره اه
وفيه ان من نسب الى من اتصف بصفة صلاح ما يغاير ذلك ينكر عليه وفيه ان الجنة موجودة وكذلك
الحور وقد تقدم تقرير ذلك في بدء الخلق وسائر فوائده تقدمت في مناقب عمر ﴿ قوله باب ﴾
غيرة النساء ووجدهن (هذه الترجمة اخص من التي قبلها والوجد بفتح الواو والغضب ولم يبت المصنف
حكم الترجمة لان ذلك يختلف باختلاف الاحوال والاشخاص واصل الغيرة غير مكسب للنساء لكن اذا
افترطت في ذلك بقدر زائد عليه تلام وضابط ذلك ما ورد في الحديث الاخر عن جابر بن عتيك الانصاري
رفعه ان من الغيرة ما يحب الله ومنها ما يبغض الله فأما الغيرة التي يحب الله فالغيرة في الريبة وأما الغيرة
التي يبغض الله فالغيرة في غير ريبة وهذا التفصيل يتمحض في حق الرجال لضرورة امتناع اجتماع زوجين
للرأة بطريق الحل وأما المرأة فحيث غارت من زوجها في ارتكاب محرم اما بالزنا مثلا واما بشقص حقها
وجوره عليها لضرتها وإيثارها عليها فاذا تحققت ذلك او ظهرت القرائن فيه فهي غيرة مشروعة فلو وقع
ذلك بمجرد التوهم عن غير دليل فهي الغيرة في غير ريبة وأما اذا كان الزوج مقسطا عادلا وادى لكل
من الضررين حقها فالغيرة منهما ان كانت لما في الطباع البشرية التي لم يسلم منها احد من النساء فتعذر
فيها ما لم تتجأ وزالى ما يحرم عليها من قول او فعل وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف الصالح من النساء في
ذلك ثم ذكر المصنف في الباب حديثين عن عائشة أحدهما (قوله حدثنا عبيد) في رواية ابي ذر حدثني
بالافراد (قوله اني لا علم اذا كنت عنى راضية الخ) يؤخذ منه استعقراء الرجل حال المرأة من فعلها
وقولها فيما يتعلق بالميل اليه وعدمه والحكم بما يقتضيه القرائن في ذلك لانه صلى الله عليه وسلم جزم
برضا عائشة وغضبها بمجرد ذكرها لاسمها وسكوتهما فبني على تغير الحالتين من الذكر والسكوت تغير
الحالتين من لرضا والغضب ويحتمل ان يكون انضم الى ذلك شيء آخر اصرح منه لكن لم ينقل ونول
عائشة اجل يا رسول الله ما اهجر الامم قال الطيبي هذا الحصر لطيف جدا لانها اخبرت انها اذا
كانت في حال الغضب الذي يلب العاقل اختياره لا تغير عن المحبة المستقرة فهو كما قيل

اني لا منحل الصدود واننى * قسما اليك مع الصدود لا ميل

وقال ابن المنير مرادها انها كانت تترك التسمية اللفظية ولا تترك قلبها التعلق بذاته الكريمة مودة
ومحبة اه وفي اختيار عائشة ذكر ابراهيم عليه الصلاة والسلام دون غيره من الانبياء دلالة على
مزيد فطنتها لان النبي صلى الله عليه وسلم اولى الناس به كما نص عليه القرآن فلما لم يكن لها بد من
هجر الاسم الشريف ابدلته بمن هو منه بسيل حتى لا تخرج عن دائرة التعلق في الجملة وقال المهلب
يستدل بقول عائشة على ان الاسم غير المسمى اذ لو كان الاسم عين المسمى لسكانت بهجرتها هجر ذاته
وليس كذلك ثم اطال في تقرير هذه المسئلة ومحل البحث فيها كتاب التوحيد حيث ذكرها المصنف
اعان الله تعالى على الوصول الى ذلك بحوله وقوته * ثانيهما (قوله حدثني احمد بن ابي رجا)

عمر وهو في المجلس ثم قال
او عليك يا رسول الله اغار
في باب غيرة النساء
ووجدهن * حدثنا
عبيد بن اسحق حدثنا
ابو اسامة عن هشام عن
ابيه عن عائشة رضي الله
عنها قالت قال لي رسول
الله صلى الله عليه وسلم اني
لا علم اذا كنت عنى راضية
واذا كنت عنى غضبي
قالت فقلت من اين تعرف
ذلك فقال اما اذا كنت
عنى راضية فانك تقولين
لا ورب محمد واذا كنت
غضبي قلت لا ورب ابراهيم
قالت قلت اجل والله
يا رسول الله ما اهجر الا
اسم * حدثني احمد
ابن ابي رجا حدثنا النضر
عن هشام قال اخبرني ابي
عن عائشة انها قالت

هو ابو الويلد الهروي واسم ابي رجاء عبد الله بن ايوب (قوله ما غرت على امرأة) بينت سبب ذلك
 وانه كثرة ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها وهي وان لم تكن موجودة وقد امنت مشاركتها لها
 فيه لكن ذلك يقتضي ترجيحها عنده وهو الذي هيج الغضب الذي يشيرا الغيرة بحيث قات ما تقدم في
 مناقب خديجة ابدلك الله خيراتها فقال ما بدلتني الله خيرا منها ومع ذلك فلم ينقل انه واخذ عائشة لقيام
 معذرتها بالغيرة التي جبل عليها النساء وقد تقدمت مباحث الحديث في كتاب المناقب مستوفاة (قوله
باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والانصاف) اي في دفع الغيرة عنها وطلب الانصاف لها
 (قوله عن ابن ابي مليكة عن المسور) كذا رواه الليث وتابعه عمرو بن دينار وغير واحد وخالفهم
 ايوب فقال عن ابن ابي مليكة عن عبد الله بن الزبير اخرجه الترمذي وقال حسن وذكر الاختلاف
 فيه ثم قال يحتمل ان يكون ابن ابي مليكة حمله عنهم جميعا اه والذي يظهر ترجيح رواية الليث لكونه
 نوبع ولكون الحديث قد جاء عن المسور من غير رواية ابن ابي مليكة فقد تقدم في فرض الخمس وفي
 المناقب من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي عن المسور وزاد فيه في الخمس قصة سيف النبي
 صلى الله عليه وسلم وذلك سبب تحديث المسور اعلى بن الحسين بهذا الحديث وقد ذكرت ما يتعلق بقصة
 السيف عنه هناك ولا زال اعجب من المسور كيف بالغ في تعصبه اعلى بن الحسين حتى قال انه لو اودع
 عنده السيف لايمن احدا منه حتى ترهق روحه رعاية لكونه ابن ابن فاطمة محتجا بحديث الباب ولم
 يراع خاطره في ان ظاهر سباق الحديث المذکور غضاضة على علي بن الحسين لما فيه من ايها غض من
 جده علي بن ابي طالب حيث اقدم على خطبة بنت ابي جهل على فاطمة حتى اقتضى ان يجمع من النبي صلى
 الله عليه وسلم في ذلك من الانكار ما وقع بل اعجب من المسور تعجبا آخر ابلغ من ذلك وهو ان يبذل
 نفسه دون السيف رعاية لخاطر ولدا ابن فاطمة وما بذل نفسه دون ابن فاطمة نفسه اعني الحسين والد
 علي الذي وقعت له معه القصة حتى قتل بأيدي ظلمة الولاة لكن يحتمل ان يكون عذره ان الحسين لما
 خرج الى العراق ما كان المسور وغيره من اهل الحجاز يظنون ان امره يؤل الى ما آل اليه والله اعلم
 وقد تقدم في فرض الخمس وجه المناسبة بين قصة السيف وقصة الخطبة بما يغني عن اعادته (قوله
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر) في رواية الزهري عن علي بن حسين عن
 المسور الماضية في فرض الخمس يخطب الناس على منبره هذا وانا يومئذ محتمل قال ابن سيد الناس هذا غلط
 والصواب ما وقع عند الاسماعيلي بلفظ كالحتم اخرجه من طريق يحيى بن معين عن يعقوب بن ابراهيم
 بسنده المذکور الى علي بن الحسين قال والمسور لم يحتمل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لانه ولد بعد
 ابن الزبير فيكون عمره عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين (قلت) كذا جزم به وفيه
 نظر فان الصحيح ان ابن الزبير ولد في السنة الاولى فيكون عمره عند الوفاة النبوية تسع سنين
 فيجوز ان يكون احتسب في اول سني الامكان او يحتمل قوله محتمل على المبالغة والمراد التشبيه
 قلت الروايتان والافان عثمان ستين لا يقال له محتمل ولا كالحتم الا ان يريد بالتشبيه انه كان
 كالحتم في الحديث والفهم والحفظ والله اعلم (قوله ان بني هشام بن المغيرة) وقع في رواية مسلم
 هاشم بن المغيرة والصواب هشام لانه جند المخطوبة (قوله استأذنوا) في رواية الكشي هاشم بن
 استأذنوني (في ان ينكحوا ابنتهم علي بن ابي طالب) هكذا في رواية ابن ابي مليكة ان سبب الخطبة
 استأذن بن هاشم بن المغيرة وفي رواية الزهري عن علي بن الحسين بسبب آخر ولفظه ان عليا
 خطب بنت ابي جهل على فاطمة فلما سمعت بذلك فاطمة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان

ما غرت على امرأة لرسول
 الله صلى الله عليه وسلم كما
 غرت على خديجة لكثرة
 ذكر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اياها وثباته
 عليها وقد اوحى الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان
 يشرها ببيت لها في الجنة
 من قصب ثم باب ذب
 الرجل عن ابنته في الغيرة
 والانصاف ثم حديثنا قتيبة
 حديثنا الليث عن ابن ابي
 مليكة عن المسور بن
 مخزومة قال سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 يقول وهو على المنبر ان
 بني هشام بن المغيرة
 استأذنوا في ان ينكحوا
 ابنتهم علي بن ابي طالب

فوملن يتحدثون كذا في رواية شعيب وفي رواية عبيد الله بن أبي ذر يادعنه في صحيح ابن حبان قبل
ذلك فاطمة فقالت ان الناس يزعمون انك لا تغضب لبناتك وهذا على ما كح بنت أبي جهل هكذا اطلقت
عليه اسم فاعل مجازا لكونه اراد ذلك وصمم عليه قترلته منزلة من فعله ووقع في رواية عبيد الله بن أبي
زيد ادخلت ولا اشكال فيها قال المسور فقام النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث ووقع عند
الحاكم من طريق اسمعيل بن أبي خالد عن أبي حفصة ان عليا خطب بنت أبي جهل فقال له اهلها
لا تزوجن علي فاطمة (قلت) فكان ذلك كان سبب استئذانهم وجاء ايضا ان عليا استأذن بنفسه
فأخرج الحاكم باسناد صحيح الى سويد بن غفلة وهو واحد المحضرين ممن اسلم في حياة النبي صلى الله
عليه وسلم ولم يلقه قال خطب علي بنت أبي جهل الى عمها الحرث بن هشام فاستشار النبي صلى الله عليه
وسلم فقال اعن حسبها تسألني فقال لا ولكن تأمرني بها قال لافاطمة مضغة مني ولا احسب الا انها
تخزن ارنجزع فقال علي لا آتي شيئا تكرهه ولعل هذا الاستئذان وقع بعد خطبة النبي صلى الله عليه
وسلم بما خطب ولم يحضر على الخطبة المذكورة فاستشار فلما قال له لالم يتعرض بعد ذلك لطلبها ولهذا جاء
في آخر حديث شعيب عن الزهري فترك علي الخطبة وهي بكسر الخاء المعجمة ووقع عند ابن أبي داود من
طريق معمر عن الزهري عن عروة فسكت علي عن ذلك النكاح (قوله فلا آذن ثم لا آذن ثم لا آذن)
كرر ذلك تأكيذا وفيه اشارة الى تأييد مدة منع الاذن وكأنه اراد دفع المجاز لا احتمال ان يحمل النبي على
مدة بعينها فقال ثم لا آذن اي ولو مضت المدة المفروضة تقدير الا آذن بعدها ثم كذلك ابد وفيه
اشارة الى ما في حديث الزهري من ان بني هشام بن المغيرة استأذنوا وبني هشام هم اعمام بنت أبي جهل
لانه ابو الحكم عمرو بن هشام بن المغيرة وقد اسلم اخوه الحرث بن هشام وسلمة بن هشام عام الفتح
وحسن اسلامهما ويؤيد ذلك جواب ما المتقدم لعل ومن يدخل في اطلاق بني هشام بن المغيرة عكرمة
ابن أبي جهل بن هشام وقد اسلم ايضا وحسن اسلامه واسم المخطوبة تقدم بيانه في باب ذكر اصهار
النبي صلى الله عليه وسلم من كتاب المناقب وانه تزوجها عتاب بن اسيد بن أبي العيص لما نركها على
وتقدم هناك زيادة في رواية الزهوي في ذكر أبي العاص بن الربيع والكلام على قوله صلى الله عليه
وسلم حدثني فصدقتني ووعدتني وفي لي وتوجيه ما وقع من علي في هذه القصة اغنى عن اعادته (قوله
الا ان يريد ابن أبي طالب ان يطلق ابنتي وينكح ابنتهم) هذا محمول على ان بعض من يبغي عليا
وشيء به انه مصمم على ذلك والا فلا يظن به انه يستمر على الخطبة بعد ان استشار النبي صلى الله عليه وسلم
فنهه وسياق سويد بن غفلة يدل على ان ذلك وقع قبل ان تعلم به فاطمة فكانه لما قيل لها ذلك وشكت الى
النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان اعلمه على انه ترك انكر عليه ذلك وزاد في رواية الزهري واني لست
احرم حلالا ولا احلل حراما ولكن والله لا يجمع بنت رسول الله وبنت عذراء الله عند رجل ابدا وفي
رواية مسلم مكانا واحدا ابدا وفي رواية شعيب عند رجل واحد ابدا قال ابن التين اصح ما يحمل عليه
هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم على علي ان يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل لانه علل بأن
ذلك يؤذيه واذنبه حرام بالاتفاق ومعنى قوله لا احرم حلالا اي هي له حلال لو لم تكن عنده فاطمة
واما الجمع بينهما الذي يستلزم تأذي النبي صلى الله عليه وسلم لتأذي فاطمة به فلا وزعم غيره ان السياق
يشعر بأن ذلك مباح لعل لكنه منعه النبي صلى الله عليه وسلم رعاية لحاظ فاطمة وقيل هو ذلك
امثالا لاهل النبي صلى الله عليه وسلم والذي يظهر لي انه لا يبعد ان يعد في خصائص النبي صلى الله
عليه وسلم ان لا يتزوج على بناته ويحتمل ان يكون ذلك خاصا بفاطمة عليها السلام (قوله فاعاها

فلا آذن ثم لا آذن ثم
لا آذن الا ان يريد ابن
أبي طالب ان يطلق ابنتي
وينكح ابنتهم فاعاها

بضعة مني) بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة أي قطعة ووقع في حديث سويد بن غفلة كما تقدم مضغة بضم الميم وبغين معجمة والسبب فيه ما تقدم في المناقب أنها كانت أصيبت بأمرها ثم بأخوانها واحدة بعد واحدة فلم يبق لها من تستأنس به ممن يختلف عليها الأمر ممن تفضي إليه بسرها إذا حصلت لها الغيرة (قوله يريني ما أراها) كذا هنا من أربابها وفي رواية مسلم ما أراها من راب ثلاثيا وزاد في رواية الزهري وأنا تخوف أن تفتن في دينها يعني أنها لا تصبر على الغيرة فيقع منها في حق زوجها في حال الغضب ما لا يليق بها في الدين وفي رواية شعيب وأنا أكره أن يسواها أي تزويج غيرها عليها وفي رواية مسلم من هذا الوجه أن يفتنوها وهي بمعنى أن تفتن (قوله ويرزني ما آذاها) في رواية أبي حنيفة فمن آذاها فقد آذاني وفي حديث عبد الله بن الزبير رزني ما آذاها وينصني ما أنصها وهو يتون ومهملة وموحدة من النصب بفتحين وهو التعب وفي رواية عبد الله بن أبي رافع عن المسور يقبضني ما يقبضها ويسطني ما يسطها أخرجها الحاكم ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة لورضيت بذلك لم يمنع على من تزويجها وبغيرها وفي الحديث تحريم أذى من يتأذى النبي صلى الله عليه وسلم بتأذيه لأن أذى النبي صلى الله عليه وسلم حراما اتفاقا فلا بد وكثيره وقد جزم بأنه يؤذيه ما يؤذى فاطمة فكل من وقع منه في حق فاطمة شيء قضأت به فهو يؤذى النبي صلى الله عليه وسلم بشهادة هذا الخبر الصحيح ولائني أعظم في إدخال الأذى عليها من قتل ولدها ولهذا عرف بالاستقراء معالجة من تعاطى ذلك بالعقوبة في الدنيا وأعداب الآخرة أشد وفيه حجة لمن يقول بسد الذريعة لأن تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يجاوز الأربع ومع ذلك فقد منع من ذلك في الحال لما يترتب عليه من الضرر في المال وفيه بقاء عار لا يباء في أعقابهم لقوله بنت عبد الله فإن فيه أشعارا بأن الوصف نأثيرا في المنع مع أنها هي كانت مسلمة حسنة الإسلام وقد احتج به من منع كفاءة من مس أباه الرق ثم اعتق بمن لم يمس أباه الرق ومن مسه الرق بمن لم يمسها هي بل مس أباه فقط وفيه أن الغيرة إذا خشي عليها أن تفتن في دينها كان لوليها أن يسعى في إزالة ذلك كما في حكم الناشز كذا قيل وفيه نظر ويمكن أن يراد فيه شرط أن لا يكون عندها من تتلى به ويخفف عنها الحلة كما تقدم ومن هنا يؤخذ جواب من استشكل اختصاص فاطمة بذلك مع أن الغيرة على النبي صلى الله عليه وسلم أقرب إلى خشية الاقتتان في الدين ومع ذلك فكان صلى الله عليه وسلم يستكثر من الزوجات وتوجد منهن الغيرة كما في هذه الأحاديث ومع ذلك ما راعى ذلك صلى الله عليه وسلم في حقهن كإعلاء في حق فاطمة ومحصل الجواب أن فاطمة كانت أذنا كما تقدم فاقدة من تركن إليه ممن يرأسها ويريل وحشتها من أم أو أخت بخلاف أمهات المؤمنين فإن كل واحدة منهن كانت ترجع إلى من يحصل لها معه ذلك وزيادة عليه وهو زوجها صلى الله عليه وسلم لما كان عنده من الملاطقة وتطبيب القلوب وجبر الخواطر بحيث أن كل واحدة منهن ترضى منه لحسن خلقه وجميل خلقه بجميع ما يصدر منه بحيث لو وجد ما يخشى وجوده من الغيرة لزال عن قرب وقيل فيه حجة لمن منع الجمع بين الحرمة والامة ويؤخذ من الحديث أكرام من ينتسب إلى الخير أو الشرف أو الديانة ﴿ (قوله باب) يقول الرجال ويكثر النساء) أي في آخر الزمان (قوله وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتري الرجل الواحد يتبعه أربعون نسوة) في رواية الكشي مني امرأة والأول على حذف الموصوف وقوله يلذن به قيل لكونهن نساء وسراريه أو لكونهن قراباته أو من الجميع وروى علي بن معبد في كتاب الطاعة والمعصية من حديث حذيفة قال إذا عمت الفتنة ميراث الله وأيامه حتى يتبع الرجل خمسون

بضعة مني يريني ما أراها
ويرزني ما آذاها في باب
يقول الرجال ويكثر النساء
وقال أبو موسى عن النبي
صلى الله عليه وسلم وتري
الرجل الواحد يتبعه
أربعون نسوة يلذن به
من قلة الرجال وكثرة
النساء * حديثنا حقه
ابن عمر الخوضي

امراة تقول يا عبد الله استرني يا عبد الله آتني وقد تقدم حديث ابى موسى موصولا في باب الصدقة قبل الرد من كتاب الزكاة في حديث اوله ليأتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة الحديث (قوله حدثنا هشام) هو الدستوائي كذا لا كثر ووقع في رواية ابى احمد الجرجاني همام والاول اولى وهمام وهشام كلاهما من شيوخ حفص بن عمر المذكور وهو الحوضي وسيأتي في الاثرية عن مسلم بن ابراهيم عن هشام (قوله ان من اشراط الساعة) الحديث تقدم في كتاب العلم من رواية شعبة عن قتادة كذلك (قوله حتى يكون لخمس امرأة) هذا لا ينافي الذي قبله لان الاربعين داخلة في الخمسين ولعل العدد بعينه غير مراد بل اريد المبالغة في كثرة النساء بالنسبة للرجال ويحتمل ان يجمع بينهما بأن الاربعين عددا من يلذن به والخمسين عددا من يتبعه وهو اعم من انهن يلذن به فلا منافاة (قوله القيم الواحد) اي الذي يقوم بامورهن ويحتمل ان يكنى به عن اتباعهن له لطلب التكاح حالا او حراما وفي الحديث الاخبار بما يقع فوق كما اخبروا الصحيح من ذلك ما ورد مطلقا واما ما ورد مقدرا بوقت معين فقال احمد لا يصح منه شيء وقد تقدم كثير من مباحث هذا الحديث في كتاب العلم (قوله باب لا يخلون رجل بامرأة الا ذو محرم والدخول على المغيبة) يجوز في لام الدخول الخفض والرفع واحذر كنى الترجمة اورده المصنف صريحا في الباب والثاني يؤخذ بطريق الاستنباط من احاديث الباب وقد ورد في حديث مرفوع صريحا اخرج الترمذي من حديث جابر رفعه لا تدخلوا على المغيبات فان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم وزجاله موثقون اسكن بحالدين سعيد مختلف فيه ولمسلم من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا لا يدخل رجل على مغيبة الا معه رجل او اثنان ذكره في اثناء حديث والمغيبة بضم الميم ثم غين معجمة مكسورة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة من غاب عنها زوجها يقال غابت المرأة اذا غاب زوجها ثم ذكر المصنف في الباب حديثين احدهما (قوله عن يزيد بن ابى حبيب) في رواية مسلم من طريق ابن وهب عن الليث وعمر بن الحارث وحيوة وغيرهم ان يزيد بن ابى حبيب حدثهم (قوله عن ابى الخير) هو مرثد ابن عبد الله البرقي (قوله عقبة بن عامر) في رواية ابن وهب عن ابى نعيم في المستخرج سمعت عقبة بن عامر (قوله اياكم والدخول) بالنصب على التحدير وهو تنبيه المخاطب على محذور له حذر عنه كما قيل اياك والاسد وقوله اياكم مفعول بفعل مضرة تقديره اتقوا تقدير الكلام اتقوا انفسكم ان تدخلوا على النساء والنساء ان يدخلن عليكم ووقع في رواية ابن وهب بلفظ لا تدخلوا على النساء وتضمن منع الدخول منع الخلوة بها بطريق الاولى (قوله فقال رجل من الانصار) لم اقف على تسميته (قوله افرأيت الجو) زاد ابن وهب في روايته عند مسلم سمعت الليث يقول الجواخو الزوج وما شبهه من اقارب الزوج ابن العم ونحوه ووقع عند الترمذي بعد تخريج الحديث قال الترمذي يقال هو اخو الزوج كره له ان يخلو بها قال ومعنى الحديث على نحو ما روي لا يخلون رجل بامرأة فان ثالثهما الشيطان اه وهذا الحديث الذي اشار اليه اخرج احمد من حديث عامر بن ربيعة وقال النووي اتفق اهل العلم باللغة على ان الاحياء اقارب زوج المرأة كايه وعمه واخيه وابن اخيه وابن عمه ونحوهم وان الاختان اقارب زوجة الرجل وان الاصهار تقع على النوعين اه وقد اقتصر ابو عبيدوتبعه ابن فارس والداودي على ان الجواخو الزوجة زاد ابن فارس وابو الزوج يعني ان والد الزوج هو المرأة ووالد الزوجة هو الرجل وهذا الذي عليه عرف الناس اليوم وقال الاصبهني وتبعه الطبري والخطابي ما نقله النووي وكذا نقل عن الخليل ويؤيده قول عائشة ما كان بيني وبين علي

حدثنا هشام عن قتادة عن انس رضي الله عنه قال لا حدثتكم حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحدثكم به احد غيري سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان من اشراط الساعة ان يرفع العلم ويكثر الجهل ويكثر الزنا ويكثر شرب الخمر ويقل لرجل ويكثر النساء حتى يكون لخمس امرأة القيم الواحد في باب لا يخلون رجل بامرأة الا ذو محرم والدخول على المغيبة (حدثنا قتادة عن ابن سعيد حدثنا الليث عن يزيد بن ابى حبيب عن ابى الخير عن عقبة بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والدخول على النساء فقال رجل من الانصار يا رسول الله افرأيت الجوا

الاما كان بين المرأة واجنائها وقد قال النووي المراد في الحديث اقارب الزوج غير آباءه وابنائهم
لانهم محارم للزوجة يجوز لهم الخلوة بها ولا يوصفون بالموت قال وانما المراد الاخ وابن الاخ والعم وابن
العم وابن الاخت ونحوهم مما يحل لها تزويجه ولو لم تكن منزوجة وجرت امادة بالنساء هل فيه فيخلو
الاخ باخوة اخيه فشبه بالموت وهو اولى بالمنع من الاجنبي اه وقد جزم الترمذي وغيره كما تقدم
وتبعه المازري بأن الجواب الزوج وأشار المازري الى انه ذكر للتنبيه على منع غيره بطريق الاولى
وتبعه ابن الاثير في النهاية ورده النووي فقال هذا كلام فاسد مردود لا يجوز جعل الحديث عليه اه
وسقط في كلام الاثمة في تفسير المراد بقوله الجوامع ما بين منه ان كلام المازري ليس بقاسد
واختلف في ضبط الجوف صرح القرطبي بأن الذي وقع في هذا الحديث حم بالهمز واما الخطابي
ف ضبطه بواو غير حمز لانه قال وزن دلوه هو الذي اقصر عليه ابو عبيد الهروي وابن الاثير وغيرهما
وهو الذي ثبت عندنا في روايات البخاري وفيه لغتان اخريان احدهما حم بوزن اخ والاخرى حم
بوزن عصا ويخرج من ضبط المهموز بتحريل الميم لغة اخرى خامسة - كما لها صاحب المحكم (قوله
الجوامع الموت) قبل المراد ان الخلوة بالجوف قد تزدى الى هلاك الدين ان وقعت المعصية او الى الموت حقيقة
ان وقعت المعصية ووجب الرجم او الى هلاك المرأة بفراق زوجها اذا جلتها الغيرة على تلبيةها اشار
الى ذلك كاه القرطبي وقال انطربى المعنى ان خلوة لرجل باخوة اخيه او ابن اخيه تنزل منزلة الموت
والعرب تصنف الشيء المكروه بالموت قال ابن الاعرابي هي كلمة تقولها العرب مثلاً كما تقول الاسد
الموت اي لقاءه فيه الموت والمعنى احذروه كما تحذرون الموت وقال صاحب مجمع الغرائب يحتمل ان
يكون المراد ان المرأة اذا دخلت فهي محل الاثم فلا يزمن عليها احد فليكن جهوها الموت اي لا يجوز
لاحد ان ينفذ بها الا الموت كما قيل نعم الصهر النبر وهذا لائق كمال الغيرة والحمية وقال ابو عبيد المعنى
قوله الجوامع الموت اي فليت ولا يفعل هذا وتعبه النووي فقال هذا كلام فاسد وانما المراد ان الخلوة
بقريب الزوج اكثر من الخلوة بغيره والشر يتوقع منه اكثر من غيره والفتنة به امكن لئلا يكتفه من
الوصول الى المرأة والخلوة بها من غير تكبير عليه بخلاف الاجنبي وقال عياض معناه ان الخلوة بالاجزاء
مؤدية الى الفتنة والهلاك في الدين فجعله كهلاك الموت واوردنا كلام موردين في الغلط وقال القرطبي
في المفهم المعنى ان دخول قريب الزوج على امرأة الزوج يشبه الموت في الاستقباح والمفسدة اي فهو
محرم معلوم التحريم وانما الغ في الزجر عنه وشبهه بالموت لتسامح الناس به من جهة الزوج والزوجة
لانهم بذلك حتى كانه ليس باجنبي من المرأة فخرج هذا مخرج قول العرب الاسد بالموت والحرب الموت
اي لتأذنه يفضي الى الموت وكذلك دخوله على المرأة قد يفضي الى موت الدين او الى موته باطلاقها عند
غيرة لزوج او الى الرجم ان وقعت الفاحشة وقال ابن الاثير في النهاية للمعنى ان خلوة المحرم بها اشد من
خلوة غيره من الاجانب لانه مما حسن لها شياء وحملها على امور تنقل على الزوج من الثماس
ما ليس في وسعة قسوة العشرة بين الزوجين بذلك لان الزوج قد لا يثر ان يطلع والزوجته او اخوها
على ما طن حاله ولا على ما شتم عليه اه فكانه قال الجوامع الموت اي لا بد منه ولا يمكن حجبها عنها
كانه لا بد من الموت وأشار الى هذا الاخير الشيخ تقي الدين في شرح العمدة في تنبيهه في محرم المرأة
من حرم عليه نكاحها على التأبيد الامام الموطوءة بشبهة والملاعنة فاهما حرامان على التأبيد
ولا حرمة هناك وكذا امهات المؤمنين واخرجهن بعضهم بقوله في التعريف بسبب مباح
لأحرمتها ونخرج بقيد التأبيد تحت المرأة وعمتها وخالتها وبناتها اذا عقد على الام ولم يدخل بها

قال الجوامع الموت * حدثنا
على بن عبيد الله حدثنا

* الحديث الثاني (قوله سفيان) هو ابن عيينة وقوله حدثنا عمرو هو ابن دينار وقد وقع في الجهاد
 بعض هذا الحديث عن ابي نعيم عن سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار وسفيان المدكور هو
 الثوري لا ابن عيينة وقد تقدمت مباحث الحديث المذكور مستوفاة في اواخر كتاب الحج وسياسته هناك
 ثم والله اعلم (قوله باب ما يجوز ان يخلو رجل بالمرأة عند الناس) اي لا يخلو بها بحيث
 يحتاج شواخصهما عنهما بل بحيث لا يسمعون كلامهما اذا كانا يحادثان به كالشيء الذي تستحي المرأة
 من ذكره بين الناس واخذ المصنف قوله في الترجمة عند الناس من قوله في بعض طرق الحديث فخلوها
 في بعض الطرق او في بعض السكك وهي الطرق المسلوكة التي لا تغفل عن مرور الناس غابا (قوله عن
 هشام) هو ابن زيد بن انس وقد تقدم في فضائل الانصار من طريقه بن اسد عن شعبة اخبرني هشام
 ابن زيد وكذا وقع في رواية مسلم (قوله جاءت امرأة من الانصار الى النبي صلى الله عليه وسلم) زاد في
 رواية بن اسد ومعهما سبي طافا فكلمها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فخلوها رسول الله صلى
 الله عليه وسلم) اي في بعض الطرق قال المهلب لم يرد انس انه خلوا بها بحيث غاب عن ابصار من كان معه
 وانما خلوها بحيث لا يسمع من حضر شكواها ولا مادار بينهما من الكلام ولم يسمع انس آخر الكلام
 فنقله ولم ينقل مادار بينهما لانه لم يسمعه اه ووقع عند مسلم من طريق حماد بن سلمة بن ثابت عن
 انس ان امرأة كان في ثملها شيء قالت يا رسول الله ان لي الى الحاجة فقال يا ام فلان انظري اي
 السكك شئت حتى انفي لك حاجتك واخرج ابو داود ونحو هذا السياق من طريق حماد عن انس
 لكن ليس فيه انه كان في ثملها شيء (قوله فقال والله انكم لا حب للناس الي) زاد في رواية بن زهر بن
 واخرجه في الايمان والنسب وروى بن جرير عن شعبة بلفظ ثلاث مرات وفي الحديث
 منقبة الانصار وقد تقدم في فضائل الانصار توجيه قوله انتم احب الناس الي وقد تقدم فيه حديث عبد
 العزيز بن ميمون عن انس مثل هذا اللفظ ايضا في حديث آخر وفيه سعة حله وقواضيه صلى الله عليه
 وسلم وصبره على قضاء حوائج الصغير والكبير وفيه ان مقاضاة المرأة الاجنبية سرا لا يقدح في الدين
 عند من الفتنه ولكن الامر كما قالت عائشة واياكم عايناه به كما كان صلى الله عليه وسلم عايناه به
 (قوله باب ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة) اي بغير اذن زوجها وحيث
 تكون مسافرة مثلا (قوله حدثنا عبدة) هو ابن سليمان (عن هشام) هو ابن عروة (عن ابيه
 عن زينب بنت ام سلمة عن ام سلمة) في رواية سفيان عن هشام في غزوة الطائف عن امها ام سلمة
 هكذا قال اكثر اصحاب هشام بن عروة وهو المحفوظ وسباني في اللباس من طريق زهير بن معاوية
 عن هشام ان عروة اخبره ان زينب بنت ام سلمة اخبرته ان ام سلمة اخبرتها وخائفهم حماد بن سلمة عن
 هشام فقال عن ابيه عن عمرو بن ابي سلمة وقال معمر عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ورواه
 معمر ايضا عن الزهري عن عروة وارسله مالك فلم يذكر فوق عروة احدا اخرجها النساء ورواية
 معمر عن الزهري عند مسلم وابي داود ايضا (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان عندها وفي البيت)
 اي التي هي فيه (قوله محنت) تقدم في غزوة الطائف ان امه هبت وان ابن عيينة ذكره عن ابن جريج
 بغير اسناد وذكرا ابن حبيب في الواحدة من حبيب كتب مالك قال قلت لمالك ان سفيان بن عيينة زاد
 في حديث بنت خنبلان ان المحنت هبت وايس في كتابك هبت فقال صدق هو كذلك واخرج الجوزجاني
 في تاريخه من طريق الزهري عن علي بن الحسين بن علي قال كان محنت يدخل على ارباب النبي
 صلى الله عليه وسلم يقال له هبت واخرج ابو يعلى وابو عوانة وابن حبان كلهم من طريق يونس

سفيان حدثنا عمرو عن
 ابي معبد عن ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا يخلون رجل بالمرأة
 الا مع ذي محرم فقام رجل
 فقال يا رسول الله امرأتى
 خرجت حاجة واكتبنت
 في غزوة كذا وكذا قال
 ارجع فمحي مع امرأتك
 في باب ما يجوز ان يخلو
 الرجل بالمرأة عند الناس
 حدثنا محمد بن بشر حدثنا
 غندر حدثنا شعبة عن
 هشام قال سمعت انس بن
 مالك رضى الله عنه قال
 جاءت امرأة من الانصار
 الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فخلوها فقال والله انكم
 لا حب للناس الي (باب
 ما ينهى من دخول المتشبهين
 بالنساء على المرأة) حدثنا
 عثمان بن ابي شيبة حدثنا
 عبدة عن هشام بن عروة
 عن ابيه عن زينب بنت ام
 سلمة عن ام سلمة ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان
 عندها وفي البيت محنت

عن الزهري عن عروة عن عائشة ان هيتا كان يدخل الحديث وروى المستغفري من مرسل محمد بن المنكدر ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي هيتا في كلمتين تكلم بهما من امر النساء قال لعبد الرحمن بن ابي بكر اذا قمحت الطائف غدا فاعلينا بابتة غيلان فذكر نحو حديث الباب وزاد اشتد غضب الله على قوم رغبوا عن خلق الله وتشبهوا بالنساء وروى ابن ابي شيبة والدورقي وابو يعلى والبيهقي عن طريق عاصم بن سعد بن ابي وقاص عن ابيته ان اسم الخنث هيت ايضا لكن ذكر فيه قصة اخرى وذكر ابن اسحق في المغازي ان اسم الخنث في حديث الباب مائع وهو بمثناة وقيل بنون فروى عن محمد بن ابراهيم التيمي قال كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الطائف مولى لخاتمه فاختة بنت عمرو بن عائد فخنث يقال له مائع يدخل على نساء النبي صلى الله عليه وسلم ويكون في بيته لا يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يغتسل شيئا من امر النساء مما يغتسل به الرجال ولا ان له اربعة في ذلك فسمعه يقول لخالد بن الوليد يا خالد ان اقمحت الطائف فلا تغفلن من ابداية بنت غيلان بن سلمة فانها تقبل باربع وتدبر ثمان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين سمع ذلك منه لا اري هذا الخنث يغتسل لما سمع ثم قال لنسائه لا تدخلن هذا عليكن فحجب عن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكى ابو موسى المديني في كون مائع لقب هيت او بالعكس او انهم ما اثنان خدافا وجرم الواقدي بالعدو فانه قال كان هيت مولى عبد الله بن ابي امية وكان مائع مولى فاختة وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم نفاها معا الى الحبي وذكر الباوردى في الصحابة من طريق ابراهيم بن مهاجر عن ابي بكر بن حفص ان عائشة قالت لخنث كان بالمدينة يقال له انه يفتح الهزرة وتشديد النون الاتد لنا على امرأة فخطبها على عبد الرحمن بن ابي بكر قال بلى فوصف امرأة تقبل باربع وتدبر ثمان فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا انه اخرج من المدينة الى جراء الاسد وليكن بها منزلك والراجح ان اسم المذكور في حديث الباب هيت ولا يمنع ان يتواردوا في الوصف المذكور وقد تقدم في غزوة الطائف ضبط هيت ووقع في اول رواية الزهري عن عروة عن عائشة عند مسلم كان يدخل على ازواج النبي صلى الله عليه وسلم فخنث وكانوا يعدونه من غير اولى الاربعة فدخل النبي صلى الله عليه وسلم يوما وهو عند بعض نسائه وهو ينعث امرأة الحديث وعرف من حديث الباب تسمية المرأة وانها ام سلمة والخنث بكسر النون وفتحها من تشبه خلقه النساء في حركاته وكلامه وغير ذلك فان كان من اصل الخلقة لم يكن عليه لوم وعليه ان يتكلف ازالة ذلك وان كان يقصد منه وتكلف له فهو المذموم ويطلق عليه اسم خنث سواء فعل الفاحشة او لم يفعل قال ابن حبيب الخنث هو المؤنث من الرجال وان لم تعرف منه الفاحشة مأخوذ من التكسر في المشي وغيره وسبأني في كتاب الادب لعن من فعل ذلك واخرج ابو داود من حديث ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بمخنث قد خضت يديه ورجليه فقيل يا رسول الله ان هذا يشبه بالنساء فنفاه الى النقيع فقيل الا تقتله فقال اني نهيت عن قتل المصلين (قوله فقال لاخى ام سلمة) تقدم شرح حاله في غزوة الطائف ووقع في مرسل ابن المنكدر انه قال ذلك لعبد الرحمن بن ابي بكر فيحمل على تعدد القول منه لاكل منه ما لاخى عائشة ولاخى ام سلمة والعجب انه لم يقدر ان المرأة الموصوفة حصلت لواحد منهم الا ان الطائف لم يفتح حينئذ وقتل عبد الله بن ابي امية في حال الحصار ولما اسلم غيلان بن سلمة واسلمت بنته بادية يزوجها عبد الرحمن بن عوف فقدر انها استعجبت عنده وسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة وقد تقدمت الاشارة الى ذلك في كتاب الطهارة وتزوج عبد الرحمن بن ابي بكر لبلى بنت الجودي وقصته معها مشهورة وقد وقع في حديث سعد

فقال الخنث لاخى ام سلمة
عبد الله بن ابي امية

ابن ابي وقاص انه خطب امرأة بمكة فقال من يخبرني عنها فقال مخنث يقال له هيت انا اصفها لك فهذه قصص وقعت لهيت (قوله ان فتح الله لكم الطائف غدا) وقع في رواية ابي اسامة عن هشام في اوله وهو محاصر الطائف يومئذ وقد تقدم ذلك في غزوة الطائف واضحا (قوله ٢ فعليك) هو اغراء معناه احرص على تحصينها والزمها (قوله غيلان) في رواية جاد بن سلمة لو قد فتحت لكم الطائف لقد اريتك بادية بنت غيلان واختلف في ضبط بادية فالأكثر بموحدة ثم تحتانية وقيل بنون بدل التحتانية حكاه ابو نعيم ولبادية ذكر في المغازي ذكر ابن اسحق ان خولة بنت حكيم قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان فتح الله عليك الطائف اعطني حلي بادية بنت غيلان وكانت من احلى نساء ثقيف وغيلان هو ابن سلمة بن معتب بمهمله ثم مشناة ثقيلة ثم موحدة ابن مالك الثقفي وهو الذي اسلم ونحوه عشر نبوة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يخرج اربعا وكان من رؤساء ثقيف وعاش الى اواخر خلافة عمر رضي الله عنه (قوله تميل بأربع وتدبر بثمان) قال ابن حبيب عن مالك معناه ان اعكافها ينمطف بعضها على بعض وهي في بطنها اربع طرائق وتباع اطرافها الى خاتمها في كل جانب اربع ولا رادة العكن ذكر الاربع والثمان فلواراد الاطراف لقال ثمانية ثم رأيت في باب اخراج المتشبهين بالنساء من البيوت عقب هذا الحديث من وجه آخر عن هشام بن عروة في غير رواية ابي ذر قال ابو عبد الله تقبل بأربع يعني بأربع عكن بطنها فهي تقبل بهن وقوله وتدبر بثمان يعني اطراف هذه العكن الاربع لانها محيطية بالجانب حين يتجهدهم ثم قال وانما قال بثمان ولم يقل ثمانية وواحد الاطراف مذكر لانه لم يقل ثمانية اطراف اه وحاصله ان تموله ثمان بدون الهاء توجيهين اما لكونه لم يصرح بالفظ الاطراف واما لانه اراد العكن وتفسير مالك المذكور تبعه فيه الجمهور قال الخطابي يريد ان لها في بطنها اربع عكن فاذا اقبلت رؤيت مواضعها بارزة متكسرا بعضها على بعض واذا ادبرت كانت اطراف هذه العكن الاربع عند منقطع جنبها ثمانية وحاصله انه وصفها بأنها مملوءة البطن بحيث يكون لبطنها عكن وذلك لا يكون الا لاسمينه من النساء وجرت عادة لرجال غالب في الرغبة فيمن تكون بتلك الصفة وعلى هذا فقوله في حديث سعدان اقبلت قلت تمشي بست وان ادبرت قلت تمشي بأربع كانه يعني يديها ورجليها وطرف في ذلك منها مقبلة وورد فيها مدبرة وانما نقص اذا ادبرت لان الشديين محتجبين حيثئذ وذكر ابن السكبي في الصفة المذكورة زيادة بعد قوله وتدبر بثمان بشعر كالافخجوان ان قعدت ثنت وان تكامت تغنت وبين رجلها مثل الاناء المكفوء مع شعر آخر وزاد المسدي من طريق يزيد بن رومان عن عروة مرسل في هذه القصة اسفلها كتيب واعلاها عيب (قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخلن هذا عليكم) في رواية الكشي هينى عليكن وهي رواية مسلم وزاد في آخر رواية الزهري عن عروة عن عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ارى هذا يعرف ما ههنا لا يدخل عليكن قالت فحجبوه وزاد ابو يعلى في روايته من طريق يونس عن الزهري في آخره واخرجه فكان بالبصرة لا يدخل كل يوم جمعة يستطعم وزاد ابن السكبي في حديثه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد غلغلت النظر اليها يا عدو الله ثم اجلاه عن المدينة الى الحجاز ووقع في حديث سعد الذي اشترت اليه انه خطب امرأة بمكة فقال هيت انا نعتها لك اذا اقبلت قلت تمشي بست واذا ادبرت قلت تمشي بأربع وكان يدخل على سودة فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما اراه الا منكرا فنفعه ولما قدم المدينة نفاه وفي رواية يزيد بن رومان المذكورة فقال النبي صلى الله عليه وسلم مالك فاملك الله ان كنت لاحسبك من غير اولي الاربة من الرجال وسيره الى خارج مع جهتين وقد ضبطت في حديث علي في قصة المرأة التي حلت كتاب خاطب الى

ان فتح الله لكم الطائف
غدا ادلك على ابنة
غيلان فانها تقبل بأربع
وتدبر بثمان فقال النبي
صلى الله عليه وسلم
لا يدخلن هذا عليكم

٢ قوله فعليك كذا
بالنسخ التي بأيدينا ولعلها
رواية وقعت له والذي في
المتن بأيدينا ادلك على ابنة
كما ترى بالهامش اه
مصححه

باب نظر المرأة الى الحبش ونحوهم من غير ريبة في حديث اسحق بن ابراهيم الحنظلي عن عيسى بن الاوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يسترني بردائه وانا انظر الى الحبشة يلعبون في المسجد حتى اكون انا الذي اسام فافدروا قدر البخارية الحديث السنن الحرصصة على الالهو باب خروج النساء لحوائجهن في حديثنا فروة بن ابى المغيرة حديثنا على بن مسهر عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت خرجت سودة بنت زمعة ليللا فراآها تمر فعرفا فقال انك والله ياسودة ما تخفين علينا فرجعت الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له وهو في حجرتي يتعشى وان في يده لعرقا فأرسل عليه فرفع عنه وهو يقول قد اذن الله لكن ان تخرجن لحوائجكن

قريش قال المهلب انها حبيسة عن الدخول الى النساء سمعته يصف المرأة بهذه الصفة التي تهيج قلوب الرجال فنهه لئلا يصف الا زواج الناس فيسقط معنى الحجاب اه وفي سياق الحديث ما يشعر بأنه حجة لذاته ايضا لقوله لا ادرى هذا يعرف ما ههنا وقوله وكأني اعدونه من غير اولى الاربعة فلما ذكر الوصف المذكور دل على انه من اولى الاربعة فنهاه لذلك ويستفاد منه حجب النساء عن يظن لمحسنين وهذا الحديث اصل في ابعاد من يستراب به في امر من الامور قال المهلب وفيه حجة لمن اجاز بيع العين الموصوفة بدون الرؤية لقيام الصفة مقام الرؤية في هذا الحديث وتعقبه ابن المنير بأن من اقتصر في بيع جارية الى ما وقع في الحديث من الصفة لم يكف في صحة البيع اتفاقا فلا دلالة فيه (قلت) انها اراد المهلب انه يستفاد منه ان الوصف يقوم مقام الرؤية فاذا استوعب الوصف حتى قام مقام الرؤية المعتبرة اجزا هذا امر اده وانتزاعه من الحديث ظاهر وفي الحديث ايضا تعزير من يتشبه بالنساء بالاخراج من البيوت والنبي اذا عين ذلك طريقا ردعه وظاهر الامر وجوب ذلك وتشبهه النساء بالرجال والرجال بالنساء من قاصد مختار حرام اتفاقا وسيأتي لمن من فعل ذلك في كتاب اللباس

قوله باب نظر المرأة الى الحبشة ونحوهم من غير ريبة (وظاهر الترجمة ان المصنف كان يذهب الى جواز نظر المرأة الى الاجنبي بخلاف عكسه وهي مسألة شهيرة واختلف الترجيع فيها عند الشافعية وحديث الباب يساعده من اجازوه قد تقدم في ابواب العيدين جواب النووي عن ذلك بأن عائشة كانت صغيرة دون البلوغ او كان قبل الحجاب وقواه بقوله في هذه الرواية فافدروا بدر البخارية الحديث السنن لكن تقدم ما يعكسه عليه وان في بعض طرقه ان ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة وان قدومهم كان سنة سبع وثمانية يومئذ است عشرة سنة فكانت بالغة وكان ذلك بعد الحجاب وحجة من منع حديث ام سلمة الحديث المشهور افعميا وان اتما هو حديث اخرجه اصحاب السنن من رواية الزهري عن نيهان مولى ام سلمة عنها واسناده قوى واكثر ما عمل به انفراد الزهري بالرواية عن نيهان وليست بهالة فادحة فان من يعرفه الزهري ويصفه بانه مكاتب ام سلمة ولم يجرحه احد لا ترد روايته والجمع بين الحديثين احتمال تقدم الواقعة او ان يكون في قصة الحديث الذي ذكره نيهان شيء يمنع النساء من رؤيته لكون ابن ام مكتوم كان اعشى فلهذا كان منه شيء يذكشف ولا يشعر به ويقوى الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء الى المساجد والاسواق والاسفار منتقيات لئلا يراهن الرجال ولم يرهز الرجال تطبالا تنقاب لئلا يراهن النساء فدل على تغير الحكم بين الطائفتين وبهذا احتج الغزالي على الجواز فقال لسنا نقول ان وجه الرجل في حقه عورة كوجه المرأة في حقه بل هو كوجه الامردي في حق الرجل فيحرم النظر عند خوف الفتنة قسط وان لم تكن فتنة فلا اذلم تزل الرجال على عمر الزمان مكشوفى الوجوه والنساء يخرجن منتقيات فلوا استنوا لامر الرجال بالتنقيب او منعن من الخروج اه وتقدمت سائر مباحث حديث الباب في ابواب العيدين

قوله باب خروج النساء لحوائجهن قال الداودي في صيغة هذا الجمع نظر لان جمع الحاجة حاجات وجمع الجمع حاج ولا يقال حوائج وتعقبه ابن التسين فأجاد وقال الحوائج جمع حاجة ايضا ودعوى ان حاج جمع الجمع ليس بصحيح وذكرا المصنف في الباب حديث عائشة خرجت سودة لحاجتها وقد تقدم شرحه وتوجيه الجمع بينه وبين حديثها الا تخفى في نزول الحجاب في تفسير سورة الاجزاب وذكرت هناك التعقب على عياض في زعمه ان امهات المؤمنين كان يحرم عليهن ابراز اشخاصهن ولو كن منتقيات متلفعات والحاصل في رد قوله كثرة الاخبار الواردة انهن كن

باب استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره **حدثنا** علي بن عبد الله **حدثنا** سفيان **حدثنا** الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها **باب** ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع **حدثنا** عبد الله بن يوسف **أخبرنا** مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت جاء عبي من

٢٧١

الرضاعة فاستأذن على فأبت أن آذن له حتى أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال أنه يحل فأذنى له قالت فقلت يا رسول الله إنما رضعني المرأة ولم يرضعني الرجل قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحل فليجلب عبيك قالت عائشة وذلك بعد أن ضرب علينا الحجاب قالت عائشة يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة **باب** لا تبشر المرأة المرأة قنعتم الزوجها **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تبشر المرأة المرأة قنعتم الزوجها **كانه** ينظر إليها **حدثنا** عمر ابن حفص بن غياث **حدثنا** أبي **حدثنا** الأعمش قال **حدثنا** شقيق قال سمعت عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم

يحبون ويطلقون ويخرجون إلى المسجد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وبعد **قوله** **باب** استئذان المرأة زوجها في الخروج إلى المسجد وغيره **قال** ابن التين **رجم** الخروج إلى المسجد وغيره واقتصر في الباب على حديث المسجد **واجاب** الكرماني **بأنه** قاسه عليه والجامع بينهما ظاهر ويشترط في الجميع أمن الفتنة وقد تقدمت مباحث حديث ابن عمر في ذلك في كتاب الصلاة **قوله** **باب** ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع **ذكر** فيه حديث عائشة قالت جاء عبي من الرضاعة فاستأذن على وقد تقدمت مباحثه مستوفاة في أوائل النكاح وهو اصل في أن للرضاع حكم النسب من إباحة الدخول على النساء وغير ذلك من الأحكام **قوله** **باب** لا تبشر المرأة المرأة قنعتم الزوجها **كذا** استعمل لفظ الحديث في الترجمة بغير زيادة وذكر الحديث من وجهين منصور عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود والأعمش **حدثنا** شقيق سمعت عبد الله وهو ابن مسعود وشقيق هو أبو وائل **قوله** لا تبشر المرأة المرأة **زاد** النسائي في روايته في الثوب الواحد **قوله** قنعتم الزوجها **كانه** ينظر إليها **قال** القاسمي هذا اصل لمالك في سد الذرائع فإن الحكمة في هذا النهي خشية أن يعجب الزوج الوصف المذكور في قضى ذلك إلى تطبيق الواصفة أو الاقتتان بالمرصوفة ووقع في رواية النسائي من طريق مسروق عن ابن مسعود بلفظ لا تبشر المرأة المرأة ولا الرجل الرجل وهذه الزيادة ثبتت في حديث ابن عباس عنده وعند مسلم وأصحاب السنن من حديث أبي سعيد بأبسط من هذا وانظر لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل ولا ينظر المرأة إلى عورة المرأة ولا يفيض الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا ينفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد قال النووي في حريم نظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة وهذا مما لا خلاف فيه وكذا الرجل إلى عورة المرأة والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع ونبه صلى الله عليه وسلم ينظر الرجل إلى عورة الرجل والمرأة إلى عورة المرأة على ذلك بطريق الأولى ويستثنى الزوجان فلكل منهما ما ينظر إلى عورة صاحبه إلا أن في السواة اختلافا والأصح الجواز لكن يكره حيث لا سبب وأما المحارم فالصحيح أنه يباح نظر بعضهم إلى بعض لما فوق السرة وتحت الركبة قال وجب ما ذكرنا من التحريم حيث لا حاجة ومن الجواز حيث لا شهوة وفي الحديث تحريم ملاقة بشرتي لرجلين بغير حائل إلا عند ضرورة ويستثنى المصافحة ويحرم لمس عورة غيره بأي موضع من بدنه كان بالاتفاق قال النووي ومما تميمه البسوى ويتساهل فيه كثير من الناس الاجتماع في الحمام فيجب على من فيه أن يصون نظره ويده وغيرهما عن عورة غيره وأن يصون عورته عن بصر غيره ويجب الإنكار على من فعل ذلك لمن قدر عليه ولا يسقط الإنكار بظن عدم القبول إلا أن خاف على نفسه أو غيره فتنة وقد تقدم كثير من مسائل هذا الباب في كتاب الطهارة **قوله** **باب** قول الرجل لا طوفن الليلة على نسائي **تقدم** في كتاب الطهارة **باب** من دار على نسائه في غسل واحد وهو قريب من معنى هذه الترجمة والحكم في الشريعة الحميدة أن ذلك لا يجوز في الزوجات إلا أن ابتدا الرجل القسم بأن تزوج دفعة واحدة أو يقدم من سفر وكذا يجوز إذا آذن له ورضي بذلك **قوله** **حدثنا** محمود **هو** ابن غيلان وقد رواه عن عبد الرزاق شيخه عبيد بن جعد عن مسلم وعباس

لا تبشر المرأة المرأة قنعتم الزوجها **كانه** ينظر إليها **باب** قول الرجل لا طوفن الليلة على نسائي **حدثنا** محمود **حدثنا** عبد الرزاق **أخبرنا** معمر عن ابن طار عن أبيه عن أبي هريرة قال قال سليمان بن داود عليهما السلام لا طوفن الليلة بمائة امرأة تلد كل امرأة غلاما يقتل في سبيل الله فقال له مالك قل إن شاء الله فلم يقل ونسي فأطاف بهم ولم تلد منهم إلا امرأة نصف إنسان قال النبي صلى الله عليه وسلم

الغيبى عند النساء قنالا تسعين امرأة وتقدم في ترجمة سليمان بن داود عليهما السلام من احاديث
الانبياء بيان الاختلاف في ذلك مستوفى وكيفية الجمع بين المختلف مع شرح بنية الحديث قال ابن
التين قوله في هذه الرواية لم يحنث اى لم يتخلف مراده لان الحنث لا يكون الا عن عزم قال ويحتمل ان
يكون سليمان حلف على ذلك (قلت) او نزل التأكيده المستفاد من قوله لا طوفن منزلة اليمين واستدل
به على جواز الاستثناء بعد تحلل الكلام اليسير وفيه نظر سيأتى ايضاحه في كتاب الايمان والندور
ان شاء الله تعالى وقال ابن الرفعة يستفاد منه ان اتصال الاستثناء بالحلف يزترفيه وان لم يقصده قبل
فراغ اليمين ﴿ قوله باب لا يطرق اهله ليلا اذا اطال الغيبة مخافة ان يتخونهم او يلبس
عثراتهم ﴾ كذا بالميم في يتخونهم وعثراتهم وقال ابن التين الصواب بالنون فيهما قلت بل ورد في
الصحيح بالميم فيهما على ما ساذكره وتوجيه ظاهر وهذه الترجمة لفظ الحديث الذي اوردته في
الباب في بعض طرقه لكن اختلف في ادراجه فاقصر البخارى على التدرج المتفق على رفعه واستعمل
بقية في الترجمة فقد جاء من رواية وكيع عن سفيان الثوري عن محارب عن جابر قال نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يطرق الرجل اهله ليلا يتخونهم او يطلب عثراتهم اخرجهم مسلم عن ابي بكر بن
ابى شيبة عنه واخرجهم النساءى من رواية ابي نعيم عن سفيان كذلك واخرجهم ابو عوانة من وجه آخر
عن سفيان كذلك واخرجهم مسلم من رواية عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان به لكن قال في آخره
قال سفيان لا ادري هذا في الحديث ام لا يعنى يتخونهم او يطلب عثراتهم ثم ساقه مسلم من رواية شعبة
عن محارب مقتصر على المرفوع كرواية البخارى وقوله عثراتهم بفتح المهملة والمثناة جمع عثرة وهى
الزلة ووقع عند احمد والترمذى في رواية من طريق اخرى عن الشعبي عن جابر بلفظ لا تلجوا على
المغيبات فان الشيطان يجرى من ابن آدم مجرى الدم (قوله يكره ان يأتى الرجل اهله طروقا) في
حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يطرق اهله ليلا وكان يأتىهم غدوة او عشية اخرجهم مسلم
قال اهل اللغة الطروق بالضم المحيى بالليل من سفر او من غيره على غفلة ويقال لكل آت بالليل طارق
ولا يقال بالتمار الاجازا كما تقدم تقريره في اواخر الحج في الكلام على الرواية الثانية حيث قال
لا يطرق اهله ليلا ومنه حديث طارق عداوفاطمة وقال بعض اهل اللغة اصل الطروق الدفع والضرب
وبذلك سميت الطريق لان المارة تدقها بارجلها وسمى الاتى بالليل طارقا لانه يحتاج غالبا الى دق
الباب وقيل اصل الطروق السكون ومنه اطرق راسه فلما كان الليل يسكن فيه سمي الاتى فيه طارقا
وقوله في طريق عاصم عن الشعبي عن جابر اذا اطال احدكم الغيبة فلا يطرق اهله ليلا التقييد فيه بطول
الغيبة يشير الى ان علة النهى انما توجد حيث تدق بالحكم بدور مع علته وجود او عدمه فلما كان الذي يخرج
لحاجته مثلاً نهارا او يرجع ليلا لا يأتى له ما يحذر من الذي يطيل الغيبة كان طول الغيبة مظنة الامن
من الهجوم فيقع للذي يهجم بعد طول الغيبة غالباً ما يكره اما ان يجده اهله على غير اهبة من التنظيف
والترين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب النفرة بينهم وقد اشار الى ذلك بقوله في حديث الباب الذي
بعده بقوله كي تستعد للغيبة وتمشط الشعثة ويؤخذ منه كراهة مباشرة المرأة في الحالة التي تكون
فيها غير متظفة لئلا يطلع منها على ما يكون سبباً لنفرتها منها واما ان يجدها على حالة غير مرضية والشرع
محرض على الستر وقد اشار الى ذلك بقوله ان يتخونهم ويطلب عثراتهم فعلى هذا من اعلم اهله بوصوله
وانه يقدم في وقت كذا مثلاً لا يتناوله هذا النهى وقد صرح بذلك ابن خزيمة في صحيحه ثم ساق من
حديث ابن عمر قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزوة فقال لا تطرقوا النساء وارسل من يؤذن

وسلم لو قال ان شاء الله لم
يحنث وكان ارجى لحاجته
في باب لا يطرق اهله ليلا
اذا اطال الغيبة مخافة ان
يتخونهم او يلبس عثراتهم
حدثنا آدم حدثنا شعبة
حدثنا محارب بن دثار قال
سمعت جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما قال كان
النبي صلى الله عليه وسلم
يكره ان يأتى الرجل اهله
طروقا * حدثنا محمد بن
مقاتل اخبرنا عبد الله
اخبرنا عاصم بن سليمان عن
الشعبي انه سمع جابر بن
عبد الله يقول قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا
اطال احدكم الغيبة فلا
يطرق اهله ليلا

في غزوة فلما أقفلناه تعجلت

على بعير تطوف فلحقني

راكب من خلفي فالتفت

فإذا أنا برسول الله صلى

عليه وسلم قال ما يعجلك

قلت أتى حديث عهد بعرس

قال فبكرا تزوجت أم ثيبا

قلت بل ثيبا قال فهل جارية

فلا عنها ولا عبت قال فلما

قدمنا ذهبنا لدخل فقال

أمهاوا حتى تدخلوا ليلا

أي عشاء لكي تمتشط

الشعثة وتستعد المغيبة قال

وحدثني الثقة أنه قال في هذا

الحديث الكيس الكيس

يا جابر يعني الولد حدثنا

محمد بن الوليد حدثنا محمد

ابن جعفر حدثنا شعبة عن

سيار عن الشعبي عن جابر

ابن عبد الله رضي الله

عنه ما أن النبي صلى الله

عليه وسلم قال إذا دخلت

ليلا فلا تدخل على أهلك

حتى تستعد المغيبة وتمشط

الشعثة قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم فعليك

بالكيس الكيس * تابعه

عبيد الله عن وهب عن

جابر عن النبي صلى الله

عليه وسلم في الكيس

٣ قوله فقلنا مع النبي صلى

الله عليه وسلم هكذا نسخ

الشرح التي بأيدينا بزيادة

مع النبي صلى الله عليه

وسلم والذي في المتن بأيدينا

حدثنا فقلنا ما في الشارح رواية له اه

الناس أنهم قادمون قال ابن أبي جرة نفع الله به فيه النهي عن طروق المسافر أهله على غرة من غير تقديم
إعلام منه لهم بقدمه والسبب في ذلك ما وقعت إليه الإشارة في الحديث قال وقد خالف بعضهم فرأى
عند أهل رجل فحوقب بذلك على مخالفته اه وأشار بذلك إلى حديث أخرجه ابن خزيمة عن ابن عمر
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطرق النساء ليلا فطرق رجلان كلاهما وجد مع امرأته ما
يكره وأخرجه من حديث ابن عباس نحوه وقال فيه فكلاهما وجد مع امرأته رجلا ووقع في حديث
محارب عن جابر أن عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلا وعندها امرأة تمتشطها فظن أنها رجلا فأشار إليها
بالسيف فلما ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يطرق الرجل أهله ليلا أخرجه أبو عوانة في صحيحه
وفي الحديث الحث على التواد والتحاب خصوصا بين الزوجين لأن الشارع راعى ذلك بين الزوجين مع
إطلاع كل منهما على ما جرت العادة بستره حتى أن كل واحد منهما لا يخفي عنه من عيوب الآخر شيء في
الغالب ومع ذلك فمنه عن الطروق ليلا يطلع على ما تنفر نفسه عنه فيكون مراعاة ذلك في غير الزوجين
بطريق الأولى ويؤخذ منه أن الاستعداد ونحوه مما تزين به المرأة ليس داخل في النهي عن تغير الخلقة
وفيه التحريض على ترك التعرض لما يوجب سوء الظن بالمسلم (قوله باب طلب

الولد) أي بالاستكثار من جماع الزوجة أو المراد الحث على قصد الاستيلاء بالجماع لا الإقصار على
مجرد اللذة وإيس ذلك في حديث الباب صريح لکن البخاري أشار إلى تفسير الكيس كما سأذكره
وقد أخرج أبو عمرو والنوفاني في كتاب معاشرته الأهلين من وجه آخر عن محارب رفعه قال اطلبوا الولد
والمسوفة فانه ثمرة القلوب وقرة العين وإياكم والعافر وهو مرسل قوي الإسناد (قوله عن سيار)
بفتح المهملة وتشديد التحتانية وقد تقدم في باب تزويج اثبيات عن أبي النعمان عن هشيم قال حدثنا
سيار وكذا في الباب الذي بعده حدثنا يعقوب الدورقي حدثنا هشيم أنبأ سيار (قوله عن الشعبي) في
رواية أبي عوانة من طريق شريح بن النعمان عن هشيم حدثنا سيار حدثنا الشعبي ولا جد من وجه
آخر سمعت الشعبي (قوله ٣ فقلنا مع النبي صلى الله عليه وسلم) بفتح القاف وتخفيف الفاء أي
رجعنا وقد تقدم شرحه في باب تزويج اثبيات (قوله حتى تدخلوا ليلا أي عشاء) هذا التفسير في نفس
الخبر وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلا والنهي عن الطروق ليلا بأن المراد بالامر
الدخول في أول الليل وبالنهي الدخول في أثنائه وقد تقدم في أواخر أبواب العمرة في طريق الجمع بينهما
أن الأمر بالدخول ليلا لمن أعلم أهله بقدمه فاستعدوا له والنهي عن لم يفعل ذلك (قوله وحدثني الثقة
أنه قال في هذا الحديث الكيس الكيس يا جابر يعني الولد) القائل وحدثني هو هشيم قال الأسما عيلي
كان البخاري أشار إلى أن هشيم أجل هذه الزيادة عن شعبة لأنه أورد طريق شعبة على أثر حديث هشيم
وأغرب السكرمان في فعال القائل وحدثني هو هشيم أو البخاري اه وهو جار على ظاهر اللفظ والمعتمد
أن القائل هشيم كما أشار إليه الأسما عيلي (قوله إذا دخلت ليلا فلا تدخل على أهلك) معنى الدخول
الأول القدوم أي إذا دخلت ليلا فلا تدخل البيت (قوله قال قال) في رواية النسائي عن أحمد بن
عبد الله بن الحكم عن محمد بن جعفر قال وقال ياثبات الواد وكذا أخرجه أحمد عن محمد بن جعفر ولفظه
قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخلت فليكن بالكيس الكيس (قوله تابعه عبيد الله عن
وهب عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكيس) عبيد الله هو ابن عمر العمري ووهب هو
ابن كيسان والمتابع في الحقيقة هو ووهب لكنه نسبها إلى عبيد الله تفرد بذلك عن وهب نعم قد روى
محمد بن إسحاق عن وهب بن كيسان هذا الحديث مطولا وفيه مقصود الباب لكن بلفظ آخر كما

ابن عبد الله قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزاة فأبطأ بي جلي فذكر الحديث في قصة الجبل طوله اربعة قصص تزوج جابر وقوله افلا جارية تلاعبها وتلاعبك وفيه اما انك قادم فاذا قدمت قال الكيس الكيس وقوله قال الكيس بالفتح فيها على الاغراء وقبل على التحذير من ترك الجماع قال الخطابي الكيس هنا بمعنى الحذر وقد يكون الكيس بمعنى الرفق وحسن التأني وقال ابن الاعراب الكيس العقل كانه جعل طلب الولد عقلا وقال غيره اراد الحذر من العجز عن الجماع فكانه حث على الجماع (قلت) جزم ابن حبان في صحيحه بعد تخرجه هذا الحديث بان الكيس الجماع وتوجيهه على ما ذكره يزيد قوله في رواية محمد بن اسحق فاذا قدمت فاعمل عملا كسبا وفيه قال جابر فدخلنا حين امسينا فقلت للمرأة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرني ان اعمل عملا كسبا فالتفت اليها وقالت فبنت معها حتى اصبحت اخرجته ابن خزيمة في صحيحه قال عياض فسر البخاري وغيره الكيس بطلب الولد والذل وهو صحيح قال صاحب الافعال كاس الرجل في عمله حذق وكاس ولد ولد كاسا قال الكسائي كاس الرجل ولده ولد كيس اه واصل الكيس العقل كما ذكر الخطابي لكنه بمجرد ايس المراد هنا والشاهد ان يكون الكيس يراد به العقل قول الشاعر

وانما الشعر لب المرء يعرضه * على الرجال فان كيدا وان حمتا

قوله بالحق وهو ضد العقل ومنه حديث الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت واللاحق من اتبع نفسه هواها وامام حديث كل شيء بقدر حتى العجز والكيس فالمراد به النطنة (قوله باب تستجد المغيبة وتمشط الشعثة) ضبط ذلك في اواخر ابواب العمرة وتقديم شرح الحديث في الباب الذي قبله (قوله باب ولا يدين زينب الا لبعولتها) في رواية في ذرالي قوله عورات النساء وهذه الزيادة تظهر المطابقة بين الحديث والترجمة (قوله سفيان) هو ابن عبيدة (قوله عن ابي حازم) هو سلمة بن دينار ووقع في رواية علي بن عبد الله عن سفيان حدثنا ابو حازم تقدم في اواخر الجهاد (قوله اختلف الناس الخ) فيه اشارات بان الصحابة والتابعين كانوا يتبعون احوال النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء حتى في مثل هذا فان الذي يداوى به الجرح لا يختلف الحكم فيه اذا كان طاعرا ومع ذلك فترددوا فيه حتى سألوهم من شاهد ذلك (قوله وكان من آخر ٣ من بني من الصحابة بالمدينة) فيه احتراز عن بني من الصحابة بالمدينة وبغير المدينة فأما المدينة فكان بها في آخر حياة سهل بن سعد ومحمود بن الربيع ومحمود بن يسير وكلاهما لرؤية وعدي في الصحابة وامام من الصحابة الذين ثبت سمعهم من النبي صلى الله عليه وسلم فما كان في بالمدينة حجة هذا الاسهل بن سعد علي الصحيح واما بغير المدينة فبقي انس بن مالك بالبصرة وغيره بغيرها وقد استوعبت الكلام على ذلك في الكلام على علوم الحديث لابن الصلاح (قوله ما بقي للناس احدا علم به مني) ظاهره انه نبي ان يكون نبي احدا علم منه فلا ينبغي ان يكون نبي مثله ولكن كثر استعمال هذا التركيب في نبي المثل ايضا وقد تقدم الكلام على شرح الحديث في باب غزوة احد والغرض منه هنا كون فاطمة عليها السلام باثرت ذلك من ايها صلى الله عليه وسلم في طابق الآية وهي جواز ابداء المرأة زينب لايها وسائر من ذكر في الآية وقد استشكل مغايطي الاحتجاج بقصة فاطمة هذه لانه لم يرد قبل الحجاب واجيب بان التمسك منها بالاستصحاب ونزول الآية كان مترخيا عن ذلك وقد وقع مطابقا فان قيل لم

بذكر في الآية العم والخال فالجواب انه استغنى عن ذكرهما بالاشارة اليهما لان العم منزل منزلة الاب والخال منزل الام وقيل لانهما يعتنقهما الولد لهما قاله عكرمة والشعبي وكرها لذلك ان تضع المرأة خمارها عند عمها وخالها اخرج ابن ابي شيبة عنهما وخالفهما الجمهور (قوله فأخذ حصير فحرق) بضم المهملة وتشديد الراء وضبطه بعضهم بالتخفيف ﴿ قوله باب ﴾ والذين لم يبلغوا الحلم (كذا للجميع والمراد بيان حكمهم بالنسبة الى الدخول على النساء ورويتهم ايها) (قوله حدثنا احمد بن محمد) هو المروزي وعبد الله هو ابن المبارك وسفيان هو الثوري (قوله ولولا مكانى منه اى منزلتي من النبي صلى الله عليه وسلم) (قوله يعنى من صغره) فيه التفاوت ووقع في رواية السرخسي من صغرى وهو على الاصل (قوله فرأيتهم يمويين) بكسر الواو وفتح اوله هوى بفتح الواو ويموي بكسرها (قوله الى آذانهم وحلقهم) اى يخرجون الجلى (قوله يدفعن) اى ذلك (الى بلال) (قوله ثم ارتفع هو وبلال الى بيته) اى رجع وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب العيدين والحجبة منه هنا مشاهدة ابن عباس ما وقع من النساء حينئذ وكان صغيرا فلم يحتج به منه واما بلال فكان من ملك اليمين كذا أجاب بعض الشراح وفيه نظر لانه كان حينئذ حرا والجواب انه يجوز ان لا يكون في تلك الحالة يشاهد من مسقرات وقد اخذ بعض الظاهرية بظاهره فقال يجوز لاجنبى رؤية وجهه الاجنبية وكفيها واحتج بأن جابرا روى الحديث وبلال بسط ثوبه لالاخذ منهم وظاهر الحال انه لا يأتى ذلك الا بظهور وجوههم واكفهم ﴿ قوله باب ﴾ طعن الرجل ابنته في الحاضرة عند العتاب (زاد ابن طال في شرحه هنا وقول لرجل اصاحبه هل اعزستم الليلة قال ابن المنير ذكر فيه حديث عائشة في قصة ابى بكر معها وهرطاق بن الركن الاول من الترجمة قال ويستفاد الركن الثانى منها من جهة ان الجامع بينهما ان كلا الامرين مستثنى في بعض الحالات فامسالك الرجل حاضرة ابنته ممنوع في غير حالة التأديب وسؤال الرجل عما جرى له مع اهل بيته ممنوع في غير حالة المباشرة او التسليط او البشارة (قلت) وجدت هذه الزيادة في نسخة الصفاى مقدمة ولذا في باب قول الرجل الى آخره وبعده وطعن الرجل الى آخره والذي يظهر لى ان المصنف اعلى ياضا يكتب فيه الحديث الذى اشار اليه وهو هل اعزستم او شيئا مما يدل عليه وقد وقع ذلك في قصة ابى طلحة وام سليم عند موت ولدهما وكنها ذلك عنه حتى تعشى وبات معها فاخبر بذلك ابو طلحة النبي صلى الله عليه وسلم فقال اعزستم الليلة قال نعم وسيأتى بهذا اللفظ في اوائل كتاب الحقيقة وقوله يطعن هو بضم العين وسيأتى بقية شرحه في كتاب الحدود وفي باب من ادب اهله دون السلطان في خاتمة في اشتغل كتاب السكاح من الاحاديث المرفوعة على مائتين وثمانية وعشرين حديثا المعلق منها والمتابعات خمسة واربعون والبقية موصولة والمكرر منه فيه وفيما مضى مائة واثنان وستون حديثا والخالص ستة وستون حديثا ورافقه مسلم على تحريجها سوى اثنين وعشرين حديثا وهي حديث ابن عباس خير هذه الامة اكثرها نساء وحديث ابى هريرة انى شاب اخاف العنت وحديث عائشة لو نزلت وادى وحديث خطب عائشة فقال ابو بكر انما انا اخول وحديث ابى هريرة تنكح المرأة لاربعة وحديث سهل مر رجل قتالوا هذنا حري ان خطب ان ينكح وحديث ابن عباس حرم من النسب سبع وحديث دفع النبي صلى الله عليه وسلم ربيته الى من يكفلها وهو معلق وحديث جابر في الجمع بين المرأة وعمتها وحديث ابن عباس في المتعة وحديث سلمة اعمار رجل وامرأة توافقنا الحديث في المتعة معلق وحديث ابن عباس في تفسير التعريف بالخطبة وحديث عائشة كان النكاح على اربعة اشحاء وحديث نساء بنت خدام في تزويجهم او حديث الربيع بنت معوذتي ذكر الضرب

فأخذ حصير فحرق فحشى به جرحه في باب والذين لم يبلغوا الحلم في حديثنا احمد بن محمد اخبرنا عبد الله اخبرنا سفيان عن عبد الرحمن ابن عابس سمعت ابن عباس رضى الله عنهما سأل الرجل شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد اضحى او فطرا قال نعم ولولا مكانى منه ما شهدت يعنى من صغره قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ثم خطب ولم يذكر اذا ناولا اقامه ثم اتى النساء فوعظهن وذكرهن وامرهن بالصدقة فرأيتن يمويين الى آذانهم وحلقهم يدفعن الى بلال ثم ارتفع هو وبلال الى بيته في باب طعن الرجل ابنته في الحاضرة عند العتاب في حديثنا عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت عاتبنى ابو بكر وجعل يطعننى بيده في خاصرتى فلا يمنعنى من التحرك الا مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم وراسه على فخذي

بالدف صبيحة العرس وحديث عائشة فان الانصار يعجبهم الله وحدث انس كان اذا امر بحجبات ام
سليم دخل عليها وهو معلق وبقيته متفق عليه وحديث صفية بنت شيبة في الولية وحديث لم يوقت النبي
صلى الله عليه وسلم يعني في الولية وهو معلق وحديث ابى هريرة في اكرام الخاز وحديث معاوية بن
حيدة لا هجر الا في البيت وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة هجر النساء وفيه من الآثار عن
الصحابية والتابعين ستة وثلاثون اثر والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿ قوله بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
﴿ كتاب الطلاق ﴾

الطلاق في اللغة حل الوثاق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك وفلان طلق اليد بالخير اي كثير
البذل وفي الشرع حل عقدة التزويج بنقض وهو موافق لبعض افراد مدلوله اللغوي قال امام الحرمين هو
لنقض جاعلي ورد الشرع بتقريره وطلقت المرأة بنقض الطاء وضم اللام وبفتحها ايضا وهو افصح وطلقت
ايضا بضم اوله وكسر اللام الثقيلة فان خففت فهو خاص بالولادة والمضارع فيها ما بضم اللام والمصدر في
الولادة طقا ساكنة اللام فهي طالق فيها ثم الطلاق قد يكون حراما او مكروها او واجبا او مندوبا
او جائزا اما الاول ففيما اذا كان بدعي او له صور واما الثاني ففيما اذا وقع بغير سبب مع استقامة الحال واما
الثالث ففي صور منها الشقاق اذا راي ذلك الحكيم واما الرابع ففيما اذا كانت غير عفيفة واما الخامس
فنقاء النوى وصوره غيره بما اذا كان لا يردها ولا تطيب نفسه ان يتحمل مؤنتها من غير حصول
غرض الاستمتاع فقد صرح الامام ان الطلاق في هذه الصورة لا يكره (قوله وقول الله تعالى يا ايها
النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة) اما قوله تعالى اذا طلقتم النساء فخطاب
للنبي صلى الله عليه وسلم بلنقض الجمع نظما او على ارادة ضم امته اليه والتقدير يا ايها النبي وامته وقبل
هو على اخصار قل اي قل لا تمتلث والثاني ابقى فخص النبي عليه الصلاة والسلام بالنداء لانه امام امته
اعتبارا بتقدمه وهم بالخطاب كما يقال لا ميراث قوم يا فلان افعلا وكذا وقوله اذا طلقتم اي اذا اردتم
التطليق جزما ولا يمكن حمله على ظاهره وقوله لعدتهن اي عند ابتداء شروعهن في العدة واللام
للتوقيت كما يقال لقينته ليلة بقيت من الشهر قال مجاهد في قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم
النساء فطلقوهن لعدتهن قال ابن عباس في قبل عدتهن اخرج الطبري بسند صحيح ومن وجه
آخر انه قراها كذلك وكذا وقع عند مسلم من رواية ابى الزبير عن ابن عمر في آخر حديثه قال ابن
هريرة قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن
ونقلت هذه القراءة ايضا عن ابى عثمان وجابر وعلي بن الحسين وغيرهم وسيأتي في حديث ابن
هريرة في الباب مزيد بيان في ذلك (قوله احصوا العدة) هو تفسير ابى عبيدة واخرج الطبري
معناه عن السدي والمراد الا امر بحفظ ابتداء وقت العدة لئلا يتيسر الامر بطول العدة فتتأذى
بذلك المرأة (قوله وطلاق السنة ان يطلقها طاهرا من غير جاع) روى الطبري بسند صحيح
عن ابن مسعود في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن قال في الطهر من غير جاع واخرجه عن جمع
من الصحابة ومن بعدهم كذلك وهو عند الترمذي ايضا (قوله ويشهد شاهدين) مأخوذ
من قوله تعالى وآشهادوا ذوى عدل منكم وهو واضح وكأنه لم يحج بما اخرج به ابن مردويه عن ابن
عباس قال كان نفر من المهاجرين يطلقون لغير عدة ويراجعون بغير شهود فترات وقد قسم

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾
﴿ كتاب الطلاق ﴾
وقول الله تعالى يا ايها
النبي اذا طلقتم النساء
فطلقوهن لعدتهن
واحصوا العدة
حفظناه وعدناه وطلاق
السنة ان يطلقها طاهرا
من غير جاع ويشهد
شاهدين
ابن عبيد الله قال حدثني
مالك عن نافع عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما

الفقهاء الطلاق الى سني و بدعي والى قسم ثالث لا وصف له فالاول ما تقدم والثاني ان يطلق في الحيض او في طهر جامعها فيه ولم يبين امرها اجلت ام لا ومنهم من اضاف له ان يزيد على طلقه ومنهم من اضاف له الخلع والثالث تطلق الصغيرة والايسة والحامل التي قربت ولادتها وكذا اذا وقع السؤال منها في وجه بشرط ان تكون عالة بالامر وكذا اذا وقع الخلع بسؤالها او قلنا انه طلاق ويستثنى من تحريم طلاق الحائض صور منها ما لو كانت حاملا ورأت الدم وقلنا الحامل تحيض فلا يكون طلاقها بدعيًا ولا سيما ان وقع بقرب الولادة ومنها اذا طلق الحاكم على المولى واتفق وقوع ذلك في الحيض وكذا في صورة الحكمين اذا عين ذلك طريق الرفع الشقاق وكذلك الخلع والله اعلم (قوله انه طلق امراته) في مسلم من رواية الليث عن نافع ان ابن عمر طلق امرأته وعنده من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر طلق امرأتى وكذا في رواية شعبة عن انس بن سيرين عن ابن عمر قال التووي في تذييله اسمها آمنه بنت غفار قاله ابن باطيش ونقله عن النووي جماعة ممن بعده منهم الذهبي في تجريد الصحابة امكن قال في مبهماته فكأنه اراد مبهمات التهذيب وأوردها الذهبي في آمنه بالمد وكسر الميم ثم نون وابوها غفار ضبطه ابن يظفة بكسر المعجمة وتخفيف الفاء والكي رأيت مستند ابن باطيش في احاديث قتيبة جع سعيد العيار بسند فيه ابن طيبة ان ابن عمر طلق امراته آمنه بنت عمار كذا رايتها في بعض الاصول بمهمة مفتوحة ثم مبهم تقيلة والاول اولى واقوى من ذلك ما رأيت في مستند احمد قال حدثنا يونس حدثنا الليث عن نافع ان عبد الله طلق امراته وهي حائض فقال عمر يا رسول الله ان عبد الله طلق امراته النوار فأمره ان يراجعها الحديث وهذا الاسناد على شرط الشيخين ويونس شيخ احمد هو ابن محمد المؤدب من رجالهما وقد اخرج الشيخان عن قتيبة عن الليث ولكن لم يسم عندهما ويمكن الجمع بأن يكون اسمها آمنه ولقبها النوار (قوله وهي حائض) في رواية قاسم بن ابيح من طريق عبد الحميد بن جعفر عن نافع عن ابن عمر انه طلق امراته وهي في دمها حائض وعنده البیهقي من طريق ميمون بن مهران عن ابن عمر انه طلق امراته في حيضها (قوله على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا في رواية مالك ومثله عند مسلم من رواية ابي الزبير عن ابن عمر روا كثير الرواة لم يذكروا ذلك استغناء عما في الخبر ان عمر سأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستلزم ان ذلك وقع في عهده وزاد الليث عن نافع تطبيقه واحدة اخرجته مسلم وقال في آخره جود الليث في قوله تطبيقه واحدة اه وكذا وقع عند مسلم من طريق محمد بن سيرين قال مكثت عشرين سنة يحدثني من لا اثمهم ان ابن عمر طلق امراته ثلاثا وهي حائض فأمر ان يراجعها فكنت لا اثمهم ولا اعرف وجه الحديث حتى لقيت ابا غلاب يونس بن جبير وكان ذا ثبت فحدثني انه سأل ابن عمر فحدثه انه طلق امراته تطبيقه وهي حائض واخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق الشعبي قال طلق ابن عمر امراته وهي حائض واحدة ومن طريق عطاء الخراساني عن الحسن بن ابن عمر طلق امراته تطبيقه وهي حائض (قوله فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك) في رواية ابي ذئب عن نافع فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك اخرجته الدارقطني وكذا سيأتي للصنف من رواية قتادة عن يونس بن جبير عن ابن عمر وكذا عند مسلم من رواية يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبير وكذا عنده في رواية طاوس عن ابن عمر وكذا في رواية الشعبي المذكورة وزاد فيه الزهري في روايته كما تقدم في التفسير عن سالم ان ابن عمر اخبره فغيط فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ار هذه الزيادة في رواية غير سالم وهو اجل من روى الحديث عن ابن عمر وفيه اشعار بأن الطلاق

انه طلق امراته وهي حائض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

في الخيض كان تقدم النبي عنه والالم يقع التعيظ على امر لم يسبق النهي عنه ولا يعكر على ذلك مبادرة
 عمر بالسؤال عن ذلك لاحتمال ان يكون عرف حكم الطلاق في الخيض وانه منهي عنه ولم يعرف ماذا
 يصنع من وقع له ذلك قال ابن العربي سؤال عمر محتمل لان يكون انهم لم يروا قبلها امثالها فسأل ليعلم
 ويحتمل ان يكون لما رأى في القرآن قوله فطلقوهن لعدتهن وقوله يترصدن بأنفسهن ثلاثة فروع اراد
 ان يعلم ان هذا قرءام لا ويحتمل ان يكون سمع من النبي صلى الله عليه وسلم النهي فجاء لسؤال عن
 الحكم بعد ذلك وقال ابن دقيق العيد وتغيظ النبي صلى الله عليه وسلم اما لان المعنى الذي يقتضي المنع
 كان ظاهرا فكان مقتضى الحال التثبت في ذلك اولانه كان مقتضى الحال مشاوره النبي صلى الله عليه
 وسلم في ذلك اذا عزم عليه (قوله مره فليراجعها) قال ابن دقيق العيد يتعلق به مسئلة اصولية وهي ان
 الامر بالامر بالشئ هل هو امر بذلك ام لا فانه صلى الله عليه وسلم قال لعمر مره فامر به بأن يأمره (قلت)
 هذه المسئلة في كرها ابن الحاجب فقال الامر بالامر بالشئ ليس امر بذلك الشئ لئلا لو كان لكان مر
 عبدا بكذا تعد يا ولما كان يناقض قولك للعبد لا تفعل قالوا فهم ذلك من امر الله ورسوله ومن قول الملك
 لو زير قل لفلان افعل قلنا اللهم بأنه مبالغ (قلت) والحاصل ان النبي انما هو حيث تجرد الامر واما اذا
 وجدت قرينة تدل على ان الامر الاول امر بالمأمر الاول ان يبايع المأمور الثاني فلا وينبغي ان ينزل
 كلام القرينتين على هذا التفصيل فيرفع الخلاف ومنهم من فرق بين الامرين فقال ان كان الامر
 الاول بحيث يسوغ له الحكم على المأمور الثاني فهو امر له والا فلا وهذا أقوى وهو مستفاد من الدليل
 الذي استدلل به ابن الحاجب على اني لانه لا يكون منه عديا الا اذا امر من لا حكم له عليه لئلا يصير
 متصرفا في ملك غيره بغير اذنه والشارع حاكم على الامر والمأمور فوجد فيه سلطان التكليف على
 القرينتين ومنه قوله تعالى واهلك بالصلاة فان كل احديهم منه امر الله لاهل بيته بالصلاة
 ومثله حديث الباب فان عمر انما استفتى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ليمثل ما يأمر به ويلزم
 ابنه به فمن مثل هذا الحديث لهذه المسئلة فخر غلط فان القرينة واضحة في ان عمر في هذه المكالمة كان
 مأمورا بالتبليغ ولهذا وقع في رواية ايوب عن نافع فامر ان يراجعها وفي رواية انس بن سيرين
 و يونس بن جبير وطاوس عن ابن عمر وفي رواية الزمري من سالم فليراجعها وفي رواية مسلم فراجعها
 عبد الله كما امره رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية نبي الزبير عن ابن عمر ليراجعها وفي رواية الليث
 عن نافع عن ابن عمر فان النبي صلى الله عليه وسلم امر في هذا وقد اقتضى كلام سالم الرازي في التقريب
 انه يجب على الثاني الفعل جزما وانما الخلاف في تسميته امرا فراجع الخلاف عنده لتظييا وقال
 الفخر الرازي في المحصول الحق ان الله تعالى اذ قال لزيد اوجبت على عمر وكذا وقال لعمر وكذا
 اوجب عليك زيد فهو واجب عليك كان الامر بالامر بالشئ امر بالشئ (قلت) وهذا يمكن ان يؤخذ
 منه التفرقة بين الامر الصادر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن غيره فاما امر لرسول احدا ان
 يأمر به غيره وجب لان الله اوجب طاعته وهو اوجب طاعة اميره كما ثبت في الصحيح من اطاعني فقد
 اطاع الله ومن اطاع اميري فقد اطاعني واما غيره ممن بعده فلا وفيهم تظهر صورة التعدي التي اشار اليها
 ابن الحاجب وقال ابن دقيق العيد لا ينبغي ان يتردد في اقتضاء ذلك الطلب وانما ينبغي ان ينظر في ان لوازم
 صيغة الامر هل هي لوازم صيغة الامر بالامر بالامر لا بمعنى انهم ما يستويان في الدلالة على الطلب من وجه
 واحد ولا (قلت) وهو حسن فان اصل المسئلة التي اتبني عليها هذا الخلاف حديث عمر والاولادكم بالصلاة
 ليسمع فان الاولاد ليسوا بكافين فلا يتجه عليهم الوجوب وانما الطلب متوجه على اوليائهم ان يعلموهم

مره فليراجعها

ذلك فهو مطلوب من الاولاد بهذه الطريق وليس مساويا لالامر الاول وهذا انما عرض من امر خارج
وهو امتناع توجيه الامر الى غير المكلف وهو بخلاف القصة التي في حديث الباب والحاصل ان
الخطاب اذا توجه لمكلف ان يأمر مكلفا آخر بفعل شيء كان المكلف الاول مبلغا محضاً والثاني
مأمور من قبل الشارع وهذا كقوله لمالك بن الحواري واصحابه ومروهم بصلاة كذا في حين كذا
وقوله لرسول الله صلى الله عليه وسلم مرها فلتصبر وتحتسب وتظن ثمره كثيرة فاذا امر الاول الثاني
بذلك فلم يمتثل له كان عاصيا وان توجه الخطاب من الشارع لمكلف ان يأمر غير مكلف او توجه الخطاب
من غير الشارع بأمر من له عليه الامر ان يأمر من لا امر للادل عليه لم يكن الامر بالامر بالشئ امرا
بالشئ فالصورة الاولى هي التي نشأ عنها الاختلاف وهو امر اولياء الصبيان ان يأمروا الصبيان
والصورة الثانية هي التي يتصور فيها ان يكون الامر متعديا بأمره الاول ان يأمر الثاني فهذا فصل
الخطاب في هذه المسئلة والله المستعان واختلف في وجوب المراجعة فذهب اليه مالك وراحم في رواية
والمشهور عنه وهو قول الجمهور انها مستحبة واحتجوا بأن ابتداء النكاح لا يجب فاستدأته كذلك
لكن صحح صاحب الهداية من الخفية انها واجبة والحجة لمن قال بالوجوب ورود الامر بها ولان
الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدأته النكاح فيه واجبة فلو عمادى الذي طلق في الحيض
حتى طهرت قال مالك واكثر اصحابه يجب بردي الرجعة ايضا وقال اشهب منهم اذا طهرت انتهى الامر
بالرجعة وانفقوا على انها اذا انقضت عدتها ان لا رجعة وانه لو طلق في طهر قدمها فيه لا يترى
بمراجعتها كذا نقله ابن بطال وغيره لكن الخلاف فيه ثابت قد حكاها الحنابلة من الشافعية وجهها
وانفقوا على انه لو طلق قبل الدخول وهي حائض لم يترى بالمراجعة الا ما نقل عن زفر فطر دالباب
(قوله ثم لميسكها) اي يستمر بها في عهده (قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) في رواية عبيد الله
ابن عمر عن نافع ثم لميسكها حتى تطهر ثم تحيض خيضة اخرى فاذا طهرت فليطلقها ونحوه في رواية
الليث وايوب عن نافع وكذا عند مسلم من رواية عبد الله بن دينار وكذا عندهما من رواية لزهري عن
سالم وعند مسلم من رواية محمد بن عبيد الرحمن عن سالم بن مفلح عن حمزة بن عمار عن ابي حمزة
قال الشافعي غير نافع انما روى حتى تطهر من الحيضة التي طلقها فيها ثم ان شاء امسكها وان شاء طلق رواه
يونس بن جبير وانس بن سيرين وسالم قلت وهو كقولنا لكن رواية لزهري عن سالم موافقة لرواية نافع
وقد نبه على ذلك ابوداود والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما اذا كان حافظا وقد اختلف في الحكمة في ذلك
فقال الشافعي يحتمل ان يكون اراد بذلك اي بما في رواية نافع ان يستبرئها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر
تام ثم حيض تام ليكون تطليقها وهي تعلم عدتها اما بحمل او بحيض او ليكون تطليقها بعد علامه بالحل
وهو غير جاهل بما صنع اذ يرغب في حمل او لا يكون ان كانت سألت انطلاق غير حامل ان تكف
عنه وقيل الحكمة فيه ان لا تصير الرجعة لغرض الطلاق فاذا امسكها زما يحل له فيه طلاقها طهرت
فائدة الرجعة لانه قد يطول مقامه معها فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيميسكها
وقيل ان الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه كفره واحد فلو طلقها فيه لكان كمن طلق في الحيض
وهو ممتنع من الطلاق في الحيض فلزم ان يتأخر الى الطهر الثاني واختلف في جواز تطليقها في الطهر
الذي يلي الحيضة التي وقع فيها الطلاق والرجعة وفيه للشافعية وجهان اصحهما المنع وبه تطعم المتولي
وهو الذي يقتضيه ظاهر الزيادة التي في الحديث وعبارة الغزالي في الوسيط وتبعه مجلي هل يجوز

ثم لميسكها حتى تطهر ثم
تحيض ثم تطهر

ان يطلق في هذا الطهر وجهان وكلام المالكية يقتضي ان التأخير مستحب وقال ابن تيمية في
المحرر ولا يطلقها في الطهر المتعقب له فانه بدعة وعنه اي عن احمد جواز ذلك وفي كتب الحنفية عن ابي
حنيفة الجواز وعن ابي يوسف ومحمد المنع ووجه الجواز ان التحريم انما كان لاجل الحيض فاذا طهرت
زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما يجوز في الطهر الذي بعده وكما يجوز طلاقها في الطهر
ان لم يتقدم طلاق في الحيض وقد ذكرنا جميع المأثورين ومنها انه لو طلقها عقب تلك الحيضة كان قد
راجعها لطلاقها وهذا عكس مقصود الرجعة فاشترعت لا يواء المرأة ولهذا سماها امسا كافأمره ان
يمسكها في ذلك الطهر وان لا يطلق في نفسه حتى تحيض حيضة اخرى ثم تطهر لتسكون الرجعة للامساك
للاطلاق ويؤيد ذلك ان الشارع اكد هذا المعنى حيث امر بان يمسكها في الطهر الذي يلي الحيض الذي
طلقها فيه لقوله في رواية عبد الحميد بن جعفر مره ان راجعها فاذا طهرت مسها حتى اذا طهرت اخرى
فان شاء طلقها وان شاء امسكها فاذا كان قد امسكها بان يمسكها في ذلك الطهر فكيف يبيع له ان يطلقها
فيه وقد ثبت النهي عن الطلاق في طهر جامعها فيه (قوله ثم ان شاء امسك بعد وان شاء طلق قبل ان
يمس) في رواية ابوبن نمير يطلقها قبل ان يمسها وفي رواية عبيد الله بن عمر فاذا طهرت فلا يطلقها قبل ان
يجامعها او يمسكها ونحوه في رواية الليث وفي رواية الزهري عن سالم فان بداله ان يطلقها فلا يطلقها طاهرا
قبل ان يمسها وفي رواية محمد بن عبد الرحمن عن سالم ثم يطلقها طاهرا او حاملا وتعمد هذه الزيادة من
استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما اذا طهر الحمل فانه لا يحرم والحكمة فيه انه اذا طهر الحمل
فقد اقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق وايضا فان زمن الحمل زمن الرغبة في الوطء فاقدامه
على الطلاق فيه يدل على رغبته عنها ومحل ذلك ان يكون الحمل من المطلق فلو كان من غيره بأن نكح
حامل من زنى ووطئها ثم طلقها او وطئت منسكوة بشبهة ثم حلت منه فطلقها زوجها فان الطلاق يكون
بدعي لان عدة الطلاق تقع بعد وضع الحمل والنقاء من النفاس فلا تشترع عقب الطلاق في العدة كما في
الحامل منه قال الخطابي في قوله ثم ان شاء امسك وان شاء طلق دليل على ان من قال لزوجته وهي حائض
اذا طهرت فانت طالق لا يكون مطلقا للسنة لان المطلق للسنة هو الذي يكون مخيرا عند وقوع طلاقه بين
ابقاع الطلاق وتركه واستدل بقوله قبل ان يمس على ان الطلاق في طهر جامع فيه حرام وبه صرح
الجمهور فلو طلق هل يجبر على الرجعة كما يجبر عليها اذا طلقها وهي حائض طرده بعض المالكية فيهما
والمشهور عنهم اجباره في الحائض دون الطاهر وقالوا فيما اذا طلقها وهي حائض يجبر على الرجعة فان امتنع
ادبه الحاكم فان اصرار جميع الحاكم عليه وهل يجوز له وطؤها بذلك روايتان لهما اصحهما الجواز وعن
داود يجبر على الرجعة اذا طلقها حائضا ولا يجبر اذا طلقها نساء وهو جود ووقع في رواية مسلم من طريق
محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن ابن عمر ثم يطلقها طاهرا او حاملا وفي روايته من طريق
ابن اخي الزهري عن الزهري فان بداله ان يطلقها فلا يطلقها طاهرا من حيضها واختلف الفقهاء في
المراد بقوله طاهر اهل المراد به انتطاع الدم او التطهر بالغسل على قولين وهما روايتان عن احمد
والرجح الثاني لما اخرجته النسائي من طريق معتمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع في هذه
القصة قال مر عبيد الله فليراجعها فاذا اغتسلت من حيضتها الاخرى فلا يمسه حتى يطلقها وان شاء ان
يمسكها فليمسكها وهذا مفسر لقوله فاذا طهرت فليحمل عليه ويتفرع من هذا ان العدة هل تنقضي
بانقطاع الدم وترتفع الرجعة او لا بد من الاغتسال فيه خلاف ايضا والحاصل ان الاحكام المرتبة على
الحيض نوعان الاول يزول بانقطاع الدم كصحة الغسل والصوم وترتيب الصلاة في الذمة والثاني لا يزول

ثم ان شاء امسك بعد وان
شاء طلق قبل ان يمس

الا بالغسل كصحة الصلاة والطواف وجواز اللبس في المسجد فهل يكون الطلاق من النوع الاول او من
 الثاني وتمسك بقوله ثم يطلقها طاهرا او حاملا من ذهب الى ان طلاق الحامل سني وهو قول الجمهور وروى عن
 احمد رواية انه ليس بسني ولا بدعي (قوله فقلت لعدة التي امر الله ان يطلق لها النساء) اي اذن وهذا
 بيان لمراد الآية وهي قوله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وصرح معمر في روايته
 عن ايوب عن نافع بان هذا الكلام عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية ابى الزبير عن معمر قال قال ابن
 عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم يا ايها النبي اذا طلقتم النساء الآية واستدل به من ذهب الى ان
 الافراء الاطهار للامر بطلاقها في الطهر وقوله فطلقوهن لعدتهن اي وقت ابتداء عدتهن وقد جعل
 للطلقة ترين ثلاثة قروء فلما انتهى عن الطلاق في الحيض وقال ان الطلاق في الطهر هو الطلاق المأذون
 فيه علم ان الافراء الاطهار قاله ابن عبد البر وسأذ كر بقية فوائد حديث ابن عمر في الباب الذي يلي هذا
 ان شاء الله تعالى (قوله باب اذا طلق الحائض تعد بذلك الطلاق) كذا ثبت الحكم
 بالمسئلة وفيها خلاف قديم عن طاووس وعن خلاص بن عمرو وغيرهما انه لا يقع ومن ثم نشأ سؤال من
 سأل ابن عمر عن ذلك (قوله شعبة عن انس بن سيرين قال سمعت ابن عمر قال طلق ابن عمر امراته
 وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ليراجعها قلت تحتسب قال فقه) التائل قلت
 هو انس بن سيرين والمقول له ابن عمر بين ذلك احمد في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة وكذا أخرجه
 مسلم من طريق محمد بن جعفر وقد ساقه مسلم من طريق عبد الملك بن ابى سليمان عن ابن سيرين مطولا
 كما سأذ كره بعد ذلك (قوله وعن قتادة عن يونس بن جبير) هو معطوف على قوله عن انس بن
 سيرين فهو موصول وهو من رواية شعبة عن قتادة ولقد افرد مسلم من رواية محمد بن جعفر عن شعبة
 عن قتادة سمعت يونس بن جبير (قوله عن ابن عمر قال مره فليراجعها) هكذا اختصره وحراده ان
 يونس بن جبير حكى القصة نحو ما ذكرها انس بن سيرين سوى ما بين من سياقه (قوله قلت تحتسب)
 هو يضم اوله والتائل هو يونس بن جبير (قوله قال ارايته) في رواية الكشميهني ارايت ان يحجز
 واستححق وقد اختصره البخاري اكتفاء بسياق انس بن سيرين وقد ساقه مسلم حيث افرد له ولفظه
 سمعت ابن عمر يقول طلق امراتي وهي حائض فأتى عمر النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فقال
 ليراجعها فاذا طهرت فان شاء فليطلقها قال قلت لابن عمر افيحسب بها قال ما يمنعك ارايت ان يحجز
 واستححق وقال احمد حدثنا محمد بن جعفر وعبد الله بن بكير قال حدثنا شعبة فذكره اثم منه وفي اوله انه
 سأل ابن عمر عن رجل طلق امراته وهي حائض وفيه فقال مره فليراجعها ثم ان بداله بطلاقها طاهرا
 في قبل عدتها وفي قبل طهرها قال قلت لابن عمر افيحسب بطلاقها ذلك طلاقا قال نعم ارايت ان يحجز
 واستححق وقد ساقه البخاري في آخر الباب الذي بعده هذا نحو هذا السياق من رواية همام عن قتادة
 بطوله وفيه قلت فهل عد ذلك طلاقا قال ارايت ان يحجز واستححق وسبأني في ابواب العدد في باب مراجع
 الحائض من طريق محمد بن سيرين عن يونس بن جبير مختصرا وفيه قلت فتعد بذلك التولية قال
 ارايت ان يحجز واستححق واخرجه مسلم من وجه آخر عن محمد بن سيرين مطولا ولفظه فقلت له اذا طلق
 الرجل امراته وهي حائض ايعتد بذلك التولية قال فقه او ان يحجز واستححق وفي رواية له قلت افيحسب
 عليه والمباقي مثله وقوله فقه اصله فانه هو استفهام فيه اكتفاء اي فما يكون ان لم تحتسب ويحتمل
 ان تكون الهاء اسماية وهي كلمة تقال للزجر اي كف عن هذا الكلام فانه لا بد من وقوع الطلاق بذلك

فقلت لعدة التي امر الله ان
 يطلق لها النساء (باب اذا
 طلق الحائض تعد بذلك
 الطلاق) حدثنا سليمان
 ابن حرب حدثنا شعبة عن
 انس بن سيرين قال سمعت
 ابن عمر قال طلق ابن عمر
 امراته وهي حائض فذكر
 عمر للنبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ليراجعها قلت
 تحتسب قال فقه وعن قتادة
 عن يونس بن جبير عن
 ابن عمر قال مره فليراجعها
 قلت تحتسب قال ارايته
 ان يحجز واستححق

قال ابن عبد البر قول ابن عمر فيه معناه فأى شئ يكون اذا لم يقدم انكار القول السائل اي عذبها فكأنه
قال وهل من ذلك بد وقوله ارايت ان عجز واستحتمق اى ان عجز عن فرض فلم يقمه او استحتمق فلم
يات به يكون ذلك عذرا له وقال الخطابي في الكلام حذف اى ارايت ان عجز واستحتمق يسقط عنه
الطلاق حقه او يبطله عجزه وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه وقال الكرماني يحتفل ان يكون
ان نافية بمعنى ما اى لم يعجز ابن عمر ولا استحتمق لانه ليس بطفل ولا مجنون قال وان كانت الرواية بفتح
الف ان معناه اظهر والتاء من استحتمق مفتوحة قاله ابن الحشاش وقال المعنى فعل فعلا يصيره احق
عاجزا فيسقط عنه حكم الطلاق عجزه وحقه والسبب والتاء فيه اشارة الى انه تكلف الحق بما فعله من
تطبيق امراته وهى حائض وقد وقع في بعض الاصول بضم التاء مبني للجهول اى ان الناس استعملوه
بما فعل وهو موجه وقال المهلب معنى قوله ان عجز واستحتمق يعنى عجز في المراجعة التى امر بها عن
ابقاع الطلاق او قد عقله فلم تمكن منه الرجعة اتى المرأة معلقة لاذات بعلا ولا مطلقة وقد نهى الله
عن ذلك فلا بد ان تحسب بتلك التولية التى اوقعها على غير وجهها كما انه لو عجز عن فرض آخر لله
فلم يقمه واستحتمق فلم يأت به ما كان يعذر بذلك ويسقط عنه (قوله حدثنا ابو عمر) كذا في رواية
ابى ذر وهو ظاهر كلام ابى نعيم فى المستخرج وللشافعي وقال ابو عمر وبه جزم الاسماعيلي وسقط هذا
الحديث من رواية النسب اصلا (قوله عن ابن عمر قال حسبت على بتولية) هو بضم اوله من الحساب
وقد اخرج ابو نعيم من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث عن ابيه مثل ما اخرج به البخارى مختصرا
وزاد يعنى حين طلق امراته فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال النورى شذبه بعض اهل الظاهر
فقال اذا طلق الحائض لم يقع الطلاق لانه غير مأذون فيه فاشبهه طلاق الاجنبية وحكاى الخطابي عن
الموارج والروافض وقال ابن عبد البر لا يخالف في ذلك الا اهل البدع والضلال يعنى الا ان قال وروى
مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ وحكاى ابن العربي وغيره عن ابن علية يعنى ابراهيم بن اسمعيل بن
عليه الذى قال الشافعي فى حقه ابراهيم ضال جلس فى باب الضوال يضل الناس وكان يعصرو له مسائل
ينقرد بها وكان من قصها المعتزلة وقد غلط فيه من ظن ان المنقول عنه المسائل الشاذة ابوه وحاشاه فانه
من كبار اهل السنة وكان النورى اراد ببعض الظاهرية ابن حزم فانه ممن جرد القول بذلك واتصرا له
وبالغ واجاب عن امر ابن عمر بالمراجعة بان ابن عمر كان اجتنها فامر ان يعيدها اليه على ما كانت
عليه من المعاشرة فحمل المراجعة على معناها اللغوى وتعقب بان الحل على الحقيقة الشرعية مقدم
على اللغوية اتفاقا واجاب عن قول ابن عمر حسبت على بتولية بان لم يصرح بمن حسبها عليه ولا حجة فى
احد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعقب بأنه مثل قول الصحابي امرنا فى عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم بكذا فانه ينصرف الى من له الامر حينئذ وهو النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال بعض
الشرح وعندى انه لا ينبغي ان يجرى فيه الخلاف الذى فى قول الصحابي امرنا بكذا فان ذلك محله
حيث يكون اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ليس صريحا وليس كذلك فى قصة ابن عمر هذه فان النبي
صلى الله عليه وسلم هو الامر بالمراجعة وهو المرشد لابن عمر فيما فعل اذا اراد طلاقها بعد ذلك واذا اخبر
ابن عمر ان الذى وقع منه حسبت عليه بتولية كان احتمال ان يكون الذى حسبها عليه غير النبي
صلى الله عليه وسلم بعيدا جدا مع احتفاف القرائن فى هذه القصة بذلك وكيف يتخيل ان ابن عمر
يفعل فى القصة شيئا برأيه وهو ينقل ان النبي صلى الله عليه وسلم تغبط من صديقه كيف لم يشاوره
فيما فعل فى القصة المذكورة وقد اخرج ابن وهب فى مسنده عن ابن ابي ذئب ان نافعا اخبره ان

حدثنا ابو عمر حدثنا
عبد الوارث حدثنا ايوب
عن سعيد بن جبيرة عن ابن
عمر قال حسبت على
بتولية

ابن عمر طلق امراته وهي حائض فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال حره فليراجعها
ثم عسكها حتى تطهر قال ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي واحدة قال ابن
أبي ذئب وحديثي خنظلة بن أبي سفيان أنه سمع سالم يحدث عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
بذلك وأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن هرون عن ابن أبي ذئب وابن أسحق جميعاً عن نافع
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي واحدة وهذا نص في موضع الخلاف فيجب المصير
إليه وقد أورده بعض العلماء على ابن حزم فأجاب بأن قوله هي واحدة لعله ليس من كلام النبي صلى الله
عليه وسلم فالزمه بأنه نقض أصله لأن الأصل لا يدفع بالاحتمال وعند الدارقطني في رواية شعبة عن أنس
ابن سيرين عن ابن عمر في القصة فقال عمر يا رسول الله أفتحسب بتلك التولية قال نعم ورجاله إلى
شعبة ثقات وعنده من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر
أن رجلاً قال اني طلق امرأتى البتة وهي حائض فقال عصيت ربك وفارقت امرأتك قال فان رسول الله
صلى الله عليه وسلم امر ابن عمر أن يراجع امراته قال انه امر ابن عمر أن يراجعها بطلاق بقي له وانت
لم تبق ما ترجع به امرأتك وفي هذا السياق رد على من جعل الرجعة في قصة ابن عمر على المعنى اللغوي
وقد وافق ابن حزم على ذلك من المتأخرين ابن تيمية وله كلام طويل في تقرير ذلك والانتصار له
واعظم ما احتجوا به ما وقع في رواية أبي الزبير عن ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي وفيه فقال
له رسول الله صلى الله عليه وسلم اراجعها فردها وقال اذا طهرت فطلق او عسك لفظ مسلم والنسائي
وأبي داود فردها على زاد ابوداود ولم يرها شيئاً وأما ما رواه علي بن جريح في حديث حجاج وفيه زيادة
رواية حجاج بن محمد عن ابن جريح وسأله على لفظه ثم أخرجه من رواية أبي عاصم عنه وقال نحوه هذه
القصة ثم أخرجه من رواية عبد الرزاق عن ابن جريح قال مثل حديث حجاج وفيه بعض الزيادة
فأشار إلى هذه الزيادة وأعله طوي ذكرها محمد بن عيسى بن أحمد بن محمد بن عباد عن
ابن جريح فذكرها فلا يتخيل انفراد عبد الرزاق بها قال ابوداود وروى هذا الحديث عن ابن عمر
جماعة واحاديثهم كلها على خلاف ما قال أبو الزبير وقال ابن عبد البر قوله ولم يرها شيئاً منكراً لم يقله غير أبي
الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ولو صح فعناء عندي والله أعلم ولم يرها
شيئاً مستقيماً لكونها لم تقع على السنة وقال الخطابي قال أهل الحديث لم يروا أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا
وقد يجهل أن يكون معناه ولم يرها شيئاً يحرم معه المراجعة ولم يرها شيئاً جائزاً في السنة الماضية في
الاختيار وان كان لازماً مع السكر اهـ ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير
فقال نافع أثبت من أبي الزبير وأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به اذا تخالفاً وقد وافق نافعاً غيره من
أهل الثبت قال وبسط الشافعي القول في ذلك وحمل قوله لم يرها شيئاً على أنه لم يرها شيئاً سوا ما غير خطأ
بل يؤمر صاحبها أن لا يقيم عليه لأنه امر بالمراجعة ولو كان طلقها طاهر لم يؤمر بذلك فهو كما يقال
للرجل اذا أخطأ في فعلها وأخطأ في جوابه لم يصنع شيئاً لم يصنع شيئاً سوا ما قال ابن عبد البر
واحتج بعض من ذهب إلى أن الطلاق لا يقع بما روى عن الشعبي قال اذا طلق الرجل امراته وهي
حائض لم يعتد بها في قول ابن عمر قال ابن عبد البر وليس معناه ما ذهب إليه وإنما معناه لم تعتد
المرأة بتلك الحيضة في العدة كما روى ذلك عنه منصوصاً أنه قال يقع عليها الطلاق ولا تعتد بتلك
الحيضة اهـ وقد روى عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر نحوه وهما نقله
ابن عبد البر عن الشعبي أخرجه ابن حزم بإسناد صحيح والجواب عنه مثله وروى سعيد بن منصور

من طريق عبد الله بن مالك عن ابن عمر انه طلق امراته وهي حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس ذلك بشئ وهذه متابعات لابي الزبير لانها كلها قابلة للتأويل وهو اولى من الغناء الصريح في قول ابن عمر انها حسبت عليه بتطبيقه وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره يتعين وهو اولى من تغليب بعض الثقات واما قول ابن عمر انها حسبت عليه بتطبيقه فانه وان لم يصرح برفع ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم فان فيه تسليم ان ابن عمر قال انها حسبت عليه فكيف يجتمع مع هذا قوله انه لم يعتد بها ولم يرها شيئاً على المعنى الذي ذهب اليه المخالف لانه ان جعل الضمير للنبي صلى الله عليه وسلم لزم منه ان ابن عمر خائف ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة بخصوصها لانه قال انها حسبت عليه بتطبيقه فيكون من حسبها عليه خائف كونه لم يرها شيئاً وكيف يظن به ذلك مع اهتمامه واهتمام ابيه بسؤال النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ليفعل ما يأمره به وان جعل الضمير في لم يعتد بها ولم يرها لابي الزبير لزم منه التناقض في القصة الواحدة فيقتصر الى الترجيح ولا شك ان الاخذ بما رواه الاكثر والاحتفظ اولى من مقابلة عند تعذرا لجمع عند الجمهور والله اعلم واحتج ابن القيم لترجيح ما ذهب اليه شيخه باقضية ترجع الى مسألة ان النهي يقتضي الفساد قال الطلاق ينقسم الى حلال وحرام فان قياس ان حرامه باطل كالنكاح وسائر العقود وايضا فكما ان النهي يقتضي التحريم فكذلك يقتضي الفساد وايضا فهو طلاق منع منه الشرع فاذا منع منه عدم جوازا يباعه فكذلك يفيد عدم نفوذه والالم يكن لانع فائدة لان الزوج لو وكل رجلا ان يطلق امراته على وجه فطامها على غير الوجه المأذون فيه لم ينفذ فكذلك لم يأذن الشارع بالكلف في الطلاق الا اذا كان مباحا فاذا طلق طلاقا محرما لم يصح وايضا فكما حرمه الله من العقود مطلوب الاعدام فالحكم بطلان ما حرمه اقرب الى تخصيص هذا المطلوب من نصحيحه ومعلوم ان الحلال المأذون فيه ليس كالحرمان الممنوع منه ثم اطال من هذا الجنس بمعارضات كثيرة لا تنضم مع التنصيص على صريح الامر بالرجعة فانها فرع وقوع الطلاق على تصريح صاحب القصة بام احسبت عليه بتطبيقه والقياس في معارضة النص فاسد الاعتبار والله اعلم وقد عارض بقياس احسن من قياسه فقال ابن عبد البر ليس الطلاق من اعمال البر التي يتقرب بها وانما هو ازالة العضة فيها حتى آدمى فكيفما وقع وسواء اجر في ذلك ام اثم ولو لم يطبع ولم يلزم العاصي لكان العاصي اخف حالا من المطيع ثم قال ابن القيم لم يرد التصريح بأن ابن عمر احسب بتلك التطبيق الا في رواية سعيد بن جبير عنه عند البخاري وليس فيها تصريح بالرفع قال فانقراد سعيد بن جبير بذلك فانقراد ابي الزبير بقوله لم يرها شيئاً فاما ان يتساطا واما ان ترجع رواية ابي الزبير لتصريحها بالرفع وتعمل رواية سعيد بن جبير على ان اباه هو الذي حسبها عليه بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم في الوقت الذي الزم الناس فيه بالطلاق الثلاث بعد ان كانوا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحسب عليهم به ثلاثا اذا كان بلفظ واحد (قلت) وغفل رحمه الله عما ثبت في صحيح مسلم من رواية انس بن سير بن علي وفاق ما روى سعيد بن جبير وفي سياقه ما يشعر بأنه انما راجعها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولنظرة سألت ابن عمر عن امراته التي طلق فقال طلقها وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها فاذا طهرت فليطلقها اظهرها قال فراجعها ثم طلقها اظهرها فاعتدت بتلك التطبيق وهي حائض فقال مالي لا اعتد بها وان كنت عجزت واستحقت وعند مسلم ايضا من طريق ابن ابي شهاب عن عمه عن سالم في حديث الباب وكان عبد الله بن عمر طلقها بتطبيقه فحسبت من طلاقها فراجعها كما امره رسول الله

صلى الله عليه وسلم وله من رواية الزبيدي عن ابن شهاب قال ابن عمر فرأيت ما حُصبت طلاقاً تطلقه
 التي طلقها وعند الشافعي عن مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى تافع يسألونه هل حُصبت
 تطلقه ابن عمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وفي حديث ابن عمر من القوائد غير ما تقدم
 أن الرجعة يستقل بها الزوج دون الولي ورخا المرأة لأنه جعل ذلك إليه دون غيره وهو كقوله تعالى
 وبعولتهن أحق بردهن في ذلك وفيه أن الأب يقوم عن ابنه البالغ الرشيد في الأمور التي تنفع له مما يحتشم
 الابن من ذكركه ويتلقى عنه ما لعله يلحقه من العتاب على فعله شفقة منه وبراً وفيه أن طلاق الطاهرة
 لا يكره لأنه أنكر إيقاعه في الحيض لافي غيره ولقوله في آخر الحديث فإن شاء أمسك وإن شاء طلق وفيه
 أن الحامل لا تحيض لقوله في طريق سالم المتقدمة ثم أطلقها طاهراً أو حاملاً فحرم صلى الله عليه وسلم
 الطلاق في زمن الحيض وأباحه في زمن الحل فدل على أنه لا يجتمعان واجيب بأن حيض الحامل
 لمالم يكن له تأثير في تطويل العدة ولا تخفيفها لأن موضع الحل فأباح الشارع طلاقها حاملاً مطلقاً
 وأما غير الحامل ففرق بين الحائض والطاهرة لأن الحيض يؤثر في العدة فالفرق بين الحامل وغيرها إنما
 هو بسبب الحل لا بسبب الحيض ولا الطهر وفيه أن الأقراء في العدة هي الاطهار وسبأني تقرير ذلك
 في كتاب العدة وفيه تحريم الطلاق في طهر جامعها فيه وبه قال الجمهور وقال المالكية لا يحرم وفي
 رواية كالجهور وروجهما القائل كنهاني لسكونه شرط في الإذن في الطلاق عدم المنيس والمعلق بالشرط
 معدوم عند عدمه ﴿ قوله بأسب من طلق وهل يواجه الرجل امرأته بالطلاق ﴾ كذا
 للجميع وحذف ابن بطال من الترجمة قوله من طلق فكانه لم يظهر له وجهه واظن المصنف قصد اثبات
 مشروعية جواز الطلاق وحل حديث ابنه الخلال إلى الله الطلاق على ما إذا وقع من غير سبب وهو
 حديث آخر به أبو داود وغيره وأما بالرسالة وأما المواجهة فأشار إلى أنها خلاف الأولى لأن ترك
 المواجهة أرفق والطف إلا أن احتجيج إلى ذلك ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث
 أحدها حديث عائشة ﴿ قوله أن ابنه الجون ﴾ زاد في نسخة الصغاني الكلبي وهو بعيد على
 ما سأينيه ووقع في كتاب الصحابة لابي نعيم من طريق عبيد بن القاسم عن هشام بن عروة عن أبيه
 عن عائشة أن حمزة بنت الجون تعوذت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أدخلت عليه قال لقد عذت
 بما عذ الحديث وعبيد مترك والصحيح أن اسمها أميمة بنت النعمان بن شراحيل كما في حديث
 أبي أسيد وقال مرة أميمة بنت شراحيل فنسبت لجدها وقيل اسمها أسماء كما سألني في حديث أبي أسيد
 مع شرحه مستوفي وروى ابن سعد عن الواقدي عن ابن أخي الزهري عن الزهري عن عروة عن
 عائشة قالت تزوج النبي صلى الله عليه وسلم الكلابية فذكر مثل حديث الباب وقوله الكلابية غلط
 وإنما هي السكندرية فكانت الكلمة تصحفت نعم للكلابية قصة أخرى ذكرها ابن سعد أيضاً هذا
 المسند إلى الزهري وقال اسمها فاطمة بنت الضحان بن سفيان فاستعادت منه فطلقها فكانت تلفظ
 البعرو تقول أنا الشقية قال وتوفيت سنة ستين ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن
 السكندرية لما وقع التخيير اختارت قومها فقارقتها فكانت تقول أنا الشقية ومن طريق سعيد بن أبي
 هند أنها استعادت منه فأعادها ومن طريق الكلبي اسمها العالية بنت طيبان بن عمرو وسكن ابن سعد
 أيضاً أن اسمها حمزة بنت يزيد بن عبيد وقيل بنت يزيد بن الجون وأشار ابن سعد إلى أنها واحدة
 اختلفت في اسمها والصحيح أن التي استعادت منه هي الجونية وروى ابن سعد من طريق سعيد بن
 عبيد الرحمن بن أبي قال لم تستعذ منه امرأة غيرها ﴿ قلت ﴾ وهو الذي يغلب على الظن لأن

باب من طلق وهل
 يواجه الرجل امرأته
 بالطلاق في حديثنا
 حديثنا الوليد حديثنا
 الأوزاعي قال سألت
 الزهري أي أزوج النبي
 صلى الله عليه وسلم استعادت
 منه قال أخبرني عروة عن
 عائشة رضي الله عنها أن
 ابنه الجون لما دخلت
 على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ودنا منها قالت
 أعوذ بالله منك فقال لها
 لقد عذت بعظيم الخبي
 بأهلك قال أبو عبد الله

ذلك انما وقع للتعبد بالحرية المذكورة في عهد ان يخرج اخرى بعدها مثل ما حدثت به بعد شيوع الخبر بذلك قال ابن عبد البر ارجعوا على ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج الجونية واختلقوا في سبب فراقه فقال قتادة لما دخل عليها دعائها فقاتل تعالى انت فطلقها وقيل كان بها وضوح كالعامة قال وزعم بعضهم انها قالت اعوذ بالله منك فقال قد عدت بما ذوقا ذلك الله مني فطلقها قال وهذا باطل انما قال له هذا امرأة من بني العنبر وكانت جميلة فخاف نساؤه ان تغلبن عليه فقلن لها انه يعجبه ان يقال له اعوذ بالله منك ففعلت فطلقها كذا قال وما ادري لم حكم بطلان ذلك مع كثرة الروايات الواردة فيه وثبوته في حديث عائشة في صحيح البخاري وسيأتي مزيد لذلك في الحديث الذي بعده والقول الذي نسبته لقتادة ذكر مثله ابو سعيد النيسابوري عن شريك بن قنم (قوله رواه حجاج بن ابى منيع عن جده) هو حجاج بن يوسف بن ابى منيع وابو منيع هو عبيد الله بن ابى زياد الوصافي بفتح الواو وتشديد المهملة وبالفاء وكان تكون بحلب ولم يخرج له البخاري الا معلقا وكذا الجرد وهذا الطريق وصلها الذهلي في الزهريات ورواه ابن ابى ذئب ايضا عن الزهري نحوه وزاد في آخره قال الزهري جعلها تطليقة اخرجته اليه وقوله الحق بأهلك بكسر الهمزة من الحق وفتح الحاء بخلاف قوله في الحديث الثاني الحق فانه بفتح الهمزة وكسر الحاء * ثانيها (قوله حدثنا عبد الرحمن بن غسيل) كذا في رواية الاكثر بغير الف ولام وفي رواية النسفي ابن الغسيل وهو اوجه واعلمها كانت ابن غسيل الملائكة فقط لفظ الملائكة والالف واللام بدل الاضافة وعبد الرحمن ينسب الى جده ابيه وهو عبد الرحمن بن سليمان بن عبيد الله بن حنظلة بن ابى عامر الانصاري وحنظلة هو غسيل الملائكة استشهد بأحد وهو جنب فغسلته الملائكة وقصته مشهورة ووقع في رواية الجرجاني عبد الرحيم والصواب عبد الرحمن كانه عليه الجباني (قوله الى حائط يقال له الشوط) بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة وقيل معجمة هو بستان في المدينة معروف (قوله حتى انتهينا الى حائطين جلسنا بينهما) اي الى حائط في رواية لابن سعد عن ابى اسيد قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بني الجون فأمرني ان آتيه بها فأتيته بها فأزلفتها بالشوط من وراء ذباب في اطم ثم اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فخرج بمشي ونحن معه وذباب يضم المعجمة وموحدين مخفقا جبل معروف بالمدينة والاطم الحصون وهو الاجم ايضا والجمع آطام وآجام كعنتي واعناق وفي رواية لابن سعد ان النعمان بن الجون السكندى اتى النبي صلى الله عليه وسلم مسلما فقال الا ازوجك اجل ايم في العرب فزوجها وبعث معه اباسيد الساعدي قال ابو اسيد فأزلفتها في بني ساعدة فدخل عليها نساء الحى فخرجن بها وخرجن فذكرن من جمالها (قوله فأزلفت في بيت في نخل في بيت اميمة بنت النعمان بن شراحيل) هو بالتشوين في الكل واميمة بالرفع اما بدلا عن الجونية واما عطف بيان وظهر بعض الشراح انه بالاضافة فقال في الكلام على الرواية التي بعدها تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم اميمة بنت شراحيل واعلم اني نزلت في بيتها بنت اخيها وهو مردود فان مخرج الطريقين واحد وانما جاء الوهم من اعادة لفظ في بيت وقد رواه ابو بكر بن ابى شيبة في مسنده عن ابى نعيم شيخ البخاري فيه فقال في بيت في النخل اميمة الخ وجزم هشام بن الكلبي بأنها اسماء بنت النعمان بن شراحيل بن الاسود بن الجون السكندية وكذا جزم بتسميتها اسماء محمد بن اسحق ومحمد بن حبيب وغيرهما فلعل اسمها اسماء راتبها اميمة ووقع في المغازي رواية يونس بن بكير عن ابن اسحق اسماء بنت كعب الجونية فلعل في نسبها من اسمها كعب نسبها اليه

رواه حجاج بن ابى منيع
عن جده عن الزهري ان
عروة اخبره ان عائشة
قالت * حدثنا ابو نعيم
حدثنا عبد الرحمن بن
غسيل عن حمزة بن ابى
اسيد عن ابى اسيد رضى
الله عنه قال خرجنا مع
النبي صلى الله عليه وسلم
حتى اطلقنا الى حائط
يقال له الشوط حتى انتهينا
الى حائطين جلسنا بينهما
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم اجلسوا ههنا ودخل
وقد اتى بالجونية فأزلفت
في بيت في نخل في بيت اميمة
بنت النعمان بن شراحيل

قوله وكان تكون هكذا
في نسخة وفي اخرى وكان
يكون وفي اخرى وكان
سكونه وحرراه مصححه

وقيل هي اسماء بنت الاسود بن الحرث بن النعمان (قوله ومعها دايتها حاضنة لها) الداية بالتحانية
 الظاهر الموضع وهي معربة ولم اتف على تسمية هذه الحاضنة (قوله هي نفس الخ) السوق بضم السين
 المهملة يقال للواحد من الرعية والجمع قيل لهم ذلك لان الملك يسوقهم فيساقون اليه ويصرفهم على
 مراده واما اهل السوق فالواحد منهم سوقي قال ابن المنبر هذا من بقية ما كان فيها من الجاهلية والسوق
 عندهم من ليس بملك كائنا من كان فكانوا استبعدت ان يتزوج الملكة من ليس بملك وكان صلى الله
 عليه وسلم قد خيرا ان يكون ملكا نبييا فاختر ان يكون عبدا نبييا فواضع ما منه صلى الله عليه وسلم لربه ولم
 يؤاخذها النبي صلى الله عليه وسلم بكلامها معذرة لها اقرب عهدا بها جهلها وقال غيره يحتمل انها لم
 تعرفه صلى الله عليه وسلم فخطبته بذلك وسياق القصة من مجموع طرقها يابى هذا الاحتمال نعم سياتي
 في اواخر الاثرية من طريق ابي حازم عن سهل بن سعد قال ذكر للنبي صلى الله عليه وسلم امرأة من
 العرب قاهرا اباسيد الساعدي ان يرسل اليها فقدمت فزلت في اجم بنى ساعدة فخرج النبي صلى الله
 عليه وسلم حتى جاءها فدخل عليها فاذا امرأة منكسة رأسها قلما كلمها قالت اعوذ بالله منك قال
 لقد اعدت لك مني فقالوا لها اتدري من هذا هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء لينخطبك قالت كنت
 انا شقي من ذلك فان كانت القصة واحدة فلا يكون قوله في حديث الباب الحقها بأهلها ولا قوله في
 حديث عائشة الحق بأهل تلك تطبقا ويتعين انها لم تعرفه وان كانت القصة متعددة ولا مانع من ذلك فاعمل
 هذه المرأة هي السكلبية التي وقع فيها الاضطراب وقد ذكر ابن سعد بسند فيه العزمي الضعيف
 عن ابن عمر قال كان في نساء النبي صلى الله عليه وسلم سنان بنت سفيان بن عوف بن كعب بن ابي بكر
 ابن كلاب قال وكان النبي صلى الله عليه وسلم بعث اباسيد الساعدي يخطب عليه امرأة من بنى عامر
 يقال لها عمرة بنت يزيد بن عبيد بن رؤاس بن كلاب بن ربيعة بن عامر قال ابن سعد اختلف علينا
 اسم السكلبية فقيل فاطمة بنت الضحالك بن سفيان وقيل عمرة بنت يزيد بن عبيد وقيل سنان بنت
 سفيان بن عوف وقيل العالبة بنت ظبيان بن عمرو بن عوف فقال بعضهم هي واحدة اختلفت في
 اسمها وقال بعضهم بل كن جمعا ولكن لكل واحدة منهن قصة غير قصة صاحبها ثم ترجم الجونية
 فقال اسماء بنت النعمان ثم اخرج من طريق عبد الواحد بن ابي عون قال قدم النعمان بن ابي الجون
 الكندي على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلما فقال يا رسول الله الا زوجك اجعل اسمي في العرب
 كانت تحت ابن عم لها قوفي وقد رغبت فيك قال نعم قال فابعت من يحملها اليك فبعث معه اباسيد
 الساعدي قال ابواسيد فاقت ثلاثة ايام ثم تحملت معي في محفة فأقبلت بها حتى قدمت المدينة فأنزلتها في
 بنى ساعدة ووجهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في بنى عمرو بن عوف فأخبرته الحديث قال
 ابن ابي عون وكان ذلك في ربيع الاول سنة تسع ثم اخرج من طريق اخرى عن عمر بن الخطاب عن
 ابى اسيد قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجونية فحملتها حتى نزلت بها في اطم بنى ساعدة
 ثم بعثت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فخرج عشي على وجهه حتى جاءها الحديث ومن طريق
 سعيد بن عبد الرحمن بن ابري قال امم الجونية اسماء بنت النعمان بن ابي الجون قيل لها استعيني
 منه فانه احظي لك عنده وخذعت لما روى من جاءها وذكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم من حملها
 على ما قالت قتال انهن صواحب يوسف وكيدهن فهذه تنزل قصتها على حديث ابي حازم عن سهل بن
 سعد واما القصة التي في حديث الباب من رواية عائشة فيمكن ان تنزل على هذا ايضا فانه ليس فيها الا
 الاستعانة والقصة التي في حديث ابى اسيد فيم الاشياء مغايرة لهذه القصة فيقوى التعدد ويقوى

ومعها دايتها حاضنة لها
 فلما دخل عليها النبي صلى
 الله عليه وسلم قال هي
 نفسي قالت وهل تهب
 الملكة نفسها للسوق قال

ان اتى في حديث ابى اسيد امهها امه والى في حديث سهل انها اسماء والله اعلم وامهه كان قد
عقد عليها ثم قارها وهذه لم يعقد عليها بل جاء ليخطبها فقط (قوله فأهوى بيده) اى املها اليها ووقع
في رواية ابن سعد فأهوى اليها ليقبلها وكان اذا اختلى النساء اقبى وقبل وفي رواية لابن سعد فدخل عليها
داخل من النساء وكانت من اجل النساء فقالت انك من الملول فان كنت تريد ان تخطى عتد رسول
الله صلى الله عليه وسلم فاذا جاءك فاستعبدنى منه ووقع عنده عن هشام بن محمد عن عبد الرحمن بن
الغسيل باسناد حديث الباب ان عائشة وحفصة دخلتا عليها اول ما قدمت فشطتاها وخضبتاها وقالت
لها احداهما ان النبي صلى الله عليه وسلم يعجبه من المرأة اذا دخل عليها ان تقول اعدو بالله منك (قوله
فقال قد عدت بمعاذ) هو بفتح الميم ما يستعاض به او اسم مكان العوذ والتسوين فيه للتعظيم وفي رواية
ابن سعد فقال بكمه على وجهه وقال عدت معاذ اثلاث مرات وفي اخرى له فقال امن عائد الله (قوله ثم
خرج علينا فقال يا ابا اسيد اكسها رازقين) براء ثم زاي ثم قاف بالثنية صفة موصوف محذوف للعلم
به والرازية ثياب من كتان يفض طوال قاه ابو عبيدة وقال غيره يكون في داخل بياضها زرقه والرازي
الصفيق قال ابن التين منعها بذلك اما وجو باواما فضلا (قلت) وسياى حكم المتعة في كتاب
الثقات (قوله والحقة باهلها) قال ابن بطال ليس في هذا انه واجهها بالطلاق وتعقبه ابن المنير بأن
ذلك ثبت في حديث عائشة اول احاديث الباب فيحمل على انه قال لها الحق بأهلك ثم لما خرج الى ابى اسيد
قال له الحق بأهلك فلما منافاة فالاول قصد به الطلاق والثاني اراد به حقيقة اللفظ وهو ان يعيدها الى
اهلها لان ابا اسيد هو الذي كان احضرها كما ذكرناه ووقع في رواية لابن سعد عن ابى اسيد قال فأمرني
فرددتها الى قومها وفي اخرى له فلما وصلت بها تصايحوها وقالوا انك لا تير مباركة فادها قالت خدعت
قال فتوفيت في خلافة عثمان قال وحديثي هشام بن محمد عن ابى خبيصة زهير بن معاوية انها ماتت كذا
ثم روى بسند فيه الكلبي ان الماجر بن ابى امية تزوجها فأراد عمر معاقبتها فقالت ما ضرب على
الحجاب ولا سميت ام المؤمنين فكف عنها وعن الواقدي سمعت من يقول ان عكرمة بن ابى جهل
حلف عليها قال وليس ذلك ثبت ولعل ابن بطال اراد انه لم يواجهها بلفظ الطلاق وقد اخرج ابن سعد
من طريق هشام بن عروة عن ابيه ان الوليد بن عبد الملك كتب اليه يسأله فكاتب اليه ما تزوج
النبي صلى الله عليه وسلم كندية الاخت بنى الجون فلما اقدمت المدينة نظر اليها فطلقها ولم يبين
بها فقوله فطلقها يحتمل ان يكون باللفظ المذكور قبل ويحتمل ان يكون واجهها بلفظ الطلاق ولعل
هذا هو السرفى ايراد الترجمة بلفظ الاستفهام دون بت الحكم واعترض بعضهم بأنه لم يتزوجها اذ لم
يجرد كصورة العقد وامتنعت ان تهبله نفسها فكيف يطلقها والجواب انه صلى الله عليه
وسلم كان له ان يزوج من نفسه بغير اذن المرأة وبغير اذن وليها فكان مجرد ارسالها اليها واحضارها
ورغبته فيها كافيا في ذلك ويكون قوله هبى لى نفسك تطيبها لظواهرها واستماله لقلبها ويؤيده قوله في
رواية لابن سعد انه اتفق مع ابيها على مقدار صداقتها وان اباها قال له انها رغبت فيك وخطبت اليك
(قوله وقال الحسين بن الوليد النيبا بوري عن عبد الرحمن) هو ابن الغسيل (عن عباس بن سهل
عن ابيه وابى اسيد) هذا التعليق وصله ابو نعيم في المستخرج من طريق ابى احمد القراء عن الحسين
ومراد البخاري منه ان الحسين بن الوليد شارك ابانا نعيم في روايته لهذا الحديث عن عبد الرحمن
ابن الغسيل لكن اختلفا في شيخ عبد الرحمن فقال ابو نعيم حمزة وقال الحسين عباس بن سهل ثم ساقه من
طريق ثالثة عن عبد الرحمن فبين انه عند عبد الرحمن بالاسنادين لكن طريق ابى اسيد عن حمزة ابنه

فأهوى بيده يضع يده عليها
لتسكن فقالت اعدو بالله
منك فقال قد عدت بمعاذ
ثم خرج علينا فقال يا ابا
اسيد اكسها رازقين
والحقة باهلها وقال الحسين
ابن الوليد النيبا بوري
عن عبد الرحمن عن
عباس بن سهل عن ابيه
وابى اسيد قال تزوج
النبي صلى الله عليه وسلم
امه بنت شراحيل فلما
ادخلت عليه بسط يده
اليها فكانها كرمته ذلك
فأمر ابا اسيد ان يجهزها
ويكسوها ثوبين رازقين
حدثنا عبد الله بن
محمد حدثنا ابراهيم بن
ابى الوزير حدثنا عبد
الرحمن عن حمزة عن ابيه
وعن عباس بن سهل بن
سعد عن ابيه بهذا

عنه وطريق سهل بن سعد عن ابن عباس ابنه عنه وكان جزء حذف في رواية الحسين بن الوليد فصار الحديث من رواية عباس بن سهل عن أبي أسيد وليس كذلك والتحرير ما وقع في الرواية الثالثة وهي رواية إبراهيم بن أبي الوزير واسم أبي الوزير برعم بن مطرف وهو حجازي نزل البصرة وقد أدركه البخاري ولم يلقه فحدث عنه بواسطة ذكره في تاريخه فقال مات بعد أبي عامر سنة اثنتي عشرة وليس له في البخاري سوى هذا الموضع وقد وافقه على إقامته أسناده أبو أحمد الزبيري أخرجه أحمد في مسنده عنه **باب** تنبيهان الأول قال القاضي عياض في أوائل كتاب الجهاد من شرح مسلم قال البخاري في تاريخه الحسين بن الوليد بن علي التيسابوري القرشي مات سنة ثلاث ومائتين ولم يذكر في باب الحسن مكبر من اسمه الحسن بن الوليد ذكر في صحيحه في كتاب الطلاق الحسن بن الوليد التيسابوري عن عبد الرحمن بن عباس بن سهل عن أبيه وأبي أسيد تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم أمية بنت شراحيل كذا ذكره مكبرا (قلت) لم أره في شيء من النسخ المعتمدة من البخاري إلا مصغرا ويؤيده إقتصاره عليه في تاريخه والله أعلم * الثاني وقع في رواية أبي أحمد الجرجاني في السند الأول عن حمزة بن أبي أسيد عن عباس بن سهل عن أبيه وهو خطأ سقطت لواو من قوله وعن عباس وقد ثبتت عند جميع الرواة وفي الحديث أن من قال لامرأته أهلك وأراد الطلاق طلقت فإن لم يرد الطلاق لم تطلق على ما وقع في حديث كعب بن مالك الطويل في قصة توبته إن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسل إليه أن يعتزل امرأته قال لها ألتقي بأهلك فكوني فيهم حتى يقضى الله هذا الأمر وقد مضى الكلام عليه مستوفي في شرحه * الحديث الثالث حديث ابن عمر في طلاق امرأته وقد مضى شرحه مستوفي في قوله في هذه الرواية أن عرف ابن عمر أنما قال له ذلك مع أنه يعرف أنه يعرفه وهو الذي يخاطبه ليقرره على اتباع السنة وعلى القبول من ناقلها وأنه يلزم العامة الاقتداء بمشاهير العلماء فقررده على ما يلزمه من ذلك لأنه ظن أنه لا يعرفه قال ابن المنير ليس فيه مواجهة ابن عمر المرأة بالطلاق وإنما فيه طلاق ابن عمر امرأته لكن الظاهر من حاله المواجهة لأنه إنما طلقها عن شقاق اهـ ولم يذكر مستنده في الشقاق المذكور فقد يحتمل أن لا يكون عن شقاق بل عن سبب آخر وقد روى أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن حبان والطحاكم من طريق حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال كان تحت امرأته أحبها وكان عمر يكرهها فقال طلقها فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقال طاع أباك فيحتمل أن تكون هي هذه وأصل عمر لما أمره بطلاقها وشاور النبي صلى الله عليه وسلم فأمثل امرأته اتفاق أن الطلاق وقع وهي في الحيض فعلم عمر بذلك فكان ذلك هو السر في توليه السؤال عن ذلك لكونه وقع من قبله **قوله باب** من جوز الطلاق الثلاث (كذا في ذكر وللا أكثر من إجاز وفي الترجمة إشارة إلى أن من السلف من لم يجوز وقوع الطلاق الثلاث فيحتمل أن يكون مراده بالمنع من كرهه البيهقونية الكبرى وهي بإيقاع الثلاث أعم من أن تكون مجموعة أو مفردة ويمكن أن يتمسك به بحديث ابنه الحلال إلى الله الطلاق وقد تقدم في أوائل الطلاق وأخرج سعيد بن منصور عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا أوجع ظهره وسنده صحيح ويحتمل أن يكون مراده بعدم الجواز من قال لا يقع الطلاق إذا أوقعها مجموعة للنهي عنه وهو قول للشيعة وبعض أهل الظاهر وطرد بعضهم ذلك في كل طلاق منهى كطلاق الحائض وهو شذوذ وذهب كثير منهم إلى وقوعه مع منع جوازه واحتج له بعضهم بحديث محمود بن أبيد قال أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاثا فطلقها جميعا فقام مغضبا فقال يا لعجب بكتاب الله وأباين أظهر كم الحديث أخرجه النسائي ورجاله ثقات لكن محمود

* حدثنا حاج بن منهل
حدثنا همام بن يحيى عن
قنادة عن أبي غلاب
يونس بن جبير قال قلت
لابن عمر رجل طلق
امرأته وهي حائض فقال
أعرف ابن عمر أن ابن
عمر طلق امرأته وهي
حائض فأبى عمر النبي
صلى الله عليه وسلم فذكر
ذلك له فأمره أن يرجعها
فإذا طهرت فأراد أن
يطلقها فليطلقها قلت فهل
عد ذلك طلاقا قال أرايت
أن تجزوا ستدعي **باب**
من جوز الطلاق الثلاث

ابن لبيد ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت له منه سماع وان ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرؤية وقد ترجم له احد في مسنده واخرج له عدة احاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع وقد قال النسائي بعد تخرجه لا اعلم احدا رواه غير مخزومة بن بكير يعني ابن الاشج عن ابيه اه ورواية مخزومة عن ابيه عند مسلم في عدة احاديث وقد قيل انه لم يسمع من ابيه وعلى تقدير صحة حديث محمود فليس فيه بيان انه هل امضى عليه الثلاث مع انكاره عليه ايقاها مجموعة او لا فاذل احواله ان يدل على تخرجه بذلك وان لم يسمع في الكلام على حديث ابن عمر في طلاق الحائض انه قال لمن طلق ثلاثا مجموعة عصيت ربك وبانت منك امرأتك وله القاط اخرى نحو هذه عند عبد الرزاق وغيره واخرج ابو داود بسند صحيح من طريق مجاهد قال كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال انه طلق امراته ثلاثا فسكت حتى ظننت انه سيردها اليه فقال ينطلق احدكم فيركب الاحوقة ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس ان الله قال ومن يتق الله يجعل له مخرجا وانك لم تتق الله فلا جدك مخرجا عصيت ربك وبانت منك امرأتك واخرج ابو داود له متابعات عن ابن عباس بنحوه ومن القائلين بالتحرير والازوم من قال اذا طلق ثلاثا مجموعة وقعت واحدة وهو قول محمد بن اسحق صاحب المغازي واحتج بمارواه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركنة بن عبد ربه امراته ثلاثا في مجلس واحد فخرن عايبا حزنا شديدا فاشهد له النبي صلى الله عليه وسلم كيف طلقتهما قال ثلاثا في مجلس واحد فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما تلك واحدة فارتجموها ان شئت فارتجموها واخرجه احمد وابو يعلى وصححه من طريق محمد بن اسحق وهذا الحديث نص في المسئلة لا يقبل التأويل الذي في غيره من الروايات الا قد ذكرها وقد اجابوا عنه بأربعة اشياء * احدها ان محمد بن اسحق وشيخه مختلف فيهما واجيب بأنهم احتجوا في عدة من الاحكام بمثل هذا الاسناد كحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم رد على ابي العاص بن الربيع زينا بآبته بالنكاح الاول وليس كل مختلف فيسه مردودا * والثاني معارضته بفتوى ابن عباس بوقوع الثلاث كما تقدم من رواية مجاهد وغيره فلا يظن بابن عباس انه كان عنده هذا الحكم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يفتي بخلافه الا يرجح ظهري له وراوى الخبر من غيره بما روى واجيب بان الاعتبار برواية الراوى لا برأيه لما يطرأ عليه من احتمال التسمية وغير ذلك واما كونه تمسك بجميع فلم ينحصر في المرفوع لاحتمال التمسك بشخصيص او تقييد او تأويل وليس قول مجاهد حجة على مجتهد آخر * الثالث ان ابا داود رجح ان ركنة انما طلق امراته البتة كما اخرج به هو من طريق آل بيت ركنة وهو تعليل قوى بل هو ان يكون بعض روايته حمل البتة على الثلاث فقال طلقها ثلاثا فبهم هذه التسمية ينف الاستدلال بحديث ابن عباس * الرابع انه مذهب شاذ فلا يعمل به واجيب بأنه نقل عن علي وابن مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر مثله نقل ذلك ابن مغيث في كتاب الوثائق له وعزاه لمحمد بن وضاح ونقل الغنوي ذلك عن جماعة من مشايخ قرطبة كمحمد بن تقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الحشني وغيرهما ونقله ابن المنذر عن اصحاب ابن عباس كعطاء وطاوس وعمر بن دينار ويتعجب من ابن التين حيث جزم بأن لزوم الثلاث لا اختلاف فيه وانما الاختلاف في التحريم مع ثبوت الاختلاف كما ترى ويقوى حديث ابن اسحق المذكور ما اخرج به مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن ابيه عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن

الخطاب ان الناس قد استعجلوا في امر كانت لهم فيه اناة فلو امكنهم فامضاه عليهم ومن طريق
عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن طاوس عن ابيه ان ابا الصهباء قال لابن عباس انما كانت
الثلاث نيجول واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وثلاثا من اماره عمر قال ابن عباس
نعم ومن طريق حماد بن زيد عن ايوب عن ابراهيم بن ميسرة عن طاوس ان ابا الصهباء قال لابن عباس
الم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدة قال قد كان ذلك فلما كان في عهد
عمر تابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم وهذه الطريق الاخرية اخرجها ابوداود ولكن لم يسم ابراهيم
ابن ميسرة وقال بدله عن غير واحد ولفظ المتن اما علمت ان الرجل كان اذا طلق امراته ثلاثا قبل ان
يدخل بها جعلوها واحدة الحديث قهسك بهذا السياق من اعل الحديث وقال انما قال ابن عباس
ذلك في غير المدخول بها وهذا احد الاجوبة عن هذا الحديث وهي متعددة وهو جواب اسحق بن
راهويه وجماعه وبه جزم ذكره الساجي من الشافعية ووجهه بأن غير المدخول بها تبين اذا قال لها
زوجها انت طالق فاذا قال ثلاثا لغا العدد لوقوعه بعد البينة وتعتبه القرطبي بأن قوله انت طالق
ثلاثا كلام متصل غير منفصل فكيف يصح جعله كلمتين ونهط كل كلمة حكما قال النووي انت طالق
معناه انت ذات الطلاق وهذا اللفظ يصح تفسيره بالواحدة وبالثلث وغير ذلك * الجواب الثاني
دعوى شذوذ رواية طاوس وهي طريقة البيهقي فانه ساق الروايات عن ابن عباس يلزم الثلاث ثم
نقل عن ابي المنذر انه لا يظن بابن عباس انه يحفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يفتي بخلافه
فيتعين المصير الى الترجيع والاختصاص بقول الاكثر او الى من الاختصاص بقول الواحد اذا خالفهم وقال ابن
العربي هذا حديث مختلف في صحته فكيف يقدم على الاجماع قال ويعارضه حديث محمود بن
ابيسد يعني الذي تقدم ان النسائي اخرجه فان فيه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثا بمجموعة ولم يرد النبي
صلى الله عليه وسلم بل امضاه كذا قال واپس في سياق الخبر تعرض لامضاء ذلك ولا رده * الجواب
الثالث دعوى النسخ فنقل البيهقي عن الشافعي انه قال يشبه ان يكون ابن عباس علم شيئا نسخ ذلك قال
البيهقي ويقويه ما اخرجاه ابوداود من طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال كان الرجل
اذا طلق امراته فهو واحد برجعتها وان طلقها ثلاثا فسخ ذلك وقد انكر المازري ادعاء النسخ فقال زعم
بعضهم ان هذا الحكم منسوخ وهو غلط فان عمر لا يفسخ ولو نسخ وحاشا لبادر الصحابة الى انكاره
وان ارادوا القائل انه نسخ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمنع لكونه من ظاهر الحديث لانه
لو كان كذلك لم يهزل للراوى ان يخبر ببقاء الحكم في خلافه ابي بكر وبعض خلافة عمر فان قيل فقد يجمع
الصحابة ويقبل منهم ذلك قلنا انما يقبل ذلك لانه يستدل باجماعهم على ناسخ او ما انهم ينسخون من
تأماء انفسهم فماد الله لانه اجماع على الخطا هم معصومون عن ذلك فان قيل قلعل النسخ انما يظهر في
زمن عمر قلنا هذا ايضا غلط لانه يكون قد حصل الاجماع على الخطا في زمن ابي بكر وليس انقراض
العصر شرط في صحة الاجماع على الراجح (قلت) نقل النووي هذا الفصل في شرح مسلم واقراء وهو
متعقب في مواضع * احدها ان الذي ادعى نسخ الحكم لم يقل ان عمر هو الذي نسخ حتى يلزم منه
ما ذكره وانما قال ما تقدم يشبه ان يكون علم شيئا من ذلك نسخ اى اطلع على ناسخ الحكم الذي رواه
مرفوعا ولذلك ائني بخلافه وقد سلم المازري في اثناء كلامه ان اجماعهم يدل على ناسخ وهذا هو مراد
من ادعى النسخ * الثاني انكاره الخروج عن الظاهر عجيب فان الذي يحاول الجمع بالتأويل
يرتكب خلاف الظاهر حتما * الثالث ان تغليظه من قال المراد ظهور النسخ عجيب ايضا لان المراد

بظهوره انتشاره وكلام ابن عباس انه كان يفعل في زمن ابي بكر محمول على ان الذي كان يفعله من لم يبلغه
 النسخ فلا يلزم ما ذكر من اجماعهم على الخطا وما اشار اليه من مسئلة انقراض العصر لا يجيء هنا
 لان عصر الصحابة لم يفرض في زمن ابي بكر بل ولا عمر فان المراد بالعصر الطبقة من المجتمع دين وهم
 في زمن ابي بكر وعمر بل وبعدهما طبقة واحدة * الجواب الرابع دعوى الاضطراب قال القرطبي
 في المفهم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه وظاهر سياقه يقتضي النقل عن
 جميعهم ان معظمهم كانوا يرون ذلك والعادة في مثل هذا ان يفشوا الحكم وينتشر فكيف ينفرده
 واحد عن واحد قال فهذا الوجه يقتضي التوقف عن العمل بظاهره ان لم يقتض القطع بطلانه
 * الجواب الخامس دعوى انه ورد في صورة خاصة فقال ابن سريج وغيره يشبه ان يكون ورد في
 تكرير اللفظ كان يقول انت طالق انت طالق وكانوا اولاً على سلامة صدورهم يقبل منهم
 انهم ارادوا التأكيده فلما كثر الناس في زمن عمر وكثرت فيهم الخداع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى
 التأكيده جعل عمر اللفظ على ظاهر التكرار فامضاه عليهم وهذا الجواب ارضاه القرطبي وقواه بقول
 عمر ان الناس استعجلوا في امر كانت لهم فيه اناة وكذا قال النووي ان هذا اصح الاجوبة * الجواب
 السادس تاويل قوله واحدة وهو ان معنى قوله كان الثلاث واحدة ان الناس في زمن النبي صلى الله
 عليه وسلم كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثاً ومحصلة ان المعنى ان الطلاق
 الموقع في عهد عمر ثلاثاً كان يقع قبل ذلك واحدة لانهم كانوا لا يستعملون الثلاث اصلاً وكانوا
 يستعملونها نادراً واماً في عصر عمر فكثرت استعمالهم لها ومعنى قوله فامضاه عليهم واجازه وغير
 ذلك انه صنع فيه من الحكم بايقاع الطلاق ما كان يصنع قبله ورجح هذا التأويل ابن العربي ونسبه
 الى ابي زرعة الرازي وكذا اورده البيهقي باسناده الصحيح الى ابي زرعة انه قال معنى هذا الحديث
 عندي ان ما يطلقون انتم ثلاثاً كانوا يطلقون واحدة قال النووي وعلى هذا فيكون الخبر وقع عن
 اختلاف عادة الناس خاصة لا عن تغير الحكم في الواحدة فالتأويل * الجواب السابع دعوى وقفه
 فقال بعضهم ليس في هذا السياق ان ذلك كان يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فيقره والجهة انما هي في
 تقريره وتعقب بأن قول الصحابي كنا نفعل كذا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حكم الرفع
 على الراجح لا على انه اطلع على ذلك فأقره وتوفر دواعيهم على السؤال عن جليل الاحكام وحقيقتها
 * الجواب الثامن حمل قوله ثلاثاً على ان المراد بها لفظ البتة كما تقدم في حديث ركانه سواء وهو من
 رواية ابن عباس ايضاً وهو قوي ويؤيده ادخال البخاري في هذا الباب الآثار التي فيها البتة
 والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كانه يشير الى عدم الفرق بينهما وان البتة اذا اطلقت حمل على
 الثلاث الا ان اراد المطلق واحدة فيقبل فكان بعض رواه حمل لفظ البتة على الثلاث لاشتهار التسوية
 بينهما فرواها بلفظ الثلاث وانما المراد لفظ البتة وكانوا في العصر الاول يقبلون ممن قال اردت بالبتة
 الواحدة فلما كان عهد عمر امضى الثلاث في ظاهر الحكم قال القرطبي وحجة الجمهور في لزوم
 من حبت النظر ظاهرة جداً وهو ان المطلق ثلاثاً لا يحل للمطلق حتى تنكح زوجاً غيره ولا فرق بين
 مجموعها ومقرتها الغة وشرعاً ما يتخيل من الفرق صوري الغاء الشرع اتفاقاً في النكاح والعق
 والافارير فلو قال الولي انكحتك هؤلاء الثلاث في كلمة واحدة انعقد كما لو قال انكحتك هذه
 وهذه وهذه وكذا في العتق والاقرار وغير ذلك من الاحكام واحتج من قال ان الثلاث اذا
 وقعت مجموعة حملت على الواحدة بأن من قال احلف بالله ثلاثاً لا يعد حلفه الاثني واحد

فليكن المطلق مثله وتعقب باختلاف الصيغتين فان المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل امد طلاقها
 ثلاثا فاذا قال انت طالق ثلاثا فكانه قال انت طالق جميع الطلاق واما الخالف فلا امد لعدد ايمانه
 فافترقا وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسئلة تطير ما وقع في مسئلة المتعة سواء اعني قول جابر انها كانت
 تفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر وصدر من خلافة عمر قال ثم نهاها عمر عنها فانتهينا فالراجح
 في الموضوعين تحريم المتعة وايقاع الثلاث للاجماع الذي انعقد في عهد عمر على ذلك ولا يحفظ ان احدا
 في عهد عمر خالفه في واحدة منهما وقد دل اجماعهم على وجود ناسخ وان كان خفي عن بعضهم قبل ذلك
 حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر فالخالف بعد هذا الاجماع منابذ له والجمهور على عدم اعتبار من احدث
 الاختلاف بعد الاتفاق والله اعلم وقد اطلعت في هذا الموضوع لالتماس من التمس ذلك مني والله المستعان
 (قوله لقول الله تعالى الطلاق مرتان فامسك بمروفي وتسريح باحسان) قد استشكل وجه استدلال
 المصنف بهذه الآية على ما ترجم به من تجوز الطلاق الثلاث والذي يظهر لي انه ان كان اراد بالترجمة
 مطلق وجود الثلاث مفرقة كانت او مجموعة فالآية واردة على المانع لانها دلت على مشروعية ذلك
 من غير تكبير وان كان اراد تجوز الثلاث مجموعة وهو الاظهر فأشار بالآية الى انها مما اخرج به المخالف
 لمنع من الوقوع لان ظاهرها ان الطلاق المشروع لا يكون بالثلاث دفعة بل على الترتيب المذكور
 فأشار الى ان الاستدلال بذلك على منع جميع الثلاث غير متجه اذ ليس في السياق المنع من غير الكيفية
 المذكورة بل انعقد الاجماع على ان ايقاع المراتين ليس شرطا ولا راجحا بل اتفقوا على ان ايقاع
 الواحدة ارجح من ايقاع الثنتين كما تقدم تقريره في الكلام على حديث ابن عمر فالحاصل ان مراده
 دفع دليل المخالف بالآية لا الاحتجاج بها لتجوز الثلاث هذا الذي ترجع عندي وقال السكرماني
 وجه استدلاله بالآية انه تعالى قال الطلاق مرتان فدل على جواز جمع الثنتين واذا جاز جمع الثنتين دفعة
 جاز جمع الثلاث دفعة كذا قال وهو قياس مع وضوح الفارق لان جمع الثنتين لا يستلزم البيئونة
 الكبرى بل بقي له الرجعة ان كانت رجعية وتجدد العقد بغير انتظار عدة ان كانت بائنا بخلاف جمع
 الثلاث ثم قال السكرماني او التسريح باحسان عام يتناول ايقاع الثلاث دفعة (قلت) وهذا لا بأس به
 لكن التسريح في سياق الآية انما هو فيما بعد ايقاع الثنتين فلا يتناول ايقاع المطلقات الثلاث فان معنى
 قوله تعالى الطلاق مرتان فيما ذكر اهل العلم بالنفس يراى اكثر الطلاق الذي يكون بعده الامسك او
 التسريح مرتان ثم حيثما ان يختار استمرار العصة فيمسك الزوجة او المفارقة فيسرحها بالطلاق
 الثالثة وهذا التاويل نقله الطبري وغيره من الجمهور ونقلوا عن السدي والضحاك ان المراد
 بالتسريح في الآية ترك الرجعة حتى تنقضي العدة فتحصل البيئونة ويرجع الاول ما اخرج به
 الطبري وغيره من طريق اسمعيل بن ميمون عن ابي رزين قال قال رجل يا رسول الله الطلاق مرتان
 فأين الثالثة قال امسك بمروفي وتسريح باحسان وسنده حسن لكنه مرسل لان ابا رزين
 لا صحبه له وقد وصله الدارقطني من وجه آخر عن اسمعيل فقال عن انس لكنه شاذ والاول هو
 المحفوظ وقد رجح الكلبي الهراشي من الشافعية في كتاب احكام القرآن له قول السدي ودفع
 الخبر لكونه مرسلا واطال في تقرير ذلك بما حاصله ان فيه زيادة فائدة وهي بيان حال المطلقة
 وانها تبين اذا انقضت عدتها قال وتؤخذ المطلقة الثالثة من قوله تعالى فان طلقها اه والاخذ
 بالحديث اولى فانه مرسل حسن يعارضه ما اخرج به الطبري من حديث ابن عباس بسنده صحيح قال
 اذا طلق الرجل امرأته تطليقتين فليتيق الله في الثالثة فاما ان يمسكها فيحسن محبتها او يسرحها فلا

اقول الله تعالى الطلاق
 مرتان فامسك بمروفي
 او تسريح باحسان

وقال ابن الزبير في مريض طلق لا اري ان توث مبتوتة وقال الشعبي ثرته وقال ابن شبرمة تزوج اذا انقضت العدة قال نعم قال ارايت ان مات الزوج الا تخرف رجوع عن ذلك * حدثنا عبد الله بن يوسف اخبرنا مالك عن ابن شهاب بن سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمر العجلاني جاء الى عاصم بن عدي الانصاري فقال له يا عاصم ارايت رجلا وجد مع امراته رجلا ياتله فتقتلونه ام كيف يفعل سل لي يا عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ٢٩٤ ماسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى اهله جاء عويمر فقال

يا عاصم ماذا قال لك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم لم تأتني بخير قد كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسئلة التي سألته عنها قال عويمر والله لا انتهي حتى اسأله عنها فاقبل عويمر حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم وسط الناس فقال يا رسول الله ارايت رجلا وجد مع امراته رجلا ياتله فتقتلونه ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل الله فيك وفي صاحبك قاذب فأت بها قال سهل قتلنا وانا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما فرغا قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها فطلقها ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة المتلاعنين * حدثنا سعيد بن عفير

يظلمها من حقها شيئا وقال القرطبي في تفسيره ترجم البخاري على هذه الآية من اجاز الطلاق الثلاث اقوله تعالى الطلاق مرتان وهذا اشارة منه الى ان هذا العدد اعلاه وبطريق الفسحة لهم فنضيق على نفسه لزمه كذا قال ولم يظهر لي وجه اللزوم المذكور والله المستعان (قوله وقال ابن الزبير لا اري ان توث مبتوتة) كذا لا يجي ذرو لغیره مبتوتة بزيادة ضمير للرجل وكأنه حذف للعلم به وهذا التعليق عن عبد الله بن الزبير وصلة الشافعي وعبد الرزاق من طريق ابن ابي مليكة قال سألت عبد الله بن الزبير عن الرجل يطلق امراته فينتهاشم يموت وهي في عدتها قال اما عثمان فورثها واما انا فلا اري ان اورثها لابتوتته اياها (قوله وقال الشعبي ثرته) وصلة سعيد بن منصور عن ابي عوانة عن مغيرة عن ابراهيم والشعبي في رجل طلق ثلاثا في مرضه قال تعد عدة المتوفى عنها زوجها وترثه ما كانت في العدة (قوله وقال ابن شبرمة) هو عبد الله قاضي الكوفة (قوله تزوج) بفتح اوله وضم آخره وهو استفهام محذوف الاداة (قوله اذا انقضت العدة قال نعم) هذا ظاهره ان الخطاب دارين الشعبي وابن شبرمة لكن الذي رايت في سنن سعيد بن منصور انه كان مع غيره فقال سعيد حدثنا حماد بن زيد عن ابي هاشم في الرجل يطلق امراته وهو مريض ان مات في مرضه ذلك ورثته فقال له ابن شبرمة ارايت ان انقضت العدة (قوله قال ارايت ان مات الزوج الا تخرف رجوع عن ذلك) هكذا وقع عند البخاري مختصرا والذي في رواية سعيد بن منصور المذكور فقال ابن شبرمة ان تزوج قال نعم قال فان مات هذا ومات الاول اترث زوجين قال لا فرجع الى العدة فقال ثرته ما كانت في العدة وامله سقط ذكر الشعبي من الرواية وابو هاشم المذكور هو الرمانى بضم الراء وتشديد الميم اسمهم يحيى وهو واسطي كان يتردد الى الكوفة وهو ثقة ومجمل المسئلة المذكور كتاب الفرائض واعماله كرت هنا استطرادا والمبتوتة بموحدين ومثنانين من قبل لما انت طالق البينة وتطلق على من اينت بالثلاث ثم اورد المصنف في الباب ثلاثة احاديث * الحديث الاول حديث سهل بن سعد في قصة المتلاعنين وسيأتي شرحه مستوفى في كتاب اللعان والغرض منه هنا قوله في آخر الحديث فطلقها ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وقد تعقب بأن المفارقة في الملاعنة وقعت بنفس اللعان فلم يصادف تطبيقه اياها ثلاثا موقعا واجيب بأن الاحتجاج به من كون النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليه ايقاع الثلاث مجموع فلو كان ممنوعا لانكره ولو وقعت الفرقة بنفس اللعان * الحديث الثاني حديث عائشة في قصة رفاة القرطبي وامراته وسيأتي شرحه مستوفى في باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد عدة زوجها غيره فلم يمسه وشاهد الترجمة منه قوله فبت طلاق فانه ظاهر في انه قال لما انت طالق البينة ويحتمل ان يكون المراد انه طلقها

طلاقا

حدثني الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني عروة بن الزبير

ان عائشة اخبرته ان امرأة رفاة القرطبي جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان رفاة طلقني فبت طلاق واني نسكت بعده عبد الرحمن بن الزبير القرطبي واتهامه مثل الهدية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم املك تريدان ان ترجعي الى رفاة لا حتى يذوق عسيلته ونذوق عسيلته * حدثني محمد بن بشار حدثني يحيى عن عبيد الله قال حدثني القاسم بن محمد عن عائشة ان رجلا طلق امراته ثلاثا تزوجت فطلق فسل النبي صلى الله عليه وسلم اهل الاول قال لا حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الاول

طلاقا حصل به قطع عصمتها منه وهو اعم من ان يكون طلقها ثلاثا بمجموعة او مفردة ويؤيد الثاني انه
 سيأتي في كتاب الادب من وجه آخر انها قالت طلقني آخر ثلاث تطبيقات وهذا يرجح ان المراد بالترجمة
 بيان من اجاز الطلاق الثلاث ولم يكرهه ويحتمل ان يكون مراد الترجمة اعم من ذلك وكل حديث يدل على
 حكم فرد من ذلك * الحديث الثالث حديث عائشة ايضا ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فسل النبي صلى الله
 عليه وسلم التحل للاول قال لا الحديث وهو وان كان مختصرا من قصة رفاعه فقد ذكرت توجيهه المراد به
 وان كان في قصة اخرى فالمسك بطاهر قوله طلقها ثلاثا فانه ظاهر في كونها مجموعة وسيأتي في شرح قصة
 رفاعه ان غيره وقع له مع امرأته تطير ما وقع لرفاعة فليس التعدد في ذلك ببعيد ﴿ قوله باب ﴾
 من خير ازواجه وقول الله تعالى قل لازواجه ان كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها
 الاحزاب بيان سبب التخيير المذکور وفيما ذوق التخيير ومتى كان التخيير واذ كرهننا بيان حكم من
 خيرا امرأته مع بقية شرح حديث الباب ووقع هنا في نسخة الصغاني قبل حديث مسروق عن عائشة
 حديث ابى سلمة عنها في المعنى قال فيه حدثنا ابو اليمان انبا ناسهيب عن الزهري ح وقال الليث حدثنا
 يونس عن ابن شهاب اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن ان عائشة قالت لما امر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بتخيير ازواجه الحديث وساقه على لفظ يونس وقد تقدم الطريقتان في تفسير سورة الاحزاب
 وساق رواية شعيب واولها ان عائشة اخبرته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءها حين امره الله
 بتخيير ازواجه الحديث ثم ساق رواية الليث معلقة ايضا في ترجمة اخرى ﴿ قوله حدثنا عمر بن حفص ﴾
 اي ابن غياث الكوفي وقوله مسلم هو ابن صبيح بالتصغير ابو الضحى مشهور بكنيته اكثر من اسمه
 وفي طبقة مسلم البطين وهو من رجال البخاري لكنه وان روى عنه الاعمش لا يروى عن مسروق
 وفي طبقةهما مسلم بن كبسان الاور وليس هو من رجال الصحيح ولا له رواية عن مسروق ﴿ قوله
 خيرا رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ في رواية الشعبي عن مسروق خيرا نساءه اخرجه مسلم ﴿ قوله
 فاخترنا الله ورسوله فلم يعد ﴾ بتشديد الدال وضم العين من العدد وفي رواية فلم يعد بفتح الدال وفي
 اخرى فلم يعد بسكون العين وفتح المثناة وتشديد الدال من الاعتداد وقوله فلم يعد ذلك علينا شيئا في
 رواية مسلم فلم يعد طلاقا ﴿ قوله اسمعيل ﴾ هو ابن ابي خالد ﴿ قوله سألت عائشة عن النيرة ﴾ بكسر
 المعجمة وفتح التحتانية بمعنى الخيار ﴿ قوله افكان طلاقا ﴾ هو استفهام انكار ولا جد عن وكيع
 عن اسمعيل فهل كان طلاقا وكذا للنسائي من رواية يحيى القطان عن اسمعيل ﴿ قوله قال مسروق
 لا ابالي اخيرتها واحدة او مائة بعد ان تختارني ﴾ هو موصول بالاسناد المذکور وقد اخرجه مسلم من
 رواية علي بن مسهر عن اسمعيل فقدم كلام مسروق المذکور ولفظه عن مسروق قال ما ابالي فذكر
 مثله وزاد او القاول قد سألت عائشة فذكر حديثها ويقول عائشة المذکور يقول جمهور الصحابة
 والتابعين وقفها الا مصارو هو ان من خير زوجاته فاخترته لا يقع عليه بذلك طلاق لسكن اختلافها
 اذا اختارت نفسها هل يقع طلاق واحدة رجعية او باثنا او يقع ثلاثا وحكي الازمدي عن علي ان اختارت
 نفسها فواحدة باثنة وان اختارت زوجها فواحدة رجعية وعن زيد بن ثابت ان اختارت نفسها ثلاث
 وان اختارت زوجها فواحدة باثنة وعن عمرو بن مسعود ان اختارت نفسها فواحدة باثنة وعنهما
 رجعية وان اختارت زوجها فلا شيء ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى ان التخيير ترد بين شيئين فلو
 كان اختيارها الزوج طلاقا لاهدا فدل على ان اختيارها لنفسها بمعنى الفراق واختيارها للزوجها
 بمعنى البقاء في العصمة وقد اخرج ابن ابي شيبة من طريق زاذان قال كنا جلوسا عند علي فسئل عن

باب من خير ازواجه
 وقول الله تعالى قل
 لازواجه ان كنتن تردن
 الحياة الدنيا وزينتها
 فتعالين امعن واسرحن
 سرا حاجلاي حدثنا عمر
 ابن حفص حدثنا ابي
 حدثنا الاعمش حدثنا
 مسلم عن مسروق عن
 عائشة رضي الله عنها
 قالت خيرا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاخترنا
 الله ورسوله فلم يعد ذلك
 علينا شيئا * حدثنا
 مسدد حدثنا يحيى عن
 اسمعيل حدثنا عمر عن
 مسروق قال سألت عائشة
 عن النيرة فقالت خيرا
 النبي صلى الله عليه وسلم
 افكان طلاقا قال مسروق
 لا ابالي اخيرتها واحدة
 او مائة بعد ان تختارني

الخيار فقال سأأني عنه عمر فقلت ان اختارت نفسها فواحدة بائن وان اختارت زوجها فواحدة رجعية
قال ليس كما قلت ان اختارت زوجها فلا شيء قال فلم اجسد بدامن متابعته فلما وليت رجعت الى ما كنت
اعرف قال علي وارسل عمر الى زيد بن ثابت فقال قد ذكر مثل ما حكاه عنه الترمذي واخرج ابن ابي
شيبه من طرق عن علي بن ابي طالب ما حكاه عنه زاذان من اختياره واخذ مالك بقول زيد بن ثابت واحتج
بعض اتباعه لكونها اذا اختارت نفسها يقع ثلاثا بان معنى الخيارت احدا الامرين اما الاخذ واما
الترك فلو قلنا اذا اختارت نفسها تكون طلقه رجعية لم يعمل بمقتضى اللفظ لانها تكون بعد في امر
الزوج وتكون كمن خير بين شيئين فاختر غيرهما واخذ ابو حنيفة بقول عمرو بن مسعود فيما اذا
اختارت نفسها فواحدة بائنة ولا يرد عليه الايراد السابق وقال الشافعي التخيير كناية فاذا خير الزوج
امراته واراد بذلك تخييرها بين ان تطلق منه وبين ان تستمر في عصمته فاخترت نفسها وارادت بذلك
الطلاق طلقت فلو قالت لم ارد باختيار نفسي الطلاق صدقت ويؤخذ من هذا انه لو وقع التصريح في
التخيير بالتطليق ان الطلاق يقع جزما نبيه على ذلك شيئا حاقط الوقت ابو الفضل العراقي في شرح
الترمذي ونبيه صاحب الهداية من الحنفية على اشتراط ذكر النفس في التخيير فلو قال مثلا اختاري
فقلت اخترت لم يكن تخيير ابين الطلاق وعدمه وهو ظاهر لكن محله الاطلاق فلو قصد ذلك بهذا اللفظ
ساغ وقال صاحب الهداية ايضا ان قال اختاري ينوي به الطلاق فاما ان تطلق نفسها ويقع بائنا فلو لم ينو
فهو باطل وكذا لو قال اختاري فقلت اخترت فلو نوى فقلت اخترت نفسي وقعت طلقه رجعية وقال
الطحاوي يؤخذ من قول عائشة فاخترناه فلم يكن ذلك طلاقا فاما الواخترت نفسها فكان ذلك طلاقا وواقعه
القرطبي في المفهم فقال في الحديث ان الخيرة اذا اختارت نفسها ان نفس ذلك الاختيار يكون طلاقا من
غير احتياج الى نطق بلفظ يدل على الطلاق قال وهو مقتبس من مفهوم قول عائشة المذكور (قلت)
لكن ظاهرا لا آية ان ذلك بمجرد لا يكون طلاقا بل لابد من انشاء الزوج الطلاق لان فيها تعالين
امتنعن وامر حكن اي بعد الاختيار ودلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم واختلفو في التخيير هل
هو بمعنى التملك او بمعنى التوكيل وللشافعي فيه قولان المصحح عندنا ما به انه تملك وهو قول
المالكية بشرط مبادرتها الى حتى لو اخترت بقدر ما ينقطع القبول عن الايجاب في العقد ثم طلقت لم يقع
وفي وجهه لا يضر التأخير مادام في المجلس وبه جزم ابن القاص وهو الذي رجحه المالكية والحنفية
وهو قول الثوري والليث والاوزاعي وقال ابن المنذر الراجح انه لا يتقيد ولا يشترط فيه الفور بل متى
طلقت نكح وهو قول الحسن والزهري وبه قال ابو عبيد ومحمد بن نصر من الشافعية والطحاوي من
الحنفية وتمسكوا بحديث الباب حيث وقع فيه اني اذا كرر لك امر افلا تعجلي حتى تستأمرى ابوك
الحديث فانه ظاهر في انه فسخ لما اذا خبرها ان لا تختار شيئا حتى تستأذن ابويها ثم تفعل ما يشير ان به
عليها وذلك يقتضي عدم اشتراط الفور في جواب التخيير (قلت) ويمكن ان يقال بشرط الفور واما
داما في المجلس عند الاطلاق فاما لو صرح الزوج بالنسجة في تأخيرها بسبب يقتضي ذلك فيترأى وهذا الذي
وقع في قصة عائشة ولا يلزم من ذلك ان يكون كل خيار كذلك والله اعلم ﴿ قوله باب ﴾
اذا قال فارقتك او مرحمتك او الخلية او البرية او ما عني به الطلاق فهو على نيته (هكذا تبين المصنف الحكم
في هذه المسئلة فاقضى ان لا يصح عنده اللفظ الطلاق او ما تصرف منه وهو قول الشافعي في القديم
ونص في الجديد على ان الصريح لفظ الطلاق والفراق والسراح لورود ذلك في القرآن بمعنى الطلاق
وحجة القديم انه ورد في القرآن لفظ الفراق والسراح لغیر الطلاق بخلاف الطلاق فانه لم يرد الا

باب اذا قال فارقتك او
مرحتك او الخلية او البرية
او ما عني به الطلاق فهو
على نيته

للطلاق وقد رجح جماعة التديم كالطبري في العدة والمحملي وغيرهما وهو قول الحنفية واختاره النفاخي
 عبد الوهاب من المالكية وحكي الدارمي عن ابن خبير ان من لم يعرف الا الطلاق فهو صريح في
 حقه فقط وهو تفصيل قوي ونحوه للرويانى فانه قال لو قال عربي فارقك لم يعرف انها صريحة لا يكون
 صريحا في حقه وانفقوا على ان لفظ الطلاق وما تصرف منه صريح لكن اخرج ابو عبيد في
 غريب الحديث من طريق عبيد الله بن شهاب الخولاني عن عمر انه رفع اليه رجل قالت له امراته شمني
 فقال كانت ظبية قالت لا قبل كانت حمامة قالت لا أرضى حتى تقول انت خلية طالق فتألفا فقال له عمر خذ
 بيدنا فهي امرأتك قال ابو عبيد قوله خلية طالق اى ناقة كانت معقولة ثم اطلقت من عقالها وخلي
 عنها فتسمى خلية لانها خليت عن العقال وطالق لانها اطلقت منه فأراد الرجل انها تشبه الناقة ولم يقصد
 الطلاق بمعنى الفراق اصلا فاستط عن عمر الطلاق قال ابو عبيد وهذا اصل لكل من تكلم بشئ
 من الفاظ الطلاق ولم يرد الفراق بل اراد غيره فالتقول قوله فيه فيما ينه وبين الله تعالى اه والى هذا
 ذهب الجمهور لكن المشكل من قصة عمر كونه رفع اليه وهو كما كان اجراه مجرى القبا ولم
 يكن هناك حكم فوافق والافهوم من النوادر وقد نقل الخطابي الاجماع على خلافه لكن اثبت غيره
 الخلاف وعزاه لداود وفي البويطى ما يقتضيه وحكاه لرويانى ولكن اوله الجمهور وشرطوا قصد لفظ
 الطلاق لمعنى الطلاق ليخرج العجمى مثلا اذا قلن كلمة الطلاق فتألفا وهو لا يعرف معناها او العربي
 بالعكس وشرطوا مع النطق بلفظ الطلاق تعينه ذلك احترازا عما يسبق به اللسان والاختيار ليخرج
 المكره لكن ان اكره فقالها مع القصد الى الطلاق وقع في الاصح (قوله وقول الله تعالى
 وسرحوهن سرا حيا) كانه يشير الى ان في هذه الآية لفظ التسريح بمعنى الارسال لا بمعنى
 الطلاق لانه امر من طلق قبل الدخول ان يمتع ثم يسرح وليس المراد من الآية تلبيةها بعد التطبيق
 قطعا (قوله وقال واسرحكن) بمعنى قوله تعالى يا أيها النبي قل لازواجك ان كنن تردين الحياة الدنيا
 وزينتهما فعالين امهكن واسرحكن سرا حيا والتسريح في هذه الآية محتمل للتطبيق والارسال
 واذا كانت صالحة للامرين اتفق ان تكون صريحة في الطلاق وذلك راجع الى الاختلاف فيما خير
 به النبي صلى الله عليه وسلم نساءه هل كان في الطلاق والاقامة فاذا اختارت نفسها طلق وان
 اختارت الاقامة لم تطلق كما تقدم تقريره في الباب قبله او كان في التخيير بين الدنيا والآخرة فن
 اختارت الدنيا طلقها ثم متعها ثم سرحها ومن اختارت الآخرة اقرها في عصمتها (قوله وقال تعالى
 فامسالك بمعروف وتسريح باحسان) تقدم في الباب قبله بيان الاختلاف في المراد بالتسريح هنا
 وان الراجح ان المراد به التطبيق (قوله وقال او فارقوهن بمعروف) يريدان هذه الآية ردت
 بلفظ الفراق في موضع ورودها في البقرة بلفظ السراح والحكم فيهما واحد لانه ورد في الموضعين
 بعد وقوع الطلاق فليس المراد به الطلاق بل الارسال وقد اختلف السلف قديما وحديثا في هذه
 المسئلة فجاء عن علي باسانيد بعضه بعضها بعضا واخرجها ابن ابي شيبة والبيهقي وغيرهما قال
 البرية والخليفة والبائس والحرام والبث ثلاث وبه قال مالك وابن ابي ايلي والاوزاعي لكن
 قال في الخليفة انها واحدة رجعية ونقله عن الزهري وعن زيد بن ثابت في البرية والبث والحرام
 ثلاث ثلاث وعن ابن عمر في الخليفة والبرية ثلاث وبه قال قتادة ومثله عن الزهري في البرية فقط
 واحتج بعض المالكية بأن قول الرجل لامرأته انت بائن وبته وبتلة وخليه وبرية يتضمن ايقاع
 الطلاق لان معناه انت طالق منى طلاقا بينين به منى او بت اى يقطع عصمتك منى والبثلة بمعناه او

وقول الله عز وجل
 وسرحوهن سرا حيا
 وقال واسرحكن سرا
 حيا وقال تعالى فامسالك
 بمعروف وتسريح باحسان
 وقال او فارقوهن بمعروف

تخاف به من زوجتي او تبرين منها قال وهذا لا يكون في المدخول بها الا ثلاثا اذ لم يكن هناك خلع وتعقب
بأن الحمل على ذلك ليس صريحا والعصمة ثابتة لا ترفع بالاحتمال وبأن من يقول ان من قال لزوجه
انت طالق طلقه بائنه اذ لم يكن هناك خلع انها تقع رجعية مع التصريح كيف لا يقول بلغوم مع التقدير
وبأن كل لقطة من المذكورات اذا قصد بها الطلاق ووقع وانقضت العدة انه يتم المعنى المذكور
فلم ينحصر الامر فيما ذكر وانما النظر عند الاطلاق فالذي يرجح ان الالفاظ المذكورة وما في
معناها كنيات لا يقع الطلاق بها الا مع قصد اليه وضابط ذلك ان كل كلام افهم الفرقه ولو مع
دقته يقع به الطلاق مع القصد قانما اذ لم يفهم الفرقه من اللفظ فلا يقع الطلاق ولو قصد اليه كالم
قال كاي او اشربي او نحو ذلك وهذا تحرير مذهب الشافعي في ذلك وقاله قبله الشعبي وعطاء وعمر بن
دينار وغيرهم وبهذا قال الاوزاعي واصحاب الرأي واحتج لهم الطحاوي بحديث ابي هريرة الا ان
قريبنا تجاوز الله عن امي عما حدثت به انفسها لم تعمل به اوة كما انه يدل على ان النية وحدها
لا تؤثر اذا تجردت عن الكلام او الفعل وقال مالك اذا خاطبها بأى لفظ كان وقصد الطلاق طلقت
حتى لو قال يا فلانة يريد به الطلاق فهو طلاق وبه قال الحسن بن صالح بن حي (قوله وقالت عائشة
قد علم النبي صلى الله عليه وسلم ان ابوي لم يكونا يا امراني بفراقه) هذا التعليق طرف من حديث
التخيير وقد تقدم عن عائشة في آخر حديث عمر في باب موعدة الرجل لبائنه من كتاب النكاح
وبيان الاختلاف على الزهري في اسناده وارادت عائشة بالفراق هنا الطلاق جزما ولا نزاع في الحمل
عليه اذا قصد اليه وانما النزاع في الاطلاق ٢ اذا تقدم (قوله باب من قال لامرأته
انت على حرام وقال الحسن نية) اي يحمل على نية وهذا التعليق وصلة اليه في وقوع لنا عاليا في جزء
محمد بن عبد الله الانصاري شيخ البخاري قال حدثنا الاشعث عن الحسن في الحرام ان نوي بيننا فبين
وان طلاقا فطلاق واخرجه عبد الرزاق من وجه آخر عن الحسن وبهذا قال النخعي والشافعي واسحق
وروي نحوه عن ابن ميمون وابن عمرو وطاوس وبه قال النووي لكن قال ان نوي واحدة فهي بائن
وقال الحنفية مثله لكن قالوا ان نوي ثنتين فهي واحدة بائنه وان لم ينو طلاقا فهي بين وبصير موليا
وهو عجيب والاول اعجب وقال الاوزاعي وابو ثور بين الحرام يكفر وروي نحوه عن ابي بكر وعمر
وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس واحتج ابو ثور بظاهر قوله تعالى لم تحرم ما احل الله لك
وسياتي بيانه في الباب الذي بعده وقال ابو قلابة وسعيد بن جبير من قال لامرأته انت على حرام
لزمته كفارة الطهار ومثله عن احمد وقال الطحاوي يحتمل انهم ارادوا ان من اراد به الطهار
كان مظاهرا وان لم ينو كان عليه كفارة بين مغاظة وهي كفارة الطهار لانه يصير مظاهرا طهارا
حقيقة وفيه بعد وقال ابو حنيفة وصاحبه لا يكون مظاهرا ولو اراده وروي عن علي وزيد
ابن ثابت وابن عمرو والحكم وابن ابي ليلى في الحرام ثلاث تطبيقات ولا يستل عن نية وبه قال
مالك وعن مسروق والشعبي وربيعة لاشئ فيه وبه قال اصبح من المالكية وفي المسئلة
اشتهل من السلف بلغها القرطبي المفسر الى ثمانية عشر قولا وزاد غيره عليها وفي مذهب
مالك فيها تفاصيل ايضا بطول استيعابها قال القرطبي قال بعض علمائنا سبب الاختلاف
انه لم يقع في القرآن صريحا ولا في السنة نص ظاهر صحيح به فدل عليه في حكم هذه المسئلة
فتجاذبها العلماء فمن عمل بالبراءة الاصلية قال لا يلزمه شئ ومن قال انها عين اخذ بظاهر بقوله
تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم بعد قوله تعالى يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك ومن قال

* وقالت عائشة قد علم
النبي صلى الله عليه وسلم
ان ابوي لم يكونا يا امراني
بفراقه في باب من قال
لامرأته انت على حرام
وقال الحسن نية

٢ قوله اذا هكذا في النسخ
التي بأيدينا واعلمها كما
اه مصححه

يجب الكفارة وليست بعين بناء على ان معنى اليمين التحريم فوقعت الكفارة على المعنى ومن قال
تقع به طلبة رجعية حل اللفظ على اقل وجوهه الظاهرة واقل ما يحرم به المرأة طلبة تحريم الوطء ما لم
يرتجعه او من قال بانه فلا استمرار التحريم به ما لم يجد العقد ومن قال ثلاثا حل اللفظ على منتهى
وجوهه ومن قال ظاهرا نظر الى معنى التحريم وقطع النظر عن الطلاق فانحصرا الامر عنده في اظهار
والله اعلم (قوله وقال اهل العلم اذا طلق ثلاثا فقد حرمت عليه فسموه حراما بالطلاق والفراق) اى
فلا بد ان يصرح القائل بالطلاق او يقصد اليه فلو اطلق او نوى غير الطلاق فهو محل النظر (قوله وليس
هذا كذا يحرّم الطعام لانه لا يقال للطعام الحلال حرام ويقال للطلقة حرام وقال في الطلاق ثلاثا
لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) قال المأهلب من نعم الله على هذه الامة فيما خفف عنهم ان من
قبلهم كانوا اذا حرموا على انفسهم شيئا حرم كما وقع لعقوب عليه السلام فخفف الله ذلك عن هذه
الامة ونهاهم ان يحرموا على انفسهم شيئا مما حل لهم فقال تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات
ما احل الله لكم اه واظن البخارى اشار الى ما تقدم عن اصبح وغيره ممن سوى بين الزوجة وبين
الطعام والشراب كما تقدم نقله عنهم فيبين ان الشئيين وان استويا من جهة فقد يترقان من جهة
اخرى فالزوجة اذا حرمها الرجل على نفسه واراد بذلك تطليقها حرمت والطعام والشراب اذا
حرمه على نفسه لم يحرم وطنا احتج بانفاقهم على ان المرأة بالطلقة الثالثة تحرم على الزوج لقوله تعالى
فلا تحل له بعد حتى تنكح زوجا غيره وورد عن ابن عباس ما يؤيد ذلك فاخرج يزيد بن هرون في
كتاب النكاح ومن طريقه البيهقي بسند صحيح عن يوسف بن ماهك ان اعرابيا اتى ابن عباس
فقال انى جعلت امرأتى حراما قال ابست عليك بحرام قال ارايت قول الله تعالى كل الطعام كن حلالا
لبنى اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه الآية فقال ابن عباس ان اسرائيل كان به عرق النساء
فجعل على نفسه ان يشفاه الله ان لا يأكل العروق من كل شئ وليست بحرام يعنى على هذه الامة
وقد اختلف العلماء فيمن حرم على نفسه شيئا فقال الشافعى ان حرم زوجته او امته ولم يقصد الطلاق
ولا اظهار ولا العتق فمليه كفارة يمين وان حرم طعاما او شرابا فلعنو وقال احمد عليه في الجميع كفارة
يمين وتقدم بيان بقية الاختلاف في الباب الذى قبله قال البيهقي بعد ان اخرج الحديث الذى اخرجه
الترمذى وابن ماجه بسند رجاله ثقات من طريق داود بن ابى هند عن الشعبي عن مسروق عن
عائشة قالت آلى النبي صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فجعل الحرام - الا لا وجه في اليمين كفارة
قال فان في هذا الحجة تقوية لقول من قال ان لفظ الحرام لا يكون باطلاقه طلاقا ولا ظاهرا ولا يميننا
(قوله وقال الليث عن نافع قال كان ابن عمر اذا سئل عن طلق ثلاثا قال لو طلقت امرأة او امرأتين فان
النبي صلى الله عليه وسلم امرنى بهذا فان طلقها ثلاثا حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيره) كذا لاكثر
وفي رواية الكشي منى فان طلقها او حرمت عليه بضمير الغائب في الموضوعين وهذا الحديث مختصر
من قصة تطليق ابن عمر امراته وقد سبق شرحه في اول الطلاق وظن ابن التين ان هذا جلة الخبر
فاستشكل الى مذهب مالك قوله ان الجمع بين تطليقين بدعة قال والنبي صلى الله عليه وسلم لا يأمر
بالبدعة وجوابه ان الاشارة في قول ابن عمر فان النبي صلى الله عليه وسلم امرنى بذلك الى ما امره
من ارتجاع امراته في آخر الحديث ولم يرد ابن عمر انه ان يطلق امراته مرة او مرتين وانما غو
كلام ابن عمر ففصل لسائله حال المطلق وقد روينا الحديث المذكور من طريق الليث التى علقها
البخارى بطولا موصولا عاليا في جزء ابى الجهم الملا بن موسى الباهلى رواية ابى القاسم البغوى

وقال اهل العلم اذا طلق
ثلاثا فقد حرمت عليه
فسموه حراما بالطلاق
والفراق وليس هذا كذا
يحرّم الطعام لانه لا يقال
للطعام الحلال حرام ويقال
للطلقة حرام وقال في
الطلاق ثلاثا لا تحل له من
بعد حتى تنكح زوجا غيره
* وقال الليث عن نافع قال
كان ابن عمر اذا سئل عن
طلق ثلاثا قال لو طلقت
مرة او مرتين فان النبي
صلى الله عليه وسلم امرنى
بهذا فان طلقها ثلاثا
حرمت عليك حتى تنكح
زوجا غيره * حدثنا محمد
حدثنا ابو معاوية حدثنا
هشام بن عروة عن ابيه
عن عائشة قالت طلق رجل
امراته فتزوجت زوجا
غيره فطلقها وكانت معه
مثل الهدية فلم تصل منه
الى شئ تريد فلم يلبس ان
طلقها فانت صلى الله عليه
وسلم فقالت يا رسول الله ان
زوجى طلقنى وانى تزوجت
زوجا غيره فدخل بي ولم
يكن معه الا مثل الهدية فلم
يقر بى الا هنة واحدة
لم يصل منى الى شئ اقل
لزوجى الاول فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم

عنه عن الليث وفي اوله قصة ابن عمر في طلاق امراته وبعده قال نافع وكان ابن عمر الخ وخرج مسلم الحديث من طريق الليث لكن ليس بتمامه وقال السكرماني قوله لو طلقت جزاؤه محدوف تقديره لكان خيرا او هو لا تمنى فلا يحتاج الى جواب وائس كما قال بل الجواب لكان لك الرجعة لقوله فان النبي صلى الله عليه وسلم امرني بهذا والتقدير فان كان في طهر لم يجز معها فيه كان طلاق سنة وان وقع في الحيض كان طلاق بدعة ومطلق البدعة يقبض ان يبادر الى الرجعة ولهذا قال فان النبي صلى الله عليه وسلم امرني بهذا اي بالمرأسة لما طلقت الحائض وقسم ذلك قوله وان طلقت ثلاثا وكان ابن عمر الحق الجمع بين المرتين بالواحدة فسوى بينهما والافالذي وقع منه انما هو واحدة كما تقدم بيانه صريحا هناك واراد البخاري بايراد هذا هنا الاستشهاد بقول ابن عمر حرمت عليك فسيماها حراما بالتطليق ثلاثا كأنه يريد انها لا تصير حراما بمجرد قوله انت على حرام حتى يريد به الطلاق او يطلقها باثنا وخفي هذا على الشيخ مغاطاى ومن تبعه فنقوا مناسبة هذا الحديث للرجعة ولكن عرج شيخنا ابن الملقن تلويعا على شيء مما اشرت اليه ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة امرأة رفاعه لقوله فيه لا تحلين لزوجهك الاول حتى يذوق الاخر عسيلتك وسيأتي شرحه قريبا وقوله في هذه الرواية فلم يقربني الا هنة واحدة هو بلفظ حرف الاستثناء والتي بعده بفتح الهاء وتخفيف النون وسكني الهروي تشديدها وقد انكره الازهرى قبله وقال الخليل هي كلمة يكتفى بها عن الشيء يستجيا من ذكره باسمه قال ابن التين معناه لم يطأى المرأة واحدة يقال من امراته اذا غشيها ونقل السكرماني انه في أكثر النسخ بموحدة ثقيلة يحرمة والذي ذكر صاحب المشارق ان الذي رواه بالموحدة هو ابن السكن قال وعند الكافة بالنون وسكني في معنى هبة بالموحدة ما تقدم وهو ان المراد بها امرأة واحدة قال وقيل المراد بالهبة الوقعة يقال حدرهبة السيف اي وقعة وقيل هي من هب اذا احتاج الى الجماع يقال هب التيس يهب هيبا في تنبيهه زعم ابن بطال ان البخاري يرى ان التحريم ينزل منزلة الطلاق الثلاث وشرح كلامه على ذلك فقال بعد ان ساق الاختلاف في المسئلة وفي قول مسروق ما ابالي حرمت امراتي او جفنة ثريد وقول الشعبي انت على حرام اهون من فعلي هذا القول شدوذ وعليه رد البخاري قال واحتج من ذهب ان من حرم زوجته انها ثلاث تطليقات بالاجماع على ان من طلق امراته ثلاثا انها تحرم عليه قال فلما كانت الثلاث تحرمها كان التحريم ثلاثا قال والى هذه الحجة اشار البخاري بايراد حديث رفاعه لانه طلق امراته ثلاثا فلم يحول له مراجعتها الا بعد زوج فكذلك من حرم على نفسه امراته فهو مكن طلقها اه وفيما قاله نظروا الذي يظهر من مذهب البخاري ان الحرام ينصرف الى نية القائل ولذلك صدر الباب بقول الحسن البصري وهذه عادته في موضع الاختلاف مهما صدر به من النقل عن صحابي او تابعي فهو اختياره وحاشا البخاري ان يستدل بكون الثلاث تحرم ان كل تحريم له حكم الثلاث مع ظهور منعه الحصر لان الطلقة الواحدة تحرم غير المدخول بها مطلقا والبائن تحرم المدخول بها الا بعد عقد جديد وكذلك الرجعية اذا انقضت عدتها فلم يشحص التحريم في الثلاث وايضا فالتحريم اعم من التطليق ثلاثا فكيف يستدل بالاعم على الاخص ومما يؤيد ما اخترناه ولا تعقيب البخاري الباب بترجعه لم تحرم ما احل الله لك وساق فيه قول ابن عباس اذا حرم امراته فليس بشيء كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى ﴿ قوله باب لم تحرم ما احل الله لك ﴾ كذلك أكثر وسقط من رواية النسفي لفظ باب ووقع بدله قوله تعالى ﴿ قوله حديثي الحسن بن الصباح ﴾ هو البزار آخره راء مهملة وهو

لا تحلين لزوجهك الاول حتى يذوق الاخر عسيلتك وتذوق عسيلته في باب لم تحرم ما احل الله لك في حديثي الحسن بن الصباح

واسطى نزل بغداد وثقه الجمهور ورويته النسائي قليلا واخرج عنه البخاري في الايمان والصلاة وغيرهما فلم يكثر واخرج البخاري عن الحسن بن الصباح الزعفراني لكن اذا وقع هكذا يكون نسب بسنده فهو الحسن بن محمد بن الصباح وهو المروي عنه في الحديث الثاني من هذا الباب وفي الرواية من شيوخ البخاري ومن في طبقتهم محمد بن الصباح الدوالي اخرج عنه البخاري في الصلاة واليوسع وغيرهما وليس هو اخا للحسن بن الصباح ومحمد بن الصباح الجرجرائي اخرج عنه ابو داود وابن ماجه وهو غير الدوالي وعبد الله بن الصباح الطار اخرج عنه البخاري في اليوسع وغيره وليس احد من هؤلاء اخا لاسنر (قوله سمع لربيع بن نافع) اي انه سمع ولفظ انه يحذف نطا وينطق به وقل من نبيه عليه كما وقع التنبيه على لفظ قال والربيع بن نافع هو ابو توبة بفتح المشاة وسكون الواو بعدهما موحدة مشهور بكنيته اكثر من اسمه حلي نزل طرسوس اخرج عنه الستة الا الترمذي بواسطة الا ابا داود فخرج عنه الكثير بغير واسطة واخرج عنه بواسطة ايضا وادركه البخاري وان كان لم ار له عنه في هذا الكتاب شيئا بغير واسطة واخرج عنه بواسطة الا الموضع المتقدم في المزارعة فانه قال فيه قال الربيع بن نافع ولم يقل حدثنا فادري لقيه او لم يلقه وليس له عنده الا هذان الموضعان (قوله حدثنا معاوية) هو ابن سلام بتشديد اللام وشيخه يحيى ومن فوقه ثلاثة من التابعين في نسق (قوله اذا حرم امرأته ليس بشئ) كذلك كشمهني وللاكثر ابيست اي الكلمة وهي قوله انت على حرام او محرمة او نحو ذلك (قوله وقال) اي ابن عباس مستدلا على ما ذهب اليه بقوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) يشير بذلك الى قصة التحريم وقد وقع بسط ذلك في تفسير سورة التحريم وذكر في باب موعظة الرجل ابنته في كتاب النكاح في شرح الحديث المطول في ذلك من رواية ابن عباس عن عمر بيان الاختلاف هل المراد تحريم العسل او تحريم مارية وانه قيل في السبب غير ذلك واستوعبت ما يتعلق بوجه الجمع بين تلك الاقوال بحمد الله تعالى وقد اخرج النسائي بسند صحيح عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له امه بطونها فلم تزل به حصة وعائشة حتى حرمها فانزل الله تعالى هذه الآية يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك وهذا اصح طرق هذا السبب وله شاهد من رسل اخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد بن اسلم التابى الشهير قال اصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ام ابراهيم ولده في بيت بعض نسائه فقالت يا رسول الله في بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حراما فقالت يا رسول الله كيف تحرم عليك الحلال فحلف لها بالله لا يصيبها فقلت يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك قال زيد بن اسلم فقول الرجل لامرأته انت على حرام لغو وانما تلزمه كفارة يمين ان حلف وقوله ليس بشئ يمحتمل ان يريد بالنفي التطليق ويحتمل ان يريد به ما هو اعلم من ذلك والاول اقرب ويؤيده ما تقدم في التفسير من طريق هشام الدستوائي عن يحيى بن ابي كثير بهذا الاسناد موضعها في الحرام يكفر واخرجه الاسماعيلي من طريق محمد بن المبارك الصوري عن معاوية بن سلام باسناد حديث الباب بلفظ اذا حرم الرجل امرأته فانما هي عين يكفرها فعرف ان المراد بقوله ليس بشئ اي ليس بطلاق واخرج النسائي وابن مردويه من طريق سالم الافطس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان رجلا جاء فقال اني جعلت امرأتي على حرام قال كذبت ما هي عليك بمحرام ثم تلا يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك ثم قال له عليك رقبة اه وكأنه اشار عليه بالرقبة لانه عرف انه موثر فادان يكفر بالاضلظ من كفارة اليمين لانه تعين عليه عتق الرقبة ويدل عليه ما تقدم عنه من التصريح بكفارة اليمين ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قصة شرب النبي صلى الله عليه وسلم العسل عند

سمع الربيع بن نافع
حدثنا معاوية عن يحيى
ابن ابي كثير عن يعلى بن
حكيم عن سعيد بن جبير
انه اخبره انه سمع ابن
عباس يقول اذا حرم
امرأته ليس بشئ وقال
لقد كان لكم في رسول
الله اسوة حسنة * حدثني
الحسن بن محمد بن الصباح

بعض نسائه فأورده من وجهين أحدهما من طريق عبيد بن عمير عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند زينب بنت جحش والثاني من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وفيه أن شرب العسل كان عند حفصة بنت عمر فهذا ما في الصحيحين وأخرج ابن مردويه عن طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب العسل كان عند سودة وأن عائشة وحفصة هما اللتان توطأتا على وفق ما في رواية عبيد بن عمير وأن اختلافهما في صاحب العسل وطريق الجمع بين هذا الاختلاف الجمل على التعدد فلا يمنع تعدد السبب للأمر الواحد فإن جنح إلى الترجيح فرواية عبيد بن عمير ثابتة لموافقة ابن عباس لها على أن المتظاهرين حفصة وعائشة على ما تقدم في التفسير وفي الطلاق من جزم عمر بذلك فلو كانت حفصة صاحبة العسل لم تفرق في التظاهر لعائشة لكن يمكن تعدد القصص في شرب العسل وتحريره واختصاص النزول بالقصة التي فيها أن عائشة وحفصة هما المتظاهرتان ويمكن أن تكون القصة التي وقع فيها شرب العسل عند حفصة كانت سابقة ويؤيد هذا الجمل أنه لم يقع في طريق هشام بن عروة التي فيها أن شرب العسل كان عند حفصة تعرض للآية ولأنه كرسبب النزول والراجح أيضا أن صاحبة العسل زينب لاسودة لأن طريق عبيد بن عمير ثابت من طريق ابن أبي مليكة بكثير ولا جائز أن تتحد بطريق هشام بن عروة لأن فيها أن سودة كانت ممن وافق عائشة على قولها الجدر يح مغافير ويرجحه أيضا ما مضى في كتاب الهبة عن عائشة أن نساء النبي صلى الله عليه وسلم كن حزينات أو سودة وحفصة وصفية في حزب وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب فهذا يرجع أن زينب هي صاحبة العسل ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزبها والله أعلم وهذا أولى من جزم الداودي بأن تسمية التي شرب العسل حفصة غلط وإنما هي صفية بنت حيي أو زينب بنت جحش وممن جنح إلى الترجيح عياض ومنه تلقف القرطبي وكذا نقله النووي عن عياض واقره فقال عياض رواية عبيد بن عمير أولى لموافقتها ظاهر كتاب الله لأن فيه وأن تظاهرا عليه فهما اثنتان لا أكثر والحديث ابن عباس عن عمر قال فكان الاسماء انقلبت على راوي الرواية الأخرى وتعقب الكرماني مقالة عياض فأجاد فقال متى جوزنا هذا ارتفع الوثوق بكثرة الروايات وقال القرطبي الرواية التي فيها أن المتظاهرات عائشة وسودة وصفية ليست بصحيحة لأنها مخالفة للتلاوة لمجيئها بلفظ خطاب الاثنين ولو كانت كذلك لجاءت بخطاب جماعة المؤنث ثم نقل عن الأصيلي وغيره أن رواية عبيد بن عمير أصح وأولى وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة فأما قبل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح بتحريم ولم ينزل في ذلك شيء ثم لما شرب في بيت زينب تظاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول فحرم حينئذ العسل فنزلت الآية قال وأما ذكر سودة مع الجزم بالتشبيه فهن تظاهرت بهن فباعتبار أنها كانت كاتبة لعائشة ولهذا وهبت يومها لها فإن كان ذلك قبل الهبة فلا اعتراض بدخولها عليها وإن كان بعده فلا يمنع عبتها يومها لعائشة أن يردد إلى سودة (قلت) لا حاجة إلى الاعتذار عن ذلك فإن ذكر سودة إنما جاء في قصة شرب العسل عند حفصة ولا تشبيه فيه ولا نزول على ما تقدم من الجمع الذي ذكره وأما قصة العسل عند زينب بنت جحش فتدبر فيه بأن عائشة قالت توطأت أنا وحفصة فهو مطابق لما جزم به عمر من أن المتظاهرتين عائشة وحفصة وموافق لظاهر الآية والله أعلم ووجدت القصة شرب العسل عند حفصة شاهدا في تفسير ابن مردويه عن طريق يزيد بن رومان عن ابن عباس ورواته لأبأس بهم وقد اشرت إلى غالب الفاظه ووقع في تفسير السدي أن شرب العسل كان عند أم سلمة أخرجه الطبري وغيره وهو مرجوح لأرساله وشذوذه والله أعلم (قوله حدثنا حجاج)

حدثنا حجاج عن ابن
جبر يجمع قال

هو ابن محمد المصيصي (قوله زعم طاء) هو ابن ابي رباح واهل الحجاز يطلقون الزعم على مطلق القول ووقع في رواية هشام بن يوسف عن ابن جرير عن عطاء وقد مضى في التفسير (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث عند زينب بنت جحش ويشرب عندها عسلا) في رواية هشام يشرب عسلا عند زينب ثم يمكث عندها ولا مغفارة بينهما لان الواو لا ترتب (قوله فتواصيت) كذا هنا باصا من المواصاة وفي رواية هشام فتواصيت بالطاء من المواطاة واصلة فتواصيت بالهمزة فسهلت الهمزة فصارت باء وثبت كذلك في رواية ابي ذر (قوله ان ايتنا دخل) في رواية احمد عن حجاج بن محمد ان ايتنا ما دخل بزيادة ما وهي زائدة (قوله اني لا جدمنك ربح مغفيرا كلت مغفيرا) في رواية هشام بتقديم كلت مغفيرا وتأخير اني اجسدا كلت استفهام محذوف الاداة والمغفيرا بالغين المعجمة والقاء وبأثبات التحتانية بعد القاء في جميع نسخ البخاري ووقع في بعض النسخ عن مسلم في بعض المواضع من الحديث محذوها قال عياض والصواب اثباتها لاهاء عوض من الواو التي في المفرد وانما حذف في ضرورة الشعر اه وهما بالمراد ان المغفيرا جمع مغفور بضم اوله ويقال ثاء مثلثة بدل القاء حكاه ابو حنيفة الدينوري في الثبات قال ابن قتيبة ليس في الكلام مفعول بضم اوله الا مغفور ومغزول بالغين المعجمة من اسماء الكماة ومنخور بالحاء المعجمة من اسماء الانقب ومغلول بالغين المعجمة واحدا المغاليق قال والمغفور صمغ حوله رائحة كريهة وذكر البخاري ان المغفور شبيه بالصمغ يكون في الرمث بكسر الراء وسكون الميم بعدها مثلثة وهو من الشجر التي ترعاها الابل وهو من الخض وفي الصمغ المذكور حلاوة يقال اغقر الرمث اذا ظهر ذلك فيه وذكر ابو زيد الانصاري ان المغفور يكون ايضا في العشر بضم المهملة وقح المعجمة وفي الثمام والسلم والطلح واختلف في ميم مغفور فقيل زائدة وهو قول الفراء وعند الجمهور انها من اصل الكلمة ويقال له ايضا مغفار بكسر اوله ومغفر بضم اوله وبقتعه وبكسره عن الكسائي والقاء مفتوحة في الجميع وقال عياض زعم المهلب ان رائحة المغفيرا والعرفط حسنة وهو خلاف ما يقتضيه الحديث وخلاف ما قاله اهل اللغة اه واعل المهلب قال خبيثة بمعجمة ثم موحدة ثم تحتانية ثم مثلثة قد صحفت واستند الى ما نقل عن الخليل وقد نسبته ابن بطال الى العين ان العرفط شجر الغضاء والعضاء كل شجر له شوك واذا استيل به كانت له رائحة حسنة تشبه رائحة طيب النيد اه وعلى هذا فيكون ربح عيدان العرفط طيبا وربح الصمغ الذي يسيل منه غير طيبة ولا منافاة في ذلك ولا تصحيف وقد حكى القرطبي في المفهم ان رائحة ورق العرفط طيبة فاذا رعته الابل خبث رائحته وهذا طريق آخر في الجمع حسن جدا (قوله فدخل على احدهما) لم اقف على تعيينها وانظر احفصة (قوله فقال لا بأس شربت عسلا) كذا وقع هنا في رواية ابي ذر عن شيوخه ووقع للباقيين لا بل شربت عسلا وكذا وقع في كتاب الايمان والندور للجمع حيث ساقه المصنف من هذا الوجه اسنادا ومثنا وكذا أخرجه احمد عن حجاج ومسلم واصحاب السنن والمستخرجات من طريق حجاج فظهر ان لفظة بأس هنا مغفيرة من لفظة بل وفي رواية هشام فقال لا ولكني كنت اشرب عسلا عند زينب بنت جحش (قوله ولن اعود له) زاد في رواية هشام وقد حلفت لا تخبري بذلك احدا وهذه الزيادة تظهر مناسبة قوله في رواية حجاج بن محمد فنزلت يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك قال عياض حذف هذه الزيادة من رواية حجاج بن محمد فصارت النظم مشكلا فزال الاشكال برواية هشام بن يوسف واستبدل القرطبي وغيره بقوله حلفت على ان الكفارة التي اشير اليها في قوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم هي عن اليمين التي اشير اليها

زعم عطاء انه مع عبيد
ابن عمر يقول سمعت
عائشة رضي الله عنها ان
النبي صلى الله عليه وسلم
كان يمكث عند زينب
ابنة جحش ويشرب
عندها عسلا فتواصيت
انا وحفصة ان ايتنا دخل
عليها النبي صلى الله عليه
وسلم فلتقل اني لا جدمنك
ربح مغفيرا كلت مغفيرا
فدخل على احدهما فقالت
له ذلك فقال لا بأس شربت
عسلا عند زينب بنت
جحش ولن اعود له فنزلت
يا ايها النبي لم تحرم ما احل
الله لك الى

ان تتوب الى الله لعائشة
وحفصة واذا امر النبي
الى بعض ازواجه حديثا
لقوله بل شربت عسلا
* حدثنا فروة بن ابى
المغراء حدثنا على بن
مسهر عن هشام بن عروة
عن ابيه عن عائشة رضى
الله عنها قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يجب العسل والحلوى
وكان اذا انصرف من
العصر دخل على نسائه
فيدنون من احداهن فدخل
على حفصة بنت عمر فاحتبس
اكثر ما كان يحتبس
فغرت فسات عن ذلك
فقيل لي اهدت لها امرأة
من قومها عكة عسل
فسقت النبي صلى الله عليه
وسلم منه شربة فقلت اما
والله لئن خالني له فقلت
لسودة بنت زمعة انه
سيدنومنك فاذا دنا منك
فقللى اكلت مغاير فانه
سيقول لك لا فقللى له
ما هذه الريح التي اجد
منك فانه سيقول لك

قول الشارح فيدنون منهن
ككذابا اصول الشراح
والذي بالمتن فيدنون من
احداهن وحرر الرواية اه
مصححه

بقوله حلفت فتكون الكفارة لاجل اليمين لا مجرد التحريم وهو استدلال قوي لمن يقول ان
التحريم لغو لا كفارة فيه بمجرد وجعل بعضهم قوله حلفت على التحريم ولا يخفى بعده والله اعلم
(قوله ان تتوب الى الله) اى تلامن اول السورة الى هذا الموضع (فتال لعائشة وحفصة) اى الخطاب
لها ووقع في رواية غير ابى ذر فترت يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك الى قوله ان تتوب الى الله وهذا
اوضح من رواية ابى ذر (قوله واذا امر النبي الى بعض ازواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا) هذا
القدر بقية الحديث وكنت اظنه من ترجمة البخارى على ظاهر ما ساذ كره عن رواية النسفي حتى
وبجده مذ كوراقى آخر الحديث عند مسلم وكان المعنى واما المراد بقوله تعالى واذا امر النبي الى بعض
ازواجه حديثا فهو لاجل قوله بل شربت عسلا والنسكة فيه ان هذا الآية داخلة في الايات الماضية
لانها قبل قوله ان تتوب الى الله وانفقت الروايات عن البخارى على هذا الا النسفي فوقع عنده بعد قوله
فترت يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك ما بصورته قوله تعالى ان تتوب الى الله لعائشة وحفصة واذا امر
النبي الى بعض ازواجه حديثا لقوله بل شربت عسلا فجعل بقية الحديث ترجمة للحديث الذي يليه
والاصواب ما وقع عند الجماعة لموافقة مسلم وغيره على ان ذلك من بقية حديث ابن عمر (قوله كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب العسل والحلوى) قد افرد هذا القدر من هذا الحديث كاسياني
في الاطعمة وفي الاثربة وفي غيرهما من طريق ابى اسامة عن هشام بن عروة وهو عنده بتقديم الحلوى
على العسل ولتقديم كل منهما على الاخر جهة من جهات التقديم فتقديم العسل لشرفه ولانه اصل من
اصول الحلوى ولانه مفرد والحلوى مركبة وتقدم الحلوى لشهرتها وتنوعها لانها تتخذ من العسل
ومن غيره وليس ذلك من طيف العام على الخاص كما زعم بعضهم وانما العام الذي يدخل الجميع فيه الحلوى
بضم اوله وليس بعد الواو شئ ووقعت الحلوى في اكثر الروايات عن ابى اسامة بالمد وفي بعضها بالقصر
وهي رواية على بن مسهر وذكرت عائشة هذا القدر في اول الحديث ثم هيئ الماسيذ كره من قصة
العسل وساذ كرماتى على الحلوى والعسل مبسوطا في كتاب الاطعمة ان شاء الله تعالى (قوله وكان
اذا انصرف من العصر) كذا لا كثر وخالفهم جاد بن سلمة عن هشام بن عروة فقال الفجر اخرج
عبد بن جبير في تفسيره عن ابى النعمان عن جاد ويساعده رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس فقها
وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح جلس في مصلاه وجلس الناس حوله حتى تطلع
الشمس ثم يدخل على نسائه امرأه امرأه يسلم عليهن ويدعو لهن فاذا كان يوم احداهن كان عندها
الحديث اخرج ابن مردويه ويكن الجمع بأن الذي كان يقع في اول النهار سلاما ودعاء محضا والذي
في آخره معه جلوس واستئناس ومحادثة لكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر ورواية جاد بن
سلمة شاذة (قوله دخل على نسائه) في رواية ابى اسامة اجاز الى نسائه اى مشى ويحيى بمعنى قطع
المسافة ومنه فاكون انا وامتنى اول من يجيز اى اول من يقطع مسافة الصراط (قوله فيدنون منهن)
اى فيقبل ويباشر من غير جاع كما في الرواية الاخرى (قوله فاحتبس) اى اقام زاد ابواسامة
عندها (قوله فسات عن ذلك) ووقع في حديث ابن عباس بيان ذلك وانظروا فانكرت عائشة احتباسه
عند حفصة فقالت بل ويرية حبشية عندها يقال لها خضراء اذا دخل على حفصة فادخل على عليها فانظري
ما يصنع (قوله اهدت لها امرأة من قومها عكة عسل) لم اقف على اسم هذه المرأة ووقع في حديث
ابن عباس انها اهدت لحفصة عكة فيها عسل من الطائف (قوله فقلت لسودة بنت زمعة انه سيدنوم
منك) في رواية ابى اسامة فذكرت ذلك لسودة وقلت لها انه اذا دخل عليك سيدنومك وفي رواية

جاء بن سلمة اذا دخل على احدا كن قد أخذ بألفها فاذا قال ما شأنك فتقول ربح المغاير وقد تقدم شرح المغاير قبل (قوله سقتني حفصة شربة عسل) في رواية جاء بن سلمة اعلمني عسيلة سقتنيها حفصة (قوله جرس) بفتح الجيم والراء بعدهما همزة اي رعت نحل هذا العسل الذي شربه الشجر المعروف بالعرفط واصل الجرس الصوت الخفي ومنه في حديث صفة الجنة يسمع جرس الطير ولا يقال جرس بمعنى رعى الا للنحل وقال الخليل جرس النحل العسل تجرسه جرسا اذا حسته وفي رواية جاء بن سلمة جرس نحلها العرفط اذا والضمير للعسيلة على ما وقع في روايته (قوله العرفط) بضم المهملة والقاف بينهما راء ساكنة واخره طاء مهملة هو الشجر الذي صمغه المغاير قال ابن قتيبة هو نبات مر له ورقة عريضة تفرش بالارض وله شوكة وثمره بيضاء كالقطن مثل زرا القمص وهو خبيث الرائحة (قالت) وقد تقدم في حكاية عياض عن المهلب ما يتعلق برائحة العرفط والبحث معه فيه قبل (قوله وقول انت يا صفية) اي بنت حيي ام المؤمنين وفي رواية ابي اسامة وقوليه انت يا صفية اي قولي الكلام الذي علمته لسودة زاد ابو اسامة في روايته وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشده عليه ان يوجد منه الريح اي الغير الطيب وفي رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس وكان اشده شئ عليه ان يوجد منه ريح سيئ وفي رواية جاء بن سلمة وكان يكره ان يوجد منه ريح كريهة لانه يأنيه الملك وفي رواية ابن ابي مليكة عن ابن عباس وكان يعجبه ان يوجد منه الريح الطيب (قوله قالت تقول سودة فوالله ما هو الا ان قام على الباب فأردت ان ابادنه بالذي امرتني به فقام منك فلما ادنا منها قالت له سودة يا رسول الله اكلمت مغاير قال لا قالت فاعلم هذه الريح التي اجد منك قال سقتني حفصة شربة عسل فقالت جرس نحلها العرفط فلما دار الى قلت له نحو ذلك فلما دار الى صفية قالت له مثل ذلك فلما دار الى حفصة قالت يا رسول الله الا اسقيك منه قال لا حاجة لي فيه قالت تقول سودة والله لقد حرمتها قلت لها سكنتي

سقتني حفصة شربة
عسل فتقول له جرس
نحلها العرفط وسأقول ذلك
وقول انت يا صفية ذلك
قالت تقول سودة فوالله
ما هو الا ان قام على الباب
فأردت ان ابادنه بما امرتني
به فقام منك فلما ادنا منها
قالت له سودة يا رسول الله
اكلمت مغاير قال لا قالت
فاعلم هذه الريح التي اجد
منك قال سقتني حفصة
شربة عسل فقالت جرس
نحلها العرفط فلما دار الى
قلت له نحو ذلك فلما دار
الى صفية قالت له مثل ذلك
فلما دار الى حفصة قالت
يا رسول الله الا اسقيك منه
قال لا حاجة لي فيه قالت
تقول سودة والله لقد
حرمتها قلت لها سكنتي

الجلوس عندها بسبب العسل ورأت ان التوصل الى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب العسل الذي هو سبب الإقامة لكن انكرت بعد ذلك انه يترتب عليه منع النبي صلى الله عليه وسلم من امر كان يشبهه وهو شرب العسل مع ما تقدم من اعتراف عائشة الائمة لها بذلك في صدر الحديث فأخذت سودة فتعجب مما وقع منهن في ذلك ولم تجسر على التصريح بالانكار ولا راجعت عائشة بعد ذلك لما قالت لها اسكني بل اطاعتها وسكنت لما تقدم من اعتذارها في انها كانت تهابها وانما كانت تهابها لما تعلم من عندها حب النبي صلى الله عليه وسلم لها اكثر منهن نخبت اذا خافنها ان تغضبها واذا اغضبتهن الا انهن ان تغير عليهن خاطر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يتحمل ذلك فها معنى خوفها منها وفيه ان عماد القسم الليل وان النهار يجوز الاجتماع فيه بالجميع لكن بشرط ان لا تقع المجامعة الا مع التي هو في نوبتها كما تقدم تقريره وفيه استعمال الكنايات فيما يستجيب من ذكره لقوله في الحديث فيدعونهم والمراد فيقبل ونحو ذلك ويحقق ذلك قول عائشة لسودة اذا دخل عليه فانه سيدفونك فقولي له اني اجد كذا وهذا انما يتحقق بقرب الفهم من الانف ولا سيما اذا لم تكن الرائحة طافحة بل المقام يقتضي ان الرائحة لم تكن طافحة لانها لو كانت طافحة لكانت بحيث يدركها النبي صلى الله عليه وسلم ولا نكر عليها عدم وجودها منه فلما اقر على ذلك دل على ما قررناه انها لو قد روجدها لكانت خفية واذا كانت خفية لم تدرك بمجرد المجامعة والمحادثة من غير قرب الفهم من الانف والله اعلم ﴿ قوله باب لا طلاق قبل نكاح وقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فمالكم عليهن من عدة تعتدونها فتعوهن وسرحوهن سرا حبيلا ﴾ (قوله باب لا طلاق قبل نكاح وثبت عنده باب يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات فساق من الآية الى قوله من عدة وحذف الباقي وقال الآية واقصر النسبي على قوله باب يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات الآية قال ابن التين احتجاج البخاري بهذه الآية على عدم الوقوع لادلالة فيه وقال ابن المثير ليس فيها دليل لانها اخبار عن صورة وقع فيها الطلاق بعد النكاح ولا حصر هناك وليس في السياق ما يقتضيه (قلت) المتعجب بالآية لذلك قيل البخاري ترجان القرآن بعبد الله بن عباس كما أذكره (قوله وقال ابن عباس جعل الله انطلاق بعد النكاح) هذا التعليق طرف من اثر اخرجه احمد فيما رواه عنه حرب من مسائله من طريق قتادة عن عكرمة عنه وقال سنده جيد واخرج الحاكم من طريق يزيد النحوي عن عكرمة عن ابن عباس قال ما قال ابن مسعود وان يكن قالها فزلة من عالم في الرجل يقول اذا تزوجت فلانة فهي طالق قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن ولم يقل اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن وروى ابن خزيمة والبيهقي من طريقه من وجه آخر عن سعيد بن جبير سئل ابن عباس عن الرجل يقول اذا تزوجت فلانة فهي طالق قال ليس بشئ انما الطلاق لما ملك قالوا فابن مسعود كان اذا وقت وقتا فهو كما قال قال يرحم الله ابا عبد الرحمن لو كان كما قال لقال الله اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن وروى عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الاعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال سأله مروان عن نسيب له وقت امرأته ان تزوجها فهي طالق فقال ابن عباس لا طلاق حتى تنكح ولا تعتق حتى تملك واخرج ابن ابي حاتم من طريق آدم مولى خالد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فبعض قال كل امرأة تزوجها فهي طالق ليس بشئ من اجل ان الله يقول يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات الآية واخرجه ابن ابي شيبة من هذا الوجه بنحوه وروى عنه في فوائده الى ابن امية ايوب بن

باب لا طلاق قبل نكاح
وقول الله تعالى يا ايها
الذين آمنوا اذا نكحتم
المؤمنات ثم طلقتموهن
من قبل ان تمسوهن
فمالكم عليهن من عدة
تعتدونها فتعوهن
وسرحوهن سرا حبيلا
وقال ابن عباس جعل
الله الطلاق بعد النكاح

سليمان قال حجبت سنة ثلاث عشرة ومائة فدخلت على عطاء فقتل عن رجل عرضت عليه امرأة
 لبس تزوجها فقال هي يوم اتزوجها طالق البتة قال لا طلاق فيما لا يملك عقده ياتر ذلك عن ابن عباس
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي أسناده من لا يعرف (قوله وروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب
 وعروة بن الزبير وإبي بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وإبان بن عثمان وعلي بن حسين
 وشريح وسعيد بن جبيرة والقاسم وسالم وطاوس والحسن وعكرمة وعطاء وعامر بن سعد وجابر بن
 زيد ونافع بن جبيرة ومحمد بن كعب وسليمان بن يسار ومجاهد والقاسم بن عبد الرحمن وعمرو بن هرم
 والشعبي أنها لا تطلق) قالت اقتصر البخاري في هذا الباب على الآثار التي ساقها فيه ولم يذكر فيه
 خبر امرئ فو عاصم يحار من آمنه إلى ملساً بينه في منعه من ذلك فأما الآثار عن علي في ذلك فرواه عبد الرزاق
 من طريق الحسن البصري قال سألت رجلاً عن رجل قال قلت ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال علي ليس
 بشئ ورجاه ثلثات إلا ان الحسن لم يسمع من علي وأخرجه البيهقي من وجه آخر عن الحسن عن علي ومن
 طريق الترمذي بن سبرة عن علي وقد روى مرفوعاً أيضاً أخرجه البيهقي وأبو داود من طريق سعيد بن
 عبد الرحمن بن رقيش أنه سمع خاله عبد الله بن أبي أحمد بن جعش يقول قال علي بن أبي طالب حقت
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق إلا من بعد نكاح ولا يتم بعد احتلام الحديث لفظ البيهقي
 ورواية أبي داود مختصرة وأخرجه سعيد بن منصور ومن وجه آخر عن علي طولا وأخرجه ابن
 ماجه مختصراً وفي مسنده ضعف وأما سعيد بن المسيب فرواه عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني
 عبد الكريم الجزري أنه سأل سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح عن طلاق الرجل
 ما لم ينكح فكلهم قال لا طلاق قبل أن ينكح أن سماها وإن لم يسمها واستناده صحيح وروى سعيد
 ابن منصور من طريق داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح
 أيضاً يأتي له طريق آخر مع مجاهد وقال سعيد بن منصور حدثنا هشيم حدثنا محمد بن خالد قال
 جاء رجل إلى سعيد بن المسيب فقال ما تقول في رجل قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فقال له سعيدكم
 أصدقتم قال له الرجل لم يتزوجها بعد فكيف يصدقها فقال له سعيد فكيف يطلق من لم يتزوج وأما
 عروة بن الزبير فقال سعيد بن منصور حدثنا جابر بن زيد عن هشام بن عروة أن أباه كان يقول
 كل طلاق أو عتق قبل الملك فهو باطل وهذا سند صحيح وأما أبو بكر بن عبد الرحمن وعبيد الله بن عبد الله
 فجاء في أثر واحد مجموعاً عن سعيد بن المسيب والآلة لهذا كورين بعده وزيادة إلى سلمة بن عبد الرحمن
 فرواه يعقوب بن سفيان والبيهقي من طريقه من رواية يزيد بن الهاد عن المنذر بن علي بن أبي الحكم
 أن ابن أخيه خطب ابنته فتنابروا في بعض الأمر فقال الثقي هي طالق إن نكحتمها حتى آكل
 الغضيف قال والغضيف طلع النخل الذي كثر ثم ند موا إلى ما كان من الأمر فقال المنذر آنا آتيكم بالبيان
 من ذلك فأنطلق إلى سعيد بن المسيب فذكر له فقال ابن المسيب ليس عليه شيء طلق ما لم يملك قال ثم أتى
 سألت عروة بن الزبير فقال مثل ذلك ثم سألت أبا سلمة بن عبد الرحمن فقال مثل ذلك ثم سألت أبا بكر بن
 عبد الرحمن بن الحرث بن هشام فقال مثل ذلك ثم سألت عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود فقال
 مثل ذلك ثم سألت عمرو بن عبد العزيز فقال هل سألت أحداً قلت نعم فسامهم قال ثم رجعت إلى القوم
 فأخبرتهم وقد روى عن عروة مرفوعاً ذكر أنتم مسند في الحال أنه سأل البخاري أي حديث في الباب
 أصح فقال حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث هشام بن سعد عن الزهري عن عروة
 عن عائشة قلت إن البشير بن السري وغيره قالوا عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة مرفوعاً

ويروى في ذلك عن علي
 وسعيد بن المسيب وعروة
 ابن الزبير وإبي بكر بن
 عبد الرحمن وعبيد الله
 ابن عبد الله بن عتبة وإبان
 ابن عثمان وعلي بن حسين
 وشريح وسعيد بن جبيرة
 والقاسم وسالم وطاوس
 والحسن وعكرمة وعطاء
 وعامر بن سعد وجابر بن
 زيد ونافع بن جبيرة ومحمد
 ابن كعب وسليمان بن يسار
 ومجاهد والقاسم بن عبد
 الرحمن وعمرو بن هرم
 والشعبي أنها لا تطلق

قال فان حماد بن خالد رواه عن هشام بن سعد فوصله (قلت) اخرج ابن ابي شيبة عن حماد بن خالد كذلك وخالفهم علي بن الحسين بن واقد فرواه عن هشام بن سعد عن الزهري عن عروة عن المسور بن مخرمة مرفوعا اخرج ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه لكن هشام بن سعد اخرج جاله في المتابعات ففيه ضعف وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في مناهج الكبر وله طريق اخرى عن عروة عن عائشة اخرج الدارقطني من طريق معمر بن بكار السعدي عن ابراهيم بن سعد عن الزهري فذكره بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث اباسقيان على نجران فذكر قصة وفي آخره فكان قيامهم الى ابي سفيان او صاه بتقوى الله وقال لا يطلقن رجل مالم يشكح ولا يعتق مالم يملك ولا نذر في معصية الله ومعمر ليس بالحافظ واخرج الدارقطني ايضا من رواية الوليد بن سلمة الاردني عن يونس عن الزهري والوليد رواه ولما اورده الترمذي في الجامع حديث عمرو بن شعيب قال ليس بصحيح وفي الباب علي عن ومهاذ وجابر وابن عباس وعائشة وقد ذكرت في اثناء الكلام على تخريج اقوال من علق عنهم البخاري في هذا الباب روايات هؤلاء المرفوعة وفات الترمذي انه ورد من حديث المسور بن مخرمة وعائشة كما تقدم ومن حديث عبد الله بن عمرو من حديث ابي ثعلبة الخشني فحديث ابن عمر يأتي ذكره في اثر سعيد بن جبير وحديث ابي ثعلبة اخرج الدارقطني بسند شامي فيه بقية بن الوليد وقد ضعفه وأظن فيه ارسالا ايضا واما ابان بن عثمان فلم اقف الى الآن على الاسناد اليه بذلك واما علي ابن الحسين فروي عنه في الغيلانيات من طريق شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة سمعت علي بن الحسين بن علي يقول لا طلاق الا بعد نكاح وكذا اخرج ابن ابي شيبة عن غندر عن شعبة وروينافي فواتيد عبد الله بن ايوب المخرمي من طريق ابي اسحق السيمعي عن علي بن الحسن مثله وكلا السندين صحيح وله طريق اخرى عنه يأتي مع سعيد بن جبير ورواه سعيد بن منصور عن حماد بن شعيب عن حبيب بن ابي ثابت قال جاء رجل الى علي بن الحسين فقال اني قلت يوم اتزوج فلانة فهي طلاق فقرا هذه الآية يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن قال علي بن الحسين لا ارى الطلاق الا بعد نكاح واما شرح صح فرواه سعيد بن منصور وابن ابي شيبة من طريق سعيد بن جبير عنه قال لا طلاق قبل نكاح وسنده صحيح واقتضاه ابن ابي شيبة في رجل قال يوم اتزوج فلانة فهي طلاق ثلاثا واما سعيد بن جبير فرواه ابو بكر بن ابي شيبة عن عبد الله بن نمير عن عبد الملك بن ابي سليمان عن سعيد بن جبير في الرجل يقول يوم اتزوج فلانة فهي طلاق قال ليس بشئ انما الطلاق بعد النكاح وسنده صحيح وله طريق اخرى تأتي مع مجاهد وقال سعيد بن منصور حديثنا سفيان عن سليمان بن ابي المغيرة سألت سعيد بن جبير وعلي بن حسين عن الطلاق قبل النكاح فلم يريا شيئا وقد روى مرفوعا اخرج الدارقطني من طريق ابي هاشم الرماني عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن رجل قال يوم اتزوج فلانة فهي طلاق فقال طلق ما لا يملك وفي سنده ابو خالد الواسطي وهو رواه والحديث ابن عمر طريق اخرى اخرجها ابن عدي من رواية عاصم بن هلال عن ايوب عن نافع عن ابن عمر رفعه لا طلاق الا بعد نكاح قال ابن عدي قال ابن صاعد لما حدث به لا اعلم له علة (قلت) استنكره علي ابن صاعد ولا ذنب له فيه وانما اعلمته ضعف حفظ عاصم واما القاسم وهو ابن محمد بن ابي بكر الصديق وسالم وهو ابن عبد الله بن عمر فرواه ابو عبيد في كتاب النكاح له عن هشيم ويزيد بن هرون كلاهما عن يحيى بن سعيد قال كان القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز لا يرون الطلاق قبل النكاح وهذا اسناد صحيح ايضا واخرج ابن ابي شيبة من وجه آخر عن سالم والقاسم وقوعه

في المعينة وقال ابن أبي شيبة حدثنا حفص هو ابن غياث عن حنظلة قال سئل القاسم وسالم عن رجل قال
 يوم اتزوج فلانة فهي طالق قالوا هي طالق قالوا وعن ابن اسامة عن عمر بن حمزة انه سأل سالما والقاسم
 وابا بكر بن عبد الرحمن وابا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال
 يوم اتزوج فلانة فهي طالق البتة فقالوا كلهم لا يتزوجها وهو محمول على الكراهة دون التحريم لما
 اخرجناه اسمعيل التميمي في احكام القرآن من طريق جرير بن حازم عن يحيى بن سعيد ان القاسم
 سئل عن ذلك فذكره فلهذا طريق التوفيق بين ما نقل عنه من ذلك واماطاوس فأخرجنا عبد الرزاق
 عن معمر قال كتب الوليد بن يزيد الى امرائه الانصار ان يكتبوا اليه بالطلاق قبل النكاح وكان قد
 ابتلى بذلك فكتب اليه عامر بن قيس بن طاروس واسمعيل بن شروس ومالك بن الفضل فأخبرهم
 ابن طاروس عن ابيه واسمعيل بن شروس عن عطاء وسماك بن الفضل عن وهب بن منبه انهم قالوا
 لا طلاق قبل النكاح قال سماك من عنده انما النكاح عقدة تعقد والطلاق يحلها فكيف يحل عقدة
 قبل ان تعقد واخرجنا سعيد بن منصور من طريق خصيف وابن أبي شيبة من طريق الليث بن أبي
 سليم كلاهما عن عطاء وطاوس جميعا وقدرى مرفوعا قال عبد الرزاق عن الثوري عن ابن المنكر
 عن سمع طاروس ما يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا طلاق لمن لم ينكح وكذا اخرجنا ابن
 أبي شيبة عن وكيع عن الثوري وهذا امر سهل وفيه راو لم يسم وقيل فيه عن طاوس عن ابن عباس
 اخرجنا الدارقطني وابن عدي بسندين ضعيفين عن طاوس واخرجنا الطحاكم والبيهقي من طريق ابن
 جريج عن عمرو بن شعيب عن طاوس عن معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق
 الا بعد نكاح ولا عتق الا بعد ملك ورجاله ثقات الا انه منقطع بين طاوس ومعاذ وقد اختلف فيه على
 عمرو بن شعيب فرواه عامر الاحول ومطر الوراق وعبد الرحمن بن الحارث وحسين المعلم كلهم عن
 عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده والاربعة ثقات واحاديثهم في السنن ومن ثم صححه من يقوى حديث
 عمرو بن شعيب وهو قوي لكن فيه علة الاختلاف وقد اختلف عليه فيه اختلافا آخر فأخرجنا سعيد
 ابن منصور من وجه آخر عن عمرو بن شعيب انه سئل عن ذلك فقال كان ابن عباس على امرأة يزوجهها
 فأبى ان تزوجهها وقلت هي طالق البتة يوم تزوجهها ثم ندمت فقدمت المدينة فساأت سعيد بن المسيب
 وعروة بن الزبير فقالا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد نكاح وهذا يشعر بأن من قال
 فيه عن ابيه عن جده سلك الجادة والافلو كان عنده عن ابيه عن جده لما احتاج ان يرحل فيه الى
 المدينة ويكتفي فيه بحديث مرسل وقد تقدم ان الترمذي حكى عن البخاري ان حديث عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده اصح شيء في الباب وكذلك نقل ما هنا عن الامام احمد قاله اعلم وامام الحسن فقال عبد
 الرزاق عن معمر عن الحسن وتمامه قال لا طلاق قبل النكاح ولا عتق قبل الملك وعن هشام عن الحسن
 مثله واخرج ابن منصور عن هشيم عن منصور وبنو ناس عن الحسن انه كان يقول لا طلاق الا بعد الملك
 وقال ابن أبي شيبة حدثنا خلف بن خليفة سألت منصورا عن قال يوم اتزوجها فهي طالق فقال كان
 الحسن لا يراه اطلاقا وما عكرمة فرواه ابو بكر الاثرم عن الفضل بن دكين عن سويد بن نجيع قال
 سألت عكرمة مولى ابن عباس قلت رجلا قالوا له تزوج فلانة قال هي يوم اتزوجها طالق كذا وكذا قال
 انما الطلاق بعد النكاح وامام عطاء فقد قدم مع طاوس ويأتي له طريق مع مجاهد وجاء من طريقه
 مرفوعا اخرجنا الطبراني في الاوسط عن موسى بن هرون حدثنا محمد بن المهال حدثنا ابو بكر
 الحنفي عن ابن أبي ذئب عن عطاء عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا طلاق الا بعد النكاح

ولا يثق الا بعد ذلك قال الطبراني لم يروه عن ابن ابي ذئب الا ابو بكر الحنفي ووكيع ولا رواه عن ابي
بكر الحنفي الا محمد بن المنهال اه وخرجه ابو يعلى عن محمد بن المهال ايضا وصرح فيسه بتحديث
عطاء من ابن ابي ذئب ولذلك قال ايوب بن سويد عن ابن ابي ذئب حدثنا عطاء لكن ايوب بن سويد
ضعيف وكذا أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق محمد بن سنان القزاز عن ابي بكر الحنفي وصرح
فيه بتحديث عطاء لابن ابي ذئب ومحمد بن جابر لعطاء وفي كل من ذلك نظر والمحموظ فيسه العنعنة فقد
أخرجه الطيالسي في مسنده عن ابن ابي ذئب عن مع عطاء وكذلك روي في الغيلانيات من طريق
حسين بن محمد المروزي عن ابن ابي ذئب وكذلك أخرجه ابو قرة في السنن عن ابن ابي ذئب ورواية وكييع
التي اشار اليها الطبراني أخرجه ابن ابي شيبة عنه عن ابن ابي ذئب عن عطاء وعن محمد بن المنكدر
عن جابر قال لا طلاق قبل نكاح ولو رواية محمد بن المنكدر عن جابر طريق أخرى أخرجه البيهقي من
طريق صدقة بن عبد الله قال جئت محمد بن المنكدر وانا مغضب فقلت انت احملت للوليد بن يزيد ام
سلامة قال ما انا ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثني جابر بن عبد الله انه سمع رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول لا طلاق لمن لا ينكح ولا اعتق لمن لا يملك واما ما مر من سعد فهو البجلي السكوني من
كبار التابعين وجزم الكرماني في شرحه بأنه ابن سعد بن ابي وقاص وفيه نظر واما جابر بن زيد وهو
ابو الشعاء البصري فأخرجه سعيد بن منصور من طريقه وفي مسنده رجل لم يسم واما نافع بن جبير اي
ابن مطعم ومحمد بن كعب اي اقرطبي فأخرجه ابن ابي شيبة عن جعفر بن عون عن اسامة بن زيد عنهما
قالا لا طلاق الا بعد نكاح واما اسامان بن يسار فأخرجه سعيد بن منصور عن عتاب بن بشير عن خصيف
عن سليمان بن يسار انه حلف في امرأة ان تزوجها فهي طالق فزوجهها فأخبر بذلك عمر بن عبد العزيز
وهو امير على المدينة فأرسل اليه بلغني انك حلفت في كذا قال نعم قال افلا تخلي سبيلها قال لا فتركه عمر ولم
يفرق بينهما واما مجاهد فرواه ابن ابي شيبة من طريق الحسن بن الرماح سألت سعيد بن المسيب ومجاهدا
وعطاء عن رجل قال يوم تزوج فلانة فهي طالق فكاهم قال ليس بشئ زاد سعيد ا يكون سبيل قبل مطرو قد
روى عن مجاهد خلافة أخرجه ابو عبيد من طريق خصيف ان امير مكة قال لامرأة ان تزوجهها
فهي طالق قال خصيف فذكرت ذلك لمجاهد وقالت له ان سعيد بن جبير قال ليس بشئ طلق ما لم يملك قال
فذكر ذلك لمجاهد وعابه واما القاسم بن عبد الرحمن وهو ابن عبد الله بن مسعود فرواه ابن ابي شيبة
عن وكييع عن معروف بن واصل قالت سألت القاسم بن عبد الرحمن فقال لا طلاق الا بعد نكاح واما
عمر بن هرم وهو الأزدي من اتباع التابعين فلم اقف على مقالته موصولة الا ان في كلام بعض الشراح
ان ابا عبيد أخرجه من طريقه واما الشعبي فرواه وكييع في مصنفه عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي
قال ان قال كل امرأة تزوجهها فهي طالق فليس بشئ واذا وقت لزمه وكذلك أخرجه عبد الرزاق عن
الثوري عن زكريا بن ابي زائدة واسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال اذا عم فليس بشئ ومن رأى وقوعه
في المعينة دون التعميم غير من تصدق ابراهيم النخعي أخرجه ابن ابي شيبة عن وكييع عن سفيان عن
منصور عنه قال اذا وقت وتعم وبأسناده اذا قال كل فليس بشئ ومن طريق حماد بن ابي سليمان مثل قول
ابراهيم وأخرجه من طريق الاسود بن يزيد عن ابن مسعود والى ذلك اشار ابن عباس كما تقدم فابن عباس
أقدم من اثنى بالوقوع وتبعه من اخذ به ذهبه كالتخمي ثم حماد واما أخرجه ابن ابي شيبة عن القاسم انه قال
هي طالق واحتج بأن عمر سئل عن قال يوم تزوج فهي على كظهر امي قال لا تزوجه اخطى بكفر فلا يصح

عنه فانه من رواية عبد الله بن عمر العمري عن القاسم والعمرى ضعيف والقاسم لم يدرك عمر وكان
البيخاري يبيع احد في كثير النقل عن التابعين فقد ذكر عبد الله بن احمد بن حنبل في الملل ان سفيان
ابن وكيع حسدته قال احفظ عن احمد منذار بعين سنة انه سئل عن اطلاق قبل النكاح فقال يروي
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن عباس وعلي بن حسين وابن المسيب وبن عبد الله بن عمر بن
التابعين انهم لم يروا به بأسا قال عبد الله فسألت ابي عن ذلك فقال انما قلته (قلت) وقد يجوز البيخاري في
نسبة جميع من ذكر عنهم الى القول بعدم الوقوع مطلقا مع ان بعضهم يقصل وبعضهم يختلف عليه
ولعل ذلك هو التمكن في تصديره النقل عنهم بصيغة التريض وهذه المسئلة من الخلافات الشهيرة
والعلماء فيها مذاهب الوقوع مطلقا وعدم الوقوع مطلقا والتفصيل بين ما اذا عين او عمم ومنهم من
توقف فقال بعدم الوقوع الجمهور كما تقدم وهو قول الشافعي وابن مهدي واحمد واسحق وداود واتباعهم
وجهور اصحاب الحديث وقال بالوقوع مطلقا ابو حنيفة واصحابه وقال بالة تفصيل ربيعة والثوري والليث
والاوزاعي وابن ابي ابي ومن قبلهم ممن تقدم ذكره وهو ابن مسعود واتباعه ومالك في المشهور عنه
وعنه عدم الوقوع مطلقا ولو عين وعن ابن القاسم مثله وعنه انه توقف وكذا عن الثوري وابي عبيد
وقال جمهور المالكية بالة تفصيل فان هي امرأة او طائفة او قبيلة او مكانا او زمانا كان ان يبيش اليه
لزمه الطلاق والعق و جاء عن عطاء مذهب آخر مفصل بين ان يشترط ذلك في عقد نكاح اخر انه اولا
فان شرطه لم يصح تزويج من عينها والا صح اخرجه ابن ابي شيبة وتأول الزهري ومن تبعه قوله
لا طلاق قبل نكاح انه محمول على من لم يتزوج اصلا فاذا قبل له مثلا تزوج فلانة فقال هي طالق البتة
لم يقع بذلك شيء وهو الذي ورد فيه الحديث واما ان قال ان تزوجت فلانة فهي طالق فان الطلاق انما يقع
حين تزوجها وما ادعاه من التأويل نرده الا آثار الصريحة عن سعيد بن المسيب وغيره من مشايخ
الزهري في انهم ارادوا عدم وقوع الطلاق عن قال ان تزوجت فهي طالق سواء خصص ام عمم انه لا يقع
ولشهرة الاختلاف كره احمد مطلقا وقال ان تزوج لا آمره ان يفارق وكذا قال اسحق في المعينة قال
البيهقي بعد ان اخرج كثيرا من الاخبار ثم من الآثار الواردة في عدم الوقوع هذه الآثار تدل على ان
معظم الصحابة والتابعين فهموا من الاخبار ان الطلاق او العتاق الذي علق قبل النكاح والمالك لا يعمل
بعدهم وقوعهما وان تأويل المخالف في حله عدم الوقوع على ما اذا وقع قبل المالك والوقوع فيما اذا وقع
بعده ليس بشيء لان كل احد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح او المالك فلا يبقى في الاخبار فائدة
بخلاف ما اذا جلتا على ظاهره فان فيه فائدة وهو الاعلام بعدم الوقوع ولو بعد وجود العقد فهذا
يرجح ما ذهبنا اليه من حمل الاخبار على ظاهرها والله اعلم وأشار البيهقي بذلك الى ما تقدم عن
الزهري والى ما ذكره مالك في الموطا ان قوما بالمدينة كانوا يقولون اذا حلف الرجل طلاق امرأة
قبل ان ينكحها ثم حث لزم اذا نكحها حكام ابن بطال قال وتأولوا حديث لا طلاق قبل نكاح
على من يقول امرأة فلان طالق وعورض من الزم بذلك بالاتفاق على ان من قال لامرأة اذا قدم فلان
فاذني لوليك ان يزوجنيك قالت اذا قدم فلان قد اذنت لوليك في ذلك ان فلانا اذا قدم لم ينعقد الزوج
حتى تنشئ عقدا جديدا وعلى ان من باع سلعة لا يملكها ثم دخلت في ملكه لم يلزم ذلك البيع ولو
قال لامرأته ان طلقك فقد راجعتك فطاعتها لا تكون مرتجعة فكذلك الطلاق وبما احتج به من
اوقع الطلاق قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اوفوا بالعقود قال والتعليق عقد التزيم بقوله وربطه بفتنه
وعلقه بشرطه فان وجد الشرط نفذ واجتمع آخر بقوله تعالى يوفون بالتذروا آخر بمشروعية الوصية

وكل ذلك لأحجة فيه لأن الطلاق ليس من العقود والنذر يقترب به إلى الله بخلاف الطلاق فإنه انقض
الحلال إلى الله ومن ثم فرق أحمد بين تعليق العتق وتعليق الطلاق فأوقعه في العتق دون الطلاق
ويؤيده أن من قال لله على عتق لزمه ولو قال لله على طلاق كان لغوا والوصية إنما تنفذ بعد الموت ولو
علق على الطلاق بما بعد الموت لم ينفذوا حتى بعضهم بصحة تعليق الطلاق وإن من قال لامرأته
إن دخلت الدار فأت طالق فدخلت طلقت والجواب أن الطلاق حق ملك الزوج فله أن ينجزه ويؤجله
وإن يعلقه بشرط وإن يجمله بيد غيره كما يتصرف المالك في ملكه فإذا لم يكن زوجاً فأى شيء ملك حتى
يتصرف وقال ابن العربي من المالكية الأصل في الطلاق أن يكون في المنكحة المقيمة بقيد
النكاح وهو الذي يقتضيه مطلق اللفظ لكن الورع يقتضي التوقف عن المرأة التي يقال فيها ذلك
وإن كان الأصل تجويزه والغناء التعليق قال ونظر مالك ومن قال بقوله في مسألة الفرق بين المعينة
وغيرها أنه إذا علم سد على نفسه باب النكاح الذي ندب الله إليه فعارض عنده المشروع فسقط قال وهذا
على أصل مختلف فيه وهو تخصيص الأدلة بالمصالح والأفلاك وهذا لا ينافي الخصوص الزم في العموم
والله أعلم ﴿ قوله ﴾ **باب** إذا قال لامرأته وهو مكروه هذه اختي فلا شيء عليه قال النبي
صلى الله عليه وسلم قال إبراهيم لسارة هذه اختي وذلك في ذات الله (قال ابن بطال أراد بذلك رد من كره أن
يقول لامرأته يا اختي وقد روى عبد الرزاق من طريق أبي تيمية الهجيمي عن النبي صلى الله عليه وسلم على
رجل وهو يقول لامرأته يا اختي فزجره قال ابن بطال ومن ثم قال جماعة من العلماء يصير بذلك
مظاهراً إذا قصد ذلك فأرشد النبي صلى الله عليه وسلم إلى اجتناب اللفظ المشكل قال وليس بين هذا
الحديث وبين قصة إبراهيم معارضة لأن إبراهيم إنما أراد بها أنها اخته في الدين فن قال ذلك ونوى أخوة
الدين لم يضره (قلت) حديث أبي تيمية مرسل وقد أخرجه أبو داود من طرق مرسل وفي بعضها عن أبي
تيمية عن رجل من قومه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا متصل وقد كره أبو داود قبله حديث
أبي هريرة في قصة إبراهيم وسارة فكانه واقف البخاري وقد قيد البخاري بكون قائل ذلك إذا كان
مكروها لم يضره وتعقبه بعض الشراح بأنه لم يقع في قصة إبراهيم كراه وهو كذلك لكن لا تعقب
على البخاري لأنه أراد بذلك قصة إبراهيم الاستدلال على أن من قال ذلك في حالة الكراه لا يضره
قياساً على ما وقع في قصة إبراهيم لأنه إنما قال ذلك خوفاً من الملك أن يغلبه على سارة وكان من شأنهم
أن لا يقر بوا الخلية إلا بخطبة ورضاً بخلاف المتزوجة فكانوا يغتصبونها من زوجها إذا أحبوا ذلك كما
تقدم تهريره في الكلام على الحديث في المناقب فلخوف إبراهيم على سارة قال أنها اخته وتأول أخوة
الدين والله أعلم ﴿ تنبيه ﴾ أورد النسفي في هذا الباب جميع ما في الترجمة التي بعده وعكس ذلك أبو نعيم في
المستخرج والله أعلم ﴿ قوله ﴾ **باب** الطلاق في الأغلاق والسكران والمجنون
وامرهما والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره لقول النبي صلى الله عليه وسلم الأعمال بالنية ولكل
امرئ ما نوى (اشتملت هذه الترجمة على أحكام مجمعة أن الحكم إنما يتوجه على العاقل المختار
العام إذا كروا شمل ذلك الاستدلال بالحديث لأن غير العاقل المختار لانية له فيما يقول أو يفعل وكذلك
الغاط والتامى والذي يكره على الشيء وحديث الأعمال بهذا اللفظ وصله المؤلف في كتاب الإيمان
أول الكتاب ووصله بالفاظ أخرى في أماكن أخرى وتقدم شرحه مستوفى هناك وقوله الأغلاق
هو بكسر الهمزة وسكون المعجمة إلا كراه على المشهور قيل له ذلك لأن المكروه يتعلق عليه امره
ويتضمن عليه تصرفه وقيل هو العمل في الغضب وبالأول جزم أبو عيسى بوجاهة وإلى الثاني أشار

﴿ باب ﴾ إذا قال لامرأته
وهو مكروه هذه اختي
فلا شيء عليه قال النبي
صلى الله عليه وسلم قال
إبراهيم لسارة هذه اختي
وذلك في ذات الله عز وجل
﴿ باب ﴾ الطلاق في
الأغلاق والسكران
والمجنون وامرهما والغلط والنسيان
في الطلاق والشرك وغيره
لقول النبي صلى الله عليه
وسلم الأعمال بالنية ولكل
امرئ ما نوى

ابوداود فانه اخرج حديث عائشة لا طلاق ولا اعتاق في غلاق قال ابوداود والغلاق اظنه الغضب
وترجم على الحديث الطلاق على غيظ ووقع عنده بغير التف في اوله وحكى البيهقي انه روى على الوجهين
ووقع عند ابن ماجه في هذا الحديث الاغلاق بالالف وترجم عليه طلاق المسكره فان كانت الرواية
بغير الف هي الراجحة فهو غير الاغلاق قال المطرزي قولهم اياك والغلق اى الضجر والغضب ورد
الفارسي في مجمع الغرائب على من قال الاغلاق الغضب وغاظه في ذلك وقال ان طلاق الناس غالبا انما
هو في حال الغضب وقال ابن المراتب الاغلاق حرج النفس وليس كل من وقع له فارق عقله ولو جاز
عدم وقوع طلاق الغضبان لكان لكل احد ان يقول فيما جاءه كنت غضبانا اه وارا بذلك الرد على
من ذهب الى ان الطلاق في الغضب لا يقع وهو مروي عن بعض متأخري الحنابلة ولم يوجد عن احد من
متقدميهم الا ما اشار اليه ابوداود واما قوله في المطالع الاغلاق الا كراه وهو من اغلقت الباب وقيل
الغضب واليه ذهب اهل العراق فليس بمعروف عن الحنفية وعرف بعلة الاختلاف المطلق اطلاق
اهل العراق على الحنفية واذا اطلقه الفقيه الشافعي فمراده مقابل المرازمة منهم ثم قال وقيل معناه
النهى عن ايقاع الطلاق البدعي مطلقا والمراد التني عن فعله لا التني لحكمه كانه يقول بل يطلق للسنة
كما امره الله وقول البخاري والمكره هو في النسخ ضم الكاف وسكون الراء وفي عطفه على الاغلاق
نظرا لان كان يذهب الى ان الاغلاق الغضب ويحتمل ان يكون قبل الكاف ميم لانه عطف عليه
السكران فيكون التقدير باب حكم الطلاق في الاغلاق وحكم المسكره والسكران والمجنون الخ وقد
اختلف السلف في طلاق المسكره فروى ابن ابي شيبة وغيره عن ابراهيم النخعي انه يقع قال لانه
شيء فتدعى به نفسه وبه قال اهل الراى وعن ابراهيم النخعي تفصيل آخر ان روى المسكره لم يقع والا
وقع وقال الشعبي ان اكرهه للصوم وقع وان اكرهه السلطان فلا يخرج ابن ابي شيبة ووجه
بان للصوم من شأنهم ان يقتلوا من يخالفهم غالبا بخلاف السلطان وذهب الجمهور الى عدم اعتبار
ما يقع فيه واحتج عطاء بآية التحل الامن اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان قال عطاء الشريك اعظم من
الطلاق اخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح وقرره الشافعي بأن الله لما وضع الكفر عن تلفظ به
حال الا كراه واسقط عنه احكام الكفر فكذلك يسقط عن المسكره ما دون الكفر لان الاعظم
اذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الاولى والى هذه النكته اشار البخاري بعطف الشريك على الطلاق
في الترجمة واما قوله والسكران فسيأتي ذكر حكمه في الكلام على اثر عثمان في هذا الباب وقد يأتي
السكران في كلامه وفعله بما لا يأتي به وهو صاح لقوله تعالى حتى تعلموا ما تقولون فان فيها دلالة على
ان من علم ما يقول لا يكون سكرانا واما المجنون فسيأتي في اثر على مع عمر وقوله وامرهما فعناء هل
حكمهما واحدا ويختلف وقوله والغلط والنسيان في الطلاق والشرك وغيره اى اذا وقع من المسكك
ما يقتضى الشرك غاطا ونسيانا هل يحكم عليه به واذا كان لا يحكم عليه به فليكن الطلاق كذلك وقوله
وغيره اى وغير الشرك مما هو دونه وذكر شيخنا ابن الملقن انه في بعض النسخ والشك بدل الشرك
قال وهو الصواب وتبعه الزركشي لكن قال وهو الباق وكان مناسبة لفظ الشرك خفيت عليها ولم
اره في شيء من النسخ التي وقفت عليها بلفظ الشك فان ثبت فتكون معطوفة على النسيان لا على
الطلاق ثم رأيت سلف شيخنا وهو قول ابن طال وقع في كثير من النسخ والنسيان في الطلاق
والشرك وهو خطأ والصواب والشك مكان الشرك اه ففهم شيخنا من قوله في كثير من النسخ ان
في بعضها بلفظ الشك فجزم بذلك واختلاف السلف في طلاق النامي فكان الحسن يراه كالعهد الا ان

اشترط فقال الا ان انسى اخرجه ابن ابي شيبة واخرج ابن ابي شيبة ايضا عن عطاء انه كان لا يراه شيئا
ويحتاج بالحديث المرفوع الاتي كما سافر به بعد وهو قول الجمهور وكذلك اختلف في طلاق الحطى
فذهب الجمهور الى انه لا يقع وعن الحنفية ممن اراد ان يقول لامرته شيئا فسبقه لسانه فقال انت طالق
يلزمه اطلاق وأشار البخاري بقوله الغلط والنسيان الى الحديث الوارد عن ابن عباس مرفوعا ان الله
تجاوز عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فانه سوى بين الثلاثة في التجاوز فن حمل التجاوز
على رفع الائم خاصة دون الوقوع في الاكراه لزم ان يقول مثل ذلك في النسيان والحديث قد اخرج
ابن ماجه ومحمد بن حبان واختلف ايضا في طلاق المشرقة فجاء عن الحسن وقتادة وربيعة انه لا يقع
ونسب الى مالك وداود وذهب الجمهور الى انه يقع كما يصح نكاحه وعقده وغير ذلك من احكامه (قوله
وتلا الشعبي لا تراخذنا نسينا واخطانا) رويناه موصولا في فوائد عطاء بن السري الصغير من رواية
سليم مولى الشعبي عنه بمناه (قوله وما لا يجوز من اقرار الموسوس) بمهملتين والواو الاولى مفتوحة
والثانية مكسورة (قوله وقال النبي صلى الله عليه وسلم لانى اقر على نفسه ابل جنون) هو طرف
من حديث ذكره المصنف في هذا الباب بلفظ هل ابل جنون واوردته في الحدود وبأني شرحه هناك
مستوفي ان شاء الله تعالى ووقع في بعض طرقه ذكر السكر (قوله وقال على بقر حرة خواصر شاري)
الحديث هو طرف من الحديث الطويل في قصة الشارفين وقد تقدم شرحه مستوفي في غزوة بدر من
كتاب المغازي وبقر بفتح الموحدة وتخفيف التاني شق والخواصر بمجمة ثم مهمله جمع خاصرة
وقوله في آخره انه عمل بفتح المثناة وكسر الميم بعدها لام اي سكران وهو من اقوى ادلة من لم تراخذ
السكران بما يقع منه في حال سكره من طلاق وغيره واعترض المهلب بأن الخبر حينئذ كانت مباحة قال
قبل ذلك سقط عنه حكم ما نطق به في تلك الحال قال وبسبب هذه القصة كان يحرم الخمر اه وفيما ناله
نظرا ما اولافان الاحتجاج من هذه القصة انما هو بعدم مؤاخذه السكران بما يصدر منه ولا يفرق
الحال بين ان يكون الشرب مباحا ولا وامانا فادعوا ان يحرم الخمر كان بسبب قصة الشارفين ليس
بصحيح فان قصة الشارفين كانت قبل احداثها قالان حرة استشهدا بحد وكان ذلك بين بدر واحد عند
تزوج على بفاطمة وقد ثبت في الصحيح ان جماعة اصطحبوا الخمر يوم احدى واستشهدوا ذلك اليوم
فكان يحرم الخمر بعد احداث الحديث الصحيح (قوله وقال عثمان ليس للمجنون ولا السكران طلاق)
وصله ابن ابي شيبة عن شيبة ورويناه في الجزء الرابع من تاريخ ابي زرعة الدمشقي عن آدم بن ابي
اياس كلاهما عن ابن ابي ذئب عن الزهري قال قال رجل لعمر بن عبد العزيز طلق امرأتي وانا
سكران فكان راي عمر بن عبد العزيز يزعم راينا ان يجلد ويترك بينه وبين امراته حتى حدته اباان
ابن عثمان بن عفان عن ابيه انه قال ليس على المجنون ولا على السكران طلاق فقال عمر تأمر ربي
وهذا يحدثنى عن عثمان فجلده ورد اليه امراته وذكر البخاري اثر عثمان ثم ابن عباس استظهارا
لمادل عليه حديث علي في قصة حرة وذهب الى عدم وقوع طلاق السكران ايضا ابو الشفاء وعطاء
وطارس وعكرمة والقاسم وعمر بن عبد العزيز ذكره ابن ابي شيبة عنهم بأسانيد صحيحة وبه
قال ربيعة والليث واسحق والمزني واختاره الطحاوي واحتج بأنهم اجمعوا على ان طلاق المعتوه
لا يقع قال والسكران معتوه بكره وقال بوقوعه طائفة من التابعين كعبد بن المسيب والحسن
وابراهيم والزهري والشعبي وبه قال الاوزاعي والثوري ومالك وابو حنيفة وعن الشافعي قولان
المصحيح منهما وقوعه والخلاف عند الحنابلة لكن الترجيح بالعكس وقال ابن المرباط اذا

وتلا الشعبي لا تراخذنا
ان نسينا او اخطانا وما لا
يجوز من اقرار الموسوس
وقال النبي صلى الله عليه
وسلم للذي اقر على نفسه
ابل جنون وقال على بقر
حرة خواصر شاري
فطلق النبي صلى الله عليه
وسلم يوم حرة فاذا حرة
قد عمل حرة عينا ثم قال
حرة وهل انتم الاعبيد
لاي فعر النبي صلى الله
عليه وسلم انه قد عمل
نفرج وخرجنامعه وقال
عثمان ليس للمجنون ولا
سكران طلاق

تقينا ذهاب عقل السكران لم يلزمه طلاق والالزيم وقد جعل الله حد السكر الذي تبطل به الصلاة ان لا يعلم ما يقول وهذا التفصيل لا ياباه من يقول بعدم وقوع طلاقه وانما استدل من قال بوقوعه مطلقا بأنه عاص بشعره لم يزل عنه الخطاب بذلك ولا الاثم لانه يزمر بقضاء الصلوات وغيرها مما وجب عليه قبل وقوعه في السكر او فيه واجاب الطحاوي بأنه لا تختلف احكام فاقد العقل بين ان يكون ذهاب عقله بسبب من جهته او من جهة غيره اذ لا فرق بين من عجز عن القيام في الصلاة بسبب من قبل الله او من قبل نفسه كمن كسر رجل نفسه فانه يستط عنه فرض القيام وتعقب بان القيام اتفق على ان لا يبدل وهو القعود فاقرقا واجاب ابن المنذر عن الاحتجاج بقضاء الصلوات بأن النائم يجب عليه قضاء الصلاة ولا يقع طلاقه فافترقا وقال ابن بطال الاصل في السكران العقل والسكر شيء طرأ على عقله فهو ما وقع منه من كلام مفهوم فهو محمول على الاصل حتى يثبت ذهاب عقله (قوله وقال ابن عباس طلاق السكران والمستكره ليس بجائز) وصحله ابن ابي شيبة وسعيد بن منصور جميعا عن هشيم عن عبد الله بن طلحة الخزاعي عن ابي يزيد المزني عن بكرمة عن ابن عباس قال ليس اسكران ولا مضطهد بطلاق المضطهد بضادمه بجهة ساكنة ثم طاء مهولة مفتوحة ثم هاء ثم مهولة هو المغلوب المقهور وقوله ليس بجائز اي بواقع اذ لا عقل للسكران المغلوب على عقله ولا اختيار للمستكره (قوله وقال عقبه بن عاص لا يجوز طلاق الموسوس) اي لا يقع لان الوسوسة حديث النفس ولا مؤاخضة بما يقع في النفس كما سيأتي (قوله وقال عطاء ازيد بالطلاق فله شرطه) تقدم مشروحا في باب الشروط في الطلاق وتقدم عن عطاء وسعيد بن المسيب والحسن وبنيت من وصله عنهم ومن خالف في ذلك (قوله وقال نافع طلق رجل امراته البتة ان خرجت فقال ابن عمر ان خرجت فقد ثبت منه وان لم تخرج فليس بشئ) اما قوله البتة فانه بالنصب على المصدر قال السكراني هنا قال النجاة قطع حمزة البتة بعزل عن القياس اه وفي دعوى انها تنال بالقطع فظرفان الف البتة الف وصل تطا والذي قاله اهل اللغة البتة القطع وهو تفسيرها بما مرادها لان المراد انها تنال بالقطع واما قوله ثبت فبضم الموحدة وتشديد المثناة المفتوحة على البناء للجهول ومناسبة ذكر هذا هنا وان كانت المسائل المتعلقة بالبتة تقدمت موافقة ابن عمر للجمهور وفي ان لا فرق في الشرط بين ان يتقدم او يتأخر وجهه هذا يظهر مناسبة اثر طاء وكذا ما بعده هذا وقد اخرج سعيد بن منصور ومن وجهه صحيح عن ابن عمر انه قال في المطلبة والبتة ثلاث ثلاث (قوله وقال الزهري فيمن قال ان لم افعل كذا وكذا فامراتي طالق ثلاثا يسئل مما قال وعقد عليه قلبه حين حلف بشئ لم يمين فان سمي اجلا اراده وعقد عليه قلبه حين حلف بجعل ذلك في دينه وامائه) اي يدين فيما يدين وبين الله تعالى اخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مختصرا ولقطه في رجلين يخلقان بالطلاق والعنانة على امر يختلقان فيه ولم يقيم على واحد منهما بيعة على قوله قال يدينان ويحملان من ذلك ما تمحلا وعن معمر عن سفع الحسن مشله (قوله وقال ابراهيم ان قال لا حاجة لي فيك بته) اي ان قصد طلاقا طلقته والافلا قال ابن ابي شيبة حدثنا حفيص هو ابن غياث عن اسمعيل عن ابراهيم في رجل قال لامراته لا حاجة لي فيك بته وعن وكيع عن شعبة سألت الحكم وحماد قال ان نوى طلاقا واحدة وهو اخق بها (قوله وطلاق كل قوم بلسانهم) وصحله ابن ابي شيبة قال حدثنا ادريس قال حدثنا ابن ادريس وجريير قال اول عن مطرف والثاني عن المغيرة كلاهما عن ابراهيم قال طلاق العجمي بلسانه جائز ومن طريق سعيد بن جبير قال اذا طلق الرجل بالفارسية يلزمه (قوله وقال قتادة اذا قال اذا حلت فانت طالق ثلاثا يغشاها

وقال ابن عباس طلاق السكران والمستكره ليس بجائز وقال عقبه بن عاص لا يجوز طلاق الموسوس وقال عطاء ازيد بالطلاق فله شرطه وقال نافع طلق رجل امراته البتة ان خرجت فقال ابن عمر ان خرجت فقد ثبت منه وان لم تخرج فليس بشئ وقال الزهري فيمن قال لم افعل كذا وكذا فامراتي طالق ثلاثا يسئل مما قال وعقد عليه قلبه حين حلف بشئ لم يمين فان سمي اجلا اراده وعقد عليه قلبه حين حلف بجعل ذلك في دينه وامائه وقال ابراهيم ان قال لا حاجة لي فيك بته وطلاق كل قوم بلسانهم وقال قتادة اذا قال اذا حلت فانت طالق ثلاثا يغشاها

عند كل طهر مرة فان استبان جملها فقد بانت منه (وصلة ابن ابي شيبة عن عبد الاعلى عن سعيد
ابن ابي عروة عن قتادة مثله لكن قال عند كل طهر مرة ثم عسك حتى تطهروا كبريئته نحوه ومن
طريق اشعث عن الحسن يغشاها اذا ظهرت من الخيض ثم عسك عنها الى مثل ذلك وقال ابن سيرين
يغشاها حتى تحمل وبهذا قال الجمهور واختلفت الرواية عن مالك في رواية ابن القاسم ان وطئها
مرة بعد التعليق طلقت سواء استبان بها جملها ام لا وان وطئها في الطهر الذي قال له ذلك بعد الوطء
طلقت مكانها وتعقبه الطحاوي بالاتفاق على ان مثل ذلك اذا وقع في تعليق العتق لا يقع الا اذا وجد
الشرط قال فكذلك الطلاق فيمكن (قوله وقال الحسن اذا قال الحق بأهلك ينته) وصلة عبد
الرزاق بلفظ هو ما نوى واخرجه ابن ابي شيبة من وجه آخر عن الحسن في رجل قال لامرأته اخرجي
استبرئي اذهبي لاحاجة لي فيك هي تطليقة ان نوى الطلاق (قوله وقال ابن عباس الطلاق عن
وطر والعتاق ما ارى يديه وجهه الله) اي انه لا ينبغي للرجل ان يطلق امرأته الا عند الحاجة كالشوز
بخلاف العتق فانه مطلوب دائما والوطر بفتحين الحاجة قال اهل اللغة ولا ينبغي منها قبل (قوله
وقال الزهري ان قال ما انت بامرأتي ينته وان نوى طلاقها وما نوى) وصلة ابن ابي شيبة عن عبد
الاعلى عن معمر عن الزهري في رجل قال لامرأته استلي بامرأة قال هو ما نوى ومن طريق قتادة
اذا واجهها به واراد الطلاق فهي واحدة وعن ابراهيم ان كرر ذلك مرارا ما اراد الا الطلاق وعن
قتادة ان اراد طلاقا طلقت وتوقف سعيد بن المسيب وقال الليث هي كذبة وقال ابو يوسف ومحمد
لا يقع بذلك طلاق (قوله وقال علي الم تعلم ان القلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي
حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ) وصلة البغوي في الجمعديات عن علي بن الجعد عن شعبة عن
الاعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس ان عمراتي بمجنونة قد زنت وهي حبلى فأراد ان يرحها فقال
له علي اما بذلك ان القلم قد وضع عن ثلاثة فذكره وتابعه ابن خزيمة وغيره واحمد عن الاعمش
ورواه جرير بن حازم عن الاعمش فصرح فيه بالرفع اخرج ابو داود وابن حبان من طريقه واخرجه
النسائي من وجهين آخرين عن ابي ظبيان مرفوعا وموقوفا لكن لم يذكروا ابن عباس جعله
عن ابي ظبيان عن علي ورجع الموقوف على المرفوع واخذت بمقتضى هذا الحديث الجمهور لكن
اختلفوا في ايقاع طلاق الصبي فعن ابن المسيب والحسن يلزمه اذا عقل وميز وحده عند احداث يطبق
الصيام ويحصى الصلاة وعند عطاء اذا بلغ اثني عشر سنة وعن مالك رواية اذا ناهز الاختلام (قوله
وقال علي وكل طلاق جائز الاطلاق المعتوه) وصلة البغوي في الجمعديات عن علي بن الجعد عن
شعبة عن الاعمش عن ابراهيم النخعي عن عابس بن ربيعة ان عليا قال كل طلاق جائز الاطلاق
المعتوه وهكذا اخرج سعيد بن منصور عن جماعة من اصحاب الاعمش عنه صرح في بعضها بسماع
عابس بن ربيعة من علي وقد ورد فيه حديث مرفوع اخرجته الترمذي من حديث ابي هريرة
مثل قول علي وزاد في آخره المغلوب على عقله وهو من رواية عطاء بن عجلان وهو ضعيف جدا
والمراد بالمعتوه وهو يفتح اليه وسكون المهمله وضم المثناة وسكون الواو بعدها هاء الناقص العقل
فيدخل فيه الطفل والمجنون والسكران والجهور على عدم اعتبار ما يصدر منه وفيه خلاف قديم
ذكر ابن ابي شيبة من طريق نافع ان المحبر بن عبد الرحمن طلق امرأته وكان معتوها فامرها ابن
عمر بالعدة فقيل له انه معتوه فقال اني لم اسمع الله استثنى للمعتوه طلاقا ولا غيره وذكر ابن ابي شيبة
عن الشعبي وابراهيم وغير واحد مثل قول علي (قوله حديثنا مسلم) هو ابن ابراهيم وهشام

عند كل طهر مرة فان استبان
جملها فقد بانت منه وقال
الحسن اذا قال الحق بأهلك
ينتبه وقال ابن عباس
الطلاق عن وطر والعتاق
ما ارى يديه وجهه الله وقال
الزهري ان قال ما انت
بامرأتي ينته وان نوى
طلاقها وما نوى وقال علي
الم تعلم ان القلم رفع عن ثلاثة
عن المجنون حتى يفيق
وعن الصبي حتى يدرك
وعن النائم حتى يستيقظ
وقال علي وكل طلاق جائز
الاطلاق المعتوه حديثنا
مسلم حديثنا هشام
قتادة

عن زرارة بن ابي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله يجاوز عن امتي ما حدثت به انفسها ما لم تعلم او تتكلم وقال قتادة اذا طلق في نفسه فليس بشئ * حدثنا اصبح اخبرني ابن وهب

٣١٧

عن يونس عن ابن شهاب قال

هو المستوائي (قوله عن زرارة) تقدم القول فيه في اوائل العتق وذ كرت فيه بعض فوائده ويأتي بقيتها في كتاب الايمان والندور وقوله ما حدثت به انفسها بالفتح على المفعولية وذ كر المطرزي عن اهل اللغة انهم يقولونه بالضم يريدون بغير اختيارها وقد استند الاسماعيلى عن عبد الرحمن ابن مهدي قال ليس عند قتادة حديث انس من هذا وهذا الحديث حجة في ان الموسوس لا يقع طلاقه والمعتوه والمجنون اولى منه بذلك واحتج الطحاوى بهذا الحديث للجمهور فيمن قال لامرأته انت طلاق ونوى في نفسه ثلاثا انه لا يقع الا واحدة خلافا للشافعى ومن واقفه قال لان الخبر يدل على انه لا يجوز وقوع الطلاق بنية لا لفظ معها وتعقب بأنه لفظ بالطلاق ونوى القرعة التامة فهي بنية صحيح اللفظ واحتج به ايضا من قال فيمن قال لامرأته يا فلانة ونوى بذلك طلاقها انها لا تطلق خلافا لمالك وغيره لان الطلاق لا يقع بالنية دون اللفظ ولم يأت بصيغة لا صريحة ولا كناية واستدل به على ان من كتب الطلاق طلقت امرأته لانه عزم بقلبه وعمل بكتابته وهو قول الجمهور ووسط ممالك فيه الاشارة على ذلك واحتج من قال اذا طلق في نفسه طلقت وهو مروى عن ابن سيرين والزهرى وعن مالك رواية ذكرها الشهاب عنه وقواها ابن العربي بأن من اعتمد الكفر بقلبه كفر ومن اصر على المعصية اثم وكذلك من رآى بعمله وعجب وكذا من قذف مسلما بقلبه وكل ذلك من اعمال القلب دون اللسان واجيب بأن العفو عن حديث النفس من فضائل هذه الامة والمصر على الكفر ليس منهم وبيان المصر على المعصية الاثم من تقدم له عمل المعصية لا من لم يعمل معصية قط واما الربا والعجب وغير ذلك فكله متعلق بالاعمال واحتج الخطابي بالاجماع على ان من عزم على الظهار لا يصير مظاهرا قال وكذلك الطلاق وكذلك حدث نفسه بالقذف لم يكن قاذفا ولو كان حديث النفس يؤثر لا بطل الصلاة وقد دل الحديث الصحيح على ان ترك الحديث مندوب فالواقع لم يطل وتقدم البحث في الصلاة في ذلك في قول عمرانى لاجهز جيشى وانافى الصلاة * الحديث الثانى حديث جابر في قصة الذى اقر بالزنا فرجم ذكرها من طريق يونس عن الزهرى عن ابي سلمة عن جابر وسبأى شرحه مستوفى في كتاب الحدود والمراد منه ما اشار اليه في الترجمة من قوله هل بك جنون فان مقتضاها انه لو كان مجنونا لم يعمل باقراره ومعنى الاستفهام هل كان بك جنون او هل تجن تارة وتفيق تارة وذلك انه كان حين المخاطبة مفيقا ويحتمل ان يكون وجهه له الخطاب والمراد استفهام من حضر ممن يعرف حاله وسبأى بسط ذلك ان شاء الله تعالى * الحديث الثالث حديث ابي هريرة في القصة المذكورة اوردها من طريق شعيب عن الزهرى عن ابي سلمة وسعيد بن المسيب جميعا عن ابي هريرة وسبأى شرحها ايضا في الحدود وقوله في هذه الرواية ان الاخر قد زنى بفتح الهمزة وكسر الخاء المعجمة اى المتأخر عن السعادة وقيل معناه الارذل (قوله وقال قتادة اذا طلق في نفسه فليس بشئ) وصلى الله على عبد الرزاق عن معمر عن قتادة والحسن قال من طلق سرا في نفسه فليس طلاقه ذلك بشئ وهذا قول الجمهور وخالفهم ابن سيرين وابن شهاب فقالا تطلق وهي رواية عن مالك * تنبيه * وقع هذا الاثر عن قتادة في رواية النسقى عقب حديث قتادة المرفوع المذكور هنا بعد فلما سألته من طريق قتادة عن زرارة عن ابي هريرة فذكر الحديث المرفوع قال بعد قال قتادة فذكر ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة احاديث * الحديث الاول (قوله وعن الزهرى قال فاخبرني من مع جابر بن عبد الله) هو مطوف على قوله شعيب عن الزهرى الخ

اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله من اسلم اتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فقال انه قد زنى فأعرض عنه فتتحنى لشقه الذى اعرض فشهد على نفسه اربع شهادات فدعا فقال هل بك جنون هل احصنت قال نعم فأمر به ان يرحم بالمصلى فلما اذلقته الحجارة جرح حتى ادرك بالحجارة فقتل * حدثنا ابو اليمان اخبرنا شعيب عن الزهرى قال اخبرني ابو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب ان ابا هريرة قال اتى رجل من اسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله ان الاخر قد زنى فعرض نفسه فأعرض عنه فتتحنى لشق وجهه الذى اعرض قبله فقال يا رسول الله ان الاخر قد زنى فأعرض عنه فتتحنى لشق وجهه الذى اعرض قبله فقال له ذلك فأعرض عنه فتتحنى له الرابعة فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعا فقال هل بك جنون قال لا فقال

النبي صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجموه وكان قد احصن وعن الزهرى قال فاخبرني من مع جابر بن عبد الله الانصارى قال كنت فيمن رجمه فرجناه بالمصلى بالمدينة فلما اذلقته الحجارة جرح حتى ادرك كناه بالحرة فرجناه حتى مات

وقد تقدم من رواية يونس عن الزهري عن أبي سلمة فيحتمل أن يكون إجمعه لما حدث به شعيبا
ويحتمل أن يكون هذا القدر عنده عن غير أبي سلمة فأدرج في رواية يونس عنه وقوله في هذه الزيادة
اذلته بذل معجزة وقاف أي أصابته بمحدها وقوله جز بفتح الجيم والميم ويزاي أي أسرع عاربا
(قوله باب الخلع) بضم المعجمة وسكون اللام وهو في اللغة فراق الزوجة على مال
ما أخوذ من خلع الثوب لأن المرأة لباس الرجل معنى وضم مصدره تفرقة بين الحسي والمعنوي وذكر
أبو بكر بن دريد في أماليه أنه أول خلع كان في الدنيا أن عامر بن الطرب بفتح المعجمة وكسر الراء ثم
موحدة زوج ابتسه من ابن أخيه عامر بن الحرث بن الطرب فلما دخلت عليه نفرت منه فشقها إلى أبيها
فقال لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك وقد خلعتهم منك عما عطينهم قال فرغم العلماء أن هذا كان أول خلع
في العرب أم وأما أول خلع في الإسلام فبأبي ذر كره بعد قليل ويسمى أيضا فدية واقتداء واجمع
العلماء على مشروعيته إلا بكر بن عبد الله المزني التابعي المشهور فإنه قال لا يحل للرجل أن يأخذ من
امراته في مقابل فراقها بأقواله تعالى فلا تأخذوا منه شيئا فأوردوا عليه فلا جناح عليهم بما فيها افتدت به
فادعى نسخها بآية النساء أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه ونعقب مع شذوذه بقوله تعالى في النساء أيضا
فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه وبهوله فيها فلا جناح عليهم ما أن يصالحوا الآية وبالحديث وكأنه
لم يثبت عنده أو لم يبلغه وأنه قد الاجماع بعده على اعتباره وإن آية النساء مخصوصة بآية البقرة وبأبي
النساء الآخرتين وضابطه شرعا فراق الرجل زوجته ببذل قابل للعوض يحصل بلمه الزوج وهو مكروه
الاف في حال مخافة أن لا يتيما أو واحد منهم ماما امر به وقد ينشأ ذلك عن كراهة العشرة أمالسوء خلق أو
خلق وكذا ترفع الكراهة إذا احتاجا إليه خشية خنث يزل إلى الدينونة الكبرى (قوله وكيف
الطلاق فيه) أي هل يقع الطلاق بمجرد أو لا يقع حتى يذكّر الطلاق أم باللفظ وأما بالنسبة وللعلماء فيها
إذا وقع الخلع مجردا عن الطلاق لفظا ونسبة ثلاثة آراء هي أقوال للشافعي * أحدها مانص عليه في أكثر
كتبه الجديدة أن الخلع طلاق وهو قول الجمهور فإذا وقع بلفظ الخلع وما تصرف منه نقص العدد
وكذا أن وقع بغير لفظه مقرونا بنسبة وقد نص الشافعي في الأملاء على أنه من صرائح الطلاق وحجة
الجمهور أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقا ولو كان فسحا لما جاز على غير الصداق كالأقالة لكن
الجمهور على جوازهما في كل وقت وعلى أنه طلاق والثاني وهو قول الشافعي في القديم وذكره في أحكام
القرآن من الجديد أنه فسخ وليس بطلاق وصح ذلك عن ابن عباس أخرجه عبد الرزاق وعن
ابن الزبير وروى عن عثمان وعلى وعكرمة وطاوس وهو مشهور مذهب أحمد وسأذكر في الكلام
على شرح حديث الباب ما يقويه وقد استشكله اسمعيل القاضي بالاتفاق على أن من جعل
امرأته سديما ونوى الطلاق فطلعت نفسها طلعت وتعتب بأن محل الخلاف ما إذا لم يقع لفظ
طلاق ولا نسبة وانما وقع لفظ الخلع صريحا أو مقام مقامه من الالتفات مع النسبة فإنه لا يكون فسحا
تقع به القرقة ولا يقع به طلاق واختلف الشافعية فيما إذا نوى بالخلع الطلاق وفرعنا على أنه فسخ
هل يقع الطلاق أولا ويرجع الإمام عدم الوقوع واحتج بأنه صريح في بابه وجده نفاذا في محله فلا
ينصرف بالنسبة إلى غيره وصرح أبو حامد والأكثر بوقوع الطلاق ونقله الخوارزمي عن نص
القديم قال هو فسخ لا ينقص عدد الطلاق إلا أن ينوي بابه الطلاق ويخشد فيما اختاره الإمام
أن الطحاوي نقل الاجماع على أنه إذا نوى بالخلع الطلاق وقع الطلاق وإن محل الخلاف فيما إذا
لم يصرح بالطلاق ولم ينووه والثالث إذا لم ينو الطلاق لا يقع به قرقة أصلا ونص عليه في الأم وقواه
السبكي من المتأخرين وذكر محمد بن نصر المروزي في كتاب اختلاف العلماء أنه آخر قول الشافعي

باب الخلع وكيف
الطلاق فيه

(قوله وقوله عز وجل ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتهم من شياً الا ان يخافوا ان لا يقيموا حدود الله) زاد غير ابي ذر الى قوله انظالمون وعند النسفي بعد قوله يخافوا الآية وبذلك كره ذلك يبين تمام المراد وهو بقوله فلا جناح عليهما فيما فتدت به وتمسك بالشرط من قوله فان خفتهم من منع الخلع الا اذا حصل الشقاق من الزوجين معا وسأذ كر في الكلام على اثر طاوس بيان ذلك (قوله واجاز عمر الخلع دون السلطان) اي بغير اذنه وصله ابن ابي شيبة من طريق خيثمة بن عبد الرحمن قال اتى بشر بن مروان في خلع كان بين رجل وامرأة فلم يجزه فقال له عبد الله بن شهاب الخولاني قد اتى عمر في خلع فأجازته وأشار المصنف الى خلاف في ذلك اخرجه سعيد بن منصور حدثنا هشيم انبأ يونس عن الحسن البصري قال لا يجوز الخلع دون السلطان وقال حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين كانوا يقولون قد كرم مثله واختاره ابو عبيد واستدل بقوله تعالى فان خفتهم ان لا يقيموا حدود الله وقوله تعالى وان خفتهم شقاق بينهم فابعثوا حكماً من اهله وحكماً من اهلها قال فجعل الخوف لغير الزوجين ولم يفسل فان خافا وقوى ذلك بقراءة جزء في آية الباب الا ان يخافا ضم اوله على البناء للجهول قال والمراد الولاية ورده النحاس بأنه قول لا يساعده الاعراب ولا اللفظ ولا المعنى والطحاوي بأنه شاذ يخالف لما عليه الجمهور والفقير ومن حيث النظر ان الطلاق جائز دون الحاكم فكذلك الخلع ثم الذي ذهب اليه مبني على ان وجود الشقاق شرط في الخلع والجمهور على خلافه واجابوا عن الآية بأنها جرت على حكم الغالب وقد انكر قتادة هذا على الحسن فأخرج سعيد بن ابي عروبة في كتاب النكاح عن قتادة عن الحسن فذكره قال قتادة ما اخذ الحسن هذا الا عن زياد يعني حيث كان امير العراق لمعاوية (قلت) وزياد ليس اهلاً ان يقتدي به (قوله واجاز عثمان الخلع دون عقاص رأسها) العقاص بكسر الميم لغة ونحوه في القاف وآخره صادمه لغة جمع عقصة وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه واثر عثمان هذا رويناه موصولاً في امالي ابي القاسم بن بشران من طريق شريك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت اختلفت من زوجي بمادون عقاص رأسي فأجاز ذلك عثمان وأخرجه البيهقي من طريق روح ابن القاسم عن ابن عقيل مطولاً وقال في آخره قد فقت اليه كل شيء حتى اجفت الباب بيني وبينه وهذا يدل على ان معنى دون سوى اي اجاز للرجل ان يأخذ من المرأة في الخلع ما سوى عقاص رأسها وقال سعيد بن منصور حدثنا هشام عن مغيرة عن ابراهيم كان يقال الخلع مادون عقاص رأسها وعن سفيان عن ابن ابي نجيح عن مجاهد يأخذ من المختلعة حتى عقاصها ومن طريق قبيصة بن ذؤيب اذا خلعهما جازان يأخذ منها اكثر مما اعطاها ثم تلا فلا جناح عليهما فيما اقتدت به وسنده صحيح ووجدت اثر عثمان بلفظ آخر اخرجه ابن سعد في ترجمة الربيع بنت معوذ من طبقات النساء قال انبأ ياحيى بن عباد حدثنا فليح بن سليمان حدثني عبد الله بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ قالت كان بيني وبين ابن عمي كلام وكان زوجها قالت فقلت له لك كل شيء وفارقني قال قد فقت فأخذوا الله كل شيء حتى فراقني فجئت عثمان وهو محصور فقال الشرط املك خذ كل شيء حتى عقاص رأسها قال ابن بطال ذهب الجمهور الى انه يجوز للرجل ان يأخذ في الخلع اكثر مما اعطا وقال مالك لم ار احدا ممن يقتدي به يمنع ذلك لكنه ليس من مكارم الاخلاق وسيأتي ذكر حجة القائلين بعدم الزيادة في الكلام على حديث الباب (قوله وقال طاوس الا ان يخافوا الا يقيموا حدود الله فيما فرض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والصحبة ولم يقل قول الفقهاء لا يحل حتى تنزل لا اغتسل لك من جنابة) هذا التعليق اختصره البخاري من اثر وصله عبد الرزاق قال انبأنا ابن جريج اخبرني ابن طاوس وقلت له

وقوله عز وجل ولا يحل
لكم ان تأخذوا مما
آتيتهم من شياً الا ان يخافوا
ان لا يقيموا حدود الله واجاز
عمر الخلع دون السلطان
واجاز عثمان الخلع دون
عقاص رأسها وقال
طاوس الا ان يخافوا ان لا يقيموا
حدود الله فيما فرض لكل
واحد منهما على صاحبه
في العشرة والصحبة ولم
يقول قول الفقهاء لا يحل
حتى تنزل لا اغتسل لك
من جنابة

ما كان أبوك يقول في الفداء قال كان يقول ما قال الله تعالى إلا أن يخاف أن لا يقيا حدود الله ولم يكن يقول قول السفهاء لا يحل حتى تقول لا اغتسل لك من جنابة ولكنه يقول إلا أن يخاف أن لا يقيا حدود الله فيما افترض لكل واحد منهما على صاحبه في العشرة والصحبة قال ابن التين ظاهر سياق البخاري أن قوله ولم يقل الخ من كلامه ولكن قد نقل الكلام المذكور عن ابن جريج قال ولا يبعد أن يكون ظهر له ما ظهر لابن جريج (قلت) وكأنه لم يقف على الأثر موصولا فتكلف ما قال والذي قال ولم يقل هو ابن طاوس والمحكي عنه الثقي هو أبو طائوس وأشار ابن طاوس بذلك إلى ما جاء عن غير طاوس وإن الفداء لا يجوز حتى تعصى المرأة الرجل فيما يرويه منها حتى تقول لا اغتسل لك من جنابة وهو منقول عن الشعبي وغيره أخرجه سعيد بن منصور عن هشيم بن أبي خازيم عن الشعبي أن امرأة قالت لزوجها لا أطيع لك أمرا ولا أبر لك قسما ولا اغتسل لك من جنابة قال إذا كرهته فليأخذ منها وليدخل عنها وأخرج ابن أبي شيبة عن وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن في قوله إلا أن يخاف أن لا يقيا حدود الله قال ذلك في الخلع إذا قالت لا اغتسل لك من جنابة ومن طريق حميد بن عبد الرحمن قال يطيب الخلع إذا قالت لا اغتسل لك من جنابة نحووه ومن طريق علي بن محمّد وسكن بسندواه والظاهر أن المنقول في ذلك عن الحسن وغيره ما هو الأعلى سبيل المثال ولا يمتنع شرطا في جواز الخلع والله أعلم وقد جاء عن غير طاوس نحو قوله فروى ابن أبي شيبة من طريق القاسم أنه سئل عن قوله تعالى إلا أن يخاف أن لا يقيا حدود الله قال فيما افترض عليهم في العشرة والصحبة ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يقول لا يحل له الفداء حتى يكون الفداء من قبلها ولو لم يكن يقول لا يحل له حتى تقول لا أبر لك قسما ولا اغتسل لك من جنابة (قوله حدثني أزهر بن جيل) هو بصري يكنى أبا محمد مات سنة إحدى وخمسين ومائتين ولم يخرج عنه البخاري في الجامع غيره هذا الموضع وقد أخرجه النسائي أيضا عنه وذكر البخاري أنه لم يتابع على ذلك إلا ابن عباس فيه كما سيأتي لكن جاء الحديث موصولا من طريق أخرى كما ذكره في الباب أيضا (قوله حدثنا خالد) هو ابن مهران الخذاء (قوله أن امرأة ثابت بن قيس) أي ابن شماس بعجبة ثم مهملة خطيب الانصار تقدم ذكره في المناقب وأبهم في هذه الطريق اسم المرأة وفي الطريق التي بعدها وسكنت في آخر الباب في طريق حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة مرسلا جيلة ووقع في الرواية الثانية أن أخت عبد الله بن أبي يعنى كبير الخزرج ورأس التفاف الذي تقدم خبره في تفسير سورة براءة وفي تفسير سورة المنافقين فظاهر أنها جيلة بنت أبي ويؤيده أن في رواية قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن جيلة بنت ساول جاءت الحديث أخرجه ابن ماجه والبيهقي وسـاول امرأة اختلف فيها هل هي أم أبي أو امرأته ووقع في رواية النسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذان ثابت بن قيس بن شماس ضرب امرأته فكسرى يدها وهي جيلة بنت عبد الله بن أبي قحافة أخوها يشتمكي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وبذلك جزم ابن سعد في الطبقات فقال جيلة بنت عبد الله ابن أبي اسلمت وبايعت وكانت تحت حنظلة بن أبي عامر غسيل الملائكة فقتل عنها بأحد وهي حامل فولدت له عبد الله بن حنظلة فخلف عليها ثابت بن قيس فولدت له ابنه محمد ثم اختلفت منه فتزوجها مالك بن الدخشم ثم خبيب بن اساف ووقع في رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن أبي ساول وكان أصدقها حديقه فكرهته الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وسنده قوي مع إرساله ولا تنافي بينه وبين الذي قبله لاحتمال أن يكون لها اسمان أو أحدهما لقب وان لم يؤخذ بهذا الجمع فالوصول أصح وقد اعتضد بقول أهل النسب

حدثني أزهر بن جيل
حدثنا عبد الوهاب الثقفي
حدثنا خالد عن عكرمة
عن ابن عباس أن امرأة
ثابت بن قيس

ان اسمها جيلة وبه جزم الدمياطى وذكر انها كانت اخت عبد الله بن عبد الله بن ابي شقيقة امهما
 خولة بنت المنذر بن حرام قال الدمياطى والذي وقع في البخارى من انها بنت ابي وهم (قلت) ولا
 يلقى اطلاق كونه وهما فان الذي وقع فيه اخت عبد الله بن ابي وهى اخت عبد الله بلا شك لكن نسب
 اخوها في هذه الرواية الى جده ابي كما نسبت هى في رواية قتادة الى جدتها ساول فهذا يجمع بين المختلف
 من ذلك واما ابن الاثير وتبعه النووى فجزم ما بان قول من قال انها بنت عبد الله بن ابي وهم وان الصواب
 انها اخت عبد الله بن ابي وايس كما قال ابل الجمع اولى وجمع بعضهم باتحاد اسم المرأة وعمتها وان ثابنا
 خالع الثنتين واحدة بعد اخرى ولا يخفى بعده ولا سيما مع اتحاد المخرج وقد كثرت نسبة الشخص الى
 جده اذا كان مشهورا والاصل عدم التعدد حتى يثبت صريحا وجاء في اسم امرأة ثابت بن قيس قولان
 آخران احدهما انها مريم المغالية اخرجها النسائي وابن ماجه من طريق محمد بن اسحق حدثني عبادة
 ابن الوليد بن عبادة بن الاصامت عن الربيع بنت معوذ قالت اختلعت من زوجي فذكرت قصة فيها
 وانما تبع عثمان في ذلك فضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في مريم المغالية وكانت تحت ثابت بن قيس
 فاختلعت منه واسناده جيد قال البيهقي اضطرب الحديث في نسبة امرأة ثابت ويمكن ان يكون الخلع
 تعدد من ثابت انتهى وتسميتها مريم يمكن رده لا اولى لان المغالية وهى بفتح الميم وتخفيف الغين
 المعجمة نسبة الى مغالة وهى امرأة من الطرزرج ولدت لعمر و بن مالك بن النجار ولده عديا فبنو عدي
 ابن النجار يعرفون كاهم بنى مغالة ومنهم عبد الله بن ابي وحسان بن ثابت وجماعة من الطرزرج
 فاذا كان آل عبد الله بن ابي من بنى مغالة فيكون الوهم وقع في اسمها او يكون مريم اسما ثالثا وبعضها
 لقب لها والقول الثانى في اسمها انها حبيبة بنت سهل اخرجها مالك في الموطا عن يحيى بن سعيد
 الانصارى عن عمرة بنت عبد الرحمن عن حبيبة بنت سهل انها كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس
 وان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى الصبح فوجد حبيبة عند بابها في الغلس من هذه قالت انا
 حبيبة بنت سهل قال ماشئت قالت لا انا ولا ثابت بن قيس لزوجها الحديث واخرجها اصحاب السنن الثلاثة
 وصححه ابن خزيمة وابن حبان من هذا الوجه واخرجها ابو داود من طريق عبد الله بن ابي بكر بن
 عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة ان حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت قال ابن عبد البر اختلف في
 امرأة ثابت بن قيس فذكر البصريون انها جيلة بنت ابي رز كرام المديون انها حبيبة بنت سهل (قلت)
 والذي يظهر انهما قصتان وقعتا لامرأتين لشهرة الخبر بن وصحة الطريقين واختلاف السياقين
 بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جيلة ونسبها فان سياق قصتهما متقارب فامكن رد الاختلاف
 فيه الى الوفاق وسأبين الاختلاف القصتين عند سياق القاط قصة جيلة وقد اخرج البزار من حديث
 عمر قال اول مختلعة في الاسلام حبيبة بنت سهل كانت تحت ثابت بن قيس الحديث وهذا على تقدير
 التعدد يقتضى ان ثابنا تزوج حبيبة قبل جيلة ولو لم يكن في ثبوت ما ذكره البصريون الا كون
 محمد بن ثابت بن قيس من جيلة لكان دليلا على صحة تزوج ثابت بجيلة في تنبيهه وقع لابن الجوزى
 في تنقيحه انها سهلة بنت حبيب فاعطاه الامقلوبا والصواب حبيبة بنت سهل وقد ترجم لها ابن سعد
 في الطبقات فقال بنت سهل بن ثعلبة بن الحرث وساق نسبها الى مالك بن النجار واخرج حديثها عن
 حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد قال كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس وكان في خلقه شدة
 فذكر نحو حديث مالك وزاد في آخره وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هم ان يزوجهاتم كره
 ذلك لغيره الانصار وكره ان يسوءهم في نسائهم (قوله امت النبي صلى الله عليه وسلم قتالت يا رسول الله

امت النبي صلى الله عليه
 وسلم قتالت يا رسول الله

ثابت بن قيس (في رواية ابراهيم بن طهمان عن ايوب وهي التي طلقت هنا ووصلها الاسماعيلي جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس الانصاري وفي رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة في هذه القصة قتالت بأبي وامي اخرجها اليه (قوله ما عتب عليه) بضم المثناة من فوق ويجوز كسرهما من العتاب يقال عتبت على فلان عتب عتابا والام المعيبة والعتاب هو الخطاب بالادلالة وفي رواية بكسر العين بعدها تعنانية ساكنة من العيب وهي التي بالمراد (قوله في خلق ولادين) بضم التاء المعجمة واللام ويجوز اسكانها اي لا اريد مقارقتها لسوء خلقه ولان نقصان دينه زاد في رواية ايوب المذكورة ولكن لا اطيعه كذا فيه لم يذكروا عدم الطاعة وبيته الاسماعيلي في روايته ثم البيهقي باللفظ لا اطيعه بغضا وهذا ظاهر انه لم يصنع بها شيئا يقتضي الشكوى منه بسببه لكن تقدم من رواية اللثائي انه كسرها فيجعل على انها ارادت انه سبى الخلق لكنهما تعيبه بذلك بل بشي آخر وكذا وقع في قصة حبيبة بنت سهل عند ابي داردانه ضربها فكسر بعضها لكن لم تشكك واحدة منها بسبب ذلك بل وقع التصريح بسبب آخر وهو انه كان دميم الخلقة ففي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عند ابن ماجه كانت حبيبة بنت سهل عند ثابت بن قيس وكان رجلا دميما فقالت والله لو لا مخافة الله اذا دخل على ليصقت في وجهه واخرج عبد الرزاق عن معمر قال لعنني انها قالت يا رسول الله بي من الجلال ما نرى وثابت رجل دميم وفي رواية معمر بن سليمان عن فضيل عن ابي جرير عن عكرمة عن ابن عباس اول خلع كان في الاسلام امرأة ثابت بن قيس انت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع راسي ورأس ثابت ابدا اني رفعت جانب الخباء قرأته اقبل في عدة فاذا هو اشدهم سوادا واقصرهم قاما واقبحهم وجهها فقال انتردين عليه حديثه قالت نعم وان شاء زدتاه ففرق بينهما (قوله ولكني اكره الكفر في الاسلام) اي اكره ان افعل عنده ان افعل فيما يقتضي الكفر وانتي انها ارادت ان يجعلها على الكفر ويا صرهابه نفاقا فقولها لا عتب عليه في دين قديم الجمل على ما قلناه ورواية جرير بن حازم في اخر الباب تريد ذلك حيث جاء فيها الا اني اخاف الكفر وكانها اشارت الى انها قد جعلها شدة كراهته على اظهار الكفر لينفخ نكاحها منه وهي كانت تعرف ان ذلك حرام لكن خشيت ان يجعلها شدة البغض على الوطوع فيه ويحتمل ان تريد بالكفر كفران المشير اذ هو تقصير المرأة في حق الزوج وقال الطيبي المعنى اخاف على نفسي في الاسلام ما ينافي حكمه من نشوز وفرار وغيره مما يتوقع من الشابة الجيلة المبعضة لزوجها اذا كان بالضد منها فاطلعت على ما ينافي مقتضى الاسلام الكفر ويحتمل ان يكون في كلامها اغمار اي اكره لوازم الكفر من المعاداة والشقاق والمصومة ووقع في رواية ابراهيم بن طهمان ولكني لا اطيعه وفي رواية المستهلي ولكن وقد تقدم ما فيه (قوله انتردين) في رواية ابراهيم بن طهمان وتردين والقاء عاطفة على مقدر محذوف وفي رواية جرير بن حازم تردين وهي استفهام محذوف لاداة كدلت عليه الرواية الاخرى (قوله حديثه) اي بستانه ووقع في حديث عمر انه كان احد فقها الحديث المذكورة ولقظه وكان تزوجها على حديثه فحل (قوله قالت نعم زاد في حديث عمر قتال ثابت ايطيب ذلك يا رسول الله قال نعم قوله اقبل الحديث وطلعتها تطلقة) هو امر ارشاد وصلاح لا ايجاب ووقع في رواية جرير بن حازم قدرت عليه واحمره بفراقها واستدل بهذا السياق على ان الخلع ليس طلاقا فيه نظر فليس في الحديث ما ثبت ذلك ولا ما ينفيه فان قوله طلعتها الخ يحتمل ان يراد طلعتها على ذلك فيكون طلاقا صريحا على عوض وليس البحث فيه انما

ثابت بن قيس ما عتب عليه في خلق ولادين ولكني اكره الكفر في الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انتردين عليه حديثه قالت نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديث وطلعتها تطلقة

الاختلاف فيما اذا وقع لفظ الطلع او ما كان في حكمه من غير تعرض لطلاق بصراحة ولا كناية هل يكون الطلع طلاقا وقسمنا ذلك ليس فيه التصريح ان الطلع وقع قبل الطلاق وبالعكس نعم في رواية خالد المرسل ثانيا احاديث الباب فردتها وامره بطلقها وليس صريحا في تقديم له طلبة على الامر بالطلاق بل يحتمل ايضا ان يكون المراد ان اعطيت طلبة او ليس فيه ايضا التصريح بوقوع صبغة الطلع ووقع في مرسل ابي الزبير عند الدار طني فأخذها له وخلق سيدها وفي حديث حبيبة بنت سهل فأخذها منها وجلست في اهاها السكن معظم الروايات في الباب تسببته خلعا في رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس انها اختلعت من زوجها اخرجها ابو داود والترمذي (قوله قال ابو عبد الله) هو البخاري (قوله لا يتابع فيه عن ابن عباس) اي لا يتابع اذ هو بن جيل على ذكر ابن عباس في هذا الحديث بل ارسله غيره وحراده بذلك خصوص طريق خالد الحذاء على عكرمة واهذا عقبه برواية خالد وهو ابن عبد الله الطحان عن خالد وهو الحذاء عن عكرمة مرسلان برواية ابراهيم بن طهمان عن خالد الحذاء مرسلان عن ابوب موسى ولا ورواية ابراهيم بن طهمان عن ابوب الموصولة وصلها الاسماعيل (قوله حدثنا قراذ) بضم القاف وتحتف ف الراء وآخره دال مهملة وهو لقب واسمه عبد الرحمن بن غزوان بفتح المعجمة وسكون الزاي وابو نوح كنيته وهو من كبار الحفاظ وثقوه ولكن خبطوه في حديث واحد حدث به عن الليث بن خفاف فيه وليس له في البخاري سوى هذا الموضع ووقع عنده في آخره فردت عليه وامره فقارنها كذا في فردت عليه بحدف المفعول والمراد الحديقة التي وقع ذكرها ووقع عند الاسماعيل من هذا الوجه فأمره ان يأخذ ما اعطاها ويخلي سبيلها (قوله في هذه الرواية لا طلبة) تقدم بيانه وهو في جميع النسخ باقاف وذ كر الكرماني ان في بعضها اطيعه بالعين المهملة وهو تصحيح ثم اشار البخاري الى انه اختلف على ابوب ايضا في وصل الخبر وارساله فانفق ابراهيم بن طهمان وجورير بن حازم على وصله وخالفهما جواد بن زيد فقال عن ابوب عن عكرمة مرسلان ويؤخذ من اخراج البخاري هذا الحديث في الصحيح قوا ندمنا ان الاكثر اذا وصلوا وارسل الاقل قدم الواصل ولو كان لذي ارسل حفظ ولا يلزم منه انه تقدم رواية الواصل على المرسل دائما ومنها ان الراوي اذ لم يكن في الدرجة العليا من الضبط وواقته من هو مثله اعتضد وقامت الروايتان رواية المضبط المتقن ومنها ان احاديث الصحيح متفاوتة المرتبة الى صحيح واصح وفي الحديث من القوائد غير ما تقدم ان الشقاق اذا حصل من قبل المرأة فقط جاز الطلع والقدية ولا ينقيد ذلك بوجوده منها جميعا وان ذلك يشرع اذا كرهت المرأة عشرة الرجل ولو لم يكرهها ولم يبر منها ما يقتضي قراؤها وقال ابو ثلابة ومحمد بن سيرين لا يجوز له اخذ القدية منها الا ان يرى على طهار جلا اخرجها ابن ابي شيبة وكانهم عالم يبلغها الحديث واستدل ابن سيرين بظاهر قوله تعالى الا ان يبين فاحشة مبينة وتعقب بأن آية البقرة فسرت المراد بذلك مع ما دل عليه الحديث ثم ظهر لي لما قاله ابن سيرين توجيهه وهو تخصيصه بما اذا كان ذلك من قبل الرجل ان يكرهها وهي لا تكرهه فبما جرحها لتقدي منه فوقع النبي عن ذلك الا ان يراها على فاحشة ولا يجوز ولا يجب بينة ولا يجب ان يفضحها فبجوز حقتان يقتدي منها ويأخذ منها ما تراخيا عليه ويطلقها فليس في ذلك مخالفة للحديث لان الحديث ورد فيها اذا كانت الكراهة من قبلها واختار ابن المنذر انه لا يجوز حتى يقع الشقاق بينهما جميعا وان وقع من احدهما لا يندفع الاثم وهو قوي موافق لظاهر الايتين ولا يخالف ما ورد فيه وبه قال طائفة من السعدي وجماعة من التابعين واجاب الطبري وغيره عن ظاهر الآية بان المرأة لم تقدم بحقوق الزوج التي امرت بها كمن ذلك منقرا

اخت عبد الله بن ابي هذا وقال ترد بن حديقه قالت نعم فردتها وامره بطلقها وقال ابراهيم بن طهمان عن خالد عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم وطلقها وعن ابوب بن ابي تيمية عن عكرمة عن ابن عباس انه قال جاءت امرأة ثابت بن قيس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني لا ائيب على ثابت في دين ولا خلق ولكني لا اطيعه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتردين عليه حديثه قالت نعم * حدثنا محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي حدثنا قراذ ابو نوح حدثنا جوير بن حازم عن ابوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ما اتقم على ثابت في دين ولا خلق الا اني اخاف الكفر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فتردين عليه حديثه قالت نعم فردت عليه وامره ففارقها * حدثنا سليمان حدثنا جواد عن ابوب عن عكرمة ان جيل في كذا الحديث

للزواج عنها غالبا ومقتضيا لغيره انما نسبت الخفاة اليها لذلك وعن الحديث بأنه صلى الله عليه وسلم لم يستفسر ثابته اهل انت كرهها كما كرهت ام لا وفيه ان المرأة اذا سألت زوجها الطلاق على مال فطلقها وقع الطلاق فان لم يقع الطلاق صريحا ولا توياة ففيه الخلاف المتقدم من قبل واستدل لمن قال بأنه فسح بما وقع في بعض طرق حديث الباب من الزيادة في رواية عمرو بن مسلم عن عكرمة عن ابن عباس عند أبي داود والترمذي في قصة امرأة ثابت بن قيس فأمرها ان تعتد بحيضة وعند أبي داود والنسائي وابن ماجه من حديث الربيع بنت معوذان عثمان أمرها ان تعتد بحيضة قال وتبع عثمان في ذلك قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة ثابت بن قيس وفي رواية للنسائي والطبراني من حديث الربيع بنت معوذان ثابت بن قيس ضرب امرأة فذكر نحو حديث الباب وقال في آخره تحذ الذي لها واخل سيدها قال نعم فأمرها ان ترض حيضة وتلعق بأهلهما قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن قال ان الطلع فسح وليس بطلاق اذ لو كان طلاقا لم تكف بحيضة للعدة اه وقد قال الامام احمد ان الطلع فسح وقال في رواية وانها لا تحل لغير زوجها حتى يمضي ثلاثة اقرء فلم يكن عنده بين كونه فسحا وبين النقص من العدة تلازم واستدل به على ان الفدية لا تكون الا بما اعطى الرجل المرأة عينا او قدرها لقوله صلى الله عليه وسلم اتريدن عليه حديثه وقد وقع في رواية سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس في آخر حديث الباب عند ابن ماجه والبيهقي فأمره ان يأخذ منها ولا يزداد وفي رواية عبد الوهاب بن طاء عن سعيد قال ايوب لا احدث ولا تزداد ورواه ابن جريج عن عطاء مرسل في رواية ابن المبارك وعبد الوهاب عنه اما الزيادة فلا زاد ابن المبارك عن مالك وفي رواية الثوري وكروه ان يأخذ منها أكثر مما اعطى ذلك كراهة البيهقي قال ووصله الواسد ابن مسلم عن ابن جريج عن ابن عباس في أخرجه ابو الشيخ قال وهو غير محفوظ يعني الصواب ارساله وفي مرسل أبي الزبير عند الدارقطني والبيهقي اتريدن عليه حديثه التي اعطاك قالت نعم وزيادة قال النبي صلى الله عليه وسلم اما الزيادة فلا ركن حديثه قالت نعم فأخذ ماله واخل سيدها ورجال اسناده ثقات وقد وقع في بعض طرقه سمعه ابو الزبير من غير واحد فان كان فيهم محابي فهو صحيح والا فيمنع من سابق لكن ليس فيه دلالة على الشرط فقد يكون ذلك وقع على سبيل الإشارة رفقاهما وخرج عبد الرزاق عن علي لا يأخذ منها فوق ما اعطاها وعن طاوس ووطاء والزهرى مثله وهو قول أبي حنيفة واحمد واسحق وخرج اسمعيل بن اسحق عن ميمون بن مهران من اخذ أكثر مما اعطى لم يصرح باحسان ومقابل هذا ما خرج عبد الرزاق بسند صحيح عن سعيد بن المسيب قال ما احب ان يأخذ منها ما اعطاها ليدفع لها شيئا وقال مالك لم ازل اسمع ان الفدية تجوز بالصداق وبأكثر منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به والحديث حبيبة بنت سهل فاذا كان النشوز من قيام احل للزوج ما أخذ منها برضاها وان كان من قبله لم يحل له ويرد عليها ان اخذ وتغضى الفرقه وقال الشافعي اذا كانت غير مؤدية طقه كراهة له حل له ان يأخذ فانه يجوز ان يأخذ منها ما طابت به نفسا بغير سبب في السبب اولي وقال اسمعيل القاضي ادعي بعضهم ان المراد بقوله تعالى فيما اقتدت به اي بالصداق وهو مردود لانه لم يقيد في الآية بذلك وفيه ان الطلع جائز في الطلغ لانه صلى الله عليه وسلم لم يستفصلها لخاصة هي ام لا لكن يجوز ان يكون ترك ذلك لسبق العلم به او كان قبل تقريره فلا دلالة فيه لمن يخصصه من منع طلاق الحائض وهذا كله تقرير على ان الطلع طلاق وفيه ان الاخبار الواردة في تهيب المرأة من طلب طلاق زوجها

محمولة على ما إذا لم يكن بسبب يقتضي ذلك لحديث ثوبان إجماعاً سألته زوجها الطلاق فحرام عليها
رائحة الجنة رواه أصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان ويدل على تخصيصه قوله في بعض
طرقه من غير ما أسس ولحديث أبي هريرة المنزعات والمختلعات من المناقشات أخرجه أحمد والنسائي
وفي صحته نظر لأن الحسن عندنا لا كثر لم يسمع من أبي هريرة لكن وقع في رواية النسائي قال الحسن
لم يسمع من أبي هريرة غير هذا الحديث وقد تأوله بعضهم على أنه أراد لم يسمع هذا إلا من حديث
أبي هريرة وهو تسكافه وما المانع أن يكون سمع هذا منه فقط وصار يرسل عنه غير ذلك فتكون
قصته في ذلك كقصته مع سمرة في حديث العقبة كما يأتي في بابها إن شاء الله تعالى وقد أخرجه سعيد
ابن منصور من وجه آخر عن الحسن بن عمار بن كزيب عن أبي هريرة وفيه أن الصعابي إذا أتى بخلاف
ما روى أن المعتبر ما رواه لا ما رآه لأن ابن عباس روى قصة امرأة ثابت بن قيس الدالة على أن الطلع
طلاق وكان يقتضى بأن الطلع ليس بطلاق لكن ادعى ابن عبد البر شذوذ ذلك عن ابن عباس إذ لا يعرف
له أحد نقل عنه أنه فسح ريس بطلاق الاطواس وفيه نظر لأن طواسن حافظة فقيه فلا يضره تفرد
وقد تلقى العلماء ذلك بالقبول ولا أعلم من ذكر الاختلاف في المسئلة الا وجزم أن ابن عباس كان يراه
فسحاً نعم أخرجه اسمعيل القاضي بسند صحيح عن ابن أبي نجيع أن طواسن قال إن الطلع ليس
بطلاق أنكره عليه أهل مكة فاعتذروا قال إنما قاله ابن عباس قال اسمعيل لا نعلم أحداً قاله غيره اهـ
ولكن الشأن في كون قصة ثابت صريحة في كون الطلع طلاقاً في تكميل نقل ابن عبد البر
عن مالك أن المختلعة هي التي اختلعت من جميع ما لها وإن المقتضية التي اقدت ببعض ما لها وإن المباشرة
التي بارات زوجها قبل الدخول قال ابن عبد البر وقد يستعمل بعض ذلك موضع بعض (قوله
باب الشقاق وهل يشير بالطلع عند الضرورة وقوله تعالى وإن خفتم شقاق بينهما الآية)
كذا الأبى ذروا النسبي ولكن وقع عنده الضرر وزاد غيرهما فابعدوا كما من أهلها وحكام أهلها إلى
قوله خبيراً قال ابن بطال أجمع العلماء على أن المخاطب بقوله تعالى وإن خفتم شقاق بينهما الحكم وأن
المراد بقوله أن يريد إصلاح الحكمين وأن الحكمين يكون أحدهما من جهة الرجل والاخر من جهة
المرأة إلا أن لا يوجد من أهلها من يصلح فيجوز أن يكون من الجانب من يصلح لذلك وإنهما إذا
اختلفا لم ينفذ قولهما وإن اتفقا نفذ في الجمع بينهما من غير توكيل واختلفوا فيما إذا اتفقا على القرعة فقال
مالك والأوزاعي راسخون ينفذ بغير توكيل ولا إذن من الزوجين وقال الكوفيون والشافعي وأحمد
يحتاجان إلى الإذن فأما مالك ومن تابعه فألحقوه بالعنين والمولى فإن الحكم يطلق عليهم ما فكذلك
هذا وإضافتهما كان المخاطب بذلك الحكم وإن الإرسال إليهم يدل على أن بلوغ الغاية من الجمع أو
التفريق إليهم ويجري الباقي على الأصل وهو أن الطلاق يسد الزوج فإن إذن في ذلك والاطلاق عليه
الحاكم ثم ذكر طرفاً من حديث المسور في خطبة على بنت أبي جهل وقد تقدمت الإشارة إليه في النكاح
واعترضه ابن التين بأنه ليس فيه دلالة على ما ترجم به ونقل ابن بطال قبله عن المهلب قال إنما حاول
البخاري بإيراده أن يجعل قول النبي صلى الله عليه وسلم فلا آذن خلعا ولا يقوى ذلك لأنه قال في الخبر
إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي فدل على الطلاق فإن أراد أن يستدل بالطلاق على الطلع فهو
ضعيف وإنما يؤخذ منه الحكم بقطع الذرائع وقال ابن المنير في الحاشية يمكن أن يؤخذ من كونه صلى
الله عليه وسلم أشار بقوله فلا آذن إلى أن علياً يترك الخطبة فإذا ساغ جواز الإشارة بعدم النكاح
المتحقق به جواز الإشارة بقطع النكاح وقال الكرماني يؤخذ بمطابقة الترجمة من كون فاطمة

باب الشقاق وهل
يشير بالطلع عند الضرورة
وقوله تعالى وإن خفتم
شقاق بينهما الآية
حدثنا أبو الوليد حدثنا
الليث عن ابن أبي مليكة
عن المسور بن مخرمة
الزهري قال سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول
إن بني المغيرة استأذنوا في
أن ينكح على ابنتهم فلا
آذن

ما كانت ترضى بذلك فكان الشقاق بينهما وبين علي متوقفا فأراد صلى الله عليه وسلم دفع وقوعه بمنع
 على من ذلك بطريق الإيماء والإشارة وهي مناسبة جيدة ويؤخذ من الآية ومن الحديث العمل بسد
 الذرائع لأن الله تعالى أمر ببعث الحكيم عند خوف الشقاق قبل وقوعه كذا قال المهلب ويحتمل أن
 يكون المراد بالخوف وجود علامات الشقاق المقتضى لاستمرار السكدة وسوء المعاشرة ﴿ (قوله
 باب لا يكون بيع الامسة طلاقا) في رواية المستمل طلاقها ثم اورد فيه قصة بريرة قال ابن
 التين لم يأت في الباب بشئ مما يدل عليه التبريد لكن لو كانت عصمتها عليه بإقية ما خبرت بعد عتقها
 لأن شراء عائشة كان العتق بازائه وهذا الذي قاله عجيب اما اولافان الترجمة مطابقة فان العتق اذا لم
 يستلزم الطلاق فالبيع بطريق الاولى وايضا فان التخيير الذي جرى الى الفراق لم يقع الا بسبب العتق
 لا بسبب البيع واما ثانيا فانها لو طلقت بمجرد البيع لم يكن للتخيير فائدة واما ثالثا فان آخر كلامه يرد
 اوله فانه ثبت ما نفاه من المطابقة قال ابن بطال اختلاف السلف هل يكون بيع الامسة طلاقا فقال
 الجمهور لا يكون بيعها طلاقا وروى عن ابن مسعود وابن عباس وابي بن كعب ومن التابعين عن سعيد
 ابن المسيب والحسن ومجاهد قائلوا يكون طلاقا وعسكوا بظاهر قوله تعالى والمحصنات من النساء الا
 ما ملكت ايمانكم وحجة الجمهور حديث الباب وهو ان بريرة عتقت فتخيرت في زوجها فلو كان طلاقا
 يقع بمجرد البيع لم يكن للتخيير معنى ومن حيث النظر انه عقد على منعة فلا يبطله بيع الرقبة كافي
 العين المخرجة والآية ترات في المبيات فمن المراد بملك اليمين على ما ثبت في الصحيح من سبب نزولها
 انه مملوك وما نقله عن الصحابة اخرج ابن ابي شيبة بأسانيد فيها انقطاع وفيه عن جابر وانس ايضا
 وما نقله عن التابعين فيه بأسانيد صحيحة وفيه ايضا عن عكرمة والشعبي نحوه واخرج سعيد بن
 منصور عن ابن عباس بسند صحيح وروى حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه قال اذا زوج
 عبده بأمنه فالطلاق بيد العبد واذا اشترى امه لها زوج فالطلاق بيد المشتري واخرج سعيد بن منصور
 من طريق الحسن قال اباي العبد طلاقه وحديث عائشة في قصة بريرة اورده المصنف في اول الصلاة
 وفي عدة ابواب مطولا ومختصرا وطريق ربيعة التي اوردها هنا اوردها موصولة من طريق مالك عنه
 عن القاسم عن عائشة واوردتها في الاطعمة من طريق اسمعيل بن جعفر عنه عن القاسم مرسل ولا
 يضار سائلة لان مالك الاحتفظ من اسمعيل واثن وقد واقعه اسامة بن زيد وغير واحد عن القاسم
 وكذلك رواه عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة لكن صدره بقصة اشتراط الذين باعوهها على
 عائشة ان يكون لهم الولاء وقد تقدم مستوفى في كتاب العتق وكذا رواه عروة وهجرة والاسود راين
 المسكي عن عائشة وكذا رواه نافع عن ابن عمر ان عائشة ومنهم من قال عن ابن عمر عن عائشة وروى
 قصة البرمة واللحم انس وتقدم حديثه في الهبة ويأتي وروى ابن عباس قصة تخييرها لما عتقت كما
 يأتي بعد طرقه كما هي صحيحة (قوله كان في بريرة) تقدم ذكرها وضبط اسمها في اواخر العتق
 وقبل انها بطيعة بفتح التون والموحدة وقيل انها بطيعة بكسر القاف وسكون الموحدة وقيل ان اسم
 ابيها صفوان وان له صحبة واختلف في مواليها في رواية اسامة بن زيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن
 القاسم عن عائشة ان بريرة كانت لناس من الانصار وكذا عند النسائي من رواية سماعة عن عبد الرحمن
 ووقع في بعض الشروح لآل ابي طيب وهو وهم من قائله انتقل وهمه من ايمان احد رواة قصة بريرة
 عن عائشة الى بريرة وقيل لآل بني هلال اخرج الترمذي من رواية جرير عن هشام بن عروة
 (قوله ثلاث سنن) وفي رواية هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ثلاث قضيات

باب لا يكون بيع الامسة
 طلاقا حدثنا اسمعيل
 ابن عبد الله حدثني مالك
 عن ربيعة بن ابي عبيد
 الرحمن عن القاسم بن محمد
 عن عائشة رضي الله عنها
 زوج النبي صلى الله عليه
 وسلم قالت كان في بريرة
 ثلاث سنن احدي السنن

وفي حديث ابن عباس عند اجدوا في داود تضي فيها النبي صلى الله عليه وسلم اربع قضيات فذكر
 نحو حديث عائشة وزادوا امرها ان تعد عدة الحرة اخرجها الدار قطنى وهذه الزيادة لم تع في حديث
 عائشة فلذلك اقتصر على ثلاث لكن اخرج ابن ماجة من طريق الثوري عن منصور عن ابراهيم
 عن الاسود عن عائشة قالت امرت بريرة ان تعد بثلاث حيض وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله
 تعد عدة الحرة ويخالف ما وقع في رواية اخرى عن ابن عباس تعد بحيضة وقد تقدم البحث في
 عدة المختلعة وان من قال الخلع فسبح قال تعد بحيضة وهذا ليس اختيار العتقة نفسها اطلاقا فكان
 القياس ان تعد بحيضة لكن الحديث الذي اخرج ابن ماجة عن طريق الشيباني بل هو في اعلى
 درجات الصحة وقد اخرج ابو يعلى والبيهقي من طريق ابى معشر عن هشام بن عروة عن ابيه عن
 عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل عدة بريرة عدة المطلقة وهو شاهد قوي لان ابامعشروا
 كان فيه ضعف لكن يصلح في المنايعات واخرج ابن ابى شيبه بأسانيد صحيحة عن عثمان وابن عمر
 وزيد بن ثابت وآخرين ان الامة اذا عتقت تحت العبد فطلاقها طلاق عبد وعدتها عدة حرة
 وقد قدمت في العتق ان العلماء صنفوا في قصة بريرة تصانيف وان بعضهم اوصلها الى اربع مائة
 فائدة ولا يخالف ذلك قول عائشة ثلاث سنن لان مراد عائشة ما وقع من الاحكام فيها مقصودا خاصة
 لكن لما كان كل حكم منها يستعمل على تعديد قاعدة يستلزم العالم ان يظن منها فوائد جمة وقع التكرار
 من هذه الطبيعة وانضم الى ذلك ما وقع في سياق القصة غير مقصود فان في ذلك ايضا فوائد تؤخذ بطريق
 التنصيص والاستنباط او اقتصر على الثلاث او الاربع لكونها اظهر ما فيها وما عداها انما يؤخذ
 بطريق الاستنباط اولانها اهم والحاجة اليها المس قال القاضي عياض معنى ثلاث اربع انها
 شرعت في قصتها وما يظهر فيها مما سوى ذلك فكان قد علم من غير قصتها وهذا اول من قول من قال
 ليس في كلام عائشة حصر ومفهوم العدد ليس بحجة وما شبه ذلك من الاعتذارات التي لا تدفع
 سؤال ما الحكم في الاختصار على ذلك (قوله انها عتقت فخيرت) زاد في رواية اسمعيل بن
 جعفر في ان تفرقت زوجها او تفارقه وتقر بفتح الناف وتشد يد الرأى تدوم وتقدم في العتق
 من طريق الاسود عن عائشة فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم فخيرها من زوجها فاختارت نفسها
 وفي رواية للدارقطنى من طريق ابان بن صالح عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال لبريرة اذهبي فقد عتقت معك بضعت زاد ابن سعد من طريق الشعبي مرسل
 فاخترى وياتى تمام ذلك في شرح الباب الذي بعده هذا بيان (قوله وقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الولاء لمن اعنت) هذه السنة الثانية وقد تقدم بيان سببها مستوفى في العتق والشروط وفي
 رواية نافع عن ابن عمر الماضية وكذا في عدة طرق عن عائشة انما الولاء لمن اعنت ويستفاد منه
 ان كلمة انما تفيد الحصر والامس الزم من اثبات الولاء لاعتق نفسه عن غيره وهو الذي اريد من الخبر
 ويؤخذ منه انه لا ولأ لا انسان على احد غير العتق فيتنى من اسلم على يده احد وسيأتى البحث فيه
 في الفرائض وانه لا ولأ لا لاعتق خلافا لاسحق ولان حالف انسانا خلافا لثقة من السلف وبه
 قال ابو حنيفة ويؤخذ من عمومته ان الحربى لو اعنت عبدا ثم اسلم انه يستمر ولاؤه وبه قال الشافعى
 وقال ابن عبد البر انه قياس قول مالك ووافق على ذلك ابو يوسف وخالف اصحابه فانهم قالوا للعتق
 في هذه الصورة ان يتولى من يشاء (قوله ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم) زاد في رواية
 اسمعيل بن جعفر بيت عائشة (قوله والبرمة تفور بلحم فقرب اليه خبز وادم من ادم
 البيت فقال

انها اعتقت فخيرت في
 زوجها وقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الولاء
 لمن اعنت ودخل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 والبرمة تفور بلحم فقرب
 اليه خبز وادم من ادم
 البيت فقال

جعفر دعا بالغداء فأتى بخبز (قوله المار البرمة فيها لحم قالوا بلى ولكن ذلك لحم تصدق به على بريرة وأنت لانا كل الصدقة) وقع في رواية الاسود عن عائشة في الزكاة وأتى النبي صلى الله عليه وسلم بلحم فقالوا هذا ما تصدق به على بريرة وكذا في حديث انس في الهبة ويجمع بينهما بما سأل عنه أتى به وقيل له ذلك ووقع في رواية عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة في كتاب الهبة فأهدى لها اللحم فقيل هذا تصدق به على بريرة فان كان الضمير لبريرة فكأنه اطلق على الصدقة عليها هدية لها وان كان لعائشة فلان بريرة لما تصدقوا عليها باللحم اهدت منه لعائشة ويؤيده ما وقع في رواية اسامة ابن زيد عن القاسم عند احمد وابن ماجه ودخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم والمرجل يقول بلحم فقال من اين لك هذا قالت اهدته لنا بريرة وتصدق به عليها وعند احمد ومسلم من طريق ابي معاوية عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة وكان الناس يتصدقون عليها قهري لنا وقد تقدم في الزكاة ما يتعلق بهذا المعنى واللحم المذكور وقع في بعض الشروح انه كان لحم بقرة وفيه نظربل جاء عن عائشة تصدق على مولاتي بشاة من الصدقة فهو اولي ان يؤخذ به ووقع بعد قوله هو عليها صدقة ولنا هدية من رواية ابي معاوية لمذكورة فكلوه وسأله كرفوا ثلثه بعد ما بين ان شاء الله تعالى (قوله باب اخبار الامة تحت العبد) يعني اذا عتقت وهذا مضمير من البخاري الى ترجيح قول من قال ان زوج بريرة كان عبدا وقد ترجم في اوائل النكاح بحديث عائشة في قصة بريرة باب الحرة تحت العبد وهو جزم منه ايضا بأنه كان عبدا ويأتي بيان ذلك في الباب الذي يليه واعترض عليه هناك ابن المنير بأنه ليس في حديث الباب ان زوجها كان عبدا واثبات الخبر لها لا يدل لان المخالف يدعي ان لافرق في ذلك بين الحر والعبد والجواب ان البخاري جرى على عادته من الاشارة الى ما في بعض طرق الحديث الذي يورده ولا شك ان قصة بريرة لم تعدد وقد رجح عنده ان زوجها كان عبدا فلذلك جزم به واقتضت الترجمة بطريق المفهوم ان الامة اذا كانت تحت حر فعتقت لم يكن لها خيار وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور الى ذلك وذهب الكوفيون الى اثبات الخيار لمن عتقت سواء كانت تحت حرام عبداً أو تمسكوا بحديث الاسود بن يزيد عن عائشة ان زوج بريرة كان حراً وقد اختلف فيه على راويه هل هو من قول الاسود او رواه عن عائشة او هو قول غيره كما سأبينه قال ابراهيم بن ابي طالب احدث حفظ الحديث وهو من اقران مسلم فيما أخرجه البيهقي عنه خالف الاسود والناس في زوج بريرة وقال الامام احمد انما يصح انه كان حراً عن الاسود وحده وما جاء عن غيره فليس بذلك وصح عن ابن عباس وغيره انه كان عبداً ورواه علماء المدينة واذا روى علماء المدينة شيئاً وعملوا به فهو اصح شيء واذا عتقت الامة تحت الحر فعتقها المتفق على صحته لا يفسخ بامر مختلف فيه اهـ وسبأتني مزبد لهذا بعد ما بين وحاول بعض الحنفية ترجيح رواية من قال كان حراً على رواية من قال كان عبداً فقال الرق تعقبه الحرية لا عكس وهو كما قال لكن محل طريق الجمع اذا تساوت الروايات في القوة امام التعدد في مقابلة الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة والشاذ مردود ولهذا لم يعتبر الجمهور طريق الجمع بين الروايتين مع قولهم انه لا يصار الى الترجيح مع امكان الجمع والذي يحصل من كلام محققهم وقد اكثر منه الشافعي ومن تبعه ان محل الجمع اذا لم يظلم العلط في احدي الروايتين ومنهم من شرط التساوي في القوة قال ابن طال اجمع العلماء ان الامة اذا عتقت تحت عبداً فان لها الخيار والمعنى فيسه ظاهراً لان العبد غير مكافئ للحر في اكثر الاحكام فاذا عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمتها او المفارقة لانها في وقت العتق عليها لم تكن من اهل الاختيار واحتج من قال ان لها الخيار

المار البرمة فيها لحم قالوا بلى ولكن ذلك لحم تصدق به على بريرة وأنت لانا كل الصدقة قال عليها صدقة ولنا هدية باب اخبار الامة تحت العبد حديثنا ابو الوليد حدثنا شعبه وهمام عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال رايته عبداً يعني زوج بريرة حدثنا عبد الاعلى بن جاد حدثنا وهيب حدثنا ايوب عن عكرمة

ولو كانت تحت حر بأنهما عند التزويج لم يكن لهما رأى لاتفاقهم على ان لمولاها ان يزوجهما بغير رضاها
فاذا اعتقت تزوجهما حال لم يكن قبل ذلك وعارضهم الآخرون بأن ذلك لو كان مؤثرا ثبت الخيار للبكر
اذا زوجها ابوها ثم بلغت رشيدة وليس كذلك فكذلك الامة تحت الحرفاء لم يثبت لها بالعق حلال ترافع
به عن الحرف كانت كالكنايسة تسلم تحت المسلم واختلف في التي تخنار الفراق هل يكون ذلك طلاقا
او فسحاقتا مالكا والارزاعي والليث تكون طلقة بائنة وثبت مثله عن الحسن وابن سيرين اخرج
ابن ابي شيبة وقال الباقر يكون فسحا لا طلاقا (قوله عن ابن عباس قال رايته عبدا يعني زوج بريرة)
هكذا اوردته مختصرا من هذا الوجه وهو لفظ شعبية وكذا اخرجها الاسماعيلي من طريق مربي عن
ابي الوليد شيخ البخاري فيه عن شعبة وحده وزاد الاسماعيلي من طريق عبد الصمد عن شعبة رايته
يبكي وفي رواية له ان قدر رايته يتبعها واما لفظ همام فأخرجها ابوداود من طريق عفان عنه بلفظ ان زوج
بريرة كان عبدا اسود يسمى مغيثا فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم وامرها ان تعتد وساقه احمد عن
عفان عن همام وطول اوفيه انها تعتد عدة الحرة ثم اورد البخاري الحديث من وجهين عن ابوب عن
عكرمة عن ابن عباس قال في احدهما ذاك مغيث عبد بنى فلان يعني زوج بريرة وفي الاخرى كان زوج
بريرة عبدا اسود يقال له مغيث وهكذا جاء من غير وجه ان اسمه مغيث وضبط في البخاري بضم اوله
وكسر المعجمة ثم تحتانية ساكنة ثم مثناة ووقع عند العسكري بفتح المهملة وتشديد الجانية
واخره موحدة والاول اثبت وبه جزم ابن ما كولا وغيره ووقع عند المستغفري في الصحاح من طريق
محمد بن عجلان عن يحيى بن عروة عن عروة عن عائشة في قصة بريرة ان اسم زوج بريرة مغيث
وما ظنه الا تصحيحا (قوله عبد النبي فلان) عند الترمذي من طريق سعيد بن ابى عروبة عن ابوب
كان عبدا اسود بنى المغيرة وفي رواية هشيم عن سعيد بن منصور وكان عبدا لآل المغيرة من بني
مخزوم ووقع في المعرفة لابن منده مغيث مولى احمد بن جحش ثم ساق الحديث من طريق سعيد بن ابى
عروبة مثل ما وقع في الترمذي لكن عند ابى داود بسند فيه ابن اسحق وهي عند مغيث عبد لآل
ابى احمد وقال ابن عبيد البر مولى بنى مطيع والاول اثبت لصحة اسناده وبعدها لآل بنى المغيرة
من آل مخزوم كافي رواية هشيم وبنى جحش من اسد بن خزيمية وبنى مطيع من آل عدي بن كعب
ويمكن ان يدعى انه كان مشتركا بينهم على بعده وانتقل (قوله باب شفاعته النبي صلى الله
عليه وسلم في زوج بريرة) اى عند بريرة ارجع الى عصمته قال ابن المنير موقع هذه الترجمة من الفقه
تسويغ الشفاعة للحاكم عند الخصم في خصمه ان يحط عنه او يسقط ونحو ذلك وتعقب بأن قصة بريرة
لم تقع الشفاعة فيها عند الترافع وفيه نظر لان ظاهر حديث الباب انه بعد الحكم لكن لم يصرح بالترافع
اذ روية ابن عباس لزوجها يبكي وقول العباس ٢ وبعده لورا حتمه فيحتمل ان يكون القول عند الترافع
لان الواو لا تقتضى الترتيب (قوله حديثي محمد) هو ابن سلام على ما بينت في المقدمة وقد اخرج
النسائي عن محمد بن بشار وابن ماجه عن محمد بن المثنى ومحمد بن خلاد الباعلي قالوا حدثنا عبد الوهاب
الثقفي وابن بشار وابن المثنى من شيوخ البخاري فيحتمل ان يكون المراد احدهما (قوله حديثنا
عبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقفي وخالد شيخه هو الخزاز وقد سبق في الباب الذي قبله عن
قتيبة عن عبد الوهاب وهو الثقفي هذا عن ابوب فكان له فيه شيوخ لكن رواية خالد الخزاز اتم
سياقا كما ترى وطريق ابوب اخرجها الاسماعيلي من طريق محمد بن الوليد البصري عن عبد
الوهاب الثقفي وطريق خالد اخرجها من طريق احمد بن ابراهيم الدوري عن الثقفي ايضا وساقه

عن ابن عباس قال ذاك
مغيث عبد بنى فلان يعني
زوج بريرة كأنى انظر
اليه يتبعها في سكك المدينة
يبكي عليها * حدثنا قتيبة
ابن سعيد حدثنا عبد
الوهاب عن ابوب عن
عكرمة عن ابن عباس
رضي الله عنهما قال كان
زوج بريرة عبدا اسود
يقال له مغيث عبد النبي
فلان كأنى انظر اليه
يطوف وراءها في سكك
المدينة في باب شفاعته
النبي صلى الله عليه وسلم
في زوج بريرة * حدثني
محمد بن عبد الوهاب
حدثنا خالد عن عكرمة
عن ابن عباس ان زوج
بريرة كان عبدا يقال له
مغيث كأنى انظر اليه

٢ قوله وقول العباس
الحديث في جميع النسخ
وحررهما هـ

يطوف خلفها يبكي ودموعه
تسيل على لحيتيه فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
لعباس يا عباس الان تعجب
من حب مغيث بريرة ومن
بغض بريرة مغيثا فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
لورايجته قالت يا رسول
الله تأمرني قال انما انا اشفع
قالت فلا حاجة لي فيه
باب في حديثنا بعبد
الله بن رجاء اخبرنا شعبة
عن الحكم عن ابراهيم عن
الاسود ان عائشة ارادت
ان تشتري بريرة فأتى
مواليها الا ان يشترطوا
الولاء فذكرت ذلك للنبي
صلى الله عليه وسلم فقال
اشترها واعتقها فانما
الولاء لمن اعتق واتى النبي
صلى الله عليه وسلم بلحم
فقبل ان هذا ما تصدق به
على بريرة فقال هولها
صدقة ولنا هدية حمدتنا
آدم حمدتنا شعبة وزاد
في خبرت من زوجها

عنهما نحو ما وقع عند البخاري (قوله يطوف خلفها يبكي) في رواية وهيب عن ايوب في الباب الذي
قبله يتبعها في سكك المدينة يبكي عليها والسكك بكسر الميم وفتح الكاف جمع سكة وهي الطرق ووقع
في رواية سعيد بن ابى عروبة في طرق المدينة ونواحيها وان دموعه تسيل على لحيتيه يترضاها لاختاره
فلم يفعل وهذا ظاهره ان سؤاله لما كان قبل الفرقة وظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم في رواية
الباب لورايجته ان ذلك كان بعد الفرقة وبه جزم ابن بطال فقال لو كان قبل الفرقة لقال لو اخترته
(قلت) ويحتمل ان يكون وقع له ذلك قبل وبعد وقد عمل برواية سعيد من لم يشترط الفور في الخيارات هنا
وسياتى البحث فيه بعد (قوله يا عباس) هو ابن عبد المطلب والدر اوى الحديث وتقدم ما فيه وفي
رواية ابن ماجه فقال النبي صلى الله عليه وسلم ليعباس يا عباس وعند سعيد بن منصور عن هشيم قال
انبا ناخلة هو الحداء بسنده ان العباس كان كام النبي صلى الله عليه وسلم ان يطلب اليها في ذلك وفيه
دلالة على ان قصة بريرة كانت متأخرة في السنة التاسعة او العاشرة لان العباس انما سكن المدينة بعد
رجوعهم من غزوة الطائف وكان ذلك في اواخر سنة ثمان ويؤيده ايضا قول ابن عباس انه شاهد
ذلك وهو انما قدم المدينة مع ابويه ويؤيد تأخر قصتها ايضا بخلاف قول من زعم انها كانت قبل الافك ان
عائشة في ذلك الزمان كانت صغيرة فيبعد وقوع تلك الامور والمراجعة والمسارة الى الشراء والعق من
يومئذوا ايضا فقول عائشة ان شاء مواليك ان اعدا لهم عدة واحدة فيسه اشارة الى وقوع ذلك في آخر
الامر لانهم كانوا في اول الامر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وفي كل ذلك رد على من
زعم ان قصتها كانت متقدمة قبل قصة الافك وحمله على ذلك وقوع ذكرها في حديث الافك وقد
قدمت الجواب عن ذلك هناك ثم رأت الشيخ تقي الدين السبكي استشكل القصة ثم جوز انها كانت
تخدم عائشة قبل شرائها واشترتها واخرت عتقها الى بعد الفتح او دام حزن زوجها عليها مدة طويلة
او كان حصل الفسخ وطلب ان ترده بعقد جديد وكانت لعائشة ثم باعها ثم استعادتها بعد الكتابة اه
واقوى الاحتمالات الاول كجاري (قوله لورايجته) كذا في الاصول بمائة واحدة ووقع في رواية
ابن ماجه لورايجته باثبات تحنانية ساكنة بعد المشاة وهي لغة ضعيفة وزاد ابن ماجه فانه
ابو ولدك وظاهره انه كان له منها ولد (قوله تأمرني) زاد الاسماعيلي قال لا وفيه اشعار بأن
الامر لا ينحصر في صبغة افعل لانه خاطبها بقوله لورايجته فقالت تأمرني اي تريد من هذا القول
الامر فيجب على وعند ابن مسعود من مرسل ابن سيرين بسند صحيح فقالت يا رسول الله اشئ
واجب على قال لا (قوله قال انما انا اشفع) في رواية ابن ماجه انما اشفع اي اقول ذلك على سبيل
الشفاعة له لا على سبيل الحتم عليك (قوله فلا حاجة لي فيه) اي فاذا لم تلزمني بذلك لا اختار العود
اليه وقد وقع في الباب الذي بعده لواء عطني كذا وكذا ما كنت عنده (قوله باب)
كذا لهم بغير ترجمة وهو من متعلقات ما قبله واورد فيه قصة بريرة عن عبد الله بن رجاء عن شعبة عن
الحكم وهو ابن عتبة بمائة وموحد مصغر عن ابراهيم وهو التخي عن الاسود وهو ابن يزيد ان
عائشة ارادت ان تشتري بريرة فساق القصة مختصرة وصورة سياقه الارسال لكن اوردته في كفارات
الايمن مختصرا عن سليمان بن حرب عن شعبة فقال فيه عن الاسود عن عائشة وكذا اوردته في
القرائض عن حفص بن عمر عن شعبة وزاد في آخره قال الحكم وكان زوجها حرا ثم اوردته بعده من
طريق منصور عن ابراهيم عن الاسود ان عائشة فساق نحو سباق الباب وزاد فيه وخيرت فاخترت
نفسها وقالت لواء عطيت كذا وكذا ما كنت معه قال الاسود وكان زوجها حرا قال البخاري قول الاسود

منقطع وقول ابن عباس رأيت عبيدا اصح وقال في الذي قبله في قول الحكم نحو ذلك وقد اورد البخاري
عقب رواية عبد الله بن رجاء هذه عن آدم عن شعبة ولم يسق لفظه لكن قال وزاد فخيرت من زوجها
وقد اورد في الزكاة عن آدم بهذا الاسناد فلم يذكر هذه الزيادة وقد اخرج البيهقي من وجه آخر
عن آدم شيخ البخاري فيه فجعل الزيادة من قول ابراهيم ولنظنه في آخره قال الحكم قال ابراهيم وكان
زوجها خيرا فخيرت من زوجها قطهران هذه الزيادة مدرجة وحديثها في الزكاة لذلك وانما اوردناها
مشيرا الى ان اصل التخيير في قصة برة ثابت من طريق اخرى وقد قال الدارقطني في العلل لم يختلف
على عروة عن عائشة انه كان عبيدا وكذا قال جعفر بن محمد بن علي عن ابيه عن عائشة وابو الاسود
واسامة بن زيد عن القاسم (قلت) وقع لبعض الرواة فيه غلط فأخرج قاسم بن اصبغ في مصنفه
وابن حزم من طريقه قال انبانا احمد بن يزيد المعلم حدثنا موسى بن معاوية عن جرير عن هشام عن
ابيه عن عائشة كان زوج برة حرا وهذا وهم من موسى او من احمد فان الحفاظ من اصحاب هشام
ومن اصحاب جرير قالوا كان عبيدا منهم اسحق بن راهويه وحديثه عند النسائي وعثمان بن ابي شيبة
وحديثه عند ابي داود وعلي بن حجر وحديثه عند الترمذي وأصله عند مسلم واحال به على رواية ابي
اسامة عن هشام وفيه انه كان عبيدا قال الدارقطني وكذا قال ابو معاوية عن هشام بن عروة عن عبد
الرحمن بن القاسم عن ابيه (قلت) ورواه شعبة عن عبد الرحمن فقال كان حرا ثم رجع عبد الرحمن
فقال ما ادري وقد تقدم في العتق قال الدارقطني وقال عمران بن حدير عن عكرمة عن عائشة كان حرا
وهو وهم (قلت) في شيبين في قوله حر وفي قوله عن عائشة وانما هو من رواية عكرمة عن ابن عباس
ولم يختلف على ابن عباس في انه كان عبيدا وكذا جزم به الترمذي عن ابن عمر وحديثه عند الشافعي
والدارقطني وغيرهما وكذا اخرج النسائي من حديث صفية بنت ابي عبيد قالت كان زوج برة
عبيدا وسنده صحيح وقال النووي يؤيد قول من قال انه كان عبيدا قول عائشة كان عبيدا ولو كان حرا ولم
يخيرها فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبدًا ثم علقت بقولها ولو كان حرا لم يغيرها ومثل هذا لا يكاد
احد يقوله الا توقيفا وتعقب بأن هذه الزيادة في رواية جرير عن هشام بن عروة في آخر الحديث
وهي مدرجة من قول عروة بين ذلك في رواية مالك وابي داود والنسائي نعم وقع في رواية اسامة بن زيد
عن عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت كانت برة مكاتبه لاناس من الانصار وكانت
تحت عبد الحديث اخرج ابن ماجه والبيهقي واسامة فيهما مقال وامادعوى ان ذلك لا يقال
الا بتوقيف فرددة فان للاختلاف فيه محال وقد تقدم قريبا توجيهه من حيث النظر ايضا قال الدارقطني
وقال ابراهيم عن الاسود عن عائشة كان حرا (قلت) واصرح ما رأيت في ذلك رواية ابي معاوية
حدثنا الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كان زوج برة حرا فلما عتقت خبرت
الحديث اخرج احمد عنه واخرج ابن ابي شيبة عن ادريس عن الاعمش بهذا السند عن عائشة قالت
كان زوج برة حرا ومن وجه آخر عن النخعي عن الاسود ان عائشة حدثت ان زوج برة كان
حرا حين اعتقت فدللت الروايات المفصلة التي قدمتها آتفا على انه مدرج من قول الاسود او من دونه
فيكون من امثلة ما ادرج في اول الخبر وهو نادر فان الاكثر ان يكون في آخره ودونه ان يقع في وسطه
وعلى تقدير ان يكون موصولا فيرجح رواية من قال كان عبيدا بالكثره وايضا قال المرء اعرف
بحديثه فان القاسم ابن اخي عائشة وعروة بن اخها وتابعهما غيرهما فروايتهم ما اولي من رواية الاسود
فانهم ما اقبل بعائشة واعلم بحديثها والله اعلم ويرجح ايضا بان عائشة كانت تذهب الى ان الامه اذا

عنت تحت الحرا لا خيار لها وهذا بخلاف ما روى العراقيون عنها فكان يلزم على اصل مذهبهم ان يأخذوا بقولها ويدعوا ما روى عنها الا سيما وقد اختلف عنها فيه وادعى بعضهم انه يمكن الجمع بين الروايتين بحمل قول من قال كان عبدا على اعتبار ما كان عليه ثم اعتق فان ذلك قال من قال كان حرا او يرد هذا الجمع ما تقدم من قول عروة كان عبدا ولو كان حرا لم ينجروا خروجه الترمذي بلفظ ان زوج بريرة كان عبدا اسود يوم اعنت فلهذا يعارض الرواية المتقدمة عن الاسود ويعارض الاحتمال المذكور احتمال ان يكون من قال كان حرا اراد ما آل اليه امره واذا تعارض اسنادا واحتمالا احتجج الى الترجيح برواية الاكثر ترجيحها وكذلك الاحتفاظ وكذلك الالزام وكل ذلك موجود في جانب من قال كان عبدا وفي قصة بريرة من القوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق جواز الكتابة بالسنة تقرير الحكم الكتاب وقد روى ابن ابي شيبة في الاوائل بسند صحيح انها اول كتابة كانت في الاسلام وورد عليه قصة سلمان فيجمع بأن اوليته في الرجال واولية بريرة في النساء وقد قيل ان اول مكاتب في الاسلام ابوامية عبد عمر وادعى الروياني ان الكتابة لم تكن تعرف في الجاهلية وخواتم يؤخذ من مشروعيتها بحجج الكتاب لبيع الى اجل والاستقراض ونحو ذلك وفيه الحاق الاماء بالعبدان الآية ظاهرة في الذكور وفيه جواز كتابة احد الزوجين الرقيقين وبلحق به جواز بيع احد عبادون الاخر وجواز كتابة من لا مال له ولا حرفة كذا قيل وفيه نظر لانه لا يلزم من طلبها من عائشة الاعانة على حالها ان يكون لا مال لها ولا حرفة وفيه جواز بيع المكاتب اذا رضى ولم يهجر نفسه اذا وقع التراضي بذلك وحمله من منع على انها هجرت نفسها قبل البيع ويحتاج الى دليل وقيل انما وقع البيع على نجوم الكتابة وهو بعد جدا ويؤخذ منه ان المكاتب بعد ما بقي عليه شيء فيتقرب منه اجراء احكام الرقيق كلها في النكاح والجنابات والحدود وغيرها وقد اكثر سردها من ذكرنا انهم جمعوا القوائد المستنبطة من حديث بريرة ومن ذلك ان من ادى اكثر نجومه لا يعتق تغلبا لحكم الاكثر وان من ادى من النجوم بقدر قيمته لا يعتق وان من ادى بعض نجومه لم يعتق منه بقدر ما ادى لان النبي صلى الله عليه وسلم اذن في شراء بريرة من غير استئصال وفيه جواز بيع المكاتب والرقيق بشرط العتق وان يبيع الامة المروجة ليس طلاقا كما تقدم تقريره قريبا وان عتقها ليس طلاقا ولا فسخا ثبوت التخيير فلو طلقت بذلك واحدة لكان لزوجها الرجعة ولم يتوقف على اذنها او ثلثا لم يقل طلاقا لورا جنته لانها ما كانت تحل له الا بعد زوج آخر وان يبيعها لا يبيع لمشتريها وطأها لان تخييرها يدل على بقاء علقته العصة وان سيد المكاتب لا يمنعه من الاكتساب وان اكتسابه من بين الكتابة يكون له وجواز سؤال المكاتب من بيعته على بعض نجومه وان لم تحل وان ذلك لا يقتضي تعجيله وجواز سؤال ما لا يضطر السائل اليه في الحال وجواز الاستعانة بالمرأة المروجة وجواز تصرفها في مالها بغير اذن زوجها وبذل المال في طلب الاجر حتى في الشراء بالزيادة على ثمن المثل بقصد التقرب بالعتق ويؤخذ منه جواز شراء من يكون مطلقا تصرف السلعة بأكثر من ثمنها لان عائشة بذلت نقدا ما جعلوه نسيئة في تسع سنين لحصول الرغبة في النقد اكثر من النسيئة وجواز السؤال في الجملة لمن يتوقع الاحتياج اليه فتحمل الاخبار الواردة في الزجر عن السؤال على الاولوية وفيه جواز سعي المرقوق في فكالة رقيقته ولو كان سؤال من يشتري ليعتق وان اضر ذلك بسيدته لتصرف الشارع الى العتق وفيه بطلان الشروط القاسدة في المعاملات وصحة الشروط المشروعة لفهوم قوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وقيل

تقدم بطله في الشروط ويؤخذ منه أن من استثنى خدمة المرقوق عندي به لم يصح شرطه وإن من شرط شرط فاسد لم يستحق العقوبة إلا أن علم تحريره وأصر عليه وإن سيد المكاتب لا يمنعه من السعي في تحصيل مال الكتابة ولو كان حقه في الخدمة ثابتا وإن المكاتب إذا أدى نجره من الصدقة لم يرد لها السيد وإذا أدى نجره قبل حلوها كذلك ويؤخذ منه أنه يعتق إذا من قول موالي بريرة إن شاءت أن تحتسب عليك فإن ظاهره في قبول تعجيل ما تفقوا على تأجيله ومن لازمه حصول العتق ويؤخذ منه أيضا أن من تبرع عن المكاتب بما عليه عتق واستدل به على عدم وجوب الوضع عن المكاتب لقول عائشة أعد لها لهم عدة واحدة ولم ينكر واجيب بجواز قصد دفعهم لها بعد القبض وفيه جواز إبطال الكتابة رفخ عقدها إذا تراضى السيد والعبد وإن كان فيه إبطال التعديل بريرة على السعي بين عائشة ومواليها في فسخ كتابها لتتبرع عائشة وفيه ثبوت الولاء لا يمتنع والرد على من خالفه ويؤخذ من ذلك عدة مسائل كعتق السائبة والقطيع والحليف ونحو ذلك كثر بها العدد من تكلم على حديث بريرة وفيه مشروعية الخطبة في الأمر المهم والقيام فيها وتقدمة الحمد والثناء وقول ما بعد عند ابتداء الكلام في الحاجة وإن من وقع منه ما ينكر استحب عدم تعيينه وإن استعمال السجع في الكلام لا يكره إلا إذا قصد إليه فوقع مكلفا وفيه جواز اليمين فيما لا يحب فيه ولا سيما عند العزم على فعل الشيء وإن لغو اليمين لا كفارة فيه لأن عائشة حلفت أن لا تشترط ثم قال لها النبي صلى الله عليه وسلم اشترطي ولم ينقل كفارة وفيه مناجاة الاثنين بمحضرة الثالث في الأمر يستحب منه المناجى ويعلم أن من ناجاه يعلم الثالث ويستثنى ذلك من النبي لو أورد فيه وفيه جواز سؤال الثالث عن المناجاة المذكورة إذا ظن أن له تعلقا به وجواز إظهار السر في ذلك ولا سيما إن كان فيه مصلحة للمناجى وفيه جواز المساومة في المعاملة والتوكيل فيها ولو لاربق واستخدام الرقيق في الأمر الذي يتعلق بمواليه وإن لم يأذنوا في ذلك بخصوصه وفيه ثبوت الولاء للمرأة لمعتقة فيستثنى من عموم الولاء لجهة كراهية النسب فإن الولاء لا ينتقل إلى المرأة بالارث بخلاف النسب وفيه أن الكافر يرث ولأهله عتيقه المسلم وإن كان لا يرث فريه المسلم وإن الولاء لا يباع ولا يوهب وقد تقدم في باب مفرد في العتق ويؤخذ منه أن معنى قوله في الرواية الأخرى الولاء لمن أعطى الورق أن المراد بالمعطى المالك لأن ما شر الأعيان مطا فلا يدخل الوكيل ويؤيده قوله في رواية الثوري عن أحمد بن حنبل أعطى الورق وولى النعمة وفيه ثبوت الخيار للامنة إذا عتقت على التفصيل المتقدم وإن خيارها يكون على الفور لقوله في بعض طرقه أنهم عتقت فدعاها فخيرها فاختارت نفسها وللعلماء في ذلك أقوال * أحدها وهو قول الشافعي أنه على الفور وعنه يعتمد خيارها ثلاثا وقبل قيامها من مجلس الحاكم وقبل من مجلسها وهما من أهل الرأي وقبل يعتمد أو هو قول مالك والأوزاعي وأحمد وأبو داود في بعض طرقه وهو عند أبي داود من طريق ابن أسحق بأسانيد عن عائشة أن بريرة عتقت فذكر الحديث وفي آخره أن قربك فلاخبارك وروى مالك بسند صحيح عن حفصة أنها أقت بذلك وأخرج سعيد بن منصور عن ابن عمر مثله قال ابن عبد البر لا أعلم لها مخالفا من الصحابة وقال به جمع من التابعين منهم الفقهاء السبعة واختلف فيما لو وطئها قبل علمها بأن لها الخيار هل يسقط أولا على قواين العلماء أصحهما عند الحنابلة لا فرق وعند الشافعية تعذر بالجهل وفي رواية الدارقطني أن وطئك فلاخبارك ويؤخذ من هذه الزيادة أن المرأة إذا وجدت بزوجه أعيا ثم سكتته من الوطء بطل خيارها وفيه أن الخيار فسخ لا يملك الزوج فيه رجعة وتمسك من

قال له الرجعة بقول النبي صلى الله عليه وسلم لورا جعته ولا حجة فيه والامساك لها اختيار فتعين حل
المراجعة في الحديث على معناها للغوى والمراد رجوعها الى عصمتها ومنه قوله تعالى فلا جناح عليهما
ان يراجعا مع انها في المطلق ثلاثا وفيه ابطال قول من زعم استحالة ان يحب احدا الشخصين الاخر
والاخر يبغضه لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تعجب من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة
مغيثا نعم يؤخذ منه ان ذلك هو الاكثر الاغلب ومن ثم وقع التعجب لانه على خلاف المعتاد وجوز
الشيخ ابو محمد بن ابي جرة نفع الله به ان يكون ذلك مما ظهر من كثرة استئمال مغيث لها بأنواع من
الاستئالات كاظهاره جهات وردد خلفها وبكائه عليها مع ما ينضم الى ذلك من استئماله لها بالقول الحسن
والوعد الجليل والعادة في مثل ذلك ان يعيل القلب ولو كان نافرا قلما خالفت العادة وقع التعجب ولا
يلزم منه ما قال الاولون وفيه ان المرء اذا خير بين مباحين فآثر ما ينفعه لم يلزم ولو اضر ذلك برفيقه وفيه
اعتبار الكفاءة في الحرية وفيه سقوط الكفاءة برضا المرأة التي لا ولي لها وان من خير امراته فاختارت
فراقه وقع وانفسخ النكاح بينهما وقد تقدم وانها لو اختارت البقاء معه لم ينقص عدد الطلاق وكثر
بعض من تكلم على حديث بريرة بهنا في سرد تفاريع التخيير وفيه ان المرأة اذا ثبت لها الخيار فقات
لا حاجة لي به ترتب على ذلك حكم الفراق كذا قيل وهو مبني على ان ذلك وقع قبل اختيارها الفراق
ولم يقع الابدان الكلام وفيه من النظر ما تقدم وفيه جواز دخول النساء الا جانب بيت الرجل سواء كان
فيه ام لا وفيه ان المسكينة لا يلحقها في العتق ولدها ولا زوجها وفيه تحريم الصدقة على النبي صلى الله
عليه وسلم مطلقا وجواز التطوع منها على ما يلحق به في تحريم صدقة الفرض كازواجه ومواليه وان
موالي ازواج النبي صلى الله عليه وسلم لا تحرم عليهم الصدقة وان حرمت على الازواج وجواز اكل الغني
ما تصدق به على الفقير اذا اهداه له وبالبيع اولى وجواز قبول الغني هدية الفقير وفيه الفرق بين الصدقة
والهدية في الحكم وفيه نصح اهل الرجل له في الامور كها وجواز اكل الانسان من طعام من يسرأ كاه
منه ولو لم يأذن له فيه بخصوصه وبأن الامه اذا عتقت جاز لها ان تصرف بنفسها في امورها ولا يحجر لمعتقها
عليها اذا كانت رشيدة وانما تصرف في كسبها دون اذن زوجها ان كان لها زوج وفيه جواز الصدقة على
من يمونه غيره لان عائشة كانت تمون بريرة ولم يشكر عليها قبولها الصدقة وان لمن اهدى لاهله شيئا ان
يشرك نفسه معهم في الاخبار عن ذلك لقوله وهو لنا هدية وان من حرمت عليه الصدقة جاز له اكل عيناها
اذا تغير حكمها وانه يجوز للمرأة ان تدخل الى البيت زوجها ما لا يملكه بغير علمه وان تصرف في بيته
بالطبخ وغيره بالانه ووقوده وجواز اكل المرء ما يجده في بيته اذا غلب الحل في العادة وانه ينبغي تعريفه
بما يخشى توقفه عنه واستحباب السؤال عما استفاد به علم او ادب او بيان حكم او رفع شبهة وقد يجب
وسؤال الرجل عما لم يعده في بيته وان هدية الادنى للاعلى لا تستلزم الاثابة مطلقا وقبول الهدية وان
نزل قدرها جبر للمهدي وان الهدية تملك بوضعها في بيت المهدي له ولا يحتاج الى التصريح باقبول وان
لمن تصدق عليه بصدقة ان يتصرف فيها بما شاء ولا ينقص اجر المتصدق وانه لا يجب السؤال عن
اصل المال الواصل اذا لم يكن فيه شبهة ولا عن الذبيحة اذا ذبحت بين المسلمين وان من تصدق عليه
قليل لا ينسخه وفيه مشاورة المرأة زوجها في التصرفات وسؤال العالم عن الامور الدينية واعلام
العالم بالحكم لمن رآه يتعاطى اسبابه ولو لم يسأل ومشاورة المرأة اذا ثبت لها حكم التخيير في فراق
زوجها او الاقامة عنده وان على الذي يشاور بذل النصيحة وفيه جواز مخالفة المشير فيما يشير به

في غير الواجب واستحباب شفاعته الجاهل في الرفق بالخصم حيث لا ضرر ولا الزام ولا لوم على من خالف ولا غضب ولو عظم قدر الشافع وترجم له الناس شفاعته الجاهل في الخصوم قبل فصل الحكم ولا يجب على المشفوع عنده القبول ويؤخذ منه ان النصم في الشفاعة لا يسوغ فيما شق الاجابة فيه على المسؤول بل يكون على وجه العرض والترغيب وفيه جواز الشفاعة قبل ان يسألها المشفوع له لانه لم ينقل ان مغيثا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ان يشفع له كذا قيل وقد قدمت ان في بعض الطرق ان العباس هو الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فيحتمل ان يكون مغيثا سأل العباس في ذلك ويحتمل ان يكون العباس ابتداء ذلك من قبل نفسه شفقة منه على مغيث ويؤخذ منه استحباب ادخال السرور على قلب المؤمن وقال الشيخ ابو محمد بن ابي جرة نفع الله به فيه ان الشافع يؤجر ولو لم يحصل اجابته وان المشفوع عنده اذا كان دون قدر الشافع لم تمنع الشفاعة قال وفيه تنبيه صاحب صاحبه على الاعتبار بايات الله واحكامه لتعجب النبي صلى الله عليه وسلم العباس من حب مغيث بريرة قال ويؤخذ منه ان نظره صلى الله عليه وسلم كان كله بحضور وفكر وان كلما خالف العادة يتعجب منه ويعتبر به وفيه حسن ادب بريرة لانها لم تفصح برد الشفاعة وانما قالت لا حاجة لي فيه وفيه ان فرط الحب يذهب الحياء لما ذكر من حال مغيث وغلبه الوجد عليه حتى لم يستطع كتمان حبها وفي ترك النكبر عليه بيان جواز قبول عذر من كان في مثل حاله من يقع منه ما لا يليق بمنصبه اذا وقع بغير اختياره ويستنبط من هذا معذرة اهل المحبة في الله اذا حصل لهم الوجد من سماع ما يفهمون منه الاشارة الى احوالهم حيث يظهر منهم ما لا يصدر عن اختيار من الرقص ونحوه وفيه استحباب الاصلاح بين المتنازعين سواء كانا زوجين ام لا وتأكد الحرمة بين الزوجين اذا كان بينهما ولد لقوله صلى الله عليه وسلم انه ابو ولدك ويؤخذ منه ان الشافع يذكر للمشفوع عنده ما يبعث على قبوله من مقتضى الشفاعة والحامل عليها وفيه جواز شراء الامه دون ولدها وان الولد يثبت بانقراض والحكم ظاهر الامر في ذلك (قلت) ولم اقف على تسمية احد من اولاد بريرة والسكلام محتمل لان يرده انه ابو ولدها بالقوة لكنه خلاف الظاهر وفيه جواز نسبة الولدان امه وفيه ان المرأة التي لا اجار عليها ولو كانت معقوفة وجواز خطبة الكبير والشر يفعلن هو دونه وفيه حسن الادب في مخاطبة حتى من الاعلى مع الادنى وحسن التلطف في الشفاعة وفيه ان للعبدان يخطب مطلقته بغير اذن سيده وان خطبة المعتدة لا تحرم على الاجنبي اذا خطبها المطلقة وان فسخ النكاح لا رجعة فيه الا بنكاح جديد وان الحب والبغض بين الزوجين لا لوم فيه على واحد منهما لانه بغير اختيار وجواز بكاء المحب على فراق حبيبه وعلى ما يفوته من الامور الدنيوية ومن الدينية بطريق الاولى وانه لا عار على الرجل في اظهار حبه لزوجته وان المرأة اذا انقضت الزوج لم يكن لوليها كراهها على عشرة واذ احبته لم يكن لوليها التفريق بينهما وجواز ميل الرجل الى امرأة يطمع في تزويجها او رجعتها وجواز كلام الرجل لمطلقته في الطرق واستعطافها واتباعها اين سلكت كذلك ولا يخفى ان محل الجواز عند امان الفتنة وجواز الاخبار عما يظهر من حال المرأة وان لم تفصح به لقوله صلى الله عليه وسلم للعباس ما قال وفيه جواز رد الشافع المنة على المشفوع اليه بقبول شفاعته لان قول بريرة للنبي صلى الله عليه وسلم انا امرني ظاهري انه لو قال نعم لقبيلت شفاعته فلما قال لا علم انه رد عليها ما فهم من المنة في امثال الامر كذا قيل وهو متكاف بل يؤخذ منه ان بريرة علمت ان امره واجب الامتثال فلما عرض عليها ما عرض استقصات هل هو امر فيجب عليها امتثاله او مشورة فتتخير فيها وفيه ان كلام الجاهل بين الخصوم

في مشورة وشفاة ونحوه ما ليس حكما فيه انه يجوز لمن سئل قضاء حاجة ان يشترط على الطالب ما يعود عليه نفعه لان عائشة شرطت ان يكون لها الولاء اذا ادت الثمن دفعة واحدة وفيه جواز اداء الدين على المدين وانه يبرأ بآداء غيره عنه واقضاء لرجل زوجته فيما لاقه حظ وغرض اذا كان حقا وجواز حكم الحاكم لزوجه بالحق وجواز قول مشري الرقيق اشترىته لا عتقه ترغيبا للبائع في تسهيل البيع وجواز المعاملة بالدراهم والدنانير عددا اذا كان قدرها معلوما لقولها اعدوها واقولها تسع اواق ويستنبط منه جواز بيع المعاطاة وفيه جواز عقد البيع بالكناية لقوله خذنها ومثله قوله صلى الله عليه وسلم لا يبي بكر في حديث الهجرة قد اخذتها بالثمن وفيه ان حق الله مقدم على حق الادمي لقوله شرط الله احق واوتق ومثله الحديث الاخر دين الله احق ان يقضى وفيه جواز الاشتراء في الرقيق لتكرره كراهل بريرة في الحديث وفي رواية كانت لناس من الانصار ويحتمل مع ذلك الوحدة واطلاق ما في الخبر على المجاز وفيه ان الايدي ظاهرة في الملك وان مشري السلعة لا يسأل عن اصلها اذ لم تكن ربيية وفيه استحباب اظهار احكام العقد للعالم بها اذا كان العاقد يجهلها وفيه ان حكم الحاكم لا يغير احكام الشرعي فلا يحل حراما ولا يحل حلالا وفيه قبول خبر الواحد الثقة وخبر العبد والامة وروايتهما وفيه ان البيان بالفعل اقوى من القول وجواز تأخير البيان الى وقت الحاجة والمبادرة اليه عند الحاجة وفيه ان الحاجة اذا اقتضت بيان حكم عام وجب اعلانه او ندب بحسب الحال وفيه جواز الرواية بالمعنى والاختصار من الحديث والاختصار على بعضه بحسب الحاجة فان الواقعة واحدة وقد رويت بالفاظ مختلفة وزاد بعض الرواة ما لم يذكر الاخر ولم يدرح ذلك في صحته عند احد من العلماء وفيه ان العدة بالنساء لما تقدم من حديث ابن عباس انها امرت ان تعتد عدة الحرة ولو كان بالرجال لامرت ان تعتد بعدة الاماء وفيه ان عدة الامه اذا عتقت تحت عيب فاختلفت نفسها ثلاثة قروء وامام وقع في بعض طرقه تعتد بحيضة فهو مرجوح ويحتمل ان اصله تعتد بحيض فيكون المراد جنس ما تستبرئ به رجها لا الوحدة وفيه تسهية الاحكام سننا وان كان بعضها واجبا وان تسهية ما دون الواجب سنة اصطلاح حادث وفيه جواز جبر السيد امته على تزويج من لا يختاره اما لسوء خلقه او خلقه وهي بالضد من ذلك فقد قيل ان بريرة كانت جميلة غير سوداء بخلاف زوجها وقد زوجت منه وظهر عدم اختيارها لذلك بعد عتقها وفيه ان احد الزوجين قد ينعض الاخر ولا يظهر له ذلك ويحتمل ان تكون بريرة مع بغضها مغنيا كانت تصبر على حكم الله عليها في ذلك ولا تعامل بما يقتضيه البغض الى ان افرج الله عنها وفيه تنبيه صاحب الحق على ما وجب له اذا جهله واستقلال المكاتب بتعجير نفسه واطلاق الاهل على السادة واطلاق العبيد على الارقاء وجواز تسهية العبد مغنيا وان مال الكتابة لاحد لاكثره وان للعق ان يقبل الهدية من معتقه ولا يقدح ذلك في ثواب العتق وجواز الهدية لاهل الرجل بغير استئذانه وقبول المرأة ذلك حيث لا ربيية وفيه سؤال الرجل عما لم يعهده في بيته ولا يرد على هذا ما تقدم في قصة ام زرع حيث وقع في سياق المدح ولا يسأل عما عهده لان معناه كما تقدم ولا يسأل عن شيء عهده رفات فلا يقول لاهله اين ذهب وهناسا لهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء رآه وعابنه ثم احضره غيره فسال عن سبب ذلك لانه يعلم انهم لا يتركون احضاره لشعا عليه بل لتوهم تهرجه فاراد ان يبين لهم الجواز وقال ابن دقيق العيد فيه دلالة على تبسط الانسان في السؤال عن احوال منزله وما عهده فيه قبل والاول اظهر وعندى انه مبنى على خلاف ما اتفق عليه الاول لان الاول مبنى على انه علم حقيقة الامر في اللحم وانه مما تصدق به على بريرة والثاني مبنى على انه لم يتحقق من

أين هو فجايز ان يكون مما اهدى لأهل بيته من بغض الزامها كفارها مثلاً ولم يتعين الاول وفيه انه لا يجب السؤال عن اصل المال الواصل اليه اذا لم يظن تحريمه او يظهر فيه شبهة اذ لم يسأل صلى الله عليه وسلم عن تصديق علي بريرة ولا عن حاله كذا قيل وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم هو الذي ارسل الى بريرة بالصدقة فلم يتم هذا (قوله باب قول الله سبحانه ولا تنكحوا المشركات) كنا لاد كثر وساق في رواية كريمة الى قوله ولو اعجبناكم ولم يمت البخاري حكم المسئلة اتيام الاحتمال عنده في تأويلها قالوا كثر انما اعلى العموم وانما اخصت بآية المائدة وعن بعض السلف ان المراد بالمشركات هنا عبدة الاوثان والمجوس ككاهن ابن المنذر وغيره ثم اورد المصنف فيه قول ابن عمر في نكاح النصرانية وقوله لا اعلم من الاشرار شيئاً أكثر من ان تقول المرأة ربها عيسى وهو مضمير منه الى استمرار حكم عموم آية البقرة فكانه يرى ان آية المائدة منسوخة وبه جزم ابراهيم الحربي وورده النحاس فجعله على التورع كما سبأني وذهب الجمهور الى ان عموم آية البقرة خص بآية المائدة وهي قوله والمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم فبقى سائر المشركات على اصل التحريم وعن الشافعي قول آخر ان عموم آية البقرة اريد به خصوص آية المائدة واطلق ابن عباس ان آية البقرة منسوخة بآية المائدة وقد قيل ان ابن عمر شذ بذلك فقال ابن المنذر لا يحتفظ عن احد من الاول ان كان ذلك اه لسكن اخرج ابن ابي شيبة بسند حسن ان عطاء كره نكاح اليهوديات والنصرانيات وقال كان ذلك والمسلمات قليل وهذا ظاهر في انه خص الاباحه بحال دون حال وقال ابو عبيد المسلمون اليوم على الرخصة وروى عن عمر انه كان يأمر بالانزاع عنهم من غير ان يعرمهم وزعم ابن المراهب تبعاً للنحاس وغيره ان هذا مراد ابن عمر ايضا لكنه خلاف ظاهر السياق لكن الذي احتج به ابن عمر يقتضي تخصيص المنع بمن يشرك من اهل الكتاب لا من يوجد له ان يحمل آية الحل على من لم يبدل دينه منهم وقد فصل كثير من العلماء كالثاقفية بين من دخل آباؤهم في ذلك الدين قبل التحريم او النسخ او بعد ذلك وهو من جنس مذهب ابن عمر بل يمكن ان يحمل عليه وتقدم بحث في ذلك في الكلام على حديث هرقل في كتاب الايمان فذهب الجمهور الى تحريم النساء المجوسيات وجاء عن حذيفة انه تسرى بمجوسية اخرج ابن ابي شيبة واورده ايضا عن سعيد بن المسيب وطائفة به قال ابو ثور وقال ابن طال هو محجوج بالجماعة والتزويل واجيب بأنه لا اجماع مع ثبوت الخلاف عن بعض الصحابة والتابعين واما التزويل فظاهره ان المجوس ليسوا اهل كتاب لقوله تعالى ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا لكن لما اخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من المجوس دل على انهم اهل كتاب فكان القياس ان تجري عليهم بقية احكام السكتانيين لكن اجيب عن اخذ الجزية من المجوس انهم اتبعوا فيهم الخير ولم يرد مثل ذلك في النكاح والذبايح وسيأتي تعرض لذلك في كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى (قوله باب نكاح من اسلم من المشركات وعسدتهم) اي قدرها والجمهور على انها تعد عدة الحرة وعن ابي حنيفة يكفي ان تستبرأ بحيضة (قوله انبأنا هشام) هو ابن يوسف الصنعاني (قوله وقال عطاء) هو معطوف على ثمي محذوف كانه كان في جملة احاديث حدث بها ابن جريج عن عطاء ثم قال وقال عطاء كما قال بعد قراغه من الحديث قال وقال عطاء فذكر الحديث الثاني بعد سياقه ما اشار اليه من انه مثل حديث مجاهد وفي هذا الحديث ثم ذا الاستناد علة كالتى تقدمت في تفسير سورة نوح وقد قدمت الجواب عنها وحاصلها ان ابا مسعود الدمشقي ومن تبعه جزموا بان عطاء المذكور هو الخراساني وان ابن جريج لم يسمع منه التفسير وانما اخذه عن ابيه عثمان عنه وعثمان ضعيف وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس

باب قول الله تعالى ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولا ممة مؤمنة خير من مشركة ولو عجبتكم بحديثنا ثاقفية حديثنا الليث عن نافع ان ابن عمر كان اذا سئل عن نكاح النصرانية واليهودية قال ان الله حرم المشركات على المؤمنين ولا اعلم من الاشرار شيئاً أكبر من ان تقول المرأة ربها عيسى وهو عبد من عباد الله باب نكاح من اسلم من المشركات وعسدتهم حديثي ابراهيم بن موسى انبأنا هشام عن ابن جريج وقال عطاء عن ابن عباس كان المشركون على منزلتين من النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين كانوا مشركي اهل حرب يقاتلهم ويقاتلونهم ومشركي اهل عهد لا يقاتلهم ولا يقاتلونهم فكان اذا هاجرت امرأة من اهل الحرب

وحاصل الجواب جواز ان يكون الحديث عند ابن جريج بالاسنادين لان مثل ذلك لا يخفى على البخاري مع تشدده في شرط الاتصال مع كون الذي نبهه على العلة المذكورة هو علي بن المديني شيخ البخاري المشهور به وعليه يعول غالباً في هذا الفن خصوصاً على الحديث وقد ضاق مخرج هذا الحديث على الاسماعيلي ثم على ابي نعيم فلم يخرجاه الا من طريق البخاري نفسه (قوله لم تخطب) بضم اوله (حتى تفيض وتظهر) تملك ظاهره الحقيقه واجاب الجمهور بأن المراد تفيض ثلاثة حبض لانهما صارت بالاسلامها وهجرتها من الحرائر بخلاف مالوسيت وقوله فانها جرت زوجها معها يأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده (قوله وانها جرت عيبد منهم) اي من اهل الحرب (قوله ثم ذكر من اهل العهد مثل حديث مجاهد) يحتمل ان يعني بحديث مجاهد الذي وصفه بالمشابهة الكلام المذكور بعده هذا وهو قوله وانها جرت عيبد او امة للشركين الى آخره ويحتمل ان يريد به كلاماً آخر يتعلق بنساء اهل العهد وهو اولي لانه قسم المشركين الى قسمين اهل حرب واهل عهد وذكر حكم نساء اهل الحرب ثم حكم ارفائهم فكأنه احال بحكم نساء اهل العهد على حديث مجاهد ثم عقبه بذكر حكم ارفائهم وحديث مجاهد في ذلك واصله عيبد بن جهم من طريق ابن ابي نعيم حنه في قوله وان فانكم شيء من ازواجكم الى الكفار فما قبتم اي ان اصبنم مقل من قريش فاعطوا الذين ذهبت ازواجهن مثل ما انفقوا عوضاً وسبأني بسط هذا في الباب الذي يليه (قوله وقال عطاء عن ابن عباس) هو موصول بالاسناد المذكور او لا عن ابن جريج كما بينته قبل (قوله كانت قريية) بالقاف والموحدة مصغرة في اكثر النسخ وضبطها الديمياطى بفتح القاف وتبعه الذهبي وكذلك هو في نسخة متقدمة من طبقات ابن سعد وكذلك الكشي في حديث عائشة الماضى في الشروط وللاكثر بالتصغير كالذي هنا وسكى ابن التين في هذا الاسم الوجهين وقال شيخنا في الفاموس بالتصغير وقد شتخ (قوله ابنة ابي امية) اي ابن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم وهي اخت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهذا ظاهر في انها لم تكن اسلمت في هذا الوقت وهو ما بين عمرة المدينة وفتح مكة وفيه نظر لانه ثبت في النسائي بسند صحيح من طريق ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن ام سلمة في قصة تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بها فقبه وكانت ام سلمة ترضع زينب بنتها فاجاء عمار فأخذها فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال اين زنا ب فقال قريية بنت ابي امية صادفها عندها اخذها عمار الحديث فهذا يقتضي انها هاجرت قديماً لان تزويج النبي صلى الله عليه وسلم بأم سلمة كان بعد احدى وقيل المدينة بثلاث سنين او اكثر لكن يحتمل ان تكون جاءت الى المدينة زائرة لاختها قبل ان تسلم او كانت مقيمة عندها تزوجها عمر على دينها قبل ان تنزل الآية وليس في مجرد كونها كانت حاضرة عند تزويج اختها ان تكون حينئذ مسلمة لكن يردده ان عيبد الرزاق عن معمر بن الزهري لما نزلت ولا تتكفوا بغصم الكوافر فذكر القصة وفيها اطلق عمر اخرايين كاتاله بمكة فهذا يردانها كانت مقيمة ولا يردانها جاءت زائرة ويحتمل ان يكون لام سلمة اختان كل منهما تسمى قريية تقدم اسلام احدهما وهي التي كانت حاضرة عند تزويج ام سلمة وتأخر اسلام الاخرى وهي المذكورة هنا ويؤيد هذا الثاني ان ابن سعد قال في الطبقات قريية الصغرى بنت ابي امية اخت ام سلمة تزوجها عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق فولدت له عبد الله وحفصة وام حكيم وساق بسند صحيح ان قريية قالت لعبد الرحمن وكان في خلقه شدة لقد حذروني منك قال فأمرك يسدك قالت لا اختار على ابن الصديق احداً فاقام عليها وتقدم

لم تخطب حتى تفيض وتظهر فاذا ظهرت حلها التسكاح فانها جرت زوجها قبل ان تنكح ردت اليه وانها جرت عيبد منهم او امة فهم احراوان ولهما مالها جرتين ثم ذكر من اهل العهد مثل حديث مجاهد وانها جرت عيبد او امة للشركين اهل العهد لم يردوا وردت اثمنهم وقال عطاء عن ابن عباس كانت قريية ابنة ابي امية عند عمر بن الخطاب فطلقها فزوجها معاوية بن ابي سفيان وكانت ام الحكم بنت ابي سفيان تحت عياض ابن غنم الفهري فطلقها فزوجها عبد الله بن عثمان الثقفي

قوله زنا ب في نسخة اخرى زينب ام مصعبه

في الشروط من وجه آخر في هذه القصة في آخر حديث الزهري عن عروة عن مروان والمصور في ذكر الحديث ثم قال وبلغنا ان عمر طلق امرأتين كانتا له في الشرك قريسة وابنة ابي جبرول فتزوج قريسة معاوية وتزوج الاخرى ابوجهم بن حذيفة وهو طاب ثوبه لما نزلت عليه وتقدم من وجه آخر مثله لكن قال وتزوج الاخرى صفوان بن امية فيمكن الجمع بأن يكون احدهما تزوج قبل الآخر واما بنت ابي جبرول فوقع في المغازي الكبرى لابن اسحق حديثي الزهري عن عروة انها ام كلثوم بنت عمرو بن جبرول فكان اباها كني باسم والده وجبرول فتتح الجليم وقد يثبت في آخر الحديث انطويل في الشروط ان القائل وبلغنا هو الزهري ويثبت هناك من وصله عنه من الرواة واخرج ابن ابي حاتم بسند حسن من رواية بني طلحة مسلسلة بهم عن موسى بن طلحة عن ابيه قال لما نزلت هذه الآية ولا تمسكوا بهم الكوافر طلق امرأتين ابوهي بنت ربيعة بن الحرث بن عبد المطلب وطلق عمر قريسة وام كلثوم بنت جبرول وقد روى الطبري من طريق سامة بن الفضل عن محمد بن اسحق قال قال الزهري لما نزلت هذه الآية طلق عمر قريسة وام كلثوم وطلق طلحة اروي بنت ربيعة ففرق بينهما الاسلام حتى نزلت ولا تمسكوا بهم الكوافر ثم تزوجها بعد ان اسلمت خالد بن سعيد بن العاصي واختلف في ترك رد النساء الى اهل مكة مع وقوع المصالح بينهم وبين المسلمين في الحديبية على ان من جاء منهم الى المسلمين ردوه ومن جاء من المسلمين اليهم لم يردوه هل نسخ حكم النساء من ذلك فنع المسلمون من ردهن اولم يدخلن في اصل المصالح او هو عام اريد به الخصوص وبين ذلك عند نزول الآية وقد عرفت من قال بالثاني بما وقع في بعض طرقه على ان لا يأنسك من اجل الرددته ففهموه ان النساء لم يدخلن وقد اخرج ابن ابي حاتم من طريق مقاتل بن حيان ان المشركين قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم رد علينا من هاجر من نسا ثنائان شرطنا ان من اتاك منا ان ترده علينا فقال كان الشرط في الرجال ولم يكن في النساء وهذا لو ثبت كان قاطعا للنزاع لكن يؤيد الاول والثالث ما تقدم في اول الشروط ان ام كلثوم بنت عقبة بن ابي معيط لما هاجرت جاء اهلها يابسون ردوها فلم يردوا لما نزلت اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات الآية والمراد قوله فيها فلا ترجعهن الى الكفار وذكر ابن الطلاع في احكامه ان سبيعة الاسلمية هاجرت فاقبل زوجها في طلبها فنزلت الآية فرد على زوجها مهرها والذي انفق عليها ولم يردا واستشكل هذا بما في الصحيح ان سبيعة الاسلمية مات عنها سعد بن خولة وهو ممن شهد بدر في حجة الوداع فانه دال على انها تقدمت هجرتها وهجرة زوجها ويمكن الجمع بان يكون سعد بن خولة انما تزوجها بعد ان هاجرت ويكون الزوج الذي جاء في طلبها ولم ترد عليه آخر لم يسلم يومئذ وقد ذكرت في اول الشروط اسماء عدة ممن هاجر من نساء الكفار في هذه القصة (قوله **باب** اذا اسلمت المشركة او النصرانية تحت الذمي او الحرب) كذا اقتصر على ذكر النصرانية وهو مثال والا فاليهودية كذلك فلو عبر بالكتابة لكان اشمل وكانه راجي لنظ الاثر المنقول في ذلك ولم يجزم بالحكم لاشكاله بل اورد الترجمة مورد السؤال فقط وقد جرت عادته ان دليل الحكم اذا كان محتملا لا يجزم بالحكم والمراد بالترجمة بيان حكم اسلام المرأة قبل زوجها هل تقع الفرقة بينهما ما مجرد اسلامها او يثبت لها الجوار او يوقف في العدة فان اسلم استحر النكاح والا وقعت الفرقة بينهما وفيه خلاف مشهور وتفاصيل يطول شرحها وميل البخاري الى ان الفرقة تقع بمجرد الاسلام كما سألته (قوله وقال عبد الوارث عن خالد) هو الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس لم يقع لي موصول عن عبد الوارث لكن اخرج ابن ابي شيبة عن عباد بن العوام عن خالد الحذاء نحوه (قوله اذا اسلمت النصرانية قبل زوجها بساعة حرمت عليه)

باب اذا اسلمت المشركة
او النصرانية تحت الذمي
او الحرب **باب** وقال عبد
الوارث عن خالد عن
عكرمة عن ابن عباس اذا
اسلمت النصرانية قبل
زوجها بساعة حرمت عليه

وهو عام في المدخول بها وغيرها ولكن قوله حرمت عليه ليس بصريح في المراد ووقع في رواية ابن أبي شيبة فهي أم لك بنفسها واخرج الطحاوي من طريق ابي يونس عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية او النصرانية تكون تحت اليهودي او النصراني قسما قتال يفرق بينهما الاسلام يعالون ولا يعلى عليه وسنده صحيح (قوله وقال داود) هو ابن ابي الفرات واسم ابي الفرات عمرو بن الفرات وابراهيم الصائغ هو ابن معون (قوله سئل عطاء) هو ابن ابي رباح (عن امرأة من اهل العهد اسلمت ثم اسلم زوجها في العدة اهي امراته قال لا الا ان تشاء هي بنكاح جديد وصادق) وصله ابن ابي شيبة من وجه آخر عن عطاء بعناه وهو ظاهر في ان الفرقة تقع باسلام احد الزوجين ولا تنتظر انقضاء العدة (قوله وقال مجاهد اذا اسلم في العدة يتزوجها) وصله الطبري من طريق ابن ابي نجيع عنه (قوله وقال الله الخ) هذا ظاهر في اختياره القول الماضي فانه كلام البخاري وهو استدلال منه لتقوية قول عطاء المذكور في هذا الباب وهو معارض في الظاهر لروايته عن ابن عباس في الباب الذي قبله وهي قوله لم تخطب حتى تحيض وتطهر ويمكن الجمع بينهما لانه كما يحتمل ان يريد بقوله لم تخطب حتى تحيض وتطهر ان انتظار اسلام زوجها مادامت في عدتها يحتمل ايضا ان تأخير الخطبة انما هو لكون المدة لا يخطب مادامت في العدة فعلى هذا الثاني لا يبقى بين الخبرين تعارض وبظاهر قول ابن عباس في هذا وعطاء قال طامس والثوري وفتحهم الكوفة ووافقهم ابو ثور واختاره ابن المنذر واليه جنح البخاري وشرط اهل الكوفة ومن وافقهم ان يعرض على زوجها الاسلام في تلك المدة فيمتنع ان كانا معا في دار الاسلام ويقول مجاهد قال قتادة ومالك والشافعي واحمد واسحق وابو عبيدواحتج الشافعي بقصة ابي سفيان لما اسلم عام الفتح عمر الظهران في ليلة دخول المسلمين مكة في الفتح كما تقدم في المغازي فانه لما دخل مكة اخذت امراته هند بنت عتبة بلعيتها وانكرت عليه اسلامه فاشار عليها بالاسلام فاسلمت بعد ولم يفرق بينهما ما لاذ كرت تجديد عقد وكدان وقع لجماعة من الصحابة اسلمت نساؤهم قبلهم كحكيم ابن حزام وعكرمة بن ابي جهل وغيرهما ولم ينقل انه جددت عقودا نكحتهم وذلك مشهور عند اهل المغازي لاختلاف بينهم في ذلك الا انه محمول عند الاكثر على ان اسلام الرجل وقع قبل انقضاء عدة المرأة التي اسلمت قبله واماما اخرج مالك في الموطأ عن الزهري قال لم يبلغنا ان امرأة هاجرت وزوجها مقيم بدار الحرب الا فرقت هجرتها بينهما وبين زوجها فهدا محتمل للقولين لان الفرقة يحتمل ان تكون قاطعة ويحتمل ان تكون موقوفة واخرج حماد بن سلمة وعبد الرزاق في مصنفيهما باسناد صحيح عن عبد الله بن يزيد الخطمي ان نصرانيا اسلمت امراته فخيرها عمر ان شاءت فارقت به وان شاءت اقامت عليه (قوله وقال الحسن وقتادة في مجوسين اسلماهما على نكاحهما فاذا سبق احدهما صاحبه) بالاسلام (لاسبيل له عليهما) اما اثر الحسن فوصله ابن ابي شيبة بسند صحيح عنه بلفظ فان اسلم احدهما قبل صاحبه فقد انقطع ما بينهما من النكاح ومن وجه آخر صحيح عنه بلفظ فقد بان منه واما اثر قتادة فوصله ابن ابي شيبة ايضا بسند صحيح عنه بلفظ فاذا سبق احدهما صاحبه بالاسلام فلا سبيل له عليهما الا بخطبة واخرج ايضا عن عكرمة وكتاب عمر بن عبد العزيز نحو ذلك (قوله وقال ابن جريج قلت لعطاء امرأة من المشركين جاءت الى المسلمين ايعاوض زوجها منها) وقع في رواية ابن عساكر ايعاوض بغيره او وقوله (لقوله تعالى وآتوهم ما انفقوا قال لانما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين اهل العهد) وصله عبيد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء ارايت اليوم امرأة من اهل الشر لفتة كرهه سواء وعن معمر عن الزهري نحو قول مجاهد الا في رزاد وقد انقطع ذلك يوم الفتح

وقال داود عن ابراهيم الصائغ سئل عطاء عن امرأة من اهل العهد اسلمت ثم اسلم زوجها في العدة اهي امراته قال لا الا ان تشاء هي بنكاح جديد وصادق وقال مجاهد اذا اسلم في العدة يتزوجها وقال الله تعالى لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقال الحسن وقتادة في مجوسين اسلماهما على نكاحهما فاذا سبق احدهما صاحبه وابي الا خبر بان لاسبيل له عليها وقال ابن جريج قلت لعطاء امرأة من المشركين جاءت الى المسلمين ايعاوض زوجها منها لقوله تعالى وآتوهم ما انفقوا قال لانما كان ذلك بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين اهل العهد

فلا يعاوض زوجها منها بشئ (قوله وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش) وصله ابن أبي حاتم من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى واسألوا ما أنفقتم وأبأسألوا ما أنفقوا قال من ذهب من أزواج المسلمين إلى الكفار فليطعمهم الكفار صدقاتهم وليسكوهن ومن ذهب من أزواج الكفار إلى أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فكذلك هذا كله في صلح كان بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش وقد تقدم في أواخر الشروط من وجه آخر عن الزهري قال بلغنا أن الكفار لما أبوا أن يقرروا بما أنفق المسلمون على أزواجهم أي أبوا أن يعملوا بالحكم المذكور في الآية وهو أن المرأة إذا جاءت من المشركين إلى المسلمين مسلمة لم يردوها المسلمون إلى زوجها المشرك بل يعطونه ما أنفق عليها من صداق ونحوه وكذا بعكسه فامثل المسلمون ذلك وأعطوهم وأبى المشركون أن يمتثلوا ذلك فحبسوا من جاءت إليهم مشركة ولم يعطوا زوجها المسلم ما أنفق عليها فلها هذا نزلت وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فما قبلتم قال والعقب ما يؤدى المسلمون إلى من هاجرت امرأته من الكفار إلى الكفار وأخرج هذا أثر الطبري من طريق يونس عن الزهري وفيه فلو ذهبت امرأة من أزواج المؤمنين إلى المشركين رد المؤمنون إلى زوجها النفقة التي أنفق عليها من العقب الذي بأيديهم الذي أمروا أن يردوه على المشركين من نفقاتهم التي أنفقوا على أزواجهم التي آمن وهاجرت ثم ردوا إلى المشركين فضلا إن كان بقي لهم ووقع في الأصل فأمر أن يعطى من ذهب له زوج من المسلمين ما أنفق من صداق نساء الكفار التي هاجرت ومعناه أن العقب المذكور في قوله فما قبلتم أي أصبتم من صدقات المشركين عوض ما فات من صدقات المسلمين وهذا تفسير الزهري وقال مجاهد أي أصبتم غنمة فاعطوا منها وبه صرح جماعة من التابعين كما أخرجه الطبري لكن حمله على ما إذا لم يحصل من الجهة الأولى شيء وهو جل حسن وقوله في آخر الخبر المذكور وما يعلم أن أحدا من المهاجرات ارتدت بعد إيمانها وهذا الذي لا يرد ظاهر ما دللت عليه الآية والقصة لأن مضمون القصة أن بعض أزواج المسلمين ذهبت إلى زوجها الكافر فأبى أن يعطى زوجها المسلم ما أنفق عليها فعلى تقدير أن تكون مسلمة فالنفي مخصوص بالمهاجرات فيحتمل كون من وقع منها ذلك من غير المهاجرات كالأعرابيات مثلا أو الحصر على عمومته فتسكون نزلت في المرأة المشركة إذا كانت تحت مسلم مثلاً فهربت منه إلى الكفار ويؤيده رواية يونس المأخوذة وأخرج ابن أبي حاتم من طريق أشعث عن الحسن في قوله تعالى وإن فأنكم شيء من أزواجكم قال نزلت في أم الحكم بنت أبي سفيان ارتدت فزوجها رجل ثقي ولم ترتد امرأة من قريش غيرها ثم أسلمت مع ثقيف حين أسلموا فإن ثبت هذا استثنى من الحصر المذكور في حديث الزهري لأن أم الحكم هي اخت أم حبيبة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم في حديث ابن عباس أنها كانت تحت عياض بن غنم وظاهر سياقه أنها كانت عند نزول قوله تعالى ولا تمسكوا بعصم الكوافر مشركة وإن عياض بن غنم فارقها لذلك فزوجها عبد الله بن عثمان الثقفي فهذا أصح من رواية الحسن ^{في تنبيهه} استظهرنا البخاري من أصل ترجمة الباب إلى شيء مما يتعلق بشرح آية الامتحان فذكر أن عطاء فيما يتعلق بالمعاوضة المشار إليها في الآية بقوله تعالى وإن فأنكم شيء من أزواجكم إلى الكفار فما قبلتم ثم ذكر أن مجاهد المأخوذة لعوى عطاء أن ذلك كان خاصاً بذلك العهد الذي وقع بين المسلمين وبين قريش وإن ذلك انقطع يوم الفتح وكأنه أشار بذلك إلى أن الذي وقع في ذلك الوقت من تقرير المسألة تحت المشرك لا انتظار إسلامه مادامت في العدة منسوخ لما دللت عليه هذه الآثار من اختصاص ذلك بأولئك وإن الحكم بعد ذلك فيمن أسلمت أن لا تقر تحت زوجها المشرك

وقال مجاهد هذا كله في صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش * حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب

اصلا ولو سلم وهي في العدة وقد ورد في اصل المسئلة حديثان متعارضان احدهما اخرجيه احمد من طريق محمد بن اسحق قال حدثني داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على ابي العاص وكان اسلامها قبل اسلامه بست سنين على النكاح الاول ولم يحدث شيئا واخرجه اصحاب السنن الا النسائي وقال الترمذي لا بأس باسناده وصححه الحاكم ووقع في رواية بعضهم بعد ستين وفي اخرى بعد ثلاث وهو اختلاف جمع بينه على ان المراد بالاست مابين هجرت زينب واسلامه وهو بين في المغازي فانه امر بيدرس فاست زينب من مكة في فدائه فأطلق لها بغير فداء وشرط النبي صلى الله عليه وسلم عليه ان يرسل له زينب فوق في له بذلك واليه الاشارة في الحديث الصحيح بقوله صلى الله عليه وسلم في - فقه حديثي فصدقني ووعدي فوق في لي والمراد بالستين او الثلاث ما بين نزول قوله تعالى لاهن حمل لهم رقدة ومه مسلمات فان بينهما ستين واشهر الحديث الثاني اخرجيه الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على ابي العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد قال الترمذي وفي اسناده مقال ثم اخرج عن يزيد بن هرون انه حدث بالحديثين عن ابن اسحق وعن حجاج بن ارطاة ثم قال يزيد حديث ابن عباس اقوى اسنادا والعمل على حديث عمرو بن شعيب يريد عمل اهل العراق وقال الترمذي في حديث ابن عباس لا يعرف وجهه وأشار بذلك الى ان ردّها اليه بعد ست سنين او بعد سنتين او ثلاث مشكل لاستبعادان بقي في العدة هذه المدة ولم يذهب احدا الى جواز تمرير المسلمة تحت المشرك اذا تأخر اسلامه عن اسلامها حتى انقضت عدتها ومن نقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار الى ان بعض اهل الظاهر قال بجوازه ورده بالاجماع المذكور وتعب ثبوت الخلاف فيه قديما وهو منقول عن علي وعن ابراهيم النخعي اخرجيه ابن ابي شيبة عنهما بطرق قوية وبه افق حاد شيخ ابي خنيفة واجاب الخطابي عن الاشكال بأن بقاء العدة في تلك المدة ممكن وان لم يجر العادة غالبابه ولا سيما اذا كانت المدة انما هي ستان واشهر فان الحيز قديم طي عن ذوات الاقراء لعارض علة احيانا وبما حصل هذا اجاب البيهقي وهو اولى ما يهتم في ذلك وسكني الترمذي في العلل المفرد عن البخاري ان حديث ابن عباس اصح من حديث عمرو بن شعيب وعلمته تدليس حجاج بن ارطاة وله علة اشده من ذلك وهي ما ذكره ابو عبيد في كتاب النكاح عن يحيى التاطان ان حجاجا لم يسمعه من عمرو بن شعيب وانما حمله عن العزرمي والعزرمي ضعيف جدا وكذا قال احمد بعد تخريجهم قال والعزرمي لا يشارى حديثه شيئا قال والصحيح انهما اقرا على النكاح الاول وفتح ابن عبد البر الى ترجيح حديث ما دل عليه حديث عمرو بن شعيب وان حديث ابن عباس لا يخالفه قال والجمع بين الحديثين اولى من الغاء احدهما فحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الاول اي بشروطه وان معنى قوله لم يحدث شيئا اي لم يزد على ذلك شيئا قال وحديث عمرو بن شعيب تعضده الاصول وقد صرح فيه بوقوع عقد جديد ومهر جديد والاختصاص صريح اولى من الاختصاص المحتمل ويؤيده مذهب ابن عباس المحكي عنه في اول الباب فانه موافق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب فان كانت الرواية المخرجة عنه في السنن ثابتة فلهذا كان يرى تخصيص ما وقع في قصة ابي العاص بذلك العهد كما جاء ذلك عن اتباعه كهطاء ومجاهد ولهذا افق بخلاف ظاهر ما جاء عنه في ذلك الحديث على ان الخطابي قال في اسناد حديث ابن عباس هذه نسخة ضعيفة هالي بن المديني وغيره من علماء الحديث يشيرون الى انه من رواية داود بن الحصين عن عكرمة قال وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن

عباس والمثبت مقدم على النافي غير ان الائمة ترجحوا اسناد حديث ابن عباس اه والمعتمد ترجيح
اسناد حديث ابن عباس على حديث عمرو بن شعيب لما تقدم ولا يمكن حمل حديث ابن عباس على وجه
يمكن وادعى الطحاوي ان حديث ابن عباس منسوخ وان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته على ابي
العاص بعد رجوعه من بدر لما اسرقها ثم اقتدى واطلق واستند ذلك عن الزهري وفيه نظر فان ثبت عنه
فهو مؤول لانها كانت مستقرة عنده بمكة وهي التي ارسلت في اقتدائه كما هو مشهور في المغازي فيكون
معنى قوله ردها اقرها وكان ذلك قبل التحريم والثابت ان لما اطلق اشترط عليه ان يرسلها ففعل كما
تقدم وانما ردها عليه حقيقة بعد اسلامه ثم سكت الطحاوي عن بعض اصحابهم انه جمع بين الحديثين
بطريق اخرى وهي ان عبد الله بن عمرو كان قد اطلع على تحريم نكاح الكفار بعد ان كان جائزا فلذلك
قال ردها عليه بنكاح جديد ولم يطلع ابن عباس على ذلك فلذلك قال ردها بالنكاح الاول وتعقب بأنه
لا يظن بالصحابة ان يحزموا بحكم بناء على ان البناء بشئ قد يكون الامر بخلافه وكيف يظن بابن عباس
ان يشبهه عليه نزول آية الممتحنة والمنقول من طرف كثيرة عنه يقتضي اطلاعه على الحكم المذكور
وهو تحريم استقرار المسلمة تحت الكافر فلو قد اشتباهه عليه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوز
استمرار الاشتباه عليه بعده حتى يحدث به بعد دهر طويل وهو يوم حدث به يكاد ان يكون اعلم اهل
عصره واحسن المسالك في هذين الحديثين ترجيح حديث ابن عباس كما رجحه الائمة وحله على تطاول
العدة فيما بين نزول آية التحريم واسلام ابي العاص ولا مانع من ذلك من حيث العادة فضلا عن مطلق
الجواز واغرب ابن حزم قتال ما ملخصه ان قوله ردها اليه بعد كذا مراده جمع بينهما والافسار
ابي العاص كان قبل الحديثية وذلك قبل ان ينزل تحريم المسلمة على المشرك هكذا زعم وهو مخالف لما
اطبق عليه اهل المغازي ان اسلامه كان في الهدنة بعد نزول آية التحريم وقد سلك بعض المتأخرين
فيه مسلكا آخر فقرأت في السيرة النبوية للعماد بن كثير بعد ذكر بعض ما تقدم قال وقال آخرون بل
الظاهر ان قضاء عدتهم اوضح رواية من قال جدد عقدها وانما يستفاد منه ان المرأة اذا اسلمت وتأخر
اسلام زوجها ان نكاحها لا ينفسخ مجرد ذلك بل تسخير بين ان تزوج غيره او تربص الى ان يسلم
فبستمر عقده عليها وحاصله انها زوجته ما لم تزوج ودليل ذلك ما وقع في حديث الباب في عموم قوله فان
هاجر زوجها قبل ان تنكح ردت اليه والله اعلم ثم ذكر البخاري حديث عائشة في شأن الامتناع
وبيانه لشدة تعلقه بأصل المسئلة (قوله وقال ابراهيم بن المنذر حدثني ابن وهب) ذكر ابو مسعود
انه وصله عن ابراهيم بن المنذر وقد وصله ايضا الذهلي في الزهري يات عن ابراهيم بن المنذر
وسيباني اللغظ في البخاري كرواية يونس فان مسلما اخرجه عن ابي الطاهر بن السرح عن ابن وهب
كذلك واما لفظ رواية عقيل فتقدمت في اول الشروط واسارا لاسماعيل الى ان رواية عقيل المذكورة
في الباب لا تخالفها (قوله كانت المؤمنات اذا هاجرن) اي من مكة الى المدينة قبل عام الفتح (قوله
يمنعنهن بقول الله تعالى) اي يمنعهن فيما يتعلق بالاعمان فيما يرجع الى ظاهر الحال دون الاطلاع على
ما في السلوب والى ذلك الاشارة بقوله تعالى الله اعلم بايمانهن (قوله مهاجرات) جمع مهاجرة
والمهاجرة بفتح الجيم المغاضبة قال الازهري اصل الهجرة خروج البدوي من البادية الى القرية
واقامتة بها والمراد بها ههنا خروج النسوة من مكة الى المدينة مسلمات (قوله الى آخر الآية)
يتمسك بالآية بعينها وآخرها والله اعلم حكيم ويحتمل ان يزيد بالآية القصصة وآخرها غفور رحيم
وهذا هو المعتمد فقد تقدم في اوائل الشروط من طريق عقيل وحسنه عن ابن شهاب عقب حديثه

وقال ابراهيم بن المنذر
حدثني ابن وهب حدثني
يونس قال ابن شهاب
اخبرني عروة بن الزبير
ان عائشة رضي الله عنها
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم قالت كانت المؤمنات
اذا هاجرن الى النبي صلى
الله عليه وسلم يمنعنهن
بقول الله تعالى يا ايها الذين
آمنوا اذا جاءكم المؤمنات
مهاجرات فامتحنوهن
الى آخر الآية

قالت عائشة فن اقر بهذا الشرط من المؤمنين فقد اقر بالحنه فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقرن بذلك من قوطن قال لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم اطلقن فقد بايعتكن لا والله ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط غير انه بايعهن بالكلام والله ما اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم على النساء الا بما امره الله يقول لهن اذا اخذ عليهن قد بايعتكن كلاما في باب قول الله تعالى للذين يؤولون من نسايتهم تربص اربعة اشهر

عن عروة عن المسور وهو ان قال عروة فأخبرتني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمتحن بهذه الآية يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات الى غفور رحيم وكذا وقع في رواية ابن ابي الزهري عن الزهري في تفسير الممتحنة (قوله قالت عائشة) هو موصول بالاسناد المذكور (قوله فن اقر بهذا الشرط من المؤمنين فقد اقر بالحنه) يشير الى شرط الايمان واوضح من هذا ما اخرج به الطبري من طريق العوفي عن ابن عباس قال كان امتحانهم ان يشهدن ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واما ما اخرج به الطبري ايضا والبراز من طريق ابي نصر عن ابن عباس كان يمتحنهن والله ما خرجت من بغض زوج والله ما خرجت رغبة عن ارض الى ارض والله ما خرجت التمس ديننا والله ما خرجت الاحباله ورسوله ومن طريق ابن ابي نجيح عن مجاهد نحو هذا واظهروا فاسألوهن عما جاء بهن فان كان من غضب على ازواجهن او سخطه او غيره ولم يؤمن فارجهوهن الى ازواجهن ومن طريق قتادة كانت محنتهن ان يستحلفن بالله ما اخرجكن نشوز واما اخرجكن الاحبال الاسلام واهله فاذا قلن ذلك قبل منهن فكل ذلك لا ينافي رواية العوفي لاشتمالها على زيادة لم يذكرها (قوله اطلقن فقد بايعتكن) بينته بعد ذلك بقولها في آخر الحديث (فقد بايعتكن كلاما) اي كلاما يقوله ووقع في رواية عقيل المذكورة كلاما يكلمها به ولا يبايع بضرب اليد على اليد كما كان يبايع الرجال وقد اوضحت ذلك بقولها ما مست يد رسول الله صلى الله عليه وسلم يد امرأة قط زاد في رواية عقيل في المبايعه غير انه بايعهن بالكلام وقد تقدم في تفسير الممتحنة وفي غير موضع حديث ابن عباس وفيه حتى اتى النساء فقال يا ايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك الآية كلها ثم قال حين فرغ اتين على ذلك فقالت امرأة منهن نعم وقد ورد ما قد يخالف ذلك ولعلها اشارت الى رده وقد تقدم بيان ذلك مستوفي في تفسير سورة الممتحنة واختلف في استمرار حكم امتحان من هاجر من المؤمنات فقيل منسوخ بل ادعى بعضهم الاجماع على نسخه والله اعلم (قوله باب) قول الله تعالى للذين يؤولون من نسايتهم تربص اربعة اشهر (كذا لا كثر وساق في رواية كريمة الى سميع عليم ووقع في شرح ابن ابي طال باب الايلاء وقوله تعالى الى آخره ووقع لابي ذر والنسفي بعد قوله فان فازرجهوا وهذا تفسير ابي عبيدة قاله في هذه الآية قال فان فازرجهوا عن اليمين فاء بنى فباؤفوا اه واخرج الطبري عن ابراهيم النخعي قال النقيء الرجوع باللسان ومثله عن ابي قلابه وعن سعيد بن المسيب والحسن وعكرمة النقيء الرجوع بالقلب واللسان لمن به مانع عن الجماع وفي غيره بالجماع ومن طريق اصحاب ابن مسعود منهم علقمة مثله ومن طريق سعيد بن المسيب ايضا ان حلف ان لا يكلم امرأته يوما وشهرا فهو ايلاء الا ان كان يجامعها وهو لا يكلمها فليس بمول ومن طريق الحكم عن مقسم عن ابن عباس النقيء الجماع وعن مسروق وسعيد ابن جبير والشعبي مثله والاسانيد بكل ذلك عنهم قوية قال الطبري اختلافهم في هذا من اختلافهم في تعريف الايلاء فمن خصه بترك الجماع قال لا ينيء الا بفعل الجماع ومن قال الايلاء الحلف على ترك كلامها او على ان يغير ظنها او يسواها ونحو ذلك لم يشترط في النقيء الجماع بل رجوعه بفعل ما حلف ان لا يفعله ونقل عن ابن شهاب لا يكون الايلاء الا ان يحلف المرء بالله فيما يريد ان يضارب به امرأته من اعتزالها فاذا لم يقصد الاضرار لم يكن ايلاء ومن طريق علي وابن عباس والحسن وطائفة لا ايلاء الا في غضب فاذا حلف ان لا يطأها بسبب كالحوف على الولد الذي يرضع منها من القبيلة فلا ايلاء ومن طريق الشعبي كل يمين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي ايلاء ومن طريق القاسم وسالم فيمن قال لامرأته ان كلت كل يمين حالت بين الرجل وبين امرأته فهي ايلاء ومن طريق القاسم وسالم فيمن قال لامرأته ان كلت

سنة فأنت طالق ان مضت اربعة اشهر ولم يكلمها طلق وان كلمها طلق وان كلمها طلق سنة فهي طالق ومن طريق يزيد ابن الاصم ان ابن عباس قال له ما فعلت امرائك لعهدى بها سنة الخلق قال لقد خرجت وما كلمها قال ادركها قبل ان يمضي اربعة اشهر فان مضت فهي تطليقة ومن طريق ابي بن كعب انه قرأ للذين يؤلون من نسائهم يقسمون قال القراء التقدير على نسائهم ومن معني على وقال غيره بل فيه حذف تقديره يقسمون على الامتناع من نسائهم والايلاء مشتق من الالبسة بالتشديد وهي اليمين والجمع الايا بالتخفيف وزن عطايا قال الشاعر

قليل الايا يحافظ ليمينه * فان سبقت منه الالبسة برت

فجمع بين المفرد والجمع ثم ذكر البخاري حديث انس آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه الحديث وادخله في هذا الباب على طريقة من لا يشترط في الايلاء ذكر الجماع ولهذا قال ابن العربي ليس في هذا الباب يعني من المرفوع سوى هذه الآية وهذا الحديث اه وانكر شيخنا في التدريب ادخال هذا الحديث في هذا الباب فقال الايلاء المعقود له الباب حرام بأنهم به من علم بحاله فلا يجوز نسبته الى النبي صلى الله عليه وسلم اه وهو مبني على اشتراط ترك الجماع فيه وقد كنت اطلقت في اوائل الصلاة والمظالم ان المراد بقول انس آلى اى حلف وليس المراد به الايلاء العرفي في كتب الفقه اتفاقا ثم ظهر لي ان فيه الخلاف فديعافليقي ذلك بأنه على رأي معظم الفقهاء فانه لم ينقل عن احد من فقهاء الامصار ان الايلاء ينعقد حكمه بغير ذكر ترك الجماع الا عن حماد بن ابي سليمان شيخ ابي حنيفة وان كان ذلك قد ورد عن بعض من تقدمه كما تقدم وفي كونه حراما ايضا خلاف وقد جزم ابن بطال وجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم امتنع من جماع نسائه في ذلك الشهر ولم يقف على نقل صريح في ذلك فانه لا يلزم من ترك دخوله عليهن ان لا تدخل احداهن عليه في المكان الذي اعتزل فيه الا ان كان المذكور من المسجد فيتم استلزام عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء لا امتناع الوطء في المسجد وقد تقدم في النكاح في آخر حديث عمر مثل حديث انس في انه آلى من نسائه شهرا ومن حديث ام سلمة ايضا آلى من نسائه شهرا ومن حديث ابن عباس اقسام ان لا يدخل عليهن شهرا ومن حديث جابر عند مسلم اعتزل نساءه شهرا واخرج الترمذي من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم فجعل الحرام حلالا ولا رجالة موثقون لكن رجح الترمذي ارساله على وصله وقد يهمل بقوله حرم من ادعى انه امتنع من جماعهن لكن تقدم البيان الواضح ان المراد بالتحريم تحريم شرب العسل او تحريم وطء مارية من ربه فلا يتم الاستدلال لذلك بحديث عائشة واقرى ما يستدل به لفظ اعتزل مع ما فيه (قوله حديثنا اسمعيل بن ابي اويس عن اخيه) هو ابو بكر بن عبد الجيد بن ابي اويس عبد الله بن عبد الله الاصبغى بن عم مالك وسليمان هو ابن بلال وقد نزل البخاري في هذا الاسناد بالنسبة لجيد درجتين لانه اخرج في كتابه عن بعض اصحابه بلا واسطة كحماد بن عبد الله الانصاري ودرجة بالنسبة لسليمان بن بلال فانه اخرج عنه الكثير بلا واسطة واحذفقط وقد تقدم في هذا الحديث بعينه في الصيام وفي النكاح كذلك والسنكة في اختيار هذا الاسناد النازل التصريح فيه عن جيد بسماعه له من انس وقد تقدم بيان قوله آلى من نسائه شهرا وشرحه في اواخر الكلام على شرح حديث عمر في المتظاهرين في النكاح ووقع في حديث انس هذا في اوائل الصلاة زيادة قصة مشهورة سقوطه صلى الله عليه وسلم عن القرس وصلاته بأصحابه جالسا وتقدم شرح الزيادة هناك ومن احكام الايلاء ايضا عند الجمهور ان يحلف على اربعة

* حدثنا اسمعيل بن ابي اويس عن اخيه عن سليمان عن حماد الطويل انه سمع انس بن مالك يقول آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وكانت انفكت رجله فأقام في مشربة له تسعا وعشرين ثم نزل فقالوا يا رسول الله آليت شهرا فقال الشهر تسع وعشرون حدثنا زغبة حدثنا الليث عن نافع

اشهر فصاعدا فان حلف على انقص منها لم يكن مويا وقال اسحق ان حلف ان لا يطأ على يوم فصاعدا
ثم لم يطأها حتى مضت اربعة اشهر كان ايبلاء وجاء عن بعض التابعين مثله وانكره الاكثر وصنع
البخاري ثم اترسني في ادخال حديث انس في باب الايبلاء يقتضي موافقة اسحق في ذلك وجعل هؤلاء
قوله تعالى تر بص اربعة اشهر على المدة التي تضرب للولي فان فاء بعدها والا لزم بالطلاق وقد اخرج
عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء اذا حلف ان لا يقرب امراته سمى ايبلا ولم يسمه فان مضت
اربعة اشهر يعني الزم حكم الايبلاء واخرج سعيد بن منصور عن الحسن البصري اذا قال لامرأته والله
لا اقرب بها الليلة فتركتها اربعة اشهر من اجل يمينه تلك فها ايبلاء واخرج الطبري من حديث ابن عباس
كان ايبلاء الجاهلية السنة والعتيق فوق الله ايهم اربعة اشهر فمن كان ايبلاؤه اقل من اربعة اشهر
فليس بايبلاء (قوله ان ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول في الايبلاء الذي سمى الله تعالى لا يحل لاحد بعد
الاجل) الذي يحلف عليه بالامتناع من زوجته (الا ان يمسك بالمعروف ويعزم بالطلاق كما امر الله عز
وجل) هو قول الجمهور وفي ان المدة اذا انقضت يجوز الحلف فاما ان بني مواما ان يطلق وذهب الكوفيون
الى انه ان فاء بالجماع قبل انقضاء المدة استمرت عصمته وان مضت المدة وقع الطلاق بنفس مضي المدة
قياسا على العدة لانه لا تر بص على المرأة بعد انقضائها وتعقب بأن ظاهر القرآن التفصيل في الايبلاء
بعد مضي المدة بخلاف العدة فامر شرعت في الاصل للبائنة والمتوفى عنها بعد انقطاع عصمتها لبراءة
الرحم فلم يبق بعد مضي المدة تفصيل واخرج الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود بسند آخر لا بأس به
عن علي ان مضت اربعة اشهر ولم يبق طلق طلقه بائنة وبسند حسن عن علي وزيد بن ثابت مثله
وعن جماعة من التابعين من الكوفيين ومن غيرهم كابن الحنفية وقيصة بن ذؤيب وعطاء والحسن
وابن سيرين مثله ومن طريق سعيد بن المسيب وابي بكر بن عبد الرحمن وربيعة ومكحول والزهرى
والاوزاعي تطلق لكن طلقه رجعية واخرج سعيد بن منصور من طريق جابر بن زيد اذا آلى فضت
اربعة اشهر طلق بائنا ولا عدة عليها واخرج اسمعيل القاضي في احكام القرآن بسند صحيح عن ابن
عباس مثله واخرج سعيد بن منصور من طريق مسروق اذا مضت الاربعه بائنة بطلقة وتعتد بثلاث
حيض واخرج اسمعيل من وجه آخر عن مسروق عن ابن مسعود مثله واخرج ابن ابي شيبة بسند
صحيح عن ابي ثلابه ان النعمان بن بشير آلى من امراته فقال ابن مسعود اذا مضت اربعة اشهر فقد بائنت
منه بتطليقة (تنبيه) سقط اثر ابن عمر وهذا اثره المذكور بعد ذلك وكذا ما بعده الى آخر الباب من
رواية النسفي وثبت للباقي (قوله وقال لي اسمعيل) هو ابن ابي اويس المذكور قبل وفي بعض الروايات
قال اسمعيل مجردا وبه جزم بعض الحفاظ فعلم عليه علامة التعليق والاول المعتمد وهو ثابت في رواية
ابي ذر وغيره (قوله اذا مضت اربعة اشهر يوقف) في رواية الكشي يمين يوقفه (حتى يطلق ولا يقع عليه
الطلاق حتى يطلق) كذا وقع من هذا الوجه مختصرا وهو في الموطأ عن مالك اخصر منه واخرجه
الامام عيسى عن طريق معن بن عيسى عن مالك بلفظ انه كان يقول يا رجل آلى من امراته فاذا مضت
اربعة اشهر يوقف حتى يطلق او يفي ولا يقع عليه طلاق اذا مضت حتى يوقف وكذا اخرج الشافعي
عن مالك وزاد فاما ان يطلق واما ان يفي وهذا تفسير لآية من ابن عمر وتفسير الصحابة في مثل هذا
له حكم الرقع عند الشيخين البخاري ومسلم كما نقله الخا كما فيكون فيه ترجيح لمن قال يوقف (قوله
ويذكر ذلك) اي الايقاف (عن عثمان وعلي وابي الدرداء وعائشة واثنى عشر رجلا من اصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم) اما قول عثمان فوصله الشافعي وابن ابي شيبة وعبد الرزاق من طريق طاوس

ان ابن عمر رضي الله عنهما
كان يقول في الايبلاء الذي
سمى الله تعالى لا يحل لاحد
بعد الاجل الا ان يمسك
بالمعروف او يعزم بالطلاق
كما امر الله عز وجل وقال
لي اسمعيل حدثني مالك
عن نافع عن ابن عمر اذا
مضت اربعة اشهر يوقف
حتى يطلق ولا يقع عليه
الطلاق حتى يطلق ويذكر
ذلك عن عثمان وعلي وابي
الدرداء وعائشة واثنى عشر
رجلا من اصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم

ان عثمان بن عفان كان يوقف المولى فاما ان بني واما ان يطلق وفي سماع طاوس من عثمان نظر لكن قد
 اخرج به اسمعيل القاضي في الاحكام من وجه آخر منقطع عن عثمان انه كان لا يرى الايلاء شياً وان
 مضت اربعة اشهر حتى يوقف ومن طريق سعيد بن جبير عن عمر بن الخطاب وهوذا منقطع ايضاً والطريقان
 عن عثمان يعضداً أحدهما الآخر وجاء عن عثمان خلافه فأخرج عبد الرزاق والدارقطني من طريق
 عطاء الخراساني عن ابي سامة بن عبد الرحمن عن عثمان وزيد بن ثابت اذا مضت اربعة اشهر فهي
 تطليقة بائنة وقد سئل احمد عن ذلك فرجح رواية طاوس واما قول علي فوصله الشافعي وابو بكر بن ابي
 شيبة من طريق عمرو بن سلمة ان علياً وقف المولى وسنده صحيح واخرج مالك عن جعفر بن محمد
 عن ابيه عن علي بن خرقم عن ابن عمر اذا مضت الاربعة اشهر لم يقع عليه الطلاق حتى يوقف فاما ان يطلق
 واما ان بني وهذا منقطع يعتضد بالذي قبله واخرج سعيد بن منصور ومن طريق عبد الرحمن بن ابي بليل
 شهدت علياً اوقف رجلاً عند الاربعة بالرجبة اما ان بني واما ان يطلق وسنده صحيح ايضاً واخرج
 اسمعيل القاضي من وجه آخر عن علي بن خرقم وزاد في آخره ويحجر على ذلك واما قول ابي الدرداء فوصله
 ابن ابي شيبة واسمعيل القاضي من طريق سعيد بن المسيب ان ابا الدرداء قال يوقف في الايلاء عند
 انقضاء الاربعة فاما ان يطلق واما ان بني وسنده صحيح ان ثبت سماع سعيد بن المسيب من ابي
 الدرداء واما قول عائشة فأخرج عبد الرزاق عن معمر بن قتادة ان ابا الدرداء وعائشة قالوا قد كثر
 مثله وهذا منقطع واخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن عائشة بلفظ انها كانت لا ترى الايلاء
 شيئاً حتى يوقف وللشافعي عنها نحوه وسنده صحيح ايضاً واما الرواية بذلك عن اثني عشر رجلاً
 من الصحابة فأخرجهم البخاري في التاريخ من طريق عبد ربه بن سعيد عن ثابت بن عبيد مولى
 زيد بن ثابت عن اثني عشر رجلاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا الايلاء لا يكون طلاقاً
 حتى يوقف واخرج الشافعي من هذا الوجه قتال بضعة عشر واخرج اسمعيل القاضي من طريق
 يحيى بن سعيد الانصاري عن سليمان بن يسار قال ادركت بضعة عشر رجلاً من اصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قالوا الايلاء لا يكون طلاقاً حتى يوقف واخرج الدارقطني من طريق سهل بن ابي صالح
 عن ابيه انه قال سالت اثني عشر رجلاً من الصحابة عن الرجل يولي فقالوا ليس عليه شيء حتى يمضي
 اربعة اشهر فيوقف فان فاء والاطلاق واخرج اسمعيل من وجه آخر عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن
 يسار قال ادركنا الناس يتفقون الايلاء اذا مضت الاربعة وهو قول مالك والشافعي واحمد واسحق وسائر
 اصحاب الحديث الا ان المالكية والشافعية بعد ذلك تفاريع بطول شرحها منها ان الجمهور ذهبوا
 الى ان الطلاق يكون فيه رجعي لكن قال مالك لا تصح رجعيته الا ان جامع في العدة وقال الشافعي
 ظاهر كتاب الله تعالى على ان له اربعة اشهر ومن كانت له اربعة اشهر اجلا فلا سبيل عليه فيها حتى
 تنقضي فاذا انقضت فعليه احداً من امان بنى واما ان يطلق فلم نأفلنا لا يلزمه الطلاق بمجرد
 مضي المدة حتى يحدث رجوعاً او طلاقاً ثم رجوع قول الوقف بأن اكثر الصحابة قال به والترجيح قد
 يقع بالاكثر مع موافقة ظاهر القرآن ونقل ابن المنذر عن بعض الائمة قال لم يحدث في شيء من الأدلة
 ان العزيمة على الطلاق تكون طلاقاً ولو جاز لكان العزم على النية يكون فياً ولا قائل به وكذلك ليس
 في شيء من اللغة ان اليمين التي لا ينوي بها الطلاق تنقض طلاقاً وقال غيره العطف على الاربعة اشهر
 بالقاء يدل على ان التخيير بعدم مضي المدة والذي يقاد من انقضاء الترخيص ان المراد به المدة المنصوبة ليقع
 التخيير بعدها وقال غيره جعل الله التي والطلاق معاً في فعل المولى بعد المدة وهو من قوله تعالى فان

فاذا ارادوا عزمو فلا يتجبه قول من قال ان الطلاق يقع بمجرد مضي المدة والله اعلم (قوله
باب حكم المفقود في اهله وماله) كذا اطلق ولم يقصص بالحكم ودخول حكم الاهل يتعلق
 بأبواب الطلاق بخلاف المال لكن ذكره معه استطرادا (قوله وقال ابن المسيب اذا فقد في الصنف
 عند القتال تربص امرأته سنة) وصلة عبد الرزاق اتم منه عن الثوري عن داود بن ابي هند عنه قال
 اذا فقد في الصنف تربصت امرأته سنة واذا فقد في غير الصنف فأربع سنين وقوله في الاصل تربص
 بفتح اوله على حذف احدي التاءين وانفقت النسخ والشروح والمستخرج جات على قوله سنة الا ابن
 التين فوقع عنده سنة شهر ولفظ سنة تصحيف ولفظ اشهر زيادة والى قول سعيد بن المسيب في هذا
 ذهب مالك لكن فرق بين ما اذا وقع القتال في دار الحرب او في دار الاسلام (قوله واشترى ابن مسعود
 جارية فالتبس صاحبها سنة فلم يجده وقد فاضل يعطى الدرهم والدرهمين وقال اللهم عن فلان فان اتى
 فلان فلي وعلى) وقع في رواية الا كثر اثنى بالمشاة بمعنى جاء ولا لكشهمي بالموحدة من الامتناع وسقط
 هذا التعليق من رواية ابي ذر عن السرخسي وقد وصله سفيان بن عيينة في جامعه رواية سعيد بن
 عبد الرحمن عنه واخرجه ايضا سعيد بن منصور عنه بسند له جيد ان ابن مسعود اشترى جارية
 بسبع مائة درهم فاما غاب صاحبها واما تركها فاشده حولا فلم يجده فخرج بها الى مساكين عند سدة بابه
 فجعل يقبض ويعطى ويقول اللهم عن صاحبها فان اتى فني وعلى الغرم واخرجه الطبراني من هذا
 الوجه ايضا وفيه ابي بالموحدة (قوله وقال هكذا فافعلوا باللفظة) يشير الى انه انتزع فعله في ذلك من
 الحكم للقطعة لا امر بتعريفها سنة والتصرف فيها بعد ذلك فان جاء صاحبها غرمها له فرائى ابن مسعود
 ان يجعل التصرف صدقة فان اجازها صاحبها اذا جاء حصل له اجرها وان لم يجزها كان الاجر للتصدق
 وعليه الغرم لصاحبها والى ذلك اشار بقوله فلي وعلى اى فى الثواب وعلى الغرامة وغفل بعض الشراح
 فقال معنى قوله فلي وعلى فى الثواب وعلى العقاب اى انهما مكتسبان له بفعله والذي قلته اولى لانه ثبت
 مفسرا في رواية ابن عيينة كما ترى واما قوله في رواية الباب فلي فعناء فلي ثواب الصدقة وانما حذفه للعلم
 به (قوله وقال ابن عباس نحوه) ثبت هذا التعليق في رواية ابي ذر فقط عن المستحلي والكشهمي
 خاصة وقد وصله سعيد بن منصور من طريق عبد العزيز بن رفيع عن ابيه انه ابتاع ثوبا من رجل بمكة
 فضل منه في الزحام قال فأتيت ابن عباس فقال اذا كان العام المقبل فأشدد الرجل في المكان الذي
 اشتريت منه فان قدرت عليه والا تصدق بها فان جاء فخيره بين الصدقة واعطاء الدراهم واخرج دعاليج
 في مسند ابن عباس له بسند صحيح عن ابن عباس قال انظر هذه الضوال فشد يدك بها عما فان جاء بها
 فادفعها اليه والا فجاهد بها وتصدق فان جاء فخيره بين الاجر والمال (قوله وقال الزهري في الاسير
 يعلم مكانه لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله فاذا انتطح خبره فنته سنة المفقود) وصلة ابن ابي شيبة
 من طريق الاوزاعي قال سألت الزهري عن الاسير في ارض العدو متى تزوج امرأته فقال لا تزوج
 ما علمت انه حي ومن وجه آخر عن الزهري قال يوقف مال الاسير وامراته حتى يسلم او يموتا واما
 قوله فنته سنة المفقود فان مذهب الزهري في امرأة المفقود انها تربص اربع سنين وقد اخرج
 عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة بأسانيد صحيحة عن عمر بن الخطاب عن عبد الرزاق من طريق
 الزهري عن سعيد بن المسيب ان عمر وعثمان قضيا بذلك واخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن
 ابن عمر وابن عباس قال لا تنظر امرأة المفقود اربع سنين وثبت ايضا عن عثمان وابن مسعود في رواية
 وعن جمع من التابعين كالنخعي وعطاء الزهري ومكحول والشعبي وانفق اكثرهم على ان التأجيل

باب حكم المفقود في اهله وماله وقال ابن المسيب اذا فقد في الصنف عند القتال تربص امرأته سنة * واشترى ابن مسعود جارية فالتبس صاحبها سنة فلم يجده وقد فاضل يعطى الدرهم والدرهمين وقال اللهم عن فلان فان اتى فلان فلي وعلى وقال هكذا فافعلوا باللفظة * وقال ابن عباس نحوه * وقال الزهري في الاسير يعلم مكانه لا تزوج امرأته ولا يقسم ماله فاذا انتطح خبره فنته سنة المفقود

من يوم ترفع امرها للحاكم وعلى انها تعد عدة الوفاة بعد مضي الاربع سنين وانفقوا ايضا على انها
ان تزوجت فجاء الزوج الاول خير بين زوجته وبين الصداق وقال اكثرهم اذا اختار الاول الصداق
غرمه له الثاني ولم يفرقا اكثرهم بين احوال الفقد الاما تقدم عن سعيد بن المسيب وفرق مالك بين من
فقد في الحرب فمؤجل الاجل المسد كوروتين من فقد في غير الحرب فلا تؤجل بل تنتظر مضي العمر
الذي يغلب على الظن انه لا يعيش اكثر من سنة وقال احمد واسحق من غاب عن اهله فلم يعلم خبره لا تأجيل
فيه وانما يؤجل من فقد في الحرب او في البحر او نحو ذلك وجاء عن علي اذا فقدت المرأة زوجها لم تزوج
حتى يقدم او يموت اخرج ابو عبيد في كتاب النكاح وقال عبد الرزاق بلغني عن ابن مسعود انه
وافق عليا في امر المرأة المفقود انما تنتظره ابدا واخرج ابو عبيد ايضا بسند حسن عن علي لو تزوجت
فهى امرأة الاول دخل بها الثاني ولم يدخل واخرج سعيد بن منصور عن الشعبي اذا تزوجت فبلغها
ان الاول حي فرق بينهما وبين الثاني واعتدت منه فان مات الاول اعتدت منه ايضا وورثته ومن طريق
النخعي لا تزوج حتى يستبين امره وهو قول قتادة الكوفي والشافعي وبعض اصحاب الحديث واختار
ابن المنذر التأجيل لاتفاق خمسة من الصحابة عليه والله اعلم (قوله حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن
المديني وسفيان هو ابن عيينة (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري وفي رواية الجيبي عن
سفيان حدثنا يحيى بن سعيد (قوله عن يزيد بن مولى المنبعت ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل) في رواية
الجيبي سمعت يزيد بن مولى المنبعت قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر حديث اللقطة
وهذا صورته الارسل ولهذا قال بعد فراغ المتن قال سفيان فلقبت ربيعة بن ابي عبد الرحمن قال سفيان
ولم احفظ عنه شيئا غير هذا فقلت ارايت حديث يزيد بن مولى المنبعت في امر الضالة هو عن زيد بن خالد
قال نعم قال سفيان قال يحيى يعني ابن سعيد الذي حدث به مرسل او يقول ربيعة عن يزيد بن مولى المنبعت
عن زيد بن خالد قال سفيان فلقبت ربيعة فقلت له اي قلت له الكلام الذي تقدم وهو قوله ارايت
حديث يزيد بن خالد الى آخره وجايل ذلك ان يحيى بن سعيد حدث به عن يزيد بن مولى المنبعت مرسل ثم ذكر
لسفيان ان ربيعة يحدث به عن يزيد بن مولى المنبعت عن زيد بن خالد فيوصله فحمل ذلك سفيان على ان
لحق ربيعة فسأله عن ذلك فاعترف له به وقد اخرج جده الاسماعيلي من وجه آخر عن سفيان عن يحيى بن
سعيد عن يزيد بن مولى المنبعت عن ربيعة موصولا وساقه بسياقه واحدة وما وقع في رواية ابن المديني من
التفصيل اتقن واضبط فانه دل على ان السياق ليحيى بن سعيد وان ربيعة لم يحدث سفيان الا باسناده
فقط واخرج جده النسائي عن اسحق بن اسمعيل عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن ربيعة قال سفيان
فلما ثبت ربيعة فقال حدثني به يزيد بن زيد وهذا ايضا فيه ايها المروي في رواية ابن المديني اوضح وقد وافقه
الجيبي ولقظه قال سفيان فأنبت ربيعة فقلت له الحديث الذي يحدث به يزيد بن مولى المنبعت في اللقطة
هو عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم قال سفيان وكنت اكرهه للرأي لاجل
كثرة فتواه بالرأي قال فلذلك لم أسأله الا عن اسناده وهذا السبب في قلة رواية سفيان عن ربيعة اولى من
السبب الذي ابداه ابن التين فقال كان قصد سفيان اطلب الحديث اكثر من قصده لطلب الفقه وكان
الفقه عند ربيعة اكثر منه عند الزهري فلذلك اكثر عنه سفيان دون ربيعة مع ان الزهري تقدمت
وفاته على وفاة ربيعة بنحو عشرين سنين بل اكثر اه واقتضى قول سفيان بن عيينة هذا ان يحيى
ابن سعيد ما سمعه من شيخه يزيد بن مولى المنبعت موصولا وانما وصله له ربيعة ولكن تقدم الحديث
في اللقطة من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن يزيد بن مولى المنبعت موصولا فاعل يحيى بن سعيد

* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان عن يحيى
ابن سعيد عن يزيد بن مولى
المنبعت ان النبي صلى الله
عليه وسلم سئل عن ضالة
الغنم فقال اخذها فانما هي
لك ولا خيل ولا ذئب وسئل
عن ضالة الابل فغضب
واجرت وجنتاه وقال
مالك ولها معها الحذاء
والسقاء تشرب الماء وتأكل
الشجر حتى يلقاها رجاها
وسئل عن اللقطة فقال
اعرف وكاءها وعقاصها
وعرفها سنة فان جاء من
يعرفها والا فاطلها بمالك
قال سفيان فلقبت ربيعة
ابن ابي عبد الرحمن ولم
احفظ عنه شيئا غير هذا
فقلت ارايت حديث يزيد
بن مولى المنبعت في امر الضالة
هو عن زيد بن خالد قال
نعم قال يحيى ويقول ربيعة
عن يزيد بن مولى المنبعت
عن زيد بن خالد قال سفيان
فلقت ربيعة فقلت له

لما حدث به ابن عيينة ما كان يتذكر وصله اودسه سليمان بن بلال حين حدثه به موصولا وانما سمع
وصله من ربيعة فاستطرد ربيعة وقد اخرج به مسلم من رواية سليمان بن بلال موصولا ايضا ومن رواية
حماد بن سامة عن يحيى بن سعيد بن ربيعة جميعا عن يزيد بن زبدة موصولا وهذا يقتضي انه جل احدي
الروايتين على الاخرى وقد تقدم شرح حديث اللقطة مستوفى في بابها واراد المصنف بذلك كره ههنا
الاشارة الى ان التصرف في مال الغير اذا غاب جائز ما لم يكن المال مما لا يخشى ضياعه كادل عليه
التفصيل بين الابل والغنم وقال ابن المنير لما تعارضت الاثار في هذه المسئلة وجب الرجوع الى الحديث
المرفوع فكان فيه ان ضالة الغنم يجوز التصرف فيها قبل تحقق وفاة صاحبها فكان الحاق المال المفقود
بها متبجها وفيه ان ضالة الابل لا يتعرض لها بالاستقلال بما مر نفسها فافتضى ان الزوجة كذلك لا تعرض
لها حتى يتحقق خبر وفاته فالضابط ان كل شيء يخشى ضياعه يجوز التصرف فيه صوناله عن الضياع
وما لا فلاوا كثيرا هل العلم على ان حكم ضالة الغنم حكم المال في وجوب تعويضه لصاحبه اذا حضر والله
اعلم **(قوله باب الطهار)** بكسر المعجمة هو قول الرجل لامرأته انت على كظها رمى
وانما خص الظهر بذلك دون سائر الاعضاء لانه محل الركوب غالبا ولذلك سمي الركوب ظهرا فشبهت
الزوجة بذلك لانها مركوب الرجل فلو اضاف لغير الظهر كالبطن مثلا كان ظهرا على الاظهر عند
الشافعية واختلف فيما ذالم يعين الام كان قال كظها رختي مثالا من الشافعي في القديم لا يكون ظهرا
بل يختص بالام كما ورد في القرآن وكذا في حديث خولة التي ظاهرها اوس وقال في الجديد يكون ظهرا
وهو قول الجمهور لكن اختلفوا فيه لم يحرم على التأبيد فقال الشافعي لا يكون ظهرا و من مالك هو
ظاهرها من احمد روايتان كالمذهبين فلو قال كظها رختي مثالا فليس بظاهرها عند الجمهور وعن احمد رواية
انه ظهرا وطرده في كل من يحرم عليه وطؤه حتى في البهيمة ويقع الظهار بكل لفظ يدل على تحريم
الزوجة لكن بشرط اقترانه بالنية وتجب الكفارة على قائله كما قال الله تعالى لكن بشرط العود عند
الجمهور وعند الثوري وروى عن مجاهد تجب الكفارة بمجرد الظهار **(قوله وقول الله تعالى قد سمع الله**
قول التي تجادل في زوجها الى قوله فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا) كذا لا يذروا الا كثر وساق في
رواية كريمة الايات الى الموضع المذكور وهو قوله فاطعام ستين مسكينا واستدل بقوله تعالى وانهم
ليقولون منكر امن القول وزور اعلى ان الظهار حرام وقد ذكر المصنف في الباب آثارا اقتصر على
الآية وعليها وكأنه اشار بذلك الى الحديث المرفوع الوارد في سبب ذلك وقد ذكر بعض طرقه
تعليفا في اوائل كتاب التوحيد من حديث عائشة وسأني ذكره وفيه تسمية المظاهر وتسمية المجادلة
وهي التي ظاهرها وان الراجع انها خولة بنت ثعلبة وانه اول ظهار كان في الاسلام كما اخرج الطبراني
وابن مردويه من حديث ابن عباس قال كان الظهار في الجاهلية يحرم النساء فكان اول من ظاهرها في
الاسلام اوس بن الصامت وكانت امرأته خولة الحديث وقال الشافعي سمعت من ارضى من اهل العلم
بالقرآن يقول كان اهل الجاهلية يطلقون بثلاث الظهار والايلاء والطلاق فأقر الله الطلاق طلاقا وحكم
في الايلاء والظهار بما بين في القرآن انتهى وجاء من حديث خولة بنت ثعلبة نفسها عند ابى داود قالت
ظاهري مني زوجي اوس بن الصامت فجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم اشكو اليه الحديث واخرج
اصحاب السنن من حديث سلمة بن صخر انه ظاهرها من امرأته وقد تقدمت الاشارة الى حديثه في كتاب
الصيام في قصة الجامع في رمضان وان الاصح ان قصته كانت ظهرا ولا يذروا الترمذي من حديث ابن

باب الطهار وقول الله
تعالى قد سمع الله قول
التي تجادل في زوجها الى
قوله فمن لم يستطع فاطعام
ستين مسكينا

عباس ان رجلا ظاهرا من امرأته فوق عليم اقبل ان يكفر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم فاعتز لها حتى
تكفر عنك وفي رواية ابي داود فلا تقر بها حتى تفعل ما امرك الله واسانيد هذه الاحاديث حسان وحكم
كفارة الظهار منصوح بالقرآن واختلف السلف في احكامه في مواضع الم البخاري ببعضها في الآثار
التي اوردها في الباب واستدل بآية اظهار و بآية اللعان على القول بالعموم ولو ورد في سبب خاص
واتفقوا على دخول السبب وان اوس بن الصامت شمله حكم الظهار لكن استشكله السبكي من جهة
تقدم السبب وتأخر النزول فكيف ينطف على ماضى مع ان الآية لا تشمل الا من وجد منه اظهار
بعد نزولها لان الفاء في قوله تعالى فتعز برقبته يدل على ان المبتدأ تضمن معنى الشرط والخبر تضمن
معنى الجزاء ومعنى الشرط مستقيم واجاب عنه بان دخول الفاء في الخبر يستدعي العموم في كل مظاهر
وذلك يشمل الحاضر والمستقبل قال واماد لالة الفاء على الاختصاص بالمستقبل ففيه نظر كذا قال
ويمكن ان يحتاج للدخول بالاجماع (قوله وقال لي اسمعيل) هو ابن ابي اويس كذا لاكثر ووقع في
رواية النسفي وقال اسمعيل بدون حرف الجر والاول اولى وهو موصول فعند جماعة انه يستعمل
هذه الصيغة فيما يحمله عن شيوخه هذا كره والذي ظهر لي بالاستقراء انه انما يستعمل ذلك فيما يورده
موصولا من الموقوفات او محملا يكون من المرفوعات على شرطه وقد اخرج ابو نعيم في المستخرج
من طريق القعنبي عن مالك انه سأل ابن شهاب فذكر مثله وزادوه هو عليه واجب (قوله قال مالك)
هو موصول بالاسناد المذكور (قوله وصيام العبد شهران) يحتمل ان يكون ابن شهاب الذي نقل
مالك عنه ان ظهرا العبد نحو ظهرا الحر كان يهبط العبد في ذلك جميع احكام الحر ويحتمل ان يكون اراد
بالتشبيه مطلق صحة اظهار من العبد كما يصح من الحر ولا يلزم ان يهبط جميع احكامه لكن نقل
ابن بطال الاجماع على ان العبد اذا ظاهرا لزمه وان كفارته بالصيام شهران كالحر نعم اختلفوا في
الاطعام والعتق فقال الكوفيون والثاقفي لا يجوز الا الصيام فقط وقال ابن القاسم عن مالك ان اطعم
باذن مولاه اجزاه وما ادعاه من الاجماع مردود فقد نقل الشيخ الموفق في المغني عن بعضهم انه لا يصح
ظهرا العبد لان الله تعالى قال فتعز برقبته والعبد لا يملك الرقاب وتعقبه بأن تعز برقبته انما هو على
من يجدها فكان كالمعسر ففرضه الصيام وامامنا ذكره من قدر صيامه فقد اخرج عبد الرزاق عن
معمر عن قتادة عن ابراهيم لو صام شهرا اجزا عنه وعن الحسن بصوم شهرين وعن ابن جريج عن
عطاء في رجل ظاهرا من زوجته امة قال شطر الصوم (قوله وقال الحسن بن الحر) كذا لاكثر وفي
رواية ابي ذر عن المستملي الحسن بن حي وفي رواية وقال الحسن بن قنط فاما الحسن بن الحر فهو بضم
المهملة وتشديد الراء بن الحكم النخعي الكوفي نزيل دمشق ثقة عندهم وليس له في البخاري ذكر
الا في هذا الموضع ان ثبت ذلك واما الحسن بن حي فبفتح المهملة وتشديد الحائية نسب لجدايه
وهو الحسن بن صالح بن صالح بن حي واسم حي حبان كوفي ثقة فقيه طاب من طبقة سفيان الثوري
وقد تقدم ذكر ابيه في اوائل هذا الكتاب وقد اخرج الطحاوي في كتاب اختلاف العلماء هذا
الاثر عن الحسن بن حي واخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي قال اظهار من
الامة كالظهار من الحر وقد وقع لنا الكلام المذكور من قول الحسن البصري وذلك فيما اخرج
ابن الاعرابي في معجمه من طريق همام سئل قتادة عن رجل ظاهرا من مريته فقال قال الحسن
وابن المسيب وعطاء وسليمان بن يسار مثل ظهرا الحر وهو قول الفقهاء السبعة وبه قال مالك وربيعة
والثوري والليث واحتجوا بانهم فرج حلال فيعهرم بالتحريم واخرج سعيد بن منصور بسند

وقال لي اسمعيل حدثني
مالك انه سأل ابن شهاب
عن ظهرا العبد فقال نحو
ظهرا الحر * قال مالك
وصيام العبد شهران
* وقال الحسن بن الحر
ظهرا الحر والعبد من
الحر والامة سواء

صحيح عن الحسن ان وطئها فهو زنا وان لم يكن وطئها فلا ظهار عليه وهو قول الاوزاعي (قوله وقال
عكرمة ان ظاهرا من امته فليس بشئ انما الظهار من النساء) وصلى الله عليه وسلم عجل القاضي بسند لا بأس به
وجاء ايضا عن مجاهد مثله اخبر به سعيد بن منصور من رواية داود بن ابي هند سألت مجاهدا عن
الظهار من الامة فكانه لم يره شيئا فقلت اليس الله يقول من نساءهم افايست من النساء قتال قال الله تعالى
واستشهدوا شهيدين من رجالكم اولى ايس العيدين من الرجال اقتجوز شهادة العيدين وقد جاء عن عكرمة
خلافه قال عبد الرزاق انبا بن جريج اخبرني الحكم بن ابان عن عكرمة مولى ابن عباس قال يكفر
عن ظهار الامة مثل كفارة الحررة وبقول عكرمة الاول قال الكوفيون والشافعي والجمهور واحتجوا
بقوله تعالى من نساءهم وليست الامة من النساء واحتجوا ايضا بقول ابن عباس ان الظهار كان طلاقا
ثم احل بالكفارة فكما لاحظ للامة في الطلاق لاحظ لها في الظهار ويحتمل ان يكون المنقول عن
عكرمة في الامة المزوجة فلا يكون بين قوله اختلاف (قوله وفي العربية لما قالوا اي فيما قالوا) اي
يستعمل في كلام العرب عادلا كذا بمعنى اعاد فيه وابطله (قوله وفي نقض ما قالوا) كذا لاكثر بنون
وقاف وفي رواية الاصيلي والكشيميني بعض بموحدة ثم مهملة والاول اصح والمعنى انه يأتي بفعل
ينقض قوله الاول وقد اختلف العلماء هل يشترط الفعل فلا يجوز له وطؤها الا بعد ان يكفر او يكفي
العزم على وطئها او العزم على امساكها وترك فراقها والاول قول الليث والثاني قول الحنفية ومالك
وحكى عنه انه لو طء بعينه بشرط ان يقدم عليه الكفارة وحكى عنه العزم على الامساك والوطء معا
وعليه اكثر اصحابه والثالث قول الشافعي ومن تبعه وثم قول رابع سند كره هنا (قوله وهذا
اولى لان الله تعالى لم يدل على المنكر وقول الزور) هذا كلام البخاري ومراده الرد على من زعم ان
شرط العود هنا ان يقع بالقول وهو اعادة لفظ الظهار فاشار الى هذا القول وجزم بأنه من جرح وان
كان هو ظاهر الآية وهو قول اهل الظاهر وقد روي ذلك عن ابي العالبة وبكير بن الاشج من التابعين
وبه قال القراء النحوي ومعنى قوله ثم يعودون لما قالوا اي الى قول ما قالوا وقد بالغ ابن العربي في
انكاره ونسب قائله الى الجهل لان الله تعالى وصفه بأنه منكرو من القول وزور فكيف يقال اذا اعاد
القول المحرم المنكر يجب عليه ان يكفر ثم يحل له المرأة انتهى والى هذا اشار البخاري بقوله لان الله
لم يدل على المنكر والزور وقال اسمعيل القاضي لما وقع بعد قوله ثم يعودون فتحرر برقبة دل على ان
المراد وقوع ضدا وقع منه من المظاهرة فان رجلا لو قال اذا اردت ان تمس فأعتق رقبة قبل ان تمس
لكان كلاما صحيحا بخلاف ما لو قال اذا لم ترد ان تمس فأعتق رقبة قبل ان تمس وقد جرى بحث بين
ابي العباس بن سريج ومحمد بن داود الظاهري فاحتج عليه ابن سريج بالاجماع فانكره ابن داود
وقال الذين خالفوا ظاهر القرآن لا اعد خلافهم خلافا وانكر ابن العربي ان يصح عن بكير بن الاشج
واختلف المعربون في معنى اللام في قوله لما قالوا فاقبل معناها ثم يعودون الى الجماع فتحرر برقبة لما
قالوا اي فعلهم تحرر برقبة من اجل ما قالوا فادعوا ان اللام في قوله لما قالوا متعلق بالمحذوف وهو
قوله عليهم قاله الاخفش وقيل المعنى الذين كانوا يظاهرون في الجاهلية ثم يعودون لما قالوا اي الى
المظاهرة في الاسلام وقيل اللام بمعنى عن اي يرجعون عن قولهم وهذا موافق قول من يوجب
الكفارة بمجرد وقوع كلمة الظهار وقال ابن بطال يشبه ان تكون ما بمعنى من اي اللواتي قالوا هن
انن علينا كظهور امهاتنا قال ويجوز ان يكون قالوا بتقدير المصدر اي يعودون للقول فسمى
القول فيهن باسم المصدر وهو القول كما قالوا ادرهم ضرب الامير وهو مضروب الامير والله اعلم

* وقال عكرمة ان ظاهرا
من امته فليس بشئ انما
الظهار من النساء وفي
العربية لما قالوا اي فيما
قالوا وفي نقض ما قالوا
وهذا اولى لان الله تعالى
لم يدل على المنكر وقول
الزور

باب الإشارة في الطلاق والامور * وقال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يعذب الله بدمع العين ولا كن يعذبهم سدا وأشار الى لسانه * وقال كعب بن مالك اشار النبي صلى الله عليه وسلم الى ان خذ النصف * وقالت اسماء صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف فقلت لعائشة ما شأن الناس قامات براسها الى الشمس فقلت آية فارمات براسها وهي تصلي اي نعم * وقال انس او ما النبي صلى الله عليه وسلم بيده الى ابي بكر ان يتقدم * وقال ابن عباس او ما النبي صلى الله عليه وسلم بيده لا حرج * وقال ابو قتادة قال النبي صلى الله عليه وسلم في الصيد للمحرم احد منكم امره ان يحمل عليها او اشار اليها قالوا لا قاله كلوا * حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا

٣٥٣

بالصواب * (قوله باب الإشارة في الطلاق والامور) اي الحكمة وغيرها وذكر فيه هذه احاديث معلقة وموصولة * اولها قوله وقال ابن عمر هو طرف من حديث تقدم موصولا في الجنائز وفيه قصة لسعد بن عباد وفيها واكن يعذبهم ذوا اشار الى لسانه ثانيها وقال كعب بن مالك هو ايضا طرف من حديث تقدم موصولا في الملازمة وفيها وأشار الى ان خذ النصف * ثالثها وقالت اسماء هي بنت ابي بكر (قوله صلى النبي صلى الله عليه وسلم في الكسوف) الحديث تقدم موصولا في كتاب الايمان بلفظ فأشارت الى السماء وفيه فأشارت براسها اي نعم وفي صلاة الكسوف بمناه وفي صلاة السهو باختصار * رابعها وقال انس او ما النبي صلى الله عليه وسلم الى ابي بكر ان يتقدم هو طرف من حديث ابن عباس خامسها وقال ابن عباس هو طرف من حديث تقدم موصولا في العلم في باب من اجاب الفتيا باشارة اليد والرأس وفيه واو ما بيده ولا حرج * سادسها وقال ابو قتادة هو ايضا طرف من حديث تقدم موصولا في باب لا يشير المحرم الى الصيد من كتاب الحج وفيه امره ان يحمل عليها او اشار اليها * الحديث السابع (قوله ابو عامر) هو القدي وابراهيم شيخه جزم المزني بأه ابن طهمان وزعم بعض الشراح انه ابو اسحق الفزاري والاول ارجح وقد اخرج الاسماء على من طريق يحيى بن ابي بكير عن ابراهيم بن طهمان عن خالد وهو الخذاء وتقدم الحديث مشروحا في كتاب الحج وفيه كما انى على الركن اشار اليه * الثامن (قوله وقالت زينب) هي بنت جحش ام المؤمنين (قوله مثل هذه وهذه وعقد تسعين) تقدم في احاديث الانبياء وعلامات النبوة موصولا ريان في الفتن لكن بلفظ وحلق بأصبعة الابهام والتي تليها وهي صورة عقد التسعين وسبأ في الفتن من حديث ابي هريرة بلفظ وعقد تسعين ووجه ادخاله في الترجمة ان العقد على صفة مخصوصة لا رادة عدد معلوم ينزل منزلة الاشارة المفهومة فاذا اكتفى بها عن النطق مع القدرة عليه دل على اعتبار الاشارة بمن لا يقدر على النطق بطريق الاولى * التاسع (قوله سلمة بن علقمة) بفتح المهملة واللام شيخ ثقة وهو بصرى وكذا سائر رواة هذا الاسناد وقد يلبس بسلمة بن علقمة شيخ بصرى ايضا لكن في اول اسمه زيادة ميم والمهملة ساكنة وهو دون سلمة بن علقمة في الطبقة والثقة (قوله وقال بيده) اي اشار بها وهو من اطلاق القول على الفعل (قوله ووضع اعلمته على بطن الوسطى والخنصر قلنا يزهدا) اي يقللها بين ابو مسلم الكجى في روايته عن مسدد شيخ البخارى ان الذي فعل ذلك هو بشر بن المفضل راويه عن سلمة بن علقمة فعلى هذا في سياق البخارى ادراج وقد قيل ان المراد بوضع الاعلة في وسط الكف الاشارة الى ان ساعة الجمعة في وسط يوم الجمعة وبوضعها على الخنصر الاشارة الى انها في آخر النهار لان الخنصر آخر اصابع الكف وقد تقدم بسط الاقاويل في تعيين وقتها في كتاب الجمعة * الحديث العاشر (قوله وقال الاويسى) هو عبد العزيز بن عبد الله شيخ البخارى اخرج عنه الكثير في العلم وفي غيره

ابو عامر عبد الملك بن عمر وحدثنا ابراهيم عن خالد عن عكرمة عن ابن عباس قال طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعيره وكان كما اتى على الركن اشار اليه وكبر وقالت زينب قال النبي صلى الله عليه وسلم قنع من ردم بأجوج وماجوج مثل هذه وهذه وعقد تسعين * حدثنا مسدد حدثنا بشر بن المفضل حدثنا سلمة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال قال ابو القاسم صلى الله عليه وسلم في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم قائم يصلي يسأل الله خيرا الا اعطاه وقال بيده ووضع اعلمته على بطن الوسطى والخنصر قلنا يزهدا * قال وقال الاويسى حدثنا ابراهيم ابن سعد عن شعبة بن الحجاج عن هشام بن زيد عن انس بن مالك قال عدا يهودى في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على جارية فأخذوا ضاحا كانت

٤٥ - فتح الباري - تاسع * عليهم اورضخ راسها فاني بها اهاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي في آخر رمق وقد صممت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتلك فلان لغير الذي قتلها فأشارت براسها ان لا قال فقال لرجل آخر غير الذي قتلها فأشارت ان لا فقال فلان لهما فلها فأشارت ان نعم فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فرضخ راسه بين حبيبين * حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول القنينة من ههنا وأشار الى المشرق

مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما غربت الشمس قال لرجل انزل فاجد حلي قال يا رسول الله لو امسيت ثم قال انزل فاجد حلي قال يا رسول الله لو امسيت ان عليك نهارا ثم قال انزل فاجد حلي فوجد حلي في الثالثة فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اوماً بيده الى المشرق فقال اذا رايتم الليل قد اقبل من ههنا فقد افطر الصائم * حدثنا عبد الله بن مسلمة حدثنا يزيد بن زريع عن سليمان بن ابي عثمان عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يغتنع احدا منكم نداء بلال او قال اذانه من سحوره فاعما ينادي او قال يؤذن ليرجع قائمكم وليس ان يقول كانه يعني الصبح او الفجر واظهر يزيد يديه ثم مد احدهما من الاخرى * وقال الليث حدثني جعفر ابن ربيعة عن عبد الرحمن ابن هرم عن سمعت ابا هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل البخيل والمنفق كشل زجلين عليهما جبتان من حديد

وقد اورد ابو نعيم في المستخرج من طريق يعقوب بن سفيان عنه فيأتي في المديات من وجه آخر عن شعبة مع شرحه وقوله فيه اوضحا جامع وضح بفتح اوله والمعجمة ثم مهملة هو البياض والمراد هنا حلي من فضة وقوله رضح براء مهملة ثم ضاد وخاء معجمتين اي كسر راسها وهي في آخر رمق اي نفس وزنا ومعنى وقوله اصمتت بضم اوله اي وقع بها الصمت اي خرس في اسنانها مع حضور ذنهن وفيه فاشارت ان لا وفيه فاشارت ان نعم * الحديث الحادي عشر حديث ابن عمر في ذكر الفتن يأتي شرحه في الفتن وفيه واشار الى المشرق * الحديث الثاني عشر حديث عبد الله بن ابي اوفى (قوله فاجد حلي) بجمع ثم مهملة اي حرك السويق يعود ليدوب في الماء وقد تقدم شرحه في باب متى يحل فطر الصائم من حديث عبد الله بن ابي اوفى من كتاب الصيام والمراد منه هنا قوله ثم اوماً بيده قبل المشرق * الثالث عشر حديث ابي عثمان وهو النهدي عن ابن مسعود (قوله ليرجع) بفتح اوله وكسر الجيم وقائمكم بالنصب على المفعولية وقوله وليس ان يقول هو من اطلاق القول على الفعل وقوله كانه يعني الصبح او الفجر شك من الراوي وتقدم في باب الاذان قبل الفجر من كتاب الصلاة بلفظ يقول الفجر بغير شك (قوله واظهر يزيد) هو ابن زريع راويه (قوله ثم مد احدهما من الاخرى) تقدم في الاذان على كيفية اخرى ووقع عند مسلم بلفظ ليس الفجر المعترض ولكن المستطيل وبه يظهر المراد من الاشارة المذكورة * الحديث الرابع عشر (قوله وقال الليث) تقدم التنبيه على اسناده في اوائل الزكاة مع شرحه وقوله هنا جبتان بجمع ثم واحدة وقوله الامادت بتشديد الدال من المد واصله ماددت فادغمت وذكروا ابن بطال بلفظ مارت براء خفيفة بدل الدال ونقل عن الحليل ما راى شي يور موراً اذا تردد وقوله من لدن يديهما كذا لا يي ذر بالثنية وغيره يديهما بصيغة الجمع قال ابن التين وهو الصواب فان لكل رجل يدين فيكون لهما اربعة كذا قال وليست الرواية بالثنية خطأ بل هي موجهة والتقدير يدي كل منهما وقوله تبين بفتح اوله وضم الجيم فيسده ابن التين قال ويجوز بضم اوله وكسر الجيم من الرباعي (قلت) وهو الثابت في معظم الروايات وموضع الترجمة منه قوله فيه ويشير بأصبعه الى حلقه قال ابن بطال ذهب الجمهور الى ان الاشارة اذا كانت مفهومة تنزل منزلة النطق وخالفه الحنفية في بعض ذلك واعل البخاري رد عليهم بهذه الاحاديث التي جعل فيها النبي صلى الله عليه وسلم الاشارة قائمة مقام النطق واذا جازت الاشارة في احكام مختلفة في الديانة فهي لمن لا يمكنه النطق اجوز وقال ابن المنير اراد البخاري ان الاشارة بالطلاق وغيره من الاخرس وغيره التي يفهم منها الاصل والعدد نافع كلفظ اه ويظهر لي ان البخاري اورد هذه الترجمة واحاديثها توطئة لما يذكروه من البحث في الباب الذي يليه مع من فرق بين لعان الاخرس وطلاقه والله اعلم وقد اختلف العلماء في الاشارة المفهومة فأما في حقوق الله فقالوا يكفي ولو من القادر على النطق وأما في حقوق الادميين كالعقود والاقرار والوصية ونحو ذلك فاختلاف العلماء فمن اعتقل لسانه ثالثاً عن ابي حنيفة ان كان مأثوساً من نطقه وعن بعض الحنابلة ان اتصل بالموت ورجحه الطحاوي وعن الاوزاعي ان سبقه كلام ونقل عن مكحول ان قال فلان حر ثم اصمت فقبل له وفلان فأوماً صح وأما القادر على النطق فلا تقوم اشارته مقام نطقه عند اكثرين واختلف هل يقوم منه مقام التنية كما لو طلق امراته فقبل له كم طلقه فأشار بأصبعه * (قوله باب اللعان) هو مأخوذ من اللعن لان الملاعن يقول لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين

من لدن يديهما الى تراقيمهما قام المنفق فلا ينطق شيئاً الامادت على جلده حتى تبين ثنائه وتعفواثره وأما البخيل فلا يريد يتفق الا لزمته كل حيلة موضعها فهو يوسعها ولا تسع ويشير بأصبعه الى حلقه في باب اللعان واخير

واختير لفظ اللعن دون الغضب في التسمية لانه قول الرجل وهو الذي بدى به في الآية وهو ايضا يسدا به وله ان يرجع عنه فيقطع عن المرأة بغير عكس وقيل سمي لعنا لان اللعن الطرد والابعاد وهو مشترك بينهما وانما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة اليها لان الرجل اذا كان كاذبا لم يصل ذنبه الى اكثر من القذف وان كانت هي كاذبة فذنبها اعظم لمافيها من قلويا الفرائض والتعرض لالحاق من ليس من الزوج به فتنتشر المحرمية وتثبت الولاية والميراث لمن لا يستحقهما والعان واللعان والملاعنة بمعنى ويقال يلاعنا والتعنا ولاعن الحاكم بينهما والرجل ملاعن والمرأة ملاعنة لوقوعه غالبا من الجانبين واجمعوا على مشروعية اللعان وعلى انه لا يجوز مع عدم التحقق واختلف في وجوبه على الزوج لسكن لو تحقق ان الولد ليس منه قوى الوجوب (قوله وقول الله تعالى والذين يرمون ازواجهن الى قوله ان كان من الصادقين) كذا لاكثر وساق في رواية كريمة الآيات كلها وكان البخاري يمسك بعموم قوله تعالى يرمون لانه اعم من ان يكون باللفظ أو بالإشارة المفهومة وقد تمسك غيره بالجمهور بها في انه لا يشترط في اللعان ان يقول الرجل رايها تزني ولا ان يشفي جملها ان كانت حاملا او ولدها ان كانت وضعت خلافا لما لك لي يكفي ان يقول انها زانية او زنت ويؤيده ان الله شرع حدا للقذف على الاجنبي يرمى المحصنة ثم شرع اللعان يرمى الزوجة فلو ان اجنبي قال يا زانية وجب عليه حد القذف فكذلك حكم اللعان واوردوا على المالكية الاتفاق على مشروعية اللعان للداعي فان فصل عنه ابن القصار بأن شرطه ان يقول لمست فرجه في فرجها والله اعلم (قوله فاذا قذف الاخرس امراته بكتابة) بمثناة ثم موحدة وعند الكشغري يكتب بلاهاء (قوله او اشارة او ايماء معروف فهو كالتكلم لان النبي صلى الله عليه وسلم قد اجاز الاشارة في الفرائض) اي في الامور المفروضة (قوله وهو قول بعض اهل الحجاز واهل العلم) اي من غيرهم وخالف الحنفية والاوزاعي واسحق وهي رواية عن احمد اختارها بعض المتأخرين (قوله وقال الله تعالى فأشارت اليه قالوا كيف تكلم تكلم من كان في المهد صيدا) اخرج ابن ابي حاتم من طريق ميمون بن مهران قال لما قالوا للمريم اقدجئت شيئا فري يا الى آخره اشارت الى عيسى ان كلموه فقالوا تأمرنا ان نكلم من هو في المهد زيادة على ما جاءت به من الداهية ووجه الاستدلال به ان مريم كانت نذرت ان لا تتكلم فكانت في حكم الاخرس فأشارت اشارة مفهومة اكتفوا بها عن معاودة سؤالها وان كانوا انكروا عليهم اما اشارت به وقد ثبت من حديث ابي بن كعب وانس بن مالك ان معنى قوله تعالى اني نذرت للرحمن صوما اي صممتا اخرج الطبري وغيره (قوله وقال الضحاك) اي ابن مزاحم (الارضا اشارة) وصحله عبد بن جبر وابو حنيفة في تفسير سفيان الثوري ولفظهما عنه في قوله تعالى آيتك ان لا تكلم الناس ثلاثة ايام الارض افسستني الرمن من الكلام فدل على ان له حكمه واغرب الكرماني فقال الضحاك هو ابن شراحيل الحميداني فلم يصعب فان المشهور بالتفسير هو ابن مزاحم وقد وجد الاثر المذكور عنه ومصرحانه ابن مزاحم واما ابن شراحيل ويقال ابن شراحيل فهو من التابعين لكن لم ينقلوا عنه شيئا من التفسير بل له عند البخاري حديثان فقط احدهما في فضائل القرآن والاخر في استنباط الميراثين وكلاهما من روايته عن ابي سعيد الخدري قال الرمن الاشارة (قوله وقال بعض الناس لاحد ولا لعان) اي بالاشارة من الاخرس وغيره (ثم زعم ان يطلق بكتابة او اشارة او ايماء جاز) كذا لا في ذروا غيره ان الطلاق بكتابة الخ (قوله وليس بين الطلاق والقذف فرق فان قال القذف لا يكون الا بكلام قيل له كذلك الطلاق لا يكون الا بكلام) اي وانت وافقت على وقوعه بغير الكلام فيلزم مثله في اللعان

وقول الله تعالى والذين يرمون ازواجهن الى قوله ان كان من الصادقين فماذا قذف الاخرس امراته بكتابة او اشارة او ايماء معروف فهو كالتكلم لان النبي صلى الله عليه وسلم قد اجاز الاشارة في الفرائض وهو قول بعض اهل الحجاز واهل العلم وقال الله تعالى فأشارت اليه قالوا كيف تكلم من كان في المهد صيدا وقال الضحاك الارضا اشارة ويقال بعض الناس لاحد ولا لعان ثم زعم ان يطلق بكتابة او اشارة او ايماء جاز وليس بين الطلاق والقذف فرق فان قال القذف لا يكون الا بكلام قيل له كذلك الطلاق لا يكون الا بكلام

والحمد (قوله والابطال الطلاق والهدف وكذلك العتق) يعني اما ان يقال باعتبار الاشارة فيها كلها او بترك اعتبارها قبل كلها بالاشارة والا فان فرقة بينهما بغير دليل تحكم وقد وافقه بعض الحنفية على هذا البحث وقال القياس بطلان الجميع لكن عملنا به في غير اللعان والحداسه حانا ومنهم من قال متعناه في اللعان والحد للشبهة لانه يتعلق بالصرح كالهدف فلا يكتفى فيه بالاشارة لاسها غير صريحة وهذه عمدة من وافق الحنفية من الحنابلة وغيرهم ورده ابن التين بأن المسئلة مفروضة فيما اذا كانت الاشارة مفهومة افهاما واضحا لا يبقى معه ريبه ومن حججهم ايضا ان الهدف يتعلق بصرح الزنادون معناه بدليل ان من قال لا تخرو وطئت وطأ حراما لم يكن قد قال لا تخال ان يكون وطئ وطء شبهة فاعتقد القائل انه حرام والاشارة لا يتضح بها التفصيل بين المعينين ولذلك لا يجب الحد في التعريض واجاب ابن القصار بالنقض عليهم بنفوذ الهدف بغير اللسان العربي وهو ضعيف ونقض غيره بالقتل فانه ينقسم الى عمد وشبه عمد وخطا ويميز بالاشارة وهو قوي واحتجوا ايضا بأن اللعان شهادة وشهادة الاخر من مردودة بالاجماع وتعقب بأن مالكا ذكر قبولها فلا اجماع وبأن اللعان عند الاكثر عين كما سيأتي البحث فيه (قوله وكذلك الاصم بلا عن) اي اذا اشير اليه حتى فهم قال المهلب في امره اشكال لكن قد يرتفع تردد الاشارة الى ان تفهم معرفة ذلك عنه (قلت) والاطلاع على معرفته بذلك سهل لانه يعرف من نطقه (قوله وقال الشعبي وقناة اذا قال انت طالق فأشار بأصابعه تبين منه بشارته) وصلة ابن ابي شيبة بلفظ سئل الشعبي قال سئل رجل مرة اطلقت امرأتك قال فأومأ بيده بأربع اصابع ولم يتكلم فقارح امراته قال ابن التين معناه انه عبر عما نواه من العدد بالاشارة فاعتدوا عليه بذلك (قوله وقال ابراهيم الاخرس اذا كتب الطلاق بيده لزمه) وصلة ابن ابي شيبة بلفظه واخرجه الاثرم عن ابن ابي شيبة كذلك واخرجه عبد الرزاق بلفظ الرجل يكتب الطلاق ولا يلتفت به انه كان يراه لازما وهل ابن التين عن مالك ان الاخرس اذا كتب الطلاق او نواه لزمه وقال الشافعي لا يكون طلاقا يعني ان كلامه ما على انفراده لا يكون طلاقا ما لوجهه ما فان الشافعي يقول بالوقوع سواء كان تاطقاً ام اخرس (قوله وقال حماد الاخرس والاصم ان قال برأسه جاز) هو حماد بن ابي سليمان شيخ ابي حنيفة فكان البخاري اراد لزام الكوفيين بقول شيخهم ولا يخفى ان محل الجواز حيث يسبق ما ينطبق عليه من الابعاء بالراس الجواب ثم ذكر المصنف في الباب خمسة احاديث تتعلق بالاشارة ايضا الحديث الاول منها حديث انس في فضل دور الانصار وقد تقدم شرحه في المناقب فانه اورده هناك من وجه آخر عن انس عن ابي اسيد الساعدي واورده هنا عن انس بغير واسطة والطريقان صحيحان وفي زيادة انس هذه الاشارة وليست في روايته عن ابي اسيد وفي رواية عن ابي اسيد من لزادة قصة لسعد بن عباد كما تقدم والمقصود من الحديث هنا قوله ثم قال بيده فقبض اصابعه ثم سطهن كل ارمي بيده فقبض اصابعه عليه ثم رماه فانتشرت * الثاني حديث سهل (قوله قال ابو حازم) كذا وقع عنده واخرجه الاسماعيلي من وجهين عن سفيان بلفظ عن ابي حازم وصرح الجدي عن سفيان بالحديث فقال في روايته حماد بن ابراهيم انه سمع سهلا اخرج به ابو ابيم (قوله كنه من هذه او كنهاتين) شلت من الراوى واقتصر الجدي على قوله كنه من هذه (قوله ٢ وفرقوا اشار سفيان بالسبابة) سيأتي شرحه مستوفى في كتاب الرقاق

بأصابعه تبين منه بشارته * وقال ابراهيم الاخرس اذا كتب الطلاق بيده لزمه * وقال حماد الاخرس والاصم ان قال برأسه جاز * حدثنا قتيبة حدثنا ليث عن يحيى بن سعيد الانصاري انه سمع انس ابن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بخير دور الانصار قالوا بلى يا رسول الله قال يشوا التجار ثم الذين يلونهم بنو عبد الاشهل ثم الذين يلونهم بنو الحارث بن الخزرج ثم الذين يلونهم بنو ساعدة ثم قال بيده فقبض اصابعه ثم سطهن كل ارمي بيده ثم قال وفي كل دور الانصار خير * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان قال ابو حازم سمعت من سهل بن سعد الساعدي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت انا والساعدة كهذه من هذه او كنهاتين وقرن بين السبابة والوسطى * حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا جبلة بن سحيم سمعت ابن عمر يقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الشهر هكذا وهكذا او هكذا يعني ثلاثين ثم قال وهكذا

وهكذا وهكذا يعني تسعا وعشرين بن يقول مرة ثلاثين ومرة تسعا وعشرين * حدثني محمد بن المنثري حدثنا ان

٢ قوله وفرقوا اشار سفيان بالسبابة هكذا بالشيخ التي بأيدينا الذي في الصحيح بأيدينا وقرن بين السبابة والوسطى اه

ان شاء الله تعالى قال الكرماني قد انقضى من يوم بعثته الى يومنا هذا يعني سنة تسبع وستين وسبعة مائة
سبع مائة وثمانون سنة فكيف تكون المقاربة واجاب الخطابي ان المراد ان الذي بقي بالنسبة الى ما مضى
قد رُفِضَ الوسطى الى السبابة (قلت) وسيأتي للبحث في ذلك حيث اشترت اليه * الثالث حديث ابن
عمر الشهر هكذا وهكذا وهكذا تقدم شرحه مستوفى في كتاب الصيام * الرابع حديث ابن مسعود
وهو عقبة بن عمرو ووقع في رواية القاسمي والكشيميني ابن مسعود قال عياض وهو وهم وهو كما قال
فقد تقدم كذلك في بدء الخلق والمناقب والمغازي من طرق عن اسمعيل وهو ابن ابي خالد عن قيس وهو
ابن ابي حازم وصرح في بدء الخلق باسمه ولفظه حديثي قيس عن عقبة بن عمرو ابي مسعود وقد تقدم
شرحه في ذكر الجن في بدء الخلق وبقية شرحه في اول المناقب * الخامس حديث سهل في فضل
كافل اليتيم وسيأتي شرحه في كتاب الادب ان شاء الله تعالى وقوله فيه بالسبابة في رواية الكشيميني
بالسبابة وهما يعني (قوله باب) اذا عرض بني الولد) بتشديد الراء من التعريض
وهو ذكر شيء يفهم منه شيء آخر لم يذكر ويفارق الكناية بأما ذكر شيء بعينه لفظه الموضوع يقوم
مقامه وترجم البخاري لهذا الحديث في الحدود ما جاء في التعريض وكأنه اخذه من قوله في بعض طرقه
يعرض بشقيه وقد اعترضه ابن المنير فقال ذكر ترجه التعريض عقب ترجه الاشارة لا شرا كهما في
افهام المقصود لكن كلامه يشعر بالغاء حكم التعريض في تناقض مذهب في الاشارة والجواب ان
الاشارة المعتبرة هي التي لا يفهم منها الا المعنى المقصود بخلاف التعريض فان الاحتمال فيه اماراجح واما
مسارفاً فترقا قال الشافعي في الام ظاهراً قول الاعرابي انه انهم امراته لكن لما كان لقوله وجه غير
الذف لم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم فيه بحكم القذف فدل ذلك على انه لا أحد في التعريض ومما يدل
على ان التعريض لا يهطى حكم التصريح الاذن بخطبة المعتدة بالتعريض لا بالتصريح فلا يجوز والله
اعلم (قوله عن ابن شهاب) قال الدارقطني اخرج ابو مصعب في الموطاعن مالك وتابعه جماعة من
الرواة خارج الموطاعن سافه من رواية محمد بن الحسن عن مالك انا الزهري ومن طريق عبد الله بن محمد
ابن اسماء عن مالك ومن طريق ابن وهب اخبرني ابن ابي ذئب ومالك كلاهما عن ابن شهاب وطريق ابن
وهب هذا اخرجها ابو داود (قوله ٢ ان سعيد بن المسيب اخبره) كذا لاكثر اصحاب الزهري وخالفهم
يونس فقال عنه عن ابي سلمة عن ابي هريرة وسيأتي في كتاب الاعتصام من طريق ابن وهب عنه
وهو مصير من البخاري الى انه عند الزهري عن سعيد وابي سلمة معا وقد وافقه مسلم على ذلك ويؤيده
رواية يحيى بن الضحالة عن الاوزاعي عن الزهري عنهما جميعاً وقد اطلق الدارقطني ان المحفوظ رواية
مالك ومن تابعه وهو محمول على العمل بالترجيح واما طريق الجمع فهو ما صنعه البخاري ويتأيد ايضا
بأن عقيلارواه عن الزهري قال بلغنا عن ابي هريرة فان ذلك يشعر بأنه عنده عن غيره واحد والوكان
عن واحد فقط كسعيد مثلاً لاقتصر عليه (قوله ان رجلاً اتى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية ابي
مصعب جاء اعرابي وكذا سيأتي في الحدود عن اسمعيل بن ابي اويس عن مالك وللنسائي جاء رجل من
اهل البادية وكذا في رواية شهاب عن مالك عند الدارقطني وفي رواية ابن وهب التي عند ابي داود ان
اعرابياً من بني فزارة وكذا عند مسلم واصحاب السنن من رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب واسم
هذا الاعرابي ضمضم بن قتادة اخرج حديثه عبد الغني بن سعيد في المهمات له من طريق قطبة بنت
عمرو بن هرم ان مدلولاً كحدثها ان ضمضم بن قتادة وندله مولود اسود من امرأة من بني عجل فشكى الى
النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل لك من ابل (قوله اتى النبي صلى الله عليه وسلم) في رواية ابن ابي ذئب

يحيى بن سعيد عن اسمعيل
عن قيس عن ابي مسعود
قال و اشار النبي صلى الله
عليه وسلم بيده نحو اليمن
الايمان ههنا من بين الاوان
الله سوة وغلط القلوب في
المقدادين حيث يطلع
قرنا الشيطان ربيعة
ومضر * حدثنا عمرو بن
زراعة اخبرنا عبد العزيز
ابن ابي حازم عن ابيه عن
سهل قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم وانا وكافل
اليتيم في الجنة هكذا و اشار
بالسبابة والوسطى وفرج
بينهما شيئاً * باب اذا عرض
بني الولد * حدثنا يحيى
ابن قزعة حدثنا مالك عن
ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب عن ابي هريرة ان
رسلاً اتى النبي صلى الله
عليه وسلم

٢ قوله ان سعيد بن المسيب
اخبره هكذا بنسخ الشارح
التي بأيدينا والذي بنسخ
المصحيح التي بأيدينا عن
سعيد بن المسيب عن ابي
هريرة فلعل ما في الشارح
رواية له اه مصححه

صرخ بالنبي صلى الله عليه وسلم (قوله فقال يا رسول الله ٢ ان امرأتى ولدت غلاما اسود) لم اقف
 على اسم المرأة ولا على اسم الغلام وزاد في رواية يونس واني انكرته اي استنكرته بقلبي ولم يرد انه
 انكر كونه ابنه بلسانه والا لكان تصرح بالتني لا تعريضا ووجه التعريض انه قال غلاما اسوداي
 وانا ابيض فكيف يكون مني ووقع في رواية معمر عن الزهري عند مسلم وهو حينئذ يعرض بأن ينفيه
 ويؤخذ منه ان التعريض بالقذف ليس قذفا به قال الجمهور واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك وعن
 المالكية يجب به الحد اذا كان مفهوما واجابوا عن الحديث بما سيأتي بيانه في آخر شرحه وقال ابن
 دقيق العيد في الاستدلال بالحديث نظرا لان المستفتي لا يجب عليه حد ولا تعزير (قلت) وفي هذا
 الاطلاق نظر لانه قد يستفتي بلفظ لا يقتضي القذف ولفظ يقتضيه فن الاول ان يقول مثلا اذا كان
 زوج المرأة ابيض فانت بولد اسود ما الحكم ومن الثاني ان يقول مثلا ان امرأتى انت بولد اسود وانا
 ابيض فيكون تعريضا او يزيد فيه مثلا زنت فيكون تصرحا والذي ورد في حديث الباب هو الثاني
 فيتم الاستدلال وقد نبه الخطابي على عكس هذا فقال لا يلزم الزوج اذا صرح بان الولد الذي وضعته
 امراته ليس منه حد قذف لجواز ان يريدها وطئت بشبهة او وضعته من الزوج الذي قبله اذا كان ذلك
 ممكنا (قوله قال فما ألوانها قال حمر) في رواية محمد بن مصعب عن مالك عند الدارقطني قال رمل والارمل
 الابيض الى حمر وقد تقدم تفسيره في شرح حديث جابر في الشروط (قوله فهل فيها من اورق)
 بوزن احمر (قوله ان فيها الورقا) ٢ بضم الواو بوزن حمر والاورق الذي فيه سواد ليس بمالك بل يعيل
 الى الغبرة ومنه قيل للحمامة ورقاء (قوله فاني ذلك) بفتح النون الثقيلة اي من اين اتاها اللون الذي
 خالفها هل هو بسبب خلل من غير لونها طرأ عليها او لامر آخر (قوله اعل نزع عرق) في رواية كريمة
 لغله ولا اشكال فيها بخلاف الاول فجزم جمع بأن الصواب النصب اي اعل عرقا نزع وقال الصغاني
 ويحتمل ان يكون في الاصل اعله فقطت الهاء ووجهه ابن مالك باحتمال انه حذف منه ضمير الشأن
 ويؤيد توجيهه ما وقع في رواية كريمة والمعنى يحتمل ان يكون في اصولها من هو باللون المذكور فاجتذبه
 اليه فجاء على لونه وادعى الداودي ان اعل هنا للتحقيق (قوله وامل ابنك هذا نزع) كذا في رواية ابى
 ذر بحذف الفاعل واغیره نزع عرق وكذا في سائر الروايات والمراد بالعرف الاصل من النسب شبهه بعرق
 الشجرة ومنه قوطم فلان عريق في الاصله اي ان اصله متناسب وكذا معرق في السكرم او اللؤم واصل
 النزع الجذب وقد يطلق على الميل ومنه ما وقع في قصة عبد الله بن سلام حين سئل عن شبه الولد بأبيه او
 بأمه نزع الى ابيه او الى امه وفي الحديث ضرب المثل وتشبيه المجهول بالمعلوم تقريرا لفهم السائل واستدل
 به لصحة العمل بالقياس قال الخطابي هو اصل في قياس الشبه وقال ابن العربي فيه دلائل على صحة القياس
 والاعتبار بالنظير وتوقف فيه ابن دقيق العيد فقال هو تشبيه في امر وجودي والنزاع انما هو في التشبيه
 في الاحكام الشرعية من طريق واحدة قوية وفيه ان الزوج لا يجوز له الانتفاء من ولده بمجرد الظن وان
 الولد يلحق به ولو خالف لونه لونه امه وقال القرطبي تبع لابن رشد لا خلافا في انه لا يحمل نفي الولد
 باختلاف الالوان المتقاربة كالادمه والسهره ولا في البياض والسواد اذا كان قداقرا بالوطء ولم تمض مدة
 الاستبراء وكانه اراد في مذهبه والافا لخلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل فقالوا ان لم ينضم اليه قرينة
 زنا لم يجوز النفي فان اتهمها فانت بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح وفي حديث
 ابن عباس اللات في اللعان ما يثويه وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقا والخلاف انما هو

فقال يا رسول الله ولدت لي
 غلاما اسود فقال هل لك
 من ابل قال نعم قال ما ألوانها
 قال حمر قال هل فيها من
 اورق قال نعم قال فاني ذلك
 قال اعل نزع عرق قال
 قلعل ابنك هذا نزع

(٢) قوله ان امرأتى ولدت
 غلاما اسود وقوله فما
 ألوانها وقوله فهل
 فيها من اورق وقوله
 اعل نزع عرق وقوله
 قلعل ابنك هذا نزع
 الخ وهو كذا وقع للشارح هنا
 وهو ايضا في كتاب
 الاعتصام ما عدا قوله وامل
 الخ والذي في الصحيح
 بأيدينا ما نراه بالهامش
 ا مصححه

عند عدمها وهو عكس ترتيب الخلاف عند الشافعية وفيه تقديم حكم القرائن على ما يشعر به مخالفة
 الشبه وفيه الاحتياط للانساب وابقائها مع الامكان والرجز عن تحقيق ظن السوء وقال القرطبي يؤخذ
 منه منع التسلسل وان الحوادث لا بد لها ان تستند الى اول لبس بحادث وفيه ان التعريض بالقذف
 لا يثبت حكم القذف حتى يقع التصريح بخلاف المالكية واجاب بعض المالكية ان التعريض الذي
 يجب به القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف كما يفهم من التصريح وهذا الحديث لا حاجة فيه لدفع
 ذلك فان الرجل لم يرد قذفا بل جاء سائلا مستقيا عن الحكم لما وقع له من الريسة فلما ضرب له المثل اذعن
 وقال المهلب التعريض اذا كان على سبيل السؤال لاحد فيه وانما يجب الحد في التعريض اذا كان على
 سبيل المواجهة والمشاورة وقال ابن المنير الفرق بين الزوج والاجنبي في التعريض ان الاجنبي يقصد
 الاذية المحضة والزواج قد يعذر بالنسبة الى صيانة النسب والله اعلم (قوله باب احلاف
 الملاعن) ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية جويرية بن اسماء عن نافع مختصرا بلفظ فأحلفهما وكذا
 سبأني بعد ستة ابواب من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع وتقدم في تفسير النور من وجه آخر عن
 عبيد الله بن عمر بلفظ لا عن بين رجل وامرأة والمراد بالاحلاف هنا النطق بكلمات اللعان وقد
 تسلسل به من قال ان اللعان يمين وهو قول مالك والشافعي والجمهور وقال ابو حنيفة اللعان شهادة وهو
 وجه للشافعية وقيل شهادة فيها شائبة اليمين وقيل بالعكس ومن ثم قال بعض العلماء ليس يمين ولا
 شهادة وانما هي على الخلاف ان اللعان يشرع بين كل زوجين مسلمين او كافرين حريين او عبيدين عداين او
 فاسقين بناء على انه يمين فمن عينه صح لعانه وقيل لا يصح اللعان الا من زوجين حريين مسلمين لان اللعان
 شهادة ولا يصح من محدود في قذف وهذا الحديث حجة للدولين لتولية الراوي بين لاعن وحلف
 ويؤيده ان اليمين ما دل على حث او منع او تحقيق خبر وهو هنا كذلك ويدل عليه قوله صلى الله عليه
 وسلم في بعض طرق حديث ابن عباس قتال له احلف بالله الذي لا اله الا هو اني اصادق بقول ذلك اربع
 مرات اخرجه الحاكم والبيهقي من رواية جرير بن حازم عن ايوب عن عكرمة عنه وسبأني قريبا
 لولا الايمان لكان لي ولها شأن واعتل بعض الخنفيه بانها لو كانت يمين لما تكررت واجيب بانها
 خرجت عن القياس تغليظا لحرمه الفروج كما خرجت القسامة لحرمه الانفس وبأنها لو كانت شهادة
 لم تكرر ايضا والذي تحرر لي انما من حيث الجزم بنفي الكذب واثبات الصدق يمين اسكن اطلق عليها
 شهادة لاشتراط ان لا يكتفى في ذلك بالظن بل لابد من وجود علم كل منهما بالامر من علمها يصح معه ان
 يشهد به ويؤيد كونها يمين ان الشخص لو قال اشهد بالله لقد كان كذا لعد حالفا وقد قال القفال في
 محاسن الشريعة كررت ايمان اللعان لانها اقيمت مقام اربع شهود في غيره لبقاء علمها الحد ومن ثم
 سميت شهادات (قوله باب يبدأ الرجل بالتلاعن) ذكر فيه حديث ابن عباس
 في قصة هلال بن امية مختصرا او كانه اخذ الترجمة من قوله ثم قامت فشهدت فانه ظاهر في ان الرجل
 يقدم قبل المرأة في الملاعنة وقد ورد ذلك صريحا من حديث ابن عمر كما سأذكره في باب صداق
 الملاعنة وبه قال الشافعي ومن تبعه واشهب من المالكية ورجحه ابن العربي وقال ابن القمام
 لو ابتدأت به المرأة صح واعتد به وهو قول ابو حنيفة واحتجوا بأن الله عطفه بالواو وهي لا تقتضي
 الترتيب واحتج للدولين بأن اللعان شرع لدفع الحد عن الرجل ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم
 لمالك البينة والاحد في ظهرك فلو بذى بالمرأة لكان دفعا لا حرم يثبت وبأن الرجل يمكنه ان يرجع
 بعد ان يلعن كما تقدم في دفع عن المرأة بخلاف ما لو بدأت به المرأة (قوله ٢ عن عكرمة عن ابن عباس)

باب احلاف الملاعن
 حدثنا موسى بن اسمعيل
 حدثنا جويرية بن نافع
 عن عبيد الله رضى الله
 عنه ان رجلا من الانصار
 قذف امراته فأحلفها
 النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم فرق بينهما في باب يبدأ
 الرجل بالتلاعن في حديثي
 محمد بن بشار حدثنا ابن
 ابي عدي عن هشام بن
 حسان حدثنا عكرمة عن
 ابن عباس رضى الله عنهما

(٢) قوله عن عكرمة
 وقوله الا ترى الله يعلم هكذا
 بنسخ الشرح التي بأيدينا
 واعلمه رواية للشارح
 والذي في الصحيح بأيدينا
 ما تراه بالهشاش اه

كذا وصلة هشام بن حسان عن عكرمة وتابعه عباد بن منصور عن عكرمة أخرجه أبو داود في السنن وسأله أبو داود الطيالسي في مسنده مطولا واختلف على أيوب فرواه جرير بن حازم عنه موصولا أخرجه الحاكم والبيهقي في الخلافيات وغيرها وكذا أخرجه النسائي وابن أبي حاتم وابن المنذر وابن مردويه من رواية حماد بن زيد عن أيوب موصولا وأخرجه الطبري من طريق حماد مرسل قال الترمذي سألت حمادا عن هذا الاختلاف فقال حديث عكرمة عن ابن عباس في هذا محفوظ (قوله ان هلال بن أمية قدف امرأته فجاء فشهد) كذا أورده هنا مختصرا وتقدم في تفسير النور مطولا وفيه شرح قوله البيهقي او حدث في ظهرك وفيه قول هلال لينزل الله ما يرى يظهر من الجلد فزلت ووقع فيه انه اتهمها بشريك ابن سحماء ووقع في رواية مسلم من حديث انس ان شريك ابن سحماء كان اخا لبراء ابن مالك لأمه وهو مشكل فان أم البراء هي أم انس بن مالك وهي أم سليم ولم تكن سحماء ولا تسمى سحماء فلعل شريكا كان اخا من الرضاعة وقد وقع عند البيهقي في الخلافيات من مرسل محمد بن سيرين ان شريكا كان يأوي الى منزل هلال وفي تفسير مقاتل ان والد شريك التي يقال لها سحماء كانت حبشية وقيل كانت يمانية وعند الحاكم من مرسل ابن سيرين كانت أمه سوداء واسم والد شريك عبدة بن مغيث بن الجدي بن العجلان وحكى عبد الغني بن سعيد وابو نعيم في الصحابة ان لفظ شريك صفة له لا اسم وانه كان شريكا لرجل يهودي يقال له ابن سحماء وحكى البيهقي في المعرفة عن الشافعي ان شريك بن سحماء كان يهوديا وأشار عياض الى بطلان هذا القول وجزم بذلك النووي تبعه وقال كان صحابيا وكذا عده جمع في الصحابة فجوز ان يكون اسلم بعد ذلك ويعكر على هذا قول ابن الكلبي انه شهد احد او كذا قول غيره ان اياه شهد بدر واحد فانه اعلم (قوله في هذه الرواية فجاء فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم ان احدا كاذب) ظاهره ان هذا الكلام صدر منه صلى الله عليه وسلم في حال ملاعنتهم ما بخلاف من زعم انه قال بعد فراغهما وزاد في تفسير النور من هذا الوجه بعد قوله فشهدت فلما كان عند الخامسة وقفوها وقالوا انها موجهة ووقع عند النسائي في هذه القصة فأمر رجلا ان يضع يده عند الخامسة على فيه ثم على فيها وقال انها موجهة قال ابن عباس قتلت سكأت ونكصت حتى قلنا انها ترجع ثم قالت لا افصح قومي سائر اليوم فخصت وفيه ايضا قوله صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت الى آخره وسأد كر شرحه في باب التلاعن في المسجد (قوله باب اللعان) تقدم معنى اللعان قبل وهو ينقسم الى واجب ومكروه وحرام فالاول ان يراها تزنى او اقربت بالزنا فصدقها وذلك في طهر لم يجامعها فيه ثم اعترضها مدة العدة فأنت بولدها فصدقها النفي الولد لئلا يلحقه فيترتب عليه المفاسد الثاني ان يرى اجنبا يدخل عليها بحيث يغلب على ظنه انه زنى بها فيجوز له ان يلاعن لكن لو ترك لكان أولى للستر لانه يمكنه فراقها بالطلاق الثالث ما عدا ذلك لكن لو استباض فوجهان لاصحاب الشافعي واحد فن اجازتمك بحديث انظر واذ ان جاءت به فجعل الشبه دالا على نفيه منه ولا حاجة فيه لانه سبق اللعان في الصورة المذكورة كما سيأتي ومن منع تمسك بحديث الذي انكر شبه ولده به (قوله ومن طلق) اي بعد ان لاعن في هذه الترجمة إشارة الى الخلاف هل تقع الفرقة في اللعان بنفس اللعان او بايقاع الحاكم بعد الفراغ او بايقاع الزوج فذهب مالك والشافعي ومن تبعهما الى ان الفرقة تقع بنفس اللعان قال مالك وغالب اصحابه بعد فراغ المرأة وقال الشافعي واتباعه وسحنون من المالكية بعد فراغ الزوج واعتل بأن اللعان المرأة انما شرع لدفع الحد عنها بخلاف الرجل فانه يزيد على ذلك في حقه نفي التلبس وطلاق الولد وزوال الفراش وتظهر فائدة

ان هلال بن أمية قدف امرأته فجاء فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول ان الله يعلم ان احدا كاذب فهل منكم تائب ثم قامت فشهدت في باب اللعان ومن طلق بعد اللعان * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك

الطلاق في التوارث لو مات احدهما عقب فراغ لرجل وفيما اذا حلق طلاق امرأة بفراق اخرى ثم لاعن
الاخرى وقال الثوري وابو حنيفة واتباعها لا تقع الفرقة حتى يوقعها عليهما الحاكم واحتملوا
بظاهر ما وقع في احاديث اللعان كما سيأتي بيانه وعن احمد روايتان وسيأتي مزيد بحث في ذلك بعد قصة
ابواب وذهب عثمان النسي انه لا تقع الفرقة حتى يوقعها الزوج واعتدل بأن الفرقة لم تذكر في القرآن
ولان ظاهر الاحاديث ان الزوج هو الذي يطلق ابتداء ويقال ان عثمان تفرد بذلك لكن نقل الطبري
عن ابي الشعثاء جابر بن زيد البصري احدا صحاب ابن عباس من قتها المتابعين نحوه ومقابله قول
ابي عبيد ان الفرقة بين الزوجين تقع بنفس القذف ولو لم يقع اللعان وكانه مفرع على وجوب اللعان
على من تخلف ذلك من المرأة فاذا اخل به عوقب بالفرقة تغلظا عليه (قوله عن ابن شهاب) في رواية
الشافعي عن مالك حدثني ابن شهاب (قوله ان عويمرا العجلاني) في رواية القعني عن مالك عويمر بن
اشقر وكذا اخرج ابو داود وابو عوانة من طريق عياض بن عبد الله الفهري عن الزهري ووقع في
الاستيعاب عويمر بن ايض وعند الطيب في المبهمات عويمر بن الحرث وهذا هو المعتمد فان الطبري
نسبه في تهذيبه الا تارفا قال هو عويمر بن الحرث بن زيد بن الجلد بن عجلان فاعل اباه كان يلقب
اشقرا وايض وفي الصحابة ابن اشقر آخر وهو ما زني اخرج له ابن ماجه وافقت الروايات عن
ابن شهاب على انه في مسند سهل الا ما اخرجاه النسائي من طريق عبد العزيز بن ابي سلمة وابراهيم
ابن سعد كلاهما عن الزهري فقال فيه عن سهل عن عاصم بن عدي قال كان عويمر رجلا من بني
العجلان قتال اي عاصم فذكر الحديث والمحموظ الاول وسيأتي عن سهل انه حضر القصة فسيأتي
في الحدود من رواية شعبان بن عبيدة عن الزهري قال قال سهل بن سعد شهدت المتلاعنين وانا ابن
خمس عشرة سنة ووقع في نسخة ابي اليمان عن شعيب عن الزهري عن سهل بن سعد قال توفي رسول
الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن خمس عشرة سنة فهذا يدل على ان قصة اللعان كانت في السنة الاخيرة
من زمان النبي صلى الله عليه وسلم لكن جزم الطبري وابو حاتم وابن حبان بأن اللعان كان في شعبان
سنة تسع وجزم به غير واحد من المتأخرين ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني ان
قصة اللعان كانت بمنصرف النبي صلى الله عليه وسلم من تبوك وهو قريب من قول الطبري ومن واقعه
لكن في اسناده الواقدي فلا بد من تأويل احد القولين فان امكن والا فطريق شعيب اصح ومما يوهن
رواية الواقدي ما اتفق عليه اهل السير ان التوجه الى تبوك كان في رجب وما ثبت في الصحيحين ان
هلال بن امية احد الثلاثة الذين تبى عليهم وفي قصته ان امرأته استأذنت له النبي صلى الله عليه وسلم
ان يفرقه فاذن لها بشرط ان لا يقربها قتالت انه لا حرالة به وفيه ان ذلك كان بعد ان مضى لهم
اربعون يوما فكيف تقع قصة اللعان في الشهر الذي انصرفوا فيه من تبوك ويقع هلال مع كونه
فيما ذكر من الشغل بنفسه وهجران الناس له وغير ذلك وقد ثبت في حديث ابن عباس ان آية اللعان
نزلت في حقه وكذا عند مسلم من حديث انس انه اول من لاعن في الاسلام ووقع في رواية عباد بن
منصور في حديث ابن عباس عند ابي داود واحمد حتى جاء هلال بن امية وهو احد الثلاثة الذين
تبى عليهم فوجد عنه اهل ريبلا الحديث فهذا يدل على ان قصة اللعان تأخرت عن قصة تبوك
والذي يظهر ان القصة كانت متأخرة رملها كانت في شعبان سنة عشر لاسع وكانت الوفاة
النبوية في شهر ربيع الاول سنة احدى عشرة باتفاق فليتم حديث سهل بن سعد ووقع
عند مسلم من حديث ابن مسعود كذا في الجمعة في المسجد ان جاء رجل من الانصار فذكر القصة

عن ابن شهاب ان سهل
ابن سعد الساعدي اخبره
ان عويمرا العجلاني

في اللعان باختصار فعين اليوم لكن لم يعين الشهر ولا السنة (قوله جاء الى عاصم بن عدي) اي ابن
 الجعد بن العجلان العجلاني وهو ابن عم والد عويمر وفي رواية الاوزاعي عن الزهري التي مضت في
 التفسير وكان عاصم سيد بني عجلان والجعد بفتح الجيم وتشديد الدال والعجلان بفتح المهملة وسكون
 الجيم هو ابن حارثة بن ضبيعة من بني بلي بن عمرو بن الحاف بن قضاة وكان العجلان حالف بني عمرو
 ابن عوف بن مالك بن الاوس من الانصار في الجاهلية وسكن المدينة فدخلوا في الانصار وقد ذكر ابن
 السكبي ان امرأة عويمر هي بنت عاصم المذكور وان اسمها خولة وقال ابن منته في كتاب الصحابة
 خولة بنت عاصم التي قد قهر زوجها قلاع عن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما لها ذكر ولا تعرف لها رواية
 وتبعه ابو نعيم ولم يذكر اسلفهما في ذلك وكان ابن السكبي وذكر مقاتل بن سليمان فيما حكاه القرطبي
 انها خولة بنت قيس وذكر ابن مردويه انها بنت اخي عاصم فأخرج من طريق الحكم عن عبد الرحمن
 ابن ابي ليلى ان عاصم بن عدي لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال يا رسول الله اين لاحدنا اربعة
 شهداء فابتنى به في بنت اخيه وفي سنده مع ارساله ضعف واخرج ابن ابي حاتم في التفسير عن مقاتل
 ابن حيان قال لما سأل عاصم عن ذلك ابتنى به في اهل بيته فأتاه ابن عمه تحت ابنه عمه رماها بابن عمه
 المرأة والزوج والحليل ثلاثهم بنوع عاصم وهن ابن مردويه في مرسل ابن ابي المذكور ان
 الرجل الذي رمى عويمر امرأته به هو شريك بن سحماء وهو يشهد لصحة هذه الرواية لانه ابن عم
 عويمر كما بينت نسبه في الباب الماضي وكذا في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن حاتم فقال الزوج
 لعاصم يا ابن عم اقسم بالله لقد رأيت شريك بن سحماء على بطنها وانما الحليل وما قرأ بها منذ اربعة اشهر
 وفي حديث عبد الله بن جعفر عند الدارطني لا عن بين عويمر العجلاني وامراته فأنكر حملها الذي
 في بطنها وقال هو لا بن سحماء ولا يمتنع ان يتهم شريك بن سحماء بالمرأة ابن معا وما قول ابن الصباغ في
 الشامل ان المزني ذكر في المختصر ان العجلاني تدف زوجته بشريك بن سحماء وهو سهو في النقل
 وانما القاذف بشريك هلال بن امية فكانه لم يعرف مستند المزني في ذلك واذا جاء الخبر من طرق
 متعددة فان بعضها يعضد بعضها والجمع ممكن فيتعين المصير اليه فهو اولى من التغليب (قوله ارايت
 رجلا) اي اخبرني عن حكم رجل (قوله وجد مع امراته رجلا) كذا اقتصر على قوله مع فاستعمل
 الكناية فان مراده معينة خاصة ومراده ان يكون وجده عند الرواية (قوله ايقنله قتلناه) اي قصاصا
 لتقديم علمه بحكم القصاص لعموم قوله تعالى النفس بالنفس لكن طرقه احتمال ان يخص من ذلك ما يقع
 بالسبب الذي لا يقدر على الصبر عليه غالب من الغيرة التي في طبع البشر ولاجل هذا قال ام كيف يفعل
 وقد تقدم في اول باب الغيرة استشكل سعد بن عبادة مثل ذلك وقوله لو رايتك لضررتك بالسيف غير
 مصفح وتقدم في تفسير النور قول النبي صلى الله عليه وسلم للال بن امية لما سألته عن مثل ذلك البيضة
 والاحد في ظهورك وذلك كما قبل ان ينزل اللعان وقد اختلف العلماء فيمن وجد مع امراته رجلا
 فمحق الامر قتلها هل يقتل به فنع الجمهور الاقدام وقالوا يقتل منه الا ان يأتي بينة الزنا او على
 المقتول بالاعتراف او يعترف به ورثته فلا يقتل التماثل به بشرط ان يكون المقتول محصنا وقيل بل يقتل
 به لانه ليس له ان يقيم الحد بغير اذن الامام وقال بعض السلف بل لا يقتل اصلا ويعز في فعله اذا ظهرت
 امارات صدقه وشرط احمد واسحق ومن تبعهما ان يأتي بشاهدين انه قتل بسبب ذلك ووافقهم
 ابن القمام وابن حبيب من المالكية لكن زاد ان يكون المقتول قد اخصن قال القرطبي ظاهر
 تقرير عويمر علي ما قال يؤيد قولهم كذا قال والله اعلم وقوله ام كيف يفعل يحتمل ان تكون ام

جاء الى عاصم بن عدي
 الانصاري فقال له يا عاصم
 ارايت رجلا وجد مع
 امراته رجلا ايقنله قتلناه
 ام كيف يفعل سألني
 يا عاصم عن ذلك رسول الله
 فقال عاصم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك

منصلة والتقدير ارام يصبر على ما به من المضض ويحتمل ان تكون منطمة بمعنى الاضراب اي بل هناك
حكم آخر لا نعرفه ويريد ان يطلع عليه فلذلك قال سل لي يا عاصم وانما خص عاصم بذلك لما تقدم من انه
كان كبير قومه وصهره على ابنته وابنة اخيه ولعله كان اطلع على مخايل ما سأل عنه لكنه لم يتحققه
فلذلك لم يفصح به او اطلع حقيقة لكن خشى اذا صرح به من العقوبة التي تضمنها من رمى المحصنة بغير
بينه اشار الى ذلك ابن العربي قال ويحتمل ان يكون لم يقع له شيء من ذلك لكن اتفق انه وقع في نفسه
ارادة الادلاع على الحكم فأتى به كما يقال البلاء موكل بالمنطق ومن ثم قال ان الذي سألته عنه قد
ابتليت به وقد وقع في حديث ابن عمر عند مسلم في قصة العجلا في قتال ارايت ان وجد رجل مع امراته
رجلا فان تكلم به تكلم به تكلم بأمر عظيم وان سكنت سكنت على مثل ذلك وفي حديث ابن مسعود عنده ايضا
ان تكلم بجلده قتلته او قتل قتلته وان سكنت سكنت على غيظ وهذه اتم الروايات في هذا المعنى (قوله
فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل وعابها حتى كبر) بفتح الكاف وضم الموحدة اي عظم
وزنا ومعنى وسببه ان الحامل لعاصم على السؤال غيره فاخص هو بالانكار عليه ولهذا قال لعويم لما
رجع فاستفهمه عن الجواب لم تأتني بخير في تنبيهات في الاول تقدم في تفسير النور ان النورى نقل
عن الواحدى ان عاصم احدهم لاعتن وتقدم انكار ذلك ثم وقفت على مستنده وهو مذكور في معاني
القرآن للفراء لكنه غلط * الثاني وقع في السيرة لابن عبيان في حوادث سنة تسع ثم لاعتن بين
عويم بن الحرث العجلاني وهو الذي يقال له عاصم وبين امراته بعد العصر في المسجد وقد انكر
بعض شيوخنا قوله وهو الذي يقال له عاصم والذي يظهر لي انه تحريف وكانه كان في الاصل الذي سأل
له عاصم والله اعلم وسبب كراهة ذلك ما قال الشافعي كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي
ممنوعة لئلا ينزل الوحي بالتحريم فيما لم يكن قبل ذلك محرما فيحرم ويشهد له الحديث المخرج في الصحيح
اذظم الناس جرما عن سأل عن شيء لم يحرم فحرم من اجل مسئلته وقال النورى المراد كراهة المسائل
التي لا يحتاج اليها لاسيما ما كان فيه هتك مستمر مسلم او اشاعة فاحشة او شناعة عليه وليس المراد المسائل
التي لا يحتاج اليها اذا وقعت فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل فيجبهم صلى الله عليه وسلم بغير كراهة
فلما كان في سؤال عاصم شناعة وترتب عليه تسليط اليهود والمناقضين على اعراض المسلمين كره
مسئلته وربما كان في المسئلة تضيق وكان صلى الله عليه وسلم يحب التيسير على امته وشواهد ذلك في
الاحاديث كثيرة وفي حديث جابر ما نزلت آية للعان الا لكثرة السؤال اخرجها الخطيب في المبهمات من
طريق مجالد عن عامر عنه (قوله فقال عويمر والله لا انتهى) في رواية الكشميهني ما انتهى اي ما ارجع
عن السؤال ولونهيت عنه زاد ابن ابي ذئب في روايته عن ابن شهاب في هذا الحديث كما سيأتي في
الاعتصام فانزل الله القرآن خلف عاصم اي بعد ان رجع من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي
رواية ابن جرير في الباب الذي بعده هذا فانزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من امر الملاعة وفي
رواية ابراهيم بن سعد فأتاه فوجده قد انزل الله عليه (قوله فاذيل عويمر حتى جاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم) بالنصب (وسط الناس) بفتح السين وبسكونها (قوله فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم قد انزل الله فيك وفي صاحبك) ظاهر هذا السياق انه كان تقدم منه اشارة الى خصوص ما وقع
له مع امراته فيترجم احد الاحتمالات التي اشار اليها ابن العربي لكن ظهري من بقية الطرق ان
في السياق اختصارا او يوضح ذلك ما وقع في حديث ابن عمر في قصة العجلا في بعد قوله ان تكلم
تكلم بأمر عظيم وان سكنت سكنت على مثل ذلك فسكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم فلما كان بعد

فكره رسول الله صلى الله
عليه وسلم المسائل وعابها
حتى كبر على عاصم ما سمع
من رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما رجع عاصم
الى هله جاءه عويمر فقال
يا عاصم ماذا قال لك رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال عاصم لعويمر لم تأتني
بخير قد كره رسول الله صلى
الله عليه وسلم المسئلة التي
سألته عنها فقال عويمر
والله لا انتهى حتى أسأله
عنها فأقبل عويمر حتى جاء
رسول الله صلى الله عليه
وسلم وسط الناس فقال
يا رسول الله ارايت رجلا
وجد مع امراته رجلا يقتله
فتقتلونه ام كيف يفعل
فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم قد انزل الله
فيك وفي صاحبك

ذلك اتاه فقال ان الذي سألتك عنه قد ابتليت به فقل على انه لم يذكبر امراته الا بعد ان انصرفتم عاد
 ووقع في حديث ابن مسعود ان الرجل لما قال وان سكت سكت على غيظ قال النبي صلى الله عليه وسلم
 اللهم افتح وجعل يدعوقزلت آية اللعان وهذا ظاهره ان الآية نزلت عقب السؤال لئلا يكون محتمل ان
 يتخلل بين الدعاء والنزول زمن بحيث يذهب عاصم ويعود عو وعرو وهذا كله ظاهر جدا في ان القصة
 نزلت بسبب عو وعرو يعارضه ما تقدم في تفسير النور من حديث ابن عباس ان هلال بن امية قد فارق امراته
 بشريل بن سحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم اليه او حدثني فظهر له فقال هلال والذي بعثك بالحق اني
 لصادق ولينزلن الله في ما يرى ظهري من الحد قبل جبريل فانزل عليه والذين يرمون ازواجهم
 الحديث وفي رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس في هذا الحديث عند ابي داود فقال
 هلال واني لا رجوان جعل الله لي فرجا قال فيبينار رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك اذنزل عليه الوحي
 وفي حديث انس عند مسلم ان هلال بن امية قد فارق امراته بشريل بن سحماء وكان اخا لبراء بن مالك
 لامه وكان اول رجل لاعن في الاسلام فهذا يدل على ان الآية نزلت بسبب هلال وقد قدمت
 اختلاف اهل العلم في الراجح من ذلك وبينت كيفية الجمع بينهما في تفسير سورة النور بأن يكون
 هلال سال اول ثم سأل عو وعرو فنزلت في شأنهما معا وظهري الا ان احتمال ان يكون عاصم سأل
 قبل النزول ثم جاء هلال بعده فنزلت عنده سواء فجاء عو وعرو في المرة الثانية التي قال فيها ان الذي
 سألتك عنه قد ابتليت به فوجد الآية نزلت في شأن هلال فاسأله النبي صلى الله عليه وسلم بأنها
 نزلت فيه يعني انها نزلت في كل من وقع له ذلك لان ذلك لا يختص به لال وكذا يجاب على سباق حديث
 ابن مسعود يحتمل انه لما شزع يدعوع بعد توجه العجلا في جاء هلال فذكر قصته فنزلت فجاء عو وعرو
 فقال قد نزل فيك وفي صاحبك (قوله فذهب فأتى بها واستدل به على ان
 اللعان يكون عند الحكم بكم وبأمره فتوتراضيا بمن يلاعن بينهما فلاعن لم يصح لان في اللعان من التغليظ
 ما يقتضي ان يختص به الحكم وفي حديث ابن عمر قلاهن عليه اي الآيات التي في سورة النور وعظمه
 وذكره واخبره ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها
 ثم دعاها فوطئها وكرها واخبرها ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة فأتى بها والذي بعثك بالحق
 انه لكاذب (قوله قال سهل) هو موصول بالاسناد المبداه (قوله فلاعنا) فيه حذف تقديره
 فذهب فأتى بها فأنكرت فأمر باللعان فلاعنا (قوله وانامع الناس عند رسول الله صلى الله عليه
 وسلم) زاد ابن جرير في كافي الباب الذي بعده في المسجد وزاد ابن اسحق في روايته عن ابن شهاب في
 هذا الحديث بعد العصر اخرج في حديث عبد الله بن جعفر بن العصر عند المنبر وسنده ضعيف
 واستدل بجموع ذلك على ان اللعان يكون بحضور الحكم وجميع من الناس وهو احد انواع التغليظ
 * ثانيها لزمان * ثالثها المكان وهذا التغليظ مستحب وقيل واجب في تنبيه لم ارفي شيء من طرق
 حديث سهل صفة تلاعنهما الا ما في رواية الاوزاعي الماضية في التفسير فانه قال فأمرهما بالملاعنة
 بما هي الله في كتابه وظاهره انه ما لم يزد على ما في الآية وحديث ابن عمر عند مسلم صريح في
 ذلك فان فيه قيدا بالرجل فشهد اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين والخامسة ان لعنة الله عليه ان
 كان من الكاذبين ثم ثنى بالمرأة الحديث وحديث ابن مسعود ونحوه لكن زاد فيه فذهبت لتلتعن
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم مه فأتى فالتعن وفي حديث انس عند ابي يعلى واصله في مسلم
 فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال اتشهد بالله انك لمن الصادقين فبارميتها به من الزنا فشهد بذلك

فذهب فأتى بها قال سهل
 فلاعنا وانامع الناس عند
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم

اربعاً ثم قال له في الخامسة ولعنة الله عليك ان كنت من الكاذبين ففعل ثم دعاها فذكر نحوه فلما كان في الخامسة سكنت سكنت حتى ظنوا انها ستعترف ثم قالت لا افصح قومي سائر اليوم فضت على القول وفي حديث ابن عباس من طريق عاصم بن كليب عن ابيه عنه عن ابي داود والنسائي وابن ابي حاتم فدعا الرجل فشهد اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين فأمر به فأمسك على فيه فوعظه فقال كل شيء اهوون عليك من لعنة الله ثم ارسله فقال لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وقال في المرأة نحو ذلك وهذه الطريق لم يسم فيها الزوج ولا الزوجة بخلاف حديث انس فصرح فيه بأنها في قصة هلال بن امية فان كانت القصة واحدة وقع الوهم في تسمية الملاعن كما جزم به غير واحد ممن ذكرته في التفسير فهذه زيادة من ثقة قمتهم وان كانت متعددة فقد ثبت بعضها في قصة امرأة هلال كاذ كرهته في آخر باب بيد الرجل بالتلاعن (قوله فلما فرغوا من تلاعنها قال عويصر كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها) في رواية الاوزاعي ان حبستها فقد ظلمتها (قوله فطلقتها ثلاثا) في رواية ابن اسحق ظلمتها ان امسكتها فهي الطلاق فهي الطلاق وقدرت هذه الزيادة ولم يتابع عليها وكأنه رواه بالمعنى لا اعتقاده منع جمع الطبقات الثلاث بكلمة واحدة وقد تقدم البعث فيه من قبل في اوائل الطلاق واستدل بقوله طلقها ثلاثا ان الفرق بين المتلاعنين وتوقف على تطليق الرجل كما تقدم نقله عن عثمان البتي واجيب بقوله في حديث ابن عمر فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين المتلاعنين فان حديث سهل وحديث ابن عمر في قصة واحدة وظاهر حديث ابن عمر ان الفرق وقعت بتفريق النبي صلى الله عليه وسلم وقد وقع في شرح مسلم للنووي قوله كذبت عليها يا رسول الله ان امسكتها هو كلام مستعمل وقوله فطلقها اي ثم عقب قوله ذلك بطلاقها وذلك لانه ظن ان اللعان لا يجرمها عليه فأراد تخرجها بالطلاق فقال هي طالق ثلاثا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها اي لا ملك لك عليها فلا يقع طلاقك انتهى وهو يوههم ان قوله لا سبيل لك عليها وقع منه صلى الله عليه وسلم عقب قول الملاعن هي طالق ثلاثا وانه موجود كذلك في حديث سهل بن سعد الذي شرحه وليس كذلك فان قوله لا سبيل لك عليها لم يقع في حديث سهل وانما وقع في حديث ابن عمر عقب قوله الله يعلم ان احدا كما كاذب لا سبيل لك عليها وفيه قال يا رسول الله مالي الحديث كذا في الصحيحين وظهر من ذلك ان قوله لا سبيل لك عليها انما استدلل من استدلل به من اصحابنا لوقوع الفرق بنفس الطلاق من عموم لفظه لا من خصوص السياق والله اعلم (قوله قال ابن شهاب فكانت سنة المتلاعنين) زاد ابو داود عن الثعني عن مالك فكانت تلك وهي اشارة الى الفرق وفي رواية ابن جريج في الباب بعده فطلقها ثلاثا قبل ان يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغوا من التلاعن ففارقها عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال ذلك تفريق بين كل متلاعنين كذلك علي والباقي فكان ذلك تفريقها وللكشميني فصار بدل فكان واخرجه مسلم من طريق ابن جريج بلفظ فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك التفريق بين كل متلاعنين وهو يؤيد رواية المستهلي ومن طريق يونس عن ابن شهاب قال مثل حديث مالك قال مسلم لكن ادرج قوله وكان فراقه اياما بعد سنة بين المتلاعنين وكذا ذكر الدارقطني في غرائب مالك اختلاف الرواة على ابن شهاب ثم على مالك في تعيين من قال فكان فراقها سنة هل هو من قول سهل او من قول ابن شهاب وقد ذكر ذلك الشافعي وأشار الى ان نسبه الى ابن شهاب لا تمنع نسبه الى سهل ويؤيده ما وقع عند ابي داود من طريق عياض بن عبيد الله القهري عن ابن شهاب عن سهل قال فطلقها ثلاثا تطليقات عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنفذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ما صنع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

فلما فرغوا من تلاعنها قال
عويصر كذبت عليها
يا رسول الله ان امسكتها
فطلقها ثلاثا قبل ان يأمره
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ابن شهاب
فكانت سنة المتلاعنين

باب التلاعن في المسجد ٣٦٩ فيها عن حديث سهل بن سعد
 حدثنا يحيى بن جعفر أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال أخبرني ابن شهاب عن الملا عنه وعن السنة
 أخي بني ساعدة أن رجلا من الأنصار جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

يا رسول الله أرايت رجلا وجد
 مع امرأته رجلا يقتله أم
 كيف يفعل فأرسل الله في
 شأنه ما ذكر من القرآن
 من امر المتلاعنين فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قد قضى الله فيك وفي
 امرأتك قال فتلاعنا في
 المسجد وأنا شاهد فلما قرأنا
 قال كذبت عليها يا رسول
 الله إن أمسكتها فطلة لها ثلاثا
 قبل أن يأمره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حين قرأنا
 من التلاعن فقارفاها عند
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال كان ذلك تقر يقاين
 كل متلاعنين قال ابن
 جريج قال ابن شهاب
 فكانت السنة بعدهما أن
 يفرق بين المتلاعنين وكانت
 حاملا وكان ابنها يدعى لامة
 قال ثم جرت السنة في
 ميراثها ميراثه ويرث منها
 ما فرض الله له قال ابن
 جريج عن ابن شهاب
 عن سهل بن سعد الساعدي
 في هذا الحديث أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال إن
 جاءت به أجرة قصيرا كانه
 وحره فلا أراه إلا قد
 صدقت وكذب عليها وإن
 جاءت به أسوداء عيين
 ذا اليتيم فلا أراه إلا قد
 صدق عليها فجاءت به
 على المكروه من ذلك

وسلم سنة قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فضت السنة بعد في المتلاعنين أن
 يفرق بينهما ما ثم لا يجتمعان أبدا فتوله فضت السنة ظاهر في أنه من تمام قول سهل ويحتمل أنه من
 قول ابن شهاب ويؤيده أن ابن جريج كافي الباب الذي بعده وأورد قول ابن شهاب في ذلك بعد ذكر
 حديث سهل فقال بعد قوله ذلك تقر يقاين كل متلاعنين قال ابن جريج قال ابن شهاب كانت السنة
 بعدهما أن يفرق بين المتلاعنين ثم وجدت في نسخة الصغاني في آخر الحديث قال أبو عبد الله قوله
 ذلك تقر يقاين بين المتلاعنين من قول الزهري وليس من الحديث انتهى وهو خلاف ظاهر سياق ابن
 جريج فكان المصنف رأى أنه مدرج فنبه عليه ﴿ قوله **باب** التلاعن في المسجد ﴾
 أشار بهذه الترجمة إلى خلاف الحنفية أن اللعان لا يتعين في المسجد وإنما يكون حيث كان الإمام أو حيث
 شاء ﴿ قوله حديثنا يحيى ﴾ هو ابن جعفر ﴿ قوله أخبرني ابن شهاب عن الملا عنه وعن السنة فيها عن
 حديث سهل بن سعد أخي بني ساعدة ﴾ وقع عند الطبري في أول الأسناد زيادة فانه أخرج من طريق
 حجاج بن محمد عن ابن جريج عن عكرمة في هذه الآية والذين يرمون أزواجهم نزلت في هلال بن
 أمية فذكره مختصرا قال ابن جريج وأخبرني ابن شهاب فذكره فكان ابن جريج أشار إلى بيان
 الاختلاف في الذي نزل ذلك فيه وقد ذكرت ما في رواية ابن جريج من الفائدة في الباب الذي قبله
﴿ قوله قال وكانت حاملا وكان ابنها يدعى لامة قال ثم جرت السنة في ميراثها ميراثه ويرث منها ما فرض
 الله لها ﴾ هذه الأقوال كلها أقوال ابن شهاب وهو موصول إليه بالسند المبدأ به وقد وصله سويد
 ابن سعيد عن مالك عن ابن شهاب عن سهل بن سعد قال الدارقطني في غرائب مالك لا أعلم أحدا رواه
 عن مالك غيره ﴿ قلت ﴾ وقد تقدم في التفسير من طريق فليح بن سليمان عن الزهري عن سهل فذكر
 قصة المتلاعنين مختصرة وفيه فقارفاها فكانت سنة أن يفرق بين المتلاعنين وكانت حاملا إلى قوله
 ما فرض الله لها وظاهره أنه من قول سهل مع احتمال أن يكون من قول ابن شهاب كما تقدم وهذا صريح
 في أن اللعان بينهما وقع وهي حامل ويتأيد بما في رواية العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عند أبي داود
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدي أمسك المرأة عندك حتى تلد وتقدم في أثناء الباب الذي
 قبله من مرسل مقاتل بن حيان ومن حديث عبد الله بن جعفر أيضا التصريح بذلك ﴿ قوله قال ابن
 جريج عن ابن شهاب عن سهل بن سعد الساعدي في هذا الحديث ﴾ هو موصول بالسند المبدأ به
﴿ قوله إن جاءت به أجرة ﴾ في رواية أبي داود من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب أحير بالتصغير
 وفي مرسل سعيد بن المسيب عند الشافعي أشقر قال ثعلب المراد بالاجر الأبيض لأن الحرة إنما تبسو
 في البياض قال والعرب لا تطلق الأبيض في اللون وإنما تقول في نعت الطاهر والنقي والكريم ونحو
 ذلك ﴿ قوله قصيرا كانه وحره ﴾ بفتح الواو والمهملة دويبة ترمى على الطعام واللحم فتفسده وهي
 من نوع الوزغ ﴿ قوله فلا أراه إلا صدقت ﴾ في رواية عباس بن سهل عن أبيه عند أبي داود فهو لا يبه
 الذي اتفق مننه ﴿ قوله وإن جاءت به أسوداء عيين ذا اليتيم ﴾ أي عظيمتين ويوضحه ما في رواية أبي
 داود المذكورة من طريق إبراهيم بن سعد ادعج العينين عظيم اليتيم ومثله في رواية لا وزاعي
 الماضية في التفسير وزاد خدج الساقين والدعج شدة سواد الحرق والاعين الكبير العين وفي رواية
 عباس بن سهل المذكورة وإن ولدته تظط الشعر أسود اللسان فهر لابن سمعاع والنقط تفلل الشعر
﴿ قوله فجاءت به على المكروه من ذلك ﴾ في رواية الأوزاعي فجاءت به على النعت الذي نعت

رسول الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عويمرو في رواية عباس المذكورة قال عاصم فلما وقع اخذته الى فاذا راسه مثل فروة الجمل المصغير ثم اخذت بفقمة فاذا هو مثل النبعة واستقبلني لسانه اسود مثل النمرة فقلت صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم والجمل بفتح المهملة والميم ولد الضأن والنبعة واحدة النبع بفتح التون وسكون الموحدة بعدها مهملة وهو شجر يتخذ منه القسي والسهام ولون قشره احمر الى الصفرة ﴿ قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجعا بغير بينة ﴾ اي من انكروا الا فاعترفوا ايضا برجمهم (قوله عن يحيى بن سعيد) هو الانصاري (قوله عن عبد الرحمن بن القاسم) في رواية سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد اخبرني عبد الرحمن بن القاسم وسبأني بعد ستة ابواب (قوله عن القاسم بن محمد) اي ابن ابي بكر الصديق وهو والد عبد الرحمن بن القاسم عنه وقع في رواية النسائي عن ابيه (قوله عن ابن عباس انه ذكر التلاعن) يعني انه قال ذكر فحذف لفظ قال وصرح بذلك في رواية سليمان بن بلال عنه وقوله ذكر بضم اوله على البناء للجهول وقوله التلاعن وقع في رواية سليمان المتلاعنا والمراد ذكر حكم الرجل يرمى امراته بالزنا فبغير عنه بالتلاعن باعتبار ما آل اليه الامر بعد نزول الآية (قوله فقال عاصم بن عدي في ذلك قولانم انصرف) قال المكرمانى معنى قوله قول لا اي كلام لا يليق به كعجب النفس والنخوة والمبالغة في الغيرة وعدم المراد الى ارادة الله وقدرته (قلت) وكل ذلك بمنزل عن الواقع وانما المرام بقول عاصم ما تقدم في حديث سهل بن سعد انه سأل عن الحكم الذي امره عويمرو ان يسأل له عنه وانما جزم متبذل لانه تبين لي ان حديثي سهل ابن سعد وابن عباس من رواية القاسم بن محمد عنه في قصة واحدة بخلاف رواية عكرمة عن ابن عباس فانها في قصة اخرى كما تقدم في تفسير الثور عن ابن عبد البر ان القاسم روى قصة اللعان عن ابن عباس كما رواه سهل بن سعد وغيره في ان الملاعن عويمرو ينت هناك توجيهه وعلى هذا فالقول الملبهم عن عاصم في رواية القاسم هذه هو قوله ارايت رجلا وجد مع امراته رجلا يقتله فقتلونه الحديث ولا مانع ان يروي ابن عباس القصة معا ويؤيد التعدد باختلاف السياقين وخلوا احدهما عما وقع في الاخر وما وقع بين القصة من المغايرة كما بينه (قوله فانا رجل من قومه) هو عويمرو كما تقدم ولا يمكن تفسيره بهلال بن امية لانه لا قرابة بينه وبين عاصم لانه هلال بن امية بن عامر بن عبد قيس من بني واقف وهو مالك بن اهرى القيس بن مالك بن الاوس فلا يجتمع مع بني عمرو بن عوف الذي ينتمي عاصم الى حلفهم الا في مالك بن الاوس لان عمرو بن عوف هو ابن مالك (قوله فقال عاصم ما ابتليت بهذا الا لقولي) تقدم بيان المراد من ذلك لان عويمرو كان تحت بنت عاصم او بنت اخيه فلذلك اضاف ذلك الى نفسه بقوله ما ابتليت وقوله لا بقولي اي بسؤال عمالي يقع كانه قال فعوقبت بوقوع ذلك في آل بني وزعم الداودي ان معناه انه قال مثالا لو وجدت احدا يفعل ذلك لقتلته او غير احدا بذلك فابتلى به وكلامه ايضا بمنزل عن الواقع فقد وقع في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن ابي حاتم فقال عاصم ان الله وانا اليه راجعون هذا والله بسؤال عن هذا الامر بين الناس فابتليت به والذي كان قال لوراثة لضرته بالسيف هو سعد بن عباد كما تقدم في باب الغيرة وقد اورد الطبري من طريق ايوب عن عكرمة مرسل ووصله ابن مردويه بذكر ابن عباس قال لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال سعد بن عباد ان ابادايت الكاع يفجر بهما رجل فذكر القصة وفيه فوالله ما لبثوا الا يسيرا حتى جاء هلال بن امية فذكر قصته وهو عند ابي داود في رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس فوضح ان قول عاصم كان في قصة عويمرو وقول سعد بن عباد كان في قصة هلال فالكلامان

باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجعا بغير بينة
ابن عفير حدثني الليث عن يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم بن محمد عن ابن عباس انه ذكر التلاعن عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال عاصم بن عدي في ذلك قولانم انصرف فانا رجل من قومه يشكو اليه انه قد وجد مع امراته رجلا قتله فقتلونه الحديث ولا مانع ان يروي ابن عباس القصة معا ويؤيد التعدد باختلاف السياقين وخلوا احدهما عما وقع في الاخر وما وقع بين القصة من المغايرة كما بينه (قوله فانا رجل من قومه) هو عويمرو كما تقدم ولا يمكن تفسيره بهلال بن امية لانه لا قرابة بينه وبين عاصم لانه هلال بن امية بن عامر بن عبد قيس من بني واقف وهو مالك بن اهرى القيس بن مالك بن الاوس فلا يجتمع مع بني عمرو بن عوف الذي ينتمي عاصم الى حلفهم الا في مالك بن الاوس لان عمرو بن عوف هو ابن مالك (قوله فقال عاصم ما ابتليت بهذا الا لقولي) تقدم بيان المراد من ذلك لان عويمرو كان تحت بنت عاصم او بنت اخيه فلذلك اضاف ذلك الى نفسه بقوله ما ابتليت وقوله لا بقولي اي بسؤال عمالي يقع كانه قال فعوقبت بوقوع ذلك في آل بني وزعم الداودي ان معناه انه قال مثالا لو وجدت احدا يفعل ذلك لقتلته او غير احدا بذلك فابتلى به وكلامه ايضا بمنزل عن الواقع فقد وقع في مرسل مقاتل بن حيان عند ابن ابي حاتم فقال عاصم ان الله وانا اليه راجعون هذا والله بسؤال عن هذا الامر بين الناس فابتليت به والذي كان قال لوراثة لضرته بالسيف هو سعد بن عباد كما تقدم في باب الغيرة وقد اورد الطبري من طريق ايوب عن عكرمة مرسل ووصله ابن مردويه بذكر ابن عباس قال لما نزلت والذين يرمون المحصنات قال سعد بن عباد ان ابادايت الكاع يفجر بهما رجل فذكر القصة وفيه فوالله ما لبثوا الا يسيرا حتى جاء هلال بن امية فذكر قصته وهو عند ابي داود في رواية عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس فوضح ان قول عاصم كان في قصة عويمرو وقول سعد بن عباد كان في قصة هلال فالكلامان

وكان ذلك الرجل مصفرا
قليل اللحم بسيط الشعر
وكان الذي ادعى عليه انه
وجده عند اهل آدَم خذلا
كثير اللحم فقال النبي صلى
الله عليه وسلم اللهم بين
فجاءت شيبه بالرجل الذي
ذكر زوجها انه وجده
فلا من النبي صلى الله عليه
وسلم بينهما قال رجل لابن
عباس في المجلس هي التي
قال النبي صلى الله عليه
وسلم لو رجعت احدا بغير
بينه رجعت هذه فقال
لأنك امرأة كانت تظهر
في الاسلام السوء قال ابو
صالح وعبد الله بن يوسف
آدم خذلا في باب صدق
الملاعنة في حديثي عمرو
ابن زرارة اخبرنا اسمعيل
عن ايوب عن سعيد بن
جبير قال قلت لابن عمر
رجل قذف امرأته

٣ قوله لو كنت راجبا بغير
بينه هكذا ينسخ الشرح
التي بأيدينا في الصحيح
الذي بأيدينا لو رجعت
احدا الخ قلعل ما في
الشارح رواية له اه

مختلفان وهو مما يؤيد تعدد النسخة ويؤيد التعدد ايضا انه وقع في آخر حديث ابن عباس عند الحاكم
قال ابن عباس فما كان بالمدينة اكثر غاشية منه وعند ابي داود وغيره قال عكرمة فكان بعد ذلك
امير اعلى مصر وما يدعى لاب فها ذابل على ان ولد الملاعنة عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمانا وقوله
على مصر اى من الامصار ووطن بعض شيوخنا انه اراد مصر البلاد المشهور فقال فيه نظر لان امرأ مصر
معروفون معدودون ليس فيهم هذا ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند ابن سعد في الطبقات ان ولد
الملاعنة عاش بعد ذلك ستين ومات فهذا ايضا مما يقوى التعدد والله اعلم (قوله وكان ذلك الرجل) اى
الذى روى امرأته (قوله مصفرا) بضم واو وسكون الصاد المهملة رفيع القاع وتشديد الراء اى قوى
الصفرة وهذا لا يخالف قوله في حديث سهل انه كان احمر او اشقر لان ذلك لونه الاصلي والصفرة
عارضة وقوله قليل اللحم اى نحيف الجسم وقوله بسيط الشعر بفتح المهملة وكسر الموحدة هو ضد
الجمودة (قوله وكان الذي ادعى عليه انه وجده عند اهل آدَم) بالمد اى لونه قريب من السواد (قوله
خذلا) بفتح المعجمة ثم المهملة وتشديد اللام اى ممتلى الساقين وقال ابو الحسن بن فارس ممتلى الاعضاء
وقال الطبري لا يكون الامع غلط العظم مع اللحم (قوله كثير اللحم) اى في جميع جسده يمتلئ ان
تكون صفة شارحة لقوله خذلا بناء على ان الحدل الممتلى البدن واما على قول من قال انه الممتلى
الساق فيكون فيه تعميم بعد تخصيص وزاد في رواية سليمان بن بلال الا تيسر جعدا نططا وقد تقدم
تفسيره في شرح حديث سهل قريبا وهذه الصفة موافقة للتي في حديث سهل بن سعد حيث فيه عظيم
الابتين خذلج الساقين الخ (قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم بين) يأتى الكلام عليه بعد اربعة
ابواب (قوله فجاءت) في رواية سليمان بن بلال فوضعت (قوله فلا عن النبي صلى الله عليه وسلم بينهما)
هذا ظاهره ان الملاعنة بينهما ما تأخرت حتى وضعت فيحمل على ان قوله فلا عن معقب بقوله فذهب به
الى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره بالذي وجد عليه امرأته وأعرض قوله وكان ذلك الرجل الخ والحامل
على ذلك ما قدمناه من الأدلة على ان رواية القاسم هذه موافقة لحديث سهل بن سعد (قوله لو كنت
راجبا بغير بينه) ٣ فسلم به من قال ان نسكول المرأة عن اللعان لا يوجب عليها الحد وهو قول
الارزاقى واصحاب الراى واحتجوا بأن الحدود لا تثبت بالنسكول وبأن قوله صلى الله عليه وسلم لو كنت
راجبا لم يقع بسبب اللعان فقط وقال احمد اذا امتنعت بحبس واهاب ان اقول ترجم لانها لو اقرت صريحا
ثم رجعت لم ترجم فكيف ترجم اذا ابت اللعان (قوله فقال رجل لابن عباس في المجلس) يأتى بيانه
في باب قول الامام اللهم بين قريبا (قوله قال ابو صالح وعبد الله بن يوسف آدم خذلا) يعنى بسكون
الدال ويقال بفتحها مخففة في الوجهين وبالسكون ذكره اهل اللغة وابو صالح هذا هو عبد الله بن صالح
كاتب الليث وقد وقع في بعض النسخ عن ابي ذر وقال لنا ابو صالح ورواية عبد الله بن يوسف وصلها
المؤلف في الحدود (قوله باب صدق الملاعنة) اى بيان الحكم فيه وقد انقد الاجماع
على ان المدخول بها تستحق جميعه واختلف في غير المدخول بها فالجمهور على ان لها النصف كغيرها من
المطلقات قبل الدخول وقبل بل لها جميعه قاله ابو الزناد والحكم وجماد وقيل لاشئ لها اصل قاله
الزهري وروى عن مالك (قوله اخبرنا اسمعيل) هو المعروف بابن عتبة (قوله قلت لابن عمر رجل
قذف امرأته) اى ما الحكم فيه وقد اورد مسلم من وجه آخر عن سعيد بن جبير فرزاد في اوله قال
لم يفرق المصعب يعنى ابن الزبير بين الملاعنتين اى حيث كان امير اعلى العراق قال سعد فذكرت ذلك
لابن عمر ومن وجه آخر عن سعيد بن جبير عن ابن الزبير اخبرني ما اقول

فضيت الى منزل ابن عمر بمكة الحديث وفيه فقلت يا ابا عبد الرحمن المتلاعنان ايفرق بينهما قال سبحان الله نعم ان اول من سأل عن ذلك فلان بن فلان وعرف من قوله بمكة ان في الرواية التي قبلها حذفاً تقديره فسافرت الى مكة فذكر ذلك لابن عمر ووقع في رواية عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن سعيد بن جبير قال كنا بالكوفة فختلف في الملاعة يقول بعضنا يفرق بينهما ويقول بعضنا لا يفرق ويؤخذ منه ان الخلاف في ذلك كان قديماً وقد استمر عثمان البني من فقهاء البصرة على ان اللعان لا يقتضي الفرقة كما تقدم نقله عنه وكان لم يبلغه حديث ابن عمر (قوله فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اخرى بنى العجلان) سيأتي البحث فيه بعد باب وتقدمت تسميتهما في حديث سهل بن سعد ووقع في رواية ابى اجد الجرجاني بن اجد بنى العجلان بماء ودال مهملين وهو تصحيف (قوله وقال الله يعلم ان احدكما لكاذب) كذا الاستعلى وسقطت اللام غيره (قوله فهل منكما نائباً) ظاهره ان ذلك كان قبل صدور اللعان بينهما وسيأتي ايضا (قوله قال ايوب) هو موصول بالسند المبداه (قوله فقال لي عمرو بن دينار ان في الحديث شيئاً لا ارأه) الحديث قال قال الرجل مالي قال قبل لامال لك الى آخره (حاصله ان عمرو بن دينار وايوب سمعا الحديث جميعاً من سعيد بن جبير فحفظ في نفسه عمرو ومالم يحفظه ايوب وقد بين ذلك سفيان بن عيينة حيث رواه عنهما جميعاً في الباب الذي بعده فاقوع في روايته عن عمرو بسنده قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تلعنوا عني حساً بكما على الله احدكما كاذب لاسبيل لك عليهما قال مالي قال لامال لك اما معني قوله لاسبيل لك اي لا تسليط واما قوله مالي فانه فاعل فعل محذوف كانه لما سمع لاسبيل لك عليهما قال ايذهب مالي والمراد به الصداق قال ابن العربي قوله مالي اي الصداق الذي دفعته اليها فأجيب بأنك استوفيته بدخولك عليها وتمكينك من نفسها ثم اوضح له ذلك بتقسيم مستوعب فقال ان كنت صادقاً فدعيتك عليه فقد استوفيت حقك منها قبل ذلك وان كنت كذبت عليها فذلك ابعذك في مطالبها لثلاث تجتمع عليها الظلم في عرضها ومطالبها بما لم قبضته منك قبضاً صحيحاً تستحقه وعرف من هذه الرواية اسم التائل لامال لك حيث اجمهم في حديث الباب بلفظ قيل لامال لك مع ان النسائي رواه عن زياد بن ايوب عن ابن عليه بلفظ قال لامال لك وقوله فقد دخلت بها فسر في رواية سفيان بلفظ فهو بما استحللت من فرجها وقوله فهو ابعذك كذا عند النسائي ايضا ووقع عند الاسماعيلي من رواية عثمان بن ابي شيبه عن ابن عليه فهو ابعذك وسيأتي قبل كتاب النفقات سواء من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير بلفظ فذلك ابعذك وابعذك منها وكرر لفظ ابعذك كيدا قوله ذلك الاشارة الى الكذب لانه مع الصدق يبعد عليه استحسان اعادة المال في الكذب ابعذك ويستفاد من قوله فهو بما استحللت من فرجها ان الملاعة لو اكدت نفسها بعد اللعان واقرت بالزنا وجب عليها الحسد لكن لا يقط مهرها (قوله باب قول الامام للتلاعنين ان احدكما كاذب) فيه تغليب المذكر على المؤنث وقال عياض وتبعه النووي في قوله احد كما رد على من قال من النجاة ان لفظ احد لا يستعمل الا في النفي وعلى من قال منهم لا يستعمل الا في الوصف وانها لا توضع موضع واحد ولا توقع موقعة وقد اجاز المبرد وجاء في هذا الحديث في غير وصف ولا نفي وبمعنى واحد اه قال الفاضل كهي هذا من اعجب ما وقع للقاضي مع براعته وحذقه فان الذي قاله المنجاة انما هو في احد التي للعموم فهو ما في الدار من احد وما جاءني من احد واما احد بمعنى واحد فلا خلاف في استعمالها في الاثبات نحو قل هو الله احد ونحو فشهد احداهم ونحو احد كما كاذب (قوله فهل منكما نائب) يحتمل ان يكون ارشاداً لانه لم يحصل منهما ولا من

فقال فرق النبي صلى الله عليه وسلم بين اخوي بنى العجلان وقال الله يعلم ان احدكما لكاذب فهل منكما نائباً فأيها فقال الله يعلم ان احدكما كاذب فهل منكما نائباً فأيها فقال الله يعلم ان احدكما كاذب فهل منكما نائباً فأيها فقال فرق بينهما قال ايوب فقال لي عمرو بن دينار ان في الحديث شيئاً لا ارأه الحديث قال قال الرجل مالي قال قيل لامال لك ان كنت صادقاً فقد دخلت بها وان كنت كاذباً فهو ابعذك باب قول الامام للتلاعنين ان احدكما كاذب فهل منكما من نائب * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا

للمتلاعنين حسا بكم
على الله احدا كما كاذب
لا سبيل للثعلبها قال مالي
قال لا مال لك ان كنت
صدقت عليها فهو بها
استحللت من فرجها وان
كنت كذبت عليها فذلك
ابعد لك قال سفيان حفظته
من عمرو وقال ايوب
سمعت سعيد بن جبير قال
قلت لابن عمر رجل لاعن
امراته فقال بأصبعيه
وفرق سفيان بين اصبعيه
السبابة والوسطى فرق
النبي صلى الله عليه وسلم
بين اخوي بني العجلان
وقال الله يعلم ان احدا كما
كاذب فهل منك منكم تائب
ثلاث مرات قال سفيان
حفظته من عمرو وايوب
كما اخبرتك في باب التفريق
بين المتلاعنين في حديثي
ابراهيم بن المنذر حدثنا
انس بن عياض عن عبيد الله
عن نافع ان ابن عمر رضي
الله عنهما اخبره ان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فرق بين رجل وامرأة
قد ذفها واخلفهما في حديثي
مسدد حدثنا يحيى عن
عبيد الله اخبرني نافع عن
ابن عمر قال لاعن النبي
صلى الله عليه وسلم بين
رجل وامرأة من
الانصار وفرق بينهما

احدهما اعتراف ولان الزوج لو اكدب نفسه كانت توبة منه (قوله سفيان قال عمرو) هو ابن دينار
وفي رواية الحميدي عن سفيان انبا ناعمر وقد كرهه وقد بينت ما فيه في الذي قبله (قوله قال سفيان
حفظته من عمرو) هذا كلام علي بن عبد الله يريد بيان سماع سفيان له من عمرو (قوله وقال ايوب)
هو موصول بالسند المبداه وليس بتعليق وحاصله ان الحديث كان عند سفيان عن عمرو بن دينار وعن
ايوب جميعا عن ابن عمر وقد وقع في رواية الحميدي عن سفيان قال وحدثنا ايوب في مجلس عمرو بن دينار
فحدثته عمرو وحدثته هذا فقال له ايوب أنت أحسن حديثا مني وقد بينت في الذي قبله سبب ذلك وهو ان
فيه عند عمرو وليس عند ايوب (قوله فقال بأصبعيه) هو من اطلاق القول على الفعل وقوله وفرق
سفيان ٣ بين السبابة والوسطى بحجة معترضة اراد بها بيان الكيفية والذي يظهر انه لا يجوز بذلك الا
عن توقيف وقوله فرق النبي صلى الله عليه وسلم الى آخره هو جواب السؤال (قوله وقال الله يعلم ان
احدا كما كاذب) قال عياض ظاهره انه قال هذا الكلام بعد فراغه من اللعان فيؤخذ منه عرض
التوبة على المذنب ولو بطريق الاجمال وانه يلزم من كذبه التوبة من ذلك وقال الداودي قال ذلك قبل
اللعان تحذيرا لهم منه والاول اظهر واولى بسباق الكلام (قلت) والذي قاله الداودي اولى من جهة
اخرى وهي مشروعية الموعظة قبل الوقوع في المعصية بل هو احرى مما بعد الوقوع وامام سباق الكلام
فمحتمل في رواية ابن عمر للامرين واما حديث ابن عباس فسبأه ظاهر فيما قال الداودي في رواية جبرير
ابن حازم عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس عند الطبري والحاكم والبيهقي في قصة ملال بن امية قال
فرعاهما حين نزلت آية الملاعة فقال الله يعلم ان احدا كما كاذب فهل منك تائب فقال ملال والله
اني لصادق الحديث وقد قدمت ان حديث ابن عباس من رواية عكرمة في قصة غير القصة التي في
حديث سهل بن سعد وابن عمر في صحيح الاخران معا باعتبار التعدد (قوله باب التفريق
بين المتلاعنين) ثبتت هذه الترجمة لانه لم يذكرها الاسما على وثبت عند النسفي باب الترجمة وسقط
ذلك للباقين والاول انسب وفي حديث ابن عمر من طريق عبيد الله بن عمر العمري عن نافع من وجهين
والنظ الاول فرق بين رجل وامرأة قد ذفها واخلفها ما والنظ الثاني لاعن بين رجل وامرأة قالهما
ويؤخذ منه ان اطلاق يحيى بن معين وغيره تخطئة الرواية لفظ فرق بين المتلاعنين انما المراد به في
حديث سهل بن سعد بخصوصه فقد اخرج ابو داود من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عنه بهذا
اللفظ وقال بعده لم يتابع ابن عيينة على ذلك احد ثم اخرج من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار
عن سعيد بن جبير عن ابن عمر فرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين اخوي بني العجلان قال ابن عبد البر
لعل ابن عيينة دخل عليه حديث في حديث وذكر ابن ابي خيثمة ان يحيى بن معين سئل عن
الحديث فقال انه غلط قال ابن عبد البر ان اراد من حديث سهل فسهل والافهم مردود (قلت) تقدم
ايضا في حديث سهل من طريق ابن جريج فكانت سنة في المتلاعنين لا يجتمعان ابدا ولكن ظاهر
سبأه انه من كلام الزهري فيكون مرسل او قد بينت من وصله وارسله في باب اللعان ومن طلق وعلى
تقدير ذلك قد ثبت هذا اللفظ من هذا الوجه فمحتمل به من قال ان الفرق بين المتلاعنين لا تقع
بنفس اللعان حتى يوقعها الحاكم ورواية ابن جريج المذكورة تؤيد ان الفرق تقع بنفس اللعان
وعلى تقدير ارسالها فمقدماء عن ابن عمر بلفظه عند الدارقطني ويتأيد بذلك قول من جعل التفريق
في حديث الباب على انه بيان حكم لا يقع قرعة واحتجوا ايضا بقوله في الرواية الاخرى لا سبيل
للعنهما وتعقب بأن ذلك وقع جوابا لسؤال الرجل عن ماله الذي اخذته منه واجيب بأن

العبارة بعموم اللفظ وهو نكرة في سياق النفي فيشمل المال والبدن ويقتضي نفي تسليطه عليها بوجهه من الوجوه ووقع في آخر حديث ابن عباس عند أبي داود وقضى أن أبس عليه نفقة ولا سكنى من أجل أنهما يقرآن بغير طلاق ولا متوفى عنها وهو ظاهر في أن الفرقة وقعت بينهما بنفس اللعان ويستفاد منه أن قوله في حديث سهل فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرقتها أن الرجل انما يطلقها قبل أن يعلم أن الفرقة تقع بنفس اللعان فيأمر إلى تطبيقها لشدة نقرته منها واستدل بقوله لا يجتمعان أبدا على أن فرقة اللعان على التأييد وان الملاحن لو أكذب نفسه لم يحصل له أن يتزوجها بعد وقال بعضهم يجوز له أن يتزوجها وانما يقع باللعان طلاق واحدة بآئنة هذا قول حماد وإبي حنيفة ومحمد بن الحسن وصح عن سعيد بن المسيب قالوا لو يكون الملاحن إذا أكذب نفسه خاطبا من الخطاب وعن الشعبي والضحاك إذا أكذب نفسه ردت إليه امرأته قال ابن عبد البر هذا عندى قول ثالث (قلت) ويحتمل أن يكون معنى قوله ردت إليه أي بعد العقد الجارى فيوافق الذي قبله قال ابن السمعاني لم أقف على دليل لتأييد الفرقة من حيث النظر وانما المتبع في ذلك النص وقال ابن عبد البر أبدى بعض اصحابنا له فائدة وهو أن لا يجتمع ملعون مع غير ملعون لأن احدهما ملعون في الجمله بخلاف ما إذا تزوجت المرأة غير الملاحن فإنه لا يتحقق وتغيب بأنه لو كان كذلك لامتنع عليهم ما مع التزويج لأنه يتحقق أن احدهما ملعون ويمكن أن يجاب بأن في هذه الصورة افتراق في الجملة قال السمعاني وقد ورد بعض الحنفية أن قوله المتلاعنان يقتضي أن فرقة التأييد يشترط أن يقع التسلاعن من الزوجين والشافعية يكتفون في التأييد بلعان الزوج فقط كما تقدم واجاب بأنه لما كان لعانه بسبب لعانها وعصر مع لفظ اللعن يوجد في جانبه دونها معنى الوجود منه لا عنه ولأن لعانه سبب في اثبات الزنا عليها فيلزم انتفاء نسب الولدية فيتنفى القراش فاذا اتقى القراش انقطع النكاح فان قبل اذا أكذب الملاحن نفسه يلزم ارتفاع الملاعنة حكما واذا ارتفعت صارت المرأة محلا استمتاع فلنا اللعان عندكم شهادة والشاهد اذا رجع بعد الحكم لم يرتفع الحكم واما عندنا فهو بين واليمين اذا صارت حجة وتعلق بها الحكم لا ترتفع فاذا أكذب نفسه فقد زعم أنه لم يوجد منه ما يستلزم الطلاق فيجب عليه الحد ولا يرتفع موجب اللعان ﴿ قوله باب يلعن الولد بالملعنة ﴾ أي اذا اتقى الزوج منه قبل الوضع أو بعده (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين رجل وامرأته فأتى من ولدها) قال الطيبي القاء سببية أي الملاعنة بسبب الانتفاء فان اراد أن الملاعنة بسبب ثبوت الانتفاء فجيد وان اراد أن الملاعنة بسبب وجود الانتفاء فليس كذلك فإنه ان لم يتعرض لنفي الولد في الملاعنة لم يتصف بالحديث في الموطأ بلفظ واتنى بالواو لا بالقاء وذكر ابن عبد البر أن بعض الرواة عن مالك ذكره بلفظ واتنقل يعني بقاء بدل القاء ولا م آخره وكأنه تصحيف وان كان محفوظا فعناء قريب من الاول وقد تقدم الحديث في تفسير النور من وجه آخر عن نافع بلفظ ان رجلا زنى امرأته واتنى من ولدها فأمرهما النبي صلى الله عليه وسلم قلا عناقا فوضع ان الانتفاء بسبب الملاعنة لا العكس واستدل بهذا الحديث على مشروعية اللعان لنفي الولد وعن أحمد يفتنى الولد بمجرد اللعان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في اللعان وفيه نظر لأنه لو استلحقه وانما يؤثر لعان الرجل دفع حد القذف عنه وثبوت زنا المرأة ثم برفع عنها الحد باللعانها وقال الشافعي ان نفي الولد في الملاعنة اتنى وان لم يتعرض له فله ان يعسد اللعان لانتفائه ولا إعادة على المرأة وان أمكنه الرفع الى الحاكم فأنكر بغير عذر حتى ولدت لم يكن له ان ينفيه كما في الشفعة واستدل به على أنه لا يشترط في نفي الحمل تصريح الرجل بأنها ولدت من زنا

باب يلعن الولد بالملعنة
حدثنا يحيى بن بكير حدثنا
مالك قال حدثني نافع عن
ابن عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم لا عن بين رجل
وامرأته فأتى من ولدها

عن يحيى بن سعيد قال
اخبرني عبد الرحمن بن
القاسم عن القاسم بن محمد
عن ابن عباس انه قال ذكر
المستلعان عند رسول
الله صلى الله عليه وسلم
فقال عاصم بن عدي في
ذلك قولاً ثم انصرف قائماً
وجلس من قومه فذكر
له انه وجد مع امراته
رجلاً فقال عاصم ما بتليت
بهذا الامر الا لقولي
فذهب به الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم
فاخبره بالذي وجد عليه
امراته وكان ذلك الرجل
مصفراً قليل اللحم بسيط
الشعر وكان الذي وجد
عنده اهل آدم خذلاً كثير
اللحم جعداً طاقاً قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم اللهم بين فوضت
شيها بالرجل الذي ذكر
زوجها انه وجد عندها
قلاعاً رسول الله صلى
الله عليه وسلم بينهما فقال
رجل لابن عباس في
الجلس هي التي قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لورجت احداً بغير بينة
لرجت هذه فقال ابن
عباس لا تلك امرأة كانت
تظهر السوء في الاسلام

٢ تظهر في الاسلام السوء
هكذا ينسخ الشرح التي

ولانه استبرأها بحضة وعن المالكية يشترط ذلك واحتج بعض من خالفهم بأنه نفي الحمل عنه من
غير ان يتعرض لذلك بخلاف اللعان النامى عن قذفها واحتج الشافعي بأن الحمل قد تحيض فلا معنى
لاشراط الاستبراء قال ابى العري ليس عن هذا جواب مقنع (قوله فرق بينهما والحق الولد بالمرأة)
قال الدارقطني تفرد مالك بهذه الزيادة قال ابن عبد البر ذكرنا ان مالكاً تفرد بهذه اللفظة في حديث
ابن عمر وقد جاءت من اوجه اخرى في حديث سهل بن سعد كما تقدم من رواية يونس عن الزهري
عند ابى داود بلقط ثم خرجت حاملاً فكان الولد الى امه ومن رواية لا وزاعى عن الزهري وكان الولد
يذهب الى امه ومعنى قوله الحق الولد بامه اى صيره لها وحدها ونفاه عن الزوج فلا توارث بينهما واما امه
فترث منه ما فرض الله لها كما وقع صريحاً في حديث سهل بن سعد كما تقدم في شرح حديثه في آخره وكان
ابن ابي عمير لا امه ثم جرت السنة في ميراثها انها ترثه ويرث منها ما فرض الله لها وقيل معنى الحاقه بامه
انه صيرها له اباً واما فترث جميع ماله اذ لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه وهو قول ابن مسعود ورواية
وطائفة ورواية عن احمد وروى ايضا عن ابن القاسم وعنه معناه ان عصبه امه تصير عصبه له وهو قول
على وابن عمر والمشهور عن احمد وقيل ترثه امه واخوته منها بالافرض والرد وهو قول ابى عبيد ومحمد
ابن الحسن ورواية عن احمد قال فان لم يرثه ذو فرض بحال فعصبته عصبه امه واستدل به على ان
الولد المنسب باللعان لو كان يتناحل للام من نكاحها وهو وجه شاذ لبعض الشافعية والاصح كقول
الجمهور وانها تهرم لانها ربيته في الجملة (قوله باب قول الامام اللهم بين) قال
ابن العري ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق احد منهما فقط بل معناه ان تلدا يظهر الشبه
ولا يمنع دلالتهم بموت الولد مثلاً فلا يظهر البيان والحكمة فيه ردع من شاهد ذلك عن التلبس بمثل
ما وقع لما يترتب على ذلك من القبح ولو اندرأ الحد (قوله حديثنا اسمعيل) هو ابن ابي اويس ويحيى
ابن سعيد هو الانصارى (قوله اخبرني عبد الرحمن بن القاسم) ثبتت هذه الرواية وكذا رواية الليث
السابقة قبل اربعة ابواب ان رواية ابن جريج عن يحيى بن سعيد عن القاسم التي اخرجها الشافعي
وغیره وقعت فيها توقيف ويحيى وان كان سمع من القاسم لكنه ما سمع هذا الحديث الا من ولده عبد
الرحمن عنه (قوله فوضت شيها بالرجل الذي ذكر زوجها انه وجد عندها فلا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بينهما) ظاهره ان الملا عنه تأخرت الى وضع المرأة لكن قد اوضحت ان رواية ابن
عباس هذه هي في القصة التي في حديث سهل بن سعد وتقدم قبل من حديث سهل ان اللعان وقع بينهما
قبل ان تضع فلي هذا تكون القاء في قوله فلا عن معقبه بقوله فاخبره بالذي وجد عليه امراته واما قوله
وكان ذلك الرجل مصفراً الى آخره فهو كلام اعترض بين الجملتين ويحتمل على بعد ان تكون الملا عنه
وقعت مرة بسبب القذف واخرى بسبب الاتقاء والله اعلم (قوله فقال رجل لابن عباس) هذا السائل هو
عبد الله بن شداد بن الهاد وهو ابن خالة ابن عباس سماه ابو الزناد عن القاسم بن محمد في هذا الحديث كما
سيأتى في كتاب الحدود (قوله كانت ٢ تظهر في الاسلام السوء) اى كانت تعلن بالفاحشة ولكن
لم يثبت عليها ذلك بينة ولا اعتراف قال الداودي فيه جواز عيب من يسلك مسالك السوء وتعقب بأن
ابن عباس لم يسمها فان اراد اظهار العيب على الابهام فمحتمل وقد مضى في التفسير في رواية
عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها
شأن اى لولا ما سبق من حكم الله اى ان اللعان يدفع الحد عن المرأة لاقت عليها الحد من اجل الشبه
الظاهر بالذي رويت به ويستفاد منه انه صلى الله عليه وسلم كان يحكم بالاجتهاد فيما ينزل عليه فيه وحى

خاص فاذا انزل الوحي بالحكم في تلك المسئلة قطع النظر وعمل بما نزل واجرى الامر على الظاهر ولو قامت قرينة تقتضي خلاف الظاهر وفي احاديث اللعان من الفوائد غير ما تقدم ان المفتي اذا سئل عن واقعة ولم يعلم حكمها ورجا أن يجد فيها نصا لا يبادر الى الاجتهاد فيها وفيه الرحلة في المسئلة النازلة لان سعيد بن جبير رحل من العراق الى مكة من اجل مسئلة الملاعة وفيه اتيان العالم في منزله ولو كان في قائلته اذا عرف الا ترى انه لا يشق عليه وفيه تعظيم العالم ومخاطبته بكنيته وفيه التيسير عند التعجب واشعار بسعة علم سعيد بن جبير لان ابن عمر عجب من خفاء مثل هذا الحكم عليه ويحتمل ان يكون تعجبه لعلمه بأن الحكم المذكور كان مشهورا من قبل فتعجب كيف خفي على بعض الناس وفيه بيان اوليات الاشياء والعناية بمعرفة قول ابن عمر اول من سأل عن ذلك فلان وقول انس اول لعان كان وفيه ان البلاء موكل بالمنطق وانه ان لم يقع بالناطق وقع بمن له به وصلة وان الحاكم يردع الخصم عن التنادي على الباطل بالموعظة والتذكير والتعذير ويكر ذلك ليكون ابلغ وفيه ارتكاب اخف المفسدين بترك اقلهما لان مفسدة الصبر على خلاف ما توجبها الغيرة مع قبعة وشدة اسهل من الاقدام على القتل الذي يؤدي الى الاقتصاص من القاتل وقد نهج له الشارع سبيلا الى الراحة منها اما بالطلاق واما باللعان وفيه ان الاستفهام رأيت كان قد بما وان خبر الواحد يعمل به اذا كان ثقة وانه يسن للحاكم وعظ المتلاعنين عند ارادة التلاعن ويتأكد عند الخامسة ونقل ابن دقيق العيد عن الفقهاء انهم خصوه بالمرأة عند ارادة تلفها بالغضب واستشككه بما في حديث ابن عمر لكن قد صرح جماعة من الشافعية وغيرهم باستحباب وعظهما معا وفيه ذكر الدليل مع بيان الحكم وفيه كراهة المسائل التي يترتب عليها هتك المسلم او التوصل الى اذيتة بأي سبب كان وفي كلام الشافعي اشارة الى ان كراهة ذلك كانت خاصة بمنه صلى الله عليه وسلم من اجل نزول الوحي لثلاثة المسئلة عن شيء مباح فيقع التحريم بسبب المسئلة وقد ثبت في الصحيح اعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فعهرم من اجل مسئلته وقد استمر جماعة من السلف على كراهة السؤال عما لم يقع لكن عمل الاكثر على خلافه فلا يخصص ما فرعه الفقهاء من المسائل قبل وقوعها وفيه ان الصحابة كانوا يسألون عن الحكم الذي لم ينزل فيه وحى وفيه ان للعالم اذا كره السؤال ان يعيبه ويهينه وان من لقي شيئا من المكروه بسبب غيره يعاتبه عليه وان المحتاج الى معرفة الحكم لا يردده كراهة العالم لمسأل عنه ولا غضبه عليه ولا جفاؤه بل يعاود ملاظفته الى ان يقضى حاجته وان السؤال عما يلزم من امور الدين مشروع سرا وجهرا وان لا عيب في ذلك على السائل ولو كان مما يستقبح وفيه التحريض على التوبة والعمل بالستر وانحصار الحق في احد الجانبين عند تعدد الواسطة لقوله ان احدا كاذب وان الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما وان احاط العلم بكذب احدهما لا يعينه وفيه ان اللعان اذا وقع سقط حد القذف عن الملاعن للمرأة والذي رويت به لانه صرح في بعض طرقه بتسوية المقدوف ومع ذلك لم ينقل ان القاذف حد قال الداودي لم يقل به مالك لانه لم يبلغه الحديث ولو بلغه لقال به واجاب بعض من قال يحد من المالكية والحنفية بأن المقدوف لم يطلب وهو حقه فلذلك لم ينقل ان القاذف حد لان الحد سقط من اصله باللعان وذكر عياض ان بعض اصحابهم اعتمدوا ذلك بأن شريكا كان يهوديا وقد بينت ما فيه في باب يبيد الرجل بالتلاعن وفيه انه ليس على الامام ان يعلم المقدوف بما وقع من قاذفه وفيه ان الحامل تلاعن قبل الوضع لقوله في الحديث انظروا فان جاءت به الخ كما تقدم في حديث سهل وفي حديث ابن عباس وعند مسلم من حديث ابن مسعود فجاء يعني الرجل هو وامرأته

قتلنا عن افعال النبي صلى الله عليه وسلم لعلها ان تحجب به اسود جعدا فجاءت به اسود جعدا و به قال
الجهور خدافا لمن ابي ذلك من اهل الراي معتلا بأن الحمل لا يعلم لانه قد يكون نفخة و حجة الجهور ان
اللعان شرع لدفع حد القذف عن الرجل ودفع حد الرجم عن المرأة فلا فرق بين ان تكون حاملا او حائلا
ولذلك يشرع للامان مع الاتية وقد اختلف في الصغيرة فالجهور على ان الرجل اذا قذفها فله ان يلعن
لدفع حد القذف عنه دونها واستدل به على ان لا كفارة في اليمين الغموس لانها لو وجبت لبيئت
في هذه القصة وتعقب بأنه لم يتعين الحائث واجيب بأنه لو كان واجبا اليه بمجمل بأن يقول مثلا فليكفر
الحائث منكم عن يمينه كما ارشد احدهما الى التوبة وفي قوله عليه السلام اليمة والاحد في ظهوره
دلالة على ان القاذف لو عجز عن اليمة فطلب تحليف المقتوف لا يجاب لان الحصر المذكور لم يتغير
منه الا زيادة مشروعية اللعان وفيه جواز ذكر الاوصاف المذمومة عند الضرورة الداعية الى ذلك
ولا يكون ذلك من القبيحة المحرمة واستدل به على ان اللعان لا يشرع الا لمن ليست له يمة وفيه نظر لانه
لو استطاع اقامة اليمة على زنا عاساغ له ان يلاعنها في الولد لانه لا ينحصر في الزنا و به قال مالك
والشافعي ومن تبعهما وفيه ان الحكم يتعلق باظهار امر السرانير موكل الى الله تعالى قال ابن التين
و به احتج الشافعي على قبول توبه الزنديق وفيه نظر لان الحكم يتعلق باظهار فيما لا يتعلق فيه حكم
لا اطن والزنديق قد علم باطنه بما تقدم فلا يقبل منه ظاهر ما يديه بعد ذلك كذا قال و حجة الشافعي
ظاهرة لانه صلى الله عليه وسلم قد تحقق ان احدهما كاذب وكان قادرا على الاطلاع على عين الكاذب
اكن اخبر ان الحكم بظاهر الشرع يقتضي انه لا يقب عن البواطن وقد لاحت القرائن بتعيين
الكاذب في المتلاعنين ومع ذلك فاجراهما على حكم الظاهر ولم يعاقب المرأة ويستفاد منه ان الحاكم
لا يكتفي بالظنة والاشارة في الحدود اذا خافت الحكم اظاها كمين المدعي عليه اذا انكر ولا يمتنع
واستدل به الشافعي على ابطال الاستحسان لقوله لولا الايمان اكان لي واهما شأن وفيه ان الحاكم اذا
بذل وسعه واستوفى شرائط لا ينقض حكمه الا ان ظهر عليه اخلال شرط او تفرط في سبب وفيه ان
اللعان يشرع في اكل امرأة دخل بها او لم يدخل ونقل فيه ابن المنذر الاجماع وفي صداق غير المدخول بها
خلاف للحنابلة تقدمت الاشارة اليه في باب فلو نكح فاسدا او طلق بائنا فولدت فأرادني الولد فله
الملاعنة وقال ابو حنيفة يلحقه الولد ولاني ولا لعان لانها اجنبية وكذا لو قذفها ثم ابانها بثلاث فله اللعان
وقال ابو حنيفة لا وقد اخرج ابن ابي شيبة عن هشيم عن مغيرة قال الشعبي اذا طلقها ثلاثا فوضعت فأتني
منه فله ان يلاعن قتال له الحارث ان الله يقول والذين يرمون ازواجهن اقراهن له زوجة فقال الشعبي اني
لا استحي من الله اذا رايت الحق ان لا ارجع اليه فلو اتعن ثلاث مرات فقط قالت غنث المرأة مثله ففرق
الحاكم بينهم لم تقع الفرقة عند الجهور لان ظاهر القرآن ان الحد واجب عليهما وانه لا يندفع الا بما ذكر
فيه من الاثبات بجميعه وقال ابو حنيفة خطأ السنة وتحصيل الفرقة لانه اتي بالاكثر فتعلق به الحكم
واستدل به على ان الاتعان يتق به الحمل خلافا لابي حنيفة ورواية عن احمد قوله انظر واقان جاءت به الخ
فان الحديث ظاهر في انها كانت حاملا وقد الحق الولد مع ذلك بأمه وفيه جواز الخلف على ما يغلب على
الظن ويكون المستند التمسك بالاصل او قوة الرجاء من الله عند تحقق الصدق لقول من سأله هلال والله
ايجد ذلك واقول هلال والله لا يضر بني وقد علم اني رايت حتى استفتيت وفيه ان اليمين التي يعتمد
بها في الحكم ما يقع بعد اذن الحاكم لان هلالا قال والله اني لصادق ثم لم يحتسب بها من كلمات

اللعان الخمس وتعلبه من قال بالغاء حكم القافة وتعقب بأن الغاء حكم الشبه هنا انما وقع حيث عارضه حكم الظاهر بالشرع وانما اعتبر حكم القافة حيث لا يوجد ظاهر يتعلبه ويقع الاشتباه فيرجع حينئذ الى القافة والله اعلم (قوله) **باب** اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجها غيره فلم يمسها (اي هل يحل الاول ان يطلقها الثاني بغير مسيس) تنبيه لم يفرد كتاب العدة عن كتاب اللعان فيما وقعت عليه من النسخ ووقع في شرح ابن بطال قبل الباب الذي يلي هذا وهو باب واللائي يثن من المحض كتاب العدة وليعضهم ابواب العدة والاولى اثبات ذلك هنا فان هذا الباب لا يتعلق له باللعان لان الملا عنه لا تعود للذي لا عن منها ولو تزوجت غيره سواء جاء بها لم يمسها (قوله يمسى) هو ابن سعيد القطان وهشام بن عروة وقوله حدثني عثمان بن ابي شيبة الخ سافه على لفظ عبدة وانما احتاج الى رواية يمسى لتصريح هشام في روايته بقوله حدثني ابي (قوله ان رفاعة القرظي) هو رفاعة القرظي ابن سهول بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعدها همزة ثم لام والقرظي بالتانف والطاء المعجمة وقد تقدم ضبط قريظة والنضير في اوائل المغازي (قوله تزوج امرأه) في رواية عمرو بن علي عند الاسما عيسى امرأة من بني قريظة وسما عا مالك من حديث عبد الرحمن بن الزبير نفسه كما أخرجه ابن وهب والطبراني والدارقطني في الغرائب موصولا وهو في الموطأ مرسلا تميم بنت وهب وهي بمثناة واختلف هل هي بفتحها او بالتصغير والثاني ارجح ووقع محرز ومابه في النكاح لسعيد بن ابي عروبة من روايته عن قتادة وقيل اسمها سمية بسين مهملة مصغر أخرجه ابو نعيم وكأنه تصحيف وعند ابن منده اميمة بألف أخرجهما من طريق ابي صالح عن ابن عباس وسما عا الطرث وهي واحدة اختلف في التلظظ باسمها والراجح الاول (قوله ثم طلقها فترجعت آخر) سما مالك في روايته عبد الرحمن بن الزبير وابوه بفتح الزاي وانفقت الروايات كلها عن هشام بن عروة ان الزوج الاول رفاعة والثاني عبد الرحمن وكذا قال عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن ابي عروبة في كتاب النكاح له عن قتادة ان تميم بنت ابي عبيد القرظية كانت تحت رفاعة فطلقها فاحلف عليها فبيد الرحمن بن الزبير وتسميته لا يبيها لاني في رواية مالك فلعل اسمها وهب وكنيته ابو عبيد الا ما وقع عند ابن اسحق في المغازي من رواية سلمة بن الفضل عنه وتقدم عنه عن هشام عن ابيه قال كانت امرأة من قريظة يقال لها تميم تحت عبد الرحمن بن الزبير فطلقها فزوجها رفاعة ثم فارقتها فأرادت ان ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير وهو مع ارساله مقلوب والمحموظ ما اتفق عليه الجماعة عن هشام وقد وقع لامرأة اخرى قريب من قصتها فأخرج النسائي من طريق سليمان بن يسار عن عبد الله بن العباس اي ابن عبد المطلب ان الغميصاء او الرميضاء اتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو من زوجها انه لا يصل اليها فلم يلبث ان جاء فقال انها كاذبة ولكم ناري دان ترجع الى زوجها الاول فقال ليس ذلك لها حتى تذوق عسلته ورجاله ثقات لكن اختلف فيه على سليمان بن يسار ووقع عند شيبخنا في شرح الترمذي عبيد الله بن عباس مكبر وتعقب على ابن عساكر والمزني انهما لم يذكرا هذا الحديث في الاطراف ولا تعقب عليهما فاماذ كراه في مسند عبيد الله بالتصغير وهو الصواب وقد اختلف في سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم الا انه ولد في عصره فذكر كذلك في الصحابة واسم زوج الغميصاء هذه عمرو بن حزم أخرجه الطبراني وابو مسلم الكجني وابو نعيم في الصحابة من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان عمرو بن حزم طلق الغميصاء فزوجها رجل قبل ان يمسها فأرادت ان ترجع الى زوجها الاول الحديث ولم يعرف اسم زوجها الثاني ووقفت

باب اذا طلقها ثلاثا ثم تزوجت بعد العدة زوجها غيره فلم يمسها حدثني عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا هشام قال حدثني ابي عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم حدثنا عثمان بن ابي شيبة حدثنا عبدة عن هشام عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها ان رفاعة القرظي تزوج امرأه ثم طلقها فترجعت آخر

لثالثة قصة اخرى مع رفاعة رجل آخر غير الاول والزوج الثاني عبد الرحمن بن الزبير ايضا اخرجه
مقال بن حيان في تفسيره ومن طريقه ابن شاهين في الصحابة ثم ابو موسى في قوله تعالى فلا تحل له من
بعد حتى تنكح زوجا غيره قال نزلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عقيل النضرية كانت تحت رفاعة
ابن وهب بن عتبة وهو ابن عمها فطلقها طلاقا بائنا فزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير ثم طلقها فأتت
النبي صلى الله عليه وسلم فقالت انه طلقني قبل ان يمسي افأرجع الى ابن عمي زوجي الاول قال لا الحديث
وهذا الحديث ان كان محفوظا فالواضح من سياقه انها قصة اخرى وان كلا من رفاعة القرظي ورفاعة
النضري وقع له مع زوجة له طلاق فزوج كلا منهما عبد الرحمن بن الزبير فطلقها قبل ان يمسيها فالحكم في
قصتهما متحد مع تغاير الاشخاص وبهذا يتبين خطأ من وحد بينهما ظنا منه ان رفاعة بن سهوأل هو
رفاعة بن وهب فقال اختلف في امرأة رفاعة على خمسة اقوال فذكر الاختلاف في النطق بجمعة
وضم اليها عائشة والتحقيق ما تقدم ووقعت لابي ركانة قصة اخرى سأذكرها آخر هذا الباب
(قوله فأتت النبي صلى الله عليه وسلم) في الكلام حذف تقديره يظهر من الروايات الاخرى فعند
المصنف من طريق ابي معاوية عن هشام قنبر زوجت زوجها غيره فلم يصل منها الى شيء يريد به وعند ابي
عوانة من طريق الدراوردي عن هشام فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فاعترض عنها وكذا في رواية
مالك بن عبد الرحمن بن الزبير نفسه وزاد فلم يستطع ان يمسيها وقوله فاعترض بضم المشناة وآخره
ضاد معجمة اى حصل له عارض حال بينه وبين اتيانها امامن الجن وامامن المرض (قوله فذكرت
له انه لا ياتيها) وقع في رواية ابي معاوية عن هشام فلم يقر بنى الالهة واحدة ولم يصل منى الى شيء والهة
بفتح الهاء وتخفيف النون المرة الواحدة الحتمية (قوله وانه ليس معه الا مثل هدية) بضم الهاء
وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة هو طرف الثوب الذي لم ينسج مأخوذ من هسب العين وهو
شعر الجفن واددت ان ذكره يشبه الهدية في الاسترخاء وعدم الانتشار واستدل به على ان وطء الزوج
الثاني لا يكون محلا لارتجاع لزوج الاول لارة الا ان كان حال وطئه منتشر افلو كان ذكره اشل او كان هو
عنبنا او طفلا لم يكف على اصح قول العلماء وهو الاصح عند الشافعية ايضا (قوله فقال لا) هكذا وقع
من هذا الوجه مختصرا ووقع في رواية ابي معاوية عن هشام بن عروة كما تقدم قريبا في باب من
قال لامرأته انت على حرام ولم يكن معه الا مثل الهدية فلم يقر بنى الالهة واحدة ولم يصل منى الى شيء
افاحل لزوجي الاول فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحلين لزوجة الاول الحديث وفي رواية
الزهري عن عروة كما تقدم ايضا في اوائل الطلاق وانما معه مثل الهدية فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لعلي تريد ان ترجعي الى رفاعة لا الحديث وسيأتي في اللباس من طريق ابيوب عن عكرمة
ان رفاعة طلق امرأته فزوجها عبد الرحمن بن الزبير قالت عائشة فجاءت وعليها خمار خضر فشكت
اليها اى الى عائشة من زوجها وارتها خضرة بجودها فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم والنساء
يبصرن بعضهن بعضا قالت عائشة ما رايت ما يلقى المزمناات لجودها اشده خضرة من ثوبها وسمع
زوجها فجاء ومعه ائنان له من غيرها قالت والله ما لي اليه من ذنب الا ان مامعه ليس بأغنى عنى
من هذه واخذت هدية من ثوبها فقال كذبت والله يا رسول الله انى لانقضها نفص الاديم ولكنها
ناشرة تريد رفاعة قال فان كان ذلك لم تحل له الحديث وكان هذه المراجعة بينهما هي التي حلت خالد
ابن سعيد بن العاص على قوله الذي وقع في رواية الزهري عن عروة فان في آخر الحديث كما سيأتي في
كتاب اللباس من طريق شعيب عنه قال فسمع خالد بن سعيد قولها وهو بالباب فقال يا أبا بكر الا تنهى

فأتت النبي صلى الله عليه
وسلم فذكرت له انه
لا يأتيا وانه ليس معه الا
مثل هدية فقال لا

هذه مما تجهر به عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فوالله ما يزد رسول الله صلى الله عليه وسلم على التسم وفيه ما كان الصحابة عليه من سلوك الادب بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وانكارهم على من خالف ذلك بقوله او قوله لقول خالد بن سعيد لا يكر المصديق وهو جالس الا انتهى هذه وانما قال خالد ذلك لانه كان خارج الحجرة فاحتمل عنده ان يكون هناك ما يمتعه من مباشرتها بنفسه فأمر به ابا بكر لكونه كان جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم مشاهدا لصورة الحال واذلك لما رأى ابو بكر النبي صلى الله عليه وسلم يتسم عند مقالته لم يزجرها وتسمه صلى الله عليه وسلم كان تعجبا منها اما لتصريحها بما يستحق النساء من التصريح به غالبا واما للضعف عقل النساء لكون الحامل لها على ذلك شدة بغضها في الزوج الثاني ومحبتها في الرجوع الى الزوج الاول ويستفاد منه جواز وقوع ذلك في تنبيهه وقع في جميع الطرق من قول خالد بن سعيد لا يكر الا انتهى هذه مما تجهر به اي نرفع به صوتها وذكروا في الروايات ما ذكره وذكريهاض انه وقع كذلك في غير الصحيح وتقدم البحث في الشهادات مع من استدلل بكلام خالد هذا لجواز الشهادة على الصوت (قوله حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك) كذا في الموضوعين بالتصغير واختلف في توجيهه فقيل هي تصغير العسل لان العسل مؤنث جزم به القزار ثم قال واحسب التذكير لغة وقال الازهرى يذكرون مؤنث وقيل لان العرب اذا حقرت الشئ ادخلت فيه هاء التأنيث ومن ذلك فوطهم دريم مات فجمعوا الدرهم جمع المؤنث عند ارادة التحقير وقالوا ايضا في تصغير هند هندية وقيل التأنيث باعتبار الوطأة اشارة الى انها تكفي في المقصود من تحليلها للزوج الاول وقيل المراد قطعة من العسل والتصغير للتقليل اشارة الى ان القدر القليل كاف في تحصيل الحل قال الازهرى الصواب ان معنى العسيلة حلالة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة في الفرج وانث تشيها بقطعة من عسل وقال الداودي صغرت لشدة شهيقها بالعسل وقيل معنى العسيلة النطفة وهذا يوافق قول الحسن البصري وقال جمهور العلماء ذوق العسيلة كناية عن الجماع وهو تغيب حشفة الرجل في فرج المرأة وزاد الحسن البصري حصول الانزال وهذا الشرط انفرد به عن الجماعة قاله ابن المنذر وآخرون وقال ابن بطال شذو الحسن في هذا وخالفه سائر الفقهاء وقالوا يكفي من ذلك ما يوجب الحد ويحصن الشخص ويوجب كمال الصداق ويفسد الحميم والصوم قال ابو عبيد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شئ تستلذه عسلا وهو في التشديد يقابل قول سعيد بن المسيب في الرخصة ويرد قول الحسن ان الانزال لو كان شرطا لكان كافيا وليس كذلك لان كلامهم ما اذا كان بعيد العهد بالجماع مثلا انزل قبل تمام الابلاج واذا انزل كل منهما قبل تمام الابلاج لم يذوق عسيلة صاحبه لان فسرت العسيلة بالامناء ولا بلدة الجماع قال ابن المنذر اجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحلل الاول الا سعيد بن المسيب ثم ساق بسنده الصحيح عنه قال يقول الناس لا تحلل الاول حتى يجامعها الثاني وانا اقول اذا تزوجها تزويجا صحيحا لا يريد بذلك احلال الاول فلا بأس ان يتزوجها الاول وهكذا اخرج ابن ابي شيبة وسعيد بن منصور وفيه تعقب على من استبعد صحته عن سعيد قال ابن المنذر وهذا القول لا نعلم احدا واقعه عليه الا طايفة من الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن (قلت) سياق كلامه يشعر بذلك وفيه دلالة على ضعف الخبر الوارد في ذلك وهو ما اخرج النسائي من رواية شعبة عن علقمة بن مرثد عن سالم بن رزين عن سالم بن عبيد الله عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر رفعه في الرجل تكون له المرأة

حتى تذوق عسيلته
ويذوق عسيلتك

في طلقها ثم تزوجها آخر في طلقها قيل ان يدخل بها فترجع الى الاول قبل الاحتى تذوق العسيلة وقد
 اخرجته النسائي ايضا من رواية سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد قال عن رزين بن سليمان الاحمرى
 عن ابن عمر نحوه قال النسائي هذا اولي بالصواب وانما قال ذلك لان الثوري اتقن واحفظ من شعبة
 وروايته اولي بالصواب من وجهين * احدهما ان شيخ علقمة شيخهما هو رزين بن سليمان كما قال
 الثوري لاسالم بن رزين كما قال شعبة فتدروا جماعة عن علقمة كذلك منهم غيلان بن جامع احده
 الثقات * ثانيهما ان الحديث لو كان عند سعيد بن المسيب عن ابن عمر مرفوعا مانسبه الى مقالة الهامس
 الذين خالفهم ويؤخذ من كلام ابن المنذر ان نقل ابي جعفر النحاس في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب
 المالكي في شرح الرسالة القول بذلك عن سعيد بن جبيرة وهم واعجب منه ان ابا حيان جزم به عن
 السعيد بن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبيرة ولا يعرف له سند عن سعيد بن جبيرة في شيء من المصنفات
 وكفى قول ابن المنذر حجة في ذلك وحكى ابن الجوزي عن داود انه وافق سعيد بن المسيب على ذلك
 قال القرطبي ويستفاد من الحديث على قول الجمهور ان الحكم يتعلق بأقل ما يطلق عليه الاسم
 خلافا لمن قال لا بد من حصول جميعه وفي قوله حتى تذوق عسلته الى آخره اشعار بإمكان ذلك لكن
 قولها ليس معه الامثل هذه الهدية ظاهرة في تعذر الجماع المشترط فأجاب الكرماني بأن مرادها بالهدية
 التشبيه بها في الدقة والرفعة لا في الرخاوة وعدم الحركة واستبعد ما قال وسيات تجريد طي بأهاشكت
 منه عدم الا تشار ولا يمنع من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم حتى تذوق عسلته على الامكان وهو جائز
 الوقوع فكانه قال اصبري حتى يتأتى منه ذلك وان تفارقا فلا بد لها من ارادة الرجوع الى رفاعة من زوج
 آخر يحصل لها منه ذلك واستدل باطلاق وجود الذرق منهما لاشتراط علم الزوجين به حتى لو وطئها
 نائمة او مغشى عليها لم يكف ولو انزل هو وبالغ ابن المنذر فنتقله عن جميع الفقهاء وتعقب وقال القرطبي
 فيه حجة لاحد القولين في انه لو وطئها نائمة او مغشى عليها لم يكف وجزم ابن القاسم بأن وطئ المحنون
 يهلل وخالفه اشهب واستدل به على جواز رجوعها الزوج الاول اذا حصل الجماع من الثاني لكن
 شرط المالكية ونقل من عثمان وزيد بن ثابت ان لا يكون في ذلك محادثة من الزوج الثاني
 ولا ارادة تحليلها للاول وقال الاكثر ان شرط ذلك في العقد فسدوا لا فلا توافقا على انه اذا كان في
 نكاح فاسد لم يهلل وشذا الحكم فقال بكفي وان من تزوج امرأة ثم بت طلاقها ثم ملكها لم يهلل له ان يطأها
 حتى تتزوج غيره وقال ابن عباس وبعض اصحابه والحسن البصري يحلل له بملك اليمين واختلفوا فيما اذا
 وطئها حائضا او بعد ان طهرت قيل ان تطهر او احدهما صائم او محرم وقال ابن حزم اخذ الحنفية
 بالشرط الذي في هذا الحديث عن عائشة وهو زائد على ظاهر القرآن ولم يأخذوا به في اشتراط خمس
 رضعات لانه زائد على ما في القرآن فيلزمهم الاخذ به او ترك حديث الباب واجابوا بأن النكاح عندهم
 حقيقة في الوطء قاله يث موافق لظاهر القرآن واستدل بقوله بابت طلاق على ان البتة ثلاث تطبيقات
 وهو عجب ممن استدله فان البت بمعنى الطع والمراد به نطع العصمة وهو اعم من ان يكون بالثلاث
 مجموعة او بوقوع الثالثة التي هي آخر ثلاث تطبيقات وسيأتي في اللباس صريحا انه طلقها آخر ثلاث
 تطبيقات فبطل الاحتجاج به ونقل ابن العربي عن بعضهم انه اورد على حديث الباب ما ملخصه
 انه يلزم من القول به اما الزيادة بخبر الواحد على ما في القرآن فيلزم نسخ القرآن بالسنة التي لم تتواتر
 او حمل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين مع ما فيه من الالباس * والجواب عن الاول ان الشرط

إذا كان من مقتضيات اللفظ لم تكن اضافته نسخا ولا زيادة وعن الثاني ان النكاح في الآية اضيف
اليها وهي لا تتولى العقد بمجرد قهين ان المراد به في حقها الوطء من شرطه اتفاقا ان يكون وطأ
مباحا فيحتاج الى سبق العقد ويمكن ان يقال لما كان اللفظ محتملا للعنيين بينت السنة انه لا بد من
حصولها فاستدل به على ان المرأة لاحق لها في الجماع لان هذه المرأة شكت ان زوجها لا يطرها وان
ذكره لا يتشروا انه ليس معه ما يغني عنها لم يفسخ النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه بذلك ومن ثم قال
ابراهيم بن اسمعيل بن علية وداود بن علي لا يفسخ بالعنة ولا يضرب للعنين اجل وقال ابن المنذر اختلفوا
في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الاكثر ان وطئها بعد ان دخل بها مرة واحدة لم يؤجل اجل العنين
وهو قول الاوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي واسحق وقال ابو ثور ان ترك جماعها ايلة
اجل له سنة وان كان تغيره فلاحق تأجيل وقال عياض اتفق كافة العلماء على ان للمرأة حقا في الجماع فيثبت
الخيار لها اذا تزوجت المحبوب والممسوح جاءه لتهمة ما ويضرب للعنين اجل سنة لاحتمال زوال ما به
واما استدلال داود ومن يقول بقوله بقصة امرأة رفاعة فلا حجة فيها لان في بعض طرقه ان الزوج
الثاني كان ايضا طلقها كما وقع عند مسلم صريحان طريق القاسم عن عائشة قالت طلق رجل امراته
ثلاثا فزوجها رجل آخر فطلقها قبل ان يدخل بها فأراد زوجها الاول ان يتزوجها فسئل النبي صلى الله
عليه وسلم عن ذلك فقال لا الحديث واصله عند البخاري وقد تقدم في اوائل الطلاق ووقع في حديث
الزهرى عن عروة كما سيأتى في اللباس في آخر الحديث بعد قوله لا حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلتك
قال فقارقه بعد زاده ابن جرير عن الزهرى في هذا الحديث انها جاءت بعد ذلك الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقالت انه يعني زوجها الثاني مسها ففهم ان ترجع الى زوجها الاول وصريح مقاتل بن
حيان في تفسيره مرسلاتها قالت يا رسول الله انه كان مسني فقال كذبت بقولك الاول قلن صدقت
في الاخر وانها اتت ابا بكر ثم عمر فنعاهما وكذا وقعت هذه الزيادة الاخيرة في رواية ابن جرير
المنذ كورة اخرجها عبد الرزاق عنه ووقع عند مالك في الموطا عن المسور بن رفاعه عن الزبير بن عبيد
الرحمن بن الزبير زاد خارج الموطا فيما رواه ابن وهب عنه ونابعه ابراهيم بن طهمان عن مالك عند
الدارقطني في الغرائب عن ابيه ان رفاعة طلق امراته ثمة بنت وهب ثلاثا فنكحها عبد الرحمن
فاعترض عنها فلم يستطع ان يمسها ففارقها فأراد رفاعة ان يتزوجها الحديث ووقع عند ابى داود
من طريق الاسود عن عائشة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل طلق امراته فزوجت غيره
فدخل بها وطلقها قبل ان يواقعها ان يواقعها الاول قال لا الحديث واخرج الطبري وابن ابي شيبة من
حديث ابى هريرة نحوه والطبري ايضا والبيهقي من حديث انس كذلك وكذا وقع في رواية جابر بن
سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان عمرو بن حزم طلق الغميصاء فنكحها رجل فطلقها
قبل ان يمسها فالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا حتى يذوق الاخر عسيلتها وتذوق عسيلته
واخرجه الطبراني ورواته ثقات فان كان جابر بن سلمة حقه فهو حديث آخر اعائشة في قصة اخرى
غير قصة امرأة رفاعة وله شاهد من حديث عبيد الله بالتصغير ابن عباس عن عائشة في ذكره
الغميصاء لكن سياقه يشبه سياق قصة رفاعة كما تقدم في اول شرح هذا الحديث وقد قدمت انه
وقع لكل من رفاعة بن مهران ورفاعة بن وهب انه طلق امراته وان كلا منهما تزوجها عبد الرحمن
ابن الزبير وان كلا منهما شكت انه ليس معه الا مثل الهدية ففعل احدي المرأتين شكنه قبل ان يفارقه
والاخرى بعد ان فارقه او يحتمل ان تكون القصة واحدة ووقع الوهم من بعض الرواة في التسمية

كريب عن ام سلمة لم يقتنع بذلك حتى دخل عليها ثم دخل على سبيعة صاحبة القصة نفسها ثم حملها
عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الرجل يحتمل ان يكون هو المسور بن مخرمة كما
يأتي في الطريق الثالثة ويحتمل ان يكون ابا هريرة فان في آخر الحديث عند النسائي قتال ابو هريرة
اشهد على ذلك فيحتمل ان يكون ابو سلمة ابيه او لالم قال اخبرني رجل من اصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم واماما اخرج به عبيد بن جريد من رواية صالح بن ابي حسان عن ابي سلمة فذكر قصته مع
ابن عباس وابي هريرة قال فارس او الى عائشة فذكرت حديث سبيعة فهو شاذ وصالح بن ابي حسان
مختلف فيه واعل هذا هو سبب الوهم الذي حكاه الحميدي عن ابن مسعود وذكرته في تفسير الطلاق
ووقع في رواية بان اطار عن يحيى بن ابي كثير في هذا الحديث ان ابن عباس اخرج بقوله تعالى والذين
يتوفون منكم ويذرون ازواجا وان اباسلمة قال له يا ابن عباس اقال الله آخر الاجلين ارايت لو مضت
اربعة اشهر وعشرو لم تضع ائتزوج فقال لغلامه اذهب الى ام سلمة * الطريق الثانية (قوله الليث
عن يزيد) قال الله ما طي في حواشييه هو ابن عبد الله بن الهاد وروهم في ذلك وانما هو ابن ابي حبيب
كذا اخرج به ابو نعيم في المستخرج من طريق احمد بن ابراهيم بن ملحان عن يحيى بن بكير شيخ
البخاري فيه وكذا اخرج به الطبراني من طريق عبد الله بن صالح عن الليث (قوله ان ابن شهاب
كتب اليه) هو حجة في جواز الرواية بالمكاتبه وقد سبق في غزوة بدر من المغازي معلقا عن الليث
عن يونس عن ابن شهاب انه ساقا ممانا ووصله مسلم من طريق ابن وهب عن يونس كذلك وواقعه
الزيدي عن ابن شهاب اخرج به ابن حبان واخرج به الطبراني من طريق عقيل عن ابن شهاب فخالف
في بعض روايته (قوله عن ابيه) هو عبد الله بن عتبة بن مسعود وقد سلف في تفسير الطلاق ان ابن
سيرين حدث به عن عبد الله بن عتبة عن سبيعة فيحتمل ان يكون عبد الله بن عتبة لقي سبيعة بعد ان
كان بلغه عنها ممن سيئد كرم الوسايط ويحتمل ان يكون ارسله عنها لابن سيرين واخرج به احمد
من طريق قتادة عن خلاس عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن مسعود ان سبيعة بنت
الحارث الحديث (قوله انه كتب الى ابن ارقم) بخزم جمع من الشراح انه عبد الله بن ارقم
الزهري الصحابي المشهور ورواه في ذلك وانما هو ولده عمر بن عبد الله كذلك وقع واضحا مفسرا
في رواية يونس وليس لعمر المذكور في الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد ووقع في رواية عقيل
عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ان اياه كتب اليه ان الق سبيعة فسلها كيف قضى
لها قال فاخبرني زفر بن اوس بن الحدان ان سبيعة اخبرته والقائل اخبرني زفر هو عبيد الله بن عبد الله
بين ذلك النسائي في روايته من طريق ابي زيد بن ابيس عن يزيد بن ابي حبيب عن ابن شهاب ووضع
بذلك ان لابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فيه طريقين * الطريق الثالثة رواية هشام
ابن عروة عن ابيه عن المسور بن مخرمة ان سبيعة الاسلمية تفت وهذا يحتمل ان يكون المسور حله
او ارسله عن سبيعة او حضر القصة فانه حفظ خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في شأن فاطمة الزهراء
وكانت قبل قصة سبيعة فلعله حضر قصة سبيعة ايضا (قوله في الطريق الاولى ان امرأته من اسلم يقال
لها سبيعة) هي عهولة وموحدة ثم عهولة تصغير سبع ووقع في المغازي سبيعة بنت الحارث وذكرها
ابن سعد في المهاجرات ووقع في رواية لابن اسحق عند احمد سبيعة بنت ابي برزة الاسلمي فان كان
محفوظا فهو ابو برزة آخر غير الصحابي المشهور وهو اما كنية للحارث والدي سبيعة او نسبت في الرواية
المذكورة الى جد لها (قوله كانت تحت زوجها) تقدم في غزوة بدر ايضا تسميته سعد بن خولة

الليث عن يزيد ان ابن
شهاب كتب اليه ان عبيد
الله بن عبد الله اخبره عن
ابيه انه كتب الى ابن ارقم
ان يسأل سبيعة الاسلمية
كيف اقباها النبي صلى
الله عليه وسلم فقالت افتاني
اذا وضعت ان انكح
* حدثنا يحيى بن قزعة
حدثنا مالك عن هشام بن
عروة عن ابيه عن المسور
ابن مخرمة

قوله يا ابن عباس في نسخة
اخرى يا ابا عباس اه

وفيه انه من بني عامر بن اوى وثبت فيه انه كان من حلقائهم (قوله توفي عنها) تقدم هناك انه توفي في حجة الوداع ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك وفي ذلك نظر فقد ذكر محمد بن سعد انه مات قبل الفتح وقد ذكر الطبري انه مات سنة سبع وقد ذكرت شيئا من ذلك في كتاب الوصايا وتقدم في تفسير الطلاق انه قتل ومعه نظم الروايات على انه مات وهو المتهمد ووقع لا كرماني لعل سبيعة قالت قتل بنساء على ظن منها في ذلك فتبين انه لم يقتل وهذا الجمع بمجبه السمع واذا ظننت سبيعة انه قتل ثم تبين لها انه لم يقتل فكيف تجزم بعدد هرطويل بأه قتل فالتهدان الرواية التي فيها قتل ان كانت محفوظة ترجحت لانها لا تنافي مات او توفي وان لم يكن في نفس الامر قتل فهي رواية شاذة (قوله فخطبها ابو السنابل) بمهملة ونون ثم موحدة جمع سبيلة اختلف في اسمه فقبل عمر وقاله ابن البرقي عن ابن هشام عن يثقبه عن الزهري وقيل عامر روى عن ابن اسحق وقيل حبة بموحدة بعد المهملة وقيل بشون وقيل لبندريه وقيل اصرم وقيل عبد الله ووقع في بعض الشروح وقيل بغيض (قلت) وهو غلط والسبب فيه ان بعض الاثمة سئل عن اسمه قتال بغيض بسأل عن بغيض فظن الشارح انه اسمه وايس كذلك لان في بقية الخبر اسمه لبندريه وجزم العسكري بأن اسمه كنيته وبمكن بموحدة ثم مهملة ثم كافين بوزن جعفر بن الحرث بن عميلة بن السباق بن عبد الدار وكذا نسبة بن اسحق وقيل هو ابن بعكك بن الحجاج بن الحرث بن السباق نقل ذلك عن ابن السكبي ابن عبد البر قال وكان من المزافة وسكن الكوفة وكان شاعرا ونقل الترمذي عن البخاري انه قال لا يعلم ان ابا السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم كذا قال لكن جزم ابن سعد انه بقي بعد النبي صلى الله عليه وسلم زمنا وقال ابن منده في الصحابة عداؤه في اهل الكوفة وكذا قال ابو نعيم انه سكن الكوفة وفيه نظر لان حليفه قال اقام بمكة حتى مات وتبعه ابن عبد البر ويؤيد كونه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم قول ابن البرقي ان ابا السنابل تزوج سبيعة بعد ذلك واولدها سنابل بن ابي السنابل ومقتضى ذلك ان يكون ابو السنابل عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم لانه وقع في رواية عبد ربه بن سعيد عن ابي سلمة انها تزوجت الشاب وكذا في رواية داردين بن ابي عامر انها تزوجت في من قومه وتقدم ان قصتها كانت بعد حجة الوداع فيحتاج ان كان الشاب دخل عليهم اثم طلقها الى زمان عدة منه ثم الى زمان الحل حتى تضع وتلد سنابل حتى صار ابوه يكنى به ابا السنابل وقد افاد محمد بن وضاح فيما حكاه ابن بشكوال وغيره عنه ان اسم الشاب الذي خطب سبيعة هو ابو السنابل فآثرته على ابي السنابل ابو البشر بن الحرث وضبطه بكسر الموحدة وسكون المعجمة وقد اخرج الترمذي والنسائي قصة سبيعة من رواية الاسود عند ابي السنابل بسند على شرط الشيخين الى الاسود وهو من كبار التابعين من اصحاب ابن مسعود ولم يوصف بالنداء في الحديث صحيح على شرط مسلم لكن البخاري على قاعدته في اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة فلماذا قال ما نقله الترمذي (قوله فأبت ان تنكحه) وقع في رواية الموطأ فخطبها رجلان احدهما شاب وكهل فخطت الى الشاب فقال الكهل لم نحلى وكان اهله غيبا فرجا ان يؤثره بها (قوله ثم قالت والله ما يصلح ان تنكحني حتى تغدئ آخر الاجلين فسكتت فرييا من عشر ايام ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال انكحي) قال عياض هكذا وقع عند جميعهم فتألت والله ما يصلح الا لابن السكك فعنده فقال مكان قتالت وهو الصواب (قلت) وكذا في الاصل الذي عندنا من رواية ابي ذر عن مشايخه بل قال ابن التين انه عند جميعهم قتال الا عند النابسي فتألت بزيادة التاء وهذا اقرب مما قال عياض ثم قال عياض والحديث مبني على قصص منه قوله فخطبت بعد ايام فخطبت الخ (قلت) قد ثبت

المهذوف في رواية ابن ملحان التي اشيرت اليها عن يحيى بن بكير شيخ البخاري في قوله فكنت قريبا
 من عشرين ليلة ثم نفست وقد وقع للبخاري اختصار المتن في الطريق الثانية بألغ من هذا فإنه اقتصر
 منه على قوله أنه كتب إلى ابن ارقم أن يسأل سيعة الاسلمية كيف اقتضاها النبي صلى الله عليه وسلم
 قتلاتا اقتناني إذا حملت أن انسكح فأبهم اسم ابن ارقم ونسبه إلى جده كما بهت عليه وطوى ذكر أكثر
 القصص وتقديره فأذاها فأسألهما فآخبرته فكذب اليه الجواب أني سألتها فذكرت النصصة وفي آخرها
 فقالت إلى آخره وقد وقع بيانه واضحا في تفسير الطلاق من رواية يونس عن الزهري وفيه فكذب
 عمر بن عبد الله بن الأرقم إلى عبد الله بن عتبة بن جبره أن سيعة بنت الحرث أخبرته أنها كانت تحت سعد
 ابن خولة فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنجب أن وضعت ولها فلما تملت من نقاسها تهجعت
 للخطاب فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك رجل من بني عبد الدار قتال مالى أرا لا تهجعت للخطاب
 ترجين النكاح فأنكح والله ما أنت بنا كح حتى يمر عليا أربعة أشهر وعشر قالت سيعة فلما قال لي ذلك
 جعت على ثيابي حين أمسيت فأنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنته عن ذلك فأقتناني بأني قد حملت
 حين وضعت حلي وأمرني بالتزويج أن بدالي وقوله في هذه الطريق الثانية فكنت قريبا من عشرين ليلة
 ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم قد يخالف في الظاهر قوله في رواية الزهري المذكورة فلما قال لي ذلك
 جعت على ثيابي حين أمسيت فإنه ظاهر في أنها توجهت إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مساء اليوم الذي
 قال لها فيه أبو السنابل ما قال ويمكن الجمع بينهما أن يحمل قولها حين أمسيت على إرادة وقت توجهها
 ولا يلزم منه أن يكون ذلك في اليوم الذي قال لها فيه ما قال (قوله في الرواية الثالثة أن سيعة نفست)
 بضم النون وكسر الفاء أي ولدت (قوله بعد وفاة زوجها بليال) كذا أبهم المدة وكذا في رواية سليمان
 ابن يسار عند مسلم مثله وفي رواية الزهري فلم تنجب أن وضعت ووقع في رواية محمد بن ابراهيم التيمي
 عن أبي سلمة عن سيعة عند أحمد فلم أمكث الأشهرين حتى وضعت وفي رواية داود بن أبي عامر فولدت
 لأدنى من أربعة أشهر وهذا أيضا مبهم وفي رواية يحيى بن أبي كثير الماضية في تفسير الطلاق فوضعت
 بعد موته بأربعين ليلة كذا في رواية شيبان عنه وفي رواية حجاج الصواف عند النسائي بعشرين ليلة
 ووقع عند ابن أبي حاتم من رواية أيوب عن يحيى بعشرين ليلة أو خمس عشرة ووقعت في رواية الأسود
 فوضعت بعد وفاة زوجها بثلاثة وعشرين يوما أو خمسة وعشرين يوما كذا عند الترمذي والنسائي
 وعند ابن ماجه ببضع وعشرين ليلة وكان الراوي الذي الشارح يلفظ يشهل الأمرين ووقع في رواية
 عبد الله بن سعيد بن نصف شهر وكذا في رواية شعبة بلفظ خمسة عشر نصف شهر وكذا في حديث ابن
 مسعود عند أحمد والجمع بين هذه الروايات متعذرا لاتحاد القصص ولعل هذا هو السر في إبهام من أبهم
 المدة إذ محل الخلاف أن تضع لدون أربعة أشهر وعشر وهو هنا كذلك فأقل ما قيل في هذه الروايات
 نصف شهر وأما ما وقع في بعض الشروح أن في البخاري رواية عشرين ليلة وفي رواية الطبراني ثمان أو
 سبع فهو في مدة أقامتها بعد الوضع إلى أن استفتت النبي صلى الله عليه وسلم لافي مدة بقبه الحمل وأكثر
 ما قيل فيه بالتصريح شهرين وبغيره دون أربعة أشهر وقد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة
 الفتوى في الامصار أن الحامل إذا مات عنها زوجها تحل بوضع الحمل وتنقض عدة الوفاة وخالف في ذلك
 على فقال تعتد آخر الأجلين ومعناه أنها ان وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر ترى بصت إلى انقضائها
 ولا تحل بعجزه والوضع وإن انقضت المدة قبل الوضع ترى بصت إلى الوضع أخرجه سعيد بن منصور
 وعبد بن حميد عن علي بن إسحاق صحيح وبه قال ابن عباس كافي في هذه القصص ويقال أنه رجع عنه ويقويه

أن سيعة الاسلمية نفست
 بعد وفاة زوجها بليال
 فجاءت النبي صلى الله
 عليه وسلم فاستأذنته أن
 تنسكح فأذن لها فنسكحت

ان المنقول عن اتباعه وفاق الجماعة في ذلك وتقدم في تفسير الطلاق ابن عبد الرحمن بن ابي ليلى انكر على ابن سيرين القول بانقضاء عدتها بالوضع وانكر ان يكون ابن مسعود قال بذلك وقد ثبت عن ابن مسعود من عدة طرق انه كان يوافق الجماعة حتى كان يقول من شاء لا عنته على ذلك ويظهر من مجموع الطرق في قصة سيده ان ابا السنا بل رجح عن قتواه اولاً لانها لا تحل حتى تمضي مدة عدة الوفاة لانه قد روى قصة سيده ورد النبي صلى الله عليه وسلم بافتها ابا السنا بل به من انها لا تحل حتى يمضي لها اربعة اشهر وعشر ولم يرد عن ابي السنا بل تصريح في حكمها الوانقضت المدة قبل الوضع هل كان يقول بظاهر اطلاقه من انقضاء العدة اولاً لكان نقل غير واحد الاجماع على انها لا تنقضي في هذه الحالة الثانية حتى تضع وقد وافق سحنون من المالكية عليها نقله المازري وغيره وهو شذوذ مردود لانه احداث خلاف بعد استقرار الاجماع والسبب الحامل له الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عمومهما فقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشر عام في كل من مات عنها زوجها يشهل الحامل وغيرها وقوله تعالى واولات الاجال اجلهن ان يضعن حملهن عام ايضا يشهل المطلقة والمتوفى عنها فجمع اولئك بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقريته ذكر عدد المطلقات كالايسة والصغيرة قبلهما ثم لم يماوا ما تناولته الآية الثانية من العموم لكان قصروا على من مضت عليها المدة ولم تضع فكان تخصيص بعض العموم اولى واقرب الى العمل بمقتضى الآيتين من الغاء احدهما في حق بعض من شمله العموم قال القرطبي هذا نظر حسن فان الجمع اولى من الترجيح باتفاق اهل الاصول لكن حديث سيده نص بانها تحل بوضع الحمل فكان فيه بيان لمراد بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشر انه في حق من لم تضع والى ذلك اشار ابن مسعود بقوله ان آية الطلاق نزلت بعد آية البقرة وفهم بعضهم منه انه يرى نسخ الاولى بالاخيرة وليس ذلك مراده وانما يعني انها مخصوصة لها فاما اخرجت منها بعض متناولاتها وقال ابن عبيد البر لولا حديث سيده لكان القول ما قال على وابن عباس لانهما عدتان مجتمعتان بصفتين وقد اجتماعتا في الحامل المتوفى عنها زوجها فلا تخرج من عدتها الا بيقين واليقين آخر الاجلين وقد اتفق الفقهاء من اهل الحجاز والعراق ان ام الولد لو كانت متزوجة فمات زوجها وماتت سيدها معا ان عليها ان تأتى بالعدة والاستبراء بأن تربص اربعة اشهر وعشر اقبها حيضة او بعدها و يرجح قول الجمهور ايضا بأن الآيتين وان كانتا عامتين من وجه خاصيتين من وجه فكان الاحتياط ان لا تنقضي العدة الا بالآخر الاجلين لكن لما كان المعنى المقصود الاصل من العدة براءة الرحم ولا سيما فيمن تجبض بمحصل المطالب بالوضع ووافق ما دل عليه حديث سيده ويقويه قول ابن مسعود في تأخر نزول آية الطلاق عن آية البقرة واستدل بقوله فأقتاني بأنني حللت حين وضعت حلي بأنه يجوز انما عليها اذا وضعت ولو لم تظهر من دم النفاس وبه قال الجمهور والى ذلك اشار ابن شهاب في آخر حديثه عند مسلم بقوله ولا اري بأساً ان تزوج حين وضعت وان كانت في دمها غير انه لا يقر بها زوجها حتى تظهر وقال الشعبي والحسن والنخعي وجاد بن سلمه لا تنكح حتى تظهر قال القرطبي وحديث سيده حجة عليهم ولا حجة لهم في قوله في بعض طرقه قلما تعلت من نفاسها لان لفظ تعلت كما يجوز ان يكون معناه ظهرت جازان يكون استعملت من الم النفاس وعلى تقدير تسليم الاول فلا حجة فيه ايضاً لانها حكاية واقعة سيده والحجة انما هو في قول النبي صلى الله عليه وسلم انها حللت حين وضعت كافي حديث الزهري المتقدم ذكره وفي رواية معمر عن الزهري حللت حين وضعت

حلال وكذا أخرجه أحمد من حديث أبي بن كعب أن امرأته أم الطفيل قالت لعمر قد أمر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سبعة أن تنكح إذا وضعت وهو ظاهر القرآن في قوله تعالى أن يضعن حملهن فعلق
 الحمل بحين الوضع وقصره عليه ولم يقل إذا ظهرت ولا إذا انتطح دمك فصيح ما قال الجمهور وفي قصة
 سبعة من الفوائد أن الصحابة كانوا يقتنون في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وأن المفتي إذا كان له ميل
 إلى الشيء لا ينبغي له أن يفتي فيه ثلاثاً بحمله الميل إليه على ترجيح ما هو مرجوح كما وقع لأبي السنا بل
 حيث أفتى سبعة أنها لا تحل بالوضع لكونه كان خطبها فمعه ورجاها ذاقبت ذلك منه وانتظرت مضي
 المدة - فصرها لها فغلبها في زواجه دون غيره وفيه ما كان في سبعة من الشهامة والفطنة حيث
 ترددت فيما اقتضاها به حتى حلها ذلك على استبصار الحس من الشارع وهكذا ينبغي لمن ارتاب في فتوى
 المفتي أو حكم الحاكم في مواضع الاجتهاد أن يبحث عن النص في تلك المسئلة ولعل ما وقع من أبي
 السنا بل من ذلك هو السر في إطلاق النبي صلى الله عليه وسلم أنه كذب في الفتوى المذكورة كما أخرجه
 أحمد من حديث ابن مسعود على أن الخطأ قد يطلق عليه الكذب وهو في كلام أهل الحجاز كثير وحله
 بعض العلماء على ظاهره فقال إنما كذبه لأنه كان عالماً بالقصة وأفتى بخلافه حكاه ابن داود عن
 الشافعي في شرح المختصر وهو بعيد وفيه الرجوع في الوقائع إلى العلم ومباشرة المرأة السؤال عما ينزل
 بها ولو كان مما يستحي النساء من مثله لكان خروجها من منزلها لا يكون استرها كما فعلت سبعة
 وفيه أن الحامل تنقض عدها بالوضع إلى أي سفة كان من مضغة أو من علقه سواء ستبان خلق
 إلا آدمي أم لا لأنه صلى الله عليه وسلم رتب الحل على الوضع من غير تفصيل وتوقف ابن دقيق العيد فيه
 من جهة أن الغالب في إطلاق وضع الحامل هو الحمل التام المتخلق وأما خروج المضغة أو العلقه فهو نادر
 والحمل على الغالب أقوى ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لا تنقض وضع قطعة لحم ليس فيها
 صورة بينة ولا خفية واجيب عن الجمهور بأن المقصود في انقضاء العدة براءة الرحم وهو حاصل بخروج
 المضغة أو العلقه بخلاف أم الولد فإن المقصود منها الولادة وما لا يصدق عليه أنه أصل آدمي لا يقال فيه
 ولدت وفيه جواز حمل المرأة بعد انقضاء عدها من يخطبها الآن في رواية الزهري التي في المغازي فقال
 مالي أراك تجملت للخطاب وفي رواية ابن اسحق فتمأت للشكاح واختضبت وفي رواية معمر عن الزهري
 عند أحمد فلقمها أبو السنا بل وقد كتبت وفي رواية الأسود قطيت وتصنعت وذكر الكرماني
 أنه وقع في بعض طرق حديث سبعة أن زوجها مات وهي حاملة وفي معظمها حامل وهو الأشهر لأن
 الحمل من صفات النساء فلا يحتاج إلى علامة التأنيث ووجه الأول أنه أراد بأنها ذات حمل بالفعل كما
 قيل في قوله تعالى تذهل كل مرضعة فلواريدان الأرضاع من شأن القبيل كل مرضع اه والذي
 وقفنا عليه في جميع الروايات وهي حامل وفي كلام أبي السنا بل استدل به على أن المرأة
 لا يجب عليها التزويج لقولها في الخبر من طريق الزهري وأمرني بالتزويج أن يدالي وهو مبين للراد من
 قوله في رواية سليمان بن يسار وأمرها بالتزويج فيكون معناه وأذن لها وكذا ما وقع في الطريق الأولى
 من الباب فقال أنكحني وفي رواية ابن اسحق عند أحمد فقد طلقت فتزوجي ووقع في رواية الأسود
 عن أبي السنا بل عند ابن ماجه في آخره فقال إن وجدت زوجاً صالحاً فتزوجي وفي حديث ابن مسعود عند
 أحمد إذا أتاك أحد ترضينه وفيه أن الأيب لا تزوج لأبرضاها من ترضاء ولا أجباراً لحد عليها وقد تقدم
 بيانه في غير هذا الحديث (قوله بأب قول الله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة
 قروء) سقط لفظ باب لا يذروا والمراد بالمطلقات هنا ذوات الحيض كما دللت عليه آية سورة الطلاق

في باب قول الله تعالى
 والمطلقات يتربصن
 بأنفسهن ثلاثة قروء

المذكورة قبل والمراد بالتربص الانتظار وهو خبر بمعنى الامر وقرا الجمهور قروء بالهمز وعن نافع
بتشديد الواو بغير همز (قوله وقال ابراهيم) هو النخعي (فيمن تزوج في العدة فحاضت عنده
ثلاث حيض بانت من الاول ولا تحسب به لمن بعده وقال الزهري تحسب وهذا احب الى سفيان) زاد في
نسخة الصغاني يعني قول الزهوي وصلة ابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان وهو الثوري
عن مغيرة عن ابراهيم في رجل طلق فحاضت فزوجها رجل فحاضت قال بانت من الاول ولا تحسب
للذي بعده وعن سفيان عن معمر عن الزهري تحسب قال ابن عبد البر لا اعلم احدا ممن قال الاقراء
الاظهار يقول هذا غير الزهري قال ويلزم على قوله ان المدة لا تحل حتى تدخل في الحيضة الرابعة وقد
اتفق علماء المدينة من الصحابة فمن بعدهم وكذا الشافعي ومالك واحمد وابا عهم على انها اذا طعنت في
الحيضة الثالثة طهرت بشرط ان يقع طلاقها في الطهر واما لو وقع في الحيض لم تعد بتلك الحيضة وذهب
الجمهور الى ان من اجتمعت عليها عدتان انها تعد عدتين وعن الحنفية ورواية عن مالك يكفي لها عدة
واحدة كقول الزهري والله اعلم (قوله وقال معمر يقال اقراءات المرأة الخ) معمر هو ابو عبيدة بن
المثنى وقد تقدم بيان ذلك عنه في اوائل تفسير سورة النور وقوله بسلى بكسر الموحدة رفح المهملة
والتنوين بغير همز السلى هو غشاء الولد وقال الاخفش اقراءات المرأة اذا صارت ذات حيض والقرء
انقضاء الحيض ويقال هو الحيض نفسه ويقال هو من الاضداد ومراد ابي عبيدة ان القرء يكون بمعنى
الطهر وبمعنى الحيض وبمعنى الضم والجمع وهو كذلك وجزم به ابن بطال وقال لما احتملت الآية
واختلف العلماء في المراد بالاقرء فيها ترجح قول من قال ان الاقرء الاظهار بحديث ابن عمر حيث
امرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يطلق في الطهر وقال في حديثه فتلک العدة التي امر الله ان تطلق
لها النساء فدل على ان المراد بالاقرء الاظهار والله اعلم (قوله قصة فاطمة بنت قيس) كذا للكثر
ولبعضهم باب وبه جزم ابن بطال والاسماعيلي وفاطمة هي بنت قيس بن خالد من بني محارب بن فهر
ابن مالك وهي اخت المضحالك بن قيس الذي ولي العراق ليز بن معاوية وقيل بخرج راحط وهو من
صغار الصحابة وهي اسن منته وكانت من المهاجرات الاول وكان لها عقل وجمال وتزوجها ابو عمرو
ابن حفص ويقال ابو حفص بن عمرو بن المغيرة المخزومي وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة فخرج
مع علي لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فبعث اليها بتلبية ثلاثة بقيت لها وامر ابن عمه
الحارث بن هشام وعياش بن ابي ربيعة ان يدفعا لها ثمنها وشعرها فاستقلت ذلك وشكت الى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال طاليس لك سكنى ولا نفقة هكذا اخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها ولم ارها
في البخاري وانما ترجم لها كما ترى واوردا شيئا من قصتها بطريق الاشارة اليها ووهم صاحب العدة
فأورد حديثها بطوله في المتفق واتفقت الروايات عن فاطمة على كثرتهم عنها بانها بالطلاق ووقع
في آخر صحيح مسلم في حديث الجساسة عن فاطمة بنت قيس نكحت ابن المغيرة وهو من خيار شباب
قريش يومئذ فأصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما تأيمت خطبني ابو جهم
الحديث وهذه الرواية وهم ولكن اولها بعضهم على ان المراد اصيب بجراحة او اصيب في ماله
او نحو ذلك حكاه النووي وغيره والذي يظهر ان المراد بقولها اصيب اي مات على ظاهره وكان
في بعث علي الى اليمن فيصدق انه اصيب في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اي في طاعة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من ذلك ان تكون بينوتها منه بالموت بل بالطلاق السابق
على الموت فقد ذهب جميع جم الى انه مات مع علي باليمن وذلك بعد ان ارسل اليها بطلاقها فاذا
جمع بين الروايتين استقام هذا التأويل وارتفع الوهم ولكن يبعد بذلك قول من قال انه بقي الى

وقال ابراهيم فيمن تزوج
في العدة فحاضت عنده
ثلاث حيض بانت من
الاول ولا تحسب به لمن
بعده * وقال الزهري
تحسب وهذا احب الى
سفيان يعني قول الزهري
* وقال معمر يقال اقراءات
المرأة اذا دنا حيضها
واقراء اذا دنا طهرها
ويقال ما قرأت بسلى قط
اذ لم تجمع والدا في بطنها
* قصة فاطمة بنت قيس

خلافة عمر (قوله وقول الله عز وجل واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن الآية) كذا لاكثر
والنسفي بعد قوله بيوتهن الى قوله بعد عسر يسرا وساق الآيات كلها الى يسرا في رواية كريمة (قوله
اسماعيل) هو ابن ابي اويس (قوله يحيى بن سعيد بن العاص) اي ابن سعيد بن العاص بن امية
وكان ابوه امير المدينة لمعاوية ويحيى هو اخو عمرو بن سعيد المعروف بالاشدق (قوله طلق بنت
عبد الرحمن بن الحكم) هي بنت اخي مروان الذي كان امير المدينة ايضا لمعاوية جئت ذوا الى الخلافة
بعد ذلك واسمها عمرة فيما قيل وسبأ في الخبر الثالث انه طلقها البتة (قوله قال مروان في حديث سليمان
ان عبد الرحمن غلبني) وهو موصول بالامسناد المذكور الى يحيى بن سعيد وهو الذي فصل بين حديثي
شيخيه فساق ما انفقا عليه ثم بين لفظ سليمان وهو ابن يسار وحده ولفظ القاسم بن محمد وحده وقول
مروان ان عبد الرحمن غلبني اي لم يطعن في ردها الى بيتها وقيل مراده غلبني بالحجة لانه اختع بالشعر
الذي كان بينهما (قوله قالت لا يضرني ان لا تذكري حديث فاطمة) اي لانه لا حاجة فيه لجواز انتقال
المطلقة من منزلها بغير سبب (قوله فقال مروان بن الحكم ان كان بئس) اي ان كان عندك ان
سبب خروج فاطمة ما وقع بينهما وبين اقارب زوجها من الشر فهذا السبب موجود وذلك قال فحسبك
ما بين هذين من الشر وهذا مصير من مروان الى الرجوع عن رد خبر فاطمة فقد كان انكر ذلك على
فاطمة بنت قيس كما اخرجته النسائي من طريق شعيب عن الزهري اخبرني عبيد الله بن عبد الله ان
عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان طلق بنت سعيد بن زيد البتة وامها حزمة بنت قيس فأمرتها خالتها
فاطمة بنت قيس بالانتقال فسمع بذلك مروان فأنكر فذكرت ان خالتها اخبرتها ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم افتأها بذلك فأرسل مروان قبيصة بن ذؤيب الى فاطمة يسأله عن ذلك فذكرت الحديث
واخرجه مسلم من طريق معمر عن الزهري دون ما في اوله وزاد فقال مروان لم يسمع هذا الحديث
الا من امرأة فسأنا خذنا بالعصمة التي وجدنا عليها الناس وسبأ في له طريق اخرى في الباب الذي بعده
فكان مروان انكر الخروج مطلقا ثم رجع الى الجواز بشرط وجود عارض يقتضي جواز خروجها من
منزل الطلاق كما سبأ في (قوله حديثنا محمد بن بشار) كذا في الروايات التي اتصلت لنا من طريق
القريبي وكذا اخرجها الاسماعيلي عن ابن عبد الكريم عن بن داود وهو محمد بن بشار وقال المزي
في الاطراف اخرجها البخاري عن محمد بن عيسى بن محبوب وهو محمد بن بشار كذا نسبه ابو مسعود (قلت) ولم
اره غير منسوب الا في رواية النسفي عن البخاري وكأنه وقع كذلك في اطراف خلف ومنها نقل المزي ولم
انبه على هذا الموضع في المقدمة اعتمادا على ما اتصل لنا من الروايات الى القريبي (قوله عن عائشة انها
قالت ما افاطمة الا اتقي الله يعني في قولها الاسكني ولا نفقة) وقع في رواية مسلم من هذا الوجه ما افاطمة
خير ان تذكري هذا كانهما تشير الى ان سبب الاذن في انتقال فاطمة ما تقدم في الخبر الذي قبله ويؤيده
ما اخرج النسائي من طريق ميمون بن مهران قال قدمت المدينة فقلت لسعيد بن المسيب ان فاطمة
بنت قيس طلق فخرجت من بيتها فقال انها كانت لسنة ولابي داود من طريق سليمان بن يسار انما كان
ذلك من سوء الخلق (قوله سفيان) هو الثوري (قوله قال عروة) اي ابن الزبير (لعائشة لم ترى الى
فلانة بنت الحكم) نسبها الى جدها وهي بنت عبد الرحمن بن الحكم كما في الطريق الاولى (قوله فقالت
بئس ما صنعت) في رواية الكشي مني ما صنع اي زوجها في عنك منها من ذلك وابوها في موافقتها
ولهذا ارسلت عائشة الى مروان عمها وهو الامير ان يردّها الى منزل الطلاق (قوله لم تسمعني قول
فاطمة) يحصل ان يكون قائل قال هو عروة (قوله قالت اما انه ليس لها خير في ذكر هذا الحديث)

اسماعيل حديثنا مالك عن
يحيى بن سعيد عن القاسم
ابن محمد وسليمان بن يسار
انه سمعها يذكري ان
يحيى بن سعيد بن العاص
طلق بنت عبد الرحمن بن
الحكم فانتقلها عبد الرحمن
فأرسلت عائشة ام المؤمنين
الى مروان بن الحكم وهو
امير المدينة اتق الله
وارددها الى بيتها قال
مروان في حديث سليمان
ان عبد الرحمن بن الحكم
غلبني وقال القاسم بن محمد
او ما بلغك شأن فاطمة بنت
قيس قالت لا يضرني ان
لا تذكري حديث فاطمة
فقال مروان بن الحكم ان
كان بئس فحسبك ما بين
هذين من الشر * حديثنا
محمد بن بشار حديثنا غندر
حديثنا شعبه عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن ابيه عن
عائشة انها قالت ما افاطمة
الا اتقي الله يعني في قولها
لا يسكني ولا نفقة * حديثنا
عمرو بن عباس حديثنا ابن
مهدى حديثنا سفيان عن
عبد الرحمن بن القاسم عن
ابيه قال قال عروة لعائشة
الم ترى الى فلانة بنت الحكم
طلقها زوجها البتة فخرجت
فقلت بئس ما صنعت قال
الم تسمعني قول فاطمة قالت
اما انه ليس لها خير في ذكر

في رواية مسلم من طريق هشام بن عروة عن ابيه تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن
ابن الحكم فطلقها واخرجها فأتيت عائشة فأخبرتها قالت ما لفاطمة خير في ان تذكري هذا الحديث كانها
تشير الى ما تقدم وان الشخص لا ينبغي له ان يذكري شيئا عليه فيه غشاضة (قوله وزاد ابن ابي الزناد
عن هشام عن ابيه عاتبة أشد العيب وقالت ان فاطمة كانت في مكان وحش فخيف على ناحيتها
فلذلك ارحس لها النبي صلى الله عليه وسلم) واصله ابو داود من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن
ابي الزناد بلفظ لقد عاتبت وزاد يعني فاطمة بنت قيس وقوله وحش بفتح لو او هو سكون المهملة بعددها
معجمة ي نال لا انيس به ولو رواية بن ابي الزناد هذه شاهد من رواية ابي اسامة عن هشام بن عروة
لكن قال عن ابيه عن فاطمة بنت قيس قالت قلت يا رسول الله ان زوجي طلقني ثلاثا فأخاف ان يقتحم
علي فأمرها فتحوات وقد اخذ البخاري الترجمة من مجموع ما ورد في قصة فاطمة فرتب الجواز على
اشد الامر من اما خشية الاقتحام عليها واما ان يقع منها على اهل طلقها فمحش من القول ولم يرب بين
الامر من في قصة فاطمة معارضة لاحتمال وقوعها معها في شأنها وقال ابن المنير ذكر البخاري في
الترجمة عاتبت وذكري في الباب واحدة فقط وكأنه او ما الى الاخرى اما لو ردها على غير شرطه واما
لان الخوف عليها اذا اقتضى خروجها فذلك الخوف منها بل لعله اولى في جواز اخرجها فلما صح عنده
معنى العلة لاخرى ضمنها الترجمة وتعقب بأن الاقتصار في بعض طرق الحديث على بعضه لا يمنع
قبول بعض آخر اذا صح طريقه فلا مانع ان يكون اصل شكواها ما تقدم من استقلال النفقة
وانه اتفق انه بدامنهما بسبب ذلك شر لاصهارها واطلع النبي صلى الله عليه وسلم عليه من قبلهم وخشي
عليها ان استعرت هناك ان يتركوها بغير انيس فأمرت بالانتقال (قلت) ولعل البخاري اشار
بالتأني الى ما ذكره في الباب قبله من قول مروان لعائشة ان كان بك شرفانه يومى الى ان السبب في
تركها امرها بل لازمة السكن ما وقع بينهما وبين اقارب زوجها من الشر وقال ابن دقيق العيد سياق الحديث
يقضي ان سبب الحكم انها اختلفت مع الوكيل بسبب استقلالها اما طاهها وانما لما قال لها الوكيل لا نفقة
لك سألت النبي صلى الله عليه وسلم فأجابها بأنها لا نفقة لها ولا سكنى فاقضى ان التعديل انما هو بسبب
ما جرى من الاختلاف لا بسبب الاقتحام والبداء فان قام دليل اقوى من هذا الظاهر عمل به (قلت)
المتفق عليه في جميع طرقه ان الاختلاف كان في النفقة ثم اختلفت الروايات في بعضها فقال لا نفقة
لك ولا سكنى وفي بعضها انه لما قال لها لا نفقة لك استأذنته في الانتقال فأذن لها وكانها في صحيح مسلم فاذا
جعت الفاظ الحديث من جميع طرقه خرج منها ان سبب استئذانها في الانتقال ما ذكر من الخوف
عليها ومنها واستقام الاستدلال حيث ذل على ان السكنى لم تفسد لذاتها وانما سقطت للسبب المذكور
نعم كانت فاطمة بنت قيس تخرج من اسقاط سكنى البائن ونفقتها وتسدل لذلك كما سبب أي ذكره ولهذا
كانت عائشة تنكر عينا (في تقييده) طعن ابو محمد بن حزم في رواية ابن ابي الزناد المتعلقة قتال عبد
الرحمن بن ابي الزناد ضعيف جدا وحكم على روايته هذه بالبطالان وتعقب بأنه مختلف فيه ومن
طعن فيه لم يذكري ما يدل على تركه فضلا على بطلان روايته وقد حزم يحيى بن معين بأنه ائيب الناس
في هشام بن عروة وهذا من روايته عن هشام فلهذا البخاري ما أكثر استحضاره واحسن تصرفه
في الحديث والنفقة وقد اختلف السلف في نفقة المطلقة البائن وسكنها فقال الجمهور لا نفقة لها
وطا السككنى واحتجوا لاثبات السكنى بقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنستم من وجدكم
ولا سقاط النفقة في يوم قوله تعالى وان كن اولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن فان

وزاد ابن ابي الزناد من
هشام عن ابيه عاتبة
اشد العيب وقالت ان
فاطمة كانت في مكان وحش
فخيف على ناحيتها فلذلك
ارخص لها النبي صلى الله
عليه وسلم

مفهومة ان غير الحامل لا نفقة لها والالم يكن لتخصيصها بالذكر معنى والسياق يفهم انها في غير
الرجعية لان نفقة الرجعية واجبة ولو لم تكن حاملا وذهب احمد واسحق وابو ثور الى انه لا نفقة لها ولا
سكنى على ظاهر حديث فاطمة بنت قيس ونازعوا في تناول الآية الاولى المطلقة البائن وقد احتجبت
فاطمة بنت قيس صاحبة القصة على حر وان حين بلغها النكاح بقولها يبنى وينكم كتاب الله قال الله
تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن الى قوله يحدث بعد ذلك امر قالت هذا لمن كانت له مراجعة فأى امر
يحدث بعد الثلاث واذالم يكن لها نفقة وليست حاملا فلام يحسونها وقد وافق فاطمة على ان المراد
بقوله تعالى يحدث بعد ذلك امر المراجعة قتادة والحسن والسدي والضحاك اخرجهم الطبري عنهم
ولم يحتج عن احد غيرهم خلافاه وسكنى غيره ان المراد بالامر ما يأتى من قبل الله تعالى من نسخ او تخصيص
او نحو ذلك فلم ينحصر ذلك في المراجعة واماما اخرج احمد من طريق الشعبي عن فاطمة في آخر حديثها
مر فوعا نعم السكنى والنفقة لمن يملك الرجعة فهو في اكثر الروايات موقوف عليها وقد بين الخطيب
في المدرج ان مجاهد بن سعيد تفرد برفعه وهو ضعيف ومن ادخله في رواية غير مجاهد عن الشعبي فقد
ادرجه وهو كما قال وقد تابع بعض الرواة عن الشعبي في رفعه مجاهد السكينة اضعف منه وامانوا اذا
لم يكن لها نفقة فلام يحسونها فأجاب بعض العلماء عنه بأن السكنى التي تتبعها النفقة هو حال
الزوجة الذي يمكن معه الاستمتاع ولو كانت رجعية وامما السكنى بعد اليقونة فهو حق لله تعالى بدليل
ان الزوجين لو اتفقا على اسقاط العدة لم تسقط الرجعية فدل على ان لا ملازمة بين السكنى
والنفقة وقد قال بمثل قول فاطمة احمد واسحق وابو ثور ودادوا اتباعهم وذهب اهل الكوفة من الحنفية
 وغيرهم الى ان لها النفقة والكسوة واجابوا عن الآية بأنه تعالى انما نفقة النفقة بحالة الحمل لا يدل على
ايجابها في غير حالة الحمل بطريق الاولى لان مدة الحمل تطول غالباً وورده ابن السكيت في منع العدة في طول
مدة الحمل بل تكون مدة الحمل اقصر من غيرها تارة وطول اخرى فلا اولوية وبأن قياس الحمل على
الحامل فاسد لانه يتضمن اسقاط تهديد ورد به النص في القرآن والسنة واما قول بعضهم ان حديث
فاطمة انكره السلف عليها كما تقدم من كلام عائشة وكما اخرج مسلم من طريق ابى اسحق كنت
مع الاسود بن يزيد في المسجد فحدثت الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم يحمل لها سكنى ولا نفقة فأخذ الاسود كفاً من حصي فحصى به وقال ويلك تحدث بهذا قال عمر
لان دع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري لعلمها حفظت او نسيت قال الله تعالى لا تخرجوهن
من بيوتهن فالجواب عنه ان الدار تبنى قال قوله في حديث عمرو سنة نبينا غير محفوظ والمحمول لان دع
كتاب ربنا وكان الحامل له على ذلك ان اكثر الروايات ليست فيها هذه الزيادة لكن ذلك لا يرد رواية
النفقة واعل عمر اراد بسنة النبي صلى الله عليه وسلم مادلت عليه احكامه من اتباع كتاب الله لانه
اراد سنة مخصوصة في هذا ولقد كان الحق ينطق على لسان عمر فان قوله لا تدري حفظت او نسيت قد
ظهر مصداقه في انها اطلقت في موضع التقييد وعممت في موضع التخصيص كما تقدم بيانه وايضا
فليس في كلام عمر ما يقتضي ايجاب النفقة وانما انكر اسقاط السكنى وادعى بعض الحنفية ان في بعض
طريق حديث عمر للطفقة ثلاثا السكنى والنفقة ورده ابن السكيت بأنه من قول بعض المجازفين فلا يحمل
روايته وقد انكر احمد ثبوت ذلك عن عمر اصلاً واعلم ان ما ورد من طريق ابراهيم النخعي عن عمر
لكونه لم يلقه وقد بالغ الطحاوي في تقرير مذهبهم فقال خالفت فاطمة سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم لان عمر روى خلاف ما روت فخرج المعنى الذي انكر عليها عمر خروجا صحيحا وبطل حديث

باب المطلقة اذا خشى عليها في مسكن زوجها ان يقتحم عليها او تبذروا على اهلها بافاحشة * حدثني حبان اخبرنا عبد الله اخبرنا ابن جبر عن ابن شهاب عن عروة ان عائشة انكرت ذلك على فاطمة * باب قول الله تعالى ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن * من الحيض والحمل * حدثنا سليمان بن حرب حدثنا شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت لما اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفر اذا صفة على باب خباثتها كتيبة فقال لها قري او حلق انك لحابستنا اكننت افضت

يوم النحر قالت نعم قال فانقري اذا * باب وبهولتهن احق بردهن * في العدة وكيف يراجع المرأة اذا طلقها واحدة او ثنتين وقوله فلا تعضاوهن * * حدثني محمد اخبرنا عبد الوهاب حدثنا يونس عن الحسن قال زوج معقل اخته فطلقها تطليقة وحدثني محمد بن المثنى حدثنا عبد الاعلى حدثنا سعيد عن قتادة حدثنا الحسن ان معقل بن يسار كانت اخته تحت رجل فطلقها ثم خلى عنها حتى انقضت عدتها ثم خطبها فدمى معقل من ذلك انما فقال خلى عنها وهو يقدر عليها ثم بخطبها فحال بينه وبينها فانزل الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضاوهن الى آخر الآية فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرا عليه فترك الحمية واستفاد لاهل الله * حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن نافع ان ابن عمر بن الخطاب

فاطمة فلم يجب العمل به اسلا وعنده على ما ذكر من المخالفة ما روى عمر بن الخطاب فانه اورده من طريق ابراهيم النخعي عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكني والنفقة وهذا منقطع لا تقوم به حجة * (قوله باب المطلقة اذا خشى عليها في مسكن زوجها ان يقتحم عليها او تبذروا على اهلها بافاحشة) في رواية الكشي هي على اهلها والافتحام الهجوم على الشخص بغير اذن والبذاء بالموحدة والمعجمة القول الفاحش (قوله حبان) بكسر اوله والموحدة هو ابن موسى وعبد الله هو ابن المبارك (قوله ان عائشة انكرت ذلك على فاطمة) كذا اورده من طريق ابن جبر عن ابن شهاب مختصرا واورده مسلم من طريق صالح بن كيسان عن ابن شهاب ان اباسامة بن عبد الرحمن اخبره ان فاطمة بنت قيس اخبرته انها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تستفتيه في خروجها من بيتها فأمرها ان تنقل الى ابن ام مكتوم الا هي فأبى مروان ان يصدق في خروج المطلقة من بيتها وقال عروة ان عائشة انكرت ذلك على فاطمة بنت قيس * (قوله باب قول الله ولا يحل لهن ان يكتمن ما خلق الله في ارحامهن * من الحيض والحمل) كذا لاكثر وهو تفسير مجاهد وفصل ابو ذر بين ارحامهن وبين بدائرة اشارة الى انه اريد به التفسير لانها قراءة وسقط حرف من النسق واخرج الطبري عن طائفة ان المراد به الحيض وعن آخرين الحمل وعن مجاهد كلاهما والمقصود من الآية ان امر العدة لما دار على الحيض والظهور والاطلاع على ذلك يقع من جهة النساء غالبا جعلت المرأة مؤمنة على ذلك وقال اسمعيل القاضي دلت الآية ان المرأة المعتدة مؤمنة على رجحان من الحمل والحيض الا ان تأتى من ذلك بما يعرف كذبها فيه وقد اخرج الحاكم في المستدرک من حديث ابي بن كعب ان من الامانة ان اتهمت المرأة على فرجها هكذا اخرجها موقوفا في تفسير سورة الاحزاب ورجال رجال الصحيح وقد تقدم بيان مدة اكثر الحيض واقله في كتاب الحيض والاختلاف في ذلك ثم ذكر المصنف حديث عائشة في قول النبي صلى الله عليه وسلم لاصفية لما حاضت في ايام مني انك لحابستنا وقد تقدم شرحه في كتاب الحج قال المهلب فيه شاهد تصديق النساء فيما يدعيه من الحيض لكون النبي صلى الله عليه وسلم اراد ان يزخر السفر ويحبس من معه لاجل حيض صافية ولم يمنعها في ذلك ولا كذبها وقال ابن المنير لما رقب النبي صلى الله عليه وسلم على مجرد قول صافية انها حاض تأخيرها السفر اخذ منه تعدى الحكم الى الزوج فتصدق المرأة في الحيض والحمل باعتبار رجعة الزوج وسقوطها والحاق الحمل به * (قوله باب وبهولتهن احق بردهن * في العدة وكيف يراجع المرأة اذا طلقها واحدة او ثنتين وقوله فلا تعضاوهن) كذا لاكثر وفصل ابو ذر ايضا بين قوله بردهن وبين قوله في العدة بدائرة اشارة الى ان المراد باحقية الرجعة من كانت في العدة وهو قول مجاهد وطائفة من اهل التفسير وسقط قوله فلا تعضاوهن من رواية النسق ثم ذكر المصنف في

الباب

رضي الله عنهما طلق امرأته وهي حائض تطليقة واحدة فأمره رسول الله صلى الله

عليه وسلم ان يراجعها ثم عسكها حتى تطهر ثم تحيض عنده حيضة اخرى ثم عسكها حتى تطهر من حيضها فان اراد ان يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل ان يجامعها فذلك العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء وكان عبد الله اذا سئل عن ذلك قال لا أحدهم ان كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وزاد فيه غيره عن الليث حدثني نافع قال ابن عمر لو طلق امرأته فان النبي صلى الله عليه وسلم امرني بهذا

الباب حديثين أحدهما حديث معقل بن يسار في تزويج اخته أو رده من طريقين الأولى قوله حديثي محمد كذا للجميع غير منسوب وهو ابن سلام وعبد الوهاب شيخه هو ابن عبد المجيد الثقفي ويونس هو ابن عبيد البصري * الطريق الثانية من طريق سعيد وهو ابن أبي عمرو بن قنادة قال في روايته حدثنا الحسن بن معقل بن يسار كانت اخته تحت رجل وقال في رواية يونس عن الحسن زوج معقل اخته وقد تقدم هذا الحديث وشرحه في باب لا نكاح الأبوي من كتاب النكاح وبينت هناك من وصله وأرسله وتقدم في تفسير البقرة أيضا موصولا وهو سلا وقوله فحمى بوزن علم بكسر ثانيه وقوله انفا بفتح الهمزة والنون منون أي ترك الفعل غطا وترفعا وقوله فترك الحية بالتشديد وقوله واستفاد لا مر الله كذا لا أكثر بموافي معادته والمعنى اطاع وأمتثل وفي رواية الكشيميني واستراد براء بدل القفاف من الرود وهو الطلب والمعنى أراد رجوعها ورضي به ونقل ابن التين عن رواية القاسبي ٢ واستفاد بتشديد الدال ورده بان المفاعلة لا تجتمع مع سين الاستفعال * الحديث الثاني حديث ابن عمر في طلاق الحائض وتقدم شرحه مستوفي في أول كتاب الطلاق وقوله وزاد فيه غيره عن البث تقدم بيانه في أول الطلاق أيضا حيث قال فيه وقال البث الخ وفيه تسهية الغير المذكور وقال ابن بطال ما ملخصه المراجعة على ضربين أما في العدة فهي على ما في حديث ابن عمر لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به مراجعة ما لم يبدكر أنه احتاج إلى عقد جديد وأما بعد العدة فعلى ما في حديث معقل وقد أجمعوا على أن الحر إذا طلق الحرة بعد الدخول بها تطليقة أو تطليقتين فهو أحق برجعها ولو كررت المرأة ذلك فإن لم يرجع حتى انقضت العدة فتصير أجنبية فلا تحل له إلا بنكاح مستأنف واختلاف السلف فيما يكون به الرجل مراجعاً فقال الأوزاعي إذا جامعها فقد راجعها وجاء ذلك عن بعض التابعين وبه قال مالك وأسحق بشرط أن ينوي به الرجعة وقال الكوفيون كالأوزاعي وزادوا ولولم يشهروا ونظر إلى فرجها بشهوة وقال الشافعي لا تكون الرجعة إلا بالكلام وأنبنى على هذا الخلاف جواز الوطء وتحريمه وحجة الشافعي أن الطلاق من قبل النكاح وأقرب ما يظهر ذلك في حل الوطء وعدمه لأن الحل معنى يجوز أن يرجع في النكاح فيعود كما في الإسلام أحد المشركون ثم إسلام الآخر في العدة وكما يرتفع بالصوم والأحرام والخيض ثم يعود بزوال هذه المعاني وحجة من أجاز أن النكاح لو زال لم تعد المرأة إلا بعد قد جديد وبصحة الخلع في الرجعية ولو وقع الطلقة الثانية والجواب عن كل ذلك أن النكاح ما زال أصله وإنما زال وصفه وقال ابن السمعاني الحق أن القياس يقتضي أن الطلاق إذا وقع زال النكاح كالعق كالمعنى لكن الشرع أثبت الرجعة في النكاح دون العتق فافترقا ﴿ قوله باب مراجعة الحائض ﴾ ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك وهو ظاهر فيما ترجم له وقد تقدم شرحه مستوفي في أوائل الطلاق ﴿ قوله باب نكاح ﴾ بضم أوله وكسر ثانيه من الرباعي ويجوز بفتحهم ثم ضمة من الثلاثي وقد تقدم بيان ذلك في باب أحداد المرأة على غير زوجها من كتاب الجنائز قال أهل اللغة أصل الأحداد المنع ومنه سمي البواب أحداد المنع الداخل وسمي العقوبة أحداد لأنها تردع عن المعصية وقال ابن درسمويه معنى الأحداد منع المعتدة نفسها من الزينة وبدنها الطيب ومنع الخطاب خطبتها والطمع فيها كما منع الحد المعصية وقال القراء سمي الحديد حديد الامتناع به أو الامتناع على محاوله ومنه تحديد النظر بمعنى امتناع قلبه في البهات ويروي بالجمع حكاه الخطابي قال يروي بالحاء والجمع وبالحاء أشهر والجمع مأخوذ من جسدت الشيء إذا قطعته فكان المرأة انقطعت عن الزينة وقال أبو حاتم إنكر الأصمعي حدث ولم يعرف إلا أحدث وقال القراء كان القدماء يؤثرون أحدث والأخرى أكثر ما في كلام العرب

باب مراجعة الحائض *
حدثنا حجاج حدثنا يزيد
ابن إبراهيم حدثنا محمد
ابن سيرين حدثني يونس
ابن جبير سألت ابن عمر
فقال طلق ابن عمر امرأته
وهي حائض فسأل عمر
النبي صلى الله عليه وسلم
قال مره أن يراجعها ثم
يطلق من قبل عدتها قلت
أفتعتد بتلك التطليقة قال
أرايت أن يحجزوا استعحق
باب محمد المتوفى عنها
أربعة أشهر وعشرا *

٢ قوله واستفاد بتشديد
الدال كذا في النسخ وفي
القطباني أن التشديد
انما هو مع الراء فلزم حرر
الرواية اه مصححه

(قوله وقال الزهري لا أرى أن تقرب الصبية الطيب) أي إذا كانت ذات زوج فبات عنها وقوله لان عليها العدة اظنه من تصرف المصنف فان اثر الزهري وصله ابن وهب في موطنه عن يونس عنه بدونها وأصله عند عبد الرزاق عن معمر عنه باختصار وفي التعليل اشارة الى ان سبب الحاق الصبية بالبالغ في الاحداد وجوب العدة على كل منهما اتفاقا وبذلك احتج الشافعي ايضا واحتج ايضا بأنه يحرم العدة عليها لخطبتها في العدة واحتج غيره بقوله في حديث ام سلمة في الباب افسكحلها فانه يشعر بأنها كانت صغيرة ذلو كانت كبيرة لثالث افسكحل هي وفي الاستدلال به نظر لاجمال ان يكون معنى قولها افسكحلها أي افسكحلها من الاحمال (قوله عن زينب بنت ابي سلمة) أي ابن عبد الاسد وهي بنت ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم وهي ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم وزعم ابن التين انها لا رواية لها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا قال وقد اخرج لها مسلم حديثها كان اسمها برة فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب الحديث واخرج لها البخاري حديثا تقدم في ادائل السيرة النبوية (قوله انها اخبرته هذه الاحاديث الثلاثة) تقدم منها الحديثان الاولان في كتاب الجنائز مع كثير من شرحهما والكلام على قوله في الاول حين توفي ابوها وفي الثاني حين توفي اخوها وانه سمى في بعض الموطآت عبد الله وكذا هو في صحيح ابن حبان من طريق ابي مصعب وان المعروف ان عبد الله ابن جعش قتل باحد شهيد وزينب بنت ابي سلمة يومئذ طفلة فيستحيل ان تكون دخلت على زينب بنت جعش في تلك الحال لقوانه يجوز ان يكون عبيد الله المصغر فان دخول زينب بنت ابي سلمة عند بلوغ الخبر الى المدينة بوفاته كان وهي ممبرة وان يكون ابا جعش بن جعش فان اسمه عبد بن غير اضافة لانه مات في خلافة عمر فيجوز ان يكون مات قبل زينب لكن ورد ما يدل على انه حضر دفنها ويلزم على الامرين ان يكون وقع في الاسم تغيير أو الميث كان اخا زينب بنت جعش من امها او من الرضاة (قوله لا يحل) استدلل به على تحريم الاحداد على غير الزوج وهو واضح وعلى وجوب الاحداد المدة المذكورة على الزوج واستشكل بأن الاستثناء وقع بعد التقييدل على الحل فوق الثلاث على الزوج لا على الوجوب واجيب بأن الوجوب استنفيد من دليل آخر كالاجماع ورد بأن المنقول عن الحسن البصري ان الاحداد لا يجب اخرج ابن ابي شيبة وقل الخلال بسنده عن احمد عن هشيم عن داود عن الشعبي انه كان لا يعرف الاحداد قال احمد ما كان بالمرء اق اشد بغير من هذين يعني الحسن والشعبى قال وخفي ذلك عليهما اه ومخالفتها لا تقدر في الاحتجاج وان كان في هارد على من ادعى الاجماع وفي اثر الشعبي تعقب على ابن المنذر حيث نفى الخلاف في المسئلة الا عن الحسن وايضا فحديث التي شكت عنها وهو ثالث احاديث الباب دال على الوجوب والالم يمنع التساوي المباح واجيب ايضا بأن السياق يدل على الوجوب فان كل مانع منه اذا دل دليل على جوازه كان ذلك له دليل دال بعينه على الوجوب كالنكاح والزيادة على الركوع في الكسوف ونحو ذلك (قوله لامرأة) تمسك بمفهومه الحنفية قتالوا لا يجب الاحداد على الصغيرة وذهب الجمهور الى وجوب الاحداد عليها كما يجب العدة واجابوا عن التقييد بالمرأة انه مخرج مخرج الغالب وعن كونها غير مكلفة بأن الولي هو المخاطب بعنه مما يمنع منه المعتدة ودخل في عموم قوله امرأة المدخول بها وغير المدخول بها حرة كانت او امه ولو كانت مبعوضة او مكاتبه او ام ولد اقامت عن زوجها لا يسبدها التقييد بالزوج في الخبر خلافا للحنفية (قوله تؤمن بالله واليوم الآخر) استدلل به الحنفية بأن الاحداد على الذمية للتقييد بالايمن وبه قال بعض المالكية وابو ثور ورجم عليه النسائي بذلك واجاب الجمهور بأنه ذكر

وقال الزهري لا أرى أن
تقرب الصبية الطيب لان
عليها العدة * حدثنا
عبد الله بن يوسف اخبرنا
مالك عن عبد الله بن ابي
بكر بن محمد بن عمرو بن
حزم عن حميد بن نافع
عن زينب ابنة ابي سلمة
انها اخبرته هذه الاحاديث
الثلاثة قالت زينب دخلت
على ام حبيبة زوج النبي
صلى الله عليه وسلم حين
توفي ابوها ابوسفيان بن
حرب فدعت ام حبيبة
بطيب فيه صفرة خلوق او
غيره فدهنت منه جارية
ثم مست بعارضها ثم قالت
والله مالي بالطيب من
حاجة غير اني سمعت
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول لا يحل لامرأة
تؤمن بالله واليوم الآخر
ان تحدد

تأكيدها بالغة في لزجر فلا مفهوم له كما يقال هذا طريق المسلمين وقد يسلكه غيرهم وايضا فالاحداد
من حق الزوج وهو ملتحق بالعدة في - قط النسب قد نزل الكافرة في ذلك بالمعنى كما دخل الكافر في
النهي عن السوم على سوم اخيه ولا نهى عن الزوجية فأشبهه النفقة والسكنى ونقل السبكي في قناريه
عن بعضهم ان الذميمة دالة في قوله تؤمن بالله واليوم الآخر ورد على قائله وبين فادشبهته فأجاد
وقال النووي قيد بوصف الايمان لان المتصف به هو الذي ينقاد لشرع قال ابن دقيق العيد والاول
اولى وفي رواية عند المالكية ان الذميمة المتوفى عنها تعتد بالاقراء قال ابن العربي هو قول من قال
لا احداد عليها (قوله على ميت) استدلال به من قال لا احداد على امرأة المفقود لانه لم يتحقق وفاته خلافا
للمالكية (قوله الاعلى زوج) اخذ من هذا الحصر ان لا يزاد على الثلاث في غير الزوج ايا كان او
غيره واماما اخرج ابو داود في المراسيل من رواية عمرو بن شعيب ان النبي صلى الله عليه وسلم
رخص للمرأة ان تحسد على ايام اسبوعه ايام وعلى من سواه ثلاثة ايام فلو صح لكان خصوص الاب يخرج
من هذا العموم لكنه مرسل او معضل لان جل رواية عمرو بن شعيب عن التابعين لم يرو عن احد
من الصحابة الا الشئ اليسير عن بعض صفار الصحابة وهم بعض الشراح فتعقب على ابي داود
تخرجه في المراسيل قتال عمرو بن شعيب ليس تابعا فلا يخرج حديثه في المراسيل وهذا التعقب
مردود لما قلناه ولا احتمال ان يكون ابو داود كان لا يخص المراسيل برواية التابعي كما هو منقول عن
غيره ايضا واستدل به لا يصح عند الشافعية في ان لا احداد على المطلقة فأما الرجعية فلا احداد عليها
اجماعا راعا الاختلاف في البائن فتقال الجمهور لا احداد وقالت الحنفية وابو عبيد وابو ثور عليها الاحداد
قياسا على المتوفى عنها وبه قال بعض الشافعية والمالكية واحتج الاولون بأن الاحداد شرع لان
تركه من التطيب واللبس والتزين يدعو الى الجماع فنعت المرأة منه زجر لها عن ذلك فكان ذلك
ظاهرا في حق الميت لانه يمنع الموت عن منع المعتدة منه عن التزويج لانراعيه هي ولا تخاف منه
بخلاف المطلق الحى في كل ذلك ومن ثم وجبت العدة على كل متوفى عنها وان لم تكن مدخولا بها بخلاف
المطلقة قبل الدخول فلا احداد عليها اتفاقا وبأن المطلقة البائن يمكنها العود الى الزوج بعينه بعد جديد
وتعقب بأن الملاعة لا احداد عليها واجيب بأن تركه لفقدان الزوج بعينه لافقدان الزوجية واستدل
به على جواز الاحداد على غير الزوج من قريب ونحوه ثلاث ابدال فادونها وتخرج عنه فزاد عليها
وكان هذا القدر ايسر لاجل حفظ النفس ومراعاتها وغلبة الطباع البشرية ولهذا تناولت ام حبيبة
وزينب بنت جحش رضي الله عنهما الطيب انخرجا عن عهدة الاحداد وصرحت كل منهما بأنها لم تطيب
لحاجة اشارة الى ان آثار الحزن باقية عندها لكنهما لم يسعها الامتثال الامر (قوله اربعة اشهر
ونشرا) قيل الحكمه فيه ان الولد يتكامل تخليقه وتنفع فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوما
وهي زيادة على اربعة اشهر بنقصان الالهة فجبر الكسر الى العقد على طريق الاحتياط وذكر
الشعر مؤثرا لارادة البالي والمراد مع ايامها عند الجمهور فلا تحل حتى تدخل الالهة الحادية عشرة وعن
الاوزاعي وبعض السلف تنقضي بعض الالهة الى العشر بعد مضي الاشهر وتحل في اول اليوم العاشر
واستثنت الحامل كما تقدم شرح حالها قبل في الكلام على حديث سبيعة بنت الحرث وقد ورد
في حديث قوى الاسناد اخرج احمد وصححه ابن حبان عن اسماء بنت عميس قالت دخل على
رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن ابي طالب فقال لا تحدى بعد يومك
هذا لفظ احمد وفي رواية له ولا ابن حبان والطحاوي لما اصاب جعفر انا النبي صلى الله عليه وسلم

على ميت فوق ثلاث ابدال
الاعلى زوج اربعة اشهر
وعشر اقات زينب فدخلت
على زينب ابنة جحش
حين توفي اخوها فدعت
بطيب فست منه ثم قالت
اما والله مالي بالطيب من
حاجة غير اني سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يقول على المنبر لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر ان تحسد فوق
ثلاث ابدال الاعلى زوج
اربعة اشهر وعشرا

فقال تسلي ثلثا ثم اصنعي ما شئت قال شيخنا في شرح الترمذي ظاهره انه لا يجب الاحداد على المتوفى عنها بعد اليوم الثالث لان اسماء بنت عميس كانت زوج جعفر بن ابي طالب بالاتفاق وهي والدة اولاده عبد الله ومحمد وعون وغيرهم قال بل ظاهر النهي ان الاحداد لا يجوز وواجب بان هذا الحديث شاذ مخالف للحديث الصحيحة وقد اجعوا على خلافه قال ويحتمل ان يقال ان جعفرا قتل شهيدا والشهداء احياء عند ربهم قال وهذا ضعيف لانه لم يرد في حق غير جعفر من الشهداء ممن قطع بانهم شهداء كما قطع بل جعفر كحمزة بن عبد المطلب عمه وكعبد الله بن عمرو بن حرام والد جابر اه كلام شيخنا ملخصا واجاب الطحاوي بأنه منسوخ وان الاحداد كان على المعتدة في بعض عدتها في وقت ثم امرت بالاحداد اربعة اشهر وعشرا ثم ساق احاث الباب وليس فيها ما يدل على ما ادعاء من النسخ لكنه يكثر من ادعاء النسخ بالاحتمال فجري على عادته ويحتمل وراء ذلك اجوبة اخرى * احدها ان يكون المراد بالاحداد المقيد بالثلاث قدر ازا ائدا على الاحداد المعروف فعلته اسماء مبالغة في حزنها على جعفر فنهاها عن ذلك بعد الثلاث * ثانيها انها كانت حاملا فوضعت بعد ثلاث فأنقضت العدة فنهاها بعدها عن الاحداد ولا يمنع ذلك قوله في الرواية الاخرى ثلاثا لانه يحتمل على انه صلى الله عليه وسلم اطلع على ان عدتها تنقضي عند الثلاث * ثالثها لعله كان ابانها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها احداد * رابعها ان البيهقي اعسل الحديث بالانقطاع فقال لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من اسماء وهذا تعجيل مدفوع فقد صححه احمد لكنه قال انه مخالف للحديث الصحيحة في الاحداد (قلت) وهو مصير منه الى انه يعله بالشذوذ ذكر الاثر من ان احمد سئل عن حديث حنظلة عن سالم عن ابن عمر رفعه لا احداد فوق ثلاث قتال هذا منكرو المعروف عن ابن عمر من رأيه اه وهذا يحتمل ان يكون لغير المرأة المعتدة فلانكاره فيه بخلاف حديث اسماء والله اعلم واغرب ابن حبان فساق الحديث بلفظ تسلمى بالميم بدل الموحدة وفسره بأنه امرها بالتسليم لامر الله ولا مفهوم لتقييدها بالثلاث بل الحكمة فيه كون التعلق يكون في ابتداء الامر اشد فلذلك قيدها بالثلاث هذا معنى كلامه فصنف الكلمة ونكف لتأويلها وقد وقع في رواية البيهقي وغيره فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتسلب ثلاثا فبين خطؤه (قوله قالت زينب وسمعت ام سلمة) هو موصول بالاسناد المذكور وهو الحديث الثالث ووقع في الموطاء سمعت امي ام سلمة زاد عبد الرزاق عن مالك بنت ابى امية زوج النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جاءت امرأة) زاذ النسائي من طريق الليث عن حميد بن نافع من قريش وسمها ابن وهب في موطئه واخرجه اسمعيل القاضي في احكامه من طريق عائكة بنت نعيم بن عبد الله اخرجه ابن وهب عن ابى الاسود الثوري عن القاسم بن محمد عن زينب عن امها ام سلمة ان عائكة بنت نعيم ابن عبد الله اتت تستفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابنتي توفى عنها زوجها وكانت تحت المغيرة المخزومي وهي محمد وتشتكي عينا الحديث وهكذا اخرجه الطبراني من رواية عمران بن هرون الرملي عن ابى طيبة لكنه قال بنت نعيم ولم يسمها واخرجه ابن مندة في المعرفة من طريق عثمان ابن صالح عن عبد الله بن عقبة عن محمد بن عبد الرحمن عن حميد بن نافع عن زينب عن امها عن عائكة بنت نعيم اخت عبد الله بن نعيم جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابنتها توفى زوجها الحديث وعبد الله بن عقبة هو ابن طيبة نسيه لجدته ومحمد بن عبد الرحمن هو ابوالاسود فان كان محفوظا فلا بن طيبة فيه طريقان ولم تسم البنت التي توفى زوجها ولم تنسب فيما وقفت عليه واما المغيرة المخزومي فلم اتفق على اسم ابيه وقد اعقله ابن مندة في الصحابة ونسبنا ابوموسى في الذيل عليه

قالت زينب وسمعت ام سلمة تقول جاءت امرأة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفى عنها زوجها

وكذا ابن عبد البر لكن استدركه ابن قتيحون عليه (قوله وقد اشكت عينها) قال ابن دقيق العيد
يجوز فيه وجهان ضم النون على المقابلة على ان تكون العين هي المشكية وقصها على ان يكون في
اشكت ضمير الفاعل وهي المرأة ورجح هذا وقع في بعض الروايات عينها يعني وهو يرجح الضم
وهذه الرواية في مسلم وعلى الضم اقصر النووي وهو الأرجح والذي رجح الاول هو المنذري (قوله
افسكحلها) بضم الحاء (قوله لامرئين او ثلاثا كل ذلك يقول لا) في رواية شعبة عن حميد بن نافع فقال
لا تكحل قال النووي فيه دليل على تحريم لا تكحل على الحادة سواء احتاجت اليه ام لا وجاء في حديث
ام سلمة في الموطا وغيره اجعل عليه بالليل وامسح به بالنهار ووجه الجمع انها اذا لم تحتاج اليه لا يحل واذا
احتاجت لم يجوز بالنهار ويجوز بالليل مع ان الاولى تركه فان فعلت مسحته بالنهار قال وتأول بعضهم
حديث الباب على انه لم يتحقق الخوف على عينها وتعقب بأن في حديث شعبة المذكور فخشوا على
عينها وفي رواية ابن مندة المقدمة ذكرها رمدت رمدا شديدا وقد خشيت على بصرها وفي رواية الطبراني
انها قالت في المرة الثانية انما تشكى عينها فوق ما يظن فقال لا وفي رواية القاسم بن اصبغ اخرجها ابن
حزم اني اخشى ان تنفق عينها قال لا وان انفقت وسنده صحيح وبمثل ذلك اقلت اسماء بنت عميس
اخرجها ابن ابي شيبة وبهذا قال مالك في رواية عنه مطلقا وعنه يجوز اذا خافت على عينها بما لا طيب
فيه وبه قال الشافعية مقيدا بالليل واجابوا عن قصة المرأة باحتمال انه كان يحصل لها البرء بغير الكحل
كالضميد بالصبر ونحوه وقد اخرج ابن ابي شيبة عن صفية بنت ابي عبيد انها احدثت على ابن عمر
فلم تكحل حتى كادت عينها تزيغان فكانت تطرف فيهما الصبر ومنهم من تأول النهي على كحل
مخصوص وهو ما يقتضي التزين به لان محض السداوى قد يحصل بما لا زينة فيه فلم ينحصر فيما فيه
زينة وقالت طائفة من العلماء يجوز ذلك ولو كان فيه طيب وحلوا النهي على التزين به جمع بين الادلة
(قوله انما هي اربعة اشهر وعشرا) كذا في الاصل بانصب على حكاية لفظ القرآن ولبعضهم
بالرفع وهو واضح قال ابن دقيق العيد في اشارة الى تقليل المدة بالنسبة لما كان قبل ذلك وهو بين الصبر
عليها والهدا قال بعده وقد كانت احدا كن في الجاهلية ترمى بالبعرة على راس الحول وفي التقييد
بجاهلية اشارة الى ان الحكم في الاسلام صار بخلافه وهو كذلك بالنسبة لما وصف من الصنيع لكن
التقدير بالحول استمر في الاسلام بنص قوله تعالى وصية لازواجهم متاعا الى الحول ثم نسخت بالآية
التي قبل وهي يتر بصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا (قوله قال حميد) هو ابن نافع راوى الحديث
وهو موصول بالاسناد المبدوء به (قوله فقلت لزيب) هي بنت ابي سلمة (وما ترمى بالبعرة) اي يبنى
الى المراد بهذا الكلام الذي خوطبت به هذه المرأة (قوله كانت المرأة اذا توفي عنها زوجها دخلت حفشا
الخ) هكذا في هذه الرواية لم تسند زيب ووقع في رواية شعبة في الباب الذي يليه مرفوعا كله لكه
باختصار ولفظه فقال لا تكحل قد كانت احدا كن تمكث في شرا - لاسها او شربتها فاذا كان حول
فر كلب رمت ببعرة فلا حتى تمضي اربعة اشهر وعشرو هذا لا يقتضي ادراج رواية الباب لان شعبة
من احفظ الناس في الآيات في رواية غيره بالا - احتمال ولعل الموقوف ما في رواية الباب من
الزيادة التي ليست في رواية شعبة والخفش بكسر الميم وسكون الفاء بعدها معجمة قسره ابو داود في
روايته من طريق مالك البيت الصغير وعند النسائي من طريق ابن القاسم عن مالك الخفش الخ
بضم المعجمة بعدها مهمل وهو اخص من الذي قبله وقال الشافعي الخفش البيت الذي لا الشعث
البناء وقيل هو شيء من خوص يشبه القفص فيجمع المعتدة متاعها من غزل او نحوه وظاهر سياق

وقد اشكت عينها
افسكحلها فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
لامرئين او ثلاثا كل ذلك
يقول لانهم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم انما هي
اربعة اشهر وعشرا وقد
كانت احدا كن في الجاهلية
ترمي بالبعرة على راس
الحول قال حميد فقلت
لزيب وما ترمى بالبعرة
على راس الحول فقالت
زيب كانت المرأة اذا توفي
عن زوجها دخلت حفشا
ولست شر ثيابها ولم تمس
طيبا

حتى تمر بها سنة ثم تروى
 بدابة جارا وشاة او طائر
 تقتض به قتلها تقتض بشئ
 الامات ثم تخرج قطة طي
 بعرة قترمى بها ثم تراجع
 بعد ما شاءت من طيب او
 غيره يسئل مالا ترجه الله
 ما تقتض به قال تمسح به
 جلدها **باب الكحل**
 للحادة في حديثنا آدم بن ابي
 اياس حدثنا شعبة حدثنا
 جيب بن نافع عن زينب
 ابنة ام سلمة عن امها ان
 امرأة توفي زوجها فخشوا
 على عينيها فاتوا على رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فاستأذنوه في الكحل فقال
 لا تكحل قد كانت احدا كن
 تمكث في شرا حلها او
 شربتها فاذا كان حول فر
 كلب رمت ببعرة فلاحتي
 تمضي اربعة اشهر وعشر
 وسمعت زينب ابنة ام
 سلمة تحدث عن ام حبيب
 ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لا يحل لامرأة مسلمة
 تؤمن بالله واليوم الآخر
 ان تحدف فوق ثلاثة ايام
 الاعلى زوجها اربعة اشهر
 وعشرا **حدثنا مسدد**
حدثنا بشر حدثنا سلمة بن
 علقمة عن محمد بن سيرين
 قالت ام عطية نهينا ان نحد
 اكثر من ثلاث الا بزواج

القصة يا بني هذا موصوارة رواية شعبة وكذا وقع في رواية للنسائي عمدت الى شرييت لها فجلست
 فيه ولعل اصل الحفش ماذا كثر ثم استعمل في البيت الصغير الحثيرة على طريق الاستعارة والاحلاس
 في رواية شعبة بمهملتين جمع - ليس بكسر ثم سكون وهو الثوب او الكساء الرقيق يكون تحت البرذعة
 والمراد ان لا يروى شئ اى للظن وقع وصف ثيابها او وصف مكانها وقد ذكرنا معاني رواية الباب
 (قوله - حتى يمر بها) في رواية لكشهمي لها (قوله ثم تروى بدابة) بالتثنية (جارا) بالجر والتثنية
 على البديل وقوله او شاة او طائر للتثنية لالتسلسل واطلاق الدابة على ما ذكره هو بطريق الحقيقة
 الغريبة لا العرفية (قوله تقتض) بقاء ثم مشاة ثم ضام معجمة تقبلة فسرده مالك في آخر الحديث
 فقال تمسح به جلدها واصل القرض الكسراى تكسرها كانت فيه وتخرج منه بما نفعله بالدابة ووقع
 في رواية نسائي تقبص بقاف ثم بوحدة ثم مهملة خفيفة وهي رواية الشافعي والقبص الاند باطراف
 الانامل قال الاصمعيلى وابن الاثير هو كناية عن الاسراع اى تذهب بعدد وسرعة الى منزل ابويها
 لكثرة حياتها القبح منظرها اولشدة شوقها الى التزويج لبعدها عنها والباء في قولها به سببية والضم
 الاول اشهر قال ابن قتيبة سألت الحجازيين عن الاقتضاض فذكروا ان المعتدة كانت لا تمس ماء
 ولا تقلم ظفرا ولا تزيل شعرا ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ثم تقتض اى تكسرها هى فيه من العدة
 بطائر تمسح به قبلها وتبذره فلا يكاد يعيش بعدها ما تقتض به (قلت) وهذا لا يخالف تفسير مالك لكنه
 اخص منه لانه اطلق الجلد وتبين ان المراد به جلد القبل وقال ابن وهب معناه انها تمسح بجلدها على
 الدابة وعلى ظهره وقيل المراد تمسح به ثم تقتض اى تغسل والاقتضاض الاغتسال بالماء العذب لازالة
 الوسخ واردة النقاء حتى تصير بيضاء نقية كالفضة ومن ثم قال الاخفش معناه تنظف قسنتى من
 الوسخ فتشبه الفضة في نقائها وبياضها والغرض بذلك الاشارة الى اهلاك ما هو فيه ومن الرمي
 الانفصال منه بالكناية **في تنبيهه** يجوز الكرماني ان تكون الباء في قوله تقتض به للتعدية او تكون
 زائدة اى تقتض الطائر بأن تكسر بعض اعصائه انتهى ويرده ما تقدم من تفسير الاقتضاض صريحا
 (قوله ثم تخرج قطة طي بعرة) بفتح الموحدة وسكون المهملة ويجوز فتحها (قوله قترمى بها) في
 رواية مطرف وابن الماجشون عن مالك ترمى ببعرة من بحر الغنم او الابل قترمى بها امامها فيكون
 ذلك احلا لها وفي رواية ابن وهب قترمى ببعرة من بحر الغنم من وراء ظهرها ووقع في رواية شعبة
 الاية فاذا كان حول فر كلب رمت ببعرة وظاهره ان رميها البعرة يتوقف على مرور الكلب سواء
 طال زمن انتظاره ام قصرو به جزم بعض الشراح وقيل ترمى بها من عرض كلب او غيره ترى
 من حضرها ان مقامها حولها هو عليها من بعرة ترمى بها كلبا او غيره وقال عياض يمكن الجمع بأن
 الكلب اذا مر اقتضت به ثم رمت البعرة (قلت) ولا يخفى بعده والزيادة من الثقة مقبولة ولا سيما اذا
 كان حافظا فانه لا منافاة بين الروايتين حتى يحتاج الى الجمع واختلف في المراد برمي البعرة فقيل هو
 اشارة الى انها رمت العدة رمت البعرة وقيل اشارة الى ان الفعل الذي فعلته من التربص والصبر
 على البلاء الذي كانت فيه لما اقتضى كان عندنا بمنزلة البعرة التي رمتها استحقاقا له وتعظيما لحق
 زوجها وقيل بل ترمى بها على سبيل التفاؤل بعدم عودها الى مثل ذلك **(قوله بأسب**
الكحل للحادة) كذا وقع من التثنية ولو كان من الرباعى اقال المحدة قال ابن التين الصواب الحاد
 بلاهاء لانه نعمت لا زنت **طائى وحائض (قلت)** لكنه جائز فليس بخطا وان الاخر ارجح
 ذكر فيه حديث ام سلمة الماضي في الباب قبله وكذا حديث ام حبيب اردعها من طريق شعبة

باختصار وقد تقدم من قبل وقوله لا تكحل في رواية المستمل بلاتاء بين الكاف والحاء ثم اورد
حديث ام عطية مختصرا وفي الباب الذي يليه طولا وقوله الابرج في رواية الكشميني الاعلى زوج
﴿ قوله يا ﴾ القسط للحادة عند الطهر (اي عند طهرها من الحيض اذا كانت من
نحوض (قوله كنانته) بضم اوله وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده (قوله ولا تلبس ثوبا
مصبوغا الا ثوب عصب) بضم الميم مقتوحة ثم ساكنة ثم موحدة وهو بالاضافة وهي برود اليمن
يعصب غزها اي يرطه ثم يصبغ ثم ينسج معصوبا فيخرج موشى لبناء ما عصب به ابيض لم يصبغ
وانما يعصب السدي دون اللحمه وقال صاحب المنتهى العصب هو المقتول من برود اليمن وذكر ابو
موسى المدني في ذيل الغريب عن بعض اهل اليمن انه من دابة بحرية تسمى فرس فرعون يتخذ منها
الخرز وغيره ويكون ابيض وهذا غريب واغرب منه قول السهيلي انه نبات لا ينبت الا باليمن وعزاه
لابي حنيفة الدينوري واغرب منه قول الداودي المراد بالثوب العصب الخضرة وهي الحبرة وليس
له سلف في ان العصب الاخضر قال ابن المنذر اجمع العلماء على انه لا يجوز للحادة لبس الثياب
المعصفرة ولا المصبغة الا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ لزينه بل هو من
لباس الحزن وكره عروة العصب ايضا وكره مالك غليظه قال النووي الاصح عند اصحابنا تحريمه
مطلقا وهذا الحديث حجة لمن اجازه وقال ابن دقيق العيد يؤخذ من مفهوم الحديث جواز ما لبس
بمصبوغ وهي الثياب البيضاء ومنع بعض المالكية المرتفع منها الذي يزين به وكذلك الاسود اذا كان
مما يزين به قال النووي وورخص اصحابنا فيما لا يزين به ولو كان مصبوغا واختلف في الحرير فالاصح
عند الشافعية منعه مطلقا مصبوغا وغير مصبوغ لانه ايسر للنساء اللززين به والحادة ممنوعة من اللززين
فكان في حقها كل رجل وفي التحلي بالذهب والفضة واللؤلؤ ونحوه وجهان الاصح جوازه وفيه نظر
من جهة المعنى في المقصود بلبسه وفي المقصود بالاحد اذ فانه عند تأملها يرجع المنع والله اعلم (قوله
وقدرخص لنا) بضم اوله ايضا وقد صرح برفعه في الباب الذي بعده (قوله عند الطهر اذا اغتسلت
احدانا من محبضها) في رواية الكشميني حبضها وفي الذي بعده ولا تمس طيبا الا ادنى طهرها
اذا طهرت (قوله في نبتة) بضم النون وسكون الموحدة بعدها معجمة اي قطعة وتطلق على الشيء
اليسير (قوله من كست اظفار) كذا فيه بالكاف وبالاضافة وفي الذي بعده من قسط واطفار بقاء
وبراوة طفة وهو اوجه وخطا عياض الاول وقد تقدم بيانه في كتاب الحيض وقال بعده قال ابو
عبد الله وهو البخاري القسط والكست مثل الكافور والقافور اي يجوز في كل منهما الكاف والقاف
وزاد القسط انه يقال بالتاء المشناة بدل الطاء فأراد المثلية في الحرف الاول فقط قال النووي القسط
والاظفار نوعان معروفان من البخور وليس من مقصود الطيب برخص فيه للمعتلة من الحيض لازالة
الرائحة الكريهة تتبع به اثر الدم لا للطيب (قلت) المقصود من الطيب ههنا ان يتخطا في اجزاء
اخر من غيرهما ثم تسحق قصير طيبا والمقصود ههنا كما قال الشيخ ان تتبع ههنا اثر الدم لازالة
الرائحة لا للطيب وزعم الداودي ان المراد انها تسحق القسط وتلقيه في الماء آخر غسلها بالذهب رائحة
الحيض ورده عياض بأن ظاهر الحديث يأباه وانه لا يحصل منه رائحة طيبة الا من اتبعه به كذا قال وفيه
نظر واستدل به على جواز استعمال ما فيه منفعة طام من جنس ما منعت منه اذا لم يكن للزينة او الطيب
كالمدهن بالزيت في شعر الرأس وغيره ﴿ قوله يا ﴾ تلبس الحادة ثياب العصب (
ذكر فيه حديث ام عطية مصرح برفعه وزاد في اوله لا يحل لامرأة الحديث مثل حديث ام حبيبة

باب القسط للحادة عند
الطهر ﴿ حديثي عبد
الله بن عبد الوهاب حدثنا
حماد بن زيد عن ابوب عن
حفصة عن ام عطية قالت
كنت اتي ان نحر علي ميت
فوق ثلاث الاعلى زوج
اربعة اشهر وعشرا ولا
تكتحل ولا تطيب ولا
تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب
عصب وقد رخص لنا عند
الطهر اذا اغتسلت احدا
من محبضها في نبتة من
كست اظفار وكنا نهي عن
اتباع الجنائز قال ابو عبد
الله القسط والكست مثل
الكافور والقافور نبتة
قطعة ﴿ باب تلبس الحادة
ثياب العصب ﴿ حديثنا
الفضل بن دكين حدثنا
عبد السلام بن حرب عن
هشام عن حفصة عن ام
عطية قالت قال النبي صلى
الله عليه وسلم لا يحل
لامرأة تؤمن بالله واليوم
الاخر ان تحب فوق ثلاث
الاعلى زوج فاتها لا تكحل
ولا تلبس ثوبا مصبوغا
الا ثوب عصب

وقال الانصارى حدثنا هشام حدثنا حفصة حدثني ام عطية نهي النبي صلى الله عليه وسلم ولا تمس طيبا الا اذنى طهرها اذا طهرت
 نيفة من قسط واطفأ قال ابو عبد الله القسط والكس مثل الكافور والقافور باب والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الى قوله
 خبير حديثي اسحق بن منصور اخبرنا روح بن عباد حدثنا شبل عن ابن ابي نجيح عن مجاهد والذين يتوفون

٣٩٨

الماضي قبله وزاد بعد قوله الا على زوج فانها لا تسكت حل ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب وقد تقدم
 شرحه في الذي قبله ووقع فيه فوق ثلاث وتقدم في حديث ام حبيبة في الطريق الاولى ثلاث ليال وفي
 الطريق الثانية ثلاثة ايام وجمع بارادة الليالي بايامها ويحمل المطلق هنا على المقيد الاول ولذلك انت
 وهو محمول ايضا على ان المراد ثلاث ليال بايامها وذهب الاوزاعي الى انها تحمد ثلاث ليال فقط فان مات
 في اول الليل اقلعت في اول اليوم الثالث وان مات في اثناء الليل او في اول النهار او في اثنائه لم تقلع الا في
 صبيحة اليوم الرابع ولا تليق (قوله وقال الانصارى) هو محمد بن عبد الله بن المثنى شيخ البخارى
 وقد اخرج عنه الكثير بواسطة وبلا واسطة وهشام هو الدستوائي المذكور في الذي قبله (قوله
 نهي النبي صلى الله عليه وسلم ولا تمس طيبا) كذا اوردته مختصرا وهو في الاصل مثل الحديث الذي قبله
 وقد وصله البيهقي من طريق ابي حاتم رازي عن الانصارى بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
 ان تعد المرأة فوق ثلاثة ايام الا على زوج فانها تحمد عليه اربعة اشهر وعشرا ولا تلبس ثوبا مصبوغا الا
 ثوب عصب ولا تسكت حل ولا تمس طيبا (قوله الا اذنى طهرها) اي عند قرب طهرها او اقل طهرها
 وقد تقدم شرحه قبل ثم ذكر المصنف حديث ام حبيبة من طريق سفيان وهو الثوري عن عبد الله
 ابن ابي بكر وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم شيخ مالك فيه وقد مضى شرحه ايضا (قوله
 باب والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الى قوله خبير) كذا لا يذروا الا كثر وساق
 في رواية كريمة الآية بكاملها (قوله حديثي اسحق بن منصور) تقدم في تفسير البقرة هذا الحديث
 بهذا السند وبينت هناك ما قبل فيه من تعليق وغيره ووقع هناك اسحق غير منسوب وفسر بان
 راهويه وقد ظهر من هذه الطريق انه ابن منصور وانه كان عنده عنهما جميعا وقوله كانت هذه
 العدة تعد عند اهل زوجها واجبا كذا لا يذروا عن الكشهمي وذ كروا واجبا ام لا لانه صفة محذوف
 اي امرها واجبا او ضمن العدة معنى الاعتداد وفي رواية كريمة واجبا على انه خبر مبتدأ محذوف قال
 ابن بطال ذهب مجاهد الى ان الآية وهي قوله تعالى يترصدن بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا زلت قبل
 الآية التي فيها وصية لازواجهم متاعا الى الحول غير اخراج كما هي قبلها في التلاوة وكان السامع له على
 ذلك استشكل ان يكون النسخ قبل المنسوخ فرأى ان استعملهما ممكنا بحكم غير متدافع لجواز ان
 يوجب الله على المعتدة ترصدن اربعة اشهر وعشرا ويوجب على اهلها ان تبقى عندهم سبعة اشهر
 وعشرين ليلة تمام الحول ان اقامت عندهم اه ملخصا قال وهو قول لم يقله احد من المفسرين غيره
 ولا تابعه عليها من الفقهاء احد بل اطيعوا على ان آية الحول منسوخة وان السكنى تبس للعدة فلما نسخ
 الحول في العدة بالاربعة اشهر وعشرا نسخت السكنى ايضا وقال ابن عبد البر لم يختلف العلماء ان العدة
 بالحول نسخت الى اربعة اشهر وعشرا وانما اختلفوا في قوله غير اخراج فالجمهور على انه نسخ ايضا
 وروى ابن ابي نجيح عن مجاهد فذكر حديث الباب قال ولم يتابع على ذلك ولا قال احد من علماء
 المسلمين من الصحابة والتابعين به في مدة العدة بل روى ابن جريح عن مجاهد في قدرها مثل ما عليه

خبير حديثي اسحق بن منصور اخبرنا روح بن عباد حدثنا شبل عن ابن ابي نجيح عن مجاهد والذين يتوفون
 منكم ويذرون ازواجا
 قال كانت هذه العدة تعد
 عند اهل زوجها واجبا
 فانزل الله والذين يتوفون
 منكم ويذرون ازواجا
 وصية لازواجهم متاعا
 الى الحول غير اخراج فان
 خرجن فلا جناح عليكم
 فيما فعلن في انفسهن من
 معروف قال جعل الله لها
 تمام السنة سبعة اشهر
 وعشرين ليلة وصية ان
 شاءت سكنت في وصيتها
 وان شاءت خرجت وهو
 قول الله تعالى غير اخراج
 فان خرجن فلا جناح
 عليكم فالعدة كما هي
 واجبا عليها زعم ذلك عن
 مجاهد * وقال عطاء عن
 ابن عباس نسخت هذه
 الآية عدتها عند اهلها
 فتعد حيث شاءت وقول
 الله تعالى غير اخراج
 * وقال عطاء ان شاءت
 اعتدت عند اهلها
 وسكنت في وصيتها وان
 شاءت خرجت لقول الله
 فلا جناح عليكم فيما فعلن
 في انفسهن * قال عطاء
 ثم جاء الميراث فتسخ

السكنى فتعد حيث شاءت ولا سكنى لها * حدثنا محمد بن كثير عن

الناس

سفيان عن عبد الله بن ابي بكر بن عمرو بن حزم حديثي جندب بن نافع عن زينب ابنة ام سلمة عن ام حبيبة ابنة ابي سفيان لما جاءها نبي
 ايها دعيت بطيب فسمعت ذراعيها وقالت مالي بالطيب من حاجة لولا اني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله
 واليوم الآخر تعد على ميت فوق ثلاث الا على زوج اربعة اشهر وعشرا

الناس فارتفع الخلاف واختص ما نقل عن مجاهد وغيره بعمدة السكني على أنه أيضا شاذ لا يعول عليه والله أعلم ﴿ قوله باب مهر البغي والنكاح الفاسد ﴾ البغي بكسر المعجمة وتشديد التثنية بوزن فعيل من البغاء وهو الزنا يستوى في لفظه المذكر والمؤنث قال الكرماني وقيل وزنه فعول لأن أصله بغوى ابتدأت الواو ياء ثم كسرت الغين لاجل الياء التي بعدها والتقدير ومهر من نكحت في النكاح الفاسد أي بشبهة من إخلال شرط أو نحو ذلك ﴿ قوله وقال الحسن ﴾ هو البصري (إذا تزوج محرمة) بتشديد الراء وللمعنى بفتح الميم والراء وسكون الجاء بينهما وبالضهير وبهذا الثاني جزم ابن التين وقال أي إذا محرمة ﴿ قوله وهو لا يشعر ﴾ احتراز عما إذا تعدد وبهذا القيد ومفهومه يطابق الترجمة وقال ابن بطال اختلف العلماء فيها على قوانين فمنهم من قال لها المسمى ومنهم من قال لها مهر المثل وهم الأكثر ﴿ قوله فرق بينهما ﴾ بضم أوله ﴿ قوله وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقها ﴾ هذا الأثر وصله ابن أبي شيبة عن هشيم عن يونس عن الحسن مثله إلى قوله وليس لها غيره ومن طريق مطر الوراق عن الحسن نحوه وقال لها صداقها أي صداق مثلها ثم ذكر المصنف في الباب ثلاثة أحاديث * الأول حديث أبي مسعود وهو عقبة بن عمرو الأنصاري في النهي عن ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي وقوله عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن هو ابن الحرث بن هشام في رواية الجدي عن سفيان حدثنا الزهري أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن * الثاني حديث أبي جحيفة في لعن الواشمة الحديث وفيه ونهى عن ثمن الكلب وكسب البغي ولعن المصورين * الثالث حديث أبي هريرة في النهي عن كسب الاماء وقد تقدم شرح الأحاديث الثلاثة في آخر اليسوع قال ابن بطال قال الجمهور من عقد على محرمة وهو عالم بالتحريم وجب عليه الحد لا جاع على تحريم العقد فلم يكن هنالك شبهة يدرا بها الحد وعن أبي حنيفة الغنقد شبهة واحتج له بما لو وطئ جارية له فيها شركة فاحرمه عليه بالاتفاق ولا حد عليه للشبهة واجيب بأن حصته من الملك اقتضت حصول الشبهة بخلاف المحرم له فلا ملك له فيها أصلا فاقترقا ومن ثم قال ابن القاسم من المال كسبه يجب الحد في وطئه الحرة ولا يجب في المماوكة والله أعلم ﴿ قوله باب المهر للدخول عليها ﴾ أي وجوبه أو استحقيقه وقوله وكيف الدخول يشير إلى الخلاف فيه وقد عمل بقوله في حديث الباب فقد دخلت بها على أن من أغلق بابا وأرخى سترا على المرأة فقد وجب لها الصداق وعليها العدة وبذلك قال الليث والأوزاعي وأهل الكوفة وأحمد وجاء ذلك عن عمرو بن زهير بن ثابت ومعاذ بن جبل وابن عمر قال الكوفيون الخلوة الصحيحة يجب معها المهر كاملا سواء وطئ أم لم يطأ إلا أن كان أحدهما محرما أيضا أو صائبا أو محرما وكانت حائضا فلها النصف وعليها العدة كاملا واحتجوا أيضا بأن الغالب عند إغلاق الباب وإرخاء الستر على المرأة وقوع الجماع فأقيمت المنفعة مقام المنفعة لما جبلت عليه النفوس في تلك الحالة من عدم الصبر عن الوقوع غالباً لغلبة الشهوة وتوفر الداعية وذهب الشافعي وطائفة إلى أن المهر لا يجب كاملاً إلا بالجماع واحتج بقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وقال ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فبالكم عليهن من عدة تعتدونها وجاء ذلك عن ابن مسعود وابن عباس وشريح والشعبي وابن سيرين والجواب عن حديث الباب أنه ثبت في الرواية الأخرى في حديث الباب فهو بما استحللت من فرجها فلم يكن في قوله دخلت عليها حجة لمن قال إن مجرد الدخول يكفي وقال مالك إذا دخل بالمرأة في بئنه صدقت عليه وإن دخل بها في بيتها صدقت عليها ونقله عن ابن المسيب وعن مالك رواية أخرى كقول الكوفيين ﴿ قوله وأطلقها

﴿ باب مهر البغي والنكاح الفاسد ﴾ وقال الحسن إذا تزوج محرمة وهو لا يشعر فرق بينهما ولها ما أخذت وليس لها غيره ثم قال بعد لها صداقها * حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي * حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال لعن النبي صلى الله عليه وسلم الواشمة والمستوشمة وآكل الربا وموكله ونهى عن ثمن الكلب وكسب البغي وأمن المصورين * حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن محمد بن جحادة عن أبي حازم عن أبي هريرة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الاماء ﴿ باب المهر للدخول عليها وكيف الدخول وأطلقها

قبل الدخول) قال ابن بطال التقدير او كيف طلائها فاكتفى بذلك الفعل عن ذكر المصدر لانه عليه (قلت) ويحتمل ان يكون التقدير او كيف الحكم اذا طلقها قبل الدخول (قوله والميسر) ثبت هذا في رواية النسفي والتقدير وكيف الميسر وهو معطوف على الدخول اي اذا طلقها قبل الدخول وقبل الميسر ثم ذكر فيه حديث ابن عمر من رواية سعيد بن جبير عنه في قصة الملاعة وقد تقدم شرحه مستوفي في ابواب اللعان (قوله باب) المتعة التي لم يفرض لها اقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة الى قوله بصير) كذا لا اكثر وساق ذلك في رواية كريمة وساق ابن بطال في شرحه الى قوله وعلى الموسع قدره ثم قال الى قوله تعقلون ولم ارد ذلك لغيره وهو بعد ايضا لان المصنف قال بعد ذلك وقوله تعالى وللطلقات متاع بالمعروف وتقييده في الترجمة بالتي لم يفرض لها قد استدلل بقوله في الآية او تفرضوا لهن فريضة وهو مصير منه الى ان اول التنويع في الجناح عن طلق قبل الميسر فلا متعة لها الا ما نقصت عن المسمى فكيف يثبت لها قدر زائد عن فرضها قدر معلوم مع وجود الميسر وهذا أحد قولى العلماء وأحد قولى الشافعى ايضا وعن ابي حنيفة تخصص المتعة بمن طلقها قبل الدخول ولم يسم لها صداق قال الليث لا تجب المتعة اصلا وبه قال مالك واحتج له بعض اتباعه بأنها لم تقدر وتعقب بأن عدم التقدير لا يمنع الوجوب كنفقة القريب واحتج بعضهم بأن شريح يقول متع ان كنت محسنا متع ان كنت متقيا ولا دلالة فيه على ترك الوجوب وذهبت طائفة من السلف الى ان لكل مطلقة متعة من غير استثناء وعن الشافعى مثله وهو الراجح وكذا يجب في كل فرقة الا في فرقة وقعت بسبب منها (قوله وقوله تعالى وللطلقات متاع بالمعروف) نعمان به من قال بالعموم وخصه من فصل بما تقدم في الآية الاولى (قوله ولم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم في الملاعة متعة حين طلقها زوجها) قد تقدمت احاديث اللعان مستوفاة الطرق وليس في شيء منها للمتعة ذكر فكأنه نعمان به من ترك المتعة للملاعة بالعدم وهو مبني على ان الفرقة لا تقع بنفس اللعان فاما من قال انها تقع بنفس اللعان فأجاب عن قوله في الحديث فطلقها بأن ذلك كان قبل علمه بالحكم كما تقدم تقريره وحيث قد علم تدخل الملاعة في عموم المطلقات ثم ذكر حديث ابن عمر في قصة الملاعة وقوله فيه وان كنت كاذبا رقع في رواية الكشميهني وان كنت كذبت عليها (قوله خاتمة) اشتغل كتاب الطلاق وتوابعه من اللعان وانظروا وغير ذلك من الاحاديث المرفوعة على مائة وثمانية عشر حديثا المعلق منها ستة وعشرون حديثا والباقي موصول المكرر منه فيه وفيما مضى اثنان وتسعون حديثا وانما الص ستة وعشرون حديثا واقفه مسلم على تحريمها سوى حديث عائشة وحديث ابي اسيد وحديث سهل بن سعد ثلاثها في قصة الجوفية وحديث علي الم تعلم ان القلم رقع عن النائم الحديث وهو معلق وحديث ابن عباس في قصة ثابت بن قيس في الخلع وحديثه في زوج ريرة وحديثه كان المشركون على منزلتين وحديث ابن عمر في نكاح لزيمة وحديثه في تفسير الابلاء وحديث المسور في شأن سبيعة وحديث عائشة كانت فاطمة بنت قيس في مكان وحش وهو معلق وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم تسعون اثر او الله اعلم

قوله بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب النفقات وفضل النفقة على الهل

قدف امرأته فقال فرق
نبي الله صلى الله عليه وسلم
بين اخوى بنى العجلان
وقال الله يعلم ان احدا
كاذب فهل منكما تائب
فأيا فقال الله يعلم ان احدا
كاذب فهل منكما تائب
فأيا ففرق بينهما قال
ايوب فقال لي عمرو بن
دينار في الحديث شيء
لا ارأه ثم حدثه قال قال
الرجل مالى قال لا مال لك
ان كنت صادقا فقد دخلت
بها وان كنت كاذبا فهو
ابعد منك (قوله باب المتعة
التي لم يفرض لها اقوله تعالى
لا جناح عليكم ان
طلقتم النساء ما لم تمسوهن
او تفرضوا لهن فريضة الى
قوله بصير وقوله وللطلقات
متاع بالمعروف حقا على
المتقين كذا بين الله لكم
آياته لعلكم تعقلون ولم
يذكر النبي صلى الله عليه
وسلم في الملاعة متعة حين
طلقها زوجها (قوله حديثا
قتيبة بن سعيد حديثا
سفيان عن عمرو بن
سعيد بن جبير عن ابن عمر
ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال للملاعنة
حسابكما على الله احدا
كاذب لا سيد لك عليها قال
يا رسول الله مالى قال لا مال

لئان كنت صدقت عليه فهو بما استحللت من فرجها وان كنت كاذبا
فذلك ابعد بعد ذلك ومنها (قوله بسم الله الرحمن الرحيم)
كتاب النفقات وفضل النفقة على الهل

علي

على الأهل وسقط لفظ باب لا يذو (قوله وقول الله عز وجل ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك
بين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون في الدنيا والآخرة) كذلك جميع ووقع للنسب عند قوله قل
العفو وقد قرأ الاكثر قل العفو بالنصب أي تنفقون العفو وانفقوا العفو وقرأ أبو عمرو وقبله الحسن
وقمادة قل العفو بالرفع أي هو العفو ومثله قولهم ماذا ركبت افرس ام بعير يجوز لرفع والنصب (قوله
وقال الحسن العفو الفضل) وصلة عبد بن حميد وعبد الله بن احمد في زيادات لزهدي سند صحيح عن
الحسن البصري وزادوا لوم على الكفاف واخرج عبد بن حميد ايضا من وجه آخر عن الحسن
قال ان لا تجهد مالك ثم تعد تسأل الناس فعرفهم هذا المراد بقوله الفضل أي مالا يثر في المال فيحقه
وقد اخرج ابن أبي حاتم من مرسل يحيى بن ابي كثير بسند صحيح اليه انه بلغه ان معاذ بن جبل وثعلبة
سألا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا ان لنا ارقاء واهلين فانتفق من اموالنا فزلت وجهنا يتبين
مراد البخاري من ايراده في هذا الباب وقد جاء عن ابن عباس وجاعة ان المراد بالعفو ما فضل
عن الأهل اخرج ابن أبي حاتم ايضا ومن طريق مجاهد قال العفو الصدقة المفروضة ومن طريق علي
ابن ابي طلحة عن ابن عباس العفو مالا يتبين في المال وكان هذا قبل ان تفرض الصدقة فلما اختلفت
هذه الأقوال كان ما جاء من السبب في نزولها ولي ان يؤخذ به ولو كان مرسلًا ثم ذكر في الباب اربعة
احاديث * الاول حديث ابي مسعود الانصاري وهو عقبه بن عمرو (قوله عن عدي بن ثابت) تقدم
في الايمان من وجه آخر عن شعبة بن عدي بن ثابت (قوله عن ابي مسعود الانصاري فقلت عن
النبي صلى الله عليه وسلم فقال عن النبي صلى الله عليه وسلم) القائل فقلت هو شعبة بن عدي بن ثابت
في رواية له من طريق علي بن ابي طالب عن شعبة بن عدي بن ثابت (قوله عن ابي مسعود فقال قال شعبة فقلت
قال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نعم وتقدم في كتاب الايمان عن ابي مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم بغير مراجعة وذكر المتن مثله وفي المغازي عن مسلم بن ابراهيم عن شعبة بن عدي بن ثابت
عبد الله بن يزيد انه سمع ابا مسعود البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر المتن مختصر اليه فيه
وهو يختص بها وهذا مقيد لما في ان الاتفاق على الأهل صدقة كحديث سعد رابع احاديث
الباب حيث قال فيه ومهما اتفقت فهو لك صدقة والمراد بالاختساب القصص الى طلب الاجر والمراد
بالصدقة الثواب واطلاها عليه مجاز وقرينه الاجماع على جواز الاتفاق على الزوجة الهاثمية مثلا
وهو من مجاز التشبيه والمراد به اصل الثواب لا في كونه ولا كيفيته ويستفاد منه ان الاجر لا يحصل
بالعمل الا مقرونا بالنية ولهذا ادخل البخاري حديث ابي مسعود المذكور في باب ما جاء ان الاعمال
بالنية والحسبة وحذف المقدار من قوله اذا اتفق لارادة التعميم لبشهل الكثير والقبيل وقوله على
اهل بيتك ان يشهل الزوجة والاقارب ويحتمل ان يختص الزوجة ويلحق به من عداها بطريق
الاولى لان الثواب اذا ثبت فيما هو واجب فثبوته فيما ليس بواجب اولى وقال الطبري ما ملخصه الاتفاق
على الأهل واجب والذي يدعيه يرجع على ذلك بحسب قصده ولا منافاة بين كونها واجبة وبين
تسويتها صدقة بل هي افضل من صدقة التطوع وقال المهلب النفقة على الأهل واجبة بالاجماع
واعلم انما الشارع صدقة خشية ان يظنوا ان قيامهم بالواجب لاجر لهم فيه وقد عرفوا ما في
الصدقة من الاجر فعرفهم انها لهم صدقة حتى لا يخرجوها الى غير الأهل الا بعد ان يكفواهم
ترغيبا لهم في تقديم الصدقة الواجبة قبل صدقة التطوع وقال ابن المنير نية النفقة صدقة من
جنس تسمية الصدقات محلها قلما كان احتياج المرء الى الرجل كاحتياجه اليها في اللذة والتأنيس

وقول الله عز وجل
ويسألونك ماذا ينفقون
قل العفو كذلك بين الله
لكم الآيات لعلكم
تفكرون في الدنيا
والآخرة وقال الحسن
العفو الفضل * حدثنا
آدم بن ابي ياس حدثنا
شعبة بن عدي بن ثابت
قال سمعت عبد الله بن
يزيد الانصاري عن ابي
مسعود الانصاري فقلت
عن النبي صلى الله عليه
وسلم فقال عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال اذا
اتفق المسلم نفقة على اهل
وهو يختص بها كانت له
صدقة

حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قال الله انفق يا ابن آدم انفق عليك * حدثنا يحيى ابن قزعة حدثنا مالك عن ثور بن زيد عن ابي الفيث عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم الساعي على الارملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله والقائم الليل الصائم النهار * حدثنا محمد ابن كثير اخبرنا سفيان عن سعد بن ابراهيم عن عامر بن سعد عن سعد رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يعودني وانا مريض بمكة فقلت لي مال اوصي بما لي كله قال لا قلت فالتطرق قال لا قلت فالثالث قال الثالث والثالث كثير ان تدع ورثتك اغنياء خير من ان تدعهم عالة يتكففون الناس في ايديهم ومهما انفقته فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها في امرائك ولعل الله يرفعك يتقنك من ناس ويضربك آخرون

والمتحصين وطلب الولد كان الاصل ان لا يجب لها عليه شيء الا ان الله خص الرجل بالفضل على المرأة بالقيام عليها ورفعها عليه بذلك درجة فمن ثم جاز اطلاق النحلة على الصدقات والصدقة على النفقة * الحديث الثاني (قوله حدثنا اسمعيل) هو ابن ابي اويس وهذا الحديث ليس في الموطا وهو على شرط شيخنا في تعريب الاسانيد لكنه لم يكن في الموطا لم يخرج كانه اخرج من رواية همام عن ابي هريرة وقد اخرج الامام علي بن ابي طالب عن عبد الرحمن بن القاسم وابو نعيم من طريق عبد الله بن يوسف كلاهما عن مالك (قوله قال الله انفق يا ابن آدم انفق عليك) ما انفق الاولي بفتح لوله وسكون القاف بصيغة الامر بالاتفاق والثانية بضم اوله وسكون القاف على الجواب بصيغة المضارع وهو وعد بالخلف ومنه قوله تعالى وما انفقتم من شيء فهو يخلفه وقد تقدم القدر المذکور من هذا الحديث في تفسير سورة هود من طريق شعيب بن ابي حمزة عن ابي الزناد في اثناء حديث ولفظه قال الله انفق انفق عليك وقال الله ملاي الحديث وهذا الحديث الثاني اخرج في غرائب مالك من طريق سعيد بن دارود عن مالك وقال صحيح تفرد به سعيد عن مالك واخرج مسلم الاول من طريق همام عن ابي هريرة بلفظ ان الله تعالى قال لي انفق انفق عليك الحديث وفرقه البخاري كما سيأتي في كتاب التوحيد وليس في روايته قال لي فدل على ان المراد بقوله في رواية الباب يا ابن آدم النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يراد بنسب بن آدم ويكون تخصيصه صلى الله عليه وسلم باضافته الى نفسه لكونه راس الناس فتوجه الخطاب اليه لعمل به وبيان امته وفي ترك تقييد النفقة بشيء معين ما يرشد الى ان الحديث على الاتفاق يشمل جميع انواع الخير وسبب اتي شرح حديث شعيب مبسوطا في التوحيد ان شاء الله تعالى * الحديث الثالث (قوله عن ثور بن زيد) في رواية محمد بن الحسن في الموطا عن مالك اخبرني ثور (قوله الساعي على الارملة والمسكين كالمجاهد في سبيل الله) كذلك قال جميع اصحاب مالك عنه في الموطا وغيره واكثرهم ساقه على لفظ رواية مالك عن صفوان ابن سليم به مرسل ثم قال وعن ثور بسنده مثله وسياتي في كتاب الادب عن اسمعيل بن ابي اويس عن مالك كذلك واقتصر ابو قرة موسى ابن طارق على رواية مالك عن ثور فقال الساعي على الارملة والمسكين له صدقة بين ذلك الدارقطني في الموطات (قوله والقائم الليل الصائم النهار) هكذا للجميع عن مالك بالاشك لكن لا اكثرهم مثل معن بن عيسى وابن وهب وابن بكير في آخرين بلفظ او كالذي يصوم النهار ويقوم الليل وقد اخرج ابن ماجه من رواية ثور عن ثور بن زيد هذا اللفظ لكن قاله بالواو لا بلفظ او وسياتي في الادب من رواية القعنبي عن مالك بلفظ واحسبه قال كالثالث لا يفتر والصائم لا يفطر شك القعنبي وقد ذكره الاكثر بالاشك عن مالك لكن بعناء فيحمل اختصاص القعنبي باللفظ الذي اوردته ومعنى الساعي الذي يذهب ويجي في تحصيل ما ينفع الارملة والمسكين والارملة بالراء المهملة التي لازوجها والمسكين تقدم بيانه في كتاب الزكاة وقوله القائم الليل يجوز في الميل الحركات الثلاث كما في قولهم الحسن الوجه ومطابقة الحديث للترجمة من جهة امكان انصاف الاهل الى الاقارب بالصفةين المذكورتين فاذا ثبت هذا الفضل لمن ينفق على من ليس له بقرين من انصاف بالوصفين فالمنفق على المنصف اولى * الحديث الرابع حديث سعد بن ابي وقاص في الوصية بالثلث وقد تقدم شرحه في الوصايا والمراد منه هنا قوله ومنهما انفقته فهو لك صدقة حتى اللقمة ترفعها في امرائك وقد اخرج مسلم من حديث مجاهد عن ابي هريرة رفعه دينار اعطيته مسكينا ودينار اعطيته في رقبة ودينار اعطيته في سبيل الله ودينار انفقته على اهلك قال الدينار الذي انفقته على اهلك اعظم اجرا ومن حديث ابي قلابة

تقول المرأة امان تطعمني وامان تطلقني ويقول العبد اطعمني واستعملني ويقول الابن اطعمني الى من تدعني فقالوا يا باهريرة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا هذا من كيس ابني هريرة * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني

من حمله اشارة الى انه من استنباطه مما فهمه من الحديث المرفوع مع الواقع ووقع في رواية الاصل في فتح الكافي من فطنته (قوله تقول المرأة امان تطعمني) في رواية لنسائي عن محمد بن عبد العزيز عن حفص بن غياث بسند حديث الباب امان تنفق على (قوله ويقول العبد اطعمني واستعملني) في رواية الاسماعيلي ويقول خادمك اطعمني والافعني (قوله ويقول الابن اطعمني الى من تدعني) في رواية لنسائي والاسماعيلي تكلي وهو بمعناه واستدل به على ان من كان من الاولاد له مال او حرفة لا يجب نفقته على الاب لان الذي يقول الى من تدعني انما هو من لا يرجع الى شيء سوى نفقة الاب ومن له حرفة او مال لا يحتاج الى قول ذلك واستدل بقوله امان تطعمني وامان تطلقني من قال يفرق بين الرجل وامراته اذا عسر بالنفقة واختارت فراقه وهو قول جمهور العلماء وقال الكوفيون يلزمها الصبر وتعلق النفقة بذمته واستدل الجمهور بقوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا واجاب المخالف بأنه لو كان الفراق واجبا لما جاز الابقاء اذا رضيت ورد عليه بأن الاجماع دل على جواز الابقاء اذا رضيت بقي ما عداه على عموم النهي وطعن بعضهم في الاستدلال بالآية لما ذكره بأن ابن عباس وجاعة من التبايعين قالوا زنا فيمن كان يطلق فاذا كادت العدة تنقضي راجع والجواب ان من قاعدتهم ان العبرة بعموم اللفظ حتى تمسكوا بحديث جابر بن سمرة اسكنوا في الصلاة لترك رفع اليدين عند الركوع مع انه انما ورد في الاشارة بالأيدي في التشهد بالسلام على فلان وفلان وهنا تمسكوا بالسبب واستدل للجمهور ايضا بالقياس على الرقيق والحيوان فان من اعسر بالانفاق عليه اجبر على بيعه اتفاقا والله اعلم (قوله باب حبس الرجل قوت سنة على اهله وكيف نفقات العيال) ذكر فيه حديث عمرو هو طاب ثركن الترجمة الاول واما الركن الثاني وهو كيفية النفقة على العيال فلم يظهر لي اولا وجه اخذه من الحديث ولا راي من تعرض له ثم رايته انه يمكن ان يؤخذ منه دليل التقدير لان مقدار نفقة السنة اذا عرف عرف منه توزيعها على ايام السنة فيعرف حصة كل يوم من ذلك فكاه قال لكل واحدة في كل يوم قدر معين من المخل المذكور والاصل في الاطلاق التسوية (قوله حديث محمد بن سلام) كذا في رواية كريمة ولاد كثر حديث محمد بن (قوله قال لي معمر قال لي الثوري) هذا الحديث مما قال ابن عيينة سمعنا من الزهري فرواه عنه بواسطة معمر وقد رواه ايضا عن عمرو بن دينار عن الزهري بأنهم من سياق معمر وتقدم في تفسير سورة الحشر واخرجه الجدي واحمد في مسندهما عن سفيان عن معمر وعمرو بن دينار جميعا عن الزهري وقد اخرج مسلم رواية معمر وحماد عن يحيى بن يحيى عن سفيان عن معمر عن الزهري ولكنه لم يسق لفظه وقد اخرج اسحق بن راويه رواية معمر منفردة عن سفيان عنه عن الزهري بلفظ كان ينفق على اهله نفقة سنة من مال بني النضير ويجعل ما بقي في الكراع والراح وقد اخرج مسلم الحديث مطولا من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري وفي كل من الاسنادين رواية لافران فان ابن عيينة عن معمر قرينان وعمرو بن دينار عن الزهري كذلك ويؤخذ منه المذاكرة بالعالم والقاء العالم المسئلة على نظيره ليستخرج ما عنده من الحفظ وثبت معمر وانصافه لكونه اعترف انه لا يستحضر اذ ذلك في المسئلة يأنهم لما تذكروها اخبروا بالواقعة كما هي ولم يأف مما تقدم (قوله كان يدع نخل بني النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم) كذا اوردته مختصرا ثم ساق

الليث قال حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابني هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابتدا بمن تقول في باب حبس الرجل قوت سنة على اهله وكيف نفقات العيال في حديثي محمد بن سلام اخبرنا وكيع عن ابن عيينة قال قال لي معمر قال لي الثوري هل سمعت في الرجل يجمع لاهله قوت سنتهم او بعض السنة قال معمر فلم يحضرني ثم ذكرت حديثا حدثناه ابن شهاب الزهري عن مالك بن اوس عن عمر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبيع نخل بني النضير ويحبس لاهله قوت سنتهم * حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث قال حدثنا عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني مالك بن اوس بن الحداد وكان محمد بن جبير بن مطعم ذكر لي ذكر من حديثه فانطلقت حتى دخلت على مالك بن اوس فسأله فقل مالك انطلقت حتى ادخل على عمراذ

اتاه حاجبه يرفأ فقال هل لك في عثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد بن اذنون قال نعم فاذن لهم قال قد خاوا وسلموا فجلسوا ثم لبث يرفأ قليلا فقال لعمر هل لك في علي وعباس قال نعم فاذن لهما فلما دخل اسلاما وجلسا فقال عباس يا امير

المؤمنين اقص يني و بين هذا قتال الرهط عثمان واحبابه يا امير المؤمنين اقص بيني ما و ارح احد من اهل البيت فقال عمر انشدكم بالله الذي به تقوم السماء والارض هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث ما تركنا صدقة يريد رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه قال الرهط قد قال ذلك فاقبل عمر على علي وعباس فقال انشدكم بالله هل تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذلك قالوا نعم قال لعلي وعباس انشدكم بالله هل تعلمون ذلك قالوا نعم ثم توفي الله نبيه صلى الله عليه وسلم فقال ابو بكر انا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقبضها ابو بكر فعمل فيها بما عمل به فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم واتما حثتها واقبل علي وعباس بن عثمان ان ابا بكر كذا وكذا والله يعلم انه فيها صادق بار راشد تابع الحق ثم توفي الله ابا بكر فقلت انا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر فقبضتها ستين اعمل فيها بما عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم واني بكر ثم جئتني وكلفكم واحدة وامركم جميع جئتني تسألني نصيبك من ابن اخيك واتى هذا يسألني نصيب امراته من ابها فقلت ان شئنا دفعته اليكما على ان عليكما

المصنف الحديث بطوله من طريق عقيل عن ابن شهاب الزهري وقد تقدم شرحه مستوفى في اوائل فرض الخس قال ابن دقيق العيد في الحديث جواز الادخار لادخل قوت سنة وفي الباق ما يؤخذ منه الجمع بينه وبين حديث كان لا يدخر شيئا لغد فيحمل على الادخار لنفسه وحديث الباب على الادخار لغيره ولو كان له في ذلك مشاركة لكان المعنى اهم المنفعة بالادخار دونه حتى لو لم يوجد ولم يدخر قال والمتكلمون على لسان الطريقة جعلوا وبعضهم ما زاد على السنة خارجا عن طريقة التوكل انتهى وفيه اشارة الى الرد على الطبري حيث استدلل بالحديث على جواز الادخار مطلقا خلافا لمن منع ذلك وفي الذي نقله الشيخ تقييد بالسنة اتباعا للخبر الوارد لكن استدلال الطبري قوي بل التقييد بالسنة انما جاء من ضرورة الواقع لان الذي كان يدخر لم يكن يحصل الامن السنة الى السنة لانه كان اماعرا واما شعيرا فلو قدر ان شيا مما يدخر كان لا يحصل الامن - تتين الى ستين لاقتضي الحال جواز الادخار لاجل ذلك والله اعلم ومع كونه صلى الله عليه وسلم كان يحتبس قوت سنة ليعال به فكان في طول السنة ربما استجرحه منهم لمن يرد عليه ويعرضهم عنه ولذلك مات صلى الله عليه وسلم ودرعه من هونة على شعير اقترضه قوت الادخار واختلف في جواز ادخار القوت لمن يشتره من السوق قال عياض اجازة قوم واحتجوا بهذا الحديث ولا حجة فيه لانه انما كان من مغل الارض ومنعه قوم الا ان كان لا يضر بالسعر وهو متجده ارفاقا بالناس ثم محل هذا الاختلاف ان لم يكن في حال الضيق والا فلا يجوز الادخار في تلك الحالة اصلا (قوله باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد) ذكر فيه حديث عائشة في قصة هذا امرأة ابي سفيان وسأني شرحه بعد اربعة ابواب وحديث ابي هريرة اذا انفقت المرأة من كسب زوجها وقدم شرحه في اواخر النكاح (قوله باب نفقة المرأة) وقفت هذه الترجمة وحديثها متأخرة عن الباب الذي بعده عند النسفي (قوله باب والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين الى قوله بصير) كذا في الابي ذروا لا كنرو في رواية كريمة الى قوله بما تعملون بصير (وقال رحمه وفصالة ثلاثون شهرا وقال وان تعاسرتم فترضع له اخرى لينفق ذو سعة من سعته)

عهد الله وميثاقه لتعملان فيها بما عمل به رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما عمل به فيها ابو بكر وبما عملت به فيها منسذوليتها والا فلا تكلماني فيها فقلت ادفعها اليها بذلك فدفعها اليكما بذلك انشدكم الله هل دفعتم اليها ما بذلك قال الرهط نعم قال فاقبل علي وعباس فقال انشدكم بالله هل دفعتم اليكما بذلك قالوا نعم قال اقتلتم ان مني قضاء غير ذلك فوالذي باذنه تقوم السماء والارض لا اقصي فيها قضاء غير ذلك حتى تقوم الساعة فان عجزتم عنها فادفعوا ما امانا كفيكما ما (باب نفقة المرأة اذا غاب عنها زوجها ونفقة الولد) * حدثنا ابن مقاتل اخبرنا عبد الله اخبرنا يونس عن ابن شهاب اخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت هند بنت سمية فقاتل رسول الله ان ابا سفيان رجل مسيك فهل على حرج ان اطعم من الذي له عيال قال لا الا بالمعروف * حدثنا يحيى بن عبد الرزاق عن معمر بن همام قال سمعت ابا هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا انفقت المرأة من كسب زوجها من غير امره فله نصف اجره (باب والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان يتم الرضاعة الى قوله بصير) وقال رحمه وفصالة ثلاثون شهرا وقال وان تعاسرتم فترضع له اخرى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه الى قوله بعد عسر يسرا

قبل دلت الآية الاولى على ايجاب الانفاق على المرضعة من اجل ارضاعها الولد سواء كانت في العصمة
 ام لا وفي الثانية الاشارة الى قدر المدة التي يجب ذلك فيها وفي الثالثة الاشارة الى مقدار الانفاق وانه
 بالنظر لحال المنفق وفيها ايضا الاشارة الى ان الارضاع لا يتعمد على الام وقد تقدم في اوائل النكاح في
 باب الارضاع بعد حولين البحث في معنى قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا واخرج الطبري عن ابن
 عباس ان ارضاع الحولين مختص بمن وضعت لسته اشهر فلهما وضعت لا اكثر من ستة اشهر نقص من
 مدة الحولين تمسك بقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وتعقب بمن زاد حملها على ثلاثين شهرا فانه يلزم
 اسقاط مدة الرضاعة ولا فائل به والصحيح انها محمولة على الغالب واخذ من الآية الاولى والثانية
 ان من ولد لسته اشهر فما فوقها التحق بالزوج (قوله وقال يونس) هو ابن يزيد وهنذا الاثروصله
 ابن وهب في جامعه عن يونس قال قال ابن شهاب فذكره الى قوله وتشاور واخرجه ابن جرير عن
 طريق عقيل عن ابن شهاب نحوه وقوله ضرار لما الى غيرها يتعلق بمنعها اي منعها يتنهي الى رضاع
 غيرها فاذا رضيت فليس له ذلك ووقع في رواية عقيل الوالدات احق برضاع اولادهن وليس لوالدة ان
 تضار ولدها فتأني رضاعه وهي تعطى عليه ما يعطى غيرها وليس للمولود له ان ينزع ولده منها ضرارا لها
 وهي تقبل من الاجر ما يعطى غيرها فان اراد فصال الولد عن تراض منهما وتشاور دون الحولين فلا
 بأس (قوله في آخر الكلام فصاله فطامه) هو تفسير ابن عباس اخرجه الطبري عنه وعن السدي
 وغيرهما والفصال مصدر يقال فاصلته افاصله مفاصلته وفصالا اذا فارقه من خاطئة كانت بينهما وفصال
 الولد منعه من شرب اللبن قال ابن بطال قوله تعالى والوالدات يرضعن لفظه لفظ الطبري ومعناه الامر لما
 فيه من الالتزام كقولك حسبك درهم اي اكتب بدرهم قال ولا يجب على الوالدة ارضاع ولدها اذا كان
 ابو حيا وموسر ابدليل قوله تعالى فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن قال وان تعاسرتم فسترضع له
 اخرى فدل على انه لا يجب عليها ارضاع ولدها ودل على ان قوله والوالدات يرضعن اولادهن سبق لمبلغ
 غاية الرضاعة التي مع اختلاف الوالدتين في رضاع المولود جعلت حدا فاصلا (قلت) وهذا احد القولين
 عن ابن عباس اخرجه الطبري من طريق علي بن ابي طلحة عنه وعن ابن عباس انه مختص بمن ولدت
 لسته اشهر كما تقدم قريبا اخرجه الطبري ايضا بسند صحيح الا انه اختلف في وصله او وقفه على
 عكرمة وعن ابن عباس قول ثالث ان الحولين لغاية الارضاع وان لارضاع بعدهما اخرجه الطبري
 ايضا ورجاله ثقات الا انه منقطع بين الزهري وابن عباس ثم اخرج باسناد صحيح عن ابن مسعود قال
 ما كان من رضاعة بعد الحولين فلا رضاع وعن ابن عباس ايضا بسند صحيح مثله ثم اسند عن قتادة قال
 كان ارضاعها الحولين فرضا ثم خفف بقوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة والقول الثاني هو الذي عول
 عليه البخاري ولهذا عقب الآية الاولى بالآية الثانية وهو قوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا
 وما جزم به ابن بطال من ان الخبر بمعنى الامر وقول الاكثر ان كان ذهب جماعة الى انها خبر عن
 المشروعية فان بعض الوالدات يجب عليهن ذلك وبعضهن لا يجب كما سيأتي بيانه فليس الامر على عمومته
 وهذا هو التشرع في العدول عن التصريح بالالزام كما يقال وعلى الوالدات ارضاع اولادهن كما جاء بعده
 وعلى الوارث مثل ذلك قال ابن بطال واكثر اهل التفسير على ان المراد بالوالدات هنا المبتونات
 المطلقات واجمع العلماء على ان اجرة الرضاع على الزوج اذا خرجت المطلقة من العدة والام بعد المبتونة
 اولى بالرضاعة الا ان وجد الاب من يرضع له بدون ما سألت الا ان لا يقبل الولد غيرها فتجبر بأجرة
 مثلها وهو موافق لما نقول هنا عن الزهري واختلفوا في المترجعة فقال الشافعي واكثر السكوفيين

وقال يونس عن الزهري
 نهى الله تعالى ان تضار
 والدة بولدها وذلك ان تقول
 الوالدة لست مرضعته
 وهي امثل له غذاء واشفق
 عليه وارفق به من غيرها
 فليس لها ان تأتي بعد ان
 يعطيها من نفسه ما جعل
 الله عليه وليس للمولود له
 ان يضار بولده والدة
 فيمنعها ان ترضعه ضرارا
 لها الى غيرها فلا جناح
 عليهما ان يسترضعا عن
 طبيب نفس الوالد والوالدة
 فان ارادا فصلا عن تراض
 منهما وتشاور فلا جناح
 عليهما بعد ان يكون ذلك
 عن تراض منهما وتشاور
 فصاله فطامه

باب عمل المرأة في بيت زوجها **حدثنا مسدد بن عيسى عن شعبة قال حدثني الحكم بن ابى ليلى حدثنا على ان فاطمة عليها السلام اتت النبي صلى الله عليه وسلم تشكو اليه ما تلقى في يدها من الرحي وبلغها ٤٥٧** انه جاءه رقيق فلم تصادفه فذكرت

ذلك اعانته فلما جاء اخبرته عائشة قال فاجاءنا وقد اخذنا مضاجعنا فذهبنا نقوم فقال على مكانكما فجاء فقعد بيني وبينها حتى وجدت برد قدميه على بطني فقال الا ادلكما على خير مما تانسان اذا اخذتما مضاجعكما او اوتيتما الى فراشكما فبينا ثلاثا وثلاثين واحدا ثلاثا وثلاثين وكبرا اربعا وثلاثين فهو خير لكما من خادم **باب** خادم المرأة **حدثنا** الحميدي **حدثنا** سفيان **حدثنا** عبيد الله بن ابى رزيم مع مجاهد **حدثنا** عبد الرحمن بن ابى ليلى **حدثنا** عن على ابن ابى طالب ان فاطمة عليها السلام اتت الى النبي صلى الله عليه وسلم تسأله خادما فقال الا اخبرك ما هو خير لك منه تسبحين الله عند منامك ثلاثا وثلاثين وتحمدين الله ثلاثا وثلاثين وتكبرين الله اربعا وثلاثين ثم قال سفيان احداهن اربع وثلاثون فارتكنها بعد قيل ولا ليلة صفين قال ولا ليلة صفين **باب** خدمة الرجل في اهله **حدثنا** محمد بن جريرة **حدثنا** شعبة عن الحكم

لا يلزمها ارضاع ولدها وقال مالك وابن ابى ليلى من الكوفيين يجبر على ارضاع ولدها مادامت متزوجة بوالده واحتج القائلون بانها لا تجبر بان ذلك ان كان لحرمة الولد فلا يتجبه لانها لا تجبر عليه اذا كانت مطلقة ثلاثا باجماع مع ان حرمة الولادة موجودة وان كان لحرمة الزوج لم يتجبه ايضا لانه لو اراد ان يستخدمها في حق نفسه لم يكن له ذلك في حق غيره اولى اه ويمكن ان يقال ان ذلك لحرمتها ما جيعا وقد تقدم كثير من مباحث الرضاع في اوائل النكاح والله اعلم **قوله باب** عمل المرأة في بيت زوجها **اورد** فيه حديث على في طلب فاطمة الخادم والحجة منه قوله فيه تشكو اليه ما تلقى في يدها من الرحي وقد تقدم الحديث في اوائل فرض الخمس وان شرحه يأتي في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وسأذكر شيئا مما يتعلق بهذا الباب في الباب الذي يليه ويستفاد من قوله الا ادلكما على خير مما سألتما ان الذي يلزم ذكر الله يعطى قوة اعظم من القوة التي يعاملها الخادم او تسهل الامور عليه بحيث يكون تعاطيه اموره اسهل من تعاطي الخادم لها هكذا استنبطه بعضهم من الحديث والذي يظهر ان المراد ان نفع النسيح مختص بالدار الآخرة ونفع الخادم مختص بالدار الدنيا والآخرة خير وابقى **قوله باب** خادم المرأة **اي** دل يشرع ويلزم الزوج اخذها ذلك كرفيه حديث على المذكور في الذي قبله وسياقه اخصر منه قال الطبري يؤخذ منه ان كل من كانت لها طاقة من النساء على خدمة بيتها في خير او طعن او غير ذلك ان ذلك لا يلزم الزوج اذا كان معروفا ان مثلها يلي ذلك بنفسه ووجه الاخذ ان فاطمة لما سألت اباها صلى الله عليه وسلم الخادم لم يأمر زوجها بان يكفيها ذلك اما باخذها خادما او باستئجار من يقوم بذلك او بتعاطي ذلك بنفسه ولو كانت كفاية ذلك الى على لامره به كما امره ان يسوق اليها صدقها قبل الدخول مع ان سوق الصدق ليس بواجب اذا رضيت المرأة ان تؤخره فكيف يأمره بما ليس بواجب عليه ويترك ان يأمره بالواجب وحكى ابن حبيب عن اصبغ وابن الماجشون عن مالك ان خدمة البيت تلزم المرأة ولو كانت الزوجة ذات قدر وشرف اذا كان الزوج معسرا قال ولذلك الزم النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بالخدمة الباطنة وعليا بالخدمة الظاهرة وحكى ابن بطال ان بعض الشيوخ قال لا نعلم في شيء من الآثار ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى على فاطمة بالخدمة الباطنة وانما جرى الامر بينهم على ما تعارفوه من حسن العشرة وجبل الاخلاق واما ان تجبر المرأة على شيء من الخدمة فلا اصل له بل الاجماع منع على ان على الزوج مؤنة الزوجة كلها ونقل الطحاوي الاجماع على ان الزوج ليس له اخراج خادم المرأة من بيتها فدل على انه يلزمه نفقة الخادم على حسب الحاجة اليه وقال الشافعي والكوفيون يفرض لها ولخادمها النفقة اذا كانت ممن تخدم وقال مالك والليث ومحمد بن الحسن يفرض لها ولخادمها اذا كانت خطيرة وشذاهل الظاهر فقالوا ليس على الزوج ان يخدمها ولو كانت بنت الخليفة وحجة الجماعة قوله تعالى وعاشروهن بالمعروف واذا احتاجت الى من يخدمها فامتنع لم يعاشرها بالمعروف وقد تقدم كثير من مباحث هذا الباب في باب الغيرة من اواخر النكاح في شرح حديث اسماء بنت ابى بكر في ذلك **قوله باب** خدمة الرجل في اهله **اي** بنفسه **قوله** كان يكون **سقط** لفظ يكون من رواية المستهلي والسرخسي وقد تقدم ضبط المهنة وانه بفتح الميم ويجوز كسرهما في كتاب الصلاة وقال ابن التين

ابن عتيبة عن ابراهيم عن الاسود بن يزيد سألت عائشة رضي الله عنها ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصنع في البيت قالت كان يكون في مهنة اهله

ضبط في الابهات بكسر الميم وضبطه الهروي بالفتح وحكى الازهرى عن شهر عن مشايخه ان كسرهما
خطا (قوله فاذا سمع الاذان خرج) تقدم شرحه مع شرح فيه الحديث مستوفى في ابواب فضل
الجماعة من كتاب الصلاة (تنبيه) وقع هذا للنسقي وحده ترجمة نصها باب هل لي من اجر في بني
ابى سلمة وبعده الحديث الا ترى في باب وعلى لوارث مثل ذلك بسنده ومتنه والراجح ما عند الجماعة
(قوله باب) اذ لم ينفق الرجل فللمرأة ان تأخذ بغير علمه ما يكفيها وولدها بالمعروف
أخذ المصنف هذه الترجمة من حديث الباب بطريق الاولى لانه دل على جواز الاخذ بكملة النفقة
فكذا يدل على جواز اخذ جميع النفقة عند الامتناع (قوله يحيى) هو ابن سعيد القطان وهشام هو
ابن عروة (قوله ان هند ابنت عتبة) كذا في هذه الرواية هند ابى الصرف ووقع في رواية الزهرى عن
عروة الماضية في المظالم بغير صرف هند بنت عتبة بن ربيعة اى ابن عبد شمس بن عبد مناف وفي رواية
الشافعى عن انس بن عياض عن هشام ان هند ام معاوية وكانت هند لما قتل ابوها عتبة وعمها شيبة
واخوها الواسد يوم بدر شق عليها فلما كان يوم احد وتل حزة فرحت بذلك وعمدت الى بطنه فشقها
واخذت كبده فلا كتها ثم انظمتها فلما كان يوم الفتح ودخل ابوسفيان مكة مسلما بعد ان اسرته خيل
النبي صلى الله عليه وسلم تلك الليلة فاجاره العباس غضبت هند لاجل اسلامه واخذت بلحمته ثم انها
بعد استقرار النبي صلى الله عليه وسلم بمكة جاءت فاسلمت وبايعت وقد تقدم في اواخر المناقب انها قالت
له يا رسول الله ما كان على ظهر الارض من اهل خباء احب الى ان يذلو من اهل خيالك وما على ظهر الارض
اليوم خباء احب الى ان يعزوا من اهل خيالك فقال ايضا والذي نفسي بيده ثم قالت يا رسول الله ان
اباسفان الخ وذكر ابن عبد البر انها ماتت في المحرم سنة اربع عشرة يوم مات ابو جحافة والد ابى بكر
الصديق وخرج ابن سعد في الطبقات ما يدل على انها عاشت بعد ذلك فروى عن الواقدي عن ابن ابى
سبرة عن عبد الله بن ابى بكر بن حزم ان عمر استعمل معاوية على عمل اخيه فلم يزل واليا الى ان قتل
واستخاف عثمان فأفره على عمله واقره بولاية لشام جميعا وشخص ابوسفيان الى معاوية ومعه ابناه
عتبة وعنيسة فكتب هند الى معاوية قد قدم عليك ابوك واخوك فاجل اباك على فرس واعطه
اربعة آلاف درهم واجل عتبة على بغل واطع الف درهم واجل عنيسة على حمار واعطه الف
درهم ففعل ذلك فقال ابوسفيان اشهد بالله ان هذا عن رأى هند (قلت) كان عتبة منها وعنيسة من
غيرها امه عاتكة بنت ابى ازيهر الازدى وفي الامثال لبيد انى انها عاشت بعد وفاة ابى سفيان فانه ذكر
نصه فيها ان رجلا سأل معاوية ان يزوجه امه فقال انها قدمت عن الولد وكانت وفاة ابى سفيان في خلافة
عثمان سنة اثنين وثلاثين (قوله ان اباسفان) هو صخر بن حرب بن امية بن عبد شمس زوجها وكان
قد رأس في قريش بعد وفاة بنو سارهم في احد وساق الاحزاب يوم الخندق ثم اسلم ليلة الفتح كما تقدم
مبسوطا في المغازى (قوله رجل شحيح) تقدم قبل ثلاثة ابواب رجل مسيل واختلف في ضبطه
قالا كثر بكسر الميم وتشديد السين على المبالغة وقيل بوزن شحيح قال النووى هذا هو الاصح من حيث
اللغة وان كان الاول شهر في الرواية لم يظهر لي كون الثانى اصح فان الآخر مستعمل كثيرا مثل شريب
وسكبر وان كان المحقق ايضا فيه نوع مبالغة لكن المشدد ابغ وقد تقدمت عبارة النهاية في كتاب
الاشخاص حيث قال المشهور في كتب اللغة الفتح والتخفيف وفي كتب الحديثين الكسروا تشديد
والشع البخل مع حرص والشع اعم من البخل لان البخل يخص منع المال والشع بكل شئ وقيل
الشع لازم كالطبع والبخل غير لازم قال القمطى لم ترد هند وصف ابى سفيان بالشع في جميع احواله

فاذا سمع الاذان خرج
باب اذا لم ينفق الرجل
فللمرأة ان تأخذ بغير علمه
ما يكفيها وولدها
بالمعروف (حدثني محمد
ابن المثنى حدثنا يحيى عن
هشام قال اخبرني ابى عن
عائشة ان هند ابنت عتبة
قالت يا رسول الله ان ابى
سفيان رجل شحيح
وليس يعطينى ما يكفينى
ورلدى

وانما وصفت حالها معه وانه كان يقر عليها وعلى اولادها وهذا لا يستلزم البخل مطلقا فان كثيرا من
الرؤساء يفعل ذلك مع اهله ويؤثر الاجانب استئلا قالهم (قلت) وورد في بعض الطرق لقول هذا
سبب يأتي ذكره قريبا (قوله الاما اخذت منه وهو لا يعلم) زاد الشافعي في روايته مرافه على في
ذلك من شيء ووقع في رواية الزهري قول علي حرج ان اطعم من الذي له عيالنا (قوله فقال خذني ما
يكفيك وولدك بالمعروف) في رواية شعيب عن الزهري التي تقدمت في المظالم لا حرج عليك ان
تطعمهم بالمعروف قال القرطبي قوله خذني امر اباحه بدليل قوله لا حرج والمراد بالمعروف والقدر
الذي عرف بالعادة انه لكفاية قال وهذه الاباحة وان كانت مطلقة لفظا لكنها مقيدة معنى كانه قال
ان صح ما ذكره وقال غيره يحتمل ان يكون صلى الله عليه وسلم علم صدقها فيما ذكره فاستغنى عن
التقييد واستدل بهذا الحديث على جواز ذكر الانسان بما لا يعجبه اذا كان على وجه الاستفتاء
والاشتكاء ونحو ذلك وهو واحد المواضع التي تباح فيها الغيبة وفيه من القوائد جواز ذكر الانسان
بالتعظيم كالغيب والكناية كذا قيل وفيه نظر لان اباسفيان كان مشهورا بكنيته دون اسمه فلا يدل
قولها ان اباسفيان على ارادة التعظيم وفيه جواز استماع كلام احد الخصمين في غيبة الآخر وفيه ان
من نسب الى نفسه امر اعليه فيه غضاضة فليقرنه بما يقيم عذره في ذلك وفيه جواز سماع كلام الاجنبية
هنا الحكم والافتاء عند من يقول ان صوتها عورة ويتول جازها للضرورة وفيه ان القول قول
الزوجة في قبض النفقة لانه لو كان القول قول الزوج انه منفق لكلفت هذه البينة على اثبات هدم
الكفاية واجاب المازري عنه بانه من باب تعليق الفتيلا القضاء وفيه وجوب نفقة الزوجة وانها
مقدرة بالكفاية وهو قول اكثر العلماء وهو قول للشافعي حكاه الجويني والمشهور عن الشافعي انه
قدرها بالامداد فعلى الموسر كل يوم مدان والمتوسط مدون نصف والمعسر مدون تقريرها بالامداد رواية
عن مالك ايضا قال النووي في شرح مسلم وهذا الحديث حجة على اصحابنا (قلت) وليس صريحا في
الرد عليهم لكن التقدير بالامداد يحتاج الى دليل فان ثبت حملت الكفاية في حديث الباب على القدر
المقدر بالامداد فكانه كان يعطيها وهو موسر ما يطى المتوسط فأذن لها في اخذ التكملة وقد تقدم
الاختلاف في ذلك في باب وجوب النفقة على الاهل وفيه اعتبار النفقة بحال الزوجة وهو قول الحنفية
واختار الخصاص منهم انها معتبرة بحال الزوجين معا قال صاحب الهداية وعليه القوي والحجة فيه ضم
قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته الآية الى هذا الحديث وذهبت الشافعية الى اعتبار حال الزوج
تمسكا بالآية وهو قول بعض الحنفية وفيه وجوب نفقة الاولاد بشرط الحاجة والاصح عند الشافعية
اعتبار الصغرا والزمانة وفيه وجوب نفقة خادم المرأة على الزوج قال الخطابي لان اباسفيان كان رئيس
قومه ويعدان بمنع زوجته واولاده النفقة فكانه كان يطعمها قدر كفايتها واولادها دون من يتخدمهم
فأضافت ذلك الى نفسها لان خادمها داخل في جملتها (قلت) ويحتمل ان يمسك لذلك بقوله في بعض
طرقه ان اطعم من الذي له عيالنا واستدل به على وجوب نفقة الابن على الاب ولو كان الابن كبيرا وتعقب
بأنها راقعة عين ولا عموم في الافعال فيحتمل ان يكون المراد بقولها ابني بعضهم اي من كان صغيرا
او كبيرا زمتنا لاجمعهم واستدل به على ان من له عند غيره حق وهو عاجز عن استيفائه جازله ان يأخذ
من ماله قدر حقه بخير اذنه وهو قول الشافعي وجماعة وتسمى مسألة الطفر والراجع عندهم لا يأخذ
غير جنس حقه الا اذا عذر جنس حقه وعن ابى حنيفة المنع عنه يأخذ جنس حقه ولا يأخذ من
غير جنس حقه الا احدا التقدين بدل الآخر وعن مالك ثلاث روايات كنه هذه الآراء وعن احمد المنع

الاما اخذت منه وهو
لا يعلم فقال خذني ما يكفيك
وولدك بالمعروف

مطلقا وقد تقدمت الإشارة الى شيء من ذلك في كتاب الاشخاص والملازمة قال الخطابي يؤخذ من حديث هند جواز اخذ الجنس وغير الجنس لان منزل الشحيح لا يجمع كل ما يحتاج اليه من النفقة والسكوة وسائر المرافق اللازمة وقد اطلق لها الاذن في اخذ الكفاية من ماله قال ويدل على صحة ذلك قولها في رواية اخرى وانه لا يدخل على بيتي ما يكفيني ووالدي (قلت) ولادلالة فيه لما ادعاه من ان بيت الشحيح لا يحتوي على كل ما يحتاج اليه لانهافت الكفاية مطلقا فتناول جنس ما يحتاج اليه وما لا يحتاج اليه ودعواه ان منزل الشحيح كذلك مسلمة لكن من اين لان منزل ابي سفيان كان كذلك والذي يظهر من سياق القصة ان منزله كان فيه كل ما يحتاج اليه الا انه كان لا يمكنها الا من القدر الذي اشارت فاستأذنت ان تأخذ زيادة على ذلك بغير علمه وقد وجه ابن المنير قوله ان في قصة هند دلالة على ان لصاحب الحق ان يأخذ من غير جنس حقه بحيث يحتاج الى التقويم لانه عليه الصلاة والسلام اذن له ان يقرض لنفسها وعياله ما قدر الواجب وهذا هو التقويم بعينه بل هو اذن منه واعسر واستدل به على ان للمرأة مدد في القيام على اولادها وكفالتهم والافتاق عليهم وفيه اعتماد العرف في الامور التي لا تحريدها من قبل الشرع وقال القرطبي فيه اعتبار العرف في الشرعيات خلافا لمن انكر ذلك لفظا وعمل به معنى كاشافية كذا قال والشافعية انما انكروا العمل بالعرف اذا عارضه النص الشرعي اولم يرشد النص الشرعي الى العرف واستدل به الخطابي على جواز القضاء على الغائب وسيأتي في كتاب الاحكام ان البخاري ترجم القضاء على الغائب وورد هذا الحديث من طريق سفيان الثوري عن هشام بلفظ ان ابا سفيان رجل شحيح فاحتاج ان يأخذ من ماله قال خذني ما يكفيني وولدي بالمعروف وذكر النووي ان جمعا من العلماء من اصحاب الشافعي ومن غيرهم استدلووا بهذا الحديث لذلك حتى قال الرافعي في القضاء على الغائب احتج اصحابنا على الحنفية في منعهم القضاء على الغائب بقصة هند وكان ذلك قضاء من النبي صلى الله عليه وسلم على زوجها وهو غائب قال النووي ولا يصح الاستدلال لان هذه القصة كانت بمكة وكان ابو سفيان حاضرا بها وشرط القضاء على الغائب ان يكون غائبا عن البلد او مستترا لا يقدر عليه او متعززا ولم يكن هذا الشرط في ابي سفيان موجودا فلا يكون قضاء على الغائب بل هو افتاء وقد وقع في كلام الرافعي في عدة مواضع انه كان اقاما واستدل بعضهم على انه كان غائبا بقول هند لا يعطيني اذلو كان حاضر القالت لا يتفق على لان الزوج هو الذي يباشر الانفاق وهذا ضعيف لجواز ان يكون عاداته ان يعطيها جلة ويأذن لها في الانفاق مفرقا نعم قول النووي ان ابا سفيان كان حاضرا بمكة حق وقد سبقه الى الجزم بذلك السهيلي بل اورد اخص من ذلك وهو ان ابا سفيان كان جالسا معها في المجلس لكن لم يسق اسناده وقد نظرت به في طبقات ابن سعد اخرج به بسند رجاله رجال الصحيح الا انه مرسل عن الشعبي ان هند لما بايعت وجاء قوله ولا يسرقن قالت قد كنت اصبت من مال ابي سفيان قتال ابو سفيان فما اصبت من مالي فهو حلال لك (قلت) ويمكن تعدد القصة وان هذا وقع لما بايعت ثم جاءت مرة اخرى فسألت عن الحكم وتكون فهمت من الاول احلال ابي سفيان لها ما مضى فسألت عما يستقبل لكن يشكل على ذلك ما اخرج به ابن منده في المعرفة من طريق عبد الله بن محمد بن زاذان عن هشام بن عروة عن ابيه قال قالت هند لابي سفيان اني اريد ان ابايع قال فان فعلت فاذهبي معك برجل من قومك فذهبت الى عثمان فذهب معها فدخلت منتقمة فقال يا بني ان لا تشركي الحديث وفيه فاما فرغت قالت يا رسول الله ان ابا سفيان رجل يخيل الحديث قال ما تقول يا ابا

سفيان قال اما يا بسا فلا واما رطباً فأب له وذكر ابو نعيم في المعرفة ان عبد الله تفرده بهذا السياق وهو
ضعيف واول حديثه يقتضي ان ابا سفيان لم يكن معها واخره يدل على انه كان حاضراً لكن يحتمل
ان يكون كل منهما توجه وحده او ارسل اليه لما اشتكت منه ويؤيد هذا الاحتمال الثاني ما أخرجه
الحاكم في تفسير المنحة من المستدرک عن فاطمة بنت عتبة ان ابا حذيفة بن عتبة ذهب بها وبأختها
هند بيابعان فلما اشترط ولايسرقن قالت هند لا ابايعك على السرقة اني اسرق من زوجي فكف حتى
ارسلني الى ابي سفيان يتجمل لهما منه فقال اما الرطب فتعم واما اليابس فلا والذي يظهر لي ان البخاري لم
يرد ان قصة هند كانت قضاء على ابي سفيان وهو غائب بل استدلل بها على صحة القضاء على الغائب ولو لم
يكن ذلك قضاء على غائب بشرطه بل لما كان ابو سفيان غير حاضر معها في المجلس واذن ايا ان تأخذ من
ماله بغير اذنه قدر كفايتها كان في ذلك نوع قضاء على الغائب فيحتاج من منعه ان يجيب عن هذا وقد انبني
على هذا خلاف يتفرع منه وهو ان الاب اذا غاب او امتنع من الانفاق على ولده الصغير اذن القاضي
للأم اذا كانت فيها اهلية ذلك في الاخذ من مال الاب ان امكن او في الاستقراض عليه والانفاق على
الصغير وهل لها الاستقلال بذلك بغير اذن القاضي وجهان ينبغي ان على الخلاف في قصة هند فان كانت
اقضاء جازاها الاخذ بغير اذن وان كانت قضاء فلا يجوز الا باذن القاضي ومما رجح به انه كان قضاء
لاقتيا التعبير بصيغة الامر حيث قال لها خذي ولو كان قبلاً لقال مثلاً لا حرج عليك اذا اخذت ولان
الاغلب من تصرفاته صلى الله عليه وسلم انما هو الحكم ومما رجح به انه كان قنوي وقوع لاستفهام في
القصة في قولها هل على جناح ولانه فوض تقدير الاستحقاق اليها ولو كان قضاء لم يقوضه الى المدعي ولانه
لم يستحلفها على ما ادعته ولا كافها البينة والجواب ان في ترك التحليفها او تكليفها البينة حجة لمن
اجاز للقاضي ان يحكم بعلمه فكانه صلى الله عليه وسلم علم صدقها في كل ما ادعت به وعن الاستفهام انه
لاستحالة فيه من طالب الحكم وعن تفويض قدر الاستحقاق ان المراد الموكول الى العرف كما تقدم
وسياتي بيان المذاهب في القضاء على الغائب في كتاب الاحكام ان شاء الله تعالى في تبيينه في اشكل على
بعضهم استدلال البخاري بهذا الحديث على مسألة الظفر في كتاب الاشخاص حيث ترجم له قصاص
المطلوم اذا وجد مال ظالمه واستدلاله به على جواز القضاء على الغائب لان الاستدلال به على مسألة
الظفر لا تكون الا على القول بأن مسألة هند كانت على طريق القنوي والاستدلال به على مسألة
القضاء على الغائب لا يكون الا على القول بأنها كانت حكماً والجواب ان يقال كل حكم يصدر من الشارع
فانه ينزل منزلة الافتاء بذلك الحكم في مثل تلك الواقعة فيصح الاستدلال بهذه القصة للسلبين والله اعلم
وقد وقع هذا الباب مقدماً على ما بين عند ابي نعيم في المستخرج (قوله **باب** حفظ المرأة
زوجها في ذات يده والنفقة) المراد بذات اليد المال وعطف النفقة عليه من عطف الخاص على العام
ووقع في شرح ابن بطال والنفقة عليه وزيادة لفظة عليه غير محتاج اليها في هذا الموضع وليست من
حديث الباب في شيء (قوله حدثنا ابن طاوس) اسمه عبد الله (قوله عن ابيه وابو الزناد) هو عطف
على ابن طاوس لا على طاوس وحاصله ان لسفيان بن عيينة فيه اسنادين الى ابي هريرة ووقع في مسند
الحديث عن سفيان وحدثنا ابو الزناد واخرجه ابو نعيم من طريقه (قوله خير نساء ركن الابل نساء
قريش وقال الاخر صالح نساء قريش) في رواية الكشي مني صلح بضم الصاد وتشديد الهمزة بعدها
مهملة وهي صيغة جمع وحاصله ان احد شيخي سفيان اقصر على نساء قريش وزاد الاخر صالح ووقع
عند مسلم عن ابن ابي عمير عن سفيان قال احدهما صالح نساء قريش وقال الاخر نساء قريش ولم اراه

باب حفظ المرأة زوجها
في ذات يده والنفقة
حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان حدثنا ابن
طاوس عن ابيه وابو الزناد
عن الاعرج عن ابي
هريرة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال خير
نساء ركن الابل نساء
قريش وقال الاخر صالح
نساء قريش احناه على ولده
في صغره وارعاه على زوج

عن سفيان الامميا لكن ظهر من رواية شبيب عن ابي الزناد الماضية في اول النكاح ومن رواية
معمر عن ابن طاوس عن مسلم ان الذي زاد لفظه صالح هو ابن طاوس ووقع في اوله عند مسلم من طريق
الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة بيان سبب الحديث ولفظه ان النبي صلى الله عليه وسلم
خطب ام هاني بنت ابي طالب فقالت يا رسول الله اني قد كبرت ولي عيال فذكر الحديث وقوله اخناه
علي عهدة ثم نون من الخنو وهو العطف والشفقة وارعاء من الرعاية وهي الابقاء قال ابن التين الحانية
عند اهل اللغة التي تقيم على ولدها فلا تزوج فان تزوجت فليست بحانية (قوله في ذات يده) قال قاسم
ابن ثابت في الدلائل ذات يده وذات يدينا ونحو ذلك صفة لهذوف مؤنث كانه يعني الحال التي هي بينهم
والمراد بذات يده ماله ومكسبه واما قولهم لقيته ذات يوم فالمراد بقائه او مرة فلما حذف الموصوف
وبقيت الصفة صارت كالحال (قوله ويذكر عن معاوية بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم)
اما حديث معاوية وهو ابن ابي سفيان فأخرجه احمد والطبراني من طريق زيد بن ابي غياث عن معاوية
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر مثل رواية ابن طاوس في جملة احاديث ورجاله موثقون وفي
بعضهم مقال لا يقدح واما حديث ابن عباس فأخرجه احمد ايضا من طريق شهر بن حوشب حديثي
ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب امرأة من قومه يقال لها سودة وكان لها خمسة صبيان
اوسمة من بعل لها مات فقالت له ما يعني منك الا ان لا تكون احب البرية الى الا اني اكرمك ان
تضعوه هذه الصبية عند راسك فقال لها يرحمك الله ان خير نساء ركن اعجاز الابل صالح نساء قريش
الحديث وسنده حسن وله طريق اخرى اخرجها قاسم بن ثابت في الدلائل من طريق الحكم بن ابان
عن عكرمة عن ابن عباس باختصار القصة وهذه المرأة يحتمل ان تكون ام هاني المذكورة في
حديث ابي هريرة فلعلها كانت تلقب بسودة فان المشهور ان اسمها فاختة وقيل غير ذلك ويحتمل ان
تكون امرأة اخرى وليست بسودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فان النبي صلى الله عليه وسلم
تزوجها اقبام بمكة بعد موت خديجة ودخل بها قبل ان يدخل بعائشة ومات وهي في عصمته وقد تقدم ذلك
واضحاً وتقدم شرح المتن مستوفى في اوائل كتاب النكاح ﴿ (قوله باب كسوة المرأة
المعروف) هذه الترجمة لفظ حديث اخرجته مسلم من حديث جابر المطول في صفة الطبع ومن جلته في
خطبة النبي صلى الله عليه وسلم بعرفة اتقوا الله في النساء ولهن عايكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف ولمالم
يكن على شرط البخاري اشار اليه واستنبط الحكم من حديث آخر على شرطه فأورد حديث علي في
الحلة السيرة وقوله فشققها بين نسائي قال ابن المنذر وجه المطابقة ان الذي حصل لزوجته فاطمة عليها
السلام من الحلة قطعة فريضتها اقتصادا بحسب الحال لا اسرافا واما حكم المسئلة فقال ابن بطال
اجمع العلماء على ان للمرأة مع النفقة على الزوج كسوتها وجوبا وذكر بعضهم انه يلزمه ان يكونها
من الثياب كذا والصحيح في ذلك ان لا يحمل اهل البلدان على غط واحد وان على اهل كل بلد ما يجري
في عادتهم بقدر ما يطيقه الزوج على قدر الكفاية لها وعلى قدر يسره وعسره اهـ وأشار بذلك الى الرد
على الساقية وقد تقدم البحث في ذلك في النفقة قريبا والكسوة في معناها وحديث علي سيأتي
شرحه مستوفى في كتاب اللباس ان شاء الله تعالى وقوله آتى الى النبي صلى الله عليه وسلم بالمدى اعطى
ثم ضمن اعطى معنى اهدى او ارسل فلذلك عداه بالي وهي بالتشديد وقد وقع في رواية النسائي بعثت وفي
رواية ابن عبدوس اهدى ولا تضمن فيها ومن قرأ الى بالتخفيف يلفظ حرف الجر واتى بمعنى جاء

في ذات يده ويذكر عن
معاوية وابن عباس عن
النبي صلى الله عليه وسلم
باب كسوة المرأة
بالمعروف حدثنا حجاج
ابن منهل حدثنا شعبه قال
اخبرني عبد الملك بن مبسر
قال سمعت زيدا بن وهب
عن علي رضي الله عنه قال
آتى الى النبي صلى الله
عليه وسلم حلة سيرة فلبستها
فرايت الغضب في وجهه
فشققها بين نسائي

باب عون المرأة زوجها في ولده **حدثنا** مسدد **حدثنا** جابر بن زيد عن عمرو بن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال هلك ابني وترك سبع بنات او تسع بنات فزوجت امرأة ثانيا فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تزوجت يا جابر فقلت نعم فقال ابكرا ام ثانيا قلت بل ثانيا قال فيها لاجارية تلاعها وتلاعها وتضاعفك قال فقلت له ان عبد الله **٤١٣** هلك وترك بنات وانى كرهت ان

لزمه ان يقول حلة سيرا بالرفع ويكون في الكلام حذف تقديره فأعطانيها فلبستها الى آخره قال ابن ابي شيبة عند الشيوخ ابي الحسن اني بالقصر اى جاء فيحتمل ان يكون المعنى جاءني النبي صلى الله عليه وسلم بحلة فحذف ضمير المتكلم وحذف الباء فاتصبت والحلة زارور داء والسيرة بكسر الميم المهملة وفتح التحتانية وبالمد من انواع الحرير وقوله بين نسائي يوهم زوجاته وليس كذلك فانه لم يكن له حينئذ زوجة الا فاطمة فالمراد بنسائه زوجته مع اقاربه وقد جاء في رواية بين القراطم **(قوله يا ب عون المرأة زوجها في ولده)** سقط في ولده من رواية النسي و ذكر فيه حديث جابر في تزويجه الثيب تقوم على اخواته وتصلحهن وكأ به استنبط قيام المرأة على ولدها من قيام امرأة جابر على اخواته ووجه ذلك منه بطريق الاولى قال ابن بطال وعون المرأة زوجها في ولده ليس بواجب عليها وانما هو من جبل العشرة ومن شبهة صالحات النساء وقد تقدم الكلام على خدمة المرأة زوجها اهل توجب عليها ام لا فرييا **(قوله يا ب نفقة المعسر على اهله)** ذكر فيه حديث ابي هريرة في قصة الذي وقع على امرأته في رمضان وقد تقدم شرحه مستوفي في كتاب الصيام قال ابن بطال وجه اخذ الترجمة منه انه صلى الله عليه وسلم اباح له اطعام اهله التمر ولم يقل له ان ذلك يجزى بك عن الكفارة لانه قد تعين عليه فرض النفقة على اهله بوجود التمر وهو الزم له من الكفارة كذا قال وهو شبه الدعوى فيحتاج الى دليل والذي يظهر ان الاخذ من جهة اهتمام الرجل بنفقة اهله حيث قال لما قيل له تصدق به فقال اعلني اقتر منافلو لا اهتمامه بنفقة اهله لبادر وتصدق **(قوله يا ب وعلى الوارث مثل ذلك وهل على المرأة منه شيء)** وضرب الله مثلا رجلين احدهما ابكم الآية كذا لا يذر ولا غيره بعد قوله ابكم الى قوله صراط مستقيم قال ابن بطال ما ملخصه اختلف السلف في المراد بقوله وعلى الوارث مثل ذلك فقال ابن عباس عليه ان لا يضاروه قال الشعبي ومجاهد والجمهور قالوا ولا غرم على احد من الورثة ولا يلزمه نفقة ولد الموروث وقال آخرون على من يرث الاب مثل ما كان على الاب من اجر الرضاع اذا كان الولد لاملاله ثم اختلفوا في المراد بالوارث فقال الحسن والنخعي هو كل من يرث الاب من الرجال والنساء وهو قول احمد واسحق وقال ابو حنيفة واصحابه هو من كان ذارحم محرم للمولود دون غيره وقال قبيصة بن ذؤيب هو المولود نفسه وقال زيد بن ثابت اذا خلف اما وعما فعلى كل منهما ارضاع الولد بقدر ما يرث وبه قال الثوري قال ابن بطال والى هذا القول اشار البخاري بقوله وعلى وهل على المرأة منه شيء ثم اشار الى رده بقوله تعالى وضرب الله مثلا رجلين احدهما ابكم قتل المرأة من الوارث منزلة الابكم من المتكلم اه وقد اخرج الطبري هذه الاقوال عن قائلها وسبب الاختلاف حمل المثلية في قوله مثل ذلك على جميع ما تقدم او على بعضه والذي تقدم الارضاع والانفاق والكسوة وعدم الاضرار قال ابن العربي قالت طائفة لا يرجع الى الجميع بل الى الاخير وهذا هو الاصل فن ادعى انه يرجع الى الجميع فعليه الدليل لان الاشارة بالافراد اقرب مذكور هو عدم الاضرار فرجع الجمل عليه ثم اورد حديث ام سلمة في سؤالها اهل لها اجر في الانفاق على اولادها من ابى سلمة ولم يكن لهم مال

اجبهن بمثلهن فزوجت امرأة تقوم عليهن وتصلحهن قتال بارك الله لك او خيرا **باب نفقة المعسر على اهله** **حدثنا** احمد بن يونس **حدثنا** ابراهيم بن سعد **حدثنا** ابن شهاب عن جابر بن عبد الرحمن عن ابي هريرة رضي الله عنه قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل فقال هلكت قال ولم قال وقعت على اهلي في رمضان قال فاعتق رقبة قال ليس عندي قال فصم شهرين متتابعين قال لا استطيع قال فاطعم ستين مسكينا قال لا اجد قاتني النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال ابن السائل قال ها انا ذا قال تصدق به ذا قال على احوج مناي رسول الله فوالذي بعثك بالحق ما بين لابتيها اهل بيت احوج من افضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت انياباه قال فأتتم اذا **باب وعلى الوارث مثل ذلك وهل على المرأة منه شيء** وضرب

الله مثلا رجلين احدهما ابكم الآية **حدثنا** موسى بن اسماعيل **حدثنا** وهيب اخبرنا هشام عن ابيه عن زينب بنت ابي سلمة عن ام سلمة قلت يا رسول الله هل لي من اجر في بني ابى سلمة ان انفق عليهم ولست بتاركهم هكذا وهكذا انما هم بني قال نعم لك اجر ما انفقت عليهم **حدثنا** محمد بن يوسف **حدثنا** سفيان عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت هذا رسول الله ان اباسفيان رجل شحيح فهل على جناح ان آخذ من ماله ما يكفيني وبني قال خذني بالمعروف

الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن ابي سلمة عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه فضلا فان حدث انه ترك وفاء صلى والاقال للمسلمين صالوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه الفتح قال انا اولي بالمؤمنين من انفسهم فمن توفي من المؤمنين قرئت ديناه على قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته باب المراضع من المواليات وغيرهن حديثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب اخبرني عروة ان زينب بنت ابي سلمة اخبرته ان ام جنيصة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت قلت يا رسول الله انكح اختي ابنة ابي سفيان قال وتجبين ذلك قلت نعم لست لك بمخلية واحب من شاركني في الخير اختي فقال ان ذلك لا يحل لي فقلت يا رسول الله فوالله انما تحدثت انك تريد ان تنكح ديرة بنت ابي سلمة فقال ابنة ام سلمة فقلت نعم قال فوالله لو لم تكن

فأخبرها ان لها اجر اذل على ان نفقة بنيتها لا تجب عليها اذ لو وجبت عليها لبين لها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وكذا قصة هند بنت عتبة فانه اذن لها في اخذ نفقة بنيتها من مال الاب فدل على انها تجب عليه دونها فأراد البخاري انه لما يلزم الامهات نفقة الاولاد في حياة الآباء فالحكم بذلك مستهزأ بعد الآباء ويقويه قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن اي رزق الامهات وكسوتهن من اجل الرضاع للابناء فكيف يجب لمن في اول الآيات وتجب عليهن نفقة الابناء في آخرها واما قول قبيصة فيرده ان الوارث لفظ يشمل الولد وغيره فلا يخص به وارث دون آخر الا بصحجة ولو كان الولد هو المراد لقيل وعلى المولود واما قول الحنفية فيلزم منه ان النفقة تجب على الخال لابن اخته ولا تجب على العم لابن اخته وهو تفصيل لادلالة عليه من الكتاب ولا السنة ولا القياس قاله اسمعيل القاضي واما قول الحسن ومن تابعه فتعقب بقوله تعالى وان كن اولات حمل فانهفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن فلما وجب على الاب الانفاق على من يرضع ولده ليغذي ويربي فكذلك يجب عليه اذا فطم فيغذيه بالطعام كما كان يغذيه بالرضاع مادام صغيرا ولو وجب مثل ذلك على الوارث لوجب اذا مات عن الحامل انه يلزم العصبية بالانفاق عليها لاجل ما في بطنها وكذا يلزم الحنفية الزام كل ذي رحم محرم وقال ابن المنير انما قصر البخاري الرد على من زعم ان الام يجب عليها نفقة ولدها وارضاعه بعد ابيه لدخولها في الوارث فيبين ان الام كانت كلا على الاب واجبة النفقة عليه ومن هو كل بالاصالة لا يقدر على شيء غالبا كيف يتوجه عليه ان ينفق على غيره وحديث ام سلمة صريح في ان انفاقها على اولادها كان على سبيل الفضل والتطوع فدل على ان لا وجوب عليها واما قصة هند فظاهرة في سقوط النفقة عنها في حياة الاب فيستصحب هذا الاصل بعد وفاة الاب وتعقب بأنه لا يلزم من السقوط عنها في حياة الاب السقوط عنها بعد فقده والافتقار للقيام بمصالح الولد بفقده فيحتمل ان يكون مراد البخاري من الحديث الاول وهو حديث ام سلمة في انفاقها على اولادها الجزء الاول من الترجمة وهو ان وارث الاب كالام يلزمه نفقة المولود بعد موت الاب ومن الحديث الثاني الجزء الثاني وهو انه ليس على المرأة شيء عند وجود الاب وليس فيه تعرض لما بعد الاب والله اعلم (قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم من ترك كلا) بفتح الكاف والتشديد والتنوين (اوضيا عا) بفتح الضاد المعجمة (قالى) بالتشديد كرفيه حديث ابي هريرة بلفظ من توفي من المؤمنين قرئت ديناه فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فلورثته واما لفظ الترجمة فأورده في الاستقراض من طريق ابي حازم عن ابي هريرة بلفظ من ترك مالا فلورثته ومن ترك كلا قالنا ومن طريق عبد الرحمن بن ابي عمرة عن ابي هريرة ومن ترك دنيا اوضيا عا فلما أتى فأنامولاه والضياع تقدم ضبطه وتفسيره في الكفالة وفي الاستقراض وتقدم شرح الحديث في الكفالة وفي تفسير الاحزاب ويأتي بقية الكلام عليه في كتاب الفرائض ان شاء الله تعالى واراد المصنف بادخاله في ابواب النفقات الاشارة الى ان من مات وله اولاد ولم يترك لهم شيئا فان نفقتهم تجب في بيت مال المسلمين والله اعلم (قوله باب المراضع من المواليات وغيرهن) كذا للجميع قال ابن التين ضبط في رواية بضم الميم وفتحها في اخرى والاول اولى لانه اسم فاعل من والت توالى (قلت) وليس كما قال بل المضبوط في معظم الروايات بالفتح وهو من الموالى لا من الموالاة وقال ابن بطال كان الاول ان يقول المواليات جمع مولاة واما المواليات فهو جمع المولى جمع التكسير ثم جمع

دينتي في حجري ما حلت لي انها ابنة اخي من

الرضاعة ارضعتني وابا سلمة تويبة فلا تعرضن على بناتكن ولا اخواتكن وقال شعيب عن الزهري قال عروة ثوبية اعتقها ابو لهب

موالى جمع السلامة بالالف والتاء فصار مواليات ثم ذكر حديث ام حبيبة في قولها انكح اخني وفي قوله صلى الله عليه وسلم لما ذكرته له مرة بنت ابى سلمة فقال بنت ام سلمة وانما استبنتها في ذلك ليرتب عليه الحكم لان بنت ابى سلمة من غير ام سلمة تحمل له لو لم يكن ابو سلمة رضيعه لانها ليست ربيبة بخلاف بنت ابى سلمة من ام سلمة وقد تقدم شرح الحديث مستوفى في كتاب النكاح وقوله في آخره قال شعيب عن الزهري قال عروة ثوبية اعتقها ابوطيب تقدم هذا التعليق موصولا في جملة الحديث الذي اشترت ابيه في اوائل النكاح وسياق مرسل عروة اتم مما هنا وتقدم شرحه واراد بذلك كرهنا ايضا ان ثوبية كانت مولاة ليطابق الترجمة ووجه ايرادها في ابواب النفقات الاشارة الى ان ارضاع الام ليس متحكما بل لها ان ترضع ولها ان تمتنع فاذا امتنعت كان للاب او الولي ارضاع الولد بالاجنية حرة كانت او امة متبرعة كانت او بأجرة والابرة تدخل في النفقة وقال ابن بطال كانت العرب تتركه رضاع الاماء وترغب في رضاع العرب لانه نجابة الولد فاعلمهم النبي صلى الله عليه وسلم انه قد رضع من غير العرب وانجب وان رضاع الاماء لا يهجن اه وهو معنى حسن الا انه لا يفيد الجواب عن السؤال الذي اوردته وكذا قول ابن المنير اشار المصنف الى ان حرمة الرضاع تنتشر سواء كانت المرضعة حرة ام امة والله اعلم في خاتمة في شتمل كتاب النفقات من الاحاديث المرفوعة على خمسة وعشرين حديثا المعلق منها ثلاثة وجميعها مكررا لثلاثة احاديث وهي حديث ابى هريرة الساعى على الارملة وحديث ابن عباس ومعاوية في نساء قريش وهما معان وان ووافقه مسلم على تخرج جميع حديث ابى هريرة دونها وفيه من الآثار الموقوفة عن الصحابة والتابعين ثلاثة آثار الحسن في اوله واثار الزهري في الوالدات يرضعن واثار ابى هريرة المتصل بحديث افضل الصدقة ما ترك من غنى الحديث وفيه تقول المرأة اما ان تعطيني وامان تطلقني الخ وبين في آخره انه من كلام ابى هريرة فهو موقوف متصل الاسناد وهو من افراده عن مسلم بخلاف غالب الآثار التي يوردها فانها معلقة والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الاطعمة

بسم الله الرحمن الرحيم
في كتاب الاطعمة وقول
الله تعالى كلوا من طيبات
ما رزقناكم الآية وقوله
انفقوا من طيبات ما كسبتم
وقوله كلوا من الطيبات
واعملوا صالحا اتي بما
تعملون عليهم في حديثنا
محمد بن كثير اخبرنا
سفيان عن منصور عن
ابى وائل عن ابى موسى
الاشعري رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال

وقول الله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم الآية وقوله انفقوا من طيبات ما كسبتم وقوله كلوا من الطيبات واعملوا صالحا كذا في اكثر الروايات في الآية الثانية انفقوا على وفق التلاوة ووقع في رواية النسفي كلوا بدل انفقوا وهكذا في بعض الروايات عن ابى الوقت وفي قليل من غيرها وعليها شرح ابن بطال وانكرها وتبعه من بعده حتى زعم عياض انها كذلك للجميع ولم ارها في رواية ابى ذر الا على وفق التلاوة كذا كرت وكذا في نسخة معتددة من رواية كريمة ويؤيد ذلك ان المصنف ترجم بهذه الآية وحدها في كتاب البيوع فقال باب قوله انفقوا من طيبات ما كسبتم كذا وقع على وفق التلاوة للجميع الا النسفي وعليه شرح ابن بطال ايضا وفي بعض النسخ من رواية ابى الوقت وزعم عياض انه وقع للجميع كلوا الا باذرع عن المستمل فقال انفقوا وتقدم هناك التنبيه على انه وقع على الصواب في كتاب الزكاة حيث ترجم باب صدقة الكسب والتجارة لقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ولا اختلاف بين الرواة في ذلك ويحسن التمسك به في ان التغيير فيما عداه من النسخ والطيبات جمع طيبة وهي تطلق على المستلذذ مما لا ضرر فيه وعلى النظيف وعلى ما لا أذى فيه وعلى الحلال فمن الاول قوله تعالى يسألونك ماذا احل لهم قل احل لكم الطيبات وهذا هو الراجح في تفسيرها

اذ لو كان المراد الحلال لم يزد الجواب على السؤال ومن الثاني قبيحوا صعبا طيبا ومن الثالث هذا يوم
طبيب وهذه ليلة طيبة ومن الرابع الآية الثانية في الترجمة فقد تقدم في تفسيرها في الزكاة ان المراد
بالسجدة الحلال وجاء ايضا ما يدل على ان المراد بها الجيد لا قترانها بالثمن عن الانفاق من الحديث والمراد
به الردى كذلك فسر ابن عباس وورد فيه حديث مرفوع ذكره في باب تعليق القنوف في المسجد من
اوائل الصلاة من حديث عوف بن مالك ووضح منه فيما يتعلق بهذه الترجمة ما أخرجه الترمذي من
حديث البراء قال كنا اصحاب نخل فكان الرجل يأتي بالتفوف فيعلقه في المسجد وكان بعض من لا يرغب في
التفوف يأتي بالتفوف من الحشيش والشبص فيعلقه قزلات هذه الآية ولا يعموا الحديث منه تنفقون فكانا
بعد ذلك يجيء الرجل بصالح ما عنده ولا يداود من حديث سهل بن حنيف فكان الناس يتعمدون شرار
ثمارهم ثم يخرجونها في الصدقة قزلات هذه الآية وليس بين تفسير الطبيب في هذه الآية بالحلال وبما
يستلزم منافاة ونظيرها قوله تعالى بحل لهم الطبيات ويحرم عليهم الخبائث وقد جعلها الشافعي أصلا في
تحریم ما تستخذه العرب مما لم يرد فيه نص بشرط سيأتي بيانه وكان المصنف حيث أورد هذه الآيات
لمح بالحديث الذي أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أيها الناس
إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال يا أيها الرسل كلوا من الطيبات
واعملوا صالحا وقال يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم الحديث وهو من رواية فضيل
ابن مرزوق وقد قال الترمذي انه تفرد به وهو ممن انفرد مسلم بالاحتجاج به دون البخاري وقد وثقه
ابن معين وقال أبو حاتم بهم كثيرا ولا يحتاج به وضعفه النسائي وقال ابن حبان كان يخطئ على الثقات
وقال الخليلي عيب على مسلم أخرجه فكان الحديث لما لم يكن على شرط البخاري اقتصر على إيراد في
الترجمة قال ابن بطال لم يخالف أهل التأويل في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم
التي لكم إنما أنزلت فيمن حرم على نفسه لذبا طعاما واللذات المباحة ثم ذكر المصنف ثلاثة أحاديث
تتعلق بالجوع والشبع * الأول حديث أبي موسى (قوله اطعموا الجائع وعودوا المريض)
الحديث تقدم في الوليمة من كتاب النكاح بلفظ اجيبوا الداعي بدل اطعموا الجائع ومخرجهما واحد
وكان بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ الآخر قال المكرمانى الامر هنا للنسب وقد يكون واجبا في بعض
الاحوال اهـ ويؤخذ من الامر باطعام الجائع جواز الشبع لانه مادام قبل الشبع فصحة الجوع
قائمة به والامر باطعامه مستمر (قوله وفكروا العاني) أي خلصوا الاسير من فسكت الشئ فانك
(قوله قال سفيان والعاني الاسير) تقدم بيان من ادرجه في النكاح وقيل للاسير عان من غنى يعنو
اذا خضع * الحديث الثاني حديث أبي هريرة (قوله ما شبع آل محمد من طعام ثلاثة ايام حتى قبض)
في رواية مسلم من طريق يزيد بن كيسان عن أبي حازم بلفظ ما شبع محمد وأهل بيته ثلاثة ايام تباعا أي متواليه
وسبأني بعد هذا من حديث عائشة التقييدا أيضا بثلاث لكن فيه من خبر البر عنده مسلم ثلاث ايام
ويؤخذ منها ان المراد بالايام هنا بلياليها كما ان المراد بالليالي هنا بالايامها وان الشبع المنفي بقيد التوالي
لا مطلقا ولمسلم والترمذي من طريق الاسود عن عائشة ما شبع من خبر شعير يومين متتابعين ويؤخذ
مقصوده من جواز الشبع في الجملة من المفهوم والذي يظهر ان سبب عدم شبعهم غالبا كان بسبب قلة
الشئ عندهم على انهم كانوا قد يجوعون ولكن يترثون على انفسهم وسيأتي بعد هذا في الرقاق ايضا من
وجه آخر عن أبي هريرة خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يشبع من خبر الشعير وبأني
بسط القول في شرحه في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى * الحديث الثالث (قوله وعن أبي حازم عن

اطعموا الجائع وعودوا
المريض وفكروا العاني
قال سفيان والعاني الاسير
* حديثنا يوسف بن
عيسى حديثنا محمد بن
فضيل عن ابيه عن ابي
حازم عن ابي هريرة قال
ما شبع آل محمد صلى الله
عليه وسلم من طعام ثلاثة
ايام حتى قبض * وعن
ابي حازم عن

ابى هريرة قال اصابني جهد شديد (هو موصول بالسناد الذي قبله) ذكر محدث لذي بار الحلبية برهان الدين ان شيخنا الشيخ سراج الدين البلقيني استشكل هذا التركيب وقال قوله وعن ابي حازم لا يصح حذفه على قوله عن ابيه لانه يلزم منه استقطا فضيل فيكون منقطعا اذ يصير التقدير عن ابيه وعن ابي حازم قال ولا يصح حذفه على قوله وعن ابي حازم لان المحدث الذي لم يبين هو محمد بن فضيل فيلزم الانتطاع ايضا قال وكان اللائق ان يقول وبه الى ابي حازم انتهى وكأنه تلقفه من شيخنا في مجلس سماعه للبخاري والا فلم يسمع بأن الشيخ شروح هذا الموضع والاول مسلم والثاني مردود لانه لا مانع من حذف الراوي لحديث على الراوي بعينه لحديث آخر فكان يوسف قال حدثنا محمد بن فضيل عن ابيه عن ابي حازم بكنا وعنه ابي حازم بكنا واللائق الذي ذكره صحيح لكنه لا يتعين بل لو قال وبه الى ابيه عن ابي حازم اصح او حذف قوله عن ابيه فقال وبه عن ابي حازم لصح وحديثا يكون به مقدرة المقدر في حكم الملفوظ ووضح منه ان قوله وعن ابي حازم معطوف على قوله حدثنا محمد بن فضيل الخ فحذف ما بينهما للعلم به وزعم بعض الشراح ان هذا متعلق وليس كما قال فقد اخرج ابو يعلى عن عبد الله بن عمر بن ابيان عن محمد بن فضيل بسند البخاري فيه قطهراته معطوف على السند المذکور كما قلناه ولا والله الحمد (قوله اصابني جهد شديد) اي من الجوع والجهد تدم انه بالضم وبالفتح غني والمراد به المشقة وهو في كل شيء بحسبه (قوله فاستقرأته آية) اي سأته ان يقرأ على آية من القرآن معينة على طريق الاستفادة وفي غالب النسخ فاستقرأته بغير همز وهو جائز على التسهيل وان كان اصله الهزلة (قوله قد دخل داره وفتحها على) اي قراها على وانهمنى اياها ووقع في ترجمه ابي هريرة في الحلبية لابي نعيم من وجه آخر عن ابي هريرة ان الآية المذكورة من سورة آل عمران وفيه قلت له اقراني وانما لا اريد القراءة وانما اريد الاطعام وكأنه سهل الهزلة فلم يفتن عمر لمزاده (قوله فخررت لوجهي من الجهد) اي الذي اشار اليه اولا وهو شدة الجوع ووقع في الرواية التي في الحلبية انه كان يومئذ صائما وانه لم يجد ما يظطر عليه (قوله فأمرني بحس) بضم العين المهملة بعدها مهملة هو الفتح الكبير (قوله حتى استوى بطني) اي استقام من امتلائه من اللبن (قوله كالقدح) بكسر التاء وسكون الدال بعدها حاء مهملة هو السهم الذي لا ريش له وسيأتي لابي هريرة قصة في شرب اللبن طوله في كتاب الرقان وفيها انه قال اشرب فقال لا اجده مساعرا يستفاد منه جواز الشبع ولو جعل المراد بنبي المساع على ما جرت به عادته لانه اراد انه زاد على الشبع والله اعلم في تنبيهه ذكر لي محدث لذي بار الحلبية برهان الدين ان شيخنا سراج الدين البلقيني قال ليس في هذه الاحاديث الثلاثة ما يدل على الاطعمة المترجم عليها المتوفى بها الآيات المذكورة (قلت) وهو ظاهر اذا كان المراد مجرد ذكر انواع الاطعمة اما اذا كان المراد بها ذلك وما يتعلق به من احوالها وصفاتها فالمناسبة ظاهرة لان من جملة احوالها الناشئة عنها لشبع والجوع ومن جملة صفاتها الحل والحرمه والمستلذ والمستهجن ومما ينشأ عنها الاطعام وتركه وكل ذلك ظاهر من الاحاديث الثلاثة واما الآيات فانها تضمنت الاذن في تناول الطيبات فكأنه اشار بالاحاديث الى ان ذلك لا يختص بنوع من الحل ولا بالمستلذ ولا بالمستهجن ولا بالشبع ولا بسد الرمق بل يتناول ذلك بحسب الوجدان وبحسب الحاجة والله اعلم (قوله تولى ذلك) اي بآمره من اشباعي ودفع الجوع عني رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكي الكرماني ان في رواية تولى الله ذلك قال ومن على هذا مفعول وعلى الاول فاعل انتهى ويكون تولى على الثاني بمعنى ولى (قوله ولا ما قرأها منك) فيه شعار بان عمر لما قراها عليه توقف فيها وفي شيء منها حتى ساع لابي هريرة ما قال ولذت اقره عمر على قوله (قوله ادخلت) اي الدار

ابى هريرة قال اصابني
جهد شديد فلقيت عمر بن
الخطاب فاستقرأته آية
من كتاب الله فدخل
داره وفتحها على فثبت
غير بعيد فخررت لوجهي
من الجهد والجوع فاذا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قائم على راسي فقال
يا ابا هريرة فقلت لبيك
رسول الله وسعديك فاخذ
بيدي فأفانني وعرف
لذي بي فأطلقني الى رحله
فأمرني بحس من لبن
فشربت منه ثم قال عد
فأشرب يا ابا هريرة فعدت
فشربت ثم قال عد فعدت
فشربت حتى استوى
بطني فصارت كالقدح قال
فلقيت عمر وذكرت له
الذي كان من امرى وقلت
له تولى ذلك من كان احق
به منك يا عمر والله لقد
استقرأتك الآية ولانا
اقرها منك قال عمر والله
لان اكون ادخلت احب
الى من ان يكون لي مثل

واطعمتك (قوله جمر النعم) اي الابل وللعمر منها فضل على غيرها من انواعها وقد تقدم في المناقب
البحث في تخصيصها بالذكر والمراد به وتقدم من وجه آخر عن ابي هريرة كنت استقرئ
الرجل الآية وهو معي كي ينقلب معي فيطعمني قال ابن بطال فبسه انه كان من عادتهم اذا استقرأ
احدهم صاحبه القرآن ان يحمله الى منزله ويطعمه ما يسرو ويحمل ما وقع من عمر على انه كان له شغل
عاقبه عن ذلك او لم يكن عنده ما يطعمه حيث ذكروا انتهى وبعد الاخير تأسف عمر على فوت ذلك وذكر
حدث الديار الحلبية ان شيخنا سراج الدين البلقيني استبعد قول ابي هريرة لعمر لانا اقرها مثل
يا عمر من وجهين احدهما مهابة عمر والثاني عدم اطلاع ابي هريرة على ان عمر لم يكن يقرأها مثله
(قلت) عجيبت من هذا الاعتراض فانه يتضمن الطعن على بعض رواة الحديث المذکور بالغلط مع
وضوح توجيهه اما الاول فان ابا هريرة خاطب عمر بذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وفي حالة كان
عمر فيها في صورة الجلان منه فحسب عليه واما الثاني فيعكس ويقال وما كان ابو هريرة يقول ذلك
الا بعد اطلاعه فلهذا سمعها من لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انزلت وما سمعها عمر مثالا الا
بواسطة (قوله باب التسمية على الطعام والاكل باليمين) المراد بالتسمية على الطعام قول
بسم الله في ابتداء الاكل وصرح مارود في صفة التسمية ما أخرجه ابو داود والترمذي من طريق ام كلثوم
عن عائشة مرفوعا اذا اكل احدكم طعاما فليقل بسم الله فان نسي في اوله فليقل بسم الله في اوله وآخره وله
شاهد من حديث امية بن مخشئ عن ابي داود والنسائي واما قول النووي في ادب الاكل من الاذكار صفة
التسمية من اهم ما ينبغي معرفته والافضل ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان قال بسم الله كفاه
وحصلت السنة فلم ار لها ادعاء من الافضلية دلالة خاصة واما ما ذكره الغزالي في آداب الاكل من
الاجباء انه لو قال في كل لقمة بسم الله كان حسنا وانه يستحب ان يقول مع الاولى بسم الله ومع الثانية
بسم الله الرحمن ومع الثالثة بسم الله الرحمن الرحيم فلم ار لاستحباب ذلك دليلا والتكرار قديين هو
وجهه بقوله حتى لا يشغله الاكل عن ذكر الله واما قوله والاكل باليمين فيأتي البحث فيه وهو يتناول
من يتعاطى ذلك بنفسه وكذا بغيره بأن يحتاج الى ان يلقمه غيره ولكنه يمينه لا شماله (قوله اخبرنا
سفيان قال الوليد بن كثير اخبرني) كذا وقع هنا وهو من تأخير المصنف عن الراوي وهو جائز وقد
اخرجه الجسدي في مستنده وابونعيم في المستخرج من طريقه عن سفيان قال حدثنا الوليد بن كثير
واخرجه الاسماعيلي من رواية محمد بن خالد عن سفيان عن الوليد بالاعانة ثم قال في آخره فسألوه عن
اسناده فقال حدثني الوليد بن كثير واهل هذا هو السرفي سياق على بن عبد الله له على هذه الكيفية
وسفيان بن عيينة في هذا الحديث سند آخر اخرجه النسائي عن محمد بن منصور وابن ماجة عن محمد
ابن الصباح كلاهما عن سفيان عن هشام عن ابيه عن عمر بن ابي سلمة وقد اختلف على هشام في سنده
فكان البخاري عرج عن هذه الطريق لذلك (قوله عمر بن ابي سلمة) اي ابن عبد الاسد بن هلال
ابن عبد الله بن عمر بن مخزوم وامم ابي سلمة عبد الله وام عمر المذکور هي ام سلمة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم ولذلك جاء في آخر الباب الذي يليه وصفه بأنه ربيب النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كنت غلاما)
اي دون البلوغ يقال للصبي من حين يولد الى ان يبلغ الحلم غلام وقد ذكر ابن عبد البر انه ولد في السنة
الثانية من الهجرة الى المدينة بأرض الحبشة وتبعه غير واحد وفيه نظر بل الصواب انه ولد قبل ذلك
فتدصح في حديث عبد الله بن الزبير انه قال كنت انا وعمر بن ابي سلمة مع النسوة يوم الخندق وكان اكبر
منى بستين انتهى ومولدا بن الزبير في السنة الاولى على الصحيح فيكون مولد عمر قبل الهجرة بستين

جمر النعم في باب التسمية
على الطعام والاكل باليمين
حدثنا علي بن عبد الله
اخبرنا سفيان قال الوليد
ابن كثير اخبرني انه سمع
وهب بن كيسان انه سمع
عمر بن ابي سلمة يقول
١٠٠٠

(قوله في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم) بفتح الحاء المهملة وسكون الجيم أي في تربته وتحت نظره وأنه ير بيه في حضنه تر بيه الولد قال عياض الجعر يطلق على الحضن وعلى الثوب فيجوز فيه الفتح والكسر وإذا أريد به معنى الحضنة فبالفتح لا غير فان أريد به المنع من التصرف فبالفتح في المصدر وبالكسر في الاسم لا غير (قوله وكانت يدي تطيش في الصحفة) أي عند الأكل ومعنى تطيش وهو بالطاء المهملة والشين المعجمة بوزن تطير تتعزل فقبل إلى نواحي القصعة ولا يقتصر على موضع واحد قاله الطيبي قال الأصل اطيش يدي فاسند الطيش إلى يده مبالغة وقال غيره معنى تطيش تخف وتسرع وسيأتي في الباب الذي يليه بلفظ اكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم طعاما فجعلت أكل من نواحي الصحفة وهو يفسر المراد بالصحفة ما تشبع خمسة ونحوها وهي أكبر من القصعة ووقع في رواية الترمذي من طريق عروة عن عمر بن أبي سلمة أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنده طعام فقال ادن يا بني ويأتي في الرواية التي في آخر الباب الذي يليه أي النبي صلى الله عليه وسلم بطعام وعنده ربيبه والجمع بينهما أن مجيء الطعام وأق دخوله (قوله يا غلام سم الله) قال النووي أجمع العلماء على استحباب التسمية على الطعام في أوله وفي نقل الإجماع على الاستحباب نظر إلا أن أريد بالاستحباب أنه راجع الفعل والافتقار ذهب جماعة إلى وجوب ذلك وهو قضية القول بإيجاب الأكل باليمين لأن صبغة الأمر بالجميع واحدة (قوله وكل بيمينك ومما يليك) قال شيخنا في شرح الترمذي جملة أكثر الشافعية على التنبؤ به جزم الغزالي ثم النووي لكن نص الشافعي في الرسالة وفي موضع آخر من الأم على الوجوب (قلت) وكذا ذكره عنه الصيرفي في شرح الرسالة ونقل البويطي في مختصره أن الأكل من رأس الثريد والتعريس على الطريق والقرآن في الثمر وغير ذلك مما ورد الأمر بضده حرام ومثل البيضاوي في مناجاة للتنبؤ بقوله صلى الله عليه وسلم كل مما يليك وتعقبه تاج الدين السبكي في شرحه بأن الشافعي نص في غير موضع على أن من أكل مما لا يليه عالما بأنه يكره أن يأكل مما قاله وقد جمع والذي نظائر هذه المسئلة في كتاب له سماه كشف اللبس عن المسائل الخمس ونص القول بأن الأمر فيها للوجوب (قلت) ويدل على وجوب الأكل باليمين ورود الوعيد في الأكل بالشمال في صحيح مسلم من حديث سلامة بن الأكوع أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يأكل شماله فقال كل بيمينك قال لا أستطيع قال لا استطعت فأرفعها إلى فميه بعد وأخرج الطبراني من حديث سبيعة الأسلمية من حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى سبيعة الأسلمية تأكل شمالها فقال اخذها داء غزاة فقال إن بها قرحة قال وإن فرت بغزة فأصابها طاعون فانت وأخرج محمد بن الربيع الجيزي في مسند الصحابة الذين نزلوا مصر وسنده حسن وثبت انتهى عن الأكل بالشمال وأنه من عمل الشيطان من حديث ابن عمر ومن حديث جابر عند مسلم وعند أحمد بسند حسن عن عائشة رفعت من أكل شماله أكل معه الشيطان الحديث ونقل الطيبي أن معنى قوله إن الشيطان يأكل شماله أي يحمل أولياءه من الأنس على ذلك ليضاده عباد الله الصالحين قال الطيبي وتحريره لا تأكلوا بالشمال فإن فعلتم كنتم من أولياء الشيطان فإن الشيطان يحمل أولياءه على ذلك انتهى وفيه عدول عن الظاهر والأولى حمل الخبر على ظاهره وإن الشيطان يأكل حقيقة لأن العقل لا يحيل ذلك وقد ثبت الخبر به فلا يحتاج إلى تأويله وسبب القرطبي ذلك احتمالين ثم قال والقدره صالحة ثم ذكر من عند مسلم أن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر اسم الله عليه قال وهذا عبارة عن تناوله وقيل معناه استحسانه ورفع البركة من ذلك الطعام إذا لم يذكر اسم الله قال القرطبي وقوله صلى الله عليه وسلم فإن الشيطان يأكل شماله ظاهره أن من فعل

حجر رسول الله صلى الله
عليه وسلم وكانت يدي
تطيش في الصحفة فقال
لي رسول الله صلى الله
عليه وسلم يا غلام سم الله
وكل بيمينك وكل مما يليك

ذلك تشبه بالشیطان وابتعدوا تعف من اعداء الصهير في شماله على الاكل قال النووي في هذه الاحاديث استحباب الاكل والشرب باليمين وكراهة ذلك بالشمال وكذلك كل اخذ وعطاء كما وقع في بعض طرق حديث ابن عمر وهذا اذا لم يكن عذر من مرض او جراحة فان كان فلا كراهة كذا قال واجاب عن الاشكال في الدعاء على الرجل الذي فعل ذلك واعتذر فلم يقبل عذره بأن عيضا ادعى انه كان منافقا وتعقبه النووي بأن جماعة ذكروه في الصعابة وسماه بسرايض الموحدة وسكون المهمة واحتج عياض بما ورد في خبره ان الذي حمله على ذلك الكبر ورد النووي بأن الكبر والمخالفة لا يقتضي النفاق لكنه معصية ان كان الامر امرايجاب (قلت) ولم ينفصل عن اختياره ان الامر امر ندب وقد صرح ابن العربي بانهم من اكل بشماله واحتج بأن كل فعل ينسب الى الشيطان حرام وقال القرطبي هذا الامر على جهة الندب لانه من باب تشریف اليمين على الشمال لانها اقوى في الغالب واسبق للاعمال وامكن في الاشغال وهي مشتقة من اليمين وقد شرف الله اصحاب الجنة اذنسبهم الى اليمين وعكسه في اصحاب الشمال قال وعلى الجملة فاليمين وما نسب اليها وما شئتق منها محمود لغته وشرعا ودينا والشمال على نقيض ذلك واذا تقرر ذلك فمن الآداب المناسبة لمكارم الاخلاق والسيرة الحسنة عند الفضلاء اختصاص اليمين بالاعمال الشريفة والاحوال النظيفه وقال ايضا كل هذه الاوامر من المحاسن المكمله والمكارم المستحسنة والاصل فيما كان من هذا الباب اترعيب والندب قال وقوله كل مما يليك محل ما اذا كان الطعام نوعا واحدا لان كل احد كالحائز لما يليه من الطعام فأخذ الغيرة تعد عليه مع ما فيه من تقدر النفس مما خاضت فيه الايدي وما فيه من اظهار الحرص والنهم وهو مع ذلك سوء ادب بغیر فائدة اما اذا اختلفت الانواع فقد اباح ذلك لعلماء كذا قال (قوله فما زالت تلك طعمتي بعد) بكسر الطاء اي صفة اكلی لم تزل ذلك وصار عاة في قال الكرماني وفي بعض الروايات بالضم يقال طعم اذا اكل والطعمة الاكامة والمراد جميع ما تقدم من الابتداء بالتسمية والاكل باليمين والاكل مما يليه وقوله بعد بالضم على البناء اي استقر ذلك من صديقي في الاكل وفي الحديث انه ينبغي اجتناب الاعمال التي تشبه اعمال الشياطين والكفار وان للشياطين يدين وانه يأكل ويشرب ويأخذ ويوطى وفيه جواز الدعاء على من خالف الحكم الشرعي وفيه الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى في حال الاكل وفيه استحباب تعليم ادب الاكل والشرب وفيه منبهة لمر بن ابی سلمة لامتناله الامر ومواظبته على مقتضاه (قوله باب الاكل مما يليه) وقال انس قال النبي صلى الله عليه وسلم اذكروا اسم الله وليا كل رجل مما يليه (هذا التعليق طرف من حديث الجعدي عثمان عن انس في قصة الوليمة على زينب بنت جحش وقد تقدم في باب الهدية للعروس في اوائل النكاح معلقا من طريق ابراهيم بن طهمان عن الجعدي وفيه ثم جعل يدعو عشرة عشرة يأكلون ويقول لهم اذكروا اسم الله وليا كل رجل مما يليه وقد ذكرت هناك من وصله وسياي اصله موصولا بعد باين من وجه آخر عن انس لكن ليس فيه مقصود الترجمة وعزاه شيخنا ابن الملحق تبع المعطاي لتخرج ابن ابی عاصم في الاطعمة من طريق بكر وثابت عن انس وهو ذمول منهما فليس في الحديث المذكور مقصود الترجمة وهو عند ابی علي والبرزاريضا من الوجه الذي اخرج به ابن ابی عاصم (قوله حدثني محمد بن جعفر) يعني ابن ابی كثير المدي وحلحلة بعجمتين مقتوحتين بينهما الامساك كنه ثم لام مفتوحة (قوله عن وهب بن كيسان ابی نعيم) قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم) كذا رواه اصحاب مالك في الموطأ عنه وصورته الارسال وقد وصله خاله

فما زالت تلك طعمتي بعد
باب الاكل مما يليه
وقال انس قال النبي صلى
الله عليه وسلم اذكروا
اسم الله وليا كل رجل
مما يليه (حدثنا عبد
العزيز بن عبد الله قال
حدثني محمد بن جعفر عن
محمد بن عمرو بن حلحلة
الدبلي عن وهب بن كيسان
ابی نعيم عن عمر بن ابی
سلمة وهو ابن ام سلمة
زوج النبي صلى الله عليه
وسلم قال اكلت يوما مع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم طعاما فجعلت آكل
من نواحي الصحفة فقال لي
رسول الله صلى الله عليه
وسلم كل مما يليك (حدثنا
عبد الله بن يوسف اخبرنا
مالك عن وهب بن كيسان
ابی نعيم قال اتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم طعام
ومعه ربه عمر بن ابی
سلمة فقال سم الله وكل
مما يليك

ابن مخلد ويحيى بن صالح لو حاطي قتلوا عن مالك عن وهب بن كيسان عن عمر بن ابي سلمة وخالف
الجميع اسحق بن ابراهيم الحنيني احدا الضعفاء فقال عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر وهو منكر
واما استجاز البخاري اخراجه وان كان المحفوظ فيه عن مالك الارسال لانه تين الطريق الذي قبله
صححه سماع وهب بن كيسان عن عمر بن ابي سلمة واقضى ذلك ان مالك اقصر باسناده حيث لم يصرح
بوصلة وهو في الاصل موصول ولعله وصله مرة فحفظ ذلك عنه خالد ويحيى بن صالح وهما ثقتان اخرج
ذلك الدارطني في الغرائب عنهما واقصر ابن عبد البر في التمهيد على ذكر رواية خالد بن مخلد وحده
❦ (قوله يا س من تتبع حوالى القصعة مع صاحبه) حوالى بفتح اللام وسكون الهمزة
اي جوانب يقال رأيت الناس حوله وحواليه وحواليه واللام مفتوحة في الجميع ولا يجوز كسرهما
(قوله اذا لم يعرف منه كراهية) ذكر فيه حديث انس في تتبع النبي صلى الله عليه وسلم الدباء من
الصحفة وهذا ظاهره يعارض الذي قبله في الامر بالاكل مما يليه فجمع البخاري بينهما بحمل الجواز
على ما اذا علم رضا من يأكل معه ورغبنا ذلك الى تضعيف حديث بكر بن الاش الذي اخرجه الترمذي حيث
جاء فيه التفصيل بين ما اذا كان لونا واحدا فلا يتعدى ما يليه او اكثر من لون فيجوز وقد دخل بعض
المشراح فعله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث على ذلك فقال كان الطعام مشتملا على مرق ودباء
وقديد فكان يأكل مما يعجبه وهو الدباء ويترك ما لا يعجبه وهو القديد وحمله الكرماني كما تقدم له في باب
الخياط من كتاب البيع على ان الطعام كان للنبي صلى الله عليه وسلم وحده قال فلو كان له واقيره لكان
المستحب ان يأكل مما يليه (قلت) ان اراد بالوحدة ان غيره لم يأكل معه فردود لان انسا كل معه
وان اراد به المسالك واذن لانس ان يأكل معه فليطرده في كل مالك ومضيف وما ظن احدا يوافقه عليه
وقد نقل ابن بطال عن مالك جوابا يجمع الجوابين المذكورين فقال ان المزاكل لاهله وخدمه يباح له
ان يتبع شهوته حيث رآها اذا علم ان ذلك لا يكره منه فاذا علم كراهتهم لذلك لم يأكل الا مما يليه وقال
ايضا انما جات يدرسول الله صلى الله عليه وسلم في الطعام لانه علم ان احدا لا يسكره ذلك منه ولا
يتقذره بل كانوا يبركون بريقه ومماسه يده بل كانوا يتبادرون الى نخوته فيندلكون بها فكذلك
من لم يتقذر من مؤاكله يجوز له ان يجوز له في الصحفة وقال ابن التين اذا اكل المرء مع خادمه وكان
في الطعام نوع منفرد جاز له ان يتفرد به وقال في موضع آخر انما فعل ذلك لانه كان يأكل وحده فسيأتي
في رواية ان الخياط اقبل على عمله (قلت) هي رواية ثمانية عن انس كما سيأتي بعد ابواب لكن لا
يثبت المدعي لان انسا كل معه النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ان خياطا) لم اقف على اسمه لكن
في رواية ثمانية عن انس انه كان غلام النبي صلى الله عليه وسلم وفي لفظ ان مولى له خياطا دعاه (قوله
لطعام صنعه) كان الطعام المذكور ثريدا كما سيأتي (قوله قال انس فذهبت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فرائته يتبع الدباء) هكذا اورد مختصرا واخرجه مسلم عن قتيبة شيخ البخاري فيه
بتامه وقد تقدم في البيوع عن عبد الله بن يوسف عن مالك بالزيادة وانظروا قريبا الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم خبرا ومرفاقه ذباء وقديد واقاد شيخنا ابن الملقن عن مستخرج الامام عيسى ان الخبر
المذكور كان خبرا شريفا وعقل عما اورد البخاري في باب المرق كما سيأتي عن عبد الله بن سلمة عن
مالك بلفظ خبر شريف والثاني مثله وكذا اوردته بعباب آخر عن اسمعيل بن ابي اويس عن مالك بتامه وهو
عند مسلم عن قتيبة ايضا وقد افرد البخاري لكل واحدة ترجمة وهي المرق والدباء والريد والقديد (قوله
الدباء) بضم الدال المهملة وتشديد الموحدة ممدود ويجوز انقصر حكاه القزاز وانكره القرطبي هو

في باب من تتبع حوالى
القصعة مع صاحبه اذا لم
يعرف منه كراهية ❦
* حدثنا قتيبة عن مالك
عن اسحق بن عبد الله
ابن ابي طلحة انه سمع
انس بن مالك يقول ان
خياطا دعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم لطعام صنعه
قال انس فذهبت مع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فرائته يتبع الدباء
من حوالى القصعة قال

القرع وقيل خاص بالمستدير منه ووقع في شرح المهذب للنووي انه القرع اليابس وما طنه الاسهوا وهو
القطين ايضا واحده دابة ودبة وكلام ابي عبيد الهروي يقتضي ان الهمزة زائدة فانه اخرج في ديب
واما الجوهري فأخرجه في المعتل على ان همزته منقلبة وهو اشبه بالصواب لكن قال الزنجشيري
لاندرى هي منقلبة عن واو واو ياء ويأتي في رواية ثمانية عن انس فلما رأيت ذلك جعلت اجعله بين
يديه وفي رواية حميد عن انس فجعلت اجعله وادنيه منه (قوله فلم ازل احب الدباء من يومئذ) في رواية
ثمانية قال انس لا ازال احب الدباء بعد ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صنع ما صنع وفي رواية معلوم
من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت عن انس فجعلت القيسه اليه ولا اطعمه وله من طريق معمر عن
ثابت وعاصم عن انس فذكر الحديث قال ثابت فسمعت انس يقول فما صنع لي طعام بعد ذلك اقدر على ان
يصنع فيه دباء الا صنع ولا بن ماجه بسند صحيح عن حميد عن انس قال بعثت معي ام سليم بمكثل فيه
رطب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم اجد وخرج قريبا الى مولى له دعاه فصنع له طعاما فأتته
وهو يأكل فدعاني فأكلت معه قال وصنع له زبدة بلحم وقرع فاذا هو بعجبه القرع فجعلت اجعله
فأدنيه منه الحديث واخرج مسلم بعضه من هذا الوجه بالنظر كان يعجبه القرع وللنساء كان يحب
القرع ويقول انها شجرة اخي بونس ويجمع بين قوله في هذه الرواية فلم اجد وبين حديث الباب ذهبت
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اطلق المعية باعتبار ما آل اليه الحال ويحتمل تعدد القصص على
بعد وفي الحديث جواز اكل الشريفة طعام من دونه من محترف وغيره واجابة دعوته ومواكلة الخادم
وبين ما كان في النبي صلى الله عليه وسلم من التواضع والطف باصحابه وتعاهددهم بالحياء الى منازلهم
وفيه الاجابة الى الطعام ولو كان قليلا ومناولة الضيفان بعضهم بعضا ووضع بين ايديهم وانما يمنع من
ياخذ من قدام الاخر شيئا لنفسه او لغيره وسأني البحث فيه في باب مفرد وفيه بجواز ترك المضيف
الاكل مع المضيف لان في رواية ثمانية عن انس في حديث الباب ان الخياط قدم لهم الطعام ثم اقبل على
هم فبؤخذ وجواز ذلك من تقرير النبي صلى الله عليه وسلم ويحتمل ان يكون الطعام كن قديلا فآثروهم
به ويحتمل ان يكون كان مكثرا من الطعام او كان صائما او كان شغلا قد تمنع عليه تكميله وفيه الحرص
على التشبه بأهل الخير والافتداء بهم في المطاعم وغيرها وفيه فضيلة ظاهرة لانس لاقتفائه اثر النبي صلى
الله عليه وسلم حتى في الاشياء الجلية ركان يأخذ نفسه باتباعه فيارضى الله عنه (قوله قال عمر بن ابي
سالم قال لي النبي صلى الله عليه وسلم كل يمينك) كذا ثبت هذا التعليق في رواية ابي ذر عن الحموي
والكشيحي وسقط للباقي وهو الاشبه وقدم في موصولا قبل باب والذي يظهر لي ان محله
بعد الترجمة التي تليها (قوله باب التيمن في الاكل وغيره) ذكر فيه حديث
عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيمن الحديث وهو ظاهر فيما ترجم له ووطن بعضهم ان
في هذه الترجمة تكرار لانه تقدم في قوله باب التسمية على الطعام والاكل باليمن وقد اجاب عنه ابن
بطال بأن هذه الترجمة اعم من الاولى لان الاولى لفعل الاكل فقط وهذه لجميع الافعال فيدخل
فيه الاكل والشرب بطريق التعميم اه ومن جملة العموم عموم متعلقات الاكل كالاكل من
جهة اليمن وتقديم من على اليمن في الاتحاق ونحوه على من على الشمال وغير ذلك (قوله وكان قال
بواسطة قبل هذا في شأنه كاه) القائل هو شعبة والمقول عنه انه قال بواسطة هو اشعث وهو
ابن ابي الشعثاء وقد تقدم بيان ذلك مع مباحث الحديث في باب التيمن من كتاب الوضوء
وقال الكرماني قال بعض المشايخ القائل بواسطة هو اشعث كذا نقل وليس بصواب ممن قال

فلم ازل احب الدباء من
يومئذ * قال عمر بن ابي
سالم قال لي النبي صلى الله
عليه وسلم كل يمينك
باب التيمن في الاكل
وغیره * حدثنا عبدان
اخبرنا عبد الله اخبرنا
شعبة عن اشعث عن ابيه
عن مسروق عن عائشة
رضي الله عنها قالت كان
النبي صلى الله عليه وسلم
يحب التيمن ما استطاع
في طهوره وتغسله وترجله
وكان قال بواسطة قبل هذا
في شأنه كاه

باب من أكل حتى شبع * حدثنا ابن فضال حدثني مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة أنه سمع أنس بن مالك يقول قال أبو طلحة
 لا م سليم لقد سمعت صوت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضعيفا عرف فيه الجوع فهل عندك من شيء فأخرجت اقراصا من شعير ثم
 أخرجت خمارا فلقت الخبز ببعضه ثم دنته تحت ثوبي وردني ببعضه ثم أرسلتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فذهبت به
 فوجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد ومعه الناس فمت عليهم فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسلك أبو طلحة فقلت
 نعم قال بطعام قال فقلت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه قوموا فانطلقوا وانظروا بين أيديهم حتى جئت أبا طلحة فقال
 أبو طلحة يا أم سليم قد جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس وليس ٤٢٣ عندنا من الطعام ما نطعمهم فقالت الله

ورسوله أعلم قال فانطلق
 أبو طلحة حتى لقي رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فأقبل أبو طلحة ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 حتى دخلا فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 هلم يا أم سليم ما عندك
 فأنت بذلك الخبز فأمر به
 ففت وعصرت عليه أم
 سليم عكة لها فأدمنته ثم
 قال فيه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما شاء الله أن
 يقول ثم قال أذن لعشرة
 فأذن لهم فأكلوا حتى
 شبعوا ثم خرجوا ثم قال
 أذن لعشرة فأذن لهم
 فأكلوا حتى شبعوا ثم
 خرجوا ثم قال أذن لعشرة
 فأذن لهم فأكلوا حتى
 شبعوا ثم خرجوا ثم أذن
 لعشرة فأكل القوم كلهم
 وشبعوا والقوم ثمانون
 رجلا * حدثنا موسى

(قوله باب من أكل حتى شبع) ذكر فيه ثلاثة أحاديث * الأول حديث أنس في
 كثير الطعام ببركة النبي صلى الله عليه وسلم وقد تقدم شرحه في علامات النبوة وفيه فأكلوا حتى
 شبعوا * الثاني حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في طعام القوم من سواد بطن الشاة وكأوا ثلاثين ومائة
 رجل وفيه فأكلنا أجعون وشبعنا وقد تقدم شرحه في كتاب الهبة * الثالث حديث عائشة توفي
 النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من الأسودين التمر والماء وفيه إشارة إلى أن شبعهم لم يقع قبل زمان
 وفاته قاله الكرماني (قلت) لكن ظاهره غير مراد وقد تقدم في غزوة خيبر من طريق عكرمة عن
 عائشة قالت لما فقت خيبر قلنا الآن شبع من التمر ومن حديث ابن عمر قال ما شبعنا حتى فقتنا خيبر
 فالمراد أنه صلى الله عليه وسلم شبع حين شبعوا واستمر شبعهم وابتدأوه من فتح خيبر وذلك قبل موته
 صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين ومراد عائشة بما اشارت إليه من الشبع هو من التمر خاصة دون الماء
 لكن قرنته به إشارة إلى أن طعام الشبع حصل بجمعهما فكان الواو فيه بمعنى مع لأن الماء وحده يوجد
 الشبع منه ولما عبرت عن التمر بوصف واحد وهو الواحد عبرت عن الشبع والرى بفعل واحد وهو
 الشبع وقوله في حديث أنس عن أبي طلحة سمعت صوت النبي صلى الله عليه وسلم ضعيفا عرف فيه
 الجوع كأنه لم يسمع في صوته لما تكلم اذ ذاك الفخامة المألوفة منه فحمل ذلك على الجوع بقرينة الحال
 التي كانوا فيها وفيه رد على دعوى ابن حبان أنه لم يكن يجوع واحتج بحديث أيت بطعمني ربي ويسقيني
 وتعقب بالحل على تعدد الحال فكان يجوع أحيانا ليتأسي به أصحابه ولا سيما من لا يجد مسددا وادركه الم
 الجوع صبر فضو صفه وقد بسطت هذا في مكان آخر ويؤخذ من قصة أبي طلحة أن من أدب من
 يضيف أن يخرج مع الضيف إلى باب الدار تكملة له قال ابن بطال في هذه الأحاديث جواز الشبع
 وإن كان تركه أحيانا أفضل وقد ورد عن سلمان وأبي جحيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن أكثر
 الناس شعيافا في الدنيا أطولهم جوعا في الآخرة قال الطبري غير أن الشبع وإن كان مباحا فإن له حدا ينتهي
 إليه وما زاد على ذلك فهو سرف والمطلق منه ما عان الاكل على طاعة ربه ولم يشغله ثقله عن أداء
 ما وجب عليه اهـ وحديث سلمان الذي اشار إليه أخرجه ابن ماجه بسند لين وأخرج عن ابن عمر
 نحوه وفي سنده مقال أيضا وأخرج البزار نحوه من حديث أبي جحيفة بسند ضعيف قال القرطبي في
 المفهم لما ذكر قصة أبي الهيثم اذ ذبح للنبي صلى الله عليه وسلم ولصاحبيه الشاة فأكلوا حتى شبعوا وفيه

حدثنا معمر عن أبيه قال وحدث أبو عثمان أيضا عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم
 ثلاثين ومائة فقال النبي صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم طعام فإذا مع رجل صاع من طعام أو نحوه فبعجن ثم جاء رجل مشرك
 مشعان طويل بنعم يسوقها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابيع أم عطية أو قال هبة قال لا بل بيع قال فاشترى منه شاة فصنعت
 فأمرني الله صلى الله عليه وسلم بسواد البطن يشوي وإيم الله ما من الثلاثين ومائة الا قد حرك له حزة من سواد بطنها إن كان
 شاهدا أعطاهما إياه وإن كان غائبا خباها له ثم جعل فيها قصعين فأكلنا أجعون وشبعنا وفضل في القصعين فجهلته على البعير
 أو كما قال * حدثنا مسلم حدثنا وهيب حدثنا منصور عن أمه عن عائشة رضي الله عنها توفي النبي صلى الله عليه وسلم حين شبعنا من
 الأسودين التمر والماء

دليل على جواز لشبع وما جاء من النهي عنه محمول على الشبع الذي يشغل المعدة ويثبط صاحبه عن القيام للعبادة ويقضي الى البطر والاشرب والنوم والكسل وقد تنهى كراهته الى التحريم بحسب ما يترتب عليه من المفسدة وذ كر الكرماني تبعاً لابن المنير ان الشبع المذكور محمول على شبعهم المعتاد منهم وهو ان الثلث للطعام والثلث للشراب والثلث للنفس ويحتاج في دعوى ان تلك عادتهم الى نقل خاص وانما ورد في ذلك حديث حسن اخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث المقدام بن معديكرب سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما دلا آدمى وعاء شرا من بطن حسب ابن آدم لقيات يمينه من صلبه فان غلب الادمى نفسه قتل للطعام وثلث للشراب وثلث للنفس قال الترمذي في شرح الاسماء الواسع قراطيم هذه القصة تعجب من هذه الحكمة وقال الفرزالي قبله في باب كسر الشهوتين من الاجباء ذكر هذا الحديث لبعض الفلاسفة فقال ما سمعت كلاما في قلة الاكل احكم من هذا ولا شك في ان اثر الحكمة في الحديث المذكور واضح وانما خص الثلاثة بالذكر لانها اسباب حياة الحيوان ولانه لا يدخل البطن سواها وهمل المراد بالثلث التساوي على ظاهر الخبر او التقسيم الى ثلاثة اقسام متقاربة محل احتمال والاول اولى ويحتمل ان يكون لمجئ ذكر الثلث الى قوله في الحديث الاخر الثلث كثير وقال ابن المنير ذكر البخاري في الاشربة في باب شرب اللبن للبركة حديث انس وفيه قوله فجعلت لا آلو ما جعلت في بطني منه فيحتمل ان يكون الشبع المشار اليه في احاديث الباب من ذلك لانه طعام بركة (قلت) وهو محتمل الا في حديث عائشة ثالث احاديث الباب فان المراد به الشبع المعتاد لهم والله اعلم واختلف في حد الجوع على زابين ذكرهما في الاجباء احدهما ان يشتهي الطيز وحده حتى طلب الادم فليس يجائع ثانيهما انه اذا وقع ريقه على الارض لم يقع عليه الذباب وذ كر ان مراتب الشبع تنحصر في سبعة الاول ما تقوم به الحياة الثاني ان يزيد حتى يصوم ويصلي عن قيام وهذا واجب الثالث ان يزيد حتى يقوى على اداء التوافل الرابع ان يزيد حتى يقدر على التكسب وهذا مستحبان الخامس ان يملا الثلث وهذا جائز السادس ان يزيد على ذلك وبه يشغل البدن ويكثر النوم وهذا مكروه السابع ان يزيد حتى يتضرر وهي البطن المهي عنها وهذا حرام اه ويمكن دخول الثالث في الرابع والاول في الثاني والله اعلم في تنبيه في وقع في سياق السند متهر وهو ابن سليمان التيمي عن ابيه قال وحدثنى ابو عثمان ايضا فزع الكرماني ان ظاهرا ان ابا عبد الله عن غير ابي عثمان ثم قال وحدثنى ابو عثمان ايضا (قلت) وليس ذلك المراد وانما اراد ان ابا عثمان حديثه سابق على هذا ثم حديثه من ذلك قال ايضا اي حدث بحديث بعد حديث (قوله) ليس على (الا على حرج) الى هنا لا اكثر وساق في رواية ابي ذر الصنفيين الاخرين ثم قال الآية واراد بقية الآية التي في سورة النور لا التي في القنح لانها المناسبة لآبواب الاطعمة وبز يد ذلك انه وقع عند الاسماء على الى قوله اعلمكم تعقلون وكذا البعض رواة الصحيح (قوله) والنهد والاجتماع على الطعام ثبتت هذه الترجمة في رواية لمستهل وحده والنهد بكسر النون وسكون الهاء تقدم تفسيره في اول الشركة حيث قال باب الشركة في الطعام والنهد وتقدم هناك بيان حكمه وذ كر فيه عدة احاديث في ذلك ثم ذكر حديث سويد بن النعمان وفيه دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام فلم يؤت الا بسويق الحديث وليس هو ظاهر في المراد من النهي لاحتمال ان يكون ما يجي بالسويق الا من جهة واحدة لكن مناسبة لاصل الترجمة ظاهرة في اجتماعهم على لول السويق من غير تمييز بين اعمى وبصير وبين صحيح ومريض وحكي ابن بطال عن المهلب قال مناسبة الآية لحديث سويد ما ذكره اهل التفسير

باب ليس على الاعمى حرج في النهي والاجتماع على الطعام * حدثنا علي ابن عبد الله حدثنا سفيان قال يحيى بن سعيد سمعت بشير بن يسار يقول حدثنا سويد بن النعمان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خيبر فلما كنا بالصهباء قال يحيى وهي من خيبر على روضة دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بطعام فما اتى الا بسويق فلكناه فأكلنا منه ثم دعا بماء فضعض ومضعضنا فصرى بنا المغرب ولم يتوضأ قال سفيان سمعته منه عودا وبدأ

انهم كانوا اذا اجتمعوا لاكل عزل الاعمى على حدة والاعرج على حدة والمريض على حدة لتقصيرهم
 عن اكل الاصحاء فكانوا يتخرجون ان يتضاوا عليهم وهذا عن ابن الكلابي وقال عطاء بن يزيد كان
 الاعمى يتخرج ان يأكل طعام غيره لعله يده في غير موضعها والاعرج كذلك لتساعه في موضع الاكل
 والمريض لرائحته فزلت هذه الآية فأباح لهم الاكل من غيرهم وفي حديث سويد بن جفلة لآية لانهم
 جعلوا ايديهم فيما حصر من الزاد سواء مع انه لا يمكن ان يكون اكلهم بالسواء لاختلاف احوال الناس في
 ذلك وقد سوغ لهم الشارع ذلك مع ما فيه من الزيادة والنقصان فكان مباحا والله اعلم اه كلامه
 وقد جاء في سبب نزول الآية اثر آخر من وجه صحيح قال عبد الرزاق انبا ناعم عن ابن ابي نعيم عن
 مجاهد كان الرجل يذهب بالاعمى او الاعرج او المريض الى بيت ابيه او اخيه او قريبه فكان الزمى
 يتخرجون من ذلك ويقولون انما يذهبون بنا الى بيوت غيرهم فزلت الآية رخصة لهم وقال ابن المنير
 موضع المطابقة من الترجمة وسط الآية وهي قوله تعالى ليس عليكم جناح ان تأكلوا مما وجدتموه او اشتبنا
 وهي اصل في جواز اكل المخارج ولهذا ذكر في الترجمة التهذيب والله اعلم ﴿ قوله باب ﴾
 الخبز المرقق والاكل على الخوان والسفرة (اما الخبز المرقق فقال عياض قوله مرققا اي ملبنا محسنا
 كخبز الحواري وشبهه والترقيق التليين ولم يكن عندهم مناخل وقد يكون المرقق الرقيق الموسع اه
 وهذا هو المتعارف وبه جزم ابن الاثير قال الرقاق الرقيق مثل طول وطويل وهو الرقيق الواسع
 الرقيق واغرب ابن التين فقال هو السعيد وما يصنع منه من كعك وغيره وقال ابن الجوزي هو
 الخفيف كانه مأخوذ من الرقاق وهي الخشبة التي يرقق بها واما الخوان فالمشهور فيه كسر المعجمة
 ويجوز ضمها وفيه لغة ثالثة اخوان بكسر الهمزة وسكون الخاء وسئل ثعلب هل يسمى الخوان لانه
 يتخون ما عليه اي يتقص فقال ما يبعد قال الجوابي والصحيح انه اعجمي معرب ويجمع على اخونة
 في القسلة وخون مضموم الاول في الكثرة وقال غيره الخوان المائدة ما لم يكن عليها طعام واما السفرة
 فاشتهرت لما يوضع عليها الطعام واصلها الطعام نفسه (قوله كنا عند انس وعنده خباز له) لم اقف على
 تسميته ووقع عند الاسماء على عن قتادة كنا نأثي انسا وخبازه قائم زاد ابن ماجه وخوانه موضوع
 فيقول كلوا وفي الطبراني من طريق راشد بن ابي راشد قال كان لانس غلام يعمل له النفاق ويطبخ
 له لو نبت طعاما فيخبز له الخواري ويعجنه بالسمن اه والخواري بضم المهملة وتشديد اللواو وفتح الراء
 الخالص الذي ينخل مرة بعد مرة (قوله ما اكل النبي صلى الله عليه وسلم خبزا مرققا ولا شاة مسهوبة)
 المسهوط الذي ازيل شعره بالماء المسخن وشوى بجوده او يطبخ وانما يصنع ذلك في الصغير السن
 الطرى وهو من فعل المترفين من وجهين احدهما المبادرة الى ذبح ما يوقى لارادته ثمنه وثانيهما ان
 المسلوخ ينتفع بجوده في اللبس وغيره والسهط يفسده وقد جرى ابن بطال على ان المسهوط المشوى
 فقال ما لم يخصصه يجمع بين هذا وبين حديث عمرو بن امية انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحترق
 كتف شاة وحديث ام سلمة الذي اخرج الترمذي انها قرأت النبي صلى الله عليه وسلم خبزا مشويا
 فأكل منه بأن يقال يحتمل ان يكون لم ينفق ان تهبط له شاة بكاملها لانه قد احتزن من الكتف مرة
 ومن الجنب اخرى وذلك لحم مسهوط او يقال ان انسا قال لا اعلم ولم يقطع به ومن علم حجة على من لم
 يعلم وتعبه ابن المنير بأنه ليس في حر الكتف ما يدل على ان الشاة كانت مسهوبة بل انما حرها
 لان العرب كانت عاداتها غالبا انها لا تنضج اللحم فاحتجج الى الحر قال واصل ابن بطال لما رأى البخاري
 ترجم بعد هذا باب شاة مسهوبة والكتف والجنب ظن ان مقصوده اثبات انه اكل السهيط (قلت)

باب الخبز المرقق والاكل
 على الخوان والسفرة
 حدثنا محمد بن سنان
 حدثنا همام عن قتادة قال
 كنا عند انس وعنده خباز
 له فقال ما اكل النبي صلى
 الله عليه وسلم خبزا مرققا
 ولا شاة مسهوبة حتى لقي
 الله حدثنا علي بن عبد الله
 حدثنا معاذ بن هشام قال
 حدثني ابي

ولا يلزم ايضا من كونها مشوية واحترمن كنفها او جنبها ان تكون مسموطة فان شي المسلوخ اكثر
 من شي المسموط لكن قد ثبت انه اكل الكراع وهو لا يؤكل الا مسموطا وهذا لا يرد على انس في
 نفي رواية الشاة المسموطة وقد وافقه ابو هريرة على نفي اكل الرقاق اخرجته ابن ماجه من طريق ابن
 عطاء عن ابيه عن ابي هريرة انه زار قومه فأتوه برقاق فسكى وقال ما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 هذا بعينه قال الطيبي قول انس ما علم رأى النبي صلى الله عليه وسلم الخ نفي العلم واراد نفي المعلوم وهو
 من باب نفي الشيء بنفي لازمه وانما صح هذا من انس لطول لزومه النبي صلى الله عليه وسلم وعدم مقارنته
 له الى ان مات (قوله عن يونس قال على هو الاسكاف) على هو شيخ البخاري فيه وهو ابن المديني
 ومراعاة ان يونس وقع في السند غير منسوب قسبه على ابيته فان في طبقة يونس بن عبيد البصري
 احد الثقات المكثرين وقد وقع في رواية ابن ماجه عن محمد بن مثنى عن معاذ بن هشام عن ابيه عن
 يونس بن ابي القرات الاسكاف وليس ليونس هذا في البخاري الا هذا الحديث الواحد وهو بصري
 وثقه احمد وابن معين وغيرهم ما قال ابن عدي ليس بالمشهور وقال ابن سعد كان معروفا وله احاديث
 وقال ابن حبان لا يجوز ان يحتج به كذا قال ومن وثقه اعرف بحاله من ابن حبان والراوى عنه هشام هو
 الدستوائي وهو من المكثرين عن قتادة وكان لم يسمع منه هذا في الحديث رواية لا قران لان هشاما
 ويونس من طبقة واحدة وقد رواه سعيد بن ابي عروبة عن قتادة وصرح بالتحديث كما سبأ في الرقاق
 لكن ذكر ابن عدي ان يزيد بن زريع رواه عن سعيد فقال عن يونس عن قتادة فيحتمل ان يكون
 سماعه او لا عن قتادة بواسطة ثم جله عنه بغير واسطة فكان يحث به على الوجهين (قوله عن انس)
 هذا هو المحفوظ ورواه سعيد بن بشر عن قتادة فقال عن الحسن قال دخلنا على عاصم بن حذرة فقال ما
 اكل النبي صلى الله عليه وسلم على خوان قط الحديث اخرجته ابن منده في المعرفة فان كان سعيد بن بشر
 حفظه فهو حديث آخر لقتادة لاختلاف مساق الخبرين (قوله على سكرجة) بضم السين والكاف والراء
 الثقيلة بعدها جيم مفتوحة قال عياض كذا قيدناه ونقل عن ابن مكي انه صوب فتح الراء (قلت) وبهذا
 جزم التوربشتي وزاد لانه فارسي معرب والراء في الاصل مفتوحة ولا حجة في ذلك لان الاسم الاعجمي اذا
 نطقت به العرب لم ينفه على اصله غالبا وقال ابن الجوزي قاله لنا شيخنا ابو منصور اللغوي يعني الجوابي
 بفتح الراء قال وكان بعض اهل اللغة يقول الصواب اسكرجة وهي فارسية معربة وترجمتها مقرب الخ
 وقد تكلمت بها العرب قال ابو علي فان حقرت حذف الجيم والراء وقلت اسكره ويجوز اشباع الكاف حتى
 يزيداء وقياس ما ذكره سيديويه في بريهم بريهم ان يقال في سكرجة سكر يجه والذى سبق اولى قال ابن
 مكي وهي صحاف صغار يؤكل فيها ومنها الكبير والصغير فالكبيرة تحمل قدر ست اواق وقيل ما بين ثلثي
 اوقية الى اوقية قال ومعنى ذلك ان العجم كانت تستعمله في الكراميسخ والجوارش للشهي والهضم
 واغرب الداودي فقال السكرجة قصعة مدهونة نقل ابن قرقول عن غيره انها قصعة ذات قوائم من
 عود كائنة صغيرة والاول اولى قال شيخنا في شرح الترمذي تركه الا كل في السكرجة اما لكونها لم تكن
 تصنع عندهم اذ ذاك او استصغارا الهالان عادتهم الاجتماع على الاكل اولاهما كما تقدم كانت تعدلوضع
 الاشياء التي تعين على الهضم ولم يكونوا غالبا يشبعون فلم يكن لهم حاجة بالهضم (قوله قبل لقتادة) القائل
 هو الراوى (قوله فعلا م) كذا لاكثر وقوع في رواية المستهلى بالاشباع (قوله يا كاون) كذا عدل
 عن الواحد الى الجمع اشارة الى ان ذلك لم يكن مختصا بالنبي صلى الله عليه وسلم وحده بل كان اصحابه
 يقتفون اثره ويقتدون بفعله (قوله على السفر) جمع سفرة وقد تقدم بيانها في الكلام على حديث

عن يونس قال على هو
 الاسكاف عن قتادة عن
 انس رضي الله عنه قال
 ما علمت النبي صلى الله
 عليه وسلم اكل على سكرجة
 قط ولا خبر له مرقق قط
 ولا اكل على خوان قط
 قبل لقتادة فعلا م ما كانوا
 يا كاون قال على السفر
 حدثنا ابن ابي هريرة
 اخبرنا محمد بن جعفر
 اخبرنا حميد انه سمع انسا
 يقول قام النبي صلى الله
 عليه وسلم يني بصقينة
 فدعوت المسلمين الى وليته
 امر بالانطاع فبسطت
 فأتى عليها الثمر والاقط
 والدم

قوله حذف الجيم والراء الخ
 كذا في جميع النسخ وحرر
 اه مصححه

عائشة الطويل في الهجرة الى المدينة وان اصلها الطعام الذي يتخذها المسافرون أكثر ما يصنع في جلد
 فنقل اسم الطعام الى ما يوضع فيه كما سميت المزادة رواية ثم ذكر المصنف حديث أنس في قصة صفية
 فساقه مختصراً وقد ساقه في غزوة خيبر بالاسناد الذي أورده هنا بعينه اتم من سباقه هنا ولفظه أقام النبي
 صلى الله عليه وسلم بين خيبر والمدينة ثلاث ليل يبنى عليه بصفية وزاد فيه أيضاً بين قوله الى وليته وبين
 قوله امر بالانطاع وما كان فيها من خبز ولا لحم وما كان فيها الا ان امر فذكره وزاد بعد قوله والسمن
 فقال المسلمون احدى امهات المؤمنين الحديث وقد تقدم شرحه مستوفى هناك (قوله وقال عمرو عن
 أنس بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم ثم صنع حبساً في نطع) هو ايضا طرف من حديث وصله المؤلف
 في المغازي مطولاً من طريق عمرو بن أبي عمرو ومولى المطلب عن أنس بن مالك بتمامه (قوله هشام عن
 أبيه وعن وهب بن كيسان) هشام هو ابن عروة حل هذا الحديث عن أبيه وعن وهب بن كيسان
 وأخرجه أبو نعيم في المستخرج من طريق أحمد بن يونس عن أبي معاوية فقال فيه عن هشام عن وهب
 ابن كيسان فقط وتقدم اصل هذا الحديث في باب الهجرة الى المدينة من طريق أبي اسامة عن هشام
 عن أبيه وعن امراته فاطمة بنت المنذر كلاهما عن أسماء وهو محمول على ان هشام أحله عن أبيه وعن
 امراته وعن وهب بن كيسان ولعل عنده عن بعضهم ما ليس عند الآخر فان الرواية التي تقدمت ليس
 فيها قوله يعيرون وهو بالعين المهملة من العاروا بن الزبير هو عبد الله والمراد بأهل الشام عسكرا للحجاج
 ابن يوسف حيث كانوا يقاتلونه من قبل عبد الملك بن مروان وعسكرا الحصين بن عمار الذين قاتلوه قبل
 ذلك من قبل يزيد بن معاوية (قوله يعيرونك بالنطاقين) قيل الافصح ان يعدي التعبير بنفسه تقول
 عبرته كذا وقد سمع بكذا مثل ما هنا (قوله وهل تدري ما كان النطاقين) كذا أورده بعض الشراح
 وتعقبه بأن الصواب النطاقان بالرفع والمألف عليه في النسخ الا بالرفع فان ثبت رواية بغير الالف امكن
 توجيهاها ويحتمل ان يكون كان في الاصل وهل تدري ما كان شأن النطاقين فسقط لفظ شأن او نحوره
 (قوله انما كان نطاقين شققته نصفين فأوكبت) تقدم في الهجرة الى المدينة ان ابا بكر الصديق هو
 الذي امرها بذلك لما جرم مع النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة (قوله يقول ايها) كذا لاكثر
 ول بعضهم انها بموحدة ونون وهو تصحيف وقد وجه بأنه مقول الراوي والنصير لاسماء وابنها هو ابن
 الزبير واغرب ابن التسين فقال هو في سائر الروايات ابنها واذكره الخطابي بلفظ ايها اه وقوله والاله
 في رواية أحمد بن يونس ايها ورب الكعبة قال الخطابي ايها بكسر الهمزة وبالتنوين معناها الاعتراف
 بما كانوا يقولونه والتقرير له تقول العرب في استدعاء القول من الانسان ايها وايه بغير تنوين وتعقب
 بأن الذي ذكره ثعلب وغيره اذا استردت من الكلام قلت ايها واذا احترت بقطعة قلت ايها اه وليس
 هذا الاعتراض بجيد لان غير ثعلب قد جزم بأن ايها كلمة استزادة وارتضاء وحرره بعضهم فقال ايها
 بالتنوين للاستزادة وبغير التنوين لقطع الكلام وقد تأتي ايضا بمعنى كيف (قوله تلك شكاة ظاهر
 عنك عارها) شكاة بفتح الشين المعجمة معناه رفع الصوت بالقول القبيح ول بعضهم بكسر الشين
 والاول اولى وهو مصدر شكى وشكواية وشكوى وشكاة وظاهر اي زائل قال الخطابي اي ارتفع
 عنك فلم يعلق بك واظهر يعلق على الصعود والارتفاع ومن هذا قول الله تعالى فما استطاعوا
 ان يظهروه اي يعاوه عليه ومنه ومعارج عليها يظهرون قال وتمثل ابن الزبير بمصرع بيت لابي ذؤيب
 الهذلي واوله * وعيها الواشون اني احبها * يعني لا بأس بهذا القول ولا غار فيه قال مغلطاي
 ويعديت الهذلي

وقال عمرو عن أنس بن
 مالك النبي صلى الله عليه
 وسلم ثم صنع حبساً في نطع
 * حدثنا محمد بن داود
 معاوية حدثنا هشام عن
 أبيه وعن وهب بن كيسان
 قال كان اهل الشام يعيرون
 ابن الزبير يقولون يا ابن
 ذات النطاقين فقالت له
 اسماء يا بني انهم يعيرونك
 بالنطاقين وهل تدري
 ما كان النطاقين انما كان
 نطاقين شققته نصفين
 فأوكبت قرب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بأحدهما
 وجعلت في سفرته آخر
 قال فكان اهل الشام اذا
 عيروه بالنطاقين يقول
 ايها والاله * تلك شكاة
 ظاهر عنك عارها *
 * حدثنا ابو النعمان حدثنا
 ابو عوانة عن ابي بشر عن
 سعيد بن جبير عن ابن
 عباس ان ام حفيد بنت
 الحارث بن حزن خالة ابن
 عباس اهدت الى النبي
 صلى الله عليه وسلم سمناً
 واقطاً واضمها فذعابن
 فأكلن على مائدته وتركهن
 النبي صلى الله عليه وسلم
 كلن قد زهن ولو كن حراما
 ما اكلن على مائدة النبي
 صلى الله عليه وسلم ولا
 امرأاً كاهن

ΣΥΛ

لم يكن بأرض قومي فأجدني
الواحد بين الاثنين

فيه قال خالد فاجتزأه فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر الى باب طعام وانما
عبد الله بن يوسف اخبرنا ما للشيخ محمد بن اسماعيل حدثني ما للشيخ من ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة

وانما المراد المواساة وانه ينبغي الاثنين ادخال ثالث اطعامهما وادخال رابع ايضا بحسب من يحضر وقد وقع في حديث عمر عند ابن ماجة بلفظ طعام الواحد يكفي الاثنين وان طعام الاثنين يكفي الثلاثة والاربعة وان طعام الاربعة يكفي الخمسة والستة ووقع في حديث عبد الرحمن بن ابي بكر في قصة اضياف ابي بكر فقال النبي صلى الله عليه وسلم من كان عنده طعام اثنى فليذهب بثالث ومن كان عنده طعام اربعة فليذهب بخامس او سادس وعند الطبراني من حديث ابن عمر ما يرشد الى العلة في ذلك واوله كلوا جميعا ولا تفرقوا فان طعام الواحد يكفي الاثنين الحديث فيؤخذ منه ان الكفاية تتشأن من ركة الاجتماع وان الجمع كلما كثر ازدادت البركة وقد اشار الترمذي الى حديث ابن عمر وعند البزار من حديث سمرة نحو حديث عمر وزاد في آخره ويد الله على الجماعة وقال ابن المنذر يؤخذ من حديث ابي هريرة استحباب الاجتماع على الطعام وان لا يأكل المرء وحده انتهى وفي الحديث ايضا الاشارة الى ان المواساة اذا حصلت حصلت معها البركة فتم الحاضرين وفيه انه لا ينبغي للرء ان يستحق ما عنده فيمتنع من تقديمه فان القليل قد يحصل به الا كقضاء بمعنى حصول سد الرمق وقيام البينة لاحقيقة الشيع وقال ابن المنير ورد حديث بلفظ الترجمة لكنه لم يوافق شرط البخاري فاستقر أمعناه من حديث الباب لان من امكنه ترك الثلث امكنه ترك النصف لتقاربهما انتهى وتعبه مغلطى بأن الترمذي اخرج الحديث من طريق ابي سفيان عن جابر وهو على شرط البخاري انتهى وليس كما زعم فان البخاري وان كان اخرج لابي سفيان لكن اخرج له مقرونا بأبي صالح عن جابر ثلاثة احاديث فقط فليس على شرطه ثم لا ادري لم خصه بتخريج الترمذي مع ان مسلما اخرجه من طريق الاعمش عن ابي سفيان ايضا واهل ابن المنير اعتمد على ما ذكره ابن طال ان ابن وهب روى الحديث بلفظ الترجمة عن ابن لهيعة عن ابي الزبير عن جابر وابن لهيعة ليس من شرط البخاري قطعا لكن يرد عليه ان ابن بطال نصر بنسبة الحديث والافتد اخرجه مسلم ايضا من طريق ابن جريج ومن طريق سفيان الثوري كلاهما عن ابي الزبير عن جابر وصرح طريق ابن جريج بسامع ابي الزبير عن جابر الحديث صحيح لكن لا على شرط البخاري والله اعلم وفي الباب عن ابن عمر وسمرة كما تقدم وفيه عن ابن مسعود ايضا في الطبراني **قوله** **باب** المؤمن يأكل في معي واحد المعنى بكسر الميم مقصود وفي اخيه حكاهما في المحكم بكون العين بعدها تخانية والجمع امعاء ممدود وهي المصارين وقد وقع في شعر القطامي بلفظ الافراد في الجمع فقال في ابيات له حكاهما ابو حاتم * حوالب غزرا ومعى جباعا * وهو كقوله تعالى ثم يخرجكم طفلا وانما عدى يأكل بني لانه بمنى يوقع الاكل فيها ويجعلها نظرا لآل كور ومنه قوله تعالى انما يأكلون في بطونهم اى ملء بطونهم قال ابو حاتم السجستاني المعنى مسذكروا لم امع من اثنى به يؤنشه فيقول معى واحدة لكن قد رواه من لا يوثق به **قوله** حدثنا عبد الصمد **قوله** هو ابن عبد الوارث ووقع في رواية ابي نعيم في المستخرج منسوب **قوله** عن واقد بن محمد **قوله** هو ابن زيد بن عبد الله ابن عمر **قوله** فادخلت رجلا يأكل معه فأكل كثيرا **قوله** لعله انهم ياكلون كور بعد قليل ووقع في رواية مسلم فجعل ابن عمر يضع بين يديه ويضع بين يديه فجعل يأكل اكل كثيرا **قوله** لا تدخل هذا **قوله** **باب** المؤمن يأكل في معي واحد في معى واحد فيه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** كذا ثبت هذا الكلام في رواية ابي ذر عن السرخسي وحده وليس هو في رواية ابي الوقت عن الداودي عن السرخسي ووقع في رواية النسفي ضم الحديث الذي قبله الى ترجمة

رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام الاثنين كافي الثلاثة وطعام الثلاثة كافي الاربعة **باب** المؤمن يأكل في معى واحد **قوله** فيه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** حدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الصمد حدثنا شعبة عن واقد بن محمد عن نافع قال كان ابن عمر لا يأكل حتى يؤتى بمسكين يأكل معه فادخلت رجلا يأكل معه فأكل كثيرا فقال يا نافع لا تدخل هذا على سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول المؤمن يأكل في معى واحد والكافر يأكل في سبعة امعاء **باب** المؤمن يأكل في معى واحد **قوله** فيه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** حدثنا محمد بن سلام اخبرنا

عبيدة عن عبيد الله عن
 نافع عن ابن عمر رضي الله
 عنهم قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ان المؤمن
 يأكل في معي واحد وان
 الكافر او المنافق فلا
 ادري ايهما قال عبيد الله
 يأكل في سبعة امعاء
 * وقال ابن بكير حدثنا
 مالك عن نافع عن ابن عمر
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم بمثله * حدثنا علي
 ابن ابي عبد الله حدثنا
 سفيان عن عمرو قال كان
 ابونهب رجلا كولا فقال
 له ابن عمر ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ان
 الكافر يأكل في سبعة
 امعاء فقال فانا اومن بالله
 ورسوله * حدثنا اسحق بن
 حنبل مالك عن ابي الزناد
 عن الاعرج عن ابي
 هريرة رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يأكل المسلم
 في معي واحد والكافر
 يأكل في سبعة امعاء
 * حدثنا سليمان بن حرب
 حدثنا شعبة عن عدي بن
 ثابت عن ابي حازم عن ابي
 هريرة ان رجلا كان يأكل
 اكلا كثيرا فاسلم فكان

طعام الواحد يكفي الاثنين وايراده هذه الترجمة لحديث ابن عمر بطريقه وحديث ابي هريرة بطريقه ولم
 يذكر فيها التعليق وهذا الوجه فانه ليس لاعادة الترجمة بلفظها معني وكذا ذكر حديث ابي هريرة
 في الترجمة ثم ايراده فيها موصولا من وجهين (قوله عبدة) هو ابن سليمان وعبيد الله هو ابن عمر
 العمري (قوله وان الكافر او المنافق فلا ادري ايهما قال عبيد الله) هذا الشك من عبدة وقد اخرج
 مسلم من طريق يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر بلفظ الكافر بغير شك وكذا رواه عمرو بن دينار كما
 يأتي في الباب وكذا هو في رواية غير ابن عمر ممن روى الحديث من الصحابة الا انه ورد عندنا الطبراني في
 رواية له من حديث سهره بلفظ المنافق بدل الكافر (قوله وقال ابن بكير) هو يحيى بن عبيد الله بن
 بكير وقد وصله ابو نعيم في المستخرج من طريقه ووقع لنا في الموطأ من روايته عن مالك ولفظه المؤمن
 يأكل في معي واحد والكافر يأكل في سبعة امعاء واخرجه الاسماعيلي من طريق ابن وهب اخبرني
 مالك وغير واحد ان نافع حدثهم فذكره بلفظ المسلم قطهر ان مراد البخاري بقوله مثله اي مثل اصل
 الحديث لا خصوص الشك الواقع في رواية عبيد الله بن عمر عن نافع (قوله سفيان) هو ابن عيينة
 (قوله عن عمرو) هو ابن دينار ووقع التصريح بتحديثه لسفيان في رواية الجعدي في مسنده ومن
 طريقه ابو نعيم في المستخرج (قوله كان ابونهب) بفتح النون وكسر الهاء (رجلا كولا) في
 رواية الجعدي قيل لابن عمر ان ابانهب رجل من اهل مكة يأكل اكلا كثيرا (قوله فقال فانا اومن
 بالله ورسوله) في رواية الجعدي فقال الرجل انا اومن بالله الخ ومن ثم اطبق العلماء على حمل الحديث على
 غير ظاهره كما سيأتي ايضاحه (قوله في حديث ابي هريرة يأكل المسلم في معي واحد) في رواية مسلم
 من وجه آخر عن ابي هريرة المؤمن يشرب في معي واحد الحديث (قوله في الطريق الاخرى عن ابي
 حازم) هو سليمان بسكون اللام الاشجعي وليس هو سلمة بن دينار الزاهد فانه اصغر من الاشجعي
 ولم يدرك ابا هريرة (قوله ان رجلا كان يأكل اكلا كثيرا فاسلم) وقع في رواية مسلم من طريق ابي
 صالح عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضافه ضيف وهو كافر فأمر له بشاة فحلبت فشرب
 حلاها ثم اخرى ثم اخرى حتى شرب حلا سبع شياء ثم انه اصبح فأسلم فأمر له بشاة فشرب حلاها
 ثم بأخرى فلم يستتمها الحديث وهذا الرجل يشبه ان يكون جهجاه الغفاري فأخرج ابن ابي شيبة وابو
 يعنى والبراز والطبراني من طريقه انه قدم في نفر من قومه يريدون الاسلام فحضر وامع رسول الله صلى
 الله عليه وسلم المغرب فلما سلم قال ليأخذ كل رجل بيد جليسه فلم يبق غيري فكنت رجلا عظيما طويلا
 لا يقدم على احد فذهب بي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى منزله فحلب لي عنزا فأبيت عليه ثم حلب لي
 أخرى حلب لي سبعة عنز فأبيت عليها ثم ايت بصنيع رمة فأبيت عليها فقالت ام ايمن اجاع الله من
 اجاع رسول الله فقال ما يا ام ايمن اكل رزقه ورزقنا على الله فلما كانت الليلة الثانية وصلينا المغرب صنع
 ما صنع في التي قبلها فحلب لي عنزا ورويت وشبعت فقالت ام ايمن اليس هذا ضيقنا قال انه اكل في معي
 واحد الليلة وهو مؤمن واكل قبل ذلك في سبعة امعاء الكافر يأكل في سبعة امعاء والمؤمن يأكل
 في معي واحد وفي اسناد الجميع موسى بن عبيدة وهو ضعيف واخرج الطبراني بسند جيد عن عبيد الله
 ابن عمرو قال جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم سبعة رجال فأخذ كل رجل من الصحابة رجلا واخذ النبي
 صلى الله عليه وسلم رجلا فقال له ما اسمك قال ابو غزوان قال فحلب له سبع شياء فشرب لبنها كله
 فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك يا ابنا غزوان ان تسلم قال نعم فأسلم فسح رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صدره فلما اصبح حلب له شاة واحدة فلم يتم لبنها فقال مالك يا ابنا غزوان قال والذي بعثك

نبيا قدرويت قال انك اتمسك باليوم الامس واحد وهذه الطريق اقوى من
 طريق جهجاه ويحتمل ان تكون تلك كنيته لكن يقوى التعدد ان احدا خرج من حديث ابى
 بصرة الغفارى قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم لما هاجرت قبل ان اسلم فحلبى شويهة كان
 يحملها لاهله فشر بها فلما اصبحت اسلمت حلبى فشرت منها فرويت فقال اروييت قلت قدرويت
 ما لا روييت قبل اليوم الحديث وهذا لا يفسر به الميهم في حديث الباب وان كان المعنى واحدا لكن
 ليس في قصته خصوص العدد ولا احدا ايضا وابى مسلم السكجى وقاسم بن ثابت في الدلائل والبعوى في
 الصحابة من طريق محمد بن معمر بن فضالة الغفارى حدثني جدى فضالة بن عمر وقال اقبلت في اقحاحى حتى
 اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلمت ثم اخذت علبه فحلبت فيها فشرت بها فقلت يا رسول الله ان
 كنت لا شر بها مرارا لا اتملى وفي لفظ ان كنت لا شرب السبعة فما اتملى فذكر الحديث وهذا ايضا
 لا ينبغي ان يفسر به ميهم حديث الباب لاختلاف السياق ووقع في كلام النووي تبعاعياض انه نضرة
 ابن نضرة الغفارى وذكر ابن اسحق في السيرة من حديث ابى هريرة في قصة تمامة بن اثال انه لما
 امر ثم اسلم وقعت له قصة تشبه قصة جهجاه فيجوز ان يفسر به وبه صدر المازرى كلامه واختلف
 في معنى الحديث فقيل ليس المراد به ظاهره وانما هو مثل ضرب المزمع وزهده في الدنيا والكافر
 وحرصه عليها فكان المزمع لتقلله من الدنيا يا كل في معنى واحد والكافر لشدة رغبته فيها واستكثاره
 منها يا كل في سبعة امعاء فليس المراد حقيقة الامعاء ولا خصوص الاكل وانما المراد التقليل من الدنيا
 والاستكثار منها فكانه عبر عن تناول الدنيا بالاكل وعن اسباب ذلك بالامعاء ووجه العلاقة ظاهر
 وقبل المعنى ان المؤمن يا كل الحلال والكافر يا كل الحرام والحلال اقل من الحرام في الوجود نقله
 ابن التين ونقل الطحاوى نحو الذى قبله عن ابى جعفر بن ابى عمران فقال حل قوم هذا الحديث على
 الرغبة في الدنيا كما تقول فلان يا كل الدنيا كلاى يرغب فيها ويحرص عليها ففى المؤمن يا كل في
 معنى واحد اى يزهد فيها فلا يتناول منها الا قليلا والكافر في سبعة اى يرغب فيها فيستكثر منها وقيل
 المراد حض المؤمن على قلة الاكل اذا علم ان كثرة الاكل صفة الكافر فان نفس المؤمن تنفر من
 الاتصاف بصفة الكافر ويدل على ان كثرة الاكل من صفة الكفار قوله تعالى والذين كفروا يفتنونه
 وبأكلون كما تأكل الانعام وقيل بل هو على ظاهره ثم اختلفوا في ذلك على اقوال * احدها انه ورد في
 شخص بعينه واللام عهدية لا جنسية جزم بذلك ابن عبد البر فقال لا سبيل الى حمل على العموم لان
 المشاهدة تدفعه فكم من كافر يكون اقل اكل من مؤمن وعكسه وكم من كافر اسلم فلم يتغير مقدارا كاله
 قال وحديث ابى هريرة يدل على انه ورد في رجل بعينه وذلك عقب به مالك الحديث المطلق وكذا
 البخارى فكانه قال هذا اذا كان كافرا كان يا كل في سبعة امعاء فلما اسلم عوفي وبورله في
 نفسه فكفاه جزء من سبعة اجزاء كما كان يكفيه وهو كافر اه وقد سبقه الى ذلك الطحاوى في
 مشكل الاثار فقال قيل ان هذا الحديث كان في كافر مخصوص وهو الذى شرب حلاب السبع
 شياء قال وليس للحديث عندنا حمل غير هذا الوجه والسابق الى ذلك اولا ابو عبيدة وقد تعقب هذا
 الحمل بأن ابن عمر راوى الحديث فهم منه العموم فلذلك منع الذى رآه يا كل كثيرا من الدخول عليه
 واحتج بالحديث ثم كيف يأتى جملة على شخص بعينه مع ما تقدم من ترجيح تعدد الواقعة ويورد
 الحديث المذكور عقب كل واحدة منها في حق الذى وقع له نحو ذلك * القول الثانى ان الحديث
 خرج مخرج الغالب وليس حقيقة العدد مرادة فالو تخصيص السبعة لبالغة في التكثير كما في قوله

يا كل اكل قليلا فذكر
 ذلك للنبي صلى الله عليه
 وسلم فقال ان المؤمن يا كل
 في معنى واحد والكافر يا كل
 في سبعة امعاء

تعالى والبحر يمد منه بعده سبعة اجحور والمعنى ان من شأن المؤمن التقليل من الاكل لاشتغاله بأسباب
العبادة واعلمه بان مقصود الشرع من الاكل ما يبدد الجوع ويمسك الرمق ويعين على العبادة ونحوه
ايضا من حساب ما زاد على ذلك والكافر بخلاف ذلك كانه لا يقف مع مقصود الشرع بل هو تابع
لشهوة نفسه مسترسل فيها غير خائف من تبعات الحرام فصارا كل المؤمن لما ذكرته اذا نسب الى
اكل الكافر كانه بقدر السبع منه ولا يلزم من هذا اطراذه في حق كل مؤمن وكافر فقد يكون في
المؤمنين من يأكل كثيرا اما بحسب العادة واما لعارض يعرض له من مرض باطن او لغير ذلك ويكون
في الكفار من يأكل قليلا مراعاة للصحة على رأى الاطباء واما للرياسة على رأى الرهبان واما
لعارض كضعف المعدة قال الطبيب ومحصل القول ان من شأن المؤمن الحرص على الزهادة والاقتناع
بالبلغة بخلاف الكافر فاذا وجد مؤمن او كافر على غير هذا الوصف لا يقدح في الحديث ومن هذا قوله
تعالى الزانى لا ينكح الا زانية او مشركا الاية وقد يوجد من الزانى نكاح الحرة ومن الزانية نكاح
الحرة * القول الثالث ان المراد بالمؤمن في هذا الحديث التام الايمان لان من حسن اسلامه وكل ايمانه
اشتغل فذكره فيما يصير اليه من الموت وما بعده فيمنعه شدة الخوف وكثرة الفكر والاشفاق على نفسه
من استيفاء شهوته كما ورد في حديث لابي امامة رفعه من كثرة تفكره قل طعمه ومن قل تفكره كثر
طعمه وقسا قلبه ويشير الى ذلك حديث ابي سعيد الصحيح ان هذا المال حلوة خضرة فمن اخذه
باشراف نفس كان كالذي يأكل ولا يشبع فدل على ان المراد بالمؤمن من يقصد في مطعمه واما الكافر
فمن شأنه الشره فيأكل بالنهم كأتأكل البهيمة ولا يأكل بالمصلحة تقيام البنية وقد رد هذا الخطابي
وقال قد ذكر عن غير واحد من افاض السلف الاكل الكثير فلم يكن ذلك تقصا في ايمانهم * الرابع
ان المراد ان المؤمن يسمى الله تعالى عند طعامه وشرابه فلا يشركه الشيطان فيكفيه القليل والكافر
لا يسمى فيشركه الشيطان كما تقدم تفريره قبل وفي صحيح مسلم في حديث هرقل ان الشيطان يستحل
الطعام ان لم يذكر اسم الله تعالى عليه * الخامس ان المؤمن يقل حرصه على الطعام فيبارك له فيه
وفي ما كله فيشبع من القليل والكافر طامع البصر الى الماء كل كالانعام فلا يشبعه القليل وهذا يمكن
ضمه الى الذي قبله ويجعلان جوابا واحدا مركبا * السادس قال النووي المختار ان المراد ان بعض
المؤمنين يأكل في معنى واحد وان اكثر الكفار يأكلون في سبعة امعاء ولا يلزم ان يكون كل واحد من
السبعة مثل معنى المؤمن اه ويدل على تفاوت الامعاء ما ذكره عياض عن اهل التفسير ان امعاء
الانسان سبعة المعدة ثم ثلاثة امعاء بعدها متصلة بها البواب ثم الصائم ثم الرقيق والثلاثة رفاق ثم الاعور
والقولون والمستقيم وكما غلاظ فيكون المعنى ان الكافر لسكونه يأكل بشره لا يشبعه الا ملء امعائه
السبعة والمؤمن يشبعه ملء معنى واحد ونقل السكرماني عن الاطباء في تسمية الامعاء السبعة انها المعدة
ثم ثلاثة متصلة بها رفاق وهي الاثنا عشرى والصائم والقولون ثم ثلاثة غلاظ وهي الفاني بنون وقافين
او قافين والمستقيم والاعور * السابع قال النووي يحتفل ان يريد بالسبعة في الكافر صفات هي
الحرص والشره وطول الامل والطمع وسوء الطبع والحسد وحب السمن وبالواحد في المؤمن سد
خلته * الثامن قال القرطبي شهوات الطعام سبع شهوة الطبع وشهوة النفس وشهوة العين وشهوة
الضم وشهوة الاذن وشهوة الانف وشهوة الجوع وهي الضرورية يأكلها المؤمن واما الكافر
فياكل كل بالجميع ثم رأيت اصل ما ذكره في كلام القاضي ابي بكر بن العربي ملخصا وهو ان الامعاء

السبعة كناية عن الخواص الجس والشهوة والحاجة قال العلماء يؤخذ من الحديث الخوض على
التقليل من الدنيا والحث على الزهد فيها والقناعة بما تيسر منها وقد كان العدلاء في الجاهلية والاسلام
يتعدون بقلة الاكل ويذمون كثرة الاكل كما تقدم في حديث ام زرع انها قالت في معرض المدح لابن ابي
زرع وبشبعه ذراع الجفرة وقال حاتم الطائي

فانك ان اعطيت بطنتك سؤله * وفرجت نالاً منتهى الذم اجما

وهي آتي من بعد هذا في الباب الذي يليه وقال ابن التين قيل ان الناس في الاكل على ثلاث طبقات طائفة
ناكل كل مطعوم من حاجة وغير حاجة وهذا فعل اهل الجهل وطائفة تأكل عند الجوع بقدر ما يسد
الجوع حسب طائفة يجوعون انفسهم بقصدون بذلك قمع شهوة النفس واذا اكوا اكلوا ما يسد
الرمق اه ملخصا وهو صحيح لكنه لم يتعرض لتنزيل الحديث عليه وهو لا يثق بالقول الثاني
❦ قوله باب الاكل منكنا اي ما حكمه وانما لم يحزم به لانه لم يأت فيه نهى صريح
(قوله حدثنا مسعر) كذا اخرج البخاري عن ابي نعيم واخرجه احمد عن ابي نعيم فقال حدثنا سفيان
هو الثوري فكان لابي نعيم فيه شيعين (قوله عن علي بن الاقر) اي ابن عمرو بن الحرث بن معاوية
الهمداني بسكون الميم الوادي الكوفي ثقة عند الجميع وماله في البخاري سوى هذا الحديث (قوله
سمعت ابا جعفر) في رواية سفيان عن علي بن الاقر عن عون بن ابي جعفر وهذا موضع ان رواية
رقية لهذا الحديث عن علي بن الاقر عن عون بن ابي جعفر عن ابيه من المزيدي متصل الاسانيد
انصرح علي بن الاقر في رواية مسعر بسماعه له من ابي جعفر بدون واسطة ويحتمل ان يكون سمعه
من عون او لاهن ابيه ثم لقي ابا سماعه من ابي جعفر وثبته فيه عون (قوله اني لا آكل منكنا)
ذكر في الطريق التي بعدها سببا مختصرا واقطعه فقال لرجل عنده لا آكل وانما منكنا قال الكرماني
اللفظ الثاني ابلغ من الاول في الاثبات وامافي الثاني فالاول ابلغ اه وكان سبب هذا الحديث قصة
الاعرابي المذکور في حديث عبد الله بن يسر عند ابن ماجه والطبراني باسناد حسن قال اهديت للنبي
صلى الله عليه وسلم شاة فجثي على ركبتيه يأكل فقال له اعرابي ما هذه الحيلة فقال ان الله جعلني
عبد اكر يما ولم يجعلني جبارا عنيدا قال ابن بطال انما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ذلك تواضعا لله
ثم ذكر من طريق ايوب عن الزهري قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم ملك لم بأنه قبلها فقال ان ربك
يخيرك بين ان تكون عبدانيا او ملكانيا قال فنظر الى جبريل كالمستشير له فأومأ اليه ان تواضع فقال
بل عبدانيا قال فما اكل منكنا اه وهذا مرسل او معضل وقد وصله النسائي من طريق الزيندي
عن الزهري عن حماد بن عبد الله بن عباس قال كان ابن عباس يحدث فذكر نحوه واخرج ابو داود
من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال ما روى النبي صلى الله عليه وسلم يأكل منكنا ط واخرج
ابن ابي شيبة عن حماد قال ما اكل النبي صلى الله عليه وسلم منكنا الا مرة ثم نزع فقال اللهم اني عبدك
ورسولك وهذا مرسل ويمكن الجمع بأن تلك المرة التي في اثر مجاهد ما اطلع عليها عبد الله بن عمرو
فقد اخرج ابن شاهين في ناسخه من مرسل عطاء بن يسار ان جبريل رأى النبي صلى الله عليه وسلم
يأكل منكنا فهماه ومن حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى جبريل عن الاكل منكنا
لم يأكل منكنا بعد ذلك واختلف في صفة الالباء فقبل ان يتكلم في الجلوس للاكل على اي صفة
كان وقبل ان يميل على احد شقيه وقيل ان يعتمد على يده اليسرى من الارض قال الخطابي
تخصيب العامة ان المتكنا هو الاكل على احد شقيه وليس كذلك بل هو المعتمد على الوطاء الذي تحته

❦ باب الاكل منكنا
حدثنا ابو نعيم حدثنا
مسعر عن علي بن الاقر
سمعت ابا جعفر يقول
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اني لا آكل
منكنا ❦ حدثني عثمان
ابن ابي شيبة اخبرنا جبر
عن منصور عن علي بن
الاقر عن ابي جعفر قال
كنت عند النبي صلى الله
عليه وسلم فقال لرجل
عنده لا آكل وانما منكنا ❦

باب الشواء وقول الله تعالى فجاء بعجل حنيد اي مشوي في حديثنا علي ابن عبد الله حدثنا هشام ابن يوسف انه سمرنا معمر عن الزهري عن ابي امامة ابن سهل عن ابن عباس عن خالد بن الوليد قال اني انبي صلى الله عليه وسلم بضم مشوي فاهوى اليه ليا كل قبيل له انه ضب فامسك يده فقال خالد احرام هو قال لا ولكن لا يكون بأرض قومي فاجدني اعافه فأكل خالد ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر فقال مالك عن ابن شهاب بضم مشوي مخنوذ في باب الخزيرة

٢ قوله وهو سبق قلم والتلاوة ان جاء كذا بالنسخ وليس كذلك بل التلاوة في سورة الذاريات كذلك فاعل الشارح سها عنها وقصد ما في سورة هود

قال ومعنى الحديث اني لا اقدم متكئا على الوطاء عند الاكل فعل من يستكثر من الطعام فاني لا اكل الا البلغة من الزبد فذلك اقدم مستوفرا وفي حديث انس انه صلى الله عليه وسلم اكل تمرا وهو وقع وفي رواية وهو محقر والمراد الجلوس على ركيه غير متكئا وخرج ابن عدي بسند ضعيف زجر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعتد الرجل على يده اليسرى عند الاكل قال مالك هو نوع من الانكاء (قلت) وفي هذا اشارة من مالك الى كراهة كل ما بعد الاكل فيه متكئا ولا يخفى بصفة بعينها وجزم ابن الجوزي في تفسير الانكاء بأنه الميل على احد الشقين ولم يلتفت لانكار الخطابي ذلك وشكى ابن الاثير في النهاية ان من قسر الانكاء بالميل على احد الشقين تأوله على مذهب الطب بأنه لا ينتحدر في مجاري الطعام سهلا ولا يسبغه غبارا وما تأذى به واختلف السلف في حكم الاكل متكئا فزعم ابن القاص ان ذلك من الخصاص النبوية وتعقبه البيهقي فقال قد يكره غيره ايضا لانه من فعل المتعظمين واصله مأخوذ من ملوك المعجم قال فان كان بالمرء مانع لا يتمكن معه من الاكل الا متكئا لم يكن في ذلك كراهة ثم ساق عن جماعة من السلف انهم اكلوا كذلك وأشار الى حمل ذلك عنهم على الضرورة وفي الحمل تطر وقد اخرج ابن ابي شيبة عن ابن عباس وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني وشحبد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهري جواز ذلك مطلقا واذ ثبت كونه مكروها وخلاف الاولى فالمستحب في صفة الجلوس للاكل ان يكون جائيا على ركيته وظهور قدميه او ينصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى واستثنى الغزالي من كراهة الاكل مضطجعا كل البقل واختلف في علة الكراهة وافوى ما ورد في ذلك ما اخرج به ابن ابي شيبة من طريق ابراهيم النخعي قال كانوا يكرهون ان يأكلوا انكاء مخافة ان تهظم بطونهم والى ذلك يشير بقية ما ورد فيه من الاخبار فهو والمعتمد ووجه الكراهة فيه ظاهر وكذلك ما اشار اليه ابن الاثير من جهة الطب والله اعلم (قوله باب الشواء) بكسر المعجمة وبالمد معروف (قوله وقول الله تعالى فجاء بعجل حنيد) كذا في الاصل وهو سبق قلم والتلاوة ان جاء ٢ كما سيأتي (قوله مشوي) كذا ثبت قوله مشوي في رواية السرخسي واورده النسفي بلفظ اي مشوي وهو تفسير ابي عبيدة قال في قوله تعالى فالبث ان جاء بعجل حنيد اي مخنوذ وهو المشوي مثل قبل في مقتول وروى الطبري عن وهب بن منبه عن سفيان الثوري مثله وعن ابن عباس اخص منه قال حنيد اي نضيج ومن طريق ابن ابي نجيح عن مجاهد الحنيد المشوي النضيج ومن طرق عن قتادة والضحاك وابن اسحق مثله ومن طريق السدي قال الحنيد المشوي في الرضف اي الحجارة المحماة وعن مجاهد والضحاك نحوه وهذا اخص من جهة اخرى وبه جزم الخليل صاحب اللغة ومن طريق شهر بن عطاء قال الحنيد قال الذي يطرم مؤه بعد ان يشوي وهذا اخص من جهة اخرى والله اعلم ثم ذكر المصنف حديث ابن عباس في قصة خالد بن الوليد في الضب وسيأتي شرحها في كتاب الصيد والذبائح ان شاء الله تعالى وأشار ابن بطال الى ان اخذ الحكم للترجمة ظاهر من جهة انه صلى الله عليه وسلم اهوى باكل ثم لم يمنع الا لكونه ضبا فلو كان غير ضب لاكل (قوله في آخره وقال مالك عن ابن شهاب بضم مشوي مخنوذ) يأتي موصولا في الذبائح من طريق مالك (قوله باب الخزيرة) بخاء معجمة مقنوعة ثم زاي مكسورة وبعد التحتانية الساكنة راء هي ما يتخذ من الدقيق على هيئة العصيدة لكنه ارق منها فانه الطبري وقال ابن فارس دقيق بفتح الطاء شحم وقال القتيبي وبعده الجوهرى الخزيرة ان يؤخذ اللحم فيقطع صغارا ويصب عليه ماء كثير فاذا انضج در عليه

قال النضر الخزيري من النخالة والحزيرة من اللبن * حدثني يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني محمود بن
الريبع الانصاري ان عتيان بن مالك وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ممن شهد بدر من الانصار انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا رسول الله اني انكرت بصري وانا اصلي لقومي فاذا كانت الامطار سال

١٣٥

ان آتى مسجدهم فأصلى
لهم فوددت يا رسول الله
انك تأتي فتصلي في بيتي
فأتخذه مصلي قتال سأفعل
ان شاء الله قال عتيان
فعدا على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وابوبكر
حين ارتفع النهار فاستأذن
النبي صلى الله عليه وسلم
فأذنت له فلم يجلس حتى
دخل البيت ثم قال لي اين
تحب ان اصلي من بيتك
فأشرت الى ناحية من
البيت فقام النبي صلى الله
عليه وسلم فكبّر فصفّنا
فصلى ركعتين ثم سلم
وحبسناه على خبز صنعناه
فثاب في البيت رجال من
اهل الدار ذوو عدد
فاجتمعوا فقال قائل منهم
اين مالك بن النخس فقال
بعضهم ذلك منافق لا يحب
الله ورسوله قال النبي صلى
الله عليه وسلم لا تقل الا نراه
قال لا اله الا الله يريد بذلك
وجهه الله قال الله ورسوله
اعلم قال فلما فانا نرى وجهه
ونصيحته الى المناقين
فقال فان الله حرم على
التار من قال لا اله الا الله

الدقيق فان لم يكن فيها لحم فهي عسيدة وقيل مرق يصفي من بلالة النخالة ثم يطبخ وقبل حساء من دقيق
ودسم (قوله قال النضر) هو ابن شميل النحوي اللعوي المحدث المشهور (قوله الخزيرة) يعني
بالاعجام (من النخالة والحزيرة) يعني بالاهمال (من اللبن) وهذا الذي قاله النضر واقته له ابو الهيثم
لكن قال من الدقيق يدل اللبن وهذا هو المعروف ويحتمل ان يكون معنى اللبن انها تشبه اللبن في البياض
اشدّة تصفيتها والله اعلم ثم ذكر المصنف حديث عتيان بن مالك في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في
بيته وقد تقدم شرحه مستوفى في باب المساجد في البيوت في اوائل كتاب الصلاة والغرض منه قوله
وحبسناه على خبز صنعناه اي منعناه من الرجوع عن منزلنا لاجل خبز صنعناه له يأكل منه (قوله
اخبرني محمود بن الربيع الانصاري ان عتيان بن مالك وكان من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ممن شهد
بدر من الانصار انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم) كذا في الاصول المعتمدة ونقل السكرماني ان في بعض
النسخ عن عتيان وهو اوضح قال وللادول وجه وهو ان يكون ان الثانية توكيدا كقوله تعالى ايعلمكم
انكم اذ انتم وكنتم ترابا وطلا ما انكم مخرجون (قلت) في صير التقدير ان عتيان اتى النبي صلى الله عليه
وسلم وما بين ما اشرقت فيصبح كما قال لكن يبقى ظاهره انه من مسند محمود بن الربيع فيكون
مرسل لانه ذكر قصة ما ادركها وهذا بخلاف ما لو قال ان عتيان بن مالك قال اتيت النبي صلى الله عليه
وسلم فانه يساوي ما لو قال عن عتيان انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم وقد مضى بيان ذلك باوضح من هذا
في الباب المذكور (قوله قال ابن شهاب ثم سألت الحصين) هو موصول بالاسناد المذكور والحصين
بمهملةين مصغر وقد قدمت في الصلاة ان القابسي رواه بضاد معجمة ولم يوافق على ذلك ونقل ابن التين
عن الشيخ ابي عمران قال لم يدخل البخاري في جامعه الحضير يعني بالمهملة ثم الضاد وآخره راء وادخل
الحصين بمهملةين ونون يشير بذلك الى ان مسلما اخرج لاسيد بن حضير ولم يخرج له البخاري وهذا قصور
من قاله فان اسيد بن حضير وان لم يخرج له البخاري من روايته موصولا لكنه علق عنه ووقع ذكره
عنده في غير موضع فلا يليق نفي ادخاله في كتابه على انه قلما يمتس من اجل تقريق النون وانما اللبس
الحصين بمهملةين ونون وهم جماعة في الاسماء والكسبي والاتباء والحصين مشبه لكن بضاد معجمة وهو
واحد اخرج له مسلم وهو حصين بن منذر ابوساسان له صحبة وقد نبه على وهم القابسي في ذلك عياض
واضاف اليه الاصيلي فقال قال القابسي ليس في البخاري بالضاد المعجمة سوى الحصين بن محمد قال
عياض وكذا وجدت الاصيلي قيده في اصله وهو وهم والصواب ما للجماعة بضاد مهملة اه وما نسبته
الى الاصيلي ليس بمحقق لان النقطة فوق الحرف لا يتعين ان تكون من كاتب الاصل بخلاف القابسي
فانه اوضح به حتى قال ابولبيد الوثني كذا قرئ عليه قالوا هو خطأ والله اعلم (قوله باب
الانط) بفتح الهمزة وكسر الهمزة وقد تكن بعدها طاء مهملة هو جبن الذين المستخرج زبداء وقد
تقدم تفسيره في باب زكاة الفطر وغيره (قوله وقال حميد الخ) تقدم موصولا في باب الخبر المرفق
(قوله وقال عمرو بن ابي عمرو عن انس) تقدم ايضا في الباب المذكور لكن معلقا وبيئت الموضوع

يتبع بذلك وجه الله قال ابن شهاب ثم سألت الحصين بن محمد الانصاري احد بني سالم وكان من مرآتهم عن حديث محمود فصده في باب
الانط في وقال حميد سمعت انس بن النسيان النبي صلى الله عليه وسلم بصفية فألقى التمر والانط والسمن وقال عمرو بن ابي عمرو عن انس صنع النبي
صلى الله عليه وسلم حياض في حديثنا مسلم بن ابراهيم حدثنا شعبة عن ابي بشر بن عن سعيد عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال اهدت خالتي
الى النبي صلى الله عليه وسلم ضبا باواظا ولينا فوضع الضب على مائدته فلو كان حراما لم يوضع وشرب اللبن واكل الانط

الذي وصله فيه مع شرحه ثم ذكر طرفاً من حديث ابن عباس في الضب لقوله فيه اهدت خالتي ضباباً
 واطاولينا وسبأني شرحه في الذبائح ﴿ (قوله باب السلق) ﴾ بكسر السين المهملة نوع
 من البقل معروف فيه تحليل لسدد الكبد ومنه صنف اسود يعقل البطن ثم ذكر المصنف حديث
 سهل بن سعد في قصة العجوز التي كانت تصنع لهم اصول السلق في قدر يوم الجمعة وقد تقدم شرحه في
 كتاب الجمعة واجل شيء منه على كتاب الاستئذان وقد قرره البخاري حديثين من رواية ابي غسان عن
 ابي حازم ووقع هنا من الزيادة في آخر الحديث والله ما فيه شعهم ولا ودك وتقدم في تلك لرواية ان السلق
 يكون عرقه اي عوضاً عن عرقه فان العرق يفتح العين وسكون الراء بعدها قاف العظم عليه بقية اللحم
 فان لم يكن عليه لحم فهو عرق وقد صرح في هذه الرواية بأنه لم يكن فيه شعهم ولا ودك وهو بفتح الواو
 والمهملة بعدها كاف وهو الدسم وزنا ومعنى ودطفه على الشعهم من دطف الاعم على الاخص والله اعلم
 وفي الحديث ما كان السلف عليه من الاقتصاد والصبر على قلة الشيء الى ان فتح الله تعالى لهم الفتوح
 العظيمة فمنهم من تبسط في المباحات منها ومنهم من اقتصر على الدون مع القدرة زهداً وورعاً ﴿ (قوله
 باب النهش وانتشال اللحم) ﴾ النهش يفتح النون وسكون الهاء بعدها شين معجمة
 او مهملة وهما بمعنى عند الاصمعي وبه جزم الجوهري وهو القبض على اللحم بالقم وازالته عن
 العظم وغيره وقيل بالمعجمة هذا او بالمهملة تناوله بتمضمم القم وقيل النهش بالمهملة القبض على اللحم
 ونثره عند الاكل قال شيخي في شرح الترمذي الامر فيه محمول على الارشاد فانه علمه بكونه اهنأ
 وامراً أي اشد هناً ومراعاة ويقال هنيئاً صار هنيئاً وحرى صار هرياً وهو ان لا يتقبل على المعدة
 وينضم عنها قال ولم يثبت انهى عن قطع اللحم بالسكين بل ثبت الحزم من السكتف في مختلف باختلاف
 اللحم كما اذا سرنهش بالسن طع بالسكين وكذا اذا لم تحضر السكين وكذا يختلف بحسب العجولة
 والتأني والله اعلم والانتشال بالمعجمة التناول والقطع والاقتلاع يقال نشلت اللحم من المرق اخرجته
 منه ونشلت اللحم اذا اخذت بيدك عضواً فتركت ما عليه واكثر ما يستعمل في اخذ اللحم قبل ان
 ينضج ويسمى اللحم نشيلاً وقال الاسماعيلي ذكر الانتشال مع النهش والانتشال التناول
 والاستخراج ولا يسمى نهشاً حتى يتناول من اللحم (قلت) فحاصله ان النهش بعد الانتشال ولم يقع
 في شيء من الطريقتين اللذين ساقتهما البخاري بلفظ النهش وانما ذكره بالمعنى حيث قال تعرق كتفا
 اي تناول اللحم الذي عليه بقية وهذا هو النهش كما تقدم ولعل البخاري اشار بهذه الترجمة الى تضعيف
 الحديث الذي سأل ذكره في الباب الذي يلي الباب الذي بعده هذا في النهش عن قطع اللحم بالسكين
 (قوله عن محمد) هو ابن سيرين ووقع منسوباً في رواية الاسماعيلي قال ابن بطال لا يصح لابن
 سيرين سماع من ابن عباس ولا من ابن عمر (قلت) سبق الى ذلك يحيى بن معين وكذا قال عبد الله
 ابن احمد عن ابيه لم يسمع محمد بن سيرين من ابن عباس يقول بلغنا وقال ابن المديني قال شعبة احاديث
 محمد بن سيرين عن عبد الله بن عباس انما سمعها من عكرمة لقية ايام الحمار (قلت) وكذا قال
 خالد الخذاء كل شيء يقول ابن سيرين ثبت عن ابن عباس سمعه من عكرمة اه واعتماد البخاري في
 هذا المتن انما هو على السند الثاني وقد ذكر ان ابن الطباع ادخل في الاول عكرمة بين ابن سيرين
 وابن عباس وكان البخاري اشار بما يراى من السند الثاني الى ما ذكر من ان ابن سيرين لم يسمع من ابن
 عباس (قلت) وماله في البخاري عن ابن عباس غير هذا الحديث وقد اخرج الاسماعيلي من طريق
 محمد بن عيسى بن الطباع عن جاد بن زيد فادخل بين محمد بن سيرين وابن عباس عكرمة وانما صح عنده

باب السلق والشعير
 حدثنا يحيى بن بكير
 حدثنا يعقوب بن عبد
 الرحمن عن ابي حازم عن
 سهل بن سعد قال ان كنا
 لنفرح يوم الجمعة كانت
 لنا عجوز تأخذ اصول
 السلق فتجعلها في قدرها
 فتجعل فيه حبات من شعير
 اذا صلينا زرتها فقربت
 اليها وكنا نفرح بيوم الجمعة
 من اجل ذلك وما كنا
 تغدى ولا نقيل الا بعد
 الجمعة والله ما فيه شعهم
 ولا ودك ﴿ باب النهش
 انتشال اللحم ﴾ حدثنا عبد
 الله بن عبد الوهاب حدثنا
 جاد حدثنا ايوب عن محمد
 عن ابن عباس رضي الله
 عنهما

قال تعرق رسول الله صلى الله عليه وسلم كنفائهم فلم يصلي ولم يتوضأ * وعن ايوب وعاصم عن عكرمة عن ابن عباس قال انشغل النبي صلى الله عليه وسلم عرقاً من قدر فكل ثم صلى ولم يتوضأ * باب تعرق العضد * حدثني محمد بن المنثري قال حدثني عثمان بن عمر حدثنا فليح حدثنا ابو حازم المدني حدثنا عبد الله بن ابي قتادة عن ابيه قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نحو مكة * وحدثني عبد العزيز بن عبد الله حدثنا محمد بن جعفر عن ابي حازم عن عبد الله بن ابي قتادة السلمي عن ابيه انه قال كنت يوماً جالسا مع رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في منزل في طريق مكة ورسول الله صلى الله عليه وسلم نازل انامنا والقوم محرمون وانا غير محرم فابصروا حجاراً وحشياً وانا مشغول اخصفت نعلي فلم يؤذوني له واحبوا الواني ابصرته فالتفت فأبصرته فقامت الى فرس فأمرجته ثم ركبت ونسيت السوط والرمح فقلت لهم ناولوني السوط والرمح فقالوا لا والله لا نعيناك عليه بشئ فغضبت فزلات فاخذتهما ثم ركبت فشددت على الحمار ففقرته ثم جئت به وقد مات فوقوا فيه يأكلونه ثم انهم شكوا في كلهم اياه وهم حرم فرحنا وخبأت العضد معي فأدركنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألناه عن ذلك فقال معكم منه شيء فناولته العضد فأكلها حتى

لحيته بالطريق الاخرى الثانية فأورده على الوجه الذي سمعته (قوله تعرق رسول الله صلى الله عليه وسلم كنفائهم) في رواية عطاء بن يسار عن ابن عباس كما تقدم في الطهارة اكل كنفاء وعنده مسلم من طريق محمد بن عمرو بن عطاء عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم به دية خبز ولحم فأكل ثلاث اعم الحديث فأدات نعين جهة اللحم ومقدار ما اكل منه (قوله وعن ايوب) هو معطوف على السند الذي قبله واخطأ من زعم انه معلق وقد اورده ابو نعيم في المستخرج من طريق الفضل بن الخطاب عن الحبيبي وهو عبد الله بن عبد الوهاب شيخ البخاري فيه بالسند المذكور وحاصله ان الحديث عند جاد بن زيد عن ايوب بسندين على لفظين احدهما عن ابن سيرين باللفظ الاول والثاني عنه عن عكرمة وعاصم الاحول باللفظ الثاني ومقادير الحديثين واحد وهو ترك ايجاب الوضوء مما مست النار قال الاسماعيلي واصله ابراهيم بن زياد واحمد بن ابراهيم الموصلي وعارم وبجي بن غيلان والحوضي كلهم عن جاد بن زيد وارسله محمد بن عبيد بن حساب فلم يذكر فيه ابن عباس (قلت) واصله صحيح اتفاقاً لانهم اكلوا وحفظوا وادوا وارسلوا فالحكم لهم عليه وقد وصله آخرون غير من سمي عن جاد بن زيد والله اعلم * (قوله باب تعرق العضد) مضى تفسير التعرق واما العضد فهو العظم الذي بين الكتف والمرفق وذكر المصنف حديث ابي قتادة في قصة الجارز الوحشي وقد مضى شرحه مستوفى في كتاب الطحج وابو حازم المدني في اسناده هو سلمة بن دينار صاحب سهل بن سعد ومراده منه قوله في آخره فناولته العضد فأكلها حتى تعرقها اي حتى لم يبق على عظمها الحما وقوله في آخره قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن اسلم هو معطوف على السند الذي قبله والحاصل ان محمد بن جعفر اي ابن ابي كثير شيخ البخاري فينه اسنادين ووقع للنسفي والاكثر قال ابن جعفر غير مسمى وفي رواية ابي ذر عن الكشميهني قال ابو جعفر فان كان محمد بن جعفر يكنى ابا جعفر صحت رواية الكشميهني والافهوا بن لآب والله اعلم * (قوله باب قطع اللحم بالسكين) ذكر فيه حديث عمرو بن امية انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحترق من كتف شاة الحديث وقد تقدم مشروحاً في كتاب الطهارة ومعنى يحترق يقطع واخرج اصحاب السنن الثلاثة من حديث المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يحترق من جنب حتى اذن بلال فطرح السكين وقال ماله تربت يداه قال ابن بطال هذا الحديث يرد حديث ابي معشر عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رفته لا تقطعوا اللحم بالسكين فانه من صنيع الاعاجم وانهم شوه فانه اهنأ واهراً قال ابو داود هو حديث ليس بالقوي (قلت) له شاهد من حديث صفوان بن امية اخرجه الترمذي بلفظ انهم شوا اللحم ثم شافانه اهنأ واهراً وقال لا نعرفه الا من حديث عبد الكريم اه وعبد الكريم هو ابو امية ابن ابي المخارق ضعيف لكن اخرج ابن ابي عاصم من وجه آخر عن صفوان بن امية فهو حسن لكن ليس فيه ما زاده ابو معشر من التصريح بالنهاي عن قطع اللحم بالسكين واكثر ما في حديث صفوان ان النهش اولى وقد وقع في اول حديث الشفاعة الطويل الماضي في التفسير من طريق ابي زرعة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم بلحم الذراع فنهش منها نهشة الحديث * (قوله باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما) اي مباحا ما الحرام فكان يعيبه ويذمه وينهى عنه وذهب

تعرقها وهو محرم * قال محمد بن جعفر وحدثني زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي قتادة مثله * باب قطع اللحم بالسكين * حدثنا ابو اليمان اخبرنا شعيب عن الزهري قال اخبرني جعفر بن عمرو بن امية ان اياه عمرو بن امية اخبره انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يحترق من كتف شاة في يده فدعى الى الصلاة فالتهاوا بالسكين التي يحترق بها ثم قال فصلي ولم يتوضأ * باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما * حدثنا

حدثنا محمد بن كثير اخبرنا
سفيان عن الاعمش عن
ابي حازم عن ابي هريرة
قال ما عاب النبي صلى الله
عليه وسلم طعاما قط ان
اشتهاه اكله وان كرهه
تركه **باب النفخ في**
الشعير * حدثنا سعيد بن
ابي مریم حدثنا ابو غسان
قال حدثني ابو حازم انه
سأل سهلا هل رايت في
زمان النبي صلى الله عليه
وسلم النقي قال لا فهل كنتم
تنخلون الشعير قال
لا ولكن كنا ننفخه **باب**
ما كان النبي صلى الله عليه
وسلم واصحابه يأكلون *
حدثنا ابو النعمان حدثنا
جماد بن زيد عن عباس
البحري عن ابي عثمان
النهدى عن ابي هريرة
قال قسم النبي صلى الله
عليه وسلم يوم ما بين اصحابه
تمر افأعطى كل انسان
سبع تمرات فأعطاني
سبع تمرات احدا من
شقة فلم يكن فيهن ثمرة
اعجب الي منها شئت في
مضاجي * حدثنا عبد الله
ابن محمد حدثنا وهب بن
جرير حدثنا شعبة عن
اسماعيل عن قيس عن
سعد قال

بعضهم الى ان العيب ان كان من جهة الحلقة كرهه وان كان من جهة الصنعة لم يكرهه قال لان صنعة الله
لا تعاب وصنعة آدميين تعاب (قلت) والذي يظهر التعميم فان فيه كسر قلب الصانع قال النووي
من آداب الطعام المتأكدة ان لا يعاب كقوله ما لم يخالط رقيق غير ناضج ونحو ذلك
(قوله عن ابي حازم) هو الاشجعي والاعمش فيه شيخ آخر اخرجه مسلم من طريق ابي معاوية عنه
عن ابي يحيى مولى جعدة عن ابي هريرة واخرجه ايضا من طريق ابي معاوية وجعدة عن الاعمش عن
ابي حازم واقصر البخاري على ابي حازم لكونه على شرطه دون ابي يحيى وابو يحيى مولى جعدة بن
هيرة المخزومي مدني ماله عند مسلم سوى هذا الحديث وقد اشار ابو بكر بن ابي شيبة في بارواه ابن ماجه
عنه الى ان ابا معاوية تفرد بقوله عن الاعمش عن ابي يحيى فقال لما ورد من طريقه بخالفه فيه بقوله
عن ابي حازم وقد كره الدارطني فيما تفرد على مسلم واجاب عياض بأنه من الاحاديث المعاملة التي ذكر
مسلم في خطبة كتابه انه يوردها ويبين علتها كذا قال والتحقيق ان هذا العله فيه لرواية ابي معاوية
الوجهين جميعا وانما كان يأتي هذا الواقصر على ابي يحيى فيكون حينئذ شاذا اما بعد ان وافق الجماعة
على ابي حازم فنكون زيادة محضة حفظها ابو معاوية دون بقية اصحاب الاعمش وهو من احفظهم عنه
فيقبل والله اعلم (قوله وان كرهه تركه) يعني مثل ما وقع له في الضب ووقع في رواية ابي يحيى وان لم
يشتهه سكت اي عن عيبه قال ابن بطال هذا من حسن الادب لان المرء قد لا يشتهي الشيء ويشتهيه غيره
وكل مأذون في اكله من قبل الشرع ليس فيه عيب **قوله باب النفخ في الشعير** اي
بعد طحنه لطير منه قشوره وكانه فيه بهذه الترجمة على ان النهي عن النفخ في الطعام خاص بالطعام
المطبوخ (قوله ابو غسان) هو محمد بن عمار وابو حازم هو سلمة بن دينار وهو غير الذي قبله وهو
اصغر منه وان اشتركا في كون كل منهما تابعا (قوله النقي) بفتح النون اي خبز الدقيق الحواري
وهو النظيف الابيض وفي حديث البعث يحشر الناس على ارض فراء كفرصة النقي وذكره في الباب
الذي بعده من وجه آخر عن ابي حازم اتم منه (قوله قال لا) هو موافق لحديث انس المتقدم مارأى
مرقعات (قوله فهل كنتم تنخلون الشعير) اي بعد طحنه (قوله ولكن كنا ننفخه) ذكره
في الباب الذي بعده بلفظ هل كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخيل قال مارأى النبي
صلى الله عليه وسلم منخلا من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله تعالى واظنه اذ ترزما قبل البعثة لكونه
صلى الله عليه وسلم كان سافرا في تلك المدة الى الشام تاجرا وكانت الشام اذئذ مع الروم والخبر الثاني
عندهم كثير وكذا المناخل وغيرها من آلات الترفه فلارى بانه رأى ذلك عندهم فأما بعد البعثة فلم
يكن الابعكة والطائف والمدينة ووصل الى تبوك وهي من اطراف الشام لكن لم يفتحها ولا طالت
اقامته بها وقول الكرماني نخلت الدقيق اي غربلته الاولى ان يقول اي اخرجت منه النخالة
قوله باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه يأكلون (اي في زمانه صلى الله عليه
وسلم وذكره في نسخة احاديث * الاول حديث ابي هريرة في قصة التمر وسياها شرحه في باب بعد باب
القضاء والطب وقوله في هذه الرواية شدة من مضاجي بفتح الميم وقد كسر وتخفيف الضاد المعجمة
وبعد الالف غين معجمة هو ما مضى او هو المضغ نفسه ومراده انها كانت فيها قوة عند مضغها فطال
مضغه لها كالعلك وسياها بعد ابواب بلنظ هي اشدهن لصرمى * الثاني حديث اسمعيل وهو ابن
خالد عن قيس وهو ابن ابي حازم عن سعد وهو ابن ابي وقاص ووقع في شرح ابن بطال وتبعه ابن الملقن عن
قيس بن سعد عن ابيه كانه توهمه قيس بن سعد بن عباد وهو غاط فاحش فقد مضى الحديث في مناقب

وأبني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا طعام الا ورق الحبلية او الحبلية حتى يضع احدنا ما تضع الشاة ثم اصيبت بشواسد
تعزني على الاسلام خسرت اذا وضعت سمعي * حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا يعقوب عن ابي حازم قال سألت سهل بن سعد فقلت هل اكل
رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي فقال سهل ما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم النقي من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله قال فقلت هل
كانت لكم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخل قال ما راى رسول الله صلى الله عليه وسلم مناخلا من حين ابتعثه الله حتى قبضه الله
قال قلت كيف كنتم تأكلون الشعير غير منخول قال كنا نطحنه وننفضه في طير ما طار وما بقي ثرينا فاكلناه * حدثني اسحق بن ابراهيم
اخبرنا روح بن عباد حدثنا ابن ابي ذئب عن سعيد المقبري عن ابي هريرة رضى الله عنه انه مر بقوم بن ايديهم

شاة مصلية فدعوه فأبى
ان يأكل قال خرج رسول
الله صلى الله عليه وسلم من
الديار ولم يشبع من الحبز
الشعير * حدثنا عبد الله
ابن ابي الاسود حدثنا
معاذ حدثني ابي عن
يونس عن قتادة عن انس
ابن مالك قال ما اكل النبي
صلى الله عليه وسلم على
خوان ولا في سكرجة ولا
خبزله مر في قلت اغتادة
على مايا كون قال علي
السفر * حدثنا قتيبة
حدثنا جرير عن منصور
عن ابراهيم عن الاسود
عن عائشة رضى الله عنها
قالت ما شبع آل محمد صلى
الله عليه وسلم منذ قدم
المدينة من طعام البر ثلاث
ليال تباعا حتى قبض
* باب التليينة * حدثنا
يحيى بن بكير حدثنا الليث
عن عقيل عن ابن شهاب

سعد عن طريق قيس وهو ان ابي حازم سمعت سعدا ووقع في رواية مسلم عن قيس سمعت سعد بن ابي
وقاص (قوله رأيتني سابع سبعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) هذا فيه اشارة الى قدم اسلامه وقد
تقدم بيان ذلك في مناقبه من كتاب المناقب ووقع عند ابن ابي خيثمة ان السبعة المذكورين ابو بكر
وعثمان وعلي وزيد بن حارثة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابي وقاص وكان اسلام الاربعة
بدعاء ابي بكر لهم الى الاسلام في اوائل البعثة واما علي وزيد بن حارثة فأسلموا مع النبي صلى الله عليه
وسلم اول ما بعث (قوله الا ورق الحبلية او الحبلية) * الاول بفتح المهملة وسكون الموحدة * والثاني
بضمها وقيل غير ذلك والمراد به ثمر العشاء وثمر السمرو وهو شبه اللؤلؤ وقيل المراد عروق الشجر
وسأني بسطه في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى * الثالث حديث سهل في النقي والمناخل تقدم في الباب
الذي قبله وقوله في آخره وما بقي ثرينا بمثنية وراء ثقلية اي بللناه بالماء (قوله فاكلناه) يحتمل ان
يريد اكله بغير عجن ولا خبز ويحتمل انه اشار بذلك الى عجنه بعد الببل وخبزه ثم كله والمنخل من
الادوات التي جاءت بضم اولها * الرابع حديث ابي هريرة انه مر بقوم بن ايديهم شاة مصلية اي
مشوية والصلاة الكسر والمد الشئ (قوله فدعوه فأبى ان يأكل) ليس هذا من ترك اجابة لدعوة
لانه في الوليمة لا في كل الطعام وكان ابا هريرة استحضر حينئذ ما كان النبي صلى الله عليه وسلم فيه من
شدة العيش فزهد في اكل الشاة ولذلك قال خرج ولم يشبع من خبز الشعير وقد مضت الاشارة الى
ذلك في اول الاطعمة ويأتي مزيد له في كتاب الرقاق * الخامس حديث انس في الخوان والسكرجة
تقدم شرحه قريبا * السادس حديث عائشة في طعام البر تقدمت الاشارة اليه في اول الاطعمة
ويأتي في الرقاق ايضا ان شاء الله تعالى * (قوله باب التليينة) بفتح المثناة وسكون اللام
وكسر الموحدة بعدها تحانية ساكنة ثم نون طعام يتخذ من دقيق او نخالة ورعاجل فيها عسل
سميت بذلك لشبهها باللبن في البياض والرقه والنافع منه ما كان رقيقا نضيجا لا غليظا نيا وقوله بحجة
بفتح الجيم والميم الثقيلة أي مكان الاستراحة ورويت بضم الميم اي مريحة والجمام كسر الجيم الراحة
وجم القرس اذا ذهب اعياءه وسيأتي شرح حديث عائشة في كتاب الطب ان شاء الله تعالى
* (قوله باب التريد) بفتح المثناة وكسر الراء معروف وهو ان يترد الخبز بمرق اللحم وقد
يكون معه اللحم ومن امثالهم التريد اجد اللحمين ورعاجا كان انفع واقرى من نفس اللحم النضيج اذا

عن عروة عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها كانت اذا مات الميت من اهلها فاجتمع لذلك النساء ثم تفرقن الا اهلها وخاصتها
احمرت ببرمة من تليينة فطبخت ثم صنع ثريد فصبت التليينة عليها ثم قال كن منها فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
التليينة حجة لقراء المريض تذهب بيه من الحزن * باب التريد * حدثنا محمد بن بشار حدثنا غندر حدثنا شعبة عن عمرو بن مرة الجلي
عن مرة الهمداني عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال كسل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الا مريم بنت
عمران وآسية امرأة فرعون وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام * حدثنا عمرو بن عون حدثنا خالد
ابن عبد الله عن ابي طرقة عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام
* حدثنا عبد الله بن منير

سمع ابا حاتم الاشهل بن حاتم له خياط قد قدم اليه قصعة فيها ٤٤٠
 حدثنا ابن عون عن ثمانية بن انس عن انس رضي الله عنه قال دخلت مع النبي صلى الله عليه وسلم على غلام
 تريد قال واقبل على عمله قال فجعل النبي صلى الله عليه وسلم يتشبع الدباء قال فجعلت

اتبعه فأضعه بين يديه
 قال فإزات بعد احب
 الدباء في باب شاة مسهوبة
 والكتف والجنب
 حدثنا هبة بن خالد حدثنا
 همام بن يحيى عن قتادة
 قال كنا نأتي انس بن
 مالك رضي الله عنه وخبازه
 قائم قال كلوا فما علم النبي
 صلى الله عليه وسلم رأى
 رغيفا مرققا حتى ملق
 بالله ولا رأى شاة مسهوبة
 بعينه قط * حدثنا محمد
 ابن مقاتل اخبرنا عبد الله
 اخبرنا معمر عن الزهري
 عن جعفر بن عمرو بن
 أمية الضمري عن أبيه
 قال رأيت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يحتزم من
 كتف شاة فأكل منها فدعى
 الى الصلاة فقام فطرح
 السكين فصلى ولم يتوضأ
 * باب ما كان السلف
 يدخرون في بيوتهم
 واسفارهم من الطعام
 واللحم وغيره * وقالت
 عائشة واسماء صنعنا للنبي
 صلى الله عليه وسلم واني
 بكر سفرة حدثنا خلاد
 ابن يحيى حدثنا سفيان
 عن عبد الرحمن بن عابس
 عن أبيه قال قلت لعائشة
 أنهى النبي صلى الله عليه

تدبر قته وذكر المصنف فيه ثلاثة احاديث * الاول والثاني عن أبي موسى و انس في فضل عائشة
 وقد تقدم في المناقب وفي احاديث الانبياء في ترجمة موسى عليه السلام عند ذكر امرأة فرعون وفي
 ترجمة هريم والجلى في اسناد حديث أبي موسى بفتح الجيم وتحقيف الميم نسبة الى بنى جمل حتى من مراد
 وقد تقدم شرح الحديث هناك وتقرير فضل اثر يدرور وفيه اخص من هذا فعند احمد من حديث أبي
 هريرة دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبركة في السحور واثر يدرور في سنده ضعف والطبراني من
 حديث سلمان رفعه البركة في ثلاثة الجماع والسحور واثر يدرور وطواله في حديث انس هو عبد الله بن
 عبد الرحمن بن حزم وزعم عياض انه وقع في رواية أبي ذر هناعن ابن أبي طوالة وهو خطأ ولم اراه في
 النسخة التي عندنا من طريق أبي ذر الا على الصواب وذكر القابسي حدثنا خالد بن عبد الله بن أبي
 طوالة وهو تصحيف وانما هو عن أبي طوالة * ثالثها حديث انس في الخياط (قوله سمع ابا حاتم) هو
 اشهل بن حاتم البصري ووقع في نسخة الصغاني تسميته وتسميته ابيه في الاصل وفي نسخة حدثنا اشهل
 ابن حاتم وابن عون هو عبد الله (قوله على غلام له خياط) تقدم انه لم يسم وتقدم شرح الحديث في باب
 من تتبع حوالى القصعة * (قوله باب شاة مسهوبة والكتف والجنب) ذكر فيه حديث
 انس وفيه ولا رأى شاة مسهوبة وفي رواية السكشميين مسهوبة وحديث عمرو بن أمية يحتزم من كتف
 شاة وقد تقدم ما قرىبا واما الجنب فأشار به الى حديث أم سلمة انها قربت الى النبي صلى الله عليه وسلم جنبا
 مشويا فأكل منه ثم قام الى الصلاة أخرجه الترمذي وصححه وتقدم في باب قطع اللحم بالسكين الإشارة
 الى حديث المغيرة بن شعبه وفيه عند أبي داود والنسائي ضفت النبي صلى الله عليه وسلم فامر بجنب فشوى
 فأخذ الشفرة فجعل يحتز بها منه قال ابن بطال يجمع بين هذا الحديث وكذا حديث عمرو بن أمية وبين
 قول انس انه صلى الله عليه وسلم ما رأى شاة مسهوبة قد كر ما تقدم في باب الخبر المرقق وقد مضى
 البحث فيه مستوفى * (قوله ما كان السلف يدخرون في بيوتهم واسفارهم من الطعام
 واللحم) ليس في شيء من احاديث الباب للطعام ذكر وانما يؤخذ منها بطريق الاطلاق او من مقتضى
 قول عائشة ما شبع من خبر البر المأدوم ثلاثا فانه لا يلزم من نبي كونه مأدوما نبي كونه مطلقا وفي وجود
 ذلك ثلاثا مطلقا دلالة على جواز تناوله وابقائه في البيوت ويحتمل ان يكون المراد بالطعام ما يطعم فيه دخل
 فيه كل ادم (قوله وقالت عائشة واسماء صنعنا للنبي صلى الله عليه وسلم واني بكر سفرة) تقدم حديث
 عائشة موصولا في باب الهجرة الى المدينة مطولا وحديث اسماء تقدم في الجهاد وسبق الكلام فيه قرىبا
 ثم ذكر فيه حديثين * احدهما عن عائشة (قوله عن عبد الرحمن بن عابس عن أبيه) هو عابس بمهمل
 ثم موحدة ثم مهمل ابن ربيعة النخعي السكوني تابعي كبير ويلبس به عابس بن ربيعة الغطيني صحابي
 ذكره ابن يونس وقال له صحبة وشهد فتح مصر ولم اجد لهم عنه رواية (قوله قالت ما فعله الا في عام جاع
 الناس فيه فاراد ان يطعم الغنى الفقير) بينت عائشة في هذا الحديث ان النبي عن ادخال لحوم الاضاحي
 بعد ثلاث نسخ وان سبب النهي كان خاصا بذلك العام لليلة التي ذكرتها وسيأتي بسط هذا في اواخر كتاب
 الاضاحي ان شاء الله تعالى وغرض البخاري منه قولها وان كنا نرفع الكراع الخ فان فيه بيان جواز
 ادخال اللحم واكل القديد وثبت ان سبب ذلك قلة اللحم عندهم بحيث انهم لم يكونوا يشبعون من خبر البر

وسلم ان تؤكل لحوم الاضاحي فوق ثلاث قالت ما فعله الا في عام جاع الناس فيه فاراد ان
 يطعم الغنى الفقير وان كنا نرفع الكراع قنبا كاه بعد خمس عشرة قيل ما اضطركم اليه فضحك قالت ما شبع آل محمد صلى الله عليه وسلم
 من خبر بر مأدوم ثلاثة ايام حتى ملق بالله
 ثلاثة

وقال ابن كثير اخبرنا سفيان حدثنا عبد الرحمن بن عابس بهذا * حدثني عبد الله بن محمد حدثنا سفيان عن عمرو بن عطاء عن جابر قال كنا نتزود لحوم الهدي على عهد النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة تابعه محمد بن عمرو عن ابن عيينة وقال ابن جريج قلت لعطاء اقال خني جئنا المدينة قال لا **باب الحبس** * حدثنا قتيبة حدثنا معمر بن جعفر عن عمرو بن ابي عمرو ومولى المطلب بن عبد الله بن حنطب انه

٤٤١

ثلاثة ايام متواليه (قوله وقال ابن كثير) هو محمد وهو من مشايخ لبخاري وغرضه تصريح سفيان وهو الثوري باخبار عبد الرحمن بن عابس له به وقد وصله الطبراني في الكبير عن معاذ بن المثني عن محمد بن كثير به (قوله في حديث جابر حدثنا سفيان) هو ابن عيينة وسفيان الذي قبله في حديث عائشة هو الثوري كما بينته (قوله تابعه محمد بن عمرو عن ابن عيينة) قيل ان محمد هذا هو ابن سلام وقد وقع لي الحديث في مسند محمد بن يحيى بن ابي عمرو عن سفيان ولفظه كنا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واقرآن ينزل وكنا نتزود لحوم الهدي الى المدينة (قوله وقال ابن جريج الخ) وصل المصنف اصل الحديث في باب ما يؤكل من البسطن من كتاب الحج ولفظه كنا لانأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث فرخص لنا النبي صلى الله عليه وسلم فقال كلوا وتزودوا ولم يذكر هذه الزيادة وقد ذكرها مسلم في روايته عن محمد بن حاتم عن يحيى بن سعيد بالسند الذي اخرج به البخاري فقال بعد قوله كلوا وتزودوا قلت لعطاء اقال جابر حتى جئنا المدينة قال نعم كذا وقع عنده بخلاف ما وقع عند البخاري قال لا والذي وقع عند البخاري هو المعتمد فان احدا اخرج به في مسنده عن يحيى بن سعيد كذلك وكذلك اخرج به النسائي عن عمرو بن علي عن يحيى بن سعيد وقد نبه على اختلاف البخاري ومسلم في هذه اللفظة الجدي في جمعه وتبعه عياض ولم يذكر ارجحيا واغفل ذلك شراح البخاري اصلا فبا وقفت عليه ثم ليس المراد بقوله لاني الحكم بل مراده ان جابر لم يصرح باستمرار ذلك منهم حتى قدموا فيكون على هذا معنى قوله في رواية عمرو بن دينار عن عطاء كنا نتزود لحوم الهدي الى المدينة اي لتوجهنا الى المدينة ولا يلزم من ذلك بقاؤها معهم حتى يصلوا المدينة والله اعلم لسكن قد اخرج مسلم من حديث ثوبان قال ذبح النبي صلى الله عليه وسلم اضحية ثم قال لي يا ثوبان اصلح لحم هذه فلم ازل اطعمه منه حتى قدم المدينة قال ابن بطال في الحديث رد على من زعم من الصوفية انه لا يجوز ادخال طعام لغد وان اسم الولاية لا يستحق لمن ادخر شيئا ولو قل وان من ادخر اساء الظن بالله وفي هذه الاحاديث كفاية في الرد على من زعم ذلك **قوله باب الحبس** بفتح المهملة وسكون التحتانية بعد ما هملة تقدم تفسيره مع شرح حديث الباب في قصة صفية في غزوة خيبر من كتاب المغازي واصل الحبس ما يتخذ من التمر والاقط والسمن وقد يجعل عوض الاقط البقيت والذبيق وقوله فيه وضيع الدين بفتح الضاد المعجمة واللام اي ثقله وحكى ابن التين سكون اللام وفسره بالبل وبأني مزيد لشرح هذا الدعاء في كتاب الدعوات ان شاء الله تعالى وقوله يحوي بحاء مهملة وواو ثقيلة اي يحوي لها حوية وهو كساء محشوي يد ارجل سنام الراحة يحفظ راكبا من السقوط ويستريح بالاستناد اليه (قوله ثم اقبل حتى بد له احد) تقدم الكلام عليه في اواخر الحج وقوله مثل ما سمر به ابراهيم مكة قال الكرمانى مثل منصوب بنزع الخافض اي بمثل ما حرم به وليست لفظه به زائدة **قوله باب الاكل في اناء مفضض** اي الذي جعلت فيه الفضة كذا اقتصر من الآية على هذا والاكل في جميع الانية مباح الا اناء الذهب واناء الفضة واختلف في الانية الذي فيه شيء من ذلك

سمعت انس بن مالك يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبي طليحة التمس غلاما من غلمانكم يتخدمني فخرج بي ابو طليحة بردقي وراه فكنت اخدم رسول الله صلى الله عليه وسلم كلما نزل فكنت اسمعه يكتر ان يقول اللهم اني اعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل والبخل والجبن وضع الدين وغلبة الرجال فلم ازل اخدمه حتى اقبلنا من خيبر واقبل بصفية بنت حيي قد حارها فكنت اراه يحوي لها وراه بعباءة او بكساء ثم يردفها وراه حتى اذا كسا بالصهباء صنع حبسا في نطع ثم ارسلني فدعوت رجلا فاكلوا وكان ذلك بناء بها ثم اقبل حتى اذا بد له احد قال هذا جبل يحبنا ونحبه فلما اشرف على المدينة قال اللهم اني احرم ما بين جبلها مثل ما حرم به ابراهيم مكة اللهم بارك لهم في مددهم وصاعهم

٥٦ - فتح الباري - تاسع * **باب الاكل في اناء مفضض** * حدثنا ابو نعيم حدثنا سفيان بن ابي سليمان قال سمعت مجاهد يقول حدثني عبد الرحمن بن ابي لي انهم كانوا عند حذيفة فاستسقى فساء مجوسي فلما وضع القدح في يده رماه به وقال لولا اني نهيتك غير مرة ولا مرتين كانه يقول لم افعل هذا ولكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا تشرّبوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها فانها لهم في الدنيا ولنا في الآخرة

باب في كسر الطعام * حدثنا ابي عوانة عن قتادة عن انس عن ابي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن ٤٤٢ كمثل الانرجة ريحها طيب وطعمها طيب ومثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل

التمر لا ريح لها وطعمها حلو ومثل المنافق الذي يقرأ القرآن كمثل الانجانة ريحها طيب وطعمها مر ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الخنظلة ليس لها ريح وطعمها مر * حدثنا مسدد حدثنا خالد حدثنا عبد الله بن عبيد الرحمن عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام * حدثنا ابو نعيم حدثنا مالك عن سمي عن ابي صالح عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال السفر قطعة من العذاب يمنع احدكم نومه وطعامه فاذا قضى نومه من وجهه فليعجل الى اهله * باب

اما بالنضيب واما بالخلط واما بالاطلاء وحديث حذيفة الذي ساقه في الباب في الهوى عن الشرب في آنية الذهب والفضة ويؤخذ من الاكل بطريق الالتاف وهذا بالنسبة لحديث حذيفة وقد ورد في حديث ام سلمة عند مسلم كما ياتي التنيب عليه في كتاب الاشرية ذكر الاكل فيكون المنع منه بالنص ايضا وهذا في الذي جميعه من ذهب او فضة اما المخلوط او المضيب او المموه وهو المطلق فورد فيه حديث اخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر رفعه من شرب في آنية الذهب والفضة او اناء فيه شيء من ذلك فاعما يجرجر في جوفه نار جهنم قال البيهقي المشهور عن ابن عمر موقوف عليه ثم اخرجه كذلك وهو عند ابن ابي شيبة من طريق اخرى عنه انه كان لا يشرب من قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة ومن طريق اخرى عنه انه كان يكره ذلك في الاوسط للطبراني من حديث ام عطية نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تقضيب الاقداح ثم رخص فيه للنساء قال مغطاي لا يطابق الحديث الترجمة الا ان كان الاناء الذي سقى فيه حذيفة كان مضيبا فان الضبة موضع الشفة عند الشرب واجاب السكرماني بأن لفظ مفضض وان كان ظاهرا فبما فيه فضة لكنه يشمل ما اذا كان متخذ اكله من فضة والنهي عن الشرب في آنية الفضة يلحق به الاكل لليلة الجامعة فطابق الحديث الترجمة والله اعلم * قوله

باب ذكر الطعام * ذكر فيه ثلاثة احاديث * احدها حديث ابي موسى مثل المؤمن الذي يقرأ القرآن وقد سبق شرحه في فضائل القرآن والغرض منه تذكرا ذكر الطعام في الطعم * ثانيا حديث انس في فضل عائشة وقدم في التنيب عليه قريبا ذكر فيه الطعام * ثالثا حديث ابي هريرة السفر قطعة من العذاب ذكره لقوله فيه يمنع احدكم نومه وطعامه وقد مضى شرحه في اواخر ابواب العمرة بعد كتاب الحج قال ابن بطال معنى هذه الترجمة اباحة اكل الطعام اطيب وان الزهد ليس في خلاف ذلك فان في تشبيه المؤمن بمطعمه طيب وتشبيه الكافر بمطعمه مر ترغيبا في اكل الطعام الطيب والتحذير من اكله كره السلف الايمان على اكل الطيبات خشية ان يصير ذلك عادة فلا يصبر النفس على قبحها قال واما حديث ابي هريرة ففيه اشارة الى ان الاذى لا بد له في الدنيا من طعام يقيم به جسده ويقوى به على طاعة ربه وان الله جل وعلا جيل النفوس على ذلك لقوام الحياة لكن المؤمن يأخذ من ذلك بما يثاره امر الآخرة على الدنيا وزعم مغطاي ان ابن بطال قال قبل حديث ابي هريرة ما معناه ليس فيه ذكر الطعام قال مغطاي قوله ليس فيه ذكر الطعام ذهول شديد فان لفظ المتن يمنع احدكم نومه وطعامه اه وتعبه صاحبه الشيخ سراج الدين ابن الملقن بأنه لا ذهول فان عبارة ابن بطال ليس فيه ذكر افضل الطعام ولا ادناه وهو كما قال فلم يذهل

قوله **باب** (الادم) بضم الهمزة والدال المهملة ويحوز اسكانه ادم وقيل هو بالاسكان المفرد وبالضم الجمع ذكر فيه حديث عائشة في قصة بريرة وفيه فاني ادم من ادم البيت وفيه ذكر اللحم الذي تصدق به على بريرة وقد مضى شرحه مستوفى في الكلام على قصة بريرة في الطلاق وحكي ان بطال عن الطبري قال دلت القصة على اثاره عليه الصلاة والسلام اللحم اذا وجد اليه السيل ثم ذكر حديث بريرة رفعه سيد الايام في الدنيا والآخرة اللحم واما ما ورد عن عمر وغيره من السلف من اثارا كل غير اللحم على اللحم فاما مع النفس عن تعاطي الشهوات والادمان عليها واما كراهة الاسراف والاسراع في تبذير المال لئلا تشي عندهم ذلة ثم ذكر حديث جابر

تقر تحت زوجها وتعارفه ودخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوما بيت عائشة وعلى النار برمة تنور فدعا بالغداء فاني بهنوز ادم من ادم البيت فقال الم ارجعوا قالوا بلى يا رسول الله ولكنك لم تصدق به على بريرة فاهدته لنا فقال هو صدقة عليا وهدية لنا

لما اضاف النبي صلى الله عليه وسلم وذبح له الشاة فلما قدمها اليه قال له كائنت قد علمت حبنا لله وكان ذلك اشارة الى شيء عندهم فكان حبيبهم له لذلك اهـ ملخصا وحديث بربرة اخرجه ابن ماجه وحديث جابر اخرجه احمد وطولاً من طريق نيسابور العنزي عنه واصله في الصحيح بدون الزيادة وقد اختلف الناس في الادم فالجهود رانه ما يترك كل به الخبز مما يطيبه سواء كان حراماً لا واشترط ابو حنيفة وابو يوسف الاصطلاح وسبب يأتي بسط ذلك في كتاب الايمان والنذور ان شاء الله تعالى ووقع في حديث عائشة فقالت اهلها ولنا الولاء هو معطوف على محذوف تقديره نبيها ولنا الولاء وفيه فقال لوشنك شرطية باثبات التحنانية وهي ناشئة عن اشباع حركة المنة وفيه واعتقت فخيرت بين ان تقر تحت زوجها او تفارقه قال ابن التين يصح ان يكون اصله من وقر فتكون الراء مخففة يعني والقاف مكسورة يقال وقرت اقر اذا جلست مستقرا والمحدوف فاء الفعل قال ويصح ان تكون القاف مفتوحة يعني مع تشديد الراء من قولهم قررت بالمكان اقر يقال بفتح القاف ويجوز بكسرهما من قولهم قرأه ملخصا والثالث هو المحفوظ في الرواية (في تنبيهه) اورد البخاري هذا الحديث هنا من طريق اسمعيل بن جعفر عن ربيعة عن القاسم بن محمد قال كان في بربرة ثلاث سنين وساق وساق الحديث وليس فيه انه اسنده عن عائشة وتعبه الاسماعيلي فقال هذا الحديث الذي صححه مرسل وهو كما قال من ظاهر سياقه لا يمكن البخاري اعتد على ايراده موصولا من طريق مالك عن ربيعة عن القاسم عن عائشة كما تقدم في السكاح والطلاق ولكنه جرى على عادته من تجنب ايراد الحديث على هيئته كما هي في باب آخر وقد بينت وصل هذا الحديث في باب لا يكون بيع الامة طلاقا من كتاب الطلاق والله اعلم (قوله باب الحلو والعسل) كذا في ذر مقصور وغيره ممدود وهما لغتان قال ابن ولاد هي عند الاصمعي بالقصر تكتب بالياء وعند الفراء بالمد تكتب بالالف وقيل تمدد وقصر وقال الليث الاكثر على المد وهو كل ما يورث كل وقال الخطابي اسم الحلو لا يقع الا على ما دخلته الصنعة وفي المخصص لابن سيدة هي ما عولج من الطعام بمحلاة وقد تطلق على الفاكهة (قوله يحب الحلو والعسل) كذا في الرواية للجميع بالقصر وقد تقدم في ابواب الطلاق بالوجهين وهو طرف من حديث تقدم في قصة التخيير قال ابن بطال الحلو والعسل من جملة الطيبات المذكورة في قوله تعالى كلوا من الطيبات وفيه تقوية لقول من قال الميراد به المستلذ من المباحات ودخل في معنى هذا الحديث كل ما يشابه الحلو والعسل من انواع المأكول اللذيذة كما تقدم تقريره في اول كتاب الاطعمة وقال الخطابي وتبعه ابن التين لم يكن حبه صلى الله عليه وسلم لها الى معنى كثرة التثني لها وشدة نزاع النفس اليها وانما كان ينال منها اذا حضرت اليه نبالا لطافه يعلم بذلك انها تعجبه ويؤخذ منه جواز اتخاذ الاطعمة من انواع شتى وكان بعض اهل الورع يكره ذلك ولا يرخص ان يأكل من الحلاوة الا ما كان حلو بطبعه كالتمر والعسل وهذا الحديث يرد عليه وانما تورع عن ذلك من السلف من آثار تأخير تناول الطيبات الى الاخرة مع القدرة على ذلك في الدنيا تواضعا لاشهاد ووقع في كتاب فقه اللغة لاثعابي ان حلو النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يحبها هي الجميع بالجيم وزن تظليم وهو غمر يعجن بلبن وسبب يأتي في باب الجمع بين لونين ذكر من روى حديث انه كان يحب الزبد والتمر وفيه رد على من زعم ان المراد بالحلو انه صلى الله عليه وسلم كان يشرب كل يوم قدح عسل يمزج بالماء واما الحلو المصنوع فما كان يعرفها وقبل المراد بالحلو القالودج لا المعقودة على النار والله اعلم (قوله حدثنا عبد الرحمن بن شيبه) هو عبد الرحمن بن عبد الملك بن محمد بن شيبه الحزامي بالمهمل والزاي المذهب نسبة الى جد ابيه وخطب بعضهم فقال عبد الرحمن

باب الحلوى والعسل *
حدثني اسحق بن ابراهيم
الحنظلي عن ابي اسامة
عن هشام قال اخبرني ابي
عن عائشة رضي الله عنها
قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يحب الحلوى
والعسل * حدثنا عبد
الرحمن بن شعبة قال اخبرني

ابن أبي الفديك عن ابن
أبي ذئب عن المقبري عن
أبي هريرة رضي الله عنه
قال كنت الزم النبي صلى
الله عليه وسلم لشبع بطني
حين لا آكل الخبز ولا البس
الحرير ولا يخدمني فلان
ولا فلانة والصق بطني
بالخصب ما واستقرئ
الرجل الآية وهي معي كي
ينقلب بي في طعمهني وخبر
الناس لما كين جعفر بن
أبي طالب ينقلب بنا
في طعمنا ما كان في بيته
أن كان ليخرج إلينا العكة
لبس فيها شيء فشتفها فلعق
ما فيها **باب الدباء**
حدثنا عمرو بن علي حدثنا
أزهر بن سعد عن ابن
سور عن ثمامة بن أنس
عن أنس أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أتى مولى له
نخيا طافأني بدباء فجعل
يأكله فلم أزل أحبه منذ
رايت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يأكله

ابن أبي شيبة ولقظ أبي زيادة على سبيل الغلط المحض وما أعبد الرحمن في البخاري سوى موضعين هذا
أحدهما (قوله ابن أبي الفديك) هو محمد بن اسمعيل وأكثر ما يرد بغير ألف ولا م (قوله كنت الزم) تقدم
هذا الحديث في المناقب من وجه آخر عن ابن أبي ذئب وأوله يقول الناس أكثر أبو هريرة الحديث
(قوله لشبع بطني) في رواية الكشغري بشبع بالموحدة والمعنى مختلف فان الذي بالباء يشعر بالمعاوضة
لكن رواية اللام لا تنفيها (قوله ولا البس الحرير) كذا هنا للجميع وتقدم في المناقب بلفظ الحرير
بالموحدة بدل الرء الأولى وتقدم أنه للكشغري براءين وقال عياض هو بالموحدة في رواية القاهي
والاصيلي وعبدوس وكذا لا في ذكر عن الحموي وكذا هو للتسني والباقي براءين كالذي هنا ورجح عياض
الرواية بالموحدة وقال هو الثوب المحبر وهو المزين الملون مأخوذ من التحبير وهو التحسين وقيل
الحرير ثوب وشي مخطط وقيل هو الجديد وانما كانت رواية الحرير براءين جوهة لان السياق يشعر بأن
أبا هريرة كان يفعل ذلك بعد أن كان لا يفعله وهو كان لا يلبس الحرير لا أولا ولا آخر باختلاف أكله الخبز
ولبسه الحرير فانه صار يفعله بعد أن كان لا يفعله (قوله ولا يخدمني فلان ولا فلانة) يحتمل أن يكون
أبو هريرة هو الذي كني وقصصه الإبهام لارادة التهظيم والتحويل ويحتمل أن يكون سمى معيناً وكني
عنه الراوي وقد أخرج ابن سعد من طريق أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال ولقد رايتني واني
لأجير لابن عقان و بنت غزوان طعام بطني وعقبته رجل يأسوق بهم إذا ارتحلوا وأخذهم إذا نزلوا
فقال لي يومئذ ما اردن حافيا وتركين فأعافى وجنيها الله تعالى فقلت لها اردن حافية وتركين فأعافى وسنده
صحيح وهو في آخر حديث أخرجه البخاري والترمذي بدون هذه الزيادة وأخرج ابن سعد أيضا
وابن ماجه من طريق سليم بن حيان سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة يقول نشأت يتما وهاجرت
مسكينا وكنت أجيرا البصرة بنت غزوان الحديث (قوله واستقرئ الرجل الآية وهي معي) تقدم
شرح قصته في ذلك مع عمر في أوائل الاطعمة وقصته في ذلك مع جعفر في كتاب المناقب (قوله وخبر
الناس لما كين جعفر) تقدم شرحه في المناقب ووقع في رواية الاسماعيلي من الزيادة في هذا الحديث
من طريق إبراهيم المخزومي عن سعيد المقبري عن أبي هريرة وكان جعفر يحب المساكين ويجلس
اليهم ويحدثهم ويحدثونه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتنيه أبا المساكين (قلت) وإبراهيم
المخزومي هو ابن الفضل ويقال ابن اسحق المخزومي مدني ضعيف ليس من شرط هذا الكتاب وقد
أوردت هذه الزيادة في المناقب عن الترمذي وهي من رواية إبراهيم أيضا وأشار إلى ضعف إبراهيم قال
ابن المنير مناسبة حديث أبي هريرة للترجمة ان الحلوى تطلق على الشيء الحلو ولما كانت العكة يكون فيها
غالب العسل ورجعها مصر حابه في بعض طرقه ناسب التبويب (قلت) اذا كان ورد في بعض طرقه
العسل طابق الترجمة لانها مشتقة على ذكر الحلوى والعسل معا فيؤخذ من الحديث أحد ركني الترجمة
ولا يشترط ان يشتمل كل حديث في الباب على جميع ما تضمنته الترجمة بل يكفي التوزيع واطلاق الحلوى
على كل شيء لا بخلاف العرف وقد جزم الخطابي بخلافه كما تقدم فهو المتمد (قوله فشتفها)
فيه عياض بالشين المعجمة والقاء ورجح ابن التين انه بالقاف لان معنى الذي بالقاء ان يشرب مافي
الاناء كما تقدم والمراد هنا أنهم لعقوا مافي العكة بعد ان تطعموها ليتكثروا من ذلك (قوله
باب الدباء) ذكر فيه حديث أنس في قصة الخياط من طريق ثمامة عن أنس وقد تقدم
شرحه وضبطه وتقدمت الإشارة الى موضع شرحه قريبا وأخرج الترمذي والنسائي وابن ماجه
من طريق حكيم بن جابر عن أبيه قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم في بيته وعنده هذا الدباء

قلت ما هذا قال القرع وهو الدباء تكثر به طعامنا (قوله باب الرجل يتكلف
 الطعام لاخوانه) قال الكرماني وجه التكلف من حديث الباب انه حصر العدد بقوله خامس
 خمسة ولو لا تكلفه لما حصر وسبق الى نحو ذلك ابن التين وزاد ان التحديد ينافي بالبركة لذلك لما لم يحدد
 ابو طلحة حصلت في طعامه البركة حتى وسع العدد الكثير (قوله عن ابي رائل عن ابي مسعود)
 في رواية ابي اسامة عن الاعمش حدثنا شقيق وهو ابو رائل حدثنا ابو مسعود وسياقي بعد اثنين وعشرين
 بابا ولا اعمش فيه شيخ آخر نهى عليه في اوائل البيوع اخرج مسلم من طريق زهير وغيره عن ابي
 سفيان عن جابر مقرر رواية ابي رائل عن ابي مسعود وهو عقبه بن عمرو ووقع في بعض النسخ
 المتأخرة عن ابن مسعود وهو تصحيف (قوله كان من الانصار رجل يقال له ابو شعيب) لم اقف
 على اسمه وقد تقدم في اوائل البيوع ان ابن عمر عند احمد والحاملي رواه عن الاعمش فقال فيه عن ابي
 مسعود عن ابي شعيب جعله من مسند ابي شعيب (قوله وكان له غلام لحام) لم اقف على اسمه وقد تقدم
 في البيوع من طريق حفص بن غياث عن الاعمش بلفظ نصاب ومضى تفسيره (قوله فقال اصنع لي
 طعاما ادع رسول الله صلى الله عليه وسلم خامس خمسة) زاد في رواية حفص اجعل لي طعاما يكني خمسة
 فاني اريد ان ادع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد عرفت في وجهه الجوع وفي رواية ابي اسامة
 اجعل لي طعاما في رواية جرير عن الاعمش عند مسلم اصنع لنا طعاما خمسة نفر (قوله فدعا النبي
 صلى الله عليه وسلم خامس خمسة) في الكلام حذف تقديره فصنع فدعا وصرح بذلك في رواية
 ابي اسامة ووقع في رواية ابي معاوية عن الاعمش عند مسلم والترمذي وساق لفظها فدعا وجلساءه
 الذين معه وكانهم كانوا اربعة وهو خامسهم يقال خامس اربعة ومعنى خامس اربعة اي زائد عليهم وخامس
 اثنين وقال ثالث ثلاثة وفي حديث ابن مسعود رابع اربعة ومعنى خامس اربعة اي زائد عليهم وخامس
 خمسة اي احدهم والاجود نصب خامس على الحال ويجوز الرفع على تقدير حذف اي وهو خامس او وانا
 خامس والجملة حيثئذ حالية (قوله فتبعهم رجل) في رواية ابي عوانة عن الاعمش في المظالم فاتبعهم
 وهي بالتشديد بمعنى تبعهم وكذا في رواية جرير وابي معاوية وكذا في رواية ابي داود في حزمة قطع وتكلف
 ابن التين في توجيهاها ووقع في رواية حفص بن غياث فجاء معهم رجل (قوله وهذا رجل تبعنا) في
 رواية ابي عوانة وجرير اتباعنا بالتشديد وفي رواية ابي معاوية لم يكن معنا حين دعوتنا (قوله فان شئت
 اذنت له وان شئت تركته) في رواية ابي عوانة وان شئت ان يرجع ورجع وفي رواية جرير وان شئت
 رجع وفي رواية ابي معاوية فانه اتبعنا ولم يكن معنا حين دعوتنا فان اذنت له دخل (قوله بل اذنت له)
 في رواية ابي اسامة لا بل اذنت له وفي رواية جرير لا بل اذنت له بارسل الله وفي رواية ابي معاوية فقد
 اذنا له فليدخل ولم اقف على اسم هذا الرجل في شيء من طرق هذا الحديث ولا على اسم واحد من
 الاربعة وفي الحديث من الفوائد جواز الاكتساب بصناعة الجزارة واستعمال العبد فيما يطيق
 من الصنائع وانتفاعه بكسبه منها وفيه مشروعية الضيافة وتأكد استحبابها لمن غلبت حاجته
 لذلك وفيه ان من صنع طعاما لغيره فهو بالخيار بين ان يرسله اليه او يدعو الى منزله وان من دعا
 احدا استحب ان يدعو معه من يرى من اخصائه واهل محالسته وفيه الحكم بالدليل لقوله اني
 عرفت في وجهه الجوع وان الصحابة كانوا يديعون النظر الى وجهه تبركاه وكان منهم من لا يطيل
 النظر في وجهه حياء منه كما صرح به عمرو بن العاص فيما اخرج مسلم وفيه انه كان صلى الله
 عليه وسلم يجوع احيا نافر فيه اجابة الامام والشريف والكبير دعوة من دونهم واكلهم طعام

باب الرجل يتكلف
 الطعام لاخوانه في حديثنا
 محمد بن يوسف حدثنا
 سفيان عن الاعمش عن ابي
 رائل عن ابي مسعود
 الانصاري قال كان من
 الانصار رجل يقال له ابو
 شعيب وكان له غلام لحام
 فقال اصنع لي طعاما ادع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خامس خمسة فدعا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خامس خمسة فتبعهم
 رجل فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم انك دعوتنا
 خامس خمسة وهذا رجل
 قد تبعنا فان شئت اذنت له
 وان شئت تركته قال بل
 اذنت له قال محمد بن
 يوسف سمعت محمد بن
 اسمعيل يقول اذا كان
 القوم على المائدة ليس لهم
 ان ينالوا من مائدة الى
 مائدة اخرى ولكن ينال
 بعضهم بعضا في تلك
 المائدة او يدعوا

ذى الحرفة غير الرفيعة كالجزار وان تعاطى مثل تلك الحرفة لا يضع قدم من يتوقى فيها ما يكره ولا
 تستطع بمجرد تعاطيها شهادته وان من صنع طعاما لجماعة فليكن على قدرهم ان لم يقدر على اكثر ولا
 ينقص من قدرهم مستندا الى ان طعام الواحد يكفي الاثنين وفيه ان من دعا قوما متصفين بصفة ثم
 طرأ عليهم من لم يكن معهم حيث بدا انه لا يدخل في عموم الدعوة وان قال قوم انه يدخل في الهدية كما تقدم
 ان جلساء المرء شركاؤه فيما يهدي اليه وان من تطفل في الدعوة كان لصاحب الدعوة الاختيار في
 حرمانه فان دخل بغير اذنه كان له اخراجه وان من قصد التطفل لم يمنع ابتداء لان الرجل تبع النبي صلى
 الله عليه وسلم فلم يرد له لا احتمال ان تطيب نفس صاحب الدعوة بالاذن له و ينبغي ان يكون هذا الحديث
 أصلا في جواز التطفل لكن يقيد عن احتاج اليه وقد جمع الخطيب في اخبار الطفيليين جزأ فيه عدة
 فوائد منها ان الطفيل منسوب الى رجل كان يقال له طفيل من بنى عبد الله بن عطفان كثر منها الاتيان
 الى الولائم غير دعوة فسمى طفيل العرائس فسمى من اتصف بعد بصفته طفيليا وكانت العرب تسميه
 الوارش اشين معجزة وتقول لمن يتبع المدعو بغير دعوة ضيف بنون زائدة قال الكرماني في هذه
 التسمية مناسبة للنظ للمعنى في التبعية من حيث انه تابع للضيف والنون تابعة للكلمة واستدل به على
 منع استتباع المدعو غيره الا اذا علم من الداعي الرضا بذلك وان الطفيل يأكل حراما ولنصر بن علي
 الجهمي في ذلك عدة جرت له مع طفيلي واحتج نصر بن يحيى ابن عمر رفعه من دخل بغير دعوة دخل
 سارقا وخرج مغبرا وهو حديث ضعيف أخرجه ابو داود واحتج عليه الطفيلي بأشياء يؤخذ منها
 تقييد الملع عن الاحتياج الى ذلك ممن يتطفل ومن يكره صاحب الطعام الدخول اليه اما لقلة الشيء
 او استئصال لداخل وهو يوافق قول الشافعية لا يجوز التطفل الا لمن كان بينه وبين صاحب الدار انبساط
 وفيه ان المدعو لا يمنع من الاجابة اذا امتنع الداعي من الاذن لبعض من صحبه واماما أخرجه مسلم
 من حديث انس ان فارسيا كان طبيب المرق صنع النبي صلى الله عليه وسلم طعاما ثم دعا فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم وهذه لعائشة قال لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا فيجلب عنه بان الدعوة لم تكن
 لوليمة وانما صنع الفارسي طعاما بقدر ما يكفي الواحد فخشي ان اذن لعائشة ان لا يكفي النبي صلى الله
 عليه وسلم ويحتفل ان يكون الفرق ان عائشة كانت حاضرة عند الدعوة بخلاف الرجل وايضا
 فالمستحب للداعي ان يدعو خواص المدعو معه كما فعل اللحام بخلاف الفارسي فذلك امتنع من الاجابة
 الا ان يدعوها او علم حاجة عائشة لذلك الطعام بعينه او احب ان تأكل معه منه لانه كان
 موصوفا بالجودة ولم يعلم مثله في قصة اللحام واما قصة ابي طلحة حيث دعا النبي صلى الله عليه
 وسلم الى العصيدة كما تقدم في علامات النبوة فقال لمن معه قوموا فأجاب عنه المازري انه يحتفل
 ان يكون علم رضا ابي طلحة فلم يستأذنه ولم يعلم رضا ابي شعيب فاستأذنه ولان الذي اكاه القوم
 عند ابي طلحة كان مما خرق الله فيه العادة لئيبه صلى الله عليه وسلم فقال جل مأأ كاهه من
 البركة التي لا يصنع لابي طلحة فيها فلم يقتصر الى استئذانه اولانه لم يكن بينه وبين القصاب من
 المودة ما يدينه وبين ابي طلحة اولان ابا طلحة صنع الطعام للنبي صلى الله عليه وسلم فتصرف فيه
 كيف اراد و ابو شعيب صنع له ولتقسه وذلك حد بعدد معين ليكون ما يفضل عنهم له وعباله
 مثلا واطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فاستأذنه لذلك لانه اخبر عما يصلح لنفسه وعباله وفيه
 انه ينبغي لمن استؤذن في مثل ذلك ان يأذن للطاري كما فعل ابو شعيب وذلك من مكارم الاخلاق
 ولعله مع الحديث الماضي طعام الواحد يكفي الاثنين اورجان نعم الزائدة بركة النبي صلى الله عليه وسلم

وانما استأذنه النبي صلى الله عليه وسلم تطيبا لنفسه ولعله علم ان لا يمنع الطاريء واما توقف
 الفارسي في الاذن لعائشة ثلاثا وامتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابته فأجاب عياض بأنه لعله
 انما صنع قد رما بكفى النبي صلى الله عليه وسلم وحده وعلم حاجته لذلك فلو تبعه غيره لم يسد حاجته والنبي
 صلى الله عليه وسلم انهد على ما اتفق من امداد الله تعالى له بالبركة وما اعتاده من الايتار على نفسه ومن
 مكارم الاخلاق مع اهله وكان من شأنه ان لا يراجع بعد ثلاث فلذلك رجع الفارسي عن المنع وفي
 قوله صلى الله عليه وسلم انه اتبعنا رجل لم يكن معنا حين دعوتنا اشارة الى انه لو كان معهم حالة الدعوة لم
 يخرج الى الاستئذان عليه فيؤخذ منه ان لدعي لو قال لرسوله ادع فلانا رجلا جازا كل من كان جليسا
 ان يحضر معه وان كان ذلك لا يستحب او لا يجب حيث قلنا بوجوبه الا بالتعيين وفيه انه لا ينبغي ان
 يظهر الداعي الاجابة وفي نفسه الكراهة لثلاث طعم ما تكرهه نفسه ولئلا يجمع لرياء والبخل وصفة
 ذى الوجهين كذا استدلل به عياض وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي بأنه ليس في الحديث ما يدل على
 ذلك بل فيه مطلق الاستئذان والاذن ولم يكلفه ان يطلع على رضاه بقلبه قال وعلى تقدير ان يكون
 الداعي يكره ذلك في نفسه فينبغي له مجاهدة نفسه على دفع تلك الكراهة وما ذكره من ان النفس
 تكون بذلك طيبة لاشك انه اولى لكن ليس في سياق هذه القصة ذلك فكانه اخذه من غير هذا
 الحديث واتعقب عليه واضح لانه ساقه مساق من يستنبطه من حديث الباب وليس ذلك فيه وفي قوله
 صلى الله عليه وسلم اتبعنا رجلا فاجهم ولم يعينه ادب حسن لئلا ينكسر خاطر الرجل ولا بد ان ينضم
 الى هذا انه اطلع على ان الداعي لا يردده والافكان يتعين في ثانی الحال فيحصل كسر خاطره وايضا في
 رواية مسلم ان هذا اتبعنا ويجمع بين الروايتين بأنه اجمعه لنظا وعينه اشارة وفيه نوع رفق به بحسب
 الطاقة في تنبيهه في وقع هنا عند ابي ذر عن المستهمل وحده قال محمد بن يوسف وهو القريابي سمعت
 محمد بن اسمعيل وهو البخاري يقول اذا كان القوم على المائة فليس لهم ان يناولوا من مائدة الى مائدة
 اخرى ولو سكن يناول بعضهم بعضا في تلك المائة او يدعوا اي يتركوا او كانه استنبط ذلك من استئذان
 النبي صلى الله عليه وسلم الداعي في الرجل الطاريء ووجه اخذه منه ان الذين دعوا صار لهم بالدعوة عموم
 اذن بالتصرف في الطعام المدعو اليه بخلاف من لم يدع فيتنزل من وضع بين يديه الشيء منزلة من دعي له
 او ينزل الشيء الذي وضع بين يديه غيره منزلة من لم يدع اليه واغفل من وقفت على كاذمه من الشراح
 التنبيه على ذلك (قوله باب من اضاف رجلا واقبل هو على عمله) اشار بهذه الترجمة
 الى انه لا يتحتم على الداعي ان يأكل مع المدعو واورده في حديث انس في قصة الخياط وقد تقدم شرحه
 مستوفي وقد تعقبه الاسماعيلى بأن قوله واقبل على عمله ليس فيه فائدة قال وانما اراد البخاري ايراده
 من رواية النضر بن شميل عن ابن عوف (قلت) بل لترجته فائدة ولا مانع من ارادة القائلين
 الاسنادية والمتنية ومع اعتراف الاسماعيلى بغيرية الحديث من حديث النضر فاعا اخرج من رواية اظهر
 عن ابن عون فكانه لم يقع له من حديث النضر وقال ابن بطال لا اعلم في اشتراط اكل لداعي مع الضيف
 الا انه اسط لوجهه واذهب لاحتشامه فن فعل فهو المفع في قرى الضيف ومن ترك فجائز وقد تقدم
 في قصة اضيف ابي بكر انهم امتنعوا ان يأكلوا حتى يأكل معهم وانه انكر ذلك (قوله باب
 المرق) اورده في حديث انس المذكور قبل وهو ظاهر فيما ترجم له قال ابن التين في قصة الخياط
 روايات فيها احضروا في بعضها قرب مرقا وفي بعضها قديدا وفي اخرى خبز شعير وفي اخرى ثريدا
 قال والزائدة من القصة مقبولة قال الداودي وانما كان ذلك لانهم لم يكونوا يكتبون فربما غفل

باب من اضاف رجلا
 الى طعام واقبل هو على
 عمله في حديثي عبد الله
 ابن منير سمع النضر اخبرنا
 ابن عون قال اخبرني ثمامة
 ابن عبد الله بن انس عن
 انس رضى الله عنه قال
 كنت غلاما مشى مع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فدخل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على
 غلام له خياط فأتاه بقصعة
 فيها طعام وعليه دباء
 فجعل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يتبع الدباء قال
 فلما رأيت ذلك جعلت
 اجمعه بين يديه قال فأقبل
 الغلام على عمله قال انس
 لا ازال احب الدباء بعد
 ما رايت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صنع ما صنع
 في باب المرق في حديثنا
 عبد الله بن مسلمة عن
 مالك عن اسحق بن عبد الله
 ابن ابي طلحة انه سمع
 انس بن مالك ان خياطاً
 دعا النبي صلى الله عليه
 وسلم لطعام صنعته فذهبت
 مع النبي صلى الله عليه وسلم
 فقرب خبز شعير ومرقا فيه
 دباء وقد يدفرايت النبي
 صلى الله عليه وسلم يتبع
 الدباء من حوالى القصعة فلم
 ازل احب الدباء بعد يومئذ

باب القديد في حديثنا ابو نعيم حدثنا مالك بن انس عن اسحق بن عبد الله عن انس رضي الله عنه قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم
اتي بمرقة فمادبها وقديد فرايته ٤٤٨ يتبع الديباء يأكلها * حدثنا قبيصة حدثنا سفيان عن عبد الرحمن بن عابس عن

الراوي عنده ما يحدث عن كلمة يعني ويحفظها غيره من الثقات فيتعلمون عليها (قلت) اتم الروايات ما وقع
في هذا الباب عن مالك فقرب خبره غير ومرفقيه دباء وقديد فلم يفتها الا ذكر التريد وفي خصوص
التنصيص على المرق حديث صريح ليس على شرط البخاري اخرج به النائي والترمذي وصححه
وكذلك ابن حبان عن ابي ذر رفعه وفيه واذا طبخت قدرا فاكثرت مرقته واغرف الجاركة منه وعند احمد
والبراز من حديث جابر نحوه وفي الباب عن جابر في حديثه الطويل في صفة الحج عند مسلم واصحاب
السنن ثم اخذ من كل بدنة بضعة وجعلت في قدر وطبخت فأكل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى من
لحها وشربا من مرقها (قوله باب القديد) ذكر فيه حديث انس المذکور وهو ظاهر
فيه وحديث عائشة ما فعله الا في عام جاع الناس اراد ان يطعم الغني الفقير الحديث (قلت) وهو مختصر
من حديث الماضي في باب ما كان السلف يدخرون وقد تقدم قريبا واوله سؤال التابعي عن النبي عن
الاكل من لحوم الاضاحي فوق ثلاث فأجاب بذلك فيعرف منه ان مرجع الضمير في قولها ما فعله الى النبي
عن ذلك (قوله باب من ناول او قدم الى صاحبه على المائدة شيئا قال ابن المبارك لا بأس
أن يناول بعضهم بعضا ولا يناول من هذه المائدة الى مائدة اخرى * حدثنا
اسماعيل قال حدثني مالك عن اسحق بن عبد الله
ابن ابي طلحة انه سمع انس
ابن مالك يقول ان خياطاً
دعا رسول الله صلى الله
عليه وسلم لطعام صنعته
قال انس فذهبت مع
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى ذلك الطعام فقرب
الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم خبزاً من شعير
ومرفقيه دباء وقديد قال
انس فرايت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يتبع
الديباء من حول القصعة
فلم ازل احب الديباء من
يومئذ * وقال ثمامة عن
انس فجعلت اجمع الديباء
بين يديه * باب انشاء
بالرطب * حدثنا عبد
العزيز بن عبد الله قال

حدثني ابراهيم بن سعد عن ابيه عن عبد الله بن جعفر بن ابي طالب رضي الله عنهما قال رايت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالانشاء * باب * حدثنا احمد بن زيد عن عباس الجريري عن ابي عثمان قال

عثمان

حدثني ابراهيم بن سعد عن ابيه عن عبد الله بن جعفر بن ابي طالب رضي الله عنهما قال رايت

رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالانشاء * باب * حدثنا احمد بن زيد عن عباس الجريري عن ابي عثمان قال

عثمان النهدي عنه وقد تقدم قبل ثمانية ابواب ثم ساقه من رواية عاصم الاحول عن ابي عثمان بلنظ
 فأصابني خمس تمرات اربع تمر وحشفة قال ابن التين اما ان تكون احدي الروايتين وهما او يكون ذلك
 وقع مرتين (قلت) الثاني بعيد لاتحاد المخرج واجاب الكرمانى بأن لا منافاة اذا التخصيص بالعدد
 لا يبنى الزائد وفيه نظر والاما كان لذكره فائدة والاولى ان يقال ان القسمة او لا اتفقت خسانها
 ثم فضلت فضلة قسمت ثنتين ثنتين فذكر احد الراويين مبتدا الاخر والاخر منتهاه وقد وقع في الحديث
 اختلاف اشده من هذا فان الترمذي اخرجه من طريق شعبة عن عباس الجريري بلفظ اصابعهم جوع
 فأعطاهم النبي صلى الله عليه وسلم تمر وتمر وتمر واخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ قسم سبع تمرات
 بين سبعة انا فيهم وابن ماجه واحد من هذا الوجه بلفظ اصابعهم جوع وهم سبعة فأعطاني النبي صلى الله
 عليه وسلم سبع تمرات لكل انسان تمر وهذه الروايات متقاربة المعنى ومخالفة لرواية جابر بن زيد
 عن ابن عباس وكأنها رجحت عند البخاري على رواية شعبة فانتهى عن ايرادها برواية عاصم لانها
 توافقها من حيثية الزيادة على الواحدة في الجملة (قوله في الرواية الاولى تضيفت) بضاد معجمة وفاء
 اى نزلت به ضيفا وقوله سبعة اى سبع ابال (قوله فكان هو واهرائه) تقدم انها بسرة بضم الموحدة
 وسكون المهملة بفت غزوان بفتح الغين المعجمة وسكون الزاى وهى صحابة اخت عتبة الصديق
 الجليل امير البصرة (قوله وخادمه) لم اقف على اسمها (قوله يعقبون) بالقاف اى يتناوبون
 قيام الليل وقوله اثلاثا اى كل واحد منهم يقوم ثلث الليل فن بدأ اذا فرغ من ثلثه ايقظ الاخر (قوله
 وسعته يقول) التام اى ابو عثمان النهدي والمسموع ابو هريرة ووقع عند احمد والاسماعيلي في هذه
 الرواية بعد قوله ثم بوقت هذا قلت يا ابا هريرة كيف تصوم قال اما انا فاصوم من اول الشهر ثلاثا
 فان حدث لى حدث كان لى اجر شهر قال وسعته يقول قسم وكان البخاري حذف هذه الزيادة لكونها
 موقوفة وقد اخرج بهذا الاسناد فى الصلاة التحريض على صيام ثلاثة ايام من كل شهر مرفوعا
 واخرجه فى الصيام من وجه آخر عن ابي عثمان وهو السبب فى سؤال ابي عثمان ابا هريرة عن كيفية
 صومه يعنى من اى الشهر تصوم الثلاث المذكورة وقد سبق بيان ذلك فى كتاب الصيام (قوله
 احداهن حشفة) زاد فى الرواية الماضية فلم يكن فيهن تمر اعجب الى منها الحديث وقد تقدم شرحه هناك
 (قوله فى الرواية الثانية اربع تمر) بالرفع والتنوين فيهما وهو واضح وفى رواية اربع تمر بزيادة هاء
 فى آخره اى كل واحدة من الاربعة تمر قال الكرمانى فان وقع بالاضافة والجرف شاذ على خلاف القياس
 وانما جاء فى مثل ثلثمائة واربعمئة (قوله وحشفة) بمهملة ثم معجمة مفتوحة ثين ثم فاء اى رديئة والحشف
 ردىء التمر وذلك ان تيبس الرطوبة فى النخلة قبل ان ينهى طيبها وقبل لها حشفة ايسها وقيل مراده
 صلبة قال عياض فعلى هذا فهو يسكون الثين (قلت) بل الثابت فى الروايات بالتحريك ولا منافاة بين
 كونها رديئة وصلبة في تنبيهه اخرج الاسماعيلي طريق عاصم من حديث ابي يعلى عن محمد بن بكر
 عن اسمعيل بن زكريا بسند البخاري فيه وزاد فى آخره قال ابو هريرة ان اجمل الناس من يخل
 بالاسلام واجتز الناس من عجز عن الدعاء وهذا موقف صحيح عن ابي هريرة وكان البخاري حذفه
 لكونه موقفا لعدم تعلقه بالباب وقد روى مرفوعا والله اعلم (قوله باب الرطب
 والتمر) كذا الجميع فيما رقت عليه الا ابن بطال فقيه باب الرطب بالتمر وقع فيه بوحدة بدل الواو
 ووقع اعياض فى باب ح ل ان فى البخاري باب اكل التمر بالرطب وليس فى حديثي الباب ما يدل لذلك
 اصلا (قوله وقول الله تعالى وهزى اليك ويجزع النخلة الآية) وروى عبد بن حميد من طريق شقيق

تضيئت ابا هريرة سبعة
فكان هو واهله وخدمته
يعتقبون الليل الا ان اياهم
هذا ثم يروى هذا وسد عنه
يقول قسم رسول الله صلى
الله عليه وسلم بين اصحابه
ثم افا صابني سبع تمرات
احداهن حشفة * حدثنا
محمد بن الصباح حدثنا
اسماعيل بن زكريا عن
عاصم عن ابي عثمان عن
ابي هريرة رضي الله عنه
قسم النبي صلى الله عليه
وسلم بيننا ثم افا صابني
منه خمس اربع تمر
وحشفة ثم رايت الحشفة
هي اشدهن لضرسي
في باب الرطب والتمر
وقول الله تعالى وهزى
اليك بجناح النخلة تساقط
عليك رطبا جنيا *

ابن سلامة قال لو علم الله ان شيا للنفسا خيرا من الرطب لامر مريم به ومن طريق عمرو بن ميمون قال ليس
للفنساء خيرا من الرطب او التمر ومن طريق الربيع بن خثيم قال ليس للفنساء مثل الرطب ولا للرئيس مثل
العسل اسانيدھا صحيحة واخرج ابن ابي حاتم وابو يعلى من حديث علي رفعه قال اطعموا انفسكم الوالد
الرطب فان لم يكن رطب قهر وليس من الشجر شجرة اكرم على الله من شجرة نزلت تحتها مريم وفي
اسناده ضعف وقد قرا الجمهور تساقط بتشديد السين واصيله تساقط وقراءة حمزة وهي رواية عن ابي
عمرو والتخفيف على حذف احدي التاءين وفيها قرا آت اخرى في الشواذ ثم ذكر فيه حديثين
* الاول حديث عائشة (قوله وقال محمد بن يوسف) هو القريابي شيخ البخاري وسفيان هو الثوري
وقد تقدم الحديث وشرحه في اوائل الاطعمة من طريق اخرى عن منصور وهو ابن عبد الرحمن بن
طلحة العبدري ثم الشيباني الحنفي وامه هي ضيفة بنت شيبان من صفار الصحابة وقد اخرج احمد عن
عبد الرزاق ومن رواية ابن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري مثله واخرجه مسلم من رواية ابي احمد
الزيري عن سفيان بلفظ وما شبعنا والصواب رواية الجماعة فتقدم اخرج احمد ومسلم ايضا من طريق
داود بن عبد الرحمن عن منصور بلفظ حين شبع الناس واطلاق الاسود على الماء من باب التغليب وكذا
اطلاق الشبع موضع الري والعرب تفعل ذلك في الشئين يصطحبان فتسميها معا باسم الاشهر منهما
واما التسوية بين الماء والتمر مع ان الماء كان عندهم متيسرا لان الري منه لا يحصل بدون الشبع من
الطعام لمضرة شرب الماء صرفا بغير اكل لكنها قرنت بينهما لعدم الفتح بأحدهما اذا فات ذلك
من الآخر ثم عبرت عن الامرين الشبع والري بفعل احدهما كما عبرت عن التمر والماء بوصف
احدهما وقد تقدم شئ من هذا في باب من اكل حتى شبع * الثاني حديث جابر (قوله ابو غسان)
هو محمد بن مطرف وابو حازم هو سلمة بن دينار (قوله عن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن ابي ربيعة) هو الخزومي واسم ابي ربيعة عمرو ويقال حذيفة وكان يلقب ذا الرمحين وعبد الله
ابن ابي ربيعة من مسامة الفتح وولي الجند من بلاد اليمن لعمر فلم يزل بها الى ان جاء سنة حصر
عثمان لينصره فسقط عن راحته فمات ولا ابراهيم عنه رواية في النسائي قال ابو حاتم انها مرسلة
وليس لابراهيم في البخاري سوى هذا الحديث وامه ام كلثوم بنت ابي بكر الصديق وله رواية
عن امه وخاتمه عائشة (قوله كان بالمدينة يهودي) لم اقف على اسمه (قوله وكان يسلقي في تمرى
الى الجذاذ) بكسر الجيم ويجوز فتحها والذال معجمة ويجوز اهما لها اي زمن قطع تمر النخل
وهو الصرام وقد استشكل الاسماء على ذلك وشار الى شذوذ هذه الرواية فقال هذه القصة يعني
دعاء النبي صلى الله عليه وسلم في النخل بالبركة رواها الثقات المعروفون فيما كان على والد جابر من
الدين وكذا قال ابن التين الذي في اكثر الاحاديث ان الدين كان على والد جابر قال الاسماء على والسلف
الى الجذاذ مما لا يحيزه البخاري وغيره وفي هذا الاسناد نظر (قلت) ليس في الاسناد من ينظر في
حاله سوى ابراهيم وقد ذكره ابن حبان في ثقات التابعين وروى عنه ايضا ولده اسمعيل والزهرى واما
ابن القطان فقال لا يعرف حاله واما السلف الى الجذاذ فيعارضه الامر بالسلم الى اجل معلوم فيحمل على انه
وقع في الاقتصار على الجذاذ اختصارا وان الوقت كان في اصل العقد معينا واما الشذوذ الذي اشار اليه
فيندفع بالتعدد فان في السياق اختلافا ظاهرا فهو محمول على انه صلى الله عليه وسلم برك في النخل المختلف
عن والد جابر حتى وفي ما كان على ابيه من التمر كما تقدم بيان طريقه واختلاف الفاظه في علامات النبوة
ثم برك ايضا في النخل المختص بجابر فيما كان عليه هو من الدين والله اعلم (قوله وكانت لجابر الارض

وقال محمد بن يوسف عن
سفيان عن منصور بن
صفية حدثني ابي عن
عائشة رضي الله عنها قالت
توفي رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد شبعنا من
الاسودين التمر والماء
* حدثنا سعيد بن ابي
هريرة حدثنا ابو غسان قال
حدثني ابو حازم عن
ابراهيم بن عبد الرحمن
ابن عبد الله بن ابي ربيعة
عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنهما قال كان
بالمدينة يهودي وكان
يسلقي في تمرى الى الجذاذ
وكانت لجابر الارض

التي بطريق رومة) فيه التفتا وهو مدرج من كلام الراوي لكن يردده ويعضد الاول ان في رواية
ابي نعيم في المستخرج من طريق الرمادي عن سعيد بن ابي مريم شيخ البخاري فيه وكانت لي الارض
التي بطريق رومة ورومة بضم الراء وسكون الواو هي البئر التي اشتراها عثمان رضي الله عنه وسبيلها
وهي في نفس المدينة وقد قيل ان رومة رجل من بني غفار كانت له البئر قبل ان يشتريها عثمان نسبت
اليه ونقل الكرماني ان في بعض الروايات دومة بدل الراء قال واعلموا دومة الجندل (قلت)
وهو باطل فان دومة الجندل لم تكن اذ ذاك فتحت حتى يمكن ان يكون جابر فيها ارض وايضا في الحديث
ان النبي صلى الله عليه وسلم مشى الى ارض جابر واطعمه من رطبها ونام فيها وقام فبرك فيها حتى ارقاه فلو
كانت بطريق دومة الجندل لاحتاج الى السفر لان بين دومة الجندل وبين المدينة عشرة مراحل كما بينه
ابو عبيد البكري وقد اشار صاحب المطالع الى ان دومة هذه هي بئر رومة التي اشتراها عثمان وسبيلها وهي
داخل المدينة فكان ارض جابر كانت بين المسجد النبوي ورومة (قوله فجلست فخلا عاما) قال عياض
كذا للقباسي وابي ذرؤا كثر الرواة بالجيم واللام قال وكان ابو عمرو بن سراج يصوب هذه الرواية
الا انه يضبطها فجلست اي بسكون السين وضم التاء على انها مخاطبة جابر وتفسيره اي تأخرت عن
القضاء فخلا فناء وحاء معجمة ولام مشددة من التخلية او مخففة من الخلاوي تأخر التفتا عاما
قال عياض اسكن ذكرا الارض اول الحديث يدل على ان الجبر عن الارض لا عن نفسه انتهى فاقضى
ذلك ان ضبط الرواية عند عياض بفتح السين المهملة وسكون التاء والضمير للارض وبعده فخلابون
ثم معجمة ساكنة اي تأخرت الارض عن الاتجار من جهة النخل قال ووقع للاصمعي فجلست بحاء
مهملة ثم موحدة وعند ابي الهيثم فخلست بفتح الخاء المعجمة الف اي خالفت معهودها وجعلها يقال
خاس عهده اذا خالفه او تغير عن عادته وخاس الشيء اذا تغير قال وهذه الرواية اثبتها (قلت) وكني
غيره خنس بحاء معجمة ثم نون اي تأخرت ووقع في رواية ابي نعيم في المستخرج بهذه الصورة فما ادرى
بحاء مهملة ثم موحدة او بمعجمة ثم نون وفي رواية الاسماعيلي فخلست على عامها واطن بحاء معجمة ثم سين
مهملة ثقيلة وبعدها على بفتح السين وتشديد التحتانية فكان الذي وقع في الاصل بصورة فخلابون كذا فخلاب
تصحيف من هذه النظرة وهي على كتب الباء بالثاء ثم حرف العين والعلم عند الله ووقع في رواية ابي نعيم
عن المستملي قال محمد بن يوسف هو القري بري قال ابو جعفر محمد بن ابي حاتم وراق البخاري قال محمد بن
اسماعيل هو البخاري فخلابيس عندى مقيدا اي مضبوطا ثم قال فخلابيس فيه شك (قلت) وقد
تقدم توجيهه لى وحدثه في النسخة بجيم وبالحاء المعجمة اظهر (قوله ولم اجد) بفتح الهمزة وكسر
الجيم وتشديد الدال (قوله استنظره) اي استمهله (الى قابل) اي الى عام ثان (قوله فاخبر) بضم
الهمزة وكسرة الموحدة وفتح الراء على الفعل الماضي المبني للجهرول ويحتمل ان يكون بضم الراء على
صيغة المضارعة والفاعل جابر وذكره كذلك مبالغة في استحضار صورة الحال ووقع في رواية ابي نعيم
في المستخرج فاخبر (قوله فيقول ابا القاسم لا انظره) كذا فيه محذوف اداة النداء (قوله ابن عريشك)
اي المكان الذي اتخذته في البستان لتستظل به وتقبل فيه وسيا في الكلام عليه في آخر الحديث
(قوله فجلسته بقبضة اخرى) اي من رطب (قوله فقام في الرطب في النخل الثانية) اي المرة
الثانية وفي رواية ابي نعيم فقام فطاف بدل قوله في الرطب (قوله ثم قال يا جابر جسد) فعل امر
بالجذاذ (واقض) اي اوف (قوله فقال اشهداني رسول الله) قال ذلك صلى الله عليه وسلم لما فيه
من خرق العادة اظاها من ايفاء الكثير من القليل الذي لم يكن يظن انه يوفي منه البعض فضلا عن

التي بطريق رومة فجلست
تخلأ عاما فخاني اليهودي
عند الجذاذ ولم اجدها منها
شيأ فجلست استنظره الى
قابل فيأني فاخبر بذلك
النبي صلى الله عليه وسلم
فقال لا صحابه امشوا
نستنظر جابر من اليهودي
فخاؤني في نخلي فجعل النبي
صلى الله عليه وسلم يكلم
اليهودي فيقول ابا القاسم
لا انظره فلما راي النبي
صلى الله عليه وسلم قام
فطاف في النخل ثم جاءه
فكلمه فأني فجلست
بقليل رطب فوضعت بين
يدي النبي صلى الله عليه
وسلم فأكل ثم قال ابن
عريشك يا جابر فاخبرته
فقال افرش لي فيه فقرشته
فدخل فرقد ثم استيقظ
فجلسته بقبضة اخرى فأكل
منها ثم قام فكلم اليهودي
فأني عليه فقام في الرطب
في النخل الثانية ثم قال
يا جابر جذاذ قض فوقف
في الجذاذ فجلست منها
ما قضيتها وفضل منه
فخرجت حتى جئت النبي
صلى الله عليه وسلم
فبشرته فقال اشهداني
رسول الله

يوسف قال ابو خعفر قال
محمد بن اسمعيل فخلا ليس
عندي مفيد اثم قال فجلى
ليس فيه شك في باب اكل
الجمار في حديثنا عن
حفص بن غياث حدثنا
ابي حدثنا الاعمش قال
حدثني مجاهد عن عبد الله
ابن عمر رضي الله عنهما
قال بينا نحن عند النبي
صلى الله عليه وسلم جلوس
اذ اتى بجمار نخلة فقال
النبي صلى الله عليه وسلم
ان من الشجر لما بركته
كبركة المسلم فظننت انه
يعني النخلة فأردت ان
اقول هي النخلة يا رسول
الله ثم التفت فاذا انا عشر
عشرة انا اجدتهم فسكت
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم هي النخلة في باب
العجوة في حديثنا عن
عبد الله حدثنا مروان
اخبرنا هاشم بن هاشم
اخبرنا عامر بن سعد عن
ابيه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من
تصبح كل يوم سبع تمرات
عجوة لم يضره في ذلك
اليوم شتم ولا سحر في باب
القران في التمر في حديثنا
آدم حدثنا شعبة حدثنا
بجيلة بن سخيم قال اصابنا
عام سنة مع ابن الزبير
فرزقنا تمرا فكان عبد الله

الكل فضلا عن ان تفضل فضلة فضلا عن ان يفضل قدرا الذي كان عليه من الدين (قوله عرش
وعريش بناء وقال ابن عباس معروشات ما يعرش من الكرم وغير ذلك يقال عروشها ابنيها) ثبت
هذا في رواية المستملي والنقل عن ابن عباس في ذلك تقدم موصولا في اول سورة الانعام وفيه النقل عن
غيره بأن المعروش من الكرم ما يقوم على ساق وغير المعروش ما يسط على وجه الارض وقوله عرش
وعريش بناء هو تفسير ابي عبيدة وقد تقدم نقله عنه في تفسير الاعراف وقوله عروشها ابنيها هو تفسير
قوله خاوية على عروشها وهو تفسير ابي عبيدة ايضا والمراد هنا تفسير عرش جابر الذي رقد النبي صلى
الله عليه وسلم عليه قال اكثر على ان المراد به ما يستظل به وقيل المراد به السرير قال ابن التين في الحديث
انهم كانوا لا يجنون من دين لقلة الشيء اذ ذلك عندهم وان الاستعاذة من الدين اريد بها الكثير منه او مالا
يجرد له وفاء ومن ثم مات النبي صلى الله عليه وسلم ودرعه موهونة على شعر اخذه لاهله وفيه زيارة النبي
صلى الله عليه وسلم اصحابه ودخول البساتين والقبائل والاستظلال بظلالها والشفاعة في انظار الواحد
غير العين التي استبقت عليه ليكون ارق به (قوله باب اكل الجمار) بضم الجيم
وتشديد الميم ذكر فيه حديث ابن عمر في النخلة وقد تقدم شرحه في كتاب العلم مستوفى وتقدم الكلام
على خصوص الترجمة بأكل الجمار في كتاب البوع (قوله باب العجوة) بفتح العين
المهملة وسكون الجيم فوع من التمر معروف (قوله حديثنا جعة) بضم الجيم وسكون الميم (ابن عبد الله)
اي ابن زياد بن شداد السلمي ابو بكر البجلي يقال ان اسمه يجي وجعة لقبه ويقال له ايضا ابو خاقان
كان من ائمة الراي اولاهم صار من ائمة الحديث قاله ابن حبان في الثقات ومات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين
وماله في البخاري بل ولا في الكتب الستة سوى هذا الحديث وسيأتي شرح حديث العجوة في كتاب
الطب ان شاء الله تعالى وقوله هنا من اصبح كل يوم سبع تمرات وقع في نسخة الصغاني بزيادة الباء في
اوله فقال بسبع (قوله باب القران) بكسر القاف وتخفيف الراء اي ضم عمرة الى عمرة
لمن اكل مع جماعة (قوله جيلة) بفتح الجيم والموحدة الخفيفة (قوله ابن سحيم) بضم السين مصغر كوفي
تابعي ثقة ماله في البخاري من غير ابن عمر رضي الله عنهما شي (قوله اصابنا عام سنة) بالاضافة اي عام
فقط وقع في رواية ابي داود الطيالسي في مسنده عن شعبة اصابنا شحصة (قوله مع ابن الزبير) يعني
عبد الله لما كان خليفة وتقدم في المظالم من وجه آخر عن شعبة بلفظ كتابا بالمدنية في بعض اهل الاعراف
(قوله فرزقنا تمر) اي اعطانا في ارزاقنا تمر او هو القدر الذي يصرف لهم في كل سنة من مال الخراج وغيره
بدل النقد تمر القلة النقد اذ ذلك بسبب المجاعة التي حصلت (قوله ويقول لا تقارنوا) في رواية ابي الوليد
في الشركة فيقول لا تقارنوا كذا لا ابي داود الطيالسي في مسنده (قوله عن الاقران) كذا لاكثر الرواة
وقد اوضحت في كتاب الحج ان اللغة الفصحى غير الف وقداخرجه ابو داود الطيالسي لمقط القرن
وكذلك قال احمد بن حنبل عن حماد بن محمد عن شعبة وقال عن محمد بن جعفر عن شعبة الاقران قال الترمذي
وقع عند جميع رواة مسلم الاقران وفي ترجمة ابي داود باب الاقران في التمر وليست هذه اللفظة معروفة
واقرب من الرباعي وقرن من الثلاثي وهو الصواب قال القراء قرن بين الحج والعمرة ولا يقال اقرن
وانما يقال اقرن لما عوى عليه واطاقه ومنه قوله تعالى وما كنا له مقرنين قال لكن جاء في اللغة اقرن
الدم في العرق اي كثر فيه حمل حمل الاقران في الحبر على ذلك فيكون معناه انه نهى على الاكثر من
أكل التمر اذا كان مع غيره ويرجع معناه الى الاقران المذكور (قلت) لكن يصير اعم منه والحق
ان هذه اللفظة من اختلاف الرواة وقدمنا احاديث من رواه بلفظ اقرن ولفظ قرن من اصحاب

ابن عمر عن بناو نحن نأكل ونقول لا تغارتوا فان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الاقتران

شعبة وكذا قال الطيالسي عن شعبة أن قرآن ووقع في رواية الشيباني الأقران وفي رواية مسعر الأقران (قوله ثم يقول إلا أن يستأذن الرجل أخاه) أي فإذا أذن له في ذلك جاز والمراد بالآخر رفيقه الذي اشترك معه في ذلك التمر (قوله قال شعبة الأذن من قول ابن عمر) هو موصول بالسند الذي قبله وقد أخرجه أبو دارود الطيالسي في مسنده عن شعبة مدرجاً كذلك تقدم في الشريعة عن أبي الوليد والأسماعي وأصله لمسلم كذلك عن معاذ بن معاذ وكذا أخرجه أحمد عن يزيد بن زهير وغيرهما عن شعبة وتابع آدم على فصول الموقوف من المرفوع شبابة بن سوار عن شعبة أخرجه الخطيب من طريقه مثل ما ساقه آدم إلى قوله الأقران قال ابن عمر إلا أن يستأذن الرجل منكم أخاه وكذا قال عاصم بن علي عن شعبة أرى الأذن من قول ابن عمر أخرجه الخطيب وقد فصله أيضاً عن شعبة سعيد بن عامر الضبي فقال في روايته قال شعبة إلا أن يستأذن أحدكم أخاه هو من قول ابن عمر أخرجه الخطيب أيضاً إلا أن سعيداً أخطأ في اسم التابعي فقال عن شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر والمحفوظ جيلة بن سعيد كما قال الجماعة والحاصل أن أصحاب شعبة اختلفوا كثيراً في رواه عنه مدرجاً وطائفة منهم رويوا عنه التردد في كون هذه الزيادة من فوعة أو موقوفة وشبابة فصل عنه وآدم جزم عنه بأن الزيادة من قول ابن عمر وتابعه سعيد بن عامر إلا أنه خالف في التابعي فلما اختلفوا على شعبة وتعارض جزمه وتردده وكان الذي روي عنه التردد أكثر نظراً فافهم من رواه غيره من التابعين فراينا قد ورد عن سفيان الثوري وابن اسحق الشيباني ومسعر وزيد بن أبي أنيسة فاما الثوري فتقدمت روايته في الشريعة ولفظه هي أن يقرن الرجل بين التمرتين جميعاً حتى يستأذن أصحابه وهذا ظاهره الرفع مع احتمال الإدراج واما رواية الشيباني فأخرجها أحمد وأبو دارود بلفظ هي عن الأقران لأن تستأذن أصحابك والقول فيها كالقول في رواية الثوري واما رواية زيد بن أبي أنيسة فأخرجها ابن حبان في النوع الثامن والخمسين من القسم الثاني من صحيحه بلفظ من أكل مع قوم من تمر فلا يقرن فإن أراد أن يفعل ذلك فليستأذنهم فإن أذنوا فليفعل وهذا أظهر في الرفع مع احتمال الإدراج أيضاً ثم نظرنا فيمن رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ابن عمر فوجدناه عن أبي هريرة وسياقه يقتضي أن الأمر بالاستئذان مرفوع وذلك أن اسحق في مسنده ومن طريقه ابن حبان أخرجه من طريق الشعبي عن أبي هريرة قال كنت في أصحاب الصفة فبعث إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم تمر عجوة فكذبيننا فكنا نأكل الثنتين من الجوع فجعل أصحابنا إذا قرن أحدهم قال لصاحبه أي قد قرنت فأمرنا وهذا الفعل منهم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم دال على أنه كان مشروعا عليهم معروفاً وقول الصحابي كنا نفعل في زمن النبي صلى الله عليه وسلم كذلك حكم الرفع عند الجمهور وأصرح منه ما أخرجه البزار من هذا الوجه ولفظه قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابن عمر ابن أصحابه فكان بعضهم يقرن فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقرن إلا بأذن أصحابه فالذي ترجح عندي أن لا إدراج فيه وقد اعتمد البخاري هذه الزيادة وترجم عليها في كتاب المظالم وفي الشريعة ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الأذن مرة غير مرفوع أن لا يكون مستنده فيه الرفع وقد ورد أنه استفتى في ذلك فأفتى والمفتي قد لا ينشط في قواه إلى بيان المستند فأخرج النسائي من طريق مسعر عن مسعدة قال سئل ابن عمر عن قران التمر قال لا تقرن إلا أن تستأذن أصحابك فيعمل على أنه لما حدث بالقصة ذكرها كلها مرفوعة ولما استفتى أفتى بالحكم الذي حفظه على نفسه ولم يصرح حينئذ برفعه والله أعلم وقد اختلف في حكم المسئلة قال النووي اختلفوا في هذا انتهى دل هو على التحريم والكراهة والصواب التفصيل فإن كان الطعام مشتركاً بينهم فالقران حرام إلا

ثم يقول إلا أن يستأذن
الأجل أخاه قال شعبة
الأذن من قول ابن عمر

برضاهم ويحصل بتصریحهم او بما يقوم مقامه من قرينة حال بحيث يغلب على الظن ذلك فان كان الطعام لغيرهم حرم وان كان لاحدهم واذن لهم في الاكل اشترط رضاه ويحرم لغيره ويجوز له هو الا انه يستحب ان يستأذن الاكلين معه وحسن للضيف ان لا يقرن لساوي ضيفه الا ان كان الشئ كثيرا يفضل عنهم مع ان الادب في الاكل مطلقا ترك ما يقتضي الشره الا ان يكون مستعجلا يريد الاسراع لشغل آخر وذکر الخطابي ان شرط هذا الاستئذان انما كان في زمنهم حيث كانوا في قلة من الشئ فاما اليوم مع اتساع الحال فلا يحتاج الى استئذان وتعقبه النووي بأن الصواب التفصيل لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كيف وهو غير ثابت (قلت) حديث ابى هريرة الذي قدمته يرشد اليه وهو قوي وقصة ابن الزبير في حديث الباب كذلك وقال ابن الاثير في النهاية انما وقع النهي عن القران لان فيه شرها وذلك يزري بصاحبه اولان فيه غيبنا برفقه وقيل انما نهى عنه لما كانوا فيه من شدة العيش وقلة الشئ وكانوا مع ذلك يواسون من القليل واذا اجتمعوا ربما آثر بعضهم بعضا وقد يكون فيهم من اشتد جوعه حتى يحمله ذلك على القرن بين الثمرتين او تعظيم اللقمة فارشدهم الى الاستئذان في ذلك تطيبا لنفوس الباقين واما قصصة جيلة بن سحيم قضاها انما من اجل الغبن ولكون ملكهم فيه سواء وروى نحوه عن ابى هريرة في اصحاب الصفة انتهى وقد اخرج ابن شاهين في الناسخ والمنسوخ وهو في مسند البزار من طريق ابن بريدة عن ابيه رفعه كنت نهيتكم عن القران في الثمر وان الله وسع عليكم فافعلوا فعل النووي اشار الى هذا الحديث فان في اسناده ضعفا قال الحارمي حديث النهي اصح واشهر الا ان الخطيب فيه يسير لانه ليس من باب العبادات وانما هو من قبيل المصالح الدنيوية فيكتفي فيه بمثل ذلك وبعضه اجاع الامة على جواز ذلك كذا قال ومراده بالجواز في حال كون الشخص ما كذا ذلك المأكول ولو بطريق الاذن له فيه كما قرره النووي والاقلم يجوز احد من العلماء ان يستأثر احد بمال غيره بغير اذنه حتى لو قامت قرينة تدل على ان الذي وضع الطعام بين الضيفان لا يرضيه استئثار بعضهم على بعض حرم الاستئثار جزما وانما تقع المكارمة في ذلك اذا قامت قرينة الرضا ذكر ابو موسى المديني في ذيل الغريبين عن عائشة وجابر استقباح القران لما فيه من الشره والطعم المزري بصاحبه وقال مالك ليس بحميم ان يأكل اكثر من رفقته في تنبيه في معنى الثمر الرطب وكذا الزبيب والعنب ونحوه الوضوح اعملة الجامعة قال القرطبي حيل اهل الظاهر هذا النهي على التحريم وهو سهو منهم وجهل بمساق الحديث وبالمعنى وجهله الجمهور على حال المشاركة في الاكل والاجتماع عليه بدليل فهم ابن عمر راويه وهو افهم للآمال واقعد بالحال وقد اختلف العلماء فيمن يوضع الطعام بين يديه متى يملكه فتبيل بالوضع وقيل بالرفع الى فيه وقيل غير ذلك فعلى الاول فلنكفهم فيه سواء فلا يجوز ان يقرن الا باذن الباقين وعلى الثاني يجوز ان يقرن لسكن التفصيل الذي تقدم هو الذي تقتضيه القواعد الفقهية نعم ما يوضع بين يدي الضيفان وكذلك الشارفي الاعراس سيده في العرف سبيل المكارمة لا التشاح لاختلاف الناس في مقدار الاكل وفي الاحتياج الى التناول من الشئ ولو حمل الامر على تساوي السهمان بينهم لضاق الامر على الواضع والموضوع له ولما ساغ لمن لا يكفيه اليسير ان يتناول اكثر من نصيب من شبعه اليسير ولما لم يتشاح الناس في ذلك وجرى عملهم على المسامحة فيه عرف ان الامر في ذلك ليس على الاطلاق في كل حالة والله اعلم

(قوله باب القضاء) يأتي شرح حديثه في الباب الذي بعده ان شاء الله تعالى **(قوله باب بركة النخلة)** ذكر فيه حديث ابن عمر مختصرا وقد تقدم التنبيه عليه قريبا وانه

باب القضاء حدثنا اسمعيل بن عبد الله قال حدثني ابراهيم بن سعد عن ابيه قال سمعت عبد الله بن جعفر قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقضاء **باب بركة النخلة** حدثنا ابو نعيم حدثنا محمد بن طلحة عن زيد بن عمار قال سمعت ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اشجر شجرة تكون مثل المسلم وهي النخلة

مر شرحه مستوفى في كتاب العلم ﴿ قوله باب جمع اللونين او الطعامين بمرة ﴾ اى في حالة واحدة ورأيت في بعض الشروح بمرة مرة ولم ارا التكرار في الاصول ولعل البخارى لم يح الى تضعيف حديث انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بانه او تعقب فيه لبن وعسل فقال ادمان في اناه لا آكله ولا احرمه اخرجه الطبراني وفيه راو مجهول ﴿ قوله عبد الله ﴾ هو ابن المبارك وقد تقدم اخراج البخارى لهذا الحديث قبل هذا الباب سواء وكذا فيما قبله بابا وبابا على من هذا درجة والسبب في ذلك ان مداره على ابراهيم بن سعد قال الترمذى صحيح غريب لا تعرفه الا من حديثه ﴿ قوله بأكل الرطب بالقضاء ﴾ وقع في رواية الطبراني كبقية اكله لهما فاخرج في الاوسط من حديث عبد الله بن جعفر قال رأيت في عين النبي صلى الله عليه وسلم قثاء وفي شماله رطباً وهو يأكل من ذامرة ومن ذامرة وفي سنده ضعف واخرج فيه وهو في الطب لابي نعيم من حديث انس كان يأخذ الرطب بيمنه والبطيخ بيساره فيأكل الرطب بالبطيخ وكان احب الفاكهة اليه وسنده ضعف ايضا واخرج النسائي بسند صحيح عن جسد عن انس رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجمع بين الرطب والخمر بزوهو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر الواو وحدة بعدها زاي نوع من البطيخ الاصفر وقد تكبر القثاء فتصفر من شدة الحر فيصير كالخمر بز كما شاهدته كذلك بالحجاز وفي هذا تعقب على من زعم ان المراد بالبطيخ في الحديث الاخضر واعتل بأن في الاصفر حرارة كافي الرطب وقد ورد التعليل بان احدهما يطفى حرارة الاخر والجواب عن ذلك بان في الاصفر بالنسبة للرطب برودة وان كان فيه طلاوته طرف حرارة والله اعلم وفي النسائي ايضا بسند صحيح عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل البطيخ بالرطب وفي رواية له جمع بين البطيخ والرطب جميعا واخرج ابن ماجه عن عائشة ارادت امي تعالجي للسمنة فتدخلني على النبي صلى الله عليه وسلم فما استفام لها ذلك حتى أكلت الرطب بالقضاء فسمنت كاحسن سمنة وللنسائي من حديث المسائرو جنى النبي صلى الله عليه وسلم عالجوني بغير شيء فاطعموني القثاء بالتمر فسمنت عليه كاحسن الشحم وعند ابي نعيم في الطب من وجه آخر عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ابو يمامة بذلك ولا بن ماجه من حديث ابي بسر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب الزبد والتمر الحديث ولا جسد من طريق اسمعيل بن ابي خالد عن ابيه قال دخلت على رجل وهو يتم جمع لبناً بتمر فقال ادن فان رسول الله صلى الله عليه وسلم هما الاطيين واسناده قوى قال النووي في حديث الباب جواز اكل الشئين من الفاكهة وغيرها معا وجواز اكل طعامين معا ويؤخذ منه جواز التوسع في المطاعم ولا خلاف بين العلماء في جواز ذلك وما نقل عن السلف من خلاف هذا فحمل على الكراهة منعاً لا اعتباراً بالتوسع والترفه والاكثر لا يغير مصلحة دينية وقال القرطبي يؤخذ منه جواز مراعاة صفات الاطعمة وطبائعها واستعمالها على الوجه اللائق بها على قاعدة الطب لان في الرطب حرارة وفي القثاء برودة فاذا اكلا معا اعتدلا وهذا اصل كبير في المركبات من الادوية وترجم ابو نعيم في الطب باب الاشياء التي تؤكل مع الرطب ليذهب ضرره فساق هذا الحديث امكن لم يذكر الزيادة التي ترجم بها وهي عند ابي داود في حديث عائشة بلفظ كان يأكل البطيخ بالرطب فيقول يكسر حر هذا ببرده هذا وبرد هذا بحر هذا والبطيخ بتقديم الطاء لغة في البطيخ بوزنه والمراد به الاصفر بدليل ورود الحديث بلفظ الخمر بز بدل البطيخ وكان يكثر وجوده بأرض الحجاز بخلاف البطيخ الاخضر ﴿ تنبيه ﴾ سقطت هذه الترجمة وحديثها من رواية النسائي ولم يذكرها الاسماعيل ايضا ﴿ قوله باب ﴾ من ادخل الضيقان عشرة عشرة والجلاوس على

باب جمع اللونين او الطعامين بمرة ﴿ حدثنا ابن مقاتل اخبرنا عبد الله اخبرنا ابراهيم بن سعد عن ابيه عن عبد الله بن جعفر رضى الله عنهما قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الرطب بالقضاء ﴾ باب من ادخل الضيقان عشرة عشرة والجلاوس على

محمد عن انس وعن سنان
ابن ربيعة عن انس ان
ام سليم امه عمدت الى مد
من شعير جشته وجعلت
منه خفيفة وعصرت
عكة عندها ثم ردتني الى
النبي صلى الله عليه وسلم
فأبتت به وهو في اصحابه
فدعوته قال ومن معي
فجئت فقلت انه يقول
ومن معي فخرج اليه ابو
طلحة قال يا رسول الله
انما هو شئ صنعته ام سلم
فدخل فجيء به وقال
ادخل على عشرة فأدخلوا
فأكلوا حتى شبعوا ثم قال
ادخل على عشرة فدخلوا
فأكلوا حتى شبعوا ثم قال
ادخل على عشرة حتى
صدرار بعين ثم اكل النبي
صلى الله عليه وسلم ثم قام
فجعل انظر هل نقص
منها شئ في باب ما يكره
من الثوم والبقول في
فيه ابن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم حدثنا
مسدد حدثنا عبد الوارث
عن عبد العزيز قال قيل
لانس ما سمعت النبي
صلى الله عليه وسلم يقول
في الثوم فقال من اكل
فلا يقرب من مسجدنا
* حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا ابو صفوان عبد الله
ابن سعيد اخبرنا يونس
عن ابن شهاب قال حدثني

الطعام عشرة عشرة) اي اذا احتيج الى ذلك لضيق الطعام او مكان الجلوس عليه (قوله عن الجعد
ابي عثمان عن انس وعن هشام عن محمد عن انس وعن سنان ابي ربيعة عن انس) هذه الاسانيد الثلاثة
لجاد بن زيد وهشام هو ابن حسان ومحمد هو ابن سيرين وسنان ابو ربيعة قال عياض وقع في رواية
ابن السكن سنان بن ابي ربيعة وهو خطأ وانما هو سنان ابو ربيعة وابو ربيعة كنيته (قلت) الخطأ
فيه ممن دون ابن السكن وسنان هو ابن ربيعة وهو ابو ربيعة واقفت كنيته اسم ابيه وابس له في
البخاري سوى هذا الحديث وهو مقرون بغيره وقد تكلم فيه ابن معين وابو حاتم وقال ابن عسدي
له احاديث قليلة وارجوانه لا بأس به (قوله جشته) بحجم وشين معجمة اي جعلته جشيشا والجشيش
دقيق غير ناعم (قوله خفيفة) بخاء معجمة وطاء مهملة رزن عسيدة ومعناه كذا تقدم الجزم به في
علامات النبوة وقيل اصله ان يرخد ابن ويدر عليه دقيق ويطنخ ويلعنها الناس فيخطفونها بالاصابع
والملاعق فسميت بذلك وهي فعيلة بمعنى مفعولة وقد تقدم شرح هذه الفصحة مستوفى في علامات النبوة
وسياق الحديث هناك اتم بما هنا وقوله في هذه الرواية انما هو شئ صنعته ام سلم اي هو شئ قليل لان
الذي يتولى صنعة امرأة بمفردها لا يكون كثيرا في العادة وقد قدمت في علامات النبوة ان في بعض
روايات مسلم ما يدل على ان في سياق الباب هنا اختصارا مثل قوله في رواية يعقوب بن عبد الله بن ابي
طلحة عن انس قتال ابو طلحة يا رسول الله انما ارسلت اناس يدعوك وحدك ولم يكن عندنا ما يشبع
من اري وفي رواية عمرو بن عبد الله عن انس قتال ابو طلحة انما هو قرص فقال ان الله سيبارك فيه قال
ابن بطال الاجتماع على الطعام من اسباب البركة وقد روى ابو داود من حديث وحشي بن حرب رفعه
اجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله يبارك لكم قال وانما ادخلهم عشرة عشرة والله اعلم لانها
كانت قصعة واحدة ولا يمكن الجماعة الكثيرة ان يهدروا على التناول منها مع قلة الطعام فجعلهم عشرة
عشرة لئلا يملكون الاكل ولا يزدجوا قال وليس في الحديث المنع عن اجتماع اكثر من عشرة على الطعام
* (قوله باب ما يكره من الثوم والبقول) اي التي لها رائحة كريهة وهل النبي عن
دخول المسجد الاكلها على التعميم او على من اكل التي عنهما دون المطبوخ وقد تقدم بيان ذلك في كتاب
الصلاة ثم ذكر المصنف ثلاثة احاديث * احدها (قوله فيه ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم)
تقدم في او اخر صفة الصلاة في كتاب الجمعة من رواية نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال في غزوة خيبر من اكل من هذه الشجرة يعني الثوم فلا يقرب من مسجدنا ووقع لنا سبب هذا الحديث
فأخرج عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب الاطعمة من رواية ابي عمرو وهو بشر بن حرب عنه قال جاء
قوم مجلس النبي صلى الله عليه وسلم وقد اكلوا الثوم والبصل فكانه تأذي بذلك فقال فذكره
* ثانيها حديث انس اوردته عن مسدد وتقدم في الصلاة عن ابي معمر كلاهما عن عبد الوارث وهو
ابن سعيد عن عبد العزيز هو ابن صهيب * ثالثها حديث جابر وقد تقدم ايضا هناك موصولا ومعلقا
وفيه ذكر البقول ولكنه اختصره هنا وقوله كل قاي اناجي من لا تااجي فيه اناجته اغيره صلى الله
عليه وسلم حيث لا يتأذى به المصاؤون جميعا بين الاحاديث واختلف في حقه هو صلى الله عليه وسلم قبل
كان ذلك محرما عليه والاصح انه مكروه لعدم قوله لاني جواب احرام هو وحجة لارل ان العلة في المنع
ملازمة الملك له صلى الله عليه وسلم وانه ما من ساعة الا وملك يمكن ان يلتصق فيها وفي هذه الاحاديث بيان
جواز كل الثوم والبصل والكراث الا ان من اكلها يكره له حضور المسجد وقد اُلحق بها الفقهاء
ما في معناها من البقول الكريمة الرائحة كالقفل وقد ورد فيه حديث في الطبراني وقيل عياض عن

يحيى عن يونس عن ابن
شهاب قال اخبرني ابو سلمة
قال اخبرني جابر بن عبد
الله قال كنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم يمر
الظهران نجني الكباث
فقال عليكم بالاسود منه
فانه ايطب فقبل اكنث
ترعى الغنم قال نعم وهل من
نبي الارطاعا ﴿ باب
المضضة بعد الطعام ﴾
حدثنا علي بن عبد الله
حدثنا سفيان سمعت
يحيى بن سعيد عن بشير بن
يسار عن سويد بن النعمان
قال خرجنا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى خيبر
فلما كنا بالصهباء دعا
بطعام فاتي الاسبويق
فأكلنا فقام الى الصلاة
فتمضمض ومضمضنا
﴿ قال يحيى سمعت بشيرا
يقول اخبرنا سويد بن جابر
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى خيبر فلما كنا
بالصهباء قال يحيى وهي
من خيبر على روضة دعا
بطعام فاتي الاسبويق
فلما كنا فأكلمناه ثم دعا
بماء فمضمض ومضمضنا
معه ثم صلى بنا المغرب ولم
يتوضأ ﴿ وقال سفيان
كانت تسعد من يحيى ﴿ باب
لعن الاصابع ومصها
قبل ان تمسح بالمنديل ﴾

يتجشئ منه والحق به بعض الشافعية الشديد البخر ومن به جراحه تفوح رائحتها واختلف في
الكرامية فالجمهور على التنزيه وعن الظاهرية لتحريم واغرب عياض فقل عن اهل الظاهر تحريم
تناول هذه الاشياء طائفا لا تمنع حضور الجماعة والجماعة فرض عين ولكن مخرج ابن حزم بالجواز
ثم يحرم على من يتعاطى ذلك حضور المسجد وهو اعلم بذهبه من غيره ﴿ قوله ﴾ باب
الكباث ﴿ بفتح الكاف وتخفيف الموحدة وبعد الالف مائة ﴾ قوله وهو ورق الاراك ﴿ كذا وقع
في رواية ابى ذر عن مشايخه وقال كذا في الرواية الصواب ثم الاراك انتهى ووقع للنسفي ثم الاراك
وللباقين على الوجهين ووقع عند الاسماعيلي وابى نعيم وابن طال ورق الاراك وتعقبه الاسماعيلي فقال
انما هو ثم الاراك وهو البرير يعني بموحدة وزن الحرير فاذا اسود فهو الكباث وقال ابن طال
الكباث ثم الاراك الغض منه والبرير ثم لوط واليابس وقال ابن التين قوله ورق الاراك ليس
بصحيح والذي في اللغة انه ثم الاراك وقيل هو نضيجه فاذا كان طريا فهو موزوقيل عكس ذلك وان
الكباث الطري وقال ابو عبيد هو ثم الاراك اذا يبس وليس له عجم قال ابو زيد يشبهه التين بأكله
الناس والابل والغنم وقال ابو عمرو وهو حار كان فيه ملحا انتهى وقال عياض الكباث ثم الاراك وقيل
نضيجه وقيل غضه قال شيخنا ابن الملقن والذي رأينا من نسخ البخاري وهو ثم الاراك على الصواب
كذا قال وقال الكرماني وقع في نسخة البخاري وهو ورق لاراك قيل وهو خلاف اللغة ﴿ قوله ﴾
الظهران ﴿ بتشديد الراء قبلها ميم مقنوعة واطاء معجمة لمقط تنبيه الظاهر مكان معروف على حرفة
من مكة ﴾ قوله نجني ﴿ اي تقتطف ﴾ قوله فاه ايطب ﴿ كذا وقع هنا وهو لغة بمعنى اطيب وهو
مقوله كما قالوا اجذب وجذب ﴾ قوله فقبل اكنث ترعى الغنم ﴿ في السؤال اختصار والتقدير اكنث
ترعى الغنم حتى عرفت اطيب الكباث لان راعي الغنم يكثر ترده تحت الاشجار لطلب المرعى منها
والاستظلال تحتها وقد تقدم بيان ذلك في قصة موسى من احاديث الانبياء وتقدم الكلام على الحكمة
في رعي الانبياء الغنم في اوائل الاجارة وافاد ابن التين عن الداودي ان الحكمة في اختصاصها بذلك
لكونها لا تتركب فلا ترهون نفس راكبيها قال وفيه اباحة اكل ثم الشجر الذي لا يملك قال ابن طال كان
هذا في اول الاسلام عند عدم الاقوات فاذا غنى الله عباده بالخطوة والحبوب الكثيرة وسعة الرزق
فلا حاجة بهم الى ثم الاراك ﴿ قلت ﴾ ان اراد بهذا الكلام الاشارة الى كراهة تناوله فليس بمسلم ولا
يلزم من وجود ما ذكر منع ما ايسر بغير ممن بل كثير من اهل الورع لهم رغبة في مثل هذه المباحات
اكثر من تناول ما يشتري والله اعلم ﴿ تكلمة ﴾ اخرج البيهقي هذا الحديث في كتاب الدلائل
من طريق عبيد بن شريك عن يحيى بن بكير بسنده الماضي في احاديث الانبياء الى جابر فذكر هذا
الحديث وقال في آخره وقال ان ذلك كان يوم بدر يوم جمعة ثلاث عشرة بقيت من رمضان قال
البيهقي رواه البخاري عن يحيى بن بكير دون الاربعة يعني دون قوله ان ذلك كان الخ وهو كما قال ولعل
هذه الزيادة من ابن شهاب احذر وانه ﴿ قوله ﴾ باب المضضة بعد الطعام ﴿
ذكر فيه حديث سويد بن النعمان في المضضة بعد السويق وساقه بسند واحد للفقهاء قال في
احدهما فأكلنا وزاد في الآخر فلكناه وقد تقدم باسناده ومثله في اوائل الاطعمة وقال في آخره
هناك قال سمعته منه عودا على بدء وقال في آخره هنا قال سفيان كانت تسعد من يحيى بن سعيد
وهو محمول على ان عليا وهو ابن المديني سمعه من سفيان مرارا فرجعا غير في بعضها بعض الانفاظ
﴿ قوله ﴾ لعن الاصابع ومصها قبل ان تمسح بالمنديل ﴿ كذا قبله بالمنديل

واشار بذلك الى ما وقع في بعض طرق الحديث كما اخرجهم مسلم من طريق سفيان الثوري عن
ابي الزبير عن جابر بلفظ فلا يمسه يده بالمنديل حتى يلحق اصابعه لكن حديث جابر المذکور في الباب
الذي يليه صريح في انهم لم يكن لهم مناديل ومفهوما يبدل على اهلهم لو كانت لهم مناديل لمسحوا بها
فيحمل حديث النهي على من وجدوا لمفهوما يبدل الحكم كذلك لو مسح بغير المنديل واما قوله في
الترجمة ومصحفها فيشير الى ما وقع في بعض طرقه عن جابر ايضا وذلك فيما اخرجته ابن ابي شيبة من رواية
ابي سفيان عنه بلفظ اذا طعم احدكم فلا يمسه يده حتى يصيبها وذکر القفال في محاسن الشريعة ان
المراد بالمنديل هنا المنديل المعد لزالة الزهومة لا المنديل المعد للمسح بعد الغسل (قوله عن عمرو بن
دينار عن عطاء) في رواية الحميدي ومن طريقه الاسماعيلي حدثنا عمرو بن دينار اخبرني عطاء (قوله
عن ابن عباس) في رواية ابن جريج عند مسلم سمعت عطاء سمعت ابن عباس زادا بن ابي عمر في روايته
عن سفيان سمعت عمر بن قيس يسأل عمرو بن دينار عن هذا الحديث فقال هو عن ابن عباس قال فان
عطاء حدثنا عن جابر قال حفظناه عن عطاء عن ابن عباس قبل ان يقدم علينا جابر اه وهذان كان
عمر بن قيس حفظه احتمل ان يكون عطاء سمعه من جابر بعد ان سمعه من ابن عباس ويؤيده ثبوته
من حديث جابر عند مسلم وان كان من غير طريق عطاء وفي سياقه زيادة ليست في حديث ابن عباس ففي
اوله اذا وقعت لقمة احدكم فليط ما كان بها من اذى ولا يدعه الشيطان ثم ذكر حديث الباب وفي
آخره زيادة ايضا ساذكرها فاعلم ذلك سبب اخذ عطاء له عن جابر (قوله اذا اكل احدكم) زاد مسلم
عن ابي بكر بن ابي شيبة وآخرين عن سفيان طعاما وفي رواية ابن جريج اذا اكل من الطعام (قوله
فلا يمسه يده) في حديث كعب بن مالك عند مسلم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل بثلاث اصابع
فاذا فرغ لعقها فيحتمل ان يكون اطلق على الاصابع اليد ويحتمل وهو الاولى ان يكون المراد باليد
الكف كلها فيشمل الحكم من اكل بكفه كلها او باصابعه فقط او ببعضها وقال ابن العربي في شرح
الترمذي يبدل على الاكل بالكف كلها انه صلى الله عليه وسلم كان يتعرق العظم وينهش اللحم ولا يمكن
ذلك عادة الا بالكف كلها وقال شيخنا فيه نظر لانه يمكن بالثلاث سلمنا لكن هو ممسك بكفه كلها
لا آكل بها سلمنا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الاحوال ويؤخذ من حديث كعب بن مالك ان
السنة الاكل بثلاث اصابع وان كان الاكل باكثر منها جائزا وقد اخرج سعيد بن منصور عن سفيان
عن عبيد الله بن ابي يزيد انه راى ابن عباس اذا اكل لعق اصابعه الثلاث قال عياض والاكل باكثر
منها من الشره وسوء الادب وتكبير اللقمة ولانه غير مضطر الى ذلك لجمعه اللقمة وامساكها من جهاتها
الثلاثة فان اضطر الى ذلك تلحقه الطعام وعبد لم تلقفه بالثلاث فيدعه بالاربعة او الخامسة وقد اخرج
سعيد بن منصور عن هرسل ابن شهاب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اكل اكل بخمس فيجمع
بينه وبين حديث كعب باختلاف الحال (قوله حتى يلحقها) بفتح اوله من الثلاثي اي يلحقها هو
(او يلحقها) بضم اوله من الرباعي اي يلحقها غيره قال النووي المراد العاق غيره ممن لا يتقد ذلك من
زوجة وجارية وخدام وولد وكذا من كان في معناهم كتلميذ يعتقده البركة يلحقها وكذلك الوالدة شاة
ونحوها وقال البيهقي ان قوله او شاة من الراوي ثم قال فان كانا جميعا محفوظين فاعا اراد ان يلحقها
صغيرا او من يعلم انه لا يتقدن بها ويحتمل ان يكون اراد ان يلحق اصبعه فله فيكون بمعنى يلحقها يعني
فتكون اول الشاة قال ابن دقيق العيد جاءت عليه هذا مبينة في بعض الروايات فانه لا يدري في اي طعامه
البركة وقد يعلل بأن مسحها قبل ذلك فيه زيادة تلوث لما مسح به مع الاستغناء عنه بالريق لكن اذا
صح الحديث بالتعليل لم يعدل عنه (قلت) الحديث صحيح اخرجهم مسلم في آخر حديث جابر ولفظه من

عن عمرو بن دينار عن
عطاء عن ابن عباس ان
النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا اكل احدكم فلا
يمسه يده حتى يلحقها او
يلحقها

حديث جابر اذا سقطت لقمة اخذكم فليط ما اصابها من اذى وليأكلها ولا يمسه حتى يلعقها
او يلعقها فانه لا يدري في اي طعامه البركة زاد فيه النسائي من هذا الوجه ولا يرفع الصفحة حتى
يلعقها او يلعقها ولا يجد من حديث ابن عمر نحوه بسند صحيح والطبراني من حديث ابي سعيد
نحوه بالنظر فانه لا يدري في اي طعامه يبارك له ولمسلم نحوه من حديث انس ومن حديث ابي هريرة
ايضا والعلامة المذكور لا تمنع ما ذكره الشيخ فقد يكون للحكم علتان فأكثر والتنصيب على واحدة
لا يفي غيرها وقد ابدى عياض علة اخرى فقال نعم امر بذلك لئلا يتهاون بقليل الطعام قال النووي
معني قوله في اي طعامه البركة ان الطعام الذي يحضر الانسان فيه بركة لا يدري ان تلك البركة فيها اكل
او فم ياتي على اصابه او فم ياتي في اسفل القصعة او في اللقمة الساقطة فينبغي ان يحافظ على هذا كله
لتحصيل البركة اه وقد وقع لمسلم في رواية ابي سفيان عن جابر في اول الحديث ان الشيطان يحضر
احدكم عند كل شيء من شأنه حتى يحضره عند طعامه فاذا سقطت من احدكم اللقمة فليط ما كان بها من
اذى ثم يأكلها ولا يدعها للشيطان وله نحوه في حديث انس وزادوا من بأن سلت القصعة قال
الخطابي السلت يتبع ما بقي فيها من الطعام قال النووي والمراد بالبركة ما يحصل به التغذية وتسليم
حافضه من الاذى ويقوى على الطاعة والعلم عند الله وفي الحديث رد على من كره لعق الاصابع
استقذارا نعم يحصل ذلك لوقعه في اثناء الاكل لانه بعيدا صابغه في الطعام وعليها اثر ريقه قال الخطابي
عاب قوم افاد عقلهم اترفه فزعوا ان لعق الاصابع مستقبح كلهم لم يعلموا ان الطعام الذي
علق بالاصابع او الصفحة جزء من اجزاء ما أكلوه واذا لم يكن سائر اجزائه مستقذرا لم يكن الجزء
اليسير منه مستقذرا وليس في ذلك أكبر من مصه اصابه بباطن شقيقه ولا يشك عاقل في ان لا بأس
بذلك فقد يعضض الانسان فيدخل اصبعه فيه فبذلك اسنانه وباطن فمهم لم يقل احدا ان ذلك قدارة
او سوء ادب وفيه استحباب مسح اليد بعد الطعام قال عياض محله فيما يحتاج فيه الى الغسل
مما ليس فيه غمور ولزوجه مما لا يذهب به الا الغسل لما جاء في الحديث من الترتيب في غسله والحذر من تركه
كذا قال وحديث الباب يقتضي منع الغسل والمسح بغيره لانه صريح في الامر بالعق دونهما تحصيل
للبركة نعم قد يتعين التسدب الى الغسل بعد الله في لازالة الرطوبة عليه يحمل الحديث الذي اشار اليه وقد
اخرجه ابوداود بسند صحيح على شرط مسلم عن ابي هريرة رفته من بات وفي يده غمور ولم يغسله فأصابه
شيء فلا ياول من الانفسه اخرجه الترمذي دون قوله ولم يغسله وفيه الحاقطة على عدم اهمال شيء من فضل
الله كالمأكل او المشروب وان كان قافها خفيفا في العرف في تكملته في وقع في حديث كعب بن عجرة
عند الطبراني في الاوسط صفة لعق الاصابع ولفظه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل باصبعه
الثلاث بالاهتمام والتي تليها والوسطى ثم رايته يلعق اصابعه الثلاث قبل ان يمسه الوسطى ثم التي
تليها ثم لانهم قال شيخنا في شرح الترمذي كان السرفية ان الوسطى اكثر تناولها لانها اطول فسبق
الطعام أكثر من غيرها ولاها الطول لها اول ما تنزل في الطعام ويحتمل ان الذي يلحق يكون
بطن كفه الى جهة وجهه فاذا ابتدأ بالوسطى انتقل السبابة على جهة يمينه وكذلك الاهتمام والله اعلم
﴿ قوله باب المنديل ﴾ ترجم له ابن ماجه مسح اليد بالمنديل (قوله حديثي محمد بن
فليح) اي ابن سليمان المديني (قوله حديثي ابي عن سعيد بن الحرث) اي ابن ابي المعلى الانصاري وقد
اخرجه ابن ماجه من رواية ابن وهب عن محمد بن ابي يحيى عن ابيه عن سعيد بن جرم ابو نعيم في المستخرج
بأن محمد بن ابي يحيى هو ابن فليح لان فليحا يكنى ابا يحيى وهو معروف بالرواية عن سعيد بن الحرث

باب المنديل في حديثنا
ابراهيم بن المنذر قال
حدثني محمد بن فليح قال
حدثني ابي عن سعيد بن
الحرث عن جابر بن عبد
الله رضي الله عنهما انه

سأله عن الوضوء مما مست النار فقال لا قد كنا زمان النبي صلى الله عليه وسلم لا نجد مثل ذلك من الطعام الا قليلا فاذا نحن وجدناه لم يكن لنا مناديل الا كفنا وسوا عسنا واقدامنا ثم نصلي ولا نتوضأ **باب** ما يقول اذا فرغ من طعامه **باب** حدثنا ابو نعيم حدثنا سفيان عن ثور عن خالد بن معدان عن ابي امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان اذا رفع مائدة قال الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكثي ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا **باب** حدثنا ابو عاصم عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن ابي امامة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا فرغ من طعامه وقال مرة اذا رفع مائدة قال الحمد لله الذي كفانا واروانا غير مكثي

وقال غيره هو محمد بن ابي يحيى الاسلمى والد ابراهيم شيبخ الشافعي واسم ابي يحيى سمعان وكان الحامل على ذلك كون ابن وهب يروى عن فليح نفسه فاستبعد قائل ذلك ان يروى عن ابنه محمد بن فليح عنه ولا عجب في ذلك لذي ترجح عندي الاول فان لفظها ما واحد (قوله سأله عن الوضوء مما مست النار) في رواية الاسماعيلي من طريق ابي عامر عن فليح عن سعيد قلت لجابر هل على فيما مست النار وضوء وقد تقدم حكم المسح في الباب الذي قبله وحكم الوضوء مما مست النار في كتاب الطهارة **باب** (قوله) ما يقول اذا فرغ من طعامه قال ابن بطال اتفقوا على استحباب الحمد بعد الطعام ووردت في ذلك انواع يعني لا يتعين شيء منها (قوله سفيان) هو الثوري وثور بن يزيد هو الشامي واول اسم ابيه بقاء تحنانية وقد اورد البخاري هذا الاسناد عن ثور نازلا ثم اوردته عاليا عنه ومداره في اكثر الطرق عليه وقد تابعه في بعضه عامر بن جشيب وهو بفتح الجيم وكسر الشين المعجمة وآخره موحدة وزن عظيم اخرجه الطبراني وابن ابي عاصم من طريقه فقل في سياقه عن عامر عن خالد قال شهدنا صليعا رليمة في منزل عبد الله الاعلى ومعنا ابو امامة وذكره البخاري في تاريخه من هذا الوجه فقال عبد الله الاعلى بن هلال السلمى (قوله اذا رفع مائدة) قد ذكره في الباب بلفظ اذا فرغ من طعامه واخرجه الاسماعيلي من طريق وكيع عن ثور بلفظ اذا فرغ من طعامه ورفعته مائدة فجمع للنظير ومن وجه آخر عن ثور بلفظ اذا رفع طعامه من بين يديه ووقع في رواية عامر بن جشيب بسنده عن ابي امامة عامر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم اقول عند فراغي من الطعام ورفع المائدة الحديث وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم لم يأكل على خوان قط وقد فسروا المائدة بأهاخوان عليه طعام وان بعضهم اجاب بأن اسما رأى ذلك ورآه غيره والمثبت مقدم على النافي او المراد بالخوان صفة مخصوصة والمائدة تطلق على كل ما يوضع عليه الطعام لانها امام من ماديها اذا تحرك او اطعم ولا يختص ذلك بصفة مخصوصة وقد تطلق المائدة ويراد بها نفس الطعام او بقية او اناؤه وتدنقل عن البخاري انه قال اذا اكل الطعام على شيء ثم رفع قبل رفعت المائدة (قوله الحمد لله كثيرا) في رواية الوايد عن ثور عند ابن ماجه الحمد لله كثيرا (قوله غير مكثي) بفتح الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وتشديد الحناية قال ابن بطال يحتمل ان يكون من كفأت الاءاء فالعنى غير مردود عليه انعامه ويحتمل ان يكون من الكفاية اي ان الله غير مكثي رزق عباده لانه لا يكفهم احد غيره وقال ابن التين اي غير محتاج الى احد اسكاه هو الذي بطعم عباده ويكفهم وهذا قول الخطابي وقال القرطبي معناه انا غير مكثف بنفسى عن كفايته وقال الداودي معناه لم اكتف من فضل الله ونعمته قال ابن التين وقول الخطابي اولى لان مفعولا يعنى مفعول فيه بعد وخروج عن الظاهر وهذا كله على ان الضمير لله ويحتمل ان يكون الضمير للحمد وقال ابراهيم الحاربي الضمير للطعام ومكثي بمعنى مقلوب من الاكفاء وهو التلب غير انه لا يكفى الاءاء للاستغناء عنه وذكر ابن الجوزي عن ابي منصور الجواليقي ان الصواب غير مكثافا بالهمزة اي ان نعمة الله لا تكافأ (قلت) وثبتت هذه اللفظة هكذا في حديث ابي هريرة لسنن الذي في حديث الباب غير مكثي بالياء والكل معنى (قوله في الرواية الاخرى كفانا واروانا) هذا يدل على دعوى الضمير الى الله تعالى لانه تعالى هو السكافي لا المكثي وكفانا هو من التكفاية وهي اعم من الشبع ولرى وغيرهما فاروانا على هذا من الخاص بعد الانعام ووقع في رواية ابن السكن عن الفربري وآدنا بالمد من الاءاء ووقع في حديث ابي سعيد عند ابي داود الحمد لله الذي اطعمنا وسفانا وجمعنا مسلمين ولاي داود والترمذي من حديث ابي ايوب الحمد لله الذي اطعم

وسقي وسوغه وجعل له مخرجا واخرج النسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث أبي هريرة مافي
حديث أبي سعيد وابن أبي امامة وزائدة في حديث مطول والنسائي من طريق عبد الرحمن بن جبير المصري
انه حدثه رجل خدام النبي صلى الله عليه وسلم ثمان سنين انه كان يسمع النبي صلى الله عليه وسلم اذا قرب
اليه طعامه يقول بسم الله فاذا فرغ قال اللهم اطعمت وسقيت واغيت واقيت وعديت وحييت فلك
الحمد على ما اطيت وسنده صحيح (قوله في الرواية لاخرى ولا مكفور) اي يجوز فضله ونعمته
وهذا مما يقوى ان الضمير لله تعالى (قوله ولا مودع) بفتح الدال الثقيلة اي غير متروك ويحتمل
كسر ها على انه حال من القائل اي غير تارك (قوله ولا مستغنى عنه) بفتح التون وبالتنوين (قوله
ربنا) بالرفع على انه تبرميتد المحذوف اي هو ربنا او على انه مبتدأ خبره متقدم ويجوز النصب
على المدح او الاختصاص او اضاها راعني قال ابن التين ويجوز الجر على انه بدل عن الضمير في عنه وقال
غيره على البدل من الاسم في قوله الحمد لله وقال ابن الجوزي ربنا بالنصب على النداء مع حذف اداة
النداء قال الكرماني بحسب رفع غير اي ونصبه ورفع ربنا ونصبه والاختلاف في مرجع الضمير
تكثر التوجيهات في هذا الحديث (قوله باب الاكل مع الخادم) اي على قصد
التواضع والخادم يطلق على الذكرو الانثى اعم من ان يكون رقيقا او حرا محله فيما اذا كان السيد رجلا
ان يكون الخادم اذا كان اثنى مائة او محرمة او مافى حكمه وبالكس (قوله محمد بن زياد) هو
الجمعي (قوله اذا اتى احدكم) بالنصب (خادمه) بالرفع (قوله فان لم يجلسه معه) في رواية مسلم
فليطعمه معه فليأكل كل في رواية اسمعيل بن ابي خالد عن ابيه عن ابي هريرة عن ابي عبد الله عن ابي
فليجلسه معه فان لم يجلسه معه فليطعمه وفي رواية لا يجد عن عبد الله عن ابي هريرة فادعه فان ابي
فاطعمه منه ولا بن ماجه من طريق جعفر بن ربيعة عن الاعرج عن ابي هريرة فليطعمه فليأكل كل
معه فان لم يفعل فليأكل ابي ركذا ان لم يفعل لم يجز ان يكون السيد والمعنى اذا ترفع عن مؤاكلة
غلامه ويحتمل ان يكون الخادم اذا تواضع عن مؤاكلة سيده ويؤيد الاحتمال الاول ان في رواية
جابر عند احمد امرنا ان ندعوه فان كره احدنا ان يطعم معه فليطعمه في يده واسناده حسن (قوله
فليطعمه فليأكل او اكلتين) بضم الهـ مرة اي اللقمة واللقمة بضم السين بحسب حال الطعام وحال الخادم
وقوله اولقمة اولقمتين هوشن من الراوى وقد رواه الترمذي بلفظ لقمة فقط وفي رواية مسلم
تقييده ذلك بما اذا كان الطعام قليلا ولنظفه فان كان الطعام مشفوها قليلا وفي رواية ابي داود
يعنى قليلا فليضع في يده منه اكلة او اكلتين قال ابو داود يعنى لقمة اولقمتين ومقتضى ذلك
ان الطعام اذا كان كثيرا فاما ان يقدمه معه واما ان يجعل حظه منه كثيرا (قوله فانه ولي حره)
اي عند الطبيب (وعلاجه) اي عند تحصيل آلائه وقيل وضع القصد على السار ويؤخذ من
هذا ان في معنى الطبيب حامل الطعام لوجود المعنى فيه وهو تعلق نفسه به بل يؤخذ منه الاستحباب
في مطلق خدم المرء من يعانى ذلك والى ذلك يومى اطلاق الترجمة وفي هذا تعليل الامر المذكور وشارة
الى ان للعبيد حظا في الماء كقول فينبغي صرفها باطعام صاحبها من ذلك الطعام لتسكن نفسه فيكون
اكف لشربه قال المهلب هذا الحديث يفسر حديث ابي ذر في الامر بالتسوية مع الخادم في المطعم والملبس
فانه جعل الخدم الى السيد في اجلاس الخادم معه وتركه (قلت) وليس في الامر في قوله في حديث ابي ذر
اطعموهم مما تطعمون الزام بعمرا اكلة الخادم بل فيه ان لا يستأثر عليه بشئ بل بشره في كل شئ لكن
يحسب ما يدفع به شرعيته وقد نقل ابن المنذر عن جميع اهل العلم ان الواجب اطعام الخادم من غالب
التوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلد وكذلك القول في الادم والكسوة وان السيد ان يستأثر

ولا مكفور وقال مرة لك
الحمد ربنا غير مكفى ولا
مودع ولا مستغنى ربنا
باب الاكل مع الخادم
حدثنا حفص بن عمر حدثنا
شعبة عن محمد بن زياد
قال سمعت ابا هريرة عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا اتى احدكم خادمه
بطعامه فان لم يجلسه معه
فليطعمه فليأكل او اكلتين
اولقمة اولقمتين فانه
ولى حره وعلاجه

الصابر لان الاصل ان المشبه به اعلى درجة من المشبه والتحقيق عند اهل الحديث ان لا يجاب في ذلك بجواب كان بل يختلف الحال باختلاف الاشخاص والاحوال نعم عند الاستواء من كل جهة وفرض رفع العوارض بأسرها فالفقير اسلم عاقبة في الدار الآخرة ولا ينبغي ان يعدل بالسلامة شيء والله اعلم وسيكون لنا عودة الى الكلام على هذه المسئلة في كتاب الرقاق ان شاء الله تعالى وقد تقدم القول فيها في او اخر صفة الصلاة قيل كتاب الجمعة في الكلام على حديث ذهب اهل الدثور بالدرجات اعلى **قوله** **باب** الرجل يدعي الى طعام فيقول وهذا معي ذكر فيه حديث ابي مسعود في قصة الغلام اللحام وقد مضى شرحه مستوفى قبل اكثر من عشرين بابا واعترضه الاسماعيلي فقال ترجم الباب بالطعام الشاكر ولم يذكر فيه شيئا وقال وهذا معي ثم نازعه في ان القصة ليس فيها ما ذكر وان الرجل تبعهم من تلقاء نفسه (قلت) اما الجواب عن الاول فكانه سقط من روايته قول البخاري فيه عن ابي هريرة واما الثاني فأشار به البخاري الى حديث انس في قصة الحياط الذي دعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال وهذه يعني عائشة وقد تقدم شرح ذلك مستوفى وانما عدل البخاري عن ايراد حديث انس هنا الى حديث ابي مسعود اشارة منه الى تباين القصة واختلاف الحالين (قوله وقال انس اذا دخلت على مسلم لا يثم فكل من طعامه واشرب من شرابه) وصله ابن ابي شيبة من طريق عمير الانصاري سمعت انس يقول مثله لكن قال علي رجل لا تهمه وجاء نحو ذلك عن ابي هريرة من فروع اخرجه احمد والحاكم والطبراني من طريق ابي صالح عن ابي هريرة بلفظ اذا دخل احدكم على اخيه المسلم فأطعمه طعاما فلا يأكل من طعامه ولا يسأله عنه قال الطبراني تفرد به مسلم بن خالد (قلت) وفيه مقال لكن اخرج له الحاكم شاهدا من رواية ابن عجلان عن سعيد المقبري عن ابي هريرة رواية بنحوه واخرجه ابن ابي شيبة من هذا الوجه موقوفا ومطابقة الاثر للحديث من جهة كون اللحام لم يكن متما واكل النبي صلى الله عليه وسلم من طعامه ولم يسأله وعلى هذا القيد يحمل مطلق حديث ابي هريرة والله اعلم **قوله** **باب** اذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشاءه (قال الكرماني العشاء في الترجمة يحتمل ان يراد به ضدا لغداء وهو بالفتح ويحتمل ان يراد به صلاة العشاء وهي بالكسر ولفظ عن عشاءه بالفتح لا غير (قلت) الرواية عندنا بالفتح وانما في الترجمة عدول عن المضمر الى المظهر لمعنى قصده ويعد الكسر ان الحديث انما ورد في صلاة المغرب وقد ورد النهي عن تسهين عشاءه ولفظ هذه الترجمة وقع معناه في حديث اورده المصنف في الصلاة في اوائل صلاة الجماعة من طريق ابن شهاب عن انس بلفظ اذا قدم العشاء فابدأ به قبل ان تصلوا صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشاءكم واورده فيه من حديث ابن عمر بلفظ اذا وضع عشاء احدكم واقمتم الصلاة فابدأ بالعشاء ولا يعجل حتى يفرغ منه (قوله وقال الليث حدثني يونس) اي ابن يزيد (عن ابن شهاب) وصله الذهلي في الزهریات عن ابي صالح عن الليث واخرجه الاسماعيلي من رواية ابي حمزة عن يونس (قوله فألقاها) اي النطعة اللحم التي كان احتزها وقال الكرماني الضمير للكف وانت باعتبار انه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهو مؤنث معاني قال ودلالته على الترجمة من جهة انه استنبط من اشتغاله صلى الله عليه وسلم بالاكل وقت الصلاة (قلت) ويظهر لي ان البخاري اراد بتقديم هذا الحديث بيان ان الامر في حديث ابن عمر وعائشة بترك المبادرة الى الصلاة قبل تناول الطعام ليس على الوجوب (قوله وعن ايوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه)

من شرابه * حدثنا عبد الله بن ابي الاسود حدثنا ابو اسامة حدثنا الاعمش حدثنا شقيق حدثنا ابو مسعود الانصاري قال كان رجل من الانصار يكنى ابا شعيب وكان له غلام لحام فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في اصحابه فعرف الجوع في وجه النبي صلى الله عليه وسلم فذهب الى غلامه اللحام فقال اصنع لي طعاما يكنى خمسة لعل ادعو النبي صلى الله عليه وسلم خامس خمسة فصنع له طعاما ثم اتاه فدعاه ف تبعهم رجل فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابا شعيب ان رجلا تبعنا فان شئت اذنت له وان شئت تركته قال لا بل اذنت له **باب** اذا حضر العشاء فلا يعجل عن عشاءه * حدثنا ابو اليمان اخبرنا شعيب عن الزهري وقال الليث حدثني يونس عن ابن شهاب قال اخبرني جعفر بن عمرو بن امية ان ابا عمير بن امية اخبره انه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يحترق من كثرة شاة في يده فدعى الى الصلاة فألقاها والسكين التي كان يحترقها ثم قام فصلى ولم يتوضأ * حدثنا معلى بن اسد حدثنا وهيب عن ايوب عن ابي قلابة عن انس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وضع العشاء واقمتم الصلاة فابدأ بالعشاء * وعن ايوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه

وعن ايوب عن نافع عن
ابن عمر انه تعشى مرة وهو
يسمع قراءة الامام * حدثنا
محمد بن يوسف حدثنا
سفيان عن هشام بن
عروة عن ابيه عن عائشة
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال اذا اقيمت الصلاة
وحضر العشاء فابدؤا
بالعشاء قال وهيب ويحيى
ابن سعيد عن هشام اذا
وضع العشاء في باب قول
الله تعالى فاذا طعمتم
فاتشروا * حدثني عبد الله
ابن محمد حدثنا يعقوب بن
ابراهيم حدثني ابي عن
صالح عن ابن شهاب ان
انسا قال انا علم الناس
بالحجاب كان ابي بن كعب
يسألني عنه اصبغ رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عروسا بن زينة بنت جحش
وكان تزوجها بالمدينة فدعا
الناس الطعام بعد ارتفاع
النهار فجلس رسول الله
صلى الله عليه وسلم وجلس
معه رجال بعد ما قام القوم
حتى قام رسول الله صلى الله
عليه وسلم فمشى ومشيت
معه حتى بلغ باب حجرة
عائشة ثم ظن انهم خرجوا
فرجع فرجعت معه فاذا هم
جالوس مكانهم فرجع
ورجعت معه الثانية حتى
بلغ باب حجرة عائشة
فرجع ورجعت معه
فاذا هم قد قاموا فصر يتي وينه ستر وانزل الحجاب

هو مطوف على السند الذي قبله وهو من رواية وهيب عن ايوب وكذا اثر ابن عمر انه تعشى مرة وهو
يسمع قراءة الامام وقد اخرج الاسماعيلي من رواية محمد بن سهل بن عسكر عن معلى بن اسد شيخ
البخاري فيه بهذا الاسناد الثاني ولنظفه اذا وضع العشاء الحديث واخرج اثر ابن عمر من طريق عبيد
الوارث عن ايوب ولنظفه قال فتعشى ابن عمر ليلة وهو يسمع قراءة الامام (قوله في الطريق الاخرى
من رواية عائشة قال وهيب ويحيى بن سعيد عن هشام) يعني ابن عروة (اذا وضع العشاء) يعني ان
هذين روياه عن هشام بلفظ اذا وضع بدل اذا حضر وهي التي وصلها في الباب من رواية سفيان وهو
الثوري عن هشام فاما رواية وهيب فرواها الاسماعيلي من رواية يحيى بن حسان ومعلى بن اسد قال
حدثنا وهيب به ولنظفه اذا وضع العشاء واذيقت الصلاة فابدؤا بالعشاء واما رواية يحيى بن سعيد وهو
القطان فوصلها احمد عنه بهذا اللفظ ايضا وقد اخرجها المصنف بلفظ اذا حضر وفي بعض الروايات
عنه وضع واخرجه الاسماعيلي من رواية عمرو بن علي الفلاس عن يحيى بن سعيد بلفظ اذا اقيمت
الصلاة وقرب العشاء فكلوا ثم صلوا ذكر الاسماعيلي ان اكثر اصحاب هشام رويوه عنه بلفظ اذا
وضع وان بعضهم قال اذا حضر وجاء عن شعبة وضع وحضر وقال ابن اسحق اذا قدم (قلت) قدم
وقرب ووضع متقاربات المعنى فيحمل حضر عليها وان كان معناها في الاصل اصم والله اعلم (قوله
باب قول الله تعالى فاذا طعمتم فاتشروا) ذكر فيه حديث انس في قصة زينب بنت جحش
والبناء عليها ونزول آية الحجاب وقوله اصبغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عروسا بن زينة العروس
نعت يستوى فيه الرجل والمرأة والعروس مودة بناء للرجل والمرأة واصلة للزوم وقد تقدم بيان
الاختلاف في الامر بالانشار بعد صلاة الجمعة في اول البيع في قوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فاتشروا
في الارض واما الانشار هنا بعد الاكل فالمراد به التوجه عن مكان الطعام للتخفيف عن صاحب المنزل
كما هو مقتضى الآية وقد مر مستوفى في تفسير سورة الاحزاب في خاتمة * اشتمل كتاب الاطعمة
من الاحاديث المرفوعة على مائة حديث واثنى عشر حديثا المعلق منها اربعة عشر طريقا والباقي
موصول المكر منه فيه وفيما مضى تسعون حديثا والمخلص اثنان وعشرون حديثا وافقه مسلم على
تخريجها سوى حديث ابي هريرة في استقراء عمر الآية وحديث انس ما راى شاة سمى طاء وحديث
ابي جحيفة لا آكل منكنا وحديث سهل ما راى النقي وحديث جابر في وفا دينه لما تقرر انما قصة له
غير قصته في وفاء دين ابيه وحديث انس اذا حضر الطعام والصلاة وحديث جابر في المناديل وحديث
ابي امامة في الدعاء بعد الاكل وحديث ابي هريرة في الطعام الشاكر وفيه من الآثار عن الصحابة
فن بعدهم ستة آثار والله اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الحقيقة

يقضح لبن لهم - ملة هو اسم لما يذبح عن المولود واختلف في اشتقاقها فقال ابو عبيد والاصمعي اصلها
الشعر الذي يخرج على راس المولود وتبعه الزمخشري وغيره ومهيت الشاة التي تذبح عنه في تلك الحالة
عقبة لانها يخلق عنه ذلك الشعر عند الذبح وعن احمد اسم مأخوذة من العنق وهو الشق والقطع
ورجحه ابن عبد البر وطائفة قال تلطابى الحقيقة اسم الشاة المذبوحة عن الولد مهيت بذلك لانها
تلقى مذايحها الى شق وتقطع قل وقيل هي الشعر الذي يخلق وقال ابن فارس الشاة التي تذبح والشعر كل

منها يسمى، حقيقة يقال يعق يعق إذا خلق عن ابنه عقبة وذبح لاسا كين شاة وقال القزاز اصل
العق الشق فكما قيل لها عقبة بمعنى معقوقة وسمى شعر المولود عقبة باسم ما يعق عنه وقيل باسم
المكان الذي انعق عنه فيه وكل مولود من البهائم فشعره عقبة فإذا سقط وبرا بهير ذهب عنه ويقال
اعت الحمل نبت عقبة ولدها في بطنها (قلت) ومما ورد في تسمية الشاة عقبة ما أخرجه البزار
من طريق عطاء عن ابن عباس رفعه للعلام عقبة ثان وللجارية عقبة وقال لا تعلم بهذا اللفظ إلا هذا
الامتناد اهـ ووقع في عدة أحاديث عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة ﴿ قوله باب ﴾
تسمية المولود غداة يولد لمن لم يعق عنه (كذا في رواية أبي ذر عن الكشي عن وسقط لفظه عن
للجهمه وروى النسفي وان لم يعق عنه بدل لمن لم يعق عنه ورواية آخر برى أولى لان قضية رواية النسفي تعين
التسمية غداة الولادة سواء حصلت العقبة عن ذلك المولود أم لا وهذا يعارضه الأخبار الواردة في
التسمية يوم السابع كما سأذكرها قريباً وقضية رواية الفربري أن من لم يرد أن يعق عنه لا يخر
تسميته إلى السابع كما وقع في قصة إبراهيم بن أبي موسى وعبد الله بن أبي طلحة وكذلك إبراهيم بن
النبي صلى الله عليه وسلم وعبد الله بن الزبير فإنه لم يقل أنه عقي عن أحد منهم ومن أراد أن يعق عنه
تؤخر تسميته إلى السابع كما سيأتي في الأحاديث الأخرى وهو جع لطيف لم أره لغير البخاري (قوله
وتحنيكه) أي غداة يولد وكانه قيد بالغداة اتباعاً للفظ الخبر والغداة تطلق ويراد بها مطلق الوقت وهو
المراد هنا وانما اتفق تأخير ذلك لضرورة الواقع فلو اتفق أنها تلد نصف النهار مثلاً فوقت التحنيك
والتسمية بعد الغداة قطعاً والتحنيك مضغ الشيء ووضع في فم الصبي وذلك تحنيكه به يصنع ذلك
بالصبي ليتهرن على الأكل ويقوى عليه وينبغي عند التحنيك أن يفتح فاه حتى ينزل جوفه وأولاه
التمر فإن لم يتيسر تمر فربط بالأنثى ولو غسل النحل أولى من غيره ثم مالم تمسه نار كما في نظيره مما
يقطر الصائم عليه ويستفاد من قوله وإن لم يعق عنه الإشارة إلى أن العقبة لا يجب قال الشافعي أفرط
فيها رجلان قال أحدهما هي بدعة والآخر قال واجبة وأشار بقائل الوجوب إلى الليث بن سعد ولم
يعرف إمام الحرمين الوجوب إلا عن داود فقال لعل الشافعي أراد غير داود فإن داوداً كان بعده
وتعقب بأنه ليس للعمل هنامعنى بل هو امر محقق فإن الشافعي مات ولداً ودار بع سنين وقد جاء الوجوب
أيضاً عن أبي الزناد وهي رواية عن أحمد والذي نقل عنه أنها بدعة أبو خنيفة قال ابن المنذر أنكر أصحاب
الرأي أن تكون سنة وخالفوا في ذلك إلا آثاراً ثابتة واستدل بعضهم بما رواه مالك في الموطأ عن زيد
ابن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن أبيه سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة فقال لا أحب العقوق
كانه كره الاسم وقال من ولده ولد فأحب أن ينسك عنه فليقل وفي رواية سعيد بن منصور عن سفيان
عن زيد بن أسلم عن رجل من بني ضمرة عن عمه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن العقبة
وهو على المنبر بعرفة فذكره وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه
أبو داود ويقوى أحد الحديثين بالآخر قال أبو عمر لا أعلمه مرفوعاً إلا عن هذين (قلت) وقد
أخرج البزار وأبو الشيخ في العقبة من حديث أبي سعيد ولا حجة فيه لنفي مشروعيتها بل آخر
الحديث يثبتها وانما عاينته أن يؤخذ منه أن الأولى أن تسمى نسكة أو ذبيحة وإن لا تسمى عقبة وقد
نقله ابن أبي الدم عن بعض الأصحاب قال كافي تسمية العشاء تمة وادعي محمد بن الحسن نسخها بحديث
نسخ الأضغى كل ذبح أخرجه الدارطني من حديث علي وفي سنده ضعف وإما بقي ابن عبد البر ورود
فتعقب وعلى تقدير أن يثبت أنها كانت واجبة ثم نسخ وجوبها فيبقى الاستحباب كما جاء في صوم عاشوراء

باب تسمية المولود
غداة يولد لمن لم يعق عنه
وتحنيكه في حديثي اسحق
ابن نصر حدثنا أبو أسامة
حدثني

بويده عن ابي بردة عن ابي موسى رضى الله عنه قال ولد لي غلام فأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فسماه ابراهيم فحنكه بتمر ودعاه بالبركة ودفعه الى وكان اكبر

٤٦٦

فلا حجة فيه ايضا لمن نفي مشروعيتهما ثم ذكر المصنف في الباب اربعة احاديث * الاول حديث ابي موسى (قوله يريد) بالموحدة ولاء مصغره هو ابن عبد الله بن ابي بردة وهو يروي عن جده ابي بردة عن ابي موسى الاشعري نسخة ٣ و ابراهيم بن ابي موسى المذكور في هذا الحديث ذكره جماعة في الصحابة لما وقع في هذا الحديث وذلك يقضي ان تكون له رواية وقد ذكره ابن حبان في الصحابة قال لم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم ذكره في ثقات التابعين وليس ذلك تنافضا منه بل هو بالاعتبارين (قوله تأتيت به النبي صلى الله عليه وسلم فسماه ابراهيم فحنكه) فيه اشعار بأنه اسرع باحضاره الى النبي صلى الله عليه وسلم وان حنكه كان بعد تسهيه بتمر فقه تعجيل تسميته المولود ولا ينتظر بها الى السابع واما ما رواه اصحاب السنن الثلاثة من حديث الحسن بن سمره في حديث العقيقة فذكر فيه يوم السابع ويسمى فتعداختلف في هذه اللفظة هل هي يسمي او يدعى بالدال بدل الين وسأني البحث في ذلك في الباب الذي يليه وبدل على ان التسمية لا تخص بالسابع ما تقدم في النكاح من حديث ابي اسيد انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم بابنه حين ولد فسماه المندروما أخرجه مسلم من حديث ثابت عن انس رفعه قال ولد لي الليلة غلام فسميته باسم ابي ابراهيم ثم دفعه الى ام سيف الحديث قال البيهقي تسمية المولود حين يولد اصح من الاحاديث في تسميته يوم السابع (قلت) قد ورد فيه غير ما ذكر في البرار ومجيبي ابن حبان والحاكم بسند صحيح عن عائشة قالت عني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحسن والحسين يوم السابع وسماه هما ولترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسمية المولود لسابعه وهذا من الاحاديث التي يتعين فيها ان الجدة هو الصحابي لاجد عمر والحق في محمد بن عبد الله بن عمرو وفي الباب عن ابن عباس قال سبعة من السنة في الصبي يوم السابع يسمي ويختن ويماط عنه الاذى وتقبأذنه ويعق عنه ويخلق رأسه ويلطخ من عقيقته ويتصدق بوزن شعر رأسه ذهبا او فضة اخرجه الطبراني في الاوسط وفي سنده ضعف وفيه ايضا عن ابن عمر رفعه اذا كان يوم السابع للمولود ما هريقوا عنه دما واميطوا عنه الاذى وسهوه وسنده حسن * الحديث الثاني (قوله يعني) هو القبطان وهشام هو ابن عروة (قوله اتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه) تقدم في الطهارة من وجه آخر عن هشام بن عروة ليس فيه ذكر التحنيط ريفت هناك ما قيل في اسمه * الحديث الثالث حديث لمياء في ولادة عبد الله بن الزبير وقد تقدم شرحه مستوفي في باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة وبيان الاختلاف في سنده ووقع في آخره عننا من الزيادة فقر حوايه فرحاشيد الانهم قيل لهم ان اليهود قد سحرتكم فلا يولد لكم وهذا يدل على ما قدمته ان ولادته كانت بعد ما سحرتهم بالمدينة وما وقع في اول الحديث انه ولدته بقباء ثم اتت به النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد انها احضرت له بقباء وانما حلتها من بقاء الى المدينة وقد اخرج ابن سعد في الطبقات من رواية ابى الاسود ومحمد بن عبد الرحمن قال لما قدم المهاجرون المدينة اقاموا الا يولد لهم فتالوا سحرة ناسهم وحدثت في ذلك اقامة فكان اول مولود بعد الهجرة عبد الله بن الزبير فكبر المسلمون تكبيرة واحدة حتى ارتفعت المدينة تكبيرا وقوله وانما تم بكمس المنة اي شارفت تمام الحمل وقوله تفضل عشاء ثم قام وبرك بالتشديد اي دعاه بابركة * الحديث الرابع حديث انس في قصة ابن ابي طلحة واسمه عبد الله وهو والد اسحق وقد تقدم شرحه في

عنها قالت اتى النبي صلى الله عليه وسلم بصبي يحنكه فبال عليه فأنبعه الماء * حدثنا اسحق ابن نصر حدثنا ابواسامة حدثنا هشام بن عروة عن ابيه عن اسماء بنت ابي بكر رضى الله عنهما انها حلت بعبد الله بن الزبير بركة قالت فخرجت وانما تم فأتيت المدينة فزلت بقاء فولدت بقباء ثم اتت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعت في حجره ثم دعا بتمر فوضنها ثم نفل في فيه فكان اول شيء دخل جوفه ريق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم حنكه بالتمر ثم دعاه فبركه عليه وكان اول مولود ولد في الاسلام فقر حوايه فرحاشيد الانهم قيل لهم ان اليهود قد سحرتكم فلا يولد لكم * حدثني مطر بن الفضل حدثنا يزيد بن هرون اخبرنا عبد الله بن عون عن انس بن سير بن عن انس بن مالك رضى الله عنه قال كان ابن لابي طلحة يشتكي فخرج ابو طلحة فقبض الصبي فلما رجع ابو طلحة قال ما فعل ابني قالت ام سليم هو اسكن ما كان قعر بيت اليه العشاء فتعشى ثم اصاب منها فلما فرغ قالت واري الصبي فلما اصبح ابو طلحة اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبره فقال

الجنائز

٣ قوله نسخة كذا في جميع النسخ التي بأيدينا والتي يظهر لنا انها نسخة لا معنى لها فحذفناها

الجنائز وفي الزكاة (قوله أعرستم) هو استشفها من محذوف الاداة والعين ساكنة اعرس الرجل اذا بنى بامرائه ويطلق ايضا على الوطء لانه يتبع البناء غالباً ووقع في رواية الاصيلي أعرستم بفتح العين بتشديد لراء فقال عياض هو غلط لان اعرس النزل واثبت غيره انها لغة يقال اعرس وعرس اذا دخل أهله والا فصح اعرس فانه ابن اليمى في كتاب التحرير في شرح مسلم له (قوله قال لي ابو طلحة احفظه في رواية الكشميري افظيه والاول اولى) قوله حدثني محمد بن المشي الى ان قال وساق الحديث (هذا يوهوم انه يريد الحديث الذي قبله وليس كذلك لان لفظهما مختلف وهما حديثان عند ابن عون * احدهما عنده عن انس بن سيرين وهو المذكور هنا * والثاني عنده عن محمد بن سيرين عن انس وقد ساقه المصنف في اللباس بهذا الاسناد ولتظه ان ام سلمة قالت لي يا انس انظر هذا الغلام فلا تصمين شيئاً حتى تغدوبه الى النبي صلى الله عليه وسلم فغدوت به فاذا هو في حائط له وعليه خيصة وهو يسم الظهر الذي قدم عليه في الفتح ثم وجدت في نسخة البصغاني بعد قوله وساق الحديث قال ابو عبد الله اختلاف في انس بن سيرين ومحمد بن سيرين اي ان ابن ابي عدي ويزيد بن هرون اختلاف في شيخ عبد الله ابن عون وهذا يمين انهما عنده حديث اخذت الفاظه وذكر المزي ان حماد بن سعده وافق ابن ابي عدي اخرجه مسلم من طريقه الكشي لم ادره في كتاب مسلم مسمى بل قال عن ابن سيرين ويؤيد رواية ابن ابي عدي ان احمد اخرج الحديث مطرولاً من طريق همام عن محمد بن سيرين * (قوله باب اماطة الاذى عن الصبي في العقبة) الاماطة الازالة (قوله عن محمد) هو ابن سيرين (قوله عن سلمان بن عامر) هو الصبي وهو صحابي سكن البصرة ماله في البخاري غير هذا الحديث وقد اخرجه من عدة طرق موقوفاً ومرفوعاً موصولاً من الطريق الاولي لكنه لم يصرح برفعه فيها ومعلمنا من الطرق الاخرى صرح في طريق منها بوقفه وماعداً ما مرفوع قال الاسماعيلي لم يخرج البخاري في الباب حديثاً صحيحاً على شرطه اما حديث حماد بن زيد يعني الذي اوردته موصولاً فاجابه موقوفاً وليس فيه ذكر اماطة الاذى الذي ترجم به واما حديث جرير بن حازم فذكره بلا خبر واما حديث حماد بن سلمة فليس من شرطه في الاحتجاج (قلت) اما حديث حماد بن زيد فهو المذکور عليه عند البخاري لكنه اوردته مختصراً فكأنه سمعه كذلك من شيخه ابي النعمان واكتفى به كعادته في الاشارة الى ما ورد في بعض طرق الحديث الذي يورده وقد اخرجه احمد عن يونس بن محمد عن حماد بن زيد فزاد في المتن تأمير بوقاوعه دماراً مبطوفاً وعنه الاذى ولم يصرح برفعه واخرجه ايضا عن يونس بن محمد عن حماد بن زيد عن هشام عن محمد بن سيرين فصرح برفعه واخرجه ايضا عن عبد الوهاب عن ابن عون وسعيد بن محمد بن سيرين عن سلمان مرفوعاً واخرجه الاسماعيلي من طريق سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن ايوب فقال فيه رفعه واما حديث جرير بن حازم وقوله انه ذكره بلا خبر يعني لم يقل في اول الاسناد انبأ ما اصبح بل قال قال اصبح لكن اصبح من شيوخ البخاري قد اكثر منه في الصحيح فعلى قول الاكثر هو موصول كما قرره ابن الصلاح في ائوم الحديث وعلى قول ابن حزم هو منقطع وهذا كلام الاسماعيلي يثير الى موافقته وقد زيف الناس كلام ابن حزم في ذلك واما كون حماد بن سلمة على شرطه في الاحتجاج فلم يكن لا يصره ايراده للاستشهاد كعادته (قوله وقال حجاج) هو ابن منهل وحجاده هو ابن سلمة وقد وصله الطحاوي وابن عبد البر والبيهقي من طريق اسمعيل بن اسحق القاضي عن حجاج بن منهل حدثنا حماد بن سلمة به وقد اخرجه النسائي من رواية هفان والاسماعيلي من طريق حبان بن هلال وعبد الاعلى بن حماد وابراهيم بن الحجاج

اعرستم اللبلة قال نعم قال اللهم بارك لهما في ليلتهما فولدت غلاماً قال لي ابو طلحة احفظه حتى تأتي به النبي صلى الله عليه وسلم فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم وارسلت معه بتمرات فأخذه النبي صلى الله عليه وسلم فقال امعه شيء قالوا نعم ثم رأت فأخذها النبي صلى الله عليه وسلم فضعها ثم اخذ من فيه فبعضها في الصبي وحسكه به وسماه عبد الله * حدثني محمد بن المشي حدثنا ابن ابي عدي عن ابن عون عن محمد عن انس وساق الحديث في باب اماطة الاذى عن الصبي في العقبة * حدثنا ابو النعمان حدثنا حماد بن زيد عن ايوب عن محمد عن سلمان بن عامر قال مع الغلام عقبة * وقال حجاج حدثنا حماد اخبرنا ايوب وقتادة وهشام وحبيب عن ابن سيرين عن سلمان عن النبي صلى الله عليه وسلم

كلهم عن حماد بن سلمة فزادوا مع الاربعة الذين ذكرهم البخاري وهم ايوب وقتادة وهشام وهو ابن حسان وحبيب وهو ابن الشهيد ويونس وهو ابن عبيد ويحيى بن عتيق لكن ذكر بعضهم عن حماد لم يذكر الا آخر وساق المتن كله على لفظ حبان وصرح برفعه وانقطه في الغلام عتيقة فأهرقوا عنه الدم واميطوا عنه الاذي قال الاسماعيلي وقد رواه الثوري موصولا بمجرد انهم ساقه من طريق ابي حذيفة عن سفيان عن ايوب كذلك فانفق هؤلاء على انه من حديث سلمان بن عامر وخالفهم وهيب قتال عن ايوب عن محمد بن عطاء قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام فذكر مثله سواء أخرجه ابو نعيم في مستخرجهم من رواية حوثة بن محمد عن ابي هشام عن وهيب به وهيب من رجال الصحيحين وابو هشام اسمه المغيرة بن سلمة احتج به مسلم واخرج له البخاري تعليقا ووثقه ابن المديني والنسائي وغيرهما وحوثة بن محمد مهملة ومثله وزن جوهره بصري يكنى ابا الازهر احتج به ابن خزيمة في صحيحه واخرج عنه من الستة ابن ماجه وذكر ابو علي الجبائي ان ابا داود روى عنه في كتاب بدء الوحي خارج السنن وذكره ابن حبان في الثقات فالاسناد قوى الا انه شاذ والمحموظ عن محمد بن سيرين عن سلمان بن عامر قلعل بعض رواه دخل عليه حديث في حديث (قوله وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي صلى الله عليه وسلم) ورواه يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر قوله * وقال اصبح اخبرني ابن وهب عن جرير بن حازم عن ايوب السخيتي عن محمد بن سيرين حدثنا سلمان بن عامر الضبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام عتيقة فأهرقوا عنه دما

وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي صلى الله عليه وسلم) ورواه يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر قوله * وقال اصبح اخبرني ابن وهب عن جرير بن حازم عن ايوب السخيتي عن محمد بن سيرين حدثنا سلمان بن عامر الضبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام عتيقة فأهرقوا عنه دما

وقال غير واحد عن عاصم وهشام عن حفصة بنت سيرين عن الرباب عن سلمان بن عامر الضبي عن النبي صلى الله عليه وسلم) ورواه يزيد بن ابراهيم عن ابن سيرين عن سلمان بن عامر قوله * وقال اصبح اخبرني ابن وهب عن جرير بن حازم عن ايوب السخيتي عن محمد بن سيرين حدثنا سلمان بن عامر الضبي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مع الغلام عتيقة فأهرقوا عنه دما

فسألوا عن العقبة فأخبرتهم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة وأخرجه أصحاب السنن الأربعة من حديث أم كرزناها سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة فقال عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة واحدة ولا يضركم ذكرانا كن أو أنثا قال الترمذي صحيح وأخرجه أبو داود والنسائي من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه في أثناء حديث قال من أحب أن يذبح عن ولده فليفعل عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة قال داود ابن قيس راويه عن عمرو سألت زيد بن أسلم عن قوله مكافئتان قتال متشابهتان نذبحان جميعا أي لا يؤخر أي لا يؤخر ذبح أحدهما عن الأخرى وحكى أبو داود عن أحمد المكافئتان المتقاربتان قال الخطابي أي في السن وقال الزمخشري معناه متعادلتان لما يجزى في الزكاة وفي الأضحية وأولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد بن منصور في حديث أم كرز من وجه آخر عن عبيد الله بن أبي يزيد بلفظ شاتان مثلان ووقع عند الطبراني في حديث آخر قيل ما المكافئتان قال المثلان وما أشار إليه زيد بن أسلم من ذبح أحدهما ما عقب الأخرى حسن ويحتمل الحمل على المعنيين معا وروى البزار وأبو الشيخ من حديث أبي هريرة رفعه اليهود تعق عن الغلام كبشا وتعق عن الجارية فمفقوا عن الغلام كبشين وعن الجارية كبشا وعند أحمد من حديث أسماء بنت يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم العقبة حق عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة وعن أبي سعيد نحو حديث عمرو بن شعيب أخرجه أبو الشيخ وتقدم حديث ابن عباس أول الباب وهذه الأجاث حجة للجههور في التفرقة بين الغلام والجارية وعن مالكهما سواء فيعق عن كل واحد منهما ما شاة واحتج له بما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم عتق عن الحسن والحسين كبشا كبشا أخرجه أبو داود ولا حجة فيه فقد أخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ كبشين كبشين وأخرج أيضا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله وعلى تقدير ثبوت رواية أبي داود فليس في الحديث ما يرد به الأحاديث المتواردة في التنصيص على التثنية للغلام بل غاية ما يدل على جواز الاختصار وهو كذلك فإن العبد ليس شرطاً بل مستحب وذكر الخلفي أن الحكمة في كون الأنثى على النصف من الذكر أن المقصود استبقاء النفس فأشبهت الدية وقواه ابن القيم بالحديث الوارد في أن من اعتق ذكراً اعتق كل عضو منه ومن اعتق جارية يدين كذلك إلى غير ذلك مما ورد ويحتمل أن يكون في ذلك الوقت ما ليس بالعبد واستدل بإطلاق الشاة والشاتين على أنه لا يشترط في العقبة ما يشترط في الأضحية وفيه وجهان للشافعية وأصحهما يشترط وهو بالقياس لا بالخبر وبذلك الشاة والسكش على أنه يتعين الغنم للعقبة وبه ترجع أبو الشيخ الأصمعي ونقله ابن المنذر عن حفصة بنت عبيد الرحمن بن أبي بكر وقال البندديجي من الشافعية لأن نص للشافعي في ذلك وعندى أنه لا يجزى غيرهما والجهور على أجزاء الأبل والبقر أيضاً وفيه حديث عند الطبراني عن أبي الشيخ عن أنس رفعه يعتق عنه من الأبل والبقر والغنم ونص أحمد على اشتراط كماله رذ كر الرافعي بحججهم أنها تؤدي بالسبع كما في الأضحية والله أعلم (قوله وأميطوا) أي أزيلوا وزناو معنى (قوله الذي) وقع عند أبي داود من طريق سعيد بن أبي عروبة وابن عون عن محمد بن سيرين قال إن لم يكن الذي حلق الرأس فلا أدى ما هو وأخرج الطحاوي من طريق يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين قال لم أجده من يخبرني عن تفسير الذي أم وقد جزم الأصمعي بأنه حلق الرأس وأخرجه أبو داود بسند صحيح عن الحسن كذلك ووقع في حديث عائشة عند الحسن وأمر أن يحاط عن رؤسهما الذي

واميطوا عنه الذي

قوله بالسبع يضم السين
واسكان الباء اهـ

واكن لا يتعين ذلك في حلق الرأس فتدور في حديث ابن عباس عن عبد الطبراني ويطاط عنه الاذي
ويحلق رأسه فحلقه عليه فالاولى حلق الاذي على ما هو اعم من حلق الرأس ويؤيد ذلك ان في بعض
طرق حديث عمرو بن شعيب ويطاط عنه اقداره رواه ابو الشيخ (قوله حديثنا عبد الله بن ابي الاسود)
هو عبد الله بن محمد بن حبيب بن الاسود بن ابي الاسود بن عبد الله بن ابي الاسود بن عبد الله
ابن الاسود معروف من شيوخ البخاري وشيخه قريش بن انس بصري ثقة يكتفى ابا انس كان قد تغير
سنة ثلاث ومائتين واستقر على ذلك ست سنين فمن سمع منه قبل ذلك فسماعه صحيح وليس له في البخاري
سوى هذا الموضع وقد اخرج الترمذي عن البخاري عن علي بن المديني عنه ولم اراه في نسخ الجامع
الا عن عبد الله بن ابي الاسود فكان له فيه شيخين وقد توقف البرزنجي في صحة هذا الحديث من
اجل اختلاط قريش وزعم انه تفرد به وانه وهم وكانه تبس في ذلك ما حكاه الاثرم عن احمد انه ضعف
حديث قريش هذا وقال ما اراه بشي لكن وجدنا له متابعا اخرج ابو الشيخ والبراز عن ابي هريرة
كما ذكره وايضا فسماع علي بن المديني باقرانه من قريش كان قبل اختلاطه فلعل احمد انما ضعفه
لانه ظن انه انما حدث به بعد الاختلاط (قوله حديث العقيقة) لم يقع في البخاري بيان الحديث
المذكور وكانه اكتفى عن ابراده بشيخه وقد اخرج عنه اصحاب السنن من رواية قتادة عن الحسن عن
سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الفلام منهن بعقيقة تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه
ويسمى قال الترمذي حسن صحيح وقد جاءه عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة اخرج البراز وابو
الشيخ في كتاب العقيقة من رواية اسرائيل عن عبد الله بن الحمار عنه ورجاله ثقات فكان ابن
سيرين لما كان الحديث عنده عن ابي هريرة وبلغه ان الحسن يحدث به احتمل عنده ان يكون يرويه
عن ابي هريرة ايضا وعن غيره فسال فاجاب الحسن انه سمعه من سمرة فتوى الحديث برواية هذين
التابعين الجليلين من الصحابين ولم يقع في حديث ابي هريرة هذه الكلمة الاخيرة وهي ويسمى
وقد اختلف فيها اصحاب قتادة فقال اكثرهم يسمى بالسسين وقال همام عن قتادة يدمى بالذل قال ابو
داود وخولف همام وهو وهم منه ولا يؤخذ به قال ويسمى اصح ثم ذكره من رواية غير قتادة بلفظ
ويسمى واستثكل ما قاله ابو داود بما في بقية رواية همام عنده انهم سألوا قتادة عن الدم كيف يصنع
به فقال اذ ذبحت العقيقة اخذت منها صوفة واستقبلت به اوداجها ثم وضع على بافوخ الصبي حتى
يسيل على رأسه مثل الحيط ثم يغسل رأسه به ويحلق فيه مدمع هذا الضبط ان يقال ان هماما وهم عن
قتادة في قوله ويدمى الا ان يقال ان اصل الحديث ويسمى وان قتادة ذكر الدم كما عايناهم كان اهل
الجاهلية يصنعونه ومن ثم قال ابن عبد البر لا يمتثل همام في هذا الذي انفرد به فان كان حفظه فهو
منسوخ اهـ ورجح ابن حزم رواية همام وحل بعض المتأخرين قوله ويسمى على التسمية عند
الذبح لما اخرج ابن ابي شيبة من طريق هشام عن قتادة قال يسمى على العقيقة كما يسمى على الاضحية
بسم الله عقيقة فلان ومن طريق سعيد عن قتادة نحوه وزاد اللهم منك ذلك عقيقة فلان بسم الله والله
اكبر ثم يدعى عبد الرزاق عن معمر عن قتادة يسمى يوم يعق عنه ثم يحلق وكان يقول يطلى
رأسه بالدم وقد ورد ما يدل على النسخ في عدة احاديث منها ما اخرج ابن حبان في صحيحه عن عائشة
قالت كانوا في الجاهلية اذا عقوا من الصبي خضبو اظنه بدم العقيقة فاذا حلقوا رأس الصبي وضعوها
على رأسه فقال النبي صلى الله عليه وسلم اجعلوا مكان الدم خلوفا زاد ابو الشيخ ونهى ان يمس رأس
المولود بدم واخرج ابن ماجه من رواية ايوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله المزني ان النبي صلى الله

حدثني عبد الله بن ابي
الاسود حديثا قريش بن
انس عن حبيب بن
الشهيد قال امرني ابن
سيرين ان اسال الحسن
عن سمع حديث العقيقة
فسأله فقال من سمرة
ابن جندب

عليه وسلم قال يعق عن الغلام ولا يمس رأسه بدم وهذا مرسل فان يزيد لا صحبة له وقد اخرج به البزار من هذا الوجه فقال عن يزيد بن عبد الله لمزني عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك قتلوا انه مرسل ولا يداود والحاكم من حديث عبد الله بن بريدة عن ابيه قال كنا في الجاهلية فذكر نحو حديث عائشة ولم يصرح برفعه قال فلما جاء الله بالاسلام كما نذح شاة ونحلق رأسه وناطخه بزعفران وهذا شاهد لحديث عائشة ولهذا كره الجمهور التسمية ونقل ابن حزم استحباب التسمية عن ابن حجر وعطاء ولم ينقل ابن المنذر استحبابها الا عن الحسن وقنادة بل عند ابن ابي شيبة بسند صحيح عن الحسن انه كره التسمية وسبأني ما يتعلق بالتسمية وآدابها في كتاب الادب ان شاء الله تعالى واختلف في معنى قوله مرتين بعقيقته قال الخطابي اختلف الناس في هذا واجود ما قيل فيه ما ذهب اليه احمد بن حنبل قال هذا في الشفاعة يريد انه اذا لم يعق عنه فمات طفلا لم يشفع في ابويه وقيل معناه ان العقيقة لازمة لابنهما فتشبه المولود في لزومها وعدم انفكاكها عنها بالمرتين وهذا أقوى قول من قال بالوجوب وقيل المعنى انه مرهون بأذى شعره ولذلك جاء فأب طواعنه الاذى اه والذي نقل عن احمد قاله عطاء الخراساني استنده عنه البيهقي واخرج ابن حزم عن بريدة الاسلمي قال ان الناس يعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخمس وهذا لو ثبت لكان قولنا آخر يتمسك به من قال بوجوب العقيقة قال ابن حزم ومثله عن فاطمة بنت الحسين وقوله يذبح عنه يوم السابع تمسك به من قال ان العقيقة موقنة باليوم السابع وان من ذبح قبله لم يقع الموضع وانها تقوت بعده وهو قول مالك وقال ايضا ان مات قبل السابع سقطت العقيقة وفي رواية ابن وهب عن مالك ان من لم يعق عنه في السابع الاول عاق عنه في السابع الثاني قال ابن وهب ولا بأس ان يعق عنه في السابع الثالث ونقل الترمذي عن اهل العلم انهم يستحبون ان تذبح العقيقة يوم السابع فان لم يتهيأ في يوم الرابع عشر فان لم يتهيأ عاق عنه يوم احدى وعشرين ولم ار هذا صريحا الا عن ابي عبد الله البوشنجي ونقله صالح بن احمد عن ابيه وورده حديث اخرجه الطبراني من رواية اسمعيل ابن مسلم عن عبد الله بن بريدة عن ابيه واسمعيل ضعيف وذكر الطبراني انه تفرد به وعند الحنابلة في اعتبار الاسابيع بعد ذلك روايتان وعند الشافعية ان ذكر الاسابيع للاختيار لا للتعين فنقل الرازي انه يندخل وقتها بالولادة قال وذكر السابع في الخبر بمعنى ان لا تخر عنه اختيارا ثم قال والاختيار ان لا تخر عن البلوغ فان اخرجت عن البلوغ سقطت من كان يريد ان يعق عنه لكن ان اراد هو ان يعق عن نفسه فعل واخرج ابن ابي شيبة عن محمد بن سيرين قال لو اعلم اني لم يعق عني اعققت عن نفسي واختاره القفال ونقل عن نص الشافعي في البويطي انه لا يعق عن كبير وايس هذا نصافي منع ان يعق الشخص عن نفسه بل يحتمل ان يريد ان لا يعق عن غيره اذا كبر وكأنه اشار بذلك الى ان الحديث الذي ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم عاق عن نفسه بعد النبوة لا يثبت وهو كذلك فقد اخرج به البزار من رواية عبد الله بن محرز وهو بمهمات عن قتادة عن انس قال البزار تفرد به عبد الله وهو ضعيف اه واخرجه ابو الشيخ من وجهين آخرين احدهما من رواية اسمعيل ابن مسلم عن قتادة واسمعيل ضعيف ايضا وقد قال عبد الرزاق انهم تركوا حديث عبد الله بن محرز من اجل هذا الحديث فقل اسمعيل سرقه منه ثانيهما من رواية ابي بكر المستملي عن الهيثم بن جميل وداود بن الحجرة قال احداثا عبد الله بن المثني عن ثمامة عن انس وداود ضعيف لكن الهيثم ثقة وعبد الله من رجال البخاري فالحديث قوي الاسناد وقد اخرج به محمد بن عبد الملك بن ابراهيم بن اسحق

السراج عن عمرو الناقد واخرجه الطبراني في الاوسط عن احمد بن مسعود كلاهما عن الهيثم بن جبيل وحده به فلو لا ما في عبد الله بن المثنى من المقال لكان هذا الحديث صحيحا لكن قد قال ابن معين ليس بشئ وقال النسائي ليس بقوي وقال ابو داود لا يخرج حديثه وقال الساجي فيه ضعف لم يكن من اهل الحديث روى منا كير وقال العقيلي لا يتابع على أكثر حديثه وقال ابن حبان في الثقات ربما اخطأ وثقه العجلي والترمذي وغيرهما فهذا من الشيوخ الذين اذا انفرد احداهم بالحديث لم يكن حجة وقد مشى الحافظ الضياء على ظاهر الاسناد فأخرج هذا الحديث في الاحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين ويحتمل ان يقال ان صح هذا الخبر كان من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما قالوا في تضعيفه عن لم يضح من امته وعند عبد الرزاق عن معمر عن قتادة من لم يعق عنه اجزأه اضعفته وعند ابن ابي شيبة عن محمد بن سيرين والحسن بن مجزي عن القلام الاضحية من العقيدة وقوله يوم السابع اي من يوم الولادة وهل يحسب يوم الولادة قال ابن عبد البر نص مالك على ان اول السبعة اليوم الذي يلي يوم الولادة الا ان ولد قبل طلوع الفجر وكذا نقله البويطي عن الشافعي ونقل الرافعي وجهين ورجح الحسبان واختلف ترجيح النووي وقوله يذبح بالضم على البناء للجهول فيه انه لا يتعين اذا ذبح وعند الشافعية يتعين من تلزمه نفقة المولود وعن الحنابلة يتعين الاب الا ان تعذر بموت او امتناع قال الرافعي وكان الحديث انه صلى الله عليه وسلم عاق عن الحسن والحسين مؤول قال النووي يحتمل ان يكون ابواه حيثئذ كانا معسرين او تبرع باذن الاب او قوله عاق اي امر او هو من خصائصه صلى الله عليه وسلم كما ضحى عن لم يضح من امته وقد عدده بعضهم من خصائصه ونص مالك على انه يعق عن اليقيم من ماله ومنعه الشافعية وقوله ويخلق راسه اي جميعه لثبوت النهي عن الفرع كما سيأتي في اللباس وحكي الماردي كراهة خلق راس الجارية وعن بعض الحنابلة يخلق وفي حديث علي عند الترمذي والحاكم في حديث العقيدة عن الحسن والحسين فاطمة اخلق راسه وتصدق في نزلة شعره قال فوزان فكان درهم او بعض درهم واخرج احمد من حديث ابن رافع لما ولدت فاطمة حسنا قالت يا رسول الله الا عاق عن ابني بدم قال لا ولكن اخلق راسه وتصدق في بوزن شعره فضة ففعلت فلما ولدت حسينا فعلت مثل ذلك قال شيخنا في شرح الترمذي يحمل على انه صلى الله عليه وسلم كان عاق عنه ثم استأذنته فاطمة ان تعق هي عنه ايضا فبها (قلت) ويحتمل ان يكون منعها الضيق ما عندهم حيثئذ فارشدها الى نوع من الصدقة اخف ثم يسر له عن قرب ما عاق به عنه وعلى هذا فقد يقال يخص ذلك بمن لم يعق عنه لكن اخرج سعيد بن منصور عن حماد بن عيسى عن ابي جعفر الباقر عليه السلام ان فاطمة كانت اذا ولدت ولدا اخلق شعره وتصدق بوزنه ورقا واستدل بقوله يذبح ويخلق ويسمى بالواو على انه لا يشترط الترتيب في ذلك وقد وقع في رواية لابي الشيخ في حديث معمرة يذبح يوم سابعه ثم يخلق واخرج عبد الرزاق عن ابن جريج يبدأ بالذبح قبل الخلق وحكي عن عطاء عكسه ونقله الروياني عن نص الشافعي وقال البغوي في التهذيب يستحب الذبح قبل الخلق وصححه النووي في شرح المهذب والله اعلم (قوله باب الفرع) يفتح الفاء والراء بعدهما مهملة ذكر فيه حديث ابي هريرة لافرع ولا عتيرة من رواية عبد الله وهو ابن المبارك عن معمر حدثنا الزهري وفيه تفسير الفرع والعتيرة وظاهره الرقع ووقع في المحكم ان الفرع اول نتاج الابل والغنم كان اهل الجاهلية يذبحونه لاصنامهم والفرع ذبح كانوا اذا بلغت الابل مائتة صاحبها ذبحوه وكذلك اذا بلغت الابل مائة يعتزمها بعيرا لكل عام ولا يأكل منه هو ولا اهل بيته والفرع ايضا طعام يصنع لنتاج الابل

باب الفرع حدثنا
عبدان حدثنا عبد الله
اخبرنا معمر حدثنا الزهري
عن ابن المسيب عن ابي
هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال لافرع ولا عتيرة
والفرع اول النتاج
كانوا يذبحونه لطوائفهم
والعتيرة في رجب

كان من الولادة وسبب أتى القول في العتيرة آخر الباب الذي يليه ويؤخذ من هذا مناسبة ذكر البخاري حديث الفرع مع العقيدة ثم قال ﴿قوله باب العتيرة﴾ * وذكر فيه الحديث بعينه من رواية سفيان وهو ابن عيينة عن زهري ووقع في رواية الجعدي عن سفيان حدثنا الزهري وأخرجه أبو نعيم عن طريقه وشاذ ابن أبي عمير فرواه عن سفيان عن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقال انه من قراءة ابن أبي عمير (قوله ولا عتيرة) بفتح المهملة وكسر المثناة بوزن عطية قال القزاز سهيت عتيرة بما يقل من الذبح وهو العترة في فعية بمعنى مفعولة فكأن جاء بلفظ النوى والمراد به النهي وقد ورد بصيغة النهي في رواية للنسائي وللإسماعيلي لفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في رواية لأحمد لا فرع ولا عتيرة في الإسلام (قوله قال والفرع) لم يتعين هذا السائل هنا ووقع في رواية مسلم من طريق عبد الرزاق عن معمر موصولا التفسير بالحديث ولا يابى داود من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال الفرع أول التناج الحديث جعله موقفا على سعيد بن المسيب وقال الخطابي حسب التفسير فيه من قول زهري (قلت) قد أخرج أبو قرة في السنن الحديث عن عبد المجيد بن أبي داود عن معمر وصرح في روايته أن تفسير الفرع والعتيرة من قول زهري والله أعلم (قوله أول التناج) في رواية الكشميني تناح بغير ألف ولا م وهو بكسر النون بعدها مشناة خفيفة وآخره جيم (قوله كان يتج لهم) بضم أوله وفتح ثالثة يقال تنجت الناقة بضم النون وكسر المشناة إذا ولدت ولا يستعمل هذا الفعل إلا هكذا وإن كان مبنيًا للفاعل (قوله كانوا يذبحونه أطواغيهم) زاد أبو داود عن بعضهم ثم يأكلونه ويألفي جلده على الشجر فيه إشارة إلى دلة النهي واستنبط الشافعي منه الجواز إذا كان الذبح لله جماعيًا وبين حديث الفرع حق وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم من رواية داود بن أبي نعيم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو وكذا في رواية الحاكم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفرع قال الفرع حق وإن تركه حتى يكون بنت مخاض أو ابن لبون فتحمل عليه في سبيل الله أو تطعمه أرملة خير من أن تذبحه يلصق لحمه بوجهه وتوله نائلك وللحاكم من طريق عمارة بن أبي عمارة عن أبي هريرة من قوله الفرعة حق ولا تذبحها وهي تلصق في بطنك ولكن أمكها من اللبن حتى إذا كانت من خيار المال فاذبحها قال الشافعي فيما نقله البيهقي من طريق المزني عنه الفرع شيء كان أهل الجاهلية يذبحونه يطلبون به البركة في أموالهم فكان أحدهم يذبح بكر ناقته أو شاته رجاء البركة فيما يأتي بعده فقالوا النبي صلى الله عليه وسلم عن حكمها فأعلمهم أنه لا كراهة عليهم فيه وأمرهم استحبابا إن يتركوه حتى يحمل عليه في سبيل الله وقوله حق أي ليس بباطل وهو كلام خرج على جواب السائل ولا مخالفة بينه وبين حديث الآخر لا فرع ولا عتيرة فإن معناه لا فرع واجب ولا عتيرة واجبة وقال غيره معنى قوله لا فرع ولا عتيرة أي ليس في تأكد الاستحباب كالأضحية والأول أولى وقال التتوي نص الشافعي في حرملة على أن الفرع والعتيرة مستعجابان ويؤيده ما أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه الحاكم وابن المنذر عن نبشة بنون وموحدة ومعجمة مصغر قال نادى رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا كنا نعتيرة في الجاهلية في رجب فأنأمرنا قال أذبحوا لله في أي شهر كان قال أنا كنا نفرع في الجاهلية قال في كل سائمة فرع تغذوه ماشيتك حتى إذا استعمل ذبحته فتصدق ببلحمه فإن ذلك خير وفي رواية أبي داود عن أبي قلابة السائمة مائة ففي هذا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يطل الفرع والعتيرة من أصلها ما رآها بطل صفة من كل منهما فن الفرع كونه يذبح أول ما يولد ومن

باب العتيرة * حدثنا
علي بن عبد الله حدثنا
سفيان قال الزهري حدثنا
عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال لا فرع ولا
عتيرة * قال والفرع أول
التناج كان يتج لهم كانوا
يذبحونه لطواغيهم

العتيرة خصوص الذبح في شهر رجب واما الحديث الذي اخرج اصحاب السنن من طريق ابى رملة (١) عن مختلف بن محمد بن سليم قال كنا وقوفامع النبي صلى الله عليه وسلم يعرفه فسمعتة يقول يا ايها الناس على كل اهل بيت في كل عام اضحية وعتيرة هل تدرون ما العتيرة هي التي يسمونها الرجبية فقد ضعفه الخطابي لكن حسنه الترمذي وجاء من وجه آخر عن عبد الرزاق عن مختلف بن سليم ويمكن رده الى ما جمل عليه حديث نيشة وروى النسائي وصححه الحاكم من حديث الحرث بن عمرو انه لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال رجل يا رسول الله العتائر والفرائع قال من شاء عترو ومن شاء لم يعترو ومن شاء فرع ومن شاء لم يفرع وهذا صريح في عدم الوجوب لكن لا ينفي الاستحباب ولا يثبت فيه ونسند الاستحباب من حديث آخر وقد اخرج ابوداود ومن حديث ابى العشر عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن العتيرة فحسنها واخرج ابوداود والنسائي وصححه ابن حبان من طريق وكيع بن عديس عن عمه ابى رزين العقيلي قال قلت يا رسول الله انا كنا نذبح ذبايح في رجب فأنأ كل ونطعم من جاءنا فقال لا بأس به قال وكيع بن عديس فلا ادعه وجزم ابو عبيد بن ابيان العتيرة تستحب وفي هذا تعقب على من قال ان ابن سيرين تفرد بذلك ونقل الطحاوي عن ابن عون انه كان يفعله ومال ابن المنذر الى هذا وقال كانت العرب تفعلها ما فعلها ما بعض اهل الاسلام بالاذن ثم نهى عنها والنهي لا يكون الا عن شيء كان يفعل وما قال احدا نهى عنها ثم اذن في فعلها ثم قيل عن العلماء تركها الا ابن سيرين وكذا ذكر عياض ان الجمهور على النسخ وبه جزم الحارمي وما تقدم نقله عن الشافعي يرد عليهم وقد اخرج ابوداود والحاكم والبيهقي واللفظ له بسند صحيح عن عائشة اميرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالفرعة في كل خمسين واحدة (قوله والعتيرة في رجب) في رواية الجدي والعتيرة الشاة تذبح عن اهل بيت في رجب وقال ابو عبيد العتيرة هي الرجبية ذبيحة كانوا يذبحونها في الجاهلية في رجب يتقربون بها لاصنامهم وقال غيره العتيرة نذركا كانوا يندرونه من بلغ ماله كذا ان يذبح من كل عشرة منها رأسا في رجب وذكر ابن سيده ان العتيرة ان الرجل كان يقول في الجاهلية ان بلغ ابلي مائة عترة منها عتيرة زاد في الصحاح في رجب ونقل ابوداود تفسيرها بالاعشر الاول من رجب ونقل النووي الاتفاق عليه وفيه نظر في خاتمة في اشتمل كتاب العقيدة وما معه من الفرع والعتيرة على اثني عشر حديثا المعلق منها ثلاثة والبقية موصولة المكرر منها فيسره وفيها مضي ثمانية والخالص اربعة وافقه مسلم على تخريج حديث انس وابى هريرة واختص بتخريج حديث سلمان وسهرة وفيه من الآثار قول سلمان في العقيدة وتفسير الفرع والعتيرة والله اعلم

قوله كتاب الذبائح والصيد

كذلك كريمة والاصيلي ورواية عن ابى ذر في اخرى له ولا في الوقت باب وسقط للنسفي وثبت له البسمة لاحقة ولا في الوقت سابقة (قوله باب التسمية على الصيد) سقط باب الكريمة والاصيلي وابى ذر وثبت الباقي والصيد في الاصل مصدر صايد صيدا ووعمل معاملة الاسماء فأوقع على الحيوان المصاد (قوله وقول الله تعالى حرمت عليكم الميتة الى قوله فلا تخشوهم واخشون وقول الله تعالى يا ايها الذين آمنوا ايلونكم الله بشيء من الصيد) كذا لا في ذر وقدم واخر في رواية كريمة والاصيلي وزاد بعد قوله الصيد تناله ايديكم ورماحكم الآية الى قوله عذاب اليم وعند النسفي من قوله احلت لكم بهيمة الانعام الايتين وكذا لا في الوقت لكن قال الى قوله فلا تخشوهم واخشون وفرقهما

والعتيرة في رجب

كتاب الذبائح والصيد
باب التسمية على الصيد
وقول الله حرمت عليكم
الميتة الى قوله فلا تخشوهم
واخشون وقوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا ايلونكم
الله بشيء من الصيد
وقوله جل ذكره احلت
لكم بهيمة الانعام الا
ما ينسلي عليكم الى قوله فلا
تخشوهم واخشون

(١) قال في التقريب
مختلف بكسر اوله وبتون
ابى سليم بن الحرث بن
عوف الازدي الغامدي
صحابي اه

في رواية كريمة والاصيلي (قوله قال ابن عباس العقود العهود ما احل وحرم) وصله ابن ابي حاتم اتم
منه من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس قال في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ابا بالعقود يعني
بالعهود ما احل الله وما حرم وما فرض وما حدى في القرآن ولا تغدروا ولا تنكثوا واخرجه الطبري من
هذا الوجه مفردا ونقل مثله عن مجاهد والسدي وجاعة ونقل عن قتادة المراد ما كان في الجاهلية من
الحلف ونقل عن غيره هي العقود التي يتعاقد بها الناس قال والاول اولى لان الله اتبع ذلك البيان عما
احل وحرم قال والعقود جمع عقد واصل عقد الشيء بغيره وصله به كما يعقد الحبل بالحبل (قوله الامايتلى
عليكم الخنزير) وصله ايضا ابن ابي حاتم عنه من هذا الوجه بلفظ الامايتلى عليكم يعني المينة والدم والحلم
الخنزير (قوله يجر منكم يحمئكم) يعني قوله تعالى ولا يجر منكم شئ ان قوم اى لا يحمئكم بغض
قوم على العدوان وقد وصله ابن ابي حاتم ايضا من الوجه المذكور الى ابن عباس وحكى الطبري عن
غيره غير ذلك لكنه راجع الى معناه (قوله المنخنقة الخ) وصله البيهقي بتمامه من طريق علي بن ابي
طلحة عن ابن عباس وقال في آخره فما ادر كنتم من هذا يتحرك له ذنب او تطرف له عين فاذا ذكر
اسم الله عليه فهو حلال واخرجه الطبري من هذا الوجه بلفظ المنخنقة التي تخنق قهوتها والموقوذة
التي تضرب بالحشب حتى يوقذها قهوتها المتردية التي تتردى من الجبل والنطيحة الشاة تنطح الشاة وما
اكل السبع ما اخذ السبع الا ما ذكيت الاما ادر كنتم ذكاته من هذا كما يتحرك له ذنب او تطرف له
عين فاذا ذكر اسم الله عليه فهو حلال ومن وجه آخر عن ابن عباس انه قرأ واكيل السبع ومن
طريق قتادة كل ما ذكركم منه عينا تطرف او ذنبا يتحرك او فاعمة تتركض
قد كيته فقد احل لك ومن طريق علي بن ابي حاتم عن ابن عباس ومن طريق قتادة كان اهل الجاهلية
يضربون الشاة بالعصا حتى اذا ماتت اكلوها قال والمتردية التي تتردى في البئر (قوله حدثنا زكريا)
هو ابن ابي زائدة وعاصم هو الشعبي وهذا السند كوفيون (قوله عن عدى بن حاتم) هو الطائي في رواية
الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن زكريا حدثنا عامر حدثنا عدى قال الاسماعيلي ذكرته
بقوله حدثنا عامر حدثنا عدى يشير الى ان زكريا مدلس وقد عنعن عنه (قلت) وسأني في رواية عبد الله
ابن ابي السقر عن الشعبي سمعت عدى بن حاتم وفي رواية سعيد بن مسروق حدثني الشعبي سمعت
عدى بن حاتم وكان لنا جار او دخيل او ربيط بالهريز اخرجته مسلم وابوه حاتم هو المشهور بالجلود وكان
هو ايضا جوادا وكان اسلامه سنة الفصح وثبت هو وقومه على الاسلام وشهدا الفتوح بالعراق ثم كان مع
علي وعاش الى سنة ثمان وستين (قوله المعراض) بكسر الميم وسكون المهملة واخره معجمة قال
الطبري وتبعه جماعة منهم لاريش له ولا نصلى وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده منهم طويل له اربع
قد ذرقا فاذا رمى به اعترض وقال الخطابي المعراض نصلى عريض له ثقل ورزاة وقيل عود رقيق
الطرفين غليظ الوسط وهو المسمى بالحنافة وقيل خشبة ثقيلة آخرها عصا محدد رأسها وقد لا يحد
وقوي هذا الاخير التورى تبع العياض وقال القرطبي انه المشهور وقال ابن التين المعراض عصا في
طرفها حديدة يرمى الصائدها الصيدها اصاب بحده فهو ذكى فيؤكل وما اصاب بغير حده فهو وقيد
(قوله وما اصاب بعرضه فهو وقيد) في رواية ابن ابي السقر عن الشعبي في الباب الذي يليه بعرضه فقتل
فانه وقيد قلاتا كل وقيد بالقاف واخره ذال معجمة وزن عظيم فعيل بمعنى مقول وهو ما قتل بعصا
او حجر او ما لاحد له والموقوذة تقدم تفسيرها وانها التي تضرب بالحشب حتى تموت ووقع في رواية همام
ابن الحرث عن عدى الانية بعد باب قلت ان ارمى بالمعراض قال كل ما خرق وهو بفتح المعجمة

وقال ابن عباس العقود
العهود ما احل وحرم
الامايتلى عليكم الخنزير
يجر منكم يحمئكم شئ ان
عداوة المنخنقة تخنق
قهوت الموقوذة تضرب
بالحشب يوقذها قهوت
المتردية تتردى من الجبل
والنطيحة تنطح الشاة
فما ادر كنتم يتحرك له
او بعينه فاذا ذكركم
حدثنا ابو نعيم حدثنا زكريا
عن عامر عن عدى بن
حاتم رضى الله عنه قال
سألت النبي صلى الله عليه
وسلم عن صيد المعراض
قال ما اصاب بحده فكله
وما اصاب بعرضه فهو
وقيد

والزاي بعدها قاف اي نفذ يقال سهم خازق اي نافذ ويقال بالسين المهملة بدل الزاي وقيل الخرق بالزاي
وقيل تبدل سين الخرش ولا يثبت فيه فان قيل بالراء فهو ان يثقبه وحاصله ان السهم وما في معناه اذا اصاب
الصيد بجوده حل وكانت تلك ذكاته واذا اصابه بعرضه لم يحل لانه في معنى الخشبة الثقيلة والحجر ونحو ذلك
من المثقل وقوله بعرضه بفتح العين اي بغير طرفه المحدود وهو حجة للجهه وور في التفصيل المذكور
وعن الاوزاعي وغيره من فقهاء الشام حل ذلك وسيأتي في الباب الذي يليه ان شاء الله تعالى (قوله وسألته
عن صيد الكلب قتال ما أمسك عليك فكل فان اخذ الكلب ذكاة) في رواية ابن ابي السقر اذا أرسلت
كلبك فستخبت فكل وفي رواية بيان بن عمرو عن الشعبي الا تيسه بعد ابواب اذا أرسلت كلابك المعلمة
وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك والمراد بالعلمة التي اذا اغراها صاحبها على الصيد طلبته
واذا زجرها انزجرت واذا اخذت الصيد حبسته على صاحبها وهذا الثالث مختلف في اشتراطه واختلف
متى يعلم ذلك منها فقال البغوي في التهذيب انه ثلاث مرات وعن ابي حنيفة واحمد يكفي مرتين وقال
الرافعي لم يقدره المعظم لا يضرب العرف واختلف طباع الجوارح فصار المرجع الى العرف ووقع في
رواية مجاهد عن الشعبي عن عدي في هذا الحديث عند ابي داود والترمذي اما الترمذي فلأنه سأل
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد البازي قتال ما أمسك عليك فكل واما ابو داود فلأنه ما علمت
من كلب او باز ثم أرسلته وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك قلت وان قل قال اذا قتل ولم يأكل
منه قال الترمذي والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون بصيد الباز والصقور بأسا اه وفي معنى
الباز الصقر والعتاب والباشق والشاهين وقد فسر مجاهد الجوارح في الآية بالكلاب والطيور وهو
قول الجمهور الا ماروي عن ابن عمرو وابن عباس من التفرقة بين صيد الكلب والطيور (قوله اذا أرسلت
كلبك المعلمة فان وجدت مع كلبك كلبا غيره) في رواية بيان وان خاطها كلاب من غيرها فلا تأكل
وزاد في روايته بعد قوله مما أمسك عليك وان قتلن الا ان يأكل الكلب فاني اخاف ان يكون انما
أمسك على نفسه وفي رواية ابن ابي السقر قلت فان اكل قال فلا تأكل فانه لم يمسك عليك وانما أمسك
على نفسه وسيأتي بعد ابواب زيادة في رواية عاصم عن الشعبي في رمي الصيد اذا غاب عنه ووجده بعد
يوم او اكثر وفي الحديث اشتراط التسهية عند الصيد وقد وقع في حديث ابي ثعلبة كما سيأتي بعد ابواب
وما صدت بكلبك المعلم فذكرت اسم الله فكل وقد اجعوا على مشروعيها الا انهم اختلفوا في كونها
شرطا في حل الاكل فذهب الشافعي وطائفة وهي رواية عن مالك واحدا منها سنة فن تركها عمدا اوسهوا
لم يقدح في حل الاكل وذهب احمد في الرجوع عنه وابو ثور وطائفة الى انها واجبة لجعلها شرطا في حديث
عدي ولا ينافي الاذن في الاكل عليها في حديث ابي ثعلبة والمعلق بالوصف يتفق عند اتقائه عند من
يقول بالتمسك هو والشرط اقوى من الوصف ويتأكد القول بالوجوب بأن الاصل تحريم الميتة وما
اذن فيه منها تراعى صفة فالمسمى عليها واقى الوصف وغير المسمى باق على اصل التحريم وذهب ابو
حنيفة ومالك والثوري وجاهيز العلماء الى الجواز لمن تركها ساهيا لا عمدا لكان اختلاف عن المالكية
هل تحرم او تذكره وعند الحنفية تحرم وعند الشافعية في العمدة ثلاثة اوجه اصحها بكرة الاكل وقيل
خلاف الاولى وقيل يأثم بالترك ولا يحرم الاكل والمشهور عن احمد التفرقة بين الصيد والذبيحة فذهب
في الذبيحة الى هذا القول الثالث وسيأتي حجة من لم يشترطه فيها في الذبائح مفصلة وفيه اباحة الاصطياد
بالكلاب المعلمة واستثنى احمد واسحق الكلب الاسود وقال لا يحل الصيد به لانه شيطان ونقل عن
الحسن وابراهيم وقتادة نحو ذلك وفيه جواز اكل ما أمسكه الكلب بالشرط المتقدمة ولو لم يذبح لقوله

وسألته عن صيد الكلب
فقال ما أمسك عليك فكل
فان اخذ الكلب ذكاة وان
وجدت مع كلبك او كلابك
كلبا غيره نخشيت ان يكون
اخذته معه وقد قتل فلا
تأكل فاعاد ذكر اسم
الله على كلبك ولم تذكره
على غيره

ان اخذ الكلب ذكاة فلو قتل الضيـد بظفره او نابه حل وكذا يشقه على احدا لقولـين للشافعي وهو
 الراجح عندهم وكذا لو لم يقتله الكلب لكن تركه به رمق ولم يبق زمن يمكن صاحبه فيه لحاقه وذبحه
 فبان حل لعموم قوله فان اخذ الكلب ذكاة وهذا في المعلم فلو وجد حيا حياة مستقرة وادرك ذكاه لم
 يحل الا بالذكاة فلو لم يذبحه مع الامكان حرم سواء كان عدم الذبح اختيارا او اضطرارا كعدم حضور
 آلة الذبح فان كان الكلب غير معلم اشترط ادراك ذكاته فلو ادركه ميتا لم يحل وفيه انه لا يحل اكل
 ما شاركه فيه كالب آخر في اصطاده ومجمله ما اذا استرسل بنفسه او ارسله من ليس من اهل الذكاة فان تحقق
 انه ارسله من هو من اهل الذكاة حل ثم ينظر فان ارسله مع امعافه ولهما والافلاول ويؤخذ ذلك من
 التعليل في قوله فاعلمت على كالب لم تسم على غيره فانه يفهم منه ان المرسل لو سمى على الكلب
 لحل ووقع في رواية بيان عن الشعبي وان خاطها كلاب من غيرها فلا تأكل فيؤخذ منه انه لو وجد حيا
 وفيه حياة مستقرة فذكاه حل لان الاعتماد في الاباحة على الذكاة لا على امساك الكلب وفيه تحريم
 اكل الصبيد الذي اكل الكلب منه ولو كان الكلب معلما وقد عمل في الحديث بالخوف من انه انما
 امسك على نفسه وهذا قول الجمهور وهو الراجح من قولـي الشافعي وقال في القديم وهو قول مالك ونقل
 عن بعض الصحابة يحل واحتمل جوازا ورد في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان اعرابيا يقال
 له ابو ثعلبة قال يا رسول الله ان لي كلابا ملكبه فاقنتي في صيدها قال كل مما امسك عليك قال وان اكل
 منه قال وان اكل منه اخرج ابو داود ولا بأس بسينده وسلك الناس في الجمع بين الحديثين طرقا منها
 للتأويلين بالتحريم حل حديث ابي ثعلبة على ما اذا قتله وخلاه ثم دعاه بأكل منه ومنها الترجيح فرواية
 عدي في الصحيحين متفق على صحتها ورواية ابي ثعلبة المذكورة في غير الصحيحين مختلف في تضمينها
 وايضا فرواية عدي صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الامساك على نفسه متأيدة
 بأن الاصل في الميتة التحريم فاذا شككنا في السبب المبيح رجعنا الى الاصل وظاهر القرآن ايضا وهو
 قوله تعالى فكلوا مما امسك عليكم فان مقتضاها ان الذي يمسه من غير ارسال لا يباح ويقتضى ايضا
 بان شاهد من حديث ابن عباس عند احمد اذا ارسلت الكلب فأكل الصبيد فلا تأكل فانما امسك على
 نفسه واذا ارسلته فقتل ولم يأكل فكل فاعلم امسك على صاحبه واخرجه البزار من وجه آخر عن ابن عباس
 وابن ابي شيبه من حديث ابي رافع نحوه بمناه ولو كان مجرد الامساك كافيا لما احتج الى زيادة عليكم
 ومنها للتأويلين بالاباحة حل حديث عدي على كراهة التنزيه وحديث ابي ثعلبة على بيان الجواز قال
 بعضهم ومناسبة ذلك ان عديا كان موسرا فاختر له الجمل على الاولى بخلاف ابي ثعلبة فانه كان بعكسه ولا
 يخفى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل في الحديث بخوف الامساك على نفسه وقال ابن الزين قال
 بعض اصحابنا هو عام فيحمل على الذي ادركه ميتا من شدة العدو او من الصدمة فأكل منه لانه صار على
 صفة لا يتعلق بها الا ارسال ولا الامساك على صاحبه قال ويحتمل ان يكون معنى قوله فان اكل فلا تأكل
 اي لا يوجد منه غير مجرد الاكل دون ارسال الصائد لانه تكون هذه الجملة مقطوعة عما قبلها ولا يخفى
 تعسف هذا وبعده وقال ابن التمار مجرد ارسال الكلب امساك علينا لان الكلب لا يسه له ولا
 يصح منه ميرها وانما يتصيد بالتعليم فاذا كان الاعتبار بأن يمسه علينا او على نفسه واختلف الحكم
 في ذلك وجب ان يتميز ذلك بنية من له نية وهو مرسله فاذا ارسله فتمسك عليه واذا لم يرسله
 لم يمسه عليه كذا قال ولا يخفى بعده ايضا ومصادمه لسباق الحديث وقد قال الجمهور ان معنى
 قوله امسك عليكم صمدن لكم وقد جعل الشارع اكله منه علامة على انه امسك لنفسه

لا اصاحبه فلا يعدل عن ذلك وقد وقع في رواية لابن ابي شيبة ان شرب من دمه فلاناً كل فانه لم يعلم
 ما علمته وفي هذا اشارة الى انه اذا شرع في اكله دل على انه ليس بعلم التعليم المشترك وسلك بعض
 المالكية الترجيح فقال هذه اللفظة ذكرها الشعبي ولم يذكروها هم وعارضها حديث ابي ثعلبة
 وهذا ترجيح مردود لما تقدم وتمسك بعضهم بالاجماع على جواز اكله اذا اخذه الكلب بفيه وهم
 بأكله قادر قبل ان يأكل قال فلو كان اكله منه لا على انه امسك على نفسه لكان تناوله بفيه وشروعه
 في اكله كذلك ولكن يشترط ان يقف الصائد حتى ينظر هل يأكل او لا والله اعلم وفيه اباحة الاصطياد
 للاتقاء بالصيد لا كل والبيع وكذا اللهو بشرط قصد التذكية والانتفاع وكرهه مالك وخالفه
 الجمهور قال الليث لا اعلم حقاً شبهه بباطل منه فلو لم يقصد الانتفاع به حرم لانه من الفساد في الارض
 باتلاف نفس عبثاً وينقدح ان يقال يباح فان لازمه واكثر منه كره لانه قد يشغله عن بعض الواجبات
 وكثير من المندوبات واخرج الترمذي من حديث ابن عباس رفعه من سكن البادية جفا ومن اتبع
 الصيد غفل وله شاهد عن ابي هريرة عند الترمذي ايضا واخر عند الدارقطني في الاقراد من حديث
 البراء بن عازب وقال تفرد به شريك وفيه جواز اقتناء الكلب المعلم للصيد وسيأتي البحث فيه في حديث
 من اقتنى كلباً واستدل به على جواز بيع كلب الصيد للاضافة في قوله كلبك واجاب من منع بأنها اضافة
 اختصاص واستدل به على طهارة سور كلب الصيد دون غيره من الكلاب للاذن في الاكل من الموضع
 الذي اكل منه ولم يذكروا الغسل ولو كان واجبا لبيته لانه وقت الحاجة الى البيان وقال بعض العلماء
 يعني عن بعض الكلب ولو كان نجساً لهذا الحديث واجاب من قال بنجاسته بأن وجوب الغسل كان
 قد اشتهر عندهم وعلم فاستغنى عن ذكره وفيه نظروا وقد تقوى القول بالعفو لانه بشدة الجري يحذف
 ريقه فيؤمن معه ما يختشى من اصابة لعابه موضع العض واستدل بقوله كل ما امسك عليك بأنه لو ارسل
 كلبه على صيد فاصطاد غيره حل للعموم الذي في قوله ما امسك وهذا قول الجمهور وقال مالك لا يحل وهو
 رواية البويطي عن الشافعي في تنبيهه قال ابن المنير ليس في جميع ما ذكر من الاتي والاحاديث
 تعرض للتسمية المترجم عليها الا آخر حديث عدي فكانه عده بياناً لما اجتنبه الادلة من التسمية وعند
 الأصوليين خلاف في الجمل اذا اقترنت به قرينة لفظية مبينة هل يكون ذلك الدليل الجمل معها او اياها
 خاصة انتهى وقوله الاحاديث يوهم ان في الباب عدة احاديث وليس كذلك لانه لم يذكروا في الاحاديث
 عدي نعم ذكر فيه تفاسير ابن عباس فكانه عده احاديث وبخسه في التسمية المذكورة في آخر
 حديث عدي مردود وليس ذلك مراد البخاري وانما جرى على عادته في الاشارة الى ما ورد في بعض طرق
 الحديث الذي يورده وقد اورد البخاري بعده بقليل من طريق ابن ابي السفر عن الشعبي بلفظ اذا
 ارسلت كلبك وسميت فكل ومن رواية بيان عن الشعبي اذا ارسلت كلابك المعلمة وذكر اسم الله
 فكل فلما كان الاخذ بقيد المعلم متفقاً عليه وان لم يذكروا في الطريق الاولى كانت التسمية كذلك
 والله اعلم (قوله باب صيد المعراض) تقدم تفسيره في الذي قبله (قوله وقال
 ابن عمر في المقتولة بالبنطقة تلك الموقوفة وكرهه سالم والقاسم ومجاهد وابراهيم وعطاء والحسن)
 اما اثر ابن عمر فوصله البيهقي من طريق ابي عامر الغفدي عن زهير هو ابن محمد عن زيد بن اسلم عن
 ابن عمر انه كان يقول المقتولة بالبنطقة تلك الموقوفة واخرج ابن ابي شيبة من طريق نافع عن ابن
 عمر انه كان لا يأكل ما اصاب البنطقة ولما كان في الموطن نافع وميت طائر ينبح جراً فأصبتهم فأما
 احدهما فمات فطرحه ابن عمر واما سالم وهو ابن عبد الله بن عمر والقاسم وهو ابن محمد بن ابي بكر

باب صيد المعراض
 وقال ابن عمر في المقتولة
 بالبنطقة تلك الموقوفة
 وكرهه سالم والقاسم
 ومجاهد وابراهيم وعطاء
 والحسن

الصدوق فأخرج ابن أبي شيبة عن الثقي عن عبيد الله بن عمر عنهما أنهما كانا بكرهان البندقية
الاما أدركت ذكاته ولما لك في الموطأ أنه بلغه أن القاسم بن محمد كان يكره ما قتل بالمعراض والبندقية واما
مجاهد فأخرج ابن أبي شيبة من وجهين أنه كرهه زاد في أحدهما لا تأكل إلا أن يذكي واما إبراهيم
وهو النخعي فأخرج ابن أبي شيبة من رواية الأعمش عنه لا تأكل ما أصبت بالبندقية إلا أن يذكي
واما عطاء فقال عبد الرزاق عن ابن جريج قال عطاء إن رميت صيدا ببندقية فأدركت ذكاته فكله
والإفلا تأكله واما الحسن وهو البصري فقال ابن أبي شيبة حدثنا عبد الأعلى عن هشام عن الحسن
إذا رمى الرجل الصيد بالجلاهقة فلا تأكل إلا أن تدرك ذكاته والجلاهقة بضم الجيم وتشديد اللام
وكسر الهاء بعدها فاف هي البندقية بالفارسية والجمع جلاهي (قوله وكره الحسن رمي البندقية
في القري والامصار ولا يرى به بأسا فيما سواه) وصله ثم ذكر حديث عدي بن حاتم من طريق
عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي وقد تقدم شرحه مستوفى في الباب الذي قبله (قوله **باب**
ما أصاب المعراض بعرضه) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من طريق همام بن الحرث عنه مختصرا
وقد بينت ما فيه في الباب الأول (قوله **باب** صيد القوس) القوس معروفة وهي مركبة
وغير مركبة ويطلق لفظ القوس أيضا على الثمر الذي يبقى في أسفل الخلة ٣ وليس مرادها هنا (قوله
وقال الحسن وإبراهيم إذا ضرب صيد أفيان منه يد أو رجل لا تأكل الذي بان وكل سائرته) في رواية
الكشيميني ويأكل سائرته اما أثر الحسن فوصله ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الحسن قال في رجل
ضرب صيدا أفيان منه يد أو رجلا وهو حي ثم مات قال لا تأكله ولا تأكل ما بان منه إلا أن تضربه
فتقطعه فيعوت من ساعته فإذا كان كذلك فليأكله وقوله في الأصل سائرته يعني باقيه واما أثر إبراهيم
فروينا من روايته لا من رايه لكنه لم يتعبه فكأنه رضى به وقال ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر بن عياش
عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال إذا ضرب الرجل الصيد فيان منه عضو ترك ماسقطا وكل
ما بقي قال ابن المنذر اختلفوا في هذه المسئلة فقال ابن عباس وعطاء لا يأكل العضو منه وذلك الصيد
وكاه وقال عكرمة إن عدا حيا بعد سقوط العضو منه فلا تأكل العضو وذلك الصيد وكاه إن مات حين
ضربه فكله وكاه وبه قال الشافعي وقال لأفرق أن ينقطع قطعتين أو أقل إذا مات من تلك الضربة وعن
الثوري وأبي حنيفة أن قطعه نصفين كلا جيعا وإن قطع الثلث مما يلي الراس فكل ذلك ومما يلي العجز
أكل الثلثين مما يلي الراس ولا يأكل الثلث الذي يلي العجز (قوله وقال إبراهيم) هو النخعي (إذا
ضربت عنقه أو وسطه) هو بفتح المهملة واما الوسط بالسكون فهو المكان (قوله وقال الأعمش
عن زيد استعصى على رجل من آل عبد الله جاراخ) وصله ابن أبي شيبة عن عيسى بن يونس عن
الأعمش عن زيد بن وهب قال سئل ابن مسعود عن رجل ضرب رجلا جارا وحشي فقتلها فقال دعوا
ماسقط وذكو ما بقي وكاه فيستفاد منه نسبة زيد وأنه ابن وهب التابعي الكبير وإن عبد الله هو
ابن مسعود وإن الجار كان جارا وحشي واما الرجل الذي من آل ابن مسعود فلم أعرف اسمه وقد ردد
ابن التين في شرحه النظر هل هو جارا وحشي أو أهلي وشرع في حكاية الخلاف عن المالكية في الجار
الأهلي ومطابقة هذه الآثار لحديث الباب من جهة اشتراط الذكاة في قوله فأدركت ذكاته فكل
فإن مفهومه أن الصيد إذا مات بالصدمة من قبل أن يدرك ذكاته لا يؤكل قال ابن بطال أجمعوا على
أن السهم إذا أصاب الصيد فجرحه جازا كاه ولولم يدر هل مات بالجرح أو من سقوطه في الهواء

عن عبد الله بن أبي السفر
عن الشعبي قال سمعت
عدي بن حاتم رضى الله
عنه قال سألت رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن
المعراض فقال إذا أصبت
بجده فكل فإذا أصاب
بعرضه فقطع ل فإنه وقيد
فلا تأكل فقلت أرسل
كبي قال إذا أرسلت كلبك
وسميت فكل قلت فإن
أكل قال فلا تأكل فإنه
لم يمسك عليك إنما أمسك
على نفسه قلت أرسل كبي
فأجد معه كلبا آخر قال
لا تأكل فإنك إنما سميت
على كلبك ولم تسم على
الآخر (باب ما أصاب
المعراض بعرضه) *
حدثنا قبيصة حدثنا
سفيان عن منصور عن
إبراهيم عن همام بن
الحرث عن عدي بن حاتم
رضي الله عنه قال قلت
يا رسول الله أنا نرسل
الكلاب المعلمة قال كل
ما أمسك عليك قلت وإن
قتلن قال وإن قتلن قلت
وإن رمى بالمعراض قال كل
ما خرق وما أصاب بعرضه
فلا تأكل (باب صيد
القوس) وقال الحسن
وإبراهيم إذا ضرب صيدا
فيان منه يد أو رجل لا تأكل
الذي بان وكل سائرته

وقال إبراهيم إذا ضربت عنقه أو وسطه فكله وقال الأعمش عن زيد استعصى على رجل من آل عبد الله جارا فأمروهم أن يضربوه حيث
يسردوه واما سقط منه وكاه هكذا يابض بأصله ٣ في نسخة النخلة

او من وقوعه على الارض واجعوا على انه لو وقع على جبل مثلا فتردى منه فوات لا يؤكل وان
 الله لم ينفذ مقامه لا يؤكل الا اذا ادركت ذكاته وقال ابن التين اذا نطع من الصيد ما لا يتوهم
 حياته بعده فكانه انقذه بتلك لضربة قنات مقام الذكاة وهذا مشهور مذهب مالك وغيره (قوله
 حدثنا عبد الله بن يزيد) هو المقرئ وحيوة هو ابن شرح (قوله عن ابي ثعلبة الخشني) بضم الخاء
 وقمع الشين المعجمة ثم نون نسبة الى بني خشين بن من المبر بن وبرة بن تغلب بفتح المشاة وسكون
 المعجمة وكسر اللام بعدها موحد ابن حلو بن عمران بن الحاف بن قضاة (قوله قلت يا ابي الله
 انا بأرض قوم اهل كتاب) يعني بالشام وكان جماعة من قبائل العرب قد سكوا الشام ونصروا
 منهم آل غسان وتنوخ وجزا وطون من قضاة منهم بنو خشين آل ابي ثعلبة واختلف في اسم
 ابي ثعلبة ف قيل جرثوم وهو قول الاكثر وقيل جرهم وقيل ناشب وقيل جرثم وهو كالاول لكن
 بغير اشباع وقيل جرثومة وهو كالاول لكن بزيادة هاء وقيل غرنوق وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل
 لاش وقيل لاشن وقيل لاشومة واختلف في اسم ابيه ف قيل عمرو وقيل ناشب وقيل ناسب بجملة
 وقيل بمعجمة وقيل ناشر وقيل لاشر وقيل لاش وقيل لاشن وقيل لاشم وقيل لاسم وقيل
 جلهم وقيل جبر وقيل جرهم وقيل جرثوم ويجمع من اسمه واسم ابيه بالتركيب اقوال كثيرة
 جدا وكان اسلامه قبل خيبر وشهد بيعة الرضوان وتوجه الى قومه فأسلموا وله اخ يقال له عمرو واسلم
 ايضا (قوله في آيتهم) جمع اناه والاولا في جمع آية وقد وقع الجواب عنه فان وجدتم غيرها فلا
 تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاعسلوها وكراقيها تمسك بهذا الامر من رأى ان استعمال آية اهل
 الكتاب تتوقف على الغسل لكثرة استعمالهم النجاسة ومنهم من يتدين بعلامتها قال ابن
 دقيق العيد وقد اختلف الفقهاء في ذلك بناء على تعارض الاصل والعالم واحتج من قال بمادل عليه
 هذا الحديث بأن الظن المستفاد من القالب راجح على الظن المستفاد من الاصل واجاب من قال بأن
 الحكم للاصل حتى تتحقق النجاسة بخبر ابن ابي ابيهما ان الامر بالغسل محمول على الاستحباب احتياطا
 بما بينه وبين مادل على التمسك بالاصل والثاني ان المراد بحديث ابي ثعلبة حال من يتحقق النجاسة
 فيه ويؤيده ذكر المجوس لان اوانهم نجسة لكونهم لا يحل ذبائحهم وقال النووي المراد بالآية
 في حديث ابي ثعلبة آية من يطبخ فيها اللحم الخنزيري ويشرب فيها الخمر كما وقع التصريح به في رواية
 ابي داود انا نجس واهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزيري ويشربون في آيتهم الخمر فقال
 فذكر الجواب واما الفقهاء فرادهم مطلق آية الكفار التي ليست مستعملة في النجاسة فانه يجوز
 استعمالها ولو لم تغسل عندهم وان كان الاولى الغسل للخروج من الخلاف لا لثبوت النكراهة في
 ذلك ويحتمل ان يكون استعمالها بالغسل مكرها بناء على الجواب الاول وهو اظهر من الحديث
 وان استعمالها مع الغسل رخصة اذا وجد غيرها فان لم يجد غيرها فلا كراهة لله في الاكل فيها مطلقا
 وتعليق الاذن على عدم غيرها مع غسلها وتعمد هذا بعض المالكية لقولهم انه يتعين كسر آية الخمر
 على كل حال بناء على انها لا تظهر بالغسل واستدل بالتفصيل المذكور لان الغسل لو كان مظهرها
 لما كان للتفصيل معنى وتعقب بأنه لم ينحصر في كون العين تصير نجسة بحيث لا تطهر اصلا بل يحتمل
 ان يكون التفصيل للاخذ بالاولى فان الناء الذي يطبخ فيه الخنزير يستقدر ولو غسل كما يكره الشرب
 في المحجمة ولو غسلت استقدرا او مشى ابن حزم على ظاهره فانه لا يجوز استعمال آية اهل
 الكتاب الا بشرطين احدهما ان لا يجوز غيرها والثاني غسلها واجيب بما تقدم من ان امره بالغسل عند
 فقد غيرها دال على طهارتها بالغسل والامر باجتنابها عند وجود غيرها للبالغة في التنفير عنها كفا

حدثنا عبد الله بن يزيد
 * حدثنا حيوة قال اخبرني
 ربيعة بن يزيد الدمشقي
 عن ابي ادريس عن ابي
 ثعلبة الخشني قال قلت
 يا ابي الله انا بأرض قوم اهل
 كتاب افناكل في آيتهم

حديث سلامة الا في بعد في الامر بكسر القدر التي طبخت فيه المينة فقال رجل او تغسلها فقال او ذاك
 فأمر بالكسر للبالغة في التفسير عنهما ثم اذن في الغسل ترخيصا فكذاك يتجه هذا والله اعلم (قوله
 وبارض صيدا صيدا بقوسي) فقال في جوابه وما صدت بقوسك رد كرت اسم الله في كل عمل به من
 او حبب التسمية على الصيد وعلى الذبيحة وقد تقدمت مباحث في الحديث الذي قبله وكذا تقدمت
 مباحث السؤال الثالث وهو الصيد بالكلب وقوله في كل وضع مفسر في رواية ابي داود من حديث عمرو
 ابن شعيب عن ابيه عن جده ان اعرابيا يقال له ابو ثعلبة قال يا رسول الله ان لي كلابا مكلبة بالحديث
 وفيه واقفي في قوسي قال كل ما ردت عليك وتوسل ذكرا غير ذكركي قال وان تميم عني قال وان تغيب عنك
 ما لم يصل او تجوز فيه اثر غير سهمك وقوله تصل بصاد مهيمة مكسورة ولا مهيمة أي يمتن وسبأ في مباحث
 هذا الحديث بعد ثلاثة ابواب في باب الصيد اذا غاب يومين او ثلاثة وفي الحديث من الفوائد جمع
 المسائل واردة دفعة واحدة وتفصيل الجواب عنها واحدة واحدة بلنظ اماراما (قوله
باب الخذف والبندقة) اما الخذف فيأتي تفسيره في الباب واما البندقة معروفة فتعذر من
 طين ريبس فيرمى بها وقد تقدمت اشياء تتعلق بها في باب صيد المعراض (قوله حديثي يوسف بن
 راشد) وهو يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطان الرازي نزيل بغداد نسبته البخاري الى
 جده وفي طبقته يوسف بن موسى التستري نزيل لري فلعل البخاري كان يخشى ان يات بسببه (قوله
 واللفظ ليزيد) قلت قد اخرج احمد الحديث عن وكيع مقتصر على المتن دون البندقة واخرجه
 الاسماعيلي من رواية يحيى الطائفي وكيع كلاهما عن كهس مقررنا وقال ان السباق ليحيى والمعنى
 واحد (قوله انه رأى رجلا) لم اقف على اسمه ووقع في رواية مسلم من رواية معاذ بن معاذ عن كهس
 رأى رجلا من اصحابه وله من رواية سعيد بن جبير عن عبد الله بن مغفل انه قرى بعبد الله بن مغفل
 (قوله الخذف) بخاء معجمة وآخره فاء اي يرمى بمحصاة او فؤاة بين سبأية او بين الابهام والسبابة
 او على ظاهر الوسطى وباطن الابهام وقال ابن فارس حذف الحصة رميها بين اصبعك وقيل في حصى
 الخذف ان يحذف الحصة بين السبابة من اليمنى والابهام من اليسرى ثم يذفها بالسبابة من اليمنى وقال
 ابن سيده حذف بالشئ يخذف فارسي وخص بعضهم به الحصى قال والخذف التي يوضع فيها الحجر
 ويرمى بها الطير و يطلق على المشلاخ ايضا قاله في الصحاح (قوله نهى عن الخذف او كان يكره الخذف)
 في رواية احمد عن وكيع نهى عن الخذف ولم يشك واخرجه عن محمد بن جعفر عن كهس بالشك وبين
 ان الشك من كهس (قوله انه لا يصاد به صيد) قال المهلب اباح الله الصيد على صفة فقال تناله
 ايديكم ورماحكم وليس الرمي بالبندقة ونحوها من ذلك وانما هو وقيد واطلق الشارع ان الخذف لا يصاد
 به لانه ليس من المجزئات وقد اتفق العلماء الا من شذ منهم على تحريم كل ما قتلته البندقة والحجر
 انتهى وانما كان كذلك لانه يقتل الصيد بقوة راميه لا بحده (قوله ولا ينسكأ به عدو) قال عياض
 الرواية بفتح الكاف وهمزة في آخره وهي لغة والاشهر بكسر الكاف بغير همزة وقال في شرح مسلم
 لا ينسكأ بفتح الكاف مهموز زوروي لا ينسكي بكسر الكاف وسكون التحتانية وهو اوجه لان المهموز
 انما هو من نكآت التمرجة وليس هذا موضعه فانه من النكاية لسكن قال في العين نكآت لغة في نكيت
 فعلى هذا تتوجه هذه الرواية قال ومعاذ المبالغة في الاذى وقال ابن سيده نكأ العدو نكاية اصاب منه
 ثم قال نكآت العدو انكزهم لغة في نكيتهم قلهم ان لرواية صحيحة المعنى ولا معنى لتخطئها واغرب
 ابن التين فلم يخرج على الرواية التي بالهمز اصلا بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همزة ثم قال ونكآت

و بارض صيدا صيدا بقوسي
 ويكابي الذي ليس بمسلم
 ويكابي المعلم فما يصلح لي
 قال اماما كرت من اهل
 الكتاب فان وجدت غيرها
 فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا
 فاعسلوها ركوا فيها وما
 صدت بقوسك فذ كرت
 اسم الله فكل وما صدت
 بكليتك المعلم فذ كرت اسم
 الله فكل وما صدت بكليتك
 غير معلم فأدر كرت كانه
 فكل في باب الخذف
 والبندقة في حديثي يوسف
 ابن راشد حديثنا وكيع
 ويزيد بن هرون واللفظ
 ليزيد عن كهس بن
 الحسن عن عبد الله بن
 بريدة عن عبد الله بن
 مغفل انه رأى رجلا يخذف
 فقال له لا تخذف فان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 نهى عن الخذف او كان
 يكره الخذف وقال انه
 لا يصاد به صيد ولا ينسكأ
 به عدو

عن الخذف او كره الخذف
وانت مخدّف لا اكلم
كذا وكذا باب من
اقتنى كلبا ليس بكلب صيد
او ماشية * حدثنا موسى
ابن اسمعيل حدثنا
العزير بن مسلم حدثنا
عبد الله بن دينار قال سمعت
ابن عمر رضي الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال من اقتنى كلبا
ليس بكلب ماشية او
ضارية نقص كل يوم من
عمله قيراطان * حدثنا
المسكي بن ابراهيم اخبرنا
حنظلة بن ابي سفيان قال
سمعت سائلا يقول سمعت
عبد الله بن عمر يقول
سمعت النبي صلى الله
عليه وسلم يقول من اقتنى
كلبا الا كلبا ضاريا لصيد
او كلبا ماشية فانه ينقص
من اجره كل يوم قيراطان
* حدثنا عبد الله بن
يوسف اخبرنا مالك عن
نافع عن عبد الله بن عمر
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من اقتنى
كلبا الا كلب ماشية او
ضاريا نقص من عمله كل
يوم قيراطان * باب اذا
اكل الكلب وقوله تعالى
يسألونك ماذا احل لهم
الاية * مكلمين
الكوااسب اجترحوا
اكتسبوا تعلمونهم مما

القرحة بالهمز (قوله ولكنها قد تكسر السن) اي الرمية واطلق السن في شمل سن المرمى وغيره من
آدمي وغيره (قوله لا اكلم كذا وكذا) في رواية معاذ بن محمد بن جعفر لا اكلم كلمة كذا وكذا وكلمة
بالنصب والتنوين كذا وكذا اجم الزمان ووقع في رواية سعيد بن جبير عند مسلم لا اكلم ابدأ وفي الحديث
جواز هجران من خالف السنة وترك كلامه ولا يدخل ذلك في النهي عن الهجر فوق ثلاث فانه يتعلق
عن هجر لحظ نفسه وسيأتي بسط ذلك في كتاب الاذنب وفيه تغيير المنكر ومنع الرمي بالبندقية لانه
اذا نفي الشارع انه لا يصيد فلا معنى للرمي به بل فيه تعريض للحيوان بالتلف لغير ما لكه وقد ورد
النهي عن ذلك نعم قد يدرك ذكاة مرمى بالبندقية فيحل أكله ومن ثم اختلف في جوازه فصرح مجلي في
الذخائر بمنعه وبه اقني ابن عبد السلام وجزم النووي بحمله لانه طريق الى الاصطباذ والتحقيق
التفصيل فان كان الاغلب من حال الرمي ماذكر في الحديث امتنع وان كان عكسه جاز ولا سيما ان كان
الرمي مما لا يصل اليه الرمي الا بذلك ثم لا يقتله غالبا وقد تقدم قبل بابين من هذا الباب قول الحسن في
كراهية رمي البندقية في القري والامصار ومفهومه انه لا يكره في القلعة فجعل مصادرا للنهي على
خشية ادخال الضرر على احد من الناس والله اعلم * (قوله باب من اقتنى كلبا ليس
بكلب صيد او ماشية) يقال اقتنى الشيء اذا اتخذته للدخار ذكر فيه حديث ابن عمر في ذلك من ثلاثة
طرق عنه ووقع في الرواية الاولى ليس بكلب ماشية او ضارية وفي الثانية الا كلبا ضاريا لصيد او كلب
ماشية وفي الثالثة الا كلب ماشية او ضاريا فالرواية الثانية تفسر الاولى والثالثة فالاولى اما الاستعارة
على ان ضاريا صفة للجماعة الضارين اصحاب الكلاب المعتادة الضارية على الصيد يقال ضرا على
الصيد ضراوة اي تعود ذلك واستمر عليه وضرا الكلب وضرا صاحبه اي عوده واغراه بالصيد
والجمع ضوار واما التناسب للفظ ماشية مثل لا دريت ولا تليت والاصل تلوت والرواية الثالثة فيها حذف
تقديره او كلبا ضاريا ووقع في الرواية الثانية في غير رواية ابي ذر الا كلب ضاريا بالاضافة وهو من اضافة
الموصوف الى صفة او لفظ ضاريا صفة للرجل الصائد اي الا كلب رجلا * معناه لا يصيد ويثبت الياء في
الاسم المنقوص مع حذف الالف واللام منه لغة وقد اورد المصنف حديث الباب من حديث ابي هريرة
في المزارعة وفي بدء الخلق واورده فيهما ايضا من حديث سفيان بن ابي زهير وتقدم شرح المتن مستوفى
في كتاب المزارعة وفيه التنبيه على زيادة ابي هريرة وسفيان بن ابي زهير في الحديث او كلب زرع وفي لفظ
حرث وكذا وقعت الزيادة في حديث عبد الله بن مغفل عند الترمذي * (قوله باب اذا اكل
الكلب) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم شرحه
مستوفى في الباب الاول (قوله وقوله تعالى يسألونك ماذا احل لهم الاية مكلمين الكوااسب) في رواية
الكشيميني الصوائد وجعهما في نسخة الصغاني وهو صفة مخدّف تقديره الكلاب الصوائد او
الكوااسب وقوله مكلمين اي مؤدين او معودين قيل وليس هو تفعيل من الكلب الحيوان المعروف وانما
هو من الكلب بفتح اللام وهو الحرص نعم هو راجع الى الاول لانه اصل فيه لما طبع عليه من شدة
الحرص ولان الصيد غالبا انما يكون بالكلاب فمن علم الصيد من غيرها كان في معناها وقال ابو عبيدة في
قوله مكلمين اي اصحاب كلاب وقال لراغب الكلاب والمكلم الذي يعلم الكلاب (قوله اجترحوا اكتسبوا)
هو تفسير ابي عبيدة وليست هذه الاية في هذا الموضع وانما ذكرها استطراد البيان ان الاجترار
يطلق على الاكتساب وان المراد بالمكلمين المعلمين وهو وان كان اصل المادة الكلاب لكن ليس الكلب

شرطا فيصح الصيد بغير الكلب من انواع الجوارح ولقظ ابي عبيدة وماعلمتم من الجوارح اى
الصوائد يقال فلان جارحة اهله اى كلبهم وفي رواية اخرى ومن يخرج اى يكتسب وفي رواية اخرى
الذين اجترحوا السيئات اكتسبوا في نفسه في اعتراض بعض الشراح على قوله الكواصب والجوارح
فانه قال في تفسير براءة في الهوا لك ما تقدم ذكره فالزمه التناقض وليس كما قال بل الذي هنا على الاصل
في جمع المؤنث (قوله وقال ابن عباس ان اكل الكلب فقد افسده انما امسك على نفسه والله يقول
تعلمونهن مما علمكم الله فتضرب وتعلم حتى ترك) وصله سعيد بن منصور مختصرا من طريق عمرو بن
دينار عن ابن عباس اذا اكل الكلب فلا تأكل فاعما امسك على نفسه واخرج ايضا من طريق سعيد
ابن جبير عن ابن عباس قال اذا ارسلت كلبك المعلم فسميت فأكل فلا تأكل واذا اكل قبل ان يأتي
صاحبه فليس بعالم اقول الله عز وجل مكلمين تعلمونهن مما علمكم الله وينبغي اذا فعل ذلك ان يضربه
حتى يدع ذلك الخلق فعرف به هذا المراد بقوله حتى يترك اى يترك خلقه في الشره ويتمرن على الصبر عن
تناول الصيد حتى يجيء صاحبه (قوله وكرهه ابن عمر) وصله ابن ابي شيبة من طريق مجاهد عن
ابن عمر قال اذا اكل الكلب من صيده فانه ليس بعلم واخرج من وجه آخر عن ابن عمر الرخصة فيه
وكذا اخرج سعيد بن منصور وعبد الرزاق (قوله وقال عطاء ان شرب الدم ولم يأكل فكل) وصله
ابن ابي شيبة من طريق ابن جريج عنه بلفظ ان اكل فلا تأكل وان شرب فلا وتقدمت مباحث هذه
المسئلة في الباب الاول (قوله باب الصيد اذا غاب عنه يومين او ثلاثة) اى عن
الصائد (قوله ثابت بن يزيد) هو ابو زيد البصري الاحول وسكى الكلاب اذى انه قيل فيه ثابت بن
زيد قال والاول اصح (قلت) زيد كنيته لا اسم ابيه وشيخه عاصم هو ابن سليمان الاحول وقد زاد
عن الشعبي في حديث عدى قصة السهم (قوله وان رميت الصيد فوجدته بعد يوم او يومين ليس به الا
اثر سهمك فكل) ومفهومه انه ان وجد فيه اثر غير سهمه لا يأكل وهو نظير ما تقدم في الكلب من
التفصيل فيما اذا خا ط الكلب الذي ارسله الصائد كلب آخر لكن التفصيل في مسئلة الكلب فيما اذا شارك
الكلب في قتله كاب آخر وهذا الاثر الذي يوجد فيه من غير سهم الرامي اعم من ان يكون اثر سهم رام آخر
او غير ذلك من الاسباب الثلاثة فلا يحل اكله مع التردد وقد جاءت فيه زيادة من رواية سعيد بن جبير عن
عبدى بن جاتم عند الترمذى والنسائى والطحاوى بلانظ اذا وجدت سهمك فيه ولم تجد به اثر سبع
وعلمت ان سهمك قتله فكل منه قال الراغبى يؤخذ منه انه لو جرحه ثم غاب ثم جاء فوجد ميتا انه لا يحل
وهو ظاهر نص الشافعى في المختصر وقال النووى الحل اصح دليلا وحكى البيهقى في المعرفة عن الشافعى
انه قال في قول ابن عباس كل ما اصعبت ودع ما انعت معنى ما اصعبت ما قتله الكلب وانت تراه وما
انعت ما غاب عنك مقتله قال وهذا لا يجوز عندى غيره الا ان يكون جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
فيه شئ فيسقط كل شئ خالف امر النبي صلى الله عليه وسلم ولا يقوم معه راي ولا قياس قال البيهقى
وقد ثبت الخبر بعنى حديث الباب فينبغى ان يكون هو قول الشافعى (قوله وان وقع في الماء فلا
تأكل) يؤخذ بسبب منع اكله من الذى قبله لانه حيث يقع التردد هل قتله السهم او الغرق في
الماء فلو تحقق ان السهم اصابه فمات فلم يقع في الماء الا بعد ان قتله السهم فهذا يحل اكله قال
النووى في شرح مسلم اذا وجد الصيد في الماء غريقا حرم بالاتفاق اه وقد صرح الراغبى بأن
محله ما لم يته الصيد بتلك الجراحة الى حركة المذبذب فان انتهى اليها قطع الخلقوم مثلا فقد تمت
ذكاته ويزيده قوله في رواية مسلم فالتى لا تدري الماء قتله او سهمك فكل على انه اذا علم ان سهمه هو

حتى تترك وكرهه ابن عمر
وقال عطاء ان شرب الدم
ولم يأكل فكل * حدثنا
قتيبة ابن سعيد حدثنا
محمد بن فضيل عن بيان
عن الشعبي عن عدى بن
حاتم قال سألت رسول الله
صلى الله عليه وسلم قلت انا
قوم نصيدهم الكلاب
قال اذا ارسلت كلابك
المعلمة وذكر اسم الله
فكل مما مسكن عليه
وان قتلن الا ان يأكل
الكلب فانى اخاف ان
يكون انما مسكه على نفسه
وان خا طها كلاب من
غيرها فلا تأكل باب
الصيد اذا غاب عنه يومين
او ثلاثة في حديثنا موسى
ابن اسمعيل حدثنا ثابت
ابن يزيد حدثنا عاصم
عن الشعبي عن عدى بن
حاتم رضى الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال اذا ارسلت كلبك
وسميت فأمسك وقتل
فكل وان اكل فلا تأكل
فاعما امسك على نفسه
واذا خا ط كلابك لم يذكروا
اسم الله عليها فأمسكن
فقتلن فلا تأكل فانك
لا تدري ايها قتل وان
رميت الصيد فوجدته
بعد يوم او يومين ليس
به الا اثر سهمك فكل
وان وقع في الماء فلا تأكل

وقال عبد الاعلى عن داود بن عامر عن عدي انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم يرمى الصيد فيقتتر اثره اليومين والثلاثة ثم يجده ميتا وفيه سهمه قال يأكل ان شاء الله باب اذا وجد مع الصيد كما آخر في حديثنا آدم حدثنا شعبة عن عبد الله بن ابي السفر عن الشعبي عن عدي ابن حاتم قال قلت يا رسول الله اني ارسل كلبى وامعى فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارسلت كلبك وسميت فأخذه فقتل فأكل فلا تأكل فأما امسك على نفسه قلت اني ارسل كلبى اجده مع كلبا آخر لا ادري ايم ما اخذه فقال لا تأكل فأما سميت على كلبك لم تسم على غيره وسأته عن صيد المعراض فقال اذا اصبت بحده فكل واذا اصبت بعرضه فقتل فانه وقيد فلا تأكل في باب ما جاء في التصيد في حديثي محمد بن ابي بن فضيل عن بيان عن عامر عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت انا قوم نتصيد بهذه الكلاب فقال اذا ارسل كلابك المعلمة وكنت اسم الله فكل مما امسك عليك الا ان يأكل الكلب فلا يأكل فاني خاف ان يكون انما امسك على نفسه وان خالطها كلب

٤٨٤

من غيرها فلا تأكل * حدثنا ابو عاصم عن حيوة بن شريح وحدثني احمد

ابن ابي رجا حدثنا سلمة الذي قتله انه يحمل (قوله وقال عبد الاعلى) يعني ابن عبد الاعلى السامي بالمهملة البصري وداود هو ابن ابي هند وداود هو الشعبي وهذا التعليق وصله ابو داود عن الحسين بن معاذ عن عبد الاعلى به (قوله فيقتتر) بقاء ثم شاة ثم فاف اي يتبع فقاره حتى يتمكن منه وعلى هذه الرواية اقتصر ابن بطال وفي رواية الكشي مني فيقتني اي يتبع وكذا المسم والاصيلي وفي رواية فينقو وهي اوجه (قوله اليومين والثلاثة) فيه زيادة على رواية عاصم بن سليمان بعد يوم او يومين ووقع في رواية سعيد بن جبير في غيب عنه اليلة والالتين ووقع عند مسلم في حديث ابي ثعلبة بسند فيه معاوية بن صالح اذ امرت سهيلك فغاب عنك فأدركته فكل ما لم ينتن وفي لفظ في الذي يدرك الصيد بعد ثلاث كاه ما لم ينتن ومجوه عند ابي داود من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده كاهة تدم التنية عليه قريبا فجعل الغاية ان ينتن الصبي فلورجده مثلا بعد ثلاث ولم ينتن حل وان وجد بدونها وقد انتن فلا هذا ظاهر الحديث واجاب النووي بأن النهي عن اكله اذا انتن للتنزيه وسأذ كر في ذلك تحت باب صيد البحر واستدل به على ان الراى لو اخرج طلب الصيد عقب الرمي الى ان يجده انه يحمل بالشروط المتقدمة ولا يحتاج الى استفصال عن سبب غيبته عنه اكان مع الطلب او عدمه لكن يستدل للطلب بما وقع في الرواية الاخيرة حيث قال فيقتني اثره فدل على ان الجواب خرج على حسب السؤال فاقتصر بعض الرواة السؤال فلا يمسك فيه بترك الاستفصال واختلف في صفة الطلب فمن ابي حنيفة ان اخر ساعة فلم يطلب لم يعمل وان اتبعه عقب الرمي فوجدته ميتا حل وعن الشافعية لا بد ان يتبعه وفي اشتراك العدو وجهان اظهرهما ما يكفي المثنى على عادته حتى لو امرع وجدته ميتا حل وقال امام الحرمين لا بد من الاسراع قبل الا بتمعن صورة الطلب وعند الحنفية نحو هذا الاختلاف (قوله باب اذا وجد مع الصيد كلبا آخر) ذكر فيه حديث عدي بن حاتم من رواية عبد الله بن ابي السفر عن الشعبي وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الاول (قوله باب ما جاء في التصيد)

ابن ابي رجا حدثنا سلمة ابن سليمان عن ابن المبارك عن حيوة بن شريح قال سمعت ربيعة بن يزيد الدمشقي قال اخبرني ابو ادريس عائد الله قال سمعت ابا ثعلبة الخشني رضي الله عنه يقول اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انا بأرض قوم اهل الكتاب تأكل في آيتهم وارض صيد اصيد بقومى واصيد بكلى المعلم والذي ليس معلما فأخبرني ما الذي يحل لنا من ذلك فقال اما ما ذكرت من انك بارض قوم اهل الكتاب تأكل في آيتهم فان وجدتم غير آيتهم فلا تأكلوا فيها وان

لم تجدوا فافعلوها ثم كلوا فيها وامامنا ما ذكرت من انك بارض صيد فاصدت بقومك فاذا كرام اسم الله ثم كل واصدت بكلبك المله لم فاذا كرام اسم الله ثم كل واصدت بكلبك الذي ليس معلما فاذا كنت ذكاته فكل * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني هشام بن زيد عن انس بن مالك رضي الله عنه قال انفجنا اربنا بمر انظر ان فسعوا عليها حتى لغبوا فسعيت عليها حتى اخذتها فبعثت بها الى ابي طلحة فبعث الى النبي صلى الله عليه وسلم يوركيها او فخذها قبله * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن ابي النضر مولى عمر بن عبد الله عن نافع مولى ابي قتادة عن ابي قتادة انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا كان ببعض طريق مكة فمخلف مع اصحابه محرمين وهو غير محرم فرأى حمارا وحشيا فاستوى على فرسه ثم سأل اصحابه ان ينادوا له سوطا فابوا فاسألهم رجحه فأبوا فأخذه ثم شد على الحمار فقتله فأكل منه بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بعضهم فلما ادركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم سألوه عن ذلك فقال انما هي طعمة اطعمكموها الله * حدثنا اسمعيل قال حدثني مالك عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي قتادة مثله الا انه قال هل معكم من لحمه شيء

قال ابن المنير مقصود هذه الترجمة التنبه على ان الاشتغال بالصيد لمن هو يشبه به مشروع ولما عرض له ذلك وعيدته بغيره مباح واما بتصيد الجرد لله وهو محل الخلاف (قلت) وقد تقدم البحث في ذلك في الباب الاول وذكر فيه اربعة احاديث * الاول حديث عدي بن حاتم من رواية بيان بن عمرو عن الشعبي عنه وقد تقدم ما فيه * الثاني حديث ابي ثعلبة اخرججه عاليا عن ابي عاصم عن حيوة بن اريز عن رواية ابن المبارك عن حيوة وهو ابن شرح وساقه على رواية ابن المبارك وسبأني لفظ ابي عاصم حيث افرد به بعد ثلاثة ابواب وقد تقدم قبل خمسة ابواب من وجه آخر عاليا * الثالث حديث انس أنفجنا ارنيا يأتي شرحه في اواخر الذبائح حيث عقد للارنب ترجمة مفردة ومعنى انفجنا ارننا وقوله هنا لغوا بغين معجمة بعد اللام اي تعبوا وزنه ومعناه وثبت بالنظ تعبوا في رواية الكشي عن ابي ثعلبة * الرابع حديث ابي قتادة في قصة الحمار الوحشي وقد تقدم شرحها مستوفى في كتاب الحج * (قوله باب التصيد على الجبال) هو بالجيم جمع جبل بالتعريف لا اورد فيه حديث ابي قتادة في قصة الحمار الوحشي لقوله فيه كنت رقاء على الجبال وهو بتشديد التانف مهموزاي كثير الصعود عليها (قوله اخبرنا عمرو) هو ابن الحرث المصري وابو النضر هو المدني واسمه سالم (قوله وابي صالح) هو مولى التوأمة وامه نهبان ليس له في البخاري الا هذا الحديث وقرنه بنافع مولى ابي قتادة وغفل الادري فظن ان ابا صالح هذا هو ولده صالح مولى التوأمة فقال انه تغير بالآخر فخذ عنه قد يماثل ابن ابي ذئب وعمرو بن الحرث فهو صحيح وذكر ابو علي الجبائي ان باجر كتب على حاشية نسخة مقابل وابي صالح هذا خطأ يعني ان الصواب عن نافع وصالح قال وليس هو كما ظن فان الحديث محفوظ انهم ان لا ينسب صالح وقديته على ذلك عبد الغني بن سعيد الحافظ فانه سئل عن روى هذا الحديث فقال عن صالح مولى التوأمة فقال هذا خطأ نعماهو عن نافع وابي صالح وهو ولد صالح ولم يأت عنه غير هذا الحديث فلذلك غلط فيه والتوأمة ضبطت في بعض النسخ ضم المثناة حكاية عباس عن المحدثين قال والصواب بفتح اوله قال ومنهم من ينقل حركة لهمزة بفتحها لو اوردت في ابن التوبة بوزن المظنة وامل هذه الضمة اصل ما سكتي عن المحدثين وقوله رقاء على الجبال في رواية ابي صالح دون نافع مولى ابي قتادة قال ابن المنير نبيه بهذه الترجمة على جواز انكسب المشاق لمن له غرض لنفسه او لدايته اذا كان الغرض مباحا وان التصيد في الجبال كهو في السهل وان اجراء الجبل في الوعر جائز للحاجة وليس هو من تعذيب الحيوان * (قوله باب قول الله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم) كذا النسفي واقتصر الباقر على احل لكم صيد البحر (قوله وقال عمر) هو ابن الخطاب (صيده ما اصطيد وطعامه ما ربح به) وصلة المصنف في التاريخ بنحو عبد بن جريد من طريق عمرو بن ابي سلمة عن ابيه عن ابي هريرة قال لما قدمت البحر من سألني اهلها عما قدف البحر فامرهم ان يأكلوه فلما قدمت على عمر فذكر قصة قال فقال عمر قال الله عز وجل في كتابه احل لكم صيد البحر وطعامه فصيده ما صيد وطعامه ما قدف به (قوله وقال ابو بكر) هو الصديق (الطافي لال) وصلة ابو بكر بن ابي شيبه والطحاوي والدارقطني من رواية عبد الملك بن ابي بشير عن عكرمة عن ابن عباس قال اشهد على ابي بكر انه قال السمكة الطافية لال زاد الطحاوي لمن اراد اكلها واخرجه الدارقطني وكذا عبد بن جريد والطبري منها وفي بعضها اشهد على ابي بكر انه اكل السمكة الطافية على الماء اه والطافي بغير همز من طفا يطفوا اذا غلا الماء ولم يرسب وللدارقطني من وجه آخر عن ابن عباس عن ابي بكر ان

حدثه عن نافع مولى ابي قتادة وابي صالح مولى التوأمة سمعت ابا قتادة قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم فيما بين مكة والمدينة وهم يحرمون وانارجل حل على فرسي وكنت رقاء على الجبال فبينما انا على ذلك اذ رايت الناس منشوفين لشيء فذهبت انظر فاذا هو حمار وحش فقلت لهم ما هذا قالوا لا يدري قلت هو حمار وحشي قتالوا هو ما رايت وكنت نسيت سوطي فقلت لهم نارلوني سوطي قتالوا لا تعينك عليه فزلات بأخذته ثم ضربت في اثره فلم يكن الا ذاك حتى عقرته فأنبت اليهم فقلت لهم قوموا فاقبلوا قالوا لا نعمه فحملته حتى جثتم به فأبى بعضهم واكمل بعضهم فقلت انا استوقف لكم النبي صلى الله عليه وسلم فأدركته فحدثته الحديث فقال لي اتقي معكم شيئا عنه قلت نعم فقال سكلوا فهو طعام اطعمكموه الله * (قوله باب قول الله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم) وقال عمر صيده ما اصطيد وطعامه ما ربح به وقال ابو بكر الطافي لال

لله ذبح لكم مافي البحر فكلوه كاه فانه ذكي (قوله وقال ابن عباس طعامه ميتته الاما قدرت منها)
وصلة الطبري من طريق ابي بكر بن حفص عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى احل لكم صيد
البحر وطعامه قال طعامه ميتته واخرج عبد الرزاق من وجه آخر عن ابن عباس وذ كرسيد البحر
لأن كل منه طافيا في سنده الاجلح وهولين ويوهنه حديث ابن عباس الماضي قبله (قوله والجري
لأن كاه اليهود ونحن نأكاه) وصلة عبد الرزاق عن الثوري عن عبد السكريم الجزري عن عكرمة عن
ابن عباس انه سئل عن الجري قتال لابس به انما هو شئ كرهته اليهود واخرجه ابن ابي شيبة عن
وكيع عن الثوري به وقال في روايته سألت ابن عباس عن الجري قتال لابس به انما هو شئ كرهته اليهود
ونحن نأكاه وهذا على شرط الصحيح واخرج عن علي وطائفة نحوه والجري بفتح الجيم قال ابن
التين وفي نسخة بالكسر وهو ضبط الصحاح وكسر الراء الثقيلة قال ويقال له ايضا الجريت وهو
مالا قشر له قال وقال ابن حبيب من المسكبة انا كرهته لانه يقال انه من المسوخ وقال الازهرى
الجريت نوع من السمك يشبه الحيات وقيل سمك لا قشر له ويقال له ايضا المرماهي والساور مثله وقال
الخطابي هو ضرب من السمك يشبه الحيات وقال غيره نوع عريض الوسط دقيق الطرفين (قوله
وقال شريح صاحب النبي صلى الله عليه وسلم كل شئ في البحر مذبوح وقال طاء اما الطير فأرى ان
تذبحه) وصلة المصنف في التاريخ و ابن منسدة في المعرفة من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار
وابي الزبير انهما سمعا شريحا صاحب النبي صلى الله عليه وسلم يقول كل شئ في البحر مذبوح قال
قد كنت ذلك لطاء قتال اما الطير فأرى ان تذبحه واخرجه الدارقطني وابو نعيم في الصحابة مرفوعا
من حديث شريح والموقوف اصح واخرجه ابن ابي عاصم في الاطعمة من طريق عمرو بن دينار سمعت
شيوخا كبيرين يختلفون بالله مافي البحر دابة الا قد ذبحها الله لبي آدم واخرج الدارقطني من حديث عبد الله
ابن سرجس رفعه ان الله قد ذبح كل مافي البحر لبي آدم وفي سنده ضعف والطبراني من حديث ابن عمر
رفع نحوه وسنده ضعيف ايضا واخرج عبد الرزاق بسندين جيدين عن عمر ثم عن علي الحوت ذكي كاه
(تنبيه) سقط هذا التعليق من رواية ابي زيد وابن السكن والجرجاني ووقع في رواية الاصيلي وقال ابو
شريح وهو وهم به على ذلك ابو علي الجبائي وتبعه عياض وزاد وهو شريح بن هاني ابو هاني كذا
قال والصواب انه غيره وليس له في البخاري ذكر الا في هذا الموضع وشريح بن هاني لا يه صحبة واما
هو فله ادراك ولم يثبت له سماع ولا لقاء واما شريح المذكور فذكره البخاري في التاريخ وقال له صحبة
وكذا قال ابو حاتم لازي وغيره (قوله وقال ابن جريج قلت لطاء صيد الانهار وقلات السيل اصيد بحر
هو قال نعم ثم تلا هذا عذب فرات سائح شرابه وهذا ملح اجاج ومن كل تأكلون لحاظا
الرزاق في التفسير عن ابن جريج هذا سواء واخرجه الفاكه في كتاب مكة من رواية عبد المجيد بن ابي
داود عن ابن جريج ثم من هذا وفيه وسألته عن حيتان بركة انفسيري وهي بر عظيمة في الحرم اتصاد
قال نعم وسألته عن ابن الماء واشباهه اصيد بحر ام صيد بر قتال حيث يكون اكثر فهو صيد وقلات بكسر
القامف وتخفيف اللام واخره مشناه ووقع في رواية الاصيلي مثلثة والصواب الاول جمع قلت بفتح اوله
مثل بحر وبحاره والنقرة في الصخرة يستنقع فيها الماء (قوله وركب الحسن علي سرج من جلود كلاب
الماء وقال الشعبي لو ان اهلي اكلوا الضفادع لاطعمتهم ولم يركب الحسن بالسلحفاة بأسا) اما قول الحسن الاول
فقيل انه ابن علي وقيل البصري ويؤيد الاول انه وقع في رواية وركب الحسن عليه السلام وقوله علي
سرج من جلود اي متخذ من جلود كلاب الماء واما قول الشعبي فالضفادع جمع ضفدع كسر اوله و بفتح
الدال وبكسر ها ايضا وحكي ضم اوله مع فتح الدال والضفادع بغير عين لغة فيه قال ابن التين لم يبين

وقال ابن عباس طعامه
ميتته الاما قدرت منها
والجري لأن كاه اليهود
ونحن نأكاه وقال شريح
صاحب النبي صلى الله
عليه وسلم كل شئ في البحر
مذبوح وقال عطاء أما
الطير فأرى ان تذبحه
وقال ابن جريج قلت
لطاء صيد الانهار وقلات
السيل اصيد بحر هو قال
نعم ثم تلا هذا عذب فرات
سائح شرابه وهذا ملح
اجاج ومن كل تأكلون
لحظا طير يا وركب الحسن
علي سرج من جلود كلاب
الماء وقال الشعبي لو ان
اهلي اكلوا الضفادع
لاطعمتهم ولم يركب الحسن
بالسلحفاة بأسا

الشعبي هل تذكي أم لا ومذهب مالك أنها تؤكل بغير تذكية ومنهم من فصل بين مأمأ وأء الماء وغيره
وعن الحنفية ورواية عن الشافعي لا بد من التذكية وأما قول الحسن في السلحفاة فوصله ابن أبي شيبة
من طريق ابن طاوس عن أبيه أنه كان لا يرى بأكل السلحفاة بأساً ومن طريق مبارك بن فضالة عن
الحسن قال لا بأس بها كلها والسلحفاة بضم المهملة وفتح اللام وسكون المهملة بعدها فاء ثم الف ثم هاء
ويجوز بدل الهاء مزة حكاه ابن سيده وهي رواية عبيدوس - وكى أيضاً في المحكم سكون اللام وفتح
الماء وكى أيضاً سلحفية كالاول لكن بكسر الفاء بعدها تحتانية مقفوحة (قوله وقال ابن عباس كل
من صيد البحر نصراني أو يهودي أو مجوسي) قال الكرماني كذا في النسخ القديمة وفي بعضها
ما صاده قبل لفظ نصراني (قلت) وهذا التعليق وصله اليه من طريق سالك بن حرب عن عكرمة
عن ابن عباس قال كل ما ألقى البحر وما صيد منه صاده يهودي أو نصراني أو مجوسي قال ابن التين
مفهومه أن صيد البحر لا يؤكل أن صاده غيره ولا وهو كذلك عند قوم وأخرج ابن أبي شيبة بسند
صحيح عن عطاء وسعيد بن جبيرة وسند آخر عن علي كراهية صيد المجوسي السمك (قوله وقال
أبو الدرداء في المرى ذبح الخمر النينان والشمس) قال البيضاوي ذبح بصيغة الفعل الماضي ونصب
راء الخمر على أنه المفعول قال ويروى بسكون الموحدة على الإضافة والخمر بالكسرة أي تطهيرها (قلت)
والاول هو المشهور وهذا الاثر سقط من رواية النسفي وقد وصله إبراهيم الحربي في غريب الحديث له
من طريق أبي الزاهرية عن جبير بن نفير عن أبي الدرداء فذكره سواء قال الحربي هذا امرئ يعمل
بالشام يؤخذ الخمر فيجعل فيه الملح والسمك ويوضع في الشمس فيغير عن طعم الخمر وأخرج أبو بشر
الدولابي في السكني من طريق يونس بن ميسرة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء أنه قال في مري النينان
غيره الشمس ولا بن أبي شيبة من طريق مكحول عن أبي الدرداء لا بأس بالمرى ذبحته النار والملح وهذا
منتقطع وعليه اقتصر مغلطاي ومن تبعه واعترضوا على جزم البخاري به وماعثروا على كلام الحربي
وهو مراد البخاري جزم ما رآه طرقاً أخر أخرجه الطحاوي من طريق بشر بن عبيد الله عن أبي إدريس
الخولاني أن أبا الدرداء كان يأكل المرى الذي يجعل فيه الخمر ويقول ذبحته الشمس والملح وأخرجه
عبد الرزاق من طريق سعيد بن عبد العزيز عن عطاء بن ريس قال مر رجل من أصحاب أبي الدرداء
بأخرف ذكرك قصة في اختلافهم في المرى فأثابا بالدرداء فسألاه فقال ذبحت خمرها الشمس والملح
والحيتان وزوينا في جزء أسحق بن القيس من طريق عطاء الخراساني قال سئل أبو الدرداء عن أكل
المرى فقال ذبحت الشمس سنكر الخمر فنحن نأكل لأنرى به بأساً قال أبو موسى في ذيل الغريب عبر عن
قوة الملح والشمس وغلبتهما على الخمر وأزالتهما طعمهما وأزاحتهما بالذبح وانما ذكر النينان دون الملح
لأن المقصود من ذلك يحصل بدونه ولم يرد أن النينان وحدها هي التي خللته قال وكان أبو الدرداء ممن
يفنى بجوار تحليل الخمر فقال إن السمك بالآلة التي اضيقت إليه يغلب على ضراوة الخمر ويزيل شدتها
والشمس تؤثر في تحليلها فتصير حلالاً قال وكان أهل الريف من الشام يعجنون المرى بالخمر وربما
يجعلون فيه أيضاً السمك الذي يربى بالملح والابزار مما يسهونه الصحناء والمقصود من المرى هضم
الطعام فيضيقون إليه كل ثقيف أو حريف ليزيد في جلاء المعدة واستدعاء الطعام بحرقه وكان
أبو الدرداء وجماعة من الصحابة ياكلون هذا المرى المغمول بالخمر وادخله البخاري في طهارة صيد
البحر يريد أن السمك طاهر حلال وإن طهارة وحله يتعدى إلى غيره كالملاح حتى يصير الحرام النجس
بإضافتها إليه طاهر حلالاً وهذا رأي من يجوز تحليل الخمر وهو قول أبي الدرداء وجماعة وقال ابن الأثير

وقال ابن عباس كل من
صيد البحر نصراني أو
يهودي أو مجوسي وقال
أبو الدرداء في المرى ذبح
الخمر النينان والشمس
* حدثنا مسدد حدثنا
يحيى عن ابن جريج قال
أخبرني عمرو بن سفيان
جابر رضى الله عنه يقول
غزونا بجيش الحبط وأمر
أبو عبيدة فجعلنا جوماً
شديداً فأتى البحر حوتاً
ميتاً لم ير مثله يقال له الغنبر
فأكلنا منه نصف شهر
فأخذنا أبو عبيدة عظماً
من عظامه فرأى راكب
تحتة * حدثنا عبد الله
ابن محمد أخبرنا سفيان عن
عمرو قال سمعت جابراً
يقول بعثنا النبي صلى الله
عليه وسلم ثلثمائة راكب
واميرنا أبو عبيدة نرصد
عير القرش فأصابنا جوع
شديد حتى أكلنا الحبط
فسمي بجيش الحبط وأتى
البحر حوتاً يقال له الغنبر
فأكلنا نصف شهر وأدنا
بذلك حتى صلحت أجسامنا
قال فأخذ أبو عبيدة ضلعاً
من أضلاعه فنصبه فرأى
الراكب تحته وكان فينا
رجل فلما اشتد الجوع
نحر ثلاث جزائر ثم ثلاث
جزائر ثم نهأ أبو عبيدة

في النهاية استعار الذبح لال - لال فكانه يقول كما ان الذبح يحمل اكل المذبوحة دون الميتة فكذلك هذه الاشياء اذا وضعت في الخمر قامت مقام الذبح فأحلها وقال البيضاوي يريد انها حلت بالحوث المطروح فيها وطبخها بالشمس فكان ذلك كذلك كالة للحيوان وقال غيره معنى ذبحها ابطت فعلها وذ كرا الحاكم في النوع العشرين من علوم الحديث من حديث ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن ابي بكر بن عبد الرحمن انه سمع عثمان بن عفان يقول اجتنبوا الخمر فاهام طلبا ثم قال ابن شهاب في هذا الحديث ان لا يبر في الخمر وانها اذا افسدت لا خير فيها حتى يكون الله هو الذي يفسدها فيطيب حيث شاء الخمر قال ابن وهب وسمعت مالكا يقول سمعت ابن شهاب يسئل عن خمر جعلت في قلة وجعل معها متع واغلاط كثيرة ثم تجلس في الشمس حتى تعود من ياقن قال ابن شهاب شهدت قبيصة ينهى ان يحمل الخمر من يابا اذا اخذوه وخمر (قلت) وقبيصة من كبار التابعين وابوه صحابي وولده في حياة النبي صلى الله عليه وسلم فلذلك في الصحابة لذلك وهذا يمرض اثر ابي لدرء المذكور وفسر المراد به والذين بنو نون الاولى مكسورة بينهما متعانية ساكنة جمع نون وهو الحوت والمرى بضم الميم وسكون الراء بعدها ثمانية وضبط في النهاية نون المصباح تشديد لراء نسبة الى المرو وهو الطعم المشهور وجرم الشيعي محبي الدين بالاول ونقل الجواب في لحن العامة انهم يحرمون الراء والاصل بكرنها ثم ذكر المصنف حديث جابر في قصة جيش الخبط من طريقين * احدهما رواية ابن جريج اخبرني عمرو وهو ابن دينار انه سمع جابرا وقد تقدم بسنده ومثله في المغازي وزاد هناك عن ابي الزبير عن جابر وتقدمت مشروحة مع شرح سائر الحديث الطريق الثانية رواية سفيان عن عمرو بن دينار ايضا وفيه من الزيادة وكان في ناربجل نحو ثلاث جزائر ثم ثلاث جزائر ثم نهاء ابو عبيدة وهذا الرجل هو قيس بن سعد بن عباد كما تقدم ايضا في المغازي وكان اشترى الجزر من اعرابي جهني كل جزر بوسق من تمر يوفيه اياه بالمدينة فلما رأى عمر ذلك وكان في ذلك الجيش سأل ابو عبيدة ان ينهى قيسا عن النحر فحرم عليه ابو عبيدة ان ينهى عن ذلك فأطاعه وقد تقدمت الاشارة الى ذلك هناك ايضا والمراد بقوله جزائر جمع جزور وفيه نظرفان جزائر جمع جزيرة والجزور انما يجمع على جزور بضمهتين فاعله جمع الجمع والغرض من ايراده هنا قصة الحوت فانه يستفاد منها جواز اكل ميتة البحر انما يصح في الحديث بقوله فالقي البحر حوتا ميتا لم ير مثله يقال له الغبير وتقدم في المغازي ان في بعض طرقه في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل منه وبهذا تم الدلالة والافجردا كل الصحابة منه وهم في حالة المجاعة قد ينال انه لا يضطر اولا سبار فيه قول ابي عبيدة ميتة ثم قال لا بل نحن رسل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي سبل الله وقد اضطررتم فكلوا وهذه رواية ابي الزبير عن جابر عنده مسلم وتقدمت للمصنف في المغازي من هذا الوجه لكن قال قال ابو عبيدة كلوا ولم يذ كر بقيته وحاصل قول ابي عبيدة انه بناء اولا على عموم تحريم الميتة ثم نفذ كونه من المضطر باباحة اكلها اذا كان خير باع ولا عاد وهم بهذه الصفة لانهم في سبل الله وفي طاعة رسوله وقد تبين من آخر الحديث ان جهة كونها حلالا ليست بسبب الاضطرار بل كونها من صيد البحر في آخره عندهما جميعا فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلوا رزقا اخرج الله اطعمونا ان كان معكم فأناء بعضهم بعضوفا كانه قمين لهم انه حلال مطلقا وبالغ في البيان بأكله منها لانه لم يكن مضطرا فيستفاد منه اباحة ميتة البحر سواء مات بنفسه او مات بالاصطباح وهو قول الجمهور وعن الحنفية يكره وقرؤا من ما لفظه فأتوا بين مامات فيه من غير آفة وتعمكوا بحديث ابي الزبير عن جابر ما لفظه البحر او جزر

عنه فكلوه ومأمت فيه فطفا فلانأكلوه واخرجه ابوداود ومرفوعا من رواية يحيى بن سليم الطائفي عن
ابي الزبير عن جابر ثم قال رواه الثوري وابوب وغيرهما عن ابي الزبير هذا الحديث موقوفا وقد استند
من وجهه ضعيف عن ابن ابي ذئب عن ابي الزبير عن جابر مرفوعا قال الترمذي سألت البخاري عنه
فقال ليس بمحفوظ ويروى عن جابر بخلافه اهـ ويحيى بن سليم صدوق وصفوه بسوء الحفظ وقال
النسائي ليس بالقوي وقال يعقوب بن سفيان اذا حدث من كتابه فحديثه حسن واذا حدث حفظا
يعرف وينسكروا قال ابو حازم لم يكن حافظا وقال ابن حبان في الثقات كان يخطيء وقد توبع على رفعه
واخرجه الدارقطني من رواية ابي احمد الزبيري عن الثوري مرفوعا لكن قال خالفه وكيع وغيره
فوقفوه عن الثوري وهو الصواب وروى عن ابن ابي ذئب واسمه بل بن امية مرفوعا ولا يصح
والاصح موقوف واذا لم يصح الا موقوفا فقد عارضه قول ابي بكر وغيره والقياس يقتضي حمله لانه
سهل لو مات في البر لا كل بغير تذكية ولو نصب عنه الماء وقتلته صالحة اخرى فمات لا كل ذلك اذا
مات وهو في البحر ويستفاد من قوله اكلامنه نصف شهر جوازا كل اللحم ولو اتن لان النبي صلى الله
عليه وسلم قد اكل منه بعد ذلك واللحم لا يبقى غالبا لانتن في هذه المدة لاسيما في الحجاز مع شدة الحر لكن
يحتمل ان يكونوا ملحوه وقد دونه فلم يدخله تن وقد تقدم قرييا قول الثوري ان النهي عن اكل اللحم اذا
انتن للتنزيه الا ان خيف منه الضرر فيحرم وهذا الجواب على مذهبه ولكن المالكية حمله على
التحريم مطلقا وهو اظهر والله اعلم وياتي في الطائفي نظير ما قاله في التن اذا خشى منه الضرر وفيه
جوازا كل حيوان البحر مطلقا لانه لم يكن عند الصعابة نص يخص العنبر وقد اكلوا منه كذا قال
بعضهم ويخوفش فيه انهم اولا اعموا فدموا عليه بطريق الاضرار ويجاب بأنهم اقدموا عليه مطلقا من
حيث كونه صيدا للبحر ثم توقفوا من حيث كونه ميتة فدل على اباحة الاقدام على اكل ما صيد من
البحر وبين لهم الشارع آخر ان ميتته ايضا حلال ولم يفرق بين طاف ولا غيره واحتج بعض المالكية
بانهم اقاموا يا كاون منه ايا ما فلو كانوا اكلوا منه على انه ميتة بطريق الاضرار اربادوا مواعليه لان
المضطر اذا اكل الميتة يأكل منها بحسب الحاجة ثم ينتقل لطلب المباح غيرها وجمع بعض العلماء بين
مختلف الاخبار في ذلك بجملة من النهي على كراهة التنزيه وما عدا ذلك على الجواز ولا خلاف بين العلماء
في حلال السمك على اختلاف انواعه وانما اختلف فيما كان على صورة حيوان البر كالاسماك والكلب
والخنزير والثعبان فعند الحنفية وهو قول الشافعية يحرم ما عدا السمك واحتجوا عليه بهذا الحديث
فان الحوت المذكور لا يسمى سمكا وفيه تطرق ان الخبز وزد في الحوت نصا وعن الشافعية الحلال مطلقا
على الاصح المنصوص وهو مذهب المالكية الا الخنزير في رواية وحجتهم قوله تعالى احل لكم صيد
البحر وحديث هو الطهور ماؤه الحلال ميتته اخرجته مالك واصحاب السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان
 وغيرهم وعن الشافعية ما يؤكل نظيره في البر حلال وما لا فلا واستثنوا على الاصح ما يعيش في البحر
 والبر وهو نوعان * النوع الاول ما ورد في منع اكله شيء مخصوص كالضفدع وكذا استثناء احمد للنهي عن
 قتله ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي اخرجته ابوداود والنسائي وصححه والحاكم قوله
 شاهد من حديث ابن عمر عند ابن ابي عاصم وآخرون عن عبد الله بن عمر واخرجه الطبراني في الاوسط
 وزاد فان نقيتها تبسح وذكر الاطباء ان الضفدع نوعان بري وبحري فالبري يقتل آكله والبحري
 يضره ومن المستثنى ايضا التمساح لكونه يعدو بناه وعند احمد فيه رواية ومثله القرش في البحر الملح
 خلافا لما افتى به الحبيب الطبري والثعبان والعقرب والسرطان والسحفاة للاستنباط والضرر

اللاحق من السم ودينيس قيل ان اصله السرطان فان ثبت حرم * النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيحل
 سكن شرط التذكية كالبط وطير الماء والله اعلم * وقعه في اواخر صحيح مسلم في الحديث
 الطويل من طريق الوليد بن عباد بن الصامت انهم دخلوا على جابر فرأوه يصلي في ثوب الحديث وفيه
 قصة التخامة في المسجد وفيه انهم خرجوا في غزاة بطن بواط وفيه قصة الخوض وفيه قيام المأمومين
 خلف الامام كل ذلك مطول وفيه قال سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان قوت كل رجل منا
 ثمرة كل يوم فكان يصورها وكنا نختبئ بقسنا رنا كل سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
 نزلنا واديا ابيض قد كثر قصة الشجرتين اللتين التقيا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم حتى تستريح بهما عند
 قضاء الحاجة وفيه قصة القبرين اللذين غرس في كل منهما غصنا وفيه فأتينا بعسكر قتال يا جابر ناد
 الوضوء فذكر القصة بطولها في نبع الماء من بين اصابعه وفيه وشكا الناس الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الجوع فقال عسى الله ان يطعمكم فأبدا سيف البحر فزجر البحر زجرة فالتق دابة فاررنا
 على شقها النار فاطبختنا واشتويانا وكأنا وشبنا وذ كرا نه دخل هو وجاعة في عينها وذ كثر قصة
 الذي دخل تحت ضلعها ما يطأ طي رأسه وهو اعظم رجل في الركب على اعظم رجل وظاهر سياق هذه
 القصة يقتضي مغايرة النص المذكورة في هذا الباب وهي من رواية جابر ايضا حتى قال عبد الحق في
 الجمع بين الصحيحين هذه واقعة اخرى غير تلك فان هذه كانت بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وما
 ذكره ليس بنص في ذلك لاحتمال ان تكون القاء في قول جابر فأتينا سيف البحر هي القصيدة وهي
 معقبة لمخزوم بن قيس فآرسلنا النبي صلى الله عليه وسلم مع ابى عبيدة فأتينا سيف البحر ففتح
 القصتان وهذا هو الرابع عندي والاصل عدم التعدد وما نثبه عليه هنا ايضا ان الواقدي زعم ان
 قصة بعث ابى عبيدة كانت في رجب سنة ثمان وهو عندي خطأ لان في نفس الخبر الصحيح انهم
 خرجوا بترصدون غير قريش وقريش في سنة ثمان كما و مع النبي صلى الله عليه وسلم في هدنة وقد نهت
 على ذلك في المعازي وجوزت ان يكون ذلك قبل الهدنة في سنة ست او قبلها ثم ظهر لي الا ان تقوية ذلك
 بقول جابر في رواية مسلم هذه انهم خرجوا في غزاة بواط وغزاة بواط كانت في السنة الثانية من
 الهجرة قبل وقعة بدر وكان النبي صلى الله عليه وسلم خرج في مائتين من اصحابه يعترض غير القريش فيها
 امية بن خلف فبلغ بواط وهي تضم الموعدة جبال بلهينة مما يلي الشام بينها وبين المدينة اربعة برد فلم
 يلق احدا فرجع فكانه افردا با عبيدة يهن معه يرصدون العير المذكورة ويريد تقدم امرها ما ذكر
 فيها من القلة والجهل والواقع انهم في سنة ثمان كان حالهم اتسع بفتح خيبر وغيرها والجهل المذكور
 في القصة يناسب ابتداء الامر فيرجع ما ذكرته والله اعلم * (قوله باب اكل الجراد)
 بفتح الجيم وتخفيف الراء معروف والواحدة جرادة والذكر والانشى سواء كالجامة ويقال انه مشتق
 من الجرد لانه لا ينزل على شيء الا جرده وخلق الجراد عجيبة فيها عشرة من الحيوانات ذكركر بعضها
 ابن شهر زوري في قوله

باب اكل الجراد
 حدثنا ابو الوليد حدثنا
 شعبة

بياض بأصله

لها فخذ ايسر و ساقان عامة * وقادمتا نسرو وجوؤ ضيغم

حبثها فاعى الرمل بطما وانعت * عليها جادا لحيل بالراس والقم

قبل وفاته عين الفيل وعنق الثور وقرن الابل وذنب الحية وهو صفان طيار ووثاب ويذ في الصخر
 فيتركه حتى يبس ويذشر فلا يمر بزراع الا اجتاحه وقيل
 انه ثرة حوت فذلك كان اكله بخير ذكاة وهذا ورد في حديث ضعيف اخرجه ابن ماجه عن انس

رفعه ان الجراد ثرة حوت من البحر ومن حديث ابي هريرة خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في حج او عمرة فاستقبلنا رجل من جرادة فجهلنا نصرب بنعالنا واسواطنا فقال كلوه فانه من صيد البحر اخرج به ابو داود والترمذي وابن ماجه وسنده ضعيف ولو صح لكان فيه حجة لمن قال لاجزاء فيه اذ قتله المحرم وجهور العلماء على انه قال ابن المنذر لم يقل لاجزاء فيه غير ابي سعيد الخدري وعروة بن الزبير واختلف عن كعب الاحبار وقد ثبت فيه الجزاء دل على انه يرى وقد اجمع العلماء على جواز اكله بغير نذكية الا ان المشهور عند المالكية شرط نذكته واختلفوا في صفتها فقيل بقطع راسه وقيل ان وقع في قدر او نار حل وقال ابن وهب أحذنه ذكاته ووافق طرف منهم الجمهور في انه لا يقتصر الى ذكاته لحديث ابن عمر اكلت اماميتان ودمان السمك والجراد والسكبد والطحال اخرج به احمد والدارقطني ومروعا وقال ان الموقوف اصح ورجع البيهقي ايضا الموقوف الا انه قال ان له حكم الرقع (قوله عن ابي يعقوب) بفتح النحانية وسكون المهاء له وضمة الفاء هو العبدى واسمه وقدان وقيل واقد وقال مسلم اسمه واقد واقبه وقدان وهو الاكبر وابو يعقوب الا صغرا اسمه عبد الرحمن بن عبيد كالا هما ثمة من اهل الكوفة وايسر للأكبر في البخاري سوى هذا الحديث وآخر تقدم في الصلاة في ابواب الركوع من صفة الصلاة وقد ذكرت كلام النووي فيه وجرمه بأنه الا صغروا ان الصواب انه الاكبر وبذلك جزم الكلاباذي وغيره والنووي تبع في ذلك ان العربي وغيره والذي يرجع كلام الكلاباذي جزم الترمذي بعد تنحرجه بأن راوى حديث الجراد هو الذي اسمه واقد ويقال وقدان وهذا هو الاكبر ويؤيده ايضا ان ابن ابي حاتم جزم في ترجمة الا صغرا بأنه لم يسمع من عبد الله بن ابي اوفى (قوله سبع غزوات اوستا) كذلك اكثر ولا اشكال فيه ووقع في رواية نسفي اوستا بغير تنوين ووقع في توضيح ابن مالك سبع غزوات او ثمانى وتكلم عليه فقال لا جودان يقال سبع غزوات او ثمانى بالتنوين لان لفظ ثمان وان كان كالتنوين جوارى ان ثالث حروفه الف بعد ما حرقان ثانيهما ياء فهو يخالفه في ان جوارى جمع وثمانى ليس بجمع واللفظ بهما في الرفع والجر سواء ولكن تنوين ثمان تنوين صرف وتنوين جوارى تنوين عوض وثمانى ثمانى بالنصب واستمر يتكلم على ذلك ثم قال وفي ذكره له بلا تنوين ثلاثة اوجه اجودها ان يكون حذف المضاف اليه وانى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف ومثله قول الشاعر * خمس ذود اوستا عوضت منها * البيت الوجه الثاني ان يكون المنصوب كتمب بغير الف على لغة ربيعة وذ كروجهما آخر يخفى عن الثمان ولم اراه في شيء من طرق الحديث لافي البخاري ولا في غيره بلفظ ثمان فما ادري كيف وقع هذا وهذا الشك في عدد الغزوات من شعبة وقد اخرج مسلم من رواية شعبة بالشك ايضا والنسائي من روايته بلفظ الست من غير شك والترمذي من طريق غندر عن شعبة فقال غزوات ولم يذكر عددا (قوله وكنا نأكل معه الجراد) يحتمل ان يريد بالمعنى مجرد الغزودون ما تبعه من اكل الجراد ويحتمل ان يريد مع اكله ويدل على الثاني انه وقع في رواية ابي نعيم في الطب وياكل معنا وهذا ان صح يرد على الصميري من الشافعية في زعمه انه صلى الله عليه وسلم عافه كما عاف الضب ثم وقعت على مستند الصميري وهو ما اخرج به ابو داود من حديث سلمان سئل صلى الله عليه وسلم عن الجراد فقال لا آكله ولا احرمه والصواب من سئل ولا بن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا احرمه وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك وهذا ليس تابعا لان ثابتا قال فيه النسائي ليس بثقة ونقل النووي الاجماع على حل اكل الجراد لكن فصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الجراد وجراد الاندلس فقال في

عن ابي يعقوب قال سمعت
ابن ابي اوفى رضى الله
عنه قال غزوات النبي
صلى الله عليه وسلم سبع
غزوات اوستا كنا نأكل
معه الجراد

والمبينة في حديثنا ابو عاصم
عن حيوة بن شريح
قال حدثني ربيعة بن
يزيد الدمشقي حدثني
ابو ادريس الخولاني
حدثني ابو ثعلبة الخشني
قال اتيت النبي صلى الله
عليه وسلم فقلت يا رسول
الله انا بأرض اهل
الكتاب فأنأكل في آنيةهم
وبأرض صبيد اصبيد
بقومي واصبيد بكلي
المعلم وبكلي الذي ليس
بمعلم فقال النبي صلى الله
عليه وسلم اما ماذا كرت
انك أرض اهل كتاب
فلا تأكلوا في آنيةهم الا
ان لا تجدوا بدا فان لم تجدوا
بدا فافاغسلوها واكوا فيها
واما ماذا كرت انكم
بأرض صيد فما صدت
بقومك فاذكر اسم الله
وكل وما صدت بكليتك
المعلم فاذكر اسم الله وكل
وما صدت بكليتك الذي
ليس بمعلم فأدركت ذكاته
فكلمه * حدثني المسكي
ابن ابراهيم حدثني
يزيد بن ابي عبيد عن
سامة بن الاكوع قال
لما مسوا يوم فتحوا خيبر
او قدوا النيران قال النبي
صلى الله عليه وسلم علام
او قدتم هذه النيران قالوا
لحوم الجرا لا نسبة قال

جراد الاندلس لا يؤكل لانه ضرر محض وهذا ان ثبت انه يضر اكله بأن يكون فيه سمية فخصه
دون غيره من جراد البلادتين استثناه والله اعلم (قوله وقال سفيان) هو الثوري وقد وصله المداومي
عن محمد بن يوسف وهو الفر يابي عن سفيان وهو الثوري ولفظه غزو نامع النبي صلى الله عليه وسلم سبع
غزوات تأكل الجراد وكذا أخرجه الترمذي من وجه آخر عن الثوري واقادان سفيان بن عيينة روي
هذا الحديث ايضا عن ابي يعقوب لكن قال ست غزوات (قلت) وكذا أخرجه احمد بن حنبل عن
ابن عيينة جازما بالست وقال الترمذي كذا قال ابن عيينة ست وقال غيره سبع (قلت) ودلت رواية
شعبة على ان شيوخهم كان يثلق في حمل على انه جزم مرة بالسبع ثم لما طرأ عليه الشك صار يحزم بالست
لانه المتيقن ويؤيد هذا الحمل ان سماع سفيان بن عيينة عنه متأخر دون الثوري ومن ذكر معه ولكن
وقع عند ابن حبان من رواية ابي الوليد شيخ البخاري فيه سبع جازما بالست (قوله وابو عوانة)
وصله مسلم عن ابي كامل عنه ولفظه مثل الثوري وذكره البراز من رواية يحيى بن حماد عن ابي عوانة
فقال مرة عن ابي هو انه يعقوب وروى مرة عن الشيباني وأشار الى ترجيح كونه عن ابي يعقوب وهو كذلك كما
تقدم صريحاً انه عند ابي داود (قوله واسرائيل) وصله الطبراني من طريق عبد الله بن رجاء عنه
ولفظه سبع غزوات فكنا نأكل معه الجراد (قوله باب آنية المجوس) قال ابن التين كذا ترجم
واتي بهديث ابي ثعلبة وفيه ذكر اهل الكتاب فله يري انهم اهل كتاب وقال ابن المنير كذا ترجم
للمجوس والاحاديث في اهل الكتاب لانه بنى على ان المحذور منهما واحد وهو عدم توقيفهم النجاسات وقال
الكرمانى اوسكمه على احدهما بالقياس على الآخر او باعتبار ان المجوس يزعمون انهم اهل كتاب
(قلت) واحسن من ذلك انه اشار الى ما ورد في بعض طرق الحديث منصوصاً على المجوس فعند الترمذي
من طريق اخرى عن ابي ثعلبة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قدور المجوس فقال انقوها وغسلوها
واطبخوا فيها وفي لفظ من وجه آخر عن ابي ثعلبة قلت انما نأكل هذا اليهود والنصارى والمجوس فلا نجس
غير آنية الحديث وهذه طريقة يكثر منها البخاري فما كان في سنده مقال يترجم به ثم يورد في الباب
ما يؤخذ الحكم منه بطريق الاطلاق ونحوه والحكم في آنية المجوس لا يختلف مع الحكم في آنية اهل الكتاب
لان العلة ان كانت لكونهم يحمل ذبايحهم كاهل الكتاب فلا شك انهم لا يحمل كما سيأتي البحث فيه بعد
ابواب فتكون الآنية التي يطبخون فيها ذبايحهم ويغرفون قد تنجست بملاقاة المينة فأهل الكتاب
كذلك باعتبار انهم لا يتدبشون باجتناب النجاسة وبأنهم يطبخون فيها الخبز يروى يضعون فيها الخبز
وغيرها ويؤيد الثاني ما أخرجه ابو داود والبراز عن جابر كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
فنصيب من آنية المشركين فقتلهم فلما عيب ذلك علينا لفظ ابي داود وفي رواية البراز فغسلها ونأكل
فيها (قوله والمبينة) قال ابن المنير نسبة بذكر المينة على ان الحيز لما كانت محرمة لم تؤثر فيها الذكاة
فكانت مينة ولذلك لم يغسل الآنية منها ثم اورد حديث ابي ثعلبة عن ابي عاصم عاليا وساقه على لفظه
وقد تقدم شرحه قبل ثم حديث سلمة بن الاكوع في الجرا الاهلية اوردته عاليا وهو من ثلاثياته وسبأني
شرح به بعد ثلاثة عشر باباً (قوله باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً)
كذلك الجميع ووقع في بعض الشروح ما كتب الذبائح وهو خطأ لانه ترجم اولا كتاب الصيد
والذبائح او كتاب الذبائح والصيد فلا يحتاج الى تكرار او اشار بقوله متعمداً الى ترجيح التفرقة
بين المتعمد وترك التسمية فلا تحمل نذ كيته ومن نسي فتعمل لانه استظهر لذلك بقول ابن عباس وبعاء

ذكر بعده من قوله تعالى ولانا كواهم الم يذكروا اسم الله عليه ثم قال والناسي لا يسمي فاستقام يشير
الى قوله تعالى في الآية وانه لفسق فاستدب منها ان الوصف للعامة فيخص الحكم به والفرقة بين
الناسي والعامة في الذبيحة قول احمد وطائفة وقواه الغزالي في الاحياء محتججا بأن ظاهر الآية الايجاب
مطلقا وكذلك الاخبار وان الاختيار الدالة على الرخصة تحتل التعميم وتحتل الاختصاص بالناسي
فكان حمله عليه اولى لتجري الأدلة كلها على ظاهرها وبعد التامى دون العامد (قوله وقال ابن
عباس من نسي فلا بأس) وصلة الدار فطني من طريق شعبة عن مغيرة عن ابراهيم في المسلم يذبح ويضي
التسمية قال لا بأس به وبه عن شعبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي الشعثاء حدثني
(ع) عن ابن عباس انه لم ير به بأسا واخرج سعيد بن منصور عن ابن عيينة بهذا الاسناد فقال في
سنده عن (ع) يعني ذكرمة عن ابن عباس فيمن ذبح ونسي التسمية فقال المسلم فيه اسم الله وان لم
يذكر التسمية وسنده صحيح وهو موقوف وذكره مالك بلاغا عن ابن عباس واخرجه الدار فطني من
وجه آخر عن ابن عباس مرفوعا واما قول المصنف وقوله تعالى وان الشياطين ليوحون الى اوليائهم
فكانه يشير بذلك الى الرجوع عن الاحتجاج بلواز قول التسمية بتأويل الآية رحلها على غير ظاهرها لئلا
يكون ذلك من وسوسة الشيطان ليصد عن ذكر الله تعالى وكأنه ملح بما اخرج ابو داود وابن ماجه
والطبري بسند صحيح عن ابن عباس في قوله وان الشياطين ليوحون الى اوليائهم ليجادلوكم قال كانوا
يقولون ماذا ذكر عليه اسم الله بلانا كاهم ومالم يذكروا عليه اسم الله فكاهم قال الله تعالى ولانا كاهم
مالم يذكروا اسم الله عليه واخرج ابو داود والطبري ايضا من وجه آخر عن ابن عباس قال جاءت
اليهود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا نأكل مما قتلنا ولا نأكل مما قتل الله فتركت ولانا كاهم
مالم يذكروا اسم الله عليه الى آخر الآية واخرج الطبري من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس
نحوه وساق الى قوله لمشركون ان اطعموهم فيانهم يتسكع منه ومن طريق معمر عن قتادة في هذه
الآية وان الشياطين ليوحون الى اوليائهم ليجادلوكم قال جادلهم المشركون في الذبيحة فذكر نحوه
ومن طريق اسباط عن السدي نحوه ومن طريق ابن جريج قلت لعطاء ما قوله فكاهم كواهم الم يذكروا
عليه قال يا امرئ يذكروا اسم الله على الطعام والشراب والذبح قلت فما قوله ولانا كواهم الم يذكروا
اسم الله عليه قال ينهي عن ذبائح كانت في الجاهلية على الاوثان قال الطبري من قال ان ماذبحه المسلم
فانسي ان يذكروا اسم الله عليه لا يحل فهو قول بعيد من الصواب لشذوذه وخروجه عما عليه الجماعة
قال واما قوله وانه لفسق فانه يعني ان كل مالم يذكروا اسم الله عليه من الميتة وما اهل به لغير الله فسق
ولم يحل الطبري عن احمد خلاف ذلك وقد استشكل بعض المتأخرين كون قوله وانه لفسق منسوقا على
ما قبله لان الجملة الاولى طلبية وهذه خبرية وهذا غير سائغ ورد هذا القول بأن سيوريه ومن تبعه
من المحققين يميزون ذلك ولهم شواهد كثيرة وادعى المانع ان الجملة مستأنفة ومنهم من قال الجملة حالية
اي لانا كاهم والحال انه فسق اي لانا كاهم في حال كونه فسقا والمراد بالفسق قديين في قوله تعالى في
الآية الاخرى اوفسقا اهل لغير الله به فرجع الزجر الى التهي عن كل ماذبح لغير الله فثبت
الآية صريحة في فسق من أكل ماذبح بغير تسمية اه ولعل هذا القدر هو الذي حذرت منه
الآية وقد نوزع المذبح كور فياحل عليه الآية ومنع ما ادعاء من كون الآية مجملة والاخرى مبينة
لان ثم شروطا ثبت هنا (قوله عن سعيد بن مسروق) هو الثوري والشافعيان ومدار هذا الحديث

وقال ابن عباس من نسي
فلا بأس وقال الله تعالى
ولانا كواهم الم يذكروا
اسم الله عليه وانه لفسق
والناسي لا يسمي فاستقام
وقوله تعالى وان الشياطين
ليوحون الى اوليائهم
ليجادلوكم وان اطعموهم
انكم لمشركون * حدثنا
موسى بن اسمعيل حدثنا
ابو عوانة عن سعيد بن
مسروق

في الصحيحين عليه (قوله عن عباية) بفتح المهملة وتخفيف الموحدة وبعد الالف تحتانية (قوله
عن جده رافع بن خديج) كذا قال أكثر أصحاب سعيد بن مسروق عنه كما سيأتي في آخر كتاب الصيد
والذباح وقال أبو الأحوص عن سعيد عن عباية عن أبيه عن جده وليس لرفاعة بن رافع ذكر في
كتب الأقدمين ممن صنف في الرجال وإنما ذكره عباية بن رفاعه نعم ذكره ابن حبان في ثقات
التابعين وقال أنه يكنى بأخديج وتابع أبا الأحوص على زيادته في الإسناد حسان بن إبراهيم الكرماني
عن سعيد بن مسروق أخرجه البيهقي من طريقه وهكذا رواه ليث بن أبي سليم عن أبي سليم عن عباية
عن أبيه عن جده قاله الدارقطني في العلل قال وكذا قال مبارك بن سعيد الثوري عن أبيه وتعبه بأن
الطبراني أخرجه من طريق مبارك فلم يقل في الإسناد عن أبيه فعمله اختلاف على المبارك فيه فان
الدارقطني لا ينسكه في هذا الفن جزا فورا رواية ليث بن أبي سليم عند الطبراني وقد أغفل الدارقطني
ذكر طريق حسان بن إبراهيم قال الجاني روى البخاري حديث رافع من طريق أبي الأحوص فقال
عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع عن أبيه عن جده هكذا عندنا كثر الرواة وسقط قوله عن أبيه
في رواية أبي علي بن السكن عن القري بري وحده وأظنه من إصلاح ابن السكن فان ابن أبي شيبة أخرجه
عن أبي الأحوص بآثار قوله عن أبيه ثم قال أبو بكر لم يقل أحد في هذا السند عن أبيه غير أبي الأحوص اهـ
وقد قدمت في باب التسمية على الذبيحة ذكر من تابع أبا الأحوص على ذلك ثم نقل الجاني عن عهد الغني
ابن سعيد حافظ مصر أنه قال خرج البخاري هذا الحديث عن مسدد عن أبي الأحوص على الصواب
يعني بأسقاط عن أبيه قال وهو أصلي يعمل به من بعد البخاري إذا وقع في الحديث خطأ لا يعول عليه قال
وأما محسن هذا في النقص دون الزيادة في حذف الخطأ قال الجاني رأيتكم عبد الغني على ما وقع في
رواية ابن السكن ظننا منه أنه من عمل البخاري وليس كذلك لما بينا أن أكثر رواته عن البخاري بآثار
قوله عن أبيه (قوله كنامع النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة) زادسفيان الثوري عن أبيه من
تهامة تقدمت في الشرح كذا في الحليفة هذا مكان غير ميثقات المدينة لأن الميثقات في طريق الذاهب من
المدينة ومن الشام إلى مكة وهذه بالقرب من ذات عرق بين الطائف ومكة كذا جزم به أبو بكر
الحازمي وياقوت ووقع للتأسي أنها الميثقات المشهورة وكذا ذكر التوروني قالوا وكان ذلك عند
رجوعهم من الطائف سنة ثمان وتهامة اسم لكل ما نزل من بلاد الحجاز سميت بذلك من أنهم يفتح
المناء والهواء وهو شدة الحرور كود الريح وقيل تغير الهواء (قوله فأصاب الناس جوع) كان
الصحابي قال هذا هم العذرة في ذبحهم الأبل والغنم التي أصابوا (قوله فأصبنا أبلًا وغنًا) في رواية أبي
الأحوص وتقدم مرعان الناس فأصابوا من المغنم ووقع في رواية الثوري الآية بعد أبواب فأصبنا
نهم أبل وغنم (قوله وكان النبي صلى الله عليه وسلم في آخر يات الناس) آخر يات جمع أخرى وفي
رواية أبي الأحوص في آخر الناس وكان صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك صونا للعسكر وحفظا لانه لو
تقدمهم لحشي أن ينقطع الضعيف منهم دونه وكان جرحهم على من أقتته شديدا فإلزم من سيره في مقام
السافة صون الضعفاء لوجود من يتأخر معه قصدا من الأفوياء (قوله فعجلوا فنصبوا القدور)
يعني من الجوع الذي كان بهم فاستعجلوا فذبحوا الذي غنوه ووضعوه في القدور (ووقع في رواية
داود بن عيسى عن سعيد بن مسروق فاطلق ناس من سرعان الناس فذبحوا ونصبوا قدورهم قبل
أن يتسهم وقد تقدم في الشركة من رواية علي بن الحكم عن أبي عوانة فعجلوا فذبحوا ونصبوا القدور وفي
رواية الثوري فأغلقوا القدور أي أوقدوا النار تحتها حتى غلت وفي رواية زائدة عن محمد بن سعيد عند

عن عباية بن رفاعه بن
رافع عن جده رافع بن
خديج قال كنامع النبي
صلى الله عليه وسلم بذى
الحليفة فأصاب الناس
جوع فأصبنا أبلًا وغنًا
وكان النبي صلى الله عليه
وسلم في آخر يات الناس
فعجلوا فنصبوا القدور

ابن نعيم في المستخرج على مسلم وساق مسلم اسنادها فاجعل اولهم قد جحوا ونصبوا القدر (قوله قد دفع
النبي صلى الله عليه وسلم اليهم) دفع بضم اوله على البناء للجهول والمعنى انه وصل اليهم ووقع في رواية
زائدة عن سعيد بن مسروق فانتبه اليهم اخرج الطبراني (قوله فامر بالقدر فأكفئت) بضم
الهمزة وسكون الكاف اي نليت وافرغ ما فيها وقد اختلف في هذا المكان في شيئين احدهما سبب
الاراقة والثاني هل انلف اللحم ام لا فلما لا اول فقال عياض كانوا انتموا الى دار الاسلام والمهل الذي
لا يجيز فيه الاكل من مال الغنيمة المشتركة لا بعد القسمة وان محمل جواز ذلك قبل القسمة انما هو
ماداموا في دار الحرب قال ويحتمل ان سبب ذلك كونهم اتهموها ولم يأخذوها باعتماد على قدر الحاجة
قال وقد وقع في حديث آخر ما يدل لذلك يشير الى ما اخرج ابو داود من طريق عاصم بن كليب عن ابيه وله
حجة عن رجل من الانصار قال اصاب الناس مجاعة شديدة وجهدا فاصابوا غنائم فاتهموها فان قدورنا
لتغلي بها اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرسه فأكفأ قدورنا بقوسه ثم جعل يرمل اللحم بالتراب
ثم قال ان النهية ليست بأجل من الميتة اه وهذا يدل على انه عاملهم من اجل استعجالهم بتقبض
قصدهم كما عومل النازل بمنع الميراث واما الثاني فقال النووي المأمور به من اراقة القدر انما هو
انلاف المرق عقوبة لهم واما اللحم فلم يلقوه بل يحمل على انه جمع ورد الى المغنم ولا يظن انه امر باطلافه
مع انه صلى الله عليه وسلم نهى عن اخضاع المال وهذا من مال الغنائم وايضا فالجناية طبخه لم تقع من
جميع مستحقى الغنيمة فان منهم لم يطبخ ومنهم المستحقون للخمس فان قيل لم ينقل انهم جملوا اللحم
الى المغنم قلنا لم ينقل انهم احرقوه او انلقوه فيجب تأويله على وفق القواعد اه ويرد عليه حديث
ابن داود فانه جيد الاسناد وترك تسمية الصعابي لا يضرو رجال الاسناد على شرط مسلم ولا يقال لا يلزم
من ترتيب اللحم اتلافه لا مكان تداركه بالغسل لان السياق يشعر بأنه اراد المبالغة في الزجر عن ذلك
الفضل فلو كان بصدد ان يتفقد به بعد ذلك لم يكن فيه كبير زجر لان الذي يخشى الواحد منهم زجر يسير
فكان افسادها عليهم مع تعلق قلوبهم بها راحتهم اليها وشهوتهم لها ابلغ في الزجر وابعاد المهلب فقال
انما عافهم لانهم استعجلوا وتركوه في آخر القوم متعرضا لمن يقصده من عدو ونحوه وتغيب بأنه صلى
الله عليه وسلم كان محتارا لذلك كما تقدم تقرر به ولا معنى للحمل على اظن مع ورود النص بالسبب وقال
الاسماعيلي امره صلى الله عليه وسلم باكفاء القدر يجوز ان يكون من اجل ان ذبح من لاء الشئ
كله لا يكون مسذبا ويجوز ان يكون من اجل انهم تعجلوا الى الاختصاص بالشئ دون بقية من
يستحقه من قبل ان يقسم ويخرج منه الخمس فعاقبهم بالمنع من تسارل ما سبقوا اليه زجر لهم عن
معاودة مثله ثم رجع الثاني رزيف الاول بأنه لو كان كذلك لم يحل اكل البعير التاد الذي رماه احدهم
بسهم اذ لم يأذن لهم الكل في رميه مع ان رميه ذكاته كما نص عليه في نفس حديث الباب اه ملخصا وقد
جنح البخاري الى المعنى الاول وترجم عليه كما سيأتي في اواخر ابواب الاضاحي ويمكن الجواب عما الزمه
به الاسماعيلي من قصة البعير بأن يكون الرامي رمى بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم والجماعة فاقروه
فدل سكونهم على رضاهم بخلاف ما ذهبه اولئك فيل ان يأتي النبي صلى الله عليه وسلم ومن معه فاقروا
والله اعلم (قوله ثم قسم فعدل عشرة من الغنم بغير) في رواية وهذا محمول على ان هذا كان قسمة
الغنم اذ ذاك فلعل الابل كانت قليلة او فقيسة والغنم كانت كثيرة او هزيلة بحيث كانت تسمى بالبعير
عشر شياء ولا يخالف ذلك القاعدة في الاضاحي من ان البعير يجزى عن سبع شياء لان ذلك هو

فدفع النبي صلى الله عليه
وسلم اليهم فامر بالقدر
فأكفئت ثم قسم فعدل
عشرة من الغنم بغير

يباح بالاصل

الغالب في قيمة الشاة والبعر المعتدلين واما هذه القسمة فكانت واقعة عين فيحتمل ان يكون التعديل لما ذكر من نقاسة الابل دون الغنم وحديث جابر عند مسلم صريح في الحكم حيث قال فيه امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نترك في الابل والبقر كل سبعة منافي بدنة والبدنة تطلق على الناقة والبقرة واما حديث ابن عباس كنامع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فحضر الاضحى فاشتركتنا في البقرة تسعة وفي البدنة عشرة فحسبه الترمذي وصححه ابن حبان وعنده بحديث رافع بن خديج هذا والذي يتحرر في هذا ان الاصل ان البعير بسبعة ما لم يعرض عارض من نقاسة ونحوها فيتغير الحكم بحسب ذلك وبهذا تجتمع الاخبار الواردة في ذلك ثم الذي يظهر من القسمة المذكورة انها وقعت فيما عدا ما طبخ واربى من الابل والغنم التي كانوا اغنوها ويحتمل ان كانت الواقعة تعددت ان تكون القصص التي ذكرها ابن عباس اتلف فيها اللحم لكونه كان نطع للطبخ والقصص التي في حديث رافع طبخت الشياه صحاحا مثالا لما روى من قصصها ضمت الى المذبح لتقسم ثم يطبخها من وقعت في سهمه واصل هذا هو التمكن في انحطاط قيمة الشياه عن العادة والله اعلم (قوله فند) بفتح النون وتشديد الدال اي هرب نافرا (قوله منها) اي من الابل المنسومة (قوله وكان في القوم خيل يسيرة) فيه تعهد لعذرهم في كون البعير الذي نذرتهم ولم يقدروا على تحصيله فكانه يقول لو كان فيهم خيل كثيرة لا يمكنهم ان يحيطوا به فيأخذوه ووقع في رواية ابى الاحوص ولم يكن معهم خيل اي كثيرة او شديدة الجري فيكون النفي لصفة في الخيل لا لاصل الخيل جمعا بين الروايتين (قوله فطلبوه فأعياهم) اي اتعبهم ولم يقدروا على تحصيله (قوله فأهوى اليه رجل) اي قصد به ورماه ولم اقف على اسم هذا الرمي (قوله فحسبه الله) اي اصابه السهم فرقف (قوله ان هذه البهائم) في رواية الثوري وشعبة المذكورين بعد ان لهذه الابل قال بعض شراح المصاييح هذه اللام تفيد معنى من لان البعضية تستفاد من اسم ان لكونه نكرة (قوله او ابد) جمع آبد بالمد وكسر الموحدة اي غريبة يقال جاء فلان با آبد اي بكلمة او فعلة منفردة يقال ابدت بفتح الموحدة تأبد بضمها ويجوز الكسر ابودا ويقال تأبدت اي توحشت والمراد ان لها توحشا (قوله فأنذ عليكم منها فاصنعوا به هكذا) في رواية الثوري فما غلبكم منها وفي رواية ابى الاحوص فما فعل منها هذا فافعلوا مثل هذا زاد عمر بن سعيد بن مسروق عن ابيه فاصنعوا به ذلك وكأزه اخرج الطبراني وفيه جواز اكل ما رمى بالسهم فخرج في اي موضع كان من جسده بشرط ان يكون وحشيا او متوحشا وسيأتي البحث فيه بعد ثمانية ابواب (قوله وقال جدي) زاد عبد الرزاق عن الثوري في روايته يا رسول الله وهذا صوريته مرسل فان عباية بن رفاع لم يدرك زمان القول وظاهر سائر الروايات ان عباية نقل ذلك عن جسده وفي رواية شعبة عن جده انه قال يا رسول الله وفي رواية عمر بن عبيد الا تبه ايضا قال قلت يا رسول الله وفي رواية ابى الاحوص قلت يا رسول الله (قوله انا لارجوا ارتخاف) هو شك من الراوي وفي التعبير بالرجاء اشارة الى حرصهم على لقاء العدو ولما يرجونه من فضل الشهادة او الغنيمة وبالخوف اشارة الى انه لم يحبون ان يهجم عليهم العدو وبغته ووقع في رواية ابى الاحوص انا نلقى العدو غدا بالجزم ولعله عرف ذلك بخبر من صدقه او بالقرائن وفي رواية يزيد بن هرون عن الثوري عند ابى نعيم في المستخرج على مسلم انا نلقى العدو غدا وانا لارجوا كذا بحذف متعلق الرجاء ولعل مراده الغنيمة (قوله وليست معنا مدى) بهم اوله مخفف مقصور جمع مدية بسكون الدال بعدها تخمانية وهي السكين سميت بذلك لانها تقطع مدى الحيوان اي عمره والرابط بين قوله نلقى العدو وليست معنا مدى يحتمل ان يكون مراده انه

قد منها بعير وكان في القوم خيل يسيرة فطلبوه فأعياهم فأهوى اليه رجل بسهم فحسبه الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان هذه البهائم او ابد كوايد الوحش فأنذ عليكم منها فاصنعوا به هكذا قال وقال جدي انا لارجوا ارتخاف ان نلقى العدو غدا وليست معنا مدى

اذلوا العدو صاروا بصد دان يغتروا منهم ما يذبحونه ويحتمل ان يكون مراده انهم يحتاجون الى ذبح
ما يأكلونه ليتقوا به على العدو اذا القوه ويؤيده ما تقدم من قصة الغنم والابل بينهم فكان معهم
ما يذبحونه وكرهوا ان يذبحوا بسببهم لتلايض ذلك بحرها والحاجة ماسة له فسأل عن الذي يجزى
في الذبح غير السكين والسيف وهذا وجه الحصر في المذبة والقصب ونحوه مع امكان ما في معنى المذبة
وهو السيف وقد وقع في حديث غير هذا انكم لا تقوا العدو وغداو الفطر اقوى لكم فذهبهم الى الفطر
ليتقوا (قوله اقتضح بالقصب) يأتي البحث فيه بعد باين (قوله ما انهر الدم) اي اساله وصبه
بكثرة شبهه بجري الماء في النهر قال عياض هذا هو المشهور في الروايات بالراء وذ كره ابوذر الخثني
بالزاي وقال النهر بمعنى الرفق وهو غريب ومما موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها فكلوا والتقدير
ما انهر الدم فهو حلال فكلوا ويحتمل ان تكون شرطية ووقع في رواية ابي اسحق عن الثوري كل
ما انهر الدم ذكاة وما في هذا موصوفة (قوله وذ كراسم الله) هكذا وقع هنا وكذا هو عند مسلم بحذف
قوله عليه وثبتت هذه اللفظة في هذا الحديث عند المصنف في الشركة كلام النووي في شرح مسلم بوجه
انما ليست في البخاري اذ قال هكذا هو في النسخ كما يعني من مسلم وفيه محذوف اي ذ كراسم الله عليه
او معه ووقع في رواية ابي داود وغيره وذ كراسم الله عليه اه فكانه لما لم يرها في الذبائح من البخاري
ايضا عزاه لابي داود اذ لو استعصرها من البخاري ما عدل عن التصريح بذ كرها فيه اشتراط
التسمية لانه علق الاذن بمجموع الامرين وهما الانهار والتسمية والمعلق على شئين لا يكفي فيه الا
باجتماعهما ويتقضى بانتفاء احدهما وقد تقدم البحث في اشتراط التسمية اول الباب ويأتي ايضا قريبا
(قوله ليس السن والظفر) بالنصب على الاستثناء بليس ويجوز الرفع اي ليس السن والظفر مباهاا
مجزئا ووقع في رواية ابي الاوصى ما لم يكن سن او ظفر وفي رواية عمر بن عبيد غير السن والظفر وفي
رواية داود بن عيسى الاسن والظفر (قوله وسأحدثكم عن ذلك) في رواية غير ابي ذر وسأحدثكم
وسبأني البحث فيه وهل هو من جملة المرفوع او مدرج في باب اذا اصاب قوم غنيمة قبيل كتاب
الاضاحي (قوله اما السن فظن) قال البيضاوي هو قياس حذف منه المقدمة الثانية لشهرتها
عندهم والتقدير اما السن فظن وكل عظم لا يحل الذبح به وطوى النتيجة دلالة الاستثناء عليها وقال
ابن الصلاح في مث كل الوسيط هذا يدل على انه عليه الصلاة والسلام كان قد قرر كون الذكاة
لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله فعظم قال ولم اربعد البحث من نقل لمنع من الذبح بالانظم معنى
يعقل وكذا وقع في كلام ابن عبد السلام وقال النووي معنى الحديث لا يذبحوا بالعظام فانها تنجس
بالدم وقد نهى عن تنجيسها لانها زادوا نكسكم من الجن اه وهو محتمل ولا يقال كان يمكن
تطهيرها بعد الذبح بها لان الاستنجاء بها كذلك وقد تقرر انه لا يجزى وقال ابن الجوزي في المشكل
هذا يدل على ان الذبح بالعظم كان معهودا عندهم انه لا يجزى وفردهم الشارع على ذلك وأشار اليه
هنا (قلت) وسأذكر بعد باين من حديث حذيفة ما يصلح ان يكون مستندا لذلك ان ثبت
(قوله واما الظفر فذي الحشمة) اي وهم كفار وقد نهى عن التشبه بهم قاله ابن الصلاح وتبعه
النووي وقيل نهى عنهم لان الذبح بهما تعذيب للحيوان ولا يقع به غالبا لا الخلق الذي ليس هو على
صورة الذبح قد قالوا ان الحشمة تسمى مذايح الشاة بالظفر حتى تذوق نفسها خنقا واعترض على
التعليل الاول بأنه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسائر ما يذبح به الكفار واجيب بأن
الذبح بالسكين هو الاصل واما ما يلحق بها فهو الذي يعتبر فيه التشبه لضعفها ومن ثم كانوا

اقتضح بالقصب فقال
ما انهر الدم وذ كراسم الله
فكل ليس السن والظفر
وسأحدثكم عن ذلك اما
السن فظن واما الظفر
فذي الحشمة

باب ما ذبح على الأصنام
والأصنام في حديثنا على
ابن اسد حدثنا عبد العزيز
ابن المختار اخبرنا موسى
ابن عقبة قال اخبرني سالم
انه سمع عبد الله يحدث عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم انه لقي زيدا بن عمرو
ابن نفيل بأسفل بلدح
وذاك قبل ان ينزل على
رسول الله صلى الله عليه
وسلم الوحي فقدم اليه
رسول الله صلى الله عليه
وسلم سفرة لحم فأبى ان
يأكل منها ثم قال اني لا آكل
مما تذبحون على أنصابكم
ولا آكل الا مما ذكر
اسم الله عليه في باب قول
النبي صلى الله عليه وسلم
فليذبح على اسم الله
حدثنا تميم بن حذاف
عن الاسود بن
قيس عن جندب بن سفيان
الجبلي قال ضحينا مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم
اضحية ذات يوم فاذا الناس
قد ذبحوا ضحاياهم قبل
الصلاة فلما انصرف
راهم النبي صلى الله عليه
وسلم انهم قد ذبحوا قبل
الصلاة فقال من ذبح
قبل الصلاة فليذبح
مكانها اخرى ومن كان
لم يذبح حتى صلينا فليذبح
على اسم الله

يسأن عن جواز الذبح بغير السكين وشبهها كما سيأتي واضحا ثم وجدت في المعرفة للبيهقي من رواية
حرمله عن الشافعي انه حمل الظفر في هذا الحديث على النوع الذي يدل في البخور فمال معقول
في الحديث ان السن انما يذكر بها اذا كانت منترعة فأما وهي ثابتة فلوزيح هم المكانت منخفضة يعني
فدل على ان المراد بالسن السن المنترعة وهذا بخلاف ما نقل عن الحنفية من جوازه بالسن المنفصلة
قال واما الظفر فلو كان المراد به ظفر الانسان لقال في السن لكن الظاهر انه اراد به الظفر الذي
هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يفري فيكون في معنى الخلق وفي الحديث من الفوائد غير ما تقدم تحريره
التصرف في الاموال المشتركة من غير اذن ولو قلت ولو وقع الاحتياج اليها وفيه انقياد الصحابة لاهل
النبي صلى الله عليه وسلم حتى في ترك ما بهم اليه الحاجة الشديدة وفيه ان للامام عقوبة الرعية بما فيه
اتلاف منفعة ونحوها اذا غلبت المصلحة الشرعية وان قسمة الغنمة يجوز فيها التعديل والتفويض
ولا يشترط قسمة كل شيء منها على حدة وان ما توحش من المستأنس به طي حكم المتوحش وبالعكس
وجواز الذبح بما يحصل المقصود سواء كان حديدا ام لا وجواز عقار الحيوان النادل من عجز عن ذبحه
كالصيد البري والمتوحش من الانسي ويكون جميع اجزائه مذبحة فاذا اصاب فوات من الاصابة دل
اما المقدور عليه فلا يباح الا بالذبح او التحرجا وفيه التنبيه على ان تحريم الميتة لبقاء دمها فيها
وفيه منع الذبح بالسن والظفر متصلا كان او منفصلا ظاهرا كان او متنجسا وقرق الحنفية بين السن
والظفر المتصلين فخصصوا المنع بهما واجازوه بالمنفصلين وقرقوا بان المتصل يصير في معنى الخلق
والمنفصل في معنى الحجر وزم ابن دقيق العيد بحمل الحديث على المتصلين ثم قال واستدل به قوم على
منع الذبح بالعظم مطلقا بقوله اما السن فحظم فعدل منع الذبح به لكونه عظما والحكم بعموم علته
وقد جاء عن مالك في هذه المسئلة اربع روايات ثالثها يجوز بالهظم دون السن مطلقا رابعها يجوز بهما
مطلقا حكاه ابن المنذر وحكى الطحاوي الجواز مطلقا عن قوم واحتجوا بقوله في حديث عدي بن حاتم
احمر الدم بما شئت اخرج به ابوداود اكن عمومهم مخصوص بالنهي الوارد صحيحا في حديث رافع عملا
بالحديثين وسلك الطحاوي طريقا آخر فاحتج لذهبه بعموم حديث عدي قال والاسماء في حديث
رافع يقتضي تخصيص هذا العموم لكنه في المنزوعين غير محقق وفي غير المنزوعين محقق من حيث الظن
وايضا فالذبح بالمتصلين يشبه الخلق والمنزوعين يشبه الآلة المستقلة من حجر وخشب والله اعلم
❦ قوله باب ما ذبح على الأصنام (النصب بضم اوله وبفتحه واحد الانصاب
وهي حجارة كانت تنصب حول البيت يذبح عليها باسم الأصنام وقبل النصب ما يعبد من دون الله
فدلى هذا فطف الأصنام عطف تفسيري والاول هو المشهور وهو اللاتين بحديث الباب ذكر فيه
حديث ابن عمر في قصة زيد بن عمرو بن نفيل ووقع فيه من الاختلاف ظهير ما وقع في الرواية التي
في اواخر المناقب وهو انه وقع للذبح فقدم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرة وللكشميهني
قدم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرة وجع ابن المنير بين هذا الاختلاف بأن التوم الذين
كانوا هناك قدموا السفرة للنبي صلى الله عليه وسلم فقدمها يزيد فقال زيد مخاطبا لاولئك القوم
ما قال وقوله سفرة لحم في رواية ابى ذر سفرة فيها لحم وقد سبق شرح الحديث مستوفى
في اواخر المناقب ❦ قوله باب قول النبي صلى الله عليه وسلم فليذبح على اسم الله
ذكر فيه حديث جندب بن عبد الله في ذبح الضحايا قبل صلاة العبد وفيه اللفظ المذكور وهو
يحتمل ان يكون المراد به الاذن في الذبيحة حيثئذ او المراد به الامر بالذبيحة على الذبيحة وسبغاني

شرح الحديث مستوفى في كتاب الاضاحي ان شاء الله تعالى وقد استدل به ابن المنير على اشتراط تسمية
 العامد دون الناسي وياتي تقريره هناك ان شاء الله تعالى ووقع في هذه الرواية ضحينا مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اضحاة بفتح اوله يعني الاضحية ﴿ قوله باب ما نهر الدم من
 القصب والمروة والحديد ﴾ انه راى اسال والمروة حجر ابيض وتيل هو الذي يدرح منه النار و اشار
 المصنف بذكرها الى ما ورد في بعض طرق حديث رافع فان في رواية حبيب بن حبيب عن سعيد بن
 مسروق عند الطبري فنذح بالقصب والمروة وفي رواية لث بن ابي سليم عن عباية نذح بالمروة وشنة
 العصا ووقع ذكر الذبح بالمروة في حديث اخرجه احمد والنسائي والترمذي وابن ماجه من طريق
 الشعبي عن محمد بن صفوان وفي رواية عن محمد بن صبيح قال ذهبت اربيع بمروة فأمرني النبي صلى الله
 عليه وسلم بأكلها وصححه ابن حبان والحاكم واخرج الطبراني في الاوسط من حديث حذيفة رفعه
 اذبحوا بكل شيء فري الاوداج ما نل السن والظفرو في سنده عبد الله بن خراش مختلف فيه وله شاهد
 من حديث ابي امامة نحوه والاشهر في رواية غير من ذكر انا نذح بالقصب واما الحديث فن قوله وليت
 معنمدي فان فيه اشارة الى ان الذبح بالحديد كان مقررا عندهم بجوارحه والمراد بالسؤال عن الذبح
 بالمروة جنس الايجار لا خصوص المروة ولذلك ذكر في الباب حديث كعب بن مالك وفيه التنصيص
 على الذبح بالحجر (قوله معمر) هو ابن سليمان التيمي وعبيد الله هو ابن عمر العمري (قوله عن نافع
 سمع ابن كعب بن مالك) جزم المزني في الاطراف بأنه عبد الله بن كعب وقد سبق ما فيه في الوكالة وان
 الذي يترجح انه عبيد الرحمن بن كعب وقد اختلف في هذا الحديث على نافع كاسأ ينسبه في الباب الذي
 بعده (قوله ان جارية لم) لم اقف على اسمها (قوله بسلع) بفتح السين المهمله وسكون اللام
 وهي فتحها واخره مهمله جبل معروف بالمدينة (قوله فأبصرت بشاة) في رواية غير ابي ذر فاصيبت
 شاة من غنمها (قوله موتا) في رواية السرخسي والمسلم على موتها (قوله فذبحتها به) في رواية الكشي
 فذكتهما وسقط لغير ابي ذر به (قوله اوحى ارسلى اليه) هو شاك من الراوى (قوله عن سعيد بن مسروق)
 هكذا جزم به عبيد ان عن ابيه عن شعبة ووقع في رواية غير عن شعبة أكبر علمى اني سمعته من سعيد
 ابن مسروق وحديثي به سفيان يعني الثوري عنه اخرجه النسائي واخرجه احمد عن غندر فيبان ان
 القدر الذي كان يثاب شعبة في سماعه له من سعيد بن مسروق هو قوله وجعل عشر من الشاة بغير (قلت)
 وهذه النكتة اقتصر البخاري من الحديث من رواية شعبة هذه على ما عدا قصة تعديل العشر شياء
 بالبعير اذ هو المحقق من السماع وقد تقدمت مباحث الحديث قريبا (قوله عن عباية بن رفاع) في رواية
 غير ابي ذر عن عباية بن رافع ورافع جد عباية رابوه رفاعه فنسب في هذه الرواية الى جده ولو اخذ بظاهرها
 لكان الحديث عن خديج الدرافع وليس كذلك وقوله في هذه الرواية وتذبح بغير فحسبه فيها اقتصار وقد
 اخرجه الاسماعيلى من طريق معاذ عن شعبة بلفظ وتذبح بغير فحسبه فيها اقتصار وقد
 فحسبه ﴿ قوله باب ذبيحة الامه والمرأة ﴾ كانه يشير الى الرد على من منع ذلك
 وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفي المدونة جوارحه وفي وجهه للشافعية يكره ذبح
 المرأة الاضحية وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي انه قال في ذبيحة المرأة
 والصبي لا بأس اذا طاق الذبيحة وتحفظ التسمية وهو قول الجمهور (قوله عبدة) هو ابن سليمان الكلابي
 السكوني وافي معمر بن سليمان التيمي البصري على روايته عن عبيد الله بن عمرو ذكر الدارطني
 ان غيره رواه عن عبيد الله فقال عن نافع ان رجلا من الانصار (قلت) وكذا تقدم في الباب الذي

عن نافع سمع ابن
 كعب بن مالك يخبر ابن عمر
 ان اباة اخبره ان جارية
 لهم كانت ترعى غنما بسلع
 فأبصرت بشاة من غنمها
 موتا فكسرت حجرا
 فذبحتها به فقال لاهله
 لانا كارا حتى آتى النبي
 صلى الله عليه وسلم فأسأله
 اوحى ارسلى اليه من يسأله
 فأنى النبي صلى الله عليه
 وسلم اوبعث اليه فأمر النبي
 صلى الله عليه وسلم بأكلها
 * حدثنا معمر بن عبيد الله
 بن جويرية عن نافع عن رجل
 من بني سلمة اخبرنا عبيد
 الله ان جارية لكعب بن
 مالك ترعى غنمها بالجبل
 الذي بالسوق وهو بسلع
 فأصيبت بشاة فكسرت
 حجرا فذبحتها به فذكرها
 للنبي صلى الله عليه وسلم
 فأمرهم بأكلها * حدثنا
 عبيد ان قال اخبرني ابي
 عن شعبة عن سعيد بن
 مسروق عن عباية بن
 رفاع عن جده انه قال
 يا رسول الله ليس لنا مدي
 قتال ما نهر الدم وذكر
 اسم الله فكل ليس الظفر
 والسن اما الظفر فمدي
 الحبشة واما السن فمطم
 وتذبح بغير فحسبه فقال ان
 لهذه لابل او ابد كاوبد
 الوحش فما غلبكم منها
 فاصنعوا به هكذا في باب

ذبيحة المرأة والامه * حدثنا معمر بن عبيد الله بن جويرية عن نافع عن ابن كعب بن مالك عن ابيه ان امرأة ذهبت شاة بحجر فقتل

قبله من رواية جويرية عن نافع وكذا علقه هنا من رواية الليث عن نافع وصلى الله على من رواية
 احمد بن يونس عن الليث به قال لدارقطني وكذا قال محمد بن اسحق عن نافع وهو اشبه وسلك الجادة قوم
 منهم يزيد بن هرون فقال عن يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر وكذا قال مرحوم العطار عن داود
 العطار عن نافع وذكر الدارقطني عن غيرهم انهم رويوه كذلك قال ومنهم من ارسله عن نافع وهو اشبه
 بالصواب واغفل ما ذكره البخاري واخر الباب من رواية مالك عن نافع عن رجل من الانصار عن
 معاذ بن سعد او سعد بن معاذ ان جارية لكعب وقد اوردته في الموطا آتله كذلك من حديث جماعة عن
 مالك منهم محمد بن الحسن وقال في روايته عن رجل من الانصار معاذ بن سعد او سعد بن معاذ وأشار إلى
 تقدم محمد بذلك وقال الباقر عن رجل عن معاذ بن سعد او سعد بن معاذ ومنهم ابن وهب اخرج من
 طريقه كالجاعة قال واخرجه ابن وهب في غير الموطا فقال اخبرني مالك وغيره من اهل العلم عن نافع عن
 رجل من الانصار ان جارية لكعب بن مالك فذكره وقال الصواب ما في الموطا يعني عن مالك واما عن
 غيره فيحتمل ان يكون ابن وهب اراد الليث وحمل رواية مالك على روايته واغرب ابن التين فقال فيه
 صحابي عن تابعي لان ابن كعب تابعي وابن عمر صحابي (قلت) لكن ليس في شيء من طرقه ان ابن عمر
 رواه عنه وانما فيها ان ابن كعب حدث ابن عمر بذلك فحمله عنه نافع واما الرواية التي فيها عن ابن عمر
 فقال راويها فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر ابن كعب وقد تقدم انها شاذة والله اعلم وقال
 الكرماني الشك من الراوي في معاذ بن سعد او سعد بن معاذ لا يصدق لان الصحابة كلهم عدول وهو
 كما قال لكن الراوي الذي لم يسم يصدق في صحة الخبر لانه قد تبين بالطريق الاخرى ان له اصلا (قوله
 جارية) وفي لفظ امه لا ينافي قوله في الرواية الاخرى امرأة لانها اهم في قوله يقول من زاد في روايته
 صفة وهي كونها امه (قوله فذبحتها) في رواية الكشي هي فذكتها ووقع في رواية معن بن عيسى
 عن مالك في الموطا ما ذكرته كذا كتبها بحجر (قوله فسئل النبي صلى الله عليه وسلم في رواية الليث فكسرت
 حجر فذبحتها به فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال كما هو في نسخة فاذن من روايته تعين الذي سأله
 النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد سبق في الباب الذي قبله من رواية جويرية عن نافع فذكره والنبي
 صلى الله عليه وسلم وقد تقدم من رواية عبيد الله بن عمر فبسه على الشك والله اعلم وفي الحديث تصديق
 الاجير الامين فيما اتعن عليه حتى يظهر عليه دليل الخيانة وفيه جواز تصرف الامين كالمودع بغير اذن
 المالك بالمصلحة وقد تقدم ترجمة المصنف بذلك في كتاب الوكالة وقال ابن القاسم اذا ذبح الراعي شاة
 بغير اذن المالك وقال خشيت عليها الموت لم يضمن على ظاهر هذا الحديث وتعقب بأن الجارية كانت
 امه لصاحب الغنم فلا يتصور تضمينها وعلى تقدير ان يكون غير ملكه فلم ينتقل في الحديث انه اراد
 تضمينها وكذا لو انزى على الاناث فحدا بغير اذن فملكته قال ابن القاسم لا يضمن لانه من صلاح
 المال وقد اورد ما البخاري في كتاب الوكالة الى موافقته حيث قدم الجواز بقصد اصلاح وقد تقدم
 بيان ذلك وفيه جواز اكل ما ذبح بغير اذن مالكه ولو ضمن الذابح وخالف في ذلك طاوس وعكرمة
 كما سيأتي في اواخر كتاب الذبائح وهو قول اسحق واهل الظاهر واليسه بنجع البخاري لانه اورد في
 الباب المذكور حديث رافع بن خديج في الامر با كفء التمسد وروى سابق ما فيه وعورض بحديث
 الباب وورع ما اخرج احمد او داود بسند قوي من طريق عاصم بن كليب عن ابيه في قصة الشاة التي
 ذبحتها المرأة بغير اذن صاحبها فامتنع النبي صلى الله عليه وسلم من اكلها لكنه قال اطعموها الاسارى
 فلو لم تكن ذكينة ما امر باطعامها الاسارى وفيه جواز اكل ما ذبحته المرأة سواء كانت حرة او امه كبيرة

النبي صلى الله عليه وسلم
 عن ذلك فأمر بأكلها وقال
 الليث حدثنا نافع انه سمع
 رجلا من الانصار يخبر
 عبد الله عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ان جارية لكعب
 بهذا * حدثنا اسمعيل
 حدثني مالك عن نافع عن
 رجل من الانصار عن معاذ
 ابن سعد او سعد بن معاذ
 اخبره ان جارية لكعب بن
 مالك كانت ترعى غنما بسلع
 فأصيبت شاة منها فأدركنها
 فذبحتها بحجر فسئل النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال
 كلوها

او صغيرة مسامة او كتابية طاهرا او غير طاهرا لانه صلى الله عليه وسلم امر باكل ما ذبحته ولم يستفصل
نص على ذلك اشافعي وهو قول الجمهور وقد تقدم في صدر الباب ﴿ قوله باب لا يذكي ﴾
بالسن والعظم والظفر قال الكرماني السن عظم خاص وكذلك الظفر ولكن ما في العرف ليسا بعظمين
وكذا عند الاطباء وعلى الاول قد ذكر العظم من عظم العام على الخاص ثم الخاص على العام ذكر فيه
طرفا من حديث رافع بن خديج وقد تقدمت مباحثه وسفيان هو الثوري قال الكرماني ترجم بالعظم
ولم يذكره في الحديث ولكن كنهه يعلم منه (قلت) والبخاري في هذا ما شاع على عادته في الاشارة الى
ما تضمنه اصل الحديث فان فيه اما السن فعظم وان كانت هذه الجملة لم تذكر هنا لكنها ثابتة مشهورة
في نفس الحديث (قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم كل يعني ما نهر الدم الا السن والظفر) كذا عند
الجميع ولم اره عند احد من رواه عن الثوري بهذا اللفظ وكل فعل امر بالاكل وللفظ يعني تفسير كان
الراوي قال كذا ما هذا معناه وقد اخرج البيهقي من طريق الباغندي عن قبيصة شيخ البخاري فيه
بلفظ كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم يذكي الخليفة فاصاب الناس ابلا وغما قال و ذكر الحديث بنحوه
وزاد في آخره قال عباية ثم ان ناضحا تردى بالمدينة فذبح من قبل شاكلته فآخذ منه ابن عمر عشرين
بدرهمين وسياقي الحديث بعد قليل من طريق يحيى القطان عن الثوري مطولا ﴿ قوله ﴾
باب ذبيحة الاعراب ونحوهم (كذا الاكثر بالواو والكشهيبي بالراء بدل الواو كذا هو
عند النبي ولكل وجه (قوله اسامة بن حفص المدني) هو شيخ لم يزد البخاري في التاريخ في تعريفه
على ما في هذا الاسناد و ذكر غيره انه روى عنه ايضا يحيى بن ابراهيم بن ابي قبيصة بالسلف والمثناة
مصغر ولم يخرج البخاري بأسامة هذا لانه قد اخرج هذا الحديث من رواية الطحاوي وغيره كما سأينه
(قوله تابعه على عن الدراوردي) هو علي بن عبيد الله بن المديني شيخ البخاري و الدراوردي هو عبد
العزيز بن محمد وانما يخرج له البخاري في المتابعات و مراد البخاري ان الدراوردي رواه عن هشام
ابن عروة مرفوعا كما رواه اسامة بن حفص وقد اخرج الاسماعيلي من طريق يعقوب بن حنبل عن
الدراوردي به (قوله وتابعه ابو خالد الطقاوي) يعني عن هشام بن عروة في رفعه ايضا فأما رواية ابي
خالد وهو سليمان بن حبان الاخر فقد وصلها عنه المصنف في كتاب التوحيد وقال عقبه وتابعه محمد
ابن عبيد الرحمن و الدراوردي واسامة بن حفص واما رواية الطقاوي وهو محمد بن عبد الرحمن فقد
وصلها عنه المصنف في كتاب البيوع وخالفهم مالك فرواه عن هشام عن ابيه عن سلايس فيه عائشة
قال الدارقطني في العمل رواه عبد الرحيم بن سليمان ومخاض بن المورع والنضر بن شميل وآخرون عن
هشام موصولا و رواه مالك عن هشام ووافق مالك على ارساله الجنادان وابن عبيدة والقطان
عن هشام وهو اشبه بالصواب و ذكر ايضا ان يحيى بن ابي طالب رواه عن عبد الوهاب بن عطاء عن
مالك موصولا (قلت) رواية عبد الرحيم عند ابن ماجه ورواية النضر عند التائي ورواية مخاض عند
ابي داود وقد اخرج البيهقي من رواية جعفر بن عون عن هشام عن سلايس عن صبيح البخاري
ان الحديث اذا اختلف في وصله وارساله حكم بالواصل بشرطين * احدهما ان يزيد عدد من وصله
على من ارسله والاخر ان يختلف بقرينة قوي الرواية الموصولة لان عروة معروف بالرواية عن
عائشة مشهور بالاخذ عنها في ذلك اشعار بحفظ من وصله عن هشام دون من ارسله ويؤخذ من سنده
ايضا انه ان اشترط في الصحيح ان يكون راويه من اهل الضبط والاتقان انه ان كان في الراوي قصور
عن ذلك ورافقه على رواية ذلك تخبر من هو مثله انجبر ذلك القصور بذلك وصح الحديث على شرطه

باب لا يذكي بالسن
والعظم والظفر
قبيصة حدثنا سفيان عن
ايه عن عباية بن قاعة
عن رافع بن خديج قال
قال النبي صلى الله عليه
وسلم كل يعني ما نهر الدم
الا السن والظفر
باب ذبيحة الاعراب ونحوهم
حدثنا محمد بن عبيد الله
حدثنا اسامة بن حفص
المدني عن هشام بن عروة
عن ابيه عن عائشة رضي
الله عنها

(قوله ان قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم) لم اتف على تعيينهم ووقع في رواية مالك سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ان قوما يا توننا بلحم) في رواية ابي خالد يا توننا بلحم ان وفي رواية النضر بن شميل عن هشام عند النسائي ان ناسا من الاعراب وفي رواية مالك من الابدانية (قوله لاندري اذ كر اسم الله عليه) كذا هنا بضم الذال على البناء للجهول وفي رواية الطفاوى الماضية في البيوع اذ كروا وفي رواية ابي خالد لاندري يذ كرون زاد يوداود في روايته ام لم يذ كروا اقنا كل منها (قوله سمعوا عليه انتم وكاروا) في رواية الطفاوى سمعوا الله وفي رواية لنضر وابي خالد اذ كروا اسم الله زاد ابو خالد انتم (قوله قالت وكالوا حديثي عهد بالكفر) وفي لفظ حديث عهدهم وهي جملة اسمية قدم خبرها ووقعت صفة لقوله اقواما ويحتمل ان يكون خبرا ثانيا بعد الخبر الاول وهو قوله يا توننا بلحم (قوله بالكفر) وفي لفظ بكفروا وفي رواية ابي خالد بشرنا وفي رواية ابي داود بجاهلية زاد مالك في آخره وذلك في اول الاسلام وقد تعلق بهم هذه الزيادة قوم فرعو ان هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه قل ابن عبد البر وهو تعلق ضعيف وفي الحديث نفسه ما يردده لانه امرهم فيه بالتسمية عند الاكل فدل على ان الآية كانت نزلت بالامر بالتسمية عند الاكل وايضا فقد انفقوا على ان الانعام مكية وان هذه القصة جرت بالمدينة وان الاعراب المشار اليهم في الحديث هم بادية اهل المدينة وزاد ابن عيينة في روايته اجتهدوا ايمانهم وكاروا اي حلفوهم على انهم سمعوا حين ذبحوا وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث وابن عيينة ثقة لكن روايته هذه مرسله نعم اخرج الطبراني من حديث ابي سعيد نحوه لكن قال اجتهدوا ايمانهم سمعوا انهم ذبحوها ورجاله ثقات ولاحظ حاروي في المشكل - كل - آل ناس من الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فنبأوا اعراب يا توننا بلحم ان وجبن وسمن ماندري ما كنه اسمهم قال انظروا ما حرم الله عليكم فامسكوا عنه وما سكنت عنه فقد عفا لكم منه وما كان ربنا نبيا اذ كروا اسم الله عليه قال المهلب هذا الحديث اصل في ان التسمية على الذبيحة لا تجب اذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال وقد اجعوا على ان التسمية على الاكل ليست فرضا فلما نابت عن التسمية على الذبيحة دل على انها سنة لان السنة لا تنوب عن الفرض ودل هذا على ان الامر في حديث عدى وابي ثعلبة محمول على التنزيه من اجل انها كانا يصيدان على مذهب الجاهلية فعلمهما النبي صلى الله عليه وسلم امر الصيدين بالذبح فذبحوه ومنذوبه لئلا يوافقا شبهة من ذلك وليأخذوا بكل الامور فيما يستقبلان واما الذين سألو عن هذه الذبائح فاهم سألو عن امر قد وقع ويقع لغيرهم ليس فيه قدرة على الاختيار الا كل فمرفهم بأصل الحلال فيه وقال ابن التين يحتمل ان يراد بالتسمية هنا عند الاكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين واما التسمية على ذبح نولاه غيرهم من غير علمهم فلا نكليف عليهم فيه وانما يحمل على غير الصحة اذا تبين خلافها ويحتمل ان يريد ان تسميتكم الان تسيحون بها اكل ما لم تعلموا اذ كر اسم الله عليه ام لا اذا كان الذابح من تصح ذبيحته اذا سمى ويستفاد منه ان كل ما يوجد في اسواق المسلمين محمول على الصحة وكذا ما دعيه اعراب المسلمين لان الغالب انهم عرفوا التسمية وبهذا الاخير جزم ابن عبد البر فقال فيه ان ما ذهبه المسلم يؤكل ويحمل على انه سمى لان المسلم لا يظن به في كل شيء الا الخير حتى يتبين خلاف ذلك وعكس هذا الخطابي فقال فيه دليل على ان التسمية غير شرط على الذبيحة لانها لو كانت شرطا لم تستبح الذبيحة بالامر المشكوك فيه كما لو عرض المثلث في نفس الذبيحة فلم يعلم هل وقعت الذكاة المعبرة او لا وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه فسمعوا انتم وكاروا كانه قيل لهم

ان قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم ان قوما يا توننا بلحم لاندري اذ كر اسم الله عليه ام لا فقال سمعوا عليه انتم وكاروا قالت وكالوا حديثي عهد بالكفر وتابوا عن علي لنداردي وتابوا ابو خالد والطفاوى

لأنهم وابتدأ بل الذي همكم انتم ان تذكروا اسم الله وتأكروا وهذا من اسلوب الحكميم كتابه عليه
الطيبى ومما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم فأباح الاكل من
ذبائحهم مع وجود الشك في اهميتهم واما لا تكملة في قوله تعالى قال الغزالي في الاحياء في مراتب التسميات
المرتبة الاولى ما يتأكد الاستعجاب في التورع عنه وهو ما يقوى فيه دليل الخلف فنه التورع عن
اكل متروك التسمية فان الآية ظاهرة في الايجاب والاخبار متواترة بالامر بها ولكن لما صرح قوله
صلى الله عليه وسلم المؤمن يذبح على اسم الله سمى او لم يسم احتمل ان يكون عاما موجبا لصرف الآية
والاخبار عن ظاهر الامر واحتمل ان يخص بالناسى ويبقى من عداه على الظاهر وهذا الاحتمال
الثاني اولى والله اعلم (قلت) الحديث الذي اعتمد عليه وحكم بصحته بالغ النووي في انكاره فقال
هو مجمع على ضعفه قال وقد اخرج البيهقي من حديث ابي هريرة قال من ذكر لا ينجى به واخرج ابو
داود في المراسيل عن الصادق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله اولم
يذكر (قلت) الصلت يقال له السدومي ذكره ابن حبان في الثقات وهو مرسل جيد وحديث
ابي هريرة فيه مروان بن سالم وهو متروك ولكن ثبت ذلك عن ابن عباس كما تقدم في اول باب التسمية
على الذبيحة واختلف في رفعه ووقفه فاذا انضم الى المرسل المذكور قوى اما كونه يبلغ درجة
الصحة فلا والله اعلم (قوله باب ذبائح اهل الكتاب وشحومها من اهل الحرب
وغيرهم) اشار الى جواز ذلك وهو قول الجمهور وغل مالك واحمد نحرهم ما حرم الله على اهل الكتاب
كالشحوم وقال ابن القاسم لان لذي اباحة الله طعامهم وليس الشحوم من طعامهم ولا يقصدونها عند
الذكاة وتعقب بان ابن عباس فسر طعامهم بذبائحهم كما سيأتي في آخر الباب واذا ابيحت ذبائحهم لم
يحتاج الى قصدهم اجزاء المذبوح والتذكية لا تنفع على بعض اجزاء المذبوح دون بعض وان كانت
التذكية شائعة في جميعها دخل لشحم لا محالة وايضا فان الله سبحانه وتعالى نص بأنه حرم عليهم كل
ذي ظفر فكان يلزم على قول هذا القائل ان اليهودى اذا ذبح ماله ظفر لا يحل للمسلم اكله واهل الكتاب
ايضا يحرمون اكل الابل فيقع الالتزام كذلك (قوله وقوله تعالى احل لكم الطيبات) كذا لا يذروا في
غيره الى قوله حل لهم وبهذه الزيادة يتبين مراده من الاستدلال على الحل لانه لم يخص ذميا من حربي ولا
خص لحما من شحم وكون الشحوم محرمة على اهل الكتاب لا يضر لانها محرمة عليهم لا علينا وغايته
بعد ان يتقرر ان ذبائحهم لنا لال ان الذي حرم عليهم منها مسكوت في شرعنا عن نحرهم علينا فيكون
على اصل الاباحة (قوله وقال الزهري لا بأس بذبائح نصارى العرب وان سميتهم يهل لغير الله فلا تأكل
وان لم تسمعه فقد اسلمه الله لك وعلم كفرهم) وصله عبد الرزاق عن معمر قال سألت الزهري عن ذبائح
نصارى العرب فذكر نحوه وزاد في آخره قال واهل الله ان يقول باسم المسيح وكذا قال الشافعي ان كان
لهم ذبح يسمون عليه غير اسم الله مثل اسم المسيح لم يحل وان ذكر المسيح الى معنى الصلاة عليه لم
يحرم وحكى البيهقي عن الحارثي بمخا ان اهل الكتاب انما يذبحون لله تعالى وهم في اصل دينهم لا يقصدون
بعبادتهم الا الله فاذا كان قصدهم في الاصل ذلك اعتبرت ذبيحتهم ولم يضر قول من قال منهم مثلاً باسم
المسيح لانه لا يريد بذلك الا الله وان كان قد كفر بذلك الاعتقاد (قوله ويذكر عن علي نحوه) لم اقف
على من وصله وكأنه لا يصح عنه ولذلك ذكره بصيغة التقرير بل قد جاء عن علي من وجه آخر صحيح
المنع من ذبائح بعض نصارى العرب اخرج الشافعي وعبد الرزاق بأسانيد صحيحة عن محمد بن سيرين عن
عبيدة السلماني عن علي قال لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب فانهم لم يتمسكوا من دينهم الا شرب الخمر

باب ذبائح اهل الكتاب
وشحومها من اهل
الحرب وغيرهم في وقوله
تعالى احل لكم الطيبات
وقال الزهري لا بأس
بذبائح نصارى العرب
وان سميتهم يسمي لغير
الله فلا تأكل وان لم تسمعه
فقد اسلمه الله وعلم كفرهم
ويذكر عن علي نحوه

ولانعارض بين الروايتين عن علي لان منعه الذي منع فيه اخص من الذي نقل فيه عنه الجواز (قوله وقال الحسن و ابراهيم لا بأس بذبيحة الاقلف) بالقاف ثم القاء هو الذي لم يختن والقلفة بالقاف ويقال بالغين المعجمة الغرلة وهي الجلدة التي تستر الحشفة و اثر الحسن اخرجه عبد الرزاق عن معمر قال كان الحسن يرخص في الرجل اذا اسلم بعدما يكبر فخاف على نفسه ان يختن ان لا يختن وكان لا يرى بأكل ذبيحته بأسا واما اثر ابراهيم فأخرجه ابو بكر الخلال من طريق سعيد بن ابي عروبة عن مغيرة عن ابراهيم النخعي قال لا بأس بذبيحة الاقلف وقد ورد ما يخالفه فأخرج ابن المنذر عن ابن عباس الاقلف لا تؤكل ذبيحته ولا تقبل صلاته ولا شهادته وقال ابن المنذر قال جهور اهل العلم يجوز ذبيحته لان الله سبحانه اباح ذبائح اهل الكتاب ومنهم من لا يختن (قوله وقال ابن عباس طعامهم ذبائحهم) كذا ثبت هذا التعليق هنا عند المستمل وثبت عند السرخسي والحموي في آخر الباب عقب الحديث المرفوع وهو موصول عند البيهقي من طريق علي بن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله تعالى وطعام الذين اتوا الكتاب حل لكم قال ذبائحهم وقائل هذا يلزمه ان يجيز ذبيحة الاقلف لان كثيرا من اهل الكتاب لا يختنون وقد خاطب النبي صلى الله عليه وسلم هرقل وقومه بقوله يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهرقل وقومه ممن لا يختن وقد سموا اهل الكتاب ثم ذكر المصنف حديث عبد الله بن مغفل كنا محاصرين قصر خيبر فرمى انسان بحراب فيه شعوم فنزوت بنون وزاي اى وثبت وفي رواية الكشميهني فبدرت اى سارعت وقد تقدمت مباحثه في فرض الخس وفيه حجة على من منع ما حرم عليهم كالشعوم لان النبي صلى الله عليه وسلم اقرب ابن مغفل على الانتفاع بالجراب المذكور وفيه جواز كل الشعوم مما ذبحه اهل الكتاب ولو كانوا اهل حرب (قوله **باب** ما ند (من البهائم) اى الانسية (فهو بمنزلة الوحش) اى في جواز عقره على اى صفة اتفقت وهو مستفاد من قوله في الخبر فاذا غلبكم منها شئ فافعلوا به هكذا واما قوله ان هذه الابل او ابد كا وابد الوحش فانظروا ان تقديم ذكر هذا التشبيه كالتفديد لكونها تشارك المتوحش في الحكم وقال ابن المنذر بل المراد انها تنفر كما ينفر الوحش لانهما تطى حكمها كذا قال و آخر الحديث يرد عليه (قوله واجازه ابن مسعود) يشير الى ما تقدم في باب صيد القوس عن ابن مسعود و اخرج البيهقي من طريق ابي العميس عن غضبان بن يزيد البجلي عن ابيه قال عرس رجل من الحلى فاشترى جزورا فندت ففرقها وذكر اسم الله فامرهم عبد الله يعني ابن مسعود ان يأكلوا فطابت أنفسهم حتى جعلوا له منها بضعة ثم أتوه بها فاكل (قوله وقال ابن عباس ما اعجزك من البهائم مما في يديك فهو كالصيد وفي غير تردى في بئر فذكه من حيث قدرت) في رواية كريمة من حيث قدرت عليه فذكه كما في الاثر الاول فوصله ابن ابي شيبة من طريق عكرمة عنه ثم ذاق قال فهو بمنزلة الصيد واما الثاني فوصله عبد الرزاق من وجه آخر عن عكرمة عنه قال اذا وقع البعير في البئر فاطمنه من قبل خاصرته واذكر اسم الله وكل (قوله ورأى ذلك على وابن عمرو عائشة) اما ترى على فوصله ابن ابي شيبة من طريق ابي راشد السلماني قال كنت ارجى منائح لاهلى ظهر السكوفة فتردى منها بعير فخشيت ان يسبقني بذكاته فأخذت حديدة فوجأت بها في جنبه او سنامه ثم قطعت اعضاءه وقرقته على اهلى فابوا ان يأكلوه فأثبتت عليها فعمت على باب قصره فقلت يا امير المؤمنين يا امير المؤمنين قتال بالبيكاه بالبيكاه فأخبرته خبره فقال كل واطعمنى واما اثر ابن عمر فوصله عبد الرزاق في اثر حديث رافع بن خديج من رواية سفيان عن ابيه عن عباية بن رفاعه وقد تقدم في باب لا يذكى بالحسن والمظلم واخرجه ابن ابي شيبة من وجه آخر

وقال الحسن و ابراهيم لا بأس بذبيحة الاقلف وقال ابن عباس طعامهم ذبائحهم * حدثنا ابو الوايد حدثنا شعبة عن جريد بن هلال عن عبد الله ابن مغفل رضى الله عنه قال كنا محاصرين قصر خيبر فرمى انسان بحراب فيه شعوم فنزوت لاخذته فالتفت فاذا النبي صلى الله عليه وسلم فاستحييت منه في باب ما ند من البهائم فهو بمنزلة الوحش واجازه ابن مسعود وقال ابن عباس ما اعجزك من البهائم مما في يديك فهو كالصيد وفي غير تردى في بئر من حيث قدرت عليه فذكه ورأى ذلك على وابن عمرو عائشة * حدثنا عمرو بن علي حدثنا يحيى حدثنا سفيان حدثنا ابي

عن عبيدة بن القاري عن رجل من بني النضر قال لا أقدر على نحره فقال له ابن عمر اذكر اسم الله ثم اقل شاكائه يعني خاضعة ففعل واخرج مقطعا فاخذ منه ابن عمر شيئا وهدم من ارابهة وأما ثمر عائشة فلم اقف عليه بعد موصولا وقد نقله ابن المنذر وغيره عن الجمهور وخالفهم مالك والليث ونقل ايضا عن سعيد بن المسيب وربيعة قتالوا لايحل اكل الانسي اذا فوحش الا بتدكيته في حلقه اربسته وحججه الجمهور حديث رافع ثم ذكر حديث رافع بن خديج من رواية يحيى التمار عن سفيان الثوري ولم يذكر فيه قصة نصب التمور واكتفاؤها وذكر سائر الحديث (قوله فيه عن عبيدة بن رفاع بن خديج) كذا فيه نسب رفاع الى جده ووقع في رواية كريمه رفاع بن رافع بن خديج غير نقص فيه (قوله قتال اعجل اوأرن) في رواية كريمه بفتح الهيمزة وكسر الراء وسكون النون وكذا ضبطه الخطابي في سنن أبي داود وفي رواية أبي ذر بسكون الراء وكسر النون ووقع في رواية الاسماعيلي من هذا الوجه الذي هنا وارني باثبات الباء آخره قال الخطابي هذا حرف طالما استثبت فيه الرواة وسألته عنه اهل اللغة فلم يجد عندهم ما يقطع بصحته وقد طلبت له مخرجا فذكر أوجهها * احدها ان يكون على الرواية بكسر الراء من أران القوم اذا هلك مواشيهم فيكون المعنى اهلك كما ذهبنا * ثانيها ان يكون على الرواية بسكون الراء بوزن اعط يعنى انظرونا ونظر وانظر بمعنى قال الله تعالى حكايه عن قال انظرونا نقبس من نوركم اي انظرونا وهو بضم الهيمزة بمعنى ادم الخرم قولك رفوت اذا دمت النظر الى الشيء واراد ادم النظر اليه وراعه ببصره * ثالثها ان يكون همزا من قولك ارأن برئن اذا نشط وخفف كانه فعل امر بالاسراع للتلايموت خفقا ورجح في شرح السنن هذا الوجه الاخير فقال صوابه ارئن هم همزة ومغاخف واعجل للتلطف فان الذبح اذا كان بغير الحديد احتاج صاحبه الى خفة يدوسرعة في امر ارتلك الآلة والايمان على الحلقوم والاوراج كلها قيل ان تملك الذبيحة بما يناله من الم الضغط قبل قطع مذايحها ثم قال وقد ذكرت هذا الحرف في غريب الحديث رد كرت فيه وجوها يحتملها التأويل وكان قال فيه يجوز ان تكون الكلمة تصحفت وكان في الاصل أزرب الزاي من قولك أزرب الرجل اصبعه اذا جعلها في الشيء وزربت الجرادة ازرا اذا دخلت ذنبها في الارض والمعنى شديد على النحر وزعم ان هذا الوجه اقرب الجميع قال ابن بطال عرضت كلام الخطابي على بعض اهل النقد فقال اما اخذه من اران القوم فعترض لان اران لا يتعدى وانما يقال اران هو ولا يقال اران الرجل غنمه واما الوجه الذي صوبه فقيه نظر وكأنه من جهة ان الرواية لاتساعد واما الوجه الذي جعله اقرب للجميع فهو ابعد ما عدتم الرواية به وقال عباس ضبطه الاصمعيلى ارني فعل امر من الرؤية ومثله في مسلم لسكن الراء ساكنة قال وافادني بعضهم انه وقف على هذه اللفظة في مسند علي بن عبد العزيز مضبوطة هكذا ارني او اجعل فكان الراوي شن في احد اللقطين وهما بدني واحد والمقصود الذبح مما يسرع الذئع ويجرى الدم ورجح النووي ان أرن بمعنى اعجل وانه شئت من الراوى وضبط اعجل بكسر الجيم وبعضهم قال في رواية لمسلم ارني بسكون الراء وبعد النون ياء اي احضرني الآلة التي تذبح بها لارائها ثم اضرب عن ذلك فتعال او اعجل وأرتجيء للاضرار فكأنه قال قد لا يتيسر احضار الآلة فيتأخر البيان فعرف الحكم فقال اعجل ما نهز الدم الخ قال وهذا اولي من جعله على الشئ وقال المنذري اختلف في هذه اللفظة هل هي بوزن اعط او بوزن اطع او هي فعل امر من الرؤية فعلى الاول المعنى ادم الخرم رفوت اذا دمت النظر وعلى الثاني اهلكها ذهبا من اران القوم اذا هلك مواشيهم وتعقب بأنه لا يتعدى واجيب بأن المعنى كن ذا شاة عالكة اذا ذهقت نفها بكل ما نهز الدم (قلت) ولا

عن عباية بن رفاعه بن
خديج عن رافع بن خديج
قال قلت يا رسول الله انا
لاقوا العدو غدا وليست
معنا مدى فقال اعجل او
ارن ما انهر الدم وذ كر
اسم الله فكل ليس السن
والظفر وسأحدثك اما السن
فمنظم واما الظفر فدى
الجبشة واصبنا نهب ابل
ونعم فنلد منها بعير فرماه
رجل بسهم فجبسه قتال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان هذه الابل ارايد
كاوايد الوحش فاذا غلبكم
منها شيء فاقولوا به هكذا

يخفى تكلفه واما على انه بصيغة فعل الامر فعناه ان في سيلان الدم ومن سكن الرء اختلس الحركة ومن
حذف الياء جاز وقوله واعجل همزة وصل وقطع الجيم وسكون اللام فعل امر من العجلة اي اعجل
لا تموت الذبيحة خنقا قال ورواه بعضهم بصيغة افعل التفضيل اي اكن الذبح اعجل ما نهر الدم
(قلت) وهذا وان عثى على رواية ابي داود بتقديم لفظ ارني على اعجل لم يستقم على رواية البخاري
بتأخيرها وجوز بعضهم في رواية ان يسكون الرء ان يكون من ارناي حسن ما رأيت به اي جلاني على
الرفا اليه والمعنى على هذا احسن الذبح حتى تحب ان تنظر اليك ويؤيده حديث اذا ذبحتم فاحسنوا
اخرجه مسلم وقد سبقت مباحث هذا الحديث مستوفاة قبل وسياقه هناك اتمم معناواته اعلم
❦ (قوله باب النحر والذبح) في رواية ابي ذر والذباح بصيغة الجمع وكأنه جمع باعتبار
انه الاكثر فالنحر في الابل خاصة واما غير الابل فيذبح وقد جاءت احاديث في ذبح الابل وفي نحر غيرها
وقال ابن التين الاصل في الابل النحر وفي الشاة ونحرها الذبح واما البقر فجاء في القرآن ذكر ذبحها
وفي السنة ذكر نحرها واختلف في ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فأجازه الجمهور ومنع ابن القاسم (قوله
وقال ابن جريج عن عطاء الخ) وصلة عبد الرزاق عن ابن جريج مقطعا وقوله والذبح قطع الوداج
جمع رديج بفتح الدال المهملة والجيم وهو العرق الذي في الاخدع وهما عرقان متقابلان فيل ليس لكل
بهمية غير ودجين فقط وهما محيطان بالخلقوم في الانيان بصيغة الجمع نظر ويمكن ان يكون اضاف
كل رديجين الى الانواع كلها هكذا اقتصر عليه بعض الشراح وبقي وجه آخر وهو انه اطلق على ما يقطع
في العادة ودجا تغليبا فقد قال اكثر الحنفية في كتبهم اذا قطع من الوداج الاربعه ثلاثة حصلت
التذكية وهما الخلقوم والمرى وعرقان من كل جانب وحي ابن المنذر عن محمد بن الحسن اذا قطع
الخلقوم والمرى واكثر من نصف الوداج اجزا فان قطع اقل فلا خير فيها وقال الشافعي يكفي ولولم
يقطع من الودجين شيئا لانها قد سيلان من الانسان وغيره فبعش وعن الثوري ان قطع الودجين
اجزا ولولم يقطع الخلقوم والمرى وعن مالك والليث يشترط قطع الودجين والخلقوم فقط واحتج له بما
في حديث رافع ما نهر الدم وانهاره اجراؤه وذلك يكون بقطع الوداج لانها تجري الدم واما المرى
فهو يجري الطعام واپس به من الدم ما يحصل به انهارا كذا قال وقوله فأخبرني نافع القائل هو ابن
جرير وقوله النخع بفتح النون وسكون الخاء المعجمة فسر في الخبر بأنه قطع مادون العظم
والنخاع عرق ابيض في قمارا الظهر الى القلب يقال له خيط الرقبة وقال الشافعي النخع ان تذبح الشاة
ثم يكسر قفاها من موضع الذبح او تضرب بعجل قطع حركتها واخرج ابو عبيد في الغريب عن
عمرانه بنى عن الفرس في الذبيحة ثم حكى عن ابي عبيدة ان الفرس هو النخع يقال فرست الشاة
ونخعتها وذلك ان ينتهي بالذبح الى النخاع وهو عظم في الرقبة قال ويقال ايضا هو الذي يكون في
قمار الصلب شبيه بالنخ وهو متصل بالقفا حتى ان ينتهي بالذبح الى ذلك قال ابو عبيد اما النخع فهو
على ما قال واما الفرس فيقال هو الكسر وانما هي ان تكسر رقبة الذبيحة قبل ان تبرد ويبين ذلك
ان في الحديث ولا تعجلوا الانفس قبل ان ترهق (قلت) يعني في حديث عمر المذكور وكذا ذكره
الشافعي عن عمر (قوله) وقال موسى لقومه ان الله يأمركم ان تذبحوا بقرة الى فذبحوها وما كادوا
يفعلون (زاد في رواية كريمة وقول الله تعالى واذا قال موسى اتومعه وهذا من تمام الترجمة واراد
ان يفسر به قول ابن جريج في الاثر المذكور ذكر الله ذبح البقرة وفي هذا اشارة منه الى اختصاص
البقر بالذبح وقد روى شيخه اسمعيل بن ابي اويس عن مالك من نحر البقر فبئس ما صنع ثم تلا

باب النحر والذبح وقال
ابن جريج عن عطاء لا
ذبح ولا نحر الا في الذبح
والنحر قلت ايجزى
ما يذبح ان النحره قال نعم
ذكر الله ذبح البقرة
فان ذبحت شيئا ينحر جاز
والنحر احب الى والذبح
قطع الوداج قلت فيختلف
الوداج حتى يقطع النخاع
قال لا احوال واخبرني نافع
ان بن عمر نهى عن النخع
يقول يقطع مادون العظم
ثم يدع حتى يموت واذا قال
موسى لقومه ان الله
يا امركم ان تذبحوا بقرة الى
فذبحوها وما كادوا يفعلون

هذه الآية وعن ائمة من ذبح بغيره من غير ضرورة لم يؤكل (قوله وقال سعيد عن ابن عباس الذكاة في الحلق واللثة) وصلة سعيد بن منصور والبيهقي من طريق ابي يونس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال الذكاة في الحلق واللثة وهذا اسناد صحيح واخرجه سفيان الثوري في جامعه عن عمر مشه و جاء مرفوعا من وجه واحد واللة بفتح اللام وتشديد الموحدة هي موضع التلادة من الصدر وهي المنحرة وكان المصنف لم يحضع الحديث الذي اخرجه اصحاب السنن من رواية حماد بن سلمة عن ابي المعشر الدارمي عن ابيه قال قلت لرسول الله ما تكون الذكاة الا في الحلق واللثة قال ولو طعنت في فخذها لاجزأ لم تكن ممن قواه حله على الوحش والمتوحش (قوله وقال ابن عمرو بن عباس وانس اذا قطع الرأس فلا بأس) اما اثر ابن عمرو فوصلة ابو موسى الزمن من رواية ابي مجلز سألت ابن عمر عن ذبيحة قطع رأسها فأمر ابن عمر بأكلها واما اثر ابن عباس فوصلة ابن ابي شيبه بسند صحيح ان ابن عباس سئل عن ذبح دجاجة فطير رأسها فقال ذكاة وحية بفتح الواو وكسر الحاء المهملة بعدها تحنانية ثقيلة أي سريعة منسوبة الى الوجاء وهو الاسراع والعجلة واما اثر انس فوصلة ابن ابي شيبه من طريق عبيد الله بن ابي بكر بن انس ان جزارا لانس ذبح دجاجة فاضطربت فزبحها من فقاها فاطار رأسها فادارها طرحها فأمرهم انس بأكلها ثم ذكر المصنف في الباب حديث اسماء بنت ابي بكر في اكل الفرس اوردته من رواية سفيان الثوري ومن رواية جرير كلاهما عن هشام بن عروة موصولا بلفظ نحرونا وقال في آخره تابعه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر واوردته ايضا من رواية عبدة وهو ابن سليمان عن هشام بلفظ ذبحنا ورواية ابن عيينة التي اشار اليها ستأتي موصولة بعد بابين من رواية الحميدي عن سفيان وهو ابن عيينة به وقال نحرونا ورواية وكيع اخرجهما اجد عنه بلفظ نحرونا واخرجهما مسلم عن محمد بن عبد الله بن غير حدثنا ابي وحفص بن غياث وكيع ثلاثتهم عن هشام بلفظ نحرونا واخرجه عبد الرزاق عن معمر والثوري جميعا عن هشام بلفظ نحرونا وقال الاسماعيلي قال هشام وعيسى بن يونس وعلي بن مسهر عن هشام بلفظ نحرونا واختلف على حماد بن زيد وابن عيينة فقال اكثر اصحابهم ما نحرونا قال بعضهم ذبحنا واخرجه الدارقطني من رواية مؤمل بن اسمعيل عن الثوري ووهيب ابن خالد ومن رواية ابن ثوبان وهو عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ومن رواية يحيى القطان كلهم عن هشام بلفظ ذبحنا ومن رواية ابي معاوية عن هشام انتحرونا وكذا اخرجه مسلم من رواية ابي معاوية وابي اسامة ولم يسق لفظه وساقه ابو عوانة عنهم ما بلفظ نحرونا وهذا الاختلاف كله عن هشام وفيه اشعار بأنه كان نارة يرويه بلفظ ذبحنا ونارة بلفظ نحرونا وهو مصير منه الى استواء اللقطين في المعنى وان النحر يطلق عليه ذبح والذبح يطلق عليه نحرو ولا يتعين مع هذا الاختلاف ما هو الحقيقة في ذلك من المجاز الا ان رجح احد الطرفين واما انه يستفاد من هذا الاختلاف جواز نحر المذبوح وذبح المنحور كما قاله بعض الشراح فبعيد لانه يستلزم ان يكون الامر في ذلك وقع مرتين والاصل عدم التعدد مع اتحاد المخرج وقد جرى التوروى على عادته في الحمل على التعدد فقال بعد ان ذكر اختلاف الرواة في قولها نحرونا وذبحنا يجمع بين الروايتين بأهم ما قضيتان فرة نحرونا مرة وذبحوها ثم قال ويجوز ان تكون قصة واحدة وأحد اللفظين مجاز والاول اصح كذا قال والله اعلم (قوله)

باب ما يكره من المثلة) يضم الميم وسكون المثلة هي قطع اطراف الحيوان او بعضها وهو حي يقال مثلت به امثله بالثدي البالغة (قوله والمصبورة) بصاد مهملة ساكنة وموحدة مضمومة (والمجتمعة) بالميم والمثلة المفتوحة التي تربط وتجعل غرضا للرمي فاذا ماتت من ذلك لم

وقال سعيد بن جبير عن ابن عباس الذكاة في الحلق واللثة وقال ابن عمرو بن عباس وانس اذا قطع الرأس فلا بأس * حدثنا حماد بن يحيى حدثنا سفيان عن هشام بن عروة قال اخبرني فاطمة بنت المنذر امرأتى عن اسماء بنت ابي بكر رضى الله عنهم قالت قلت للنبي صلى الله عليه وسلم فرسا فأكلناه * حدثنا اسحق سمع عبدة عن هشام عن فاطمة عن اسماء قالت ذبحنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا ونحن بالمدينة فأكلناه * حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن هشام عن فاطمة بنت المنذر ان اسماء بنت ابي بكر قالت نحرونا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فأكلناه * تابعه وكيع وابن عيينة عن هشام في النحر في باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجتمعة * حدثنا ابو الوليد حدثنا شعبة

عن هشام بن زيد قال دخلت مع انس على الحكم ابن ايوب فرأى غلاما نارا قتيانا نصبوا دجاجة يرمونها فقال انس نهي النبي صلى الله عليه وسلم ان تصبر البهائم * حدثنا احمد بن يعقوب حدثنا اسحق بن سعيد بن عمرو عن ابيه انه سمعه يحدث عن ابن عمر رضي الله عنهما انه دخل على يحيى بن سعيد وغلالم من بني يحيى رابط دجاجة يرميها فتشى اليها ابن عمر حتى حلقا ثم اقبل بها وبالغلام معه فقال ازجروا غلامكم عن ان يصبر هذا الطير للقتل فاني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان تصبر بهيمة او غيرها للقتل * حدثنا ابو النعمان حدثنا ابو عوانة عن ابي بشر عن سعيد بن جبير قال كنت عند ابن عمر فرأوا بقتية او بنقر نصبوا دجاجة يرمونها فلما راوا ابن عمر تفرقوا عنها قال ابن عمر من فعل هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا

يحل أسكها والجشوم للطير ونحوها بمنزلة البروك الدال فلو جثت بنفسها فهي جاثمة ومجتمعة بكسر المثلثة وتلك اذا صيدت على تلك الحالة فاجتازا كلاهما وان رميت فثابت لم يحز لانها تصير موقوذة ثم ذكر في الباب اربعة احاديث * الاول حديث انس (قوله عن هشام بن زيد) يعني ابن مالك (قوله دخلت مع انس على الحكم بن ايوب) يعني ابن ابي عقيل الثقفي ابن عم الحجاج بن يوسف ونائبه على البصرة وزوج اخته زينب بنت يوسف وهو الذي يقول فيه جرير يمدحه حتى انخما معا الى باب الحكم * خليفة الحجاج غير المتهم وقع ذكره في عدة احاديث وكان يضاها في الجور ابن عمه ويزيد الضبي معه قصة طويلة تدل على ذلك اوردنا ابو يونس في مسند انس له ووقع في رواية الاسما عيسى بلفظ خرجت مع انس بن مالك من دار الحكم ابن ايوب امير البصرة (قوله فرأى غلاما نارا قتيانا) شك من راوى ولم اقف على اسمائهم وظاهر السياق انهم من اتباع الحكم بن ايوب المذكور (قوله اي تصبر) بضم واو له اي نجس اثمى حتى تموت وفي رواية الاسما عيسى من هذا الوجه بلفظ سمعت انس بن مالك يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صبر الروح واصل الصبر الحبس واخرج العقيلي في الضعفاء من طريق الحسن عن سمرة قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان تصبر البهيمة وان يترك لها اذا صبرت قال العقيلي جاء في النهي عن صبر البهيمة احاديث جيا دوا ما النهي عن كاهها فلا يعرف الا في هذا (قلت) ان ثبت فهو محمول على انها ماتت بذلك بغير تذكية كما تقدم في المقبول بالبندقة * الحديث الثاني حديث ابن عمر (قوله انه دخل على يحيى بن سعيد) اي ابن العاص وهو اخو عمرو والمروفي بالاشدق بن سعيد بن العاص والد سعيد بن عمرو وراويه عن ابن عمر (قوله وغلالم من بني يحيى) اي ابن سعيد المذكور لم اقف على اسمه وكان ليحيى من الذكور عثمان وعنبسة وابان واسما عيسى وسعيد ومحمد وهشام وعمرو وكان يحيى بن سعيد قد ولي امرة المدينة مرة وكذا اخوه عمرو (قوله فتشى اليها ابن عمر حتى - لها) بتشديد اللام في رواية السرخسي والمستعمل حملها ورواية الكشهيبي اوضح لقوله في اول الحديث رابط دجاجة ووقع في رواية الاسما عيسى وابي نعيم في المستخرج فعل الدجاجة (قوله ازجروا غلامكم) في رواية الكشهيبي غلاما نارا (عن ان يصبر) في رواية الكشهيبي ان يصبر وابصيغة الجمع وهو على نسق الذي قبله وزاد ابو نعيم في آخر الحديث وان اردتم ذبحها فاذا نجوها (قوله هذا الطير) قال الكرماني هذا على لغة قديمة وهي اطلاق الطير على الواحد واللغة المشهورة في الواحد طائر والجمع الطير (قلت) وهو هنا محتمل لارادة الجمع بل الاولى انه لارادة الجنس (قوله ان تصبر بهيمة او غيرها للقتل) اول التوزيع للشك وهو زائد على حديث انس فيدخل فيه البهائم والطير وروى غيرهما ونحوه حديث ابي ايوب قال والذي نفسي بيده لو كانت دجاجة ما صبرتم ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن قتل الصبر اخرج ابو داود بسند قوى ويجمع ذلك حديث شداد بن اوس عنده مسلم رفعه اذا قتلتم فاحسنوا القتل واذا ذبحتم فاحسنوا الذبح وليحد احكم شقوته وليرح ذبيحته قال ابن ابي جرة فيه رحمة الله لعباده حتى في حال القتل فاحسنوا القتل وامر بالرفق فيه ويترك منه قهره لجميع عباده لانه لم يترك لاحد التصرف في شيء الا وقد حذله فيه كيفية (قوله عن ابي بشر) هو جعفر بن ابي وحشية (قوله فرأى بقتية او بنقر) شك من الراوى وفي رواية الاسما عيسى فان قتيبة نصبوا دجاجة يرمونها وله كل خاطئة يعني ان الذي يصيبها يأخذ السهم التي ترمى به اذ لم يصيبها (قوله وقال ابن عمر من فعل هذا) زاد في رواية الاسما عيسى فتفرقوا (قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لعن من فعل هذا) في رواية مسلم لعن من اتخذ شيا فيه الروح غرضا معجمتين والفتح اي

منصوباً للرعى وفي رواية الاسماعيلي لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان وفي رواية له بالبهائم وفي رواية له من تجثم واللعن من دلائل التحريم ولا جد من وجه آخر عن ابي صالح الحنفي عن رجل من الصحابة اراه عن ابن عمر رفعه من مثل بلذى روح ثم لم يقب مثل الله به يوم القيامة رجاله ثقات (قوله تابعه سليمان) هو ابن حرب (قوله لعن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل بالحيوان) اي صيره مثله بضم الميم وبالثلثة وهذه المتابعة وصلها البيهقي من طريق احمد بن اسحق التامزي عن سليمان بن حرب وزاد فيه ايضا قصة ان ابن عمر خرج في طريق من طرق المدينة فرأى غلاما نادى فذكر مثل رواية ابي شروبة فلما رآوه فروا فغضب الحديث ووهم مغلطاي وتبعه شيخنا ابن الملقن وغيره فجزموا بان سليمان هذا هو ابوداود الطيالسي واستند الى ان ابانعم اخبره في مستخرجه من طريق ابي خليفة عن الطيالسي (قلت) وهو غلط ظاهر فان الطيالسي الذي يروي عنه ابو خليفة هو ابوالوليد واسمه هشام بن عبد الملك ولم يدرك ابو خليفة اباداد الطيالسي قال مولده بعد وفاته بسنتين مات ابوداود سنة اربع ومائتين على الصحيح وولد ابو خليفة سنة ست ومائتين والمنهال المذكور في السند هو ابن عمرو يعني انه تابع اباشرف في روايته لهذا الحديث عن سعيد بن جبير وخالفه ما عدى بن ثابت فرواه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس كما بينه في الطريق التي بعدها * الحديث الثالث والرابع (قوله وقال عدي) هو ابن ثابت (عن سعيد) هو ابن جبير (عن ابن عباس) هو موصول بالاسناد الذي ساقه الى عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد وقد ساقه البخاري في تاريخه عن حجاج ابن منهال الذي ساق حديث عبد الله بن يزيد به ولكنه لفظه عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتخذوا شيئا فيه الروح غرضا (قوله سمعت عبد الله بن يزيد) هو الخطمي بفتح المعجمة وسكون المهملة تقدم ذكره في الاستسقاء (قوله نهى عن النهي) بضم النون وسكون الهاء ثم بالوحدة مقصورا في الاستسقاء المسلم تهرأجهر او منه اخذ مال الغنيمة قبل التسمية اخطا فابغير تسوية (قوله والثلثة) تقدم ضبطها وتفسيرها وتقدم في المغازي في باب قصة عكل وعريته لهذا الحديث طريق اخرى وذكر الاسماعيلي الاختلاف على شعبة فيه وبين ان يعقوب الخضر يرواه عن شعبة كما قال حجاج بن منهال لكن ادخل بين عبد الله بن يزيد والنبي صلى الله عليه وسلم ابابوب ورواية يعقوب بن اسحق المذكورة وصلها الطبراني وفي هذه الاحاديث تحريم تعذيب الحيوان الا آدمي وغيره وفي الحديث الاول قوة انس على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع معرفته بشدة الامير المذكور ولكن كان الخليفة عبد الملك ابن مروان نهى الحجاج عن التعرض له بعد ان كان صدره من الحجاج في حقه خشونة فشكا له عبد الملك فأغلظ للحجاج وامره باكرامه (قوله باب لحم الدجاج) هو اسم جنس مثلث الدال ذكره المذري في الحاشية وابن مالك وغيرهما لم يحشوا النوى الضم والواحدة دجاجة مثلث ايضا وقيل ان الضم فيه ضعيف قال الجوهرى دخلتها الهاء للوحدة مثل الحمامة واقادابراهيم الحربي في غريب الحديث ان الدجاج بالكسر اسم للذكر ان دون الانثى والواحد منها ديك بالفتح الانثى دون الذكور ان والواحدة دجاجة بالفتح ايضا قال ومعنى لامرأته في الاقبال والادبار من دج يدج اذا اسرع (قلت) ودجاجة اسم امرأة وهي بالفتح قط وبه هي الكبة من الغزل (قوله حدثنا يحيى) هو ابن موسى البلخي نسبة ابو علي بن السكن وجزم الكللابي وابونعيم أنه ابن جعفر (قوله عن ايوب) في الرواية لثانية ابن ابي ثمة وهو السخيان وعندهما جده عن عبد الله بن الوليد عن سفيان حدثنا ايوب حدثني ابي تلابة (قوله عن ابي تلابة) كذا رواه سفيان الثوري عن ايوب ووافقه سفيان

* تابعه سليمان عن شعبة
* حدثنا المنهال عن
سعيد عن ابن عمر عن
النبي صلى الله عليه وسلم
من مثل بالحيوان * وقال
عدي عن سعيد عن ابن
عباس عن النبي صلى الله
عليه وسلم * حدثنا
حجاج بن منهال حدثنا
شعبة قال اخبرني عدي
ابن ثابت قال سمعت عبد
الله بن يزيد عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه نهى
عن النهي والمثلة في باب
لحم الدجاج في حديثنا يحيى
حدثنا ويصح عن سفيان
عن ايوب عن ابي تلابة

ابن عيينة عن ايوب عن مسلم وهكذا قال عبد السلام بن حرب عن ايوب كما مضى في المغازي وقال عبد الوارث كما في الحديث الذي يليه عن ايوب عن القاسم بدل ابي قلابه وكذا قال ابن عيسى عن ايوب كما يأتي في الايمان والندور ايضا وقال جاد بن زيد عن ايوب عن ابي قلابه والقاسم قال وانا للحديث قاسم احفظ اخرجه في فرض الخمس وكذا قال وهيب عن ايوب عنهما عن مسلم (قوله عن زهدم) بفتح الزاي هو ابن مضرب بضم اوله وبفتح الضاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها موحدة (الجرمي) بفتح الجيم بصرى ثقة ليس له في البخاري سوى حديثين هذا الحديث وقد اخرج في مواضع له وحديث آخر اخرج عن عمران بن حصين تقدم في المناقب وذكره في مواضع اخرى ايضا (قوله رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل دجاجا) كذا اوردته مختصرا وكذا ساقه احمد عن وكيع واخرجه عن ابي احمد الزبير عن سفيان اتم منه وساقه الترمذي في الشائل من وجه آخر مطولا كما ذكره المصنف من طريق عبد الوارث عن ايوب عن القاسم وهو ابن عاصم التميمي ليس له في البخاري سوى هذا الحديث فقد اوردته عنه في مواضع مقرونا ومفردا مختصرا ومطولا مشتملا على قصة الرجل الذي امتنع من اكل الدجاج وحلف على ذلك وقتوى ابي موسى له بأن يكفر عن يمينه ويأكل وقص له الحديث في ذلك وسببه وهو طلبهم من النبي صلى الله عليه وسلم ان يحملهم وقد اورد المصنف قصص الاستحمال وما يليها من حكم اليمين وكفارة دون قصة الدجاج ايضا من رواية غيلان بن جرير عن ابي بردة بن ابي موسى عن ابيه في كفارة الايمان وأوردها ايضا في المغازي من طريق يزيد بن عبد الله بن ابي بردة عن جده ابي بردة اتم سباقا منه في قصة الاستحمال وليس فيه ذكر كفارة اليمين وقد احدث في فرض الخمس وفي المغازي بشرحه على كتاب الايمان والندور فأذكر هنا ما يتعلق بالدجاج (قوله كذا عند ابي موسى الأشعري وكان يثناو بينه هذا الحى) بالخلف بدلا من الضمير في يمينه كذا قال ابن التين وليس بجيد لانه يصير تهديرا لكلام ان زهد ما لجرمي قال كان يثناو بين هذا الحى من جرم اخاء وليس ذلك المراد وانما المراد ان ابا موسى وقومه الأشعريين كانوا اهل مودة واخاء لقوم زهدم وهم بنو جرم وقد وقع هنا في رواية الكشي يثني وكان يثناو بين هذا الحى وكذا وقع في رواية اسمعيل عن ايوب عن القاسم وابي قلابه كما سبأني في كفارة الايمان وهو يؤيد ما قال ابن التين الا ان المعنى لا يصح وقد اخرج في اواخر كتاب التوحيد من طريق عبد الوهاب الثقفي عن ايوب عن ابي قلابه والقاسم كلاهما عن زهدم قال كان بين هذا الحى من جرم وبين الأشعريين وداو اخاء وهذه الرواية هي المعتمدة (قوله اخاء) بكسر اوله والمد قال ابن التين ضبطه بعضهم بالقصر وهو خطأ (قوله وفي القوم رجل جالس احمر) اي اللون وفي رواية جاد بن زيد رجل من بني تميم الله احمر كانه من الموالي اي العجم وهذا الرجل هو زهدم الراوى ابيهم نفسه فقد اخرج الترمذي من طريق قتادة عن زهدم قال دخلت على ابي موسى وهو يأكل دجاجا فقال ادن فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكله مختصرا وقد أشكل هذا لكونه وصف الرجل في رواية الباب بأنه من بني تميم الله وزهدم من بني جرم فقال بعض الناس الظاهر انهما امتنعوا زهدم والرجل التميمي وحله على دعوى التعدد استبعاد ان يكون الشخص الواحد ينسب الى تميم الله والى جرم ولا بعد في ذلك بل قد اخرج احمد الحديث المذكور عن عبد الله بن الوليد هو العدني عن سفيان هو اشوري فقال في روايته عن رجل من بني تميم الله يقال له زهدم قال كذا عند ابي موسى فاني بلحدم دجاج فعملى هذا فعل زهدم اكن تارة ينسب الى بني جرم وتارة الى بني تميم الله وجرم قبيلة في قضاة ينسبون الى جرم بن زبان بن زراة وموحدة ثقيلة ابن عمران بن الحاف بن قضاة

عن زهد الجرمي عن ابي موسى يعني الأشعري رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يأكل دجاجا * حدثنا ابو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا ايوب بن ابي عمير عن القاسم عن زهدم قال كنا عند ابي موسى الأشعري وكان يثناو بينه هذا الحى من جرم اخاء فأتى بطعام فيه لحم دجاج وفي القوم رجل جالس احمر فلم يدن من طعامه فقال ادن فقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل منه قال

وتيم الله بطن من بني كلب وهم قبيلة في قضاة ايضا ينسبون الى تيم الله بن ربيعة براء وفاعص صغرا بن
 ثور بن كلب بن وبرة بن تغلب بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة فحلوان عم جرم قال الرشاطي
 في الانساب وكثيرا ما ينسبون الرجل الى أعمامه (قلت) وربما هم الرجل نفسه كما تقدم في عدة
 مواضع فلا بد في ان يكون زهدم صاحب القصة والاصل عدم التعدد وقد اخرج البيهقي من طريق
 القرطبي عن الثوري بسنده المذکور في هذا الباب الى زهدم قال رأيت ابا موسى يأكل الدجاج
 فدعاني فقلت اني رأيتك يأكل تننا قال ادنه فكل فذكر الحديث المرفوع ومن طريق الصعق بن
 حزن عن مطهر الوراق عن زهدم قال دخلت على ابي موسى وهو يأكل لحم دجاج فقال ادن فكل فقلت
 اني حلفت لا آكله الحديث وقد اخرج موسى عن شيبان بن فروخ عن الصعق لسكن لم يسق لفظه
 وكذا اخرج ابو عوانة في صحيحه من وجه آخر عن زهدم نحوه وقال فيه فقال لي ادن فكل فقلت اني
 لا أريده الحديث فهذه عدة طرق صرح زهدم فيها بأنه صاحب القصة فهو المتهمل ولا يعكر عليه
 الاما وقع في الصحيحين مما ظاهره المغايرة بين زهدم والممتنع من اكل الدجاج في رواية عن زهدم كنا
 عند ابي موسى فدخل رجل من بني تيم الله احرشيه بالموالي فقال لهم فلتكأ الحديث فان ظاهره ان
 الداخل دخل وزهدم جالس عند ابي موسى اسكن يجوز ان يكون مراد زهدم بقوله كنا قومه الذين
 دخلوا قبله على ابي موسى وهذا مجاز قد استعمل غيره مثله كقول ثابت البناني خطيبنا عمران بن حصين
 اي خطب اهل البصرة ولم يدرك ثابت خطبة عمران المذكورة فيحتمل ان يكون زهدم دخل فجرى له
 ما ذكر وغاية ما فيه انه اهتم نفسه ولا عجب فيه والله اعلم (قوله اني رأيتك يأكل شيئا فقدرته) بكسر
 الهمزة المعجمة وفي رواية ابي عوانة اني رأيتها تأكل قدرا وكأنه ظن انها اكرت من ذلك بحيث صارت
 جلالة فيبين له ابو موسى انها ليست كذلك او انه لا يلزم من كون تلك الدجاجة التي رآها كذلك ان يكون
 كل الدجاج كذلك (قوله فقال ادن) كذلك كثر فعل امر من الدنو ووقع عند المستعمل والسر خسي
 اذا بكسر الهمزة وبذل معجمة مع التنوين حرف نصب وعلى الاول فقوله اخبرك مجزوم وعلى الثاني
 هو منصوب وقوله او احدثك شك من الراوي (قوله اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم) سيأتي
 شرحه في الايمان والندور وقوله فأعطانا خمس ذود غر الذرى الغر بضم المعجمة جمع غر والاغر
 الابيض والذرى بضم المعجمة والقصر جمع ذروة وذروة كل شئ اعلاه والمراد هنا اسنمة الابل واعلمها
 كانت بيضاء حقيقة او اراد وصفها بأنها لاعلة فيها ولا دبر ويجوز في غر النصب والجر وقوله خمس
 ذود كذا وقع بالاضافة واستنكره ابو البقاء في غريه قال والصواب تنوين خمس وان يكون ذود بدلا
 من خمس فانه لو كان بغير تنوين لغير المعنى لان العدد المضاف غير المضاف اليه فيلزم ان يكون خمس
 ذود خمسة عشر بعير الان الابل الذود ثلاثة انتهى وما درى كيف يحكم بفساد المعنى اذا كان العدد كذا
 وليكن عددا الابل خمسة عشر بعيرا فما الذي يضر وقد ثبت في بعض طرقه خذ هذين القرينين
 والقرينين الى ان عدست مررات والذي فاه انما يتم ان لو جاءت رواية صريحة انه لم يعطهم سوى خمسة
 ابعرة وعلى تقدير ذلك فأطلق لفظ ذود على الواحد مجازا كابل وهذه الزواية الصحيحة لا تمنع
 امكان التصوير وفي الحديث دخول المرء على صديقه في حال اكله واستدنا صاحب الطعام الداخل
 وعرضه الطعام عليه ولو كان قليلا لان اجتماع الجماعة على الطعام بسبب البركة فيه كما تقدم وفيه جواز
 اكل الدجاج انسية ووحشية وهو بالاتفاق الا عن بعض المتعمقين على سبيل الورع الا ان بعضهم استثنى
 الجلالة وهي ما تأكل الافئدة وظاهر صنيع ابي موسى انه لم يبال بذلك والجلالة عبارة عن الدابة التي

اني رأيتك يأكل شيئا فقدرته
 فحلفت ان لا آكله فقال
 ادن اخبرك او احدثك اني
 اتيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في نفر من
 الاشعرين فوافقته وهو
 غضبان وهو يقسم نعمنا
 من نعم الصدقة فاستحملناه
 فحلف ان لا يحملنا قال
 ما عندي ما احلکم عليه
 ثم اتى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بنهب من ابل
 فقال اين الاشعريون اين
 الاشعريون قال فأعطانا
 خمس ذود غر الذرى
 فلبثنا غير بعيد فقلت
 لاصحابي نسي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يمينه
 فوالله لئن تغفلنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يمينه
 لانفلح ابدا فرجعنا الى
 النبي صلى الله عليه وسلم
 فقلنا يا رسول الله انا
 استحملناك فحلفت ان لا
 تحملنا فظننا انك نسيت
 يمينك فقال ان الله هو
 احلکم اني والله ان شاء
 الله لا احلف على يمين
 فأرى غيرها خيرا منها الا
 اتيت الذي هو خير وتحملنا

تأكل الجليلة بكسر الجيم وانتشديد وهى البعر وادعى ابن حزم اختصاص الجليلة بذوات الاربع
 والمعروف النعميم وقد اخرج ابن ابي شيبة بسند صحيح عن ابن عمر انه كان يحبس الدجاجة الجليلة
 ثلاثا وقال مالك والليث لا بأس بأكل الجليلة من الدجاج وغيره وانما جاء النهي عنها للنقد وقد ورد النهي
 عن اكل الجليلة من طرق اصحها ما اخرج الزمذنى وصححه ابو داود والنسائى من طريق قتادة عن
 عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المجنونة وعن لبن الجليلة وعن الشرب من في
 السقاء وهو على شرط البخارى في رجاله الا ان ايووب رواه عن عكرمة فقال عن ابي هريرة اخرج به
 البيهقى والبراز من وجه آخر عن ابي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجليلة وعن شرب
 البانهاوا كلها وركوبها ولا بن ابي شيبة بسند حسن عن جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 الجليلة ان يؤكل لحمها او يشرب لبنها ولا بن داود والنسائى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجرا اهلية وعن الجليلة عن ركوبها واكل لحمها
 وسنده حسن وقد اطلق الشافعية كراهة اكل الجليلة اذا تغير لحمها بأكل النجاسة وفي وجه اذا اكرت
 من ذلك ورجح اكثرهم انها كراهة تنزيه وهو قضية صنيع ابي موسى ومن حجته ان العلف الطاهر
 اذا صار في كرشها تنجس فلا تغذى الا بالنجاسة ومع ذلك فلا يحكم على اللحم واللبن بالنجاسة
 فكذلك هذا وتغيب بأن العلف الطاهر اذا تنجس بالمجاورة جاز اطعامه للادابة لانها اذا اكلته لا تغذى
 بالنجاسة وانما تغذى بالعلف بخلاف الجليلة وذهب جماعة من الشافعية وهو قول الحنابلة الى ان
 النهي للنحر يعم به جزم ابن دقيق العيد عن الفقهاء وهو الذى صححه ابو اسحق المروزي والتفاله وامام
 الحرمين والبعوى والغزالي والحنا والبيهقي اكلها بيضا وفي معنى الجليلة ما يتغذى بالنجس كالشاة
 ترضع من كابة والمتبر في جوارا كل الجليلة زوال رائحة النجاسة بعد ان تغلف بالشئ الطاهر على
 الصحيح وجاء عن السلف فيه توقيت فعند ابن ابي شيبة عن ابن عمر انه كان يحبس الدجاجة الجليلة
 ثلاثا كما تقدم واخرج البيهقى بسنده عن عبد الله بن عمرو مرفوعا انها لا تؤكل حتى تغلف اربعين
 يوما **(قوله باب لحوم الخيل)** قال ابن المبرم يذكر الحكم لتعارض الأدلة كذا قال
 ودليل الجواز ظاهر القوة كما سيأتى **(قوله سفيان)** هو ابن عبيدة وهشام هو ابن عروة وفاطمة هى
 بنت المنذر بن الزبير وهى ابنة عم هشام المذكور وزوجته وقد تقدم ذلك صريحاً في باب النحر والذبح
 وقد اختلف في سنده على هشام فقال ايووب من رواية عبد الوهاب الثقفى عنه عن ابيه عن اسماء وكذا قال
 ابن ثوبان من رواية عتبة بن جاد عنه عن هشام بن عروة وقال المغيرة بن مسلم عن هشام عن ابيه عن
 الزبير بن العوام اخرج به البراز وذكروا الدارقطنى الاختلاف ثم رجح رواية ابن عبيدة ومن واقفه
(قوله نحر نافر ساعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأكلناه) زاد عبدة بن سليمان عن هشام
 ونحن بالمدينة وقد تقدم ذلك قبل باين وفي رواية للدارقطنى فأكلناه ونحن واهل بيت النبي صلى الله عليه
 وسلم وتقدم الاختلاف في قولها نحرنا وذبحنا واختلف الشارحون في توجيهه فتبيل يحتمل النحر على
 الذبح مجازا وقيل وقع ذلك مرتين واليه جنح النووي وفيه نظر لان الاصل عدم التعدد والمخرج متحد
 والاختلاف فيه على هشام فبعض الرواة قال عنه نحرنا وبعضهم قال ذبحنا والمستفاد من ذلك جواز
 الامر بن عتدهم وقيام احداهما في الذكاة مقام الآخر والامساغ لهم الا تبيان بهذا موضع هذا واما
 الذى وقع بعينه فلا يتحذر لوقوع التساوى بين الرواة المختلفين في ذلك ويستفاد من قولها نحن بالمدينة
 ان ذلك بعد فرض الجهاد فيرد على من استند الى منع اكلها بعلته انها من آلات الجهاد ومن قولها نحن

باب لحوم الخيل
 حدثنا الحميدى حدثنا
 سفيان حدثنا هشام عن
 فاطمة عن اسماء قالت
 نحر نافر ساعلى عهد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فأكلناه **حدثنا مسدد**
 حدثنا

واهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم الرد على من زعم انه ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك مع ان ذلك لو لم يرد لم يظن بالآل ابى بكر انهم يقدمون على فعل شيء في زمن النبي صلى الله عليه وسلم الا وعندهم العلم بجواز له لشدة اختلاطهم بالنبي صلى الله عليه وسلم وعدم مقارفتهم له هذا مع توفر داعية الصحابة الى سؤاله عن الاحكام ومن ثم كان الرجوع الى الصحابة اذا قال كذا ففعل كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم كان له حكم الرفق لان الظاهر ادلاء النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك وتقريره واذا كان ذلك في مطلق الصحابة فكيف بالآل ابى بكر الصديق * الحديث الثاني (قوله حماد) هو ابن زيد وعمر وهو ابن دينار ومحمد بن علي ابن الحسين بن علي وهو الباقر ابو جعفر كذا ادخل حماد بن زيد بن عمرو بن دينار في هذا الحديث محمد بن علي ولما اخرج النسائي قال لا اعلم احدا وافق حمادا على ذلك واخرجه من طريق حسين بن واقد واخرجه هو والترمذي من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله بن محمد بن علي ومال الترمذي ايضا الى ترجيح رواية ابن عيينة وقال سمعت محمد بن عيينة يحفظ من حماد (قلت) لكن اقتصر البخاري ومسلم على تخريج طريق حماد بن زيد وقد وافقه ابن جريج عن عمرو بن علي ادخال الواسطة بين عمرو وجابر لكنه لم يسمه اخرج ابو داود من طريق ابن جريج وله طريق اخرى عن جابر اخرجها مسلم من طريق ابن جريج وابو داود من طريق حماد والنسائي من طريق حسين بن واقد كلهم عن ابى الزبير عنه واخرجه النسائي صحيحا عن عطاء عن جابر ايضا واغرب البيهقي فجزم بأن عمرو بن دينار لم يسمه من جابر واستغرب بعض الفقهاء دعوى الترمذي ان رواية ابن عيينة اصح مع اشارة البيهقي الى انها من طاعة وهو ذمها فان كلام الترمذي محمول على انه صح عنده اتصاله ولا يلزم من دعوى البيهقي انتطاعه كون الترمذي يقول بذلك والحق انه ان وجدت رواية فيها نصريح عمرو بالسماع من جابر قد تكون رواية حماد من المزني في متصل الاسانيد والافرواية حماد بن زيد هي المتصلة وعلى تقدير وجود التعارض من كل جهة فلله حديث طرق اخرى عن جابر غير هذه فهو صحيح على كل حال (قوله يوم خيبر عن لحوم الجر) زاد مسلم في روايته الاهلية (قوله ورخص في لحوم الخيل) في رواية مسلم واذن بدل رخص وله في رواية ابن جريج اكلها من خيبر الخيل وجر الوحش ونها نانا النبي صلى الله عليه وسلم عن الجمار الاهلي وفي حديث ابن عباس عند الدارقطني امر قال الطحاوي وذهب ابو حنيفة الى كراهة اكل الخيل وخالفه صاحباه وغيرهما واحتجوا بالانخبار المتواترة في حلالها ولو كان ذلك مأخوذا من طريق النظر لما كان بين الخيل والجر الاهلية فرق ولا يمكن الاثارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى ان يقال بها مما يوجب النظر ولا سيما وقد اخرج جابر انه صلى الله عليه وسلم اباح لهم لحوم الخيل في الوقت الذي منعهم فيه من لحوم الجر فدل ذلك على اختلاف حكمهما (قلت) وقد نقل الحل بعض التابعين عن الصحابة من غير استثناء احد فأخرج ابن ابى شيبه باسناد صحيح على شرط الشيخين عن عطاء قال لم يزل سلقا يأكلونه قال ابن جريج قلت له اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم وأما ما نقل في ذلك عن ابن عباس من كراهتها فأخرج ابن ابى شيبه وعبد الرزاق بسندين ضعيفين ويدل على ضعف ذلك عنه ما سيأتي في الباب الذي بعده صحيحا عنه انه استدلل بإباحة الجر الاهلية بقوله تعالى قل لا اجد فيها رحي الى محرما فان هذا ان صلح مستمسكا لحل الجر صلح للخيل ولا فرق وسيأتي فيه ايضا انه توقف في سبب المنع من اكل الجر هل كان تحريمها مؤبدا او بسبب كونها كانت حولة الناس وهذا يأتي في الخيل ايضا فيبعد ان يثبت عنه

حماد عن عمرو بن محمد
 ابن علي عن جابر بن عبد
 الله قال نهى النبي صلى الله
 عليه وسلم يوم خيبر عن
 لحوم الجر ورخص في لحوم
 الخيل

القول بتحريم الخيل والقول بالتوقف في الحر الأهلية بل اخرج الدارقطني بسند قوي عن ابن عباس مرفوعا من حديث جابر ولفظه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجوار الأهلية وامر بلحوم الخيل وصحح القول بالكراهة عن الحكم بن عيينة ومالك وبعض الحنفية وعن بعض المالكية والحنفية التحريم وقال الفاكهي المشهور وعند المالكية الكراهة والصحيح عند المحققين منهم - التحريم - قال ابو حنيفة في الجامع الصغير كره لحم الخيل فحمله ابو بكر الرازي على التنزيه وقال لم يطلق ابو حنيفة فيه التحريم ليس هو عنده كالحمار الاعلى وصحح عنه اصحاب المحيط والهم داية والذخيرة التحريم وهو قول اكثرهم وعن بعضهم بأنهم آكله ولا يسمى حراما وروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك المنع وانه احتج الآية لا تذكروها واخرج محمد بن الحسن في الاثار عن ابي حنيفة بسنده عن ابن عباس بهذا القول وقال الثوري في شرح مسلم مذهب مالك الكراهة واستدل له ابن بطال بالآية قال ابن المنير الشبه الخلق بينها وبين البغال والحمار مما يركب القول بالمنع فن ذلك في ما رزوه من جهة غلظة وصفة ارواثها وانها لا تجوز قال واذا تأتت كد الشبه الخلق التحق بنفي انفارق وبعد الشبه بالانعام المتفق على آكلها اه وقد تقدم من كلام الطحاوي وما يؤخذ منه الجواب عن هذا وقال الشيخ ابو محمد بن ابي جرة الدال في الجواز طلنا واضح لكن سبب كراهة مالك لا آكلها لكونها تستعمل غالباً في الجهاد فلواتفت الكراهة لكثرة استعماله ولو كثر لادى الى قتلها فيفضي الى قتلها فيؤول الى النقص من ارباب العدو الذي وقع الامر به في قوله تعالى ومن رباط الخيل (قلت) فعلى هذا فالكراهة ليس خارج وليس البحث فيه فان الحيوان المتفق على اباحته لو حدث امر يقتضي ان لو ذبح لافضى الى ارتكاب محذور لا يمنع ولا يلزم من ذلك القول بتحريمه وكذا قوله ان وقوع آكلها في زمن النبوى كان نادرا فاذا قيل بالكراهة قل استعماله فيوافق ما وقع قبل ان يهوى وهذا لا ينهض دليلا للكراهة بل غاية ان يكون خلاف لادى ولا يلزم من كون اصل الحيوان حلال آكله فنادرا بالاكل وامافول بعض الممانين لو كانت حلالا لجازت الاضحية بها فنتقض بها وان البرقانه ما كوت ولم تشرع الاضحية به واصل السبب في كون الخيل لا تشرع الاضحية بها استبقاؤها لانه لو تشرع فيها جميع ما جاز في غيرها لكانت المذمومة بها في اهم الاشياء منها وهو الجهاد وذكر الطحاوي وابو بكر الرازي وابو محمد بن حزم من طريق عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجوار والخيل والبغال قال الطحاوي واهل الحديث يضعفون عكرمة بن عمار (قلت) لاسيما في يحيى بن ابي كثير فان عكرمة وان كان مختلفا في توثيقه فقد اخرج له مسلم لكن انما اخرج له من غير روايته عن يحيى بن ابي كثير وقد قال يحيى بن سعيد القطان احاد يشبهه عن يحيى بن ابي كثير ضعيفة وقال البخاري حديثه عن يحيى مضطرب وقال النسائي ليس به بأس الا في يحيى وقال احمد حديثه عن غير اياس بن سلمة مضطرب وهذا اشد مما قبله ودخل في هجومه يحيى بن ابي كثير ايضا وعلى تقدير صحة هذه الطريق فتختلف على عكرمة فيها فان الحديث عند احمد والترمذي من طريقه ليس فيه للخيال ذكر وعلى تقدير ان يكون الذي زاده حقه فالروايات المتنوعة عن جابر المفصلة بين لحوم الخيل والحمار في الحكم اظهر اتصالا واثق رجالا واكثر عددا واصل بعض الحنفية حديث جابر بما نقله عن ابن اسحق انه لم يشهد خيبر وليس بعلة لان غايته ان يكون مرسلا صحابي ومن حجج من منع اكل الخيل حديث خالد بن الوليد المخرج في السنن ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل وتعقب بأنه شاذ منكر لان في سياقه انه شهد خيبر وهو خطأ فانه لم يسلم الا

بعدها على الصحيح والذي جزم به الاكثر ان اسلامه كان سنة الفتح والعمدة في ذلك على ما قال
مصعب بن يبر وهو اعلم الناس بقريش قال كتب الوليد بن الوليد الى خالد حين فر من مكة في عمرة
الفضية حتى لا يرى النبي صلى الله عليه وسلم مكة فذكر القصة في سبب اسلام خالد وكانت عمرة الفضية
بعث خبير جزموا على ايضا بأن في استندار يا مجهولا لكن قد اخرج الطبري من طريق يحيى بن ابي
كثير عن رجل من اهل حص قال كما مع خالد وذاكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم الحرم الحرام
الاهلية وخيلها وبغها ما ابل بتدليس يحيى وابهام لرجل وادعى ابو داود ان حديث خالد بن الوليد
منسوخ ولم يبين ناسخه وكذا قال النسائي الاحاديث في الاباحة اصح وهذا ان صح كان منسوخا وكانه
لما تعارض عنده الخبران ورأى في حديث خالد نهى وفي حديث جابر ذن حل الاذن على نسخ التحريم
وفيه نظر لانه لا يلزم من كون النهي سابقا على الاذن ان يكون اسلام خالد سابقا على فتح خيبر والاكثر
على خلافه والنسخ لا يثبت بالاحتمال وقد قرر الحازمي النسخ بعد ان ذكر حديث خالد بن خالد هو شامي
المخرج جاء من غيره بوجه ما ورد في حديث جابر من رخصه وذن لانه من ذلك يظهر ان المنع كان سابقا
والاذن متأخرا فبين المصير اليه قال ولو لم ترد هذه النسخة لكانت دعوى النسخ مردودة ادم معرفة
التاريخ اه وليس في لفظ رخصه واذن ما بينه مع المصير الى النسخ بل الذي يظهر ان الحكم في الحل
والبيعان والحجير كان على البراءة الاصلية فلما هم المشرع يوم خيبر على الحجر والبغال خشى ان يظنوا
ان الحل كذلك لشبهها بهما فاذن في اكما دون الحجر والبغال والراجح ان الاشياء قبل بيان حكمها في
الشرع لا توصف لا بحل ولا حرمة فلا يثبت النسخ في هذا وتقل الحازمي ايضا تقرير النسخ بطريق
اخرى قتال ان النهي عن اكل الخيل والحجير كان عاما من اجل اخذهم لها قبل القسمة والتخمين ولذلك
امرها بكفاء القدور ثم بين بدائنه بأن لحوم الحجر رجس ان تحررهم بالذات ان النهي عن الخيل انما كان
بسبب ترك القسمة خاصة ويعكر عليه ان الامر بكفاء التمدد راعا كان يطبخهم فيها الحجر كما هو
مصرح في الصحيح لا الخيل فلا يتم مراده والحق ان حديث خالد ولو سلم انه ثابت لا ينقض معارضا
لحديث جابر الدال على الجواز وقد وافقه حديث اسماء وقد ضعف حديث خالد احمد والبخاري وموسى
ابن هرون والدارقطني والخطابي وابن عبيد البر وعبد الحق وآخرون وجمع بعضهم بين حديث جابر
وخالد بأن حديث جابر دال على الجواز في الجملة وحديث خالد دال على المنع في حالة دون حالة لان الحل في
خيبر كانت عزيرة وكانوا محتاجين اليها للجهاد فلا يعارض النهي المسد كورولا يلزم وصف اكل الخيل
بالكره المطلق فضا عن التحريم وقد وقع عند الدارقطني في حديث اسماء كانت لافرس عن عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرادت ان تموت فبجنا عافا كلناها واجاب عن حديث اسماء بأنها واقعة
عين فلعل تلك الفرس كانت كبرت بحيث صارت لا يتفقع بها في الجهاد فيكون النهي عن الخيل لمعنى خارج
لأنها ما هو جمع جيد وزعم بعضهم ان حديث جابر في الباب دال على التحريم لقوله رخص لان
الرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع فل على انه رخص لهم فيها بسبب المصلحة التي اصابهم بخيبر
فلا يدل ذلك على الحل المطلق واجيب بأن اكثر الروايات جاء بلفظ الاذن وبعضها بالامر فدل على ان
المراد بقوله رخص اذن لا خصوص الرخصة باصطلاح من تأخر عن عهد الصحابة ونوقض ايضا بأن
الاذن في اكل الخيل لو كان رخصة لاجل المصلحة لكانت الحجر الاهلية اولى بذلك لكرتها وعزة الخيل
حيث ذولان الخيل يتفقع بها فيما يتفقع بالحجير من الخيل وغيره والحجير لا يتفقع بها فيما يتفقع بالخيل من التمثال
عليها وواقع كما ياتي صريح في الباب الذي يليه انه صلى الله عليه وسلم امر براقه القدور التي طيخت

ففي الجرم مع ما كان بهم من الحاجة فدل ذلك على ان الاذن في اكل الخيل انما كان للاباحة العامة
 لا لخصوص الضرورة واما ما نقل عن ابن عباس ومالك وغيرهما من الاحتجاج بالمنع بقوله تعالى والخيل
 والبغال والحمير لتركبوها وزينة فدل ذلك على انها اكثر القائلين بالتحريم. قررنا ذلك بأوجه * احدها ان
 اللام للتعميل فدل على انها لم تخلق لغير ذلك لان العلة المنصوصة تفيد الحصر فباحة اكلها انتزعت خلاف
 ظاهر الآية * ثانيها عطف البغال والحمير فدل على اشتراكها معها في حكم التحريم فيحتاج من افرد
 حكمها عن حكم ما عطف عليه الى دليل * ثالثها ان الآية سبقت مساق الامتنان فلو كانت تنفع بها في
 الاكل لكان الامتنان به اعظم لانه يتعلق به بقاء البنية بغير واسطة والحكيم لا يمتن بأدنى النعم ويترك
 اعلاها ولا سيما وقد وقع الامتنان بالاكل في المذكورات قبلها * رابعها لو ايسح اكلها لكانت المنفعة
 بها فيما وقع به الامتنان من الركوب ولزينة هذا ملخص ما عكوا به من هذه الآية والجواب على سبيل
 الاجمال ان آية النحل مكينة اتفاقا والاذن في اكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة باكثر من ست سنين
 فلو فهم النبي صلى الله عليه وسلم من الآية المنع لما اذن في الاكل وايضا فآية النحل ليست نصا في منع
 الاكل والحديث صريح في جوازه وايضا على سبيل التنزيل فانه يدل ما ذكر على ترك الاكل والترك
 اعم من ان يكون للتحريم وللتنزيه او خلاف الاولى واذ لم يتعين واحد منها بقي التمسك بالدلالة المصروفة
 بالجواز وعلى سبيل التفصيل اما اولها فلا وسامنا ان اللام للتعميل لم تسلم فاداة الحصر في الركوب والزينة
 فانه ينتفع بالخيول في غيرهما وفي غير الاكل اتفاقا كما ذكر الركوب والزينة لكونهما اغلب ما يطلب
 له الخيل ونظيره حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت راكبها فقالت اني لم تخلق لهذا انما
 خلقتا للحرث فانه مع كونه اصرح في الحصر لم يقصد به الاغلب والافهى ذو كل وينتفع بها في اشياء غير
 الحرث اتفاقا وايضا فلو سلم الاستدلال للزوم منع حمل الامثال على الخيل والبغال والحمير ولا قائل به واما
 ثانيها فدلالة العطف انما هي دلالة اقتران وهي ضعيفة واما ثالثها فالامتنان انما قصده به غالب ما كان يقع
 به انتفاعهم بالخيول فخطوبوا بها الفراء وعرفوا ولم يكونوا يعرفون اكل الخيل لغزتها في بلادهم بخلاف
 الانعام فان اكثر انتفاعهم بها كان لحمل الاثقال ولذا كل فاقصر في كل من الصنفين على الامتنان
 بأغلب ما ينتفع به فلو لزمت من ذلك الحصر في هذا الشق للزوم مثله في الشق الآخر واما رابعها فلو لزمت من
 الاذن في اكلها ان تنفى لازم مثله في البقر وغيرهما مما ايسح اكله ووقع الامتنان عنمنه له اخرى والله
 اعلم **قوله** (باب علوم الجرا الانسية) القول في عدم جزمه بالحكم في هذا كقول في
 الذي قبله لكن الراجح في الجرم المنع بخلاف الخيل والانسية بكسر الهمزة وسكون النون منسوبة الى
 الانس ويقال فيه انسية بفتحين وزعم ابن الاثير ان في كلام ابي موسى المديني ما يقتضي انها بالضم
 ثم السكون لقوله الانسية هي التي تألف البيوت والانس ضد الوحشة ولا حاجة في ذلك لان ابا موسى
 انما قاله بفتحين وقد صرح الجوهري ان الانس بفتحين ضد الوحشة ولم يقع في شيء من روايات
 الحديث بضم ثم سكون مع احتمال جوازه نعم زيف ابو موسى الرواية بكسر الهمزة وسكون النون فقال
 ابن الاثير ان اراد من جهة الرواية فمسي والافه وثابت في اللغة ونسبها الى الانس وقد وقع في
 حديث ابي ثعلبة وغيره الاهلية بدل الانسية ويؤخذ من التقييد بما جاز اكل الجرا الوحشية
 وقد تقدم صريحنا في حديث ابي قتادة في الحج (قوله فيه سلمة) هو ابن الاكوع وقد تقدم حديثه
 موصولا في المغازي مطولا ثم ذكر في الباب احاديث * الاول حديث ابن عمر (قوله عبدة) هو

(باب علوم الجرا الانسية)
 فيه عن سلمة عن النبي
 صلى الله عليه وسلم * حدثنا
 صدقة اخبرنا عبدة عن
 عبدة الله

عن سالم ونافع عن ابن عمر رضي الله عنهما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجمر الاهلية يوم خيبر * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن عبيد الله حدثني نافع عن عبيد الله قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجمر الاهلية * تابعه ابن المبارك عن عبيد الله عن نافع * وقال ابو اسامة عن عبيد الله عن سالم * حدثنا عبد الله بن يوسف ٥١٧ اخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله

والحسن ابني محمد بن علي عن ابيهم ما عن علي رضي الله عنهم قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة عام خيبر ولحوم جمر الانسية * حدثنا سليمان ابن حرب حدثنا حماد عن عمرو بن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الجمر ورخص في لحوم الجبل * حدثنا مسدد حدثنا يحيى عن شعبة قال حدثني عدي عن ابراهيم بن ابي اوفى رضي الله عنهم قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لحوم الجمر * حدثنا اسحق اخبرنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا ابي عن صالح عن ابن شهاب ان ابا ادريس اخبره ان ابا ثعلبة قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجمر الاهلية * تابعه الزبيدي وعقيل عن ابن شهاب * وقال مالك ومعهنر والماجشون ويونس وابن اسحق عن الزهري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع

ابن سليمان وعبيد الله هو العمري (قوله عن سالم ونافع) كذا قال عبد الله بن نمير عن عبيد الله عند مسلم ومحمد بن عبيد الله كما سبق في المغازي ثم ساقه المصنف من طريق يحيى التطان عن عبيد الله عن نافع وحده وقوله تابعه ابن المبارك وصلة المرافق في المغازي (قوله وقال ابو اسامة عن عبيد الله عن سالم) وصلة في المغازي من طريقه وقصص في روايته بين اكل الثوم والجرفين ان النبي عن الثوم من رواية نافع فلهذا ان النبي عن الجمر عن سالم فقط وهو تفصيل بالغ لكن يحيى الطان حافظ فلعل عبيد الله لم يفصله الا لابي اسامة وكان يحدث به عن سالم ونافع معامد مجازا فاقصر بعض الرواة عنه على اخذ شيوخه فمكابظ اظهر الاطلاق * الثاني حديث على ذكره مختصرا وتقدم طولا في كتاب النكاح * الثالث حديث جابر وقد سبق في الباب الذي قبله * الرابع والخامس حديث البراء وابن ابي اوفى اوردته مختصرا وقد تقدم عنهما اتم سابقا من هذا في المغازي واقرده عن ابن ابي اوفى هنا وفي فرض الخمس وفيه زيادة اختلافهم في السبب * السادس حديث ابي ثعلبة (قوله حدثنا اسحق) هو ابن راهويه ويعقوب بن ابراهيم اي ابن سعيد وصالح هو ابن كيسان (قوله حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الجمر الاهلية) تابعه الزبيدي وعقيل عن الزهري فرواية الزبيدي وصلها النسائي من طريق بقية قال حدثني الزبيدي ولفظه نهى عن اكل كل ذي ناب من السباع وعن لحوم الجمر الاهلية ورواية عقيل وصلها احمد بن حنبل في الباب وزاد لحوم كل ذي ناب من السباع وسبأ في البحث فيه بعد هذا ووقع عند النسائي من وجه آخر عن ابي ثعلبة فيه قصة ولفظه غزو نافع النبي صلى الله عليه وسلم خيبر والناس جياع فوجدوا جمر انسية فذبحوا منها فأمر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الرحمن ابن عوف فنادى الا ان لحوم الجمر الانسية لا تحل (قوله وقال مالك ومعهنر والماجشون ويونس وابن اسحق عن الزهري نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذي ناب من السباع) يعني لم يتعرضوا فيه لذكر الجمر فأما حديث مالك فسيأتي موصولا في الباب الذي يليه وأما حديث معمر ويونس فوصلهما الحسن بن سفيان من طريق عبد الله بن المبارك عنهما وأما حديث الماجشون وهو يوسف ابن يعقوب بن ابي سلمة فوصله مسلم عن يحيى بن يحيى عنه وأما حديث ابن اسحق فوصله اسحق بن راهويه عن عبدة بن سليمان ومحمد بن عبيد كلاً ما عنه * الحديث السابع حديث انس في السداء بالنهي عن لحوم الجمر وقع عند مسلم ان الذي نادى بذلك هو ابو طلحة وعزاه النووي لرواية ابي يعلى فنسب الى التقصير ووقع عند مسلم ايضا ان بلالا نادى بذلك وقد تقدم قريبا عند النسائي ان المنادى بذلك عبد الرحمن بن عوف ولعل عبد الرحمن نادى اولا بالنهي مطلقا ثم نادى ابو طلحة وبلال بزيادة على ذلك وهو قوله فاهارجس فأكفئت القدر وانها لتفور باللحم ووقع في الشرح الكبير للرافعي ان المنادى بذلك خالد بن الوليد وهو غلط فانه لم يشهد خيبر وانما اسلم بعد فتحها (قوله جاءه جاءه قتال اكلت الجمر) لم اعرف اسم هذا الرجل ولا الذين بعده ويحتمل ان يكونوا واحدا فانه قال اكلت فاما لم يسمعه النبي صلى الله عليه وسلم وامالم يكن امر فيها بشئ وكذا في الثانية فلما قال الثالثة افئدت الجمر اي لكثرة ما ذبح منها لتطبخ صادف نزول الامر بتحريمها ولعل هذا مستند من قال انما نهى عنها

* حدثنا محمد بن سلام اخبرنا عبيد الوهاب الثقفي عن ايوب عن محمد بن انس بن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه فقال اكلت الجمر ثم جاءه فقال اكلت الجمر ثم جاءه فقال اكلت الجمر فنادى في الناس ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الجمر الاهلية فاهارجس فأكفئت القدر ورواها القدر وباللحم حدثنا علي بن عبد الله

لكونها كانت حولة الناس كإسباني (قوله سفيان) هو ابن عيينة وعمر وهو ابن دينار (قوله قلت لجابر بن زيد) هو أبو الشعثاء مجمة ومثله ابن صري (قوله بن عمرو) لم اتف على تسمية أحدهم وقد تقدم في الباب الذي قبله أن عمرو بن دينار روى ذلك عن محمد بن علي عن جابر بن عبد الله وأن من الرواة من قال عنه عن جابر بلا واسطة (قوله قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري عندنا بالبصرة) زاد الجدي في مسنده عن سفيان بهذا السند قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخرجه أبو داود من رواية ابن جريج عن عمرو بن دينار مضموماً إلى حديث جابر بن عبد الله في النهي عن لحوم الحرم فروعاً ولم يصرح برفع حديث الحكم (قوله ولكن أبي ذلك البحر ابن عباس) وأبي من الأبناء أي امتنع والبحر صفة لابن عباس قيل له لسعة علمه وهو من تقديم الصفة على الموصوف مبالغة في تعظيم الموصوف كأنه صار علماً عليه وإنما ذكر شهرته بعد ذلك لاحتال خفائه على بعض الناس ووقع في رواية ابن جريج وأبي ذلك البحر يريد ابن عباس وهذا يشر بأن في رواية ابن عيينة إدراجاً (قوله وقرأ قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له) في رواية ابن مردويه وصححه الحاكم من طريق محمد بن شريك عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء عن ابن عباس قال كان أهل الجاهلية يأكلون أشياء يتركون أشياء تقدر أفعث الله نبيه وأنزل كتابه وأحل حلاله وحرم حرامه فما حل فيه فهو حل وما حرم فيه فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وتلا هذه قل لا إله إلا الله وأخرها والاستدلال بها للحل أنما ينم فيالم يأتي فيه نص عن النبي صلى الله عليه وسلم بتحريمه وقد تواردت الأخبار بذلك والتفصيل على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى التباس وقد تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه توقف في النهي عن الحرم كان المعنى خاص أولئنا بيد فقهاء عن الشعبي عنه أنه قال لا أدري أنهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنه كان حولة الناس فذكره أن تذهب حولتهم وأحرمها البتة يوم خيبر وهذا التردد أصح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالعلة المذكورة وكذا فيما أخرجه الطبراني وابن ماجه من طريق شقيق بن سلمة عن ابن عباس قال أحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرم الأهل عليه مخافة قلة الظهور وسنده ضعيف وتقدم في المغازي في حديث ابن أبي أوفى فتحدثنا أنه أنما نهى عنها إلا ما تخمس وقال بعضهم نهى عنها لأنها كانت تأكل العسرة (قلت) وقد زال هذه الاحتمالات من كونها الخمس أو كانت بلالة أو كانت انتهت حديث انس المذكور قبل هذا حيث جاء فيه فأنما رجس وكذا الأمر بغسل الأناء في حديث سلمة قال القرطبي قوله فأنما رجس ظاهر في عود الضمير على الحرم لأنها المتحدث عنها المأمور بكفائها من القدور وغسلها وهذا حكم المتنحس في استفاد منه تحريم أكابها وهو دال على تحريمها ليعني خارج وقال ابن دقيق العيد الأمر بكفاء القدور ظاهر أنه سبب تحريم لحم الحرم وقد وردت علل أخرى أن صح رفع شيء منها وجب المصير إليه لئلا يمنع أن يعمل الحكم بأكثر من علة وحديث أبي ثعلبة صريح في التحريم فلا معدل عنه وأما التعليل بخشية قلة الظهور فأجاب عنه الطحاوي بالمارضة بالتحليل فإن في حديث جابر النهي عن الحرم والأذن في التحليل مقروناً فكانت العلة لأجل الحولة لكانت التحليل أولى بالمنع لعلتها عندهم وعزمت أوشدة حاجتهم إليها والجواب عن آية الأنعام أنها مكينة وخبر التحريم متأخر جداً فهو مقدم وإضافة الآية خبر عن الحكم الموجود عند نزولها فإنه حيث لم يكن نزل في تحريم المأكول إلا ما ذكر فيها وليس فيها ما يمنع أن ينزل بعد ذلك غير ما فيها وقد نزل بعدها في المدينة أحكام تحريم أشياء غير ما ذكر فيها كالخمر في آية المائدة

تحدثنا سفيان قال عمرو
قلت لجابر بن زيد بن عمرو
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن حرم
الأهلية فقال قد كان يقول
ذلك الحكم بن عمرو
الغفاري عندنا بالبصرة
ولكن أبي ذلك البحر
ابن عباس وقرأ قل لا إله
إلا الله وحده لا شريك له

وفيها ايضا تحريم ما اهل لغير الله به والمنعقدة الى آخره وكتحريم السباع والاشجار قال الترمذي قال
 بتحريم الحجر الاهلية أكثر العلماء لكن الصحابة فمن بعدهم لم يجحدوا عن أحد من الصحابة في ذلك خلافا لهم
 الا عن ابن عباس وعند المالكية ثلاث روايات ثالثها الكراهة واما الحديث الذي أخرجه ابو داود
 عن غالب بن الحر قال اصابته فتم يكن في مالي ما اطعم اهلي الايمان جرح فأبى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقلت انك حرمت لحوم الحجر الاهلية وقد اصابته فقلت اطعم اهالك من معين جرح فاعا حرم منها
 من اجل حوا الى القرية يعني الجلالة واسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للحديث الصحيح فالاعتماد
 عليهم واما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن ام نصر المحاربية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم عن الحجر الاهلية فقال ليس ترعى الكلاب تأكل الشجر قال نعم قال فأصب من لحومها واخرجته
 ابن ابي شيبة من طريق رجل من بني مرة قال سألت فذا كره نحوه في السند بن قتال ولو ثبتنا احتمال
 ان يكون قبل التحريم قال الطحاوي لو تواتر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بتحريم الحجر
 الاهلية لكان النظر يقتضي حلالها لان كل ما حرم من الاهل اجمع على تحريمه اذا كان وحشيا كالتنزيه
 وقد اجمع العلماء على حل الحمار الوحشي فكان النظر يقتضي حل الحمار الاهلي (قلت) ما ادعاء
 من الاجماع مردود فان كثير من الجوان الاهلي مختلف في نظيره من الحيوان الوحشي كالحروف في
 الحديث ان الذكاة لا تطهر ما لا يحل اكله وار كل شيء تنجس بملاقاة النجاسة يكفي غسله مرة واحدة
 لا طلاق الامر بالغسل فانه يصدق بالامتنان بالمرء والاصل ان لا زيادة عليها وان الاصل في الاشياء
 الاباحية تكون الصحابة اقدموا على ذبحها وطبخها كسائر الحيوان من قبل ان يستأمر وجمع
 توفردوا عليهم على السؤال عما يشاكل وانه ينبغي لامير الجيش تفقد احوال رعيتيه ومن رآه فعل ما لا
 يسوغ في الشرع اشاع معه اما بنفسه كان يخطبهم واما بغيره أن يأمر مناديا فينادي لتلايقر به من
 رآه فيظنه جائزا (قوله) باب اكل كل ذي ناب من السباع (لم يثبت القول بالحكم
 للاختلاف فيه اوله لفصيل كما سأبينه (قوله من السباع) يأتي في الطب بلفظ من السبع وليس المراد
 حقيقة الا فراد بل هو اسم جنس وفي رواية ابن عيينة في الطب ايضا عن الزهري قال ولم اسمعه حتى اتيت
 الشام ولمسلم من رواية يونس عن الزهري ولم اسمع ذلك من عامنا ثانيا بالحجاز حتى حدثني ابو ادريس وكان
 من فقهاء اهل الشام وكان الزهري لم يبلغه حديث عبيدة بن سفيان وهو مدني عن ابي هريرة وهو
 صحيح أخرجه مسلم من طريقه ونظيره كل ذي ناب من السباع فأكله حرام ولمسلم ايضا من طريق ميمون
 ابن مهران عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب
 من الطير والمخلب بكسر الميم وسكون المعجمة وفتح اللام بعدها موحدة وهو الطير كالتنزيه لغيره لكنه
 اشده منه وانما واحد فهو له كالناب للسبع واخرج الترمذي من حديث جابر بسند لا بأس به قال
 حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجر الانسية ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب
 من الطير ومن حديث العريضا بن سارية مثله وزاد يوم خيبر (قوله تابعه يونس ومعمروا بن
 عيينة والمباحثون عن الزهري) تقدم بيان من وصل احاديثهم في الباب قبله الا ابن عيينة فقد
 اشترت اليه في هذا الباب قريبا قال الترمذي العمل على هذا عند اكثر اهل العلم وعن بعضهم لا يحرم
 وحكي ابن وهب وابن عبيد الحكم عن مالك كالجهور وقال ابن العربي المشهور عنه الكراهة وقال
 ابن عبد البر اختلف فيه على ابن عباس وعائشة وجابر عن ابن عمر من وجه ضعيف وهو قول الشعبي
 وسعيد بن جبيرة واحتجوا بعموم قل لا اجدوا جوابا انها مكينة وحديث التحريم بعد الطهارة ثم

باب اكل كل ذي ناب
 من السباع * حدثنا عبد
 الله بن يوسف اخبرنا مالكة
 عن ابن شهاب عن ابي
 ادريس الخولاني عن ابي
 ثعلبة رضي الله عنه ان
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم نهى عن اكل كل ذي
 ناب من السباع * تابعه
 يونس ومعمروا بن عيينة
 والمباحثون عن الزهري

ذ كرنحوه ما تقدم من ان نص الآية عدم تحريم غير ما ذكر اذ ذاك فليس فيها نفي ما سبب أتى وعن بعضهم ان آية الانعام خاصة ببيهة الانعام لانه تقدم قبلها حكاية عن الجاهلية انهم كانوا يحرمون اشياء من الازواج الثمانية باآرائهم فنزلت الآية قتل لا اجد فيها وحى الى محرم ماى من المذكورات الا الميتة منها والدم المسفوح ولا يرد كون لحم الخنزير ذكرا معها الا ما قرنت به علة تحريمه وهو كونه رجسا ونقل امام الحرمين عن الشافعى انه يقول بخصوص السبب اذا ورد في مثل هذه القصة لانه لم يحل الآية حاصرة لما يحرم من الماء كولات مع ورود صيغة العموم فيها وذلك انها وردت في الكفار الذين يحلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل لغير الله به ويحرمون كثيرا مما باحسه الشرع فكانه الغرض من الآية ابانة حلالهم وانهم يضادون الحق فكانه قيل لا حرام الا ما حلالتموه مباغضة في الرد عليهم وحكى القرطبي عن قوم ان آية الانعام المذكورة نزلت في حجة الوداع فتكون ناسخة ورد بانها مكينة كما صرح به كثير من العلماء ويؤيده ما تقدم قبلها من الآيات من الرد على مشركى العرب في تحريمهم ما حرموه من الانعام وتخصيصهم بعض ذلك باآرائهم الى غير ذلك مما سبق للرد عليهم وذلك كله قبل الهجرة الى المدينة واختلف القائلون بالتحريم في المراد بما له ناب فقيل انه ما يتقوى به ويصول على غيره ويصطادو يعدو بطبعه غالبا كالاسد والفهد والصرور والعقاب واماما لا يعدو كالضبوع والثعلب فلا والى هذا ذهب الشافعى والليث ومن تبعهم ما وقد ورد في حل الضبوع احاديث لا بأس بها واماما الثعلب فورد في تحريمه حديث خزيم بن جرء عند الترمذى وابن ماجه ولكن سنده ضعيف (قوله **باب جلود الميتة**) زاد في البيوع قبل ان تدبغ فقيده هناك بالداغ واطلق هنا فيحصل مطلقه على مقيد (قوله عن صالح) هو ابن كيسان (قوله مرشاة) كذا لاكثر عن الزهري وزاد في بعض الرواة عن الزهري عن ابن عباس عن ميمونة اخرجته مسلم وغيره من رواية ابن عيينة والراجح عند الحفاظ في حديث الزهري ايس فيه ميمونة نعم اخرج مسلم والنسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن دطاء عن ابن عباس ان ميمونة اخبرته (قوله باهاها) بكسر الهجمة وتخفيف الهاء هو الجلد قبل ان يدبغ وقيل هو الجلد دبغ او لم يدبغ وجعه اهاب بفتحين ويجوز بضمين زاد مسلم من طريق ابن عيينة هلا اخذتم اهابها فدبغتموه فانتفعتم به واخرج مسلم ايضا من طريق ابن عيينة ايضا عن عمرو بن دينار عن دطاء عن ابن عباس نحوه قال الا اخذوا اهابها فدبغتموه فانتفعتم به وله شاهد من حديث ابن عمر اخرجته الدارقطنى وقال حسن (قوله قالوا انها ميتة) لم أقف على تعيين القائل (قوله قال انما حرم اكلها) قال ابن ابي جرة فيه مراجعة الامام فيما لا يفهم السامع معنى ما امره كانهم قالوا كيف تأمرنا بالانتفاع بها وقد حرمت علينا فبين له وجه التحريم ويؤخذ منه جواز تخصيص الكتاب بالسنة لان لفظ القرآن حرمت عليكم الميتة وهو شامل لجميع اجزائها في كل حال فخصت السنة ذلك بالاكل وفيه حسن مراجعتهم وبلاغتهم في الخطاب لانهم جمعوا معانى كثيرة في كلمة واحدة وهى قولهم انها ميتة واستدل به الزهري بجواز الانتفاع بجلود الميتة مطلقا سواء دبغ ام لم يدبغ لكن صح التقييد من طرق اخرى بالداغ وهى حجة الجمهور واستثنى الشافعى من الميتات الكلب والخنزير وما تولد منهما ما النجاسة عينها عنده ولم يستثن ابو يوسف وداود شيئا اخذوا به عموم الخبر وهى رواية عن مالك وقد اخرج مسلم من حديث ابن عباس رفعه اذ دبغ الهاب فقد طهر ولفظ الشافعى والترمذى وغيرهما من هذا الوجه ايماءا بدبغ فقد طهر واخرج مسلم اسنادها ولم يسق لفظها فأخرجته ابو نعيم في المستخرج من هذا الوجه باللفظ المذكور في لفظ مسلم من هذا الوجه عن ابن عباس

باب جلود الميتة حدثنا
زهير بن حرب حدثنا
يعقوب بن ابراهيم حدثنا
ابى عن صالح حدثني ابن
شهاب ان عبيد الله بن
عبد الله اخبره ان عبد الله
ابن عباس رضى الله عنهما
اخبره ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم مر بشاة
ميتة فقال هلا استمتعتم
باهابها قالوا انها ميتة قال
انما حرم اكلها

سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال دباغه طهوره وفي رواية للبراز من وجه آخر قال دباغ
الاديم طهوره وجزم الرافعي وبه أخذ أهل الأصول أن هذا اللفظ ورد في شاة معمرة ولكن لم أقف على
ذلك صريحاً مع قوة الاحتمال فيه لكون الجميع من رواية ابن عباس وقد تمسك بعضهم بخصوص هذا
السبب فقصر الجواز على الماء كقول لورود الخبر في الشاة ويتقوى ذلك من حيث الظاهر بأن الدباغ لا يزيد
في التطهير على الذكاة وغير الماء كقول لوفد كي لم يطهر بالذكاة عند الأكثر كذلك الدباغ واجاب
من عجم بالتمسك بهوم اللفظ فهو أولى من خصوص السبب وبعموم الاذن بالتمسك بهوم لان الحيوان طاهر
يتنقع به قبل الموت فكان دباغ بعد الموت قائماً له مقام الحياة والله اعلم وذهب قوم الى انه لا ينتفع
من الميتة بشئ سواء دبغ الجلاد ام لم يدبغ وتمسكوا بحديث عبد الله بن عكيم قال انا انا كتاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم قبل موته ان لا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب اخرجها الشافعي واحمد
والاربعة وصححه ابن حبان وحسنه الترمذي وفي رواية الشافعي ولا جد ولا يداود قبل موته بشهر
قال الترمذي كان احمد يذهب اليه ويقول هذا آخر الامر ثم تركه لما اضطر بوافي اسناده وكذا قال
الحلال نحوه ورد ابن حبان على من ادعى فيه الاضطراب وقال سمع ابن عكيم الكتاب يقرأ وسمعه
من مشايخ من جهينة عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا اضطراب واعله بعضهم بالانقطاع وهو مردود
وبعضهم بكونه كتابا وليس بهالة فادحة وبعضهم بأن ابن ابي راويه عن ابن عكيم لم يسمعه منه لما
وقع عند ابي داود عنه انه اطلق وناس معه الى عبد الله بن عكيم قال فدخلوا وقعدت على الباب فخرجوا
الى فأخبروني فهذا يقتضي ان في السند من لم يسم ولا يكن صحح تصريح عبد الرحمن بن ابي ابي بسماعه
من ابن عكيم فلا اثر لهذه الالة ايضا واقتوى ما تمسك به من لم يأخذ بظاهره معارضة الاحاديث الصحيحة
له وانها عن سماع وهذا عن كتابة وانها اصح فخرج واقتوى من ذلك الجمع بين الحديثين بحمل الاهداب على
الجلد قبل الدباغ وانه بعد الدباغ لا يسمى اهابا انما يسمى قربة وغير ذلك وقد نقل ذلك عن ائمة اللغة
كالنضر بن شعيل وهذه طريقة ابن شاهين وابن عبد البر والبيهقي وابعد من جمع بينهما بحمل النبي
صلى الله عليه وسلم والخنزير اسكونهما لا يدبغان وكذا من حمل النبي على باطن الجلود والاذن على ظاهره
وحكي الماردي عن بعضهم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسمات كان عبد الله بن عكيم سنة وهو كلام
باطل فانه كان رجلا (قوله حدثنا خطاب بن عثمان) هو القوزي بفتح القاء وسكون الواو بعد هازي
ومحمد بن جبر بكسر المهملة وسكون الميم وفتح التحتانية واخطأ من قانه بالتصغير وهو قضاعي حصي
وكذا شيخه والراوى عنه حصيون ما لهم في البخاري سوى هذا الحديث الا محمد بن جبر وله آخر سبق
في الهجرة الى المدينة فأما ثابت فوثقه ابن معين ودحيم وقال احمد انا توقف فيه وساق له ابن عدى ثلاثة
احاديث غرائب وقال العقيلي لا يتابع في حديثه واما محمد بن جبر فوثقه ايضا ابن معين ودحيم وقال
ابو حاتم لا يحتج به واما خطاب فوثقه الدارقطني وابن حبان لكن قال ربما اخطأ فهذا الحديث من اجل
هو لا من المتابعات لا من الأصول والاصل فيه الذي قبله ويستفاد منه خروج الحديث عن الغرابة وقد
ادعى الخطيب تفرد هؤلاء الرواة به فقال بعد ان اخرجته من طريق عمر بن يحيى بن الحرث الحراني
حدثنا جدي خطاب بن عثمان به هذا حديث عزيز بن رضى عن الخرج انتهى وقد وجدت لمحمد بن جبر فيه متابعا
أخرجه الطبراني من رواية عبد الملك بن محمد الصغاني عن ثابت بن عجلان ووجدت لخطاب

* حدثنا خطاب بن عثمان
حدثنا محمد بن جبر عن
ثابت بن عجلان قال
سمعت سعيد بن جبير قال
سمعت ابن عباس رضي
الله عنهما يقول مر النبي
صلى الله عليه وسلم

فيه متابعا اخر به الاسماعيلي من رواية علي بن محمد بن محمد بن جابر ولا بن عباس حديث آخر
في المعنى سيأتي في الايمان والمنذور من طريق بكرمة عنه عن سودة بنت قات قالت ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها
الحديث والمسك بفتح الميم وسكون المهملة الجلاء وهذا غير حديث الباب جز ما هو مما يتأيد به من زاد
ذكر الدباغ في الحديث وقد اخرج احمد مطولا من طريق مالك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس
قال ماتت شاة لسودة بنت زمعة فالت يا رسول الله ماتت فلانة فقال قولوا لا اخذتم مسكها فقات تأخذ
مسك شاة قد ماتت فقال نعم قال الله قل لا اجيد فيما روي الى محرم ما على طاعم يطعمه الا ان يكون مبيته
الاية وانكم لا تطعمونه ان تدبغوه تدبغوا به قال فأرسلت اليها فسلخت مسكها فدبغته فاتخذت منه
قربة الحديث (قوله من) بفتح المهملة وسكون التون بعدها زاي هي الماعزة وهي الاثني من
المغزولاني في رواية سماء ماتت شاة لانه يطلق عليها شاة كالضأن (قوله باب المسك)
بكسر الميم الطيب المعروف قال الكرماني مناسبة ذكره في الذبايح انه فضله من الطيب (قلت)
ومناسبة الباب الذي قبله وهو جلد الميتة اذ دبغ يظهر مما سأذكره قال الجلاء ط هو من دويبه تكون
في الصين تصاد لتؤا فجهوا و سررها فاذا صيدت شدت بعصائب وهي مديسة يجتمع فيها دمها فاذا ذبحت
قورت البقرة الذي عصب ودقت في الشعر حتى يستحيل ذلك الدم لمخفق الجلاء مسكاذ كيا بعد
ان كان لا يرام من النتن ومن ثم قال الفقهاء انها تسدبغ بما فيها من المسك فظهر كما يظهر غيرها من
المدبوغات والمشهور ان غزال المسك كاطبي لكن لونه سود ولده نابان اطيافان ايضان في فكه الاسفل
وان المسك دم يجتمع في سترته في وقت معلوم من السنة فاذا اجتمع ورم الموضع فرض الغزال الى
ان يسقط منه ويقال ان اهل تلك البلاد يجلبون لها وتاد في البرية تحتل بها ليستطو وتقل ابن الصلاح
في مشكل الوسيط ان المافجة في جوف الطيبة كالانقحة في جوف الجردى وعن علي بن مهدي
الطبري الشافعي انها تلقى من جوفها كما تلقى الدجاجة البيضة ويمكن الجمع انها تلقى من سرتها
فتعلق بها الى ان تحتل قال النوى اجمعوا على ان المسك طاهر يجوز استعماله في البسطن والثوب ويجوز
بيعه ونقل اصحابنا عن الشيعة فيه مذهبا باطلا وهو مستثنى من القاعدة ما بين من حي فهو ميت انتهى
ومكي ابن التين عن ابن شعبان من المالكية ان فرة المسك نعماء ترخذ في حال الحياة او بذكاة
من لا تصح ذكته من الكفرة وهي مع ذلك محكوم طهارتها لانها تستحيل عن كونها دما حتى تصير
مسكا كما يستحيل الدم الى اللحم فظهر ويحتمل اكله وايست محبوبا وان حتى يقال مجت بالموت وانما هي
شيء يحدث بالحيوان كاليض وقد اجمع المسلمون على طهارة المسك لا ما سكي عن عمر من كراهته وكذا
سكي ابن المنذر عن جماعة ثم قال ولا يصح المنع فيه الا عن عطاء بناء على انه جزء منفصل وقد اخرج
مسلم في اثناء حديث عن ابي سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المسك اطيب الطيب واخرجه ابو داود
مقتصر امه على هذا القدر (قوله ما من مكوم) اي مجروح (وكلمه) بفتح الكاف وسكون اللام
(يدعي) بفتح اوله وثالثه وقد تقدم شرح هذا الحديث في كتاب الجهاد قال النووي ظاهر قوله
في سيد الله اختصاصه بمن وقع له ذلك في قتال الكفار لكن يلحق به من قتل في حرب البيعة وطاع
الطريق واقامة المعروف لا اشتراك الجميع في كونهم شهداء وقال ابن عبد البر اصل الحديث في الكفار
ويلحق هؤلاء بهم بالمعنى لقوله صلى الله عليه وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد وتوقف بعض
المتأخرين في دخول من قاتل دون ماله لانه يقصد صون ماله بداعية الطبع وقد اشار في الحديث الى
اختصاص ذلك بالخاص حيث قال والله اعلم بمن يكلم في سبيله والجواب انه يمكن فيه الاخلاص مع ارادة

يعز ميته فقال قتال ما على
اهلها لو انتفعوا باهابها
باب المسك * حدثنا
مسدد حدثنا عبد الواحد
حدثنا عمارة بن القعقاع
عن ابن زرع بن عمرو بن
جرير عن ابي هريرة قال
قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما من مكوم
يكلم في سيد الله الاجاء
يوم القيامة وكله يدمى
اللون لون دم والريح ريح
مسك * حدثنا محمد بن
العلاء حدثنا ابواسامة
عن يزيد عن ابي بردة عن
ابي موسى رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال مثل الجليس
الصالح والسوء كحامل
المسك ونافخ الكبر فحامل
المسك اما ان يحذيك واما
ان يتباع منه واما ان تجرد
منه ريح طيبة ونافخ
الكبر اما ان يحرق ثيابك
واما ان يجرد ريحاً خبيثة

صون المال كان يقصد بقتال من اراد اخذه منه صون الذي يقاتله عن ارتكاب المعصية وامتناع امر
 الشارع بالدفع ولا يحض التصدد لصون المال فهو كمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا مع تشوئه الى
 الغنيمة قال ابن المنير وجه استدلال البخاري بهذا الحديث على طهارة المسك وكذا بالذي بعده وقوع
 تشبيه دم الشهيد لانه في سياق التكريم والتظيم فلو كان نجسا لكان من الجبائث ولم يحسن التمثيل به
 في هذا المقام وقد تقدم شرح حديث ابي موسى في الجلباس الصالح في اوائل البيوع وقوله فيه بحذيل
 بهم اوله ومهمة ساكنة وذلك معجزة مكسورة اي يطيل رزنا ومعنى ﴿ (قوله باب)
 الاخرى) ﴾ يهودية معروفة تشبه العناق لكن في رجليها طول بخلاف يديها والارب اسم جنس
 للذكور والانثى ويقال للذكور ايضا الخرزوزن عمر بمجمعات وللانثى عكرشنة وللصغير خرناق بكسر
 المعجمة وسكون الراء وفتح النون بعد ما فاء هذا هو المشهور وروى قال الجاحظ لا يقال ارب الالانثى
 ويقال ان الارنب شديدة الجبن كثيرة الشبق وانما تكون سنة ذكرا وسنة انثى وانما تحبض وسأذكرا
 من خرجته ويقال انها تنام مفتوحة العين (قوله انفجنا) بقاء مفتوحة وجيم ساكنة اي اثرنا
 وفي رواية مسلم لم استنفجنا وهو استفعال منه يقال نفج الارنب اذا ثار وعدا وانتفج كذلك وانفجته
 اذا اثرته من موضعه ويقال ان الانتفج الاقشعر ارفكان المعنى جعلنا عابطينا لها انتفج والانتفاج
 ايضا ارتفاع الشعر وانفجته ووقع في شرح مسلم للمازى بعجبنا بموحدة وعين مفتوحة وفسره
 بالشق من بعج بطنه اذا شقه واتعبه عياض بأنه تصعيف وبأنه لا يصح معناه من سياق الخبر لان
 فيه انهم سبوا في طلبها بعد ذلك فلو كانوا شقوا بطها كيف كانوا يحتاجون الى السبي خلفها (قوله
 بمرا الظهران) مر بفتح الميم وتشديد الراء والظهران بفتح المعجمة بلفظ ثنية اظهر اسم موضع
 على مرحلة من مكة وقد يسمى أحد السكانيين تخفيفا وهو المكان الذي تسميه عوام المصريين
 بطن مرو والصواب مر بتشديد الراء (قوله فسمى القوم فلغبوا) بمعجمة وموحدة اي اغلبوا وزنه
 ومعناه ووقع بلفظ تغلبوا في رواية الكشمهني وتقدم في الهبة بيان ما رفع للداودي فيه من غلط
 (قوله فأخذتها) زاد في رواية الهبة فأدركتها فأخذتها ولم فسجت حتى ادركتها ولا بد من
 طريق جاد بن سلامة عن هشام بن زيد وكنيت غلاما حزر ورا هو بفتح المهملة والزاي والوار المشددة
 بعد هاء راء ويجوز سكون الزاي وتخفيف الواو وهو المراهق (قوله الى ابي طلحة) وهو زوج امه
 (قوله فذبحها) زاد في رواية الطيالسي بمروعة وزاد في رواية حماد المذكورة فثوبتها (قوله فبعث بوركيها
 او قال بفخذها) هو شبل من الراوي وقد تقدم بيان ذلك في كتاب الهبة ووقع في رواية جاد بعجزها
 (قوله فقبلها) اي الهديّة وتقدم في الهبة من هذا الوجه قلت واكل منه قال واكل منه ثم قال ولترمذي
 من طريق ابي داود الطيالسي فيه فأكله ثلث اكله قال قبله وهذا التردد لهشام بن زيد ووقف جده انسا
 على قوله اكله فكانه توقف في الجزم به وجزم بالقبول وقد اخرج الدارقطني من حديث عائشة اهدى
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اربا وانا نعمة فخبأ لي منها العجز فاما فت اطعمني وهذا الوجه لا شعر
 بأنه اكل منها السكن سنده ضعيف ووقع في الهبة للحنفية ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل من الارنب
 حين اهدى اليه مشويا وامر اصحابه بالاكل منه وكنه تلقاه من حديثين فأوله من حديث الباب
 وقد ظهر ما فيه والاخر من حديث اخرجه النسائي من طريق موسى بن طلحة عن ابي هريرة
 جاء امراني الى النبي صلى الله عليه وسلم بأرب قد شواها فوضعا بين يديه فأمسكنا واهما احبنا به ان
 يأكلنا ورجاله ثقات الا انه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافا كثيرا وفي الحديث جواز اكل

باب الارنب في حديثنا
 ابو الوائلي حدثنا شعبة عن
 هشام بن زيد عن انس
 رضي الله عنه قال انفجنا
 اربا ونحن بمرا الظهران
 فسمى القوم فلغبوا فأخذتها
 فبعث بها الى ابي طلحة
 فذبحها فبعث بوركيها او
 قال بفخذها الى النبي صلى
 الله عليه وسلم فقبلها

الارنب وهو قول العلماء كفة الاما جاء في كراهتها عن عبد الله بن عمر من الصابة وعن عكرمة من
 التابعين وعن محمد بن ابي ليلى من الفقههاء وانما حديث خزيمة بن جزء قلت يا رسول الله ما تقول في
 الارنب قال لا آكله ولا احرمه قلت فاني آكل ما لا يحرمه ولم يارسول الله قال ثبت انما نهى عن
 ضعيف ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة كما أتى في قوله في الباب الذي بعده وله شاهد عن عبد
 الله بن عمرو بلفظ جي بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يأكلها ولم ينه عنها زعم انها تحيض اخرج ابو
 داود وله شاهد عن عمرو بن عطاء بن حريق بن راهويه في مسنده وكنى الرازي عن ابي حنيفة انه حرمه وغلظه
 التورى في الثقل عن ابي حنيفة وفي الحديث ايضا جواز استشارة الصيد والغد في طلبه اماما اخرج
 ابو داود والنسائي من حديث ابن عباس رفعه من اتبع الصيد غفل فهو محمول على من واظب على
 ذلك حتى يشغله عن غيره من المصالح الدينية وغيرها وفيه ان اخذ الصياد بملكه بأخذه ولا يشاركه من
 اثاره معه وفيه هدية الصيد وقبولها من الصائد واهداء الشيء الكبير القدر اذا علم من حاله
 الرضا بذلك وفيه ان ولي الصبي يتصرف فيما يملكه الصبي بالمصلحة وفيه استنابات الطاب شيخه عما
 يقع في حديثه مما يحتج به لانه يضبطه كما وقع له شام بن زيد مع انس رضي الله عنه (قوله
باب الضب) هو دويبة تشبه الجرذون لسكنها كبر من الجرذون ويكنى ابا حسل بمهملتين
 مكسورة ثم ساكنة ويقال للاتي ضبة وبه مهيت القبيلة وبالخيف من منى جبل يقال له ضب والضب
 داع في خف البعير ويقال ان لا يصل ذلك الضب فرعين وله هذا يقال له ذكران وذكران بن خالويه
 ان الضب يعيش سبع مائة سنة وانه لا يشرب الماء ويبول في كل اربعة ايام مطرة ولا يسهط له سن ويقال
 بل اسنانه قطعة واحدة وكنى غيره ان اكل لحمه يذهب الهطش ومن الامثال لا فعل كذا حتى يرد الضب
 يقوله من اراد ان لا يفعل الشيء لان الضب لا يرد بل يكتفى بانسجم وبرد الهواء ولا يخرج من جحره في
 الشتاء وذكر المصنف في الباب حديثين * الاول حديث ابن عمر (قوله الضب است آكله ولا
 احرمه) كذا اورد مختصرا وقد اخرج مسلم من طريق اسمعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار بلفظ
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الضب فقال لا آكله ولا احرمه ومن طريق نافع عن ابن عمر سأل رجل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم زاد في رواية عن نافع ايضا وهو على المنبر وهذا السائل يجتهد ان يكون
 خزيمة بن جزء فقد اخرج ابن ماجه من حديثه قلت يا رسول الله ما تقول فقال لا آكله ولا احرمه قال
 قلت فاني آكل ما لم يحرم وسنده ضعيف وعند مسلم والنسائي من حديث ابي سعيد قال رجل يا رسول الله
 انا بارض مضبة فباتمرا نأكل ذكركم ان امة من بني اسرائيل مسخت فلم يأمر ولم ينه وقوله مضبة بضم
 اوله وكسر المعجمة اي كثيرة الضباب وهذا يمكن ان يقصر بثابت بن دية فقد اخرج ابو داود
 والنسائي من حديثه قال اصببت ضبا باقشويت منها ضبا فأتيت به رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذ
 عودا فسد به اصابعه ثم قال ان امة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض واني لا ادري اي الدواب
 هي فلم يأكل ولم ينه وسنده صحيح * الحديث الثاني (قوله عن ابي امامة بن سهل) اي بن حنيفة
 الانصاري له رواية ولا يبه محبة وتقديم الحديث في اوائل الاطعمة من طريق يونس بن يزيد عن ابن
 شهاب قال اخبرني ابو امامة (قوله عن عبد الله بن عباس عن خالد بن الوليد) في رواية يونس
 المذكورة ان ابن عباس اخبره ان خالد بن الوليد الذي يقال له سيف الله اخبره وهذا الحديث مما
 اختلف فيه على الزهري هل هو من مسنده ابن عباس او من مسنده خالد وكذا اختلف فيه على مالك
 فقال الاكثر عن ابن عباس عن خالد وقال يحيى بن بكير في الموطا وطائفة عن مالك بسنده عن ابن

باب الضب حدثنا
 موسى بن اسمعيل حدثنا
 عبد العزيز بن مسلم
 حدثنا عبد الله بن دينار
 قال سمعت ابن عمر رضي
 الله عنهما يقول قال النبي
 صلى الله عليه وسلم الضب
 است آكله ولا احرمه
 * حدثنا عبد الله بن مسleme
 عن مالك عن ابن شهاب
 عن ابي امامة بن سهل عن
 عبد الله بن عباس رضي
 الله عنهما عن خالد بن الوليد

عباس وخالدهم - ما دخلوا قال يحيى بن يحيى التميمي عن مالك بن نافع عن ابن عباس قال دخلت انا وخالده
على النبي صلى الله عليه وسلم أخرجه مسلم عنه وكذا أخرجه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن
الزهري بنلفظ عن ابن عباس قال اتى النبي صلى الله عليه وسلم ونحن في بيت ميمونة بضيق مشويين
وقال هشام بن يوسف عن معمر كالجهور كما تقدم في اوائل الاطعمة والجمع بين هذه الروايات ان ابن
عباس كان حاضر القصة في بيت خالته ميمونة كما صرح به في احدي الروايات وكانه استثبت خالده بن
الوليد في شيء منه لكونه الذي كان باشر السؤال عن حكم الضرب يا مشركا كما اضاف كان ابن عباس
رجلا رواه عنه ويؤيد ذلك ان محمد بن المنكدر حدث به عن ابي امامة بن سهل عن ابن عباس قال اتى النبي
صلى الله عليه وسلم وهو في بيت ميمونة وعند خالده بن الوليد بلعهم ضرب الحديث أخرجه مسلم وكذا
رواه سعيد بن جبير عن ابن عباس فلم يذكر فيه خالده او قد تقدم في الاطعمة (قوله انه دخل مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة) زاد يونس في روايته وهي خالته وخاله ابن عباس (قلت) واسم
ام خالده ابنة الصغرى واسم ام ابن عباس لبابة الكبرى وكانت تسمى ام الفضل بابنها الفضل بن
عباس وهما اختا ميمونة والثلاث بنات الحرث بن حزن بفتح الميمونة وسكون الزاي الهلالي (قوله
فأني بضيق مشويين) بجملة ساكنة ونون مضمومة وآخره ذال معجمة أي مشوي بالجملة المحمودة
ووقع في رواية معمر بضيق مشويين والحنوذ اخص والحنيد بضمنا زاد يونس في روايته تدمت به اختها
حفيدة وهي بجملة وفاء مصغرة وفي رواية سعيد بن جبير ان ام حفيدة بنت الحرث بن حزن خالة
ابن عباس اهدت للنبي صلى الله عليه وسلم سمنا وأنطا وأضيا وفي رواية عوف عن ابي بشر عن سعيد
ابن جبير عند الطحاوي جاءت ام حفيدة بضيق مشويين وذكر القنفذ فيه غريب وقد قيل في اسمها
هزيلة بالتصغير وهي رواية الموطأ من مرسل تطاء بن يسارق ان كان محفوظا فلعن الله اسمين واسم
واقب وكنى بعض شراح العمدة في اسمها حيدة بيم وفي كنفها ام حيدة بيم بغير هاء وفي رواية بيماء
وبقاء ولكن براء بدل الدال وبين مهمل بدل الحاء بغير هاء وكما تصحيفات (قوله فأعوى) زاد
يونس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل ما قدم يده لطعام حتى يسجد له واخرج اسحق بن
راهويه والبيهقي في الشعب من طريق يزيد بن الحوت كنية عن عمر رضي الله عنه ان اعرابيا جاء الى
النبي صلى الله عليه وسلم بأرنب يهديها اليه وكان النبي صلى الله عليه وسلم لا يأكل من الهدية حتى يأمر
صاحبها فأكل منها من اجل الشاة التي اهديت اليه بخير الحديث وسنده حسن (قوله فقال بعض
النسوة اخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريدان يأكل فقالوا هو ضيق) في رواية يونس قتلت
امراة من النسوة الحضور اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بما قدمتن له هو الضيق يا رسول الله
وكان المرأة ارادت ان غيرها يخبره فلما لم يخبروا بادرت هي فأخبرت وسيأتي في باب اجازة خبر الواحد
من طريق الشعبي عن ابن عمر قال كان ناس من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيهم سجد يعنى ابن
ابي وقاص فذهبوا يأكلون من لحم فنادتهم امراة من بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ولمن من
طريق يزيد بن الاصم عن ابن عباس انه بينما هو عند ميمونة وعند خالده بن الوليد
وامراة اخرى اذ قرب اليهم خوان عليه لحم فلما اراد النبي صلى الله عليه وسلم ان يأكل قالت له ميمونة
انه لحم ضيق فكف يده وعرف بهذه الرواية اسم التي اجمعت في الرواية الاخرى وعند الطبراني في
الوسط من وجه آخر صحيح قتلت ميمونة اخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما هو (قوله فرقع
يده) زاد يونس عن الضيق ويؤيد ذلك انه اكل من غير الضيق مما كان قدم له من غير الضيق كما تقدم

انه دخل مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بيت
ميمونة فأني بضيق مشويين
فأعوى اليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم يده
قتل بعض النسوة اخبروا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بما يريد ان يأكل
فقالوا هو ضيق يا رسول
الله فرقع يده فقلت احرام
هو يا رسول الله فقال لا

انه كان فيه غير الضب وقد جاء صريحاً في رواية سعيد بن جبيرة عن ابن عباس كما تقدم في الاطعمة قال
 قال كل الاقط وشرب اللبن (قوله لم يكن بأرض قومي) في رواية يزيد بن الاصم هذا اللحم لم آكله قط
 قال ابن العربي اعترض بعض الناس على هذه النسخة لم يكن بأرض قومي بأن الضباب كثيرة بأرض
 الحجاز قال ابن العربي فان كان اراد تكذيب الخبر فقد كذب هو فانه ليس بأرض الحجاز منها شيء او
 ذكرت له بغیر اسمها او حدثت بذلك وكذا انكر ابن عبد البر ومن تبعه ان يكون ببلاد الحجاز شيء
 من الضباب (قلت) ولا يحتاج الى شيء من هذا بل المراد بقوله صلى الله عليه وسلم بأرض قومي
 قرية سابقة فيختص النبي بمكة وما حولها ولا يمنع ذلك ان تكون موجودة بسائر بلاد الحجاز وقد وقع
 في رواية يزيد بن الاصم عند مسلم دعاءنا عروس بالمدينة فقرب اليها ثلاثة عشر ضياءاً فاكل كل واحد
 الحديث فيها يدل على كثرة وجدانها بالملك الديار (قوله فاجدني اعافه) بعين مهملة وفاء خفيفة
 اي انكره اكله يقال عفت الشيء اعافه ووقع في رواية سعيد بن جبيرة تركه النبي صلى الله عليه وسلم
 كلمة فذكره ولو كن حراماً لما كان على ما نداء النبي صلى الله عليه وسلم ولما امرأ كاهن كذا اطلق
 الامر وكانه تلقاه من الاذن المستفاد من التقرير فانه لم يقع في شيء من طرق حديث ابن عباس بصيغة
 الامر الا في رواية يزيد بن الاصم عند مسلم فان فيها قائلان لم يكارا فاكل الفضل وخالد والمرأة وكذا في
 رواية لشعبي عن ابن عمر فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلوا اطعموا فانه حلال او قال لا بأس به
 ولكنه ليس طاماً وفي هذا كراهية ان سبب ترك النبي صلى الله عليه وسلم وانه بسبب انه ما اعتاده
 وقد ورد ذلك سبب آخر اخرجته مالك من مرسل سليمان بن يسار انه ذكر معنى حديث ابن عباس وفي
 آخره فقال النبي صلى الله عليه وسلم كلا يعني لخالد وابن عباس فاني يحضرن من الله حاضرة قال
 المازري يعني الملائكة وكان للعم الضبر يحرق اكله لاجل ريحه كما ترك اكل الثوم مع كونه
 حلالاً (قلت) وهذا ان صح يمكن ضمه الى الاول ويكون تركه الاكل من الضب سببان (قوله قال
 خالد فاجترته) بحيم وراء من هذا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بعض شراح المذهب برأى
 قبل الرأى وقد غلطه النووي (قوله ينظر) زاد يونس في روايته الى وفي هذا الحديث من الفوائد جواز
 اكل الضب وكفى عياض عن قوم تحريمه وعن الحنفية كراهته وانكر ذلك لنووي وقال لا اظنه
 يصح عن اسد فان صح فهو صحيح النصوص وباجماع من قبله (قلت) قد نقله ابن المنذر عن علي
 فأي اجاع يكون مع مخالفة ونقل الترمذي كراهته عن بعض اهل العلم وقال الطحاوي في معاني
 الآثار كره قوم اكل الضب منهم ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن الحسن قال واحتج محمد بن حنبل
 عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم اهدى له ضب فلم يأكله فقال ما سأل فارادت عائشة ان تعطيه
 فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم تعطينه ما لا تأكل قال الطحاوي ما في هذا دليل على الكراهة
 لاحتمال ان تكون عاقبة فاراد النبي صلى الله عليه وسلم ان لا يكون ما يتقرب به الى الله الا من خير الطعام
 كما هي ان يتصدق بالتمر الرديء اهـ وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الضب اخرج
 ابو داود بسند حسن فانه من رواية اسمعيل بن عياش عن ضبهم بن زرعسة عن شرح بن عتبة عن ابي
 راشد الخبزي عن عبد الرحمن بن شبل وحديث ابن عياش عن الشاميين قوى وهؤلاء شاميون ثقات
 ولا يغتر بقول الخطابي ليس بسند اسناده بذلك وقول ابن جزم فيه ضواء ومجهولون وقول البيهقي تفرد به
 اسمعيل بن عياش وليس بحجة وقول ابن الجوزي لا يصح في كل ذلك تساهل لا يخفى فان رواية
 اسمعيل عن الشاميين قوية نسند البخاري وقد صحح الترمذي بعضها وقد اخرج ابو داود من حديث

ولكن لم يكن بأرض قومي
 فاجدني اعافه قال خالد
 فاجترته فأكاته ورسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 ينظر

عبد الرحمن بن حسنة تركنا اربابا كثيرة الضباب الحديث وفيه انهم طبعوا منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان امة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض فانشى ان تكون هذه فأكفوها اخرجها احمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين الا الضعيف فلم يخرج جاله والطحاوي من وجه آخر عن زيد بن وهب وواقته الحرث بن مالك وزيد بن ابي زياد وكيع في آخره فقيل له ان الناس قد اشتوها واكاهوا فلم يأكل ولم ينه عنه والاحاديث الماضية وان دلت على الحل تصر بها وتاريخنا صاوتقريرنا لجمع بينهما وبين هذا حل النهي فيه على اول الحل عند نحو بران يكون مما نسخ وحينئذ اخرجنا كفاء القصد ووقف فلم يأمر به ولم ينه عنه وحل الاذن فيه على ثاني الحال لما علم ان المصنوع لا ينسل له ثم بعد ذلك كان يستقذره فلا يأكله ولا يجرمه وأكل على ما ذكرته فدل على الاباحة وتكون الكراهة للتنزيه في حق من يتقذره وتحمل احاديث الاباحة على من لا يتقذره ولا يلزم من ذلك انه يكره مطلقا وقد افهم كلام ابن العربي انه لا يحل في حق من يتقذره لما يتوقع في اكله من الضرر وهذا لا يختص به هنا ووقع في حديث زيد بن الاصم اخبرني ابن عباس بقصة الضب فأكثر القوم حوله حتى قال بعضهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا آكاه ولا انهي عنه ولا احرمه فقال ابن عباس بئس ما قلتم ما بعث نبي الله الا محرما او محملا لآخره مسلم قال ابن العربي ظن ابن عباس ان الذي اخبر بقوله صلى الله عليه وسلم لا آكاه لا اله الا الله فأسكر عليه لان خروجه من تسم الحلال والحرام محال وتعقبه شيخنا في شرح الترمذي بان الشيء اذا لم يتضح الحاقه بالحلال والحرام يكون من الشبهات فيكون من حكم الشيء قبل ورود الشرع والاصح كما قال النووي انه لا يحكم عليه بالحل ولا حرمة (قلت) وفي كون مسئلة الكتاب من هذا النوع نظر لان هذا انما هو اذا تعارض الحكم على المجتهد اما الشارع اذا سئل عن واقعة فلا بد ان يذكر فيها الحكم الشرعي وهذا هو الذي اراده ابن العربي وجعل محط كلام ابن عباس عليه ثم وجدت في الحديث زيادة لفظة سقطت من رواية مسلم وبها يتجه انكار ابن عباس ويستغنى عن تأويل ابن العربي لا آكاه بلا حله وذلك ان ابابكر بن ابي شيبة وهو شيخ مسلم فيه اخرجته في مسنده بالسند الذي ساقه به عند مسلم قتال في روايته لا آكاه ولا انهي عنه ولا احله ولا احرمه ولعل مسلما حذفها عمدا لشدوذه لان ذلك لم يقع في شيء من اطرق لافي حديث ابن عباس ولا غيره واشهر من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا آكاه ولا احرمه ابن عمر كما تقدم وليس في حديثه الا انه بل جاء التصريح عنه بأنه حلال فلم تثبت هذه اللفظة وهي قوله لا احله لانها وان كانت من رواية يزيد بن الاصم وهوثقة لكنه اخبر بها عن قوم كانوا عند ابن عباس فكانت رواية عن مجهول ولم يقل يزيد بن الاصم انهم صحابة حتى يغفر عدم تسميتهم واستدل بعض من منع اكله بحديث ابي سعيد عند مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذكر لي ان امة من بني اسرائيل مسخت وقد ذكرته وشواهده قبل وقال الطبري ليس في الحديث الجرم بأن الضب مما نسخ وانما خشي ان يكون منهم فتوقف عنه وانما قال ذلك قبل ان يعلم الله تعالى نبيه ان المصنوع لا ينسل وبهذا اجاب الطحاوي ثم اخرج من طريق المعرور بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القردة والخنازير اهي مما نسخ قال ان الله لم يهلك قوما ما يعسخ قوما فيجعل لهم نسلا ولا عاقبة واصل هذا الحديث في مسلم وكأنه لم يستحضره من صحيح مسلم ويتعجب من ابن العربي حيث قال قوله ان المصنوع لا ينسل دعوى فانه امر لا يعرف بالعقل وانما طريقه النقل وليس فيه امر يقول عليه كذا قال ثم قال الطحاوي بعد ان اخرج من طريق ثم اخرج حديث ابن عمر فثبت به الاثبات لا بأس

بأكل الضب وبه أقول قال وقد احتج محمد بن الحسن لأصحابه بحديث عائشة فسأقه الطحاوي من طريق
 حماد بن سامة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها أهدى للنبي صلى الله عليه وسلم
 قلم يأكله فقام عليهم سائل فأرادت عائشة أن تطعمه فقال لها تطعمه ما لانا كان قال محمد دل ذلك على
 كراهته لنفسه ولغيره ونقبه الطحاوي باحتمال أن يكون ذلك من جنس ما قال الله تعالى ولستم بأخذنيه
 إلا أن تمضوا فيه ثم ساق الأحاديث الدالة على كراهة أن تصدق بحشف النمر وقد مر ذكرها في كتاب
 الصلاة في باب تعليق القنوف في المسجد وبحديث البراء كاتوا يحبون الصدقة بأردانهم قنرات انفقوا
 من طيبات ما كنتم إلا قال فهذا المعنى كره لعائشة الصدقة بالضب لانه حراما أه وهذا
 يدل على أنه فهم عن محمد أن السكرامة فيه للتحريم والمعروف عن أكثر الخنفية فيه كراهة التزيب
 وجنح بعضهم إلى التحريم قال الخلف الأحاديث وتعدت معرفة المتقدم فرجنا جانب التحريم
 تنبأ للنسخ اه ودعواه التعذر ممنوعة لما تقدم والله اعلم ويتعجب من ابن العربي حيث قال قولهم
 أن الممسوخ لا ينسل دعوى فانه امر لا يعرف بالعقل وانما طريقته النقل وليس فيه امر يعول عليه
 كذا قال وكأنه لم يستحضره من صحيح مسلم ثم قال وعلى تقدير ثبوت كون الضب ممسوخا فذلك
 لا يقتضي تحريم أكله لأن كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق له اثر أصلا وانما كرهه صلى الله عليه وسلم
 الأكل منه لما وقع عليه من سخط الله كما كره الشرب من مياه غرود اه ومسئلة جواز أكل الأدمى
 إذا مسخ حيوانا ما كولا لم أرها في كتب فقهاءنا وفي الحديث أيضا الأعلام بما شئت فيه لا يوضح حكمه
 وإن أطلق النقرة وعدم الاستطابة لا ينافي التحريم وإن المنقول عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان
 لا يعيب الطعام انما هو فيما صنعه الأدمى لئلا ينكسر خاطره وينسب إلى التقصير فيه واما الذي خلق
 كذلك فليس نقورا طبع منه ممتنعا وفيه أن وقوع مثل ذلك ليس بمعييب ممن يقع منه خلافا لبعض
 المنتظمة وفيه أن الطباع تختلف في النفور عن بعض الماء كولات وقد يستنبط منه أن اللحم إذا اتن
 لم يحرم لأن بعض الطباع لا تعافه وفيه دخول أقارب لزوجة بيتها إذا كان باذن الزوج أو رضاه وذهل ابن
 عبد البر هنا فهو لا فاحشا فقال كان دخول خالد بن الوليد بيت النبي صلى الله عليه وسلم في هذه القصة
 قبل نزول الحجاب وغفل عما ذكره هو أن اسلام خالد كان بين عمره الفضية والقصع وكان الحجاب
 قبل ذلك اتفاقا وقد وقع في حديث الباب قال خالد احرام هو يا رسول الله فلو كانت القصة قبل الحجاب
 لكانت قبل اسلام خالد ولو كانت قبل اسلامه لم يسأل عن حلال ولا حرام ولا خاطب بقوله يا رسول الله
 وفيه جواز الأكل من بيت القريب والصهر والصديق وكان خالد اومن واقفه في الأكل ارادوا جبر قلب
 الذي أهدته أو اتحقق حكم الحل أو الامتناع فونه صلى الله عليه وسلم كما وافهم من لم يأكل أن الأمر فيه
 للإباحة وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤاكل أصحابه ويأكل اللحم حيث يهيمروا أنه كان لا يعلم من
 المتعجات إلا ما علمه الله تعالى وفيه رفق وعقل مبهونة أم المؤمنين وعظيم نصيحتها للنبي صلى الله عليه
 وسلم لأنها فهمت منظمة نفوره عن أكله بما استقرت مشه فخشي أن يكون ذلك كذلك فينادي بأكله
 لاستقداره له فمدت فراسها ويؤخذ منه أن من خشي أن يتقدر شيئا لا ينبغي أن يدلس له لئلا يضر
 به وقد شرع ذلك من بعض الناس (قوله باب) اذا وقعت القارة في السمن الجامد او
 الذائب (أي هل يترك الحكم أو لا وكان ترك الجرم بذلك لقوة الاختلاف وقد تقدم في الطهارة ما يدل
 على أنه يختار أنه لا ينجس إلا بالتغير ولعل هذا هو السر في إرادته طريق يونس المشعرة بالتقصيل

باب اذا وقعت القارة
 في السمن الجامد
 او الذائب حدثنا الحمادي
 حدثنا سفيان حدثنا
 الزهري قال أخبرني عبيد
 الله بن عبد الله بن عتبة
 أنه سمع ابن عباس يحدثه

ينفصل به الحكم فيما يظهر لي بأن التقييد عن الزهري عن سالم عن أبيه من قوله والاطلاق من روايته
مرفوعا لأنه لو كان عنده مرفوعا ماسوي في قواه بين الجاهل وغير الجاهل وليس الزهري ممن يقال
في حقه أنه نسي الطريق المفصلة المرفوعة لأنه كان يحفظ الناس في عصره فخفاء ذلك عنه في غاية البعد
(قوله عن حديث عبيد الله بن عبد الله) يعني بسنده لكن لم يظهر لنا هل فيه ميمونة أولا وقد أخرجه
الاسماعيلي من طريق نعيم بن جاد عن ابن المبارك فقال فيه عن عبيد الله بن عبد الله عن النبي صلى الله
عليه وسلم قد كره مرسلا وأغرب أبو نعيم في المستخرج فاساقه من طريق القرطبي عن البخاري عن
عبدان موصولا بذكر ابن عباس وميمونة بالمرفوع دون الموقوف وقال أخرجه البخاري عن عبد الله بن
وذكر فيه كلاما واستدل بهذا الحديث لأحدى الروايتين عن أحدان المانع إذا حلت فيه النجاسة
لا ينجس إلا بالتغير وهو اختيار البخاري وقول ابن نافع من المالكية وسكنى عن مالك وقد أخرج أحمد
عن اسمعيل بن علية عن عمارة بن أبي حفصة عن عكرمة أن ابن عباس سئل عن فأرة ماتت في سمن
قال تؤخذ الفأرة وما حولها فقتلت إن أثرها كان في السمن كله قال نعم كان وهي حية وانما ماتت حيث
وجدت ورجال رجال الصحيح وأخرجه أحمد من وجه آخر وقال فيه عن جر فيه زيت وقع فيه جرد
وفيه ليس جال في الجر كله قال نعم جال وفيه الروح ثم استقر حيث مات وفرق الجمهور بين المانع والجاهل
عملا بالتفصيل المقدم ذكره وقد تمسك ابن العربي بقوله وما حولها على أنه كان جاهلا قال لأنه لو كان
مائعاً لم يكن له حول لأنه لو نقل من أي جانب مهما نقل خلفه غيره في الحال فيصير مما حولها فيحتاج
إلى إلقائه كله كذا قال وأما ذكر السمن والفأرة فلا عمل بمفهومهما وجدان حرم على عاداته شخص
التفرقة بالفأرة فلو وقع غير جنس الفأرة من الدواب في مائع لم ينجس إلا بالتغير وضابط المانع عند الجمهور
أن يتراد بسرعة إذا أخذ منه شيء واستدل بقوله فسأت على أن تأثيرها في المائع إنما يكون بموتها فيه
فلو وقعت فيه وخرجت بلا موت لم يضره ولم يقع في رواية مالك التقييد بالموت فيلزم من لا يقول بحمل
المطلق على التقييد أن يقول بالتأثير ولو خرجت وهي في الحياة وقد ألزمه ابن حزم فخالف الجمهور أيضا
(قوله القوها وما حولها) لم يرد في طريق صحيحة تحديد ما يلتصق لكن أخرج ابن أبي شيبة من مرسلا
عطاء بن يسار أنه يكون قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله وقد وقع عند الدارقطني من رواية يحيى
البتان عن مالك في هذا الحديث فأمر أن يقرر ما حولها فيرى به وهذا أظهر في كونه جامدا من قوله
وما حولها فيقوى ما تمسك به ابن العربي وأما ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء مرفوعا من التقييد
في الماخوذ منه ثلاث غرفات بالكفين فسند ضعيف ولو ثبت لكان ظاهرا في المانع واستدل بقوله
في الرواية المفصلة وإن كان مائعا فلا تقر بوجهه على أنه لا يجوز الانتفاع به في شيء فيحتاج من أجاز
الانتفاع به في غير الأكل كالشافعية وأجاز يبعه كالحنفية إلى الجواب أعني الحديث فافهم احتجوا به
في التفرقة بين الجاهل والمائع وقد احتج بعضهم بما وقع في رواية عبد الجبار بن عمر عند البيهقي في حديث
ابن عمران كان السمن مائعا انتفعوا به ولأننا كرهه وعنده في رواية ابن جرير مجمله وقد تقدم أن
الصحيح وقفه وعنده من طريق الثوري عن أيوب عن نافع عن ابن عمر في فأرة وقعت في زيت قال
استصبحوها وادهنوا به أدمكم وهذا السند على شرط الشيخين إلا أنه موقوف واستدل به على أن
الفأرة ظاهرة العين وأغرب ابن العربي فخسكى عن الشافعي وأبي حنيفة أنها نجسة (قوله في رواية
مالك سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو كذلك في أكثر الروايات بإبهام أسأل ووقع في رواية

عن حديث عبيد الله بن
عبد الله حدثنا عبد العزيز
ابن عبد الله حدثنا مالك
عن ابن شهاب عن عبيد
الله بن عبد الله عن ابن
عباس عن ميمونة رضى
الله عنهم قالت سئل النبي
صلى الله عليه وسلم عن فأرة
سقطت في سمن فقال
القوها وما حولها وكأوه

الأوزاعي عن أحمد بن عيسى عن أبيه عن مالك عن القطان عن مالك عن الدارقطني بلفظ عن ابن عباس أن ميمونة استفتت
 والحديث ومثله في رواية يحيى القطان عن مالك عن الدارقطني بلفظ عن ابن عباس أن ميمونة استفتت
 والله أعلم ﴿ قوله باب العلم ﴾ بفتحين (والوسم) بفتح أوله وسكون المهملة وفي
 بعض النسخ بالمعجمة قليل هو معنى الذي بالمهملة وقيل بالمهملة في الوجه وبالمعجمة في سائر الجسد فعلى
 هذا فالصواب هنا بالمهملة لقوله في الصورة والمراد بالوسم أن يعلم الشيء بشئ يترقبه تأثيرا بالغا واصلا
 أن يجعل في البهية علامة ليميزها عن غيرها (قوله عن حنظلة) هو ابن أبي سفيان الجمحي وسالم هو
 ابن عبد الله بن عمرو (قوله ان تعلم) بضم أوله أي يجعل فيها لامة (قوله الصورة) في رواية
 ابن عسكروني في الموضوعين الصور بفتح الواو بلاهاء جمع صورة والمراد بالصورة الوجه (قوله وقال
 ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن تضرب) هو موصول بالسند المذکور بدأ بالوقوف وثني
 بالرفع مستدل به على ما ذكر من الكراهة لأنه إذا ثبت النهي عن الضرب كان منع الوسم أولى
 ويحتمل أن يكون أشار إلى ما أخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم عن
 الضرب في الوجه وعن الوسم في الوجه وفي لفظ له من عليه النبي صلى الله عليه وسلم بحمار قد وسم في
 وجهه فقال لعن الله من وسمه (قوله تابعه قتيبة قال حدثنا العنقري) بفتح المهملة والقاف بينهما
 فون ساكنة وبعدها القاف زاي منسوب إلى العنقر وهو نبت طيب الريح ويقال هو المرزنجوش بفتح
 الميم وسكون الراء ثم فتح الزاي وسكون النون بعدها جيم مضمومة وآخره معجمة وهذا تفسير الشيء
 بمثله في الخفاء والمرزنجوش هو الشار أو الشذاب وقيل العنقر الریحان وقيل القصب الغض واسم
 العنقري عمرو بن محمد السكوفي وثقه أحمد والنسائي وغيرهما وقال ابن حبان في الثقات كان يبيع
 العنقر وهذه المتابعة لما حكم الوصول عند ابن الصلاح لأن قتيبة من شيوخ البخاري وأما ذكرها
 لزيادة المحذوف في رواية عبيد الله بن موسى حيث قال أن تضرب فإن الضمير في روايته للصورة
 لكونها ذكر أولاً وافصح العنقري في روايته بذلك وقوله عن حنظلة يريد بالسند المذکور وهو
 عن سالم عن أبيه وقد أخرج الاسماعيلي الحديث من طريق بشر بن السري ومحمد بن عدي فرقهما
 كلاهما عن حنظلة بالسند المذکور واللفظ المذکور لكن لفظ رواية بشر بن السري عن الصورة
 تضرب وأخرجه من طريق وكيع عن حنظلة بلفظ أن تضرب وجوه البهائم ومن وجه آخر عنه أن
 تضرب الصورة يعني الوجه وأخرجه أيضاً من طريق محمد بن بكر يعني البرساني واسحق بن سليمان
 الرازي كلاهما عن حنظلة قال سمعت سالم يسأل عن العلم في الصورة فقال كان ابن عمر يكره أن
 تعلم الصورة وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن تضرب الصورة يعني بالصورة الوجه قال
 الاسماعيلي للسند منه على اضطراب فيه ضرب الصورة وأما العلم فانه من قول ابن عمر وكان المعنى فيسه
 السكي (قلت) وهذه الرواية الأخيرة هي المطابقة للفظ الترجمة وعطفه الوسم عليها إما عطف تفسيري
 وإما من عطف الأعم على الأخص وأشار الاسماعيلي بالاضطراب إلى الرواية الأخيرة حيث قال فيها
 وبلغنا أن الظاهر أنه من قول سالم فيكون مرسلًا بخلاف الروايات الأخرى أنها ظامرة الاتصال
 لكن اجتماع العدد الكثير أولى من تقصير من قصر به والحكم لهم ومثل هذا لا يسمى اضطراباً في
 الاصطلاح لأن شرط الاضطراب أن يعذر الترجيح بعد تعذر الجمع وليس الأمر هنا كذلك وجاء في
 ذكر الوسم في الوجه حديث جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بحمار قد وسم في وجهه فقال

باب الوسم والعلم في
 الصورة في حديثنا عبيد
 الله بن موسى عن حنظلة
 عن سالم عن ابن عمر أنه
 كره أن تعلم الصورة وقال
 ابن عمر نهى النبي صلى
 الله عليه وسلم أن تضرب
 تابعه قتيبة قال حدثنا
 العنقري عن حنظلة وقال
 تضرب الصورة حدثنا
 أبو الوليد حدثنا شعبة

قول الشارح باب العلم
 والوسم في نسخة المتن
 والشارح القسطلاني باب
 الوسم والعلم كما تراه

عن هشام بن زيد عن انس قال دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم بأخ لي يحسكه وهو في عريته فرائسته بسم شاة حسبته قال في آذانها
 باب اذا اصاب قوم غنيمة فذبح بعضهم غنما او ابلاغهم اصحابه لم يؤكل (حديث رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال طائوس
 وعكرمة في ذبيحة السارق ٥٣٢ اطرحوه * حدثنا مسدد حدثنا ابو الاحوص حدثنا سعيد بن مسروق عن عبيدة بن رفاع

عن ابيه عن جده رافع بن
 خديج قال قلت للنبي صلى
 الله عليه وسلم اننا نلقى
 العدو غدا وليس معنا
 مدى فقال ما نهر الدم
 وذكر اسم الله فكلوه
 ما لم يكن سن ولا ظفر
 وسأحدثكم عن ذلك اما
 السن فعظم واما الظفر
 فمدى الحبشة وتقدم
 سرعان الناس فاصابوا من
 الغنائم والنبي صلى الله
 عليه وسلم في آخر الناس
 فنصبوا قدورا وأمر بها
 فأكفنت وقسم بينهم عدل
 بعير بعير شياه ثم بدنها
 بعير من اوائل القوم
 ولم يكن معهم خيل فرماه
 رجل بسهم فحبسه الله
 فقال ان لهذه البهائم
 اوابدا كما ابد الوحش فما
 فعل منها هذا فافعلوا مثل
 هذا في باب اذا ند بعير
 لقوم فرماه بعضهم بسهم
 فقتله فأراد اصلاحهم فهو
 جائز في الخبر رافع عن النبي
 صلى الله عليه وسلم حدثني
 محمد بن سلام اخبرنا عمر
 ابن عبيد الطنافي
 عن سعيد بن مسروق عن
 عبيدة بن رفاع عن جده

امن الله من فعل هذا الاسم احد لوجه ولا يضرب احد الوجه اخرجه عبد الرزاق ومسلم والترمذي
 وهو شاهد جيد لحديث ابن عمر وتقدم البحث في ضرب وجه آدمي في كتاب الجهاد في الكلام
 على حديث ابي هريرة وتقدم قبل ابواب النهي عن سبر البهائم وعن المثلة (قوله عن هشام بن زيد)
 اي ابن انس بن مالك (قوله عن انس) هو جده (قوله بأخ لي يحسكه) هو اخوه من امه وهو عبيد
 الله بن ابي طلحة وسيأتي مطولا في لباس من وجه آخر (قوله في مرید) بكسر الميم وسكون الراء
 وقبح الموحدة بعدها مهمله مكان الابل وكان الغنم ادخلت فيه مع الابل (قوله وهو بسم شاة) في
 رواية الكشي هي شاة بالهمزة وهو جمع شاة مثل شياه وسيأتي في الرواية التي في اللباس بلنظ وهو بسم
 الظهر الذي قدم عليه وفيه ما يدل على ان ذلك مدرج عنهم من غزوة الفتح وحينئذ والمراد بالظهر
 الابل وكأنه كان بسم الابل والغنم فصادف اول دخول انس وهو بسم شاة وراه بسم غير ذلك وقد تقدم
 في العقيدة بيان شيء من هذا (قوله حسبته) القائل شعبة والضمير له هشام بن زيد وقع مبينا في رواية
 مسلم (قوله في آذانها) هذا محل الترجمة وهو العدول عن الوسم في الوجه الى الوسم في الاذن فيستفاد
 منه ان الاذن ليست من الوجه وفيه حجة للجهل في جوار رسم البهائم بالكي وخائف فيه الحنفية
 تمسكا بهوم النهي عن التعذيب بالبار وممنهم من ادعى نسخ رسم البهائم وجعله الجهر بخصوصا من
 عموم النهي والله اعلم (قوله باب اذا اصاب قوم غنيمة) بفتح اوله وزن علمية
 (قوله فذبح بعضهم غنما او ابلاغهم اصحابه لم يؤكل حديث رافع) هذا مصير من البخاري الى
 ان سبب منع الاكل من الغنم التي طبخت في القصة التي ذكرها رافع بن خديج كونها لم تقسم وقد تقدم
 البحث في ذلك في باب التسمية على الذبيحة وقوله فيه وسأحدثكم عن ذلك جزم النووي بانه من جملة
 المرفوع وهو من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وهو الظاهر من السياق وجزم ابو الحسن بن القطان في
 كتاب بيان الوهم والايهام بانه مدرج من قول رافع بن خديج راوي الخبر وذكر ما حاصله ان اكثر
 الرواة عن سعيد ومسروق اورده على ظاهر الرفع وان ابوالاحوص قال في روايته عنه بهد قوله او ظفر
 قال رافع وسأحدثكم عن ذلك ونسبت ذلك لرواية ابي داود وهو عجيب فان ابا داود اخرجه عن مسدد
 وليس في شيء من نسخ السنن قوله قال رافع وعاقبه كعند المصنفه ما بدوتم ارسنخ ابي داود وفيه
 مسدد وهو شيخ البخاري فيه غلط وقد اورد البخاري في الباب الذي بعده هذا باخط غير السنن والظفر
 فان السنن عظم الى آخره وهو ظاهر جدا في ان الجميع مرفوع (قوله وقال طائوس وعكرمة في ذبيحة
 السارق اطرحوه) وصلة عبد الرزاق من حديثه ما لم يفظ انه ما سئل عن ذلك فذكرها عارضا عنها وتقدم
 بيان الحكم في ذلك في ذبيحة المرأة ثم ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم شرحه مستوفي
 قبل (قوله باب اذا ند بعير لقوم فرماه بعضهم بسهم فقتله فأراد اصلاحهم فهو جائز)
 في رواية الكشي هي اصلاحه وليس كرجعة صلاحه بغير انقب الا فرادى البعير ووضه الجيع للقوم ثم

رافع بن خديج في الله عنهم قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فند بعير من الابل قال فرماه رجل
 بسهم فحبسه قال ثم قال ان لها اوابدا كما ابد الوحش فما غلبكم منها فاصنعوا به هكذا قال قلت يا رسول الله اننا نكون في المغازي والاسفار
 فتريد ان نذبح فلا يكون مدى قال ارن ما نهر الدم او نهر وذ كر اسم الله فكل غير السن والظفر فان السن عظم والظفر مدى الحبشة
 قول الشارح وهو بسم في نسخة المتن التي بأيدينا فرائسته بسم

ذكر المصنف حديث رافع بن خديج وقد تقدم التنبيه عليه في الذي قبله ومضى في باب ذبيحة المرأة
بحث في خصوص هذه الترجمة وقوله في هذه الرواية ما نهر الدم ونهر شمل من الراوى والصواب انهر
بالهمزة وقد الزمه الاسماء على انتفاء في هذه الترجمة والتي قبلها وأشار الى عدم الفرق بين الصورتين
والجامع ان كلامهم مامع بالذكية واجب أن الذين ذهبوا في القصة لاولى ذهبوا لم يقسم
ايختصوا به فوقعوا بجرمانه اذ ذلك حتى يقسم والذي روى البعير اراد ابقاء منفعة المالكه
فان قيل قال ابن المنيب به هذه الترجمة على ان ذبح غير المالك اذا كان طريق التعدي كفاي القصة
الاولى فليس يجوز ان ذبح غير المالك اذا كان طريق الاصلاح للمالك خشية ان تفوت عليه المنفعة ليس
بمسند **باب** (قوله اذا اكل المضطر) اي من الميتة وكأنه اشار الى الخلاف
في ذلك وهو في موضعين احدهما في الحالة التي يصح الوصف بالاضطرار فيها ليس بالاكل
والثاني في مقدار ما يؤكل فاما الاول فهو ان يصل به الجوع الى حد الهلاك او الى مرض يقضى
اليه هذا قول الجمهور وعن بعض المالكية تحدد بذلك ثلاثة ايام قال ابن ابي جرة الحكمة في
ذلك ان في الميتة سمية شديدة فلوا كها ابتداء لاهلكته شرع له ان يجوع لبصير في بدنه بالجوع
سمية اشد من سمية الميتة فاذا اكل منها جئت لا يتضرر اه وهذا ان ثبت حسن بالغ في غاية الحسن واما
الثاني فذكر في تفسير قوله تعالى متجافت لائم وقد فسره قتادة بالمتعدي وهو تفسير معنى وقال
غيره الاثم ان يأكل فوق سد الرمي وقبل فوق العادة وهو الرابع لا ملاقاة ثم محل جواز الشبع
ان لا يتوقع غير الميتة عن قرب فان توقع امتنع ان قوى على الجوع لان يجوده ذكرا امام الحرمين
ان المراد بالشبع ما ينفي الجوع لا الاملاء حتى لا ييسق اطعام اخر مباح فان ذلك حرام راجع الى كمال عانى
حديث جابر في قصة الغنبر حيث قال ابو عبيدة وقد اضطررتم فكلوا قال فاكنا حتى سمنا وقد تقدم
البحث فيه مبسوطا (قوله لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم الى قوله فلا اثم
عليه) كذا في ذرو ساق في رواية كريمة ما حذف وقوله غير باغ اي في اكل الميتة وجعل الجمهور
من البغى العصيان فنعوا المعاصي بسفره ان يأكل الميتة وقالوا طريفة ان يتوب ثم يأكل وجوز به بعضهم
مطلقا (قوله وقال فن اضطر في محضة) اي جماعة (غير متجافت) اي مائل (قوله وقوله فكلوا مما
ذكر اسم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين) زاد في رواية كريمة الآية التي بعدها الى قوله ما اضطررتم
اليه وفي نسخة الى بالمعتدين وبه يظهر مناسبة ذكر ذلك هنا واطلاق الاضطرار هنا على من
اجاز كل الميتة للعاصي وحل الجمهور المطلق على المقيد في الآيتين الاخيرتين (قوله وقوله جل وعلا قل
لا اجحد فيما رضى الى محرما) ساق في رواية كريمة الى آخر الآية وهي قوله غفور رحيم وبذلك يظهر ايضا
وجه المناسبة وهو قوله فن اضطر (قوله وقال ابن عباس مهرانا) اي فسر ابن عباس المسفوح بالمهرانا
وهو موصول عند الطبراني من طريق علي بن ابي طلحة عنه (قوله وقوله فكلوا مما رزقكم الله - لا لا
طيبا) كذا ثبت هنا للكرامة والاصلي وسقط للباقيين وساق في نسخة الصغاني الى قوله خذ برثم قال
الى قوله فان الله غفور رحيم قال الكرماني وغيره عقد البخاري هذه الترجمة ولم يذكر فيها حديثنا
اشارة الى ان الذي ورد فيها ليس فيه شيء الى شرطه فاكتفى بما ساق فيها من الآيات ويحتمل ان يكون
يخص فانهم بعض ذلك الى بعض عند تقييد الكتاب (قلت) والثاني اوجه والاثنان بهذا الباب هلى
شرطه حديث جابر في قصة الغنبر فله قصدا ان يذكر له طريقا اخرى (خاتمة) اشتمل كتاب الذبائح

باب اكل المضطر
لقوله تعالى يا ايها الذين
آمنوا كلوا من طيبات
ما رزقناكم الى قوله فلا اثم
عليه وقال فن اضطر في
محضة غير متجافت لائم
فان الله غفور رحيم وقوله
فكلوا مما رزقناكم الى قوله فلا اثم
عليه ان كنتم بآياته
مؤمنين وقوله جل وعلا
قل لا اجحد فيما رضى الى
محرما وقال ابن عباس
مهرانا وقوله فكلوا مما
رزقكم الله حلالا طيبا

والصبيد من الأحاديث المرفوعة على ثلاثة وتسعين حديثا المعلق منها أحد
وعشرون حديثا والبقية موصولة المكرر منها فيه وفيما مضى تسعة وسبعون
حديثا والخالص أربعة عشر حديثا واقفه مسلم على تخريجها سوى
حديث ابن عمر في النهي عن أن تصبر اليهيمة وحديث ابن عباس
فيه وحديث عبد الله بن زيد في النهي عن المثلة وحديث
ابن عباس والحكم بن عمرو في الحر الأهلية
وحديث ابن عمر في النهي عن ضرب
الصورة وفيه من الآثار عن
الصحابة فمن بعدهم أربعة
واربعون أثرا والله
سبحانه وتعالى
اعلم

﴿تم الجزء التاسع ويليه الجزء العاشر اوله كتاب الاضاحي﴾